

حاشية الأشموني

أبو تنوير الحالك

علامة منهج السالك الأشموني

علامة ألفية بن مالك

الشيخ أحمد بن عمر الأسقاطي المصري الحنفي

6 ¹⁰
—
950

بکتاب

حاشية الاشموقي للشيخ الامام الاستقراطي رحمه الله تعالى

کراس
عدد
۵۲



اشارة الى ما سبق الكلام لاجله **ب** بماضي العزم الماضي لما قد
 والقاطع كما في القاموس واصافة الى العزم من اصافة الصفة
 الى الموصوف اي بالعزم الماضي واو العزم اي الخلد والنبات
 والصبر نوع واهرامهم وموسى وعيسى ومحمد صلوات الله وسلامه
 عليهم **ج** وضغط الحظض ضد الرفع والحزم القطع وعامله التثنية
 نحو السيف والبهتان الماثل والكذب والمثرد بكلمة البهتان كلمة
 الكفر **د** محمد بالجر يولد من الموصولة او عطف بيان لها ويجوز
 رفعه على الخبر فيلحق بالجملة ونفسه منعولا فعلا متعولا محذوف
 والمنعوت المختار وفلاصة معد بضم الحاء وكسر هاء كما في القاموس مخلص
 منه ولباب عدنان اي حاله ففي ذكر باب بعد خلاصة تعقبت وعدنان
 كانه معد من اجل اده صلي الله عليه وسلم والعدنان نسيب النبي
 للمع عليه **هـ** الذين اصرزوا من عاد العرب ان تغرز قصبته
 في اهر ميدان سابق الفرسان فمن اعدى فرسه واخذ به احد
 سابقا والكلام مثيل الحال الال والاصحاب في السبق على غيرهم في جهاد
 حال من سبق الفرسان ويحمل المكنية والتخيل والترشيح قاله احنيد
 السعد والمخاركا في المصباح الموضح الذي تقم فيه الخيل اي تعد
 فيه للسباق بان تغلف قوائمها بعد اسم استقي **و** ~~التي~~ المراد به
 مناسر الميدان **ز** وابرزوا الذي اظهروا والمراد بضمير القصة
 والشان كلمة التوحيد واطلق عليها ذلك لانها ضرب من الضمير المذكور
 في نحو قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقوله وان لا اله الا هو
 فهو من اطلاق اسم المفعول على المفعول **ح** ببناء الانسان الانسان
 بضم الهمزة كما في القاموس ففي الكلام استعارة مكنية بان سببه
 الانسان بالرجح في العزومة لا اعتدال وانبات السنان تخييل
 في هذا الجواب اما في الاشارة الى للصفة المرتب الحاضر في الزمن
 سواء كان وضع الخطبة قبل المصنف او بعد لانه لا حضور للالفاظ
 المرتبة ولا علمها في الخارج فاقبل لانه ان كان وضع الخطبة بعد
 المصنف فالاشارة الى الحاضر في الخارج ليس يستقيم الا ان يراد به

هذا الجواب اما في الاشارة الى للصفة المرتب الحاضر في الزمن سواء كان وضع الخطبة قبل المصنف او بعد لانه لا حضور للالفاظ المرتبة ولا علمها في الخارج فاقبل لانه ان كان وضع الخطبة بعد المصنف فالاشارة الى الحاضر في الخارج ليس يستقيم الا ان يراد به

الاشارة

الاشارة الى نفوس اكتابة دون الالفاظ ودون معانيها ودون
 للركب من الثلاثة او الاثنين منها ولا يخفى انه لا يناسب هذا المقام
 وفيه بعد ايضا لان الحاضر من النفوس لا يكون الاشخاص ومن البين
 ان ليس المراد وصف ذلك الشخص ولا تسمية ذلك الشخص بالاسم الذي
 ذكره بل العزم وصف نوعه وتسميته وهو نفوس اكتابة الدالة على
 تلك الالفاظ المحصورة الموصوفة بالاشارة الى المعاني المحصورة اعم من ان
 يكون ذلك الشخص او غيرهما شاركة في ذلك المفهوم ولا شك في انه
 لا حضور لهذا الكلي في الخارج فلاشارة الى الحاضر في الزمن على
 جميع القدر ان احسن احوال بعض المحققين مشوا في علي شرح الجوز
 شرح اي الفاظ مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها على
 معان محصورة بنا على المختار من ان اسامي الكتب وما فيها من التزم
 عبارة عن الالفاظ المحصورة من حيث دلالتها على معان محصورة تنسب الى
 قوا له لطيف من اللطافة وهو في الاصطلاح رقة القوام او كونه
 شفا فالايجاب البصر عن ادراك ما وراء والمراد انه مختصر صغير
 الى اذكون البني شفا فاسبب قلة اجزائه فاطلق اسم المسبب
 على السبب سبق قوا له بدعي اي مخترع لا على مثال في الشار ابداع
 التي اخترع لا على مثال والبدعي للتبدع والتبدع ايضا انتهى وهو هنا
 بمعنى اسم للمفعول قول مذهب للمقاصد في المختار التهذيب كالنقطة
 ورجل مذهب اي مظهر الاخلاق انتهى قوا له عند نشر الحافيه استعارة
 بالكتابة وتخييل حيث شبه التحقيق في فاستدونغع بالمسك ونحوه
 وذكر انش وهو الرأحة الطبية كما في المختار تخييل والادراج جمع دبرج قال
 في المختار والادراج يسكون البرا ولتحيا الذي يكت فيه وقولاه انقذته في دبرج
 كتاب يسكون الرأحة الطبية انتهى ويعني مضارع عني به الطبيب عينا من
 بان نقبه ظهرت بكونه بؤبه او بدنه فهو عني قالوا ولا يكون العني
 الا للرأحة الطبية الزكية مصباح قوا له وبدل الله قبولا لا يخفى
 ما فيه من المكنية والتخييل والترشيح وبين التحقيق والتدقيق في
 الخناس الدقيق وهو ان يتكلم اللسان المجازا في جرد واحد وان يكن

الطرفان متقاربان وبين الادراج والابراج الخناس المضارع لتقارب
 الطرفين مجزأ وكذا بين خي وعلي قول عن المفراط هو مجزأ وزقلد
 مختار قوله عن التقريب هو المقصر مختار قوله قوا ما بالفتح اي
 عدل مختار قوله ولم اجد اعدا المدة من الالو حتم ان يكون
 بمعنى منع فتعدي اني اثنين حذف احداهما لعدم تعلق العزم بذكره
 والتقدير ولم امنع احدا جندا او حتم ان يكون بمعنى افرق فيكون قاصلا
 والمنا بعد ي باسقاط الحار والتقدير ولم افرق في حيزه لم حذف
 الحار فانقلب نقرع وفيه ان النفس باسقاط الحار فغيره لم يفسد وقيل
 على الحال ويزده ان وقوع المصدر حال مع كثرته مقصور على السماع كما
 بان في باب ي فالاول جعل المضرب على التمييز وعن ابي القاسم انما افعال
 التما فقتله عن لم ازل فكون جندا اخيرا بمعنى حاد اسم على المختصر
 والمبدع يقع فيهم ومنها وفضل التراف قال ليد بالضم الطاقة والفتح
 المشقة تفتح قوله في تنبيهه شفيح الشعر فذنبه مختار ففطحت
 تفسير في قوله وانه اسأل الاسأل تعدي بنفسه الى مفعولين
 نحو ولا يسألكم اموالكم ان يسألكموها ومنه ما عن فيه فالاسم انكرم مفعوله
 الاول قدم عليه لافادة الخبر وان يجعله مفعوله الثاني وان بمعنى استنهم
 تعدي الى الاول بنفسه والى الثاني بمعنى نحو يسألونكم عن الامثلة وما فيهما
 نحو الرض فاسئل به خبرا له وما توفيق الاباء التوفيق خلق
 قدرة الطاعة في العبدنا ونعظم والماعية لأخراج الكافر فليس عوفق
 وان خلق فيه قدرة الطاعة فزاد به مبي على ان القدرة سلامة البعض
 والحق ايضا الصفة المقارنة للفعل وهي متفتحة عن الكافر وغيره من
 يباشر الطاعة شمر لي على الواجب قوله عليه توكلت اي عليه اعتمد
 لا على غيره قال الراغب التوكل يقال على وجهين يقال توكلت لكذا يعني
 توكلت له وتوكلت عليه بمعنى اعتمدته قال تعالى وعليه فليتكمل
 للتوكلون ولا يرد على المحصر وقوع الاعتماد على غيره لان المحصر ضا في البنية
 الى انصاف اولئاد الاحتماد عليه في تحصيل الاسباب وتيسيرها وما يختصان
 به تعالى وان المقصود بالاعتماد ايضا هو الله تعالى والاعتماد على غيره صوري

ان كان معني
 استعظم

ومعني

ومعني اعتمد على فلان اعتمدت على الله بواسطة فلان س وعلى وان
 كانت للاستعلاء وهو غير ممكن هنا لكنه اذ صار الشيء مشهورا في الاستعمال
 في سيم بواع اصل بعناه نحو ما اعظم الله من قوله واذا رصيفة الضارح
 الخافان في باب للفعول المطلق ان للضارح يستعمل في بعض المواضع الدوام
 نحو قوله زيد توكي الطريق ويومن الخاين والله يقبض ويدبسط وذلك
 لان له شبهها باسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان انتهى قوله
 ثم عدل الى الزرع ليعضد الدوام قال في باب للتباعد اصل في سلام عليك
 سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال بقى المصدر منصوبا
 والنصب يدل على الفعل والفعل يدل على الحدوث فزعموا سلاما انتهى لكن
 وقوله في باب المفعول المطلق ما بنا في هذا حيث ذكر فيه ما حاصله
 ان وجوب حذف العامل كما في افادة الدوام مع تبا نصب المصدر زفات
 دم وهو الملق قوله وهو عزى عند اكثر وقيل سرياني اصله لاه عارب
 يحدث الالف الاجنية واصل الالف واللام تفتح قوله تنبيه التنبيه
 في اللغة التوقيف على الشيء والابقاظ له وعرفا عبارة عن عنوان بحث
 تدل عليه الابحاث السابقة بطريق الاحوال بحيث لو لم يذكر لعلمنا بما دلف
 قائل وهو معرف خبر متبدل احد وفي تقديره هذا التنبيه والمشار اليه
 بعد اما الالفاظ والمعاين والمناسبات هنا الالفاظ لانها الانسب كقولها
 العنوان خلاص للمعاين لان عنوان الشيء ما يدل عليه وقيل مبني فيعبر
 ساكنها وفيه فخر ولفظ الفصل وما شبهه كلفظ التنبيه في قوله المذكر
 من قوله معتزلة يجوز ان يكون حال لا لازمة من محذوفها الضمير عرب
 قوله نصب تقدير العزق بين الاعراب التقديري والحي ان اللان في
 التقديري هو التقديري الاخر من الكثرة كالعن الغنى والمنع من الاعتراب
 في المعاني هو الكثرة بتمامها كانا وانت معرب عن الكاف في قوله وحيز نصب
 ايضا يدل قال للهور على منع تعدد البدل انتهى وهو مبني على ان
 خبره يدل لمن زني وليس كذلك بل هو يدل من الله وان كان بدلا لانه
 يبدل لمن البدل ثم يرد على الملقاة بدل البدل فانه يجوز تعدده كما قاله
 ابو جيان وابن هشام في بحث اومن من المعني قوله مفعول لقال اهل هي

قاله تقديره ولم تزل
 سلاما واستعمل في الزمان
 النصب انما لا يفي كذا

مفعول به او مفعول مطلق اختار من الخائب الثاني ورده في المعنى
وسند كبريائه في باب افعال القلوب ان شأنه تعالى في يجوز
ان تكون الجملة حالا ومحكي القول الكلام وما يتالف منه معروف
ورابط بين الحال الصير في احد وعنه ان يقول بحد لك
الوقت من الغيبة للتكلم صلواتي رحمة الصلاة هذه
معروفة بتعظيم قال رحمة اعفوه تعالى صلوات من ربهم ورحمة
من عطف العام على الخاص بطلاوي ثم المقصود بالصلاة عليه
طلب رحمة لم تكن حاصلة فانه ما من وقت الا هو حال نوع من الرحمة
لم يحصل له فلا يقال الرحمة حاصلة فطلب ما طلب ما هو حاصل
على المختصر بتشديد الياء اي اصاله وقيل انه مخفف
الهمزة الا في قلبه عزته يا لوقوعها بعد يا فغيري فيه ما يأتي
من النبوة اي فلو واولي والاصل بكون قلبت الواو با اجتماع مع
البا ومع احد بها بالسكون وادخلت احد بها في الاخرى
وعلى الثاني يعني فاعل وكذا اعني مفعول فلو منونة اي
لامقارنة والمقصود بان يندلزم عليه ترك الصلاة انتهى لان
المقصود وجود الصلاة بالفعل لا نقد ربحا فالوجه حملها على
المقارنة ومقارنة لفظ اخر معناها العبدية
اي اقراره بمن بني هاشم والمطلب المختار ان المراد بالال
في هذا اللقاع امتحان اجابة قال الازهري وهو الاقرب للصواب
وعليه فلا يرد على المصنف انه اعلم الدعا للمومنين قلت
الماخرة ولم تقل ابتداء الغالان قلها العالم جي في موضع اخر
حتى يقاس عليه واما قلها هذه فتايع وقلب الصاعقة للوصول
الى ابد لها العا وما حقت وقد صغره الى الاقال
اختصاصه باولي الشرح يمنع من تصغيره لان للغير فيه الترخي باعقبة
الضائف اليه دون ذواتهم ولو سلم فالتحقير باعتبار انما في الخطر
باعتبار اخر مع ان الترخي تنقلا وت مراثة جسيه الاضافات
وهو يشهد للاول والخروج ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها

ثم تصغيره
في قوله
والمعنى
والله اعلم
بما خفى

ورده بانه يجوز ان يكون اصيل تصغير اهل واجيب بان اية
اللغة تقول انه تصغير ال وهم ثقنا في النقل حداد
ولا يضاهي الا في ذي شرف اي معروف ناطق فخرج التكرار والازمنة
والاكتنة تصغير الكافي الى اي لا اختار مراد الكلام الى
اصولها في الوجه وعلى امله ولا تصغير فقول ال بحد ورده بانه غير
مطرد الا في القول بده ودمه وعنه بغيره انما حات متعددة
يعني اي في القول الثاني بس لونه او انه ممن استعمل في اختيار
تقيب بان الاستخارة تقتضي التردد والمصحاح في الغرضي
الاصطلاح الى النظر في حال من الخو يتقدم مضاف الى تصغير الخو
او من غير مذهب بحد وفي مع عامله اي اعني او مطلق بالنسبة
التي به الاستدلال في ثبوت العلم الذي هو للغرضي الاصطلاح وهو
انما طائفة على امر معروف بينهم طلبه لم يكن موضوع وغاية
وقايدته موضوعه الكلمات العربية لانه يجب فيه عن عوارضها
الذاتية من حيث الاعراب والبناء وغاياته الاستعانة على فخر
كلام الله ورسوله وقايدته معرفة صواب الكلام من خطابه
لغيره العلم اي المعلوم والمراد بالمعلوم ما من شأنه ان يعلم
لما ثبتت معلومته لان القول حقيقة في نفسه سواء علم حامله وقيل
حينئذ يشمل جميع العلوم بقلها ونظرها والتفخيز بالمقاييس يخرج
النظري والمقاييس جمع مقاييس اسم الالة التي تباينها وموضوعه
في الذوات بخلاف في المعاني وللمستنبط من استعارة كلام العرب يخرج
للعلم النظرية ما بعد الضوء والعروض والموصلة وما بعد يخرج
للعروض شرح بن غاري على المتن الى معرفة احكام اجزائه
اي باعتبار ذواتها او ما يعرف لها فالاول مدخل للعرف والثاني
للعرف لا قيم العرف من اعرف للتقدمين اما المتأخرون
فيجعلونه قسيما له ويعرفونه بانه علم باصول يعرف بها احواله
واخر الكلام اعرايا وبنا فعلى يعرف للتقدمين يكون عطف الصرف
على النحو من عطف الخاص على العام تنويعا به اذ هو الاصل

وتوسط البذل للكتابة عن كونها سهلة لا يصعب فهمها على
 الناظر فيها ولا تقف دون الوصول الى حاجته منها ويحتمل ان في الكلام
 استعارة غيبية وانه شبه الالفية بكونه بعد سائله حصول
 اعراضه ولا يعاظمه وعلى التقديرين فلا يجوز في الاطراف ان يحتمل
 ان في الالفية استعارة مكتنية والاشياء العظيمة الخيل والوعود تترشح وبين
 الموجز والمخبر لغاير للمضارع واسناد السطو لها مجاز عيني
 لما فيه اي صياد في الالف والافصح في جمع الفلة الخ وقد نظمت ذلك قلت
 في جمع فلة لما لا يقتل تطابق الوصف لديهم امثال
 ومنتطق الجمع الذي عكس ذلك وغيره في كثرة بعكس ذا
 ولراد بالوضع الوصف للمعنوي قد حل الخبر والصغير في غيره عايد
 على ذي عقل وفي كثرة اي جمع كثرة في ما عرفت اي من ارتكابه
 غير الافصح في وصف صان بوافرة

الكلام ما يتألف منه

قوله كلامنا انما النجاة للزجر اللغويون فانه عندهم عبارة
 عن القول وما كان مكعبا بنفسه كما في القاموس في لفظ اختلف
 في اللفظ لغة فقبل انه بمعنى الذي مطلقا يقال اختلفت الفرة ولفظت
 التواء ولويد وان اختلفا لم يقل انه الذي من المطلقا انيوم
 من لفظت الرجح الدقيق لانه مجاز صريح به في الاساس لم نقل في عرف
 النجاة استند او بعد جعله بمعنى للمفوض الى ما يتلفظ به الاشياء
 حقيقة او حكما مما كان او موضوعا مفردا او مركبا شتوا في
 اي صوت تمثلي على بعض الحروف اعلم ان الصوت عند اصل السنة كيفية
 عند بعض خلق الله تعالى من غير تأثير لتجوع الهواء والقرع والطلع خلافا
 لهما فان قبل الحروف لفظ فليزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل
 قلت للراوت بالحرروف اب ت ث لا وهي بدئية تعرف من غير احتياج
 الى معرفة معنى اللفظ شتوا في لا يقال وجوب اللفظ بحال لان الحروف
 لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحركات لا متاع التلظ بالساكن
 ابتدا والحركات لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحروف لعدم استقلالها

فليزم

فليزم الدور لا نقول يجوز ان يتلفظ بالحركات والحروف معا وروى
 لفتية جاز كما في الاضافات فان ابوة الاب موقوفة على نبوة الابن
 وبالعكس شتوا في حقيقة كزيد ومنه الحد وفات شتوا في
 او قد بدا كالتصريح للشترا فانه ليس بحرف ولا صوت ولم يوضع له لفظ
 واغا عروا عنه باستعارة لفظ للتفصل له للتدريس من قوله
 معندنا الوضع فان قلت يلزم على اعتبار كون الافادة بالوضع جواز
 الجواز قلت ممنوع بل ممنوع باللفظ بل المركب مطلقا وان كان
 وضعه نوعيا شتوا في والوضع مطلقا جعل شي بآرشي اخر بحيث اذا
 فهم الشي الاول فهم الشي الثاني ووضع اللفظ صله دليل على المعنى
 وبظهر من كلام الشافعي انه لا بد بالوضع الفقدان عيسى
 السكون عليها اي بحيث لا يصير السامع منتظرا شي اخر انظارا ما
 كالذي يتبع مع المستدبرون للسند اليه وبالعكس بخلاف الناقص
 كاستقرار نحو المفعول به فان قلت تعقل الفعل للتعدي موقوف على
 على المفعول به قلت انما يتوقف على تعقل شي ما وهو معلوم كل شخص
 فلا ينظر ان يذكره الفعل للتعقل اصلا واغا يتنظره لاجل الربط وبيان
 حال اواقع وتذكر الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى
 انتظارا فان قلت لو ذكر المفعول كان كذلك فيكون معه كلاما
 قلت الاحتياج الى حصر من الفاعل لاجل ما الفعل له حتى لو لم يلفظ
 كمن المفعول شتوا في مخرج باللفظ غيره وصح اخراجه به
 فان كان جنسا لما قالوه من ان الجنس اذا كان بدنه وبين فضله
 عموم وحصر من وجه صح ان يخرج به ما شتوا وله عموم فضله
 واللفظ مع فضله الذي هو ملية كذا ند اجتماعهما في حقوقا
 زيد وانفرد اللفظ في المفرد والمفرد في نحو الاشارة
 والرمز رمز من باب قتل وضرب اشارة عيني او واجب او شقة مصباح
 وظاهره ان عطف الاشارة على الرمز من عطف العام على الخاص
 فليتامر في المعلوم مدلوله بالضرورة مبني على القول بان
 يشترط في الكلام الفائدة الجديدة واليه ذهب المصنف في الجواب

انما لا تستطو وتكنى الافادة الوصفية بان يحسن السكون بالمعنى
 السابق ولو فيها كجمله احد والا كان للركب الواحد كلمة او غير كلمة
 اذ احط به من جمله ثم عوط به بابا او من لا يحمله وقد ذكر الزمان
 والخطا به لا يخرج عن كونه واحدا لفظا وعرفا وحمل الخلف
 ما اذا ابتدئ به فينص ان يقال زيد قائم كان الناصرة شتواي
 قوله وعنه المنقود ينبغي ان المراد بالوضع فيما مر القصد قال
 دم وكثير من الصواب لا يعتبر فيه القصد في الكلام انتهى قوله
 اللفظ مصدر زار يديره للفعول اي لللفظ اي لا الرمي فانه فعل الرمي
 والكلام متعاضدة منه في مرسية فعل الشخص ليس هو الكلام بكل
 الكلام متعلقة وعاد كرم ان اللفظ بمعنى لللفظ انه وقع اعتراض
 الجحيان بان اللفظ جمع لفظه فيلزم ان يكون كلاما الا ما وجد فيه
 ثلاث سق قوله كالحلق بمعنى الخلق في انه مصدر رعي اسم
 المفعول الا ان اللفظ حقيقة عرفية والثاني محاور مرسل سق اي لا
 الا اوله معناه الاصلي وصار لا يراود منه الا بقرينة بخلاف الثاني
 وقوله نظرا الى ان الافادة تستلزمها اي لفظا او تعديرا كسم ولب في
 الجواب وبين ذلك تبطل دعوى ان كلمة ان قد يكون بسطاً مستنداً
 الافادة عباد كركن قد يراد ان الافادة يوجد بلا تركيب في الاعداد والسر
 سق قوله من الكلام من تبعيضه لا بتبيينه وبما ويجوزها في موضع
 الحال من التميز للسكن في التقين قوله فزاد لانه لا يرد بعض
 العلم من ناطق واحد احتراز من ان يصطلح اثنين على ان يذكر احدهما
 فعلا ولا يحز فعلا واجاب المص بان هذه الزيادة غير محتاج اليها
 لوجوب احدهما ان اتحاد الناطق لا يتغير في كون اللفظ كلاما كما لا يتغير
 اتحاد الكاتب في كون الخط خطا والثاني ان كل واحد من الصلطين
 متكلم بكلام وانما اقتصر على كلمة واحدة انما اعلى بطق الاخر باخرى
 انتهى واعترض في الوجه الاول ورده السنوي ويحين قاسم قوله
 انما بدأ بتعريف الكلام الخ ومن بدأ بتعريف الكلمة نظرا الى انها جز الكلام
 والجز مقدم ولا ينظر اي الوجهين اولي بالاختيار قوله لان التماثل

كما قبل اخض اي من التركيب مطلقا لقصد اذ هما فيما فيه صم كلمة
 الى اخري مع اللفظة بينهما وصدق التركيب فقط فيما فيه صم كلمة
 الى اخري بدون اللفظة بينهما وقوله وفي اي الزيادة وقوع اللفظة
 اي المناسبة والارتباط بين الكلمتين باسناد احدهما الى الاخرى
 او اضافتهما اليها او وضعها لهما او نحو ذلك بخلاف ضمها اليها بدون سبي
 من ذلك كقام جاني قوله منقسم باعتبار واحد لظيفة اشارة
 الى ان قوله واسم للترقيم للكلم باعتبار واحد وهو الكلمة في التقسيم
 في الحقيقة للكلمة وهذا واضح معنى وان كان بعيد الغطا فان ظن
 المنظر ان التقسيم للكلم نفسه كمنه مشكل معنى فانه ان اردت تقسيم
 الكل الى اجزائه لزم عدم تحقق الكلم بدون اجتماع الانواع الثلاثة
 وهو باطل لتحقيق الكلم في ثلاثة اسما او افعال او صرف او ثلاثة حقيقة
 منها مثلا وان اردت تقسيم الكل الى جزئياته لزم وجود الكلم في واحد
 من الاسم والفعل والحرف وهو باطل فان اردت بالاسم الاسما
 وبالفعل الافعال وبالحرف الحروف تبقى اقسام اخرى جارية
 كذلك كلمات هي اسم وفعل وحرف وكاسمين وفعل وعكسه ويمكن ان
 يجاب باختيار الاول والمراد التقسيم الى احسان اجزائي في الحقيقة
 وقوله فنومن تقسيم الكل الى جزئياته التقسيم من قيود الى مشتركة
 لفصل الصور امور متعددة هي اقسام له وكل من تلك الامور اقسام
 الى الكل الاعم يسمى قسما والقياس الى الاخص الحاصل من ضم قيد اخر
 قسما والكل الاعم بالقياس الى تلك الامور الخمسة مقسما والتقسيم
 الذي اقسامه متباينة كالتن في حقيقته وهو ليسا وعند الإطلاق
 وما ليس كذلك باعتباري والكل هو المعنى الذي تستر فيه كمنه
 والجزئي قسيمه والكل مجموع من حيث هو مجموع والجزء بعض الشيء
 والكلية نبوت الحكم لكل واحد حيث لا ينبغي فزاد ويكون الحكم
 ثانيا لكل بطريق الالتزام ويقال لها الجزئية وهي النبوت لبعض
 الافراد ويكون ما هنا من ذلك التقسيم منقطعا قبل ان كلام للمص
 يقتضي ان يكون الكلمة مجموع الثلاثة لكل واحد منها لان الواو توت

يقع ووجه السقوط ان محل كون الواو كذا في تقسيم الكل الى اجزائه
 اذ لا بد من اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليرتبط
 الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق المقسم على كل جز بطريق الحقيقة
 لا في تقسيم الكل الى اجزائه فان الواو فيه مطلق للمجموع لا جزائي
 الثابت في كل فرد لان مورد التقسيم منه لا بد ان يكون مشتركاً في
 اطلاق التقسيم على كل جز بطريق الحقيقة في وليست الواو تعني
 اولاً الكلمة منقسمة الى ثلاثة لا الى اربعة كما في صديق للشيء
 اعلم ان الصديق في المفردات تعني الحبل ويستعمل بعلي فقال صديق
 الحيوان على الانسان وفي الغرض اي تعني التحقق ويستعمل بعلي فقال
 هذه القضية صادقة في نفس الامور **قوله** اما ان تعني هو متاويل
 مصدر جزائي واسمها الكلية فيصير المعني لان الكلمة اما صلوحها كذا
 للاسناد او لا وهو غير مستقيم لان المصدر لا يحل على الذات فلا بد من
 تقدير مضاعف اما من الاسم اي لا حالاً لكلمة او صلوحها او من
 الجزائي لانها ذات صلوح ووجه هذا بان الفروق انما نشأت من الخبر
 فالأول التاويل فيه ولا تقدير للحال والصلوح لا يناسب مقادير
 في تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني في حرف الاوول اسم وفعل ويستدعي
 صرف قوله الثاني الحرف واخواته عن الظاهر ويستدعي عدم صحة
 الحصر على الاول لان حال الكلمة لا يضر في الصلوح وعدمه وعدم صحة
 الحصر على الثاني لان صلوحها لا يصح جعل عدم الصلوح عليه وقيل ان تعني
 متاويل مصدر مستدام وفي الخبر والخلة خبران اي لانها اما صلوحها
 ركناً للاسنادات او لا ويجوز ان يجعل الخبر من باب الاسناد الجزائي
 او يكون المصدر للموول مؤلاً باسم الفاعل فلا تقدير على ان السيد فرق
 بين صريح المصدر والفعل للموول به **قوله** من رجع الى المعني يعرف
 ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير براوتها ويل والثاني يرتبط به
 من غير حاجة الى شيء منهما **قوله** الثاني الحرف استئناف كان سائلاً
 قال سائلاً وما الثاني فقال الثاني الحرف والاول اما كذا او كذا المعطوف
 على الجملة الاستئنافية وكذا ان تعطف او لم تجعل المجموع جواباً وكذا

الحال فيما بعده وذكر بعض الاقسام بالعطف وبعضها بدونه سلوكاً
 الطريق الاستيعاف السبأ في المبالغة والعطف على اصل **قوله**
 واقل ما يكون منه ذلك اي التالف لم يدكر جملة الصور وقال في
 التفرع وصور تالف الكلام سنة اسمان فعل واسم فعل واسمان
 فعل وثلاثة اسماء جملة القسم وجوابه او الشرط وجوابه انتهى ويزاد
 سابعة وهي تالف من اسم وجملة وثامنة وهي تالف من حرف
 واسم نحو الامالان لا التي للمعني لا خبر لها عند لا لفظاً ولا تقدير
 وتم الكلام جلاء على المعني وهو اعني ما وقد يقال هذه ترجع للتركيب
 من اسم وفعل كما قالوا في الجواب عن جوابا زيدا وان امكن التعرف
 بان بانها يمانية عن ادعوا لا ليست ثمانية عن اعني بل عينا **قوله**
 نحو زيدا ومثله زيد قائم فان الوصف مع مرفوعة للمستتر في حكم
 الاسم المفرد بدليل ان الضمير المستتر فيه ايزر مع التثنية والمجموع خلاف
 الفعل مع مرفوعة للمستتر فستقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة اسماء
 لا اسمان فقط **قوله** او فعل واسم وقدم الفعل على الاسم لان
 المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقد مر في الذكر **قوله**
 والكلم اسم جنس لانه يدل على الماهية من حيث هي **قوله** وقيل
 جمع رد بانه يغلب على ضميره التذكير والمجموع يغلب عليه التانيث
قوله وقيل اسم جمع مردود بان له واحداً من لفظه وانما
 على اسم الجمع خلاف ذلك **قوله** نصريح **قوله** جميع بالرفع صفة لاسم **قوله**
قوله يجوز في ضميره التانيث لان اطلقوا ههنا ان اسم الجنس يجوز
 في ضميره التانيث والتذكير كمن قال في التصريح في اول باب العدد
 وكذا الثمان اسم الجنس لثلاثة انواع ما فيه لغة التذكير فقط
 وهو الغنم وما فيه لغة التانيث فقط وهو البطة وما فيه لغتان
 التذكير والتانيث وهو البقر انتهى **قوله** كسندة وسند
 يسكون الدال للمهلة فيهما وفخها في الثاني خطأ لانه جمع يعرف
 بينه وبين واحده بالصيغة لا بالتا **قوله** الكلمة قول مفرد
 ولم يقل **قوله** لي مطابق الخبر للابتداء في التانيث لان شرط المطابقة

ان يكون الخبر مشتقا او في حكمه وان يكون رافعا لغير المشتد وان
لا يستوي فيه المذكور والمؤنث والقول هنا وان كان بمعنى المشتق
اي مفعول الا انه مصدر ويجوز اعتباره الاصل في مثله واعتباره
حاله المنتقل اليها على ان الرضخ مخرج بان التا لا يتحقق من المصادر
الامواضع وصفا ثم ان التا في الكلمة للوحدة لا لتسانث قبل الجمع
بين الام والكلمة وتعرفتها تعريف للعرف بناء على ان الجنسية كالعبدية
لا تدخل الاعلى ما حصل في ذهن السامع ويرى ان اللام انما يقتضي
النسب في ذهن السامع من وجه وهو تعيين اللفظ لا مطلقا فالمعنى
هذه اللفظة معناها ذلك الشيء على طريقة التعريف الاسمي ثم تباين
الحكم به للحكم عليه من حيث الوضوح والجل لا يقتضي للفاخرة من حيث
الحقيقة بل يلزم مغايرة القول للعرف للكلمة لانه لا شيء من الحكم به
يحكم عليه ثم ان اختلاف لفظ للعرف وللعرف بالافراد والتركيب لا ينافي
ان مفهومها واحد فلا يرد ان للعرف صانع ومفرز وللعرف مركب ولا شيء
من المفرد عرك فان قلت اللام تعيد صلاحية وقوع الكلمة على الكثير
تكونا للجنس والتا تعيد عدمها تكونا للوحدة قلت لا نسلم كون
التا للوحدة في المعنى العرفي وليس سلم فيجوز القول بتعريفها على
معنى الوحدة اذ ليست نفا فيه على انه لا اضافة بين الجنس والوحدة
والواحد بالجنسية والتحقق ان التا ليست لوحدة حتى اشار اليه
اللام بل لجل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة في كونها افرادا له
حتى لا يصح جعل كثيرين معارف هذا المفهوم وهذا ايضا في الاكثر التي
يستدعيها الجنس والقول كما ياتي لفظه ان على معنى فخر به غيره
كالد والاربع وضعه لاجزاء به وان كان حسنا لما في قول المفرد
للركب والمفرد ما لا بد لجزوه على جز ومعهناه فان قبل مقتضى كون
القول جنسا انه جز الكلمة ولا شك انه اسم لقوله علامات الاسماء
فكون جزيا والمفرد والجزى متساويان لجل ان كل على الجزى وعدم
جز الكل على الجز قلت القول له اعتباره لان فهو جزى باعتبار مادته
وجز بعبارة باعتبار مفهومه ومثله يقال في مفرد لان الفصل جز وهذا

الجواب

الجواب يستط ما قبل عرف الكلمة بجنس وفصل وكلاهما في زمان لها
فيكون احد افرادها جنسا لها وهو محال لان الفرد خاص وتسميته
ما في النفس قول لا لغوية والالفاظ انما تطلق بحسب معانيها في
الاصطلاح والقول فيه لا يطلق عليها في النفس فلا اشتراك في القول
باعتباره فلا يلزم استعمال المشترك في الحد سبق في لفظ الجزى
فلا يبيح الفاعل والراعيان فان عدم كسر العيني فاذا كانت مضمومة
كعضد جاز اسكانها ايضا وان كانت مفتوحة او ساكنة كبطل وصعب
لم يجز غير الاصل وان عدم فتح الفا فان كانت هي والعين مضمومتين
او مكسورتين كلفق وابل جاز اسكان العين بخور غير الاصل في خبر
ما ذكره خور وعرب غزي على شرح بقري العرب وسند لرقى بان
نعم توجه الفاعل انتم ذكرها الشرف لفظه الى اي حقيقة او حكما
فقد حل كلمات الله لان من شأنها ان تتلفظ ايضا قطعا بل في ملفوظة
ما لفعل وان لم تكن ملفوظة بالنسبة اليه تعالى فلا يرد ان القول
ان من اللفظ لانه خاص على مخرج من الفم فلا يقال لفظ الله كما يقال
قولا لله وفخره بالدال للهملات والمراد الدلالة الوضعية لا الحقا
للمفهوم عند الإطلاق فخرج الالفاظ الدالة بالطبع واوردان
معنى تكرر في موضع الاثبات فيلزم ان لا يكون للتركيب قول واجيب
بان للوضوح تعيين موضع لمعنى فندخل سقائه والقول في علم
يحتل ان يكون فعلا ماضيا او فعلا مضيا الى اسم فاعل اي عام
ومر حيث اللفظ الفضل للتعريف ومن حيث المعنى خبر الامور واساطيرها
لا فادته انه يفردها في التركيب الاضافي له وضع الشارح في
الاول قوله عموما مطلقا اي لا من وجه اذ لا ينفرد الكلام والكلمة عن
القول في شيء قوله ولا يعكس اي ليس كل قول كلاما او كلمة او حكما
لانفراده في مثل كلام زيد قوله وحاز الاشارة بالكلمة للتوزيع لجل
حل الكلمة على التوزيع يقتضي انه اراد بالكلمة هنا المعنى دون اللفظ
وجها قاله للكودي لا يصح لانه غير محتاج اليه فقط وان كان
يجاب بان الكلمة بمعنى اللفظ فخر من افراد ما يسمي كلمة فان ما يسمي كلمة

صادق بلفظ كلمة لانه يطلق عليه الكلمة ومعناها كزيد وعمرو
فلما ملأ قلبه فان المتصور للفظ وهو معرفة اي بالعلمية
وهذا اساعلى انه اذا قصد بكلمة لفظها دون معناها كانت على الله
اللفظ لان مثل ذلك موضوع بوضع معنى لا يقضى لشيء بعينه غير
متناه ولا غيره فليكون علما ومعنا شي عليه جماعة منهم السعد وورده
السيد باية مبني على دلالة اللفاظ على نفسها وعلى ان سلمت بالوضع
انتهى سبق قوله الاكل في الخنامة وما لم يقيم لا بحالة زابل
لا بحالة بالفتح اي لا بد فقبل اصله واعترض بان الخنة نعيم
وم لا تزول واوجب ما ن قاله قائله قبل اسلامه وكان يعتقد
ان الخنة اول دوام لها وبانه اذا ربه ما سوي الخنة من نعيم الدنيا
لانه كان يصيد ربهما وقوله من باب تسمية الشيء باسم بعضه
فهو محاذ مرسل وقيل ان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض حصلت
له بذلك وعدة فصار يشبهها بالكلمة فاطلق عليه كلمة على حجة
الاستعادة القرعينة وعلى كل فالعلاقة تقيدان او لا تقيدان على
الحل لا يختص بالمعقولة وان اشهر التقيد وما قيل ان علاقة
هذه الاستعادة تقتضي اشتراط الافادة اذا الارتباط لا يكون في
غير التقيد ودان الارتباط في الشبه به اعم ولا فائدة في الكلمة
واعلم الارتباط بين حروفها **س** قوله كتبتهم ربيعة القوم
عينا الزينة والربي الطبيعة والمجمع الرويا قاله الطوسي وهو
صادق عما قاله غيره انه الناظور الذي يجلس على مكان عال
ينظر القوم يكون مقورا وكثر والعين جزو منه ولما كانت هي المقصودة
في كون الناظور رتبة لان غيرهما من الاعضاء لا يقين بدونها عما
فيما قصد صارت كافيها الناظور فلا بد في الخبر المنطلق على الكل من
ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد به لكل مثلا لا يجوز
اطلاق البداهة اصعب على الرتبة وان كان كل منهما محاذيا رتبة
والخبر وهو الكسرة التي تحذف معا على الخبر ان يرب وفيه قصور وورده
اما المقصور فلانه لا يتناوب عن الكسرة من لفحة وغيرها واما

بشيء
١٢٩١
١٢٩٢
١٢٩٣
١٢٩٤
١٢٩٥
١٢٩٦
١٢٩٧
١٢٩٨
١٢٩٩
١٣٠٠
١٣٠١
١٣٠٢
١٣٠٣
١٣٠٤
١٣٠٥
١٣٠٦
١٣٠٧
١٣٠٨
١٣٠٩
١٣١٠
١٣١١
١٣١٢
١٣١٣
١٣١٤
١٣١٥
١٣١٦
١٣١٧
١٣١٨
١٣١٩
١٣٢٠
١٣٢١
١٣٢٢
١٣٢٣
١٣٢٤
١٣٢٥
١٣٢٦
١٣٢٧
١٣٢٨
١٣٢٩
١٣٣٠
١٣٣١
١٣٣٢
١٣٣٣
١٣٣٤
١٣٣٥
١٣٣٦
١٣٣٧
١٣٣٨
١٣٣٩
١٣٤٠
١٣٤١
١٣٤٢
١٣٤٣
١٣٤٤
١٣٤٥
١٣٤٦
١٣٤٧
١٣٤٨
١٣٤٩
١٣٥٠
١٣٥١
١٣٥٢
١٣٥٣
١٣٥٤
١٣٥٥
١٣٥٦
١٣٥٧
١٣٥٨
١٣٥٩
١٣٦٠
١٣٦١
١٣٦٢
١٣٦٣
١٣٦٤
١٣٦٥
١٣٦٦
١٣٦٧
١٣٦٨
١٣٦٩
١٣٧٠
١٣٧١
١٣٧٢
١٣٧٣
١٣٧٤
١٣٧٥
١٣٧٦
١٣٧٧
١٣٧٨
١٣٧٩
١٣٨٠
١٣٨١
١٣٨٢
١٣٨٣
١٣٨٤
١٣٨٥
١٣٨٦
١٣٨٧
١٣٨٨
١٣٨٩
١٣٩٠
١٣٩١
١٣٩٢
١٣٩٣
١٣٩٤
١٣٩٥
١٣٩٦
١٣٩٧
١٣٩٨
١٣٩٩
١٤٠٠
١٤٠١
١٤٠٢
١٤٠٣
١٤٠٤
١٤٠٥
١٤٠٦
١٤٠٧
١٤٠٨
١٤٠٩
١٤١٠
١٤١١
١٤١٢
١٤١٣
١٤١٤
١٤١٥
١٤١٦
١٤١٧
١٤١٨
١٤١٩
١٤٢٠
١٤٢١
١٤٢٢
١٤٢٣
١٤٢٤
١٤٢٥
١٤٢٦
١٤٢٧
١٤٢٨
١٤٢٩
١٤٣٠
١٤٣١
١٤٣٢
١٤٣٣
١٤٣٤
١٤٣٥
١٤٣٦
١٤٣٧
١٤٣٨
١٤٣٩
١٤٤٠
١٤٤١
١٤٤٢
١٤٤٣
١٤٤٤
١٤٤٥
١٤٤٦
١٤٤٧
١٤٤٨
١٤٤٩
١٤٥٠
١٤٥١
١٤٥٢
١٤٥٣
١٤٥٤
١٤٥٥
١٤٥٦
١٤٥٧
١٤٥٨
١٤٥٩
١٤٦٠
١٤٦١
١٤٦٢
١٤٦٣
١٤٦٤
١٤٦٥
١٤٦٦
١٤٦٧
١٤٦٨
١٤٦٩
١٤٧٠
١٤٧١
١٤٧٢
١٤٧٣
١٤٧٤
١٤٧٥
١٤٧٦
١٤٧٧
١٤٧٨
١٤٧٩
١٤٨٠
١٤٨١
١٤٨٢
١٤٨٣
١٤٨٤
١٤٨٥
١٤٨٦
١٤٨٧
١٤٨٨
١٤٨٩
١٤٩٠
١٤٩١
١٤٩٢
١٤٩٣
١٤٩٤
١٤٩٥
١٤٩٦
١٤٩٧
١٤٩٨
١٤٩٩
١٥٠٠
١٥٠١
١٥٠٢
١٥٠٣
١٥٠٤
١٥٠٥
١٥٠٦
١٥٠٧
١٥٠٨
١٥٠٩
١٥١٠
١٥١١
١٥١٢
١٥١٣
١٥١٤
١٥١٥
١٥١٦
١٥١٧
١٥١٨
١٥١٩
١٥٢٠
١٥٢١
١٥٢٢
١٥٢٣
١٥٢٤
١٥٢٥
١٥٢٦
١٥٢٧
١٥٢٨
١٥٢٩
١٥٣٠
١٥٣١
١٥٣٢
١٥٣٣
١٥٣٤
١٥٣٥
١٥٣٦
١٥٣٧
١٥٣٨
١٥٣٩
١٥٤٠
١٥٤١
١٥٤٢
١٥٤٣
١٥٤٤
١٥٤٥
١٥٤٦
١٥٤٧
١٥٤٨
١٥٤٩
١٥٥٠
١٥٥١
١٥٥٢
١٥٥٣
١٥٥٤
١٥٥٥
١٥٥٦
١٥٥٧
١٥٥٨
١٥٥٩
١٥٦٠
١٥٦١
١٥٦٢
١٥٦٣
١٥٦٤
١٥٦٥
١٥٦٦
١٥٦٧
١٥٦٨
١٥٦٩
١٥٧٠
١٥٧١
١٥٧٢
١٥٧٣
١٥٧٤
١٥٧٥
١٥٧٦
١٥٧٧
١٥٧٨
١٥٧٩
١٥٨٠
١٥٨١
١٥٨٢
١٥٨٣
١٥٨٤
١٥٨٥
١٥٨٦
١٥٨٧
١٥٨٨
١٥٨٩
١٥٩٠
١٥٩١
١٥٩٢
١٥٩٣
١٥٩٤
١٥٩٥
١٥٩٦
١٥٩٧
١٥٩٨
١٥٩٩
١٦٠٠
١٦٠١
١٦٠٢
١٦٠٣
١٦٠٤
١٦٠٥
١٦٠٦
١٦٠٧
١٦٠٨
١٦٠٩
١٦١٠
١٦١١
١٦١٢
١٦١٣
١٦١٤
١٦١٥
١٦١٦
١٦١٧
١٦١٨
١٦١٩
١٦٢٠
١٦٢١
١٦٢٢
١٦٢٣
١٦٢٤
١٦٢٥
١٦٢٦
١٦٢٧
١٦٢٨
١٦٢٩
١٦٣٠
١٦٣١
١٦٣٢
١٦٣٣
١٦٣٤
١٦٣٥
١٦٣٦
١٦٣٧
١٦٣٨
١٦٣٩
١٦٤٠
١٦٤١
١٦٤٢
١٦٤٣
١٦٤٤
١٦٤٥
١٦٤٦
١٦٤٧
١٦٤٨
١٦٤٩
١٦٥٠
١٦٥١
١٦٥٢
١٦٥٣
١٦٥٤
١٦٥٥
١٦٥٦
١٦٥٧
١٦٥٨
١٦٥٩
١٦٦٠
١٦٦١
١٦٦٢
١٦٦٣
١٦٦٤
١٦٦٥
١٦٦٦
١٦٦٧
١٦٦٨
١٦٦٩
١٦٧٠
١٦٧١
١٦٧٢
١٦٧٣
١٦٧٤
١٦٧٥
١٦٧٦
١٦٧٧
١٦٧٨
١٦٧٩
١٦٨٠
١٦٨١
١٦٨٢
١٦٨٣
١٦٨٤
١٦٨٥
١٦٨٦
١٦٨٧
١٦٨٨
١٦٨٩
١٦٩٠
١٦٩١
١٦٩٢
١٦٩٣
١٦٩٤
١٦٩٥
١٦٩٦
١٦٩٧
١٦٩٨
١٦٩٩
١٧٠٠
١٧٠١
١٧٠٢
١٧٠٣
١٧٠٤
١٧٠٥
١٧٠٦
١٧٠٧
١٧٠٨
١٧٠٩
١٧١٠
١٧١١
١٧١٢
١٧١٣
١٧١٤
١٧١٥
١٧١٦
١٧١٧
١٧١٨
١٧١٩
١٧٢٠
١٧٢١
١٧٢٢
١٧٢٣
١٧٢٤
١٧٢٥
١٧٢٦
١٧٢٧
١٧٢٨
١٧٢٩
١٧٣٠
١٧٣١
١٧٣٢
١٧٣٣
١٧٣٤
١٧٣٥
١٧٣٦
١٧٣٧
١٧٣٨
١٧٣٩
١٧٤٠
١٧٤١
١٧٤٢
١٧٤٣
١٧٤٤
١٧٤٥
١٧٤٦
١٧٤٧
١٧٤٨
١٧٤٩
١٧٥٠
١٧٥١
١٧٥٢
١٧٥٣
١٧٥٤
١٧٥٥
١٧٥٦
١٧٥٧
١٧٥٨
١٧٥٩
١٧٦٠
١٧٦١
١٧٦٢
١٧٦٣
١٧٦٤
١٧٦٥
١٧٦٦
١٧٦٧
١٧٦٨
١٧٦٩
١٧٧٠
١٧٧١
١٧٧٢
١٧٧٣
١٧٧٤
١٧٧٥
١٧٧٦
١٧٧٧
١٧٧٨
١٧٧٩
١٧٨٠
١٧٨١
١٧٨٢
١٧٨٣
١٧٨٤
١٧٨٥
١٧٨٦
١٧٨٧
١٧٨٨
١٧٨٩
١٧٩٠
١٧٩١
١٧٩٢
١٧٩٣
١٧٩٤
١٧٩٥
١٧٩٦
١٧٩٧
١٧٩٨
١٧٩٩
١٨٠٠
١٨٠١
١٨٠٢
١٨٠٣
١٨٠٤
١٨٠٥
١٨٠٦
١٨٠٧
١٨٠٨
١٨٠٩
١٨١٠
١٨١١
١٨١٢
١٨١٣
١٨١٤
١٨١٥
١٨١٦
١٨١٧
١٨١٨
١٨١٩
١٨٢٠
١٨٢١
١٨٢٢
١٨٢٣
١٨٢٤
١٨٢٥
١٨٢٦
١٨٢٧
١٨٢٨
١٨٢٩
١٨٣٠
١٨٣١
١٨٣٢
١٨٣٣
١٨٣٤
١٨٣٥
١٨٣٦
١٨٣٧
١٨٣٨
١٨٣٩
١٨٤٠
١٨٤١
١٨٤٢
١٨٤٣
١٨٤٤
١٨٤٥
١٨٤٦
١٨٤٧
١٨٤٨
١٨٤٩
١٨٥٠
١٨٥١
١٨٥٢
١٨٥٣
١٨٥٤
١٨٥٥
١٨٥٦
١٨٥٧
١٨٥٨
١٨٥٩
١٨٦٠
١٨٦١
١٨٦٢
١٨٦٣
١٨٦٤
١٨٦٥
١٨٦٦
١٨٦٧
١٨٦٨
١٨٦٩
١٨٧٠
١٨٧١
١٨٧٢
١٨٧٣
١٨٧٤
١٨٧٥
١٨٧٦
١٨٧٧
١٨٧٨
١٨٧٩
١٨٨٠
١٨٨١
١٨٨٢
١٨٨٣
١٨٨٤
١٨٨٥
١٨٨٦
١٨٨٧
١٨٨٨
١٨٨٩
١٨٩٠
١٨٩١
١٨٩٢
١٨٩٣
١٨٩٤
١٨٩٥
١٨٩٦
١٨٩٧
١٨٩٨
١٨٩٩
١٩٠٠
١٩٠١
١٩٠٢
١٩٠٣
١٩٠٤
١٩٠٥
١٩٠٦
١٩٠٧
١٩٠٨
١٩٠٩
١٩١٠
١٩١١
١٩١٢
١٩١٣
١٩١٤
١٩١٥
١٩١٦
١٩١٧
١٩١٨
١٩١٩
١٩٢٠
١٩٢١
١٩٢٢
١٩٢٣
١٩٢٤
١٩٢٥
١٩٢٦
١٩٢٧
١٩٢٨
١٩٢٩
١٩٣٠
١٩٣١
١٩٣٢
١٩٣٣
١٩٣٤
١٩٣٥
١٩٣٦
١٩٣٧
١٩٣٨
١٩٣٩
١٩٤٠
١٩٤١
١٩٤٢
١٩٤٣
١٩٤٤
١٩٤٥
١٩٤٦
١٩٤٧
١٩٤٨
١٩٤٩
١٩٥٠
١٩٥١
١٩٥٢
١٩٥٣
١٩٥٤
١٩٥٥
١٩٥٦
١٩٥٧
١٩٥٨
١٩٥٩
١٩٦٠
١٩٦١
١٩٦٢
١٩٦٣
١٩٦٤
١٩٦٥
١٩٦٦
١٩٦٧
١٩٦٨
١٩٦٩
١٩٧٠
١٩٧١
١٩٧٢
١٩٧٣
١٩٧٤
١٩٧٥
١٩٧٦
١٩٧٧
١٩٧٨
١٩٧٩
١٩٨٠
١٩٨١
١٩٨٢
١٩٨٣
١٩٨٤
١٩٨٥
١٩٨٦
١٩٨٧
١٩٨٨
١٩٨٩
١٩٩٠
١٩٩١
١٩٩٢
١٩٩٣
١٩٩٤
١٩٩٥
١٩٩٦
١٩٩٧
١٩٩٨
١٩٩٩
٢٠٠٠
٢٠٠١
٢٠٠٢
٢٠٠٣
٢٠٠٤
٢٠٠٥
٢٠٠٦
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩
٢٠١٠
٢٠١١
٢٠١٢
٢٠١٣
٢٠١٤
٢٠١٥
٢٠١٦
٢٠١٧
٢٠١٨
٢٠١٩
٢٠٢٠
٢٠٢١
٢٠٢٢
٢٠٢٣
٢٠٢٤
٢٠٢٥
٢٠٢٦
٢٠٢٧
٢٠٢٨
٢٠٢٩
٢٠٣٠
٢٠٣١
٢٠٣٢
٢٠٣٣
٢٠٣٤
٢٠٣٥
٢٠٣٦
٢٠٣٧
٢٠٣٨
٢٠٣٩
٢٠٤٠
٢٠٤١
٢٠٤٢
٢٠٤٣
٢٠٤٤
٢٠٤٥
٢٠٤٦
٢٠٤٧
٢٠٤٨
٢٠٤٩
٢٠٥٠
٢٠٥١
٢٠٥٢
٢٠٥٣
٢٠٥٤
٢٠٥٥
٢٠٥٦
٢٠٥٧
٢٠٥٨
٢٠٥٩
٢٠٦٠
٢٠٦١
٢٠٦٢
٢٠٦٣
٢٠٦٤
٢٠٦٥
٢٠٦٦
٢٠٦٧
٢٠٦٨
٢٠٦٩
٢٠٧٠
٢٠٧١
٢٠٧٢
٢٠٧٣
٢٠٧٤
٢٠٧٥
٢٠٧٦
٢٠٧٧
٢٠٧٨
٢٠٧٩
٢٠٨٠
٢٠٨١
٢٠٨٢
٢٠٨٣
٢٠٨٤
٢٠٨٥
٢٠٨٦
٢٠٨٧
٢٠٨٨
٢٠٨٩
٢٠٩٠
٢٠٩١
٢٠٩٢
٢٠٩٣
٢٠٩٤
٢٠٩٥
٢٠٩٦
٢٠٩٧
٢٠٩٨
٢٠٩٩
٢١٠٠
٢١٠١
٢١٠٢
٢١٠٣
٢١٠٤
٢١٠٥
٢١٠٦
٢١٠٧
٢١٠٨
٢١٠٩
٢١١٠
٢١١١
٢١١٢
٢١١٣
٢١١٤
٢١١٥
٢١١٦
٢١١٧
٢١١٨
٢١١٩
٢١٢٠
٢١٢١
٢١٢٢
٢١٢٣
٢١٢٤
٢١٢٥
٢١٢٦
٢١٢٧
٢١٢٨
٢١٢٩
٢١٣٠
٢١٣١
٢١٣٢
٢١٣٣
٢١٣٤
٢١٣٥
٢١٣٦
٢١٣٧
٢١٣٨
٢١٣٩
٢١٤٠
٢١٤١
٢١٤٢
٢١٤٣
٢١٤٤
٢١٤٥
٢١٤٦
٢١٤٧
٢١٤٨
٢١٤٩
٢١٥٠
٢١٥١
٢١٥٢
٢١٥٣
٢١٥٤
٢١٥٥
٢١٥٦
٢١٥٧
٢١٥٨
٢١٥٩
٢١٦٠
٢١٦١
٢١٦٢
٢١٦٣
٢١٦٤
٢١٦٥
٢١٦٦
٢١٦٧
٢١٦٨
٢١٦٩
٢١٧٠
٢١٧١
٢١٧٢
٢١٧٣
٢١٧٤
٢١٧٥
٢١٧٦
٢١٧٧
٢١٧٨
٢١٧٩
٢١٨٠
٢١٨١
٢١٨٢
٢١٨٣
٢١٨٤
٢١٨٥
٢١٨٦
٢١٨٧
٢١٨٨
٢١٨٩
٢١٩٠
٢١٩١
٢١٩٢
٢١٩٣
٢١٩٤
٢١٩٥
٢١٩٦
٢١٩٧
٢١٩٨
٢١٩٩
٢٢٠٠
٢٢٠١
٢٢٠٢
٢٢٠٣
٢٢٠٤
٢٢٠٥
٢٢٠٦
٢٢٠٧
٢٢٠٨
٢٢٠٩
٢٢١٠
٢٢١١
٢٢١٢
٢٢١٣
٢٢١٤
٢٢١٥
٢٢١٦
٢٢١٧
٢٢١٨
٢٢١٩
٢٢٢٠
٢٢٢١
٢٢٢٢
٢٢٢٣
٢٢٢٤
٢٢٢٥
٢٢٢٦
٢٢٢٧
٢٢٢٨
٢٢٢٩
٢٢٣٠
٢٢٣١
٢٢٣٢
٢٢٣٣
٢٢٣٤
٢٢٣٥
٢٢٣٦
٢٢٣٧
٢٢٣٨
٢٢٣٩
٢٢٤٠
٢٢٤١
٢٢٤٢
٢٢٤٣
٢٢٤٤
٢٢٤٥
٢٢٤٦
٢٢٤٧
٢٢٤٨
٢٢٤٩
٢٢٥٠
٢٢٥١
٢٢٥٢
٢٢٥٣
٢٢٥٤
٢٢٥٥
٢٢٥٦
٢٢٥٧
٢٢٥٨
٢٢٥٩
٢٢٦٠
٢٢٦١
٢٢٦٢
٢٢٦٣
٢٢٦٤
٢٢٦٥
٢٢٦٦
٢٢٦٧
٢٢٦٨
٢٢٦٩
٢٢٧٠
٢٢٧١
٢٢٧٢
٢٢٧٣
٢٢٧٤
٢٢٧٥
٢٢٧٦
٢٢٧٧
٢٢٧٨
٢٢٧٩
٢٢٨٠
٢٢٨١
٢٢٨٢
٢٢٨٣
٢٢٨٤
٢٢٨٥
٢٢٨٦
٢٢٨٧
٢٢٨٨
٢٢٨٩
٢٢٩٠
٢٢٩١
٢٢٩٢
٢٢٩٣
٢٢٩٤
٢٢٩٥
٢٢٩٦
٢٢٩٧
٢٢٩٨
٢٢٩٩
٢٣٠٠
٢٣٠١
٢٣٠٢
٢٣٠٣
٢٣٠٤
٢٣٠٥
٢٣٠٦
٢٣٠٧
٢٣٠٨
٢٣٠٩
٢٣١٠
٢٣١١
٢٣١٢
٢٣١٣
٢٣١٤
٢٣١٥
٢٣١٦
٢٣١٧
٢٣١٨
٢٣١٩
٢٣٢٠
٢٣٢١
٢٣٢٢
٢٣٢٣
٢٣٢٤
٢٣٢٥
٢٣٢٦
٢٣٢٧
٢٣٢٨
٢٣٢٩
٢٣٣٠
٢٣٣١
٢٣٣٢
٢٣٣٣
٢٣٣٤
٢٣٣٥
٢٣٣٦
٢٣٣٧
٢٣٣٨
٢٣٣٩
٢٣٤٠
٢٣٤١
٢٣٤٢
٢٣٤٣
٢٣٤٤
٢٣٤٥
٢٣٤٦
٢٣٤٧
٢٣٤٨
٢٣٤٩
٢٣٥٠
٢٣٥١
٢٣٥٢
٢٣٥٣
٢٣٥٤
٢٣٥٥
٢٣٥٦
٢٣٥٧
٢٣٥٨
٢٣٥٩
٢٣٦٠
٢٣٦١
٢٣٦٢
٢٣٦٣
٢٣٦٤
٢٣٦٥
٢٣٦٦
٢٣٦٧
٢٣٦٨
٢٣٦٩
٢٣٧٠
٢٣٧١
٢٣٧٢
٢٣٧٣
٢٣٧٤
٢٣٧٥
٢٣٧٦
٢٣٧٧
٢٣٧٨
٢٣٧٩
٢٣٨٠
٢٣٨١
٢٣٨٢
٢٣٨٣
٢٣٨٤
٢٣٨٥
٢٣٨٦
٢٣٨٧
٢٣٨٨
٢٣٨٩
٢٣٩٠
٢٣٩١
٢٣٩٢
٢٣٩٣
٢٣٩٤
٢٣٩٥
٢٣٩٦
٢٣٩٧
٢٣٩٨
٢٣٩٩
٢٤٠٠
٢٤٠١
٢٤٠٢
٢٤٠٣
٢٤٠٤
٢٤٠٥
٢٤٠٦
٢٤٠٧
٢٤٠٨
٢٤٠٩
٢٤١٠
٢٤١١
٢٤١٢
٢٤١٣
٢٤١٤
٢٤١٥
٢٤١٦
٢٤١٧
٢٤١٨
٢٤١٩
٢٤٢٠
٢٤٢١
٢٤٢٢
٢٤٢٣
٢٤٢٤
٢٤٢٥
٢٤٢٦
٢٤٢٧
٢٤٢٨
٢٤٢٩
٢٤٣٠
٢٤٣١
٢٤٣٢
٢٤٣٣
٢٤٣٤
٢٤٣٥
٢٤٣٦
٢٤٣٧
٢٤٣٨
٢٤٣٩
٢٤٤٠
٢٤٤١
٢٤٤٢
٢٤٤٣
٢٤٤٤
٢٤٤٥
٢٤٤٦
٢٤٤٧
٢٤٤٨
٢٤٤٩
٢٤٥٠
٢٤٥١
٢٤٥٢
٢٤٥٣
٢٤٥٤
٢٤٥٥
٢٤٥٦
٢٤٥٧
٢٤٥٨
٢٤٥٩
٢٤٦٠
٢٤٦١
٢٤٦٢
٢٤٦٣
٢٤٦٤
٢٤٦٥
٢

ان رجا بنا اعد بكسر الفاقرب والرجل الرجل والركاب الابل الروايل
والرجال جمع رجل وهو سكن الرجل ومثله وقوله وكان قد ن اصله
وكان قد رالت ونهبت لقرينة لما تزل والاستكنا منتقع اي قريب
ارتحالنا لكن رجلا بعد لم تزل مع عز منا على الانتقال وكان تخففة
من التقلية قوله وقام الولو واوروب والقائم للكان للظام للغير
من القيام بفتح القاف وهو المنار والامان جمع عني بفتح العين وضربا
ما بعد من اطراف المفازة وقوله طاروي اي خالي والحقرقن بفتح
الذام والرياح وجواب رب محمد ون اي قطعته قوله احارب محرو
الحارب وسادي مرم يعني يا حارب والرامكسورة كما كانت وخبرن
بفتح الحاء المحي وكسر الميم معناه كافي خا مرفي دا او وجع وما ياتون فاعل
تعد ووما مصدرية والتقدير يبعد وعلى الرجل الشتم امر الياس
برشد بفتح السين قوله نحو لسفعا اي على تقدير ريتها في اللفظ الفا لوقوعها
بعد التفتحة في الواقعة بعد الصفة والكسرة فانها تصور فونا فتبت
في اللفظ فتخرج بقوله لاحط بفتح قوله ومي اربعة اور عليه تنوين
الحكاية كان شمر جلا بفتحة فاندك على اللفظ للسمي بفتحية
وتنوين م في ما لا ينصرف وتنوين للبادي في الفروغ وتنوين الشذوذ
على هو لا فمك بتنوين هو لا هذه اربعة انواع خاصة بالاسم ولا تزد
على الاسم الاطلاق التنوين واجب بان الاول والثاني من المرفوع
وقد يقال بي في الثالث لان الفروغ لما ابحاث التنوين ابحاث الجواب
وتوزع بوجود العليتين في الاول وسبب البناء في الثالث واما الرابع فلفظ
للم اسم تنوين كثير اللفظ وليس بتنوين فرده في المعنى كان
من حكاية سماء تنوينها ففقد دليل على انه سمعة في الوصل دون الوقت
ودون صينين ليس كذلك اعتبره بانه لو صح هذا النظر لامكن ان
يقال ان سميها هو التمر تنوينها هذا دليل على انه سمعة في الوصل
دون الوقت انتهى فالاولى ان بان لم يقصد المصدر للتسهيل على
للتدلي بكفه عن التوجه للموقع في الشقة قوله تنوين الامكنة
من اضافة الدال الي للدلول قوله تنوين رجل وقاض قوم بعضهم

تنوين رجل التنكير ككون مدلوله نكرة وغلط بانه لو كان كذلك
لزال تنوين التنكير حيث سمي به مذكر وقد عني بطلان الاسم
بان تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التثنية وايضا برده
اذا سمي به وهي فان التنوين ثبت فيه مع كونه على وتنوينه
في الاصل للتنكير وايضا لامنا فاة بين التثنية والتنكير معا
اما كونه للتثنية فلان الاسم منفرد واما كونه للتنكير فلانه
وضع لشي لا يعينه فان سمي به ثبت للنازع من اعتبار التثنية والتنكير
دون التثنية فتدفع كونه تنوين توكيد كما اختاره من وعلمته
لاختص تنوين التنكير بالمثنيات وللتنوين بها المتجه للتنكير
سبق قوله وهو الاحق لبعض المثنيات فباسا في العلم
للتنوين بويه وسما عا في باب اسم الفعل المختوم بالها وغيروها
وفي اسم الصوت بفتح ويرد على التعريف تنوين هو لا فانه حق
منها وليس للتنكير لان يقال الشاذ لا يرد نقفا سبق قوله واه
بفتح تنوين انما هو كونه باسم الفعل معرفة ونكرة مع انه معني
الفعل والفعل لا يصح كذلك لانه اذا قد رموزة جعل على المعنوية
الفعل الذي هو معناه كما في اسامة واذا قد نكرة كان لواحد من خارج
الفعل الذي يتعد اللفظ به فتعريفه من علم الجنس وقيل من
قبيل للتعريف باللام الحضورية باعتبار المعنى فان معني صه
التنوين عن هذا الحديث وقيل العبدية لان معنى ايه حدث
الحديث للعبودية وانما لم يحذف التعريف والتنكير في الفعل لمعنا
الطريق لان اسم الفعل من جملة الاسماء في جروحة مخراها ولا ضرورة
تدعو المثل في الفعل والطلاق التنكير على الفعل يجوز وليس
ترك التنوين في جميع اسماء الافعال دليل على التعريف وانما يكون ذلك
فما بالحقة التنوين وبما قد راند فقول التمر كونه اسم الفعل
للتعريف بكونه معرفة فبني على ان مدلوله المصدر واما على القول
بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال تكثر انهي سبق قوله
وهو اولى قيل بل التعبير بتنوين التعويضي اولى لكونه اضافة

فيه حقيقة هي من اضافة السبب الى السبب اي تنوين سبب
 الايمان به التعويض قوله في الرفع والجر اي في الرفع تسمية مقدرة
 على الالحاد وقلة وحركة مفتحة مقدرة على انانية عن الكسرة
 ولما أتت بهم تظهر وفي النصب تظهر الفتحة قوله بعد اذهبا
 والجر اختل في تفسيره لعل ذلك منع الصرف مقدم على
 الاعلال كما يشهد به لغة من أثبت اليأ حال الجر مفتوحة فحصل
 جوارحوا ري بالنصب بالانوين واللام كمن منع الصرف مقدم ما وان
 وقع للرجعي ومن تبعه خلافا استقلت الصفة على الماخذ فت
 ثم وجد في اخره مزيدا نقل كونه بأكسورا ما قبلها وقد اعل
 في الرفع والجر بتقدير برعابه استقلا لا فادخل من ال والاضم
 تطرق اليه التعبير واكن فيه التعويض فحذف عنف الياء وعوضها
 التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بالصيغة وفيه تعظيم باب
 الاعلال مقدم على منع الصرف وهو الصحيح لأن الاعلال منطلق نحو
 الكلمة ومنع الصرف حال من احوال العابد تمامها فحصل جوارح
 بالنصب والتنوين استقلت الصفة على الماخذ فت ثم حذفت الياء لئلا
 الساكنين ثم وجد صيغة الجمع الاقصر موصوفة بتقدير لان الحاد وف
 لعله كالشابت ولهذا يجري الاعراب على الماخذ فت تنوين الصرف
 ثم خافوا رجوع الياء الى الساكنين في غير المشرق المستعمل لفظا كونه
 منقوصا ومعنى لفرعته فهو تنوين من الياء لتعلم طابعه رجوعها
 سبق قوله نحو يومين قال للام اضافة يوم الي يومه ايضا فله احد
 المترادين الي الاخر وقالهم لعل اضافة للبيان اي يوم هو وقت
 كذا انتهى وشهد حفيد قوله حذفت الحلة قال ابو حبان والذي
 نظيران هذا الحد في جابر لا واجب قوله ونحو انخفض ان اذ
 جرد يرفع وحله على ذلك ان جعل بنا ناعنا سباعا اضافتها الي الحلة
 فلما زال من اللفظ صارت معربة سبق قوله وورد على ما للنسب
 الجوابه سبق لا زعم الياء والاصل استصحابه حتى يقوم دليل على
 اعرابه وبان العرب بلبت الظروف المضاف لا ولا علة له الا ان كونه مضافا

لمبني

لمبني وبانهم قالوا يومين الي ان ينفتح الي ان منونا ولو كان معربا لمجر
 فتحة لانه مضاف اليه قد لعل انه مبني على الكسرة لانه
 الاصل في الظن من النقا الساكنين وعلى الفتحة مرة للتعريف
 سبق قوله وانت اذ صحح اجاب الاختلاف عن هذا بان الاصل جند
 ثم حذفت المضاف وبقي المجر كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة اع
 جواب الاخرة معنى قوله وهو تنوين كل الحاد وقبل هو تنوين
 يمكن رجوع لروا الاضافة التي كانت تعارضه معنى قوله لانه
 في تقابل النون اي في الله لعل على تمام الاسم فقط قاله لكن
 حظه عن النون بسقوطه مع اللام وفي الوقف دون النون
 لان النون اقوى واخذ بسبب مركبها انتهى لكن ذكر السبب وادى
 في قوله فاذا اضم من عرفات ان ال تدخل فيما فيه تنوين مقبلة
 فلهذا روى خلاف للرعي اي اخلافا او قول لمخالف
 خلافا على الاول مفعول مطلق واللام بعد التسعين مضافا في مقابلة
 وليست متعلقة بخلاف لانه متعدد بنفسه بل يحد في اي اراد في
 للرعي وعلى الثاني حال وعامله القول الماخذ في ودل عليه ان كل
 حكم ذكره للمفسلون فهم قائلون به اس مام والرعي يفتح الراء
 والباينة الي ربعة ثلث لثوته فيما لا ينصرف الا احاب
 الرعي في بانه اعلم يستعملان التانيك في عرفات ضعيف لان
 التانيك كانت فيها الحقيق التانيك سقطت والساقية علامة لجمع
 وردا في عرفات تونث فافقنا انه لعلامة ثانياك فيها لا حقيقة
 ولا مشتركة لانه لا يعود الضم اليه الا مونا واختاره انه للممكن
 وعلل عدم سقوطه في عرفات مانه لو سقط تبعه الكسرة
 السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه عند اللج اذا كسر في تنوين
 لا تابع سبق قوله نردود بان الكسرة لروا مانه لو كان كذلك لم
 يوجد في الرفع والجر معنى قوله والنداء ان الغرض من الوند
 شاطئ ولا حاجة اليه فان فقره لغة قال الراعي والنداء بعد ليق
 وتنقم تونه وكسر انتهى وقد يتوقف في ضم تونه لان فاعل مقصد

الفاعل بالاسم لا بالضم لأن يقال انه سماعي قوله ومند
في هذه العلامة خلاف تقسيم ونوع ومن وافقهما من الكوفيين
على جواز الإسناد إلى الجملة مطلقا وكثير من السريين على
المنع مطلقا والفرأ جماعة على الجواز بشرط كون المسند اليها
قلبيما وباقر أيضا على نحو محنتي أقام زيد وجعلوا منه
ثم زيد الميم من بعد ما ذكرنا الآيات لتبينه فاوله الاكثرون بان
في بدو الخبر البداء في قوله اعتمادا على التوقف بنظر فيه للرد
بان الاعتناء على التوقف لا يحسن في مقام التعريف ويرد بان
مثله كذا يورث في الحقيقة زيدا ولا يستند إلى الاسم
اعلم ان الاسناد عند المصنفين معنوي ولفظي فالمتنوع هو اللفظ
لفظي فالمتنوع هو اسناد ما هو ثابت بمعنى الكلمة إلى لفظها
عوز زيد قائم ويسمى وضعيا وهذا هو الخاص بالاسم واللفظي
اسناد ما هو ثابت للفظ الكلمة اليكوز زيد ثلثا في ضرب
فعل حاضر ومن حرف جر وهذا أصل الاسم والفعل والحرف كادرات
بل يكون الجملة انضاحا لاله الا الله كلمة توحيد والمحققون على
خلاف ما ذهب اليه المصنفون ان ضربا في قولك ضرب فعل
ماض اسم ولذا اخرجها وانما افقت على الحكاية والاخبار عنها بانها
فعل مع كونها اسما انما هو باعتبار سماعه وهو ضرب الذي يدل
على الحد والزمان فهو نظير الاخبار في زيد قائم وكذا الخبر
في من حرف جر وعوزه دم وقد وافق المصنفين في كونه حيث
قال وان شئت لاداة حكما فان اعراب واحكامها اسماء على
الاعراب لما كان على حرفين ضعيف ولو كان ثانيا صحتها
خلاف ما رجح نحو ذلك على الغير اللفظ فانه لا يضعف اذا
كان الثاني صحيحا ويجعل من باب ما حذفت لامه نيا وحرف
علة قوله فكل من رجموا الخليل على اسمها الاجناسها
فعدم دلالة ضرب على حدث وزمان محصل وخلوها عن الفاعل
ودخول حرف الجر في نحو مرفوع بضرب فان قيل التقدير بكلمة ضرب

لزم كون بعضا في اليه غير اسم كافي للغي وعدم ذكر متعلق لمن سم
قوله الميم نوع بالضم نعت للمفعول وفيه خبر مستتر زان عن
الفاعل على يد على المفعول على تقدير مضان والاصل الميم نوع تقديره
لان معانيه الاربعة هي لان الامكنة والتكثير ومقابل
جمع للذكر السالم وقبول الاضافة والتعويض عنها مما استأثر به
الاسم على غيره وقوله والمفعول به لا يكون الا اسما قد تقع الجملة
مفعولا به الا ان يقال مفعول بالاسم لكنه بعيد في مفعول القول
واما الملك اي لانها للاشارة الى تعريف مفعولها
وتعيينه وغير الاسم لا تصلح لهما لان ذلك يتوقف على التوجه
إلى الشيء وملاحظة الذات وأورد ان خبر معنى الفعل وهو الحديث
ملاحظ لذاته فلم يمدخله لتعيين هذا الخبر كان الاسماء المشتقة
عرفت لتعيين بعض معانيها لان تمامه غير ملحوظ لذاته لان منه
النسبة واوجب بان خبر معنى الفعل انما هو الحديث للهم من حيث
انه منهم فلو عني خبر عن وضعه وقد يمنع ان الواضع اعتد به
في الفعل من حيث انه منهم بان يكون الالهام من شرط تحقق الوضع
له بل الظاهر انه اعتبر في الفعل ساكنة عن انصافه وعدمه ويمكن
ان يقال لما كان الملاحظ في المشتقات اولا هو الذات جاز دخول
اللام المحررة تعريفها واما ما ليس بعد المشتقة فيمنع دخول
اللام لتعريفه على الاصل وأورد ايضا انه لم لا يجوز تعريفه
باعتبار الزمان الا ان يدعي اعتبارها بها من انصافه
انساكنة انما سكنت للفرق بين تا الافعال وتا الاسماء ولم
يكسر لئلا يقع في نقل الحركة الى فعل الفعل شذوذا في قوله
وهما تنين العلامة تنين لانه قد يقال ان اللاحقة ليس في نفسه
كسنت فاعلا اصطلاحا بل اسم لهما والاعلة اسمها لانه
نقل النفي والرجاء فان قيل ان لم يفعلها فقد قاما به فكيف
فاعلا قلت فيكون ح نافيا ورجيا وهو باطل ضرورة وقد عني
لهذا ان في الرد بان الساكنة تظن ايضا ان تا الثانية هي الدالة

على ما نرى الموصوف بمعنى ما هي فيه من الفاعل كما مت هذه
 او غيره وانما اللاحقة للافعال الاربعة ليست كذلك اما ليس
 وعني فلان مرفوعها ليس موصوفا معناها كما مر وما
 نعم وليس فلان معناها ان كان امدح واظم فذلك وان كان
 حسن وقبح فلان الفاعل هو الجنس اي الماهية والحقيقة
 وهو لا يقبل الوصف بذكر كونه ولا انوثته وانما دخلت التثنية
 في الملاحظة لفظ ما بعد هاء نون شري قوله حرفية ليس اي
 قياسا على ما النافذة بجميع النقي بصرح قوله بحرفية عني
 اي قياسا على فعل جامع الترخي بصرح قوله اسمية نعم
 وبين اي لدخول حرف الجر عليها فيما هي نعم الولد ونعم الصبي على
 بين الغير وسياق جواز ذلك في ما بينهما ايضا تدخل الاسم والفعل
 والحرف نحو مري اخي فاكرمني فالحرف في هذه العلامة روعي
 من قال ان هاء وتعال اسما ففعلين نوضح اي بل الصريح انما
 فعلا امر لا لهما على الطلب وقبولهما بالخطاطبة وهما مستيان على
 حذف حرف العلة من اخرهما فالجذوف في هاءات اليا والجذوف
 من تعال الالف بصرح هذا اذا امر بها مذكرا فان امر بها مؤنث
 بنى على حذف النون قوله واما لحاقها اسم الفاعل في موضع
 ذلك شبهه بالمضارع لفظا ومعني ولم يبين لان الاصل في الاسماء
 الاعراب بنى على اصله مع انه لا ضرورة في بنيه بل في الحاق النون
 به وقد اختلف في بناء المضارع عند اتصال النون به نى على
 التجرع قوله اشهدك الصدق يا ليت شعري فكيف حقيق اي ليتني
 اشعر فاشعر عن ليت بغير الياء في شعري ويا ليت شعري الذي
 هو للصد رغبة ويا ليت اليا في شعري عن اسم ليتا وحقيقا اي
 ملاما مفعول للصد روع قوله ايا ليت الخ قوله اريت ان حان نه
 املود امر جلا وليس البرود الاملود نعم الهزة الناعم وللرجل
 ما لحم المزين قوله وسوء الابتداء الفعل قصد الجنس فيه ان
 الذي يخلج بالعلامات الفعل لا حبسة قال ان اطي بعد ثقل ما ذكره

والتثنية
 في قوله
 يا ليت شعري
 في قوله
 يا ليت شعري

التم ولا نال خادجة يخرج الجواب لمن قال افعلي بغير
 بشي فقال فعل بغيري بكذا اولذا ولا ان التكرار تقدم عليها
 شي من معمولات خبرها التي جعل للعرب للسوء كونه
 اي فعل ختم المعروف اي الاسم والحرف قوله اي سوي
 قابلي الخ اعترض بان لنا كلمات لا تفعل المذكور معنا وليس
 لحرف كزال واخوانه وقط واجب بان هذا من التعريف بالهم
 وقد اجازوه للمقدمون لا فادته الصبر في الجملة فان قلت
 العقر على العلامات المذكورة مود خطا يستدعي ان يعتقد
 حرفية بعض الاسماء قلت التوقيف يبين له ما يستفيد به
 اسمية تلك الكلمات التي انتقت عنها العلامات المذكورة فان
 قلت هذا التعريف هو الكلمة بقرينة ان الحرف من اقسامها
 في اصله ان الحرف كلمة سوي قابلي العلامات المذكورة خرجت
 الجملة فان قبل علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدما
 علامة للحرف لانه يلزم منه الد واجيب بان الحرف حقيقا
 كونه حرفا وحده كونه لفظا معلوما ومن الشائبة يكون عدمه
 علامة للحرف لامر الاولي فلا دور على ان هذا الايراد لا توجه
 على الصواب لانه لم يعرف علامات الاسم والفعل بالحروف بل بحرين
 الناطق مخصوصة يمكن معرفتها بدون معرفة كونها حروفا
 وان كانت في الواقع حروفا فانه لا ينظر الى اصلها من
 الاختصاص بالفعل لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما في
 هل اني على انسان وقد خصص بالفعل فكان اهل كتبها لما
 تطلعت على هذه الاستهتام الخطت ركبته اهن قد فاضقت
 فيما اذا كان في خبرها واذا لم تره في خبرها تسكت عنه انتهى قوله
 في نحو هذا زيد الكرمته الخ بصرح في ان فعل يجوز ان يلها الاسم الذي
 يملك فعل اختيارا سواء كان مرفوعا او منصوبا وهو مذق
 الكسائي وقال س مع وهو الفعل في الكلام لا يجوز دخولها على
 الاسم وان كان معمول الفعل مضمرا فيتم الفعل المذكور بل لابد من

خادج على الجمل فانما لا تقبل
 ما ذكره حبيب ان ضمير هذا المرفوع

زيد
حسن

الاباء الفعل لفظا فلا يجوز احتيارا نحو هل زيد اضربه بالضم
 ولا يجوز بالاولى هل زيد ا ضربت بغير الضم وهل زيد خرج قال
 السعد والثالث فيجى باقيا الحاجة قال وما ذكره صاحب
 المفصل من ان نحو هل خرج على تقدير الفعل فتصح
 للوجه القبح البعيد لانه سايق حلي على الازهرية قوله
 حق الحق للشكك الاممال قبل الظاهر ان حقه عدم الفعل الخاص
 لعدم العمل مطلقا سبق قوله وفق المختص بالاما كان الاحتصا
 موجبا للعمل لمظهر اثر الاحتصا من وايضا ان احتصا من
 بالشيء دليل على قوة تأثيره فيه فاذا اثر في المعنى اثر في اللفظ
 لتكون اللفظ على حسب المعنى سبق قوله لتتزلزل منزلة
 الخبر الحامها التنبية وال فلان العامل بخطاها قال
 سبق واما السين وسوق فلان الفعل كان دال على الزمان
 المحتمل واما خصصانه فهما معه منزلة فعل موضوع دال على
 الزمان المستقبل من غير اشتراك واما قد فتدخل على الماضي
 والمستقبل فهما تقرب الماضي من الحال وهذا اتيان في زمان
 الفعل فصار كالسين انتهى قوله بالتاكيد كونه اي لفظ
 التاكيد القديمة التي تنقسم بالصفة الحاشية قال للمهدى المذكري
 ولا يجوز ان تكون المحسن لدخول التاكيد بالاسما وفيه
 ليس عن الراعي قوله من اللفظ اي لفظ الامري صيغة مجز
 الامر باللام فان دلالة على الطلب نشأت عن الادم الامر الصيغة
 خلاف الامر بالصيغة تصريح قوله ان امرهم فان قلت
 هذا الاستعمال لغير الامر للمستعمل في غير الامري الطلب كما لا حاجة
 قلت ممنوع لان استعماله في غير الطلب محذور واستعمال اللفظ
 في معناه المجازي لا يمنع فهم المعنى الحقيقي منه ب قوله
 او قل يجب تبع فيه المرادي وهو مما لا ينبغي مع اعترافه
 بان توكيد بالنون نادر لا يدرى لغيره عنه كما قاله
 اول في الجواب عن توكيد اسم الفاعل سبق قوله والامري

اللفظ

عن

اي ان يلفظ الدال الحريد بهذا التحويل تصحيح الاخبار على
 قوله والامر بقوله هو اسم اذا قاوة على فلان فقرة يقتضي
 عدم محتمل كمن يرد عليه ان هذا الكلام يقتضي ان الامر
 اسم لصدقه عليها في مفا لفظ الدال على الطلب وصعوا ليت
 بقايلة للنون في الاولى انما الامر على فلان فقرة وتقدم
 مضائق اي وكلة الامر واللفظ الامر فصح الاخبار وان دفع
 لا يرد وقد ثبت ومنهم الامر اخذ من قوله ان امرهم وهو
 انما يفيد في صحة الاخبار لا في دفع الامر من قوله محتمل
 بمعنى حلول او كان حلول فقه متعلق بمحل على الاول وعلى
 الثاني متعلق بخذوف اي اعني فيه اولى وقوله هو اسم
 جملة اسمية محتمل بغير معان والامر وهي دالة على جواب
 الشرط لا جوابه سبق قوله نحو حسنه وجهل مثل في التوضيح
 بنزول فذكر ان قال وهذا الولي من التثنية بضم وجهل فان
 انتم بها معلومة مما تقدم لانها بغير لان التثنية انتهى وفي
 حمله ثلاث لغات سلوك اللام وفقهها منونة وبلا تثنون
 وكلام الناطم يحتمل الثلاثة من قاسم الغزي

المعرب والمبني

قوله فوجب ان يقدم بيان الاعراب والناسا إشارة للذمة
 على اللص ويمكن الجواب بان المعرب والمبني للصلح علمها انتهى
 معروفة على الاعراب والبناء ضد التام ولو سلم فلهذه متفكة
 ليس عن الغنيمي وقوله فلهذه متفكة اي لان اللص لم يرد بيان
 للمعرب والمبني من حيث انصافها بالاعراب والبناء بل من حيث
 قبولها الاعراب والناسا وبان سبب القبول انصاف بطه نقي قوله
 مصدر اعرب اي ابان الحق في شرح الخرد وللناس من معانيه
 الابانة اذ القصد به ابانة للعاني للفتنة انتهى وقال في الفوالة
 ان التغيير انسب بالمعني الاصطلاحي سبق قوله او اجال يقال

عربت الدابة بحالت في مرعاها اذا انتقلت من مكان الى مكان
واغريها فاجرها اي اهلها مرادى قوله او غير يقال اعربه
المع غيره قوله اوازال عرب التي تقول اعربت التي ازلت
عربة قاله للسلب مرادى قوله ما جى به اي شي نطق به
وليس المراد وحده بعد ان لم يكن لانه لا يصدق على انون
اذا دخل عليه عامل الرفع فان الواو كانت موجودة قبل العامل
دنوشي قوله البيان مقتضى العامل جرح به حركة النقل
والاشباع والتخلص من الساكنين فلا يكون اعرابا وكذا ان تقول
ان التعريف المذكور لا يتناول اعراب الفعل المضارع لانه ليس
بجاءه لبيان مقتضى العامل الذي هو الفاعلية والقوة
والاشباع قاله السنواني واحاب القليوبي بان الاقتصار على
الثلاثة المذكورة مع ان تعريف العامل الا في شامل لمعامل
الفعل اما لان الاعراب مثال في الاسماء والانه اغلب فيها فلم
يلتفتوا الى غيره اولا لان المراد هذه وغيرها كما لم يفتن كل من الامر
او عن الجمع بينهما او عن الاول فقط في تأكل السمك وتشرب اللبن
فان قلت قد عرفوا العامل بما به تقوم المعنى للمقتضى لا
فتعريف الاعراب بما السامل قيد منه فيه وواجب بانه تعريف
لفظي ليس المقصود به الا بيان المعنى الذي وضع له اللفظ سنواني
قوله من حركة الخاء لما وتغييره يكون اولي من تسكين
لان السكون لفظ والتسكين فعل ومراده بالحد فاحذف الحروف
فهم ذلك من جملة شيئا للسكون وم قوله معنوي والحركات اي
والحروف قوله تغيير اي تغيير اطلاق المصدر وازادة الحاصل
به او هو مصدر مبني للمفعول اي كون الاخر مغفرة في كنى
قال ابو حيان اعتقادنا المصدر للمفعول مختلف فيه اجاز ذلك
الاخفش والصحيح منعه سق قوله او اخر الكلم اي ذاتا باب
يبدل حرف حرف اخر حقيقة او كما قال المنيني في النصب
والطرا وصفة بان تبدل حركة بحركة اخرى حقيقة كما في جمع الميراث

انه

ادعك

السالم

السالم حرا ونضبا فان حركته تغيرت حكما دنوشي والمراد بالاضر
ما شغل الاخر حكما فدخل تغيير التثنية والجمع لان النون فيها
مجزئة التنوين وتغيير اخر الخبر الاول من المركب الاضافي
وتغيير معز وحذف اخره ثم اعرب بالحروف نحو قول عند من
يقول الا واخره لم تعد لان القيام مقام التي كالنوع وتغيير مندر
حذف اخره كاخ وطرح به التغيير في غير الاخر لتغيير
اخره وان امكن خروجه بما بعده لانه لم يكن له ما ملكن فبيد
اختلاف العوامل لم يات الا بعد واصافة او اخر الكلم حسيبة
كلام الكلم ببطان معنى الجمع فلا يلزم عدم تحقق الاعراب في التغيير
ثلاثة او اخر التي هي اقل الجمع لذلك كالم التي هي اقل الجنس للجمع في
واما جعل الاعراب في الاخر لانه دال على الوصف اي لونه مخدق
او فضلة والوصف متأخر عن الموصوف فكذلك اما بدل عن سنواني
قوله لاختلاف العوامل اي تغييرها ووصول احدها بعد الاخر
والمراد باختلافها وجودها وان لم تختلف لان الاختلاف يستلزم
الوجود فدخل اعراب للعرب ابتدا او عبر باختلاف المتعاطفة تغيير
وال في العوامل للجنس فستل معنى الجمع وخروج باختلاف العوامل
التغيير ينقل واشباع وتغيير نحو غلاي باليا فليس باعراب بل
الاعراب التغيير التقدير في قوله الدخلة عليها اي الحاصلة
والمحققة معها فدخل العامل المقدرة والمتأخر والمعنوي ثم قوله
لفظا او تقدير احالا من تغيير على انهما مصدران معنى اسم
المفعول اي ملحوظا اثره لان نفس التغيير ليس ملحوظا او مقدر
ذلك ويجوز نفيهما على المصدرية وهما معني المفعول ايضا
اي تغييرا ملحوظا او مقدر على ما سلف وعلى التغيير المحول
عن المضاف اليه والاصل تغيير لفظا واخر الكلم او تقديرها
اما تغيير اللفظ فواخره واما تغيير التقدير فالاضافة لادنى
ملازمة لان الاخر محل التقدير والتقدير متعلق به وعلى
الخبرية لكان الحدوثة مع اسمها اي سواء كان ما ذكر لفظا الخ

سوقاً ٢٥ المذهب الاصلان الاعراب لغة الظهور فالاسب
 جعله لا يوظف اعراباً معنوي ولا ان ذلك موافق للكلام المتقدمين
 فانهم قسموا الاعراب الى رفع ونصب وجروهي اسباب التغير
 فكل القسم واما جعل المقسم مانه الاعراب او جعل الرفع انتقال
 فيكلمة لا يخفى ووقوفه حركات الاعراب من اضافة العلام
 الى الخاضع وتسمى بياضية عن السيد الصفوي قوله لم يختلف
 بعد قدما جوابه عند قوله لاختلاف العوامل فراجع قوله
 يراد بها الشبهة فترزبه عن الرفع على تلك الصفة كوضع ثوب
 على ثوب فانه لا يسمى بلغة سق قوله ٢ بيان مقتضى العامل
 خرج به الاعراب قوله من شبه الاعراب من فقه لبيان نفسه الى
 به الرفع الانعام عن ما وشبه تكسر السين وتسكون الباء ونحوهما
 بمعنى التسمية اي من امر المشابه للاعراب في كونه حركة او حرفا
 او سكونا او حذفا وكونه في اخر الكلمة لافي اولها ولا في حشوها
 وم قوله ليس بحكاية الخالي وليس هو اي ما جى به لبيان مقتضى العمل
 حكاية غرض من زيد او بيا عا حو لمده تكسر اللام او نقل الحروف
 او في ضم النون او غلصا من سكونين حرف لم يكن الذين كفروا
 هذه الحركات ليست اعرابا ولا بناء ولا اسم معرب تقديرها الحركات
 مانعة من ظهور الاعراب فهو مقدر للتقدير فراجع قوله
 نعم ان هذا من التعريف بالاعم وقد اعادته المتقدمون
 فاعلم ان تعريف التسمية لا يثبت في كل موضع بل هو في كل موضع
 هو في كل موضع الذي يبارك في شواهد لزوم اعراب الكلمة الى اللزوم
 حسن وخرج باضافته الى الآخر لزوم ما عداه حركة واحدة
 فليس بنا كما انه ليس باعراب وخرج بقوله حالة واحدة العرب
 المختلف الآخر بقوله لغير عامل مانع حالة واحدة كالظرف
 المغير المتصرف وما لم انصب على المصدرية وقوله ولا اعتلال
 لاحاجة اليه لان العرب المعتل يختلف الآخر تقديره او رجليه
 ما لا يلزم حالة واحدة من اللينان كحرف وقد يقال للراد بالذرة

فان كان الاعراب لغة الظهور فالاسب جعله لا يوظف اعراباً معنوي ولا ان ذلك موافق للكلام المتقدمين فانهم قسموا الاعراب الى رفع ونصب وجروهي اسباب التغير فكل القسم واما جعل المقسم مانه الاعراب او جعل الرفع انتقال فيكلمة لا يخفى ووقوفه حركات الاعراب من اضافة العلام الى الخاضع وتسمى بياضية عن السيد الصفوي قوله لم يختلف بعد قدما جوابه عند قوله لاختلاف العوامل فراجع قوله يراد بها الشبهة فترزبه عن الرفع على تلك الصفة كوضع ثوب على ثوب فانه لا يسمى بلغة سق قوله ٢ بيان مقتضى العامل خرج به الاعراب قوله من شبه الاعراب من فقه لبيان نفسه الى به الرفع الانعام عن ما وشبه تكسر السين وتسكون الباء ونحوهما بمعنى التسمية اي من امر المشابه للاعراب في كونه حركة او حرفا او سكونا او حذفا وكونه في اخر الكلمة لافي اولها ولا في حشوها وم قوله ليس بحكاية الخالي وليس هو اي ما جى به لبيان مقتضى العمل حكاية غرض من زيد او بيا عا حو لمده تكسر اللام او نقل الحروف او في ضم النون او غلصا من سكونين حرف لم يكن الذين كفروا هذه الحركات ليست اعرابا ولا بناء ولا اسم معرب تقديرها الحركات مانعة من ظهور الاعراب فهو مقدر للتقدير فراجع قوله نعم ان هذا من التعريف بالاعم وقد اعادته المتقدمون فاعلم ان تعريف التسمية لا يثبت في كل موضع بل هو في كل موضع هو في كل موضع الذي يبارك في شواهد لزوم اعراب الكلمة الى اللزوم حسن وخرج باضافته الى الآخر لزوم ما عداه حركة واحدة فليس بنا كما انه ليس باعراب وخرج بقوله حالة واحدة العرب المختلف الآخر بقوله لغير عامل مانع حالة واحدة كالظرف المغير المتصرف وما لم انصب على المصدرية وقوله ولا اعتلال لاحاجة اليه لان العرب المعتل يختلف الآخر تقديره او رجليه ما لا يلزم حالة واحدة من اللينان كحرف وقد يقال للراد بالذرة

للمذكور

للمذكور عدم تغير اخر الكلمة بسبب ما يدخل عليها من العوامل
 او ان تلك الحركات لغات وكل لغة فيها من حيث تلك اللغة لازمة
 وفي لازمة حالة واحدة من تلك التسمية سق قوله ومنها اي بعض
 الآخر مبني ليس لي ان في كلام النظم حذفاً على حذفهم سق قوله
 فان دفع الاعتراض بان عبارة النظم يقتضي تطاهرها ان من
 الاسم عند من السنين ومنه شي اخر لم يذكره نقيض وهو يشعر
 بان قولنا منه ومنه بعد الحذف قال من والحق انه لا يعيد
 حصره ولا غيره لذاته بل يعيد عدم الحصر بقربنة العدول
 عن القضية للمفصلة السابقة في مثل هذا المقام انتهى وقد
 بوجه ان ذلة الحرف بان المصداق ان المبني ما شبه الحرف
 وان للعرب هو ما لم يشبه الحرف علم انه لا واسطة بينهما فترتبة
 الحرف موجودة كما اشار اليه الله تعالى وليس بمكسراً في الاستمية
 اوها وفي الاعراب والاول ليس بمكسراً غير ممكن وهو المعروف
 الذي لا يتصرف والباقي ليس بمكسراً ممكن وهو المعروف
 ٢٥ ولا واسطة بينهما اذ ذهب قوم الى ان المضاف ليس
 المتكلم لا معرب ولا مبني وسماه حقيقاً وليس بشي يصرح قوله
 يعني ان علة بنا الاسم محذوف لا كذا اخرج به غير واحد كما من
 حتى والزاجي وابن العطار فاعتراض اي حيان بان الناظر
 القدرين كد مزووع عليه لكن اورد انه ذكر في باب الاضافة
 من اسباب البناء الاضافة لمبني واجب بانه حذف هنا قيد
 الغلبة اي لشبهه من الحروف غالباً بدليل كلامه في باب الاضافة
 او ان الكلام هنا في المبني لزوماً فلا سبب له الاستثناء الحرف
 علقا للمبني جواز افعه يكون شبه نحو الاضافة لمبني كزوماً
 ولا يصح في الاسم معرب ومثل وجوب الشبه من الحروف مدني
 ومبني جواز الغرض شبه من الحروف بدليل بان الاضافة وظاهر
 حق تغيره عن ثقل فان قلت لم يعرف الحرف الذي اشبه
 الاسم في وضعه على ثلاثة اعراف كسوف او اربعة كعمل او خمسة

مبني

فان كان الاعراب لغة الظهور فالاسب جعله لا يوظف اعراباً معنوي ولا ان ذلك موافق للكلام المتقدمين فانهم قسموا الاعراب الى رفع ونصب وجروهي اسباب التغير فكل القسم واما جعل المقسم مانه الاعراب او جعل الرفع انتقال فيكلمة لا يخفى ووقوفه حركات الاعراب من اضافة العلام الى الخاضع وتسمى بياضية عن السيد الصفوي قوله لم يختلف بعد قدما جوابه عند قوله لاختلاف العوامل فراجع قوله يراد بها الشبهة فترزبه عن الرفع على تلك الصفة كوضع ثوب على ثوب فانه لا يسمى بلغة سق قوله ٢ بيان مقتضى العامل خرج به الاعراب قوله من شبه الاعراب من فقه لبيان نفسه الى به الرفع الانعام عن ما وشبه تكسر السين وتسكون الباء ونحوهما بمعنى التسمية اي من امر المشابه للاعراب في كونه حركة او حرفا او سكونا او حذفا وكونه في اخر الكلمة لافي اولها ولا في حشوها وم قوله ليس بحكاية الخالي وليس هو اي ما جى به لبيان مقتضى العمل حكاية غرض من زيد او بيا عا حو لمده تكسر اللام او نقل الحروف او في ضم النون او غلصا من سكونين حرف لم يكن الذين كفروا هذه الحركات ليست اعرابا ولا بناء ولا اسم معرب تقديرها الحركات مانعة من ظهور الاعراب فهو مقدر للتقدير فراجع قوله نعم ان هذا من التعريف بالاعم وقد اعادته المتقدمون فاعلم ان تعريف التسمية لا يثبت في كل موضع بل هو في كل موضع هو في كل موضع الذي يبارك في شواهد لزوم اعراب الكلمة الى اللزوم حسن وخرج باضافته الى الآخر لزوم ما عداه حركة واحدة فليس بنا كما انه ليس باعراب وخرج بقوله حالة واحدة العرب المختلف الآخر بقوله لغير عامل مانع حالة واحدة كالظرف المغير المتصرف وما لم انصب على المصدرية وقوله ولا اعتلال لاحاجة اليه لان العرب المعتل يختلف الآخر تقديره او رجليه ما لا يلزم حالة واحدة من اللينان كحرف وقد يقال للراد بالذرة

ولكن لا يعرب المضارع حين اشتهر الاسم وسبق في بيانه قلت
 لان المضارع بعد الشبهة قابل للاعراب فانه يقتضي عليه في التركيب
 معان يحتاج الى الفرق بينهما سيما في بيانه خلاف الحروف
 لا يقتضي عليه في التركيب ذلك فلو اعرب كان اعرابه ضارعا
 وبذلك علم ان مقتضى الاعراب في الاسم والمضارع تعاقب
 المعاني التركيبية فلا تروا لبعض الحروف معاني افرادية كالباء
 تكون للصاق والاستعانة والسببية وغيرها من المعاني
 كما اشتهر الوضعي الخ قال الوحيان لم اقف على اعتبار اشتهر الوضعي الا
 لهذا الرجل يعني الناظر وقال بن همام قال من اذا سميت بشئ
 اعرب قلت ات باحتلاب همزة الوصل وبالأعراب وهو ينبغي
 التمسك الوضعي انتهى ورد الاول بان عدم وجدان السابق لا يدل
 على عدم الوجود والتمسك القطعي معتبر في لسان العرب كزيادة ان بعد
 ما المصدرية لما بهتت لما النافية والثاني بان كلامهم صريح
 في الفرق بين بيان التسمية وغيرها فانهم اعربوا المسمى به ولو كان
 على حرف او حرفين بل ولو كان حرفا نحو يا نحو عن اذا سميت بها
 تعرب اعراب بد فكان وضع التسمية لما كان ظاهرا مع شرف التسمية
 ضعفا عن تأييد البناء ويدل له ان الناظر قابل للأعراب في التسمية
 فكان تأييد شبة الحروف في الوضع كونه باصل وضع اللفظة كقوته
 فان قيل لو قال بدل الوضعي للفظي كان اولى فانه مما قيل
 للمقشوي ولا يرد انه يدخل تحت لاث اللفظي المقشوي بشرط
 وهو كونه في الاصل قبل زعم الاولوية متموع لان في التعريف
 بالوضعي يتبينها على الترتيب المذكور مع الاختصار فيكون اولى من
 التفسير باللفظ لثاني من ذلك ومجرد التناسل في اللفظ لا
 انيقا وم ذلك فان قلت قدم الوضعي وهو كالمجمع على عدم اعتبار
 واللايق العكس قلت فلذلك تقدمت للاوضعي لثاني الذي من
 الامر المسمى الى الامر المعنوي على ان تقدم ما مقرر كالمجمع على عدم
 اعتباره اهم كونه في منظمة للتع واذا كفي في بناء الاسم بشبه الحروف

منوجه واحد بخلاف منع العرف لان الشبه الواحد بالحرف يبعث
 عن الاسمية وشبه الاسم بالفعل وان كان نوعا اخر الا انه
 ليس في التعدد عن الاسم كالحرف لثاني قوله والاصل في الاسم
 الخاضع في مقابلة الحروف وبما النسبة للوضع فلا ينافي قول
 الترمذي في الاصل في كل كلمة ان تكون على ثلاثة احرف حرف
 يتدانه وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بينهما لان ذلك
 عام وبما النسبة للاستعمال ز قال بعضهم الاصل قول حسب
 ما هو لنا سب للتع وجب ما هو المقتضى من جهة الوجود والنازح
 ايما تعطيه الكثرة الخارجية فلهذا الاول مراد اهل العرف
 والثاني مرادهم هنا في قوله لانها ثلاثان وضعنا قال الطوسي
 البدي اصلها يدي على فعل التكوين لان جميعا ايد ويد
 وجميع فعل فاعل وفاعل وفاعل وفاعل وفاعل وفاعل وفاعل وفاعل
 واتت اينا فالوادي يدي لما سبب اصلها فزده قال من اصلها
 ومن على فعل بالتكوين لانه جمع على ادما ودي كطبي وظن
 وطبي وقال المبرد اصله ففعل بالتشريك وان جمعه نحو افعالنا
 افعاله والادوية يدي يدي من تشكبه وان كان واو باعنده
 واعلم بحرف العلة افعالا والظاهرا حذفت في الغلط
 اذ قيا سها الايات لسكون ما قبل حرف العلة كما في طي ودلو
 فان قلت يرد عليه مع فانها تناسل وضعها مع انفا تعرب طرفا
 في كنه مع زيد وقالا في نحو ما قلت لما كان الاغلب
 من احوالها الاضافة وهو من خواص الاسماء بعدت عن الحروف
 فاعرب على الاصل وقيل ايضا حذفت اللام وهي الالف المنقلة
 عن ياء الاعراب مقدرة بها ان افرز كذا فطر على ما قبلها ان
 اصنعت وهذا مقتضى كلام بن الناظر ومختار الرضي ولما ملوجه
 ظهور الاعراب على ما قبلها ان اصنعت فان ذلك انما يكون فيها
 حذفت لانه نسيا ولو كان الحذف هنا نسيا لم يقد ر الاعراب

فيها ان افردت وجعله نسبيا في حال دون حال ^{الاسم} قال
 الشاطبي لما قاله هو الحق ^{قوله} قد تضمن معنى
 فان قيل الالفاظ التي تشبه الحرف في المعنى حروف الاسماء
 قلت نعم لو لم توضع غير هذه المعاني كان الشرطية لشيء
 وضعت لغيرها او لا والذات والمكانات والاعراض ومن ثم
 قيل تضمن دون وضع فان قيل الكلمة المتضمنة لمعنى الحرف
 متضمنة لمعنى اسم معرب فلم يرجح جانب الحرف على جانب الاسم
 للمعرب قلت لان الحرف قال في بانه لم يتردد عما يستحقه
 ولا كذلك الاسم لانه قد بني منه كثير وما كان قابلا في باب
 اولى مما تردد في قدمه عما يستحقه ^{قوله} فما فعلوا نوزع
 فيه ما هم ودم جوازا بان اللام العهدية بشارتها الى معبود
 فصارا جوازا وهي حرف فقد وضعوا للشارة حرفا ستفوه
 كالخطاب والتكسبة عند لحن قول اكثرهم كالقنن والبرجي الى
 الخطاب والتكسبة لكونها يكسفتان الاسماء في بعض المواضع
 كوجهها ^{ال} فوضعوا للتسمية والخطاب الكافي وتركوا الإشارة
 في بعض المواضع بلا حرف فكانت استحقاقا بوضع لها حرف كما وضع
 لما قبلها ولما بعد ما يفرج ^{قوله} بلا تارة لوعدهم وجعل الالف
 في قوله اصلا من ثلثه عابدا على السابغة والافتقار لنسب من
 اعتراض الشاطبي بان هذا الذي قوله ثلاثا تارة لم يحصل له
 فان قدره من شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون العامل مؤنثا في لفظه
 وهذا هو نتيجة البناء لشرطه ولا سبب في اصل المعنى على هذا
 من شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون معربا وهذا محال انتهى ولا يرد
 المصدر والتابع عن فعله لان نيابته عن الفعل عارضة تفرج ^{قوله}
 ولا يعمل غيرها فيها نفهم منه ان العامل قد يدخل عليه ولا يعمل
 مع ان العوازل اللغوية لا تدخل على اسم الافعال بالاعتقاد
 فلو قال ولا يدخل عليه ما عامل لكان اولى واما قوله زهير
 فلم يحشوا الدرع انت اذا دعيت ترال في في الذعر من الاسماء

الى اللفظ

الى اللفظ اي دعيت هذه الكلمة بفتح قوله وهو ان يقتصر
 الاسم الى اورد عليه اللغوي لفظ القول مراد به حكاية
 ما بعده ورده الدونشري بان القول لا يقتصر اذ الى الجملة
 تقول قلت قصدي وخوذك انتهي قوله الى الجملة اي
 اولى القاييم مقامها كالوصف في ال للموصولة او عوض منها
 كالشون في او دونشري قوله كالحرف انما افتقر الى الوصف
 في افادة معناها الى الجملة افتقارا متاملا لا لافا وضعت
 لتستعمل في الافعال الى الاسماء كقوله كسحان منسوب
 على الصد رية والناصب له فعل محذوف تقديره واسبحه
 وما ذكره من ان سحان ملازم للاضافة هو للشهور وقا
 الفخر الرازي سحان مصدر لا فعل له ويستعمل مضافا وغير
 مضاف واذا لم يضاف ترك تنوينه فقل سحان من زيد
 اي براه منه لقوله سحان من علقمة الفاخر وانما منع
 من الصرف لانه معرفة وفي اخره الف وبنون انتهى كلام الفخر
 بفتح قوله فلا يبي اي لا يفتح بناوه فلا يبي في جواره كما ياتي
 في باب الاضافة وبالنسبة الى الفتح قرنا في الآية المذكورة
 قوله عا عارضة في اي من لزوم الاضافة اي الى المفعول لئلا
 ينقصها ذوا او غيرها مما يلزم اضافته الى الفعل فافاضا مبنية
 مع انها مضافة لكن لم تضاف للمفعول بل الى الفعل زهير عليه
 قد الاسمية ولدن فانها ملازمان للاضافة الى المفعول وهما
 مبنيان ويجاب بان لزوم الاضافة الى المفعول انما تقارض
 تحتم البناء لاجزائه وهذا يجوز اعرابها في لغة دونشري
 قوله من وجود صورة التثنية صريح في ان وان وتان ليسا
 متشبهين حقيقة مع تفرجه او لا بانها معربان واذا جع بين طرفي
 كلامه اخرج كونها معربين مع عدم تثنيتهما قال في التفرج
 قول ملحق من قولين فان من قال في التفرج قال بانها معربان
 بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانها سبيلان قال جي بتماما على صورة

بلغ

المبنى في الحالات الثلاث وليست متشبهين حقيقة وهو الامح لان
 من شرط التشبه قول المتكلم واسما الإشارة ملازمة للتعريف
 انتهى وقد يقال لا يلحق على التحقيق فان قياس تشبيه ذاتها
 ذاتا وتبين بقلب الالف بالفتحة كمن خولف ذلك وتجي بها
 على صورة المبنى غيرهما لا على حقيقة فكانا معربين وذلك لان
 كونها متشبهين حقيقة وان خالفا سائر انواع التشبيه من حيث
 عدم القلب وحذف الالف ونوشتي ومثله في اللذان والاثان
 قوله لقيام التوهم مقامه فالاضافة موجودة بوجوده خلافا
 صورة المتماثلان المتماثل اليه اذا نزل منزلة صد الالف صارت
 الاضافة مقصورة حكما مع عدم قيام شي مقام المتماثل اليه فافترقا
 ولهذا ابدع ما قيل ان يعربها اذا قرئت فكيف ليث بها اذا
 اصغفت فتأمل قوله عدي في شرح الكافية المتكلم اذ قال
 في التشبيه الاستعالي وعد بعضهم التشبيه الجودي وهو ايضا راجح
 لما ذكره وعد بعضهم التشبيه اللفظي فعد كل الناظر ان حاشا
 الاسمية بنيت لشيء على لفظه في اللفظ وان عن الاسمية
 بنيت لشيء على حرفه في اللفظ وكذا يقال في علوية
 وكلامه عن جفا وقد الاسمية كما ذكره الاصل من لغايب والدلالة
 في اللفظية تكفي ما كان على حرفين يكن اوضحا في الوضع بناء على
 انه لا يشترط في الثاني كونه حرفا لثان وعلى اشتراط ذلك لا يكون
 التشبيه قبيحا كقولنا كذا كذا من حرفين موجبا للتشابه الجودي
 كما هو مرص كلام المعنى في البان الثامن والكلام في اسناد
 البناء للوجوب في قوله وللراد الاسما قبل التركيب قبل بحري
 فيها الخلاف للذكور محال تامل قوله بالحرفين للهملة لكل وتدل
 قوله لا معربة ولا مبنية اي لعدم موجب كل منهما وتكون اخرها
 وصلا بعد ساكن وليس في المبنيات ما يكون كذلك وهذا اختيار
 الجوهري في قوله معربة حكما بناء على عدم التركيب ليس
 تشبها والتشبه للذكور ممنوع لانها تتأثر بالاعوام لو دخلت

فكر

وكذا

واما في قولنا...

وهذا

وهذا اختيارا للبحري ومنه يعلم ان الكلام في اسما لم تشبه
 لحرف شيئا قويا اما في كالمضمرات فبنية اتفاقا في قوله
 ومعرفة الاسما ايضا فذكر معنى من وضابطها موجود لان من
 للعرب في الاسما محوما وخصوصا وصفا وتعريف للعرب عا ذكر
 اولى من تعريفه اياه بالذي يختلف اضره باختلاف العوام لان
 ذلك تعريف للتشبيه بالغير من معرفته معرفة كمن اورد عليه
 اي فافترقا معربة وقد اشبهت الحرف واجيب بان للراد ما سلم من
 تشبه الحرف التشبه المتقدم وهو الذي يقارضه معارض بان لا
 يشبه اصلا او شبهه ولكن عارضه معارض يس والله اشاد الله
 بقوله التشبه المذكور قوله يظهر اعرابه اي ان لم يمنع مانع فلا يرد
 ان الصحيح قد يقدر اعرابه اذا تمكن اضره للوقوف او الادغام
 او التقصيف وفي المحكي والمشتع اضره وقد يقال كلامه مبني على
 الاعمال الاعلى والراد يظهر اعرابه في الجملة او يصح ان يظهر
 اعرابه بنوادي قوله وفيه عشر لغات ذكر غيره في الاسم عما في
 عشرة لغة جمعا الفاضل الدنوشي في قوله سماء سماء واسم
 سماء كذا سمي وزد سمة واثلث او ابل كلها ونظما غيره فقال
 سم سماء اسم سماء كذا سمي سماء بتدليس لاهم وسينات قوله
 فلان افراد معلول علة البناء يعلم ان علة البناء تشبه الحرف ومعلوم
 مدح لهما اي ما دخلت طرفه وهو المبني فالمعنى ان افراد المبني
 الذي هو معلولها مدح لعل علة البناء محصورة فانها كما قال
 ابن عقيل للفرق واسما للشرط واسما الاستفهام واسما الإشارة
 واسما افعال واسما للوصولة بخلاف معلول علة الاعراب
 وهو للعرب فان افرادها غير محصورة فان قلت بقي من المبنيات
 اسم لا للمنادي المفردان وافرادها نحو مضبوطة قلت ان الكلام
 الكلام في البناء اصل وبنا وهما عارض ومن لم كان اعرابا حاسرا
 قوله وقيل ينبغي يقيده ان في النظم مضافا محذوفا وقوله شاذ
 عن المذكور والمحذوف فلا يلزم الاخبار باللفعل المتخيل لعمارة التشبيه

لم

عن معز بن قيس قول علي ما يحزم به مضافا رعد يرد عليه جميع امر الله
فانه مبني على السكون صحيحا كان او معتلا ومضافا رعد ليس
محزوما لتساوية على السكون وكونه في محل جزم على السكون بعيد
خصوصا في المعتل وملاحظته محذرة عن ثبوت النسوة مع بعده
لا يصح في المعتل لان المعتل المحذرة من ثبوت النسوة محذوم عند
الآخر ويرد عليه ايضا الامر اذا باشرته ثبوت التوكيد
فانه مبني على الفتح دون شري اي صحيحا كان او معتلا ولا يقال
ان مضافا رعد محذوم بالفتح وانه لا يشمل الامر الذي لا مضاعف
له كما ان علي ما قاله المحرري في قول من سكون في صحيح
الاحز مملوظ به نحو ضرب او مقدر نحو ضرب الرجل وعوض
او حذف وقد لا يبق منه بعد الحذف في الاحرف واحد نحو لزيد اقل
فعل امر من ولي يبي وقد لا يبق منه الحركة كما اشار اليه رم مفعلا
بقوله اقول يا اسحق قولي لم يازيد قولي وذاك حملتان والماضي
ثلاث حمل وذلك لان الاصل قال اي معني غايد ثم حذف التاء
للباء ونقلت حركة الهمزة للام قبلها وحذفت التاء لفظا كضرب
ومنه ضربا على الاصح في قوله لمساومة للزينة التقليل والمضارع
معرب والاصل في الاعراب ان يكون بالحركة فاستحق اي سجد
السكون الذي هو اصل البناء الى اصل الاعراب الذي هو بالحركة سجد
قوله في وقوعه صفة التي لا ينبغي ان الواقع كذلك هو للحيلة لكن
لما كان المقصود بالذات من الحيلة الفعل المحذورة والمراد وقوعه
كذلك صورة في قوله كراهتهم توالي الى صيغة النافذ هذه بانها
قاصرة اذ لا توجد الا في الثلاثي الصحيح وبعض الخاسي نحو انطلق
والكتبي لا تعبر اليه مراعاة اولى وبان مواضعها لم يميل بدليل
غلط وعرض وحيد ولو كان مقصودا لكان وصفا لم يتغير منواله
دون ضرورة ولسد باب التاكيد بالغا نحو شجرة قال انما سببه
بتميز الفاعل من المفعول نحو اكرمنا واكرمنا ثم حذفت التاء والنون على
تاليها في الرفع والالتصال وقد يقال انما دعوا الاول لانه لو حمل

الاقل على اكثر لزم التوالي للدخول ولو في بعض الصور خلاف العكس
فانه لا توالي فيه اصلا فراعاة اولى والفاظارية على اصل الكلمة
ولست منها فكانه لم يتوال في شجرة اربع حركات حقيقة فان قلت
الفا معتبرة بدليل قوله قد نسوه ونحوه فلولم يتبرأنا لوجوب
قلت الواو والواو الصلة كسرة ليرفعهم الواو المسطرقة المضموم ما قبلها
قلت الاصل في قلنسوة والحدود وهو المزد موضوع على التاء فقلت
طاركا في الجمع نحو قلانس وقاخذ غلاف خوشمرة فان الاصل
بدون التاء واما غلب وعرض وفيدل فزالت عن الاصل والاصل
غلا بط وعرض مثل قرفل وحياد لم ما ذكر من منع العلة
القاهرة احد قولين ذكرهما ابن الانباري وصح الجواز في قوله
منها صوا كالكلمة الواحدة طرف المتوالي لا اربع حركات ليدل
يلزم طرفية الشئ في نفسه دون شري قوله فذهب الكوفون الى
رد مدحهم بان انما بالخازم ضعيف كافرا بالخازم فذهب من
القول بناء على راي امامهم اكساوي ازحرف للمضارعة هو على الاعراب
عنده وهو مستف فيجب انتقاء الاعراب وفيه نظر لحوال الاعتقاد
على التقديرين في قوله وبتوا حرف المضارعة اي دفعا لا لانتها
والمضارع ترفع في الوقف والماضي الالتباس في الصحيح دون
المعتل وحمل عليه غيره دون شري قوله لان الامر معني كذا وان
الفعل موضوع لتقييد الحديث بالزمان المحصل وكونه امرا او ضمرا
خارج على مقصوده ولا ينافي قد لفظوا بذلك الاصل كقوله لنظم
ابن يارب خير قريش وكقراءة جماعة فذلك فلفظ جوازا لالتقاء
في الحديث لتأخذ وامضافكم ولا نك تقول اعز واخس وادم واضر
بواو اقرب كما تقول في الجزم وكان الدنيا لم يعهد كونه بالحذف
ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كعبت
واقبت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تحذف
عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكن ادعاء ذلك في قوله
ليس له حالة غير هذا وح فيشكل فغلبته واذا ادعى ان اصله

انتم كان الدال على الانشاء واللام في الفعل مغني في الابهام
 والتخصيص لان الاسم يكون مبهما بالتكثير وتخصص بالتثنية
 والمضارع يحتمل الحال والاستقبال وتخصص الزمان المستقبل
 نحو السين وسوف فان قيل ذكرنا في باب الاضافة ان المضاف
 لا يكون الا اسما لانه مستفيد من المضاف اليه تفريفا وتخصيصا
 وتخلها لا يكون الا في الاسم فيشكل على قولهم هذا الفعل يشبه
 الاسم في التخصيص فالجواب ان ما هناك حكم على المجموع اية مجموع
 الامر لا يكون الا في الاسم وان ذلك لا يكون اضافة الا فيه
 نقول وقبول لام الابتداء لا يندخل على الاسم نحو ان
 في ذلك جملة وعلى الفعل نحو ان زيد ليحكم في الحركات وكذا
 المراد مطلق الحركات لا تخصصها فتدخل نحو يقتل بالعتاس
 الى اسم فاعله والمراد الجريان لفظا او تقدرا فتدخل
 يقوم بالسبب لتمام لان اصل يقوم يسكنون العاق فتعقل
 للحركة من الواو للسكن الصحيح قبلها سق قوله وقال المانم
 في التسهيل يجوز للورد في شرحه التعليل السابق فقال اما الاول
 والماضي فلان الماضي يعملها تقول زيد ذهب فيحتمل قرب
 الذهاب وبعده فاذا دخلت قد فقد تخصص واما الثالث
 فلان الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام اذ وقع جوابا
 للواو اما الرابع فليس يطرود وتوسم فالماضي يجري
 ايضا على الاسم كمنع وهو فزع واشرفه واسر وعكس غلب
 وجلب جليا وقال ان للماضي في تلك الامور غير من ماضي
 بالاعراب لاحله خلاف للشاعرة في تعاقب المعاني وحاصل
 ما ذكره ان ما قالوه ليس بتمام في نفسه ويتقدم عما لا فيه
 لان تلك الامور الاربعة ليست هي السبب في اعراب الاسم حتى
 يرتب على شوقنا في المضارع اعرابه لان شوقنا ان يكون
 هوسا لحكم ولك ان تقول انما وان لم تكن سبب الاعراب
 الا انه يصح الاتحاق بسبب للشاعرة فيها على طريق قياس

الشبه

الشبه لكن فيه ان قياس الشبه لا يصار اليه مع امكان قياس
 العلة الا ان يجاب بان قياس العلة متعذر لان علة اعراب
 الاسم توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا وقوله
 بجواز شبه ما وجب له اي للاسم ذكر الشبه هنا فاسد بل
 الجواز هنا هو عين الجواب هناك لا شبهه فان الذي اوجب اعراب
 الاسم علم ما ذكره وهو القول للمعاني المختلفة بصيغة واحدة
 وذلك تعيينه ثابت للعقل لان للوجود شبهه وانما يصح لوصف
 على تلك المعاني المختلفة باسماء يعاد قوله من قوله بصيغة
 واحدة معاني مختلفة لا وذلك في الاسم نحو ما احسن زيد وفي
 الفعل نحو لا تأكل السمك وشرب اللبن فان كلا من التركيبين
 يحتمل المعاني تعريضا واضحا واوردها ان المتبادر ان الاسم
 انما اعراب لتوارد التعجب والغنى والاستغناء عليه في تركب
 واحد وليس كذلك وان للماضى قد يتعاقب عليه معاني
 نحو ما صام واعتكف فانه يحتمل ان المعنى ما صام وما اعتكف
 او ولكن اعتكف او معتكفا فالحق ان الاسم انما اعراب لتوارد
 الفاعلية والمفعولية والاضافة ومن جملة الامكان التي
 نظر افه للمثال المذكور كالا يخفى وهذه لا تصور في العقل
 المضارع لكنه لما توارد عليه الحال والاستقبال اسبه الاسم
 فاعرب سق قوله لا تأكل السمك وشرب اللبن دفع الابهام
 فيه لغيا لاعراب ان تقول لا يكن منك اكل سمك وشرب لبن
 فيكون مباحا عن كل منهما ولا تأكل السمك شارب اللبن فيكون
 لغيا عن الجمع ولا يكن منك اكل سمك وكذا شرب لبن فيكون لغيا
 عن الجمع ولا يكن لا اول فقط نق قوله والمضارع فزع خلافا
 للكوفيين الاول هو للرفع وقبل الاعراب اصل في الفعل للوجود
 فيه لغيا سبب في قوله انه خلافا الاسم وهو فزع فيه نق قوله
 مباشر في لفظا او تقدير القول لا يقين الفتح سق قوله ومن
 نون الثالث اي للوضوغة للثاني اضافة وان استعملت للدور

بحالها فينقل ويرجع من دارين يجري الحقايب دون شري قوله
لم يعرف فادخل عليه عاملا لم يوتر فيه لفظا بل محلا
فيكون في محل حزم او نصب قوله ما هو من جنس افعال
لا يلزم عليه بنا الحزوم والمقرون بحرف التعنيس والمسندين
بالخطاطة لا يفتقد بالفعال ويمكن الفرق بين النون وما ذكر
بان النون لما اتصلت بالآخر وصارت كالخبر تعدد الاعراب بالحركة
والحرف وتقدر برعا الحاجة اليه لانه يرجع الى الاصل في قوله لتربية
معها لتعليل البناء على الفتح لا الاصل البناء اذ التركيب لا يسدح
البناء بل يلد عليه وانما يقتضي التعنيس سق من عام قوله
حلا على الماضي للتفصل بها فيه ان البناء على السكون غير محتاج الى
التعليل لانه الاصل وايضا فهو مبني على ان البناء على النون على
السكون لا على الفتح للقدس وهو خلاف الصحيح الذي قد مره
قوله لتواني الامثال اي الزوائد على اصل الكلمة الاولى للرفع والافعال
للتوكيد بخلاف الساجين لان فيها نونين من اصل الكلمة وواحدة
زائدة قوله لغوات المقصود منها جذا قها اي وعدم ما يدل عليها
بخلاف نون الرفع فانها وان كانت ملغية لكن عند جذا قها يدل عليها
نون التوكيد لان نون التوكيد اما ثقيلة مفتوحة او خفيفة ساكنة
ونون الاعراب خفيفة مكسورة او مفتوحة فاذا بقيت نون التوكيد
والحال ان الفعل معرب لم يبدل عليه ناصب واخا زم تعلم فزورة ان
نون الرفع محدوفة لان الثابتة لا تصلح ان تكون علامة اعراب
نق قوله ليلاديتس بفعل الواحد ان قيل الا لتاس تبدف بكسرة
النون لان حركتها مع الواحد الفتح اجيب بان الكسرة لا يكون الا بعد
الالف فاذا زالت الالف رجع الفتح على ان الكسرة قد تقبل عنها
او تذهب حالة الوقف فلا يحصل التميز دون شري واعتبار المعنى
الساجين لما ذكره لم بنا على انه على غير جده الحائز بنا على ان
حد النقال كين ان يكون الالف وحرف مد والنا في مدحنا وان
يكونا في كلمة واحدة اما على القول بان لا يشترط فيه ان يكونا في

كلمة واحدة فلا اشكال في مقتضى القول الثاني حوازا لاسات الواو
والنا في مقترنين با قوم ولتضرب يا هند ومقتضى الالف منع ذلك
قال في القريح وانما كسرت النون بنسبها بنون التثنية الواقعية
بعد الالف انتهى قوله والنا بطة عوقضة كلمة تنصرف منها حكم
حزبات موصوفا وبيرادف الاصل والقاعدة والقانون في قوله
لان العرب لم تتركب الكلمة ان تمنع ذلك لان قصاري ما اتوا به عدم
الاطلاع على ذلك لا الاطلاع على عدمه ولو سلم في التركيب ح هل هو من قبيل
الخايز او من قبيل للمنع محال وللحق انه من قبيل الحائز الا ما منع منه
ان جماعة ويؤيد ذلك لاصل طريق وبنا في ما فيه قوله من النسب
بالماضي وذلك لان النون صارت كالجزء من المضارع فاسم الماضي
في ذلك سق قوله وكل حرف مستحق للبناء لا يلزم من الاستحقاق
الوجود الا ان الواضع حكيم يعطى الاشياء ما يستحقه من جملة قلمي
انه لا يقو به اي لا توارث له قوله والاصل في المبني الخايز الراجح الاول
او المستحب شتوا في قوله لا لتفعل لحقته لان الاصل في الاعراب
ان يكون بالحركة فعنده يكون بالسكون ولان الحركة زائدة في المعرب
للحاجة والحاجة في البناء الالف لا تدل على معنى شتوا في قوله
لا لتفعل اي فلم يدخل فيه لتلاجم بين تفيلين واخاع وشتينيان
على الحدف ورد بضم الدال فيني على السكون تعدد والضم في قوله
للمناسبة للبناء والبناء على الفتح تعدد برا على ان الكلام في نفس الفعل
مجردا عن الواو سق قوله لتفعلها تفعل الضم لمصلحة من استعمال
عوضين وتعل الكسر بالنسبة للفتح في قوله وتعل الفعل اما الفعل
فانك لا تعدد فلان البناء ساكن الوسط واما معنى فندالة على
الحديث والزمان وتظليه اندر فوع بطريق الاصلالة ودلالة اسم الفاعل
عندما فعل عليها عارضة بواسطة حله على الفعل كما عمل عليه في نصب
للفعل به ويؤيد سق قوله وبني امن الى هذا اذ اريد به معنى
ولم يصف ولم يعرف بال ولم يكسر ولم يصغر او ما بنوكم فمزم من
اعرب اعراب ما لا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل عن الامس والكرم

عوض ذلك بحالة الرفع وينسبه على الكسر في غيرها فان فقد شرط
من الشروط للتعدية فلا خلاف في اعطيه وصفه واذا استعمل
لجود للداده معني طرفا بني اجاعا فاكفي عن الاوضح والفرق
بين العدل والتعدي ان العدل يجوز معه اظها زال بخلاف التعدي
سقط قوله واسباب البناء على الحركة الخعدة حركة البناء الساكنين
من حركات البناء بناء فيه قولهم في تعريف البناء وليس حكاية لانفلا ولا
تخلصا من ساكنين فانه يقتضي ان تلك الحركة ليست بناس و قد منا
جوابه في الكلام على تعريف البناء فراجع قوله حنة زاذان طي
سادسا وعرفوة الطلب للحركة جوزت وكنت كسائين عن الحديث
بنيا على حركة لانها الثانية وهي تطلب تحريك ما قبلها فاحري في
وسايعا وهو الفرق بين ادائين بخوان وان وقفوا فيهما بالحركة لثنية
الاسمية قوله اولها اصل في التمكن قد يقال هذا بنا في ان فاذن ثوبن
التمكن الدالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاعراب حيث لم يشبه الحرف
فيبني وقولهم ان الشيء لا يمكن ولا يمكن فانه يدلي على ان كل مبني غير
متكسر والظاهر ان يقال بدل هذا او كونهما معا حالة اعراب او كونهما
ممكنة في بعض الاحوال فانهم لم يملوا له الا بما يعرب تارة ويبني اخرى
سقط قوله واسباب البناء على الكسر لاجعله التقاليد كين من استا
البناء على الكسر ليس عليها ينبغي لان التقاليد كين سبب لمطلق الحركة
لا الحركة خصوصا وانما سبب الكسر كونهما الاصل عند التقاليد الساكنين
لان الكسرة لا تلتبس بحركة الاعراب اذ لا يكون حركة اعراب الا مع
التنوين والاوال والاضافة سقط قوله او طلب لثقة كان اعلم انه
اذا قيل بني كذا الكذا اوضحا وكانت الحركة كذا الكذا فليس المعني
عليه الاختصار في ذلك السبب فقد تعدد الاسباب فقوله بنيت
كيف لا يتبع لا يتبع في التعليل بالثقة ليس قوله جوزا معناه ان فيه
نظرا صراحتا في الراجح انما ياتي على لغة الانتظار فهو واقع في
الحسول في الاصل فكيف يكون بنيا اما على لغة الاقامة فالضم متعين
فنا ملو ياتي لبعض ذلك فيما ياتي قوله من قبل ومن بعد اتبع الشد

الكلام عليهما في باب اضافة فراجع قوله وشاذة الغايات
وهي الظروف للمطوعة عن الاضافة سميت بذلك لانه كان حتما
ان لا يشترطية لتعديها المعني للتبديل كقول الغاية في النسوة اليها
حذف المنسوب اليه وصنعت معناه استعرب صيرورتها غاية الخالفة
ذلك لوصفها فسميت بذلك الاسم لا استعرا به ولم يسم كل بعض بتطوي
الاضافة غائبة للحصول العوض عن المضاف اليه في باب المضاف قوله
عوارب راسيات الكلام عليه في باب النداء قوله كفن بنيت على الضم
لانها الجمع والواو تدل عليه فكانت الفتحة في نحو كالواو في الزيدون
ويضرون وهو وحالات الدالة على التثنية على الدال على الجمع لا ب
الاثنين جمع كما قال سبب قوله نحو اخضر القوم كون الضم فينبذا ذكر
هو الوجه واما التقاليد كين فاعلم ان مقتضى مطلق الحركة فاعلم
احتاج العمل على النظر لان الضم هنا ليس في الاصل الظاهر خلافه
في قول ادعوا لانه حركة هزة الادعوا ويقولنا الظاهر بند فاعلم
اخضر اخضر او حركة الباء وكون يعقروم غلغل الضم في قوله بناسبه
الواو لاني في ما قررناه الخلل اسلفناه من عدم الاحتياط في السبب
سقط قوله ان القاب البناء عرابا لاقاب في حجابي لينا والاعراب
ولو عرابا لانواع كان اولى لان حق الالقاب للساواة لكل منها
المعينة والملقب ان يطلق كل منها على المعينة كان يقال الرفع ه
النصب وعلى الملعب كان يقال الاعراب الرفع وكل منهما متنع
لاستلزام الاول جعل الشيء على مبادئه والثاني جعل الاخصر على
الاعم فثبت ان هذه الامور انواع داخلية تحت الاعراب
وهو جنسها لا القاب له وهو ملقب لها ويمكن الجواب
بان في كلامهم مصفا فخذ وفاق القاب انواع البناء
والقاب انواع الاعراب ثم رأت العز من جماعة نقل هذا
الجواب عن ابن ام قاسم يعني ان تكون ما ذكر انواع البناء على
القول بانه معنوي مستقل فان اللزوم ليس منوعا الى الفصح
واخوانه قال الدنو شرعي وقد يقال ان النوع مثلا لزوم فصح

خص ذلك بحالة الرفع وينسب على الكسر في غيرها فان فقد شرط
من الشروط للتقدم فلا خلاف في اعرابه وعرقه واذا استعمل
الجر للداده معن ظرفا بني اجاعا فالنفي عن الاوضح والنفق
بني العدل والتعجب ان العدد يجوز معه اظها وال خلافا للنفق
سقي قوله واسباب البناء على الحركة الخجده حركة البناء الساكنين
من حركات البناء بنا فيه فقولهم في تعريف البناء وليس حكاية ولا نقلا ولا
تخلصا من ساكنين فانه يقتضي ان تلك الحركة ليست بنايس وقد منا
جوابه في الكلام على تعريف البناء فراجع قوله حنة زافان طيبي
سادسا وهو قوة الطلب للحركة خوزنت وكنت كنايتين عن الحديث
بنيا على حركة لان ناهي للتأنيث وهي تطلب تحريك ما قبلها فاحري في
وسايقا وهو العرق بين اداتين خزان وان وقفن اولهما بالحركة لتزنية
الاسمية كونه اولها اصل في التكن قد يقال هذا بنا في ان فائدة تتوسن
الكنين الدلالة على خفة الاسم فكنته في باب الاعراب حيث لم يشبه الحرف
فيبني وقولهم ان النبي لا يمكن ولا يمكن فانه يد ليحيى ان كل مبني غير
ممكن والظاهر ان يقال بدل هذا او كونهما لمحاالة اعراب او كونهما
ممكنا في بعض الاحوال فانهم لم يمثلوا له الا بما يعرب تارة ويبني اخرى
سقي قوله واسباب البناء على الكسر لجعله التقا ال كنين من اسباب
البناء على الكسر ليس عليها ينبغي لان التقا ال كنين سبب لمطلق الحركة
لا حركة خصوصها وانما سبب الكسر كونهما الاصل عند التقا ال كنين
لان الكسرة لا تكتب بحركة الاعراب اذ لا يكون حركة اعراب الامع
التوسن والاوال والاضافة ليس قوله او طلبة الحقة كان اعلم انه
اذ قيل بني كذا الكذا او صرنا وكانت الحركة كذا الكذا فليس المعنى
على الاختصار في ذلك السبب فقد تعدد الاسباب فقوله بني كذا
كيف لا يتبع لا يتباني التعليل بالحقة ليس قوله بخبرنا معناه انه فيه
نظرفا هو ان فتح الراء هنا انما ياتي على لغة الانتظار فهو واقع في
الحسول في الاخر فكيف يكون بنيا اما على لغة الاقام فالضم معتق
فانما وياتي بعض ذلك فيما ياتي قوله من قبل ومن بعد اتبع الشرح

الكلام عليها في باب اضافة فراجع قوله ونا لغة الغايات
وهي الظروف للظوغة عن الاضافة سميت بذلك لانه كان حقا
ان لا شرعية لتفضيها المعني للتمييز بل يكون الغاية هي للضرورة انما
حذف المنسوب اليه وصنعت معناه استعرب صيرور بقا غايته للحاقة
ذلك لوصفها فسميت بذلك الاسم لا استعرابه ولم يسم كل بعض بنطقي
الاضافة غايته للحصول للعوض عن المضاف اليه في باب المضاف قوله
عوياريد سياتي الكلام عليه في باب النداء قوله لكن بنيدي على الضم
لانما الجمع والواو تدل عليه فكانت النقة في عن كالواو في الزيدون
ونظرون وهو وحلت الدالة على الاشياء على الدال على الجمع لان
الاثنين جمع كما قال سيبويه قوله نحو اخشروا القوم كون الضم فيما ذكر
هو الوجه واما التقا ال كنين فاعلم ان مقتضى مطلق الحركة فاعلم
احتاج العمل على النظر لان الضم هنا ليس في الاصل الظاهر خلافا
في قول ادعوا لانه حركة هزة الادعوا ونقولنا الظاهر بند فاعلم
اضوا اخشروا هو حركة الياء وكون نفهم علل الضم في نحو بنياسيه
الواو لاني في ما قرناه انما استلناه من عدم الاختصار في السبب
سقي قوله فان القاب البناء عريا لا لقاب في حاي بني لسا والاعراب
ولو عريا لانواع كان اولى لان حق الالقاب للساواة لكل منها
البقية واللقب ان يطلق كل منها على البقية كان يقال الرفع ه
النصب وعلى الملقب كان يقال الاعراب الرفع وكل منهما مستع
لاستلزام الاول جعل الشيء على مساويه والثاني جعل الاخص على
الاعم فثبت ان هذه الامور انواع داخلية تحت الاعراب
وهو جنسها لانها القاب له وهو ملقب لها ويمكن الجواب
بان في كلامهم مضافا فخذ فاني القاب انواع الدنيا
والقاب انواع الاعراب لم رابت العز من جماعة نقل هذا
الجواب عن من نام قاسم يعني ان تكون ما ذكر انواعا للبناء على
القول بانه معنوي شكي فان اللزوم ليس منوعا الى النوع
واخواته قال الدون شرعي وقد يقال ان النوع مثلا لزوم فتح

الخ وما على القول بأنه لفظي فالأمر واضح انتهى وقدم القاب
 الساع على القاب الأعراب لأن الأصل في البناء السلوك وهو عدم
 الحركة والأصل في الأعراب الحركة وهو أمر وجودي والتمسك
 سابق على الوجود والكوفيين لا يعرفون بين القاب
 الأعراب والبناء خلاف السمرين كلهم يجعلون القاب انشا
 علامات لا القاب الأعراب فيقولون مرفوع بضمة منصوب
 بضمة مجزوء بكسرة مجزوم بالسكون من أم قاسم قوله
 والإسم قد خفض بالحركة يقال هذا انكرا مع قوله قبل
 بالحرف والتنوين وال أننا نقول ذكره هناك لبيان تعريف
 الاسم وهذا ذكره لبيان ذي نوع من أنواع الأعراب خاص
 بالاسم من جماعة وأما في الجرداخلة على المقصور وهو
 الاستعمال الشائع من قاسم قوله لأن عامله لا يستعمل
 أي لا يفتقره اليما يتقلوبه دم قوله فيجوز منصوب بأن مضرة
 بعد الفاء الواقعة بعد النفي دم قوله خلاف الرفع والنصب
 لقوة عاملها بالاستقلال لفعل المضارع مشاركا للاسم فيها بطريق
 دم قوله ككونه فيه كالعوض من الخراج جبر المافاة من
 المشاركة فيه فحصل لكل من صنف العرب ثلاثة أوجه من الأعراب
 تتعادل وذلك أن الحزم بالجم باستغنائه عما مله عن تعلقه بغيره
 والجر بالجم بكونه تنوينيا فتعادل له قوله أن يكون أعرابه
 بالحركات أو السكون أي لا لها أخف من الحرف والحد في سكونه
 لا قد خفض الحرف للتشديد لا للتعليل ولوقا خفض بالحزم كان
 أو في فان قوله بأن يجر ما يجر بعد السكك إلى الإجرام ولا يستعمل
 في اصطلاحهم بمعنى الحزم لكن الإجرام لما كان مطاوعا للحزم
 ولا ماعنه أطلقه عليه من قاسم قوله لإضافة الجر ودفعها
 زيان العلامة هي الحركات والسكنات البيانية وذا العلامة
 هي الحركات والسكنات الإعرابية فقد اتحد في الخارج وحصله
 أن العلامة وصاحبها متحدان ناسا مختلفان اعتبارا انتهى قوله

لأن اعرابا على الأصل الخ لا ما عرِب بالحروف حقه أن يكون
 رفعه بالواو ونصبه بالالف وحده بالياء لما اشتبهت الحركات
 المنبوبة عنها يس قوله ما من الأنسا أضف فقرأ الاسم ضرورة
 وليس من حد في إحدى الحزمتين لاجتماعهما في كلتين لأن ذلك
 خاص بالمقتضين يس قوله أن صفة انشا منعول يتبع مضمنا باب
 الاستغفار لا منعول مقدم بابا لأن أن لا يلها إلا الفعل الظاهر
 أو مقدره واشترط أن يكون الشاغل ضمير أكثره أو الضمير مقدر
 على حد الحكم الماهلية أيغون يس قوله هم لما اقارب الزوج
 أيا كان أو أيا أو غيرهما وقد تطلق على اقارب الزوجة والهي
 قوله يكنى بها الخ قال الجوهري الفاعل كتابة ومعناه شيء تقول
 هذا أهكباي تشدد قوله يستقيم ذكره من العورة والأفعال
 القبيحة بقوله والنقص أن تحذف لامه أي اعتباطا قوله
 وفي الحديث من تعزى الخرايع من انكسب وهو الذي يقول بالفلان
 يخرج الناس منه إلى القتال في الباطل فاعضوه بمحزة م
 مفتوحة وعن معلقة مكسورة وصار مشددة معجمة
 وتكون أفعال النوا وسكون الكاف بعدها نون أي تقولوا له
 اعرض عن علي ذكر أبيك ولا تقولوا اعرض عن علي عن أبيك
 بالكتابة نصيح قوله وقصرها من نقصين أشهر
 المفهوم من أفعال التفضيل أن النقص فيها مشتهر وهو قد
 خرج من النقص فيها نادرا يس قوله أن أياها الخ الشاهد
 في أياها الخ أن قوله وفي المثال مكره لا مكره خبر مقدم
 وأخا مبدأ موحز أو مكره متبدا أقاها كناية فاعل
 سد مسد الخبر على قول الكوفيين والإختص من انشا
 لا يشترط في الوصف الإعتناء وعلى نفي أو شبهه ويطلق معطوف
 على مكره ابن جماعة وأصله أن تامة حين قلت أخوته
 طلب تبارهم وتماثل له خال يقال ابوعننى فقال له تامة
 أخرج بنا إلى موضع كذا وكنته ما يريد به ثم مضى إلى القوم

الذي يظهر فيهم عليهم حياة وقال ايما ايا حنث فلما راي
ابو حنث انه قد نزلت به البلية جعل يذب عن نفسه
ونجا نهم بجده فقال الناس ما اشجعه فقال ابو حنث تكه
اخا لا يظلم دنوشي قوله واحدا ساكن الحاكك لو ومنه
قوله ما المراهوك ان لم يلقه وزرعا عند الكريهة معوانا
على النوب دم قوله هو الكفر وفتح القاف وسكون الراء مثل
دلو يطلع على قدح من حنث وعلى مبلغ الكلب دم قوله وحما
كفر ابيض القاف وسكون الراء وهزة مقصورة كح وهو الوقت
والخيف والطهر دم قوله وحما كح بفتح اللغية والطال لالهة
وهزة مقصورة وهو عند الصواب دم قوله فغل بال كركيدليل
ذوا قافان سر المعين وهي الواو متحركة ز قوله ومدف
الحليل ان ونظما فغل بال اسكان اي لان الحركة زيادة فلا يقيم
عليها الا تثبت واجبت عن حجة س بان الاسم اذا حذفت
لامه م نقي لا ترد عينه الى سكون فاعين قوله اي من باب
فوق يضم القاف وتشد يد الواو والراء وانه واوي العين واللام
قوله واصله فزه اي فحذفت اليها اعتباطا وقلت الواو مما
لا يقال لم تقلب لان قلت اليها تحريكها وانفتاح ما قبلها و يفتح
ساكنان الالف والثوبين فتحذف الالف لذلك المشي لا يستمر
المشك على حرف واحد وذلك جائز وضعت الميم لافاق من اصرف
الزيادة ومن يخرج الواو وفتحها غنة كالواو وفتح قوله وذهب
الغراء الى ان وزن ايما الخ اي تد ليل او وحمو ورد قوله ذلك قوله
وجها على افعال افعلا ايما فاعلا يسكون العين الصيغة لا يجمع على
افعال بل على افعال قوله افق يفتن فيه ان ذو ملازمة للاضافة
فاستراها فيها تحصيل الحاصل واجيب بان الشرط ينصرف الى ما هو
محتاج اليه لا ما هو موضوع فيه وليس ولا يستغنى بخولا بانه فانه جائز
بدون تشديد ولا نه مضاف الى الصغير واللام متحدة بين المضاف
والمضاف اليه على مذهب الخليل وس والجمهور في واجزا ما بعد

اللام بها لا المضاف لا بها اقرب ولا ان الحار لا يعلق انتهى معني
فان قيل لو كان لا اياك على الاضافة لكان معرفة فيجب
الرفع والتكرير ولنا العرف من هذا الفصل ان يصير
المضاف كافه ليس بضاف ولا يستكرير الرفع والتكرير
لكونه في صورة التكرير والخبر مقدراي لا اياك موجود
سمي عن السعد فان قلت تشكك عليهم لا اياي وانما اقرب
الاسماء السته بالاصرف اذا كانت مصفاة لا لانا قلت حواء
يعلم مما قبله قوله يصح ظان المصدر كالحوت لا يرويه
شي يلحقه اي يبلغه قوله وكلها تضاف لليا الخ ويجوز غنة
ذلك رد ما حذف منها وقلبه يا وادغامه في اليا يقال
اي بالشد يد قال الشاعر
فلا واني لا انساك حتى يمشي الواله الصب الخنداء
وهو مخصوص الشعر عند الشربين ويجوز في الشعر وغيره
عند الكوفيين ولا دليل في البيت لاحتمال ان يكون جمع احا
جمع سلامة بنه عليه ابو حنث نق وعلى الجواز اذا وقعت
مرفوعة هل يكون رفعها بالواو للمقدرة لا بفتح واوها
يا واليا انصاع للرفع كما في جمع للما كرا سالم اذا اضيف
لها اخوها مستكنية فعل ولا سعدان كذلك ولا ينافيه قوله
للمم وشرط اذا اعراب ان يفتن لا ليا لانه مبني على عدم
روحه الاسما عند الاضافة الى اليا قاله س وهذا الذي لم
يستبعد يفرج به كلامهم سق بني ان الضم اذا اضيف الى اليا
ردت له الواو وقلت ما عند الجمهور ايضا فغل يقال انه مقرب
بالخروف المقدرة رفعا ونضبا والظاهرة خبر او معرب
بالحركات مقدرة كالظاهر من اطلاقهم ان اذا اضيفت الى
يا المنكلم اعربت بالحركات المقدرة قال العصام القول بان الاعراب
بالحركة لا ينظر اذا الفرق بينه وبين مسلمي حكم الا ان يقال لو قيل
في حالة التصب فلي لوجب الحكم بان الباقي في اعراب مما قبل

في مطلقا علم ان الباء المدخلة في الاحوال الثلاثة على حد واحد
وان اعرابه اذا كان عليه في حال افراده دون اضافته
انتهى وحاصله انه لو كان معربا بالحروف لظهرت الالف حال
النصب ولم يغلب بالعدم مقتضى اعرائه لعلها كالم تغلب الف
الثنية لكن تغلب في الاشياء والنظائر الفرق بين الالفين
لانه وجد في الف الثنية سبب واحد يقتضي قلبها وعارضه
الاخلاق في الاعراب وهذا وجد سببان لعلها يا واضحا وتوجها مع
مكسور وانكار ما قبلها في التقدير من حيث ان الف تكون ناعمة
بعد ما فعوي سبب القلب فلم يقتد بالعارض قوله وانما
تضاف لا سمحش الخ أي لانهم وضعوها لتوصلوا بها الى الوصف
باسما الاحسان فلذا لم يجر اضافتها الى الصفات ولا تضاف
الى الاعلام غالبا ومن غير الغالب ان الله ذو كبرياء وقد اضعفت
الى الضمير سبب ذوا والجليلة كقولهم اذهب بذي تسلم
وتوشى قوله جمع سلامة أي لكذرا وكلوث فان جمعت
بالالف والبيان اريد بالاب وما ذكر معه مما جمع بالواو
والنون من لا تغفل اعرابت الجمع بالالف والتوان
جمعت جمع تصح كرا عرب بالواو رفعا وبالباجر ونضا
ولم يجمع منها هذا الجمع الا بالالف والهمزة قوله قال
في شرح التسهيل الخ ونظيره فانه ان اعرابه انما جى به لبيان
مقتضى العاقل فلا فائدة في جعل مقدرا متنازع فيه دليلة
والفاظ صرفة بال دلالة للطلوبية دم ولا عذر وفي جعل
الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذ اصلح له كاحملوه في الشئ
والمجموع من لفظها وعلامته الثنية والجمع فالكلمة
وهذا الاول لتوافق الخ بر د عليه ان حركة هذه الباعارضة
فلا تنهض موجبة لقلب الواو والحركة الف واجبة بان حركة
البا في الاصل غير عارضة لبنا الكلمة عليها غير انهم فقروا
حذفها والاثبات بحركة الاتباع ليجري التباب على سنن واحد

هو

فقول

فقولت هذه الحركة مع عرونها معااملة الاصلية في اعرابها
القلب حرف العلة للمعرك بعدها فحظت فيها حجة العروضة من
حيث الاتباع وحجة الاصلية من حيث بنايتها عن الحركة الاصلية
دم قوله ان هذا المذهب اصح ووجه الخرجاني بان الاصلية
في الاعراب ان يكون حركات ظاهرة او مقدرة في اذا سكن به
التقدير مع وجود النظر لم يعد لغيره وقد امكن في هذه
الاسماء دم قوله وكذا السواقي لا يظهر هذا في هن ورومال
ب قوله اسم دل اي وضعا على اثنين اي شئين مدكرين
افوضين او مذكر ومثوث فخرج بقوله اثنين ما دل على اقل
كرحلان او اكثر كصنوان ومنه فارجع البصر كرتين لان المعنى
كرات كثيرة وليس منه حقيقة وانما هو لمحق به كلكه وسعدك
ولا دلالة في الفعل في التعريف على الزمان فلا نقض بما سمي به
من الشئ وتورع على التعريف انه صادق على الصير في انما جى به
وعلى اثنين واثنين اذ هي مفيدة عن انت فانت ورجل ورجل
وامرأة وامرأة واجيب عن الاول بان المراد بقوله اسم للعرب
تتربص ان الكلام في العربيات وعن الثاني بان للراد كاحوطاه
العاطن والمعطوف من لفظه لا من معناه بقوله بزيادة
عن العاطن والمعطوف اي بالواو وخاصة دم وانما عذر لواعن العطف
كراهة التطويل والتكرار ولا يجوز الرجوع اليه لان الرجوع الى
اصل من فوض ممنوع الا في الفروع كقوله كان بين فكلمة والفك
ورما جى في الترسد وواو او قصد التكرار كقوله لوعد قه وقهر
كان كترهم مشا او فضلا من نحو جاني رجل طويل ورجل قصير
او مقدر كقول الحاج ان الله محمد ومحمد في يوم ان احدا استبي
ومحمد اخي قال الرضى وقد يكرر للتكثير بدون عطف كحرف صافقا
ودكا وكائق بقوله كالمعرب كذا عليه للضم قال ابن هشام والذي
اناه ان الحويين يسوونه مشي حقيقة والا لذكروه فيما جى به
المشي غابت انه مشي في اصله بخواتمته قال الرضى وقد يبي

ويجمع غير المتفقين في اللفظ بعد جعلها متتفي اللفظ بالتقليب
كما في العربي وينبغي ان يغلب اللفظ لان المراد بالتقليب
التخفيف وان كان أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا لم ينظر الى الفطنة
بل يغلب الذكر انتهى **تدريج** بشرط فيما يشبه ثمانية شروط
الأفرد والاعراب والتكثير واتفاق اللفظ واتفاق المعنى
وان لا يستغني عن تشبته بتشبه غيره وعدم التركيب وان يكون
له ثاب في الوجود بقرينة وانت جدير بان الشرط الرابع مغض عن
الثامن وبشرط ان يكون فيه فائدة فلا يستعمل
وكذا الاسماء المختصة بالنفي كاحد وعزيب الثاني ان لا يشبه
الفعل فلا يثبت الفعل من شئ وقد يقال اشتراط التماسك
معلوم من اتفاق المعنى فانه يقتضي قد ر وفي تشبه كل
المعنى واحدا لا تعد وفيه اما الاشتراط الثاني فالمانع منه
عارض للمعنى من التركيب فلا يعتد به اذ هو في حد ذاته يصح ان
يبنى سقم قوله في كملت رجلها الخ تمامه كتمامه معروفة
بذلك والسلاهي بضم التيمم والسن وتخفيف اللام وفتح الميم واحق
السلاميات وهي العظام التي بين مفصلين من مفاصل الاصابع من
اليدين والرجل وهو مبتدأ واحدة صفة وفي كملت رجلها مقدما
خبره قوله وبعضهم يعربها اعرابا معنوية وهي لغة كنانة بحركات
كلا صوتيه وفي هذه اللغة دليل على ضعف قوله من زعم انهما في لغة
الجهنم معربان بحركات مقدرة وان انقلاب الفها جارا ونظما للتشبه
بالحادي فعلى فانه لو كان كذلك لم يقل ما يمنع الظاهر في هذه
اللغة اذ لا يجوز ذلك في لذي وعلى فمعين لما هما عا يشبههما به
اقوي وايضا فان القلب هنا مع عامل مناسب بخلاف القلب
في ذنبك فانه حادث بغير عامل دم قوله كلاهما الذي كلا الفرنسي
حين استند جبرما قد كفاه عنه وجلة وكلاهما ان في حال وراي
من زبي الفرنسي برزوا ربا اذا انتزح من عدد وافرغ والشاهد في
اقلعوا وايضا حيث اعتبر المعنى في الاول فشي واللفظ في الثاني فوجد

تدريج وزن كلا عند البرهين فقلو الفه منقلبة عن واو بدليل
ان الهاء في كلتا وقتيل عن بقول المفاويسي بها وتثبت
لا تثبت يا ووزن كلنا فعل والهاء الثانية والتأنيدين
لم الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني واما وهو اختيار ابي
علي وذو عيب الخري الى المفاويزة الثانية وهو منيع لا
ثا الثانية لا تقع حشوا ولا تعد ساكن عزاله وانما وقعت
حشوا في مترتان لئلا يلتبس تشبته المونث بتشبهه للذكر او يقال
ليتمتع وقوعها حشوا في الحروف الاصول زفة له بحران مقلعا
اي سوا افردا او ركبا او اضيفا الى ظاهر او مضى ويتبعه اضافة
الى ضمير تشبته فلا يقال لاجل الرجلان انما هما تفرج عن اللوح قوله
وخلف الباء لئلا المراد الما يكون في موضعها وقاعة مقامها
من حيث المضادة على مقتضى العامل لاف النوع الخاص الذي
ثبتت له اي وهو كونه علامة الرفع وفي السك وخو خلفت
ابا الالف تقديرا ليس عن بن همام قوله ورا ونظما نصب على
الحال الخ فيه ان وقوع المصدر المتكرا حالا وان كان كثير مقصور
على السماع فالاول فعل النصب على الظرفية بتقدير مضاف اي
وقت جبر ونصب قوله الاستعار بالغا خلفت الخ والآن النون مكسورة
فلو كررها قبل اليا لوقعت اليابين كرتين وذلك مستفاد مما
قوله وهي لزوم الالف هذه اللغة هي القياس اذا كانت الالف
انما اجلبت للدلالة على الاسن لالذكة وللرفع اذا اعراب
انما يستحق بالتركيب والالف ساقطة عليه دم ثم من اصحاب
هذه اللغة من يعرّب بحركات مقدرة على الالف كالمقبور ومنهم
من يعرّب بحركات ظاهرة على النون فن قوله جمع المذكر البال
لم يجده اتفعا بعد المعنى لانه يعلم منه بالمقايسة وعرفه القائل
عباد لعل اكثر من اثنين مع سلامة بنا مفردة وبشرطه ما يشترط
في المعنى قوله لسلامة بنا واحد اي لفظا وتقديرا فخرج جمع كبير
لتشبه واحد لفظا كرجال وتقديرا كصنوان والمراد سلامة ما ذكره

اعلال لا يخرج منه ما تغير فيه بنا واحد للاعلال
عز قاصون والاعلون ^{قوله} الى ان الذي يجمع هذا
الجمع الخاضع من بين العقلا العلم والوصف دون غيرها
خو رجل وانسان جزاء العلم بالتحقق لما فاته من زوال
التعريف العلمي وصونه عن جميع التكرار الذي يكثر فيه التغير
للمنا في نفس العلمية ولكون العلامة الدالة على صاحب
الوصف الذي يجري عليه في الجمع لعلامة الفعل الذي وضع
الوصف مشابهة موديا معناه معللا باعلاله معهما بغيره
وهي في الفعل واو فكذلك في الوصف وان كانت واو والفعل اسما
لن قوله علم اي غير معدول عنه لما في فانه منع تشبيه
عمر وجمعه بغيره وتكسيرا وقال اقول جاني رجلا بلاها
عمر وكلام عمر قال اوجيات ولا علم احدا وافق مع قول
العرب عمران سبق قال دم ومعنى كلامهم ان الاسم اذا كان علم
بشرطه صح ايراد الجمع عليه وذلك بعد ان تنكروا وليس المراد
انه يبق علم وجمع وهو على تلك الحالة فالعلمية شرط فلا قدام
على الجمع والتكسر شرط كسوت الجمع بالفعل انتهى
لمذكرا قل اي فلا اعتبار باللفظ اذ لا خلاف انك لو سميت
رجلا نزيل اوسلي جمعة بالواو والنون ^{قوله} واذا اجتمع
مذكر ومؤنث غلب المذكر او عاقل وغيره غلب العاقل
فيقال زيد والصند ان مقلون وزيد والمجرى منطلقون
فالشرط ان يكون بعض الاحاد مذكرا عاقل او التغير بما قبل
اولي من التغير بفالم لانه ادل على المقصود ولا يرد جمع اسماء
تعالى لان اسماءه توقيفية وما جمع منها معقود على السماع
وكذا لا يرد جمع صفاته تعالى على قوله بعد اوصفة لمذكر
عاقل لان الجمع فيها ايضا لا يتقاس ولا يرد على التغير بها
جمع صفات من لا تعقل ولا يعلم نحو انكناط يمين لانه ذلك
تسبيه غير اولي العلم بهم في الصفات تكون مقدر لكل الصفات

من افعال العلم ومثله في الفعل وكل في تلك يكون وحسن
اولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانه اشرف من غيره
والصفة اشرف من التكسير ^{قوله} من تا التانيث اختر
به عن التانيث فبقوة الجمع السلي وحلي واسما وحرا
اعلاما لرجال ثم العلة فيما ذكر انه لا يخلو اما ان تحذف له التا
اولا ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين متضادتين وعلى
الاول احلال لانها حرف معني وقد ضارت لازمة بالعلمية
لان الاعلام نصان عن التغير ^{قوله} كرجل فان جعل
علما لمذكرا قل جمع هذا الجمع ^{قوله} كزيب قاله النظر
اي شي قبل زيب فلم يرد الثاني التفسير تنزيلا للقول كمنزلة
تا التانيث ولم يقد في زيب منقولا الى المذكر زيبات تنزيلا
له منزلة طليحة ^{قوله} طليحة قال دم وانظر لاي شي استمع
طليحون وقيل طليحات فاعطى حكم المونك باعتبار لفظه وقيل
في العدد ثلاثة طليحات بالحاء بعده حرف التا فدل على
اعطائه حكم للمذكر اعتبارا معناه انتهى قال بعض الافاضل
للمعتبر عندهم اولا وبالذات انما هو المعنى فاذا اوجد ما يمنع من
مراعاة رد على اللفظ ثانيا وبالعرض ففي باب العدد ليس
هناك ما يمنع مراعاة للمعنى في طليحات فراغوه وفي باب جمع
المذكر السالم هناك ما يمنع من مراعاة للمعنى في طليحة وهوت
التانيث فلم يقولوا طليحون وراعو اللفظ وجمعوه جمع المونك
للايقوت المعنيان ^{قوله} او التركيب المزجي الخ اما
المركب اخصا في فانه يجمع او للضمنا يقين ونضاف الثاني فتقول
في غلام زيد غلاما وزيدا وعن الكوفيين اجازته جمعها معا فيقال
غلاما وزيدا وزيدا ^{قوله} غلاما وزيدا ^{قوله} غلاما وزيدا ^{قوله} غلاما وزيدا
واجازته بعضهم اي مطلقا وقيل ان ختم بويه حازر اقل او على
الجواز في الخشوم بويه منهم من يلحق العلامة باخره فيقول
سبويهون ومنهم من يحذف ونيه ويقول سبويهون ^{قوله} تخرج قوله

الزائد

كبري حقه برق بفتح الراء معني لمع قوله كالزيد بن ابي الزيد بن
 علماء اذا عرفت كل منهما بعد التسمية باعرابة قبلها به
 لا شلزم ذلك اجتماع اعزابين في كلمة واحدة فان اعرب
 بالحركات جاز تستثنيه وجمعه ما لم يتجاوز حجة احرف
 فنقول في الزيدون علماء زيد وتكون لانه لا يحذف كذا
 لغاية لانه دة الاسم وهو سبعة احرف وان اجتمع في اخره
 اربع زوائد بخلاف ما يجاوز خمسة فانه يخرج عن متناج
 كلامه مع اجتماع ما ذكره في خالته من ثا التائيد
 اي للوضوغة له وان لم يستعمل فيه تصح اخراج نحو علا
 فان التائيد ليست للتائيد بل لتاكيد المبالغة دون
 قوله ليست من باب افعل هو صيني قرعيرة حاملة للثا
 او دالة على التفضيل وانما اعتبر في الصفة قول التالاب
 لان العبادة للتائيد بالفعول وانما جمع هذا الجمع ما شبه
 الفعل الحاقا به في انه اذا رثبه مذكرفه بعد سلامة
 لقوله واوولذلك لم يجمع الاسم الخامد وانما جمع الافعل للترام
 التفرع فيه وهو سبعة التكرار فاشبه الفعل في الفرعة فحل
 عليه سبعة اهاذا الكوفون ان يجمع نحو طلحة اي اجتمعا
 باسماج والعباس ما السماع فقولهم في علامته للرجل
 المشهور علانوق وفي ربعة للمعتدل اقامة ربعون واما
 واما العباس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير وان ادي الى
 حذف التا قال وعقبه الاعتقاد في الشهر الاضم واجبت عن
 السماع شذوذه وعن العباس ان جمع التكسير يعقب باسمه
 التاخذ وفة ولا تائيد في جمع السلامة يعقبها على ان جمعة تكسر
 عن سلم لانه لم يرد منه سوى البيت فلا يماس عليه مع امكان
 تاويله بجعل الاعتقاد جمع عقبه بمعني الاعتقاد لا العلم
 في قوله يستثنى مما فيه التاخذ يعقبه ترك بعد الاستثنا
 ان جمع ذلك ليس بجمع تصحيح بل ملحق به كما سيأتي في قوله من الذي

هو الخ

هو الاطربا لغيره والعاشوق جمع عاشق وهو من بلغ حد
 الترويح ولم يتروغ ذكره كان او اني وللرد بالضم جمع امرد
 والشب بكسر الشين جمع اسبب ونقوا المبييض الرأس وان زائدة
 بعد ما النافذة في قوله عشرون اسم جمع واوحد له من لفظه
 ولا من معناه وتوسري في قوله فانه لم يعلم والصفة قبل
 هو صفة لقولم الحد لانه اهل الحد واجبت بان الكلام في اهل
 بمعنى ذي القرابة لا بمعنى المصحق للشئ في قوله او يكون جماله
 رجة في الكشاف فقال العالم اسم لذوي العلم من اللامكة
 والتعقن وانما جمع لشملا جنس مما سببه قوله باعتبار تعقب
 من يعقل هذا قول ابي الحسن فانه ذهب الى ان المراد بالعالمة
 اصناف العقلاء وغيرهم وهو ظاهر كلام الموهري وزعم بن عبيد
 الى انه اصناف العقلاء لفظ تصح قوله فهو جمع لغير علم والصفة
 وساع ذلك لمعني الوصفية فيه وهي الدلالة على معنى العلم
 كشاف قوله وانما هو اسم لا على الخبة استدلال في ذلك في التبرج
 بقوله تعالى ان كتاب الابرار لغير عليل وفيه ان بقية الآية
 يدل على ان عليل اسم كتاب البرقور الان بصار الى اعتبار
 والتعدي برجل كتاب راجع سق قوله وارضون شذو اي من باب
 سين لعدم استيفاء منطه لانه جمع تكسير ولان افتح راوه فتح
 الت يعطيان ارضون متدا وحيلة شذو لانه معطوف
 على ما قبله وحيلة شذو حال لانه يعقب ان هذه اللفظة
 من الخلق المثنى ونحوه في قوله ولم تكسر اي تكسر العرب
 بالحركات وشرط بعضهم شرطا اخر ان لا يكون له مذكر جمع بالواو
 والنون لينجز عونه لان مذكره جمع بذلك فلو جمع هو به ايضا
 لحصل الانثى في قوله وعزه تكسر العين المهملة وفتح الزا
 في قوله ونشد بضم اللام وفتح الموحدة بضم في قوله وقوله
 بضم واو كاي في قوله من كلامه الا تحت في قوله واهل
 سنه سنوا وسنه اوفيه كذلك العارض من الجمع اوفى في الفعل في

ما ذكر فكره وانما حركات الاعراب على الواو والاعتماد على
 الها لخصا بما أخذ فوا الواو والها وعوضوا منه التاء
 لعلهم في الجمع لا يعترض بان فيه دوزان للجمع فزع الافراد
 وقد توقف العلم باصالة ذلك للرق في المفرد على اصالته
 الفرعية في الجمع واجيب بفتح الدوران توقف الفرعية
 على ما ذكر توقف وجود لا توقف علم وتوقف اصالة اللف
 على ما ذكر توقف علم لا توقف وجود فلم يتجد حجة التوقف
 في قوله وفي الفعل تانيث وسابقت اي والفعل للسند
 لضمير متكلم او مخاطب برود الاسيا الى اصولها كالجمع
 من التانيثات في الصياح وتبعث في العقد عند الرق وهو الصا
 السر انثي والعاقبة الساحرقا مكن قوله وشدة اقصور
 لانه ليس بمحدوف واللام ولا يظن ان فيه شدة وذا اخر وهو
 قد كسر على اضلال ان اشتراط انتفا التكسير اغا هو لمحدوف للام
 فانه اذا كسر ردت لامه فلا يستحق التقوية فاما ما لم يحدف
 منه شيء فكسره وعدم تكسره بيان لان اللام تاسمة فيه
 نفسه فلا يشترط التكسير ولا ينفعه دوزان واخرون تكسر الهزة
 وحكي بوضعها وتفتح في الهملة وتشد يد الرقيق
 واورز بكسر الهمزة ولا في نحو عذرة وزمة لخاصتها
 وعدد وزن بكسر الواو وسكون ثانيا استغلت الكسرة على
 الواو فنقلت الي ما بعد عام حذف وعوض منها ما التانيث
 تفتح قوله وفي الغضه قال الطبي الرقة الدراهم المقزوبة
 والها فيه عوض من الواو والمحدوف ففتح كما في عذرة واصلة الورق
 قوله وفي الترتب اي الماوي في السن قاله في القاموس اللدة
 الترتب للجمع لادات ولدون والتصغير وليدات ووليدون
 الالديات كما غلط فيه بعض العرب انتهى وقوله غلط فيه
 الخ فيه نظر فان العربي لا يمكنه ان ينطق بغير لينة قاله دوزي
 قوله وشدة ابون واخون وكلن اهنون حيث حذفته كلها

ولم يعوض

ولم يعوض عنها شي ومع ذلك جمعت هذا الجمع واصلها الواو
 وهو بفتح قوله اسم اصله من السجود فت لامه وعوض
 منها الهزة في اوله قوله واخذت اصله اخذت فت لامه
 وعوض منها التانيث لاضا التانيث قوله وشدة بنون
 في جمع ابن لان المعوض فيه همزة الوصل واصله بنون قوله
 فوسيلة اصله مشواه قلبته الواو لا يكسر ما قبلها بفتح
 قوله وفي جمع ظبه بكسر الظا الهمزة وفتح للوحدة اصلها ظبو
 لقولم ظبو له اذا اصيبه بالظبة بفتح قوله وشدة بنون
 على الحال من ذا الاوصفت لمحدوف اي وردوا شيها بور وذي
 قوله والاباب اي باب سنين قوله على النون اي سنية
 قال المرادي ومن احكام هذه اللغة من ليستق التثوين
 قوله زعماني اي انكراني من ذكر محد يخاطب به خليله
 ومن عارضهم يخاطبون الواحد بصيغة المشي ويحد اسم
 التلاد وشيئا بكسر الشين للجمعة جمع اشيب قوله وهو اي
 الجمع الخ وتعقبه الخراج جعله حليد اعلى باب سنين وكل
 منها صحيح فان بعضهم يظن هذه اللغة في الجمع نفسه
 كالمعقوبه قوله رب حليد عرندس بفتح العين والالهملة
 وسكون النون وفتح الدال للهملة واخره سين مهلة وهو
 الشديد واللال بفتح الطال الهملة وتخفيف اللام للحالة
 الحسنة والعتاب بكسر العاف جمع فيه ما يتجد من الاديم وقد
 يطلق على ما يتجد من السنا والساحد في ضار بين حيث جعل
 اعربته على النون فلذلك ثبتت في الاضافة وخرج على ان
 الاصل ضار بين ضار في العتاب فخذ في ضار في دلالة ضار بين
 عليه كقولها مذلولها على التكنية ولان المشي اكثر
 دوزان في الكلام من الجمع فهو اولى بالتحقيق فعملوا الغشغش
 وهو اللف لكسر حدي وهو مذهب قطرب للاولا
 الاعلم وهو اقوي المداصب فالهي قوله بركات مقدرة

عليه الا حرف قال الراعي وفهم الاعراب من هذه الحروف
 يصنع هذا القول ورده الناظر انصا بلزوم ظهور
 البنية في اليا وبلزوم بنية للنبوءة بالالف المتحركة اليها
 وانفتاح ما قبلها واحاب ابو حيان عن الاول بانهم لما علوا
 البنية على الخارجر والحكم على الساكن واحد فقط قد روا
 الكسرة قد روا الفصحى حكمتها الجمل وعلى الثاني بان لما منع
 من قبلها فبعد الفراق بين المبتدئ والمد كوروفين وان كان
 اعتنا من ما ذكر من القلب ولذلك لا حظ من العرب من
 يجري المبتدئ بالالف مطلقا فان فتح الفازادة
 او جواب اما مقدرة على حد وويل فكم وفوقا بنية
 وبين نون المبتدئ قال بعضهم وانما لم تكن بحركة ما قبل
 اليا فارقا للتحفة في نحو المصطفين انتهى ولما قيل ان يقول
 بعد التحلف لا يفرح بقول التميز في نحو المصطفين تنون المبتدئ
 والجمع بغير حركة ما قبل الاخر لان الف في نحو المصطفين تحذف
 في الجمع وتقلب في المبتدئ على انه يرد على كون الفارق
 حركة النون حال اضافة المصطفين لسقوط النون السنية
 حصل بها الفرق وكان ينبغي ان يقال ولم تكن عازكرنا لعة
 في الفرق من اليا وانكرنا زعائف اخر من الزعائف
 بفتح الذي جمع زعيفة بكسر النون والملاذمة الاوعيا
 الذين ليس اصلهم واحدا والاشهد في كسرون اخرين وكسرها
 انما تكون بعد اليا كما في البيت لا بعد الواو في جمل الاربعة
 الساهرة في كسروته واعتبر بانه يحتمل ان يكون الكسرة كسيرة
 اعراب بالاضافة على لغة من اعرف ذلك بالحركة
 على اخوذين الخ الا حوزي الخفيف في السيلخ في واراد بالاهو
 هنا حاجي فطاة يصفها خفيها استطلت اي اربعتها القطة
 في الفوا في اعرف منها اي من سلمي والجيد بكسر الجيم المعنى
 وطيبان بفتح الظ المعجمة وسكون الموحدة وبها التحسية اسم رجل

قوله القذان بكسر القاف واعحام الذال المدد في جمع قد وهو
 المعروف بفتح قاله قبل حقت الخ قال الراعي اما نون المبتدئ
 والجمع فالذي يعوي انه كالنون في الواحد في كونه داخليا
 تمام الكلمة لكن الفرق بينهما ان النون في مع افادته بعد المعنى
 تكون على حصة اقام كما هو خلاف النون والمنا يسقط النون
 مع لام التعريف لاستلزامه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون
 في بعض المواضع علامة التكثير ولا يسقط النون معها لانها
 لا تكون للتكثير انتهى ومن دخول النون اي لغطا
 كالزبدان او قد يراد بالآخرين قوله عوضا عما فيهما الى هذا
 قول قال الراعي وقال من النون عوض عن حركة الواحد
 ويتبينه مع ان حرف المد عنده حروف اعراب انتصت من
 الحركة لحيها النون بعدها عوضا من الحركة والنون الذين
 كان للفرد بفتحها والحركة وان كانت مقدرة عند بعض اصحابه
 لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه رجع حابب الحركة مع
 اللام اي جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا منها فثبتت
 معها ثبات الحركة وجانب النون مع الاضافة في حذف معها
 النون في نحو حجابي رحلان يا في عوض منها وهو الاصل
 وفي الرحلان عوض من الحركة فقط وفي رحلا زيد من النون
 فقط وفي رحلان وقعا ليس عوضا منها ولا من احدهما وفي نحو
 يا زبدان ولا رحلين عوض من حركة البناء فقط فيما قاله
 بعد ان حروف العلة الدالة على ما دللت عليه الحركة لغتة
 عن المقول من الحركة انتهى لان قال فيما قال مع ان التعريف
 قاعة مقام اعراب بالحركات والنون عوض عنه وعن النون
 معان قلت هذا على بان غلب مع الاضافة حكم الحركة
 ومع اللام حكم النون قلت لانه لو عكس لفصل بين المضاف
 والمضاف اليه وهو قليل بل يتبع بعضهم بغير الظرف في
 لدفع نون الاضافة الى اي ثم لم يرد فيه التوهم على ما وجد

فيه يصري الباب على سنف واحد وهذا مختار الناظر
 ودرج نوع الاقوال ان يقول لو اعتبر توهم الافراد
 فيما ذكر لا متفتحا اضافة لتعم المنقوص المنسوب والمحرور
 كرات قاصدا ومردف تقاصدا الا ان يفرق بان هذا ارفع
 الاشاس فيه نحو الوقف على المضاق ولا كذلك فيما نحن فيه
 على ذلك التقدير اي اننا اذا وقف على المضاق دون
 المضاق اليه رجعت النون ورجوعها نزول الالساس ولا
 كذلك فيما نحن فيه على ذلك التقدير اي قد مر عدم زيادة
 النون لانها لم تزد لم تكن دفع الالساس لاستوالاتي وصلته
 ووقفه في نحو جاني هذا ان كذا انقل من ام قائم وليس
 بعيد لان هذا ان ليس بمثنى حقيقة وانما هو على صورة المثنى فالاول
 ان يثقل نحو لان ثلثة خور في لغة دم وماتيا وان قد
 جمعا قبل الذي جمع بالث ونا هو المفرد وهو لا يعرب هذا الحرف
 ودرجاتنا اننا ان الذي جمع بالث ونا هو المفرد بل يجمع ان
 يوصف الجمع بذلك والمعنى والجمع الذي قد جمع بالث ونا اي
 يجمع جمعة بالث ونا اي بالث زيادة ثما وهذا معنى صحيح
 لا غير عليه وقدم التاعلي على الالف لقوة النظم اي
 ما كان جمعا لمراده بهذا التفسير دفع وهو ردي ليات وقضاة
 سبيلهم بكسر في الجراحي سكت عن الرفع لانه دراصل في الكلمة
 التي قدمها في قوله فادفع نهم واما الحرف فاما ذكره وان كان
 كالرفع فيما ذكر لتبين ان النصب محمول عليه ولذا اقدمه لان
 النصب تابع له ومنه قول بعض العرب سمعت لغاتم
 اي بالفتح وانما نصب هذا النوع بالفتحة لتبنيها هذه التالفا
 التي تبدل في الوقفها وحرفها كان من حذف لامه كما عرفت
 نحو سنبين بالحروف جبر الما فانه من حذف لامه وليس العوارد
 من ذلك مفردا مردودا للام خلافا لاه في على في زعمه ان سمعت
 لغاتم بالفتح مفردا ردة لامه واصله لغتية او لغوية تحرك حرف

العلقة وانفتح ما قبله فقلت انما فصار احاه ودرجاته يلزم
 الجمع بين العوض والمعوض بفتح وينبغي على قول ابي
 علي ان تليق سمعت اللغاه بالث لا بالث لان الوقت
 كن ذلك في قوله لتجري على تبين نفسه ولانه لو لم يحال
 النصب على الحرفه لزم منزلة الفرع على الاصل لانه فان
 قلت قد علمت منزلة كون جمع الموحنا متعبرا بالحركات
 ففلا تحملت ذلك للزينة ايضا قلت ان تحلها لم لغرض فقد
 هنا وهو رفع النقل التاشي من اجتماع الحركة والحرف ولا
 يلزم من تحل المعاد والمعدن تحل لا لغرض كما عرفت
 نفسه ومن عربه يجب عن ايراد ما ذكر بان جمع الموحنا الم
 نصار علمها جمع بالث وقا فلا يراد اصل معناه قوله
 لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذات كان
 واحدا ولو ذر والذي اسما قد جمع جعل اي الذي
 جعل اسما علما او الذي جعل اسما مفردا بعد ان كان جمعا وذلك
 انما يكون بالتمية فلا يرد ان جعل بمعنى صبر واذ رجعت لم يكن غير
 اسم ثم صا لاسما بل هو اسم في الخلق والحق في الاصل اقتباسه من قوله
 ارا القبول القياسي لانه انما تكلم في الاموال اقتباسه من قوله
 على اللغة الفصحى وانما بقي تنوينه مع ان حقه تبع التثنية لتثنية
 والعلية لان تنوينه ليس للث في المقابلة مرادي قوله
 من ينفع التنوين الخ اي مراعاة الجمع في الاعراب وما لا ينصرف
 في حذف التنوين وان لم يكن للحرف تنوينه باله في الصورة قال
 التث في شرح التوضيح وتكون الكثرة ثابتة عن الفقه لا بعد
 هو لا غير معروف للعلمية والتالفا انتهى وقضته انه لو سمي به
 مذكر كان مفروفا وجهه ان التالفا التي يمنع الفقه عن التي
 تعقب في الوقفها في اقتضاه كلام من عتق في شرح التمهيد
 من انه لا فرق بين مثل بصنات علم زجل وامرأة محل نظد
 الاعلى قوله غير المهورها كما التالفا تليق في تنويرها من

أذبحات الخاء نظرت إلى نارها تعلب وأنا بالشام وأهلها يبهر
مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وأدنى دارها أي أقر
دارها منا بعيد **قوله** كفضلي هو ما يسيل من حلو ذاهل م
النار وصديق **قوله** على النون منونة أي أن لم يكن أعجبا
فإن كان امتنع التثنية وأعرب أعرب ما لا يتم في نحو فخر بن
تقريح **قوله** بحري عربون العربون أي معربة وقنه ست لغات
أصحب فتح العين والراء ضم العين واسكان الراء وعربان بالضم
والاسكان أيضا وأبدال العين فزة مع اللامثة ومن لحن الغوام
عربون بفتح العين واسكان الراء ونوشي عن الدسري ومراد
الشعر اللغة الأولى **قوله** والإعراب على النون منونة ينبغي
تقييده بغير العجى كما في الوجه الذي قبله **قوله** والخامس أن تكثر
الواو وفتح النون وتظهر هذه من يلزم المثنى الألف مطلقا
وكسر النون ويقدر الإعراب تقريح وقصيته أن يقدر الحركات
ها هنا على الواو **قوله** ما لا ينصرف فيه دليل على أن لا يفعل
النفي الخال وغيره ولا يختص بالمستقبل خلافا لأكثرهم
ما فيه علتان الخاء اسم يعرب بالحركات اجمع فيه للثنيات
مسميان بعلين منع المرفي معتبران فلا يشكك لعند أخصر
والعلة في اللغة عارض غير طبيعي سدى حالة غير طبيعية
وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي أن يختار
المتكلم عند حصوله أمرا إناسيه وذلك الأمر المناسب يسمى بالحكم
فعلى هذا يكون المطلقا لعلة على كل واحد بما إذا كان كل واحد
خبر علة لأعلة تأمة أذ الحكم إنما يحصل باختراع اثنين أو ما
يقوم مقامهما ويدخل في التعريف المذكور ما دخله التفسير
والتثنية للضرورة أو التناسب وما جاع بالثنية وما يزيد من علما
كأذرعاء ولم ين الاسم لما فيه الفعل فيعلين مما ذكرنا في
أول شبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في التثنية ولم يعط لفظا عمل
الفعل لأنه لم يضمن معنى الفعل الطالِب للفاعل والتفعول

قف على أن لا
تأتي للثنية الخال

والنظام يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة
لأن الثنائية بالفرعية مشبهة بغير ظاهرة ولا قوة إذا فرقة
ليست من خصائص الفعل الظاهر بل يحتاج في انشائها إلى تكلف
وكذا انشأت الفرعية في هذه الأسانيد هذه العلة غرضها كإيجاز
يكف واحدة منها إذا أقامت مقام اثنين وكان اعطاء الاسم
حكم الفعل أو من العكس مع أن الاسم لما شابه الفعل فقد شابهه
الفعل لأن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس
ذلك لمطلق المناسبة وقصر العلة في التسع استقران **قوله**
ولتأهبا في باب راقود خلا الخاء في أن المعنى في كل منهما على
التميز وبيان تقابلهما إن راقودا أن نون لم تحرج ولا أصدر
والراقود رن طويل طلي داخله بالفار وهو معرب وجمعه
راقيد قاله الجوهرى **قوله** مالم يضاف أوبك الخاء علة
انتفاكل من الأمرين لأن التثنية العطف بأ وفيه نفي كل نحو
مالم عسوهن أو تفرضوا **قوله** بعدال ردق ليس يحشو
لأن البعدية لا تقتضي الاتصال **قوله** توصيل بالصفة
المشبهة الأصح أن ال ادخلة على الصفة للشبهة معروفة كما في
المعنى **قوله** ما انت بالقطان ناطق الخاء القطان الخن
وناظره مرفوع به وهو من العلة السوداء الأصغر الذي فيه انسان
العين والباء هما بتره سبيد **قوله** رابت الوليد الخ قامه
شد يد أبا عبا الخلفة كاهله الأعباج ع بكر العين للملحة
واخره هرة وهو النقل وأراد بذلك أمور الخلفة الشاقة والكال
ما بين الكتفين والمعنى انصرف هذا الرجل في حال كونه
مباركا شديدا كاهله بأعبا الخلفة **قوله** ان شئت
من الخ شئت البرق تسميه سميما إذا رقبته ابن بصوب
بريقا بالمقصور وثالث البرق تسمى يد اللام إذا لمع
وسميت حواب الشرط وقوله بديل أم أرمد أي بديل الأرمد
فيه الشاهد وأولها أي حينون مغفول الضاد **قوله**

يكون باقيا على منعه الحذف على ان الرفع هو التثنية فقط
 وذلك مقتضو مع ال او الاضافة **قوله** يكون منفردا مطلقا
 يعني على ان الرفع هو الحرف **قوله** واختار الناظم الى هو الحقيقي
قوله اذا زالت منه علة وان كان احد سببه العلة
 ان جماعة **قوله** النون رفعا قد حذف هذه النون فنقد
 كما في تسكون وكما لو اجتمعت مع نون الوقاية نحو تحاوي
 فان الفصح عند المص وهو مذهبنا ان الحذف نون
 الرفع لان نون الوقاية وفي جمع الجوامع واذا اجتمعت نون الرفع
 مع نون الوقاية حاز الفتح والادغام والحذف والاصح الحذف
 الحذف اتمى وحذفها النون التوكيد واجب والنون الوقاية
 حاز كسرة وقيل عدا ذلك حاز على قلة نحو لا تدخلوا الجنة
 حتى تقوموا ولا تقيموا حتى تحابوا وسكت عن حركة
 هذه النون وهي مكسورة بعد الالف على اصل الفتح
 من بقا الساكنين وقيل يشبهها بالمتني مفتوحة بعد اخذها
 للفتحة وقيل يشبهها بالجمع **قوله** الف اسن اي شخصين
 اسن مخاطبين كانا نحو تفعلا يا زيدان او مخاطبتين نحو
 تفعلا يا هندان او غابيين او غابيتين **قوله** اصل
 علامة رفع الإشارة الى اعتراض وخواب حاصل الاعتراض
 ان عبارته مضطربة حيث جعل النوع من الرفع موافقا لمذهب
 من ان الاعراب لفظي ثم خالف ذلك فذكر ان حذفها الجزم
 والنصب سمى اي علامة وحاصل الجواب ان قوله رفع على
 حذف مضاف الى اي علامة رفع فيوافق قوله الاتي سمى لكن
 التاويل في الثاني اولى لموافق مذهبهم قال **قوله** ويمكن تاويله
 بجمل الجزم والنصب والحذف على المعنى المصدرى والمعنى ان
 حذف المتكلم النون علامة على جزمه ونصبه الفعل فلا تناقض
 ان الحذف فسر الجزم والنصب بمعنى الامر انتهى **قوله** واجماعة

التعريف

التعريف جماعة او من الجمع لتناول الجماعة لغوا الزيدون تقومون
 وزيدون وكرومهم يقومون بخلاف الجمع وان لا تشمل الصيغة
 الثمانية اصطلاحا كما ان تعبيره فائتين او من التعريف بالمتني
 لا خصا ص المتني عرفا نحو زيدان وسمون الاثنتين له والخوار
 وعمرور **قوله** او بالخطاطبة ولا يكون عند الجزم الا ضميرا
 وهي عند الاخفش والمجاز في حرف عطاي **قوله** فاعل
 دفعها ثبات النون غير بالثبات لمعاملة الحذف والرد
 بالنون الثابتة **قوله** وانما اعربت بعد الاعراب لانهم اراوا ان
 يرفعونها بالحروف كما عروا نظرها من الاسماء لانها مثل
 صارفون وصاربان وصاردين في مطلق الحركات والسكنات
 ولا يمكن جعل الواو والالف والياء علامة لاداءه الى اجتماع
 متماثلين فغلو النون علامة لانها شديدة الشبه بحروف
 العلة ولذا اندغم في الواو والياء وابدلت منها الالف في نحو
 زيد المحدث فوها لأجل الخادم ثم جعلوا النصب عليه كما جعلوه
 على الحرفي نظيره من الاسماء لان الجزم نظير الحرفي الاختصاص
 وانما اخرج وقوع علامة الرفع بعد الفاعل لان الضمير المرفوع
 المتصل بالحرف خصوصا اذا كان على حرف ومن حروف كذا والين
 والكلمة معها المنصور وممكن وعما سبق **قوله** ذهبت
 بعضهم هو الاخفش كما في التسهيل **قوله** حركات مقدرة الواو
 شوت النون وحذفها دليل على ذلك المفتر **قوله**
 واصله لغو واى يواو من الاولى لام الكلمة والثانية واو
 الجماعة استغلت الضمة على الواو فذوت والبقى ساكنات
 فذوت الاولى لا تنطق الساكنين وحذف بالحذف تكون فاحز
 الكلمة بفتح **قوله** لازمة المراد بالزوم في الالف والياء لزوم
 وجودهما في احوال الاعراب كلها لفظا او تقدير لكن يشك
 خروج ما فيه الالف والياء العارضات بسبب انقلابهما عن هذه
 كما لعري وللعري اسمي مفعول وفاعل وان التقدير المذكور

فبما مع عدم لزوم جواز النطق بالهزة التي هي الأصل
 ويؤيد عن الإتيان وقد يقال إن الهمزة للتعركة من جنس
 حركة ما قبلها ساكن والنقض بالساكن ساكن سابق فلو كان كذلك
 والمركبي الخ فان قيل حاصل كلامه هنا وفيما يأتي تخصيص الفعل
 من الأسماء والأفعال بما اضره صرف علة مع أنه لا يخص بذلك
 بل منه ما اوله وواوسطه صرف علة ايضا قللت اجاب الساجي
 بوجوب تخصيص الأول أن التخصيص اصطلاح يحوي والتعظيم
 اصطلاح صرفي فلا اشكال ومختصر الثاني أنه ليس في عبارته
 حمله فيما اضره صرف علة لأنه انما حكم بان هذا القسم ليس معتدلا
 وذلك لا ينفي ان المعتل لم منه انتهى قوله فخرج بالمعرب الخ
 لم يخرج الفعل والحرف بالاسم كخشي وعلى ويرى وفي نظر الى
 ان الاحناس لا يخرجهما فتصديرا للحد لا يتم لم يذ خلا ومفهوم
 يخرجهما لما مر في حد الكلام وصنيع الله هنا محال لصنيعه هناك
 فتأمل قوله جميعه صريح في تقدير انكسر لكن عمله في غير ما لا ينصرف
 اما هو فتقدر التخرج في حال الجرح خلافا لقول من فلاح تقدير انكسر
 اذا نزل مع التقدير قوله لا تقدر بغيره الا في ما هو استعري
 مع النفس لا اعتمادها في العز والحركة عن الخوف من الحري وتقطع
 عن الاستطالة فلم يعتدوا له اذا حركت الاله انما انما كانت
 له قواه لا نه يحس عن الداعي انه مفعول المد لا صوت الالف
 بغيره بعد هذا فقر من صوتها اذا كانت الهمزة بعد ما يتقبله
 المد ود وهو ما حرك اعرابه همزة قبلها الف زائدة ولذلك كشي
 خور في مقصورا اذ ليس في الفعل مدود وما نحو شوا وشيا فلا يثبت
 عند الأكثرين مدود الا ان الالف التي قبل الهمزة اصلية مقلبة
 عن العين في قوله او عن ظهوره في الأولى كما قال الرضي هو الأول
 لا نحو غلامي لا يبي مقصورا مع أنه فقر عن ظهوره الا اعراب لغت
 قوله الحد فالأمة او لأنه الخ كل التعليلين لا يخلو عن نظر
 اما الأول فلان كوفي حد فالأمة لاجل الترتيب والاسمي متوقفا

واما الثاني فلان نحو يدع ويرى نقص منه بعض الحركات وهو
 لا يبي متوقفا في قوله ونقصه ظهر شيئا منه المركب المزجي
 اذا اعرابه اعراب المتضامين وكان اضر الحد الأول بالمعدي كرب
 فلا يظهر في احراز الأول النسخة بالاختلاف استصحابا لما حكمنا حاله في
 البناء ومنع الصرف قاله ابوحيان لكن نقله عن البسيط وشرح
 الضفا حوار فتح الما واستكافا حالة المضب انتهى سم بقى ان
 الف الذي نقله باعند الضفا لها بالضمير قبل تقدير النسخة على السا
 اذا مضى او على الالف المتعاقبة يا انظار الثاني هو ان يخلو عنه
 ظهور النسخة على السا وفيه يروي عن في الأول بعد روي
 الثاني يروي نقينا فان قلت قوله ونقصه ظهر يعني عن قوله
 ورفقه البتة قلت دلالة المنطوق اقوى وللرعي من منع التقدير
 محققا بان الحركة مقدرة على اظهارها ولا فائدة في تقديرها
 عن ابن هشام قوله فيوما يوافقن الى ثامنه وتوما نرى منهن عولا
 تقول يوافقن اي يجازين بالثاري والشاهد في غير ما قلنا حيث
 حركة الباء للضرورة وانما علة انه مفعول ثان ليوافقن والتقدير
 وقا غير ما قلنا قلت ظاهرا تقديره بعددانه مفعول مطلق لا مفعول
 ثان فتأمل انتهى والقول بالضم اخذ السعالي واصل بقولهم
 في جملة الشرط هو الضم والمما توقعة الفائدة على الجواب من
 حيث التعليق لا من حيث الحركة معني قوله او ناقصة فتبينان النسخة
 ليست ناقصة وليس كذلك فكان هذان يقول وكان الناقصة بعد
 وفيما شأنه او غير ذلك ومقتضى الحال منه اي من الضم في حرف هذا
 ان لا يكون مفعول بالواحد وان كان متعديا لاثنين فمعتدلا
 مفعول ثان ليس قوله فالالف النونية غير الجزم هذا قول من وسماه
 وقال ابن السراج لا تقدر لاننا قد مرنا في الاسم لان اعرابه فيه
 اصل فحذف الحافظة عليه وفي الفعل فترج فلا حاجة لتقديره والظن
 الأول فصرح قوله والالف نصب الى يجوز رفعه لكنه خلاف
 المختار ساجي قوله فبمفعول مفعول تقديره افتقد الالف قوله والحد

الاشياء
 من غير

جاز ما لا يفتن انما حزم يحذف حرف العلة لانه ليسكونه ضعف فترى
من الحركة فتسلط عليه الحازم تسلطه عليها فان قلت لم يلحق
النصب بالحزم في القتل كما يلحق به في الافعال الخمسة قلت انما
الحق به ثم نقدر لا اعراب بالحركة بخلافه هنا فاعرب نصب
بالحركة على اصل ثم قضت كلامهم ان حرف العلة حذف بالحازم
قال المراد في التحقيق ان الحذف عند الابه اي لان المحذوف
به انما هو الضمة للقدر وانما حذف الحرف استتباعا ومناسبة
تدبره اذ كان حرف العلة بدلا من هذه كقوله وتقرى وتضربان
كان الابدال بعد دخول الحازم وهو ابدال فيا بي وبتبع
الحذف لاستيفاء الحازم مقتضاه وان كان قتله فهو
ابدال شاذ وتجوز مع الحازم الحذف والاشياء بها على
الاخذ ابدالها بغيره وعنده وهو اكثر وهذا قول
ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قتل
دخول الحازم والحذف لذلك الحرف للمبدل مستعمل لان التمهيد
الهمزة كقوله تفتح قوله وحكمه معنونه ان كان نقص عين
تكون فيه نظير فان نقص عيني حكم وهو مستند بالواجب حكمه
مطلق كما ذكره الشافعي في الوقف الثاني او منصوب بنزع الخافض
والاصل نقص حكمه وجواب بانه لا مانع من استعمال
نقص عيني نوز من قضى غزوة دينه اداة كما في القاموس
وليس المراد بالحكم معناه المصدر في على هذا كما لا يخفى في خبر
جعل حكما منصوبا بنزع الخافض فيه نظير لان النصب يتم مقصور
على السماع فلما ملخصه وتفصيلا على الشاكلة في خبره
نسبة الى عدل شمس وما في اصله على حد قوت احدي ياي النسبة
وعوضتها الالف في قوله المنة لئلا يبايع بنا وهو الخبر
وتسمى بفتح التاء الوقفية تنتشر في الافعال الخمسة وتقال غنيت
الحديث بالتعقيب اذا بلغت على وجه الاصلاح وبالشد يد اذا
بلغت على وجه الفساد واللبون جماعة الابدال دات الدين وفاعل

راق ما لاقت والباذابة وجلة والاشياء مفرقة
بين الفعل وفاعله في قوله يفتح زبان الى زبان اسم
زحل من الزين وهو طول الشعر واداء الكار عليه في الجوه ثم
اعتداه فلا هو استمر على الجوه ولا هو تركه من الافعال الخمسة
فقتله في قوله قال به والحزم مقدر في الاصول الثلاثة اثنتي
وعشرة من فتقد راعا كانت متحركة فحذفت حركاتها بالحزم
انتهت ونقل الفاعل ان اشياء حرف العلة مع الحزم لغة قوله
وقيل بل حذفت لا تقابل قوله قد نبت لا وليس مقابلا
لوقوله فقتل فزوه كما يتوهم من مقابله القول بانه لغة
لغة نبت مما نقدر زينه الحركات ما سكن اخره لا دغام نحو
وقيل اود خالوث والحكي في نحو من زيد لمن قال ضرب
زيد او منه الحالة اذ جعلت علما نحو فاقط شرفا فان الذي
السيد انه معرب تقديره والحكي في قوله في الاعراب زعمنا
مفعول به كما في التمهيد فاندفع ما في الاوضح من ان حكاية
المعرب في غير الاستفهام شاذة وما سكن اخره وقوا والتقدير
فيه للتعلل وما استعمل اخره بحركة الاتباع وما سكن اخره
للتخفيف نحو في باركك يسكن الهمزة والمضارع لما للتكلم لفظا
او تقديره اول بدل الباطن الباطن با غلاما بقله آباء الفاعل ويا
ابن ويا امة ما لتأويا آتيا ويا امة ليس مني ولا مجموعا
جمع سلامة كذا كرم ان الحركات كما تقدر في الفعل المعتل بقدر
في غيره وكذا السكون بقدر في الفعل في مواضع خلافه كما يترى
اقصا والمضارع والمفعول في الخبر في الفعل الصحيح اخره اذ
للا دغام نحو في بكر اول الوقف او للتخفيف نحو ما ترك يسكن
اخره وهذا يدل على جواز حذف الحركة الظاهرة من الاسماء
والافعال في التنزيك الشعر كما ذهب اليه من مالكة وقال ان ابا عمرو
حكاها عن لغة عجم خلا فاما من ينفع مطلقا ومن ينفع في التنزيك
وتقدير السكون فيما كبر اخره لا نقول الساكنين عولم يكن الذين كبروا

وفي الميمون اذا ابدل لنا محضا على اللغة الضعيفة وفي نحو
 لم يلد مصارع ولد اذا سكن لامه وقفت الدال لا لتفت
 الساكنين وما كان الحرف الاخير منه مدحا فيه نحو لم يلد
 وما حرك في الوقت من التوافق نحو وانك تهما تاسر القلبي
 بفعل ويقدم انه تقدير فيما ثبت فيه حرف العلة للمعروفة ولا
 المقصود هو ان الحروف لا تقدر وليس كذلك فتقدر الالف واللام
 في الالف الستة اذا اصبغت الكلمة اولها ساكن نحو الى الحسن
 وتلثي تقدير فيما لا ياء اذا اصبغت الى ما ذكر وجمع المذكور السالم
 وما لفظ به تقدير فيه الواو والياء اذا اصبغت الى ما ذكر وما يلزم
 اذا كان الاعراب مدة ولا في ساكن اخر نحو تصطفوا القوم
 والمثنى الغنم للرفع وتقدر الواو في الجمع للمذكر السالم حالة
 رفعه اذا اصبغت الى بالتكلم نحو ما لمي فان قتلها كان اليا
 المنقلب عن الواو علامة للرفع كما كان علامة للجمع اجيب بان
 الواو علامة للجمع من حيث انه حرف علة وهو باق وعلامة للرفع
 من حيث خصوصيته ومن لم يبق فان قيل خصوصية الواو وان ابقى
 لكن بقي بدلها وهو الياء فلم لا يجوز ان يكون معربا بالاعراب
 المنقلبة في حالة الرفع لو هو ولد في خصوصية الواو كما انهم حكموا على
 غير المنصرف في الخرج مع الموث السالم في النصب بالاعراب المنقلبة
 لوجود البدل لغيرها وهو الفتحة والكسرة اجيب بان الواو في حكم
 الموجود وتقدر بالحرف في كل ذلك للاستئصال وتقدر بالفتحة
 في المثنى والجمع حال الحكاية كقولهم وعنا من غرقان في جواب انك
 غرقان ومعناه يعني من هذه الحديث ولو قيل من غرقان لم يور
 هذا المعنى وكقولهم الزيدان لمي في ضرب الزيدان وما ذكرناه
 من كون التقدير في جاسم لمي للاستئصال هو ما مر به من الجواب
 واعتراض عليه بان التلظ بالاعراب سلمي فيما الاعلال مستغنى
 وبعده متعذر وكذا الاعراب نحو الفتى فلم يجعل اعراب نحو الفتى
 من المتقدر ونحو ملمي من المستغنى واجيب بان اعراب نحو الفتى

فيما كان الالف والياء
 في الالف والياء
 في الالف والياء

قبل

قبل الاعلال بالحركة وتلقاها بوجوب ابدال الحرف باخر فلما قلت
 انيا فالواو والفاء تقدر بالاعراب لعدم قول الالف شيئا من الحركات
 في التقدير في نحو الفتى للتقدير لا للاستئصال بالحركة لان تقبلها
 لان تقبلها لا بوجوب تقديرها بل ابدال الحرف باخر فاحرف اخر فقبل
 مما تقدر وا ما سلمي فاعرابه قبل الاعلال بالحرف وتلقاها
 بوجوب تقديرها كل امة الحرف فاقا لتقدير في مثله للاستئصال
 لا لتقديره فان قيل تقبل بالحركة في نحو قاض بوجوب الاسكان
 وتقدر بالحركة فلا يصح قولك وتلقاها بوجوب ابدال الحرف لا
 اجيب بان المراد النقل للمعبر وهو النقل للحاصل بحرك
 حرف العلة وانتاج ما قبله ويجري كل من الاعتراض والظن
 في تقدير اعراب المقصور للتقدير والفتحة للاستئصال
 مع انه فيها قبل الاعلال مستغنى وبعده متعذر وتقدر النون
 في نحو لقر بان ولقر بن انتهى من حاسبي العالمين
 ملحقا

النكرة والمعرفة

لما فرغ من المقدمة الاولى شرح في الثانية وهي باب النكرة
 والمعرفة وما في الاصل اسما مصدريين للنكرة وعرفته
 فنقلنا وسمى بها الاسم المنكر واسم المعرفة تفرج
 نكرة قابل للتكرار لفظ الحد وروعه لا لغو عليه بل لا يستقيم
 لا طبعها ولا استعماله ولو روي على التعريف الاسما المتوشكة في
 الابهام واسما الفاعلين والمفعولين فانها لا تقبل ال ولا تفرج
 موقع ما يقبلها ويجاب بان هذا التعريف بالخاصة ولا يستمر
 فيه الانقضاء لكنه قد يشكل بقوله وغيره معرفة واجاب
 انه يوشى عن ورود اسما الفاعلين والمفعولين بالخاصة
 واقعة موقع ذات وقع منها الحد في اوقام لهما او وقع عليها
 والذات تقبل ال المؤثرة وبانها تقبل ال المؤثرة في بعضه
 الاحوال وذلك اذا اريد بها المعنى في قابلية في الجملة انتهى

يعتبر

لا انفكاس

وقوله لكنه قد يشكل الخ اي لانه قد يدخل في الغير التكررات التي
لم تشملها هذه الخاصية قال ب ولمعله اشار بقدر الي امكان
الجواب بان غير غيره للتكررة لا لعل بل ال الخ لكن يرد عليه
انه يصير الغير منها فانه لما لم تعرف التكررة ايضا بطحا مع
لا يعرف الغير قلا فانه في التعريف انتهى ويبقى النظر في غير
التكررة بخلاف رطل والتمس فانه واقع موقع ما قبل ال
مع ان الصحيح انه معرفة دنوشري قوله موقع صاحب
لا يقال صاحب اسم فاعل وفي ال الداخلة عليه اقوال اصحابها
موصول اسم فلا يكون ذواتا لان ال ليست مؤنثة لانا نقول
صاحب من الاوصاف التي عكست عليها الاسمية قال فيه مؤنثة فليكن
ذواتا كصاحب زوفيه ان ذواتا موضوعا للوصف بها فليست
الا بمعنى صاحب المستعمل في المعنى الوصفي لا الاسمي قال الداخلة
عليها موصولة والا ولي ان يجاب بان المراد واقع موقع ما قبل
ال ولو في الجملة وصاحب كذا كذا فانه يقبلها باعتبار معناها الاسمي
الغلبى وان لم يقبل باعتبار معناها الوصفي للمراد من ذي انتهى
قوله فانهما عنده معرفتان لمعرفة جوابها والجواب بطابق
السؤال ورد بان نظائرها غير لازم ولا نزاع في انه يصح ان
يقول في من عندك رجل من بني عيم وفي ما يدعى ان يكون الامر مهم
وايضاحهما قاعا عا نا مقام اي الشان واي شئ وهما تكررات
فكذا ما قام مقامهما وايضا فالاصل هو التكرير عن اللم قوله
وهو سكوتنا وانكفا فانظر فيها الدخالي بان منه منونا واقع موقع
طلب سكوت ما لا موقع سكوت كما قال لغوات معنى الطلب
المقصود من اسم الفعل انتهى ورده الدنوشري بان الواقع موقع
ما يقبل ال لا يشتط مراد فانه لما يقع موقعه كما في من وما التثنية
فان الية نظر على انهما واقعا موقع انان وشئ ولا شك ان
التعلق بالمقصود فانه منما انتهى قوله لانها الاصل لا قد يعارض
اصالة التكررة اشرفية للمعرفة وتخرج النظر الى الامالة على النظر

الي

الى اشرفية يحتاج الى دليل في وجوبه ان السكوت لا تراعى انتهى
وزعم الكوفيون ان كلام التكررة والمعرفة اصل في قولهم
مثله معلوم في قولهم فكل واحد الى الصاب ان التكررة اذا
غيرها حقتها ولم تدخل تحت غيرها في التكررات فان دخلت
تحت غيرها ودخلت تحت غيرها فهي بالاضافة الى ما يدخل تحتها اعم
وبالاضافة الى ما تدخل تحتها فكل في قوله اذ لا واسطة
هو مذهب الجمهور وقال بها بعضهم في الثاني من التثنية واللام
كخوما ومن وابن ومثي وكفي في قوله فكل عالم رجل فانه تامل
لصحة المطلق لنظم عالم على لذلك بل على انه جانه وشئ في قوله
عجز عن الوصول الى قال اللم لان منها ما هو معرفة معنى تكرة نظا
نحو عام اول وعكسه كخوامامة وما فيه الودمان كواحداهم وعبد
بطنه فالتكرار العرب يجعلها معرفة وبعضهم يجعلها تكرة وينسبها
على الحال وكذا اذ وال الحنسية فاحسن ما سبق به ان تذكر في
المعرفة لم نقول وما سوى ذلك تكرة انتهى قاله وهو كلا من
ظاهره حال عن التحقيق قال ابن الحاجب للمعرفة ما وضع لشي
بعينه والتكررة ما وضع لشي لا بعينه قال الرضي قوله بعينه
احتراز عن التكررات وللعين ما وضع لان يستعمل في واحد بعينه سواء
كان ذلك الواحد مقصودا للوضع كما في الاعلام او كما في غيرها
انتهى راجع دم قوله للمنادي المقصود كما رجل خلاف نحو ارجلا
فانه تكرة ونحو اريد فانه معرفة بغير التند اعلى الصحيح للحدار
عنه المص والاداء لند واصنوطه معرفة بال مقدرة
وناب حرف التند مناجها قال ابو حيان وهذا الذي صححه
اصحابنا في قوله فاعرفها المضى على الاصح وقيل العلم وقيل اسم
الاشارة وقيل ذوات الاداة ولم يقل احدان المضاف اعرفها اذ
لا يمكن ان يكون اعرف من المضاف اليه وبه يعرف وكان ينبغي
للم تقدم لفظ الجملة فانه اعرف للعارف عند بل نقل لفظ
الاجاع عليه واعترض بتعبير الحاجة باعرف لان الفعل التفسير لا ينبغي

بالعهد

من مادة التعريف قاله في قوله وقد عرفت في مرتبة مواهبنا الناطق
 لا تعريف كل منهما بالعهد قوله وقيل الخي اعرف من الموصول
 كايه ابن كيان واستدل بقوله تعالى قل من انزل الكتاب
 الذي جاءه موسى اذ الصفة اما مسوية اودون الموصوف والاف
 بالمساواة فيثبت الثاني واجاب للمعان الذي يدل او مقطوع
 او الكتاب علم بالعلية على التوراة قال وهذا تسليم من الله
 انه لا قابل بالمساواة بين الموصول وزي الاداة وهو خلاف
 مذهبه انتهى قوله في مرتبة ما اضيف اليه مطلقا وذهب
 للرد ان ان اضاف دون ما اضيف اليه مطلقا وذهب
 جانب الطور لا يمين والنقطة لا يكون اخفى في رتبة
 العلم اي لئلا ينقض القول بان الضمير اعرف المعارف وقوله
 واعرف الضمير ضمير المتكلم لانه يدل على المراد بنفسه
 وعشادة مدلوله وعدم صلاحية لغيره وتتميز صوته
 ثم الخطاب لانه يدل على الرداد بنفسه وبخاصة مدلوله
 قوله الغائب الى الم من الالهام يجوز ان ياتي بخلقه حاشي زيد
 وعرفا كرمته فانه نظرق الالهام لاحتمال عوده الى الاول
 والى الثاني فنحن اختصاصه لذلك ونظرفه بانه ان وجد
 دليل على رجوعه للاول فلا المعام والاول لا قرب حتما فلا
 ايهام انتهى ثم قال ابو حيان اعرف الاعلام اسما
 الاماكن ثم اسما الاناسي ثم اسما الاحناس واعرف الاشارة
 ما كان للتعريف بالمعنى المستوسط للبعيد واعرف ذي الاداة ما كان
 الية للمصنوع العهد في شخص ثم الجنس ثم في موضع
 نذي غيبة لا يخرج بقيد الوضع الا كما الظاهرة فانها وان رتب على
 ذي غيبة في يجوز بقوله كذا لكنها لم توضع للمعنى معتبرة الغيبة
 او على وجه حضور في عوف قول امير المؤمنين جليسة امير المؤمنين
 بقول كذا كذا مراد انفسه لكن المصنوع لم يعتبر في معناه وان تحقق
 في هذه الصورة وقوله تقدم الخ يخرج لفظ غائب قائم وان وضع

الذي

الذي غيبة لكن لم يعتبر في ذي الغيبة الموضوع له تقدم ذكر خلاف
 الضمير وقوله اول ذي حضور لعل للرداد من حيث كونه ذا حضور فيكون
 الحضور معتبرا في معناه فخرج لفظ مخاطب فانه وان استلزم الحضور
 لان معناه ذات انصفت مخاطبها ومن لازم مخاطبة حضورها
 لان الحضور لازم لمعناه وليس معتبرا فيه وبعبارة غير المص
 المتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره الخ ويرد عليه لفظ متكلم ومخاطب
 وضمير بان للرداد ما وضع لمتكلم به او مخاطب به قاله
 لانه وهو ليس بجزء الكلي للمتكلم العفل على حد ما انا كانت لان
 المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير سم بالضمير والمضمون
 مضمون اجزي على قياس التعريف لانه من اجزائه اي اخفسته فهو مضمون
 واما الضمير ففي حد قوله عقدت العمل فهو عقيد اي معتقد
 وسماه الكوفون كناية قال ابن كيان وليس بذلك
 لان الكناية تطلق على ظاهر اقم مقام ظاهريه كذا نيا كيان
 الطعام والاولى مستقيمة وذو اتصال منه الحاضر المدخول منه
 طين اخر اوله لتقبل كالضمير المستتر فانه قدره في الاستمرارية
 وحكمه بان يبرز في زيد هذا صار بها هو صريح بن الناطق بان هو
 في المثال فاعل الوصف والضمير الغائب المتني والمجموع كصيرتها وظهر
 وعرفته فانه لا يمكن افتتاح الكلام به ووقعه بعد الاكلاهي
 وقد يجاب بان التقدير بان لاضيق العبارة وبان البارز ليس
 نيا على كما قال ابن الناطق بل تأكيد للفاعل المستتر وبان الضمير الثاني
 فيما ذكر هو الما فقط والمخوف للاصالة ليست مبنية بل دعا اليه
 انفسه ظاهرا ولهذا الكلام متصل بتنزل كونه حرفا واحدا من
 الاعمال منزلة للذرية فمنع بقرنه ورا حزه خلاص المنفصل فانه
 كونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك فالضمير في خبراتهم الما فقط وفي
 هم من اولاء كلهم وجميع ما ذكرناه في علمه الرضي وغيره نقله عن
 شيخنا الثاني ما لا يندى اي ضمير لا يصح ان يتبداه حسب
 وضع العرب لا يجب العقل لان النطق بالمفعل في الافتتاح يمكن فقلنا

المنفصل

التعريف

النطق

حديد ولا يلي الا هذا الوصف والوصف الذي قبله متلازمان
 واحد ما يعني عن الآخر وكذا امثالهما وكان الغرض بيان حكم
 احز كل من التمثل والتفصيل والامتناع الاستثنائية ما يحترز
 عن القدر والظاهر لبيان الواقع في ما ينبغي عدم محاوره احد
 الاكثر ثالثة وما الثانية ثالثة اي ما ينبغي عدم محاوره احد
 غير كونه ابنا او كنت حارفا في كماله والكاف الخاف الى ما شئت
 اربعة وكان يكفيه معها الحرف من على تقسيم الضمير الى هرفوع ومنصور
 ومحرور وتقسيمه الى متحرك ومخاطب وغائب والمقصود من ما سئلته
 التمثل للغائب لا للتصويب لان الكاف من الكرمك مثالا له والمقصود
 من ما سئلته التمثل للمرفوع لا لمخاطبه لان الكاف من الكرمك مثالا
 له وفي التمثيل ما سئلته فابدية اخرى وهي الاشارة الى انما عناه
 من غير اعلامة كمالا ثانيا خلافا للاختصاص والملازم
 فلا يصر في لفظه فلا يبي في الجمع واما ما وهم فين فانما
 الاثنين والجماعة **الرابع الاستغناء قال** وهو ان
 شبه الحرف قد لا يعدم اغصا رعدة البناء في شبه الحرف وقد استغناه
 انتهى وكذا ان تقول لا نسلم ان الاستغناء عن الاعراب قسم يشبه
 الحرف كيع والحروف لم يكن الاستغناء عنها اذ لا يعتبرها
 من المعاني ما يحتاج الى الاعراب كما قد مره الشرح في هذا
 السبب بان مقتضى كون البناء للاستغناء ان لا يكون لها محل من الاعراب
 فانه اذا كان مستغنى عنه فلا معنى لاشائه في الحل انتهى
 باختلاف صيغة الحرف ولا يضر استغناه صيغ الحروف فيصنع للتصويب
 كما لا يضر استغناء الضمير بالحرف في فقرة ما لا يضر وفي كلمة جمع النون
 السام **ولعل هذا هو الضمير** لا يكون هذا هو الضمير عندنا في
 بعا رضة قوله لا ابق كالشبه الوضع في اسم جيتنا **ولذلك**
 عفته الى قبل عليه كيف يستقيم هذا او هو انما عفته بصلوح المعرور
 المتصل للضمير ووصلوا في اللغات ووصلوا الالف والواو والنون
 للغائب والحق طب وليس هذا سببا للبناء بل ينبغي ان يكون سببا للا

ويجاب منع الحرف فيما ذكر فانه وان عفته بذلك عفته ايضا فخلا
 صيغ اكثر الفع لا يخلو من اختلاف معانيها كما اننا لمنعهم وانت في اطب
 وهو لغائب والحق بذلك الضمير للتركيب كسا والكاف طردا للباب
 ولفظ ما حذر في قال ان مقام للعرض من ذلك خاص
 بالمثل قلنا وكلامنا فيه فاعترض بضرته ومروق به والحوار
 انه لا يعني بان لفظ هذا المفظ هذا انما هي في الحركات بل انما هي
 في النسبة يعني ان الكاف كما تقع المنصوب تقع للنفوس وكن المعاني
 بين والتم بالحرف والنصب والرفع على الضمير باعتبار حمله لا بالنظر
 اليه من جملة قوله ليست فيها معنى واحد هذا اصح بالنسبة
 للثال الذي ذكره ونحوه لا مطلقا لانهما معنى واحد في نحو عجب
 زيد من كون مسافرا واكرم مني خالد ومزني فمولا لغا في الجمع للمعنى
 وهي محل رفع في الاول ومحل نصب في الثاني ومحل جر في الثالث
 وتكون ان تقول وقوع البياض ذكر في محل رفع غارض والكلام
 فيها هو مشترك بين الثلاثة بطريق الاصل **وهو ما له**
 وجود في اللفظ اي ضميره وجود في اللفظ والمفعول به وبين
 ان يراد باللفظ ما يعم للذكورة المقدرة لبيتا والحد البارز المحدث
 والفرق بين الحد وفي المستتر والمسترا القام بالذم والحد
 لفظا بالفعل لم حد في فان قلت والحد في احسن حالا من المستر
 والامر بالمعنى ولذا اختصر المستر بالعدة قلت للمستتر مقتضف
 بدلالة العقل واللفظ والحد في زالت عنه دلالتها ولذا احتاج
 الي قرينة ودلالتها صنعت من دلالتها قاله الثاني وفي الفرق
 الذي ذكره بين الحد وفي المستر نظر فان الاتيان به ثم حذفه
 غير لازم لجواز ان يتركه ابتد اعلى ان المستر ليس لفظا فكن في
 الفرقان الحد وفي لفظ موضوع يمكن النطق به بخلاف المستر
 في قوله وهو ليس كذلك اي غير ليرله وجود في اللفظ وانما له
 وجود في اللفظ كنه العقل وشمل التعريف للمستتر جواز افائه وان
 جاز ان يكون له وجود في اللفظ كنه حالة الاستارة لا وجود له وانما

صار ظاهرا فلا يضر ان له وجودا في اللفظ على ان المعتقد ان
 الضمير المستتر فيه لا يبرز لان العرب لم تضع له لفظا كما قاله ارسطو
 وقول النحاة تقديره هو مثلا لضيق العبارة عروا عنه بالمراد
 قوله اي لا الضمير ولا الخبر هذا ما خوذ من تقدم ما حقه
 التاخير ببعين ان الضمير مستغنى عن تقديم الخبر قوله وجوبا
 اي استتارا او جوبا اي ذا وجوب او استتارا واجبا وهو وصف
 مصدر محذوف لا يميز والا كان محولا عن الفاعل فلزم ان الموصوف
 بالاستتار او الجوب وهو فاسد في قوله وهو الذي لا يخلفه
 الخ الذي لا يصبغ ان يخلفه ذلك في الاعراب والوقوف
 الواحد خرج المرفوع بامر الواحد كقوي والمرفوع بامر الاشياء
 والجماعة كقوي وقويوا فانه يبرز ولا يستتر
 انما كان الاستتار واجبا في هذه الامكنة لان معه ما يرسد اليه
 الضمير فكان الضمير بارزا في قوله سيد وبهجرة التكلم التي ينبغي ان
 يقيد بها اذا كان الفعل مذكورا فانه اذا حذف انفضل الضمير كقوله
 فمن نحن نؤمنه بيت وهو امن ومن لم يخبره غير منا هروجا
 وقول الاضراء اذا لم اطعن اذا الخيل كوت وكذا انما
 في المبد وبالن اوفعل امرا الواحد ان فز من حذ في الاستتار
 ونوشري قوله او بنا الخطاب حزر المبد وبالن العتبة وبنا القاسية
 فانه يستتر فيه جوارزا والمبد وبنا الخطابين والخطابين
 فانه يبرز ولا يستتر او بفعل استننا قال ابن مالك ولما
 وجب الاستتار في هذه الافعال الخمسة طرأ بها مجرى اداة
 الاستتار التي هي اصل فيه وهي الاقلام لا يظهر بعدها سوى اسم
 واحد فكذلك تعد ما جرى مجراها في قوله او بافعل النقصيل
 مشكرا ان افعل النقصيل قد ترفع ظاهرا في سيلة الكلام عند جميع
 العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مرت برجل افضل منه
 انت اذ لم يعرب انت مستندا بقرينة قوله ليس معنى الضمير اما الذي
 بعين المضي فانه يرفع الظاهر نحو بهات العتيق فلا يكون الاستتار

موقفة

واجبا

واجبا سبق قوله بفعل الغائب الى شبه كلامه الفعل والصفة المذكورتين
 والمحدوفين كسعلق الطرف الواقع ضمرا او صفة او صلة او حالا
 المحضة اي الباقية على الوصفية بشمل افعل النقصيل واحترز
 بما عاينته الاسمية كالأبلغ والاصح والصاحب وكما الصفات المذكورة
 ذومعني صاحب والمنسوب كدمشقي فانه لا يقال لا يوصف
 ضمير المستتر عما يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل لم يرد هذا الا في
 وانما يرد لو قسم بما يجوز ابرازه على الفاعلية ولا مشاحة في
 الاصطلاح على ان نقل عن ابنه انا في نحو مرت برجل
 مكرمك هو ان يكون الضمير البارز توكيد للضمير المستتر في
 الوصف وان يكون فاعلا وهذا يفسر به على ان يجوز ان يقال
 زيد قام هو على الفاعلية وقال السيد الصفوي العلم ان معنى
 قول من مالك ومن واقفه ما يخلفه ذلك ليس معناه ان ذلك
 يخلفه في نواوية معناه بل في رفع عامله اياه فعين وجوب
 الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل
 ضميرا يستتر وجوازه لا يكون الاستتار في الضمير المستتر واجبا
 او جازا اذ ليس لنا ضمير متعين بالاستتار يجوز ظهوره بقول
 الموصية اذا استتار الخ ان اراد وجوب الاستتار بغيره مخدوم
 منع وان اراد معناه عندهم كان مشاحته في الاصطلاح على
 ان الاستتار بالمعنى الذي بناه هو عن التقسيم الذي
 جعله التحقيق لا فرق بينهما الا اعتبار ان التسم في اقسامهم
 هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفي تقسيمه علىه فليتام
 بقران يقال عليه ايضا انه لا يصبغ لحو ان اقوامنا على ان ان
 ثابت للمستتر والضمير ان عامل المشعوع عامل في التابع فقد
 عمل اقوم في الضمير البارز اي رفع محله انتهى قال في النسخ
 والظن الجيد ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن العربي
 وغيرهما مشكلا لا لا يخلو ما اذن يريده واجواز الاستتار
 انه يجوز ابرار الضمير متقبلا او منفصلا والاول مستعذر والآخر

موقفة

ما رآه فلا يضر ان له وجودا في اللفظ على ان التحقيق ان
الضير المستتر فيه لا يبرز لان العرب لم تضع له لفظا كما قاله الزبيدي
وقول النحاة تقديره هو مثلا لضيق العبارة عبروا عنه بالمراد
نحو قوله اي لا الضيق ولا الضير هذا اما خوض من تقديم ما حقه
التأخير ببعين ان الضير مستفاد من تقديم الضير قوله وجوبا
اي استقارا وجوبا اي ذوا وجوب او استقارا وجوبا وهو وصف
لمصدر محذوف لا يغير والا كان محولا عن الفاعل فلنرم ان الموصوف
بالاستقار والوجوب وهو فاسد في قوله ويعود ان لا يخلفه
الحاي الذي يصح ان يخلفه ذلك في المعاني والوقوف
الواحد خرج المرفوع بامر الواحد كقوي والمرفوع بامر الاثنين
والجاءه كقوا وقوموا فانه يبرز ولا يستتر في كافتها يزيد
انما كان الاستقار واجبا في هذه الامكنة لان مع ما يترشح الى
الضير فكان الضير بارزا في قوله سيد وبهذه التكملة لا ينبغي ان
يقيد بما اذا كان الفعل مذكورا فانه اذا حذف انفصل الضير لقوله
فمن نحن يؤمنه يبيت وهو امن ومن لم يخبره غير منا موعنا
وقول الاخره اذا انما اطعن اذا الخيل كرت وكذا يقال
في المبد وبالنسبة لافعال الواحد ان ومن حذوها لا يستتر في بعض
وتوسري قوله او بنا الخطاب خرج المبد وبالنسبة وبنا العائنة
فانه يستتر فيه جواز والمبد وبنا المخاطبة والمخاطبين والمخاطبة
فانه يبرز ولا يستتر في قوله او بفعل استقرا قال ابن مالك ولما
وجب الاستقار في هذه الافعال الخمسة لم يجرى فيها ما جرى اداة
الاستقار التي هي اصل فيه وهي لا فكما انه لا يظهر بعدها سوى اسم
واحد فكذلك تعد ما جرى مجراها في قوله او بفعل التفضيل
مشكلا ان الفعل التفضيل قد يرفع ظاهرا في سبيلة التكملة عند جميع
العرب ويرفع الضير البارز على لغة نحو مرتت برجل افضل منه
انت اذ لم تعرب انت مستدا نصيح قوله ليس بعين الضير اما الذي
بعين الضير فانه يرفع الظاهر نحو هي بات العقيق فلا يكون الاستقار

واجبا

واجبا في قوله بفعول الغائب الى مثل كلامه الفعل والصفة المذكورتا
والحذوفين كتعلق الظرف الواقع خبرا او صفة او صلة او جالا
في الحقة اي السابقة على الوصفية مثل فعل التفضيل واكثر
بما مما علية الاسمية كالأبطع والإجرج والصاحب والصفات المذكورة
ذو معنى صاحب والمنسوب كدمشقي فانه لا يقال للضير
ضير المستتر عما يخلفه الظاهر والضير المنفصل لم يرد هذا الا في
واغاير ولو فسر بما يجوز ابرازه على الفاعلية ولا مشاحة في
الاصطلاح على ان نقل عن ابنه انا في نحو مرتت برجل
مكرمك هو ان يكون الضير البارز لتوكيد التضمين المستتر في
الوصف وان يكون فاعلا وهذا ضربة على ان يجوز ان يقال
زيد قام هو على الفاعلية وقال السيد الصفي العلم ان بعين
قول من مالك ومن واقفة ما يخلفه ذلك ليس معناه ان ذلك
يخلفه في اداة معناه بل في رفع عامله اياه فعين وجوب
الاستقار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالاعمال
ضمير استقرا وجوازه لا كون الاستقار في الضير المستتر واجبا
او جازا اذ ليس لنا ضمير متحقق بالاستقار يجوز ظهوره في قول
الموصية اذا الاستقار ان اراد وجوب الاستقار بغضا عندهم
منع وان اراد معناه عندهم كان مشاحة في الاصطلاح على
ان الاستقار بالمعنى الذي بدناه هو عين القسم الذي
جعلته التحقيق لا فرق بينهما الا باعتبار ان القسم في المعنى
هو الضير المستتر باعتبار الاعمال وفي تقسيمه على قسمين
يقر ان يقال عليه ايضا انه لا يصح لجواز اقوامنا على ان
تأيد المستتر في القسم ان عامل المشوع عامل في التأنيق فقد
عمل اقوام في الضير البارز اي رفع محله انتهى قال في التصريح
والنظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه من مالك وابن عيسى
وعنه مما مشكلا لانه لا يخلو ما ان يزيد واجواز الاستقار
انه يجوز ابراز الضير مستقلا او منفصلا والاول مستعذر والآخر

مفعول
مفعول

ان من انت وفي وعه ولواقعة الخ وقيل الواحق هي
 الضماير والاضراف وعامة جمع الخوامع وزعم الخليل
 ان المقاصد تيراي وان ايا مضاف اليها في ايا ضمير ان احدها
 مضاف الى الاخر لظهور الاضافة في قوله قاياء واما الشواب
 وهو مرد قد تشدد وذه ولم يعمد اضافة الضماير ولو كانت
 ايا مضافة لزم اعرافها لا مضافا ملازمة كما ادعوا اصنافها
 اليه والمبني اذ لزم الاضافة اعرب واشاره النا
 اور والناظم على نفسه ان هذا المذهب مقتضى اضافة الضمير
 وليس مستغنى لان الاضافة اما التقصيف واما تكون في اسم عامل
 على الفعل واما ليس كذلك واما التقصيف واما تكون في الضماير
 التي هي لغير المقارفة مستغنى عن ذلك ولان ايا لو كان مضافا
 للزم اضافة الشيء اليه وجاب باختيار ان تكون الاضافة
 للتقصيف فليست متنا فيه لكون ايا ضمير لان التقصيف بصير
 المتنا معرفة ان كان قبلها لكثرة الازداد وضوحا وخوفه
 على زيد نايوم النفا راس زيد لم ولا حاجة الى استزاع تقريره
 وقد يضاق علم الاشتراك فيه على تعدد زروق ايا ضمير الخوج
 في زيادة الوضوح كقوله وكفره ونوحان الذي كرهه قرين
 وكوجبها محجاء واما التزام اضافة الشيء الى نفسه فلا تنافي
 مقدري بما اعتد به عنها في خوطار زيد نفسه كذا قال قال
 الذي اعتد به عن وقوع الاضافة في قولهم نفس الشيء
 وعينه ان المتنا في مثلها يدل على اعمايد لعلمه المتنا
 اليه فان المراد بعينه ونفس حقيقة الذات وهو صالح لان يكون
 المتنا اليه وغيره كونه اعم وهذا في الحقيقة متع لان تكون
 الاضافة في ذلك هي اضافة الشيء الى نفسه فكيف يلزم للم
 في اياك مثلا انه من اضافة الشيء الى نفسه ويعتد به هذا
 لا اعتذار مع احتمال علي منع الشيء بعد تسليمه انتهى
 وفي اختيارنا في منومه انه في حال الضرورة يجي المنفصل مع امكان

المتنا وهو صحيح على قول الجمهور ان الضرورة ما وقع في الشعر
 وان كان للشاعر عنه سند ووجه لان اما على قول الناظم ان الضرورة
 ما ليس للشاعر عنه سند ووجه فشكل الا ان يراذ باسكان الاتصال
 عدم المنافع الصانع غير الوزن فتأمل في قوله وما اصاحب للعلم
 لست اصاحب قوما في ذكرهم قومي الا بالعوا في الشاعليهم حتي
 يزيد وقومي حيا الي ومن رابطة وفا ذكرهم بالمضرب جواب
 الثاني ويجوز الرفع عطفا على اصاحب وهم في يزيد ثم منعول
 اول يزيد وصا مفعول ثان والساعد في علم الاخير
 بالباعث الى اليك متعلقه خلقت في بدت قبله والاموات
 تارعه الباعث والوارث ويجوز فيه المضرب على المعنوية والجر
 بالاضافة والرباعية والرباعية والساعد في صيغة اياهم نصريح
 قوله وكونه محصورا فيه قد يقال وما قبله محصور فيه ايضا
 ويجاب بانه صحيح عند علم المعاني والبيان اما عند الحاجة فانما
 يكون ذلك بانما او بما والازالة انا الذي الذي اوله
 وان محجة واخره دال مهيئة عبيد الطار والذ ما ليس كسر الدال
 ما ليس بمرحطة ثم قوله اوكون العاصم لحد وفا الخ اوكونه
 حرفي في نحو ما بعن المتكلم اوكون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف
 اليه للتصريح بخوضهم عن كيم ظافرا او منصوبا بقصد مضاف
 الى المرفوع بخوضه من ضرب الامر اياك فان قالوا يجوز من
 ضربك الامر قلنا ويجوز ضمنا اياك فان كان جوابا فهو جوابا
 او مرفوعا لصفة خبرت على غير من هي له يجوز يد عمر فصار به
 هو او منصوبا لا يتبع بخوضه من الرسول واما او او فاعا بعد
 واو للتعبة كقوله فالبث لا تفك احد وقصيدة تكون واناها
 بها مقلا تعدي او وانا اما المكسورة الهزلة للشدة الميم خواسا
 انا واما انت او وانا اللام الفارقة كقوله ان وصيت الصديق
 حقا يا لثري فلن ازال مطيعا او منادي غويا اياك ويا انت
 او منصوبا بعاقل في معنى قبله غير مرفوع ان تحدثت ربته نحو

ظننهم في اياي وسبا في تفرج فوصل وفضل الوجه الانتقال
 كونه الاصل ووجه الانفصال الهرب من توالي اتصالات في
 فضلتين تفرج والعقبة منفصلة حقيقة اذ لا يمكن الجمع بين
 الاتصال والانفصال ولا لظنهما وهما سلبية معقول افضل
 وحق منفعوله الاول ولواذ في العكس كان اولي لان الوصل ارجح
 فتعلق العامل الظاهر الدال عليه به اولي وافضل هما
 سلبية اي صورهما بصورة المنفصل وجولهما اليه اذ سلبية
 لا عكس فضلا لانك اذا قلت سلبيا ياء لم تكن لكما وجود
 ومعني سلبية استعظمية ونوع من سلبية استعظمية
 لا معنى استعظم اذ اوردت مفاعيل اعلم اللذان
 مما تفرجكم الاول والثاني حكم باب اعطيت وان كان بعضهما
 فان كان المضمر واحدا وجب اتصاله او اثنين اول وثاني
 او ثالث فاعطيت او ثان وثالث فكذلك تعني السوحي
 والاتصال ارجح مستفاد من كلام الناطق لا يخفى ذكر
 انه حيث امكن الاتصال وجب وامتنع الانفصال الا في الفقرة
 علم ان الاتصال هو الاصل واللبس من اتصاله التي رجحانه
 عند الاطلاق ولا يرد عليه كون الانفصال مع الاسم ارجح لانه
 لما ذكر الفعل ولم يقرر للاسم او اسماى وصفه كعطف
 او مصدر كمنع ان يساكنوها السوحي اعني الاستعطاء والواو
 في هذا وكوه قد لدت من اسباع النملة والاتصال
 ارجح لاختلاف محلي الضميرين تفرج وقال لان الفعل اقدم في
 اتصال الضمير من المصدر واسم الفاعل لانه يطلب الفاعل
 والمفعول لذاته وهما المشاهدة اني لقد كان حبيبتك
 فيه الشاهد وهو محي في الضميرين متصلا وهما شبيهة
 وقري ان اول الضميرين في جسد وفيه المشاهدة محرورجلا بالاضافة
 مرفوع محلا على افعلة وشبه هذه الصورة ان يكون اول
 الضميرين مرفوعا كما تقدم في الضابط فكيف يدخل مثل هذا

المثال

المثال في الضابط السابق ان يقال المراد ان لا يكون مرفوعا
 فقط ومنعها المصدر فلا تلحق انبت اللعن فيها
 اي في العرس المطلوبة ومنعها مبتدأ خبره استطاع وبش اي
 با عطا كرسيا غيرها متعلق باحد هما وانبت اللعن حية الملوك
 في الها هامة اي انبت انبت من الامر ما بلغ عليه
 وبابه كذا في شرح الكافية وكافية بن الحبيب والذي يخرجه احيانا
 نقلا عن البديع ان ذلك خاص بكان وان الفصل متعين في اخوانا
 وقوله ليسني ويسد شاذ وعلى الاول لا يدخل كذا لان خبرها
 مبتدأ كونه غير متصارع والمأذ كونه ما ضا ان كيف
 الخ فالنبي صلى الله عليه وسلم لعرضه الله تعالى عنه لما طلب
 ان يقتل ابن صبا رعين خبر بانه الدخال تفرج فواله فان
 لا يمكنها الخ يعني ان يبيد الزبيب يقوم مقام الخرفان لم يكن الخبر
 يبيد الزبيب وفي اخيه اعتد بامن شجرة واحدة واللبان كبر
 الدم كالرضاع يقال هذا اخوه بلبان امه ولا يقال بلبن امه
 بلقت الخ الرضا دق واصا لك كسر الهزة وهو الاضخ
 وان كان القياس فتحها ومبتدأ مرفوعا خبر في الاصل الخبر
 عليه ان الاول مبتدأ في الاصل وصق المبتدأ الانفصال فينبغي جواز
 اتصاله بل رجحانه وجوابه في قول الرضي وجب اتصال اولهما
 لقرب من الفعل والاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل
 فقله في جسدك الى الارحام جمع رجي كعصم وهما للشيعة
 والاشقان جمع صغف كسر الصاد وهو اللغد والاشق كسر الهزة
 وفتح الحال الملة جمع احنه وهو اللغد ايضا وقدره
 الاخص الخ من قوايده التضييق على تقييد باب سلبية تقدم
 الاعرف فان مجرد قوله وما اشبهه لا يقيده مريحا جوازا ان
 لا يتغير في الشبه تقدم الاعرف في هذه البيت ذلك لتقييد
 مريحا لانه افا وجوب تقدم الاخص عند الاتصال وذلك
 مريحا في الجواز الوجهين مشروط بتقدم الاخص لتوقف احد

الوجهين وهو الاتصال عليه كما افاد ذلك البيت ايضا مفهوم ذلك
 التقييد وهو انه اذا تقدم غير الاخص وجب الانفصال فقد
 افاد الصريح بذلك التقييد وبيان مفهومه في الابواب
 الثلاثة فانه امران الاول احتراز عن غير الابواب الثلاثة فانه
 لا يجب تقدم الاخص كما في ضربونا سيلونا فان الاول وهو الواو
 صنف العايب وهو دون الثاني وهو الذي هو غير المتكلم وانما
 يؤخذ من عموم هذا الحكم للابواب الثلاثة رفع ما قد يترتب من انه
 خاص ببيان سلبه فيقال هل اعقبه به قبل ذكر البابين الاخرين
 ولم فضله منه بهما ولا يجوز تقدم الها لاي الامانة
 من قول عثمان اراهمين الباطل يسطرنا واحاز المبرر وكثير من القضا
 تقدم غير الاخص مع الانفصال نحو اعطيتهم بول ولكن الانفصال
 عند م ارج وقد من ما ثبت في انفصال هذا اعتيد
 بانها الكسبة اما مع وجود اللبس فيجب تقديم ما هو قائل في المعنى
 نحو زيد اعطيتك اياه وانما لم يلبس الس كالمع على هذا القيد هنا
 اعتمادا على ما ياتي في باب تعدي الفعل وفي اتحاد الترتيب
 الزم فضلا عن ان يتعلق بقاعدة سلبه وما بعد هال ان من قبورها
 كون احد الطرفين اعرف فذكر في هذا البيت مفهوم هذا العتيد
 ويؤخذ من تعلقه بباب خلفته تقييد قول للمع كذا خلفته بما
 اذا لم يتجدد رتبة الزم فضلا لعدم شرط الإيصال وهو
 تقدم الاخص لانه عند اتحاد رتبة الغيرين لا يقال تقدم الاخص
 وخلفته اياه ان قلت فيه ان خال لا يتبع قد من مفعوليه
 مبتدا وخبر قلت بل يتبعه مضافا ذلك وقضاري امره انه مثل
 شعري شعري وذلك جائز وقد يبع الغيب اي قد يكون
 سببا في الإباحة لو جهك الخاي لو جهك في وقت الاصل
 لباسته ومن ان الهماء اي البسطة والهجعة الوجه اتباع اكبر الإبا
 والقباس ان الهماء اياه وقد جعلت للضعفة العضة يكون
 قبا عن الشدة ولانها معينا لبا ولا م كضمتها لهما للتعليل اي وقد

جعلت

جعلت نفس تطيب بضعفة يترجع العظمنا لهما لاصل ضم القريين ايا
 مثل الضعفة التي اصبها والقياس لضمها اياها ولم يكن
 الاول مرفوعا احترازا عن خوضه فان المستتر فيه والبارز المعنى في
 الغيبة والافزاد والتذكير ولم يجب فضل الثاني لعدم المحذور والذكو
 لان استئثار الاول يمنع توالي المثلين واخلاق المحل يمنع الهماء التاكيد
 قتال لم لم يجوز في كلام ما يدل على جواز فانه قال
 والكثير في كلامهم اعطاه اياه فاقترض ذلك ان هو اعطاه هو
 واقع في كلامهم بعبارة لم يثبت الخ قد اجاز بعضهم
 الاتصال مع اتحاد الضميرين في التكلم او الخطاب او الغيبة مطلقا
 وهو صنف منه عليه للرد في وقيل بالانفصال مفتوحة
 او ساكنة او موحدة والكسر دليل على كونه في اكرم ربي اها من قول
 وصلها فيها سبون مكسورة نون وقاية الظاهر المعاني
 صبي لا حرف معيني ونوسري وقد ربي في انما جاز
 حذف النون فيما لا نفلا شقرا وابسته الحروف الا في بيانها
 اذ ذهب الى صدره عند رت قوي كعد يد الطيس الرمل
 الكثير واسم ليس مستتر فيه وجوبا عايد على البعض للمعوم من
 القوم وبالمثل المتصلة به خبره تفرج فالصحيح ان الحذف
 نون الرفع اي لا نون الوقاية وهذا الصريح بان نون الوقاية تلزم
 مع الافعال الخمسة فانه لا يفتح عنها نون الرفع وقد من احكم
 اجتماع النونين في الافعال الخمسة ولا يفتح عن الفعل الكسر ليعتقظ
 بالعتية في قراءة نافع لانها تفتح الفعل الكسر ليعتقظ
 اخره من الكسرة المنقصة بلا اسم التي هي اخته المحر لا خلف كسرة
 تفرين لا نفا في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كسرة
 وقل الحق لعروفا قاله الجامي واعلم ان التعليل المدكور طاهر
 في غير المعتل اما فيه بخود دعا وري فلا كسرة فكان ينبغي ان يقال
 الحق المعتل فيه طرد الباب او يحل الكسرة على الظاهر ٥
 وللعقد كما ان الاحزاب كذا كذا ورد الناطم التعليل المدكور

بان الكسر المحقق للفعل بالخاطبة لما قال انت من لحاق الكسر
 مع يا المتكلم لان يا المتكلم فضله فهي في تقدير انفضال
 بخلاف يا المخاطبة فافعالها انتي ونقله الدونشري واقه
 واقول جوازه ان الكسر مع يا المخاطبة في الوسط حكما ولا يجوز
 فيه كما نقلناه عن الجاهلي بخلافه مع يا المتكلم قوله كمنه جابر الخ
 تمامه اصادفه وانفذ بعض ما لي قاله زيد الخيل الذي سماه
 السبي صلى الله عليه ولم زيد الخير وقوله عتي مزيد زيدا فلا في
 اخبا نته اذ اختلف العوالي فان مزيد وجابر متعينان القا
 زيد بعد لولا بينهما وبينه فلما لقاه طعنها فخرها فقال
 زيد عني الخ والعوالي الرماح والنية بضم الميم التي اي عني
 مزيد متبعا كمنه جابر قوله فقلت اخيرا في الملاحظ اغت
 والعتير الغلاف والابيض السيف والمأجد العظيم قوله
 وحذو فعا لكراهة الخكون الحذف من صيغون العالية من الاربعة
 الاول هو من هب اكثر من ان يضاف طرف وامتنع في لغتي
 وقيل الحذف والنون الاولى وقيل الوسطي دم فقوله النون
 الاولى وجهه ايضا لما اعتلت ما استكون اعتلت بالحذف وقوله
 الوسطي اي ما فيها في محل اللام التي لم يفتحها التغير غالبا دون شري
 عن بن الصايغ قوله ومنه قراءة نافع قد بلغت من لدني
 عند رافقه نظرا اذ يجوز ان يكون للمذكورة نون الوقاية لان
 حذف نون لدن لغة قاله زرقط في هذه النظر نظرا لان
 نون لدن المتخذ في اذ كان المضاف اليه ظاهرا كما نقله
 دم في باب المفعول فيه والمضاف اليه في الآية ضمير قال
 هنا فمجرد ان يكون الاسم في قرأته اي نافع لد والنون الوقاية
 لان لم يتحرك الاخر والنون انما في بعض النصوص الاخر من الحركة
 انتي قوله مجمع جسي لاجع لعدي وقطبي واحترابه عن قد
 وقط جعي اسم الفعل اي يكسني فلهذا حال اتصال الياء بهما
 نون الوقاية وعن قد الحرفية وقط الظرفية فانها لا يتصل

بها يا المتكلم قوله ايضا مصدر راحة لاسمه بمعنى رجع مضروب
 على انه مفعول مطلقا حذف عامله اي ارجع رجوعا الى الاضمار بقلته
 الحذف ولا اصر على ما ذكرته او حال جدا واعلمها وصاحبها اي اجبر
 ايضا واوحيا ايضا وانما استعمال مع ذكر كرسين بينهما توافق يمكن استغنا
 كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاز زيد ايضا الا ان يقدم ذكر محض اخر
 ولا حازيد ومضى عن عدم التوافق ولا تنضم زيد وعي وايضا ان اخرها
 لا يستغنى عن الاخرين هشام قوله قد بقي من وفي السبي وقيل انهم الواو
 وكسر القاء كثر وعلى هذا فقد التحققي اولى بنون مضمومة
 مبنية للمفعول فقد لتقليل والمعنى قد بقي الحذف لنون الوقاية
 قليلا في قد وقط فتكون ابنته فيها كبرا عزي وهو تابع في ذلك
 لان الناطم والصحيح ما ذكره الشما تعلقا من هشام من ان حذف
 النون منها قليل وعليه فبقي في النظم عيني يا في من وفيت
 القوم واوهمهم اندهم قامون وقد لتقليل قوله قد في من
 مفر الى تمامه كسر الامام بالسجيج للمجد اي لا يحمل المبال عن
 الحق وارادوا جنسين طبيب بن عبد الله بن الزبير بن العوام
 ورا عبد الله واثا هذ في قد في وقد يحذف آتت النون
 في الاول وحذفها في الثاني ولغته بان الثاني لا شاهد فيه
 على حذف النون لمر ان يكون اصله قد في الحق به بالقافية
 وكسر الدال لا لتعا الساكنين زواله امتلا الخوض الخ مالا
 لقب بفعل محذوف اي مهمل مالا وزويد اصغته وقد ملات
 اي لا ك قد ملات بطيخ قوله وليس المواثيق الخ ليرفد
 مبنية للمفعول كسر والمعنى ليس الذي يا تني ليعطي غايها قوله
 فلما مضوا ذك الخ علة المنع لزوم الفصل بالنون مع
 المضى والمضى اليه قوله عن الدجال اخر في عليه فيه
 ثلاثة اسئلة احدى في اخوف فانه مقتضى ان غير الدجال
 خايع فان اصل الفعل ان يكون من الثلاثي المبني لتفاعل وانما
 المعنى ان غير الدجال محذوف منه والثاني في البيا فان افعل

انما يضاهي اليه فيه والياء لا تقبل ذلك والثالث في الحاق النوب
 وجواب الاخير ذكره الشافعي وهو ان الاول ان فعله اما اضاف او
 او اضاف والمفعول ممكن اما حنف فوافق للبعني ولكن يكون من باب
 اسفل من رأت الحنف ويكون الاصول اخوف خوفاً في نحر
 حذف للمضاف ولهذا التقدير اندفع السؤال الثاني فامضاف
 فعلى ان يكون من وصف المعاني بما توصف به الدوات مثل
 شعير شاعر وموت مايت ومجيب عايب فالاصح اخوف في
 قبل خوفاً من الخوف من خوف غيره فاصل الحديث خوف
 غير الدجال اخوف خوفاً من خوف الدجال وخلفها عن والياء
 فصار غير الدجال اخوفني مخفائي من خوف اللصاني وقد يقين
 هذا الجواب والجواب الثاني الجواب عن السؤال الثاني ايضا ويتبين
 على الاوجه الثلاثة انه لا بد من تقدير مضاف واما في اوجه
 الثاني فيحتاج الى تقدير مضافين **رم العلم** هذا هو
 النوع الثاني من المعارف ويطلق لغة على العلامة وعلى الرتبة
 وعلى الحيل من قاسم وقال في هولة ماخوذ من العلامة فيدخل
 فيه كل اسم معرفة كان او كثر ونقله الحاشية للاسم الا ان
قوله اسم بعين المسير الى هذا التعريف عنده المصداق خاص بالعلم
 الشخصي فان الحسين عنده تكرر معنى فلا يقين فيه وعلى ما هو
 الحق فيمكن ان يتناولوه التعريف ويراد باليقين ما يعي الذمعي
قوله ويجوز ان يكون علمه متبداً الى هذا الاولى من الاول
 لو جاز ان احداهما لا يخبر عن التكرار بمعرفة والثاني ان العلم
 هو الخبر عنه **قوله** تبيين اي تبيين الخبر لقضية ان خبر علمه
 راجع الى الاسم وذلك محال لقوله بعد علم للشيء الا ان يقال
 المراد تبيين خبره في نفسه **قوله** علم اسمي كشرح بان خبر علمه
 عما يدل على اسم علمه فالإضافة بمعنى اللام الاختصاصية ويجوز
 عوده على الاسم فالإضافة بمعنى من أي العلم من نوع الاسم
 كل اسم عين سماء غير قيد **قوله** فخرج بقوله بعين للشيء انكر

كروى

كروى لا يلائق سعياننا وكلمين وقرفان لغزها لا يعنى مدلولها
 من حيث الوضع وإنما حصل التقين بعد الوضع لغير عرض في اللفظ وهو
 الانفراد في الوجود الخارجي فيخرج **قوله** كالخضور والغنية بشامل
 وكه كون الغنية قرينة وهذا جعلت تقدم المزجج ولو حكما **قوله**
 وقول لفظة لا يختص بالوجود من منهاجني وضعه فليس المراد يعلم
 الشخص ما كان سماء فزاد حقيقة ولا ما كان مستحقا في الخارج لا
 الموضوع له في كونه المجموع ولا يستحقه في الخارج حين الوضع فقول
 شخص العلم خارجي بالنظر للاغلب ولا يورد ان العلم الشخصي قد
 يوضع لمعنى ذهني **قوله** بنيت اليها أولي القرين ومن قال ان
 منسوب الى قرن للشارح كالجوهرية فقد سمي تقييد **قوله** وسدتم
 منبسط الشواي بالسن والذال للعتيق وقيل ان مقام بالذال للمهمة
قوله ووافق تلك ذكر في النظر سمعة اعلام وثا منهم علم
 الكلب وفي ذلك معاراة لقوله تعالى وتقولون سمعة وثا منهم علم تقييد
قوله وهو ما صدر باب اوم اي علم مركب مضاف صدر به كذا تقييد
 بالمضاف بخواب لزيد اذا سميت به او ابو زيد قائم اذا سميت به فان
 الاول لا إضافة فيه والثاني الإضافة في خبر العلم لا كونه وذاد الخبر
 الرادي في العلم الحسيني ما صدر رباب اوليت كائن راب للمزاج وبنت طبق
 لنوع من الحيات **قوله** وهو ما استعمل في تأييد اعتبار منومه
 الاصلي لا العلم اذ هو الذات التي وضع لها ولذا عر يا شعرون ذلك
 او وضع ثم الفرق بين الكثرة واللفظ بالحقيقة واستعار بعين الكسبي
 بالمدح والذم لا يفرق في الخبر والى لعب وكذا الفرق بينهما وبين الاسم
 ويورد قول بعضهم يدخل في تقييد اللقب نحو محمد واحد وصالح
 اي لا يشعار بها بالمدح وقد يعني ان ما وضع اول اسم مطلقا ثم
 يعتبر الاشعار به وماضيه بنتج الصاد وكسرها عوض من الواو
 عن الجوهرية **قوله** فخرن ذال الحيلة مالم يشتهر الملقب والافق
 كقوله تعالى اما للبحر عيسى فلا فرور في قول الشافعي المرفوع والاول
 عيسى خلا في لشم ان لحي **قوله** لان اللقب في الاغلب الى وانته

صفة في المعنى وحتمها التأخير ولا نه لوقدم عليه لصناعت
فائدة الاسم لانه نفي ما يفيد الاسم وزيادة قلت
ما ذكره يقتضي منع تقديره على الكنية أيضا فامل ثم رأت
استوائ في قال وتعليق لتأخير القلب يقتضي وجوب تأخير
عن الكنية واختاره بعض المتأخرين ومقتضى ما نقرر ان الكنية
التي من أفراد اللقب كما في الخيري فيها ما نقرر في اللقب المحض انتهى
فاما ان من يقيما تضم الميم وفتح الراء وسكون التنية
لقب عز لانه كان يلبس كل يوم خشن فاذا اتمى من قما وما
السماع عند رقبته لحسن وجهه فيخرج قما بان ذلك الكلب
الحذا الكلب لقب عمو ووسط حال من عمو وشربان كسر الشجر للجمعة
وفتحها شجر بعلمه القتي وحلة وحلة صوي الوجة لظن
شربان في قوله اقم في عامة فاخبره ان كان في
ان قاله قال الميم في الله تعالى عنه اذا نافي قد نعت فاجلبي
فقال له عركت في حلف على ذلك فانشده فقال لقب البعير
كسب لقاب يلقب بفتحها اذا رقت حننه ودر بعناه فيجرح في
كسب لقاب يلقب بفتحها اذا رقت حننه ودر بعناه فيجرح في
بعينه بفتح وما اشتهر عرشه الحاصلة ان السيد سعيد
ان معاذ اصاب يوم الخندق بسهم في الحلة فقام قليلا ومات منه
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتر العرش لوت سعيد به
فمنظرة حسان رضي الله تعالى عنه بفتح قوله وقد رفع نوحهم
دخول الكنية الى الرفع ممنوع لصدق قوله وان يكونا معز بن معز
قوله سواه وشموله الكنية والاسم اي وان يكن اللقب كونه
معز بن كافي الاسم للمعز في يمنع ذلك كون بعض افراده يكون
الامر كنه وهو الكنية في قوله معز بن المعز يقال المعز
والجموع في باب الاعراب والمضاف والتشبه به في باب النداء ولا
والجدة في باب التثنية والخبر والترك هنا وفي باب الكلمة وهو
الحلة والمضاف للترك المعز ثم ما ذكره في جزوه على معناه
والا تتبع الخطا هذه فيجرح كلامه انما استماع الاصناف اذ كان الاول

معز او الثاني مركبا والوجه خلافه وفاقا للمعنى حيث قال وان
كانا معز بن او اما حازت اضافة الاسم الى اللقب انتهى وذلك لان
المضاف اليه يجوز ان يكون مركبا ككلام عبد الله خلاف للمضاف
قوله سعيد كذا انكر الزعيم والحساق في قوله
يتاولون الاول ما يقع نسته الى الفاظ نحو سعي كونه
وفيه انه قد ينسبون الى الاول ما يقع نسته الى الفاظ نحو سعي
سعيد كونه وهو انه ان هذا خارج عن القاعدة لقريته خارجة
كما شهد به قوله كل حكم ورد على اسم فهو على يد لوله الاقرنة في
قوله او عطن بيان كونه لشربان قوله والقطع لم ارف قطع بيان
نضا وانظر حوازه كالبديل لانه اخوه في قوله عن شربان
استماله منه قبل العلية الى العلية لتقريب الضمور فلقد
متناول لما استعمل قبل العلية الى العلية لتقريب الضمور فلقد
متناول لما استعمل قبل العلية للحامزة في علية اخرى كاسامة
علما للشخص في قوله وزوارجال الخارج الى الخطبة والشعر
استدواهم غير قبيح في قوله كلبا منقولة وايضا جعل اصلها
قوله وهو ما استعمل ما يشعر بانه لا يدل في العلم
من ان يستعمل وظاهر عبارة النفاذ في عدم اشتراط
واورد على الحد اثة غير قايح الصدقة عما استعمل علما لم نقل
علما ايضا كاسامة فانه استعمل علم جنس ثم نقل علم شخص
مع انه منقول لانه منقول في قوله وحلة عطفا على قوله
منقول اي ومن العلم حلة وهذا شروع في تقسيم أجزاء العلم
باعتبار غير الذي قلناه فلا تنافي بينه وبين ما قبله فلا بد
ان لليلة قسم من المنقول فكيف جعل قسمه الى بر في قوله
بر في حزه من البر بقا البرق السند برفق اذ اتلا وقال
برق البصر بكسر برفق اذ الخير فلم يطرقت قوله الخيري
شباب فرباها اي ذواتها شعربا بفتح قوله على طرف الخ
غامة الالتام والا العصى اطرافا بفتح العدة وسكون الطاء وسر الل

المراد
بشربان
بفتح

والسبب ان جمع ماله من بلى النوب اذا خلق ما به علم واصنافه
الى الختام بيانية وهو مبتدأ خبره على اطرافا والتمام بفهم
الشيء وتغليب العلم ببيت يستتر به عوارض الخمسة والعشر كسر
العين جمع عصي واراد بها قوائم الخيمة **فبيت** للمنفعة
بنية الاول انما السانية عن الماعل والثاني الخواني والثالث
حيلة لم قد يد اي فادى والقد يد الصاب والى حد في بريد
فانه علم منقول عن الجملة وعلية خيمة الدال **فان** على اصله
وافعة قول بن الصانع ان العلم الجملة لا يوجد بل عدا ولا سبيل
هو يحكي انبي لكن قال السيد انما معرفة تقدير افقده الاعراب
في اخرها في الباب **ف** ولما نفع من ظهور الاعراب فيها حركة
الخمسة **ف** فبنى على السكون انما نفع الساكنة للثبوت لان
الفتحة ثم فتحة اعراب والاصول في الظهور وفتحة ثانيا فالاصل
فيها السكون فالترزم مع المباحث في الجملة لما كان للتركيب هنا
تسببا في الجملة لم يكن ليا به خط في التركيب بخلاف المنفرد
كشبهه خمسة عشر فثبت ان التركيب العددي ليس من اللزجي وهو
الناسبة لظهوره فثبت ان التركيب العددي هو التركيب في الاضاف في اللزجي
والاسنادي فلما خلوا تركيب عنها سوا سمي به او كانت التسمية
في كلام العرب او لا فاعترض ان احيانا على الحرف بالتركيب من حرفين
كأنه او حرف واسم كيا زيد او حرف وفعل كعد قام اجيب
عنه بان تلك شبهة بتركيب الاسنادي كقوله عن فاذ اسمي بها
كذلك **ف** واما التركيب المتوسمي كزيد القاني فليس بالمتوسمي
بقي انه اذا كان العددي من اللزجي وردانه اذ اسمي به على كاصح
به الداني والناظم يذكر الحكاية في اللزجي **وقد**
نضا في صدره في الجوهرة فيقال الجوهرة بما يقتضيه حاله من جوهرة
وقد يلزم منه فتح الفرق ونفاها الى الصدا ايضا على مقتضى حاله
الا في فتحة الحرف العليل في حالة النصب فلا يظهر نحو زيات معددي
كرب **واعرابه** اعراب غيره الخ قال بن هشام واجه واعلي

لفظة

لنظم احكام غلام زيد انهم شبهوه به فمن لم اعروا كلامها وعلى
كل منها حكم العلم ومن ثم منعوا حرف او نروا في ابن اوى وبنات
او بر للعلمة والوزن وان كان العلم انما هو للجوع لا الاضطرار وحيل
وقا الواح في اليونكر بن فلان يترك ثلثون بكر وان كان الموصوف
بان الجوع انتهى ونقوله وقال الواح في اليونكر بن فلان الى العلم
ان اعطى التركيب العلم لا يتعبد بالعلم لنفسه وان وقع التثنية
للدمايين كما نكده في التبرج واقره ولهذا تعلم ان هرة في ابي هرة
عن مرقوق كاقاله السني في حواشي السنن **ف** والاختصاص
للسنن بحركة اللزج باب والفتحة وكل ما يصار من الطير والموام وحركات
الارض وما اشبهه راسه راس الحيات جمع احسان والخبرات جمع خشرة
صغار دواب الارض فامس فولة فلا يضاف ولا يدخل الى اي
الاذا اقتضد السباع فيها نقر **ف** في سجان علم السبع دون
هشام علميته علارتمت للاضافة واجاب **ف** بان الاضافة التي
تقبل العلوية ما كانت للتعريف او التعريض واما ما كانت للبيان كحالة
طي وفرعون موسى فلا واجاب البيضاوي بان علميه انما هو عند
قطعه عن الاضافة وعبارته سجان اسم بمعنى السبع الذي
هو التزوي وقد يستعمل على فيفتخ عن الاضافة وينبع من الفرق
انبي **ف** ويبدا به ونصب الخاي بلعسوخ فيها نقر **ف**
امتد اي جماعته **ف** ان هذه الاسماء اعلام الاختصاص **ف**
موضوع الواحد اي للزاد المهم هذا عند جمع من محقق الاصوليين
اما عند النحاة وجمع من الاصوليين فاسم الجنس ما وقع الحقيقة
مطلقا اي بلا تعيين **ف** والثاني ارجس وعلمه يتالي الفرق بين اسم
الجنس والتكثرة بالاعتبار ان اعتبار في اللفظ دلالة على الماهية
بلا قيد سمي اسم جنس او مع قيد الوحد السابعة سمي تكرة فالي
ف والفرق بين احد الخ وعلى الملح من ان اسم الجنس موضوع
للماهية ايضا والفرق ان في علم الجنس لاحظ المظهر والذاهبي
وفي اسم الجنس يلاحظ فان قلت الواضع اذا وضع لفظه بارا فلي

فلا بد وان لاحظ المعنى قلت الحضور الذهني وان كان حاصل لم يلاحظ
في المكرة خلاف المعرفة فان الملا حظفة واجبة فيه وعدم اعتبار
الشيء ليس اعتبارا لعدم قوله المتحدة في الذهن الى المتكينة فيه
ما عتبر رفقنا فيه قوله اخلقته على اصل وضعه هذا على القول بانه
موضوع للنزول لتنتشر اعل على القول بانه موضوع للمعية الحقيقية والا
فجاز وكذا يقال في علم الجنس فانه لم يعرط من اعطى الارض
اذا ذهب فيها سم عن الخوارز في قوله وشبوة من الشبابة وهي
الخدة لما في ابرق من الخدة سم قوله واسامة لم يعرف تركيب
اسم الا في اسامة ويجوز كون الهزة بدلا من واو الوسم وهو التبر
سم قوله كذا الخار الخ في رمتا وعلم خبر وكذا حال قوله عيني الخ
فليس المراد بالصور لليرة من الصور بل مطلق الحضور وانما غير البقرة
لان فعال كخار من اعلام الموت فغير بالهزة لسان اعتبارا لان
المسرح عن الشاطبي قوله انا افتتينا الخ انا فتع الهزة لكسا
معقول اجلت في بدت قبله والخطبة للصلة ع قوله يكون للذوات
وللعالي الخ من هذا القسم مما شمل المفهوم والمناصدي والافعال الجنسية
انما هو موضوع للمعية بعد حضورها في الذهن فليست ينقسم الى الذوات
والمعنى وقوله ويكون اسما وكلام يقل والقباب اذ لم يقع التقلب
في العلم للجنس خلاف الشخصي من كذا كان او مونا وقول بعضهم لم يقع
تقلب الهمك مزود ونقل النقات وقد تضمنوا على ان غير لغة
فاطمة محبوبة امرى القيس وجرى القب الصدة بقة رضي الله تعالى
عن ابيها وغيره ليس قوله قد جاء العلم للجنس لما يولاه من ذلك اسما
الكثرة الا ترى ان كل نسخة من نسخة كتاب الفارسي العضدي تسمى
بالايضاح لا يختص بد كد نسخة دون اخرى كما ان اسامة كد لك
وكذا الباقي فاذا قلت هذا الايضاح فهو كقولك هذا الاسامة
تسمى في قر حاضر واذا قلت الايضاح خبر من الجدل والفصل فهو
كقولك اسامة احرامس لعالة فهو علم جنس في الما فوات دم قوله
صيان بن بيان بنج اولها وتشد يد القبة وهو من اسماء الاضداد

لان الجيولات متشعبة خفية لا مينة ولا بيعة بقرح قوله
ابو المضا بنج الميم والصناد للهجة والمد تخرج قوله ابو المضا
بنج الدال الهملة وتكون العين للهجة وفتح الف الممدودة بقرح
والدغف كالمفع الاخذ للشرقا ص اسم الاضداد قوله
ما وضع لشار اليه اعلمني مشار اليه اشارة حسية بالحواس والاعضا
لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة لنفسه فلا بد
صير الغايب وامثاله فاعلم للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية
لا حسية ومثل ذلك انه يعلم بما ليس الاشارة اليه حسية فحوال على
التحوز حامي والاشارة الى الحدودة الاصطلاحية والواقعة
في التعريف لغوية لا في شيء قوله بهذا الصلة ذنوب لا تتوب
لبنامه يحرك العين بدليل قلبها الفا وحذفت وحذفت لاسمه
اعتباطا بقوله لمعز داي ولوحكم لصفة فوكك ذال الجع وذال
الفرق وقد شارها الى الاثنى نحو عوان بن ذلك والفرق
كقوله وسوال هذا الناس من كذا ابد والكل شي وذلك في خبر
على القول بان كل منهما باق على اصله سبق عن ابن هشام قوله
منه كذا لا بد على كرفنا المذكور قوله
، نيت لغز على الجوز كارة سقيا ورعا لذل العاتل الراري
لان المعنى لذل الشخص والاشان سق قوله وذابدها مسكوة
والخوذ اولها مضمومة بعد هزة مضمومة بقرح قوله يذكيكم
الذال م ياسا كنة متقلبة عن الفا ذاقية وقوله قلب بازي ها
وقفا لبيان الياء اجري الوصل بحراه قوله وته تاسكوسه
معلومه عن ذاك قوله وبأخلاق اعلم اشباع قوله
وفي تاسكوسه مقلوبة عن ذاك ذي فقيه الخج بني الدليل
التا والبا فوك وما قبل ذاك ذانا قوله وذات بانها
على الضم والاشارة ذال والبالا يفت كالتا في امارة نق قوله
المعزدة اي راوحا لصفة فوكك ذي الحاجة وذو الفرقه نق قوله
فلا يشا ريعن العنة لغير جعل كانت الاشارة بكي بها عن لشار اليه

ومات الالف احق بالكنانة ناسا كثيرة الفاظ اشارت بها
 فاسم الفري قه ١٥ واذن ثاب لم تكن من اسماء الاسماء غير
 ذواتا مراد في ١٥ المعنى ان اردت به اللفظ الذي اشارت
 بالمرادوا ليست والاضافة التي افادتها اللفظ اضافة المفرد الى
 كليه والمعنى ان اذن وثاب ثابان للفظ المعنى للرفع اي فضا
 النوع بقوة المفرد لكليه ومخففة انما من افراده فكل من يسمي
 مرفوع وان اردت به المعنى اي اثنين اي شجر حمل قوله للرفع
 على المساحة اي للرفع لفظه اذ قاله سر قول هو قول اي بان
 المعنى بالالف مطلقا على لغة كانه ٢ وغيرها او بان ان معني
 لم كقول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة خلعتي النكت
 ان وركبها او بان فيها خير الشاة اي ان الشاة هذا ان لساها
 والتاويل الثاني معترض بامر من احد عما ان معني نعم
 شاذ والثاني ان اللام لا تدخل في حيز اللبس واجيب عن هذا
 بان اللام داخلة على مبتدأ محذوف اي لهما سحران والتاويل
 الثالث ضعيف لان خير الشاة موضوع لتقوية الكلام ولا يناسب
 الحذف والسجع من حذفه شاذ الا في ثاب ان للفتوحة اذ خففت
 واختار ابن الحاجب ان هذا ان مبني وان قول اكثر من هذا
 حر وضمنا لسرعا ما معني ١٥ اي من ذكر او مؤنسا عاقلا
 او غيره ويدل على نية كلامه وقوله والمد اولى من القصير
 فيه لغات اخر فلا بد ان الفري بها واولا ضم الهمزة واولا
 بالتونين وقوله ذم المنازل الخميم ذم المنازل الثلاث الفري
 لتخفيف والضم للتابع اي اسماء المنازل والكسر على الاصل وهو
 الارجح اي دم المنازل بعد مفارقة منزله الذي اي العالم والعيش
 معطوف على المنازل وقوله على راي الناطق والهمزة على انا
 ثلاث موانع فري وهي الحجة من الكاف واللام وبعدي وهي المعروفة
 بها في غير اللين والتاويل للشد والكاف في المعنى ووسفي وهي
 للمعروفة بالكاف وهذا لان زيادة الحروف تستعمل في زيادة الكفاة

وصحة من الحاجب فالكه وقد يستعار للتعب ما البعيد لقطعة
 المشير نحو وما نلتك بينك ونقطه المشير اليه نحو زكتم اسم
 زني ويستعار للبعد كالحج لحكاية الحال نحو هذا من شيعته
 وهذا من عدوه وقد يتعاقبان مشاربا اي ما واليا لقوله
 تعالي ذلك يتكلم ثم قال ان هذا هو القصص من عن الجامع
 قوله ولحق الكاف الخ وفيها ثلاث لغات الاولى ان تحذف لاختلاف
 احوال الخطاب وهي الفصحى الثانية افرادها مفتوحة مطلقا كقول
 دالة على الخطاب لفظ العالمية افرادها مفتوحة في التذكير
 مكسورة في التانيث فالكه ثبتت تلحق هذه الكاف ارايت
 معني احترق بخواريتك هذا الذي كرمت علي فالسا فاعل
 والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح ويمكن ذلك الفراء ويرده
 صحة الاستغناء عن الكاف واللفظ لم تقع قط مرفوعة معني
 قوله فكان اسم الاشارة الخ وكان الكاف محل من الاعراب
 واللازم متغى لان تغا العامل وقوله وتلحق هذه الكاف اسم
 الاشارة الى قضية اطلاقه ان الكاف تلحق جميع اشارات للوث
 وقاله لا تلحق منها الا في وناوذي قالوا نكت وتلك وتلك
 تكملنا في الثلاثة ونكت وتلك تفتح التاويل وتلك وتلك
 انني وفي الصحاح لا تغل ركب فانه خطأ وقوله فتح التايل بعض
 بجواز في تفتح التايل العربي الا ان يدعي ان هذه مختصة بالتونين
 والبعد قوله وهو لغة عجم فانهم لا ياتون باللام الا في الجمع
 بمرساة مثله با ولا كد مع قوله اول الباب ان قرا والفتحة
 تخم وبوجهه التا في شرح التوضيح قوله او مع اي مع اللام
 وانما كسبه في ذلك وسكبه في تلك لان الالف خفيفة فلم تقصدوا
 حذفا فحركات الكسر للسكتين وكذا كسبه في سكت لان البعد
 الفتحة قريبة من الالف في اللفظة واما نكت فادخلت اللام على
 في ولم تحرك التا بالكسر لاجتماع الكسرتين واليا اذن بل يقتضيان
 سكونا فحذفت السكتين واما نكت حذفت الفتحة فلهذا

وما انت الا نزل الحق بالكنانة فاساكنة الفاظا اشار بها
 فاسا الفري قوله واذن تان لم تكن من اسما الاشارة غير
 ذواتا مرادي فاسا للمعنى ان اردت به اللفظ الدال على اثنين
 فالمراد ما لست والاضافة التي افا رت بها اللام اضافة المفرد الى
 كليمه والمعنى ان ذان و تان ثانيا للفظ المعنى للرفع اي فضا
 النوع بقوة المفرد لكليمه ومخصصه انما من افراده فكل منهما مبني
 مرفوع وان اردت به للمعنى اي اثنين اي شين جمل قوله للرفع
 على المساحة اي للرفع لفظه اذ الله سر قوله فهو و اي بان
 المبني بالالف مطلقا على لغة كنانة وغيرها اويان ان عيني
 لم تقول ان الزبير لمن قال له لعن الله ناقة جلستى اليك
 ان وراكها اويان فيها ضمير السادة اي ان المشان هذا ان لساقرا
 والتاويل الثاني معترض بما مر من احد هما ان عيني نعم
 شاذ والثاني ان اللام لا تدخل في خبر المبتدأ فاصيب عن هذا
 بان اللام داخل على مبتدأ محذوف اي لهما اسرار والاول
 الثالث منفي لان ضمير الشأن موضوع لتعقوبه الكلام فلا يناسب
 الحذف والسجع من حذفه شاذ الا في بان ان للفتوحة اذ خففت
 واختارين الخاحب ان هذا ان مبني وان قول السالكين هذا
 خبر ونصبنا لسرا عيا بما معنى قوله اي من ذكر او مؤشرا على
 او غيره وبدل ليل لقيمة كلامه وقوله والمد اولي من القصير
 فيه لغات اخر صلا بما بدل الفزة ها واولا نعم الميزتين واولا
 بالتونين وقوله ذم المنازل الخميم ذم بالحركة الثلاث لفتح
 لتخفيفه والغنة للاتباع اي اتباعها لذلك والكسر على الاصل وهو
 الارجح اي دم المنازل بعد مفارقة منزلته اللوي اي العار والعيش
 معطوف على المنازل وقوله على راي الناظر وليم يور على انا
 ثلاث مران في قري وهي الحجة من الكاف واللام وبعد وفي المعرو
 بها في غير المبني واما لتون للسدة والكاف في المبني ووسطي وبي
 المعروفة بالكاف وصدها لان زيادة الحروف تستعمل في زيادة السادة

وصح من الخاحب فالكفي وقد يستعار للتعبير ما للبعد لفظه
 للشبح نحو وما تنكك بيمك ونقطة المشا الى جوارككم اسه
 رني ويستعار للبعد الخمر لحكاية الحال نحو هذا من سمعته
 وهذا من عدوه وقد يتبعان مشاربا بها ايها واليا قوله
 تعالي ذلك يتكره ثم قال ان هذا هو القصد من الخاحب
 قوله ولحق الكافي الخ وفيها ثلاث لغات الاولى ان تحذف لأخلاف
 احوال الخطاب وهي العضي الثانية افرادها مفتوحة مطلقا فكل
 دالة على الخطاب فقط الثالثة افرادها مفتوحة في التذكير
 مكسورة في التانيث فالكفي تنبئ به تلحق هذه الكاف ارايت
 عيني احب لي بخواريتك هذا الذي كرمت علي فالسا فاعل
 والكاف خروا خطاب هذا هو الصحيح ويمكن ذلك الفراء ويرده
 صحة الاستغناء عن الكاف والفاء لم تنفع قط مرفوعة معني
 قوله لكان اسم الاشارة الى وكان للكاف محل من الاعراب
 واللازم منتف لا تنفعا العامل في قوله وتلحق هذه الكاف اسم
 الاشارة الى قضية اطلاقه ان الكافي تلحق جميع اشارات للوقت
 وقاله لا تلحق منها الا في ونا وذي قالوا تنك وتلك وتلك
 كسر التاني الثلاثة وتلك وتلك بفتح التانيها وتلك وتلك
 انهي وفي الصحاح لا تغل ذلك فانه خطأ وقوله في التا تقضي
 بجوارتي تنج التا للتعبير الا ان يدي ان هذه مختصة بالمتوسط
 والبعيد قوله وهو لغة غيب فانهم لا يأتون باللام الا في الجمع
 بمرسنة مثله ما والاك مع قوله اول الباب ان قرا والافعة
 غيب ويصح به التا في شرح الموضح قوله او مع اي مع اللام
 واما كسرة في ذلك وسكت في ذلك لان الالف خفيفة فلم تقصدوا
 حذفا فخر كسرة بالكسر للسكتين وكذلك في سكت لان الباء بعد
 الفتحة قريبة من الالف في الخفة واما تنك فارضت اللام على
 في ولم تحرك التا بالكسر لاجتماع الكسرتين والبا اذن بل تقعت على
 سكونها في ذقت للسكتين واما تنك جند في العتات فلغة فليته

واختلف في هذه اللام فقيل انها بعد للشار اليه وقيل بعد
 الخاطب وقيل لمؤكد البعد والثالث مناسبتة لقول الخاطب
 سق فواله كراهة كره الزوايد وقيل لا يثبت ذلك على قرب
 للشار اليه واللام على بعده وهو منتقض بالكاف فافترجعت مع
 ها وهي لتوسط أو البعد على الخلاف وقيل لأنه يتوهم انهما كيان
 هناك وكذا اخرى سق فواله وعلى الصواب انها واحد هي
 قدرة في شرح التسهيل بان لا يكون منثنى ولا مجموعا فلا يجوز هناك
 ولا هو لا يكره قال دم اخذ من ان جيان وكفره وسر عليه في الجمع
 قوله من هو لما كن الضال والسر لم ياتي ولا وجه لهذا الايراد
 لان كلامه كالموظا هو فيما يكون مطروحا وهذا الايراد وردت
 خلافه سق وبه يعلم ما في عمل التمهيد الكافي الخ فواله راي
 بني الخاراد بنيني الغيرة العترة ويا على الظرف الاغنى والظرف
 كسر الظا البت من الادم سق فواله وبه الكافي صلا ظاهره
 ساوئه لئلا يفرقا كافة وليس كذلك بل يلزم النسخ والافراد
 سق عن من همام قوله او تم فتنظروا في قوله ومن ثم كان كذا
 هل من يبيدوا وللقريب والظاهر هو الثاني دم فواله او هناك
 هتت بقية لها والنون المشددة وسكون التاء ومع هذا للفتحة
 المازيدت عليها التاء الساكنة فتت الفها الساكنين وقد كسر
 ها وها نقيض سق فواله قال الشاعر عن الخميني مر متبدا وهو
 الصواب للغير بضمه قوله لمن اي للجن معا اي فيها والضمير
 يرجع الى الارجاء في بيت واحد قبله وذات الشئ في ظرف عمله
 استغنى المقدري في نداء سق فواله وزعماء للزمان هتت هناك
 كقوله واذا الامور تعاطت وتسايفت هتت ليعتدون اي
 المفزع وعو هتت كذا استي للمؤمن اي في ذلك الزمان وقيله
 اذ جاءكم من فوقكم كذا استند للمص ويورع بان احتمال اعادة
 للكان فيما ذكره ثابت وكانه قيل في ذلك المكان الذي كانت
 حاكم في زمانه كذا او كذا دم وتعل عن من همام ان حيث ولم

يستعاران للزمان قوله بين اسم الإشارة الى اطلقه وقف
 التسهيل فيده بالجر فلا يقال ها فاذا كان واما ها انا ذلك
 فينتج من اصله مع اللام وانما امتنع ها فاذا كان مع ان ها التبيين
 تدخل على ذلك لان الحاق هاله قليل فلم يحتمل التوسع سق فواله
 يقع في خطه للصبيان وها فاذا اشرح الخ انا متبدا اذ اخبره
 وعلة اشرح حال تدليل فواله هانت ذاقا ما وان كان للمعنى
 على الاضمار بالحال لأنه المقصود واستانفة للبيان او ضمير
 نان او ضمير ذاقا والخلة خبرنا او ضميرنا وذا منصوب على التثنية
 او الاختصاص او صلة ذاقا على قول الكوفيين ان اسم الإشارة
 تكون موصولة واصحاب الاولان والخلة لازمة على كل حال
 اذ هي المقصود الذي يعرب به القافية بضاوي وقاسمت
 في هوها انتم ولا تجوزكم او لا تجوزتم سق فواله وبغيره قليلا يرد
 عليه صورتان يقع الفصل بينهما بغير الضمير كشر احدى الكاف
 نحو هتت اعركك وخوف قوله ما هتت انور وباسعد الامل
 الثانية اسم الله تعالى في القسم عند حذف حرف الجر منه نحو
 لاها انتم ذاقا يقال لقطع الهمة ووصلها وكلاما مع اثبات
 الالف من ها وحذف فاعاد سق فواله نحو ما ان ذي عنزة فضل
 بينهما بان اللوكة والاصل ان عني عترة سق فواله
 هو في الاصل اسم مفعول من وصل الشئ بغيره اذ جعله من تمامه
 ان قاسم الغزي قوله موصول اسم متبدا والذي يمتد
 تان خبره محذوف وانه قال الله الذي قلنا وكذا الالف
 موصول اسم عام بدخل حته جميع الموصولات شاطبي سق فواله
 فخرج بقيد اسم الى غير صحيح لان قوله الاسما ذكر في جانب الموق
 لا التقريب فلا يصح الاخراج به كالصواب اخراج الموق في قوله
 لعابد دم قوله وسقوله الى عابد حيث كذا الموصول
 الموق في كافر وضمر الشأن سق فواله واراد بالمؤولة الطرف الى الاخير
 ان كلاما من الثلاثة ليس جملة اولت بشي اخر والصواب ان يقول

الوجه

وحيلة ملنوطها او مقدره الى مفرد موك بالجلدة نحو الذي قام
 ابو الذي في الدار والقيام نص اي شخص معني
 وفتح له بقرينة مقابلة له حب سعاد القياس حب
 وانت الذي المصدر في رجب لاني انت في كل موطن وان
 في رجة الله اذ قيس في رجتك او في رجة الله الذي اصله
 الذي في اي وعند الكوفيين ان اصله الذال فقط وقوله
 اصله لاني اي على وزنا عم وشي فكذلك اوصف به كما ان ذوالا
 لما ساكن ذو معني صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف سائر الموصولات
 وزيدت فيها ان لا يتوهم ان الجملة التي بعد صفة لان الجملة
 لا تكون صفة للمعرفة قوله للمفرد ولو حكما كالفرقي والجمع
 مع بقا الكسرة كقوله
 ان تغذل الذال لا ينكس مكسلا جلا وان كان لا يبق ولا يذ
 وقوله ستغفرتك الت ميكنك فقل ما بك ما بها من لوعة وحرم
 مع اسكان الذال والتا كقوله
 فكنت والامر الذي قد كيدا كالذي في رسته فاصطيدا
 وقوله ارضنا الت اوت ذوي الغز والذل فاصحوخ ذوي غي الغزل
 وشديدها الى الباء مكسورة ومضمومة وهم الكسر
 التا ان كان وما الضم فيعيد واما اي فلما كان سبب بنايها
 حذو سني اشبهت الغايات واستدلوا كسرهما بقوله
 وليس المال فاعله بمال وان نفقته الا الذي
 يقال به العلاء وبسط فيه اقرب اقرب وللنقي دم قوله في بانها
 لوجه ان يقول في غير بضمير فان فيه تثبت الباء الذي بان
 واللبان وان يقول ثوبا او حيا واجيب بانه انا حكم على لفظ
 الذي والتي وهما مكسران وراجع الذي على القياس فلما احتاج
 لذكره بن قاسم على انه سيقول جمع الذي الذين فنجد ذكره
 واما اخره لانه تلك الكلام على المفرد على النبي ثم الجوع به عن
 نطقه لا يثبت بضم التا الاولي على انه مستند لضمير الخطاب

نامة واليا مفعل مقدم وهو المناسب لقوله اوله العلامة واما
 جعله بنف التا على انه مستند الى ضمير اليا واليا مستدا فغني عنه
 مع عدم مناسسته كان الواجب رفع تثبت لخرقة عن الناصب والنام
 والامر برفع خصوصاً عند النام بن قوله بل ما يليه لا يفرج مغفور
 واليا اذ امانتها لا ولا تكرار في التفرج بالمفهوم وكان القياس
 التي مقتضاها انها معربان ونعظم لا يري ذلك بل يقول هو ضيغ مرجلة
 غير صيغة على الواحد في اللذان واللتان صيغة للرفع والذال في
 صيغة للنفس والحر والاو لاوي ان ايا ان كل واحد منها صيغة
 متناثرة بخلاف الظاهر دم قوله فحذفت لانها لا والقصد
 العزق بين تثنية الموب والثنى والنون ان تثبت
 الحاصل ما ذكره لغتان بقي ثالثة ومجذو النون كقوله
 ابن كليب ان عني اللذان فتل الملول وفكنا الإغلا لا وكقولته
 هو اللذان تولدت عني لعل خذ لم عني وراثة وهي لانا ولانا
 حذو ال زقوله ولقويص الذي يثني على هذا التثنية ان لا يجوز
 التثنية في المصغر لدم الحذف منه فلا تقويص من الوجود
 وانما تقويص في يد ودم وعوها اذ قالوا انا ودمان لا ي
 التقويص سماع وان سلم انه قياس فانما يكون التقويص مما
 التثنية في السبب في الحذف منه كالذي عن فيه ويد ودم
 ليست كذلك قوله الا لي بوزن العلي وتكتب بغير واو بفتح
 قوله وتسلم الخ اي وتغني النون العوم الذين يستقيمون
 اي بلسون الامة اي اذ روع حالة كونه على الخول اللاني
 ترأه يوم العزج كالحدا القتل بضم القاف واسكان للوحدة
 اللاني في اعين قبل وهو الخول زقوله اي انه للمسم الخ اسم
 جمع اسم من السهم وهو ارتفاع في قصبة الانق مع استواء اعلاه
 والعين للعداد فاعاد وصفا لها مفعوله قوله يحيا
 حمامة وطلت محلا لم يكن حل من قبل وقبل سبل على الصم ع
 وبعضهم بالواو والخ وفتحهم كالم يتعد ذلك في التقدير سم وبقي في

لغتان احزابا حذف بونه لطوله باصلة كقوله
وان الذي خالته نفع وما وه هم القوم كل القوم بام خالده
وحذف الف لفظا لذي زوفيه كل فقد جعل في شرح التسهيل ليست
المذكورة ولذي شاذ اقفى يكونان لغتان واضح دم قوله
لحن اللذون في صيغوا اي صيغوا اي القوم صباحا والخيل بالنقصير
موضع بالثام وغار غضبه تقبلا او حالا والمحتاج من الحاح
وام مطره وانما كتب اللذون على هذه اللغة بلامين دور لغة
من الزمعة البيا لانه حالة بنايه تشبه بالحرف فانزاعا عدم
ظهور الخطا حال البيا لئلا يري حرف التقريف او مشبه فيها
هو تشبه بالحرف فانزاعا وظهورها حال الاعراب لا لغا شبه
الحرف لكن المقرر في علم الرسم ان لام التقريف تحذف من الوصول
الاسمي الذي خاتمة كتبت فيه فرقا بينه وبين الجمع
بها كالفم والعالمين وقد منع المصنف كون عالمين جمع لعالم
لكونه اجز منه فقياسه ان يمنع كون الداء من جمعا لذي لما ذكر
والا وقع التعارض في كلاميه قوله ما ثلاث الخ في التسهيل
وجع التي اللاتي واللاي واللواني وباللاني واللاي
بلاهم وللاي واللواني بالقر واللو التي بالمد واللات
مكسورا او مقربا اعراب اولان انتهى والاولي انه يكون
الاولى مستكابين جمع الذي وجمع التي دم قوله في العالم
عد على النسخة بالاعا قل لان من نطق على الله كقوله تعالى
افن يخلق كمن لا يخلق ومن بعده علم الكتاب ولا بوصف الباري
تعالى بالفعول علم الاذا وهذا يعلم ان الكتاب العزيز يورد
ما تطلق المبهات عليه قوله لعارض تشبه قال دم متي
نسب الى المشي من شأنه ال لا يشب الآالي العقلا اجري
عليه صم العا قل انتهى قوله اسره العطا في الرب القطع
من تكميل والهمة للشد اشد اوه سرب القطا وسكواه الهما
وطلبه منها اعاره الجناح كما يفعل ذلك مع العا قل صوغ اطلاق

من عليها

من عليها زوف الا الى تكسر العين ونقها اصدله انم حذفت
الهمة واليون تخففا وصاحا ظرف والطفل ما شخص من
انار الدار وصل استقام انكاري اي قد تفرق اهلكا فغيرت
بعد هم فكيف تنعم والعصر يضيق الدفر لصلاب نفع
المهم وكسر هاست من عيشي لثامه العزف التمثيل فلاسا في ذلك
احتمال ان من في من ذكره موصوفة بالجملة بعد هاست قوله
والاكثر في ضميرها المعال يست عابدة على خصوص من الوصول
لان من في ومن بقيت ليست موصولة بل شرطية ومن عابدة عاب
من التي هم اعم من ذلك فمثل الموصولة والشرطية والاستفهامية
والنكرة زوف نفس الخ نزل العزف في بادية فاستاه
ذوب فرجاليه من زاده والنسبة التثنية واما قافها لغير
العالم قال في التلوع وكون ما لغير العقلا قول بعض ائمة اللغة
والاكثر على انه للعقلا وغيرهم انتهى وتشمع
في غيره الخ ويكون من مجاز التعليل لان استعمال اللفظ في
حقيقته ومجازه ويصح استعمال من هنا نظر للعاقل قال
في الكافية وعند الاحتياط حين من نطق في ان يجي منهما عا التوق
قأ ما ان يغلب الاكثر والاشرف قوله وتشمع ايضا
في صفات العالم من ذكر الخ اص بعد العام فان صفات من العقل
مما يصدق عليه ما لا يعقل دم قوله خوفكم كما طالب
ما طالب الخ اي الموصوفة بأي صفة اردتم من السكر والنيب
والثابة واصد اذ ذلك الخ غير ذلك من الاوصاف دم قوله من التثنية
التثنية في قوله في المهم امه اي الذي لم يعرف السابنية
وعدم السابنية وكذا الوعيت السابنية واستبرم عليك
حاله بالنسبة الى الذكورة والانوثة ومنه رباني نذرت
لك ما في بطني محررا في الملمح واستمالها في هذا حقيقة
قوله لما نافع لك اللبيب العاقل وجمعه البيا ولغعد مرفوع بعيد
والدعوظف سمين قوله وبما نكرة الخ من الامية بما الى الصلح

وقبله اصر النفس عند كل مسلم ان في الصبر جملة الخصال لا تقتصر بالامور
 ذرعا فقد يكشف غما وما غير اختيار الملم الفاز والما بالمجد
 مثل الغم والنعال الحبل الذي تستد به الدابة لمنعها من القمام
 ووجه السبه هو السهولة والسرعة شمني قوله وهو المحض
 وهو مبتدأ خبر ما قبله او خبر لحد وفي دم قوله هو خبره هو
 والجملة صلة الموصول والظرف متعلق بحال المخذوف لان فيه معنى
 النعال اي ونم من هو الثابت في حالتي السرد العلى قال بن همام
 وحجاج الى تقدير هو الثالث يكون مخصوصا بالمدح قاله ونحو
 الى تقدير هو رابع على القول بان المحض من خبر متبدا بمحذوف
 انتهى قوله الا اخفى ظاهره ان الاخفى يمنع ذلك وليس
 كذلك فانه جوه وجوز ان يكون معرفة موصولة والجملة
 بعد ها صلة وان تكون ذكره موصوفة والجملة بعد ها صفة
 وعليها خبر للبتدأ بمحذوف وجوز تقديره شيء عظيم وكفه
 قوله وفي ان لغا بقى موضع ثالث وهو قوله اذا ارادوا
 للمالعة في الاخبار عن احد بكلمة من فعل الكناية ازهد
 مما ان يكتسب اي انه من امر كناية اي انه مخلوق من امر ذلك
 الامر هو الكناية فاعني سبي وزن وصلتها في موضع خفض يدل
 منها والمعنى عزلة في الخلق الانسان من قبل الكثرة محذوف
 كانك خلق منها فانصب على التميز فيه ان ما مساوية
 للمصر في الالهام فلا يميزه واجب يمنع للتساوية لان المراد بها شيء
 عظيم فهذا الاعتبار حصل التميز شمني واما الخليل في
 على انما اسم موصوع براسه ونسبت متقوصة من الذي دم
 ومنه خبر الخليل في الخلاف اذ لم يكن الهدا اما اذا كانت
 له كما في قوله هيا في ضارب فالزمت الضارب فلا كلام في خبرتها
 عن بان الحذف للوصف الذي بان له لو جازع ترفيع
 الموصوف لجازع تنكيره بل اولى لان حذف المنكر اكثر لو كانت
 موصولا حرفيا لاولت مع ما بعد ها بمصدر على الاستعلاء واللازم

باخل

باخل م عن قوله كان منع اسم الفاعل الخاجب الاخفى
 بالترامه فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال تصرح
 اخفى منه بد ولما لان الفعل اصل في العلى فلو لم يكن اسم الفاعل
 يعني الفعل والموصولة بعد عن العمل لقربه من نوا من الجامد
 قوله واجاب اي الملم الخاجب من بان حذوف مقتضى
 الدليل في هذا الاسم لكونه على صورة الحرف فنقل اعرابه الى
 صلتها رتبة كما في الاكمانية يعني غير انتهى وفيه ان كوف
 الكلمة على صورة الحرف لا يقتضي نقل اعرابها الى ما بعد ها
 بل ساها وكوبا في محل اعراب والاولى ان يقال ان الام تترك
 مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم واحد
 معرب بحسب العوامل وفيه إشارة اليه
 مقتضى الدليل الحرفية نظر لاجل الاعراب ان بدور على الوصول
 لانه المقصود وانما بالصلة لتوضيحه والدليل عليه ظهوره في
 في اي للوصول كجوابي اهم فزنته وكذا في اللذان واللتان
 فحين قال باعراهما والذنون على لغة دم
 بالهم والسلمة تكسر اللام واحدة اللام وهي الحارة
 فان للشرقي العرايض للشرقي لفتح الهم سفت منسوب الى مشارف
 وهي قري من ارض العرب ولا تعال مشارف لان الجمع لا ينسب اليه
 اذا كان على هذه الوزن والعرايض جمع فزنته وهي ما فرض
 في السابعة من الصدقة والسابع هو من بد صحت صحاح قوله
 وزوطيت اي بيئتها بالحجارة مع بقا الساع على الضم في التوضيح
 قلب الواو الفاعل مع بقا الساع على الضم في التوضيح
 وحكي اعرابها اي ذات وذوات اعراب ذات وذوات بمعنى خاصة
 وصاحبات انتهى وفي شرحه فاذا اعرابنا لعدوم الاضافة قاله
 الموضح قوله بالفضل اي اسالك بالفضل والكرامة عطف عليه
 بان نقل حركة الهاء الى الاحذفت الابد لا نقا الكنى
 اي النوق والانيق بحجة ثم نون معقوفة جمع ناقة واعلمها لوقه

ساعة هو من يبيع
 في الغنم يبيع سدا
 المواشي قريه

اصحاب

وقبله (صير النفس عند كل مسلم ان في الصبر حيلة الخصال لا تقتصر بالامور
 ذرعا فقد يكشف عما وعا غير اختيار المسامحة الفازل والعا بالمسد
 مثل الم والفعال لخل الذي تشد به الدابة ليعنها من القيام
 روعه الشبه هو السهولة والسرعة شئني قوله وهو هو المخصوص
 هو عند اخره ما قبله او غير هذا وفي قوله هو صبره هو
 والجلية صلة الموصول والنظر متعلق بحرف الخذ وفي لا فيه معني
 الفعل اي ومن هو الثابت في حالتي الصبر العلى قال بن همام
 وحجاج في تقديره هو بالث يكون مخصوصا بالمدح قاله وحجاج
 اي تقديره هو رابع على القول بان المخصوص غير طيبا محدوف
 اسنى في الاختصاص ظاهره ان الاختصاص يمنع ذلك وليس
 كذلك فانه جوه وهو ذلك يكون معرفة موصولة والجلية
 بعد ما صلة وان تكون ذكره موصوفة والجلية بعد ما صفة
 وعلمها غير للبتد المحذوف وجوبا تقديره شيء عظيم وكوه
 قوله وفي بان نعم المراجع موضع ثالث وهو قوله اذا ارادوا
 للمالعة في الاختار عن احد في كتمان من فعل الكتمان انزل
 مما ان يكتب اي انه من امر كتمان اي انه محلول من امر ذلك
 الامر هو الكتمان لما عني سى وان وصلتها في موضع خفض بدل
 منها والمعنى عزالة في خلق الانسان من قبل الكثرة جعلته
 كالنك خلق منها فانصب على التميز فيه ان ما ماوية
 للبصر في الاعمال فلا يميزه واجيب عنع المساواة لان المراد بها شئ
 عظيم فلهذا الاعتبار حصل التميز سئني واما الالهي
 على الفاعل اسم موضوع براسه وليست متوقفة من الذي
 ومذهب المهور في محل الخلاف اذ لم يكن العهد اما اذا كانت
 له كما في قوله جاني صارت والزمتا الضارب فلا كلام في خبرها
 عن بانخذف للوصف الذي بان له لوجاز مع تعريف
 الموصوف لحازم تنكيره بل اولى لان حذف المنكر اكثر لو كانت
 موصولا حرفيا لا ولت مع ما بعد ما يصدر عما لا يستعمل او اللازم

بأجل

بأجل م عن قوله كان منع اسم الفاعل الخا جاب الإختصاص
 بالترامه فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال تصرح
 احوه نه بد ولها لأن الفعل أصل في العمل فلو لم يكن اسم الفاعل
 معني الفعل والموصولة بعد عن العمل لقرره بها من الجامد
 قوله واجاب اي المسم الخا جاب من بان حو لن مقتضي
 الدليل في هذا الاسم كونه على صورة الحرف فنقل اعرابه الى
 صلتها رية كما في الالكمانية بمعنى غير انهي وفيه ان كوت
 الكلمة على صورة الحرف لا يقتضي نقل اعرابها الى ما بعد
 بل بناها وكولها في محل اعراب والاول ان يقال ان اللام تترك
 مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم واحد
 معرب بحسب العوامل وفيه إشارة اليه بان
 مقتضي الدليل الحرفية نظر لا في الاعراب ان بدور على الموصول
 لانه المقصود وانما جى بالصلة لتوضيح والدليل عليه ظهوره
 في اي للموصولة خرجا في ايم فربنه وكذا في اللذان واللتان
 فحين قال باعرابها والذون على لغة وم بام سم لا اي
 بالهم والسلمة كسر اللام واحدة اللام وهي الحارة قوله
 فان للشر في العراض للشر في فتح المسم سبب منسوب الى مشارف
 وهي قري من ارض العرب لانها اشراف لان البحر لا ينسب اليه
 اذ كان على هذا الورد والعراض جمع قد يفتنه وهو ما فرض
 في الساعة من الصدقة والسماح هو من يدع صاحبها قوله
 وذو طوبى اي يشتهر بالحارة قوله الحق بد والملاي بعد
 قلب الواو الفاسم قوله مع بقا البناء على الضم في التوضيح
 وكل اعرابها اي ذات وزوات اعراب ذات وزوات بمعنى صاحبة
 وصاحبات انهي وفي شرحه واذا اعرابا بونا لعدم الاضافة قاله
 الموضع قوله بالفضل اي اسالك بالفضل والكرامة على عليه
 كما نقل حركة الهاء الى اللاحقة الا لا لبقا الى كين قوله جعلها
 ايد النوق والاشيق بحقية ثم بون مضمومة جمع ناقة واصلا فوقفه

ساعة هو من يهيب
 في القيل يلحج سدا
 لمواشي قوله

والله اعلم

وجها الواق استقلت الصفة على الواو فتدومت الواو فصار الواق
 فقلت الواو با فصار اتيق وجميع على بانق جمع الجمع والوارق
 جمع مادقة من مرق السهم وسائق من السوق **والواقي**
 بن عصفور الخبيث قال تقول في فئسبة ذوالطامة ذوا
 دفعا وذوا نصبا وصرا وفي جمها ذوا دفعا وذوا نصبا
 ونصبا وفي الفئسبة ذاف ذواتا دفعا وذوا في نصبا وحرا وفي
 جمها ذوات نظم التام مطلقا **والواقي** الخامل الخالي
 فقد قاله قيسا على ما قالوه **والواقي** فاضرب عنه ذلك
 اي تكون قوله قيسا ولم ينقله عن العرب **والواقي** من الواقي
 تشعيل الخ لم يجعل من وجه الشبه كونه العنبر العاقل لان ذلك
 لا يتأق مع من **والواقي** بلفظ واحد فيقول بما ذا رايته ومن
 ذا رايته تريد معزدا او معني او محبوا عاها مذكرا او مؤنثا شطبي
قوله على الصحيح لان كلاما من ما ومن الاستفهام والجاب للمانع
 بالفرق بان ما جازي في ذلكا منها من الابقام خلافا من فالحا
 الابقام فيها لا خصوصها من يعقل فلا يحا نسبة بينهما وكلاهما يطين
 ضعيفا اما الاول فلا يفتة ادوات الاستفهام كما فلا خصوصية
 الحاق من دوها واسا انما في ولان ما محققة بما لا يعقل كان
 محققة من يعقل لا في من **والواقي** الا ان يقال انما لا يعقل اوسع
 دائرة من يعقل والمرجع في ذلك السماع وكلاهما مسموع نصريح
والمراد بالواقي الخ ويجوز الابقام عند الكوفيين والناظم
 على وجه اخر وهو تقديرها زائدة توضيح قوله ان يعقل
 من او ما مرجع في اجزا الابقام كل ما ومن وحضة الى التقاد والعلب
 وغيرهما على انما اكثر انما ملخص ان جعل مع غيرها كغيرها
 لتكون ذلك اظهر لمعنا فما نصريح قوله مستفها لمية استشكل لعل
 ما قبلها فيها واجبت بانها من بين ادوات الاستفهام مخصوصة
 بجوازها ويجوز عند الابقام جمع اسما واحدا موصو او نكرة
 موصوفة **قوله** في ما دعت سائقه ولكن بلعيب جنس بني

كالجنود

فالجنود عيان ما ذا اكلمه مفعول عني وهو موصول عند السرا في
 ونكرة عند الفارسي لان التركيب يثبت في اسما الاضاس ووقتي
 للموصولات وم قوله وفي الجواب قالنن والحواف على الاول لم يفرق
 على المختار وعلى الثاني منضومان على المختار لان حق الجواب يطابق
 السؤال **قوله** الا نسا لان الجواب يطلب والعن النذر
 وحلة يفتي صفة لا تحب فتأمل قوله صفة فان الظاهر
 ان الجملة جواب الاستفهام لصفة والشاهد في ابدال بعضها
قوله واجازة الكوفيين بل اجازوا كون جميع اسما الاشارة لقوله
 استدلالا بقوله تعالى ثم انتم هولاء تفتلون اي انتم الذين وقوله
 تعالى وما لك بيمينك اي وما التي واجيب بان تفتلون حال وكذا
 بيمينك وم قوله عدس الخ عدس مملات وسكون السين صوت
 بزحمة الفاعل وقد يسمى به الفعل كما هنا اي يا عدس واسارة
 تكري حكم **قوله** ان لا يكون شاذ لفظا اي لا يفتا دخل على
 المفرد وهو لا يصلح صلة لغيره **قوله** ما ذا التواني ذامتا والتواني
 صفة وماضيه او العكس **قوله** صلة تعرفه فان قلت لو كان للموصول
 معرفة فاصلة وهي جملة لمعرفة النكرة الموصوفة اجيب بان تعوي
 الموصول بوضع معرفته مشاربه الى المعبود الذي بين المتكلم
 والمخاطب بمضمون صلتته بمعنى لقدت من ضربته اذا كانت موصولة
 لعنت الانسان للعبود بكونه مضر وبالك وفي موضوعة على ان
 تكون معرفة بصلتها واما اذا حطرتا موصوفة فلكان قلت
 لعنت انسانا مضر وبالك وان حصل لقولك انسان تحفص بمضرة
 المخاطب لكنه ليس تحفصا وضعا والفرق بين المعرفة والنكرة
 المحفصة ان تحفص المعرفة وضعية وم قوله وافهم بقوله بعده
 الخ من البعدية وان كان لا يلزم منها الاتصال الا لفظا ظاهرة
 فيه ولا يجوز الاتصال بين الموصول وصلته باحسين
 لا يجوز نقد بم الصلة الخ فيفيد انه لا يمنع نقد بم اخرا الصلة
 لعنتها على بعض وهو كذلك **قوله** ذلت عليه صلة ال ايه وقام

بمعنى شي

بمعنى

ما لا يصلح لا يتبدل عما لا ما من باب الاشتغال **قوله** لا يصلحها
 وعمله ان الحاجب متعلقا بما معتد را بان ال لما كانت
 على صورة كلفون للفرج من الكلمة صارت كثيرها من الاجزاء التي
 لا تمنع التقدم فيها ولهذا افترقت عنها جعل صلة الوصف
 الضمير لتكون معك الاسم الواحد **قوله** وكانوا زاهدين في العمل
 من الزاهد في صفة الزاهد من موادة او مدينة اي يقع بهم التزهيد
 الي ان بعد واتي الزاهدين للاخير شان كل محتمل **قوله** ان
 تكون معروفة فالمرجع في ذلك الي اللوصول فان اريد به معهود
 فضلة معهود وان اريد به الحسن فضلة معهود كذلك كمثل
 الذي ينبغي وان اريد التعظيم اشبهت صلة بفتح **قوله** فان
 لم يكن الحركه الاولى من مراعاة اللفظ فتح وجبت مراعات المعنى
 نحو من هو جرم امك ولو عصب المعنى سابق اختيرت مرعى تتخو وان
 من السرا من هو موضحة في التسهيل وفيه نوعين للمعنى بعد اعتبار اللفظ
 كثيرا وقد يعبر اللفظ بعد ذلك انتهى فالاول نحو ومن الناس من يقول
 انما بانه وبالمعنى الاخر وما هم بعمومته والى نحو ومن الناس
 من لا يتقرب اليه لئلا يفسد له لصل من يسئل انه قد عزم ويخذه هزوا
 او لم يتركه عن اب معناه واذا شئ عليه انما ونقلا ما حاصله
 منع مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى وبين انه لا يخالف ما في التسهيل
 لان الذي فيه اعتبار اللفظ او لا للمعنى ثانيا في اللفظ ثالثا في المعنى
 السبوط على المواز فقال ونحو البداية بالمعنى كونه من قامت
 وقد انتهى وخرج بان للنوع مذهب بعض الكوفيين وان الاولى
 الخوان على ضعف **قوله** وجلة خبر مقدم والذي وصل به مستدا
 مؤخر والاول **قوله** تامين للرد بالنام منها ما يفهم بخبر ذكره
 ما يتعلق بفتح **قوله** ان تكون خبرية لانه لا يجب ان تكون
 مصنوع الصلة حكما معلوم الوقوع المحاط قبل حال الخطاب والجل
 الانشائية لا يعرف مصنوع الا بعد مراد صيغها ويقع العشمية
 صلة نحو وان منكم من لا يبطين فيزمتفاته من الانشائية وقيل

الصلة

الصلة جملة الجواب وخبرية **قوله** فخرج على اضرار القول
 او على ان اضرها هو الصلة ولعل بعد وفرة الخبر والجملة معترضة
 دم وهذا الولي قال من عام وتقدر القول لا بد وفرة عاقل **قوله**
 وان تكون غير تجب لان النجب انما يكون فيما حفي سببه نفسه
 العام منافع لما يقصد بالصلة من التبيين **قوله** فلا يكون
 حال الذي لكنه الخ ومثله حال الذي حتى ابوه فأي من تنبيه قال
 انما لم ولا يوصل جملة لا يجمل معناها احد نحوها الذي حاجباه فوق
 عيني **قوله** وصفه مريحة للهم من قيل شبه الجملة واما
 قول صاحب الفصل واسم الفاعل في الضارب بمعنى يفعل وهو مع المرفوع
 جملة واقعة صلة شذوذ **قوله** اسم الفاعل واسم المفعول الى المراد
 بما الحدوث فان اريد بهما الشبوت كالمومن والصايغ كانت آلت
 اللطلة عليها حرف تعريف ليصير ورثما صفة مشبهة **قوله** عن
 الطول **قوله** نحو ابط الخ فابط في الاصل صفة لكل مكان منطوق غلب
 على الارض المستقيمة واجري في الاصل صفة لكل مكان مستو ما رخصا
 بالارض للمستوية ذات الرمل التي لا تبت شيئا قال الكاظم والدليل
 على ان هذه الاسماء الشذوذ منها معنى الوضعية انها لا تجري صفات
 على موصوف ولا تنحل عمل الصفات ولا تنحل ضمير نصير **قوله**
 ما انت بالملك الذي الحكم بين الحظيين والشاهد في العرض واما
 مدخلة في الكلام التا الخرفية والحق وجوب الادغام مع الخرفية
 وجوازها في الاسمية للفرق بينهما ولم يكتس لان الخرفية الترويقا
 فناسما التعتن **قوله** معرب الافعال ولا يكون فعلا ماضيا
 الا في العطف نحو فاما لمعرتا فانه **قوله** قل ليرط ان تكون
 الصلة مباشرة للوصول ولا لا فتخرج المعنى الصام والمكلف كثير
 لا قيل سم تنبيه قال دم **قوله** ان جملة الصلة لا يعمل لها
 من الاعراب بين ان يشئ من الجملة الواقعة صلة لا يكون
 اذا عمل لوقوعها موقع المخرود وتعتن الشئ بتو لا سلم ان كل
 جملة واقعة موقع المخرود لها محل وانما ذلك لتوافقة موقع المخرود

محلها بعد قولين

بالإصالة والموقع بعد اللبس بطريق الإصالة لأنهم قالوا ان
 صلة ال فعل في صورة الاسم ولهذا العمل بعين الماضي ولوسلم فانما
 ذلك للواقعة موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة
 ال لا محل له والاعراب الذي فيه بطريق العارضة كما في الآتي
 غير انهم يقولون ومذهب النظم الخ قال لا يمكن قاييل البيت المذكور
 ان يقول للمفرد حكومته وهو مبني على تفسير الضرورة بما ليس للشاعر
 عنه من ضرورة وهذا السبب عرني لان الشاعر لا يلزمه تحيل جميع العبارات
 التي يمكن اذ المقصود بها فقد لا يحتمل وقت النظم الإعراب واحدة
 تحيل عنده فيكتفي بها ولو فتح هذا الباب لانتزع هذا الخلق وامكننا
 في كل ما يدعي انه ضرورة ان يدعي انه امر اختياري للممكن الشاعر من
 ان يقول غير تلك العبارة وتعين تركبها اخر به من النظم وهذا
 سهل على من له محالة لنظم الشعر والفعول عليه عندم في تفسير
 الضرورة انه ما لا يوجد الا في الشعر كان للشاعر عنه من ضرورة
 او لم يكن دم قوله من لا يزال الخ الشاهد في قوله ألمع اي الذي
 معه فيجب نقد متعلق الظروف اسما ويستثنى ذلك من قوله
 الظروف اذا وقع صلة بقدرها الفعل لا بالاسم وجري فتح الحاوكر
 الواحد بقوله أي كما اضربها لاضمارها بغيره قوله خلاف
 لاجد الخ بقوله وسلم على انهم افضل بوضوح وجه الردنا وهذا
 على الضم وغير الموصولة لا تثبت لفتح قوله بشوفا الخ
 كخ امان وامتنان وابون وآيات تخرج قوله لفتتها التاكيد
 اذا اشبهه الرسد في الحاد ثبات فارض ما تها قد قدر دم قوله
 ويكون بلفظ واحد الخ بين به وجه الشبه ففعلما يتوهم ان منه
 كلفظا لغويا عاقل فانه لم يركن لك لفظا يكون لفظا على انشاء قوله
 ما لم تضيف ما مصدرية ظرفية قوله وصدر الخ حال من تاييد الفاعل
 نفس اليمدة كلفظا غير مضافة ففعلما يكون صله لمع قوله وصدر
 وصلها من هذا الظاهر بالتبديد بالضمير فمحتمل ان يقال لا مانع من ان
 الاسم الظاهر كركن كمنحوا بهم زيد ضاربه في مقام عهد فيه

الحام

بحالها متار
قوله نينونا

اناريدا

صدر
م

ان زيد اضرب وصدر من الجماعة بقوله نيت لانها لما حذف
 صدر صلتها اثر لما اضيفت اليه منزلة فكانت منزلة مالم يضيف
 لفظا ولا سنة كما تقدم ولما لفتها بقية الموصولات عند حذف
 صلتها وجعت اليها من البناء او لان قياسها البناء واعدا لها
 محال في نقص من صلتها شي رجعت الي قياسها ولا عني ما في كل منها
 ولما سبب بناها قال الزجاج ما تبديل في ان غلط الا في هذا
 ونفس غلظة بلدي لانه لم ان ابا تفرق اذا افرزت فكيف يبنيها
 اذا اضيفت زحوة لا تصاق أي لكثرة بل يلزم اضافتها الى معرفة
 لفظا او سبة ومن يريد ان الموصولات معرفة بصلاتها يستدل عليه
 انه يلزم في اي اجتماع تفرغين والجواب ان ابا محتاجة اليها يعرف
 حتى من وقعت عليه وهو المضاف اليه والى ما يعرف عنه وهو
 الصلة بخلاف بقية الموصولات فالها تقتصر الى الثاني فقط وهما صلة
 ان الموصولات ليس فيها ما معناه لشيء سوى فهي معتبرة للمضاف
 اليه لوضع للمعني الذي وقعت عليه بالنظر الى جنسه ومعتبرة الى
 الصلة لتوضيحه بالنظر الى شخصه وانما التزموا كون المضاف اليه
 معرفة كي لا يضاف ما يريد به التزيين وهو اي اليها هو كرهه ففصل
 قد اغنى في انظارهم قوله ولا يعمل فيها الخ هذا مذهب الكوفيين
 فقرا التسهيل ولا يلزم استقبالها ماله ولا نقدية خلافا للكوفيين
 قوله ففان اي كذا خلقت واجاب غيره بان ابا وضعت على اعم
 والاهام والمضارع ميم فغنية مناسفة لها بخلاف الماضي فلا ايهام
 فيه لفصل الثاني والخروج عما وضعت له فاشتراط كون العاملين
 منتقذين للفتناز عن التوضيح والاستغناء ماله لانهما لا يعمل فيهما الا
 فالكه قوله ولا على الكمال اي باعتبار ما تقتضيه اليه فان اضيفت
 الى متوق متومرت بقا رس اي فارس في الكمال في الغروسية
 والشا على الموصوف خاص بغيره الهية وان اضيفت اليها مدح
 مررت برجل اي رجل وبني الكمال في الرجولية والشا على الموصوف
 عام في كل ما يدح به الرجل وانما لم توصف فيها المعرفة لانها

اي م

لما نسبت الى معرفة كانت بعضا مما تضاف اليه وذلك لا يتصور
في الصفة بلزمتها في هذا الوجه والذي تعد ١٥ متا صفة
لفظا ومعنى الى ما يماثل الموصوف لفظا ومعنى او معنى لا لفظا
سواء في شجرة فـ ان يستل وصل انما تستل في طول في اي
لزمه لها بلزوم اضافتها لفظا ومعنى في الطول ما يجوز
لفظا وبغيره سواء تقدم للمعول على الخبر كالاية او تأخر كالمثال
في اي عوق السما انما احتيج الى الاختيار لان الترفع اذا
قد رفا علما بالظرف فلا ضير المتة او متدا في الظرف فـ
للتبدا للوصول في قوله فان لم يستل فالخزون في رستني
منه لا سيما زيد فانهم جوزوا في زيد اذا رفع ان يكون ماموصولة
وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا اي هو زيد في ذلك العابد وجوبا
ولم نطل الصلة وهو مقيس وذلك لانهم نزولوا اسما منزلة الا حـ
لا استغناسة فتاسه ان لا يصرح بعد ما حجة فان قيل اسما
زيد الصالح فلا استغناسة طول الصلة بالفتع معنى قوله شروط
التي تسمى سلطان اضران ان لا يكون دعوى في خبرها الذي ما هو
فان لا يكون بعد خبر خبرها الذي ما في الدار الا هو والذي المنافع
الدار هو قوله احاز الفدا الى رزقانه لم يسع وبانه يعود الى
وقوع خبر المطع صدرا مع قوله غير مبتدأ بدخلى في الخبر
المبتدأ وصبرنا ناسخ فلا يجوز حذفه كخوفا الذي الفاضل هو اوان
الفاضل هو مع قوله او وصف بنيل فقيده ما لتمام
خبر عن ذلك خوفا الذي اياه اكرمت لان الصبر منفصل وحذفه
في الباسه بالمفصل وموت لما قصد به من التضييق عند الباسين
والاهتمام عند الخوفين فـ خبر محذوف اذا كان اتصال الخبر بالقديم
او بقصد الخبر فان كان تغير ذلك بخبره اذ رلف عند الذي اعطتها
ايها جاز حذفه لعدم اخلاعه بالمقصود مما لا انفصال ومنه
وربما عن ما اشتمل كل من اياها من اياه فـ خبر محذوف
مخوفا الذي اياه اكرمت لان الصبر منفصل وجبا الذي انه فاضل

هـ

لان منسوب لان يمنع فيه لفظا لعدم فضيلته وعدم استقلال
الذي يدونه وعدم حاد عليه الى حذفه والصارها
زيد عند لان الوصف صلة ال واسمها اخفية والصبر اذا كان مذكورا
يدل على اسمها لفظا فاذا حذف فأت هذا المعنى فـ
ما المستغنى عنه لسان الذي استغنى القوي اي استغنى وغلب
عليه محذوف عا قبه وان قدر له صفا بالكد والاك في ما المستغنى
اي المستغنى في المعنى الخالي في التي الذي يعقبه المعنى اهل
البي من النكال والذل ما يمنع الرجل الخازم ان يعمل من سلوك طريق
السد اذ ما لم يرفع بالاعانة واهل البي معقول اول والثاني هو
العابد المحذوف اي في العقبة البي ان منسوب صلة الاخير
حذفه من اذا كان عابدا عليها اما اذا كان عابدا على موصول فـ
مخوفا الذي انا الصاربه فان المنسوب عابدا على الذي وعابدا الى
هو الصبر المستغنى في الوصف فلا يمنع حذفه فـ
مخوفا الذي ضربته في داره اذ الصبر المحذوف عنه ولا يدري
المحذوف ام غيره وبذلك علم ان محل الافتناع اذا اريد حذفه مع ملا
كونه رابطا لتوقف المقصود باللام على ذكره في قوله عام
اي ناصب للعابد فـ برابا ن يوجد فيه شروط العمل لان اضافته
في الصبر في الصبر في محل نصب فهو مثل المنسوب في المعنى
حفظا وليس ناصبا عن الفاعل خبر محذوف الذي انا مقروبه
تشرح فاقض ما انت قاض اي فاقضيه وختم ان يكون ما
مصدق ربه اي اقض قضايك او مدة فـ بـ دليل انما يقضى هذه
الحياة الدنيا بخرج عن الموضع فـ
المثناة العوفية ما ولدك عندك فـ انتت انصرفت
وليس محذوف الا نـ بعضهم ان لا يكون خبر خبره للمعروف
بأنه يمرت به في داره قاله وهذا مستغنى عنه فـ انه علم
انه لا بد له من قرينة تدل عليه وفي هذه الصورة لا يقوم
على المحذوف قرينة فلا يجوز حذفه انه في واعلم ان هذه شروط

كلام

وما فتد يجوز ان تكون عاطفة اي فاكنته ولهذا يعلم ما في قول
 ابن همام ان الزائد لا يسطر عدي قوله فخط عرفت اي اشرت
 تعريفة ونظم متدا وعرفت منه اي عرفت وقيل منه الخط جبره
 والمطاري من السط والجامعة من الناس الذين امزجوا احد عدي
 قوله وعند الثاني زائدة الخ وقال اللغوي وفي حجة هذا القول
 نظرا لا معنى لان الحملتها معرفة الا انها ممتوعة بالتعريف وذلك
 مناف لكون الهمزة زائدة انتهى واجيب بان المنافي لو منع ال التعريف
 كون الهمزة زائدة على حرف التعريف لا زائدة في حرف التعريف بمعنى
 ان الهمزة حرفا أصليا بدليل ان لعل ان موضوعه لا يخرج مع ان
 لامها الاولى زائدة سبق قوله فيها الاصلية فيه للزيادة اي كانت
 من زائدة وقول حرف لان الزيادة نوع من التعريف والخرف لا يقبله
 بل لعل كما تعرف ولاهما الاولى زائدة ويجاب بان هذا ليس ساذ
 للحروف سبق قوله وحجة الوصل مكسورة الخ وقد يقال انها تحت هنا
 لعرض وهو كثر استعمال دم قوله والوقف عليها الخ ولا يوقف الاعلى
 ما كان على حرفين مع قوله في التذكير وقطع النطق قبل تمام الكلام ليدرك
 باقيه ولم يمثاله الم وعادة دم بالها يوقف عليها عند التذكير نحو
 اني اذ نذرت ما فيه ان كالكاتب وفي نسخة اسقط قيد في التذكير
 ونصها للوقف عليها قوله يا خليلي الخ واعاد نقا كما لها قوله وع
 الخ وهذه النسخة بتعين تقيح سارا الشيخ عليها اذ هو قد يمتد بالم
 الم قوله يا خليلي الخ اريد من ربع ربع بنتج الموصلة فيها اذ وقف
 والدارس العاقى فضلا بكسر اللاملة ونغنية اللام اي تحالين قول
 بالانصب صفة المنزل الحق بنتج السين المهملة وسكون اللام المهملة
 الثوب البالي والرد يضم الموصلة فمع من الشاب وعين بالشديد
 والمطر فاعكه ومعناه بالعين المحبة مفعوله والتمال بنتج السين
 المحبة ربع من جهة العقل ونانها تزددها بربعة فالتا حد
 في فضل الم وفي القاموس المعنى المنزل الذي غني به احد له
 فخرج من الخ مدله بكسر اللام الاولي ويجل بنتج الباء وليج معنى

حب اوبالما والما للجهة وهو اقرب ع قوله الى نفس حقيقته اي
 وهو مضمون لمسي تخشع قوله لتقديم الخ متعلق بقوله معينه قوله
 فان ذلك كان خاضعا بالمذكور الاشارة راحة للنذر للهنوم من
 مذوبة وعبارة السفاوي وكان هذا النذر مشروعا في جدهم
 في العلمان قوله او لحضور معناها في علم الخاطب معطوف على قوله
 لتقديم وحصل من الهمد الخارجي تبعا لاهل المعاني وجعله الخاة
 من العهد الذهني بقوله اوجبه اي صابريا قوله وقد
 اشار به الى حصه غير معينه لعل هذا انموذجا للخاة بالمعنى بلام
 الحسن الذي جوزوا فيه ان ينعث بالجل الخيرية سبق قوله في معنى
 النكرة اي وان كان في النظم يجري عليه احكام المعاني من وقوعه
 مستدا وذا حاله ووصفا للمعرفة وموصوفا لهما ويؤكد ذلك قوله
 لا استغرق افراد الحسن اي لتعريف الحسن الذي اريد به استغرق
 افراده بان اريد هو في ضمن جنسها والمعاد بالانفراد المستغرق فيها
 اذا كان معصوما جميعا الاحاد لا المجموع عليها في شرحها للحسن
 لا استغرق حضايضه بنا فيه التمثيل بآية الرجل علم فانه لا يشل
 حضايض الرجال وانما يصدق بواحدة هي المعلم وقد يجاب بان
 المراد جميع علوم الناس فيه فوشرى قوله وقد تزداد اي لا يبيد
 التعريف وتماثل الفعل بما عتبار الكلمة وتذكيره في قوله الا في بظلا
 باعتبار الخا حرف واسا ريد لك الى حوز الاقرب بالاعتبار من سم
 قوله لازما اي زيدا لان ما قوله وفي الاعلان التي قارنت الخ فيه ان
 العلم هو مجموع ال وما بعد ما فيه خبر من العلم كالحتم من جعفر وشل هنا
 لا يقال انه زائد واجيب بان المراد من انما ليس بالتعريف فهو والسؤل
 بنتج السين المهملة والهمزة وسكون العا ووبنتج الهمزة واخرة تام بفتح زنة
 والبسع بنتج المساة العتقة والسين المهملة بفتح وهمل موعر ومشتول
 مضارع وسع او بحر قوله ولا يستدل على الاول قوله اسما لا يتألف اللام
 الحجة الاسعيا وصلها وهو داوودا وعلهم الصلاة واللام لانهم انفسوا
 على التثنية عليه ولا على الثاني ان لا كلمة عربية فكيف نقاوت وضع الام

الاخير لان واعني اللغة عواسه ولا انقطاع من ان يضع كلمة بعضها من كالم
 العرب وبعضها من كالم اسم قوله علي رجلين فالسور علم ساعد
 يعودي وانيس علم بني تميم والذين في اللاتي لزوم الب
 في اللغة اكثر العرب وحدها منها لغة قليلة ختم منها في
 اللغتين مرادي ولقد جئت الى اي خدعت لك والدا
 جمع كد والعنا قل جمع عنقول بضم العين وفي نوع من الكاة
 وبنات او يرجع ابن او يرجعوه لهذا اجعابك فخرى فزقابين جمع من
 يعقل ومن لا يعقل وفي ارض الكاة قوله ليس يعلم اي لهو
 نكرة لان مفردة ابن او بر وقوله كراهي يكون ويرده انه اسم
 بنات او بر الامنوع المرفي لان مفردة علم على نوع من الكاة و
 معنى قوله السري اي السيد كما لقفل انما قد منه
 على الحارث والحارث على الصنان للقول الترفي لان كلامها اول
 مما تعدها معروفي والنعمان تملكه به للمنفول معا رغبانه
 مثله في شرح التيسل لما قارنته الاداة فلهذا لا فاعليه لازمة
 وعلى ما تعارضت كونهما للمع واجيب بان لا يحتمل ان العرب
 سمو بالنعمان فيكون الاداة لازمة وسواها لانه يكون
 عارضه او ان العار سماعي قد يقال جئت لمان الباب
 سماعيا لا كبر حاجة او فائدة في التقييد بالمنقول عن ما يقبلها
 والاحتراز عن غيره مع قوله بالعلية الغلبة ان يكون الاسم
 بحسبه الوضع قوم فيعرف قوله بحسب الاستعمال بخصوص تاريخ
 تنفق استعمال ذلك الاسم في غير ما غلب عليه ايضا وانه
 لا يتفق ذلك بل يستعمل ابتدا فاما غلب عليه والغلبة في الاول
 لتحقيقه وفي الثاني تعد برفه خلى في شرح السبعة
 العلة بالامتناع الزمة وسكون التفتة مقصودا قوله
 وحول ذلك نيل كان يعلم الناس بتمامه فثبت بوجه فسنت
 فيضائه التراب بنسبها فزى بصاغة فلهذا كسر الصق ان
 قاسم قوله والثريا اصلها تروني من الثروة لكثرة كونها فانما

سبعة فضنون علي تروني فقلت الواويا وادخمت اليها في اليها
 بفتح قوله اوجب ان قلت اوجب المصحح في ال في السدا
 وقد تعزني لما مصحوب ال ثلاث اوجه ما ذكرنا التوصل
 باي والتوصل باسم الإشارة قلت سطر الى التي يتوصل بال
 او باسم الإشارة الى انه مصحوبا ان يكون حذسته والها
 في الخوايا لغة والصق البست كذا لم يبق الا الذي يرويه
 لان اصلها المعرفة في المعنى وهذه في الاصل لتعريف العبد
 قوله اخفا المصدر الا يبلغ بيني وبينك رسولا ورسولا حال من
 الفاعل اعواسم مصدر من الرسالة فيكون منعولا انما
 لا يقع والهمزة في اخفا للتقريب وحقا ظرف اي في حق او معذرة
 لمصدر المحذوف اي عافي هو اخفا في المعنى فقلت عمناء الغوقة فيكون
 الاعنى في الاصل من لا ينقر ولا تفتت عمناء الغوقة فيكون
 الاعنى المحبة وكسر اللام واحره موجدة ثقيلة سميت باسم ايها
 تخرج قوله وظاهرة اذسان بضم الذال المحبة وكسرها بعدها
 بأموحدة فنامنة حقة فالان فمليون فمليون فمليون
 ذبا من مغلوب قاموس في لفظ اعينون المنقول عن المثل
 كقولهم معنى قائم سموه بذلك لانهم يقولون الدبران يطلب
 الثريا والعمود يعوقه عنها كونه بينهما بفتح في يوم
 اثنين مباركا في بي الى المنة في الفصح يوضح قسار قوله
 المزدان الى في الاثنين وسائر الايام للتعريف فاذا كانت صارت
 تكرار والصحة ان اسما الايام اعلم توفرت فيها الصفة فقلت
 عليها ال كالمبارك ثم غلبت صارت كالم بارا بفتح عرفت
 الآخر بكه لانا ومن لا يطين يستقر على الاول في التاكيد فتولاه
 الخمسة انوارا وحده المائة درهما ودرع الالف دينار قوله
 سا زال الاسم زال مستقر يعود على يزيد وخرها يد في بيت
 بعده وختم الاشياء منه الى العهد فارادها السقف في قوله
 وهذا يرجع الذي يرجع متنازع رجع يستعمل متعديا الى عهد ولانها

وثلاث اثنان في فاعل كَيْسَفُ الاثنان بالثلاث المثلثة والفا بينهما الف
 وهي اعمار موضع عليهما القدر وحدها انقيع بالضم وبكسر
 قوله فثبها بالحق الوجه تمكيم بن كد فثبعت لان اضافة
 النطق لا تقتضي تغيرها بخلاف العدد ودم قوله عن القياس واستقام
 النقصا اما القياس فلان تقريب المضاف بتعريف المضاف اليه فيكون
 وقول اللام على المضاف ضايعا واما الاستعمال فالمسحوق فيه جواب
 كمال اللام على المضاف اليه دون المضاف تنبيه على من يقوم جواز
 تقريب المضاف فخطو الالف درهم وصوردي فتبيح في الصورة لاضافة
 المعونة الى كثرة فان قالوا الزيادة فذلك لا يناسب واذا ورثه
 قدر المقتضى بضاف محذوف مبدل من المذكور اي الالف الف درهم
 ودم قوله عرفت الاسمين اجمالا احبان قوم تركهما من المعطوف
 فتعول الاحد وعشرون واقتاراه الاصدي دم قوله لا يتعد
 هذا شروع في الاحكام التركيبية والترائب الافادته راجعة الى
 جملتين اسمية وفعلية ومنها التبيينية كافي التبريل والمبتدأ اصل
 المرفوعة لانه مبتدأ ومبني عليه فليكن قد مضى الفصل السابع لان عامله
 للعلم هو فاعل كل منهما اصل والافعال الثلاثة في التبريل ونظير
 فائدة الثاني في خوربد في جواب من قام فعلى الاول اخرج كونه مبتدأ
 خبر محذوف وعلى الثاني يترج كونه فاعلا بفعل محذوف وعلى
 الثالث يستويان لانه مبتدأ في التبريل في التبريل في التبريل في التبريل
 والمبتدأ مبتدأ في خبر محذوف في الترجمة به اشارة الى المتصور مع
 الاختصار وايضا فقد لا يكون المبتدأ خبرا اصلا كما في اقبل رجل
 يقول ذلك لانه بمعنى قل رجل ثم التسمية بالمبتدأ والخبر هي
 التسمية وبقول المبني والمبني عليه والنطقون بتقول
 الموضوع واليهول منه هو الاسم الذي ورد عليه اسمان ولا
 التبرية فانه يجوز رفع صفته على الجمل فهو مبتدأ واجيب
 بانه باعتبار الرفع مجردة عن الحروف كالعدم باعتبارها وانما
 جسد به اذا اعتبر للتصنيف العاري اي لفظا وتقديرا

خبر خوربد في جواب من قام اذا قدر فاعلا دون شري
 عن العوامل لانه جسمية في اللفظة اي النسبة الى اللفظ
 نسبة المفعول الى المصدر فاعلا لفظا بمعنى انتلفظ او الخزيات الى
 الكلمات فاللفظ بمعنى المفظو اي العوامل للنسبة الى الاشياء
 للمفظة سق قوله غير الزائدة بديهي واسمها لتدخل
 محرورب ولعل قوله غير اعنه او وضعنا في حاد ومضطرب
 عليه من الاسم وعلم منه محاسن اشتراط التجرد في الوصف فخرج نحو
 لاعة قلوبهم والمراد الوصف ولو تا وبلا فدخل حولا فلو كان
 نقول فلو كان مبتدأ وهو بمنزلة الوصف لقيامه مقام المفعول
 وهو بديهي وان نقول فاعله غير من الخبر تصريح ونحو غير قائم اوزنه ان
 لان المقنن والمضاف اليه كالشئ الواحد بقى اتم قالوا اقبل
 جمل يقول ذلك فاعله هو الاوصاف ولا فاعل بل صفة التكرار فمضيت الخبر
 واحاز في التسهيل جعلها خبرا والمراد بالاحزاب في قوله غير اعنه
 اللغوي فاندفع لزوم الدور باخذ الخبر بتعريفه وبالعكس
 فيتميل الصريح والمؤول قد بدعيان النول اسم حقيقة فلا يلزم
 الجمع بين الحقيقة والبيان المتعخصا في الحدود وان الفاعل كما في
 محذوف ذلك سم قوله وتسمع بالمعدي الذي لانه على تقدير ان قيل
 الفعل اذا اريد به مجرد الحدوث صح ان يسند اليه ويقضاه اليه وهو
 اسم حكم فلا سم اع من الحقيقي والحكمي سم قوله جسد درهم جسد
 مبتدأ والفا فيه زائدة درهم خبر كن اقاوا قال النسوطي وهذا غير
 مرضي فان شئنا انكافى اختيار ان جسد درهم خبر مقدم وان
 للسند درهم اذا العقد الاختار عن الدرهم بانه كافي وما قاله
 شئنا هو الصواب انتهى قال سم ان اذا ان النقصد ما ذكر دائما ليس
 بفتح للقطع بانه قد يتعكس الحال بان يكون القصد الاخبار عن
 الكافي بانه درهم بان يتصور من يريد اخذ كفايته مع جعله
 معنى الكفاية ويسأل عن المقدار فيقال له جسد درهم اذ ليس
 اذ ليس القصد الا الاخبار عن الكافي بانه درهم وان اراد انه قد

يكون الحق القصد ما ذكر لم يصح جعل ذلك سببا في كونه ما قالوه
 غير مرضي وان اراد ان اطلاقهم غير مرضي فله مع لانه لا يراهم كلامه
 ودل عليه عليه مثله فتدبروا بحسب التصويه المذكور مع هذا
 انتهى هذا اذا كان الواقع بعد بحسبكم لكونه معرفة نحو بحسبكم
 زيد فحسبك خبر لا مبتدأ لا يتعرف بالاضافة قاله المصنف وانما
 لانه وان لم يتعرف بالاضافة فخصص بعبارة التحسين من سوا
 الاستدلال وان كان الخبر معرفة فيجوز كونه مبتدأ انتهى ويؤيده
 ما في النسخ حكاية حشد مبتدأ بدليل وقوعه اسما لان في فان
 حشد اسم والاسم هو المبتدأ في الاصل ووجه ما قاله المصنف
 انه لا يجوز الاخبار بالمعرفة عن التكررة الا في حركتها ما كذا وفيه من
 زيد عند كافي في التسهيل وكذا ان تمنع ان حشد مبتدأ او تمنع التكررة
 عليه ما ذكره المصنف في الاخبار بالمعرفة عن التكررة في التيسير
 دون غيره فعل من خالق غير انه خالق مبتدأ خبره محذوف
 تقديره كذا او خبره غير انه ومن كلام العرب يا هيك
 يزيد فها هيك مبتدأ خبره يزيد مبتدأ زدت فيه الباب المعنى ان
 زيد انا هيك عن ان تطلب غيره لما فيه من الكفاية غير
 مستغنى فيه أي لانه لا يحسن السكون عليه لا بالناسه بالخبر المعقل
 الي زيد المعود عليه و زيد مبتدأ محذوف في خبره مقدم لا مبتدأ
 وابوه فاعل به ولا يجعل من هذا الباب وفيه نظر وجه النظر انه
 لا مانع من كون زيد مبتدأ وقيام مبتدأ آتيا وابوه فاعل اعني
 عن خبره والخلة خبر عن زيد نظير زيد اقام ابوه فاعل اعني
 عن الخبر مستغنى به لم يكن لهذا الخبر مبتدأ من خبره اصلا حتى يحذف
 ونظير عنه غيره ولو تكلف له فقد رخص لم يقات از هو في المعنى
 كاللفعل والفعل الخبر له ومن ثم فاعله كلاما دمه ووجه بان
 الاختلا لا يستلزم ان يكون خبره بالفعل بل يكفي فيه ان بواسطته وحصول
 القيام بها مستغنى للمبتدأ عن ان يكون له خبر والاستغناء لهذا المعنى
 صادق لعدم الاتصاف انتهى في اقاطن الخواص اقيم قطعنا اي

رحيل

رحيل او صفة مشبهة كذا في المصنفه نحو ما في شي اياك وانما
 اسم المفضل فليس من ذلك لانه لا يوقع الا الصبر المستتر او الظاهر
 بشرطه والظن خبره وسكن في به وفيه نظر لرفع تعقلا ان يكون حكاية
 به واذا فاعل الخبر ما ليس هو الخبر لا يكون فحسبك كذا في قوله
 انه قد يكون مبتدأ كما في فعل احسن في عين زيدا ففعل المفعول في عينه
 سابق لنعنا الوصفه لا خبره زيدا مفعول في عينه فاعل خبره
 فاعل خبره لا مبتدأ لانه خبره فاعل خبره ما في الخبر المفضل لا يثبت
 بذلك وقد اقاله اطلاق الاستدلال فمفعول الخبر في قوله انه الموصوف
 مبتدأ من خبره زيدا على ان من فاعل الخبر زيدا واما الخبر المفضل
 ابوه فغير صحيح لان قيام صفة صالحة لا تكون خبرا ما يصلح ان يكون
 خبرا لا يصلح ان يكون مبتدأ او خبره في خبره فاعل خبره في قوله
 ما يصلح ان يكون خبرا في خبره او خبره في خبره فاعل خبره في قوله
 مسد لانه قال للمار في وصوله فقام فاعل خبره فاعل خبره في قوله
 وحكي ام فاعل خبره ما الخبر المفضل فاعل خبره فاعل خبره في قوله
 لا يعطين علم للبقية فاعل خبره في الخبر المفضل فاعل خبره في قوله
 ذلك لا يميزه يستعين في الميراثي وقد قيل ان القصد لهما في الخبر المفضل
 المعطوف الخلة فاعله وم فاعله في الخبر المفضل فاعل خبره في قوله
 قائم زيد في خبره وقيام فاعل خبره في الخبر المفضل فاعل خبره في قوله
 في خبره فاعل خبره في الخبر المفضل فاعل خبره في قوله
 وغير مبتدأ واما سون فضاء الله وهي في قوله فاعل خبره في قوله
 عن الخبر فاعل خبره في الخبر المفضل فاعل خبره في قوله
 للناطق على الخبر والمعنى في الخبر المفضل فاعل خبره في قوله
 شرح السبوطي ومثال الخبر المفضل في الخبر المفضل فاعل خبره في قوله
 اي كون الوصف مبتدأ او ما بعده فاعلا وكونه خبرا فاعل خبره في قوله
 للصبر ويستغنى منه احسن الفاضلي امرأة فانه يقيم فيه الوجه
 الاول لان الوصف اذا عمل فهو الموصوف وجب ان يثبت له وقد اقبلت
 الاول في قوله راغب التام في المعنى لانه يلزم على الثاني ان يثبت

به

اقام

المعامل وهو راعى ومنعوله وهو عن الشيء باجتناب وهو المستبعد
 لانه اجتناب عن الخير ومنعوله هو الذي لا يقدح في الخير ويعلق قات
 قدح غير ان الامر لا يكون له من غير ان يقدح في الخير في ان يقدح
 في الخير فيما ذكره من ان لا يقدح في الخير في ان يقدح في الخير
 في الخير واما ما ذكره من ان لا يقدح في الخير في ان يقدح في الخير
 الاصل وذلك ان اجتناب الخير ومنعوله هو الذي لا يقدح في الخير
 لا يقدح في الخير في الواقع منبدا اذ التوقف لم يستل عليه في
 هو مستل فلو قال لا مستل وكان اولي منزلة هو مستل في الاول
 للشيء الثاني المستل في قوله ان المستل عليه اي على الذي يبي
 عليه شي فالمستل عليه هو المستل والماضي للخير وهو مستل على
 المستل في قوله ان المستل عليه هو المستل في قوله ان المستل
 عليه ان المستل في قوله ان المستل عليه هو المستل في قوله ان المستل
 ولتلا ما اختلفوا فيه فاذا قلنا هذا اذ هو قايما فالفاعل في الحال
 هو المستل وهو من امكنه ما عدا في قوله ان المستل في قوله ان المستل
 الخان وهو زيد وبما ان المستل في قوله ان المستل في قوله ان المستل
 المعنى التركيب وكان منه وانه كالفضل وجب ان يرفع ما تعلك كالمثل
 واعتبر بان المستل قد يرفع نحو القام ابوه ضاحك فلو كان يرفع
 الخبر لا وفي ان المستل في قوله ان المستل في قوله ان المستل
 نظيره وان المستل في قوله ان المستل في قوله ان المستل في قوله ان المستل
 غير مستل في قوله ان المستل في قوله ان المستل في قوله ان المستل
 واجيب عن الاول بان طلبه للفاعل في قوله ان المستل في قوله ان المستل
 جهتا الطلب وعن الثاني بان ما ذكر فيه انما هو في العامل في قوله
 على المعقول والمستل في قوله ان المستل في قوله ان المستل في قوله ان المستل
 قد يرفع الى صيغة فعل فان ابوه في المثال المذكور ليس مرفوعا بالمستل
 الذي هو في قوله ان المستل في قوله ان المستل في قوله ان المستل
 على مفعول واحد واجيب بان المستل في قوله ان المستل في قوله ان المستل
 لا الكلام في قوله ان المستل في قوله ان المستل في قوله ان المستل

اتفاقهم

اتفاقهم معناه في اسم الشرط انما يحزم الفعل بمعنى الجزاء ايضا تفهمت
 معنى ان هذا في المعنى في الحقيقة هو الجازم وليس هو للضرب ثم انكم
 تقولون ان زيدا اقليم فتصوبون زيدا مع ان رافعه موجود وظننت
 ذلك اذ ما فتصوبون له مع ان كلاهما في قوله السابق مستل زيدا
 الجواز في قوله ان المستل في قوله ان المستل في قوله ان المستل
 الخان في قوله ان المستل في قوله ان المستل في قوله ان المستل
 بالمستل في قوله ان المستل في قوله ان المستل في قوله ان المستل
 للمستل الثاني مثلا فانه انتم به العائد لان الحلة الواقعة خبر الاسناد
 فيها وغير مانع لقوله غير في زيد يرب ابوه فانه تمت به الفائدة
 مع مستل وليس خبرا بل خبر الحلة وجب على الاول بان اللواتي المستل القابلية
 ولو كسبه الاصل وخبر المستل الثاني معم الفائدة في قوله ان المستل في قوله ان المستل
 وعن الثاني بان المستل در من قولنا مستل القابلية مع مستل ان لا يكون
 لغيره مدخل وقال من هاهنا هذا التعريف لا يتناول الا الفضلات
 لان الفائدة قد حصلت بالمستل والمستل في قوله ان المستل في قوله ان المستل
 انه حصل فيها زيادة انتهى فان قلت التعريف لا يشمل خبرا نه وخبر
 مما هو معلوم النسبة فهو لا يجوز شعري مما الخبر فيه عن المستل في قوله ان المستل
 يشمل اذ الفائدة في الاول وجب الوضع وفي الثاني بيا وبما شعري الاب
 هو شعري الذي يتبعه وهو في قوله ان المستل في قوله ان المستل
 انه قد علم من اول الباب الى هنا ان الخبر بصاحب المستل اذ هو غيره
 وان الوصف المذكور لا خبر له لقوله فاعمل غني اي عن الخبر فلا خبر
 فقوله هذا المستل القابلية اي مع المستل لانه الذي يصلح له وحده
 والام بصفة بان معم ولا مع غير المستل لانه انما يصلح له والمراستل
 غير الوصف لان الوصف لا خبر فيه وهو الاصل اي لانه خبر الحلة
 وخبر الشيء اصله ولانه يظهر فيه الاعراب لفظا وتقديرا بخلاف الحلة
 سم قوله والمراد بالمعز في تفسيره معاملة المستل في قوله ان المستل
 في قوله ان المستل في قوله ان المستل في قوله ان المستل في قوله ان المستل
 مع مرفوعة مستل في قوله ان المستل في قوله ان المستل في قوله ان المستل

الانباري ولا قسمته خلافا للعرب ولا يلزم تقدير قوله
 قبل الجملة الطليقة خلافا لامن السراج تهتمل ويفرق بين ما
 وقوله في المغتة وامنع هذا ابتاع ذات الطلب الى ما في النون
 من المغتة غير المنعوت للمخاطب ولا عنده له الا ما هو معلوم
 له قبل والطليقة لا تكون معلومة قبل ثم قوله وهو فعل مفع
 فاعله هل يصح ان يكون فاعلا بعض المتبدل ومفعولا بعض الآخر
 عوزيد وهند يفرق بينهما اختلفوا في ذلك قال في التسهيل وان وفي
 معطوفا على المتبدل فاعلا لهما وقع على الآخر صحت للسلسلة
 خلافا لمن منع انتهى وقوله معطوفا اي لهما بالاولى خاصة فلورجان
 العطف بالاناء امتنع للسلسلة اجماعا وان حذف العاطفة
 صحت اجماعا والوصف كالفعل فيما ذكره في قوله واللام الزم المخ
 الحوازم على الصحيح المذكور ايضا جعل التقدير لان له
 وبما في التقوي ذلك خير هذا اذا قدر ذلك متبدا اثنا
 علقا ما اذا قدر تابعا للباس بدلا منه او عطف بيان لا نقا
 لانه لا يكون اعرف من المنعوت بقرح وقوله خلافا الى اي لان
 الخبر مقرر وان مادته لفظية واكثر وقوع ذلك في مقام
 التثنية معني قال التثنية وضع الظاهر موضع الضمير في مقدر
 العظيم حانز قيا سا وفي غيره يجوز عند في الشعر بشرط
 ان يكون اللفظ الاول وعند الآخر في الشعر وغيره وان
 لم يكن اللفظ الاول انتهى في الحاقه اما الحاقه فالحاقه متبدا
 وما استغنى فيه بمعنى العظيم متبدا ثان والحاقه بعدها خبره
 والثاني وخبره خبر الاول عوزيد في الرجل لما كانت
 اللام للجنس وان لم تكن للاستغراق والجنس يستعمل على ما افاده كان
 الرجل مستملا على زيد وغيره مجرى استغناء له عليه مجرى الذكر
 اللغوي مسمى عن التقدير قوله وهو غير جائز ان يكون ضمرا لعدم
 الحوازم الا قلا ما منع من الحوازم اخذ البعض الكلام في المثال وهو
 في الرجل على ما قال ابو الحسن اي من كون الرابطة اعاده

المتبدل

المتبدل للمضاهة قوله لا الجنس يمكن ان يكون الجنس وادراجهم
 مباينة قوله وانسان لانسان لعن المثال الذي في سورة
 وغيره بضم السين المهملة اي يكسفه هو لازم ومصدره القصور
 ويضم بضم اللام وكسرهما يكثر ويختص ويفرق بفتح الراء والشاهد
 في كبسب وسننن ويحتمل ان يكون اصله تحديدا معني قوله
 وان تكن اياه معني قال المتبدل الجملة المتحددة بالمتبدل معني الجملة
 محيرة لقاعن مفردها على جملة تحدث وكلام ومنه ضمير انسان
 انتهى وبه سقط الاجتزاف للثبوت بانه ان اريد تكون الجملة
 نفس المتبدل الاتحاد في الماصد في كل متبدل او خبر تذكرا وفي التثنية
 فاعل لانه يودي الى الغايل ليس قوله كلفني الله حبي الذي
 يظهر في هذا او خوة انه ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد لان الجملة
 في جودك انما فقد لفظا مرادى وهو ظاهرا ولا ولا ايضا وحده
 وهو وان كان الاخبار باعتبار اللفظ فيطلق عليه جملة باعتبار انه
 مركب اسنادي اذ غايته الفوز وهو جائز قوله والمفرد لا يبعد
 ان يشمل الفعل المفرد لانه مالمس جملة والفعل وحده ليس جملة وح
 يستفاد من قوله في وبرزنه مطلقا لانه اذا كان الخبر الجاري على
 غير من هو له فعلا كان كلامه في وجوبه الا ان مطلقا كما هو مذهب المتبدل
 كما بينه من عتيل في شرح التسهيل وغيره وفيه ان كون الفعل مفردا
 وليس جملة محل نظر لان الخبر في تلك الصورة جملة قطعاس قوله
 منه بعد قول للمفرد في اشارة الى اعراب التامد متبدا اثنا
 والعللة لئلا يكون خبر وان يشق راجعا للموصوف دون الصفة ولحق
 انه يجوز اعرابه صفة للمفرد ورجوع الضمير للموصوف دون الصفة
 ولحق انه يجوز اعرابه صفة للمفرد ورجوع الضمير للموصوف دون
 الصفة وان كان كالمش الواحد لا يحسن وانه في العزينة على كون الموضع
 ما ذكر استعمال كون التامد مشتق من قوله من التمدد اي المشبه
 او القدر كرتبه من الصفات التي اعملت مصادرها فيقعد لعل مصادره
 دم قوله مستثنى برعليه زيد ما قايم الا وهو ويجاب بان هذا وكذا

لانه لغرض اقتضا براره ف اي وهو الخبر قوله يرجع الى المتبادر
يرد الى المتبادر عليه زيد غرضه هو وجوب بان هذا معلوم
مما يأتي في قوله وان زنه الخ وهو المخصص قوله وان زنه
التي يستثنى منه مسألة وهي زيد قائم انواه لا قاعدا ان فافضا
سعت سم عن بعض الخواشي قوله اي الضمير المذكور ذكر انوحيان
ان الظاهر خلاف الضمير في ذلك فتعال زيد غرضه زيد ورده
المراد اي بان وضع الظاهر موضع الضمير في غير موضع المقام ضعيف
واجاب العلامة بن جماعة بان محل زنه ضعيفا اذ لم يكن انفعلة موقعه
لمعني اخر مقصود وهو رفع الایعام مثلا انني على ان في البراز ايضا
فضل الضمير مع با حزه عن العامل دم قوله حيث ملا الخبر الى مثل
الخبر في تلك الفت والحال عن الضمير ومثل الوصف الفعل نقله
دم والسبوطي قال بن هشام وانظر في يجوز زيد غرضه هو ايقفي
داره هو ورد عند فعلها هو اوقفي دارها هو فعل جيب الایراز وحمل
لا ذكره النجاة وقد يقال استواء بذكر ذلك في الوصف لانه متعلقه
وهو نائبه انني قوله وقال الكوفيون لا يجب فيجوز على قولهم
في زيد هند ضار بها هو كون الضمير قاعلا وكونه تأكيدا وما زيد
غرضه هو فاعله غير الضمير يوهنون الفاعلية وشمعون التأييد
لاجماع الایراز وتظهر في ذلك في التثنية والجمع ونقول البشوب
المستد ان الزيد ان ضار بها ما ونقول الكوفيون مثل ذلك ان قد روا
الضمير فاعله وان قد روه يؤكد ان لو اضار بها ما هو وكذلك في الجمع
من العرب افراد الوصف لا على لغة اكلو في المراء غث دم قوله واستدلوا
لذلك بقوله لا وجه الاستدلال ان قوي مستد الاول وذي الجهد مستد
ثان وانها خبر الثاني وهو خبر الاول والمعا عائدة على ذري الجهد
وهو في المعنى لغوي لانهم اصابون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها
لان اللبس ما موزان الذي مبني لا بانية وتبرز فعل على اللغة
الغضبي بانها هم وعلى غيرها بانوها هم ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال
ان يكون ذري الجهد منصوبا بوصف محذوف بغير المذكور والتقدير

بانو ذري الجهد بانوها والذري جمع ذروة وذروة كل شيء اصلاح
تخرج قوله واصتروا نظروا او عرفوا بمرسوط ان يكونا تامين على
الناقصين وهو ما لا ينهم مجرد ذكرها متعلقها بخور زبد سكانا او بونا
وزيد بك او بك وبك ان شفتا وقيد التمام من تعريف الخبر السابق
وقوله الاية فان بقدره اذ هو الخبر حقيقة صحة جماعة وقال
جماعة الصحة انه معمول المحذوف وقال اضر من الصحيح انه المجموع لان
المقصود الاخبار بوجوده في النظر الا انهم حذفوا بعضه لزوما
وسموا الباقي باسم الخبر محذوف او قد تعال الخلاف لفظ لان الثاني
بانه مجموعها نظرا الى المعنى المقصود قال زوكان شفتا الامام العلاء
الكمال بن الهمام يختاره شعبا للرضي واعلم ان الظرف الشامل للجار
والخبر وزوكان مستقر ولعل لانه ان كان عاملا معجابه فلفظ ولا
خشترا انني وقال بعضهم المستقر ما كان عاملا عاما واجب الحذف
واللعمري ما كان متعلقه خاصا سوا واجب حذفه خو يوم الحجة صت فيه
او بان يجوز يدراك على الفرس سمي الاول مستقرا نفع القاف لا يظلم احد
متعلقة العام تنتقل الضمير الذي كان مستقرا فيه الى الظرف فينتقل
فيه ثم حذفت الصلة اختصارا لكثرة دونه وسمي الثاني لغو لانه لما قيل
اليه سمي متعلقة فكانه الذي سمي قوله وانتقل الضمير الى ايم مع الحذف وهو
اولي من كونه قبله او بعد قوله وهو مردود بقوله فان بك الخ وهو الرد
ان اجماع مرفوع لا يجب ان يكون تأكيد العوادي ولا للدهر بانها منصوبات
ولا للضمير المحذوف لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على جملة
لان الظاهر للمحل زال بدخول الناصب فنعين ان يكون توكيد للضمير
المستقل الى الظرف وهو المطلوب ولا يسكل بان الفصل بالاجنب وهو انه غير
فانه جائزة في الضمير بقرينه قوله ناوين معنى الخاي ناوين كانيا
او اسقريا او معانها قوله كان ولو يعني الماضي في النهاية ان الوصف الذي
يعني الماضي يعمل في الجار والخبر وانما قاهل يعمل في الظرف فيلزم ان الظرف
اذا كان يعمل فيه الظرف فان لم ينفك اسم الفاعل الحق واوولي وقال
المايغون الظرف منصوبه نصب ظاهره هو منزلة المفعول به واما

التسببه انه اذا قدر في الظرف المستقر كاي او كان وهو من كان التامة
بمعنى حصول او كبت والظرف بالنسبة اليه اعلم ان كان الناقصة والاكات
الظرف في موضع الخبر فيقدر كان اظري وتسلل التقديران من غير العبد
حرام لو جدين رجبه غيره ايضا بان الاصل في الخبر افراد قال وهو الحق
اذ المفهوم من رجب عند كانه مستقر لا يستقر وهو علامة للثبوت فان
اداد الجاز وهو استقراره في الماضي قد را استقر واستقر ومن قال
السود الاصح ان المفهوم من رجب في الدائيات فيها او مستقر
لا يثبت واستقر ويريد في قول ابن هشام الحق عندي انه لا يترجى تقديره
اسما ولا فعلا بل يجب المعنى انما هو وتقدر بالفعول الجارية
بان صيرورة الحلة ذات محل من الاعراب لا يدرك كقولنا بتقدير
يؤخذ منها باليكن في ذلك وقوعها موقع منزهة قولة لا يلزمها
فعل الخ اي لانه اما لما قد ركب وحصل ما بعد ان اعرابا بعد اعرابا
العمل من حيث ان فعل الشرط لا يليه فعل الا ان كان جوابا والعرض ان
ما بعدا لاجواب واما اذا العاقبة فاحتملها بها بالحلة الاسمية
للعرف بديها وبين الشرطية عند امتدادها للمص وقيل متصل على الفعلية
للمعروفة بعد وقيل مطلقا مع قوله تعارض بل مجموع كما قد مضى
في الجواب الذي في الدار قال بن يعين انما لم يجز في الصلة ان يكون تقدير
مستقر على الخبر الحد وفي علي حد قراءة بعضهم عما على اني حق
بالرفع لعله ذلك فاطراد هذا معنى قوله جملة واما قوله كل امر
ساعدا او مدان منوط بتقدير المتعالي فينادر معنى قوله اذ يجوز
تقديره بعد ابتدائها هذه ان الخبر الظرفي اذا تقدم على المتعالي في غير
هذين الموضعين وقد رتعلقه بفعل فانه يقد رفق ما على الاصل
لكن في المعنى ويلزم من ذلك التسلف فعلا ان يقد في جميع السبل
لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المتعالي انما وفيه نظران علمه
امتناع تقدم الخبر المعنى على المتعالي اخشيه التماس الاسمية بالفعلية
وذلك مع المتكلف لاسم الحد والتقدير وجوابه ان المقدر في حكم
المعطوف ما امتنع في المعطوف امتنع في المقدر وان كانت علة المنع

لا توجد

لا توجد في المقدر مستقيم قوله انما يجب حذف الخ في هذا الخبر نظر فقد
يجب حذفه لدليل يجوز زيد على العرس اي راكب قال دم وتوم جماعة
امتناع حذف اكون الخاص مرد وبالاجماع على حذف الخبر عند
وجود الدليل وعدم وجود معموله فكيف يكون وجود للمعول مانعا من
الحذف مع انه هو الدليل او مقول لدليل انما هو ولا يكون اسم زمان
الخ عند التقييد وتفضيل لقوله واخبروا انظروا وحذف ظرف المكان
فانه يكون خبرا عن الخبر غالبا واعلم انه اذا اخبر بظرف مكان شرف عن
اسم عن فان كان الظرف مكررا بخلافه فابان والمتركون جانب
ومن قدام وانتم خلف جاز فيه الرفع والسبب والرفع راجع وان كان
معروفة بجوزيد اما مك ود ادى خلف دارك فالسبب راجع والرفع جرم
ولا يفتى رفع المعرفة بالسعر ويكونه بعد اسم مكان فلاحا للكونين
تسبب شرحه فانه خبرا عن خبره وكذا الخان والصفة والصفة قال
ابو النعمان والمدل وورد ذلك اعراب الزجرى اذ في اذا التذات
بدلا من مريم ولبني بني اذ لا يلازم بني حصة الغبرية وحصة البدلية
تقول سري زيد نوبه فيصلي اذ لا يجوز زيد نوبه عن حاشية
عن حصة قال ابن سميون لفتة الجسم قاعدا كما ان التامة الجسم فاما قال
فكان الصواب ان يقول النخلة لا يخبر باسم الزمان عن الإجهام انما
وشرح بالخبة المعنى ومنه الزمان كما اليوم من الجمعة فيجبر عنه نظرف
الزمان غالبا واعلم ان المعنى ان استغرق جميع الزمان او اكثره
والزمان مكررا نحو الصوم يوم والسرير رفع اسم الزمان غالبا ويجوز
منه وجوب بوجوه الصوم يوما او في يوم وان كان الزمان معروفة
او مكررا ولم يستغرقه والمعنى ولم يكن اكثره فالغالب المضى والمضى
نحو الصوم قوله والخزير اليوم اي اليوم ونحو الخروج يوما او في
يوم وقد يرفع نحو الخ شهر معلومات بتا ويل شهر الخ شهر معلومات
وحذف بالغا لظهور الشهر يوم الجمعة فلا يجوز لعموم الغالبة
لعدم الغالبة لعل هذا مبيح على من يجب من يشترط به
الغاية الجديدة او على من يجب من يكتفي بالغاية الروضيه وبعد

التي فرقنا كلاما قاله ب ووجه عدم الفادحة ان الزمان عام
 لكل شخص فلا حرجا بان زيد افي ذلك اليوم احضارعا يعلم
 الخطاب ضرورة فلا فادحة فيه صحت بغي اولم تخرج الا ان تقف
 الزمن وتخصمه فانتهى اذا اظهرت في خوف لان في زمن
 حبيب واما طرق المكان فليس كما كان لان زمان بل قد تنقروا
 الاحرام ويحكي ما كان لا يكون لغيرها في الارض بغيره عن العن
 بخور يد الارض وغيره مكانا ثم قوله الفدان اللبلة خلاف
 القدر وخلاف الحسن اليوم لانه غير متوقع فلا يتحقق الدلالة
 على الحدوث قاله من السراج ونظر فيه ثم تنبيهه اذا
 قلت اليوم الجمعة حاز رفع اليوم ونقصه وكذلك نحو الجمعة
 يتضمن خلافا كسب العيد والظن لا يثبت معنى النظم والمو
 والاضمار وكذلك اليوم يومك لانه يعني شاكه وامر الذي
 تذكره واما الاحد والخمس وما بينهما فلا يجوز فيه الالرفع
 لانها لا تتحقق خلافا حاز الفدا ونقصام الرفع والنقص في
 الجميع فتقول على ما بينهما اليوم الاحد رفعها ونقصا فاذا رفع جعل
 لغرض ما بعده واذا انقص جعل اليوم بمعنى الا ان كانك قلت الاحد
 واقع في هذا الوقت الذي هو الان تنهين وشرحه قال ابو جيان
 ومقتضى قواعد الصريحين في غير اسما الايام من اسما الشهور
 ونحوها الرفع فقط نحو اول السنة المحرم والوقت الطيب المحرم
 من عن السوي قوله الحكماء الخفاصه بفتح فوم وتنحونه
 قاله احد في كل عام نعم قيل والاحسن ان تكون نعم فاعلا بالظن
 لا غملا ولا منقاد الا ولا خلاف فلا ساعد فيه وينتهي من النسخ العزل
 الناقدة وتنحونه بفتح التا من النسخ وقوله وذهب قوم الخدم
 الوجه ان يصح القول على كل من الامرين ب قوله ولا يجوز الابتداء
 بالذكرة اعلم ان الاصل في المبتدأ ان يكون معرفة لان الغرض من
 الكلام حصول الفادحة والمبتدأ بخبر عنه والاضمار عن غير معين
 لا يفيد غا لبلا وان الفقد من الكلام اعلام السامع ما يحتمل

ان جعله

ان جعله والامور الكلية قل ان جعلها بالاحد وانما جعل الامور
 الجزئية واورد على الاول هي الفاعل كدرة وهو غير فادحة واجب
 بان الفاعل تخصص بالحكم للتقدم عليه قاله وهذا اوجه لانه
 اذا حصل تخصصه بالحكم فقط كان تغير الحكم غير تخصص فكون
 قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قالوا ان الحكم على الشيء كالقول
 الا بعد معرفته فانما قلت يمكن وقوعه بان تخصصه بتقدم الحكم
 عليه لا بالحكم نفسه كما يعلم من كلامه الخافي الا اني لم ارايت الشيء نقل
 عن من الحاجب انما حاز ان يكون الفاعل كدرة مع انه يحكم عليه لما فيه
 من التخصص لان حكمه لما كان متقدما عليه ما يحكم عليه لا يذكر
 الا بعد تقرر الحكم في الزمن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة
 في كونه متقدما عليه ككون الصفة لا فرق بينها وبين الخبر المتقدم
 العلم بها ووجه التبرير ما لم تغد اي مدته عدم افا ذهابها والامثلة
 للشيء لا للشيء كونه كاهو الغالب اي عدم الافادة والاصول
 الفادحة اختار ب تعالى ان الدهان في نقل بخل خبير
 مبتدأ محذوف ومن للتبيين في نقل بخل مخفوضا على انها صفتا لمقتضى
 اي فهم بعض فرق انقص بالاقبال والاخلال ويحتمل ان يكون بمعنى
 في والمعنى فلم يخرجوا عن فرق مقل وفي فرق مستكثر ويحتمل ان
 يكون بمعنى عن والمعنى فلم يخرجوا عن فرق مقل وفي فرق مستكثر
 سمي عن وم قوله ان يكون الخبر ضمنا المثار بالانقطاع من هذا ان
 تكون المجرور والموصوف في اليه والظرف والمستند اليه في الجملة
 صا لما للاخبار عنه سمي قوله قبل لا دخل للتقدم لا لاقباله من
 هاء في المعنى وجعل للسويع محذوف ايضا من الخبر لكن الخافي كغيره
 بين ان التقدم دخله وعبارته وخوف في اندا رجل لتخصيصه
 بتقدم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف
 بصفة استداره في الدار فهو في قوة التخصص بالصفة انشائي
 قوله لعدم الفادحة لعله مبني على استراط الفادحة الخديعة في
 مقابلة لا يتبع ذلك وقضية مذعوب مع والمتقدمين جواز ذلك حيث

فانخص في فرق م

حصلنا فائدة بان جمل مضمون
 عند هذا في الخصائص النكرة
 بعد ان يقال حصل ما للتوهم
 انما هو على من قال ان النكرة لا تستند
 لم نقله وانما عند هذا في مسوغات الاستدلال
 الشوبغ تحفيض النكرة حتى يرد ما قلناه
 الاسم النكرة بسبب عمومته ما نزل المعرفة من
 على سبيل البدل فسلح الاستدلال لا يقال فيمنع ان
 متوهم لا يعمومه بدلي لا نأقول عمومته متوهم عند
 فانه نفس كما افاد في قال الطي ولا يرد ايضا على من قال
 لا يستند اشياء الا اذا تضمنت نوعية لا يرد ما تحفيض عند
 التوهم وانما يرد به حصول للشوبغ انتهى قوله وهو انما مقتضى
 في سياق الاستدلال في عمومها نظرا اذ هي في سياق الانشآت واصاب
 التوهم بها فالحال قد تم بحقيقة غير منقراطة او يقال لما استلزم
 على الحكم على واحد من الطرفين من خصوصية لمز وعنى فز وحصل
 الشوبغ انتهى قوله ان تحفيض بوصف الى حقيقة جوارحيات
 اذ هي في الد ان لا لا للبت اموصوف وامتناع اذ هي في الدار لم
 الوصف ولا معنى لوركل مع اعاد ما قاله واجاب بعضهم بان
 المعرب اعترافا التحفيض بالوصف فنكتة توجد في بعض النسخ
 وحكموا ما نظروا الحكم لذك النكتة وان لم ينظر امرها في قوله
 ويحوي وصفه من الى وقيل للشوبغ معنى العموم بقرينة وقيل لا
 الا في او في شري قوله في قوله طامعة لا فيه وعلى انما طامعة
 مبال بالامعة للشوبغ لو اولى ان معنى قوله سرا حرة انما هي
 مبررا في مضمونا وهو مثل المعرب في النور اما ان الشوبغ في قوله
 الطامع وقيل للشوبغ فيه كوصفي المعرب انما على معنى قوله
 على قيام النور ان النور ان يكون مضمونا في النور ان يكون
 في اللمبة ان الحكم عليه لا في الحاجة الى الاعتدال في وقوعه نكرة

في قوله في قوله اذا حوزناه اي على راي الاضغني
 في قوله اي اوجهين غيرا وبعث لصلوات والخبر
 في قوله اي اذ يلزم على الاول ان في اليوم
 في قوله اي اليوم وتوشر في قوله العطف
 في قوله اي في الزلفه على ما يجوز الابتداه
 في قوله اي مستغنا مع قيام المانع دم فوجه
 في قوله اي احاطا بها كالشواهد الواحد والجمع
 في قوله اي في عينه ثم ما العظم يجوز
 في قوله اي واحد سمي قوله
 في قوله اي وفي اي المطلوب
 في قوله اي وقيل الشوبغ في معنى
 في قوله اي لا خصوصية
 في قوله اي لتلك متبدا وخبر وقضية
 في قوله اي في حال او الخبر
 في قوله اي لكل وصف ليس
 في قوله اي الفعل وكونه
 في قوله اي هذا الوصف
 في قوله اي حاشا
 في قوله اي والاضحى كونه
 في قوله اي لا مطلقا
 في قوله اي وان وجهه لا
 في قوله اي فكل في انما
 في قوله اي في ملامت
 في قوله اي ذلك مستلزم
 في قوله اي ان يكون
 في قوله اي النكران
 في قوله اي فاستلزم

حصلت فائدة بان جهلا مضمونه ب قوله ان يكون عامة الخ فان قلت
عدها في تحفيزات النكرة مشكلا اذ العموم عند المخصوص فكيف
يصح ان يقال حصل بالتعميم تحفيزات حتى يساغ لا ابتداء قلت هذا
انما يرد على من قال ان النكرة لا تبدأ بها الا اذا تحفزت بوجه ثالث
لم يقله وانما عدها في مسوغات الابتداء بالنكرة فليس وجهه
التشويق تحفيزات النكرة حتى يرد ما قلت وانما الوجه فيه ان
الاسم النكرة بسبب عمومها ما نال المعرفة من حيث انه يصلح التقيد
على بسبب البدل فساغ الابتداء به لا يقال فيصح ان يتبدل رجل بلا
مسوغ لان عمومها بدلي لا نالها عمومها متوهم بخلافه فمع المسوغ
فانه نفس كما افاد قال السخني ولا يرد ايضا على من قال ان النكرة
لا تبدأ بها الا اذا تحفزت بوجه لانه لا يرد بالتحفيزات عند
التعميم وانما يرد به حصول المسوغ انتهى وهو انما وقع
في سياق الاستتباع في عمومها نظرا دهر في سياق الاثبات واجاب
السخني بما مضى فيه قد تم بحكمة خبر من خرافة او يقال لما استنهم
عن الحكم على واحد من الجنس من غير خصوصية لغز على فز وحصل
الشياخ انتهى ان تحفيزات بوجه الى قضيتة هو ازخيرات
ادبي في الدان لان المبتدأ موصوف وامتناع ادبي في الدار عدم
الوصف ولا معنى لذلك مع اتحادهما قاله واجاب بعضهم بان
المعرب اعتبارا التحفيزات بالوصف لئلا تكون توجد في بعض اللواضع
وهكذا ما نظره الحكم لذلك النكتة وان لم ينظر اثرها في قوله
وتحو لغيره موطن الى وقيل للمسوغ معنى العموم بقرينة وقيل لامر
الابتداء وتوضيحي قوله نحو وطائفة الخ فيه وعلى الناظم حيث
مثال بالاية للتشويق لواء الحال بمعنى قوله سراجهم ذاك الخ قوله
مهمرا اي مضمونا وهو مثل ضرب في ظنهم امارات الشر والمراد بذات
الطالب وقيل للمسوغ فيه كونه في معنى الفاعل سخي قوله
حقوقا لم يزد ان العنوان ان يمثل بخوثر الزبدان حسن الكلام
في المبتدأ المحكوم عليه لانه المحتاج الى الاعتذار عن وقوعه نكرة

اما تشديد المحكوم به كالوصف في قوله
عنه بكونه محسوبا لعل قوله كسبها
والكوفي قوله كسبها كسبها
قوله في اليوم واليلة وهذا
متعلق بكتبت او كتبت ساو على
بشرط الى اذا امتنع نحو رجل قام قائما
او عطف ذلك عليه في قوله ما كان
ان حرف العطف مشترك بين الشاطين
في احدهما مسوغ في الآخر فلا نسلم ان قوله
وانما ذلك كما يرمي من اول الامر لان الكلام
مخوطا عطف وقول معروف يجوز ان يكون
مكم طاعة سخي قوله رجل من اسما
العموم لانه لما فضل واحد من على واحد
لغز منه على وحصل الشياخ سخي قوله
بالرفع خبر متبدا بعدد اي هي قضيتة او
بدل من تلك ان لم يشترط في ابدال النكرة
على المخرج قوله وياون لم يمسسها
عاملا في قوله وعندنا كتاب حفيظ
والآخر كون الخبر ظرفا متصفا بوجه
لا مطلقا او موصوفا فلا يجوز في قوله
وان وحدا لا عتدا على الخبر عند حذف
ذلك في الغرض وهذا التشويق في قوله
رجل مات معنى ما علم ان الخبر متعلق
ذلك مسوغا لابتداء النكرة بوجه
الكلام سخي قوله العبد لله تعالى
السكون سخي قوله لعل الاصطلاح
فاستطاعت الحجة في قوله

حصلت فائدة بان جعل مضمونه قوة ان تكون عامة لان قلت
 عددا في الخصائص النكرة مسئلة العموم عند المضمون فكيف
 يصح ان يقال حصل بالعموم تخصيص حتى يساغ الابتداء قلت هذا
 انما يريد على من قال ان النكرة لا تبدأ بها الا اذا خصصت بوجه واحد
 لم يقله وانما عددها في مسوغات الابتداء بالنكرة فليس وجهه
 التسوية تخصيص النكرة حتى يرد ما قلت وانما الوجه فيه ان
 الاسم النكرة بسبب عمومها مانع للعرفة من حيث انه يصلح التقيد
 على سبيل البدل فتساغ الابتداء لا يقال فيصح ان يبدأ برجل بلا
 مسوغ لان عمومها بدلي لا نافي لعمومه متوهم بخلافه مع المسوغ
 فانه نفس كما افاده في قال الحق ولا يرد اصله على من قال ان النكرة
 لا تبدأ بها الا اذا خصصت بوجه واحد لا يرد بان تخصيص عند
 التعميم وانما يريد به حصول المسوغ انتهى قوله وصح انما مقت
 في سياق الاستنباط في عمومها نظرا في سياق الاثبات واجاب
 السني بما لمناقضه قد تم بحكمة خبر من خبره او يقال لما استنبط
 عن الحكم على واحد من الجنس من غير خصوصية لغز على فرد وحصل
 الشياخ انتهى ان تخصيص بوصف الى قضية هو ارجح من
 ادبي في الدار لان للتبدا موصوف وامتناع ادبي في الدار لعدم
 الوصف ولا معنى لذلك مع اتحادهما قاله واجاب بعفهم بان
 العرب اعترفوا بالتخصيص بالوصف لتكنه توجد في بعض المواضع
 وحكموا بان لا يطرده الحكم لذلك النكتة وان لم ينظر اثرها في قوله
 ويحوي لفظة عموم الى وقيل للمسوغ معنى العموم بقرينة وقيل لامر
 الابتداء ونوشري قوله نحو وطائفة الخ فينه والحمل لنا في حيث
 مثال بالية للتشويق لولا الى ان معنى قوله سراج زاناب الى قوله
 مبرأ الى مضمونا وهو من عجز في ظن انما ان الش والدار بديان
 الطالع وقيل للمسوغ فيه كونه في معنى الفاعل سمي قوله
 نحو قايما للزبد ان العموان ان عمل محووظ الزبدان حسن اذا الكلام
 في المبتدأ المحكوم عليه لانه المحتاج الى الاعتذار عن وقوعه نكرة

اما المبتدأ المحكوم به كالوصف في مثاله فنشترط تكثيره بكيفية تعدد
 عنه كونه مخصصا لعل دم قوله اذا حوزناه اي على رأي الخنثي
 والكوفيين قوله كنهن الله اي اوجهن خبرا وفت لصلوات والخبر
 قوله في اليوم والجملة وهذا الولي اذ يلزم على الاول ان في اليوم
 متعلق بكنت او ككتب سابقا على اليوم ونوشري قوله العطف
 بشرط ان اذا امتنع نحو رجل قائم قاي الزلفه على ما يجوز الابتداء به
 او عطف ذلك عليه في نحو زما كان متمنا مع قيامه لما عطف دم وجوه
 ان حرف العطف مشترك بين المتعاطفين فاعلمها كالمش الواحد للشيخ
 في احدهما مسوغ في الآخر فلا نسلم ان نحو رجل قائم يمنع ثم بالعطف يجوز
 وانما ذلكها بزم اول الامر لان الكلام كله لشي واحد سمي قوله
 بخوطا عة وقول معروف يجوز ان يكون خبر مقيد احد وفي اي المطلوب
 منكم طاعة سمي قوله رجل غير من امره وقيل للمسوغ حسن معنى
 العموم لانه لما فضل واحد من على واحد من جنس علم انه لا خصوصية
 لغز منه على فرد فضل الشياخ سمي قوله يجب لتلك مبتدأ وخبر وقضية
 بالرفع خبر مقيد احد وفي اي هي قضية او بالضم خبر او حال او الخبر
 بد لمن تكلم ان لم يشترط في ابتداء النكرة من المعرفة بد لكل وصفا لشي
 على السبق في قوله يكون فيه مسوغا ان كونه في معنى الفعل وكونه
 عاملا في قوله وعندنا كتاب حفظ احد المسوغين فيما الوصف
 والآخر كون الخبر ظرفا مخصصا قوله وهو اعتمداي على نفي واستنباط
 لا مطلقه اذ هو غير كاف فلا يجوز في يجوز زيد قائم اذ كونه قائم مبتدأ
 وان وحدا لا عتقا على الخبر عنه معنى قوله نحو بقية كملت اذ وقع
 ذلك في افراد هذه البشر غير متعلق الاخبار بمعنى فائدة خلاف
 رجل مات معنى وبه تعلم ان الخبر متى قيد بما يبين الاخبار معتدا كان
 ذلك مسوغا لابتداء بالنكرة لبقوله بحال اي وجهك والشارف
 الكوكبي سمي قوله الذب بقرينة اي الغم والظروف على المبالغة للندبة
 السكون سمي قوله لولا الاضطراب الى اودي عليك والتمه للجب
 واستثنت مقت والظن بجهة فتملة مفتوحين السبر سمي قوله

كم حجة لا يجوز في حجة مع خاله للبر على ان كم حبرية وجمعة ممنوعا والنسب
على ان كم استنفها ميت وهي ممنوعا والرفع بالابتداء وفيه الشاهد وضو
قد حلت وكذا صفة حجة والميز على هذا الحد وفي كم في محل نصب على
الطرفية او المصدرية اي لم وقت او لحظة وهذا بالغا وهي المرأة
التي لم تحب اصبعها من كثرة حبها والعار جع عوار فنه مشغولان
الوصف والوقوف عليه كم قوله موسقة الموسقة بضم الميم وفتح
الراء والسين المشددة العين المهملة عتمة تعلق على الرسخ لحافة
الموت وهي مبتدأ والموسخ الفاعل بردها معنى اذ لا يريد من سعة
دون اخرى بخلاف رجل قائم وسين ارساعه حبر وضم فتح العين
والسين المهملة مبتدأ وعلو يس وزين في الرسخ وبه مقدم
حبره وبتن بطلب وحض الاربع لا ينفكوا انما يعلقون كبرها ويزعمون
ان من علفه لا يفرح عين ولا سرور قوله ولبس الخ لاجابة اليه
مع كاف التمثيل في قوله كلفه زيد منيرة الخ ويجاب بان الكاف
اشارة الى ما عدا هذه الامثلة من افراد الانواع المشار بتلك
الامثلة اليها وقوله ولبس الخ اشارة الى ما عدا تلك الانواع
المشار بالامثلة المذكورة اليها من الانواع الاخرى التي تحقق
الافادة معها سم قوله لان الجزئية الصفة الخ والان المستد
محكوم عليه ولا يكتفى بوجوده قبل العلم بقصده في اللفظ ايضا
ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه وانما قدم الفعل في الجملة
التعليلية للايدان من اول الامر بما لها فعلته دم قوله ولما لم
يلج وجزتها الخ لا يعني ما منه من الدين وكان الواجب بيان سبب
عدم بلوغ درجات قلت لعل السبب ان الغنى لا يجيء ان يتبع
المستد في التفرين والتقدير ولا في اعرابه للتحد وخلاف الصفة
فاغلت ردها لعلها لذلك قوله وجود والتقدم المراد بالخارج
عدم المنع لا الاماحة المستوية الطرفين لير قوله ومثل من مشرك
اي ينفوس من معتقد زوجه حين تستوي الخزان الخ يحفل ان
فيه الخلاف الذي يحكي في الفاعل مع المفعول وعيمل خلافا وبق

بان العامل ثم اقوي لانه لفظ واصل في العمل فصرف في معوله به
بالمتقدم بخلافه هنا والمراد باستواءهما ان يسلبوا في مطلق
التعريف والتكس في عينها زعن الخيان قوله فخر صديقي
زيد كل من الغرض صانع ان يخبره عن الاخر ويخلف اللفظ بالتحليل
العرض فاذا عرف السامع صديقا كذا لا يعرفه على القين باسمه
واردت ان يقتنه عنده قلت صديقي زيد ولا يصح ان تقول زيد
صديقي واذا عرف السامع زيدا باسمه وعنه ولا يعرف انصافه
بانه صديقه بقله واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد صديقي ولا يصح
ان تقول صديقي زيد معني قوله عور رجل الى جاور اي لا
احدى التكررين محضته بالوصف دون الاخرى فلم يستويا
تكريرا فعلى ما مر عن الخيان يخرج عن هذا بقوله عادي بان
فان التكررين فيه وان استويا شيئا لكن الصفة قرينة لفظية بنية
قوله عور ابو يوسف مبتدأ لا نه شبه وابوصفة خبر لانه شبه به
تقدم او تاخر تفرج قوله لا يام تقدمه الخ اعترض بامور منها
انهم لا يلمون زعمون رفع اللبس بدل اعلان مختار ووضع اولئك
واسما الاخصاس والمكررات والجواب ان الاصل مرعات ما فرج
اللسن بدل ليعفع الفاعل وضبط للقول واما ان الغنى في سلبه خيان
الوصف على غير صاحبه ومنع الترخيم باسمه على لغة العام ومنها
انه انما ياتي في الالباس اذ ارجع الى المعنى ولا فرق في المعنى بين
الجلتين فان المقصود الاخبار بغيره بزيد وهو حجة لانهما جنسا
والجواب للنوع بل في زيد قام تكررا لاستناد يحصل بقوى الحكم
ولا اعتنا بزيد شيئا الكلام عليه وافادة الثبوت ومنها انه لاجاز
الفاعل والابتداء في في البار زيد دم ومنه كجواب هذا
فما بعده قوله فلان قال في بخور زيد قام الخ شكله انهم
اخاروا في ما قام زيد اعرا بزيد فاغلا او متبدا دم ومن ثم قال
ز الاوجه ما قاله بعضهم ان غير الفعل من المشتقات المعتمدة كالفعل

انتهى واجيب بان جواز الوجهين ليس لانها كان كل منهما مخالفا
 لاصل كافي قائم زيد والالتباس المحذور انما هو اذا كان احد
 الوجهين موافقا للاصل كما فينسب الى ذهن اليه من غير معارض
 فبوجه التشويش والالتباس انتهى وهذا يحجب عن احاطة الوجهين
 في جوازي الدار زيد **قوله** وليس ذلك ما نفا الى نقل السوطي عن
 المصنف في المتن لهما الا ان السوطي لا يثبت الساكنين ويجاءت
 بانه يمكن دفع الالتباس بنحو الوقف على الالف والتوصل بنبذ الوقت
 على ان الالتباس انما يتصور في مثل الزيد ان قاما لا في نحو احوال
 كما **قوله** معضلة نفع الصاد واصله معضلة فيه جرح
 للصاد فقيم فاستتر الضمير **قوله** بالحضار للمبتدأ اي لو كان
 معضلة فيه بان يضر فيه الخبر لانه يضر في الخبر كايوجهه **قوله**
قوله وهل لا عليك المول عندك فيارب هل لا بك الضمير
 عليهم فاصلنا فيه فاصل هل الضمير في اليبك وهل للمول لا عليك
 والشاهد في الصدر والضمر وقيل لا شاهد في الصدر اذ احصر
 في الخبر بل في متعلقه وجواب بان ما ثبت لمعلقه من تقديم
 وتخير ثبت له ولا يجوز ان يقال للمول والضمر مرفوعان بما قبلها
 لاعتماده على هل لانه كالتعليل وذلك لا يجوز فيه فكلا لا يجوز
 ما الاقام زيد لا يجوز ما الا في الدار زيد **قوله** ومرجبر حاله
 من اسم شرط وفعل الشرط كان التماسية محذوفة مع اسمها وجبر حاله
 اسمية خبر كان المحذوف على وجه لفظي ليس لها شغرها وبذلك جواب
 الشرط محذوم وبكم معطوف عليه فثبت **قوله** او مولى اي يتقرب
 مستد اي هو ثابت ويرد ان الجمع بين لام التوكيد وحذف
 للمبتدأ كجمع بين متنافيين فالاول جعل اللام زائدا بفتح **قوله**
 اولاً الصد بالخ من خبر انان فانه يلزم الصد وقال الاخبار
 بالجل والاضرب عنه صلحا لا يتقدم عليه نصيح وكذا خبر انان خبره
 كافي التبريل بخوكلا من زيد منطلق **قوله** يجب انضال وجيب
 انضال خبره اذا كان طلبا بغور زيد اضربه وزيد قلا انضربه

او كان المبتدأ دعاء نحو سلام عليكم وويل لزيد او وقع الخبر موحدا
 في مثل نحو الكلاب على المقر قاله السوطي او كان المبتدأ مذكرا
 نحو ما رايته من يومان ومنذ شهران خلافا للزجاج في جعله
 بعد مذكرا مقدما ويومان مبتدأ موحدا او موصوفا لا ف
 يومان تكرة مسوخ لعاذكون خبرها اسم زمان مقدما على رايته
 لا مسوخ ذلك لانه ليس بطرف ولا يتخير عن جميع المدد بالغا يومان
 وذلك هو الحقيقة قاله بن الحجاب او كان المبتدأ ضمير متكلم او محاط
 بخبر عنه بالذي والي واحد فزجها او تكرة او معرفة بان وقد
 عاد الضمير مطابقا في التكرار والخطاب بخواتم الذي تقرب زيد لوانه
 رجل تقرب زيد وانت الرجل تقرب زيد او ان الذي اضرب زيد او كان
 المبتدأ متبعا بالخبر بخور زيد زهير شعره وابو يوسف ابو حنيفة
 دنوش في هذا الاخير نظر ظاهر فقد حوز اليه وغيره فيه
 التقديم كما مر **قوله** وهو عندي روم الخ ليس بشكرا كما تقدم من **قوله**
 قوله كصند كمنه لان ذلك في مسوخ الابتداء وضالبيان ان التقديم
 واجب لدفع الالتباس وعلان التقديم دخلا في التسوية لا مانع
 ان يحصل به امران منه فاما مر على احد هما وهذا على الآخر **قوله**
 كطراي حاجة **قوله** سبينا حاله وما حمله معنولا مطلقا اي
 احادنا مبينا فالظاهر منه لان الظاهر امتناع تقديمه على عامله
قوله على التمرة مثلهما زيد لا يجوز رفع زيد بدلا او بيانا ويجوز
 مع رفع زيد في مثل علم ان الغنم اعراب وانضباب الا سمعني
 الحان من التكرة للوحدة او على الظرف او على الما بنا فتصل الوجهان
 وان يكون مبتدأ كما في حالة الرفع ويحمل وجه الرفع وفقه البناء ان
 يكون في علا ما للظرف **قوله** عن لعين اللواشي **قوله** من عود الضمير على
 متاخر الا قال بن عقيل قد جرى الخلاف في عودها غلامه زيد
 او ضرب غلامها جازعنا مع ان الضمير فيه عائد على متاخر لفظا
 ورتبة ولم يحذف في من صاحبها في الدار والفرق انما عا د عليه
 الضمير وما انضل به بالضمير وتعا عتبه الضمير محذوف انتهى استركا

مع

في العالم في من غلامه زيد اختلف صاحبها في الدار فان العامل
فيها انصرف بالخير وما عاد عليه الخير مختلف انتهى **قوله** سوعلي
خذ من صفات الاظهر ايضا النظم على طاهره فانه اظهرها اذا عاد
عليها انصرفه فان فيه نقصا ان امن تقديم الخير وحده لا يجب
تقديم الخير والاوجب كاد عليه كلام التسهيل قال بن همام انما قال
عليه اخراج مسلي يجوز زيد الاجله ومعز عن عند بعلها فانه
لو قال اذا عاد علي تعين الخير وظلت حالتان العورتان مع ان التقديم
فيها لا يجب لجواز عند بعلها معرض وزيد اجله يجوز اذ ليس فيها
الا تقديم العلي واي مانع من ذلك ولا يقال في هاتين ان الخير عاد
على الخير بخلاف ملوعين جبهها لانه عاد علي ما لا يفسد عن الخير
وكذا اخو علي قلوب افعالها انتهى **قوله** كذا اذا استوجب التقديم
لشرط ان يكون مفردا كما مثل فان كان جملة جاز زاجره يجوز بد اين
مسئله **قوله** كذا يجب تقديم الخير لكونه اذا كان المتبدا **قوله**
مقرونا بها الخبر نحو اما في الدار فزيد واسما او كان الخبر اسم اشارة
بخبرنا زيد ونم عروا وكان الكلام بغير منه مع تقديم الخبر ما ينه منه
مع قايضه بخبره ورس اذا اخرته بغير منه التقب او استعمل في مثل
من حوكل دارينو سعد ونوري عن السوطي وانظر وجه قوله او انهم
اشارة **قوله** وحذف ما يعلم ان الدار العلم التفضيلي لا الاحكامي بان
يعلم ان في الكلام حذف ولا يعلم عن الحدوف فانه لا يمكن **قوله**
من الخبرين او المتبدا والخبر في المتبدا والفا على حذف هو الاقوله
عن الشاطبي **قوله** وتوكان الجواب به لكن يجوز رجل الخ لا سقم
في جوابه الاستفهام **قوله** ولا يجوز ان يكون الخ ان كان عدم
الجواب حاصل لمطابقة الجواب السؤال في ان كلاجله اسمية
ففيه انها على تسليم وهو بها حاصله مع تقدير عندي مقدما ان
تقديمه لا يخرج الخلة عن الاسمية وان كان عدم الجواب لا حيل
تناسبه السؤال والجواب في ترتيب اجزائ الخلة فهذا التناسب لا يقتضي
الوجوب وعدم حوز العكس وضعه الا ان يراد بعدم الجواب الاولوية

وبالضبط خلاف الأولى والأشبه **قوله** دفع أي مرفق مرضاً
نشأ من الجبهة **قوله** إذا جلاجل مع كذا ذكره في الشرح في الكاف
الكرمي والبرصيح بدل في قولك نعم لمن قال أزيد قايماً عن غيرهم
قوله كقولك تعالى والأيام يحسن فان قلت هل جعلت الأيام
محطاً على اللام وما بينهما خبراً عنها قلت بآه امران أحدهما الخبر
مفروق بالفتحة منزلة الجواب والخواب لا يتقدم على شرطه
فكذا ما نزل منزلة أناني أن ذلك يستدعي جواز زيد قائماً وعرو
وقد يقال منع هذا في اللفظ بخلاف قولك زيد في الدار وعرو فلا
يقع فيه **قوله** عن غيرهم **قوله** ويجدولاً ومثلاً لوما **قوله**
الامتناعية صريح التفضيضية فالمخاصة بالإفعال ومثلاً لوما
التفضيضية **قوله** وهو كقولك لا بد لك من دفع الإشكال بأن الجواب
بنافيه التقييد بالعلية وجه الاندفاع أن الطلبة هنا منصوبة
فيتبين معنى الجواب ولا يتبين جواز جبهته بنافيه الجواب
للعلم به وسد جوازه الخ فقد يقال هذا التوجيه موجود إذا كان
الخبر وجوداً مقيداً ودلت القرينة الخارجية عليه مع انه لا يجب
حذفه فكان لم يكن نقوا في وجوب الحذف ويجوز ذلك بل اعتبروا معه
أن يكون الخبر مدلولاً عليه من الكلام لأن قرينة خارجته عن
الكلام اعتمداً بالخبر كونه ركن الإسناد **قوله** وسد جوازه
سده أي فإن كانت قرينة الحذف لولا لأنها تقيد امتناع الشيء
لوجود غيره وسواء كان الجواب مذكوراً أم محذوفاً نحو لو أزال
مؤمن الآية أي لا ذلك في النسخ وساغ ذلك مع لزوم حذف
العوض والمعوض عنه لأنه قرينة حذف الجواب جوازاً لقصر
كالمدكور وسد مسد الخبر المحذوف وجواباً فإن قيل هل كان لا بد
في لولا زيد ذكر منك خبراً قلنا نعم الرابط فإن قيل فلو لا زيد
ذكرت أنه قدما بين يقيم الرابط بعض الأقسام أنه ليس خبر
تكملة له أنه إذا وجد وعلمنا أنه اتفاق **قوله** بدت
الوجع الخ مدح وصحة به سيفاً والعصب السبب المقاطع والقصد

كله المعية خلافه **قوله** لا يكونا مطلقا هو مجرد الحصول والوجود
والاستقرار وكونها والتمدد هو الوجود الخاص كقيام وقعود
وحدانته جهده **قوله** واذا اريد الكون للمردود بانه
تاويل والاصل عدمه **قوله** فلو لم يكن بالبعث رد بانه يودي الي
رفع التوثيق عن جميع الاحاديث او غاليتها على انه انما يتم اوله
دواء الحديث عربا اما اذا كانوا عربا وهو الظاهر فلا اعتبار
الحجة بلسانهم **قوله** والحنوا المعري مرود بورود مثل شعوره
في الشعر الموثوق به كقول الشاعر
لو لا زهر حناني كنت منتفرا ولم يكن حاننا لئلا ان يحجوا
وقولها فوانه لولا انه عشي عواقبه لخرج من هرير جوهانه
بقول الزبير ولولا بنوها حولها لخطمتها كخطة عصفور ذم الكعلم
قوله تخولك العرق والدمع ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح
لان القسم موضع الضم ككثرة استعماله **قوله** العلم به الخ
فان مرادك العرق في القسم ونقصه له دل على الخبر المحدث **قوله**
قوله نحو عبادته لا يقلل انما كان غير نص في القسم لانه غير
ملائم له اذ يستعمل في غيره نحو عبادته يجب الوقا به ولا يفهم منه
القسم الا يذكر القسم عليه تصريح **قوله** وفيه نظرا لا يتغير الخ
يجاب بانهم لم يدعوا اليقين والتمسك بكيفية الاحتمال **قوله**
صالحا وفي العمل للذين ج غير واجب اذ لم يسد الجواب مسده
وانظر ما المانع من ذلك **قوله** لمكان لا لا يستد انما يجوز
ان يكون اللام داخل على المستند المقدر بينهما وبين غيرهما
لانها في كونه خبرا كما قالوا في ام الخليلين يجوز ان التقدير لم يحجوا
ب وهذا الاحتمال قول بن عصفور كما في التوضيح وردت عليه
بانه اذا دار الخلاف بين ان يكون من الاوائل ومن الاواخر بل قبل
عليها الاخر او في بيان دخول اللام على شيء واحد لعظا وتقديرا
اولي من جعلها داخل في اللفظ على شيء وفي التقدير على آخر
تصريح **قوله** غيبة مفهوم مع عيتم ان المراد ظهورها في المعية

والغا الظاهر ان هذه التواضع غير المعية كما لو قيل كل رجل
وضيعته مخلوقان او معلومان **قوله** وضيعته اي صوته
سبب ضيعته لانه اذا ارتكبا ضاعت اوضاعه وتطلق الضيعه
على التوبة والعقار والكلامه **قوله** الا انه لا يدرك
للعلم الخ اعترض بان الخبر المحدث من نحو متقاربان خبر
للمبتدأ من فلا يسد المبتدأ الثاني مسده اذ للشيء لا يسد مسده
الخبر واجيب بان المبتدأ الثاني ليسد مسده الخبر من حيث هو
الاول فيجذفه من هذا الوجه وان كان لا يسد مسده من
حيث انه خبره ولا يشترط لوجوب المذهب صدق شي مسده من
كل وجه ولهذا استقام ما قيل ان الخبر مثنى فله بعد المعطوف وليس
نوده ما يسد مسده فكيف يجرح حذفه لان الخبر المعني من حيث هو
خبر الاول محله قبل المعطوف **قوله** يشعب بفتح العين المله
اي يفرق **قوله** وزعم الكوفيون الخ رد بانه لا يلزم من
كون الواو بمعنى مع ان يكون بمنزلة لان مع ظرف فيصح ان يكون
خبرا عند الواو **قوله** وقبل حال لا يصح هذا الفيد يشك على
مثال لهم الثاني فان الحال فيه يصلح للتبرية ولذا قال المصنف اذا
جعل الاوليه نظرب **قوله** عن الذي لا في لغير باضافي المعني
على غيره **قوله** او اسم تفصيل معطوف على مصدر **قوله**
والنقد برافكان واذا كان فاذا عند اداة المعني واذا عند اداة
الاستقبال قاله وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف اذا مع الالة
المضاهة اليها ولم يثبت في غير هذا المكان والمعد ولعن معني كانت
النافقة الي معني انما والذ يظن لها في تقديره نحو ربي
زيد الالبسه قايما اذا اردت الحال عن المنقول وعربي زيدا الالبسه
قايما اذا كان عن الفاعل اولى انتهى **قوله** التي هي الخبرية نظرد
فان الخبر انما هو ظرف الزمان المضان المحلة كان بل الخبر انما هو
مقتلعه على الصحيح **قوله** وسد الحال انسدها فنه تشابه فان
الحال انما قام مقام الظرف لان في الحال معنى ظرفية فالحال مقام

كله المعية خلافه **قوله** لا يكونا مطلقا هو مجرد الحصول والوجود
والاستقرار وكونها والتقدير هو الوجود الخاص كقيام وفقد
وحدانية جسد سم **قوله** واذا اريد الكون لا مردود بانه
تاويل والاصل عدمه **قوله** في قولنا بالمعنى رد بانه يورى الي
رفع التوفيق عن جميع الاحاديث او غالبا على انه اغنية اولم يكن
دواء الحديث عربيا اما اذا كانا عربيا وهو الظاهر فلا لقيام
الحجة بلسانهم **قوله** ونحن المرمي مردود بورد مثل شعرة
في الشعر الموثوق به كقول الشاعر
لو لا زهر حنفي كنت مشترا ولم اكن حانقا للعلم ان يحسوا
وقولها فواته لولا انه نحسي فواته لخرج من هراير جوانبه
وقول الزبير ولولا بنوها حرمها لحنظها كخطة عصفور ولم التعم
قوله تخولكم الغر والى معنى ولا يستعمل مع اللام الالفتوح
لان القسم موضع الضم ككثرة استعماله **قوله** للعلم به ان
فان مرادهم في القسم ونقينه له دال على الخبر المحذوف **قوله**
قوله نحو عهد انه لا فعل انما كان غير نص في القسم لانه غير
ملازم له اذ يستعمل في غيره نحو عهد انه يجب الوقا به ولا يفهم منه
القسم الا بذكر القسم عليه تصرح **قوله** وفيه نظرا لا يتبعه الخ
يجاب بالان لم يدعوا التقين والمثال بكيفية الاحتمال **قوله**
هو المحذوف ولعل المحذوف غير واجب اذ لم يسد اللوا ب مسده
وانظر ما مانع من ذلك **قوله** لمكان ام الاستدائه انه يجوز
ان يكون اللام داخل على المستد المقد ر بينهما وبين غيرهما
لا بنا في كونه خبرا كما قالوا في ام الحليس العموز ان التقدير لم يحوز
قوله وهذا الاحتمال قول بن عصفور كما في التوضيح ورد عليه
بانه اذا ادخل المحذوف بين ان يكون من الاو ايل ومن الاو اخر بلجل
على الاو اخر او ايل وبان دخول اللام على شي واحد لفظا وتقديرا
او في جمعا داخلة في اللفظ على شي وفي التقدير على آخر
تصح **قوله** عنيت مفهوم مع عيتم ان المراد ظهورها في المعية

والغا

والغا الظاهر ان هذه الواو تحذف غير المعية كما لو قيل كل رجل
ومعنيته مخلوقان او معلومات **قوله** وضعيته اي صفته
سميت شعبة لانه اذا تركها ضاعت اوضاع هو وطلق الضميمة
على التوفيق والمعار والكلهم **قوله** الا انه لا يذكر
للعلم الخ اعترض بان الخبر المحذوف من نحو متقاربان خبر
للمتد ان فلا يسد المتبد الثاني مسده اذ للمتد لا يسد مسده
الخبر واجيب بان للمتبد الثاني ليسد مسده الخبر من حيث هو
الاول فيجوز فيه من هذا الوجه وان كان لا يسد مسده من
حيث انه خبره ولا يشترط لوجوب المحذوف بعد النسخ مسده من
كل وجه ولهذا استظما قيل ان الخبر مثنى فله بعد المعطوف وليس
نوده ما يسد مسده فكيف يجوز حذفه لان الخبر المعنى من حيث هو
خبر الاول محله قبل المعطوف **قوله** يشعب بنح العزلة
اي يفرق سم **قوله** وزعم الكوفيون الخ رد بانه لا يلزم من
كون الواو بمعنى مع ان يكون بمنزلة لان مع ظرف فيصح ان يكون
خبرا على ان الواو **قوله** وقبل حال لا يصح هذا التقيد يشك على
مثال للم الشايع فان الحال فيه يصلح الخبرية ولذا قال المم اذا
جعل لا وفيه نظرب **قوله** عن الذي الخ اي للرباها في المعنى
على غيره **قوله** او اسم تفصيل معطوف على مفرد **قوله**
والتقدير ان كانا او اذا كان فاذا عند اداة المعنى واذا عند اداة
الاستقبال قاله وفيه تكلفات كثيرة وهي من اذا مع الالة
المضاهية اليها ولم يثبت في غير هذا المكان والمعد ولعن معني كانت
النافقة الي معنى اتمامه والذي يظهر لي فا تقديره بخبري
زيد ابلايه قاعا اذا اردت الحال عن المشغول وفي زيدا ابلايه
قاعا اذا كان عن الفاعل اوي انتهى **قوله** التي هي الخبرية نظرب
فان الخبر انما هو ظرف الزمان المضاق الرحلة تان بل الخبر انما هو
متعلق على الصحيح **قوله** وسد الحال بسدها فيه تسامح فان
الحال انما قام مقام الظرف لان في الحال معنى ظرفية فالحال مقام

الطرف الثاني مقام الخبر قوله لما يلزمها المستند / قام عن المثال
 الثاني الاستتمام التخليق قوله / خبر افتراق الخطين وفي حال التخليق
 المعاقبة بالبين والناهد في وهو عطفان قوله / فلا يشهد الخاي
 انهما من انواع المصدر في محلهما سابق على محل الخبر فلا يكون في موقعه
 ليدل عليه قوله / اي الكوفيين واشتهر فاده بان الكل متفقون
 علي ان معني خبري زيد اقاما ما اقر ب او ما قرئت زيدا اقاما وهذا
 لا يستفاد الا من تقدم بر البرين والافتش ان المصدر والمستند اضعيف
 فيرفع ويحوم ما في عندهم لعدم تقيد به بالحال او الحال من مقام الخبر ثم
 ثم خبر عنه بمصولة في حال القيام فيكون للمعني كل ضرب مني واقع على زيد
 حاصل في حال القيام واما عند الكوفيين فالمستند اضعيف مستند بالحال
 فيكون للمعني خبري زيد المنقوص بحال القيام حاصل وعمل غير مطابق
 للمتنق عليه اذ لا يتبع من حصول القرب للمستند بالقيام حصول
 القرب المفيد بالمتنق وفي وقت اخر فليس في تقدم يرم اذن معنى المنقوص
 المتنق عليه قوله / واختاره في التسهيل اي لعملة الخذف مع هيبة
 المعني به لكن يلزم عليه حذف المصدر واقبال عمله وقد نص في الاكثر
 على منعه وفي كلام في موضع اخر ما يشعر بالجواز قوله / وقد منع
 الخ ولا يتبع وقوعها جملة اسمية بلا واو وفاقا للكسائي ويجوز انما
 المصدر المذكور وفاقا له ايضا تسهيل نحو خبري زيد الشديد قايما
 وفي توسطها بين المصدر ومفعوله نحو خبرك ملتوتا السويق قولان
 والصحيح المنع للفصل من المصدر ومفعوله بخلاف تقدمهما فليس فيه
 ذلك وفي توسط مجموعهما بينهما وبين المصدر ومفعوله نحو خبري زيد
 قريبا وكذا قولان احدهما الجواز وعليه البيهون والكسائي لعدم
 انفصال بين المصدر ومفعوله عن السويق قوله / واجازة بسبويه
 لقول المنع ايضا عنه قوله / وراي الخاي مصدر مضاف الى فاعله
 والفعل مفعوله وبال بدل او بيان ويعني فيه الشاهد وعليه اي التزم
 قوله / وشذ قولهم الحسن وجهين احدهما النصب مع صلاحية الحال
 الخبرية الثاني ان الحال ليست من ضمير مفعول المصدر بل من ضمير المصدر

المستتر في الخبر ولا يصح ان يكون الحال من الكاف المضاف اليها في قوله
 ان الدوات لا توصف بالمنقود فيخرج قوله / سمط انتم الميم
 وفتح السين للمثلة وتشديد الميم واحزه طامثلة فيخرج قوله /
 اربعة براد موصوفان لا اول بعد سيما نحو اكره العلي لا سيما زيد
 ما رفع في خبر مبتدأ احد وفي وجوب الثاني بعد المصدر والمبين
 فاعله او مفعوله بحرف جر نحو شكرتك فكذلك خبر لمبتدأ احد وفي
 وجوب المثل الفاعل او المفعول للمصدر والقيام مقام الفعل كما كانت
 وفي الفعل والمعنى هو لك اي هذا الدعاء لك دون خبري عن قوله
 ما اخبر عنه نعت الخائما وجب حذفه لعلم انه كان نعتا في الاصل
 فحذف المصدر انشا للمع او الذم او الترخيم كما في النداء ولا يتم ارادوا
 ان يستعملوا له الحالة التي كان عليها وفي ابداه المنقوت فتكون
 الظاهر يعلم ذلك لاحتمال اداة الاخبار وقوفا في النداء اي كما
 او صواب حذف الفعل وهو ادعوى النداء قوله / في معرفه مدح
 نحو الحمد لله الخيد او ذم مخوف من الشيطان الرحيم او ترجم نحو سيد
 المسكين زفلو كان النعت لا يضاف او تخصيص وقطع جان ذكر المبتدأ
 وحذفه فيخرج قوله / ما اخبر عنه محض من نعم الخذف وجوبا
 لانه بعد حذفه صار الكلام انشا مدح عام لزيد خبري بحرف
 الجملة الواحدة دم قوله / التقدير في ذمتي عهد ووجب حذفه
 لدلالة الجواب عليه وسد مسدده ولم تعتبر المراجعة في التقسيم لان
 في اعتبارها هنا نظرا كذا والمثال المذكور ليس بمراجعة قطعا والعين
 في ذمتي متعلق بجد او شاة وهو مضمون الجواب لانه هو الذي في
 ذمتي لا فتن العهد والميثاق دون خبري قوله / سمع وطاعة اصلها
 اسع سماعا واطيع طاعة ثم حذف الفعل وعوض عنه المصدر ولا يصح
 بينهما ثم عدل الى الرفع للمفيد الدوام واجبو احد في المبتدأ استع
 لحالة النصب واجرا للحالة الفرعية بحرفي الاصلية قوله / بعد
 في اللفظ والمعنى علامة هذا النوع صحة الافتقار على واحد من
 الخبرين والاعتبار قوله / كلم سرارة مع سري اي شري على غير قياس

لان قيل لا يجمع على فعله بل على فعلا وقال السبكي انه اسم جمع ونحوه
من يد ذات الخ البت اكسا الغلط وعشظ معيب بكسر الياء
القنينة ومثني بكسر القنينة اي فدايتي كقيل لقيط وهوز مات
سدة لطر والقين والشا والمعنى من كان ذاتي فدايتي مثله ان هذا
البيت بين حذف السب واناب السبب قولهم سنام اي الذي يب
بجوز فيه العطف اي للاخلاق ثم تكن قال من الحاجب هذا
في الخبر للشيء لانه لما كان المقصود منه المعنى والواو تشعر العدد
حازا الا شيان بها ولما كانت الذات واحدة حاز تركه الواو اما
في السماء لظا صرانه لا يجوز العطف بخوزيد اخوك ابو عمرو والواو
اذ لا يند ويكون الواو باعتبارها لفعل لا يفهم عند ذلك الا العطف
على المشتد او بقدر خبر الثاني كالا ولا يبر عن من مقام قوله
وتركه اي عند الجهور وذو صفة جماعة في المنع مقدس الكل خبر
مشتد اغبر الاول اي هو المراد وهو ذو العرش جاعلين الثاني
صفة للاول وهو مكلف اذ اعلى اليه دم قوله حلوها صفى ذم ابو
الحسن ان الثاني صفة للاول اخبر وان المعنى هذا احلوفه
هو صفة دم ووجهه ان الصفة توصف اذا نزلت منزل الخا مد
ورد بان الصفة كالفعل وهو لا توصف ولو صح هذا الرد لم يصح
التصغير وهو جائز للاخلاق تصريح عن الموضع قوله جامع
قياسه حمض جوهري قوله اعبر لير هو من يعمل بكلماته يدبه
لان قال اعبر لير جوهري قوله خلافا لاي على اي فانه اجاز فيه
مشتد لا يتوهم لقيم من ثمان من احته فكان من احته له وانما
وهو سوا ذلك اليم يصح ان يخبر عنه بكل من كونه انما وابن احث
بخلاف نحو الزمان يصح ان يخبر عنه بكل من حملوه وها مضمرة قوله
وراد وله الا مخرج المفعول في شرح التسهيل لما قاله انه غير
ظاهرا فان كان انما مقيدا لزيادة على شرح الكافية لان كلام المصنف
لا يتصرف في ذلك سره قوله مخوضوك كانه الخ قد يقال لا مرق بين هذا
المثال ومثال المصنف انهم متعدد معني كنبول ويجاب بان المراد

ان كلا

ان كلا من افرادهم متصف بكونه سررا وشاعرا فذلك اجمعهم
بخلاف كل من افراد ينول ليس متصفا بكونه كاتبا وصاننا
وفيقها فذلك افرادها قولهم واعتزله في التوضيح فمر صاحب
التوضيح الاعتراض على ولد الناظم من الخولا به تابع لابي
كاعرفه قوله وان يتوسط بينهما مستد او ان يتقدم ما عليه
على الاصح فلما تقرر عن البدع تنكب سكت التمام التمام
عن لقد اكتسب او هو تسمان اخذها ان يدكر كل من المشتدات
مجردا عن ضمير مضى اليه بخوزيد عمرو وهذا صارت به في داره
من اجله ويخبر عن المشتد الاخير منها ويجعل مع خبره خبر الذي عليه
ثم يجعل عن المشتد المتلوم مع ما بعده خبرا عن المتلوم الى ان يحسن
عن الاول بتاليه ويوفي بعد خبر المشتد الاخير بروابط للتشديد
ومعنى المثال بعد صارت به عمرو في داره ومن اجل زيد والكا
ان يكون كل من المشتدات مضافا الى ضمير يعود للمشتد قبله ويكون
عند اخبره في محل خبر ما قبله اي ان ينتمي الى المشتد الاول نحو
زيد حه طاله اخوه ابو قام فابوه مستد او قام خبره والجلد
في محل خبر الاخ والاخ وما بعده في محل خبر الحال وهو ما بعده
في محل خبر الحال وهو ما بعده في محل خبر الم وهو ما بعده
في محل خبر زيد ومعنى المثال ابو اخي حال عم زيد قائم عزيم
قوله اما موصول للفعل لظا فوه ان الموصولة لا تند حال
الفا في خبرها وهو قولهم مور السربين رضا لهم المص في التسهيل
يقرب الجوار ومثله في شرح قوله تعالى والسارق والسارقة
فا قطعوا ايديهما والجرور جعلوا الخبر في الالة محد وفا دم اي
ما تبلى عليكم حكم الازق قوله لفعل لاحرف شرط معه لوقال
كما في التسهيل لفعل صالح للشرطية فكان اولي لانه يشترط في الفعل
ان لا يكون مصدر واحرف استتعال ولا نقد ولا ما انما فانه دم
قوله او نظرون شافل الجار والجور فان كانت البصلة غير ذلك
اللائحة امتنعته الفا كالاشية فلا يجوز نحو الذي ابو محسن لكم

لان قبل الاصح على فعله بل على فعلا وقال السهيلي انه اسم جمع ونحوه
من يد ذابت الخ ذابت اكسا الفلظ ويستط معيب بكسر الهمزة
القنينة ومثلي كسر القنينة اي فدايتي ككفيل ليعيل وهو زمان
سدة لظ والقين والسما والمعنى من كان ذابت فلان مثله ان هذا
البيت بين حذف السب واناب السب **قوله** بنام اي الذيب
هو حذفه العطف اي للاطلاق **قوله** تكن قال ابن الحاجب هذا
في الخبر المشقة لانه لما كان التصور منه المعنى والواو تشعر العدد
حارا الاثنيان لهما ولما كانت الذات واحدة حاز تركه الواو اما
في السباق لظا صرانه لا يجوز العطف بخوزيد اخوك ابو عمرو والواو
اذ لا يبعد ويكون الواو باعتباره بفعل لا يفهم عند ذلك الا العطف
على المشتد او تقدير خبر الثاني كالاول **قوله** عن بن عمام **قوله**
وتركه اي عند الجهور وذهب جماعة الى المنع مقدس الكل خبر
مشتد اغبر الاول اي هو المردود وهو ذوالعرش جاعلن الثاني
صفة للاول وهو مكلف لاداعي اليه **قوله** حلوها مضى زعم ابو
الحسن ان الثاني صفة للاول لا خبر وان المعنى هذا اهلوفيه
هو صفة **قوله** ووجه ان الصفة توصف اذا نزلت منزلة الخادم
ورد بان الصفة كالفعل وهو لا توصف ولو صح هذا الزعم يصح
التصغير وهو جائز للاطلاق تخرج عن الموضع **قوله** حاصف
قياسه حمض جوهري **قوله** اعسر هو من يعمل بكلمة جديدة
لا يقال اعسر ليس جوهري **قوله** خلا في اي على اي فانه اجاز فيه
مشتد لا مقوله **قوله** نعم من لقمان من اخيه فكان من اخيه له وابيها
وهو سوا ذالقيم يصح ان يخبر عنه بكل من كونه ابنا وان اخا
مخلد في نحو الزمان لا يصح ان يخبر عنه بكل من حلو وخامض **قوله**
وزاد ولده الخ مرج المفعول **قوله** في شرح التسهيل قاله الله غير
ظاهرا وان كان انما قصد الزيادة على شرح الكافية لان كلام المصنف
لا يختم في ذلك سورة **قوله** يخبرنيوك كالتخريف يقال لا مرق بين هذا
المثال ومثال المصنف انهم متعدد معني كنبول ويجاب بان المراد

ان كلا من افرادهم متصف بكونه سريا وشاعرا فلان اجمعهما
يخلاف كل من افراد بنول ليس متصفا بكونه كاتباً وصائفاً
وفيقها قلنا افرادها **قوله** واعترضه في الموضع فمصاحب
الموضع الاعتراض على ولد الناظم من الجوزية تابع لاسبه
كاعترضه **قوله** وان يتوسط بينهما مستبد او ان يتقدم ما عليه
على الاصح فيها نقرع عن البدع **قوله** سكت التمام الشكامة
عن لقد دلتكيد او هو قسمان اخذها ان يذكر كل من المشتدات
مجردا عن خبر مضان اليه بخوزيد **قوله** وهذا منارتيه في داره
من اجله ويخبر عن المشتد الاخير منها ويجعل مع خبره خبر الذي عليه
ثم يجعل عن المشتد المتلومع ما بعده خبرا عن المتلومع الى ان يخبر
عن الاول بتاليه ويوفي بعد خبر المشتد الاخير رواط للتشديد
ومعنى المثال عند منارتيه عروفي دار عروفي من اجل زنده والكا
اذ يكون كل من المشتدات مصافا الى خبر امود ليشد اقبله ويكون
عند اخره في محل خبر ما قبله اي ان ينتمي الى المشتد الاول **قوله**
نبي عه حاله اخوه ابوه قائم فابوه مشتدا وقائم خبره والجد
في محل خبر الاخ والاخ وما بعده في محل خبر الحال وهو ما بعده
في محل خبر الحال وهو ما بعده في محل خبر الم وهو ما بعده
في محل خبر زيد ومعنى المثال ابو اخي خال عم زيد قائم عزيم
قوله اما موصول بفعل لظا صر انه ان الموصولة لا تندخل
الغا في خبرها وهو قول جمهور المبرين وظا لهم المص في التسهيل
نقرع لجواز ومثله في شرح بقوله تعالى والسارق والسارقة
فاقطعوا ايديهما والخبر جعلوا الخبر في الآية محذوف **قوله** اي
ما ينشئ عليكم حكم الا روق **قوله** بفعل لا حرف شرط معه لوقال
كما في التسهيل بفعل صالح للشرطية فكان اولى لانه يشترط في الفعل
ان لا يكون مسددا حرف استئصال ولا يقد ولا ما انما فيه **قوله**
قوله او يظن شافل للجار والمجوز فان كانتا البصلة غير ذلك
الكلالة امتنعت الغا كالاسمية فلا يجوز نحو الذي ابوه محض فكلم

خلا فلا ين السراج دم قوله واما موصوف بهما اي اسم منكر موصوف
 به بالفعل والظرف المذكورين على التناقض ولو قال واما موصوف
 كهما احدهما كان الظاهر قوله اني احدهما اي الموصول والموصوف
 المذكورين قوله نحو الذي ياتي في الخ وقتله
 ما الذي يلزمه اللبيب معانا فقصون وماله قد يضيع
 دم قوله ونحو جل في العلى ونحو جل عند حزم فيبعد دم
 قوله وكذا الوعد الاستقبال اي بان كان الفعل ماضيا معني لغير
 تدخل العا وبمعنى اجازة عما نقوله تعالى وما اصابتكم يوم التقى
 الجمعان فباذن الله الاول بانه على معنى التبيين كانه قيل وما
 تبين اصابتكم ايكم دم قوله او وجد مع الفصلة او الفصلة
 حرف شرط اي وصورتي تتغيرين او قد اوتيتا الفاصلة قوله ازال العا
 اي ازال جواز ونحو ليا العا او ازال حكم العا وليس المراد ان النواحي
 دخلت على تركيب منه هذه العا فانها وانما المراد ان العا قد
 على تركيب كان جواز دخول العا ثانيا منه فان زالت الجوازات تعاضلا
 المنع لزوال الجواز وهو شبه الشرط بحيث ان كلمة الشرط لازمة
 التصدير ولا يعمل فيها ما قبلها دم قوله جازت العا لا يقف
 لما لم يقفون معني لا يتبدل لم يقف يعني كان واحدا لهما اي
 نظما برهنا وفي الشرح نعا وعطف احوا لهما عليها مع عدم تعدينا
 الى الحذف ام الثاني قلنا ان خصصت باحكام مستدكر قوله شرع كان
 رابطا المستدكر اي عند البرهني واحتج لم بان كل فعل يرفع وقد ينصب
 وقد لا ينصب فاما انه ينصب ولا يرفع فلا وربا لصال هذه اشتم
 الافعال لهما اذا كان ضمرا وعزا وكما في الظالمين والضمير ما استقر
 انما ينصب لهما لدم قوله على بفعله الاول بدليل ان الفعل لما بعد
 وفعله لما استند هو اليه وليس التامح مستدكر المرفوع وجره
 انه وان لم يكن مستدكر اليه لكنه في صورة ما استند اليه دم قوله
 ما اتفاق كونه اختلفوا في المنصوبة فقال الفراء انه شبه بالمال
 وقال البرهنيون شبهة بالمفعول وهو الصحيح للظهور وروده معرفة

سكان واضحا

وجامدا

وجامدا وقال بقية الكوفيين حال حقيقة ويرد بما مروياته لا يكون
 فصلة دم وعلى الحال فان حقه للرفع عندهم وهل سدت الحالت
 مسده محورا بالنقل عنهم قوله وبسبب جهتها اي حقيقة ونسبة مفعولا
 محورا بفتح قوله لكان ظل للشرط للسند الذي تدخل عليه هذه
 الافعال ان لا يلزم التصدير والحدف ولا عدم الترقى والابتدائية
 بنفسه او غيره كما سم الشرط والخبر عنه يفت مقطوع وطويكي للموسم
 واقل رجل تقول ذلك ومعصية العا التمامية بفتح والمراد بعدم الترقى
 هنا لزوم مسبة واحدة لا لزوم وجه من اوجه الاعراب فلا تكرار في الشرط
 الرابع دم ويستثنى من لا دم التصدير ضمير ان في انما تدخل عليه كالمند
 وشرط الخبر ان لا يكون جملة طلبية وتذكر قوله وكوفي بالمكالم ذكر في
 يتصل وذكر ان هذه الافعال في الحقيقة صفات لمضارها فلم كانت اخبارها
 طلبية ثم عمل من ان يكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية شا فاض
 الكلام لانها كقولها صفة مصدر خبرها تدل على ان المصدر خبر عنه بالمضارع
 في احد الازمنة الثلاثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم عليه
 بالحصول في احدهما فتا قض واما قولهم علمت ازيد عندكم ام لا فزيد
 ليس لاستنهام المشكل لهذا الكلام حتى يكون التناقض وان كانت طلبية
 وهي كما ذكرنا صفة للأخبار اكنى بالطلب في الافعال عن الطلب فت
 الاخبار تقول كن قائما اي قم وتحل يكون قائما اي حل تقوم وان اختلف
 الطلبان بان يكون احدهما امرا والآخر استنهاما نحو كوفي حل صليت
 استخالا اذ الطلب في احدهما طلب في الآخر فجيته طلبان على مصدر
 واحد في حالة واحدة واما اذا كان خبرها مفعلا متقنيا لمعني
 الاستنهام حاز لان ذلك للمعرب يجب نقده عليه لحق ان كان زيد
 وكل كلمة استنهام تقدمت على جملة احدهما فربما معنى الاستنهام
 فلا يبقى في الفعل اذن معنى الاخبار حتى يتناقض فهو ومضون الخبر
 فان قيل فيجب ان يجوز نقدهم الجملة الكلية عليها لحق انهم عرب
 كان زيد قلت لا يجوز لان كلمة الاستنهام تحذف في الجملة السمي
 عليها بلا فصل معني الاستنهام لا في جملة اخرى بعد ما قاله من

فلم كانت اخبارها

خلا فلا ين السراج - قوله واما موصوف بها أي اسم منكر موصوف
 بالفعل والنظر المذكورين على التعاقب ولو قال واما موصوف
 كذا أحدهما كان الظاهر قوله اني احدهما أي الموصول والموصوف
 المذكورين قوله هو الذي باقي للثبوت وقوله
 ما الذي الخازم اللبيب معانا فقصون وماله قد يضيع
 دم قوله ويخرج من اللفظ في غير محل عند حزم فيبعد دم
 قوله وكذا الوعد الاستقبال أي بان كان الفعل ماضيا معني لغير
 تدخل الفاء وبمعنى اجازة عما نقوله ثانيا وما اصابكم يوم القى
 الجعان فبادر الله واول بانه على معنى التبيين كانه قبل وما
 تبين اصابته اياكم دم قوله او وجد مع الفعلة او الصفة
 حروف شرط أي وصرفا يتفلسن او قد او ما النافية قوله ازال الفاء
 أي ازال جواز دخول الفاء او ازال حكم الفاء وليس المراد ان النواحي
 دخلت على تركيب هذه الفاء فانها وانما المراد ان الفاء قد
 على تركيبها جواز دخول الفاء ثانيا منه فان زالت الجوازات فغاب
 المنع لزوال الجواز وهو شبه الشرط من حيث ان كلمة الشرط لازمة
 التقدير فلا يعمل فيها ما قبلها دم قوله جاز بقا الفاء لا يفسد
 لما لم يغير معنى الابتداء لم يبق معنى كان واخوالها أي
 نظا يرفقا وفي الشرح نجا وعطف احقا فاعلمها مع عدم تقديرها
 اليها فقام البناء فلذا اخصت باحكام مستد كقولها ترفع كان
 رافعا المشددا أي عند السمعين واحتج لم بان كل فعل يرفع وقد ينصب
 وقد لا ينصب فاما انه ينصب ولا يرفع فلا وبالنسبة لهذه اشتم
 الا حقا ليعا اذا كان ضمرا نحو وكافوا هم الظالمين والضمير بالاستقلال
 انما يتقبل نعمامه وقوله على رفعه الاول بدليل ان الفعل لما بعد
 رفعه لما استند هو اليه وليس لتسامح مسندا اليه هذا المرفوع جوابه
 انه وان لم يكن مسندا اليه لكنه في صورة ما استند اليه دم قوله
 ما شاق لكنهم اختلفوا في المنصوب فقال الفراء انه شبه بالمال
 وقال البربرون شبيه بالمنقول وهو الصحيح لظهور ورود معرفة

سكان واخذ

وجابدا

وجابدا وقال بقية الكوفيين حال حقيقة وبروبا لا يكون
 فقلة دم وعلى الحال فان خبر الرفع عندهم وهل سدت الحالت
 مسده محورا بالنقل عنهم قوله وبمعنى خبرها أي حقيقة وتسميته منفولا
 محاز لرفع قوله لا نال للشرط للشد الذي تدخل عليه هذه
 الأفعال ان يلزم التقدير والحد في ولا عدم النقص والابتدائية
 بنفسه او غيره كاسم الشرط والخبر عنه يفت مقطوع وطوي للمؤمن
 وأقل رجل تقول ذلك ومعجزة الفاء الخالية برفع والمراد بعدم النقص
 هنا لزوم صفة واحدة لا لزوم وجه من اوجه الاعراب فلا تكرار في الشرط
 الرابع دم ويستثنى من لازم التقدير ضمير ان فانها تدخل عليه كالمذكور
 وشرط الخبر ان لا يكون جملة طلبية وتذكر قوله وكوفي بالكارم ذكر في
 يتقبل وذلك لان هذه الإفعال في الحقيقة صفات لها واخبارها فلو كانت اخبارها
 طلبية لم تكن من ان يكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية شاقص
 الكلام ليعا كلفها صفة مصدر خبرها تدل على ان المصدر خبر عنه بالوصول
 في احد الأزمنة الثلاثة والطلبية والخبر يدل على انه غير محكوم عليه
 بالوصول في احدهما فتناقض واما قوله علمت ازيد عند ام لا فزيد
 ليس لاستفهام المتكلم هذه الكلام حتى يلزم الناقض وان كانت طلبية
 وهي كما ذكرنا صفة للأخبار التي لا تطلب في الأفعال عن الطلب فت
 الاخبار تقول كذا قايما أي قم وتعمل كذا قايما أي حال تقوم وان اختلف
 الطلبان بان يكون احدهما امرا والاخر استفهاما نحو كوني حل صابت
 اسخا لا اذ الطلب في احدهما طلب في الاخر فيجتمع طلبان على مصدر
 واحد في حالة واحدة واما اذا كان خبرا مقدر متفقا لمعني
 الاستفهام جاز لان ذلك للمردج بقدر عه عليها نحو ان كان زيد
 وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة احداثها معنى الاستفهام
 فلا ينفي في الفعل اذن معنى الإخبار حتى يتناقض فهو مضمون الخبر
 فان قيل فيجب ان يجوز تقدم الجملة الطلبية عليها نحو ايمض
 كان زيد قلت لا يجوز لان كلمة الاستفهام تحذف في الجملة السمي
 تليها بل افضل معنى الاستفهام لا في جملة اخرى بعد ما قاله من

انما كانت اخبارها

تبيينها ان الاول يجوز تعدد الخبر خلافا لابي درستويم لتبديل لانه
في الاصل خبر للتدافا اذا حاز تعدده منع ضعف العامل في قوة
اولي دم الثاني قد يخرج هنا وفي باب ان معرفة عن تكرار ولم يجد
ذلك في التبدل والخبر لا لباس لا اتفاق اعراضها عن السبوطي
قوله وصار شرط ما يدخل عليه صار وما عضاها ودام وزال فلو ان
ان لا يكون ظره مفعلا ماضيا فلا يقال لصادق بن عبد الله علم وكذا الباقى لان
لغيره انعدام على الفعل وانما فيه من الاخبار والماضى نعم الانقطاع
فتدافعا واختلفت في جواز دخول بقية افعال الباب على ما خبره من
والعصم جواز مطلقا فليس فيكون بشرط المفعول لدخوله ليس على
الماضى ان يكون اسمها خبر ان ان كقولهم ليس خلق الله اشعر من
ورده ابو حنيفة بان من عصمور حكما لا اتفاق على الجواز من غير
تعدد عن السبوطي قوله ومعناها القول فان قيل القول
لازم للحدث الذي يدل عليه غيرها فاي فرق قلت تفوقها
مدلول وفي غيرها لازم للدلول ب قوله وليس يخفى ليس كثره
بجى اسمها تكرار محض كقولهم قد رايت وليس شيء باقيا من زان طريق
القوي ومزور وجواز الافتضا عليه دون قرينة حكى وليس
احداي هنا واقتران خبرها بواو وان كانت جملة موصولة بالاقوله
ليس في الاووية اذا ما قبلته عن البصر اعتبارا وشيا ركنيا في
الاول كان بعدد في كقولهم اذ لم يكن احدا باقيا فان التام في الاووية
او شبهه كقولهم .

ولو كان هي في الحياة مخلدا خلدت ولكن لا سبيل الى الخلد .
وتشاركها في الثالث بعدد في كقولهم .

ما كان من نشر الاووية تحتومة . لكن الحال يختلف
لتبديل شرحه قوله . لشيء في الحاننا اشترط تقدم ذلك في الاربعة
للكورة لبقينها المعنى فاعتبروا تقدم النفي عليها لتكون الاناث
المقصود اذ نفي المنفى اثبات قوله والملازمة التي والدعا وانما
قاما مقام الشيء لان المقصود بهما ترك المغل وترك المغل نفي بقرح

قوله

قوله ليس يتبدل الخ ليس مفعلة او اسمها خبر انان وما بعده خبر
ر قوله واو ما في اية اعضاءي جمع وصل قوله ولا يحذف
النا في الخ نظم الدنو شري شروطه بقوله ويحذف نافي شرطه بانه ان لا يحذف
قوله اذ كان لا قبل المضارع في قسم قوله . مستطفا بحذف الضم الي
صاحب نطاق وجود يقال عافلان مستطفا فترسه اذ اجابته ولم يزل
الخ باخر فاند الي يا هذه او هو تنبيه مؤكدا لادبي اسم امرأة لا يترجم
سنة وعلى الصحابة والذين للما بل يشدة والمخارج رتبة مستوية لا يترجم
شيئا بقرح قوله . على المصدرية الظرفية سميت مصدرية لانها انقيد
بالمصدر وهو الدوام وظرفية لسانها عن الظرف وهو لدة كقولهم
فلو كانت مصدرية غير ظرفية لم يعمل دام بعدها العمل المذكور فوات
ولي مرفوعها منصوب في حال نحو يعينني ما دمت صحيحا ولو لم قد كرما
اصلا فاصري بعدم العمل ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية
العمل المذكور بل لما دامت السموات اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود
المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية بقرح وقضيته انه لا يلزم
من وجود الثاني مع زوال واحوالها وجود العمل المذكور فليست ما لم
تأملته فوجدت لك كذا في برج وانفك فحوال النعام فيها كدام دون
فني وزال لعدم مفعلي الخاتمة بقرح بذلك وانما شرط في دام تقدم ما
للكورة لانها اعني دام لقوة امر يدق ثبوت خبرها ليس باقيا
قوله . مثلهما في التبديل والاصح ان لا يلحق بها ان لا يقد مطلقا
اي سواء صدر خبرها بكان اولى وان لا يعمل من هذا الباب غدا وراح
انتي والامعة في معدن واخا صا وشروط بطنا لا احتمال كونها لشيء
حالا لا سيما ولا توجد الاكثرة دم قوله . وهي اصل الخ منع ذلك بضم
في اصل وعاد بحجها بانها فعلان تامان قال وانما للفقهاء بعد ما حال عدم
قوله . وبالحق في التمسك بالدين الخالص والمعدن الكرم والعنقطة
الطويل والطارب الخالص قوله . قربا اي دلوا عظيمة قام قوله . ارجع
شفرته في التاموس لهه السيف كمنه دفقة كاربعة انتي والشرة
المعرفة وهي السكن العربيين والجمع شتار مثل كلبه وكلاب قصباع

قوله

قوله قدمت كائنا حرية قال من الحجاب وهذا لا يطرد وان الطرد فانما
يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه فلا يقال قدمت كائنا بمعنى
صار بل يقال قدمت كانه سلطان لكونه مثل قدمت كائنا حرية واكتنه
من قوله ما جات حاجك طاهر انه يقتصر باستعمالها بمعنى صار
على هذا التركيب الخاص ولا يعدي الى غيره **قوله** استعملها
الاستعمال دية انما هو باعتبار استعملها باعتبار اسمها اهلهما احتملوا
اذ لو كان بمعنى صار لم يقع الماص خبر الما مردوم واختلفت اهلها فاقاموا
قوله فالتون من التوت به التقاب طارئة والصباء والدبور اسما
رجلين متقابلين قايوم **قوله** بقىها الى النبتا الارض المنفصلة
والنقل الخالية والعطاج قطع طائر والمطجع مطية دابة منظور
في سيرها يترج والحزن ما غلظ من ارض قايوم **قوله** وغير
ماض الحرف اشار الى ان كان الماضي لا دلالة لها على استمرار الارتفاع
بل ذلك الى القرينة من قوله منه أي من الماضي أي من مادته
قوله استعملها اي جاز استعماله بان لم يعلم انهم منعوا منه
وان لم يستعملوه بالفعل **قوله** ودام على الصبح ان الغرض مما اخرج
منها حاصلها وبانها صلة بالمصدرية وكل فعل وقع صلة لما التزم
مضيه وامدوم ودام ودام عن بقية التامة **قوله**
وهوذا الى كذا دام عند الاقدمين فانهم انبتوا لها مختارا رعا
فقط **قوله** الامر ولا المصدرا من شرط عليا النحل وهو
لا يدخل الامر ولا المصدرا لعدم دلالتها على المحدث عند جمهور
النحويين **قوله** واسم الفاعل الخ يحتمل ان سكوتها عن اسم
المفعول لانه لا يبيح الامم متعدده هذه الافعال ليست من المتعدي
قوله توسط الخبر من كذا تقدمه عليها الا دام وليس عليها
يا في عالم بغير ما نوجب ذلك او ينفه فيجب تقدمه عليها اذا كان
مفعولا له المصدر نحو ان كنتا ويمتنع ان كان مفعولا بالاو كانت
المفعول مصدر داء ما يقتضي التقدير وكان مما لا يفصل بينهما وبين
الفعل كمل واسما الشرط والاستعمال نحن هل كان زيد قايما او تاخذ

الطرفية

عن الخبر

عن الخبر مرفوعه نحو كان زيد حسنا وجهه من قوله لا طيب للغير
الشاهد في تقديم خبر دام وهو منقضة على اسمها وهو لانه يحتمل
ان يكون من باب التنازع كما قال النحائي والاصمادي الاول فيكون
الخبر المستتر في دام اسمها وهو مقدم على الخبر ولذا انه نايب
الفاعل بمنقضة الذي هو خبر دام فلا شاهد فيه **قوله** نحو كان
غلام هند نعلها ليس بصحيح اذ ليس فيه ما يوجب التوسط اذ لو قدم
الخبر على التنازع لم يمتنع كالصواب ان يمثل نحو نعلها ان يكون في
في الدار صاحبها فلا يتقدم الخبر هنا على التنازع لانه لا يمتنع
عن الاسم لاجل الضرر **قوله** ويجاب بان المراد بوجوب التوسط امتناع التنازع
قوله ومن لنا به لا ومنه ما قاله ويجب تأخير الخبر اذا تأخر
عنه مرفوعه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه
او حسنا كان زيد وجهه لفضلت بين العامل ومفعوله الذي هو خبره
انتي **قوله** كان غلام هند متعظرا اعلم ان المص قال في التبريد
في باب التبريد اما نضه ويجوز في دارة زيدا جاعا وكذا في داره
تمام زيد وفي دارها عند هند عند الاخفش **قوله** وللنحوين
النحويين نحو ان كان الاخفش وكلام للمبوم خلافا لغيره الكوفيين ما عوف
لكننا المسلمين ووجه الجواز ان المضائق والمضائق اليه كثر واحد
فاذا كان احدهما مقدرا تقدم بوجه ما كان للمضائق اليه مقدرا
التقدم معه انتي واذا تقرر ذلك في الظاهر ان ما قاله النحويين
على المنع لانهما تنبئ للمسلمين ومن الجواب ان دم وافق النحويين في وجوب
تأخير الخبر فيما ذكره في باب المستند اما حكمه عنده **قوله**
فكاستبقه دام خطير يترتب عليه امتناع كون خبرها اسم استعماله
تأخير ما له المصدر وان تقدم مفعول السلة ومثل دام في ذلك المنع
لان لها المصدر فترجم انما على طلب المصدرية فايها اعطيا حصل
الاختلاف لا الفرق **قوله** يدل على اختلافهم في ليس قد تما
اختلافهم في ليس مع ما ذكرنا في الاتفاق في دام فقد ركب بغيرها
قوله مختلف فيه لا يلزم من الاختلاف فيه في الجملة الاختلاف فيه هنا

باب في ما النافية كما في ذلك مرة الاستفهام وكذا ان النافية من كمن
 مع السيوطي فيها كلاً ليس لها الصدر قوله لان فيها احباب رديين
 وذلك لان جهاً كانت لها من القصد براعتاً راها على كونه يفرح قوله
 اقليم كلامه لا اقليم ايضا جواز تقديم الخبر على خبر المشي لان ما كان
 قوله بغير ما منه ان ويقدم ما فيه قوله غالباً احترازاً عن كون
 في الدار زيد احالني وعن عوزيد الن احرب ولم احرب قوله كنه
 الخ استدراك على قوله الخ قوله في التسهيل الخلاف عن الغير يعني
 حكايته ما تقدم من جواز ما لم يزل زيد وعبارته ولا يطلق المنع خلافاً
 للفرق له ومنع سقوط خبر ليس منطقي اتفاقاً على انه لا يستقيم عليها اذا
 كانت استثنائية لانها بمنزلة الابل يكون في الاستثناء ان كانت
 وان كانوا لا يتكلمون فان خبرها يتقدم قبل ان يقرر استثناء الذي كان
 مختلفاً في خبره بذلك أحد من قوله من ان تقدم المفعول الخ اورده عليه
 انه لا يطرد كما في زيد لن احرب قاله وجوابه ان اللم ترك قد الغلبة
 هنا اعتماداً على ذكر انما واستاد اليه بقوله كما علم وانما امتنع تقدم احرب
 لتضع حامله بخلاف زيد الاول واجيب بان لا يرد بان يوم مفعول
 لمحدوف تقديره يعرفون يومها بينهم وليس مفعولاً فاحالة حاله موكدة
 او مستأنفة وان يوم في محل رفع على الاستدراك بية وبنوع في النهج إضافة
 الى ما بينهم وليس مفعولاً خبره بصرح قوله يتوسع فيها في جواز
 تعدد خبرها اذا كان ظرفاً فليراجع قوله مع عدم الاختلاف
 في مغيبها مردوداً لان اللم بصر في تلك علامات الافعال على الاختلاف
 في ظلية على وصرح به بعقل هنا قوله ما يرفع اي مرفوع او زعي
 رفع او على ظاهره ونصده في محوكان بمعنى كفل وعزل لانه يستغنى
 نفا على ان لا يتوقف على المفعول قوله وما سواه ناقصة في التسهيل
 ونسب قوله لعدم اكتمالها بالمرفوع لانها تدل على زمان دون حدث
 فالاصح دلالتها عليها الا ليس انتهى وحق من ان ليس دالة على الحدث
 ايضا وهو الاشهاد قاله والذي ينبغي ان يحمل عليه قول من قال ان كانت
 النافضة مسلوقة الدلالة على الحدث انما مسلوقة ان شغل دالة على

الحديث

لذلك دلالة الافعال التامة عليه في نسبة معناها الى مفعول ولكن دلالة
 المرفوع عليه فخره كنه سلباً لدلالة لفظه في نفسه انتهى واستدل للمص
 لدلالة عليه بعبارة امورهما ايضا يستعمل او امورا من موضوع لطلب
 حصول الحدث ويستعملها اسم فاعل وهو يدعي ذات باعتبار حدث
 وتقع صلة خوف مصدر دي وقد مر مصدرها فعمل عليها وتما معاني
 ونبش على الخلاف المذكور عليها في الظرف والخبر وورد ذكره ابو حبان
 وغيره في قوله وعيني غزاة ما ذكره اربعة معان كان التامة وهي
 وهي في الاولين قاهرة وفي الاخرين متعدي في مصدر من الكون كمصدر
 النافضة عند من اثبتت الا التي بمعنى كفل قصد بها الكسابة كماله
 دم قوله ذي العار بالعين اللملة التي تدفع من العين وقيل هو من
 الورد وعليه فالارادة صفة موكدة للذي العار قوله نزع النفا اي ذهب
 او ظهري الصراح وبرح الخفا اي ظهر الامر كما ذهب السرخس والنجع
 بينهما قوله للاعتراض عن ما من يزيل كفي الكفاي والفرق بينهما
 بزيل مضارع زال النافضة وانهم يقولون لا يزال افضل كذا فكان الاولى
 ان يقول زال لا يجبي التثنية ولا معنى لذل ما زيم يعلم ترك الاحتراز
 في ثبوت الافعال عليها اذا اوردت تامة قوله ولا يلي العامل الى النافية
 من الفعل بينهما وبين اسمها باحتمال منها بقرع وبنوع منه هو ان يحوز زيد
 كان طعامك اكله وصرح به لان الاسم مستثنى وهو سابق على مفعول
 الخبر فلا يفضل واعلم ان مثل هذا التقديم ممنوع في غير هذا الباب كنهه
 منه فلو قيل جازع بغيره زيد لم يجوز لان سبب المنع انما الفعل غيره فلا
 ينقل دون فعل من المص قوله سواء تقدم الخبر على الاسم اجم
 وتقدم المفعول على الخبر كما مثل اما اذا تقدم الفعل على فانه يجوز اجماعاً
 نحو كان اكل طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على كان نحووا والضم كانوا
 ينطبقون عن السيوطي قوله تم كما بقوله فنافذ الخ وجهه التحكك
 ان اياهم لمعول جود وهو خبر كان فنفذ ولي كان معول خبرها وليس
 ظرفاً واجب بما ذكره ثم وناقض بالذات للمعنى خبره ونفي اي هم
 فنافذ وضد اخوان من المدحجان بالذات للمعنى والميم وهم مشبهة

كان ترك الاحتراز

التي تخرج من اوراقه الى ما في العايد محمد وفي اي عود به
 فطنته منها اي وقروضه واما سمع الخبر مقدم على المتبادر
 وتقدم معمول الخبر الغلي على المتبادر جازع عند البحر من تخرج
 وهذا التأويل الى الحد على الضرورة ^١ فكل بورسب الخبر الى فلا يمكن
 دعوى الزيادة في بات وكان ولا اضمار خبر الشان وقد يقال لا يتبين
 الجدل على الضرورة لاحتمال كون كل من فوادى وسلي منادى لكن رده
 المتكثرت تبينه لقد هوذا المتكثرون عنها ولو اراد التنداء لقال عندك
 انتي زينة انه ما مانع من الاستغناء ^٢ قولهم انهم مبنيون للمفعول
 اي قد ^٣ ومض الشان من اضافة الدال الى المدلول وسياقة مرجح
 في ان كان الشان نافعة وهو المعروف وفي عن بعضهم المغايرة
 فاعلم اضمار الشان اي وقعت العتقة لم تفرق العتقة بالجملة والاول
 اولى لانه لم يحدث في كلام العرب ضم الشان الاستدعاء في الحال
 او في الاصل ^٤ قولهم مرسوم موضع النزول اضمار للذي ^٥ بالنا
 للشان من فوق قال ز ولم يروا الا بالحقبة انتي وج فيقال انما يبع
 ما ذكره اكنونيون لودى بالنا ولم يروا فيا سئلنا لكن الاسم ضم
 الشان والجملة خبر فوله وقد عرفت اني من قوله وهذا اذا قيل
 متبع للشيء تشديد العمل في قوله ومض الشان ليس للاختصاص
 وقد زاد كان الخ كما خبرت كان يجري الادوات في
 الدخول على الحد الى اسمية خبرت بحرها في استعمالها زائدة والتأويل
 بالنسبة الى عدم زيا وقفا فلا ينافي ان الزيادة كثيرة في نفسها
 ولا لالة لعاج على اكثر من الزمان قاله من للمص ولا مرفوع لها
 وقيل انما رافعة لضمير مصدرها اي الكون ^٦ وجعل منه
 من قول الفروق هو مذهب اللسان ايضا قاله ^٧ واما مانع من جعل
 كان في البيت فافقتة والخبر المتصل اسرها ولما خبرها مقدم وانما
 عليه انتي ^٨ قولهم لا فصح في ان الزيادة مجموع كالحال ^٩
 كانوا وقال الغارسي الخبر المتصل قائده للستر في لنا وكان خبر
 عاملة وقال ابن جني الخبر المتصل وقع موقع المتصل ومعتدا

خبره لنا لكن لما اتصلت به كان اعطى للمقطعة فالتصل به
^{١٠} قولهم سذنت ذبا دق الخفية اشارة الى ان للسلة قياسية
 سرارة الخرج سري اي سيد ونسائي امله تشايع
 من السمو وهو العلو والسومة الخجل التي جعل عليها سمة اي علامة
 وترك في الدعي والعراب الخجل العربية ^{١١} ان تكون للـ
 الماحد الكرم وقبيل من النبل بالضم وهو الفضل والتمال باسكان
 الميم ^{١٢} رجع فقه من حبة القطب وليل بمعنى مملولة ^{١٣}
 لا تزداد في غيره اي لا في اول الكلام ولا في آخره لان الاول معني
 نشانه والاخر محط الغايه وكلها مضاف في الزيادة ^{١٤}
 خلافا للفرق الا قد يورد جواز الفاضل اخرافان في الانفا زيادة
 ويمكن الفرق بان ظن لم تلغ من حبة المعني لان معناها مراد يحتاج
 اليه خلافا كان فانعام بردها للحدث بل ولا الزمن كاد عليه
 كلام ^{١٥} قولهم ابردها اي الدنيا ^{١٦} اما وحدها قد
 بنا فيه الا فقما رجلي للخبر في قوله ومنه خبر ^{١٧}
 اومع الاسم وهو الغالب لان الفعل ومرفوعه كانش الواحد
^{١٨} قولهم ولعدا نطقه انا يقول في مقام التنويع اذ لم يبع من
 كلام العرب اعراب زبدان قاعا ^{١٩} عن بعض الهواشي قلت كون ابن
 تنويعه ليس بمرقا ثم هو الغالب كما في السراج قال ومشا غير التوبية
 انطق بحق وان مستقرا جازعا تخرج وقال ابن ماسم كان خطري اشترط
 كون للقيام تنويعا لم يبين لي ان ذلك ليس بشرط نقله ^{٢٠}
 ولوحته ان يقول التي ما بعدها سديع فيما قبلها وغاية له في شي
 كايستى بدابة ولوحاد ولا يجوز الاختصاف ولو ^{٢١} عن بعضهم
^{٢٢} ولعدا ولوا الى لا يمان الادوات الطالبة لغايل فيطول
 الكلام فخصف بالحذف وحسن ذلك بما لان ان ادوات الشرط
 الحازمة ولو ام ادوات الشرط غير الحازمة كان ام بالنا وهو
 يشيرون في الامهات مالم يتبعوا في غيرها تخرج ^{٢٣} حديث كس
 الدان المهملة اي عظمت وركت ^{٢٤} اي ان كان في جملة خبر الانعام

المراة بغير الميم ومد الرمة كأنه نظر إلى وجهه فلم يره حذ انشلي
 بأنه يشبه الضم لاي الاسد والوسامة بنفح التيم التواوالمش يفرح
 نوا لا مكان الخميني على مذهبه في تفسير الفروقة ونقدم في
 الموصول به قوله وقد فرقي بها ذاللا هذه المراءة تزد للم لا فها
 كخبر الواحد ب قوله فلا تقترن خبرها بالان الاستئنا للمفرغ
 لا يكون في الموصوب الا في الفضلات وضرب المتبد ليس بفعله فلا يجوز
 ما زال زيد الا قايما لاستحالة استمراريته على جميع الصفات لا القيام
 ز نوله فتشكك هنا بامته بعد ان اقبل ان يخرق وعصموا للم
 في جماعته خرج البيت على زيادة الالوسي رأي أي الفتح حين قال للرازي
 وهو ضيف فان الالم تثبت زيا دفعا قاله قلت حوزة الواحد
 في قوله تعالى على اسم الامعاء ونادوا انشد عليه الفرزق
 هم القوم احييت حلكوا سيقومهم وطعنوا بالمع من محل ومحرم
 انتهى حراجه الى قابله زوال الرمة والمفراحيه جمع حرجوه وهي
 النافقة الحسنة او الشديدة او الضامرة قامون والمراد بالفسف
 حسمها على غير علف يريد انما تتابع معدة السير فلا يرسل من اجل ذلك
 الي المرعي قال للرازي واومعني الي اوسكن البيا ضرورة قاله
 واحسن منه ان قبل او عاطفة وتزجي عطفا على بياحه انتهى قوله
 وساعة منه ووب على الحال فيه منعق اما على تقدير ان يكون عامل
 الحال لا يتقدم وفيه احد هما ان المفزع قد يأتي في الثبوت وان كان
 المستثنى فضلة ايضا كالحال والثاني ان ما قبل الا لا يعمل عند المبرزين
 فيما بعد المستثنى منه الا في ما بعده او في المستثنى منه وما على تقدير
 ان يكون عامل الحال على الحسنة فمن لا شاة اوجه احدهما ان المفزع
 في الأبيات قبل كالمرا الثاني ان عامل الحال يكون الظرف للتحيز
 عنه وفيه ضعف والثالث ان المستثنى اذن يكون معقدا ما في الاستئنا
 المفزع على حاله ولا يجبره الموبون وتقال لا عيب على ذي الرمة قال
 انما قلت الامساحة والاول الشخص والآخر ذهب الكايم عن شرح
 للاجبية في ما ولا ولا وان للشبهات بليس قوله

والما اشبهت الى اشارت الى الخافقا فعما بالجامع الذي ذكره فان
 قلت هذا قياس في اللغة وهو متنع قلت لا نسلم انه قياس
 لجواز ان يكون ذلك من قبيل الاستقلال وما ذكره محقق له ولو سلم
 فلا نسلم ان القياس في اللغة متنع ولو سلم انه متنع لكنه لا يمنع مطلقا
 بل في المدكولات اما في الاحكام كاهنا فلا يمنع زعن من جماعته
 لما فعلها الى انما يظهر هذا لو كان على ليس بما فيها من الذي ليس كذلك
 بل ليس على ما مع استقامت فيها سم قوله اعلمت لك وهن الكوفيون
 المرفوع مبتدأ والنصب بضمه نصب بنزع الخافض يفرح
 ما النافذة وان دخل عليها لفظة الاستئنا هم قوله وهو القياس
 ذلك ان اعلمنا انهم قد لم نعد احضا صها اي بالاسما وحقها بالتحقق
 من المرفوع ان لا يعمل قوله شروط فلا تقبل الانها خلاف ليس فانها
 تعمل دون شرط منها شاطبي فتأمل مع ان ان لا تلي ليس كما اعترف
 به بعد ذلك فليتأمل قوله لم ينع نقا النافقة ان يقع في معنى
 الخبر كما مر به في التوضيح فان انتقام من بني ميمون خبرها لا يطرأ
 غير معمول ما قوله اي علم اي من نحو بان المتد افا انه علم منه
 ان حق المتبدا للمقدم وهو الخبر قوله به عند انه لا يعرف الفقه
 والخليفة المعحاس قوله لم يجبه على الخ يمشي على قوله
 الكوفيين ان ان للمقترنة بما هي النافقة في ما بعد ما تؤكد وهو
 مردود وانها ولو كانت نافقة مؤكدة لم تغير العمل بالاستقراء
 بتكررها اذ قيل ما ما زيد قائما وبان العرب قد استعملت ايت
 زائده بعد ما التي عني الذي وبعد ما المصدرية التوقيفية
 لشبهها في اللفظ بما ثابته فلم تكن المقترنة بما النافقة زائفة
 لم تكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قاله المصم ويستفاد منه
 رد الشرط الذي ذكره من عقيل لعل ما وهو علم تكررها قوله
 بالآلة اباغا فلو انتقض تغير لم يورث صحت الضم عند الميمين نحو
 زيد غيرنايم قوله يحوز وما تحدد الرسول قد خلت من قبلها لرسول
 كذا اذا ابد لمن الخبر به لم يحوز بالاعز ما زيد بشي الاشياء لا يعبا

فيها

فيها

بمعاد حكم البدل والبدل منه **قوله** عن السيوطي **قوله** وما الدر
 الخ للضنون والذوايب الذي يسقى عليه **قوله** او مولى اي يانه
 من باب ما زيد الاستواء والتقدير لا يدور وراي مقبولة مناره
 بضع وثلاثة يرفع ولا يذهب معدبا اي قد بدا **قوله** وقيل غلط
 الخ فيه نظرقان الصرف لا يبطا ومع لسانه ان تنطق بغير لحنه كما قاله
 يرفع **قوله** وقيل مولى اي بان مثله متبدل لكن بني على الفتح لا يامه
 مع انما فتليني احوال احوال والخبر محذوف اي ما في الوجود بشر
 منهم توحيه قال الله في سحره وعلى هذا غير عامله لكفصل بني يوبن
 اسمها بالمال انتهى وفيه تسليم للحال وقد ورد في المعنى بان حذف
 عامل الحال اذا كان معنويا متمنع **قوله** وفاق السيوطي في الاول رده
 بان هذا المعنى عن الجري والذي قاله من واذا قلت ما منطلق عباده
 فقد رعت ولا يجوز ان يكون متدما مثله موضع كما انه لا يجوز ان
 احوال عباده على فوكك ان عباده الله احرك لا يقال ليت يفعل هذا
 من في المنع ثم انه يشبه بشي لا خلاف في منعه لم قال وزعموا وقالوا ان
 العزوق قالوا ما منهم ليس لم قال وهذا لا يكاد يعرف هذا الشيء لم
 يحكمه من العرب فانما قال وزعموا لهما عن غيره ثم نفي مقاربه
 عرفانه على عدم تكديراها انتهى **قوله** اقفني اطلعت من الخ فيه
 شي لان اطلق اوله وقا عقبه وشيخه جبر او طرق للا فرق بين اثنين
 الخبر ومعموله والمتمثل بالمول يقول كاف في لا يفتح لان المثال لا يفتح
 والاطلاق مع التقييد لا يفتح التمسك بالاطلاق بل يقتضي حمل الاطلاق
 على ذلك التمسك كما هو القاعدة ب قلت جرحه فاعادة اللام في تمثيل
 هذا المقام التخصيص بالمثال وقد جري عليه شاح كلامه هنا فلا
 داعي الي التقييم وحمل كلامه على من عيب بن عصفور وقد عرفت انه
 مخالف لمذهب الجوهري **قوله** منع العمل لا هذا هو الخبر وزعموا
 وهو اختيار الخ لم يوافقا ما ذكره في معمول الخبر وللأول ان يفرق
 بان الخبر عدة ومعموله فضله ويكره في النقلة بما لا يتوسع في البر
قوله وسبق جرح الخبر لا يفتيد على شرط راع العمل ما وعد ان لا يتقدم

معمول الخبر الا اذا كان طرفا لان هذه الحروف ضعيفة لا تقوى على
 التفرق معها ومنه يوحى منع نقد بم معمول الخبر عليه كمنسج
 ومنع نقد بم معمول الاسم عليه وان تردد فيها التكرار
 يا صبه جزم للمراو بالاهية الاستعداد والخبر منسج الامر
 وان كنت اصانع على محذوف فاني ان لم تكن امنا وان كنت امنا
 وماكل الخ فيه الساهد حيث اطل علما بالانها معمول الخبر الذي ليس طرف
 ولا محذوف له وعليه فلا منسوب وقاله كذا روي برفع كل يكون اسمها
 والجملة من انا عارف خبرها والعاد يدحذوف اي عارفه انتهى **قوله**
 من بعد منسوب وكذا من بعد مجرد بالبا الزائدة ولا يجوز جرحه
قوله ولا يجوز نصبه الا قال الله وقيل اسر قول ابو بوش ان لا تمنع
 الطبس للطفوف بل وكذا يعني لان يوشن الا يرى ان يقال التي شرط
 في علما الا نراه احازا اعمالها مع التقاض التي بالانها تقدم واجاز
 الكبر يكون بل ناقلة عيني النبي الى ما بعد ما فيجوز على قوله ما
 زيد قاعا بل قاعدا يا كسب على معنى بل ما هو قاعدا **قوله**
 موجب في الميم اي بنت **قوله** خاد الرقع اي اتباعا على العمل قاله
 الش في شرح التوضيح وفيه نظر لان الرفع منسوخ فلا حمل للرفع
 ولذا قال السيوطي ولا قاعدا على اخبار صوب **قوله** والشعب
 الخ اتباعا على اللفظ قاله الش في شرح التوضيح **قوله** جرد الخبر
 وذلك لدفع نوعه لاشات عند الصريح لان السامع قد لا يسمع اول
 الكلام وعند الكوفيين لما كيد النبي قالوا ليس زيد الا يام ردا
 زيد القام غا الباع نزلة اللام بقرح والسلسلة ثلاثة شروط كون
 الخبر منفيا ومن ثم امتنع ليس زيد الا يام ولذا كذا امتنع الا بدال
 على اللفظ في ليس زيد ليس الاشيا لا يعنونه ويكونه يقبل الايجاب
 فيخرج ليس منك احد او كونه لم يستعمل استثنافتح التوقي ليس زيد
 ولا يكون زيد اس عن بن هشام تنبيه ورد تحول الباع على اسم
 ليس اذا تحل في موضع الخبر كقراءة معنوم ليس البر ما نقلوا وهو حكم
 نصب البر وفوكك ليس عينا بان الغني ايضا ب بعض الذي في يد

الانها

تخرج فوجه عن قتيلايه ان الله والفتيل الخيط الذي سلك في شق
النواة اذا فتح الخاذا طرفيه بعين عين او تليدته واجمع
اشد حوسا على الاكل فوجه بعد هضم الشاقي وسكون العين
المهمله وقم الدال وفها فيه الشاهد والفتحة والمنصف فخرج قوله
وقول اذا اقلوا في ارتفاع واقررت بصفتها بالارض وسكنت زوجه
فان شاعها الى ام جداء ولا تلاقها بد من تالان عدم الملافاة
هو الناي وحقبه كسر المهمله بعين حسنا وان عد في بالحق بكسر الراء
زوجه وتبعه على ذلك الزعرير تبا منها على ان للفتن لزيارة البيا
نصب للبر وليس كذلك فان للفتن نفيه فوجه يقول ان في
الفتن به تنكر في الشك بالاصح كما في شرح الناحية هوار في ما الحقية
وعنهما كالمفتوحة بيان والمقدم خبرها بشرط ان لا تستغن النفي بالاول
فوجه لا يخرج الخ منع او على ذلك فعمل الشا طرفيه لا يزيد وللغير كذا
والجود قال زوجه قيام بعد الاحتمال الظاهر لا يمكن الاستدلال به على
اللقوب زوجه في التكرات لا وجه اشتراط تنكر مع قولها انها للنفي
لنفي راجحا وبني الوحدة للطلقه مرجحا وكلاهما بالتكرات النسب
قاله ولا يرد ما وقع في امثلة من ما زيد ذاهبا ولا هو فاعدا
ان لا عمل لما يلزم زانية والاسمان تاسان ليعول ما تنقح قوله
اعلمت كليس لان قلت لم قدم ما على لا قلت لان ما نقل في المارون
والتكرات فكانت اقدمها فان قلت الاصل في كل من الطرفين عدم العمل
لعدم اقتصاده وكل ما كان اقل خلا كان اوفق للاصل فكان الحق بالقديم
ثم قلت لما كان العمل اصل للشبهة ليس كان اكثرها على اقوي في الشبهة
وكان الحق بالقديم من بعض قولهم ليرتبطا النفي والترتيب اي وان
لا يفصل بينهما وبين مرفوعها ومقتضى كلام التوضيح اعتناء الفصل
بمعول الغير اذا كان طرفا او جارا ومجروا في ما قاله فوجه نقل الزاوي
اي يقرب ولا في الموضعين بعين ليس وقيل السكاهد والاول الاحتمال
ان يكون على الارض خبرا ويا قبا حال والنور للحا والواقي للحا فقط
فوجه سواد القلب اي صبته فوجه فاجاز الزعرير من هب الجني

وطاينة فوجه اقضي كلامه اي بدليل قوله الا في وقد باني لا الخ
فاقضي كثر ذما قبله فوجه بل عملها على ليس قبلها لستعنا مشايتها
لما لا ليس للنفي لخال ولايت كن فانه فافضا للنفي فطلما بخلاف ما
فاضا ايضا للنفي لخال وذكرا ناطم ان عمل لاكثر من عمل ان قال
ابو حيان والصواب عكسه لان ان قد علت نطا ونشرا ولا عما قليل
جد ايلم يرد منه فربما سوي البيت السابق قوله عن ميزان في
الحرب زوجه وقد تلي لا الخ انظر القبر بعد في لان مع قوله
الموضح وعلمها اجاع من العرب الا ان يقال قد للفتن بالنسبة
لها او يقال الاجاع في الحواز دون الوجوب فلا ينافي القلة قال
ب واول جوابيه انما يتيسر على قول من يستعمل المفتوحة في معنييه
فوجه وقد تلي لا فان العلة لا يشعر باشتراط تنكير المعولين فيها
وهو في لا تظاهروا ما في ان فشكل لان الناطق قال في الحقيقة ان
ان لا تمل الا في معرفة عكس لا واما نقل في المعرفة والتكرات انتم فقال
ان حروف في شرح الجمل واذا كانت ان نفيها علت على ما في لغة اهل
الحجاز ولا تمل الا فيما نقل فيه ما انتهى ويشتراط في ان يقال النفي
والترتيب مرجح به السقوط ويؤيد منه امتناع تنكير خبرها على
فهما مطلقا وكذا معول الغير الا ان يكون طرفا او جارا ومجروا
فوجه ونقل منه عن الاخفش فان اولها مرفوع لمستد احد فغيره
او منصوب فقول للفعل محذوف وهذا احد فوجه في الاخفش وعنه
ايضا انما نقل عمل ان فتصعب الاسم وترفع الخبر ينقح قوله فوجه
جهورا بالبرين والمغزوما يخرج على الاعمال قول بعضهم ان قايم
امله ان انا قايم فخذت حمزة ان اعتباطا فادغت نون ان
في نونها وهذا في الزها في الرسل وسع ان قايم على الاعمال انتهى
فوجه والصحيح الاعمال فقد سمع الخ والمشاركة ان لما في النفي الذي
علت بسبب وهو مشابة للمردم قوله قراءة سعيد الخنيزي بعضهم
على ان ان محقة من الثبلة وانما تنصب الخبر ويصعب احسن
لشواقة الثمات ان اثباتا وهو يجوز على شاذ ينقح قوله والمعني

ليس الاصلان الحزين به ان المائلة المغنية في هذه القراءة المائلة
 باعتبار الانسان والمائلة المنبثة في قراءة الجماعة باعتبار
 العبودية فلا مخالفة بين القرائين لا توجه ابوصيان ^{دعوه}
 الاعلى اصنعت الحيد ليعلم ان نقص المعنى بالنسبة الى معمول الخبر
 لا يفرق بين جزم ^{دعوه} وقد عرفت ايضاً الامثلة ^{دعوه} انه لا يشترط
 في اللفظ المائل ما يوجه قوله في العلم ^{دعوه} على حين وساعة للفظ انه
 لا يشترط لفظ المائل خلافاً للفظ ^{دعوه} قد علم اللفظة لا تامة واللفظ
 مرفوع مستغني وجيم والواحد في ولائ ساعة مرفوع والحالة حال
 وجيم اي وبجاء كثير المرفوع ^{دعوه} فاجبت ان ليس الخ ان تفسيره
 واسم ليس محذوف وخبرها حتى تعالي ليس المائل حتى نقا الصخر وفي قوله
 واسم ليس محذوف ونظر فان مرفوع ليس لا محذوف كما في التبرج الا ان يراد باللفظ
 الاستتار ^{دعوه} لشبهه بنز الالوان قد رتبناه على السلوك كسر على اصل
 النقا الالكين كاس ونون للزوجة معنى قوله وفيه ايضا اعمال
 لا في زوجته ايضا المع بين معمولها قوله في معرفة عبارة شرح
 الكافية في معرفة ظاهرة فخرج المقطرة فالتقاطع معمولات
 لانه قد راسم في قراءة الجماعة معرفة قال الناطم لا بد من تقدير
 المحذوف معرفة ان الماول في كون المائل الخاص صننا موضوع فيه
 اي لم يربون وليس الماول فخرج معنى للخاص ^{دعوه} وانما فعل في
 تكملة اي انما فعل في الظاهر اذا كان تكملة قوله ^{دعوه} وان المائل في
 انظر مع قوله وانما فعل في تكملة قاله الشهاب قلت قد متناقربا
 ما يوحدهم الجواب قوله ^{دعوه} فقرأ بعضهم هو عيسى بن عمر بقرينة
 برفع حين الحذف في حقيقته هو من القرائن لا تستعمل في احاد
 لاسما الزمان خاصة كما ان مد ومنذ كذا وانشد طلبوا صلتها
 ولا وان واجب بان الحرف في الالة والبيت على اعتبار من الاستغنية
 كما في قوله الادراج انه الله خرافين رواه بجزء من معنى قوله اي
 كانت لم ظاهرة انه جعل كائنا خبر لا ولا يفتح لان من شرط عملها
 كون معمولها اسمي زمان كما تقدم فالصواب ان تقديره ولا في حين مناص

صننا كائنا لم فيكون كائنا صنعة للغير لا ضرر قوله اصلات الخ هذا
 مذبح الجهور فهو عندهم كلمتان معنى قوله لفتوى شريف
 باللفظ اي وهو ليس قال في البقرع وزيادة الناصب اصل من
 زيادة في رت وعت لان لا محمولة على ليس وليس تنقل بها التا
 ومن لم تنقل بلا المحمولة على ان انتهى قوله وقيل لانه لغة الخ وفي
 لسانك اللفظ قوله وقيل قبلها ليس اي تكبر اليها في المعنى فهو
 على هذا افضل ماض وقيل لا ماض بليت بمعنى نقص وهي على
 هذين كلمة واحدة ونشهد للجهور ان التا قد تكرر على حركة اصل
 النقا الالكين ولو كانت فعلا لم يكن للتكرار معنى قوله قلت
 الباء اي لا تحركها وانما ماقبله قوله جعابتي اعلالين مما قبل
 تا قوله لم يحركه الا ما وشا اصلها موه وشوة قلت الواو والفاء
 لما مر والفاء في قوله في يطعم من وطء الشيطد وطءا
 وطءة انثته وتعلم قاموس قوله وتيد من وتد بئده وتدا
 وتدة تئمة كما وتدة قاموس قوله ان قلب الباء الساكنة في قوله
 ان الباء مكسورة عندهم ^{دعوه} القابل افعال المقاربة
 لم يقل كاد واخا فاما قال كان واخا فالا لان ذلك يدل على ان
 كاد ام الباب ولم يثبت ذلك عنده بخلاف كان فانه دل الدليل
 على انما ام بالها لان حدث اخا فاما داخل تحت حدثها ولها من
 القرفات ما ليس اخيرا وفي التذكرة للمقاربة مصدر يقارب
 وفاعل هنا المراد به من واحد كسافر وليس المراد به من اثنين كقام
 سم قوله وصفت للدلالة الخ فيه تجوز والحقيقة وصفت لتعرب
 الخبر لان الدلالة عارض للوضع لا موضوع له دون شري قوله
 من باب التعليب واما قول التوضيح من باب تسمية الكل باسم الجز
 ففيه نظر لان تسمية الكل باسم الخ عبارة عن اطلاق اسم الجز
 على ما تركب منه ومن غيره كسمية المركبة كلمة وتسمية الاشياء الحقيقة
 من غير تركيب باسم نقص من باب تسمية التعليب كالقمر والقرن ^{دعوه}
 دون شري عن النقا في وعلى كل فوجه اختصاص هذا المعنى الذي

هو المقاربة سري الكل باسمه او غلبت غيره انه حالة وسط بين الترتي
والترتيب في الفعل سم قوله كذا كان كذا وعبي للراد التظهير
في الحكم وانه واحد لا القياس وقد لا يعل اشادة الى الحاشية
في احكام كذا في الترتيب ولا يتقدم هنا الخبر وقد يتوسط الى فوات
قلت فلا موقع للاستدلال في قوله لكن ندر الى قلت بل له موقع
لاطلاق العبارة لفظا سم قوله لكن ندر غير مضارع هذا لا يقتضي
ان كل فرد من افراد العنبر ودرنا در القالب وبه اندفع اعتراض
عقيل بان الذي ندر بحسبه ضار عن هذا انما هو الاسم اما
الاسمية والمضاربة فلم تنفع بالكلية مع ان ظاهر النظر يورهم
ورودها فادرا انتهى قوله غير حيلة فعل مضارع لولا ان
على ظاهره ولم يقد رجلة لكان احسن قاله من ولا يخفى ان الحرف
المصدر يخرج ما اقترن به عن الجلية الى الافراد بل امتناع
وقوعه حواء شرط او تتم او ضرب عن حله فاستراط الجلية غير
صحيح بل الوجه ان يقال بشرط في خبرها ان يكون فعلا الخ فترسم
فان لا تخلفا ولم يشكها فارتبها ومبصرة فابت اى جعت وفترسم
ر قوله لا يكثر في صدره اكثر في العذل اليوم بلحا قايما قوله
وقد جعلت الى القلوصا لانه من التوق ومن متعلقة بقرى اى طيبة
قلوص هذين الرجلين فترسم المخرج من رها لم يلحقها من الاعمال
في مخرجها فترسم ر قوله فعمل الرجل الخ الخ في ارسا وكانه
نفاه على جعل اذ اطر فالما اذ اطره شرطية غير جعل الجلة الشرطية
فلا شاهد فيه ر قوله وتكون بد وذا الخ مخرج في ان المقرون بان
خبره مضارع فترسم وهو مضارع لم يور فان قلت كيف حازا فترسم
الخبر هنا بان مع انه يلزم منه الاخبار عن اسم العين بالمصدر قلت
اعتذر بعضهم بان من باب زيد عدل ونقصهم بانه على تقدير مضارع
اما في الاسم اى عسى ان زيد ان يخرج اوفى الخبر اى عسى زيد صاحب
ان يخرج وفي هذا العذر كلف اذ لم يظهر المضاف الذي قد روه
يوما من الدهن لا في الاسم ولا في الخبر دم قلت قد منا في حب الكلمة

عن

عن السيد ما يتعين مراحيته فكتبه وذهب س الى ان المقرون بان
مفعول به على اسقاط الخافض والفعل بمعنى قرب او يقتضي الفعل
معين قارب واكوفون يرون ان الفعل قام بمنزلة قرب وان
والفعل يدل استيصال من فاعله ورد بان يكون خ بد لا يما
يتوقف عليه فادرك الكلام وليس هذا اشياء البذل قلت ولا مانع
من ان يكون البذل لازما كما لزم وصف بحروف اذ كان ظاهرا قاله
دم ففى المقرون بان ثلاثة مذاهب قوله ندر الى ان عسى من
افعال الترتي والترجي ووقعه قد ندر في حصوله فاصح الى ان
المشعرة بالاستقبال فكان القياس وجوب الاقتران بان عسى ذهب
جمهور النحويين الى ان التجريد من ان خاصه بالشعر يفرج قوله فاقتر
بان بعد ما فكيل الما غلب في افعال للقاربة تجريد الخبر لكونها
من شدة القرب الذي فيها كالمفعول في افعال كانت مع ان فهو
يستغنى عن الذي كاد وكرب من ان يقوم واو يشكر من ان يقوم
ثم حذف حرف الخ على القياس واوجبوا احدا فذكره الاستعمال
وان اما منصوبة او مجرورة واذا حذف ان من اخبار هذه
الافعال الثلاثة فاما ان يقد مع الحذف كما في تنوع بالمعدي
واما ان يحذف لاسا لا يقتضي قوله كما دت النفس الخ
اذ عند الحسورية ويرور ونقص من افاض الملت بالفا والصاد
للحجة اولها لانه اذا قضى والربطة بفتح الدا وسكون للنساء الحصة
وبنا لفظ الهملة الملاة اذ كانت شقة فاصدة والبر ورجع بر وولاد
بما الكنى يفرج قوله فلم ارها الى الحساسة واحد يضم الخ الحجة
مفعول اول لا رومها مفعول ثان له ومعنى حساسة المعظم ونهنت
نحوه وما مصدرية والتقدير بعد قرى من الفعل في شواهد
اغراب الفعل قوله وكسى هري يفتح الحاء والدا يفرج وضبط دم
كبر الراء الى اللغاة وكلام الرض يور بان هري يفتح الراء فاعل
ما ضا غير ثالثة انتهى قوله والزموا اخلوق ان مثل جرى وجهه
ما قال من فاصلها خبره بان نفعيل واخلوق بان يقوم لخذ فخر

عنى كما ودرنا فانه

هو المقاربة سر الكل باسمه او غلبته غيره انه حالة وسط بين الترتي
 والزوج في الفعل سم قوله ككان كاد وعبي المراد المتظن
 في الحكم وانه واحد لا القياس وقد اشارت بالعل اشارت الى انما اشارت
 في احكام كما قال في التسمي ولا يتقدم هنا الخبر وقد يتوسط الخفات
 قلت فلما وقع للاستدراك في قوله لكن ند بالخ قلت بل لم وقع
 لاطلاق العبارة لفظا سم قوله لكن ند غير مضارع هذا لا يقتضي
 ان كل فرد من افراد الخبر وردنا ولا قال له وبه اندفع اعتراضه
 عقيل بان الذي ند مجسمة خرافة من هذا انما هو الاسم است
 الاسمية والمماضوية فلم تنبع بالكلية مع ان ظاهر النظر هو
 ورودها نادا انتهى قوله غير جملة فعل مضارع لو لم يكن
 على ظاهره ولم يقد رجلة كان احسن قاله من ولا يخفى ان الظروف
 المقدر يخرج ما اقترن به عن الجملة الى الافراد لئلا امتناع
 وقوعه جواز شرط او تم او خبر عن حيث فاستلزم الجملة غير
 صحيح بل الوجه ان يقال بشرط خبرها ان يكون فعلا الخ قوله
 فانه لا مقامه ولم تشبهها فارقتها ومقتضى فانت انه رجعت وفي جملة
 ز قوله لا يكون الخ صدره اكثر في الفعل في اليوم مجازا قايما قوله
 وقد جعلت الخ القلوصا ثابته من التوق ومن متعلقة بقربها في الحقيقة
 قلوه هذين الرضين قربة المذبح من رضاء لم يلحقا من الاعيان والاشا
 في امرتها قريب ز قوله جعل الرجل الخ الخاخذ في ارسا وكانه
 بناء على جعل اذا طرفا له اما اذا جعلت شرطية خبر جعل الجملة الشرطية
 فلا شاهد فيه ز قوله وتكونه بدو الخ مخرج فان المقرون بان
 خبره فوضعه يقب وهو مدح للمهور فان قلت كيف جاز اقتران
 الخبر هنا بان مع انه يلزم منه الاخبار عن اسم العين بالمصدر قلت
 اعذر بعضه بان به من اياه زيد عدل وبعضهم بانه على تقدير مضاف
 اما في الاسم اي عسجال زيد ان يخرج او في الخبر اي عس زيد صاحب
 ان يخرج وفي هذا العد زكلف اذ لم يظهر المضاف الذي قد روه
 يوما من الدهن لا في الاسم ولا في الخبر دم قلت قد منافي في الكلمة

على السيد ما يتعين مراجعته فكتبه وذهب نس الى ان المقرون بان
 مفعول به على اسقاط الخافض والفعل يعني قرب او تنهين الفعل
 معني قارب والكوفون يرون ان الفعل قام بعزلة قرب وان
 والفعل يدل اشتمال من فاعله ورد بان يكون ع بدلا من ما
 يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا اشكال البديل قلت ولا مانع
 من ان يكون البديل لازما كاللزم وصف محووف اذا كان ظاهرا قاله
 دم ففي المقرون بان ثلاثة مذهب قوله لنذكر لان عني من
 افعال الترتي والترجي ووقعه قد تترجي حصوله فاصح الى ان
 المستعرة بالاستقبال فكان القياس وجوب الافتراض بان عني ذهب
 جمهور النحويين الى ان التجريد من ان خاصه بالشعر يفرج قوله فاقتر
 بان بعد ما فكبل الما غلب في افعال المقاربة خبري الخبر لكونها
 من شدة القرب الذي فيها كالمشروع واذ كانت مع ان فهو
 يستغنى عن الخبر الذي كاد وكرب من ان يقوم واو يكرب من ان يقوم
 ثم حذف صرف الخ على القياس واوجبوا هذا حذف لكونه الاستعارة
 وان اما منصوبة او مجرورة واذ اخذت ان من اخبار هذه
 الافعال الثلاثة فاما ان يقد رمع الخ في كافي تنبع بالمعدي
 فاما ان يحذف واسا لا يقتدر من قوله كادت النفس الخ
 اذ عند الحسور بطة وروود ونقيض من افاض الملبت بالغا والصاد
 للجنة اولئك التي اذا قضى والربطة بفتح الراء وسكون للنساء الصفة
 وبنا لفظ اللملة الملاذ اذا كانت شقة واحدة والبر وضع برود لانه
 بها الكفن يفرج قوله فلم ارسلها الى الجباسة واحد يضم الخ للجنة
 مفعول اول لا رويها مفعول ثان له ومعها جاسئة المغم وهنبت
 رجعت وما مصدرية والتقدير بعد قربي من الفعل في شواهد
 اجواب الفعل قوله وكسى حري يفتح الخ والوا يفرج وضبط دم
 تكسر الراء في اللغات وكلام الرض يوزن بان حري يفتح الراء فعلا
 ماضيا غير ثابته انتهى قوله والزمو الخ لخلق ان مشا حري وجهه
 ما قاله من فاصله اخرجه بان يفعل واحلوق بان يقوم لحد وحري

عني كما وصفتها

الجرانته وعبر عنها بالزوم خلاف ما تقدم في عسر اشتراك الثلاثة
في الدخا المنقش بالمستعمل تكون عسر شهيرة في الدخا فاعني
شهر نقاش عن الزوم ب قوله وبعد او شك لا تشكل كون او شك
مشاركة لكادوكرب في الدلالة على القرب والتقدمية في الاصل
بحرف الجر مع اخضاعها عنهما بفعلية الاقتران بان ويدفعه
ان القرب للبرج للمجرد عارض فيها دونها اذ هي موضوعية
للاصل المعنى القرب من قوله بوسك من الخ للنية الموت
والعزات بكبر العن للجنة وتشد يد الدراع عزة وهي المغلة
تقري قوله ومثل كاد في الاصح كريا اي في النفا بالمقاربة وان
الاكثر تجرده من ان واسا يقول في الاصح خلاف من الغاب
اذ قال في مقدمته كرب من افعال الترويح ب قوله قد برزت
الحبوت نصف الموحدة اي هلكت واليهن بنح الموحدة والمعا
وبيا بينهما اسم رجل ومثوبا من الشور وهو الهلال وقوله
سقاها اي الودق والسجل بفتح السين المهملة وسكون الحميم
الدلول المستعمل ما لما ونقطعا اصله تنقطعا والاحلام بالحاء المهملة
العمول والطا بالمسألة العطي بفتح قوله كرب القلب الخ لئولي
شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشية اذ ام عليه نقرح
قوله لما بينهما الخ قاله وانما لزم كون الخبر هنا هو كالمشروع
مضارع مجزوع ان ولم يعمل اسما ولا ماضيا ولا مضارعا مقترنا
بان لان المضارع المجزوع علم الاستقبال لظاهر في الحال فهو من
الفعلية بدل على الخدوت دون الاسم ومن حيث ظهوره في الحال
بدل على كونه مستغلا به دون الماضى فلما قصد في هذا القول
حدوث معبر خبرها وتكون فاعلها مستغلا به ويجب ان يكون
اسما ولا ماضيا ولا مضارعا بان انتم قوله ويطبق بالباء
المكسورة مسبوقة قوله وعلق بكبر اللام دم قوله عن على
مسوة شدة ومنى غريبة كمولة هبنت اليوم القلب في اطاعة المورث
قلج كاي كنة باللام اعزبه دم قوله واو في هي اعز ما كئولة

فعا دي سنها وتبين منها واو في ان يزيد على الثلاث والذي ينبغي
المعقول عليه النفا بمنزلة قارب وكذا امرها الاصمعي واشد عليه
هذا البيت كما في الصحاح والكلام النفا هو في الافعال التي قبلها
ناسخة والاقتلاعد قارب وقرب دم وقوله ان يكون نفا
لنفا الاسم وذلك لان افعال هذا الباب انما حات لتدل على ان
مرفوعا هو الذي قد تلبس بالفعل او شرع فيه لا غيره فلا بد
في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليحقق ذلك بفتح قوله
واسقيه الخ اي ربع مية والملاعب جمع ملعب موضع اللعب وما موصول
اسم او ظرف فاشته من ثل الحديث اذا عده وشتره مضارع قوله
السكرينة الخ وكما انكافى صفة بمنكران قوله بدل الخ اي بدل
استمال لافلان بكنين ونفلي بك فاعلها ضمير مستتر هما والتقدير
كاد اجماره بكنين وجعل نوي بفتح نوي فعا والضمير على ابدل دون
المبدل منه لانه المقصود بالحكم غالبا فاعني ذلك عن حوده للمبدل
منه فسقط ما قبل ان لا ليس في الفعل ضمير يعود على اسمي كاد وجعل نوي
ان ذلك شرط تقري قوله ان ترفع السبي وهو لا سم الظاهر للمضا
الي ضمير يعود على اسمها تقري قوله حفيظا وهو موضع بالشام
والعراق تقري قوله روي بنصب فقهه اي على المفعولية بيبليغ
قوله مورقعه على الفاعلية به وفيه ان احد فانه متصل بضمير يعود
على المخرج الذي اسم عني وفيه روي على اي حيان حيث منع من ذلك
تقري قوله حفيظا كاي صوابه يكون قوله خلاف الابتن اي بعد
المراش وهو شهاه متوجسه يقال بلد وحش اي فقر وسيا با
ايضرا با ز ويجوز ان يكون وهو شهاه خبر المنفرد بمعنى نصير قوله
وتغد فلما اي تحاور دعاظه بالعين والفا والعيون اسم جارئة
والموادي بالعين المهملة عوايق الدهر فاعل نقد وبقري قوله
اموت اسم الخ الاسمي بالعين الحزن والدرام بكسر الدال المهملة وبالجم
اسم موضع ويمكن ان يكون مطلق ومن معنى مرموزة خبر ان
تقري قوله اتيت جماعة الخ ووافهم الساطع في الاول توضيح

قوله والصواب الخ لئلا في التوضيح قال الحنفية حكى ولد المصنف
يعني هشام عنه انه يرجع تعد ذلك وكان الصواب ما قاله من
ما ذكره الا انه لم يفرما وقع لانه كان قد ساغ في النسخ لكن
على تقدير صحة ان الصواب كما قال من ما ذكره لا دليل في البتة لانه
لم ينصب واذا لم ينصب يجوز ان يكون اسم فاعل كان التامة كما في
كرب فاعلا اعتلا من باق انتهى قوله ديوان كبير لما للموهبة والكبر
ابن عبد الرحمن بقرج قوله وان كارب في البيت الثاني لما في المعاص
واصله كارب به مرماح قريب يوم وفاته بقرج قوله حكى الحنفية
فقد استعملوا مصارعا لطفى وعمل انفا حذا او ارع على قول المصنف
تدب استعمل مصدر لاثنين حكى اليعاقبة فطوقا من قال لطفى للثني
وطبقا ليعقبة من قال لطفى بالكسر وقالوا كاد كودا ومكادا ومكادة
توضيح قوله سيد عني واخولق واوتس الخ اما غير الثلاثة فلا
يستدلان بفعل قوله قد يرغى عبارة التمسك ويستدل او تكسري
واخولق لان لفعل ففقر من الخبر قال رد وطاهر هذا انما في هذه
الحالة فعل ناقص سدان وصلتهما من خبرية وطاهر كلام الخاتمة
انما فعل تام واجاحية في القول بما لفظا استغنت عن الخبر والمخالفين
قالا عند ي افعانا فاعته داعما في عسي زيدان يقوم فتاخر
واما في عسي ان يقوم به فقد استد في ان وصل ما عني للقرين كما في
احس الناس ان يتركوا اذ لم يقل احدا من حسب فزجت في ذلك حيث
ايضا الخ في قوله وهذا امور احدها انما قال وطاهر هذا
الافعال في امكان حمل على التام بان يكون ان فائدة الكلام التي
كانت محل الخبرين حصلت بعد اذ هو مقيد عن الخبر باعتبار حصول
الفائدة به وعدم توقعها على شي اخر الثاني على ما افترقه للم يكون
ان بفعل ساد عن القرين فعلا في العني بان بفعل عن نا واول
كما عرفت في ذلك في شرح انكافية وقد جاب عنه من ترك المصنف في قوله
امره لان ان والفعل حدث محله فستد ما سده في غاية الرضوخ الثاني
على كلام المصنف ايضا يكون ان والفعل في محل رفع ونصب باعتبار قياسها

مقام المرفوع والمنصوب واسان فليس مختلفين لشي واحد باعتبار
لا مانع منه انتهى وقس تامة اي ومشاها قرب
وتجوز وجه اخر انه يرد ان تجوز خبرين الوجهين بوجبه الثاني اسم
سبي تبا على الفعل فله ما قد ينشأ تقدم خبر المستد اذا كان فعلا او
من الالتماس وقد يحال بانه مجرد هنا لان للغة فله كما حال
لانما مستفاد بفعل اتد او هو عني ولا كذا هنا فتأمل فان هذا
المحال قد يدفعه تجوز قد يرد كذا الاسم الظاهر متبدا موصلا
كاد كره الاسموي في شرح التوضيح سم قوله وهو ان يكون الاسم
الظاهر مرفوعا يعني هل يوجد هذا الوجه اذ الميقن بالفعل
بان تجوزي واوتسك يقوم زيد ب قوله اذا الاسم قبلها الاخر
قال الشارح في شرح التوضيح وحكم تقدم الاسم الظاهر فقد برا حكم
تقدمه محتملا فان قلت عسي ان يقوم زيد جار كذا ان تجعل
لدا متبدا موصلا فيجوز في عسي الوضمان المذكوران اي رفعها المصنف
وتجريد ما منه فتقول على الاول منهما عسي ان يقوم زيدان وفي
الثاني منهما عسي ان يقوم زيدان وجاز ان تجعله فاعلا فيجوز
الوجهان السابقان فاما اذا كان بعد ان بفعل اسم طاهر انتهى وشكل
على قوله جاز كذا ان تجعل زيد متبدا موصلا انه لم يزم التماس للمستد
بالفاعل وقد تجوز ولما منه كما تقدم في المستد اسم قوله خلافا لمحل
اي في نصب الاسم ورفع الخبر قلت واجبا مع كون كل من عسي فاعل
للترجي قوله وهذا اما اقتضاه النظم يرد امران احدهما ان اسمة
منه من ضمير انما تثبت في المنفصل نحو ما انما كانت ولا انت كانا واما
قوله بان الزبير طالما عصبك فالكان بدلان الثاني بطريقا
لان باب انانية ضمير عن ضمير كلفه المصنف والثاني ان الخبر قد ظهر
مرفوعا في قوله قلت عسا هانا راس وعلمنا شكافا في نحو ما فاز
م قوله ولو كان للضمير الثاني رتبة الى الجان حسبان المنصوب هنا
مرفوعا في المعنى اذ مدعا هانا راس وعلمنا شكافا والمعنى بحاله رد قوله
وفيه نظري لوجهين قدما بياها قريبا قوله علم ان من تقدم النسخ

على الكرم ومن خارج قوله بل هم كادوا قال دم وهو الحق قوله ونفس
 النكاح مستغنى اي لان فريضة من الفعل لا يكون الا مع اتفاق الفعل منك اذا لم
 الفعل منك كنت دافلا فيه لا فريضة منك دم قوله اذا جازعنا الى الذي
 البعد ورسلها هو اول شبه في المختاروس للمورسيتها واحد وهو
 اول سبها انتهى قوله والتقدير قد جعلا الى قد جعلا فريضة تدل على
 شئت الريح بعدا شغاية وانما القرب منه ولا شغاية بين اتفاق الشئ
 في وقت وشبوتة في وقت اضرب ان واحوا لهما قوله تنصب للشئ
 اي اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا لغير واجب الابتداء والتقدير وليست
 من واجب التقدير غير المشان بقرح تنبيه ذهاب المص في التمهيل
 الى جواز حذف المظهر معناه وبعبارة ولا تخفى حدث المظهر معناه
 بل شدة وقليما يكون الخذف والاضمار وان عليه جمل ان من اشياء الناس
 عند ابا يور القامة المصورون الاعلى زمانا من خلاف الكبار انتهى
 وقيل للذوق تحقير بالشعر وقيل جازع في الكلام ان كان غير شائق
 فلا يجز منه الا في الضرورة دم قوله ونفي فخره راي عند العرب
 بشرط ان لا يكون طلبا وهذا الكوفي في ان يرفع للشداد وجهم انه
 لا يجوز ان يام زيد ولو كان الخبر معولها لجاز ان يلية ليشي على هذا
 الخلاف خلافا في جواز العطف بالرفع قبل الخبر وسبب بقرح تنبيه
 اذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا خلافا لما في شرط تنكير الاسم وقد
 يسد مسددا واو المصاحبة جواز كل ثوب وقته والحق ان جواز ضرب
 زيد اقايما والتم الحذف في لست شعري سرنا يا استغفام عوليت
 شعري هل قام زيد تسهيل مع توهم والشعر عيني العظيمة مصدر من
 شعري اشعر كقمة انظر للمعنى لست على جواب هذا الاستغفام حاصل
 قالين قاسم وانما التزم الحذف لان الاستغفام يسد مسد الخبر وحمله
 الاستغفام في موضع نصب ليل واستحسكه الذي بان محله خبر شعري
 الذي هو مصدر بعد جميع قوله من فاعله ومنعوله محله بعد الاستغفام
 فكيف يكون الاستغفام في مقام الخبر ومقامه فعل مبدل من خبر وجده حذفه
 بلا سد مسد كثره الاستعمال انتهى وزعم المبرد والزجاج الى ان

ان واو جازع

اعاد لست شعري

ان جملة الاستغفام هي الخبر وموضعها رفع ونسبه في الايضاح الى
 قال وتعمقان شعري يعني شعوري والجملة نفي المستد فلا تخراج
 الخبر قال دم والذي ينبغي على تقدير ان يكون شعري معص
 شعوري ان يكون الاصل لست شعوري جواب هل قام زيد والجملة
 برادها لفظها او جواب هذا اللفظ في حذو المضاق واقسم المضاف
 اليه مقامه فالمعنى لست معلوم قيام زيد او عدم قيامه لان
 احدهما من الامر هو جواب الاستغفام والا فلو لم يحضر هذا الحذف
 لم يستطع اصرار انتهى وقد مرنا في علامات الفعل عن سواد المعنى
 ان اصل لست شعري لستني اشعر شعري لست وقاب شعري الذي
 هو المصدر من اسم لست وقاب في شعري عن اسم لست وقاب
 وحكي قوم منهم ان سبيلك الى فنعقيم اثبت ذلك لغة ولم يور على المنع
 واو اما ورد من ذلك قاله وسبب في بيانه قوله تنصبها
 للذين وخضع الفاعل لثبوت كافي التسهيل في اذا اسود لا يخفى
 الذين نعم لهم وكسرها طائفة منه والظاهر كثره اللفظة بضمها
 وهم قبا بين الذين واسد اما سكان السين سمي في اذ كانت
 اذ تنيه الى الشوق لتطلع والنظا والعام في اذ معنى التشبيه
 الذي في كان والثا دمة واحدة فواو الظاهر في مقادير ريشه وفي
 عشرين كل جنان سمي في قوله وفيه نظرا في لان كل شدة وابنة
 مولد على ان اسدا في البيت الاول حال اي تلقا هم اسدا او خبر تكون
 منسوخ اي يكونون اسدا وقوله واحيا حال من ضمير مستكن في فعل
 محذوف تقديره اقبلتم واحيا او خبر لتكون محذوفة اي يكون من
 واحيا قاله دم وقوله نادمة وما عطف عليه مفعول لشعر محذوف
 تقديره جكيان معني في له نظرا الى كونها فرع المكسرة قصبة
 هذا ان لا يقد كان لان اصل كان زيد اسدا ان زيد كاسد واحيا
 المبر بان اصل كان منسوخ لاستغفنا الكاف عن مفعول دم
 في لزوم للشدة والخبر جازع بالزوم الا واما الاستغفام انما
 يدخلان على الجملة الاسمية قارة وعلى الفعلية اخرى فلا يلزم ان

الدخول على التبدل والخبر والاسم فاما الاستغناء بها اي عند دخول
 هذه الاوصاف عليها بحيث تستغل الكلام ولا يحتاج معها الي شي اخر
 وخرج بهذا التبدل لولا الامتناعية واذا التباينة وان اشبهها كان
 في لزوم التبدل والخبر كنهيا لغيرها من حيث افتقار لولا الاجابة
 واذا الى كلام سابق ثم قوله تبسم على الغزبية الخ فقد يقال
 ولم يخرج الي ذلك فيما المولدة على ليس لان فرعيتها قامة الثبوت
 لعدم اتفاق العرب على اعمالها وبطلان اعمالها عند النقض بالا
 او لعدم الخبر او وجود ان قاله ب قوله وان معايرها في الاضمار
 قد يقال وكان واضحا كذلك قاله ب قلت معك ذلك كثر هذا
 الوجه بخارجه وكان اصلها فاعطيت الاصل وهو تقديم المرفوع
 على المنصوب بخلافه فان قوله معنى ان وان التوكيد اعلم
 انهم يقولون ان للتوكيد وبطلون فيشمل توكيد الايجاب والسلب
 وهذه بعضه انما لتوكيد الايجاب محب وتبسم له قوله في لا
 العاملة غل ان ان ما علت عليها في ان لتوكيد الانبات
 ولا لتوكيد النفي والشي قد يحل على نفثه الا ان هذا مقترن
 بان ان لتوكيد النفي تضاعف في قوله تعالى ان الله لا يظلم
 الناس شيئا الا ان يحل قوله انما لتوكيد الاشاق على معنى
 ان حيث كانا في خبرها نفي تكون المقضية بعد ما بعد ولة الخول
 فلا اشكال الا ان في هذا بعد ان اصطلاح النفاة عفيف قوله
 ولكن الخ استدراك والتوكيد اي انما ترد تاريخ للاستدراك
 قاله جماعة وفسروا الاستدراك برفع ما تقوم ثبوتها ما زيد
 سبحانه كنه كرم لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فنفى
 احدهما يوم انشأ الاخر وما قام زيد لكن عزا قام وذلك اذا كان
 بين الرجلين تالاسا وتماثل في الطريقة فلما التوكيد بخبر
 لوجاهي اكثر منه كنه لم يجي فاكثر ما افادته برون الامتناع
 والمشهور ان معناها واخذ وهو الاستدراك وفسر بان تنسبه
 لما بعد ما نحو ما هذا اسكنا كنه متحرك او عند كثر ما هذا

ايضا

حكاها في التاخير ما فيها لذلك
 لا بد ان يشتمل على كلام
 منقضا لما بعد ما

ايضا كنه اسود قبل او خلاف ما زيد قاعا كنه شاربه قيل
 لا يجوز ذلك معنى قوله وقالوا انما سلمه لكن اي يفتح ان ب
 عن السوطي قوله نظره في الهمة الخ وعدم اقتباس طبع
 الهمة للثقيل وهذا في النون للملاقات الساكن انما هو في اللين
 بعد الوضع وما نحن فيه تركيب قبله سمي قوله ومعنى كيت
 المعنى قاله وهو يطلب حصول سمي مستحيل او ممكن عن متوقع
 على سبيل المحبة قوله ولعل للترجي وهو الطبع في حصول الامر
 محبوب ممكن الوقوع ثم قوله والاشفاق ونحو توقع امر ممكن
 مخوف ثم قوله فاللغليل الخ واجاب الاكثرون بانها في الايتين
 المذكورتين للترجي مع قوله وتحقق لعل بالمكن وقول فرعون لعل
 ابلغ الانساب اسباب السموات انما قاله جملا ومخوفة وانما معنى
 قوله وفيها عشر لغات مشهورة وهي لعل وعل ولعني وعني ولا ت
 وان ورعن بالمهمله ورغن بالمهمله ولغن بالمهمله ولعلت تستهمل
 ودار بعضهم لعنيتين وعل ورغن بالمهمله واختلفت في المعنى للمهمله
 في تلك اللغات الثلاث فتنبه بد من المهمله وقيل لا وهو الظاهر
 لقده وعود المعنى بد لامن المعنى معني قوله وكان للتشبيه سقا
 كان خبرها جامدا او مستقيا وقال الزجاج هي للتشبيه ان كان الخبر
 حامدا او للتشبه ان كان مشتقا وكانك قائم لان الخبر هو الاسم والشي
 لانشبه بنفسه وتندفع هذه الشبهة بان المعنى كانك تخفف في المعنى
 تقاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما الاخر لان قائم
 الوصف مقام الموصوف وحصل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر
 بعينه هاء الخبر في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر ب
 فلهذا يقولون في اسمي وكانك عمتي والاصل كانك رجل عمتي وكما روي
 عمتي كذا قد روي اخرى وزعم الكوفيون انما تأتي للتحقق والتقريب
 وانشدوا على الاول فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس
 لها عمام اذ لا يكون تشبها لانه ليس في الارض حقيقة وانما المعنى ان
 بطن مكة اشتمل على الارض ليس لها عمام وجماع المعنى التقليل من حيث

ان الكلام فيها في المعنى جواب سوال عن العلة مقدر واجب باعد
احدها ان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا ككون على ظهرها
فالمعنى انه كان يعني ان يتشمر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه
لها كائنات والثاني انه جعل ان هشام قد خلفه من بعد مسنده
فكانه لم يمت والثالث ان الكافو للتعليل وان للتوكيد فيها كائنات
لا كلمة ومعلوم ان الثاني كائنا بالشيء مقبل وكانك بالفرج ات وكما في
يذكر خط وكانك بالدين لم تكن وبالاخرة لم تزل والمصحيح انما
في ذلك كله للتيسير وخرج ذلك على وجهه فقال ان السرايا كان
حرف خطاب والبارز ان في السرايا وقيل الكاف اسم كان وفي
المثال الاول وجه في مضائق اي كان زمانك مقبل بالشيء والآخر
في كانك بالدين لم تكن بل الجملة الفعلية جزوا ليا بمعنى في وفي
متعلقة بكنن وقال على صير الخطاب وقال بن عصفور واليا
في كانك وكان كافتان لكان عن العمل كائنها ما والبارز اذ
في اللبث اوقا لان عمرون للتصديق كان اسمها والظرف جزوا والجملة
بعده حال بدل كانك بالشمس وقد طلعت بالواو ورواية
بعضهم ولم يكن ولم تزل بالواو وهذه الحال منتهى المعنى الكلام
كالحال في قوله تعالى فاليوم عن التذكيرة معربين وكفى وما بعد
في قوله ما نزلت يزيد حتى فعل وقال المطرزي اصلها في اي
تخط وكان اي بالدين لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الساكنة ا
في المعنى وقال الرضي الاولى ان لا يحكم بزيادة شيء ويقول التقدير
كانك شعر بالدين اي شأنا عدها من قوله تعالى فنفق به عن
جنب والجملة بعد الجور بالاحال اي كانك شعر بالدين او شأنا
عدها غير كائنية الا تزي اذ في قوله كافي بالليل وقد قيل وكانك
يزيد وهو ملك والواو لا تدخل للخل ان كانت احدا للحدة الحروف
درع في التركيب اي المعلوم من التشيل الى بق قال دم
لنفس هذه العواصم بالحرفية في الا في الذي الخ اذ
قلت حيث توسع في الظرف والجور فضلا جاز تقديم خبرها عليها

تأخر

طرفا او مجورا قال في الترتيب ولا يتقدم خبره من متعلها قلت لا
لها الصدر قال في الجافية لها اي لمعنه الحروف صدر الكلام
انتهى قوا يعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كان
بدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمثمل على التشبيه والاستدلال والتبيين
والترجي ثم قال في الجافية سوي ان اي للفرقة فهي بعكسها اي ليس
لها الصدر فان قلت لم يكن مقدم خبرها عليها قلت لا
بوجه بالخل على الكسوة فالما فزعمها وقد لا ياتي في كون المتفرقة
التوكيد الكناية بمعين للصدر وهو لا يبيد التاكيد لا يكون الشيء
بمعنى شيء لا يلزم ان يبادر به في كل ما يبيده فاندفع ما وقع معنا
لاحيان فان قلت قلما استع تقدم خبرها على اسمها فان كان ظرفا
او مجورا كما تقدم قلت بوجه بان هشام اقوى لانما ثبت الفعل
لنظا ومعني ولا فاما مشبهة لفعل متصرف وهو كان وما يشبهه
لنظا جامد وهو ليس والفعل المتصرف اقوى قاله اما كونها
شائعة للافعال لنظا فلان منها الثلاث والرباعي والخامس
وهي ما مشبهة على الفعل كالفعل واما معني فلا ياتي بمعنى اكد وعينية
وترجيته وهكذا غير البديهي الى الوجود واصلة المعنى لانه
من بداة الرجل بداة اذا سنده وعلى هذا قالنا ظر حد في حرة البديهي
على غير قياس او انب لها بانم حد فاما للشيء الساكنين ويجوز على
الشهر في لغة العرب جعل الزمي من مقبل اللام بالواو يقال
يدون على التوم فالبيدي اصله يدون قلت الواو يا غزي
تو و يجب ان يتقدم العامل في الظرف بعد الاسم الخ في بعض
المواضع واختلفوا في المتعلق هنا فقيل بقدر بعد الاسم لانه
الاصل في العامل ولا يتقدمه فاصلا لكونه ممنوع الاظهار
فلا يجوز تقديمه اي على الاسم ويجوز تقديمه على الخبر
وسا في قوله ونقصا التواضع معول للفخر وينتفيح بانه في تقديم
على الاسم فضلا لها من معمولها مطلقا وتقدمه على الخبر ليس فيه
فضل لها من معمولها مطلقا بل في الجملة ومنه بعضهم

الوجه خلا فلا يجوز تقديمه فيما وهذه أقوى دليل جواز تقديم
الخير إذا كان ظرفا أو مجرولا أو متناحرا هناك قاله قلت
وهذا الوجه حسن لكن ذكر الشيخ أنا الأصح المنع لأن تقديم المعدل
مؤذن جواز تقديم العامل والعامل هنا لا يتقدم انتهى وفيه نظر
لأن ما ذكره لغلي كما قدمناه لا كلي عليها أنه أو غير الاتفاق على الجواز
فيما مع أنه يرد عليه من ما ذكره هنا فكان جوابه وهو جوابنا
قلت لا ينبغي الخ من جهة إذا لزمه وبإيه فتح وأما اسمان
ومصدا خبرها فبعبها متعلق بمصا وفيه الشاهد ولله اعلم
وساوسه مبتدا وفي خبره أي عظيم على جواز تقديم الخبر
لجواز إطلاق معنى عدم الامتناع قبيل الواجب كما قال فلا حاجة
للتقديم قلت في الدار لصحها أي فيجب التقديم في ذلك وقد
يمنع التقديم كما كان في صاحب الدار من أقاله قلت امتناع التقديم
فيما ذكره مذهب الكوفيين وأما التزميون كما قدمناه في كان فالأولى
التشيل بخوان زيدا لما لا يربط كون اللام داخله على الخبر
وعمران أفصح الوجه أن جواز الفتح دون وجوبه ينبغي إدخاله ما في هذا
أن المعنى أفصح وصوبا أن وجب السد وجوبا أن أجاز ولم يجب
فتو له وفي سوي ذلك الكري وجوبا وما فيها بأن فالمعنى أفصح
وجوبا أن وجب السد وفي سوي ذلك بأن امتنع السد وأجاز ولم
يجب الكري وجوبا وجوبا أن انتهى في قوله في محل فاعل خبرا ولم يكن
الله بخوا طس ما أن زيدا أقام لأن ما المصدرية لا تدخل إلا على الفعل
فالتقدير صلحت أن زيدا أقام أي ما كنت قيامه وعزولوا بهم صبروا
التقدير ولو كنت أن صبروا أي ولو كنت صبرهم وهذا التقدير مذهب
الكوفيين واختاره المحققون وأكثر النجاشي على أن المرفوع بعد المستند
محدوق الخبر وجوبا وقال ابن عصفور لا خبر له لا شتم المسمى على السد
وللسند إليه وهو أو المستعمل في الفعل للمفعول به كما مثل للمفعول له
مخو جيتك في أصك والمفعول بعد خبره في خبره جيتك عندنا وأنت عندنا
ولم يستعمل خبره في أمورك إلا أنك تشتم الناس ولا تقع منعوا منه

ولا منعوا مطلقا ولا حالا ولا غيرا ذم قوله بخرو من أياته أنك تربي
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الأرض ما شقته من أياته هذا مذهب
الخليل وقال للطبري اسم المرفوع بعد نظرون فاعل وعنده
وان لم بعدا نظرون على خبره ومن أياته أنك تربي الأرض تصرح
قوله ولا صادق عليه على اسم المعنى قوله خبرها أو خبران
هو اعتقادي أنك فاضل فيجب فيها لا فاضل اعتقادي وهو اسم معني
غير مؤول ولا صادق على اعتقادي خبرها لأن فاضل لا يصدق على
الاعتقاد وإنما وقعت لسد المصدر رسما ومسد معمولها والتقدير
اعتقادي فذلك أي معتقدي ذلك ولم يجوز كسرهما على أن تكون مع
معمولها جملة خبرا لما عن اعتقادي لعدم الرابطة بقرع قوله
خلاف فولي أنك فاضل فيجب كسرهما لأنها وقعت خبرا عن قول ولا يحتاج
إلى رابط لأن الجملة إذا قصد حكاية لفظها كانت نفسا للبتداء في المعنى
والتقدير برفق في هذا اللفظ لا غيره أما إذا اردت أن جملة ان منصوبة
بقول كانت من جملة للبتداء فتحتاج إلى خبر ولا يصح فتحها لفساد
المعنى لأن القول لا عبر عنه بالفضل بقرع قوله واعتقاد زيدا
أنه حق فيجب كسرهما أيضا لأن خبرها وشوق صادق على الاعتقاد
ولما منع من وقوعه ان ومعمولها خبرا عن المشتد لأن اسمان رابط
بينهما ولا يصح فتحها لأنه يصير اعتقاد زيدا كون اعتقاده حقا
وذلك لا يعيد لأن الخبر لا بد أن يستفاد منه ما يستفاد من البتداء
وسكت عن القسم الرابع وهو أن تقع خبرا عن قول وخبرها صادق
عليه مخوف في أنه حق لظهورها إذا كانت تكسر مع أحدهما فبها
أولى بقرع قوله أو لا إضافة لمرور الخبر وبالإضافة
أن كان ذلك المضاف من ما لا يضاف إلا للمزدحمين الفتح أو الجملة
تعين الكسر ولكلها جواز الخبران ثم رتب الحنفية ذكر مثل ذلك
قوله والواقعة بمنحى قال بعضهم قد أولع عوام الغنى وغيرهم
بأن الفتح بعد حدث فلهذا خبران وغيره تسكبا لهما لا تضاه
إلا إلى الجملة وعلى لزوم الفتح (فتقريب الواجب وغيره والأوجه جواز

الوجهين الكثر باعتبار كون المضاف اليه جملة والفتح باعتبار كونه في معنى
 المصدر والمذكور اضافة اليه الي الجملة لا ينقص وجوب الكسر لان
 الاصل في المضاف اليه ان يكون معزولاً او امتناعاً اضافة اليه وهي
 ثم قال المراد في تفسر الفتح على ما عدا الكسائي وعلى ذلك ينبغي
 حوازل الوجهين ايضا لان الواقعة بعد اذ ويؤيده حوازلها في اذ
 الغابية مع اقتصارها بالحل قاله ر قال - ويجوز الفتح بعد
 حيث وان قلنا انما مضاف الى الجملة بناء على ان ان ومعمولين
 بتاويل معد ر واقع في موضع متبدا الجملة وضمه محدود وحذف
 خبر المتبدا الذي بعد حيث غير قابل انتهى قلت وهذا احسن
 سلامته من التمكن والتخرج على النادر - والواقعة
 خبر اسم ذات الخ لانه لا يدرى بحريه عن اسم الذات الا
 بتاويل وذلك متنع مع ان قاله في التخرج وجرح باسم الذات
 اسم المعين ويقدم ما فيه - والواقعة بعد اذ وما فيها
 من الظروف الماضية فوجب كذا يوم ان عبد الله سافر فلو قلت
 حيثك يوم اذ زيد اقيم لم يحسن لان هذا يقتضي ان الاستقبال
 ولا يقتضي الا الى الجملة الفعلية والصواب يوم يقدم زيد كما قال
 دم قلت وفي اصل منه كما في وجوب كسر ان بعده نظراً لانه لا
 اذ تدرم الاضافة الى الجملة فتجبه الكسر وما اشبهها لا يلزم اضافته
 اليها فاني اوجب الكسر - اذ التفتد برما ثبت الخ اي فليت
 ان في التفتد بر اول العلة بل بوله مع معمولها عصبه وهو فاعل
 محال بعد وف الجملة المغننة صلة للتوصل العرف في الظرف في -
 او عكبت بالقول قال ابن عمام يعني او كانت كناية لقول في حال
 مساحتها التفتد ويرعى ان الاصل او عكبت بالقول في هذا الجار الاول
 فارفع الضمير وانصل بالفعل لان ان يحكى بالقول سموع الالف المحكية
 مكلام آخر انتهى نقله - وجب الفتح عبارة المراد في وحذف
 ايضا من القول المضمر معنى الظن فانه يجوز بعده الفتح والكسر
 لقوله انقول انك بالحياة تمنع من فتح جعل القول عاملاً وما كسر

حكي لان الحكاية بالقول مع استيفاء شرط احرازه بحري الظن
 حاضرة انتهى ويجب فتحها ان وقعت بعد قول التفتد نحو احضرك
 بالقول التفتد في اي لا تكثر لا تكثر في - اوجلت محال الخ
 ثم عذر الفتح مع ان الخال يكون مصدر لكان يكون جملة لان المصدر انما
 يكون حالاً لان كان صريحاً لا موزلاً ذكره الرضي - اي لان المول بول
 معروفة بشرط الخال التذكير وهذا الاحتمال مع الواو لان الخال
 للمفردة لا تقع بعد الواو قاله - وقوله لان المول بول معروفة الخ
 اوراد النول في علي هذا الاطلاق محوياً انتهى ان رجلاً منطلق فانه
 مول بكرة قطعاً ولم يجب عنه قلت يمكن الخوات بان معنى قوله
 بول المعروفة يحكم له حكم المعرفة اي انه في حكم المعرفة من حيث لا يوصف
 ولا يوصف به في شبه الضمير وفي خبر بان المول يشبه الضمير فيها
 ذكر شيخنا العارفين بانه تعالى الشيخ احمد ابن في كتابه الاثني عشر
 قال شيخ الاسلام في كملها محل الخال لجلولها محل الصفة عوضاً عن
 انه فاصل ولا بد فيها ان تكون ان اول الجملة ليخرج من الاول محوياً
 زيد وعندي انه فاصل ومن الثاني عوضاً عن مركب رجل وعندي انه فاصل
 فلا تكثر ان انتهى قوله علقاً باللام اعزج بالعلق بغير اللام من المعنوية
 لانه في آخر تراي الخ لانه طرف لثري وسأها صوبها وان هذا
 في اني حيث كسر في اللام في الجزوه ولسري - بعد اذ الحاجة من
 اصنافه ابدال الى المدلول قال في المبرج الحجة بضم الفاء والمد المحموم
 والمغنة والعرض من الايمان فيها الدلالة على ان ما بعد ما يحصل
 بعد وجود ما قبلها على سبيل الحاجة انتهى قوله - وكنت اذني الخاري
 بضم الهمزة على المشهور يعني الخن ومنعوله الاول زيد او الثاني قد
 او ما مصدرية اي لتقول التفتد اننا من فنده ذلك وبعد العفا كناية
 عن الحسة والحازم جمع لعمزة بكسر اللام والظرف للعلوم وقيل مغنة
 تحت الاذن اذ اذ انظن سيارته فلما نظرت في قفاه ولما زمة ظهر له
 عبوديته ولومه وحشته وخضها بالذكور لان اننا موضع الصنف ٢
 والعمازم موضع الكين رقة - وعلي هذا فلا تفتد الخ من هذا المعنى

قيل المصنف
 المول لا يقع حالاً

ان اذا حرف فكلامه واضح على مذهبه اذ لا في الخبرية عليه
 يروي بالكثر على جعلها جوابا للقسم او جبهه البقرون وانما اجاز الفتح
 الكوفيون والكسرا راجح انه مشتق عليه ولانه اذا لم يجب فلا اقل من
 رجحانه ولا يخرج حرف الجبر لم يجعلها جوابا قاله
 الشيخ خالده واذا امتنع ان يكون جوابا للقسم كان الفعل اضرار بمعنى
 الطلب للقسم لا قسما اذا اتصل في الجواب ان يكون مذكورا لا محذوفا
 انتهى وكونه ليس قسما واضحا في مثل هذا البيت اذ للشكل هذا الفعل
 ليس قسما بل لا ليس غيره ان تقسم واما في حرف قولنا جعلت ما به
 على كذا الاما نغ ان يكون قسما ولا يضر عدم الجواب لان الحار والمجور
 يقوم مقامه ويودي معناه وان لم يكن جوابا اصطلاحا
 مع ملوفا الخبر قال دم وينبغي ان يكون ما شبه الجواب مساويا له
 في هذا الحكم فصور الوجهان بعد فانه عزاء على انما غنم من سب
 فان له حصة فزى بنح الهزة وكسرهما فنحن فان وصلتها خبر
 محذوف والمجبة خبران ومن كسرهما فالكلام تام لا حذف فيه وعليهما
 شاموسولة وما بعدها محذوف ومن شحال اي واعلموا انما غنمتم
 قليلا او كثيرا فان الحكم ان له حصة او فدية حصة قول خبر
 مبتدأ وهو قول لا ضافته للقول لان اسم التفضيل بمعنى ما يضاف
 اليه في اي احد خبرها قول لان الحد لفظي في اي فالفتح على
 معنى خبرا لقول الخ فالقول مقدر وليس معنى للقول والتقدير
 خبرا لا قول احد الله ولم يجمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف
 فيكون قد اضرع المصدر بالمصدر والمعين وقوع الخبرين على خبر اولي
 بآي عبارة كان في الكسر على الاضمار بالمجدة اي والقول لمعني
 المفعول اي خبر مفعولا في هذا القول وهو اي احد الله ولم يجمع مع انه
 بمعنى المفعول مراعاة لاصل المصدر والمعني خبر مفعول اي اي احد الله
 فيكون الحد وقع بلفظ خاص وهي هذه العناية المعينة وعلى هذا
 فالمجدة خبر لا مفعول خلافا لاي على في اي احد الله
 الخ لانه على الفتح يكون العمل هو الحد وهو صحيح لان الحد اي الساعل

وان كثر يكون الال حلة اي احد الله وهو لا يصح لانه ليس بعلي وفيه
 انه قد بعد واغلا تشاينا ويحيى بان ذلك بالمعنى المصدرى
 لكن في نحو اش الخند ما يفهم ليس المراد من القول ان يكون لفظ
 التثاق والواو واللام بل المراد اي من ذلك فكما دل على القول هنا
 قول وبشيد لما قلناه انك لو قلت على اي احد الله جاز في الجواب
 الكسر على معني على بلساني بعد اللفظ والفتح علان المراد على باني
 شي كان من الاعمال حد الله اني وقد يقال انما يكون بعد اللفظ
 عملا اذ يريد بالعل للمول اذ اللفظ ليس نفس العمل بل اجازة هذا
 اللفظ قاله قال الشيخ لا مانع من السائل المدكورات
 التقدير اجازة هذا اللفظ في اي مومن ولا يصح الفتح لان الايمان
 ليس قولا بقرح في اي وفي اي زيد احد الله الخ ولا يصح الفتح
 لان حد زيد غير قائم بالكلية فكيف يستند المشكك في نفسه بقرح
 في اي صالح للفظ عليه اخرج نحو القلي ما لا وان عرا فاضل فان
 ما لا مزيد غير صالح للفظ عليه الخ لا يصح ان يقال في ما لا وفصل
 عمر رجب كسران بقرح في اي بالفتح عطفا على ان لا تجوع من عطفت
 المعرو على مثله والتقدير ان يك عدم اللوع وعدم الظافة في نحو
 عرفت امور حتى الى اخره مثال للعاطفة والمجادة معا لان جعلت
 عاطفة بضم ما بعدها او صرفا جزم ما بعدها في اي فكذلك كانت
 اما استثنائية فتكون حرفا واحدا كما في النسخ واجاز للفتح على
 ان المصدر للول مبتدأ خبر محذوف كانه قال اما معلوم انك فاعب
 قال دم وفيه بعد لا سئل زامه جواز الفتح بعد الاستثناء حصة
 وان ذكره بعضهم في اي ونقح ان كانت بمعنى حقا تبع فيه للحدث
 حولا ابا كلمة واحدة بمعنى حقا وهو مقدر وقع ظرفا خبره عن
 المصدر الذي تاول به ان وجزاها وقال الجاعة اما كذا فان الفتح
 للاستفهام واما اسم بمعنى شي وذلك السائق والمعين احقا قاله
 في المعني وهذا هو الصواب وهو منع ما لفسه على الظرفية وان
 وصلها مبتدأ والظرف خبره في اي ومنه قوله احقا فاما

فبينا فيهم فزيق ومقانت على الظرفية وقال على المصدرية اي احق
 عقا والميرة بكر الجيم مع جاد واستقلوا اي تفضوا من جدين واداد
 بالنسبة للهيئة التي يقصد بها الماخر ومعنى فزيق منفرقة
 لاجرم اصله من الفرم بمعنى الكسب تفرج قوله وعند الفرائد
 لاهزم الحركه في التوضيح ونقل الى ما ذكر عن القرائن لاجرم منزلة
 حقا بفتح قوله والكسر على ما حكاه الخفلا نافية للنسب وجزم اسمها
 والمعنى لا يدين الانسان وقوله لا يثبتك جواب قسم محذوف ولا جزم
 قائم مقامه ومنزل منزله دون شرفه لفتح الخبر الخاي وان
 تقدم معموله عليه نحو انه على جمعه لقادرا ان يرم بهم بوسيد غير
 خلافا لان الناطق فاعتمد بعينه الخفيد لان الفاصل فيما اعترض عليه
 ظروفي يتسارع فيه وهو تابع لايه في شرح التسهيل حيث قال لا يتقدم
 المنقول على عامله المتعزى باللام بفتح قوله كرمو للعلم لفتح الخفيد
 وانما لم ترحل في اللام في قولهم لم يركب قائم بنسب اللام وكسر الما الذي
 يعرب ليعني حمزة ان لا صورة ان قد زالت فكانها شئ واحد
 لتوكيد انتهى بفتح حرفين بمعنى واحد قد يقال كونهما لمعني
 واحد بتقدير جهة التاكيد اللفظي وقوليس بكروه الا ان يقال
 مدار اللفظ على تكرار اللفظ بعينه او مرادفاه وبفتح المرافقة هنا
 ب قوله فزجلتوا اللام الى الخبر ولم يركبوا ويتركوا اللام ويجزوا
 ان لا فاعا عامل بحق العامل لا يتقدم سيما وهو عامل ضعيف لا يقوي
 على العمل مع تاجره بفتح قوله لا يثبت غير خبر ان انما لم تدخل
 اللام في خبر غير ان لانها تدخل على الجملة ولا تغير معناها ولا يحكمها
 خلافا لخواصا فليت تدخل في الخبر للفتن ولعل التزجي وكان التشبيه
 ولكن بغير الجملة لا يستعمل الا بعد كلام وان يصير الجملة في تأويل المفرد
 انتهى بفتح قوله بفتح الحدة بشكل على ما تقدم من ان ان تكرارا وقت
 موقع الحال وان لم تفرق بالواو ومثل الخبر للفتنة معذرة الالة الا ان
 يقال ان الواقعة موضع الحال تكسر فاليا او يقال القراءة محمولة على
 الشذوذ بفتح قوله ام الخليل الى الشاهد في الجوز وهو موصول على زيادة

اللام او يوصلها على مبتدأ محذوف والشعرية العجز العائنه ومن
 بتصحيته ان قد رمضا في نظم الرقعة اي نظم فخرها والا فند ليه
 وما زلت للاسم زان انشا وخبرها كالحلم واللام زائدة
 والهم من هام على وعبه ليعم صيا وعيها ناي ذهب من العشق
 او غيره وللعقب المتعبد وتكمل مراد بنسب الميم اي بكل مذهب وهو في
 الاصل مراد اليرج وهو المكان الذي يذهب فيه زقوله اسم ايات
 الخا بان علم وفي حرفه خلاف من حرفه راي ان وزنه فقال ومن منعه
 الحرف ناي ان وزنه افعال منقول من ايان ماضي يبين وهو المختار
 والاعلاج جمع على بكر الاول وهو الرجل من كفار لم يسود ان جمع اسود
 سني قوله ولا يلى ذي اللام اي من الاضمار قوله ما قد نفيا ليلالجمع
 بين متماثلين في عظم وزن ولما ولا وهل الباقي حله تخرج هو
 ذي الشارة واللام نصب للخبر لانه ان يقال نوي في محل نصب
 على المفعولية واللام عطف بيان او صفة ب قوله واعلم ان سلتها
 الخشا من خبرين حول اللام على الخبر للمضي وتعلق الفعل عن
 العمل حيث كسرت ان وكان الاعتسار ان لا تعلق لان الخبر للمضي ليس
 لسر حاله اللام وسوخ ذلك انه شبه لا تغير فادخل عليها اللام
 والمعنى ان التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا فرق بين
 من السوا وكان حقه ان يقول للاسوا ولا متسا فان كانه اضطر
 فقدم واضر وسوفي الاصل مقصد بفتح المساءة فلن ذكره في وقعه
 خبر عن اثنين بفتح قوله ما كرميا لانها في الاصل للاسم وزجلت
 على المضارع تشبيه به دون الماضي لعدم التشبه به فان قرأ بقيد
 قرنته من الحال فاشبه للمضارع بما زان الحقة وكان محامدا تكتم
 لانه لا انشا المستلزم للمصور فيحصل بذلك شبه المضارع فتقدم
 ب عن المقر هو صريح في ان لم وبين من افعال الانشا فبر وقوله بن
 هشام بغير ان منع المسئلة من جهة ان الانشا لا يتبع خبر الحذف
 الادوات لا تقولون ان بعد اي يمكنه نقصد الانشا انتهى لكن استدك
 بعضهم تكون حلبة ثم وبغير خبر يبين بوقوفها خبر لا في قوله

نعم ان الله نعم ما ينطقكم به انهم بما كانوا يعملون ولعل ذلك بنا على ما يقضاه من الخبر وفي نحو من الافواج ان يجوز جعل خبر ان انشأ ان كان طلبا ونظيره كثيرة وقوعه في افعلة النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز مثل اني ببتك والفرق ان الطلبي لما خرم متعلته يؤكد ما لو كان نسبة الخبرية بـ **قوله** على الماضي اذا كان غير متصرف شامل للمبني والمضارع لعدم جواز دخول اللام عليها كراهة اجتماع لامين قالوا لا يطعن ولعله لم يحترز منه انكالا على حلة امتناع دخول اللام على اذوات النبي وقال ابن غازي بل اندرج في قوله ما قد نفيا **قوله** خلافا لصاحب الترشيع بالواو وهو خطاب الماردي حيث ذهب الجمع دخول لام على اذوات النبي الاستدراك على قد وانعيا ان هذه اللفظ اندخلت عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا والله لقد قام بفتح **قوله** فان تعدت اللام للتسمي اني كما هو مذعوب المحور **قوله** ولقب الواسط قد يشمل الواسط بين الخبر المتقدم والاسم المتأخر وفيه خلاف قال السيوطي وان تأخر عن الخبر دون الاسم فقال بن حزمون انتماس ان يجوز دخولها عليه لتعلقه عما قبل الاسم بخوان عندي لئن أمار زيد النبي **قوله** معمول الخبر يشمل المفعول به وخرج القوم بجواز دخولها عليه ويشمل المصدر المفعول له قال ابوحيان وينبغي ان يتوقف فيما ولا يقدم الاستماع **قوله** فان ذكرنا الخبر صلحا كما عجزنا خلافا لاندخض والغرا وجهها ان المانع قام بالخبر كونه فعلا ماضيا واما المفعول فاسم قال الموصي والعقول عندي قولوا لا تفتش والعزائد ليل احارة البهرين زيد امره عزيب مع قوله لا تقدم الخبر اذا كان فعلا فاحازما تقدم المفعول فان لم يحجزوا تقدم العامل لان المانع من تقدم اندليل ان الناس وذكرك معي حتى نه دون المفعول فكذلك هنا بفتح **قوله** ان لا يكون ذكر المفعول حال لان الحال لا يكون خبرا ولا حال خلافا للظن بكون خبرا وهو ظن والفرق بينه وبين المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل نصير جملة واذا تعدى على عامله صار مفعلا واللام تدخل على المتبدا

نقح

نقح وقضية هذا الفرق ان الضمير كالحال بنا على الاصح عند المصنف من جواز تقدمه على عامله اذا كان فعلا متصرفا لانه لا يجوز بنايته عن الفاعل **قوله** فلا يجوز ان زيد اضارب لعمري لان المفعول من تمام الخبر فاذا دخلت عليه مع تقدمه كانت داخلة على الخبر بخلافه مع تأخره **قوله** تقدم محوله المؤكد ان تقدم مفعولا لاسم بخوان في الدار لسكانا زيد عن السيوطي **قوله** اذا دخلت اللام على المضارع وعلى الاسم الموصي المصنف والبرهان وهو لما على المفعول للتوسط اذا كان ظرفا او حالا ويجوز وان دخلت في الخبر ايضا نقله سم عن السيوطي وعبارغ الحنفية واما ان زيد الف الفار لعمري فاحاز ذلك المتيقن على ان يكون اللام مؤكدا ومنع ذلك الرجحان وهو الصحيح لان الظروف اذا اكد فاما ما دمع ما دخل عليه اوسع منه انتهى ويشهدا الجواز قوله اني لفتك اذي الموي لذي وحشني وحشي اذا اؤذيت معتاد **قوله** ما الزائدة حوت الموصولة والمصدرية فلا يكفان خوفا عند كرس وانما فعلت حسن **قوله** قالت الاية ضمير قالت لامرأة فقال لها ذرقا البامة قيل كانت تبصر من مسيرة ثلاثة ايام وفتحتها لها كانت لها قطاة تدعى مريماسر من المطا فقالت ليت الحام لينة الحاميته او فنيه قد به لم الحام ميتة فنظر فاذا النقطا قد وقع في شبكة صبا فاحمد فاداهو ستة وستون قطاة وبفنها ثلاثة وثلاثون فاذا فاعم ذلك الى قطا فها كانت مائة بفتح والى يعني مع واو يعني الواو وفندي يعني حبس وهو مبني على الستون لكنه كسر للضم وورق وهو مبتدأ خبره محذوف اي محشي ذلك **قوله** ومنه بيبون المنع لما سبق الى قد يقول المصنف ومن وافقه يمكن في صحة الاعمال الاختصاص بالاصل ولا ينزع من زواله ولذلك نظا بفاعله وانما الاصل وبوب ذلك ما ياتي في قوله وضغفت ان فقل المار وعلوا ذلك بزوال الاختصاص كاسياني ب وقد ينزق بان الحقيقة لا تدل

نعم ان الله نعم ما يغفلكم به انهم ساء ما كانوا يعملون ولعل ذلك شاع على ما تضمنه من الخبر وفي غزو من الافواج انه يجوز جعل خبر ان انشا ان كان طلبا ونظرة في كثرة وقوعه في ابيعة النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز مثل في بيتك والخبر ان الطلي لتأخر متعلته بوكما لكونه النسبة للزينة بسوقه على المصافي اذا كان غير متعرف شامل للنسب والمخرج به عدم جواز دخول اللام عليها كراعاة اجتماع الامين قالوا ان الطلي ولعله لم يحترز منه اتكالا على غلة امتناع دخول اللام على اذوات النبي وقال من غاري بل ان يدع في قوله ما قد نفيا بسوقه خلافا لاصحاب الترشيع بالواو وهو خطاب الماردي حيث ذهب الجميع دخول لام على اذوات الضمى الابتداع على قد وادعى ان هذه الالة اذا دخلت عليها لام حوالت القسم والتقدير ان زيد او اسه لتد قان يفرح قوله فان تعدت اللام للقسم الخ اي كما هو مذعب الجمهور قوله ويقع الواسط قد يشمل الواسط بين الخبر المتقدم والاسم المتأخر وفيه خلاف قال السوي وان تأخر عن الخبر دون الاسم فقال بن حزم ان القياس ان يجوز دخولها عليه لتعلقه عا قبل الاسم عوان عندي لئن المراد زيد النبي سم قوله معمول الخبر يشمل المفعول به وصرح المصنف بجواز دخولها عليه ويشمل المصدر والمفعول له قال ابو حيان وينبغي ان يتوقف فيها ولا يقدم الاستماع سم قوله فان لم يكن الخبر صليحا لم يحز الخ خلافا للاختصاص والغرض من هذا المانع قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا واما المفعول فاسم والموضع والعقل عندي قول الاختصاص والعزائد لعل اشارة البصريين زيد اعرو عرب سم قوله لم تقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازها تقدم معمول وان لم يحزوا تقدم العامل لان المانع من تقديم الدليل ان يتأخر وذلك معني حتى نه دون معمول فكذا هنا يفرح قوله ان لا يكون ذكر معمول خالا لان المال لا يكون خبرا ولا يخال غلاف الطرف يكون خبرا وموظف والعزق بينه وبين المفعول ان المفعول قد تنوب عن الفاعل لتفسير جملة فاذا تقدم على عامله صار مبتدأ واللام تدخل على المبتدأ

نقح

نقح وقضية هذا الفرق ان الضمير كالحال بنا على الاصح عند المصنف من جواز تقدمه على عامله اذا كان فعلا متصرفا لانه لا يجوز بنا بعه عن الفاعل ب قوله فلا يجوز ان زيد اضارب لعمري اي لان المفعول من تمام الخبر فاذا دخلت عليه مع تقدمه كانت داخلة على الخبر بخلافه مع تأخره ب قوله تقدم مفعوله الخ وكذا تقدم معمول الاسم عوان في الدار لسكانا زيد عن السوي قوله اذا دخلت اللام على الضمير وعلى الاسم الخ ووجه المصنفه والوجهان وهو لما على معمول للتوسط اذا كان ظرفا او حالا ومجوزا وان دخلت في الخبر ايضا نقله سم عن السوي وعبارة الضمير واما ان زيد النبي للاربعاء فاجاز ذلك المبني على ان يكون اللام بؤكدا ومنع ذلك الزجاج وهو الصحيح لان الخبر اذا أكد فاما لما مع ما دخل عليه او مع ضميره انتهى وبهذا الجواز قوله اني لعند اذي المولي لنا وصفي حتى وحلي اذا اوديت معتاد بسوقه ما الزايد حوت الموصولة والمصدرة فلا يكفان عوانا عند كحس وانما فعلت حتى زوجه قالت الاله خير قالت لامرأة ثمة لما ذرعا العمامة قبل كانت تبصر من مسيرة ثلاثة ايام وفتحتها لما كانت لها قطاة نحر مير لمارب من القطاة فقالت لبت الحام لية الى حمامته او بضعه قد به لم الحام مية فنظر فاذا القطاة قد وقع في شبكة صبا دفعه فاداهو ستة وستون قطاة وبضعها ثلاثة وثلاثة وثلاثون فاذا ضم ذلك الى قطاة كانت مائة نقح والى يعني مع واو يعني الواو وفندي يعني تحسب وهو مبني على السكون كنه كسر للضمير ورف وهو مستند اخره بخذ وفي اي حشي ذلك زوجه ومذهب بيوت المانع لما سبق الخ قد يقول المصنف ومن وافقه يكن في صحة الاعمال الاختصاص الاصلي ولا يفرع من زواله ولذلك تظاير اعتبارا في الاصل ويؤيد ذلك ما ياتي في قوله وضقت ان فقل المار وعلمنا ذلك بزوال الاختصاص كاسباب في وقد يفرق بان الحقيقة لا تدخل

على فعل غيرنا سجع عند المبرهن والناسخ داخل على المبتدأ والخبر
فكان الاختصاص بافتباس قوله قال لياكم القلا العطف
قوله ولكن ما يقضي فتوفى يكون الخ الوصية ان ما بعد موصولة
لا كاف وب قوله اعد نظرا الخ من هذا الشاعر عدة ببي
بانه يفعل به الحما والمفلة الشغار احبا يستعمل لانها كافي البيت
سمنى قوله خلاف البيت فالملف قال اوجيان ذكر ظاهرا القروني
ان لتبعا بليكة الخلة الفعلية بل نقله ابو جعفر الصغار من المبرهن
لكن الاخفش على سبعة حفظه قال انه لم يسمع قط ليتها يقوم زيد
سم قوله وجاز رقعة معطوف الخ في التسهيل والفتحة وعطف البيان
والتوكيد كالمنشوق عند الجري والزجاج والعراشي ولم يذكر
البدل والقياس انه كسائر التواب فيجوز نحو ان الزيد قد
استخسما شها يلما بالوضع قاله الرضي وصلى بن عصفور انه لا يجوز
عند المحققين من اصل البقرة في غير عطف النسق من التواب الا العطف
فقط لانها تسمع شي فيحفظه لانها سار عليه دم قوله لم يجب بضم ايا
من اعجب الرجل اذا اولد له ولدا نجيبا ولا يبا المارة التي تلده الا ليقية
وسخا به بقوله تحببه اما على حد في الزوائد او تكون الاصل القية
انما وما حذف للضائق اقيم للضائق الله مقامه فارفع واستتر
رفوله وليس معطوفا الخ في المبرج وكون الرفع بالعطف على محلي
الاسم هو قول بعض المبرهن الذين لا يسترطون وجود الخ في الظاهر
لذلك المحل انهم ونسبه بن ككوفين وقيل ان العطف على موضع ان
مع اسمها دم قوله على محلي ما قبلها فتشبه فان ما قبلها لا محله لكونه
جملة ابتدائية متانقة فلو قال على الخلة الابتدائية قبلها كان
اولي قوله تعين الضب اي فتمتخ الرفع لئلا يلزم العطف قبل تمام
المعطوف عليه ان كان من عطف الجملة والبدل يلزم تقدم المعطوف
على المعطوف عليه ان كان من العطف على الغير فيخرج قوله واجاز
الكسائي الرفع للمحل الخلا وحيث يتعين كون الخبر للاسمين نحو انك
وزيد ذاهبات واما نحو ان زيد او عمرو في الدار الخا لافاق فيخرج عن

عن الموضع قوله مطلقا اي سواء اظهر اعراب المعطوف عليه او خفي
قوله وقيار بقاى مفتوحة وبامثلة تحتة مشددة اسم فزس
يقرب قوله ويتعين الاول في قوله وقيار في التبعين حيث هو ازان
تقدم اللام داخل على مبتدأ محذوف اي لمعرب لا قاله
اوزايد كافي التوضيح قوله في التامى حولة التامى العلوي والعلو
في السب والحولة بضم الخا اما عطف المصدر كما لعموم مع خال كالمعوم
م م م قوله وان للمفتوحة على الصحيح ذكر الخلا في ان المفتوحة دون
المكررة ولكن يقتضي فرقا بينهما وبينها وذلك لانها وان كانا معا
لا يفران معنى الكلام من السلوب الى السلوب بل يعربان ما دخل
عليه من غير تغيير فاشبهتا الحروف الزائدة للتأكيد فكان حكم
الابتداء ايا ق لم يزل خلا فعا فاعفا وان كانت مؤكدة لكنها تغيير معنى
الكلام بنقله من كونه جملة الى كونه مغزرا فلا يراعى محل اسمها
لا فعا لما عبرت اللفظ والمعنى لم يبق حكم الابتداء فزبسه محل
اسمها الحروف الزائدة للتأكيد فلذلك خالفها فيها مقابل الاصح
والعراق اذا قلنا ان هذا عطف من عطف الجملة لا تقطع على المعزوقاته ب
معزوق فلا يعطف عليها الجملة لان الجملة لا تقطع على المعزوقاته ب
ولم يعين الخا لى قال الرضي والسباني ومن تابعه لم يلتفتوا الى
استدلالهم فقالوا يجوز العطف على محل اسم ان المفتوحة
مطلقا اذ لم يبق معها الابتداء بل هي مع ما في خبرها في تاويل مغزوة
فا سمها كبعض حروف الكلمة اشقي وقال الشلوبيني مذهبة الاكثريين
المنع وهو الصحيح دم قوله اذ كان موضعها الخ هذا القيد نقله
دم عن المصنف قال وهو اختيار ابن الحاجب قوله ما تقدم ما علم
للاضاحي بنيد بمنزلة المكسورة قال ابن الحاجب وللمفتوحة
تنقسم قسمين قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع وقسم لا يجوز
فالقسم الذي يجوز هو ان تكون في حكم المكسورة كقولك علمت
ان زيد اقايم وعمر لان كلمة ان وان كانت مفتوحة لنظا لرفعها
موقع المتعول لكنها مكسورة حكما لافاق مع معمولها فاعية مقام

منعوني عانت ومما حلة احد ما مسند البراء الاخر مسند وان كانت
 المنقوعة على غير هذه الصفة لم يجز القطع على اسمها بالرفع فخر
 العجبي ان زيدا قائم وعبد فلا يجوز ان لا يثبت في حكم
 المكسورة لانها موضع مفرد من كل وجه قال الرضوي وفيه نظر لان
 بعد تسليم ان المنقوعة وما في جزها بتقدير اسمين تقول ان زيدا
 الاسمين بعد رجعت زيدا قائما وعلمت زيدا قائما بتقدير رجعت قيام
 زيدا وكوفا بتقدير اسمين لا تجزها عن كونها بتقدير المفرد اذ داند
 الاسمان بتقدير المفرد ضد ما ان الحق ان ان وما في جزها ليست
 بتقدير اسمين بل من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي
 ذاك الاسمان مولا ن به ولذا قال بعض النحاة ان المنقوعة كلها مطلقا
 حكم للمكسورة في جزها لفظ على اسمها بالرفع انتهى قوله لولا ان
 معنى الابداء معها اي لان هذه الثلاثة تغير معنى الكلمة قاله
 وهو مستكمل على القول بجواز قطع الخبر على انشاء انتهى ثم ان لزوم ما ذكر
 انما ياتي اذا كان المفعول عطف الخ لاما اذا كان من المفعول على الخبر
 فلا فكاك بينهما بجواز مطلقا قال في القريح ولم يحضر في جواب شاش
 قوله وحقت ان الخبر ولحققتها سرطان احدهما ان لا يكون اسمها مفعولا
 لخبر انك لغافل والثاني والثاني ان لا يكون الخبر غير صالح لوصول
 اللام بخوان زيدا اقام ويستثنى من ذلك ان يكون متبعا فانه
 وان كان لا يدخل عليه اللام ولكن لا يتوهم معه ان ان نافذة
 يس عن برهان قوله فقل العمل اي ان والها اسم فان وكلها
 فعل وجب اسمها ولا يجوز ادعاء الاعمال بها فصار ضمير الماشات
 وانما قل العمل هنا وبطل فيما ذكر كفت على من ذهب من مع ان
 العمل في اللوصفين زوال الاختصاص لان الزوال هناك اقوي
 تكونه بواسطة امر اجنبي وهو ما خلا فانه بواسطة بواسطة
 اسقاط بعضها ب قوله نحو وان كل ما جيع لدنيا محض وبن
 فكل مبتدأ واللام لام ابتداء وما مزيدة وجب خبر المبتدأ وهو
 فنه وجب على المعنى بفتح ويجوز ان يعرب جميع مبتدأ فانيا مع

فيما عاين في اللغة
 انشاء خلافا وان كان ذلك مستلزما
 للوجاز في الرفع للزم قطع الخبر

ومحذون

ومحذون خبر وهو خبره خبر كل سم قوله محذون كلاما ليوفيه
 فان محقة من الثقلية وكلا اسمها واللام في لما للابتداء وما
 موصولة خبران وليوفيه خبران قسم وقيل ما تكره موصوفة
 وجلة القسم وخوابه سدت من الطلقة والتقدير وان كلالا خلق
 موفى عمله بفتح وفي قوله سدت الخ شي لانها صفة لاسم لا عند
 المص قوله وتكره اللام لان قال الحكم بالزوم بنا فيه قوله وربما
 استغنى عنها لا يقول ذلك متعبد لهذا فالمعنى وتكره اللام ان
 لم بعد المراد سم قوله لعدم اللبس فان لزوم على الاجمال ليس
 لزمت ايضا قاله وتكره في بخوان هذا الذاهب وان اعتقد
 في ان الاجمال لعدم ظهور الاعراب اذ رافع ليس انتهى قوله
 وذهب الفارسي الى انما غيرها الخبر اجب بدخولها على انما ضي
 المتفرق بخوان زيدا لتمام وعمل منصوب الفعل المؤخر عن انشبه
 في بخوان وحدنا اكثر لم للاستغنى دم قوله فاعلى الاول
 جيب كسر ان كان لام الابتداء لتعلق الفاعل عن العمل قوله وربما
 استغنى عنها الخ قد يسكل التفسير ربما المعقضية لعدم الجزم
 بالاستغناء مع التقييد بالشرط للمذكور لان حاصل ذلك انه مع
 القرينة يستغنى بآخرة ولا يستغنى اخرى مع انه مع القرينة
 يستغنى ولا بد وجب بانه ليس المراد بالاستغناء الحكم بعدم
 الاحتياج الى اللام حتي تجزم بالاستغناء ولا بد من المراد منه
 تركه للام اذا وجدت القرينة جاز ترك اللام وذكرها ليصدق
 انه مع القرينة قد يستغنى اي تترك اللام وقد لا يستغنى اي تذكر
 اللام سم قوله ان الحق لا يخفى على المتعبد ان مراد بان في هذا المثال
 التي لوجوده في الخبر اذ لو اريد به نفي النفي لحي بالاشارة قاله
 ب قوله اما ان اية الاية جمع آيات من ان اذا امتنع والصحيح
 الظاهر ما ذكره الاول اسم الله البسطة والثاني التسليط ولقد اقال
 كانت والقرينة الموزنة لهذا فالدوام ان المصدر الاشارة لا النفي لان
 المقصد للمفارقة وقوله غالبا ينبغي تعلق بالنفي ليكون حاصل للبيان

ان اتصال الناصخ بعالم ينتف في الغالب فنصدق بالكثرة ولا يلزم
 ان يكون الاتصال غالبا ولو جعل متعلقا بالمتنفي كان للفظوم ان
 اتصال الناصخ بها غاي لم يمع ان الشئ وغيره انما ذكر والذكر
 قوله موصلا اسم مفعول من اوصل اليها في معنى الفصل غري قوله
 وان كان ناسخا للشرط الناصخ كونه غير نافي فخرج ليس وغيره
 فخرج زال واخوالها ومحوها كان وغيره فخرج فخرج ما دام ان كان
 الفعل ناسخا دخلت الدام على الخبر الذي كان خبرا في الاصل
 وان كان غير ناصخ دخلت على مفعوله فاعلا كافا او مفعولا ظاهرا
 او مضمر مفعولا فان اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما
 ما لم يكن ضمير متصلا بقرينه قوله فعلت الخ مائة حلت عليك مائة
 الملتقى وشلت بنح السائل للهمة وهو افع من ضمها افعال ومقتناه
 الدعا وحلت وجبت بقرينه قوله كونه ماضيا ظاهرا كذا المراتب
 الناصخ بنوعه ففهم القياس عليه وبه مرع في القرينه بل ادعى اتفاق
 عليه لكن مرع في اللزم في شرح التسهيل بان للناصخ حفظا لا ينافي
 عليه قال دم وهذا عجيب من اللزم حمل مثل ان فعلت لمستامعتسا
 مع عدم ورود في القرآن ومثل ان اظن زيد القاعا غير معين مع
 وقوعه في القرآن انتهى قوله خلافا للاختلاف والكوفيين يوم
 ان الكوفيين يجيزون تخفيف ان المكسورة وتدخلوا على قام وقعد
 وذلك مخالف لما عدهم قائم لا يجيزون تخفيف ان المكسورة ومجوز
 ما ورد من ذلك على ان فيه نافية واللام ايجابية بمنزلة الينح
 عن المعنى قوله فاسمها مسكن فيه اشارة اليه وجوب كونه ضميرا
 اذ غيره لا يوصف بالاستكان وان كان للرابية لظن في سوا الكاف
 للسان ام لا عندنا ناطم وذهب عن الحاجة الي انه لا يكون الالسان
 والي وجوب الالهام بقرينه قوله فلو انك اخذ الخطاب فيه الموت ومع
 هذا اقاله صدق على قائله انت انسان صديق اوشه فبيد المعين
 فاعل بفعل يعين مفعول قوله ما نك ربيع للفتية المطر والمرج
 بنح اوله انكبير والشال كبر المثلثة العيان وهو غير يكون زقوله

فقرينه

فقرينه اي من وجهين عند من الحاجة كون اسمها غير من الشان وكونه
 مذكورا ومن وجه واحد عند الناطم وهو كونه مذكورا بقرينه قوله
 ولغيره اصل جلة اي لاستعمالها على المسند والسند اليه بما فطر على
 الاصل حيث لم يذكر الاسم بقرينه قوله وبطلانها اي باعتبار الغالب
 كما يعلم مما سبق قوله صدر الجملة الواقعة خبرا عن الخطا صلا للفظ
 ان اسم يكن راجع للخبر وفرد ذلك بقبلا وان كان الخبر اصطلاحا هو الجملة
 كما تقدم لانه في الحقيقة الفعل بقرينه ولم يكن دعاء اي ادعاء اي تعقبا
 به الدعاب قوله فاحسن الفصل الخ غير في التوضيح بالوضوح
 وانما ايجب الي الفصل المذكور للتمييز بين المصدرية والتخفية ولما كانت
 لا تقع بعد دعا الاسمية ولا الفعلية الشرطية حوان اذا سمعت وان لم
 ولا التي فعلها جامدا او دعا لم تنجح الي فاصل وان كانت الخلية غير ذلك
 الي فاصل بالسين اوسوف او قد قال الرضي او يحرق بني نحو علمت ان لم
 ولن تقوم وما قام وما يقوم لان المصدرية لا يفصل بينها وبين
 الفعل بشر من الموقى المذكورة لكونها مع الفعل يتناول مصدر فلا يفصل
 بينها وبين ما توتر فيه لضعفها انتهى قوله بقدر ونفي الخ الحاصل ان
 الفعل اما مثبت او منفي وكل منهما اما ماض او مضارع فالمثبت ان
 كان ماضيا ففاضله لا فقط وان كان مضارعا ففاضله لن اولم ولا
 واما لو فاضلا في الامتناع شبهة بالنافي فتدخل في الماضي والمضارع
 بقرينه قوله او نفي بل ان قلت لا فائدة للفصل بها لوقوعها بعد الحفظة
 والمصدرية قلت قال الرضي قد لا تفصل لابين المصدرية والفعل لهما
 لكثرة دورانها تدخل في موضع لا تدخلها اعوانا عوجبت بل مال
 فاذا انزلت لوقوعها بعد الحفظة فان كانت بعد فعل العمل لم تلتصق
 بالمصدرية وان كانت بعد فعل الظن جاز ان يكون مخففة ومعتدلة
 فلا التباس بينهما الا في هذا الوضوح انتهى وينتج ذلك انما لم يغير
 شيئا لانها بعد فعل العلم لا تحتاج للتمييز عن المصدرية لا تقع بعده
 وبعد فعل الظن لم يغير لاحتمال الحفظة والمصدرية بعده مع لا
 قوله بل اولي اولم اي فقط بقرينه قال ابو حنيفة ولم يحفظ في ما ولا في

فينبغي ان لا يقدم على الجواز حتى يسبح ب قوله ان توملون اي
 ان توملون ب قوله اني زعيم الخ اي كليل والرناع ما را للفرقة
 ثم الخ اي الخزال والمثون الموت والشاهد في تبيين اي انك
 قسطين والاطلاق بكسر الطاء جمع طلبة بفتحها شجرة مخصوصة قوله
 والخامسة ان غضب الله عليها اي في قراءة من خفف ان وكسر
 الصاد في غير السبع وهذا مبني على جواز تفسير ضمير الشأن بالجملة
 الانشائية وهو الصحيح بفتح وقوله في غير السبع مرابه في السبع
 بغير ضمير لانها من السبعة بقرينة ذلك قوله لنوى منقوصها
 اوجب لها اسما مؤننا وثابتا فعملها معا واجبة الاعمال مثلا في
 ب قوله وهو اي ضمير الشأن كثيرا عبارة التسهيل لتعمل في اسم
 كاسم ان للفتوحة انتهى ومذهب المعص في ان المفتوحة ان اسمها
 للمصير لا يجب كونه ضمير الشأن فا ذكره الشنخلاف تحتار المحرر
 قوله وهذا الخ اي ورب صدره وتكناه اي بها صاحبة كقيني
 في الاستدانة واسم كان ضمير الشأن او ضمير عايد على المصدر
 فربحوا ان يكون بداه اسم كان على لغة من الزم المبنى لالف
 وحققان خبرها قوله وبوما توامنا الخ توامنا مقارعة من
 الموافاة وهي المقابلة بالاحسان والخطاب لامرأة ومعتصم
 الميم وفيه القاف وتشد يد المملة اي حسن من التسام وهو
 الحسن وتعطوا اي تتناول كنهه فمن معني الميلي فعدي بالي
 والوارق بمعنى الورق والسلم فتجتنجج سلة وهي شجرة
 من النضادة قوله على رواية من رفع فيها فقصته ان الاسم
 في الثاني ضمير الشأن مع ان طلبة مفرد موصوف عا بعده فبشكل
 ان ضمير الشأن يجر عنه مفرد ويحاي بان طلبة تشد ارتكظوا
 خبره فتراهم يجرزان يكون طلبة نطقوا اسمة وان يكون
 نطقوا صفة طلبة واسم كان محذوف اي كانهما طلبة انتهى لكن
 قوله الا في وان يكون مفردا كما في الثاني بان هذا الخبر قاله
 ب قوله وعلى رواية النقيب تمام من الثاني فالبيت الاول

ثبت فيه الاسم والخبر وما الثاني فقال في التوضيح والنصب على
 حذف الخبر اي كان مكانا ظاهريه انتهى فها من عكس الشبهة
 بل لغة ولا مانع ان يقد الخبر هذه الدارة كما قاله
 في ايه فضلت بلم الخ ظاهرة مطلقا والحاد ان يقول كياس
 التفصيل في ان ان يخفى الفصل هنا بغير الحامد والبع الصل
 الفرق بين كان المحققه من النقلة والمركبة من كاف الخبر
 وان الناقصة المضارع عن المحقق قوله لا يؤول تلك القول
 الفزع ونظر الحرب ثارها واصطلا من اصطلت بانثارت
 تدقبت بها والحد ومن الحد وما عاف منه والى من الامام
 وهو الخ ولا يفرح لا التي لفتي لفتي اي لفتي الخبر عن جنس
 الاسم فالهم والحداد نفسه على سبيل الاستفهام لان العالم على
 ليس يكون لفتي لفتي بضاع على سبيل الاستفهام لفظه لا يفرح
 الظهور ولا يحق بنى الوجد خلافا لمن قوم ذلك كما بينه في الثاني
 وسينه عليه اسم قوله اذا عقد بل لا كان الحاصل انهم وشعوا
 لفتي لفتي بضاع على سبيل الاستفهام لفظه لا يفرح معنى من
 البشارة فلزم من ذلك انهم اذا عقدوا لفتي لفتي لفتي بالاسم
 ب قوله الاستفراق اي استفراق لفتي والى اخص الاسم
 مفردا كان او مثني او مجموعا وفي النخيف واستفراق المفردات
 من استفراق المثني والمجموع معنى انه يتناول كل واحد من الافراد
 والمثني يتناول كل اثنين ولا يتناول في مجموع الواحد والمجموع يتناول
 كل جماعة ولا يتناول في مجموع الواحد والاثنين بل لا يفرح رجال
 في الدار اذا كان فيها رجل اورجلان دون رجل فان لا يفرح اذا
 كان فيها رجل اورجلان انتهى يقول المص لا التي لفتي لفتي ظاهر
 بالنسبة للمفرد لمل مرارة التي لفتي لفتي بضاع في الجملة سم
 قوله الا ان اسما التكرار اي لا لها التي تدخلها من التكرار
 قوله عمل فيما يلها اي لان ما اختص بقيل على فيه قوله وان لا يفرح
 الخ اي والشي قد جعل على تبيينه كما جعل في نظيره حينئذ وكان الاولي

لا يفرح

ان يقول لعني الموكد وكانه ارتكب ما ذكره بقوله قوله وان ان كيد
 الاشارة وكوجعها فله في الاول وفي الثاني بالاشارة الموكد جعلت
 المقابلة زحولة وان لتوكيد الاشارة بعدنا في ان من اللغز لا ما
 تتصل من حاجته وتصل منه الغا لتوكيد النبي ايضا قوله حلت عليها
 في المعك ولذا اختلف وجهها عن ان في امورها ان اسم لا يكون الا مظهرا
 واسم ان يكون مظهرا ومضرا ومنها ان اسم لا يكون الا توكيد واسم
 ان يكون معرفة وتكرة ومنها ان لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها
 اذا كان طرفا او مجرورا ويجوز في ان ومنها ان اسم لا يكون واسم
 ان يكون ومنها ان اسم لا يغير ويختلف في اعرابه وثنائه واسم ان
 لا يخلط في اعرابه بقرح قوله شروط احوال الخلفاء ان المحدث
 بالاعمال ما يشمل النص كما في المضاف والشبه به ومع جحد من الشروط
 كون النبي لعني وكونه نصا صحيح في ان لا لعني لعني نصا سلبا
 اسمها او نصب واسما به ان رد ما قيل ان كونا لعني لعني نصا
 محضوم اذا قيل اسمها قوله له سبعة الثلاثة الاولى فهم من العربة
 وتنكير الاسم والغير في قوله في تكرة والاقبال من قوله في
 وبعد ذلك قوله وان يكون نصبه نصا قد يقال كون النبي
 نصا فرع العمل للذكور فكيف يجعل شرط له قوله وانه لا يخل
 عليها حار مستقرا وما استقر ان عليها لمست بعثا ان ومتوسطا
 منطل الشبه لان لها الصدر وان الحار انما يتعلق بالاسما
 فاذا دخل على لام يكن مطلقا لها بل بالاسم بعد ما تكون الاسم
 بعد ما يجوز لا لها على ما جاز في قوله وسد احوال الزائدة
 اي لا لها خبر محققه وشرط العمل الاخصاص بقرح قوله لا يذوب
 لها لا زائدة وذوب اسمها ولما خبرها وانما عكست مع الزيادة
 لا لها اشبهت النافذة نظرا وصورة فلو حفظ فيها جاب اللفظ دون
 المعنى والدليل على زيادتها ان المعنى لكسفا ومنها مستقرا ومن لو
 لان لو شرطها متع والعرص ان يفي بلم وامتناع النبي اشياء
 فذل على اشياء الذنوب لعطفها لا يفهمها واذا ثبت الذنوب

استمع

استمع اللوم لان جواب لو اذا كان متبعا في نفسه يكون متبعا بعد دخول
 لو بقرح قوله لا على سبيل التفسير اي بل على ظهور سبيل الظهور
 اعلم ان في التكرة بعد لا فلا استراق ايد اضرورة الغا تكرة في سياق
 النبي كمن تارة يرا واستفراق افرادها بشرط انقضاء بالوحدة وهو
 للراد بنبي الوحدة حتى ان المراد في توك لا رجل قايما اذا كانت لعني لعني
 نبي كل فرد انفرادا بنية الانفراد مطلقا وفي توك لا رجلان قايمن
 اذا كانت لعني الوحدة نفي كل رجلين منفردين عن غيرها لا مطلقا
 حيث بلان زاد الخوع والكوفين ان لا هنا اسم معين عن واث
 وان الفا نفس دخل عليها نفسها وان ما بعد ما خفف بالامانة وقصر
 براها حرفا وتبينها زايغ ويعتون بذلك انفا صارن فقله بقرح
 وان كان الاسم معرفة او مستغلا اجلت اي خلافا لتكوفين
 في الاولى وللماني في الثانية وانما اجلت في الاولى لانها لعني لعني
 ولا يمكن حصوله مع دخولها على المعرفة اذ نفس المعرفة لفظا جنس
 حتى ينفي الجنس ما تنقبا وفي الثانية لانه قد ضعف امره بالفضل
 وقم عامل ضعيف لا نفا تحمل عناية ان التي تحمل على لغة الفعل
 لا بالاصالة دم قوله ووجب تكرارها اي خلافا للمبرد وان كان
 سهيل اما وجوب التكرار مع الفصل فلانه حمل تكريرها متبعا على
 كونا لعني لعني في التكرار لان نفي الجنس هو تكرار النبي في الحقيقة
 قاله دم وهو يدل على ان الغايق لا يخرجها عن كونها لعني لعني
 ثم قال واما مع المعارف فالتكرار غير ان لما فاقا من نفي الجنس
 الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة انتهى قوله واما مع قضته ولا
 لها اي مما يبرهن ان لا عكست في معرفة قوله قول اي تنكره قال
 المحم قد رقوم العمل للمعامل معاملة التكرة مصفا اليه مثل وقده
 احرز بلاسم بعد الاسم او بلا واحد من سميات هذا الاسم قال
 والصحيح انه لا يقدر بتقدير واحد بل بما يليق فيقدر لا زيد بلا
 بعد الاسم او بلا واحد من سمياته وقد لا يقرش بلاطين من يكون
 قريش ولا ابا حسن ولا كرمي فقير بلا مثل دم قوله وعدم التكرار

في قوله الخ في التوضيح وانما لم تذكر في قوله لا نؤكد ان نقول لتأوله بلا
 ينبغي لك انتهى وفي شرحه ١٧١ اذا قلنا على الفعل لا يجب تكرارها
 لأن في معنى التكرار ونؤكد بفتح النون وسكون الواو من التوبل
 والنوال وهي العطية متداوان نقول سعد خبره كافي الوصف
 مع مرفوعة قاله لفظ أو والظاهر ان المرفوع هنا نايب عن الفاعل
 قال الرضي والنول مصدر بمعنى التأول وهو هنا بمعنى المنعول
 اي ليس متنا ولك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تتناوله ان ترى
 فتنط بالناويل في المثال ودعوى الضم في البيت ما اخرج به
 المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار الا اذا قلت على معرفة ان
 قول اسماء ثبوت الخ اسما مضارع وما شئت تكرار التأ منقول
 وهي بمعنى اي وارك منسوب بان المقدرة واسمه مشتق وسأ في خبره
 اي باعق فوقف على حذف الالف على لغة ربيعة فلما متعلق به
 وما موصولة ولا نافية وان متبدا وشاوية من المشبهة خبره
 ومن شأننا متعلق به تيقم قوله وهو ما بعده شيء من تأخر
 معناه غير مانع لتأوله المنعوت اذ الفتحة تحتم قوله فانصب بها
 مضافا وانما لم يبين كالمفرد لتقدير التركيب فيما فوق انتهى وانما
 بئى طريق في الاصل طريقا كما ياتي لان الصفة مع موصوفها واحد
 في المعنى تنبيه اقتلت في الاسم العاقع بعد لا في لا اياك
 ولا علامي لك قد ذهب هشام وابن كيسان انه غير مضاف وانما
 عومل معاملة المضاف في حذف النون والنون واختاره للمع
 وان الحبيب وذهب الخليلي وروى الجوزي الى انه مضاف حقيقة
 باعتبار المعنى واللام فتحة بين المضاف والمضاف لمصير المضاف
 كانه ليس عضاف فلا يستكر بضمه وعدم تكراره وانما لم تكرر الخ
 في الاصل لانها غير مضافة لعدم وقدما في الاسماء الستة كلاما
 متعلق بذلك قوله فقال التلويحين لا خلافة له يعني ان يكون
 الخلافا بظانفة من التلويحين وهم اهل البصرة وذلك لان
 الكوفيين يقولون في ان التلويح لا يحول بصليها انما لا عملها في

الجزء مطلقا فما ظنك بهذه دم قوله فذهب الاختصاص ايضا
 ايضا بما لا افقة له اي لا فقا اسققت به الفعل باق والتركيب
 لا يبطله دم قوله انه لا يجوز تقديم خبرها الخاي ولو ظرفا
 او جارا ومجرورا واما محول خبرها اذا كان ظرفا فلا يتقدم
 على اسمها المبني لمنعه التركيب ولا المنصوب لان شرط العمل
 وحل يتقدم على الخبر فتطير قوله وهذه الفتحة مفتحة بنا لويل
 اركان اسم لا مبتدأ على الصنع قبل دخولها نحو لا حست عشر عند ما
 قبل يتقدم له فتح جديد كافي نظيره من النداهيت قد رانضام
 المبني قبل النداهة فنه نظر سم قوله لتفخه حرف الجر كلام الشم
 في الترجمة كلام التسهيل صرح في ان الثفنن يخص بالمبني وعليه
 فانما اعرب للمضاف وشبهه لان الاضافة عارضت الشبه وما
 اشبهما ملحق بمعاسم قال ابن واما استحكال هذا القول اشترط
 ان يكون الثفنن باصل الوضع لمزدونيا اشباله ابن الناطق في باب
 المبنيات انتهى واما الفرق بين هذا الثفنن والثفنن الفارق في تقدير
 قدماه في ذلك الباب قال ب وتعليل التلويح انه لا فائدة
 في الحكم بالتركيب الذي ذكره للثفنن وظاهر المتن ان عمله البناء
 التركيب كما هو احد القولين انتهى قلت فنه تسليم ان التركيب
 يقتضي البناء وقد نقل عن ابن عباس ما مضى الذي حصل لي ان
 التركيب لا يستدعي البناء ولا يلزم بينهما بدليل بعينه في حقيقة
 جعل الكلمتين كلمة واحدة ومن ابن يعقوب هذا البناء انما يقتضي
 الثفنن فتقدم ان جعل علة في كوفها البناء على الفتح دون غيره
 لاعلة في اصل البناء انتهى ان بنا الاسم دائما او غالبا لانه لوف
 ولا تركيب في الطرف من ابن يعقوب التركيب البناء وهو بان تضاد
 البناء احق منه بان يقتضيه انتهى في له وعلى الفتح حقيقة اي
 لان اعراب المعرب من هذا النوع ولعن ابن جع اللزك على الكبر
 كما ياتي ب قوله فيبينان على ما يفسران به قد يستشكل بانهم
 جعلوا على الذين والذين على صورة الغني معارضا لشيء الطرف

فيكون كإصناك ويجاب بأن الشبه هنا وهو نقص معنى حرف
الاستغراق أقوى من الشبه هناك وهو الافتقار إلى جملة وبأن
التثنية هناك وردت على المثنى فأضعفت سبب التثنية لأن
للواحد قوة وجها بالعكس فإن سبب البناء ورد على التثنية
فأضعفها لذلك ويرد على الأول أعرب بأن وتان مع تفضله
معنى الحرف وعلى الثاني أعرب المضائق هنا مع ورود سبب البناء
على الإضافة وينبغي أن الإضافة انحصر بالاسم لوجود صورة
التثنية والجمع في الفعل بل قبل جمع الفعل قوله تعالى نفخ في الصور
ولكن لو راد للتثنية يتابع قوله عنهم يكون أي أهمهم فحطوب
قوله وذهب المبرد إلى أنها معربان قال لا يفتقر إلى جمع للمعطوف
والمعطوف عليه فلهذا هو عليه مضارع للمضائق فيجب النصب
وربما المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامرأة وله أن
يقول اردت به عطف الذي يكون التتابع والمثنوى منه كما سم
واحد كما في باب البناء نحو بالثنية والثلاثين ولا شك أن المثنى
والجور مثل هذا المنسوق ولكنه يفيض نحو يا زيدا يا زيدا
وقبل عما قال ذلك لأنه ليس يسي من التركيبات يبنى فيه الخبر
الثاني أوجع والجواب أنه لم يتم دليل قاطع على أن لا مركب وكذا
فليس بنا وه التركيب ولو سلمناه فنحن نقول حرف موتان وحرف
موتون في المسم بحرف موت م عن الرضى قوله وقد روي بالزمن
الخاذا ثبت هذا عن العرب على ضعف قولهم عين الكسر والنسخ
ولذا قال ابن حروف أو وقعوا على السماع ما أضلونا م قوله
لا سبغات الخرج سائفة وهي الدرع العاسفة والمناويف الخيم
وسكون الحزة وفتح الكثرة الواو محذورة كتيبه بعلوها سوار
كثرة الدروع والثالث سلة من السالة وهي الشجاعة قوله
لام في الحصد هذه العزم الصغار بعينه والصغار بفتح الصاد
المعوان وقوله لا نسب الخ تمامه اتسع المتفق على الراءى
قوله ومركبا كالاول ففندى يجوز أن يقدر بعد ما خبر لها

مع أي لا حول ولا قوة موجودان لنا لأن مذهبه أن لا المفتوح ه
اسمها لا تقبل في الخبر وإنما في موضع رفع ولا قوة مبتدأ معطوف
على مبتدأ أو لقد زمر مرفوع بأنه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام
جملة واحدة محذوب وعروقا عيان ويجوز أيضا عند بقدر لكل
واحد منهما خبر أي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون
الكلام جملة في معنى مذهب غير من القابل بأن لا المفتوح اسمها عاملة
في الخبر فيجوز أيضا أن يقدر لها معا خبر واحد وذلك الخبر يكون
مرفوعا لا الأولى والثانية وإن كانتا عاملتين إلا أنهما مع التثنية
مما ثلاث فيجوز أن يعملا في اسم واحد كما في أن زيد أو أن عمار
فأيمان ويجوز أيضا عند هؤلاء أن يقدر لكل منهما خبر على حاله
نقح قوله العطف على محل الجمع اسمها ثم أن قدرت لا الثانية
زائدة أو ملغاة لكن قد رخصا ففندى مع يجوز أن يقدر لها خبر
واحد ككونه خبرا للتثنية وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد
من خبر معترف ولا يجمع لا أو الابتداء في رفع الخبر وإن قدرت الثانية
عاملة على ليس ثم تقدر خبر لها على حالها ولا يحصل الخبر لها جميعا
للا يلزم اجتماع عامتين على محمول واحد ولا شك أنه هنا لأن
لا التبرية خبرها مرفوع ولا العامة ملة على ليس خبرها منصوب
م قوله فلا العز الخ اللغو الباطل والنا ثم من الغلبة إذا قلت له
أثبت وزا هو المنطوق أي ليس في الجنة قول باطل ولا تأثم أحد أحد
وما نطقوا به من طلب شهوة حاصل مقم على أن لا يبدى نصريح
قوله زائدة التي قضية كون العطف على محل الجمع اسمها لأن الأمثلة
المعطوف عليه فلا يكون المعطوف في خبرها فكيف يكون الثانية زائدة
لنا كيد النبي أن يكون في الكلام كسم والمزاد العطف على الاسم بلفظ
محله مع قوله فان تحملها رفع الخ هذا لا يخفى بالاسم المبني بل
للعرب كالمضائق وشبه كذلك قوله وأما النصب الخ هو أضعفها
حتى حقه يونس وجاعة بالضرورة كمنون المنادي توضيح قوله
فيا لعن على اسم لا الخا في على لفظه لأنه لما أطرد في لا بنا اسمها معا

هذه التوبة تليق بقرات
وفيه تقديم فاعلم بلفظ

على الفتح نظيرة منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية وعندنا
 المطف على محل الاسم واما الخبر فعند لا يجوز ان يقدّر له خبر
 واحد بعد ما لا خبر لا حول مرفوع بالابتداء عنده وجب لا قوة
 مرفوع بلا لان الناصبة لا سها عاملة عنده في الخبر وفاقا لغيره
 فلزم ارتفاع الخبر بما ملين مختلفين وانه لا يجوز فيجب ان يقدّر
 لكل منها خبر على حاله وعند غيره يقدّر لها خبر واحد لا
 العامل عندهم لا ودها ويجوز ان يقدّر لكل خبر يرفع في قوله
 لان الناصبة المرفع بقرينة بالفتحة تدفع فتأمل قوله
 بل يقين اماردغه ثم ان قدرت الثانية تكرار الاولى وما بعدها
 معطوف قلنا خبر عن الاسمين وان قدرت الاولى جملة والثانية
 عاملة على ليس او بالعكس قلنا خبر عن احدهما وخبر الاخر محذوف
 ولا يكون خبر عنها للامتنع محذوران كون الخبر الواحد مرفوعا
 منصوبا وانما توافد على معمول واحد معنى قوله
 واما بناؤه على الفتح الي والكلام جملتان قوله ومعرفة المضاف
 ان المرفوع هنا في مقابلة المضاف ومضارعه وان المبنى هنا يشمل
 المبنى وجعل المذكر والمؤنث فيجوز في صفتها اذا كانت معنونة
 البناء بان يبنى صفة الاولين على اليا والثالث على الكسر ان يبنى
 هو عليه وذكر الفتح نظر المرفوع في باب الاعراب لا اخراج هذه
 ثم لا بعد بنا صفة جمع المذكر على الفتح اذا كانت جمع مكسر وان كان
 هو مبني على اليا نحو لا يتين ظرفا سم قوله لمبنى الاصل ان يقول
 لمعز فغيره بلزومه تيسر عن برهان قوله فافتح على قول
 عند الفتح ان مجموع الفت والمفعول في محل نصب او ان كان واحد
 في محل نصب والذي يظهر الثاني تبدل فارتقت الصفة هنا
 صفة المندوي المبنى حيث لم تكن كالمندوي بان الصفة هنا هي
 المنقبة في المعنى اذ المنقبة في الارجل ظرفين هو الظرفا خلاصته
 للمندوي ليست للمندوي من حيث المعنى سم قوله عن بنية تركيب الصفة
 التي حاجتها في ذلك مع ما مبني عليه السم فيما تقدم من ان بنا

الاسم لتضمنه معنى من لا تركيب واما المانع على هذا من ان تركيب
 الصفة مع الموصوف مع وصول لام ان كان تركيب الصفة مع الموصوف
 يقتضي البناء فعلا اعتبر المانع فيما تقدم في بنا الاسم تركيبه مع لا كما هو
 ظاهر للناس ليسلم من مخالفة ظاهر المتن مع اجراء الصفة والموصوف
 في علة بنا بها على سبيل واحد واما ما قيل ان التركيب قبل وصول
 لا لا يقتضي البناء لانه كما لا عراب انما شئت بعد تركيب الاسم تركيبا
 يتحقق معه العامل فعلا ابدلوا قبل فتح قد فوج بهم ثم يبدلوا
 لئلا يلزم تركيب ثلاث كلمات قاله في قوله نحو لا يجرى فينا
 ومنه لاما ما باردا عندنا لانه يوصف بالاسم اذا وصى والتقول
 بانه تركيد حقا توصي اي لان الما الثاني لما وصى خرج عن كونه
 مضافا فلا يصح كونه تركيدا ولا بد لا لعدم مساوئه للاول بقرينة
 قوله مراعاة للمل اسم لا وقيل باعتبار الاتباع لفكرة البناءية
 كرمعا بمنزلة الاعرابية كما في النداء وقوله وغير المنع والوقال
 ان معطوفة المبنى المضافة مشعوبة لا غير ولعله قاسها على صفة
 المندوي المبنى مضافة والعارضة ان يفرق بان يا لو باشرت المضاف
 لم يكن فيه الا النسب فلزمه النسب لما وقع صفة لما باشرت
 ويجوز في المضاف الذي باشرته الرفع عند التكرار نحو لا غلا رجل
 في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النسب لما وقع صفة لما باشرته
 لادم عن ص قوله لتقدّر ملووض البناء غير واضح بالنسبة لقوله
 وغير ما يلي لان الفصل لا حظ له في البناء حتى يكون المانع للبناء الجور
 الذي منه الطول لانه ضرر والظن لا يبين في هذا الباب والنواضع تقيله
 بتعدا البناء لوجود الفاصل مع قوله وقد بينا قوله وقوله وغير
 المنع بان برا وغير المنع من لغت او منعوت وقنه ان الضمير في قوله
 وانفسه والرفع اقصا بالنسبة الثاني عايد للمنعوت وليس ذلك قولنا
 م قوله فشا ذوبلج على التركيب حصل والامم حذفت لا وليس ذلك
 بغيره فقد قالوا لا عليك وامر لا بأس عليك فكاحذف الخبر الثاني
 من اجري للركب كذلك يحذف الخبر الاول وكذلك تقول ليس حذفت في

بالسبل بخلاف حذف الاسم فلا يلزم من جواز حذف الاسم جواز
 حذف الحرف **قوله** حكم البدل كحكم ما قبل البدل البعق والاشكال
 وان كان لا بد منها من ضرورة لا تقبل في معرفة انه لا يجب ان يضاف
 الي ذلك الصبر بل قد يكون مجرورا بعدة وايضا فغاية ما يلزم
 عند الاضافة تعين رفعه لانه بد غير صالح لعل لا يسم ويحقطن
 البيان والتوكيد قال **قوله** واملغطة البيان فهو البدل لا المعنى واما
 التوكيد فان كان لفظيا فالاولى كونه على لفظ التوكيد مجرور عن
 التثنية وجاز الرفع والنصب واما التاكيد المعنوي فلا يجوز تأكيد
 المعنى المبنى تأكيدا معنويا لان المتكرر لا يؤكد ذلك التاكيد لان
 وانظر حكمه على القول بجوازه اذا افاد كاستعماله للمعنى وتعين
 الرفع لانه معرفة **قوله** حكم التثنية المفعول اي فتنمى البناء
 قال ابو جابر ولا يجوز ان يجعل البدل منه والبدل عبارة اسم مركب
 كاجاز ذلك في التثنية لانه على نية تكرار العمل فبينما جاز فمقدّر
 ان ياتي وهو لا يندلس البناء ان كان معزوا ككرة جواز رجل صاحب لحي
 قال **قوله** اقرب اذ لم يفصل عن المعنى المبنى لانه لا يفصل عن المعنى
 الذي يبنى جوازا بل يرفع عليه من حيث كونه المقصود انتهى **قوله** لا احد
 رجلا وامرأة عطفا على واحد **قوله** ولا احد رجل الخ اي على واحد
قوله لا احد زيد الخ اي على واحد **قوله** واعطى الخ
 يمكن اطلاقه فتشمل العاملة على ليس **قوله** اي على الفعل الماضي
 ولا تكا على الحال **قوله** لا اطمع الخ اي عندكم الاقرسان منكم
 بعدون على اعدائهم اي لستم باهل حرب وانما انتم اهل كل كثير
قوله لا ادعوا الخ اي الا الكفاف عن التبع **قوله** الاصطبار
 المبرما اذ الا في الاقاه وامشالي من الموت وسيل متعلق
 بجبر الحن وفيه ما بين فاذا اظرفه **قوله** فتراب بالكتف
 جواب التثنية اي فصله واثبات تقررت وقد استقار لثقلها فبدأ
 كسرهما عن كتفهما استيابه **قوله** فقلت فلي القللات استقارة مكنية
 تقريرها ظاهر واثبات اليد خيلية **قوله** وغالها الماشي والمجرد

اي خلاها كالمجردة من الهمة واستدل بالبيت ووجه الدلالة منه
 ان استطاع اما خبر لا او اما صفة لاسمها مراعاة لعلها مع اسمها اهل
 اسمها فقط ولا نصب وعليها وزجوعه مرفوع يستطاع فاللام احد
 الامرين اما بنون الخبر او مراعاة لعلها مع اسمها واما ما كان هو للذي
 بشر **قوله** ورجوعه فاعلا على حذف ومضاف اي نائب فاعل
 ولعله صفة ثانية تشكل عليه مامع به في باب الله ان الموصوف
 بالصفة هي الشبهة بالمضاف ولو كان عمر من الموصوف بالحلة وجب
 نفسه الا ان يخرج على ما اراه المصنف من ترك تثنية الشبهة بالمضاف
 مع اعرابه **قوله** لا رجلا منصوب بمقد رأي الاثني في رجلا واما
 بشره جازا انه ويروي رجل بالجر فتقدم الامر رجل ورجل بالرفع بالابتداء
 لتخصيصه بالاستكتمام **قوله** يدل على محصلة هي المدة التي يحصل
 تزياد المعدن **قوله** اسقاط الخبر ومنه الخبر في الاله الا انه والله
 يدل واجب الرفع لانه غير صالح لعل لا والبدل الصبر المستبر في الخبر
 المعدر وقيل اسم يا اعتبارا على امتداد اي باعتبار محل الاسم وقيل
 دخول لا الاول اولى لان فيه ابد الامن الاقرب بخلاف الثاني
 لان الاول فيه من الابد ولا نه لا داعي الى الاتباع باعتبار
 المحل مع امكان الاتباع باعتبار اللفظ فان قيل كيف يصح هذا
 والبدل هو المقصود بالنسبة وهي بالنسبة الى البدل منه
 سببية فالجواب انه انما وقعت النسبة الى البدل بعد النص
 بالالف البدل هو المقصود بالنسبة للعتبر في البدل لكن بعد
 نقضه ونقض النفي اثبات **قوله** جواز اعادة الجازين قال
 ابو جابر واكثر ما يحذف الجازيون مع الاختلاف الا انه اي نسا
 اوفي الجود ويجوز ذلك قال الزمخشري هكذا اقول والعرب انه كلام
 تام ولا حذف وان الاصل الله الله مبتدأ او خبر كان يقول زيد
 متعلق ثم جي باداة الحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا
 كاركب الذي معها في لا رجلا في البدل ويكون الله مبتدأ موقفا واليه
 خبرا مقدا وما على هذا تجري نظايره فحق لا سيما الا في النصار

لا اله

ولا فتى الاعلى وزجه الموضح ان فيه سلامة من دعوى الخلف
ودعوى ابد العاقل محل المدل منه وذلك على قول الجمهور ومن
الاجابة بما يعرفه عن التكرار وعن العام والمخاص وذلك على
قول من يجعل المدفوع خبرا لشرح وقول النحوي وركب الى الخبر
مع لا كانه لا عمل له وعلى هذا لان المبتدأ للوضوح وقوعه في العمل
في الخبر نصب المحل لزم ان لا ترفع المبتدأ وينصب الخبر وهو غير
معهود فيها سم قوله فلا فوق اي لم قوله قالوا لا اضري
علينا قوله وردعاهم الى ركب فيه مد ربت على عزاض وليس
البيت الخاتم بل هو لعل من بين البيت اجتمع هو وطاقم والناطقة
عند ما وتساطين لما قد متها عما عليها فتردخه فقال
هلا سالتا البتة ما حسم عند السقا اذا ما صبت الروح ورجاع
حرفا مصرية في الراء من مزا وفي الاصطلاح اذ الدعاء عند
ملقى اصرقا ولا كرم من الولدان مصير الحاذرة الذي يخرج ال
والخرف الناقاة المازولة ومصره صفتا يقال ناقاة مصرية اذا
قطع اخلافا لبسرا لا حليل ولا يخرج الدين ليكون اقوى لها
والاصلاح مع صلاح وهو ما حول الذنب وتعلم اي شيء من تعلم اي
شئ سم الشئ لما يشبهه به والكناف جمع كنوف وهي الناقاة
المخوب والامرة جمع مراكب الصاود وهو صنف لشد نه مزع الناقا
للباير صنها ولدها واما قلن اذا لم يكن ثم ور والولدان جميع وليد
من صبي وعبد ومصرع من صحنه بالعين اذا استغنته الصبوح
وهو الشراب بالغداة وقوله ندر في هذا الباب حذ في الاسم
وهو بعضهم في قول القائل فينزع عن عند الناس منكم اذا الداع للثوب
قال يا لانا يكون يا لاي قوم لا فراق تخذني للنادي وقيل لا لانت
كل واحد منها ثبت لجواز الخلف فلا صير اذا جمع جازي جازي
دم وقوله اذا انفصل بالخبر واهل الخلف قد ذكر في التسهيل والمبرر
احترانا من الجملة الفعلية عوضا لا يقوم فلا يلزم فيه التكرار دم قوله
وجب تكرارها اي لبيتا في التثنية الذي قد علمنا من اخوانه قوله

هذه الافعال تدخل الى ما دخلت عليه كان دخلت عليه هذه
الافعال وما لا فلا الا المبتدأ على المشتل على الاستفهام عزاء افضل
وعلا من عندك فانه لا يدخل عليه كان لان الاستفهام كانه
الصد فلا يوحى ويدخل عليه فلتنت ويقدم عليها لانه منصوب
فتقدم بخلاف اسم كان لانه مرفوع فلا يقدم واما الخبر فيكون
اذا يكون استفهاما في السابقين اذا لا مانع من تقدمه فربما نحو
ان كنت وابن طنت عمرا فوله بعد استغنا فاعلمنا حرك
على الغالب فلا يرد ان الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ في الخبر
على الفاعل بل قد يتقدمان على الفاعل - قوله على المبتدأ
والخبر ليس كذلك على ذلك سبب ان زيد افعاء وان يقوم زيد كلاهما
على من عس واقفال التقدير بعوضيرة الطين خنزا وعوضيرة
زيدا على قوله دم وقوله على من عس من ان الكلام لا حذ في
فيه فلم تدخل على المبتدأ والخبر وذهب المبرر الى ان الخبر محذوف
ولا تقدر بخصيت ان زيد اقيام ثابتا او مستقرا فكذلك وقد يقال
ليس في العبارة ان هذه الافعال لا تدخل الاعلى المبتدأ والخبر
سم قوله محاولة غير اي من حيث المحاولة اي القدرة اي
اومن الراي قال الرمن ٢٠ لة في فوكك راى ابو حنيفة حركا
عليان راى التي من الراي متعدية الي واحد دائما لجواز ان
تقدمي قارة الي معقولين كراى ابو حنيفة كذا احلال وتارة
الي واحد هو مصدر في هذا ان لتعولين مصفا الى اولها
كراى ابو حنيفة حركا كما قد يستعمل على التعدية لا تثبت
عند الاستعمال اني قوله كقولهم اهاك الخ اهاك كبر الهمة
والغيا رقتها والكاف متعولة الاول وذ اعوي معقوله
الثاني فان لم يقضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجلة
يسومك معني كلكك نفت نعوي وفاعله مستتر يعود على
نعوي وما لا استطاع متعولة الثاني تفرج قوله دعاني الغزاة
الى الغزاة جمع غانية وهي المرأة التي غنيت بحسبها وها الغني

التي هي ومنعولة الاولى الباء والثاني حلة في اسم اي تقيقت في نسبا في
اسم كذا ارمي به وهذا شاذ ظلم لا ادعي الا ان زعمه او طبعه ان
القول او نحوه اذا عرفت في مشهورة انه وجد في عبارة دة في الاول
قال الاضطرر مصدرها التوحيد وقال السرياني مصدرها الوجوه فقلت
في التي بمعنى اصاب ومصدرها التوحيد والتوحيد ايضا انتهى قوله
في لازمة ومصدرها الاولى وجد مثلث الواو والثانية وجد بالفتح
والثالثة وجد ب عن السوي قوله فقلت في كان تشبهت
المصدر بمعنى للفعول من شئت النار والحرف اذا او قد هما وظي
الحرف فارها فغوت من عود الرجل بالشد يد المعزم قوله
وصال اسم فاعل من صلي بالنار وصلها صلي من باب تعب وصدرها
مصباح قوله حسبت النيران حيا عينا اي من حيث الابعاد
زايدة وتافلا معناه زعمه فاشقرة او حرقه وبياض اي ذا شقرة
وبياض او حرة وبياض زعمه او هزل هو الباء للفعول عند
النسب ومصدره الفزل او تايب عن الفاعل والثاني الوفي ويجوز
خفف العبد بالاضافة ونصبه بالتشبيه بالفعول به ورفعه
بالفاعل فارجحها النصب واضعها الرفع وعروم عروفا
جواب شرط قد نره اذا اوردت ذلك فاعتبط من السطة وهي
ان يتقي من الحال المعبوط من غيران يريد زوالها عنه فلا يجد
ويألفوا متعلق بما بعده زعمه والاكثر فيه الاول الم يذكر
اكثرهم دري فيما يتعلق الي اثنين ولعل قوله دريت الوفي من باب
التقيين وهو لا ينقاس زعمه فان دخلت عليه حمزة التعليل
اذ لم يدخل على الفعل استغمام فان دخل عليه نقدي في ثلاثه
مفاعيل نحو قوله تعالى وما ادرى ما القارعة فالكاف منعولة اول الكلمة
الاستفهامية سدت مسد للفعول في قوله وتكون بمعنى ختل في
الحجاز وختمه من باب ضرب جده انتهى قوله فان كانت بمعنى
نقل بحساب كذا ان تقول معنى العلم موجود في تعلم الحساب
ونحوه لانه امر بالعلم فلم يحصل بينهما فرق ويجاب بان المراد

فما نحن فيه طلب العلم في الحال عايد كرمس المتعلق واما تعلم
الحساب فالمراد فيه طلب محصيل العلم بعد ذلك من ورة انه اذا
قال تعلم الحساب لا يصير علما فيه في الحال بخلاف تعلمها النفس
فمنعدها فانه يصير في الحال علما بعد المضمون ب قوله
والتي كصير اصير واصا ومنقولان ما تشعيف والهزة من صار الذي
عوض اخرات كان ومعناه التحير في الوصف فان كان بمعنى النقل
فقد ي بالمتعدي الى متعولين احدهما يعرف الخبر نحو صير كذا الى
موضع كذا اي نقلت كذا اليه وثاني في قوله لمخو جعل فاعتد
ومنه نذر من قوله تعالى في نذر من الذين اوتوا الكتاب كتاب
الله وراظورهم فكتاب الله منعول اول ووزاظورهم منعولة
ثاني وبعبديل يتعد بحمله ظرفا للبناء الطرف لابد الى يكون
حالا وبالفعل في الثاني وان غير كذا بين وراظورهم من
عن من هتاهم قوله ووجب هذا الملازم للمعنى توضيح فانه انما سمع
في مثل والامثال لا يتصرف فيما يفرح قوله تقصير في المصدره
طيرهم ابا بيل وهو من السريع مستغفل مستغفل منعولات والواو
في قصه فان باب الفاعل وهي المنعول الاول ومثل المنعول الثاني
مضاف اليه والكاف زايدة والعصف ذرع لكل جهة وبقي تبنيه وقيل
ذرع الذرع بفتح قوله تحدث عن الخقامة وقرأ في الجاهل العزوي
وعزرا بفتح العين المجهدة وتخفيف الهمزة زاي اسم وادورهم منعول
على القرينة وفي معنى الذي يفرح قوله لو يردوكم من بعد ايمانكم كفارا
فكفارا منعول ثان وروى بن السوي بان رد ليس مما يقتضي منعولين
كما يقتضي ذلك باب اعطيت بدل لانه اذا قيل اعطيت زيد اقلت
ما ذا اعطيته فقال اعطيت درهما ولو قيل ردون زيد لم تقل ما ذا
ردوته فهذا تغير الفعل المتعدي وغير المتعدي ويريد ذلك ومنه
ان منصوب ردون الثاني يلزمه التنكير والاستفهام فان يكون هو
الاول اذ لو كان منعولا لم يلزمه هذه الاشياء لدليل اعطيت زيدا
عند المتعدي ولا يعني انما ذكره في اعتبار الفعل المتعدي وغيره يقتضي

ان يند ليس مما يتعدى لاثنين الا تزي اكل اذا قلت نندت الشي
لا يقال لما ذاب نندته وقال بن همام بعد ان نقل ان ثعلبا وابا ثعلبا
هو نند لان يكون ثعلبا مفعولا وان يكون حالا الذي يظهر في ان
تكون المعنى عليه انه مفعوله والمقب على الحال وغير مستكثر ان يكون
المعنى على سبي والإعراب على خلافه شبه عليه من حيث انتهى امره
وحض بالتحليل الخاضع اما فعل امر بمعنى اخصص واما فعل ماض
مبني للمفعول ويوجد الاول والوضوح الثاني والثاني والامر حسب
قد الزمايس والتخصيص بالنظر للمجموع من التعليق والالفاظ
اضافي بالنظر لمب وما بعده فلا يروان التعليق يجري في نحو فكر
وانصرف قوله انما متنا ولها الأحداث الخاضع مصدر المفعول
الثاني مضاف الى الاول واما عوظ طنت زيدا عرافا انتد برطنت
عربية زيدا او كون زيدا على راجع لاحزاب الموصول في ان للمفعول
قوله والامر مضى بالمفعولية فيه انه يلزم تقدم مفعول الخبر
المعنى والاولي رفع الامر على الابتداء وبعد مبتدأ ثاني قاله
وعليه فالرابط محذوف اي الزمه قوله كذا تعلم في التسهيل
وتعلم بمعنى اعلم غير متصرفي قاله وهذا مذهب الاعلم والعجم
انما تنصرف في بن السكت تعلمت ان فلانا خارج بمعنى علمت
انتهى وقيل من هذا ان يدخلها الالف والتقليل قوله واسم للمفعول
والصدر رسا في انه قد يجب الالف في المصدر بخلاف الفعل قوله
من سواها لا حاجة اليه لانها لم يدخلها في قوله ولغير الماضي اذ ما هي
لها ملازمتهما الامر بدليل قوله والامر عقب قد الزما وقوله كذا
تعليم قوله بل في حال توسطه او تاحظه محل ذلك ما لم توجد الالف
المؤسست او للتأخر والاولا بحسن الالف والارضين وتاكيد الفعل
المعنى مصدر منصوب بفتح التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العمل
والالف ظاهر في ترك الاعتناء به فيشبهها شبه انشائي واما توكيد
ما لم يجر واسم الإشارة المراد بها المصدره اسهل اذ ليسا محيين
في المصدرية انتهى وقال ابو جيان لجواز الالف مع المتوسط والتأخر

شرطان احدهما ان لا يدخل الالف في الالف على اسم نحو لزيد قائم طنت
ولزيد طنت قائم فانه لا يجوز الالف لالفنا وانما في ان لا ينفى
الفعل نحو زيد قائما لم اظن وزيدا لم اظن قائما فانه حينئذ يجوز
الالف لانه لا نه تعين بنا الكلام على الظن المنفي ولا يبطل هذا
بقوله وما اخال لدنيا سكرتوبل لان اداة النفي داخله في المعنى
على ما بعد اخال كذا في النكت ويبيغ ان يكون كلام الابتداء غير
صان للعلقات وما ذكره من الشيطان الثاني محل نظر وقوله لان اداة
النفي داخله في المعنى على ما بعد اخال فانه نظير قوله والالف
والاعمال سواي لان شئت العالم ما لتوسط سوغ مقاومة الابتداء
له وقيل الاعمال اقوى لان العالم اللغوي اقوى من الالف في نفي ويرى
الثاني في التوضيح قوله شكاك للتمامه ولم يقبل بعد لالعاذلين
شكاك اي عزتك والربع والدار والطاعين الراطين ونقبا تلقت
والعاذلين اللامين قوله يروي برفع ربع على انه فاعل شكاك
التي اخبره في التسهيل والعاميين الفعل ومروعه جاز لا واجب خلافا
لكنونين انتهى قال دم ويرى لغير اوي وابو جيان قوله وذلك لانه
لا يستصعب الا ما كان مبتدأ قبل نحو طنت ولا يبتدأ باسم اذا تقدم
الفعل وفي حجة ظاهرة واستدل البربري بقول بقول الشاعر
شكاك البينة فانه يروي برفع ربع ونضبه وامانتي في ذلك على
قوله وقد نزع فيه بانا لا نسلم ان شكاك فعل ومفعول له هو
مضاف ومضاف اليه فعلى تقدير رفع الربع يكون شكاك مبتدأ ويرى
الطاعين خبره والعلم على ملق توسط بين الفعلين وهو جاز
بلا في وعلى تقدير نضبه الربع يكون شكاك منصوبا بفتح مقداره على
الالف على انه مفعول اول تقدم ويرى الطاعين مفعول ثان فافظ
عالم والالف انتهى قوله بل يقدم عليه شئ قال الدونشري
اذا تقدم هذم الافعال شي فان كان لا ما لنا كند نحن الالف لغير ان
زيدا طنت ابوه قائم وان كان حرف الاستفهام نحو لظن زيدا مطلقا
معين الاممال وان كان يصلح معمول لهذه الافعال نحو ان نظن زيدا قائما

ومتي نظن زيد اقاما فان جعلتهما معمولين لعا بما كانت بالخيار
ان شئت جعلت لسانك الكلام على الظن وان شئت الغيب وقم بين
الكلام على الظن فقلت او لا زيد قائم ثم اعترضت بالظن بيني وبين
زيد وان جعلت ابي ومتي معمولين لظن لم يحز الالفاظ كما قال
صاحب الظن لم يقع بين عاملي المجهول بل وقع صدق والذني تقدم
عليه انما هو معموله وقيل يجوز ان شئ وقوله وقيل يجوز هو مذهب
الكوفيين والاضحى انما يدل على ان الالفاظ في الاستدلال قوله وامل
عطف على ارجوع مع انما عني لا خلافا لفظا وهذا العطف من خصائص
الواردة على ملاك الشبهة ملاك الشئ بغير الميم وفتحها ما يقوم به
والشبهة بالكسر الخلق وقوله نعم يجوز للاحصل ما ذكره في تاويل
البيتين ثلاثا اوجه اعني ثامنها لان حذف اللام قد عجز في الجملة
كقوله تعالى قد افلح من زكاه والاصل المقدام والاول والثالث متعديان
اما صنف الاولين وجنبت متعديان في احد العولين دون الاخر فمتعديان
حذف ضمير الشان لانه يستعمل في مواطن التقييم والحذف متناقض لذلك
واما متعدي الثالث وهو الالفاظ فلا يتم نزولها عليه كمتعدي اليه في الجملة
وهو الياء من ان متعدي تقدم للتدليل المطلوب للعامل ونزلوا تقدم
النفي والاستنهام لكن بما دخلين على الخبر تقدمت من منزلة تقدم لظن
اما اذا قدر ادخلين على العامل بطل الالفاظ فيخرج وبما ذكر من التاويل
علم انه لا حجة للكوفيين والاضحى في البيتين المذكورين على جواز الالفاظ
في الاستدلال قوله كما عرفت اي في قوله السابق في الصورة الثالثة والاربع
ح ارجح وقيل واجب قوله ولا يفيد في شرح اللباب لا بالتي لقيت في
اختلافين التي بمعنى ليس واليه يشير كلام الرافعي سبق قوله
الثابتين احترز زيد عن غيرنا فينتج كما لزم زيدتين وكان المحقق
سبق قوله في جواب قسم عند الاعتد ذكره بن هشام وان للمص ولم
يذكره للمص عن ابي السريال ومثلهم الاول بقوله ونظنون ان لستم
الا قليلا والى في بقوله اظن لا يقوم زيد بقوله او قسم كذا اي
مثلني ما في التزام التعليق قبلها بقوله ولقد علموا هذه اللام

لستم

عطف المضاف
خاص بالالف

لستم وقوله ان اشتراه هذه اللام للاستدلال احواش المطول وقوله
لستم هذه اللام للقسم ونسب لام جواب القسم والقسم هو ارجح
في محل نصب معلق عنها لعل ما مل يلزم القسم لاجلة الجواب فقط
فستقط ما قبل ان جملة جواب القسم لا يحمل لها وان الجملة للمعلق عنها
العامل لها محل فبقينا فبان لهذا قال ابو جابر واكثر احسانا لا بد
لام القسم في المعلقات وفي المعتبر ان افعال القلوب لا في دفع
التعقبات بحاجب عما يحجب به القسم بقوله ولقد علمت لستم بيتين
انتهى في اخبر لام ثنتين عن كونها للقسم فيخرج وقد استشكل
ما ذكره اولامن ان جملة القسم وجوابه علق عنها العامل بلام القسم
بان لام القسم متاخزة عن القسم لان القسم مقدم رقبها فكيف
تعلق عنه ولم يتقدم رقبه الان بحاجب بان القسم كان التعلق
به تأكيد الجواب كان معه كالشئ الواحد وكان المتصدر رقبه
متقدم رقبه القسم سم فان قلت لم تفترق الاجمال والالفاظ في مثل
ذلك بما لا اعرب له قبل التعليق والجواب الجملة في محو ذلك كحكمة
هو لا ينطقون لا يحمل لعل بل لا حرجا فيها ونوعا التعلق لا يحمل اجزاها
بل لما سبق قوله ذا الحكم له اي التعليق لا التزام التعليق بقوله
الختم وقوله سوا كان بالحرق شمل تعليل علمت هل زيد قائم
وفيه خلاف فاجازه فهو ومنعه احزون مع اتفاقهم على جواز
علمت ازيد قائم ام عمرو قال بن الحاجب فاحجزوا نظروا الى
صورة الاستنهام في الموصفين وانما نفون نظروا الى ان مضنون
الاستنهام لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتاويل وهو ان يكون
ما يقال في جوابه والذي يقال في جواب الاستنهام مع لم احب
البيتين متشوبا اليه وذلك الحكم فحصل تعليق العلم بشئ على صفة
كما اذا قلت علمت ازيد عند كذا لا ذاك سوا الذي علمت اخبرنا معا
على صفة وهي كونه عند كذا لا ذاك سوا الذي علمت اخبرنا معا
واما اذا قيل هل زيد قائم فليس جوابه نسبة قائم الى زيد
او غيره حتى يصح ان يقال تعلق العلم به كحسبها تعلق مع امر

وانما جوابه نعم اولا فهو غير مستثنى فكيف يصح تعلق العلم بذلك
 والجواب ان المعنى مع نعم زيد قائم لا ما زيد قائم ولولا
 ذلك لم يستقيم ان يكون نعم ولا هنا مستثنى من فعل المقصورين
 من محكوم عليه وتحكمونه هو الجواب وهو المنصوب للتعلق قائم
 ومع قوله احصى فعل ما من وقيل اسم لفظة تفرج
 حاز نصيبه وهو الامور هذه الصورة مستثناة من كونها
 التعلق موجبا سبق قوله وهاذا ايضا رفعه في لافه بعد ارايت
 بمعنى اخبرني بخواريت زيد ان النون هو فيمتنع دعة ويجب
 نصيبه لان الاستفهام ليس على ظاهره بل والدليل على ان
 ارايت بمعنى اخبرني انك تقول ارايت زيد اما صنع فتقال ساورا
 قام كتبت فتر اولا يقال لا ولا نعم ولو كان الاستفهام على ظاهره
 لقل ذلك لا يقع لطلب الصدق كما يقال لاجاله زيد فتقول
 نعم اولا وكلامه ليس بشيء ان ارايت بمعنى اخبرني لا تعلق
 وقد صرح به ابو علي واعتبر بوردتها معلومة كثيرا كقول
 تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله او اتاكم الساعة اعراسه
 تدعون وكوه في القرآن كثيرا بفضل من عصموا عن ذلك
 فان قدر المفعول محذوف او انحصارا والتقدير يقول ارايتكم
 عذابكم فلا تعلق فان قلت هو تعلق عن الجملة الاستفهامية
 وهو في موضع المفعول الثاني قلت جملة الاستفهام هذا
 لا محل لها على ما اختاره الرضي وليس سلم ان لها محلا فلا سلم
 ان العامل متعلق عنها بنا على قوله الزمخشري ان التعلق هو
 ان يوقع بعد العامل ما يبيد مسد منصوب به جمعا وقوله
 من التعلقات ايضا لعل اي لا الترخي مثل الاستفهام في انه
 غير مراد ما بعده منقطع عما قبله فلا يبرهنه وقال في الجامع
 بدرى سبق قوله وقد علم الخبير ان المال كثرته ولو في الكثير فقال
 وفر المال لكرم ووعده كثر سبق قوله والظاهر ان المعلق انما هو
 اللام فيبين ان التعلق لا يشترط ان يكون في صدر الجملة المعلق عنها

وقد يقال ان اللام فيها في الاصل صدر الجملة لكن دخلت عنه
 كما تقدم ومن مصدره حكما سبق قوله ان زيد اقام باللسر
 الى العمل التعلق هنا جاز لا واجب والمستثنى من وصوب التعلق
 وهو ما ذكر من تغيير من الخا ز بالجو ارايتك قال سبق وليس مراد
 ان الخا ز بالجو ارايتك بل ان الخا ز بعد امتناعه قبل
 كرا ن وهو ما ذكر بالواجب الذي هو المنرا لما عرفت ان التعلق
 واجب ولم يستثن الا صورة واحدة اشترى وقد نبهنا عليها من قوله
 سبيله عند وجود سببه الجواز قد يكون الالف واجبا قال الرضي
 ومصدر الفعل التعلق اذ المكن منعولا مطلقا يقوم مقام فعله
 في الاعمال والتعلق نحو اعمتي ظنك زيد اقاميا وعلمك زيد قائم
 واما الالف فواجب مع التوسط والتاخر نحو زيد قائم ظنك
 غالب اي ظني زيد اقاميا غالب اذ المصدر لا يثبت نصب ما قبله
 لا قبل واما اذا كان منعولا مطلقا فان كان الفعل من كورا مفعلا
 والقيل للسند وكذا ان حذف جوارا فخر الصورتين يجوز الالف الفعل
 واجاله متوسلا ومتاخرا لكن الالف متبوع واما ان حذف الفعل
 وجوبا كما اذا انصف الى الفاعل نحو ظنك زيد اقاميا اي ظنك
 فعند من قال العامل الفعل دون المصدر وهو كما لو حذف جوارا نحو
 سني زيد ظنك قائم وميتي زيد قائم ظنك ويكون الاعمال ايضا تعمل
 الفعل لا المصدر وقد انبأ من قال العامل هو المصدر لثباته
 مقام الفعل لا كونه مقدرا بان والفعل اشترى قوله والتعلق
 عامل في الجمل انما كان له عمل في الجمل اي عمل الجملة دون عمل كلمة واحدة
 من جربها لان هذه الافعال انما تطلب بالاضالة مضمون الجملة وعملها
 في جزئ الجملة ليس بطريق الاصل وضبط امتنع عملها في الجزئين رجوع
 الى الاصل وهو عمل الجملة حينئذ قوله حتى يجوز المضاف بالنصب
 على الجمل بعد ان التعلق انما يمنع العمل بالنسبة للجملة المعلق عنها لا
 بالنسبة لتوابعها ولتقتضي ان التعلق انما يتعلق عن المعطوف عليه
 دون المعطوف وان صدر اربعة بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف

والفاحواه ثم اولا فهو غير متعين فكيف يصح تعلق العلم بذلك
والجواب ان المعنى مع ضم زيد قائم لا ما زيد قائم ولو لا
ذلك لم يستقيم ان يكون ضم ولا هنا مقيدتين فعمل المقصورين
من محكوم عليه وتكون مبهمة هو الجواب وهو المصحح للتعلق قائم
دم قوله احصى فعل ما من وقيل اسم ففعل شقير قوله
حاز نصيبه وهو الاورد هذه الصورة مستثناة من كونها
التعلق موجبا سبق قوله وهاذا ايضا رفعه في خلافه بعد ارايت
معنى اخبرني بخوارايت زيد ا انون هو فيمنع رفعه ويجب
نصبه لان الاستفهام ليس على ظاهره والدليل على ان
ارابت بمعنى اخبرني انك تقول ارايت زيدا اما صنع فتعال سافرا
قامت كنه قس الاول قال لا ولا نعم ولو كان الاستفهام على ظاهره
لفعل ذلك لا فاع لطلب التقدي كما يقال اهلك زيد فتقول
نعم اولا وكلامه ليس بشيء ان ارايت بمعنى اخبرني لا تعلق
وقد صرح به ابو علي واعتزض بورودها معلومة كثر اقول
لعا في قلنا ارايتكم ان ارايتكم عذاب الله او ارايتكم الساعة اعراسه
تدعون ونحوه في القرآن كثير فافضل من عصفورين ذلك
بان قد بالمفعول محذوف واخصارا والتقدير قل ارايتكم
عذابكم فلا تعلق فاقولت هو تعلق عن الجملة الاستفهامية
وهي في موضع المفعول الثاني قلت جملة الاستفهام هذا
لا يحملها على ما اختاره الرضي وليس سلم ان لها محلا فلا
ان العامل معلق عنها بناء على قول الزمخشري ان التعلق هو
ان يوقع بعد العامل ما يبيد مسد منصوبه جمعا دم قوله
من المعلقات ايضا لعل اي لان التزمي مثل الاستفهام في انه
غير مرفوعان ما بعده منقطع عما قبله فلا يعل فيه وقال في الحام مع
بدي سبق قوله وقد علم الخزانة المان كثره وقر في الكثير فقال
وقر المان كثره ووجد كثر سبق قوله والظاهر ان المعلق انما هو
اللام يبيد ان التعلق لا يشترط ان يكون في صدر الجملة المعلق عنها

وقد يقال ان اللام حتما في الاصل صدر الجملة لكن زحلقته عنه
كانت قد ومن مصدره حكما سبق قوله ان زيد اقام بالسكر
العمل للتعلق هنا جاز لا واجب وليست من وجوب التعلق
وهو ما خذ من تعبير من الخناز بالجو ارايتك قال سبق وليست مراد
ان الخناز بالجوار الفخير بل انه جاز بعد امتناعه قيل
كران وهو صارق ما لواجب الذي هو المراد لما عرفت ان التعلق
واجب ولم يستثن الا صورة واحدة اشترى وقد نبهنا عليها من قوله
سبيله عند وجود سببه الجواز قد يكون الالفا واجبا قال الرضي
ومصدر الفعل التعليل اذ لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله
في الاعمال والتعلق نحو ارايتك زيد ا قايما وعلمك زيد قايما
واما الالفا فواجب مع التوسط والتأخر نحو زيد قايما فليكن
غالب اي ظني زيد ا قايما غالب اذ المصدر لا يثبت نصب ما قبله
كقيل واما اذا كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل من كوا مفعلا
والفعل بالفعل وكذا ان جاز في جوارا فخر الصورتين يجوز الالفا الفعل
واعماله متوسلا ومتاخرا لكن الالفا متبجح واما ان حذف الفعل
وضوبا كما اذا انصف الى الفاعل نحو ظنك زيد ا قايما اي ظن انك
فبعد من قال الفاعل الفعل دون المصدر وهو كما لو جاز في جوارا نحو
سن زيد ظنك قايما وميتي زيد قايما ظنك ويجوز الاعمال ايضا تفعل
الفعل لا المصدر وقد اعتمد من قال العامل هو المصدر لاعتباره
مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل اشترى قوله والتعلق
عامل في الجملة انما كان له عمل في الجملة دون محله واحد
من جرمها لان هذه الافعال انما تطلب بالاضالة مضمون الجملة وعملها
في خبر الجملة ليس طريق الاصل وحيث امتنع مجازا في الخبر رجع
الى الاصل وهو محمل الجملة فحينئذ قوله حتم نحونا لفظا بالنصب
على المحل يبعد ان للتعلق انما يمنع العمل بالنسبة للجملة المعلق عنها لانه
بالنسبة لتوابعها وليقتضي ان للتعلق انما يعلق عن المعطوف عليه
دون المعطوف وان صدر ارايت بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف

كل من اعرب المصنف مراعاة للمصالح على سبيل الضرر او كما يدعى عليه
 فغيره كما توضح بالحوار فلتأمل قوله ولا موصفان القلب
 فيه حذف المفعول الثاني اي ما هي والاول لم يرد في الضرر
 وذلك لا يجوز وتبين لك ان المعطوف حلة فلا منع من عطف حلة
 اخرى منصوبة المرفوع على حلة للمعلق غزبا الفعل وفي التخييل
 وضع عطف موصيات على محل الحلة انما نقطت مفردا في معنى الحلة اي
 معزذ كان فتقول قلت لزيد قائم وغيره من امور ولا تقول قلت
 لزيد قائم الخ وعمل لان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الحلة
 انني قوله يروي بسبب موصيات بالكثر الخ يمكن الاستدلال به بن
 عصفور ولك ان تدعي ان البكا مفعول وانما ما زائدة وانما الاصل
 ولا ادري موصيات القلب فيكون من عطف الجمل او ان الواو الجمال
 وموصيات اسم لا اي وما كنت ادري قبل غرة الخ ان لا موصيات به
 القلب موصولة ما البكا معن قوله قد لقيت بافعال التلوين الى قال
 من يقع الاستفهام بعد كل فعل مجيء العلم كعلت وتبينت ودرت وبعد
 كل فعل يطلب به العلم لتذكر وامتنعت وبلوت واستفهمت وجمع فعال
 الخواس ككتبت وابهرت ونظرت وسمعت وشعيت وذقت فعملته
 انني قوله علم عرفان الخ ينبغي ان يكون من اضافة الدال اليه
 للدلول والمعنى للفظ العلم الدال على ان عرفان ولفظ الظن الدال
 على اليقظة ولا يجوز ان يكون الاضافة بيانية ان اريد بالعلم والظن
 لفظا وذلك ظاهر وكذا ان اريد للمعنى في الثاني اليقظة بين الظن
 واليقظة خلافة في الاول لان العلم يكون عرفانا لان المعرفة علم
 ف قوله نقدية لواحد هذا على ان بين العلم والعرفان فرق
 كما ذهب اليه من الجانب وغيره قال قلت انني يعني عرفت لا ينبغي الا
 متعلقا واحدا لان معناه عرفت الشيء في نفسه يعني واما التي تعبري
 الى اثنين فهي بمعنى عرفت الشيء في نفسه بل على صفة وقال
 ص لا تقول ان بين علم وعرفت فرقا معنويا ونصب الخبرين احدا
 دون الاخر مذكول الي اختيار العرب فانهم قد يحضرون احد المعنيين

في العيني

العيني حكم نظرا انتهى قوله ما العيني في المبرج وراي للمعنى لا غلها
 العا ولا تعلق خلافا لما جئ انتهى قوله ابوحنس لا هو من
 فسد لغوي اخر ذكر فيها جماعة من قومه لحقوا بالشام فصار
 براهم اذ ان اول الدليل وبنو قينا سهرنا وطلق اسم رجل واسمه
 اكاه في خبر في غير هذا ففضل منه معطوف على ابوحنس واونة
 منصوب بالظرفية جمع او ان وانما لا يسم الهمزة وبالمثلثة اسم
 رجل واصلة اليه فترجم في غير هذا بفضل بينه وبين العاطف
 باونة لان قدره وجمارا اوالة اونة وصحى انتداسه
 واذا ظرفية وجمارا الدليل انطوي وللغزل اي انقطع فاذا اقامة
 للمفاجاة والورد خلاص الصدر من ورد الماء ولامه للتعليل
 والال الرب والسرايه هو الذي يرى نصف النهار كأنه ما وتلا لا
 بك الموحدة ما يبد به الحق من ما وغيره فارا ديه جنا الما
 قوله ورفعتي مفعول كان اي ولا يجوز ان يكون حالا لانه
 معرفة وشرط الحال الشكرا من المصنف وبه يرفع من منع تعدي
 راي الحليم الى اثنين وجعل كافي للنصوبين حالا لا واعتراض
 بان رفعتي بمعنى مرافقي وهو يعني اسم الفاعل فالاضافة فيه
 غير محضة بقرح جمع للوصف قوله ذا الزوا المستعمل الى بدل
 وما جعلت الروبا التي اربناك الا فتنة للناس قال بامعناس هي
 رواشن توضح قوله قلت الغالب والمشهور الخ على ان مذهب
 للمع كالمعري اختصاص الروبا بالحكمة توضح قوله اما الثاني
 في الاجماع الخ والعزق بينهما حيث اجمع هنا واختلف فيما بعده
 ان مضمونها هو المفعول به في الفتنة فلو حذف احدهما كان كحذف
 بعض اجزا الكلمة الواحدة والعزق بين حذف احدهما اقتضارا
 حيث منع اوجاعا واقتضارا حيث اختلف فيه كاسياني ان ذلك
 لغزينة فهو عزلة المذكور لانه معلوم ب قوله فغن سيرة
 والاحسن المنع وعلى قولهما العزق بين هذا الباب وبانه اعطى
 عدم الغاية هنا ووجودها هناك لان من المعلوم ان الانسان

لا تخلوا في الغالب عن علم اوطن فلا فائدة في ذكرها من دون
 للمفعولين سم عن قولهم الجواز في افعال الطبا اي تكون
 لكثرة السماع فيها فيصح قوله الذين كنتم ترعون اي ترعونهم
 شركا توضيح وعديل عن بعد ترعون اتم شركا وان كان هو الكثير
 لان الكلام في حذف المفعولين معا لا في حذف ما بسد مسدحا
 فيصح ويحب اي ويحب عاتا علي قوله منعه من متكونا مجته
 ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل
 فيه ومن جهة كونه اخذ جزى لليلة فلما تكررت عليه امتنع حذفه
 وهو مستغنى عن كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلا في جواز
 حذفه اذا دل عليه دليل فيصح قوله في قراءة الخ قارها السبعة
 غير حمزة وقراءة حمزة بالفا الموقفة على ان الذين مفعول والى
 تشدد برضاه اي على الذين قوله هو خبر الم موحى خبر فعل جاز
 مفعول ثان والاو لمجد وفي قوله مجالا ومعنى هذا عند الجمهور
 وقبل مجالا فقط قوله جواز اقلد الجوز الحكاية مع استيفاء الشرط
 لتبديل قوله مضارع قال وسوى به السير في قلت بالخطا
 واكثر في قل توضيح قوله المجد وبنا الخطاب اي لا يقيد الافراد
 والتذكير وقوله وكظن الخ او في جزى النفي بغير قاطعة للرد
 نفي كل منهما قوله او عمل اي مفعول يشمل المفعول والخال وللغرض
 معا ويمكن ان يعم فينا والمفعول المفعول ب قوله وان بعض
 وي فصلت بيني او كلها لان الاصل في ضم الما الى الما في الجواز
 وعليه في التقيد بالبعث جري على الطالب فلا يفهم انه ككن
 قال الشيخ لا اقرب اليه احقرار عن الفصل بكتبا وشهد له
 له النبي عن تنعم الرضخ في الشرعيات وهذا ينبغي ان قوله
 وان بعض الخ لا يعم لم بعد زيادة على ما قبله انتهى قوله
 علام فتولاهما استيفاء مية حذفتها لدخول الما عليها والى
 ضم العين اذا كان بالبرج وغيره وبقيها في النسب وانما في الموحى
 داخله على فعل مجذوف في عبارة للد كور فيصح قوله شي يقول

المعلق

والاول دون ان يكون
 في قوله لا يعم فينا
 في قوله لا يعم فينا

الى القلم جمع قلوب وهي الثابتة من النوق وهو مفعول او او الرواسم
 جمع راسمة من قولهم باقة رسوم يورث في الارض من سدة الوط
 ومن الرسم وهو ضرب من سحر الابل وقوله مع الفصل بالظرف
 قال ابو حيان وكذا مفعول للمفعول نحو هذا يقول زيد انا زيدا
 لا يضر الفصل مطلقا ولو باجني وعلية الكوفون والثر البيرين ما
 عداس والافقرب عن السوط قوله من هذه الاربعة انه كونه
 مضارعا وكونه مبدوا في الخطاب ووقعه بعد استفهام فعم
 انضال المفعول وانت تقول زيد منطلق في التوضيح فان قدرنا
 الضمير اى انت فاعلا مجذوف اي تقول والنصب بذلك المجذوف
 جاز انما في انتهى قوله ان لا سدي باللام اي انضال تبعه من
 الظن دم قوله ان يكون احضارا وقوله فيقول الذي ارجعنا
 والحق ان متى والحق ان متى طرفي لفتحنا لا تقول بوضيح وفيه
 نظران تقول على هذا غير مستقيم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده
 على استنهام الاعلى قول من لم يشترط الاعتماد عليه نصح ويمكن
 ان يجاب بان المص لم يشترط ان يكون المفعول مستنهاما عنه لان قوله
 مستنهاما به ليس فيه ان يستنهام عنه لقول سم قوله وعندكم
 وهل يلونه باقيا على معناه الا لا يلونه حتى يفهموه معنى
 الظن اختارنا بينهما ارجحني وعلى الاول الاعلم وان جزوف وصا
 البسط واستدلوا بقوله قالت وكنت الخ ب قوله قالت الخ قاله
 اعرابي ما رضيا واتى به الى امراته فقالت مشرة اليه هذا
 لعرايه اسرايا اي ما سخر من بني اسرائيل وهذا مفعول اول لق
 والساني اسرايا باليون بدل اللام في لغة ومعناه عدايته
 قوله اذا قلت اني الخ فاعنه وضعت بها عنه الولة فالو فتحت
 ان على الخامع مفعولها سدة مسد مفعول قلت وايب اي
 راجع فاعل لدة مفعول ايب ومنه عنه يعود الى الجذر والولة
 بفتح الراء وكسر اللام وتشد بدا الغنة البردة والمهنيغ المفا
 وسكون الجيم عز وزح والاصل فعلها نفس الزها راجعنا تشدد الخ

نقبح قوله اما من الخ قال في وقد يقع المفعول بعد القول
على خمسة اوجه احدها ان يكون موديا معنى الجملة فقط
خزفت كلاما حقا او باطلا اذا قلنا ان زيد آثم وانها
ان يعبره عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة اللفظة عبارة
عن زيد وان قلنا ان يكون لفظا يصلح ان يعبره عن المفرد
وعن الجملة نحو قلت لفظا تنقيب هذه الثلاثة افعال
احيانا اللفظ للتركيب تراخي وانها مفرد غير معبره لا عن جملة
ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فتجب حكايته
ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذ انكم نزيد مفعول
فيما سبها مفرد غير معبر عن مفرد ولا عن جملة ولا مقصود به
نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدرا ما يكون به جملة كقوله
تعالى قال سلام قوم منكرون اي علكم سلام انهم وقاله
ابن عباس في الثاني حيث قال اذ انك قلت كلمة ان اريد بها
السلام فما مرانها فاقولنا شعرا اوسي كلمة كزيد او فاما
اوصل المتعرج اجاعا او لفظ كلمة فبيلة خلافا قالام بعد سوف
كلام من فلا ادرى من اين اخذ جواز الحكم في الصورة التي هي
فيها للتعرج اجاعا فهو راء انهم قوله طر في معنى لليلة ونعتبر
ذلك بان نحمل مكان ذلك المفرد جملة ثم نحمل عليها ذلك المفرد
دم قوله خلافا لمن منع الحاي فاعرب ابراهيم في الآية ما دى القدر
للمبتدأ المحذوف اي هو ابراهيم وما افترقا و التمر اوفي لسلامته
من دعوى المحذوف قوله واما جملة فتعك قالهم الاصل في استعماله
اي القول ان يقع بعده اللفظ الحكمي الذي ينفي ذكره فليحتمل
زيد قائم او الذي هو واقع في الحال نحو قول الابن زيد قائم فليحتمل
ان تكون الجملة الواقعة بعد القول في هذا الكلام متلفظ بها لللفظ
احتر في غير هذا الكلام واهم كمن حكاه اوالذي يقع بعد نحو
اقول هذا زيد قائم انهم وقضيه انه لا بد في تحقق الحكم
من اللفظ بالحكمي في غير القابلية وقد يكلم مع ذلك ما يتبع المستعين

كقول

كقول للمسموع قال بعد فان الظاهر انهم لم ينطقوا بجملة الحمد المذكورة
في خبر هذا الكلام ثم ويدفع بان ما يتبع للمصنفين خلاف الاصل
في قوله فليكون في موضع مفعوله حل في مفعوله او متناول
نوعي كالترغيب في فقد الترفضا اذ هي دالة على نوع خاص من
القول فيه مذهبنا ان كانها اختيارا في الحاجة والذي عن
الاكثر انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في علمت
زيد منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير العلم
فا تفرقا انتهى والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يعبر عن الحكم
مقوله كما عرفت زيد من حيث زيد ابانه مفعول خلاف الترفضا
في المثال فلا يصح ان يعبر بها لفظا مفعولة لانها نفس المفعول
نسبة العرفين الكلام قول لا فكسبتهم اياه لفظا واما الحقيقة انه
انه مفعول متعطف بمعنى تنبيل لا يلحق بالقول ما في معناه
يزيد في معناه المتعطف بخلاف الكوفيين تنبيل فني نحونا دنت زيدا
اقبل واخبرته زيد قائم الجملة عند الكوفيين بحكيت بنا دنت واخبر
وعند النحويين بقوله وفي اي ناديت زيد اقلت له اقبل وهو
الصحيح في العلم واري في نسخة ابن واعلم وهو احسن منه قدم
الذي في الباب فكلنا في الترجمة في قوله في ثلاثة ابي قال بن غاري
يدخل في ابي العلية والجملة كقوله تعالى او نركبهم الله فاستند
قللا ولو اراهم كثيرا سر قوله مطلقا اي علمي بحالته كانت
واعا قال ذلك لان تعظيم شرطها والالفاظ والتعلق كون العامل
في هذا الباب مبدئا للمفعول لانه عبرة طنت في اللفظ نفسه
مفعول ليس فقط ونفهم منه ما مطلقا بوضع قوله للثان والبات
اي ان اصل ما للبتدأ والجزء والذين هما مفعولة علمت مفعول
في خبر جزمها مع الا واما حذف الثلاثة جميعا فقالت الناطم الصواب
حواره لدليل وعنده وان لم يحذف في باب فليحتمل في غير دليل
وذلك لان قوله علمت وطنت لا فائدة له لان الانسان لا يعلو اعا
من يكمل اظن واما الاعلام فانه في قولنا منه نقبح قوله وفي خبرهما

اقتصار الثالث السابق فقصته لمن المانع هناك ما يغني عن غير
 لازم لحصول الفاعل هنا بن كرا الأول بخلافه هناك ب قوله
 ومنه الحركة الخ فالبركة مستندة لجميع الأكار خبره فاعلم انما
 لتوسطها منفية للفاعل بين المستند والخبر فيخرج قوله
 وانت الا في أنه الخاصلة ارا في أنه اياك امنع عاصم فلما
 وسط الفعل وتقدم المفعول الأول وصلى مستند الخ فاعلم انما
 الرفع انت وهو ب قوله وكذلك يعلق الفعل عنهما دلالة شعور
 اذ امر قائم كما عرفت انكم لو خلقوا بعد قوله فلا يجوز الخ لأنه
 كالول مفعول اعطيت من قوله ويجوز حذفه اقتصارا واختصارا
 اي مع ذكرهما لا مع حذفهما اقتصارا ايضا لكن في الرضى الحوان
 ب وقد مناعن الناظر انه الصواب قوله وان تعذر بالواحد
 الخ في كلام الشاطبي دلالة على أنه سمع في علم اي معنى عرف
 نقلها ما بهزة لا شين فستقط قوله أي جان انما حفظ نقلها بالانصاف
 فيخرج قوله والناظر انما لا يعارض التوضيح وكما ما حكم مفعولي
 كما في الحد في له ليل وغيره وفي منع الا في والتعليق انتهى
 قال شارحه وفي كونا الثاني منها لا يكون جملة انتهى وبه يوجد
 اقتصار المتن على الثاني في قوله والناظر انما لا يعارض التوضيح
 يحتاج من البيان ما لا يحتاج له الأول فان للمفعول الثاني من حيث
 هو يعلق كونه جملة بل قبل انه يكون جملة لسبب التعليق ولما لم يكن
 الامر كذلك اهتم الملم ببيان حكم الثاني بالافتقار على شبيعة
 ثانيا في مفعولي كما نقبا لاحتمال كونه جملة ولو شبه للمفعولين جميعا
 مفعولي كما وما تقرر انهم لتسمي المجموع بالمجموع وانما في غير
 امتناع كون الثاني جملة بدليل ان الكون جملة لا يتصور في الأول
 سم قوله بقلنا عن الثاني في المعنى اذ اقلت علت زيدا
 لا يوه قائم ففهم جماعة من المتأخرين التعليق معلق عن الجملة وهو
 عامل في جعلها نصب على انما مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم
 لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل

في نقلها

في نقلها وان لم يوجد معلق نحو علت زيدا يوه قائم انتهى واختصار
 الزمخشري الثاني حيث قال انما التعليق ان توقع بعد العامل
 ما يستد من منصوبه معا ونقل الثاني عن صاحب الانصاف ان
 الاصح مما اختاره الزمخشري قوله ومن تعلقت اري عن الثاني
 قوله نقلي رب اري كيف تحي الموتى كذا ان تقول ليس هذا من
 باب التعليق في بي بل جملة كيف يحيي الموتى في تا ويل مصدر منصوب
 على المفعولة والتقدير اري كيفية احيايك الموتى كما قال الكوفيون
 فان ما كذا في وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير كيفية فعلنا
 بهم فيخرج قوله بيا واخو الخ اعلم ان من الملق هذه الافعال باعلم
 ليس قابلا بان الهزة والتضعيف فيها للتعليل اذ لم يثبت في السابق
 ما ينقل عنهم هذه الافعال وانما هو عنده من باب التضمن اي
 ان كلام تلك الافعال من معني اعلم فمعمل معاملة دم وفي قول
 السابق لتضمنها معناه اشارة الى ذلك وفي الصحيح عن الناظر ان
 اولي من ذلك يعني من نصب بيا واخو الخا لانه ان يحمل الثاني
 منها على نزع الخافض والثالث حال ويرجى ذلك كونه جملة على ما
 ثبت وهو الموسع وان فيه سلامة من التضمن الذي هو خلاف
 الاصل انتهى قوله شبيعة زرعه الخ فالناظر انما ياب الفاعل وهي
 المفعول الاول وزرعه مفعول ثان وجملة ليعدي الى مفعول
 ثالث وما بينهما اعتراض فيخرج قوله وما عليك الخ اذا الخ
 الشاهد في اخير حيث نصب ثلاثة مفاعيل انما الثانية عن
 الفاعل والثالثة ونفا اي مريضا مريضا ملازما زفوله او منغم
 ما سيقولون الخ تسيلون مبني للمفعول ومن استتره ما يعني الثاني
 والشاهد في حد حيث نصب ثلاثة مفاعيل الضمير الثاني
 عن الفاعل والها وجملة له علينا الو لا زفوله وانبت فبسا
 الخ الشاهد في انبت حيث نصب ثلاثة مفاعيل انما الثانية
 عن الفاعل وقبسا وعبر اهل اليمن ولم ابله حال اي ولم اخبره
 زفوله وخبره سودا الخ الشاهد في نصب خبر ثلاثة مفاعيل

التي تليها عن الفاعل وسود امر يضمر وسود لقا امرأة كانت تنزل النعم
واعلم ان ما ذكرنا من هذا وجعل لم تقع بعد شيئا الى ثلاثة مناعيد
في كلام العرب الا في موضعين للمفعول رفعة ليد فان كان للوصف للمفعول
التي في السند وما صيغ للمفعول من ذي ثلاثة فكل حكم ظن في الاقسام
عليها مرفوع انتهى اي فانه ممنوع في ظن واخواتها لعدم الفائدة كما مر
وهنا ما مر منقول اعلم زيد لحصول الفائدة كما مر منه قوله
في النقل الى ثلاثة بالهزة نقل من مائة الف عن الاخفش ان
التضييق كالقعدة بالهزة وهو غريب عن الفاعل قوله
الفاعل في حرف الفاء الحرف والصفة فهو من اوجه الفعل قوله
استدالية لب اليه وربط اصاله اصطلاحا ما ذكر باعتبار م
مدلوله وصيغته فخر الاسناد بالهزة دخل فاعل شبه الفعل وزيد
في ان حرف زيد او لم يضر زيد لظهور غنى النسبة والربط والاشكال
حينئذ المفاعيل يجوزها بقدر الاصطلاح فانما تسمى مطلقا استنبا
وللتا ومن الاسناد الاسناد وبالإصالة فخرج التتابع اي بعضها
وهو للمطوف بالحق والبدل او الاسناد الى التابع الا فيها خلاف
المقابلة على ان الاسناد في البدل يتألف ان عليه مقابلة
من جنس الأول سبق قوله اصل الصيغة يخرج ثم وشهد عتقا في
ان يقيد بدل ذلك يكون على طريقة فعل فاعل ب قوله مرفوعي
اي ان قلت كنت قال مرفوعي ثم مثل ثلاثة قلت هي ثلاثة من
حيث الصورة اثنان من حيث للسند فانه في الأول والثالث
فعل وفي الثاني اسم شبه الفعل ب قوله الاسم المرفوع ظاهرا
كان او مضرا باذنا او مستترا بقرينة مقابلة بالمول سبق قوله
والمول به اي بالاسم المرفوع والتاويل اما يحسن سائلك كما مثل في
السائلك ههنا وان وما دون لو كان في التفرج او غيره في باب
التسوية فحرفان الذين كثر وسوا عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم اعلم
انذكر فعدمه اذا جعلنا سوا خبر ان وما بعدها فاعلم
كذا قاله دم وبه يرد ما في التفرج من انه لا يقدر الفاعل مول

بالاسم

بالاسم من غير سائلك من هذه الاحرف الثلاثة انتهى وظاهر كلام الشارع
ان الفاعل لا يقع حلة وهو مذهب البصريين وقال عمام وكلمة جماعة
جوز ان يقع الفاعل على حلة مطلقا نحو يحيى يقوم زيد وظاهر في اقام
زيد وقال الغزالي حلة جوازها مشروطة بكون السند الى الحلة فليها
وبما فترابها متعلق بخلافه اقام زيد قال بن عمام وفيه نظر
لان اداة التعليل بان يكون ما بعده اشبه من ان تكون محوطة ولكن
يلحق الفعل بها هو كالحز منه وبعد فعند ي ان المسئلة مخصصة
ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى ان الاسناد
الى مصنف محذوف الى الحلة الى ترى ان المعنى يظهر لي جواب اقام
زيد اي جواب قول القائل ذلك وهذا لا بد من تعديده دفعا للتناقض
اذ ظهر ان التمرينات للاستفهام للعقش للجهل دم قوله والتعبد
بالفعل يخرج المستند اذ يمنع هذا بان المستند في زيد قام للمستند اليه
الفعل لانه مستند له قطعاً وان اخر كان هو قائم للمستند اليه وبان
المستند من اسناد الفعل ما يكون للمستند محمداً للفعل ب قوله وفيه
الصفة السائبة عن الفاعل ومن يسميه فاعلا يحذف هذا القيد
كالترغبي والخلاف راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح الخاف فاعل
اولا وليس خلافاً معنويادم قوله وذكر امول به الى من المول بامول
اسم وضع موضع الفعل نحو اياك انت وزيد ان تخرجا فلي اياك ضمير
مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك أكد بالمفصل وعطف عليه
للدفع وياك وضع موضع اذ ر قال ابو حيان ومنه لتمام
الملاحظ فيها معنى الاستعانة نحو اسد معني شجاع ففعل الضمير وقد
يرفع الظاهر سبق قوله صفة المراد فاعل اسم الفاعل واسم المتفضل
واسم المبالغة والصفة للشبهة دم قوله باضافة المصدر الى
الشيئية او اضافة معني مضاف واضافتها الى المصدر بيانته وقال
الشاطبي ان فاعل المصدر اذا اضيف لا يسمي فاعلا عرفا كما يسمى
زيد في زيد قائم فاعلا ولا في زيد مضروب مفعولا وان كان المعنى
في الجميع على ذلك انتهى وقياسه ان الخبر وبالحرز الزايد كن كذلك فلا

فلا يراد ما قال ذلك على اعتبار رفع الفاعل لاحتياج الي تيمم الرفع لا لتمام
 مقوله او من والى الى الاول واللام الزائدة نحو صدمات صدمات
 لما توعدون وقوله اتم بانك والاشياء تقدم الكلام عليه في العرب
 والمبني قوله ويقض حينئذ بالرفع على محله هذا ما ذكره جمع منهم من
 ماكد وانهم ما وهو مبني على ان الاعراب المحلى لا يختص بالبيدات
 وشكل عليه قول الرضي ان معنى كون الكلمة معرفة بخلاف المضاف موضع
 لو كان فيه اسم معرف كان اعترابه كذا او كذا فانه يقتضي ان ذلك
 لا يتصور فيما اذا كانت الكلمة معرفة وشكل عليه قول الرضي ان معنى
 ايضا فوقهم بين الاعراب المحلى والتقدير كما ان للمانع في الخبر وعين
 الزائدة ونحوها قائم بالخبر والآخر فالظاهر ان يكون الاعراب فيها
 تقديرية وبذلك خرج المبنى في شرح الشواهد على قوله ما انت
 ما حكم الرضي حكومته فقال والما في الحكم زائدة للتأكيد والتعريف
 حكومته في محل رفع لانها صفة للحكم وهو مرفوع تقديرية لا نه خبر
 انتهى وهذا هو الفاسر على التبع والحكي وللدفع ونحوها لان اعلمها
 فقد تروى اتفاقا سقوله لا يجوز حذف اي بدون دافعه اما مع
 رافعه فيجوز الدليل بتسهيل قوله لان الفعل وفاعله كقوله كلمة
 برده عليه ان الفعل يحذف مع المترتبة مع انه عمدة وكذا الكلمة
 فالاولى ما قام بعضها انما يحذف الفاعل مع المترتبة كالفعل
 والمتد لان الفعل عريف قائم به فلو حذف لزم قيام المفعول فيه
 انتهى قوله واحار الكسائي حذفه في المخرج ونظره في الفاعل
 في أربعة مواضع في باب الغائب عن الفاعل وفي الاستثناء المخرج
 نحو اقام الاهند وفي افعال تكبر العين في النقيب او اذ علمه متقدم
 شله نحو اسمع بهم والبر في المصدر نحو وا طعام في يوم ذي منته
 بقما انتهى قوله الى قطريه نفع القاف والطا وكبر الواو وتشد يد
 الباء في المرفوع وهو قطري من الغاية الحاص في تخرج له فان كان
 حواي ما عن لحنه من السلامة اي فالضمر ما قبله لعله لئلا
 للشاحذة توضح قوله كما يجوز زيد قام اي على الاصح واجاز الكوفي

في الخبر وعين
 في التقديرية
 في الخبر وعين

الفاعلية

الفاعلية كما ياتي قوله يجوز ان احد من المشركين استخار الله على
 الاصح وجوز الاخص والكوفيون الرفع في ذلك على الابتداء وسوغ
 الابتداء بالذكرة فقدم الشرط ونعتها لظرف بعده سقوله
 والادج الفاعلية اي لان الاستفهام بالفعل اولى منه بالاسم وهذا
 ظاهر في الشريد ونسأ اما في انتم تخلقونه فعارض بان في الفاعلية
 تعالى ما عطف ام نحن الخالقون عليه وفي الاستدسية تناسب والنسأ
 اولى من الخائف واذا عارض للرجحان تشافطاً وبقي الوجهان على
 السواقيح قوله وبعد فعل اي كمل فعل فالذكرة للعلوم كما في
 عقلت نفس ما احقرت فافا كلمة مسيل في الاولي ان كمل فعل لا بد
 له من فاعل الا في المواضع المستثناة والافعال المكشوفة كعمل
 ما واطال ما والاشارة انه لا بد من تأخير الفاعل عن الفعل خلافاً لمن
 فكر كلمة على الثانية سقوله اي وبشبهه اي شبه الفعل واشر
 الفعل لانه الاصل والادب الفعل اللغوي والمراد بعد منهم فعل فيشمل
 الجميع قوله فاعلي واحد لان الذكرة في سياق الاسيات لا عموم
 لها سقوله فان ظهري وبجد حقيقة واضحة بان يكون معدوماً
 في حكم الموجود كان يكون محذوفاً لعله كما في ولا تصدك فان فاعل
 هذا الفعل والواجبة المحذوفة كالمفعول الثاني في تصح قوله
 والافضل استرو ولوهذا التميم اشكل اذ لا بد من عدم الوجود
 حقيقة انه ضمير مستمر في الظاهر للفاعل في الفعلين وضمير هو للفاعل
 في الاصطلاح لتعابر الشرط والظرف اقاله للراوي ومراده بالفاعل في
 الفعلين للسند اليه في الفعلين وهو اولى من قول بعضهم ان ضمير ظاهر لفظاً
 اللغوي لان الظاهر قد لا يكون فاعلاً لغوياً نحو مات زيد ومراده
 بالظاهر ما قبل المستتر فمثل البارز سقوله واجاز الكوفيون
 تقدم الفاعل راجع بما يتبع الفاعل من المتبدع اعلى من ضمير فاعل وان كان
 خبراً مستدياً فليدب وفي شرح الالفية لا في حيان ونظير غيره لذلك
 بن الصريبي والكوفيين في التثنية والجمع فقول الزيدان قام والزيدان
 قام جانز عند الكوفيين غير جانز عند البصريين بن جماعة قوله

تسكن بقول الزبالي انما يفتح الزاي والباء للوحدة المشددين والمدة
ملكه للزير ووجه السكك مشهور وي مرفوعا ولا جاز ان يكون
متبدا اذ لا يفتح في اللفظ الا مقرا ويبدأ او هو منصوب على الحال فتعني
ان يكون فاعلا موبدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على السند
وهو الذي ويبدأ ففتح الواو وكسر الميم وبعد ما مناة تحتها
فقالهملة النودة قاله الطوسي في شرحه والمجندل المجرى قوله
على ان مشبها متبدا محذوف للزاي لسند الحال مسدود وهو يخرج
على سائر ففتح قوله وقيل هو زور كذا في التوضيح وفيه نظر لا
الفاعل لا يتقدم ضرورة عند الفريقين فان الفريقين ممنون مطلقا
والكوفونيين يخرجون مطلقا قاله الزاوي في قوله وجرد الفعل
قال ابن همام وكذا الوصف في قوله اذا ما استدلنا لالتحالف
قوله على لغة قليلة قاله ويظهر ان يكون اصحاب هذه اللغة
يتركبون العلامة اذا قالوا قام اليوم اخوك جواز اذا قالوا
ما قام الا اخوك وجوبا كما يفعلون هم وغيرهم في علامة المورث
المحقق انتهى فقصية هذا التخرج ان من يجوز الحاق التاء وعلامة مع
الفعل بالآتي الحاق الالف ايضا وفي اللحن وضع الوبحات
على هذه اللغة جازي من جازك لا فاعلم شمع الاشع ما لفظهم جمع وقوله
اذا كان سبب ظهورها بيان ان الفاعل الاتي جمع كان الحاقها هنا
اول لان الجمعية انتهى وقال دم واذا قال ارباب هذه اللغة
قاما وقد اخذوا اذ اكلوا اعدما فاعلم يفرقون في الاخر فغير
اشن فينقل بكل من الفعلين التاء ولكنها في احدى ما في الاخر
علامة انتهى قوله نوط فقال الخ اي نوط تصعب بن الزبير فقال
المازني اي الخوازم وقد اسلماه اي خذلاه سعد اي اجنبي وجم
اي صديق زو وقد استدلوا به على الحاق الالف في عطف مغزى على
معزوف فقال ما زبد وعرو وثنايه قاموا زبد وعرو وكثر
وقوله وقاسه قاموا الخ هل قاسه ايضا قاموا زبد واخوك
وقوله في عطف معزوف الخ يعني بغير او فان عطف با وهو قوام زبد

او عرو قاله ينبغي امتناع آسان العلامة لان الفاعل واحد لا اثنا
غاية ما فيه ان ذلك الواحد غير معين فان قلت قام اخوك
او غلاما كفتنبي ان الحق لان الفاعل اثنان قطعاً وانما قصد
فان قلت قام اخوك او غلاما كفتنبي ان الفاعل اثنان قطعاً وانما قصد
ان الحق لانه لم يتحقق كون الفاعل اثنين والاولى الاولى بالمتع
لانك قدمت للفرد انتي قوله بلغة اكلوني الزلغيت قبل كان
من حقه اكلتني او اكلتني فاما اكلوني ففنه لائق العلامة
وكيف العلامة العقل او عن السراي الفاعل اثنان وصفتا بصفتا العقل
بحال اجريت بحري ما لعقل مثل انتم لي ساحدين وبرذان الاكل
لا تخش بالعقل واجيب بان الاكل محمول هنا على معنى التعدد
والجور وهذا مما يختص به ذروا العلم وفيه شئ من قولهم
يتعاقبون الخ اي ياتون طائفة عقب طائفة ثم تقود او ليعقب الثاني
قوله لانه حديث متعق فيه شئ لانه وان وقع فيه اختصار
الا ان هذه اللفظ المختص يتعين كون آلو او فيه حرفا لاسناد فعلها
الى الظاهر الا ان يريد ان هذا الظاهر يدل ب قوله لغة
اخذ شئوه بفتح الميم وسكون الزاي قال في الصحاح اذ الوجي
من الهم وهو بالسين افصح سمي به لانه كان كثيرا لمطابقته
لكثرة من يقول اسدي الى كذا اذا زار الى كذا وشئوه بفتح
السين للجمعة وهم النون وفتح الميم بفتح قوله كما لزم التا
بالدلالة على التانيك فعلى لغة الميمور فالفرق بين علامة
التانيك حيث التزموا بالدلالة من اول الامر على ان الفاعل
مثنى وبين علامة التثنية والجمع حيث لم يلتزموا بالدلالة
من اول الامر على ان الفاعل مثنى او جمع وقع توهم ان الالف والواو
في الفاعل او وجود صورة تعدد الفاعل فانه قد يستقيم وانما
لا احتياج الى تا التانيك لان الفاعل قد يعلم منه التانيك
اذا لفظ قد تكون بصورة للتذكروا المراءنة لموتى وبالقنن
علاي لفظ التثنية والجمع فانه لا احتمال فيه واما المقام

سم قوله للزوم اما وقوع الابدال الى التقابل ان يقول ان ارد لزوم
 الابدال او التقدم والتأخير عند كل العرب فلللازمة متعة
 او عند هؤلاء القوم المخصوصين فلا نسلم بطلان الثاني
 وقوله فاللازمة ممنوعة اي لا غير احكام هذه اللغة بل لزوم
 الابن والواو والنون فلا يلزمهم وهو الابدال او التقدم
 والتأخير لظهور الحد في وقوله فلا نسلم بطلان الثاني اي لانه
 لا مانع من القول لوجوب الابدال او التقدم والتأخير عند هؤلاء
 القوم المخصوصين قوله واللازم باطل كان يكفي ان يقال
 واللام بعيد جدا لان هذا حكم طبعي قوله اتفاقا
 قد يمنع دعوى الاتفاق على بطلان وهو الابدال والتقدم
 والتأخير بل يمنع بطلان اسناد الفعل مرتين بالنسبة انفسا
 لمعول القوم فانه اذا لم يستعمل ذلك عقلا فالمانع من ان يوجد فعلا
 فان قلت هو يستعمل عقلا اذ الفعل الواحد يستعمل صد ورهين
 اثنين قلت هذا خطأ لان الفاعل في المعنى واحد مع انه
 لا يترجم ان للسند للاثنين فعل شخص واحد ب قوله فعل انفسا
 اي حذف فيه جوازا لطلاق الاصفار على الحد في وان كان الاصفار
 في الاصطلاح انما يستعمل في الضمائر ولا يورد ان هذا استعمال
 محاذي ولا قرينة لان ذلك لو سلم فقرينة ظهور ان الفعل ليس
 بضمير سم قوله استفهام محقق الجملة لطلبه ب قوله وجواب
 من قرأ واذا قدر الفعل في جواب نحو هذا مع كونه اسمية في جواب
 الفعلية اولى ولو مثل ما يكون فعلة لرب مانع انه لو كان اسمية
 لم تعد لا لفعل ب قوله او مقدر عطف على محقق ويدل على تقديره
 لفظ الفعل للمعنى للمفعول ب قوله يسبح له فيها يسبح
 مبين للمفعول وله نائب الفاعل والاصال جمع اصل نصين فاصل
 جمع اصل وجمع اصال على اصال نصيح قوله فمنازع اذ ليس
 ممكن ونحتمل اي سائل يحتاج وما مصدرية والطرح المبالك وقوله
 لا مفعلا محذوفة حذف فعل الفاعل فيما ذكر قياس وفاء الجري

وان جري

وان جري ولا يجوز في نحو عطف في المسجد رجل لاحتمال المفعولية بخلاف عطف
 في المسجد رجال زيد توصي قوله او هذا اولى من تقدير اللاحق
 السيد للحق في الجواب عن تقدير الفعل دون الاسم مع مخالفة السؤال
 ان يقال ان السؤال جلية اسمية صورة وفعلية حقيقة ببيان ذلك
 ان فوكك من قام اصله اقام زيد ام عروا خالدا في غير ذلك لا زيد
 قائم ام عروا خالدا لان الاستفهام بالفعل اولى كونه متغيرا
 يقع فيه الالهام ولما اريد الاحتياط وضع كلمة من دالة لاجل
 على تلك الذوات للصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ففعل
 الثمن وجب تقديرها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة
 لعروض تقدم ما يتدلى على الذوات وفي الحقيقة في فعلية ففعله
 بايراد الجواب جملة فعلية على اصل السؤال فالمطابقة حاصلة
 حقيقة انتهى قوله فنتبوه فيما نشرهما الا هو معا ومن بالمثل فها
 والدليل على انه مبتدأ انه قد جاز ذلك كقوله تعالى قل من يحييكم
 من ظلمات البر والبحر اني قوله قل الله يحييكم منها وما يقال انه
 قدم لا فائدة الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديره على
 عامله على الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة الفعلية في هذا الباب
 اكثر فالجمل عليها اولى تصريح قوله او اجيب به فني عطف على
 اجيب به استفهام قوله لم يعرف بالعين والذات الممثلة من خاله
 الامر اذ غيبته والوجد الشوق تصريح قوله استقر الاله الخ
 العذرات جمع عذره جانب الوادي وخوفه بالفتنة عطف
 عليها وكل مثل مفعول اشقي وهو بالمثلثة من أث المطر اذ ادم
 والفاذي الاق في العذرة والشاهد في كل احسن حيث حد وفي
 فيه الفعل اذ تقديره سقاها كل احسن لدلالة استقر عليه والاسم
 السحاب الذي فيه صوت الرعد فحاك السواوي شديد
 فاما وهو با عطف على امجوا اذ قوله وتا تانث
 من اضافة الدال الى الدلول قوله بل المسمى بلغي ان يقال او
 الوصف كما في اقامة هند وهك كذا بتيه المسائل قوله

اذ كان لا يثنى الا على ثبوت شئ يعود او يشعر المراد للثبوت حقيقة
 او جازا وما قيل للثبوت ما لتاويل وماله حكم للثبوت ايضا فته الله
 بـ قوله الا ان الفعل لما كان في زمان قلت من يجوز انما قلنا
 للفعل كذا في الاولى والقياس لما قلنا الفعل فله حروف ذلك قلت
 لان لما قلنا الفعل قد تعارض في الاعراب فان الفعل قد يكون مبرا
 فلا يثنى تركت اعرابه لفظا بما قلنا على سكون التاء الاصل والواجب
 ذات ما هو متبعا من السكون من غير حركة وان اجري الاعراب
 على ما قبلها كان منزلة اجرا لاجراب في وسط الكلمة لا لغا منزلة
 الجزاء لاجتهته فكان في الحاقها ما هو الفعل جمع بين المصالح
 وانما تلزم فعل مفعول في الجاز لان له ما للفعل انما تلزم في الزوم
 حاله وان عطف عليه مذكر نحو عند قامته في وزيد وقامت
 عند وزيد كلزوم التثنية في عكسه وفيه انه مخالف لقولم يثلب
 المذكر على للثبوت عند الاجتماع نحو عند وزيد قامته الا ان يقال
 التثنية خاص بما في الغير ليس يثلبه ردا بوجوب قوله وانما
 تلزم فعل مفعول بـ امرأة عند ونعت امرأة عند فانما على غير
 متصل والتاويل لا لازمة له متصل بـ لثبوت المستتر
 من تسم للثبوت عند قامت وفعل غير لثبوت كالمندان قامتا
 ولا اشكال في ذلك ويشمل فعل مفعول الواحدة المضافة او للكلية
 كقمت باعند وقولوا لاني قمت ويشمل في نحو مع انه لا يلزم في ذلك
 لعدم الحاجة اليها لان السكلم والمخاطب يعين المقصود وللثبوت
 منعينة للثبوت فلا التباس بل يمكن فاما ان يستلزم ذلك من
 كلامهم واما ان يحمل اي كلامه على المستتر ويقال في المفهوم تفصيل
 بـ وقوله فاما ان يستثنى الحاق والعقبة استعماله لحاق التاء
 وقوله في المفهوم تفصيل يعني انما تلزم في قامتا ولا تلزم في فن
 ونحو ثم قال بـ ولا يرد انما تلزم غير ما ذكرنا واحد اسم الجنس
 الذي يفرق بينه وبين واحد بالتاء لان الكلام فيما يوثق به
 لثابت فامرا اذا قلنا تلزم لا فاق التاويل والتاويل ذكرتم

لثابت

لثابت بل للفرق وانما الكلام فيما يلزم من الافعال لما مضى
 لان هذا تفصيل لقوله تلزم الماضي انتهى فاقرب من ذلك ان التثنية
 وانما اضافوا اليها تلزم ما ذكرنا الظاهر المنفصل والجازي بقربته ما
 بعد بـ قوله فاعترضوا فيه الحد من الثاني لدلالة الاول اي حذف
 منه الاتصال من الثاني قوله ذات حقي في المصباح الى ما كسر فخرج
 المرأة والاصل خرج فحذفت الحاء التي هي لام الكلمة ثم عوض عنها واو
 في عين الكلمة لانه يصغر على جرح ويجمع على اعراف وقد يستعمل استعمال
 بدووم من غير يقين انتهى وهو في النظر من الجنت وكلام المصباح يدل
 على انه يختص بخرج المرأة وظاهر النظر في العند قوله وهو الموضع الحقيقي
 اي تانيثا معنويا اما لفظا ايضا او دون لفظ ويرد عليه ما لا يتبين
 مذكوره من موندته نحو يروحون فانه لا يثبت وان اريد به موندته كما ذكره
 ابوحيان وذكر ان ما فيه تا التانيث ولا يتبين مذكوره من موندته
 نحو علة موندته وان اريد به مذكر حقي قوله فلا تلزم في للثبوت
 الوجه هو ان الوجوب هنا في الظاهر المنفصل وبه مرع دم حيث
 قال يقال ما ينوم الا انتن كاتيا لما قامت الا انتن فاندفع ما في
 التخرج من وجوب التذكير قوله ولا في الظاهر الجازي التانيث
 والاولى الاشارة عن السوي قوله بـ بضمه اثبات التاء الى بـ
 الوجوب في للثبوت المنفصل قوله تشاوي هذه التاويل في التانيث
 قلت قامت لزوما تقول لتقوم بالثبوت لزوما نحو قوم عند وصيت
 انتم لزوما تا التانيث انتم لزوما المضارع فتقول طلعت الشمس وتكلم
 الشمس بالثبوت والقصة وتقوم اليوم عند ويقوم اليوم عند بما جيا
 م قوله وقد سبق الفصل الذي ذكرنا التعليق لفظ الاباحة اسم
 الجان الاحسن الاثبات وبدل عليه قوله والحد في مع فعل بالاحصيت
 وقد بالافاقم الفصل بغير الا يكون للحد مع منفصلا على الاشارة
 بل الامر بالكتسب وانما يجب اثباته مع الفصل لان الفعل بعد من
 انما فعل للثبوت وصفت العناية به تخرج قوله الحقيقي التانيث
 قد يخطر هذا القيد من لفظ مخرج لانه يشعر بالزوم لولا الفصل

ان

انما هو في ظاهر الحقيقة تندرجه لو كان الموثق الحقيقي المتفصل
منقولاً من اسم مذكور كما توسل اليه يزيد قال الحافظي تبين الاشياء
دفعاً للالباب وقدره المعصام بما اذا لم تفرقة على اننا نرى في هذا
اليوم زيد الكرمية فلا يجب التناكب وقد يقال العترة في هذا
المثال موضحة والمطلوب دفع الالباس من اول الامر ستوفوا
عزم منكم واحدة اي امرأة واحدة كما قدرة اليهود اما بتقدير
المبرد حفلة واحدة فلا شاهد فيه لان التناكب محاذي
القول واليهود الاشياء هذا مع رفرقة الكلام في الموثق الحقيقي
نظم ان اليهود مع الموثق المجازي عوطلع اليوم الشمس هو
الحذف وهو ما صرح به دم عزم قال اظهر الفضيل الحقيقي
على غيره ثم قال والذي يظهر لي حذف ذلك فان الكتاب
العزير قد كثر فيه الاشارة بالعلامة عنه لا سناد والمظاهر
غير الحقيقي كثره فاشية وكثيرة احد الاستعمالين ولعل
ارحيتة فينبغي ان الاشارة بالعلامة احسن وناجحة سيما بان
كثرة الاشارة بالعلامة في القرآن يحتمل ان يكون لا نقضا للمقام
اباها قوله اذ معناه ما ذكره احد الخ بقيد ان الفصل بعزير لا
من ادوات الاستدلال كالفصل لا ولا ينافيه ان غير مثل المذكور
لانه يكسبه التناكب من المضاف اليه فاقوله فاعتبت الخ
مدره طوي الخزوا الاحواز ما في عروفتها وصف به ناهية
والمراد بالمطبخ المنزال والخز الخس والاهرام جمع جرز وعي
ارض لا شاة ليعاد العزير وجمع عزم بضم المعزة واسكان السرا
ثم بالمعزة عزام الرجل والحراسع صفة الضلوع جمع جرسع بضم
الحجم واسكان الرا وبالمعزة المشتق البطن والحنه وقوله
ذوق التناكب الا حسن تقدير الموثق كذا في ب ووجه ان ذي
صفة وصفا وتقدر الخ لا يظهر الموضوع فيحتاج لتقديره بخلاف
الثاني قوله في شعرو فزع اعترض بقوله تعالى فلما حاسلتها
قبل التقدير جات العدة سليمان قلنا انما التقدير فلما حاسلت

بدليل

بدليل ارجع اليهم واجاب بعضهم بانه حمل على المعنى لان المحدثه مال
ورده من عصفور بان تذكر الصبر رعا المعنى بانه اشعر من اورد
الشاطبي على النظم قوله تعالى ان رجلا منه قريب وقوله تعالى السبا
منقطريه واجاب بانه انما تكلم على لحاق الشا الفعل خاصة وترك
ذكرها فيها الصفة لانه ذكره في باب المغت وباب التناكب
فلامزنة الخ الممزقة السحابة البيضاء والورد المطر والشاهد
في انبل قوله مع جمع فيه اشارة الى ان ما سبق في غير الجمع ومنه
المعنى فصح التناكب لمعنه ولظهوره الحقيقي كالمعدن فاما وقت
المعدنات والمراد بالجمع اللغوي بمعنى ما دل على جماعة فدخل اسم
الجمع واسم الجنس للمجي فان كل كذا كذا قال ابن
حيث اذ انك للجمع الفاعل اعدت الصبر اليهم مؤنثا واذا ذكرته اعدت
مذكرا يقول قام الرجال الى اخوتهم وقام الرجال الى اخوتهم
س قوله سوى السالم من مذكور في الاشاطي ما حاصله ان الجمع
السالم اذ المزم فيه تكبير الواحد او غلب اوها على شكل السالم
وليس فيه ضرورة كما رغب جاز فيه الوضوح وكذا ما جاء من
عدن النجوم بالالف والتا خوليات حكم التامعه الغيرة انتهى قوله
والسالم من مؤنث اي من جمع مؤنث فخرج طلمات مما كان جمعا بالالف
والتا لمذكر فانه يجوز فيه الوضوح لتبديل كذا اما كان جمعا للمؤنث
المجازي التناكب مخزومات وطلوات فيجوز فيه الوضوح شاطبي
قوله قال ابو حيان الفرق بين المذكور والمؤنث لا يكون في اكثر
الالسن قال وهذا من احسن ما اعتد له عن التذكر في قوله
تعالى فلما داي الشمس رابعة قال هذا ارنى فاسا ويلفظ المذكور
حكاية لقول ابراهيم ولم يكن في لسانه فرق قبل واحد منه
الذكر مرعاة للجنس او اربا عتبا بالمرتب سق قوله وقام الصنور
انما يعتبر التناكب الحقيقي الذي كان في اللغز ولا المجازي الطاري
اذا للحقيقي كما اراد التذكر الحقيقي في رجال دم قوله وقد انقل
باسم الجمع فيه في المختصر بالمعرب وقال ان للمبني عزرا الذي لا يقال

فيه قالت الذين وان قبل انه جمع الذي انتهى قوله ومنه قال الشوز
 وكذا اسم الجنس نحو كثر النخل وكثرت النخلت عن السبوطي شبه
 الخذف اكثر من الانثاء في جمع التكسير واسم الجمع والجمع بالالف
 والهاء المذكور لان تانيهما بالتاويل وهو كون كل منهما جماعة
 وعن السبوطي استواء الامر فيهما وتقدم رجحان الانثاء في المجازي
 قوله الا ان سلامة نظم الواحد الخ قال ابن هشام اوجب النحويون
 التذكير في الزيدون لسلامة نظم الواحد ووافقتوا علي جواز
 الوجهين في نعم المرأة عند مع وجود صفة الواحد بعينها من غير
 مزيد عليها فلو صح ما اعتبروه كان ايجاب التانيك هنا اولي من
 ايجاب التذكير هناك ومن ايجاب التانيك في ههنا ليس قوله
 اوجبت التذكير في قام الزيدون برؤ عليه عنوزلت الوايلون
 فان هذا من جمع التصح مع ان حكمه ليس حكم فاحده اذ حكمه جواز
 الحاق العلامة وحكم واحد لا متناع لها قها د ويؤخذ الجواب لما مر
 عن الشاطي اذ ايلون لم يستوي شرط الجمع لفتد الفعل فليس جمع
 تصحيح بل يخلق به قوله نحو من ايجز لمن منفعول لاحد وتصدا
 انصرفوا بقرع قوله لم يعلم فيها نظم الواحد اذ الاصل سؤ في ذقت
 لاه وزيد عليه واوونون في التذكير والفتوت الي التانيك بفتح
 قوله وبان التذكير في حال الفصل او لا الخ قيل في هذه الاجوبة
 الثلاثة الاخيرة نظرا ما الاول فلان الفصل بغير الا اربع فيه
 التانيك وتوكم مرعوج وقد لعتبعا السبعة هنا على تركه فيلزم
 ان يكونوا لرا قد اجمعوا على وجه مرعوج واما الثاني فلانه يلزم
 منه حذف الفاعل والسمعي لا نقول به فلا عين منه اربكانه ومنه
 نظرا لان الصفة قامت مقام الموصوف واما الثالث فلان ال في نحو
 المومن والكا فر معرفة ككون الوصف للثبوت والدوام لا للحدوث
 والبقدر ترجع قوله والخذف في نعم الفتاة كذا انم فتاة ههنا
 مع السبوطي حق قوله لان قصد الجنس الخ قال الشاطي ههنا
 التعليل يقتضيان كل مفرد حقيقي التانيك اذ اقصده لجنس يجوز فيه

الرجاء وقد يلزم ذلك بحضارت المرأة خبر من الرجل وصار
 للمرأة خبر من الرجل لانه نظير المرأة خبر من الرجل وما اشبهه
 مما اال فيه جنسية وليس من ذلك ما قامت امرأة وان كان في معنى
 ما قام احد من هذا الجنس لان المرأة هنا ليس المراد من هذا الجنس
 بل المراد واحد والعموم انما حاص من المنا في بخلاف ما قامت من
 امرأة فانه بالخيار لان يقول من افا دمعت للجنس شاطي ونقل
 ابن هشام ان الاكثر في المولك المعترف مع الزائدة ان لا يفتقه
 علامة التانيك قال ويستعين التذكير في كني ههنا لان العرب
 التزمت فيه ذلك في قوله الانثاء اجن منه بخالف قوله
 ابن المصنف وبخلاف الخذف قوله واصل في المفعول ان ينفصل
 هذا لا ينته عنه ما قبله لاحتمال ان يكون الاصل في كل منهما الاتصاف
 كما نقل عن الاقنوشب وانظرا ههنا المراد بالمفعول المذكور المفعول
 به وحده ويحتمل ان يراد الاسم لكن قد يمنع المجزئ خلاف الاصل
 في بعضها كالمفعول معه وذلك لا يقع في صحة الكلمة سم عن الشاطي
 قوله وما قاله منعه الخ يعقوب هذا الجواب بالنسبة لما عدا
 الوجه الاخير ان ما ذكره واستدل به من بان الاحمال ولا يحدوا
 فيه فماتن فيه من بان اللبس وفيه المحدث وزلانه في الاحمال
 لانهم غير المراد كما لا ينهم للمراد وفي اللباس ينهم غير المراد وفيهم غير
 المراد بخلاف وعدم فهم شي لا يحد وفيه قوله وهذا لا يحد
 الشاطي بفعلا ما يصح في له في باب التعدي والمذروم من ان الحدف
 مع ان وان بطرد مع امن ليس واختار بامن اللبس عن محور عنت
 فان تفعل او فاعل ان تفعل فلا حدف الحار للالتباس فسر ما لا يتبادر
 منه شي التباسا ليس لم قال ب واما بالنسبة للوجه الاخير فكانه
 يريد ما ذكره المراد في بقوله ولا يلزم من اهارة الزجاج الوجهين
 في الآية جواز مثل ذلك في غير موسمي عيسى لان التباسا لفا على
 بالمفعول ليس كالتباس اسم من غيرها وذلك فافهم انتهى وهذا
 لا يقع في كلام الشاطي لانه لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل

عن الفاعل

والفعل ونظير ان المص لا يسم للزجاج ما نقله ويوجد منه ان
 الضويين متعاقبين للغير على المتبدا في غير النسخ اذ اخبر الالبان
 ولا نظير الفرق بينهما انتهى قوله واخر المفعول وجوبا نحو وجوب
 تاء المفعول من فاعله اذ كان ضمير متصلا كما لمال الاول واما اذا كان
 ظاهرا كما لمال الثاني فالواجب تأخيره ونقدت به على الفعل والفاعل
 فالمراد بوجوب التأخير الذي افاده كلام المصنف الوجوب الاضافي
 اي بالنسبة الى توسطه بين الفعل والفاعل اي عتيم التوسط
 واما التأخير فقد يجب بان كان الفعل ضميرا متصلا وقد لا يجب
 بل يجوز التقديم على الفعل كما فهم من قوله وقد يحى للمفعول قبل
 الفعل او يقول الوجوب الذي افاده كلامه مخصوص بقوله
 وقد يحى الخب قوله ان ليس هذا كذلك اذ كان المفعول امثله
 او متفقتة لتسهيل قوله فلم يدركه الا الله الخ عتية ظرف
 والاين الا لا بعد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشيمه
 الكلام السر والعداوة تخرج قوله ما عاها الالبان الى التيم
 هنا القيل والجبا يجمع الميم ويشد بالموصلة واحزه مرة غير
 ممدودة الحسان تخرج قوله فلما الى الخ لجام معنا الاسراع
 قوله لا يتكاسر المعنى لمان معنى قولنا انما ضرب زيد على الخصار
 ضرب زيد في عمر مع جواز ان يكون عمر مضموبا لخصم اطرافه اذ
 وقيل انما ضرب على زيد حاز ان يكون زيد ضميرا لخصم اطرافه ولم
 ولم يحزن ان يكون عمر مضموبا لخصم آخر تخرج قوله منع التقديم
 مطلقا هو الاصح فاكس قوله حزن يثوره الى ابا العنلان بكسر الهمزة
 المعجمة كثيرة رجل ولا يجزي اي حزن الحزن اسماء بكسر السين والنون
 الميم اسم صانع من الخورق للتميان وهو لفرع القاه من
 اعلاه فخر ميتا للابن يثوره مثله وقوله وركب بالشدة يدعي
 والبدوي العطا والذري يجمع المعجمة جمع ذروه بكسرة زاي وروية كل
 شئ اعلاه وقوله حزن الكلال مفعول مطلق وحزن او حزن الضرب
 والركب بالجماعة تخرج قوله وفيها من القياس هو قولهم ضربوا

وهزبت

وهزبت قومك بما عال الثاني وضربته زيدا ابدال زيد من العا والجب
 بانها مستثنى ان لم يحسبها على خلاف الاصل فلا تقاس عليها ما ليس
 من بابها تخرج قوله والطول انضم الطاء وتحتفظ الواو وتخرج قوله
 واختلف في يجوز ان ياء العا لما اتصل بالمفعول ضمير يرجع الى ما اتصل
 بالفاعل المتناظر به قوله الثاني ان يكون مرفوعا الخ في جواز حمل
 هنا خلاف بما ذكره النحويون وسعدا كقولهم انهم انما احيا لنا الدنيا
 قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما نفي به الا بما يتكلمه من بيانه واصله
 ان الحياة الاحياء الدنيا في وضع الضمير موضع الحياة لان الحزب يدل
 عليها وبينها قال ومنه في الشئ حمل ما حلت وفي العرب تقول ما شات
 قال للمم وهذا من جهة كلامه ولكن في تشبيهه بها النفس وفي العرب
 صغفا لا مكان جعل النفس والعرب يد لمن وحمل وتقول اخرين قال وفي
 المعنى وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف الامكان وجه ثالث في المثالين اسم
 بذكره وهو يكون من ضمير القصة انتهى وانقد بعضهم قول المص ان الابه
 من قبلها فخر ضمير الضمير عنه بان الخبر اذا كان مضافا للمشي
 او موصوفا للمشي وجعل ضميرا كان للبتد الذي هو ضمير عايدا عليه
 باعتبار ما قبله من الامانة او ضعفه وح بصر التقدير انما تناسل
 الدنيا الاحياء الدنيا وهو غير جائز وليس في كلام الزمخشري وليس
 علي ما ذهب اليه المص لانه قال وضع ضمير موضع الحياة ولم يقل موضع ضمير
 الدنيا الذي هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها ومبنيها يعني ان سياق
 هذا الكلام يدل على ان المص هو الحياة فيكون المقراؤن السياق لا الخبر
 نقله دم قوله ضمير الشأن والقصة ما تان التسميتان لمرتين مو
 وسمونه ضمير الامر وضمير الحديث وسماه اكلوفيون ضمير الجمل لانه
 لا يدري عندهم على ما ذا يعود وتسمية البريين اولى لانهم سوء عباده
 واكلوفيون انما سموه باعتبار وصفه تنبيه لان ضمير الشأن
 الاجملة خبرية مفرجة بخبرها واقراده لازم وكذا تذكره ما لم يله موت
 نحو انما عند خنة او مذكور شبهه بموت نحو انما قرا ريتك او فعل
 بعلامته زائفة خوفا بها لا تنبر الا بصار فيخرج تانيته باعتبار القصة

على تذكره باعتبار الشأن ويرز منبذ او اسم ما ومنصوباً في
 بابي ان وظن ويشكن في كان وكاد يسهل وانما الزم كونه مختبر
 غيبة دون الفصل لان التراد بالفضل هو للتبدي فنتبعه في الغيبة
 والحضور والمراد بهذا الضمير الشأن فطرزه الاقرازا والغيبة
 كالمحذور من المعز واليه ولا بد ان يكون مضمون الجملة المعقولة
 شيئا عظيم الا ان المقصود بهذا الالهام ثم التفسير تعظيم الامر والانتقال
 مثلا هو ان باب يطير دم قوله اسمنا قصدا اراد به الاسم الموصول
 سمي قوله اسمنا عنناه الخ اي في كون مصطفاه ممن يعقل او كما
 لا يعقل سمي انما يسمي عن الفاعل احسن من ترقية غيره
 بمنعوله لم يسم فاعله بوجهين احدهما ان النايب عن الفاعل
 يكون مفعولا وغيره والثاني ان للنصوب في قوله اعطي زيد
 وشاري يصدق عليه انه مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وليس
 مقصودا لم يكن في شرح السذور وشاري المجرى بان للمفعول
 الذي لم يسم فاعله صار في العرف على الالفية على ما تقوم مقام الفعل
 من مفعوله او غيره حيثما واطلق له منه ذلك ولا يخرج عنه شي ولا بد
 فيه غيره اشبه وتكرر في المعنى لبيان الاولوية وحينئذ
 بعد ما اخبرنا في الفا او فتح والهرب بيبقي ان اختيارا لا وضع
 ولا احقر فالخفيد الا ومحنة موهودة في كلامهم وكذا الاخرية
 لا نه لا عبارة اخبر ما ذكرنا في فائدة ما قصدوا لئلا يقر
 اعلم ان العزم من الفعل هو ما قصد حصوله منه وفائدة ما ترتب
 حصوله عليه قصد بالفعل او لا يقتضا ذلك في الزيادة كالمقصودة
 بالفعل كتمثل الشفق لحصوله حقيقة الذهن عن الخطا في الفكر ويشهد
 كل منهما اذا قصد بالفعل غيرا بلفظه جليا في المقصود غير من فائدة
 والترتيب على الفعل لا يجازي على ما عرتب به وتصح الترتيب كقوله
 وما المال والاهلون الا ودمته ولا بد لهما ان تترد الوداع
 ومنه اللغوي ساسب الغواني نحو لودعه الذي تواتر الاوه وعرفت
 نفاوه دم قوله او معنوي ومنه ان لا يتعلق بدكره غير من غير فان العزم

واذا حبست اذا قبل لكم تسبحوا اذ ليس الغرض من هذه الافعال
 اسما دها الى فاعل مخصوص بل الى اي فاعل توضيح وشرحه قوله
 والمجل جعله الجمل من الغرض المعنوي يتبع فيه الناطم وهو غير ظاهر
 وانظروا ما في التوضيح من جعله مقابلا للغرض اللغوي والمعنوي ثم
 تعدل الحد في الجمل قال بن هشام فيه نظرا لان الجمل انما يقتض ان لا
 يفرق باسم الفاعل لا ان يتخذ في كيف وكل فعل يجوز ان يستند الي
 اسم الفاعل المشتق من مصدره مثل سلسل وسام سلم وهذا
 لا يورد الى وقتها واجاب عنه دم وشاري في جاشية فراهها
 قوله فيما لم يرد عليه انه اذا تقدم الفاعل ما رمتد مع ان النايب
 لا يلزم فيه ذلك لا نه اذا كان ظرفا او جاررا او مجرورا لا يكون مبتدئا
 اذا قدم ويردان للفاعل بوث له الفعل وهذا لا يلزم لئلا يسهل لان
 المجرور لا يوث له الفعل ويجاب بان كلامه في الفعل به بلا واسطة
 وهو اذا قدم صار مبتدئا او لا يوث له الفعل ولا بد واما
 الجار والمجرور والظرفا سببائيان ولم يفرع فيما بقوله فيما له
 والظرفا سببائيان حري فيجعل على بعض الاحكام ومرد ايضا ان مما له
 للعد كبر اذا كان مذكرا وهذا لا يثبت للنايب اذا كان مؤنثا وجاب
 بان المراد فيما له من حيث هو لا فيما له الفعل الخاص فالمؤنث
 بوث له الفعل والفاعل المؤنث قاله من الرفع اللو قال
 من وجوب الرفع واليدته والتاخير كان احسن اذ كل من الثلاث
 واجب الا ان يقال له بالوجوب في التأخير دون الاولين لمكان الجمل
 شبه قوله خترنا بل في الصعاج التوال اعطوا والنابل مملكة
 ووجوب التأخير يقتضي ان الفاعل عند تقدمه هو المسمى في قوله
 وغير ذلك اي كذا ثبت الفعل لتأنيده ان كان مؤنثا غير مجرور
 الاتصال وصيرورته كالمز ومنه توضيح وشرحه وقوله غير مجرور
 اي لان الجار والمجرور من حيث هما لا يوصفان بتأنيث قال السعد
 في شرح الغري ونورد على كلامه انما انه لا يجري مجراه في العامل لان
 نايب الفاعل لا يرتفع الا بالفعل المصوغ للمفعول واسم للمفعول

وفي ارتقاؤه بالمعد والمول بال فعل وحرف مصدر في خلاف دم قوله
 فاو الفعل ضمن الحرفية استعارة بان فعل المفعول فرع عن فعل
 الفاعل وانه مغير عنه وهو مذهب الجمهور وذو غير م إلى انه
 اصل بنفسه مشتق من المصدر للمفعول ابتداء وقد يشعر به قول
 في التفرع وزد عن ضمن تنبيهه او رد الشاطي على المعنى انه ذكر
 حاكم الصريح والمعتل المعنى من الحرفية خاصة وترك ذكر حكم
 المضاعف وما اعتلته لانه اوفاه ومعتل العين من غير الحرفية ولم يبين
 ذلك مما ذكره هنا الا ترى ان المعنى ليس ما قبل اخره في الماضي على سبيل
 ما اطلاق فانك تقول في رد رد وفي اقر اقر وفي استقر استقر وانما
 في المضارع للمعتل العين على ضم العين الاول وفي ما قبل الاخر لا يلب
 كل من الواو والياء والفاء عو نقال وبياع ويستقام ويستبان للمعتل
 العا بالواو ويجوز قلبا الواو فيه حزة تقول في قاري اوري ولكن اخو
 بفعل وهذا نزاد فيه على ما قاله قلب العا واو الخو بوطر وقول وما
 اخره من الماضي ان يصير ما كدعي وري في دعي وري وما اخره من
 المضارع يا وواو قلبا العا نحو يدي ويري في عويدي ويري فان
 قلت هذه احكام هرفنية لا تنطبق هذا الباب فالمعتل من كرف في القرب
 والمضاعف في الادغام قلت ان المعتل وما فيه من الاشياء وعنده
 والمضاعف كذلك بانه التفرع والحوار انه جري فيما صنع على علة
 كثير ذكر وما ذكر في هذا الباب وتركوا ما تركوا في التفرع والادغام
 واذا وري للمضارع حصلت الفايحة انتهى وبعبارة اخرى فيه ما ذكر
 على ما تركت سم مطلقا اي ما ضميا كان او مضارعا قوله
 والمتصل بالآخر اكثر الخ ومن اصر من سكته كقوله لوعيم منها
 الدبان والسد انصر ومنهم من قلب الكسرة فتحة في المعتل فقلب
 الياء الفاء فتقول في روي ربي لا يفتح للحرزة ففصل في معتل اللام
 ثلاث لغات كسر ما قبل اخره وسكتته وفتحه بفتح قوله كينحي
 الا انما الاعتناء بفتح ما قبل اخره وسكتته بفتح ما قبل اخره وسكتته
 والبيانية بها المطاوعة لا فاعا خاصة لتلك البيانية فميت بها وفتحت

كلامه ان قال المطاوعة من او حرف في الفعل لوصف الثاني لها بانه الثاني
 وذلك لا يكون الا في الماضي لان حرف المضارعة ثابت لها في المضارع
 فلا يكون الثاني لها فيه ثانيا فعمل ان الثاني لما المطاوعة في المضارع
 ما في على ما كان عليه فمقول يتعلم ويتقاعد عن الشاطي
 قوله من كل قامزيدة اي زيادة معناه فخرج تاخو ترس الخ
 بمعنى دسنة فافا زائدة ولا ينضم ثانيا ففعلها تكون زائدة غير
 معقادة بفتح عن المرادي قوله وثالث الذي يميز الوصل بعين
 لان كلامه حقا في الماضي لان الوصل لا يفتح للمضارع ومثاله ايضا
 موثق بذلك وذلك بعين ثانيا ثلث للمضارع في بنا المفعول على
 حالته في بنا الفاعل اذ لم يذكر مخالفة غير ما تقدم من ضم او الرفع
 ما قبل اخره شاطي قوله ثلثي لا يخرج للمعتل غير العمل كقول وقيد
 واعثور قال ابو حيان حكم هذه هذه التي تحت فيها العين حكم الضم
 ب قوله عينا اي فقط قال اللطاعي ليل لا يرد عليه مثل طوي ولوي
 من اللين فانه لا يعل عليه ليل لا يقتضي اجتماع اعلالين في طوي
 وينوي انتهى قوله فقد قرى وقيل الخ الذي قرأ الاشياء من السعة
 في قيل وعيفي هو الكسائي وعشام قوله والاشياء هو الاثبات
 لقول المرادي وكيفية التلق به ان ثانيا على فالكلمة عركه تمامه
 مركبة من حركتين افر اذا لا شيء عا حذر الصفة مقدم وهو الاقل
 يليه جزا الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تحفتا الياء بفتح قوله ومن حا
 اما ذكره ليل لا يتوهم انه لا يجوز في هذا النوع لاقتصاره على
 ذكر الكسر والاشياء دون الضم لو فعل او لتبسيه على قلته فهذا
 النوع ويسبق عليه الكلام على امتناعه اذ ادي الى ليس ب قوله
 ليت وعمل الخ ليت للتمني وليت التاكيد فكذلكه والثاني فاعل
 بنغم وصل بمعنى النبي قوله له حركت نعين الخ الاشياء في حركة
 والحياء والشمع والنسج والنسج والشرب والجمعة ايضا واذا نسج على
 نعين كان اصنف وايقى والعبر في حركت والا فاعل بك مرجع
 اليك كل منها لانه ورد ايده قوله لمصولة في نحو مختار الخ مردود

لا مناس باب الاعمال وما لحق فيه من باب الالباس والاول حاجز
 اذا لم يرد فيه لعدم قيام للراد وغيره بخلاف هذا الا انه يقيم منه غير
 المراد دون المراد فلهذا در المصنف ب لكن هذا لا يمنع الناطق
 لما علمت انه لا يفرق بينهما في الاظهر في الجواب عنه ما قاله المحيد
 من ان اللبس الواقع في نحو مختار ومضار لا مندفعه عنه بخلاف
 الواقع فيما نحن فيه فان التعليل عنه مندوحة بان يشتم او يضم
 في حقت وبعت وكسره في حقت انتهى لكن يبقى الطرفين من وجه
 اخر هو ان الالباس لا يقتضي الامتناع مطلقا بل الامتناع لا يقتضيه
 فان اراد للامتناع مطلقا فهو ممكن وان اراد الامتناع حيث
 لا يقتضيه فاما وجدنا حازا ونظا صر ولا يبعد ان هذا مراده ب قوله
 وما لباع قد يري للخرج قد يشتمل مسيلة اللبس المذكورة بقوله
 وان يشتمل لا يقتضيه حيث في حجب كرو وقره من المضاعف ممكن
 حنف منه اللبس كما في رو واما ضا مبنيا للمفعول فانه اذا ضم اوله
 التيسر بامر الخاجة بالرد فقياس التزام اجتناب اللبس اجتناب الضم
 والافتقار على اكثر او اشياء لكن يشتمل على ذلك عدم اجتناب الضم في
 قوله تعالى ولوردوا العادوا الا ان يقال فزمن الكلام حيث لا يقتضيه
 والعترية هنا مردودة وهي ان الامتلا لا يثبت شرط اسماء لكن الامتناع
 هذا الضم وهو ما كنعيف كالتكم ب قوله من كل فعل على وزن افتعل
 او افتعل ووردنا طي ان المصنف في الثلاثي حريان للاوجه الثلاثة
 في التعليل والمضاعف ثم قرر ذلك في الجاسي في التعليل خاصة واصل
 تقريره في المضاعف استدفا وهم انه لا تدخله الاوجه الثلاثة
 فانه يقتصر فيه على ما قرر اوله من ضم ما قبل المضاعف وليس كذلك
 بل مما جارية فيه كما جرت في الثلاثي المضاعف ونقل عن من جنى ما يدل
 لذلك انتهى سم قوله فيترك المزمع مكرها فتقيم مع الضم وتتم مع
 الاشياء وكسر مع اكثر لكن قضية اللحن الاقتصادية على الضم في هذه
 الوصل المذكورة لانه اطلق الا ان اول الفعل يضم واقترعنا على
 جريان الوجه الثلاثة فيما قبل العين شاطي قوله فالتعليل للنيابة

في قوله
 فالتعليل
 للنيابة

من الظروف

من الظروف والمصادر الى قال بن هاشم الظروف له شرطان بشرط يخرج
 هو اذ وحصول الفائدة اما بتقيد الفعل بغيره نحو سير يزيد في حجاب
 واما بالاختصاص وهو اما بالخصوص اليوم او بالصفة نحو يوم
 الخميس او بالصفة نحو من طويل او بالعلمية نحو الجمعة والخمس والحد
 له شرطان الشرطان يخرج نحو معاذ الله وحصول الفائدة بوجه من الوجوه
 الثلاثة الا نحو سير السير او سير الابل او سير شديدا انتهى وقضيت
 انه لا بد في نيابة المصدر من الاختصاص ولا يمكن تقيد الفعل بغيره
 هو الشرط المتصرف من الظروف ما لا يلزم الظرفية او غيرها ومن المصادر
 ما لا يلزم التخصيص على المصدرية سم قوله المختص اي لفظ ظاهرا
 او مقدر رفيق المعنى اهازا وسير يزيد سير بتقدير الصفة اي واحد
 والام بعد انتهى قوله واهازا لا حقت جلس عندك فان قلت
 لم يحكم اخلافا في المصدر غير المنصرف وقمان يحيزه فيه فيقدر في
 سبحانه انه كرون عام له الحدوف مبنيا للمفعول فالتصديق
 لا يفرق لا يكون الا الحدوف العامل ولا يكون الا انشائيا فلا يظهر
 فانية التقديره فعل المجهول بل لا يصح التمهيد في افعال الانشاء
 لا تكون الامتددة الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم سم قوله
 لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق الزمان والمكان ومما
 في الاول والتزاما في الثاني والمصدر بالمهم مستفاد من الفعل
 ومع اختصاص كل منهما بالوصف مثلا غفل الفائدة نخرج
 قوله احق لان ضمير المصدر المؤكدا كثيرا معا ما من ظاهره
 بقرح قوله خلافا لما اهازه اي كالكسائي وهما وبتعريفهما
 ابو حيان بقرح ومحل الخلاف متبدعا اذ المبات لعدم ضمير
 المصدر ومخصصه ثم سم قوله لم يذكر نيابة ضمير الظروف قال
 اهازا بن السراج ان يقال جلس تريد جلس هو اي مكان وينبغي
 ان يقدر محل الخلاف في نيابة الظروف المنوي بمثل هذه الصورة واما
 اذا قيل اجلس اليوم احد في المسجد الجامع فقلت جلس تريد ذلك
 المكان للمقدم ذكره فلا يتوقف في جوازه اعد ويكون محل الخلاف

ان تقول ليس من غير تقدم ذكر مكان انتهى قوله في تعليل من الاغلا
وهو الاحتذار وسوكر من الاساء جواب الشرط الاول وتدر بالذال
المعلمة من الدرية وهي اعادة جواب الشرط الثاني في قوله كما
هو اي الحد في الحد لان الصفات المخصصة بخلافه لا تقبل في يوم القيمة
وزنا اي ناقضا لان اعمالهم توزن ومن خفت موازينه انه معني
في قوله وبن ذلك توجه وصل بينهم فيكون المعنى وصل هو اي القول
المعهود او قوله بينهم لان النصفة هنا مدسورة وليس انما يب
للطرف لانه غير مشرف وكذا يقال في البيت بعده في قوله
والقابل للسانة من الجوارات وبمارة من همام والجار والجار
امران القوف فخرت السمية التي قصر بها العرب على من انظر
وهو قول الفايدي اما بالاختصاص باحد الاوجه المذكور نحو سير
ما سبلا ويا رجل او بالعمومية نحو سير يزيد واما بتعقيد
الفعل بنوع نحو سير في طريق سيرا شديدا في قوله والاول
على تعليل كالاتم الذي لان الجور بها منقول لاجله واليه يورد على منع
نائبه خلافا للتفليس وعلى المنع ان المفعول لاجله مبين على سوا المقدر
فكان من جملة اخرى ولهذا ايجل منع نياية الحال في قوله وفي كون الجور
بحرف تليق منقول لاجله عند الجور نظرا لانه لا يوافق المنقول فهم وانما
هو مذهب من الحاجة في قوله فقد نفس من مصفوي الذي حاجته
للتقليل من نفس من مصفوي مع قول المتن الا في باب التمييز واهر رجب
ان شئت غير ذي العدد والفعل المعني كلف نفعا نقدر في قوله
الريدي نعم الرايد ما دون ساكنة تشبه في رندة قريبة من بلاد الهند
ويؤثر في قوله ولنا سير يزيد سيرا اي ولنا من الاول على اناية الجور
في لسان العرب هذا التركيب حيث ان يوافق الجور ولم ينبوا المصدر بل
ابنوه منصوبا ولوانا به لرفعه وان لم ينب المصدر الظاهر فيه اولي
بالمنع لكونه اشد انما ما منه واما كونه يرجع الى معهود فاصل عدمه
في قوله انما يرجع الى الجواب عن قوله ولا نه في تتبع على الحد
بالرفع في قوله محل يظهر وهو الجور يعرف نايذ وغير زائد ومد قوله

ظرف

ظرف فاول كمال الله والثاني لقوله
فان لم يجد من دون عدنان والد و دون معد فالتركيب الموازل
منع من دون النايب ابتداء للحدوث الاول فان اعراضا القيد بعد
ونظير في الفصح فيقال ان لم يجد من دون عدنان في قوله خلاف
مرتبة يزيد لا وعنه مما حرك حرف اصله معد في قوله ولا نقول
في الفصح مرق يزيد لان لا يجوز في الفصح حذف الجار ونقدية
الفعل بنبه مع غيران وان في قوله في قوله والنايب في لايه
الجواب عن قوله ولا نه يتقدم في قوله في قوله ان عند اس هو
النايب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا صير المصدر كما قالوا
وان النايب هنا غير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف للدلالة
عليه بالمعنى وانما لم يقدر ضمير كان راجعا لكل ليدخل مسو لا غير
فيكون سندا الحتم وذلك لا يجوز كما تقدم في قوله وانما لم تقدم
الذي لا يقال عليه يجوز حين ان يكون في مسو لا غير يعود الى المكلف لانا
نقول لو كان كذلك لوجب انما لا يصير جواب الصفة على غير من هو له
سهي في قوله وامتناع الاستدلال الجواب عن قوله ولا نه اذا تقدم الخبر
في عدم التردد عند الحاجة من مصفوي واهل اللغات بان بعض
الفاعلين لا يجوز ان يتقدم مبتدأ لنايب الحق واحد وذلك نحو
لم امرأة هند ولو قيل في لم امرأة هند لم يجوز المبتدأ حينئذ يصير
عابد اعلى شي من الخبر مظهر انتهى قوله ثم امتناع من احد لم يضر
اي ان من ايراد الإيجاب لا يقع احد في الالفاظ ان نفي نفي مسوغ
لذلك لقوله اذا احد لم ينفه شأن طارق نفس عليه من مالك وصفت
امتنع النفي ثم امتنع الاستدلال في قوله مع امتناع نفي الجند الماكان
مستفاد من الفاعل حتم في انما كلف لانه في صورة الفعلة وهي لا يوت
الفعل لاجل حيد وهو جار مجازي فيكونه في قوله فاستقط قوله ولا الفعل
لا يوت له كذا قد برد انه جار ايضا فيكونه فاستقط من ورقة وما
تخل من انما ان يقال ان خبر الفاعل على من كثر فغفقت كونه في صرة
الفعلة في قوله في حرف ذهب الغزالي ان حرف الجبر في موضع رفع

وهو مبني على قوله ان البا في نحو مررت بزيد في موضع نصب وهذا
 قول مرغوب عنه لا يقتضيه القواعد ثم قوله على حد وصف
 الخوا وان حرف الجر لما كان ملازما للحرف والاصل الملازم والادب
 الملزوم دللوا على قوله ان النايب المجرع رده ابو حيان بانه لم
 ينصب اليه احد كذا في المعنى انا الاصح ان مجوعهما قائم فليرفع
 قوله ان هذا في اللفظ احترام عن ما لو وجد في المعنى بان كذا
 الفعل يطلب للمفعول به لكنه لم يذكر في اللفظ فلا يمنع اناسه عنه
 مفعول به شمال للمفعول به على التوسع وفي التسهيل
 ولا يمنع نيابة المنصوب لسقوط الحار مع وجود المنصوب بنفس
 الفعل انتهى قوله بل شقين انانيته لان غيره انما ينوب بعد ان
 بقدر مفعول به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقته لم ينصب عليه
 غيره لان تقدم غيره عليه من تعدل العز على الاصل فغير
 موجب لرفع قوله مطلقا اي سواء تقدم النايب او تأخر لا في
 كتمارة ابو جعفر لجزى الحاي باسناد يجري الى الحار والمجرور قوله
 والحار رضي المنصب الى الانانية الرجوع الى الله بالتقوى وترك
 الذنوب ومعناها من عند محامدك اي التمس بها والنشاهد
 في بذكره حيث تأب عن الفاعل مع وجود للمفعول به وهو قسبه
 قوله كما في السنين احاد جمهور العرب عن عيناها بما ضرورة وعن
 المرأة بافعا شاذة قال الموضع ويحتمل ان يكون النايب عن الفاعل
 في الآية غير مستترا في الفعل فايد اعلى العنقران المفهوم من لغزوا
 ايلجزي العنقران قوما وانما اقيم للمفعول به غاية ما فيه انه للمفعول
 الثاني وذلك جابر ترفع وجعل السباوي المستتر عايد على الحار المفهوم
 من الجزي انتهى قوله قبل الاول في لواحد منهما هو قوله الاكثر
 قوله وقبل المصدر راولي اي باراولي الخ الفعل معه اكثر عن نحو راولي
 الجور اي لازم مفعول به لكن هو اسقط من قوله ظرف المكان اي ٧٧ الجور في
 اقامته خلافا والمصدر في الفعل ولا يعليه فلم يكن في اقامته كسر فائدة وكذا
 ظرف الزمان لان الفعل يدل على الحدوث والزمان يجوز ان يكون خلافا لما لا يدل عليه

دلالة لزوم كذا لا على المفعول به فهو شبه به من المذكورات فكان اول بالاقامة
 قوله من باب كسي وهو باب للمفعولين الذين ليس اصلهم للبتدأ والخبر
 ولا اصل احدهما حرف الجر عن الشايطي قوله فيما التباسه ان قد
 يتوهم انه لو كان للمفعول الثاني مؤنثا وانث الفعل اذ فيع التباس ليس
 كذلك لان غاية ما يد له طبع تأنيث الفعل ان المؤنث هو النايب ولا يلزم
 من كونه النايب انه للمفعول الثاني نحو ان انه الاول وهو ظاهر
 قوله بخلاف ما لم يومن التباسه قال بعض المتأخرين ينبغي ان يظهر
 على اللبس لجنط الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند
 اليه تفرغ وسياقي عن الرضي ما يوافقه قوله فبما ذكره من الاتفاق
 نظرك لعل للمصنف نص عند حكاية الخلاف قوله اذا كان فذكره
 والاول معرفة اي لان المعرفة حق بالاسناد فيها من الكثرة تفرغ قوله
 وقيل بالمنع مطلقا اي سواء كان معرفة او ككرة طر الباب قوله
 في باب ظن وهو باب للمفعولين الذين اصلهم للبتدأ والخبر قوله
 واري وهو باب ما لجدي الى ثلاثة شاطي الى المقدم ظهورا لافان
 قلت هل لا حاز اقامة الثاني عند حروف اللبس ووقع اللبس ب
 بايجاب كذا الثاني في موضعه والمنع من تقدمه لا يمنع اللبس في نحو ضرب
 موسى عيسى بايجاب تأخر للمفعول وفي نحو صد بقله صد بقله بايجاب تأخر
 الحزب قلت يمكن الفرق باسكان الاعتزان هنا باكلية باقامة
 غير الثاني ولا كذلك فيما ذكر اذ لا بد من ذكر الفاعل والمفعول في التبتدأ
 والخبر ولا طريق الى دفع اللبس الا بايجاب الترتيب فقلت الرضي
 والذي اري انه يجوز قياسا نيابة الثاني من باب ظن عن الفعل
 معرفة كان او ككرة واللبس يقع مع الزام كل من للمفعولين رتبة
 ثم ذكر مثل ذلك في الثاني مشغولي اعلى انتهى قوله ان لا يكون جملة
 اي فيما يتصور وقوعه كذا في ظن وثالث اعلم وعبان التسهيل
 ولم يكن جملة او تسبها انتهى وشبه جملة هو الظرف والحار والمجرور
 والاصل منع اقامتها مبني على انه لا يجوز اقامتها مع وجود للمفعول به
 الصحيح لوجوده هنا وهو الاول كما يفيد كلام الرضي فيكون الحار والمجرور

المستند للحوار وفاقا لتكوينين واستثنى الرضى من الحركة الحاملة
الحكيمة نحو قولها ارض ابلني ماكل والمؤولة بالمتحرك كما في الفاعل
تخزينين كم كنه فعلنا بهم اي كنهه فعلنا بهم او لم يبد لهم كم اهلكنا
اي بقوة اهلكنا قال فتصح حينئذ كنهه فعلنا انتهى **قوله**
اذا قلنا عا دل عليه كلام الرضى من حوار اناية المفعول الثاني اذا
كان ظرفا او جاريا وبحرورا ونل يقوم مقام الفاعل مع نقله
او بدونه الظاهر يدونه بل لا يتصور متعلق حينئذ للظرف لانه
يوقع على النيابة ثم راي الشاطبي ذكر ما يورد في قوله واما
الثالث فعمله من حكم الثاني من باب ظن لانه هو الفاعل لم يمل
كما قاله فاعلم خلافا لما في التوضيح **قوله** وهو متعلق كلام التسهيل
قال السويطي يعزم به من قيام في الجامع **قوله** اخرج من منع
الحوار لا يرد في النص لانه شرط لحوار عدم اللبس **قوله** فيما
اذا كانا لكرتين نحو ظن افضل منك زيد اذا كان زيدا هو الاول
قوله او معرفتين نحو ظن صدقك زيد اذا كان زيدا هو الاول **قوله**
ويعود النص على متناحر لفظا ونية احاب عنه ب جوابي الاول
منع تاهير فربته لانه من حيث كونه المفعول الاول ربته التثنية على
ان هذا الينته المنع مطلقا لحوار اقامة الثاني مع ايجاب ذكره
وهو منه لانتا المحذورج والثاني اعتقاد ذلك كما يكون الثاني عنة كجاء
كالفاعل لا يقال يمكن الاحتراز عن ذلك باقامة المفعول الاول
لانا نقول هذا لا يقع كاحوز فاعلم اذا تازع فعلان في الفاعلية
او حال الثاني واغترزا عود النص من الاول متناحر لفظا ونية ولم يمتنع
عن ذلكا مكان الاحتراز عنة بل حال الاول انتهى وقوله منع تاهيره
ربته معارض بان الثاني عن الفاعل شبهه بالنقل لانه مستند اليه
فربته المتقدم كما في التوضيح وقوله مع ايجاب واما الثاني في موضع
منوع اذ لم يقل له احد بل اصل عند نيابته عن الفاعل فقد عا
قاله **قوله** والابدية نعم الهمة وتشد يد المؤدة تشتت
الي ابدك بيد بالاندي لن تقرب **قوله** مفعول صحيح لعمدة الخلافة المفعول

عليه حقيقة كون الاغلام واقعا عليه ولان اصله الفاعل هو اوصاف
ما كان متلبسا به بفتح **قوله** شبهها في النص بمفعول اعطي اي فاطلاف
المفعولة عليهما مجازا وهذا الدليل يقتضي منع الثالث ايضا ويجرب
في باب ظن قاله **ب** قلت في خبري انه في باب ظن نظر لعدم وجود
المفعول الصحيح فتجوز نيابة غيره بعدا ورد **الدليل المذكور**
ما به لا يقتضي المنع **قوله** ونبتت عبد الله الى الفاعل المفعول
الاول نيابة عن الفاعل وعدا منه علم قبيلة المفعول الثاني وجهلة
اصحت المفعول الثاني **قوله** وكذا ما خبر اصحت ورواها فاعل كراما وليس
خبر بعد خبر وصحتها فاعل ليسها والمفعول المفعول وتشد يد الواو اليه
كانت تسمى بغير موضع السخا لصله والمراد اعيان القبيلة والمصنف
اخبارات القبيلة المدعوة بعبد الله الكاسية باليامة مواليد
كرام واداسا وها الشام بفتح **قوله** حكى من السراج الى التسهيل
ولا يوجب خبر كان المفعول خلافا للنقل ولا يجوز كنهه بقاء ولا جعل يفعل
خلافا له ولكسائي انتهى **قوله** ذكر ابو حيان منع نيابة
المفعول معه **قوله** وقال الاستاذ الصغيري يعارض عند البصريين نيابة
افعل مضيا الى الصدر بحزب اشدا لظن **قوله** ما علقا بالرفع اراد
الرفع الثاني لا مطلقا فلم يجز في استئنا الفاعل والمضيه به وفهم
كان واحوا لفا كاعل في التسهيل **قوله** النص لم يمتنع النص مستدا
وله خبر وتحققا حال **ب** قال في التفرج وهو نصبة برفع الايب يكون
متحددا او ارفع الفاعل المحذوف فتكون مستقصا من عيان افعليهما
الاول ويعزى لسبويه انتهى فاورد على النظر ان كل احاز واسلب
زيد نوبه وثوبه بالرفع والنصب واجيب باننا النص على انه
مفعول به لان سلبه تبعدي لاثنين والرفع على بدل الاستئنا لمتن قال
ابن هشام اذ ارفع على البداية فان المفعول الثاني **قوله** ليس **قوله**
ورفع مفعولة به لا يلتبس اللفظ عده بل يحكم ان المنصوب فاعل
وان المرفوع مفعول به وذلك نقض لما هو لم فن جعل الشاطبي للرفع
في هذا الوجه فاعلا عرفا والمنصوب مفعول وان كان للعي على خلاف

ذلك والاعراب ابدالاً لما يكون على حسب العلامة التي تكون التي تكون
 في الاسم المعرب ونوافق ما ذكره كلامهم حيث جعل ذلك من قبيل
 القلب الذي قلده السكك مطلقاً ورده غيره مطلقاً وقال صاحب
 التلخيص الحق انه ان تضمن اعتباراً لطيفاً قبل والافلاسم قوله
 فلا نقس قال ابو جيان وقلب الاعراب لغز المعنى فيه مذاعب فلا نقس
 احدها انه يجوز في الكلام والشعر والثاني انه لا يجوز الا في موضع
 انه لا يجوز الا في موضع وتضمن الكلام معنى يصح منه القلب والذي
 محله اعتباراً به لا يجوز في الكلام ولا يجوز في الشعر الا في حال الاصل
 وقد يجوز فيهما وفيهما معاً لغز المعنى باستعمال الاعمال
 عن المفعول للرداء لما ملها ما يجوز فله فيما قبله فمثل
 الفعل المشرق واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة
 والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل والحق لا يفسر في هذا
 ادباب الاما يصلح للفعل فيما قبله مرادى زقوله ان معنى اسم اي اسم
 واحد كما هو المشا در فلا يرد ان النظم ترك اشتراط ان يكون المفعول
 عنه اسماً واحداً قال برهان ومقتضى قوله شغل الخ ان جهة نصب
 الساعى والمشتغل عنه واحد وهو الحق وبه يعلم ما في قول الساجي
 ان النظم ترك اشتراط اتحاد جهة النصب لخلاف قوله ليس تكن صحيح
 اذ ما يبيح عدم الاشتراط قال وبمضد هذا القول الاخفش عن العرب
 انهم يتولون ازيد لمضد عنه فزيد منصوب على انه مفعول به
 والسبب منصوب على انه مفعول فيه انتهى وبما ورد من المشتغل عنه
 احتياجه اليه فخرج لتسغني عما بعد كزيد في الدار فامره وجواز
 اعمال ذلك للمشتغل به الغير فيما قبله والامكن الغير شاعلاً عنه
 اذ هو لا يمنع ان يطلبه فخرج فزيد اما احسنه والمراد جواز عمل
 الفعل في ذاته لا مطلقاً والاخرج ما يل وجوب الرفع كما ياتي به
 وتقيدها على ان يكون غير باعتبار السند وقد يكون اسماً ظاهراً
 يجوز فيها ضرب زيد او يجوز حذف الضمير كنه فيج ما فيه من القطع
 والتمية خرج به السعد في باب الانشا وخرج بقوله سابق للمشتغل

عنه

عنه مشاخره من زبد اعلى ابدال الظاهر من المعنى وضربه زيد
 على التبدل وتقديم الجملتين في قوله بسبب لفظ يجوز ان يكون
 هذه الباعية عن بدل من عنه كما قرع الله وان تكون على حالها اصله
 لشغل وضربه لفظه للضمير والرد بنصب لفظ الضمير تعدي الفعل اليه
 بدلا واسطة كزيد امرته بنصب الجمل بقدم اليه بواسطة قوله
 ان سبق اسم قال الرضي وقد سبق الى اسمان منصوبان لمقدرين او اكسر
 يجوز زيد اخاه ضربته اي هنت زيدا ضربت اخاه ضربته وزيد اخاه علامه
 ضربته اي لا يثبت زيد اخاه ضربت اخاه ضربت علامه ضربته انتهى وعلم منه
 ان محل النوازل اذ كان الناصب للمقدّر مستعدداً بعد والمشتغل عنه
 فلو كان الناصب للاكثر فلهذا واحداً مقدراً امتنع الاعتدال الاخص كاسمه
 الساجي في قوله او ملاسته اي ملاسته غيره بان يعمل في مضاف
 الى ضميره يجوز زيد امرته اخاه او غير ذلك كاسيا في سبق قوله لرفع
 له الى غير محتاج اليه مع قوله مستقبلاً عنه بضربه لان معناه انه لو الضمير
 لعل في ذلك السابق قوله لنفسه لفظاً او مجازاً اي بان يصلح لذلك في
 حد ذاته وان لم يصلح باعتبار المعاد من فمثل قسم وجوب الرفع كما ياتي
 في قوله والسابق انضبه هذا الامر للاحة بالمعنى الشامل للوجوب
 وغيره ولهذا فضله بقوله الاتي والنصب حتى الى قوله فعل
 امر وقال الكسائي والعرب بالنصب الظاهر ما دلالة ان مع المعنى نحو
 زيد امرته فترته عما مل في زيد اكا انه عامل في ضميره واما لغيره
 ان نقل العامل ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده يجوز زيد امرت
 به وجر ضربت اخاه فالناصب لهذا امرت لسده مسد جاوزته والناصب
 لهذا ضربت لسده مسد اهتد وتبين فعل الاسم فعل مضارع فاذا جاز ان
 يعلم لفعل الظالم للمفعول واحد في ذلك للمفعول وفي غيره معاً في حالة
 واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فاذ كان في سطره على
 ضميره تأكيداً اي اقلع عليه من قوله نحو ما فيه ليس لا يفتي ب قوله اير
 فلا جمع بينهما استشكل بانه ان اريد انه لا يجوز ذلك على وجه التاكيد
 شمل او على جهة التاكيد فنوع وبانه كيف يشق ذلك والمحقق

في الواقع الجمع بين البدل والبدل منه لغة وبلاغة وبيرة الاول
 بان الحد في ساقى التاكيد والتأني فان للسبب شكل التبع عليه
 البدل التقويضي بالبدل التابع المقصود بالحكم والمراد هنا
 الاول التأني في زعمه رده الاول انظر الى المقصود لم يدع
 التاكيد على تقدير الحد في ليد عليه بان التاكيد يتأني في الحد
 بل حاصل كلامه انه هل يجوز والجمع بينهما على وجه التاكيد
 وليس في هذا تأكيد مع الحد فان قيل وجه الردان فقيته هذا
 انه مع الحد في يكون تأكيد ايضا قلنا ممنوع الجواز ان تقول
 مع الحد في تقيمه الحد ومع الذكر يكون تأكيد اعلى ان متافا
 الحد في التاكيد محل بحث كبير فالوجه في الاول بان المذكور كالمعنى
 من الحد في والجمع يتأني في العروضية في معناه انه تأني عن في اللفظ
 ومع الجمع نسخا السابقة في اللفظ قوله موافق ذلك الفعل
 لا الوجه ان نحل الموافقة على الموافقة بوجه ولو يكون احداهما
 على الآخر كما في زيد ضرب اخاه او ضربت اخاه لا يست زيد
 قوله واما معنى دون لفظ بئان لا يوافق لفظ ولا معنى كمن
 يكون لازما كزيد ضربت اخاه اني اخذت قاله ب اي فان قرب
 اخي زيد ملزوم لاحاته زيد فان قلت اي لزم بينهما مع انا
 نقول ضربت زيد او اكرمت اخاه وانا قد ضربت الاخ وتعمل عن
 اخيه فلا يزيد بقرينه اهانته ولا غير اهانته قلت
 لم ندع اللزوم القسري فلهذا ما ذكرنا من اللزوم العادي العرفي
 فانك تحذف العرفي فتشون فاعل ذلك الى الجمل فتقولون
 انظر الى صفة فلان ما اغيبه يضرب انسانا ويكرم اخاه وتقولون
 لمن ضرب شخصه اخ ما عربه فاعترض اخاه وعلى هذا القول قد
 لزيد في مثال التقويضي لم يكن بعيد او يكون ذلك الضرب
 كناية عن الاحاطة والضرب المذكور مراد به الضرب الحقيقي وقوله
 ان قدره جاوزت زيد امررت به فيه بحث لان كون الجواز
 في معنى للزوم وعلى تقدير ان مفهوم اللزوم يزيد مثلا لا هو اذا

وقت للزوم قصد في على الجاذبي انه ما رز يد بمحاو وكيف
 يكون اللزوم هو الجاذبية في معنى اللزوم في قول
 امر على الديار ديار ليلى اقله الحداد وذو الحداد
 وكيفية يمكن تقبيل الديار وقت محاور وقتا دون شري ويحاج بان
 المفهوم من اللزوم المعدي بالامراد في الجاذبية خلاف المعدي
 يعني بالبيت فانه مرادفة الجاذبية سق قوله ان لا يفصل للمسايق
 في اخر الباب انه لا يضر الفصل في الوصف مع العرف بينهما قوله
 ما لفعل مقصود عليه قوله نعم قد يجوز رفعة للتمكن ان
 يستفاد ذلك من كلام المص ان يقال المراد بفتح الضم استعاضة الزم
 على الاستدراك من قوله ما يحض باللفظ فان فيه اشعارا قويا
 بان الفرض من فتح الضم ان يحصل الفصل لم يحض به فثبت
 وجوب الرفع كمن سق قوله لا يجزي الختامه واذا اعتكفت فثبت
 ذلك فاجزى ومنشئ بضم الميم الما لا لنفس رفته فلا يلزمها
 الاخرج الفعل اي الفعل الصحيح اي للصرح به لا المقدر فانه في يلزمها
 اي لا يقع بعدها متعللا كما او منفصلا بمفعوله لقوله ان زيد القيت
 فأكبرته متقدرا انه زيد القيت لفتته فأكبرته ولو لا هذا التقييم
 لما صح قوله لا يقع لاستغناء زيد ما فاذا اشتر هذا وظاهر ك
 اشكاله بقوله تعالى واما عود فقد بناهم نصب عود فانه
 منصوب على الاستغناء لمقد رعبه واما من ادوات الشرط تعالى
 ويحاج باستغناء ذلك بدليل ان الفعل الذي يشترط ان يليها
 مرعي هو الشرط وشرط اما محذوف ومرعي هو احوال عمل ما بعد الفاعل
 التي على جواب اما فيما قبلها من بعض اجزاء الجواب فتعوز ان
 يشرط ويحتمل انه جري على ان اما ليست اداة شرط كما نقله في
 عروس الافراج عن الجحان سق قوله اذا مطلقا اي سواء كان
 الفعل ماضيا او مضارعا نحو اذا زيد القيت او لعلها كثر سق
 او ان والفعل ماض اي لفظا ومعنى نحو ان زيد القيت فأكبره
 او معنى فقط نحو ان زيد القيت فانتظروا ويحتمل ان زيد القيت فأكبره

ان لم يجز ان يفتعل فعل قوي طلبها له فلا يليق غير ذلك خلافا ما اذا
لم يجز له اما المضي واما الغزمية بغيرها كالقدم فتفتعل طلبها
للفعل فليها غير يفرح قوله فتسوية النظم بين ان وهنما
مردودة فتوامة ان الفرض من التسوية بينهما انما هو في وجوب
المضي بحيث رفع الاستغفال بعدهما واما التسوية بينهما في جميع
الرموه فليست لازمة وعبارة النظم ناطقة بذلك بفرح قوله
فالرفع التزمه ابدأ أكد بابدان الظاهر سلام فان ظاهره
حوادث الرفع والمضي بعد اذ اسم قال في المضي وفي السبلة ثلاثه
اقوال اصحابنا هذا مطلقا والثاني حواري وهو كما على العلة مطلقا
والثالث المرفوعة بين ان يفرق الفعل بعد فيجوز وهو كما عليه
وان لا يفرق بينهما فيمكن حكاهما في المعنى انتهى هذه الاضطرار التزاع
الاسمية معها انما هو للفرق بينهما وبين الشرطية المنقصة بالفعليته
وقد عمل بها الفرق ولا يفتقر الشرطية فعلا سبق عن من صمام
قوله وخرج للسبلة عن هذا الباب لا قال في التوضيح ولم اذكر
من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكرنا في الاقسام لا بعد الاستغفال لا بعد
عليه انتهى اي لا يفتقر فيه ان يكون الاسم للمقدم حيث لو فرغ
الفعل عن الضمير مثلا وسلط عليه لفضله وما يجب رفعه ليس
لهذه الحكمة قال في المعايير ما اعتمد النظم هنا وفي التسهيل
من عدم من اقسام المستغفال عنه ما يجب رفعه لان العامل في نحو
خرجت فاذا زيد بغيره وزيد فعل ذاته ويجوز ذلك صالح للفعل
لذاته في الاسم السابق لو فرغ لكن منع من حمله مانع وهو تقدم
ما لا يعمل بعده فمما قبله فلا يمتنع حمله فيما قبله لذاته
وما لا يمتنع حمله فيما قبله لذاته ما هو في علة هذا الاستغفال
فهو معد ومن اقسامه وما امتنع حمله فيما قبله لذاته كالفعل
التيه وامثال التفتيل والصفة المشبهة واسم الفعل بخورزيد ما
وعزوا كرم منه تذكروا وجه الاب زيد حسنه وزيد وكذا لا يبد من
اقسام الاستغفال لعدم صدق الحد عليه انتهى قال في صم ويرد عليه

قول المع لا لية في الوصف ان لم يكن مانع حصل احترازا عن الوصف
الواقع صلة لان مع انه باعتبار ذاته يصح حمله فيما قبله
لكن منع من حمله مانع وهو وقوعه صلة لان وقوعه ما قبله
لم يصح الاحتراز عن ذلك وتقسيد في التسهيل يكونه عز من له
ولا يتبعها وهو الخففة الي غير ذلك مما عذر مما امتنع حمله فيما
قبله مع ان هذه يصح حمله اذ انما فيما قبلها وانما امتنع الفعل
لما منع عارض الا ان يحاج بان التقييد فيما ياتي وفي كلام التسهيل
ليس اصل الاستغفال بل لصحة النصب فيه لان الفعل وان وقع خبرا
كنه بدائه صالح للفعل فيما قبله ويجاب بالفرق بين الفعل
والوصف بان الفعل لغوته اكتفى بتصلاحيته بذاته بخلاف
الوصف انتهى قوله في نحو خرجت وزيد بغيره وعلم لما
في الحال ان حلية الحال المبد واة مضارع مثبت يجب فيها الضمير
ويعتنع الواو قوله فلا تضرعا لما فيه الخ عبارة للص في شرح
التسهيل وما لا يعمل لا يضرعا ملا على الوجه المعبر في هذا الباب
وهو كون للشعول يجوز في اللفظ من العامل المضمر وليا عليه
اي ان قال فلو يصدق الدالة دون التقويض لم تكن للسبلة
من باب الاستغفال الى ان قال والحاصل ان الشعول وللا دون
دون تقويض لا يلزم قلاحيته للفعل الى قال في صم وقضته صحة
النصب في بخورزيد ما احسنه وان لم يكن من باب الاستغفال انتهى
قوله واختير نصب الخ قال دم وانما راجع النصب حيث يليه فعل
امراوين او دعاهن وقوع هذه الاشياء غير المتداق في ذلك
الاستغفال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان اتم ذلك
وكذا انقصا من الطلب بالفعليته في قوله في طلب اي تنفس ما عذر
لا فرق بين طلب الفعل والتركيب في قوله او يفرجه في حواري النصب
عنا ينفذ ان لام الامر ليس لما الصد وصرح به دم قوله ويكره
اسمه اي فلا فرق بين الطلب لفظا ومعنى والطلب معنى لفظا قال
ب قوله في بخورزيد احسن به ليس ذا طلب فكيف ودر حتى اجيب

قال ب قلت هو وان لم يكن طلبا كفته على صورته بل هو طلب
 حقيقة عند جماعة منهم التي تحترى كما باقي في بانه قوله لان الفعل
 في غير رفع اي على الناعلي عند س وزيد ان اليا لا صلاح اللفظ
 فليس من الاشتغال في شي وكذا ان قلنا الضمير في محل نصب لا يفعل
 الفعل جامد لا يعمل فبقوله فلا يفسر جامدا لرفع قوله وانما افق
 السفة عليه الخ جواب سوال قد تراه انه يريد على كون النفس راجعا
 قبل الفعل الطلبي لزوم اجاع الفاعل السعة على الوجه للرفع وهو
 ان لم يكن ممنوعا غير واقع او قليل الوقوع جدا او غير الجواب
 ظاهر هذا وذكر السعد عند قوله تعالى وما جعلت من سوف قد
 الية انه لا يتعين اجاع الفاعل على احد الحازرين وان كان مرجوحا
 كقوله تعالى وجع الثمر والثر الخنا رجعت الشمس ككون الفاعل موقفا
 عن حقيقة بل لا فاصل مة قوله مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني
 اي اخذ في الضائف وموضعكم واقيم المضائق اليه وهو الزانية والزاني
 مقامه وحذف الخبر وهو الجار والمجرور نصح ويجوز ان يكون الزانية
 والزاني ضمير متداخدا وفي اي هذا بيان حكم الزانية الخ
 ثم استوفى الحكم اشارة الى ان الفاعل استعنف فنه لا عاطفة للذات
 عطف الانشاء على الخبر واذا كان مستعنفنا لم تكن الية من الاشتغال
 لان هذه حيلة لا يفعل في جزء حيلة اخرى وسرط الاشتغال ان يكون
 الفعل المشتغل بالضمير حيث لو لم يشتغل به عمل في الاسم السابق في
 قوله في نحو هذا اي غام ثمن للشئ اموصولا وصلته فعل وظرف
 كالقدم قوله وقابلة الخ تمامه والكرومة الحبيب خلقا حبا والو
 في وقابلة واورد وولا ان يقع الخا للجهة قبلة من البن والكرومة
 من الكرم مبتدأ والوارد بالحبيب حي ايها وهي ايها وظلوكم لفظ للجهة
 وسكون اللام مبني بخلة عن الاراد خبر كرومة وكأخبر بعد خبر
 وجا اسم موصول وكلمة زهدا عند اخذ في الخبر والخلة صلة ما والعايد
 محذوف والكاف معني عن في والتقدير على ما هي عليه قوله وقال
 المبرور الفاعل في الشرط اي لان الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفاعل في خبر

لا تدرى

لا تدرى جواب الشرط والمعني ان زينا فاصد ومما نرفع قوله وقال
 ابن السيد كبر السنين وسكون اليا اخر للوقوف قوله وان باب شاذ
 بالتركيب كلمة العينة يقضي معناها الفرج وهو المولود لما نزل من احد
 قوله لم يختر الرفع في العموم اي يشبهه بالشرط في العموم والاهام قوله
 من اهزة الاستفهام اي بخلاف بقية ادوات الاستفهام يجب النصب
 معها كما تقدم وانما لم يجب نصبها على الافعال كما في اخرها لانها
 ام الباب ولم يثبت سمعوا في الامهات سق قوله في الخنا والرفع اي
 لسامته من التقدير قوله خواتم زيد اقرب قال المص فسيبويه
 ابط حكم الاستفهام كسوره من الفعل ولم يبطله الاخفش وعندنا ان
 انما فاعل الفعل مقدر قد تراه اقرب وزيد منصوب به انتهى وقوله
 اشأت الخلاف وان لا يجوز ما قاله الاخفش لان الاشتغال لا يكون
 بالنظر الى الاسمين اصلا وكلام الاخفش يقتضي انه بالنظر اليهما
 كذا فهم الاكثر وقال من عزوف وانما منع من تمام ذهب اليها يقتضي
 ما دام انما مبتدأ وكن يقول الاخفش لو سئل عنه فاما اذا جعل
 فاعلا بالخذوف الذي لغته المذكور فلا يمنع من اصلا فلخلاف
 اصلا ونسط ذلك الدما مبني فراجع قوله اكل يوم زيد اقربه
 اي ونحو في الدار عن القيتة قوله ان كان الاستفهام عن الاسم
 فالرفع اي واجب لان الفعل محقق وانما الشك في الاسم قال للماضي
 هذا هو القياس ولكن النفاة اجعوا على اختيار النصب لما كان معه
 حرف الاستفهام الذي هو في الاصل للفعل لظرف هذا ان ما قاله
 ابن الطراوة شاذ بدليل قول العرب ازيد اقربه ام عمل لرفع قوله
 الفعلية الفوات الخلة للاستفهام ونعنية منصوب بفعل مضى يسره
 ما بعده والتقدير اسأوت ثعلبة بطيئة وانما قد راسا وبت
 لان عدلت لا تتعدى الى الجوف وتعلمته وزيد كبر الى ويا ليا اخر للوقوف
 وطبيعة نفس الطرافة الخا ولفظا ب كبر الخ وبالسنيين المتجدين كلا
 فتأمل والفوارس بالنصب صفة سعلنة وقوله ومنها السنين عا
 اولاً وان وانما قيد الثاني بكونه احد هذه الثلاثة لانه لو كانت

غيرها لا يتبع الاستغفار بعده الا في السمع فند قوله ولا
عند كملت فند يقال لا الداخلية على الفعل الماضي يجب تكرارها في
في غير الدنيا وهذا لم يكرر والحزب ان ذلك مقتطع من كلام والفتنة
لا يزيد اربابته ولا غير كلفه مثلاً دون شري قوله وقال من الساكن
بما موصدة فذال ومبين في محبتين والذال مكسورة بفتح قوله
ستويان اي ليعزله هذه الحروف على اسمها والافعال بخلاف غيرها من
احرف النفي وهي لم ولما ولن فانها تحققة بالافعال في حكمها حكم
ان الشرطية في وضوب النصب ان اضطررنا على ذلك نصح قوله
المجردة من ما لا يحددها عند تشبه ادوات الشرطية لا يلزم في الغالب
الافعال فان افتتحت بما صارت اداة شرط واضقت بالفعل نصح
قوله وبعد عاطفة اطلقه فنزل غير الواو نحو ريت زيدا ثم عمدا
مررت به ورايت زيدا وعر اكرمت احاه ساطي سم قوله
على معول فعل لا بشرط فيه ان لا يكون افعله من النصب اما اذا كان
افعله فانه لا يطلب للشاكلة فليثبت المشتغل عنه اذ اكل ما ثبت
له لو لم يدخل عليه عاطفة مسبوق بحلة فليثبت حفيد وذلك لان فعل
النصب نحو قوله الحق بالاسما قوله يخوفام زيد وعمرا اكرمته
قال من فقام كنه اقول ينبغي ان يكون الحكم كذلك اذ اعلمت الحلة
الفعلية على حدة الاستغفار كزيد اضربه وقام ابوه ثم ظهرت
بينهما فزقا وصوان في هذه يعني على صورة النصب الضمير في زيد
اضربه اذ لم يات بعده شيء ثم تاتي الفعلية بعد استغفار الضمير
في الصورة ولا كذلك العكس فان تقدم الفعلية تقدم لما بعد في
النصب ويستدعيه قوله وانما راجح النصب طلبا للناسبة
الحذ فان قلت يقال ان فيه الحذف والاصل عدمه قلت الحذف
في العربية كبر جد او تحال الحالتين المتساطين فليجدا من
ان مقام قوله من يخوفام زيد وانما جرو فاكرمته وفي حكمها اذ ان
للفاع اذا قلت رايت عبدا له واذا زيد بغيره عرو فاذا من
ادوات الابتداء نطق ما بعدها بما قبلها ولا تطلب للشاكلة بينها كما

شاميه قوله فان الرفع فيه اصولي لعدم احتياجه الى التذيير
شقي ومجمله ما لم يوجد مخرج النصب نحو اما زيد فاكرمته
فيه عليه للرداي وقضيت ان الرفع ليس له في قوله
ترجيح النصب واستوائها وهو الاوجه لتقابل المرجح
بالامر في تلك احدىها قوله لان الكلام بعد ما استأنف
قضيت ان الواو الداخلية على اما للاستئناف في قوله
نحو والناظم الخ اي عند في المضائق والتقدير على حلة معول
فعل بقرينة ظهور ان الحلة لا تعطف على مفعول واحد في قوله
نحو اكرمت القوم حتى زيد اكرمتهم فيجوز ان المنفرد بعد
حتى منصوب بفعل متدر لا معطوف على المنصوب قبلها
خلافا للمرجو به في قوله والمراحي في قوله لغاها من ان نصب
الاسم بالنعطف قاله اللطائف واحاب الشهاب القاسمي بانهم
انما جروا فقال سما ذكر لا مكانه حلا لقاسما على التوكيد قوله
القي المعين ولا كذلك هنا انتهى وفيه ان التوكيد يمكن هنا ايضا
بل مخرج الناظم انه الاجود وعبارته فان قلت حربت القوم حتى
زيد اضربه فالوجه ان تنصب زيد اعترض النصب وتعمل
حزبه توكيد انتهى وعليه فان لمؤكد حربت زيد انشأت له
بقضية العطف ولو توكيد لبعض ما افهمه الكلام السابق وقولهم
التأسيس اولى من التاكيد لا يمنع امكان التاكيد في قوله
حرف ابتداء اي اعطى لدخولها على الحلة قاله ب وسلمها
في ذلك بل عواما راي زيد بل جاز ان لا يبين قوله اشياء
الفاطنين لوجود صورة العطف وشرقه مع قطع النظر
على الفعل ب قوله تنه الرفع في النصب نظرا لانه ان كان
حتى وكن لا يتبدل انما يحتمل ان لا سما لم يصح النصب
بعدها اذ اشياء فضلا عن ترجحه وقد جوزه ورجحه كما تقدم
والا لما منع من جوار النصب هنا ويكون ان داخل على الحلة
الفعلية وان كان الرفع ارجح اذ لا طالب للنصب كما في قوله

زيد ارايته قاله ب قوله فانها ان عجاب لا ليطابق
 الجواب السؤال في الجمل العتبية ان عجاب فيه
 استغناء منصوص فلا قيل او وليه لم اولن الا يجوز ان
 وبشر ان كرمه وزيد الا ضربه نقله عن السوي ونقل
 في التبريد عن بن السيد قال دم وهو ضعيف لان النفي
 المتأخر لا اثر له قال وكان ينبغي ان السيد ان يزيد ان
 ولما انتهى قوله منصوص اما اذا كان لا استغناء من قوله
 عواهم فربته مرفوع اي فليجذب بالرفع ليطابق الجواب
 السؤال في الاسمية نسق قوله ان يكون رفعه يوم وفنا
 محلا الخ قال عن كما اذا ارت ان تحبر ان كل واحد من هاتين
 اشتريته لعشرين دينارا وانك لم تكنك احداهما الا اشتريتك
 لهذا التمن فقلت كل واحد من ملكي اشتريته لعشرين بنص
 كل في موضع في المعنى المقصود لان المعنى اشتريته كل واحد من
 مما لي لعشرين فلو رفعنا لفظ كل احتمل ان يكون اشتريته خبرا
 له وقوله لعشرين متعلقا له اي كل منهم فشتري لعشرين وهو
 المعنى المقصود وما احتمل ان يكون اشتريته من مما لي فلو
 وزعته اذن مطلق اي احتمل الوجه الثاني الذي هو غير مقصود
 محال للوجه الاول اذ ربما يكون كل على هذا الوجه الثاني من اشترا
 كد غير لعشرين او باقل او اكثر وربما يكون كل من جملة ما لعنه
 والاولا وغير ذلك وكل هذا خلاف مقصود فالنصب اذن اول
 كونه موقعا نصا في المعنى المقصود والرفع محال له ولغيره انتهى
 الشئ ثانيا للمرواين الخاجب وغيرهما المسئلة بقوله تعالى ان كل شئ
 خلقناه بقدر وقال الرضي وهذا المثال المتورد من اكتساب ومن اكتسبه
 العز لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سوا جعلت الفعل
 خبرا او مفعلة فلا يصح اذن التمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شئ
 كل مخلوق نصبة كذا ارفعته سوا جعلت خلقناه صفة مع الرفع او
 عنه وذلك ان قوله خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه

اسم

اسم شئ لانه تعالى لم يخلق جميع المكنات غير المتناهية ويقع على اسم
 شئ فكل شئ في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى وانه على كل شئ
 قدبر لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا نعت هذا
 قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كان بقدر
 مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كان بقدر
 وللغنيان واحدا لفظ كل شئ في الآية يخص بالمخلوقات سوا ما خلقناه
 صفة له او غير اولين ذلك مع التقدير الاول اعلم منه مع التقدير الثاني
 كما كان في مثالنا انتهى ونقله دم واقفه ولذا افعل غيره بل قال
 الشهاب كما نقله عنه نسق انظر على هذا اصل يكون الرفع ارجح اذ
 لا طالب لغز انتهى قلت وفي هذا الاعتراض نظر لان لفظ
 كل شئ في الآية وان كان مختصا بالمخلوقات لا يدفع المعام الرفع
 الوصف المحل بالمقصود او المعنى على جعل خلقناه صفة كل شئ مخلوق
 لنا كما ان بقدر وهو مطلق المقصود لان التخصيص بالنصب
 يوم ان ما لا يكون موصوفا بكونه لا يكون بقدر والصفة هي المخلوق
 المنسوبة له تعالى فالمخلوقية هي التي لا تكون منسوبة لا يكون
 بقدر فلو هو ان لم يخلقوا العز تعالى وهو مذهب المعتزلة واما
 على جعل خلقناه هو الغير فالمعنى كل مخلوق مخلوق لنا بقدر وهو
 المقصود ببيان للعنيين فرقنا عروبه تعلم ما في قوله وللغنيان
 واحد وقوله فلا يصح اذن التمثيل نعم التفاوت في الآية ليس التما
 في مثاله بل التفاوت في مثاله التمكن ذلك لا يقتضي عدم صحة
 التمثيل بالآية لان التمثيل المعام الرفع وصفا محلا بالمقصود وذلك
 موقوف في الآية كما هو موجود في مثاله فاما قوله لكونه غير
 مخلوق اي انه بل مخلوق لغيره وهذا مذهب المعتزلة قوله ان
 الوصف الذي يجب ان يكون خلقنا ليس بصفة حتى يصح تفسيره للعز
 قوله ومن ثم نخرج للمثلية اي ومن اجل ان الصفة لا تفعل في الوصف
 قوله وجب الرفع الى ولا يصح نصبا كل شئ لان تقدير تسيط
 الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المدرك وليس المعنى هنا انهم

بلغ

فصلوا الكس في الزبرجتي يجمع تسليط فملوا على كل حال وانما المعنى وكل
شي معقول ثم ثابت في الزبر وهو مخالفا لذلك المعنى فترفع
كلوا حبة على الابتدائية والفعل للتأخر صفة له اولش وفي
الزبر حيز كل بصرح قوله ذان وجهين اي اسمية الصدر فغلبه
العين يستعمل في كس بن الرفع والنصب على السوا محله كما قدم
الناسم نظيره ما اذا لم تكن فطرا صرازا من محوز يد قام فاما عر
فكلمة فالرفع فيه ارفع ولا اثر للعطف به عليه للارادي وغيره
ز وقوله فالرفع فيه ارفع محله كما يوضح مما تقدم او لم يوجد
مخرج النصب كان يكون الفعل للشفوق فعل طلب وانظر الفصل
باذا الفايته قال سق وقضية كلام بعضهم وجوب الرفع وبعضهم
ترجيحه قوله ولا ترجح رجح ابو حيان النصب بان الحلي على الصغرى
الرفيع وهم يراعون الحوار ما أمكن قال في النسخ وعوض بان
الرفع يرجح لعدم الاصطلاح فكل منهما مرجح فتساويا انتهى قوله
فانه لا امر للعطف فحيثه ان الارجح الرفع كالولم يتقدم هذه
الحلة ومرجبه وهو ظاهر ان منعا العطف للاختلاف انشا
وغيره فكذلك ان احرازه لان العملية هنا صعيته لوجوبها في
كالعدم فلا ينظر الى التناسب كما تقدم عن الحفيد عن الرضي قوله
يمنعان النصب قال في التوضيح وهو المختار اى لانه لا يجوز العطف
على الصغرى لا فاعاخر والمعطوف على الخبر حيز فلا بد من رابط
و لا رابط ولانه لا يجوز عطف حلة لا محل له على حلة لها واجب
عن الاول بانه اكثرى لا كلى فقد يفتقرون في التوايلا يفتقرون
في الاول بل محوز بشارة وتخلطها وعن الثاني بان الاعراب ملزم
يظهر في المعطوف عليه جازان بيطف عليه حلة لا اعراب لها
ثم انه ما المانع من النصب وتقدم الحلة الفعلية معطوفة على
حلة المستند والخبر فان عطف الاسمية على الفعلية وعكسه جائز
الان يقال مكان العطف على الكبرى جازع الرفع والنصب فلا يشترط
لتخصيصه بالنصب في وكلام الشريفي دانه لا جوار ووجهه

ان الاسمية معطوفة على مجموع الحلة الاولى على الخبر فيها حتى
يحتاج الرابط به الى خبره ظاهره مع انتفا العائدية لفظا
وتقديرا فشكل ذلك ويحتاج استثنائه مما يحتاج للعائدية فانه
معطوف على الخبر فله حكمه ولو جاز استثنائه فله خبره قاله ب قلت
لاشكال اصلا اما الاستثنا فكلهم عن اخرج فيه في النسخ ونقل
ابن عصفور ان س وغيره لم يشترطوا صبرا واستدلوا ذلك باجاء
الفرع على نصب والسا روقها وهي معطوفة على يسجد امن والخبر والخبر
يسجدان فيها خبر يعود على الخبر والشرايين واما وجه الاستثنا ف
قدمناه من انهم يفتقرون في التوايلا لا يفتقرون في الاول فاما قوله
الواو كالف اي في حصول الربط لان الواو فيها معنى للجمعية كان الفا فيها
معنى السببية به لئلا يفتقرون وتفتقد وقال ابن خروف تبعنا
لطائفة جميع حروف العطف بحال لما الربط واحتجوا بقوله
قد ربي اجول في البلاد لعلي اسرصد ثقا ويا ساسود
وحجج على ان التقدير راسيا في حصوله وقبح قوله شش العاطف
الخبر واليكين ويل قوله وسنه الفعل عبارة عن في واسم
الفعل الناصب للمفعول به كالفعل خلاف ما اذا لم يقسم نحو
زيد قائم غلامه وبكر الكرمته لان مشابهة للفعل غير تأمة
انتهى قوله على السوا فيها وعلمه في الثاني فيكون المعطف على
الوجه لانه في معنى القفل ب قوله فارسا ما غادره فيه
الثامد وما اذا بيدة وغادره تركوه وملها مفعوله الثاني
وهو بضم الميم وفتح الحاء الهملة من لم يشب في الحرب وقيل بضم
الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء حبان ونكس
بكر النون وسكون الكاف منعيف ووكا يفتقن من وكل امره
الى غيره لهذه وقوله نصب حبات قال ابن قمام قال طالب هل
حبات نخوض بدلا من الوار قل لانه لا يجوز عطف حبات بس قوله
فما يصح افعلا اعترض بانه مستدركه واجات النشاطي بانه
لما كان يقوم ان ما خالف المختار في الوجوه السابقة خلافا للناس

وليس

زيد وعمر ووردان
الواو تكون بجمع المزد
ولذا لا يجوز هذان

حتى

والمعنى

وجنابه ما افاده كلام المصنف بما قد اذلال فم وجوب الرفع في
 اقسام الاستئصال ذلك التوجيه ان الشرط عند العمل ان يكون العمل
 في ذاته قابلا للعمل فيما قبله وان امتنع لما مضى ووجه الاشكال
 انه على هذا الوجه لا يتشيد هنا بقوله ان لم يكن مانع حصل لان
 الوصف العامل الرفع صفة لا متلا في ذاته بفعل العمل فيما قبله
 وان منع من ذلك وقوعه صفة لا فان قيل ذكر هذا الشرط لبيان
 انه انما يساوي الفعل في الرفع والنصب اذا لم تكن مانع بخلاف
 ما اذا كان كما اذا وقع بعد اذا العينية فلا وجه لتخصيص هذا
 بهذا الشرط بل لا معنى لقوله سورة بالفعل فغايته ما يقال
 به في الاسم لهذا الشرط المراد في الفعل ايضا احتما ما يحتاج
 الاسم لانه اضعف من الفعل في العمل او يقال لما احتاج اليه فيقتضيه
 الاسم بكونه ذا عمل لانه لا يعمل على الاطلاق بخلاف الفعل الذي
 في هذا التبع ايضا لانه لو سكت عنه لتوهم توهم قويا انه
 لا يشترط فيه بان يقال لو كان شرطا فيه لذكره ايضا مع التعبد
 الا ان اذ احسن ذكر احد المتدين وترك الاخر بقرينة ومن ثم
 امتنع بتفسير الصفة للشيقة ظاهره ولوم الظروف وان حاز
 عمل ما فيه مع تقدمه ولا مانع من استلزامه ولا يراد على خلافها
 من قول المصنف وان الكلام في الاستئصال على العموم او بالمتن
 للمفعول به الذي هو الاصل في ذلك الباب انتهى بقرينة
 الرفع في زيد عليك بمنع جواز نصب زيد عليك مقدرا بدلك
 عليك وان لم تكن عوفيا منه في اللفظ كما خرج به المصنف في المعاني
 دلوي دركنا وخرج وم ثاب المصنف بجزء اسم الفعل بعد وفاء وان
 خالفه غيره بقرينة وقوله وهو انكساري والغاصب عنده اسم
 المتقدم وهو اسم الفعل المتأخر كما انه ناصب لضمه على ما بيناه
 اول الباب قوله بمول المصدر الخ في دخول المصدر في بان الاستئصال
 هو الخوازم مطلقا المنع مطلقا التفسير المذكور عن الشرح وعلى الجواز
 فالغاصب فعل مضارع لغيره المصدر مع قوله وعملهم حاصلة بتابع

الخ

المعنى ان الاستئصال يتوقف على حصول العلة والارتباط بين
 العامل والاسم السابق حتى يظلم ويصير متوجها اليه في المعنى
 في الجملة اذ لو لم يتوجه اليه اصلا لم يتحقق استئصال فان هذه العلة
 كما حصل بسبب نفس الشاغل كونه ضميرا او مضافا اليه ضميرا يحصل
 بالتابع المذكور في العلة يجوز ان يفسر بالربط والباقي بتابع وبان
 للسببية لان كلا من التابع والاسم المذكور سبب واسطة باعتبار
 عمل العامل فيه او في متبوعه في حصول الربط بين العامل والاسم
 السابق وقد يقتضيه التفسير بانها فالها فيما ذكره بنظر فنية وقد يقع
 في بعض خبراتهم ما يقتضيه تفسيرها بالعلل واهل الدراية سبب
 للعلة قاله بقوله بتابع اي للشاغل قوله نعم ان النعت
 والمنعوت كالشئ الواحد معقول او عطف لنسب بالاولى بشرط
 ان لا يبعد عنه العامل كما في التسهيل وانما اخصت مسئلة
 النسب بالاولى لانها مطلق للبع فالاسمان والاسماء معا بمنزلة
 اسم متبوع او مجموع فيه ضمير وانما اشترط ان لا يبعد العامل لانها
 ليست للبع في الفعل بل في المفردان وقوله او عطف بيان لانه
 كانت في الاضمار والتقصيص انتهى بقرينة قال في التبرج وبقي من
 التوابع التوكيد والبعح محبته هنا لان الضمير المتصل به عائد على
 الموكد اي لا يبعح عوده على الاسم السابق انتهى قوله السببي
 لولم يقيده بالسببي سئل الاسم الضمير في قوله ان يبعثه بقرينة
 في يجوز ذلك ان قلنا في البدل هو العامل في المبدل منه فان قلت
 ويمكن ان يبعث الوجهان على القول الاول ايضا بان يجعل العامل
 في الاخر في الرفع مفسرا في النصب وجملة قرينة معترضة بينهما
 قلت عامل المبدل ليس كالمنعوظ منه من كل وجه حتى يصح ان يكون
 خبرا او مفسرا لغيره وانما هو بتقدير معنى والام يمكن من بدل المفرد
 من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل بالاتفاق بقرينة
 فتأمل قوله وكذا التبع اذا كان العطف بغير الواو وكذا لو كان بالواو
 واعيد العامل بخور زيدا انطربت عمل وعزبت اخاه وغير الواو اشاكل

ان العامل

اللفظ وتقدم انها تكفي في الربط في العطف على ذات الوجهين فليكن
 اللفظ قولاً عامّة اذ رفع فعله من اسم الى عبارة السهل
 وان رفع للشغول شاعله لفظاً او فقه في تقدير رافع الاسم
 السابق فله في تفسير فاعله انتهى وقوله اطلاق الاشتغال
 على ما اذا تقدم اسم وتاخر عنه فاعل طالب في المعنى على
 انه فاعل له واشتغال عنه برفع ضميره على الفاعلية كما في الاشارة
 التي في الشرح فالاشتغال كما يطلق على اشتغال الفعل عن نصب
 الاسم السابق يطلق على اشتغاله عن رفعه وامر من عبارة
 السهل في ذلك قول السيوطي الاشتغال في الرفع كما نصب لفظ
 انتهى لكن يشكك على ذلك ان شرط الاشتغال ان يكون الفعل
 المشتغل بحيث لو سطر على اسم السابق لعل منه ولا يتصور
 ذلك هنا عندنا من ماله كما لغيره في القابلين مع تقدم الفعل
 لان العمل هنا الرفع على الفاعلية والفعل امتاخر عن الاسم
 لا يمكن ان يرفع ذلك الاسم على الفاعلية فان حصل ذلك الشرط
 بالاشتغال في النصب اوجب في وجه الفرق قاله قوله
 اذ ارفع فعل اي لفظاً كما مثال الاول او تقدير كما مثال الثاني قوله
 اذ قدرت ما كفاية اي لليقين عن العمل فقد تيسر وقدر خبره
 ولا يجوز ان يكون عروفاً علاناً وفي آيته لم يسع لهما فقد
 عروفاً وقد زدت ما زادك غير كافية لم يكن الرفع واجباً بل
 حائزاً لما تقدم من انما اذا بطل بها ما الزائد حائزاً لما
 والتاخر بها لعدم زوال اختصاصها بالجملة الاسمية وان قدر
 ما مصدرية كان الرفع واجباً لكن على الفاعلية لان ما
 لمصدرية يجب ان يلزمها فعل ظاهر او مقدر فتخرج قوله
 او بالفاعلية لوقال او بفعل مقدر يدل قوله بالفاعلية
 لكان اولي لتدخل نحو ان زيد مربي او غضب عليه بالبيت
 للمفعول قوله نحو ومن احد من المشركين استجاركم انهم كل ما
 وقع فيه الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل ويجب فيه القاني

بان او ٥١/ الشرح انما تقتضي فعلاً ما اعم من ان يكون رافعاً او ناصباً
 وكون استجاركم تفسيراً لا يقتضي لوازان تنصب احد بوجه
 مثلاً بقرينة المقام في استجاركم فت لا يقتضي ان يوجب بان
 العرفن التمييز لا الاستنها والتمثيل بكنية الاحتمال وتسلم
 ان اللزاد الاستنها وعلى وجوب الرفع على الفاعلية فالمسألة
 امتناع الرفع على الابتداء من قوله وذلك عند المبرور
 ينبغي ان يراى الكوفون لانهم قالوا يكون نحو ارفع قد تم الفاعل
 على رافعه فيكون حوازا الاشتغال في ذلك عندهم اقول من
 حوازه عند من قال لا يتقدم قوله وقد يكون رافع الفاعلية
 او النباية عن الفاعل وذلك في كل موضع يرجح فيه النصب في
 النوع الاول من قوله نحو زيد ليم انما رجحت الفاعلية لان الرفع
 على الابتدائية يستلزم الاخبار بالجملة المطلوبة عن التبدل وهو
 خلاف القياس والفاعلية سالمة من ذلك وخارضة في المصريح
 بان الرفع زبد على الفاعلية يستلزم ان يكون بفعل محذوف مقرون
 بلام الامر كغيره واجتماع حذف الفعل ولام الامر ساذ فكيف يكون
 ناهياً انتهى قوله ويجوز ان زيد وعرو فقد فتخرج فاعلية محذوف
 لفعل محذوف بغيره فقد لبسنا به العطف على الجملة الفعلية
 له ويجوز ان زيد ونسا قال في المفعول الرفع على الفاعلية
 في البشعة ونسا ارفع منه في انتم تخلقونه وتقدر الاسمية
 في انتم تخلقونه ارفع منه في البشعة ونسا لمعادلتها الاسمية وهي
 ام عن المالمون انتهى قوله وقد يستويان وذلك بعد ذات
 الوجهين بعد ذلك الفعل للزوجة وفيه ذكر المنعول
 وقول السيوطي انه مذکور في باب الفاعل لا غلو عن لظرس والقيدي
 لغة القوا ولا صلاحي ان يجاوز العقل الفاعل الى المفعول
 قوله الاول ان تصل الى اعتراف بامور منها ان حقه ان يقول
 ما من غير مصدر وغير مظهر في زمان وقد كان فان ضميرها
 يتصل بالفعل اللازم كيوم ما شهدناه والمقبل سرته ويجاب بان

المشا من انقال العنبر انقاله من غير توسع - ومنها لزوم الدور
 لنزول معرفة المتعدي على جهة الحاق العا المذکور ومقتضاها
 على معرفة المتعدي واجبت بان المقصود من غير المتعدي بالنظر
 لما عده الانسان في نفسه فان قولك لا صفة وتريد تخصيصا
 مقول في النفس بخلاف قولك فته وانت تريد غير المصدر فلا تجد
 النفس قبل ذلك غزوي ومنها ان العنبر في نحو الصدق كنته ضمير
 عن مصدر ولا يصدق على كان انما متعدي واجبت بدعوي
 انما متعدي ولو جوز ان قوله ان فصل اي جهة ان فصل وهذه
 العلامة من لازم وفي مطردة منعكس من قوله ما من جرح
 به ما الكسرة من قوله والثاني ان يصاغ الحفيد ولا لا تعلم
 انه يبنى من الفعل اسم مفعول حتى يعلم انه فعل متعدي وبالقاسم
 قلت يمكن الجواب بنحو ما تقدم قوله ان يصاغ منه اسم مفعول
 تام اجمعة ان يصاغ ونظا حارته انه يبنى من فعل الفاعل المتعدي
 والمتعارف بناؤه من فعل الجاهل والحق بنائه من المصدر ابتدا
 قاله اللغوي وتام بالرفع صفة اسم وينظر هل يجوز جره بالحوار
 او لا ونشرك والمراد تمامه استغناء عن حرف خبر وانما في التمثيل
 فتدبر اذ اخرج نحو غرو الدار ما نه يصح منه اسم مفعول تام
 فتقول الدار محروقة ولكنه ليس بمطرد فلا يكون مفعولا بفتح
 قوله نحو عمل فال اصل للغة عمل بفتح لا يستعمل في كل شي انتهى
 هذه عبارة تقتضي انه يستعمل فاضل ومتعديا فالتمثيل به غير
 مقرون بما يقتضيه تقديره ليس بجيد وكان الجيد ان يمثل بنحو الشيء
 علمته من قلت المشا ليلفقه الاحتمال قوله فانصب به جرح في انه
 الناصب للمفعول به وهو قول النحويين وهو الصحيح وليس الناصب
 الفاعل بخلافه لاشام ولا مجموع الفعل والفاعل بخلافه لافعال
 للمفعولية خلافا لجهة هشام الدوران ودره اطعام بنيتها
 اذ لا فاعل لمنظ ولا كالمعظ وجه الفرائض كالتش الواحد من كل
 وجه - وجه خلف ان للمفعولية صفة قاعية بذات للمفعول

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

ولفظ

ولفظ الفعل غير قائم به واسنا ولكم الى العلة القاعية بذات الشيء
 اولي من غير ما يفرح ويبطله لم ازيد زيدا او زيد دم وعلم من
 تخصيص الفعل المتعدي بنصب للمفعول ان بقية الفاعل ينصبها المتعدي
 واللازم يفرح ان لم يثبت عن فاعل ان كان محقه ان يقول
 ان لم يثبت عن فاعل نحو سمعت تكتب ومنه لا يسمعون الى الملاء الاعلى
 واما عدم نصبه مفعوله اذ اناب عن الفاعل فاعلم مما مر في باب
 الفاعل - اذ لا واسطة كلام التمثيل حاصله كقولنا ونحو
 ما يتعدي قارة بنف - واخرى بحرف كشكرته وشكرتله ونحوه
 ونحوه وعبارته وقد يثار في الفعل بالاستعمال اي التقدير
 والذوم فيصح للاسمين اي المتعدي واللازم فالله وهذا التام
 محتمل فنه على ثلاثة مذاهب والصحيح انه قسم براسه وعليه
 مشي للمعنى انتهى وقال السعد الحقي انه متعدي لان معناه مع اللام
 هو المعنى بدونه وهو انما يقع التكرار على ما بعد الفاعل واذا اعد
 المعنى وجب انه متعدي انتهى قال اللغوي كذا لقال بان يقول
 اذ كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد اللفظ
 من المتعدي او الذوم فليس كونه متعديا واللام زائدا
 باولي من كونه لازما واللام محذوفة توسعا بل قد يترجم هذا
 بان دعوى الحذف او لي من دعوى الزيادة انتهى وعلى كلام السعد
 يجوز العطف بالنصب على الجذور باللام كقولنا فاذك فتقول بفتح
 لزيد وعمر بالنصب واما على كلام غيره فمحل يجوز نصب عمل نقل
 الدؤشري عن شيخه ان يجوز لم قال والذي تقتضيه النظر عدم
 الجواز لان ظهور النصب في المصحح انما هو على تقدير رفعه
 والمتكلم لم يبين كلامه على تقدير التقدير وانما يشاه على تقدير رفعه
 وهو هذا الاعتبار لا يجهل النصب انتهى قوله لازم له لعل الملاء
 الذوم غالبا او بشرط عدم المانع كالمزمن فلا يرد ان كثرة الاكل
 مزول عند المزمن ولكن كذا الحسن - قوله كتم الرجل بكسر المعاني
 تمامها اخري وانظر مع قول التبرج ان افعال الطبايع بضم عينها

ولفظ

للمناسبة انضمام الطبيعة الى الذات عند صدور الافعال المذكورة
 عنها انني قوله اذ اكثر افعاله لا يخفى ان كثرة الاكل عن اشارة
 فالصواب تفسير الجوهرية وان سبقت حيث قال انهم اذا اشتدت
 شهوته للاكل يترغب من عظام قوله نحو افسع الى هوبنا مفتقب
 وقيل ملحق باخرهم واصلا افسعروا شيئا زواطا من مسكنا
 العنق والهمزة فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فاسكنوا الاول
 ونقلوا صركته الى ما قبله ثم ادغم احد المشكين في الاخر قاله
 ابو البقا واعتبر بان حكم الملتحق ان لا يدخل شيئا تقوت الموازنة
 ولما اوجب اللغ في اقتضاس والاستناد الى اتحاد المصدرين ممنوع
 بقرينه قوله وما القى به الالحاق جعل مثال القضي من اخره في
 وزنه ليسر ما وباله في التكسير والتصغير وغيره كدوني في قوله
 واقضي الي زيادة الن في اخره ب قوله وقد جازمه المتعدي
 الخ اجيب عنه بانه شاذ والمعتمد الخلاق انه غير متولد بقرينه
 قوله واخره في بالعين للجهة مراد في لا ترد في معنى قوله
 وقد جعل الغاس الخ قال الزيندي احسب هذا الشرع مصنوعا
 دوني في قوله الاضاهي والمراد بالمضاهية له المشابهة في
 صورة وزنه في الجملة وان كان اصلا الحق هو بيه ب قوله واللصا
 اقتضوا افغفسس ويقوم من ذلك ان اقتضس كذلك لخصا حاته
 له ب قوله وما اقتضى دل واذا وسر قوله نطق وظاهر ووضر
 نظم العين شهن ويجوز في ظاهر فتحها بقرينه قوله او عرضا لانني
 هذا كونا الفعل من حيث هو عرضا لان العرض هنا غير العرض ثم
 بقرينه قوله وهو ما ليس بحركة جسم ز هذا والاقرب ادخال
 ما دل على نظا فله او دس في العرض كان بقرينه التمام والموصح يصدق
 عليه سر وعلمه فمطفا عرضا على ما نظافة من عطف العام على
 الخاص قوله وهو ما ليس بحركة جسم لم يذكر هذا القيد في تفسير
 السجدة وقد يقال لظهوره ب ب ان هذا التقريب يشمل نحو علم فم
 مع انه متعدد الا ان يقال العلم والهم ثابتان او متزلا منزلة

الثابت

الثابت كنتم يشكل تقريظ السجاء ونوشي قوله فم اذا شبع
 قال بن هشام في حواشي من النظم نقشين ثم شبع لم اراه من غير حقيقته
 ولا حوفي الاستعمال واقع انتهى مع انه في التوضيح فزعم ثم شبع
 قوله او طافع المعدي الى المطاوعة فتول فاعلم فعل الشرفا على
 فعل اخر في يدق قال بن السبكي وجدت خط والدي انه يقال
 كثره فالكسر ولا يقال في الكسر يقال علمته ففعل ويقال وما
 يعلم وفريق بينهما بان التعليم يتوقف على امور من حيث العلم وامور
 من حيث المتعلم وهو موضوع لما هو من جانب العلم فقط خلا في الكسر
 فانه يقبضه الاكثر من الكسر من غير توقف على شي اخر دوني في
 قوله اما مطاوع المتعدي لاكثر نحو علمته لكتاب ففعله قوله
 وعدا زما الى ان امكن فيه ذلك اما اذا كان لا يتعدي اصلا كثره
 وعرض فانه لا يكون في حكم ان يتعدي بالجار وعند وقد يقال
 كل من حدث وعرض يتعدي نحو حدث لي وعرضه للشار والمرد
 بالقدية ما يشمل ذلك ب ثم القدية بالجار لا يتعدي باللائم
 فان التعدي يتعدي بحرف الجر الى غير ما يتعدي اليه بنفسه
 وكلام المص لا ياباه لان قدية اللازم لا تأتي بقدية غيره على
 ان المسدي بالنسبة الى غير ما يتعدي اليه بنفسه لازم واذا كان كلا
 ان الضرور هو للمفعول وانه الذي في محل نصب وهو ما قاله من انه
 التقى بقرينه قوله فالنصب للمفعول بين الناصب وهو عند الكوفيين
 نفسا ساقط الجار وعند البصريين نفس الفعل وان المحل للمعد رطير
 ليس قوله وشذنا بقرينه على صره اعلم ان حذف الجار واباق عمله
 نزعان شاذ كالبيت المذكور ومطر دخو وللكوع النحر وهو مذكور
 في باب حروف الجر قوله اشارت الى الاصل اشارت الاصابع
 ما لا كف اليكليب وصدع اذا قيل اي الناس شقيقة قوله قايما
 محذوف نقلا لاشارة الى ان نقلا متعلق بجد في لامعه والوجه نقله
 محذوف ونحو ما قد مر الشارح ب ويرجع قوله نقلا محذوف فقط
 صغ قوله وفي ان وان يطردفانه قسم الحذف لمتين سما في غير

ان فان فذكره اولاً وبين ان حكم الجبرور بعد الحد في النصب وقاسي
 وذلك مع ان وان وسكت عن الحكم على موضعها بالنصب لئلا
 فيه كما ياتي وقوله لا عما بعده يعنى ليس قوله نقلاً متعلقاً بقوله
 والنصب كالمضمر لان المقوم منه ان المشتول هو نصب الجبرور
 وفيه محذوران الاول انه يصير المعنى ان النصب مع حذف
 الحرف نقلي فيبقى ان بقاءه على الجبر قياسي الثاني انه لا يمكن
 تركب قوله وفي ان الحد اذ يصير المعنى ان النصب تطرد في ان
 وان وثبت الحد في غير محكوم عليه لا باطراد ولا بغيره فتر
 البتة لا يحلف والظن ظن طرف اطعمه اي لا اطعمه وتماه والجب
 الستة قوله كاعمل المصدرة لئلا يهل لكف بعمل منه فتم
 اي الرمح لدن اي ناعم لين وبهذا كلف متعلق بتعسل من السلا
 وهو اعزاز الرمح وقوله اي في هذه وما مصدرية ز قوله
 وحذفه في ان وان الحد في شرع التسهيل للمص فان ورد حذفه يعنى
 الجار وكثر قبل وقيل عليه وان لم تذكر قبل ولم تفسر عليه
 من الذي كثر دخلت المسند وكثر كذا فيقاس عليه دخلت
 البيت وغير ذلك من الامكنة ومن للتعرف فيه على السماع توجه
 مكة وذهب الشام ومطربا السبل والجبل فظرب فلان الظاهر
 والبطن انتهى وهو معناه ان حذفه قياسا لا يضر في ان وان
 كما في الالفنة والعتشام وهذا بطرد في مواضع احدها
 الظرف نحو اعتكفت في يوم الجمعة الثاني المتعول له نحو جيتال
 لا كرامى لك الثالث العمل المتعلق عن الحلة نحو فليستظر لها
 اركبها ما ليت شعري هل قام زيد والحذف في هذه واجب
 انتهى قوله بطرد قياسا عمله الحذف من ان وان وقاسيا
 دون تصح وتلغ عن طاصرا لانه ان اراد بكونه قياسا انه يجوز
 حذف حرفي معها من اي تركيب سم شخصه او لم يسم فهو بعينه
 في نصح وشكر وان اريد به انه لا يجوز الحذف الا فيما سمع دون
 ما لم يسم ولو موافقا للمعنى في المعنى حتى يمنع الحذف مع ما ولو

ب
 ان
 ان
 ان

هنا بعينه في نصح وشكر حميد وبودا التماسية قول المص اذكر
 الحد في قيس عليه قوله واما قوله تقاتي وترعون الخ قد يقال
 هذا لا يرد اصله حتى يحتاج الى جواب لان هذا من قبيل الجهل وهو
 لا يسميه الا لا يفهم منه شي كما قد عناه في الفاعل فان اراد باللبس
 هنا ما يشمل عدم الذم كما في الجهل اشكل عليهم الامر فيما تقدم
 قوله وان الحد في الحد اي قيد قياسه الحد في اجل ذلك وهو جواب
 حسن لانه عند ارادة الالهام لا يخاف اللبس عند قوله فذهب
 الخليل الخ تتبع في نسبة الحد للحد المص في التسهيل وهو سوكا في
 المعنى وهما رتبة فجلان وان وصلتهما بعد حذف الجار نصب
 عند الخليل واكثر العنوين جلا على الغالب فها ظهر فيه الاعراب
 محاذ في منه وجوز من ان يكون الحد في الحد بعد ما حكى
 قول الخليل ولو قال الانسان الله هو لكاني قوله لا يوجب وله نظائر
 ٢٤ بول واما نقل جملة منهم من ما كذا يري ان الخليل ان للوضع
 حرفان س يري انه نصب فسيروا انتهى ومثله في ان اطلب وقوله
 لا يي بول اصله ليه درابيد في حذف صرف الفع وبقية جبره
 لم حذف للمضاف واقام المضاف اليه مقامه سثنى قوله
 ان علمها جوازا له السراي وقواه بصحة تقديم ان وصلها
 على الفعل في نحو اكرمته اكراما فاعمل ولو لم تكن اللام في العاملة
 لا متنع التقديم مزورع ان الفعل هو العامل فيصير عزلة
 قوله عرف ان زيد اقام ولا يجر اعدان زيد اقام عرفت
 م قوله ما زرت الخ اي ما زرت ليلى لتكون جدينية في ولا تطلب
 ديا عليها ولكن لمزورة تنزل بالشخص والسماه في عطف ولا من
 بالجرعيان يكون فدل على ان محلهما جبر قول وهو الاقرب اي
 اضغف حرف الجرعيان ان يقل محلهما واجبة في البيت لاحتمال ان يكون
 عطفا على يوم فقول اللام على ما ويرده ان الحد على العطف على الحد
 اظهر من الحد على العطف على التوهم فيجاب بان التواعد لا تثبت
 بالمحتملات دم وفيه انه لا يثبت لاحتمال لا الغير الظاهر قوله

لرسد كاشف نظرا
 ان لم يشاءتم كما بوا
 فركب بعضهم رغب
 فبين لم ينعشهم
 رغب عنهم لئلا ياتوا
 عتبه وقد ياتوا
 لا مانع من ثباتهم
 به فلو كانت سبب
 قوله م

كالمصدرية ولا حذف معها الا لام العلة ٢ فبالايد ضل عليها جازعيا
 خلافا لاختيارها معنى قوله وقد يلزم في تقدير قد ما هنا نظرا
 وفريقا لافعال التعقيب او للتعليل النسبي قوله عز عطيت زيدا
 جازعا يجوز تقدير الثاني هنا على الفعل او تقديرهما عليه ب قوله
 او فلما صلا والاول منبر ما ذكره من وجوب التاخير ليس لازما
 بل يجب ان يقال الاول واما الثاني فان شئت قد رتبته على الفعل وان
 شئت اجزته عن الاول فعند قوله اذا كان الفاعل في المعنى
 محمولا الى النظر اذا بقا من خوف اللبس وكون الاول محصورا كما
 اعطيت زيدا الا عرافا انه ان قدم الاول خوف اللبس فامر بمرافقة
 الخضر فيه وان عكس المراد لمرافقة الخضر حصل اللبس الا ان يقال لا بد من مرافقة
 الخضر من القرينة الواضحة لللبس ب قوله حكم المستأجر فلذا
 حكم معنوا لي امرقا لاصل تقديم الاول وعوا امرت زيدا اخبارا ويجوز امرت
 خبرا زيدا وقد يلزم الاصل نحو ما امرت زيدا (الخبر) وقد عتبع
 عز ما امرت جزا زيدا واعتذر ان اطبقه في عدم التقرن للمفعولين
 بان اصلهما للتبذير والظن وقد ذكر احكام ترتيبها في بابها فلو اعادة هنا
 كان تكرارا وفي عدم التقرن للمفعول امر بان الفعل في حكم التبعدي الى
 فاعلان اصل الثاني في المرحوف لئلا كان غير داخل في ترتيب المفعولين
 سواء وهذا فضلا اي واحدة او اكثر وسئل النحويون والناظرين
 وعبرنا بفضل لا بالمفعول لانه قد يكون عدة لقسمه مقام الفاعل
 فلا يجوز بعده فلو غير به لكان غير صحيح لشموله للمفعول القائم مقام
 الفاعل شائطي وقد يقال الثاني مقام الفاعل يخرج بقوله ان لم يضر
 قاله ب والا فرب انه غير ذلك تكون حكما عاما في جميع الفضلات
 ليس وظاهر كلامه ان عدم ذكرها تسميها اصطلاحا سواء اتي
 لها ثم عطفها او لم تات بها اصلا شائطي قوله وفي المفعول الواجب
 التثنية على فلا صرح لكان اولي لشمول الثاني ونحوه قوله اجبت
 المراد بالحوان عدم الامتناع فتأمل وهو معقولات ومما ينبغي زيدا
 سم قوله ان لم يضر فم من انقصاره على اشتراط عدم التثنية

لا يضر

لا يشترط الدليل ومما يلزم بالحدوث بخلاف حذف الناصب والعرف ان
 الناصب عمدة لكن قال الناشط وقد يشترط العلم في غير العدة
 بل القاعدة انه لا حذف في غير دليل عمدة كان او فضلة وانما اعفلوا
 عن الاشتراط في المفعول الحكمة اضقت به مع فعله وهو ان فعله
 للمعدي طالب له واول عليه اجالا اني وقد يشكك عليه ان هذه
 الحكمة توجد في ظن واحوالها سم قوله لعز من شكل في جاعنا الله
 تعالى لان العز من هو الجاعل للفاعل والله تعالى لا يجعله شرعا في شيء
 ونوشري قلت يمكن ان يراو بالعز من الحكمة قوله الفصل جمع في جملة
 وهي رونس لا ي نقيح قوله وما قل الاصل وما قل لال حذف
 المفعول لينا سب سجي قوله لمن عيشي والاصل عيشاه اي القران
 وعيشي ان لا حذف ومفعول عيشي هو قوله نزلنا وانعزل عيشي نزل
 الله قال في الكشاف وهو معج من وايراد بين نقيح قوله
 ولا ستره انه اي استعجاب التفرج بذكره قوله كحذف ما الى
 مثال للمعنى لا ينبغي ب قوله وهو تكبر الضار ويجوز ضمها على
 ان الفعل حيوي واوتي وعلي انه مصنع وقف عليه في القافية
 بالاضافة لكن الكسر انبئس عن سها م قوله والعذير
 عبارة التوضيح وفي التذير بابا لخوايال والاسد اي اياك
 باعد واحذر الاسد وفي التذير لغيرها بشرط عطف او تكرار نحو
 ناسك والسيث اي باعد واحذر ونحو الامر الاسد وفي الاعذار
 بشرط احدا نحو القروة والحدة ونحو السلاح السلاح بتقدير
 الزم انني قوله الكلاب على البقر المرد بقراوش تخرج قوله
 او جري مجري للثال العرق بدينه وبين المثال ان المثال يشبه
 ما استعمل فيه مما وضع له وما جرى مجراه كلام مستعمل في موضع
 له شايع الاستعمال اي كثيرا لدور على الالسة دنوشري قوله
 عزنا نواخيركم اي انتم نواخير التثنية وانما اخبارا لكونه قرينة
 ايت في هذا وما اشبهه انك ففيت في الاول من شيء ثم جيت بعده
 بما يؤمر به فيجب ان ينتصب بآيت او اقصد (وما يفيد هذا المعنى)

.. في القسمة اختلف في اقياسه والمختار ما سمي في قوله ان
 لفظ لا تسمى الفعل كما مثل ولا يسمى نحو حقيق على ان لا يقول على اسم الحق
 فمن حقيق معني حريص لغيره محقق بقول الحق وهو بصيرته قوله
 لصيرته انكرا الى هذا فانما يقع التقنين وظاهره ان اللفظ مستعمل في الحقيقين
 فجميع بين الحقيقة والمجاز وعليه العزيز عبد السلام وظاهر التعريف
 انه مستعمل في المعنى الآخر فقط فان التقنين محاذ مرسل لانه استعمل
 اللفظ في غير معناه لعلامة بينهما وقربية هي الصلة والمراد بالصلة
 ماله دلالة على التقنين ارتباطه بالحق وفي الذي في معنى المدح
 فيكمل ما اذا تقرر اللازم معني المتعدي فان التقديرة في قرينة
 التقنين والمفعول على ان التقنين ان يقصد بالفعل المدح
 معناه الحقيقي مع حذف حال ما حوّل من الفعل الآخر معونه القرينة
 اللفظية نحو اخذ انك فلا معناه اخذ من انك حدة وقد يكون
 كما يقال في يومنون بالغيب ليعرفوه مومنين بس على التبرج قوله
 ثبتت الى يقال قبله الحب عثمانه فوقية نحو حدة واستلها فنده
 والمزيدة بالخلافة والدال للمهلة لخصا من الشا ونسب اليه
 للمهلة والقاف والضجيج الذي يضح حينه على الارض مع تلك
 الخردة والمراد بالبارد الرقيق ونسب وصفت له بصفة محله
 والشا حد في بار ونسب في حبك البنا قوله حدة انقل ظاهره
 ان دوطرعا قياسي في اللازم دون التقدي قال في اللغني وحول
 انني وقيل قياسي فيهما وقيل سماعي فيهما دم قوله تقنين العين
 اي ما لم تكن حرة في فتنه لئلا يودي الى ان الحرة تدم او يدم
 فيها او صرف حلق فينقل عنه ويعدّه كسبيل وشهدم هو سماعي
 في اللازم والمتعدي لواحد ولم يسع في التقدي لاشين وقيل
 قياسي في الاولين معني قوله المفاعلة انما كان فاعل متعديا
 دون تفاعل لان وضع فاعل النسبة الفعل الى الفاعل المتعلق بغيره
 مع ان الغير ايضا متعلق بذلك ووضع فاعل النسبة الى المشتركين
 فيه من غير قصد الى تعلق له معني قوله للطلب والنسبة مرجع ما لو

كان

كان للصيرورة كاسم الما فانه لا يكون متعديا قوله كاسم حرة لثما
 اي طلبت حروجه فهو مثال للطلب قوله واستقينة زيدا اي نسبت
 لخص اليه هذا او ما بعده مثلا لان النسبة معني قوله لتقنية معني
 استقينة اي ولو استعمل على اصله لم يحذفه ذلك واما قوله لكرم
 ان استغفر من باب اختار فزود معني وعني باب اختار كل فصل
 تعدي لاشين احدهما بنفسه والآخر بحرف الجر وهو سماعي الذي
 سمع منه هو اختار واما واستغفر ونسب وكفي ودعا وزوم قوله
 الراد من نوع الفعل على استغفر فيقول اللفظ الواحد الى اثنين
 وغفر متعد لواحد فاد اصنع على استغفر تعدي لاشين فلا يكون
 من باب اختار معني قوله ومنه وجبتكم الطاعة وطلع بئر الخ اي
 بضم العين فيهما ولا لاشلها معني قوله لعدم الاقيام اي لان الاخذ
 مختص بالمكان الذي يرصد فيه والطريق اسم لما هو مستغرق معني
 التنازع في العمل ويسمى ايضا باب الاعمال فالاول نظر لاول
 الامر والثاني نظر لآخره والتنازع لغة التجارب واصطلاحا ان
 يتقدم عاملان على محمول كل منهما طالبا له من حجة المعني غربي
 قوله ان عاملان اي يعدكوران فلا تنازع بين محذوفين
 ولا بين محذوفين وعذكور بقرع مرسلطان امانا طاف وسذكره
 او عمل اولها في ثانيا بينهما نحو وانهم ظنوا كما ظنتم ان لن يبعث الله احدا
 وكون ثانياهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو اتوا في افرع عليه
 قطرا او جوابية السؤال نحو يستفتونك فلا الله تعاليم في الكلالة فلا
 يجوز فام فقد زيد معني قوله في اسم يحمل الظاهر والضمير وقوله
 ان الحاجب شرطه ان يكون ظاهرا ان اراد به مقابل للستر فذاك
 والالزمة ان لا يكون نحو ما ضربت وشققت الانباك من التنازع مع انه
 منه ولعله جرى على الغالب قوله اذ الثاني توكد اي فهو معني
 لتزيله منزلة حرق زيد للتوكيد والعمل للاول قوله كفاي ولم
 اطلب الخ صدم ولو ان ما اسمي لادى معصية قوله والا فبند
 المعني وذلك لان التنازع يوجب تقدير قوله ولم اطلب معطوفا على

كناني وح يلزم كونه متبئاً له لأنه دخل في جنس الامتناع المعنوم
 من لو واذا امتنع الترخا الانشآت فيكون قد انشئت بعد ما نفاه
 بقوله ولو ان ما استقي لادني معيشة وانما لم يحزان بقدر يستأنفا
 لأنه لا يرتاطح بينه وبين كناني فلا تنازع بينهما معنيهما
 التنازع كمن عطف قد برأوا والمجاز واعتبر بان الحال قد عطفها
 والنق اذا دخل على كلام منه يقتيد بوجه الى ذلك التقييد فيقتضي
 ان تكون لما اطلب متبئاً تكونه فتد اكفائي الواقع جواباً للو المتبقية
 لا متبئاً واما ولزوم ان يكون قابلاً لتب غير طالب التعديل وما لباله
 معني قوله اذ المراد الخ من الدليل لا ينسج فساد المعني الا ان يراد
 فساد المعني الاول ان يقول لتناقض المعني ب قوله ولم اطلب
 الملك ويدخل هذا الخ في قوله بعد وكذا اسعي على موثله
 وقد يردك الجد للموكل امثالي في كمي ولا يخفى انه وان خرج
 فعن الوجه من ف والمعني الا انه يشتمل على فساد اللفظ للفصل
 بانجبه بين كناني ومعموله الا ان يجوز ذلك في الشعر او يقال ربما
 يقع فساد اللفظ في كلام النفا دون فساد المعني الى ترى الى قوله
 العزوق وما مثله في الناس الا همكاء فابوامه في ابوه تياربه
 قاله العمام وفي ثمار الصناعة للدينوري ان معني ولم اطلب ولم اسع
 وهو غير متعد فذلك لم يجعل به ولم يعمل الا الاول قال ولا ادري كيف
 خفي على الافاضل من اصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت شاهد الجواز
 اعمال الاول في قوله ويكونها قبل من عطف الخ اي اقدر بذلك
 من تقدم الممول وقد اوسطه توضيح وهذا امدهب في الجواز واجازة لعظم
 في التقديم والغارب في المتوسط قالوا وقد تنازع العاملان ما
 قبلما اذا كان منصوباً وبقية دم بانه يلزم عليه عندا ما الثاني
 تقدم ما في جرح في العطف عليه وهو متنع فان قلت قد ارتكبه الجوز
 في جواز السير فاعلموا الامرة واقعة في الاصل بعد العاطف وكنتها
 قدمت عليه لفظاً قلت هذا الحكم ليس بمتعد او غير الحق بل هو مقصود
 عليها عندهم ان ترى قوله من يجوز ليد قام وقد قد في التوضيح بقوله

المداد

اي

لم ضربت فكلمت قوله اما المثال فظاهر لان العطفين المذكورين لم يطلب
 العمل في الاسم السابق من الفعل الرفع لاسم اذا تقدم عليه لا يطلب
 بل يطلب خبره ب قوله يقتضي ان لا يمنع الخ اي لعدم اخذها مع
 مع انه ممنوع كما في التوضيح ووجه امتناعه مرفق كلام وم قوله او اسما
 يشبهانها اي في النقص بقرح ولم يبين المراد بالاسم للتعريف مع عطفه بقا
 اذ واكتابه وتعمل بجوع الضمير للقييد بدون قيد اي يشبهان العطفين
 في العمل بان يتفهما الحديث في قوله هو فساد الخ اصله قائم فادرك من
 الكافي الواو ثم ابدلت الواو وحزة والميم علامة للرفع ومفاده خذ وانقص
 قوله عديت معنيها الخ تمامه فلم اخذ الهمزة كمولد وعديت مبي
 للمفعول وقوله انفتحت الحصة لقد علمت اولى للفتحة انما هي الخليل
 للفتحة والشاهد في العيد وعن الضمير حيث تنانعا سمعاً كبر اوله اسم
 رجل ب قوله ولا تنازع بين حرفين اي خلافاً لابن النجاشي لان الحروف
 لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعولات بقرح واما فان لم تقبلوا فاما
 لم لا ان لا مورداً حدما ان اجمالاً ان يقتضي اجمال لم ولم يثبت الا في شاذ
 ولا عكس لان لم والفعل في محل جزم بان الثاني لم لا تنقل من الفعل في له
 اطلب خلاف عنوان ما ثم ان لا تم الثاني ان لم لا تدخل على الفعل
 في بيده اخص وان تدخل في اللفظ على الاسم نحو وان احد الدارج ان لم لا
 تدخل الاعلى للمضارع وان تدخل على الماضي ولم يفعل في تا وتبيل
 الماضي فاذا جعلنا العمل لم فقد اعطينا كلاماً معموله ولم نفوت امراً
 شياً معموله سر عن من مقام قوله ولا بين حرف وغيره من اجازة
 بين حرفين اجازة من حرف وغيره نحو فعل وعسى زبدان يخرج على
 اجمال الثاني ولعل وعسى زيد اخاله ج على اجمال الاول ورد بان
 منصوب عسى لا يخرج مخرج قوله ولا بين جامدين لان التنازع يقع
 فيه الفصل بين العامل ومعموله والمادة لا ينصل بينهما وبين معموله بقرح
 قوله واختاره في التنبيل وقال في ترجمه والصحيح عندي جوازه بشرط
 اجمال الثاني لا كمراد اجملة الاول لفصل ما لا يجوز فصله وجب فيه
 دم بانه يجب توجه كل من العاملين الى الممول المتنازع ومنع اجمال

الاول بين وجوب التوجه للذكر بل جواز له فلا يكون للسبيلة من باب
التنازع أصلا انتهى قوله تسعون الخ تنازع ثلاثة في اثني طرف
ومصدر واصل الأخير لا يعمل الأول لا في الثاني والثالث فيه
أباهما ولو اعمل الثاني لا يضره ذلك عقب الثالث وقد يدعي أنه اعمل الأخير
الأخير بناء على جواز حذف الفضلة مطلقا كما اختاره في التسهيل قال ب
قوله استرط في التسهيل الخ قال في شرحه فخور زيد منطلق مسرع أخوه
لا يجوز فيه تنازع لأنه لو قصدت فيه التنازع لاستندت أحد العاملين
إلى السبيل وهو الآخر واستندت الأخير إلى غيره فيلزم عدم ارتباطه
بالمبتدأ لأنه لم يرفع غيره ولا ما التمس بغيره وردد دم بمنع الزعم
لأن الآخر رفع الضير عما يدعي الخ الذي هو مضاف إلى غيره زيد فيكون
دافعا لما التمس بغيره فيربط بالمبتدأ وبما الذي لا يمتنع هو خور زيد
قيام وقاعدته فاما ما زيد يقوم فيقعد أبوه فلا إذا لم يطف بالثاني
فكيف يطلع وبأن يقد السبيل بالرفوع وإخراج السبيل المنصوب بشكل
بأن السبيل المنصوب كذلك في خور زيد مرتب وأكرمت أخاه لأنه إذا
أجلت الأول أخيرا في الثاني والرابطة له لأن العاملين مسندان للكم لا زيد
انتهى وفي الخواشي يجوز في السبيل للرفوع في خور زيد قام عنده ومقد
لا حله أخوه ويتنفع في السبيل للمنصوب في خور زيد مرتب وأكرمت أخاه
انتهى فالمدار على الارتباط وعدمه لا فرق بين السبيل للرفوع
والمنصوب وقبل المانع من التنازع في السبيل المرفوع كاللبيت
أن عزمها أن رفع عيني يكون معطول قد جري على غير من هو له وزن
أمر الأخير وأما رفع معطول فهو خطأ لأنه قد وقفت عيني والوصف
إذا وصف لا يعمل ورده في التخرج بأن هذا يختص بالرفوع بل جري
في السبيل المنصوب أيضا بخلاف زيد منار ب من أخاه إذا كان
الصادق والذين زيد فإن أعملت الثاني وجب إيراد الأخير في الأول
لجريا أنه على غير من قوله وإن أعملت الأول فهو خطأ لأنه قد وصف
بدينين انتهى قوله مستد أي ثبات قوله والعاملان قبله خبرا عنه
خبر بعد خبر وفيه شح لأن الخبر مجموع العامل والضير الذي هو معموله

لا العامل

٢ العامل وحده ثم يحتاج لاستئنا ذلك من قولهم إن الخبر المعلى لا يتقدم
على المبتدأ ويقول إن ضمير السبيل لا يتقدم عليه فليشأمل قوله وغير ذلك
الذين ذلك كون معطول خبرا ومعني صفة له أو حال من غيره توضيح قوله
خلاف السبيل المنصوب الخ منع الشاغل التنازع فيه وعنده بالمكان أعملت
الأول فلا بد من ضمير يعود على السبيل وضمير السبيل لا يتقدم عندهم عليه
انتهى وقد مناه المنع انشاعا عن دم وغيره ولذا قال في التخرج الوجه
اعتناع التنازع في السبيل مطلقا قوله كما مر انظر مر في أي محل
قوله والمكان أولى ولو كان أضعف في العمل لم يكن كل ما قبله أولى
بما قبله ب قوله لتزك ولا تك لو أعملت الأول في صورة العطفت
عوقام وقعد زيد لم فصلت بين العامل ومعموله بالجنبي بلام زرع
ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الأصل دم
فإن قبل الفصل بالجنبي لامتناعه يقتضي وجوب إعمال الثاني قلت
نفرض على جواز الفصل بالجنبي عند قوة العامل في بحث اسم
التفصيل وقوة العامل هنا بالسبق عنه الكوفيين والقرون عند
البريين كما يوجد من إطلاقهم ومرج به بن هاشم قوله وهو أن الأول
أولى من كل ما يليه أولى مما بعدهم والاستقرار شاهد بان إعمال
الثاني أكثر في كلامهم دم قوله ذا أسر أي جماعة قوية غزي
قوله ومن إعمال الأول قوله كسأل الخ ليدان الاستقرار في
قول من خروف استقرات كلام العرب فوجدت إعمال الثالث وإعماله
استقر أخيرا تام نعم لا يحفظ من كلامهم إعمال الثاني مرادي قوله
مطلبا بقية الأخير الأخير للظاهري غالبا تسهل وقد لا يطابقه
أجاز من هذين وهربت فومك بنصب القوم أي مربي من م وصرح
دم بقعه وحل المطابقة ما لم يسبق فيه المذكور للموتى يخرج
وقيل عند فانه لا يضر على وفق الظاهر بل يضر مغردا مذكرا
أخبر سم عن الصمام قوله والأول منه الكوفيين أي يمنعوه إذا
أعمل للرفوع في الأول بدل لما سيذكره فلا بد في ما تقدم من اتفاق
الفرقيين على جواز إعمال كل من العاملين قوله قبل الذكر أي لفظا

ورتبة قوله فذهب الكسائي الى قيل ما فز اليه اشنع مما فز منه فان
حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر وعند اهل النحور عنه
وفي شرح الانصاف ما حكى عن الكسائي انه يحذف الفاعل في غير ضمني
ومررت الزيد بن باطل بل هو عنده مستقر في الفعل معزوف في الاضمار
كلها سبق قوله شكنا قوله بتفق الخ وجه التمسك ان يفتق وادار
تنازعا في رجال ولم نقل بتفقوا على حال الثاني ولا ارادوا على
الاول فذكر على حذف الفاعل وسند ذكر الشجوانه وتفقوا فتح العين
للملة وسند بدلها وبالغاق اي استقر والارطاشع وبذمت
بالمجدة والذال المحبة للشدة في غلبت وشلم فاعله وكليب
يفتح الكاف وكسر اللام مع كليب بفتح قوله فالله لما شغل فان
الفاعل كاللوات واجتماع مؤثرين على اثر واحد ممنوع من قوله
ولا اضمارا نقل عن الفراء جوار الاضمار موقوف في هذا ايضا قال سوزنا
هو النقل الصحيح عن الفراء اني قوله لان البدلة يتبع حذفها لا ينفيد
وجوب الاضمار لا مكان وجوب الاظهار وجوازه قاله اللقاني وجوب
بان المقصود وجوب الاضمار بالنسبة الى الحذف واما بالنسبة
الى جوار الاظهار فله دليل اخر وهو لزوم التكرار نعم في هذا
الدليل نظر لانه قد جاز حذف الفاعل في مواضع معروفة سبق
قوله قد جاز في غير هذا الباب بحث فيه اللقاني بان جوار الاضمار
فيه لغرض ايراد الشيء مجازا مفعلا يكون وقوع في النفس لا ينفيد
جوازه مطلقا واجيب بان المقصود الاستدلال على الاضمار
قبل الذكر في جوازانه وانه ليس مقتضا في نفسه ولا شبهة
ان وروده في غير هذا الباب ولو لمذ الغرض ينفيد ذلك اذ لو كان
في نفسه متمتعا لما جاز مطلقا وح لا يتبع ارتكابه شيئا من
لوجود الداعي وهو امتناع حذف العدة واستغناء التكرار الاظهار
فتعين الاضمار وانظر ما للامع من كون العرض هنا افعال في الفصل
سبق قوله وقد سمع ايضا في هذا الباب الخ فان قلت هذا لا ينفيد
اطراد الجواز لا مكان ان يكون سماعيا والمطلوب انه مطرد قلت

لومح هذا لم يثبت في العربية حكم من الاحكام لورود ذلك في كل محل
بل الواجب عمل ما ورد عن العرب على الاطراف ما لم يدل دليل على خلافه
لا يقال ما عكس به الكسائي يدل على خلافه لانا سمع ذلك لانه
يثبت شعري عكسنا وبه فلا يقدوم النظر وانشر المصنف في افعال
قبل الذكر سبق قوله وكما للامع مكنت والكملة حمرة تقرب الى سواد
ومرماة سديدة الخمرة ومتولفا ظهورها اي الخيل وان اهد
في جري واستشعرت حيث تنازعا في لون مذهب واعمل فيه
الثاني واضرا لما على الاول واستشعرت اي جعلت لون المذهب
سعادا اولياسا والمذهب بضم الميم الموهج ولا حجة فيه او الضمير
في الاول غير بارز ب اي فلا مانع من دعوى خلوة من الضمير
قوله لاحتمال افرادهم الى تقدم ان وم صرح بفتح ذلك فانظره
مع قول الشعر على ما لا يخفى وكلمة لنتني الخفا عن عدم المحبة مع
اعترافهم بفتح ذلك لئلا يترك ان يكون ما بالمفاد في اللغتين
بعد ان مع حذف جوارها وهو موقوف ولا شاطئ قوله غير ضمني ولم
يلزم الكسائي كما سيذكره السمع قوله ولا يجوز رتبة الى يستفدل
عن التسهيل جوازه قوله واحوته الى سيا في جوار حذفه واضمار
مقدما قوله وعمدة في الاصل فلهذا في مرفوعا ان جبركان والفعل
الاول والثاني من بان ظن بجوار حذفه لدليل في ايجاب ذكره واضمار
موضرا يسلك على ما قاله قوله ثلاثة مذهب زاذ في التوضيح
زادوا وهو اظهره قوله ميل الى جوار الى وقضيتة جوار
اضماره موضرا بالاولي ب قوله مطلقا اي سواء كان حمرة في الاصل
ام لا قوله نظا مكرام التسهيل قال السوي مذهب بن مالك جوار
الاضمار مقدما في غير باب ظن انتهى ويلزم منه جوازه في باب ظن
بالاولي لانه حمرة في الاصل ب قوله واحاذه الكوفون اي بشرط
كون المحذوف مثل المثبت اذ اذا وتذكر وفردهما فان لم يكن مثله
لم يجز حذفه نحو علمي وعلمت الزيد بن سماعة فلا بد ان يقول
اياه متقدما او متاخرا ولا يجوز حذفه فمالة ابو حيان قد صح

وقوله فلا بد من الخ لانه ما سبق في من انه اذا كان الضمير لغرض ما يطابق
المطابق الاظهار قاله بقلت لا مخالفة لان وجوبه الاظهار قفنا
ياقي مذهب الشريين والكلام في مذهب الكوفيين وهم لا يقولون
بوجوبه نعم يشكك في هذا الشرط قول الشافعي واشاروا الى ان
فما مل قوله لا نه مدلول عليه بالمعنى ان قلت بعد الدليل
يجري في الحذف من الثاني ويجوز وسياقي انه ممتنع ودليل المنع من
الثاني وهو تسمية العامل وقطعه حاشا في الحذف من الاول فتمنع
وقد بين انه جائز قلت التسمية عبارة عن ابدال العام بما هو شموله
معنى وقطعه عن العمل فيه فهو عدم عمله في لفظه وفيما سادفه
ولا يخفى انه انما يجري في الثاني دون الاول لفصله عن المفعول به العامل
الثاني وح ٢ تنويه الاعتراض لان التي بالمعنى الذي ذكرناه متفق
عن العامل الاول لثاني قوله اذا هي الخ في المراجعة وتمثل مبني
للمفعول في خبر والشاهد فيه وفي استاكته حيث تنازع عودا
اسجل واعل الاول وامر في الثاني والاسجل بغير الهزة وفتح الحاء
لهللة شجر معروف وقوله بكذا الخ يضم العين ويخفيف الكاف
واخره فطامحة موضع سوق في الحاشية ونعش بالعين للهلمة
وقيل بالمعنى وقد تنازع نعش والخوي في شعاعه اي السلاج في عمل
الاول وامر في الثاني اذا اصله المعوه ثم حذف ع قوله امن اللبس
ولم يذكره اللقب انما اعل عليه من نظائره للمذكورة في الابواب
السابقة كتاب الفاعل ونائبه ولقد ي الفعل ولزومة حيث
صرح فيها بما حاصله وجوب احتساب اللبس سم قوله نحو استغفرت
الخ وجه اللبس ان الشارح من استغفرت انما هو استغفرت علي زيد
تقرينة معقول العمل الثاني مع ان المراد استغفرت زيدا اما لو ارسل
استغفرت علي زيد فينبغي جواز الحذف اذا لبس الذي يتبادر
ح هو المراد سم قوله لا نه مع الحذف لا يعلم الخ فيه نظر اذ هذا
انما يناسب الاحوال واللم لا يترك عنه سم وقد اسلفنا ان اللقب
لا يفرق بينهما فكلام الشافعي موافق له قوله علي الخ الاول ولو اهل

الثاني

الثاني لتبين انهما ونظني زيد وعمر واخا اباهما اخوين ليس قوله
واخا زكوفون الاضمار الخ وقد منع من وجوب المخاطبة بين
الضمير والمفعول اليه اذ لم تلبس المخاطبة بينهما قال تعالى وان كانت
وقيله فان كن نسبا والضمير للاولاد فالاضمار قد ياتي على
المعنى المقصود سم قوله فتنازع العالمان الزيد بن ابي لا
الاخوين وبواقعه قول التوضيح والذي يظهر لي فسا درعوى به
التنازع في الاخوين لان نظمي الا بطلانة كونه مثنى والمفعول
الاول مفرد انتهى واجيب بان التنازع فيه مطلق الاخوة من غير
نظر اليه كونه مفرد او مثنى وفيه نظر لان التنازع لا يكون في مبهتم
فخرج ويجاب بمنع ان التنازع في مبهتم لان مطلق الاخوة الصادق
بالمفرد والمثنى لا ايهام فيه بل هو امر معلوم واضاح ان التشكيك
لما قصد ان ياتي بمفعول ثان من مادة الاخوة تنازع فيه الفعل
وقوله كل منهما ان يعطاه مكيفا بالصفة للناسبة له سم قوله
في التمييز وكذا الحال اي لا يميزان دم قوله وكذا لغو مقام
وقد اراد يدي من كل اسم مرفوع وقع بعد الا وانما لم يكن من
التنازع لنسبنا دلل على ذلك لا نه يجب ان يكون في احد العالمين
ضمير لا يميزا موصيا الى الفاعل عند ذلك يستثنى احد الفاعلين عن
المذكور بعدتها والمقصود حصرهما فيه سم وقوله يمتن الخ اي
لان الفعل المثنى انما يصير موصيا بمقارنة الالمحولة لفظا او معني
وعلى تقدير التنازع لم تقارن الالمحولة لفظا او معني
فلزم بقاءه على المثنى بن هاشم قوله موول اعجابه من الحذف
لدليل الامن التنازع واغترص في الثالث بانه يلزم حذف
الفاعل واجيب بان التنازع حذف الفاعل لفظا ومعني اما حذفه
لفظا مع وجوده معني فلا امتناع فيه وهناك كذلك فان الازيد
فاعل لما معني وان كان مرجبا للفظ لا حرم ما وضعت الجواب عن
خبر دم قوله ويجوز الخ برع عليه المفعول له فان نه لا يقع التنازع فيه
تخرج عن النهاية قال ويجوز في المفعول معه تقول قلت ومررت

وإذا ان اعلنت الثاني وقت وسرق وانه وريد ان اعلنت الأول انتهى
المفعول المطلق قوله وذلك تقرير للنسب الخيجاب بأنه تقررت
لفظ وهو بالاعجاب قوله من مصدر راني صرح فلا يجوز ان تقع ان
وضعت في مفعول المصدر فلا يجوز فيه ان اضر به لان ان تخلص الفعل
للاستقبال في التأكيد انما يكون بالمصدر المبرم لان ان تفعل يعطي
محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر واورد على الحد نحو
كرهت كراهتي فان المنصوب مفعول به واجب بان انكرهه
لما اعتد ان كونه ايضا قامت لفعل الفعل المذكور واستيق منها
فعل استداليه وكونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت
بعد الفعل بالاعتدال ان كرهت كراهتي مفعول مطلق او بالاعتدال
الثاني كرهت كراهتي مفعول به سبق قوله نوكد عامله قال
دم تبعا لروني المراد انه نوكد مصدر عامله ولا يصح حمل العبارة
على ان كرهت فان الفعل لا يعنى الزمان والنسبة والحديث والمصدر
لا يندل الا على الحديث فلم يندل ولا اتحاد شرط في التاكيد اللفظي الذي
هو انه غفير قوله كرهت كراهتي احدت كراهتي فربا وقال لا يندل
هذا من التاكيد اللفظي بل هو من التاكيد الراجع للشعور كما لنفسه
انتهى وفيه ان رجع التصور لا ينافي التاكيد اللفظي في المحقق والظهور
السيدان نحو قطع الدرس الامير لرفع توهم التصور الى التكلم بالجماد
انتهى قوله مجزوع المصدر المميز للنوع المجرع يخرج ايضا المصدر للبين
للعقد في قوله كرهت كراهتي فان قوله مجزوع لغير الحال المجرع يخرج
ايضا الجملة فلا تقع مفعولا مطلقا وما قاله من الحجاب من ان الجملة
الحكمة ما لعل مفعول مطلق قدمنا في باب ظن رده عن المعنى قوله
المصدر الملوكة قوله اداي وهو سبب الثاني فانه موكد للقول وهو
حزوجه لهذا القيد وانه ليس مبنيا لنوع عامله وهو للتبديع
في متبوعه مع فم نوع عامله منه ان المتبوع بين نوعه فم سبق التاكيد
شيئ بعبه واما الاول فيخرج بقوله ما ليس خبرا قوله لان عمل المفعول
الحولان العامل يصل اليه لا جرح ولا نعتا ولا تقدير فان قيل

المفعول به كذلك قلنا قد يفيد بالحرف كورث به ير قوله كيجوع
المصلحة اي لغة فان دفع ما في المعنى من قوله من جري اصطلاحهم
على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد المفعول به لما كان اثر الفاعل وحده
حققوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يفيد في الاعلى للمفعول المطلق ولكنهم
لا يطلقون على ذلك اسم مفعول لا مقيدا بقيد الاطلاق انتهى لان ذلك
حسب الاصطلاح وما هنا حسب اللغة وايضا فانها باعتبار ما ينبغي
وهناك للمعنى الاعتبار سبق قوله لانه مفعول الفاعل حقيقة
اي لانه للمفعول حقيقة بل على الفعل المذكور والمراد بفعل الفاعل اياه
قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون موثرا فيه موحدا اياه فلا يرد
عليه مثل ما كان موثرا حاي والاسناد اعم مما ان يكون بعبارة او سلب
ولا يرد على كرهت كراهتي بل هو بلصاحم قوله فالفعل ليس مفعول الفاعل
فيه يحكي ان للمفعول افعاله فعل الفاعل حقيقة في عوثة احلالا واكراما
كده وكرهته وادبها وللمفعول به فعل الفاعل حقيقة في خوفه قياحي
وقعودي سم قوله جري لغيره تطلب او اراد به لما ليس مع الفاعل
اسم لا حقي ز قوله لم يكن على سبيل المصدر فقدمه فقدا وجه ذلك
بانه اخرج الى التعراب لا يتناسبه بالفاعل قوله لا يستطاد هو ذكر الشيء
مع غيره في غير محله المناسبة بينهما قوله المصدر اسم الخ اما قال اسم
ولم يقل المصدر ما سوى الزمان لان لفظ المصدر انما يطلق على اسم
المعنى الواقع من الفاعل او الفاعل به لا على خبر ذلك المعنى شاطبي
واورد ابو حيان ان من المصادر ما لا فعل له وبالمثل فيجب بانما
يوضع بقدر سبق قوله على الحديث والزمان اي يدل عليها مطابقة
وعلى احدهما تضمننا وعلى الفاعل والمكان التزاما وفيه نظر بل انه
مدلولان وهو النسبة كخرج به السيد سم قلت في هذا النظر نظر
فان ما ذكره ز قول الجمهور فلا اعتراض عليه بطريقه السيد ثم قوله وعلى
احدهما تضمننا رده ان اظهر بان دلاله الفعل على الحديث بحروفه وعلى
الزمان بصيغته فلا يدل على احدهما بالمطابقة ولا التضمن ولا الاثر
فان قام موضوع للقيام الواقع في الزمان الماضي وعلى مجموع ذلك

بالمطابقة ولم يدل عليها احد من المطابقة ٢ من مجموع الحروف والصنفين وضع
 الواحد من المعنيين ولا بالتضمن لان دلالة اللفظ على ضمير مسماه بشرطه
 بان يكون مبدئ ذلك اللفظ في جميع اجزاء المعنى مستمرة واحدة كلفظ العشرة
 مع كل واحد من الحسنيين فان نسبتها الى كل واحد منهما على حد واحد وليس
 كذلك فان دلالة اللفظ على الزمان على غير الوجه الذي يدل به في القيام
 اذا كانت دلالة اللفظ على القيام بالحرف دلالة على الزمان ما لصيغة
 ولا بالترام لانه دلالة الالتزام من دلالة اللفظ على ما خرج عنه والزمان
 والمصدر لم يحتاجا عنه انتهى وذهب من الطراوة الى ان الفعل لا يدل على الزمان
 وادع من همام بقوله خلق الله الزمان فانه مشكل على قول القاعدة فان
 معناه عندهم او بعد ان خلق الزمان في زمان ماض وعندها ظهر الاستحالة
 لا دايه الى كون الشئ في النقص انتهى قوله عليه اي مصدر مبدئ مطر
 اذ ان الحدوث كما ياتي في ٢ يقال يلزم منه على الشئ في نفسه لا نأقول
 للمفعول المطلق ليس المصدر فقط بل المصدر للمفيد تؤكد حاصله وبيان قوله
 او عدله زقوله ولو معني دون لفظ التحقيق ابقاوه على الماثل
 في اللفظ والمعنى واما نحو يصفى ايمانك تصديقاً من باب التثنية وسياقي
 زقوله او يصفى اوصاف اي متفرقين لخرج فعل التجه وافي التفسير فانما
 وان كانا مشتقين فهما غير متفرقين لا يسميان المفعول المطلق ذوا ما قوله
 • اما للقول فانت اليوم الامم • لوما وابيضهم سرى الطباخ •
 فلو ما منصوب بخذوف ويشترط في الفعل ايضاً ان لا يكون ناقصاً ولا ملين
 عن العمل بقرين واخرج من همام الصفة للشبهة في الوصف عتكا بقوله
 • وارا في طريق اشرهم • طرب الواله او كالتحليل وهو صريح
 لقصوره على علم السبيل يس وعلى الشا في فطرب الولد البنت مقبولة
 بخذوف قوله فان جهنم لا شكل لها في الكشاف من ان جزاؤكم معناه ما
 تحيا وزون به وهو منصوب بخذوف في خذوف جزاؤكم وهو حال او منصوب
 جزاؤكم ما عينا رخصتم لمن المصدر دون شري وكون جزاؤكم بمعنى ملجوزون
 بتغير متعين وحله على همام لا يعين ذلك لان المصدر قد يجزى بين اسم
 العين من غير تاويل لقصد المبالغة سق قوله في فعل الوصف مشتق من الفعل

اي والفعل مشتق من المصدر قوله وذهب الكوفونون الى ان قلت
 ما الفعل الذي يتعين لا يتحقق للمصدر منه فندم قلت سناه ففعل المتعدي
 على الخلاف في الافعال بها زمانه اسبق فقبل الماضي وقبل المستقبل وهو
 الخ لا للمصدر كان قبل وجوده مستقبلاً اذ هو مسوق بقدمه دم وعلى
 هذا فغير الاسلم من الافعال ما حكمه قوله ودم بنحطة الخ ينظر في يده
 على الوصف فخرج الفعل او خرج المصدر قوله لان شأن الفعل ان يتحالف
 ما ذكره في جميع الموث السالم من قولهم ليل يلزم مزية العزج على اصله
 للمستلزم فلو ان كان يكون مساوياً او انقص ولا يجوز ان يكون ازيد من اصله
 لان العزج هناك معناه الاول متغير مرتبة وهذا ليس كذلك دون شري
 قوله تؤكد اي يجرد تؤكد في الافعال التوحي والعددي في بيان التوكيد
 ايضا وانما اقتصر فيها على التوكيد لان الغالب عند افادة النوع والعد
 كون المقصود مجرد بيانها اسم قوله او نوعا بينان او هنا وفيما بعد
 لمنع الخلود والجمع سم اي فيمكن ان يكون لنا مصدر معين للنوع هو
 والعد ويؤثر في مرتبة الامير وقرينات زيد قال بن معط والنوع ما
 نكرة موصوفة او معرق باللام فاورد عليه المضاف مؤثر في مرتبة
 زيد واجيب بانه من باب مرتبة سوطا اذ يستحيل ان يفرق الانسان
 مرتبة غيره فالاضل منها مثل مرتبة زيد حذف الموصوف ثم المضاف
 ورد بان هذا موجود في مرتبة الفرب المعهود اذ يستحيل ايقاع الفرب
 المعهود واما يوقع مثاله واجاب الجويني بان ذلك يوجب اشتراط
 كونه موصوفاً لان ذلك لا يثبت لا يستصحب على المقدر الا اذا
 لفظ نحو مرتبة الفرب الشديداً وتقدر الكثرة في الفرب اي الكامل
 للتحقق ان ليس جزاؤكم عن همام قوله بين اي المفعول
 المطلق بخلاف الفرب في قوله عليه فانه المصدر ليس قوله وقد
 ينبو الخ ظاهر كلامه ان المراد في منصوب الفعل المذكور وهو مذهب
 المازني وعند الجمهور ما صبه فعل مقدر من لفظه بقرين استدلالهم
 بقوله الساكنة النقرة البقطان عليها مني الملول كسرها الفعل الفضل
 فتوله شري منصوب به شري مقدر لا بالسالك الوصف باليتظن ولا يوصف

الموصول قال قامه قال لم قلت لا يلزم من امتناع ذلك لتعليم مانع
خاص بالمحل اعتبار ذلك فيما لا مانع منه انتهى وهو ان الوجود ان لم يمتنع
لما في محله ان المنصوبات في الامثلة والكمالات لا يلزم من امتناع
خلوه ولا يقر به شيئا لا يمكن ان يتقدم لها عامل من لفظها يجري
الباب على سنن واحد دون سري ووجه ايضا بان الاصل عدم
المقدّر بلا ضرورة محيية اليه قوله كليتة للراد بالكلية والعمية
ماد على كليتة او بعضيته في ذلك فربته جميع الضرب وعامة الضرب
وخلو لا يظلمون فغيره ولا تفرقة شيئا ولهذا استغنى عن ذكر ما
الشرطية والاستثنائية وم قوله كذا امر من جيد بالامر جيد
بعد اذ اعزم عليه فالجزم يقتضي بالضم والكسر وهو واحد
الافعال التي حلت في المضارع على يفعل وليست مقعدة والقياس
فما بعد يمينه الضم وما استعدي الكسر وما بعد ذلك سماع
شاذ في قوله فظان الى صدره وقد جمع السنين بعد ها
قوله يجوز جمع التثنية وجهه عدم التثنية والتثنية من الغائب
عن المصدر مع انها مصدر لان انما من غير لفظ العامل فيها
سم قوله ومنه قوله يعينه الى السكون والبرود بالغ ما نحن
من اللزوم وما برغمه والشاهد في جيا حيث نضيه بجمبه وهو
من قيل فزيت جذا ولا فضل ذلك بقوله ومنه لان المباح مرافا
للأعاب بل لا زلة زقوله يجوز عدا الله افنه حال السأى الظن ظني
او الظن يتقدم معرفة لا نكرة لان الضمير معرفة وهي لا تقو
مقام النكرة فان قلت فيه انها قبل الد كرهت ممنوع لان الفعل
يدل على ذكر المصدر فان قلت الضمير يجوز عوده على عدا الله فلا
تكون ناسبا عن المصدر قلت لان الظن قد استوفى مقعونه فلا
تثبت الضمير على انه مفعول به بحمله عايد على عدا الله فمات
جعل عدا الله منصوبا عايد نفسه اظنه او مرفوعا بالابتداء لا يكون
من هذه الباب في اقول وقوله فيقدر ومعرفة لا فينه قال فقد
جوز في التثنية ان يكون المعاني ناسبة عن المولد فيكون التقدير اظن

ظنا

ظنا قال واذا روي من هاتم انتهى ووجهه ان الضمير يعود على الموقوفة
يعود على النكرة ولعل وجه اختيار هاتم هاتم لان الفعل لا يدل
على أكثر من المصدر وذلك كاف في النكرة اما للذين للنوع فيحتاج
مع ذلك الى نحو وصف او اضافة ولا دلالة للفعل عليه الا ان يقال
انما عن الموقوفة من اللقاع من حيث ان التمثيل لما سوي عن المصدر للذين
لنوع لكن هذا لا يناسب تعليله بان الضمير معرفة الى فقام قوله
ومنه اعذبه عذابا لا اعذبه الا في الاعذب هذا التعذيب اليها
فالضمير هنا نايب عن المصدر المؤنث بقرع فان قيل يلزم على ذلك
الصفة اعني لا اعذبه عن ضمير الموصوف اعني عذابا قلت ممنوع
لان الضمير يعين المقذوب والمقذوب والعذاب واحد فهو نظر محمد
جا ابو عبد الله اذ اخلص ابو عبد الله كنية له دون سري قوله للشار
به انه وان لم يكن متبوعا بالمصدر يجوز بقرع ذلك وهو متبوع بالضم
وذهب الناطق الى ان الاتباع شرط فيجوز قوله الا انه قليل في قيام
الوقت مقام المصدر قليل بخلاف عكسه وم قوله ما نقره زيد اي
اي ضرب نقره زيد قوله يجوز ما شئت فاجلس اي ايجلس شئت
فاجلس قوله الله اي اسم الله قوله ضربته سوطا اصل ضربته
ضربة سوطا فخذ في الضفاف في اقيم المضاف اليه مقامه مراد عونه
او ملاقيه في الاستعاق الاولي او مشاربه في المادة لان المصدر
ليس مشتقا على المشهور وقد مثل له بقوله وتبتل اليه بتبلا م
فالتبيل مشاركة للتبيل في المادة لا في الاستعاق ز قوله ناسبا
حمله من اللزوم في الاستعاق مع حمله اسم مصدر وشارة الى
كفاية ملاحظة للملاقاة المذكورة وبعبارة في التوضيح اسم عين
للنساء نايبا عن المصدر رسم قوله غير علم احتراز من يجوز اذ علم
للمجد فلا يستعمل مؤكدة الا ان معني العلم نايب على معني العامل قال
المصولة كما سم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل وقد يورد على ذلك
سجانه فانه اسم مصدر علم على تسخير وقد استعمل مؤكدة في اماله
الحذوف ويجاب بمنح علميته وهو راي للمصوم قوله انه بمنزلة كثر

لا

لأنه يثبت بما مر عن عدم من ان التاكيد انما هو المصدر والعامل
 لا للفعل فينوح عبارة تكرير المصدر والمصدر زعمه ويخرج فبان
 الاول ان يقول ان يقول انه جنس يصدق على الكثير والقليل فانه
 واخره واقع به ما يتوهم من ظاهر الامر في قوله وتثنى ولا يثنى
 عنه مفهوم فوجد ان المصدر قد يكون السلب كليا اي لا يوجد غيره
 دائما ويريد هذا ان يقال ظاهر الامر للمذكور سم قوله فصله
 اي للبيان لذلك المذكور من التكرير والجمع اما النوع فله وجود
 نوعين والنوع في جنس واحد واما العدد في فلان ما من عدد فيقول
 الاول زيادة عليه ممكنه من قوله فالتكرير فيقولان وادله قوله
 تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف زائدة تشبهها للفظ اصل
 بالقوا في تخرج ولا يخفى ما في قوله تشبهها في قوله للتقوية عاملة
 في التقوية التثنية في النفس لان كراشي مرتين اثبت له من ذكره
 مرة والتكرير دفع الماز قاله ز قوله وتنازع في ذلك الشارع
 اي الناظر بانه ان اراد ان المصدر الموكد يقصد به تقوية عاملة
 وتكرير معناه دائما فلا شك ان حذفه منافق لذلك المقصد ولكنه
 ممنوع ولا دليل عليه وان اراد ان المصدر الموكد قد يقصد به
 التقوية والتكرير وقد يقصد به مجرد التكرير فلم ولكن لا نسلم
 ان الحذف منافق لذلك المقصد لانه اذا جاز ان يقر بمعنى العامل
 المذكور فلان يجوز ان يقر بمعنى العامل المذكور وفي دلالة قرينة
 عليه الحق والوجه يمكن معناه بدفع هذا التعارض لما كان في دفعه
 بالسمع كغاية فانهم يحذفون عامل الموكد حذف فاجاز ان اذا كانت
 خبرا عن اسم غير في تكرر سريلا حركات سريلا وحذف فاجاز
 في نحو سقيا ورعا وحذف وتكريرا لا كمنزلة فاعلم ان هذا اما المشهور
 عن وروده واما التبعي على ان للسويع حذف العامل منه نية هو
 القصد وهو دعوى عطف حذف الاصل ولا يقتضيها نحو الكلام
 انتهى قال ابن عقيل وما قاله من الناظر ليس بمتحقق لان جمع الافئلة
 التي ذكرها ليست من المصدر الموكد في سريلا لان المصدر فيها نايب

مناب القاهر وهو من منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما انتهى
 قال ز في الجملة ما قاله ابن الناظر ممنوع لانه اذا اقتضى القياس
 منع حذف عامل الموكد وامكن حمل الوارد من ذلك على خبر ان التاكيد
 تحذف عنه او يجمع بين الامرين ولا يبين ان الحذف متناهي لمقصود
 التاكيد فتقوله وهو دعوى ان ممنوع كسائر مقدماته وبدل بك
 علم ان المصدر موكد ومباين للسويع او العذر ويدل من اللفظ ما
 انتهى والحق ان المصدر نايب عن فعله من قسم المصدر الموكد وهو
 في حقي الاستثناء من قوله وحذف عامل الموكد امتنع تخرج عن الموضع
 قوله وفي سواه لدليل يفسر بمعنى متسع فيه خبر متبدا بحذف واثبت
 به في سواه لدليل اي والحذف في سواه الخاوي عن اشباع مبتدا
 خبره في سواه حذف مضاف اي حذف في سواه سم وحذف جار
 على الثاني والظاهر حذف عامل المصدر للنسب لانه يدل على معنى
 زائد على معنى فعله فاشبه للمفعول به في حذفه فاجاز حذف
 عامل المفعول به ز قوله وواقع في الخبر ان ادخل خبر ما ليس بطلب
 والافلا شك ان قوله جدا وشكرا لا كثيرا وصيرا اجزا ونحيا
 وطاعة وسما من الافشا الذي لا يحتمل الصدق فاكد بذكره
 عن اللقائي قوله كذا الخ ومثله صرا عليه ورعا وسقيا وهذا
 النوع يختص بما كان متعديا من الافعال بدليل غشاه نبيد لا
 للتعدي فلو قلت سريلا لم يلزم فيه احكاما للتعدي الا ان يكون نسبه
 تكرر كما يذكره ثم هذا على كثرة غير متعين عند س وقاسم الخ
 والفرق شرط ان المصدر وتكريره نحو سقيا له ورعا ووجه
 القياس ظاهر لكثرة ما حاص من ذلك في الامر والدعا في قوله
 بد لا من فعله دلالة على ان ما ذكره فخاله فعل مستعمل وانما
 يدل على ذلك ثبت ان اجبر القياس منوط بما كان له فعل مستعمل
 فخرج ما لا فعل له مثل ربحه وقيله ووبه ووليه انتهى وقوله
 مختص بما كان متعديا بشكل عليه تقوله وصيرا عليه مع اخراج سريلا
 لا كلاما لانه لا يلزم تبعية في الجوف سم قلت يمكن الجواب بان غشاه

بصير من صبر المتعدي ففي الصباح صبر من صبر من باب ضرب
 جلبت النثر على الخدع واسطرقت وصبرت زيدا يستعمل لازما
 ومتعديا انتهى قوله اي لم لا تفعد كذا في شرح الكفاية تفعل
 لانها صفة وتجزؤها مجزوءا وصبر بعضهم تمنع حذف تجزؤها
 قال ابو حيان والذي يختار زمان المتعدي والاسم حبيبي مع ما على الفتح
 ونون في قول الشاعر قد راء صبرا كذا حتى قيل لا حزننا حتى
 كان الذي ينهك نركبا ضروريه قال دم فيحتاج مع ذلك الى ان
 يقال ان هذا صبر في معنى التهيؤ وكلا الامرين حذو عن الظاهر
 انتهى ولو قيل ان التصويتا معقول به لما ملحذو ولا عاطفة
 والتفعد يراد فعله فما لا لا تفعد كان له وجه وصبره وهو شري قوله
 وحضر بن عصفور كذا وجهه انه جعل تكرار اللضد رقيا مقام العامل
 وبذلك قال بن الضايح بقرح قوله فصر الى تمامه غايل للآورد
 غلطه قوله نحو سقيا اعدان هذه المصارير على افعالها منها ما
 يرفع على الاستداسا على اقسامه فان كانت معارفي فني وان كانت
 تكررت فلما فيها من معنى الدعاء فالواو بوسله وخيته له وويل له
 ولم يقولوا لشقوله وورع والمضرب في هذا اكثر لتكرره فلو كانت
 معرفته الويل له كان الرفع اكثر ويحول اليها سماعا وانما قالوا
 الويل له والخيبة له ولم يقولوا الشقوله والري كك والخار والخور
 الواقعان بعد نحو سقيا متعلق بقول خرب خرب البيان والتقدير
 اعزتك ولا تعلق بالمصدر فتخو سقيا كذا على هذا حملتان وذهب
 الكوفون الى انه كلام واحد وهو شري وفي تقديره اعني كلام ياتي في
 حروف الجر لانه او مفرقا للعبارة السبيل او في توسيع مع استقام
 ودونه للسبب او الماخذ او غايب في حكم ما امر انتهى والآخر كقولك وقد
 بقلبك في خبره الماخذ وقد علك والشبب منزلة منزلة الماخذ
 حتى خاطبته وسهون كلامه انك لو قلت الماخذ وقد علاه الشبب لم يكن
 الحد في واجبا اذ لم تنزه منزلة الماخذ ومثال التوسيع بدون استقام
 قوله حولا وانما الا وغيره مولى بتبعية اسباب السيادة والجدية

وقد يقال ان هذا على اخصار حجة التوسيع كما يصر الاستقام الحثيثي بقي
 شي وهو ان بعض شعر الحاشية قال
 اسعنا وقتلا واشتبا قافية ونية وناعصيت ان ذا العظيم
 وان امراد امت موافق وده ما على مثل هذا انه كبريم
 والذي يظهر ان الهزة في مثل ذلك للثب لا للتوسيع فاما ان يكون
 الحد في هذا النوع غير واجب او يقال هو داخل تحت الانشالان
 النقيب انشاد قوله انوما الذي اتكلم لوما وتنفردا بقراب
 وصنعه اعداءه في سعي عزيبا وعدا منادي وسعي يضم المضم
 السبل للجهة وفيه العين المهملة والمال للوحدة موضع تفرج قوله
 والثاني انما الواقع في الخبر بالمعنى للتقدم قوله ما دل الى صوب
 الحد في هذا السبق لاني ريم قوله وهذا وشكر الذي اعترض
 بانه يقال حمد الله جدا وشكرته شكر واجيب بانه مع ذلك
 الفعل يكون خبر لا الشا والكلام عند قصد الانشا وعنده يكون
 المصدر والفعل متعاقبين حيث ذكر احدهما ترك الآخر والمصدر
 كذا الامع جدا وشكرا ولا يقال جدا وحده او شكرا الا ان يصر على
 الحواز ولا يلزم الاضمار الاصح لا كذا ففذه الامور حرجي للسبل
 ينبغي ان يلزم فيها ما التزمته العرب بقرح عن بن عصفور قوله
 وما تنفيل لما حذر يوم ان هذا قسم قوله بدلا من فعله وانما
 هو قسم منه فالواقع بدلا من اللفظ بفعله اما قسم فلم يتصرف فيه
 كندا واما واقع في الخبر فهذا الثاني اما سمع فلم يتصرف فيه
 واما مقس وهو الواقع تنفيل لما حذر جملة تقدمت او مكررا
 وكذا وكذا وقد يقال ان قوله وما تنفيل عطف على نداء اي
 كندا وكان تنفيل ويجعل قوله عاملة عند تكرير التاكيد
 من عن من هاهنا قوله اي تنفيل لما حذر ما قبله سواء كان مقوله
 قلما او خبرا للمراد بما حذرته الطلب والخبر انما الذي تترتب
 عليها وتأتي على اثرها فالطلب كالاته فان طلب شد الوفاق
 تترتب عليه فوايد فضلت بما ذكر من المصادر والخبر كقول

الشاعر لا يجدن فاما دار الواقعة ، تحشى واما بلوغ السؤال والامل
 دهم واحترقوا بقيد العتيلة عن عوا ما يتا در زيد بالقرب ناديا
 اولئك هلاكاً فاضربه فليجيب الخذف فيه وفيدن الفاجب ما قبل
 تكونه حلة فلا يجب الخذف فيما يقع تفصيلا فانه معزو بخول زيد
 سرفا ما يصححة اوليتم اغتننا ما هذا وفي جعل للمفعول المطلق تفصيلا
 مساححة بمعنى ان له خلا في التفصيل لان التفصيل هو وعاطف عليه
 فهو بعض المفضل سرف قوله والتقدير فاما عمنوا الى فيه حذف
 لون الرفع لغير ناصب وجازم وهو لغة قليلة قوله لاسم عين
 استند اي وان دخلت عليه التواسخ خوان زيد اسير اسير اقال
 من ويجوز ان يكون ما كان زيدا الاسير من هذا سرف قوله جاز
 الاضمار الى هذا اذ لا يتبين مستفهما عنه ولا معطوفا عليه ولا افعال صار
 واجب لتمام كل من الاستزمام والعطف مقام التكرير كذا انت سرف
 وخوانه اكلا وشربا يقرع ثم ما ذكره من جواز الاضمار والظهار موافق
 لشرح السهيل قال الكاظمي وهذا وقد يسلم مع المصدر للبين عزانت
 سيرا واحزنت اظهار الفعل وعدم اظهاره فهو اقرار بجواز حذف
 عامل للمؤكد امتنع اذا قلت انت سرف وكان كلامه متنا قضا
 والقوانين الله لا ينافي بل ان ثبت استراطة التكرار فندمه يجوز
 اظهار العامل لكن في المصدر والمثنى واما للمؤكد فلا يدخل هنا
 لانه مستثنى بنفسه قبل سرف حيث يرفع الى اي وهو با تصريح
 قوله لانه نوع من مع الخ فقيته ان لا يتقدم الحكم باسم العين بل
 باسم لا يكون للمفعول المطلق خبر لغنه حقيقة بخلافه بفسا نقضا
 وح فقيته نوم قوله لاسم عين لفضل سرف قوله ومنه ما في قوله
 مؤكدا ان قلت بشكل علي قول للضر وحذف عامل للمؤكد امتنع لان
 هذا امر كد وجب حذف عامله فضلا عن جوازه قلت لا اشكال
 لان الامتناع عنه في غير موكد الحلة وسره ان الحلة هنا قاعة
 مقام العامل ودالة عليه حتى يجوز ان يكون هو العامل في الفعل
 في حكم المذكور زيد كرمنا فتمنه وقام مقامه سم قوله هو الواقع

بعد حلة الى والاصح منع تقديم اي الموكد لنفسه والمؤكد لغيره
 على مكانها فلا يتقدم مان على الحلة ولا يتوسطاها بتسليم لان
 مقعون الحلة بدل علي العامل فيها ولا يتا في هذا الا بعد تمام الحلة
 دم ولا ياتر كان كون الحلتين عاملتين في المصدر من الاضمار
 معني الفعل فلا يتقدم المصدر ان عليهما الضعف العامل فلا يكون
 من هذا الباب سم عن سرف قوله هي نفس في معناه ان اريد لا احتمال
 عن معناه بخلافه ومنوع وحققة فالمؤكد لغيره كذا اذا احتمال
 انت ابي لغير معناه احتمال عقلي ولهذا ذكر من انه ايضا موكد لنفسه
 سم قوله الشعر بالحدث اي الدال على امر حادث متقد لا على
 امر راسخ ثابت دم قوله كمي بك الى بيني ان يجعل منه لقوله حلة اي
 بعد حلة كالحلة في هذا الكلام ليكون اشارة الى الشرط فان قلت
 لم يشتمل مثال المصدر وخو على صاحب المصدر لان بك ذات عضلة
 ليس صاحبها للتكلم في بي صاحب ذات عضلة قلت معني بكازان
 عضلة بكما تلا لك ذات عضلة فله المعنى المقصود بقوله بك ذات
 عضلة فصاحه بالتكلم المذكور فان قلت الكاعد ويقر فاذا
 صدقت اردت الضموت الذي يكون معه السكا واذا فترت اردت
 الدموع وحزنها قاله اللوهري وح مثال للمص مشكل لان الحلة
 لم تستعمل على اسم معناه قلت ما في الحلة عمد ولكن تفره للضرورة
 اوله وحذفها عن اصل اللفظ انما يعجز عن ان اصابي قوله
 والمنصوب الى والناصب له فعل محذوف وجوبا لدالة الحلة عليه
 دلالة تامة مغنيت عنه والاصل له صوت بصوت صوت جازا اي
 نقو يتجارتا قيم الاسم مقام المصدر كما في اعط عطاهم ويجوز
 في هذا النوع ان يكون الفعل المتدر من غير لفظ الصوت فتنبض الصوت
 على الحال وان يكون ولا يكون ذلك الا اذا كان نكرة تكون التقدير
 بحزبه صوت جازا اي مثل صوت جازا ويبد به صوت جازا ويجوز ان
 يكون من لفظه فان كان معرفة فهو مصدر لا غير فان كان نكرة
 جازا ان يكون مصدرا او حالا المصدر رقم برة بصوت صوت

مطلوب جار والحق التقديره بصوت مثل صوت جار هذا المخلص
 مذهب س بس ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على الدلية
 والصفة ان كان نكرة فذكرها س ويجوز ان يكون خبر المندوف وفتح
 الصفة ان كان معرفة ولا يجوز الا في الضرورة قاله س وقال
 الخليل يجوز الصفة ايضا على تقدير مثل وهل الرفع والنصب كلفا
 اولاً ذهب بن حزم وفي ان الرفع مخرج لان الثاني ليس هو الاول
 والنصب سالم من هذا الجواز وذهب بن عصفور الى انها تنكاه
 ان في النصب التقدير والاصل عدمه تفرج قوله لعدم احتوائها
 على خاصية اي لان الضمير المور على المفعول عليه لا للناج قوله
 كتن على الحال اي من الضمير المستقر في عليه الفعل الذي هو متعلية
 المندوف فان قلت نوع الحام معرفة فليس وقع ما قلت هو في
 تقدير مثل كاشترى عليه كلام الخليل السابق قوله وانما لم يصلح
 المصدر في هذا بخلاف لقول ليس فيما نقله من فانه قال
 وظاهر كلام س ان ذلك المنصوب منصوب بقوله صوت
 ٢ فعل مقدر قال وانما انقلب لا نكر مروق به في حاله تصويت
 ومغلطية واما دعوى الش ان المصدر لا يعمل الا اذا كان معي
 ان والفعل وبدل من اللفظ بفعله فمنوعة وساق في ذلك كلام
 ان شاء الله تعالى دم قوله ما ان عيسى الى ما نافية وان زائدة وفي
 الساق مرفوع عطفا على متبك واراد بطل المحل انه مدح المحل كلف
 المحل وان لم تحا فاكحا في المحل بكسر الميم الاول وفتح الشائبة
 خلافة السيف والمعنى ان هذا الفرس مصغر قد بلغ في التقدير
 الى حد لا يصلح لبطنه الى الارض اذا اضطح وانما عيسى الارض منه
 متبك وحرف الساق سم قوله كبله الخيلة على ثلاثة اوجه
 اسم لدع ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف لكنت وما بعدها
 منصوب على الاول ويختص من على الثاني ومرفوع على الثالث ويختص
 بنا على الاول والثالث واعراب على الثاني وقد روي بالوجه الثاني
 قوله نصب السيوف تد والجاء للمعنيين وسيدكر الش هذه الوجه

في باب اسم الفعل والجار جمع هيبة عظم الرأس الذي فيه الدماغ
 وضاحيا بارزا والماء ما تجمعت حامة وهي الرأس سمي قوله
 وهي كناية عن الولد الخ قال الجوهري ويح كلة ردة وويل كلمة
 عذاب وقال البريدي هما بعين رويس كرج وويل كويل زقوله
 ونصهما الى يقتضي انه مفعول به لا مفعول مطلق دفنوش ري
 المفعول له قوله وقدمه الى وذكره بن الحبيب بمفعول
 فيه لان احتياج العقل الى الزمان والمكان اشد من احتياجه الى
 العلة س قوله واقراب الخ قال الزجاج واكوفون انه مفعول
 مطلق يفرج قوله ينصب مفعولا له في وناسبه الفعل على تقدير
 لام العلة عندهم وبالنسبة وقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من
 لفظه والتقدير حيثك اكرمك اكراما وقال الكوفون ناصبه
 الفعل المتعتم عليه لانه ملاق له في المعنى مثل فعدت حلوسا
 بفرج تنبيه لا يجوز تعدد للمفعول له الا على جهة البدل او لفظ
 ارتشاف س قوله تكيد شيئا اي لاجل ان تشكر بالشيء لفظا
 اي لتكون شاكر اسم قوله ودن طاعة يجوز ان يكون دن عطفا
 على حد وشكرا علة لما اوفى عطفت عليه لكن حد في علة اى
 شكراب وهو مناسب لكون الحد وف مثل المذكور فالحد وفقرينة
 لكن الش قال ودن طاعة فاقضيان الحد وف غير المذكور ولم يبه
 ب على ذلك واقضيان كلامهما ان للمفعول للمعدف ولم يذكر ذلك في
 المعنى في بحث الحدف قال زودن اما من الذين يفتح الدال اى
 اقروا من الذين تكسرهما اى يحاز من الحزازة أمضى قوله فالشروط
 خمسة استثنى ابو حيان تبعا للناظم من لك ركة في الفاعل والزمان
 ان وان اذا انابتا عن المصدر فيحذف معهما الحرف ايضا ويجوز
 في كي اذا كانت خاصة بنفسها ان تنع مفعولا لهما اذا ذكر السك
 منها مصدر فيكون مثلاً وان وصل بحرفي ما المصدرية بحرفين ان
 وان في حوا حذف الحرف نحوازرك لما عطف الي اى لا حسا نك قال
 الشيخ ان الذين لا يعرفون في ذلك تضاسق عن اللزادى قوله كونه

المفعول

مصدداي ان النصب يشعر بالعلية والذوان لا يكونان عللا
 للافعال لغاها بقرح واحترز بغالب من نحو والارض وضما
 وضما للانام سق له وحوز نونى اما العبد الخ لا سلم
 انه مفعول له ونصبه لا يبين ذلك حتى يرد وقد جرح على
 ان يكون الاصل لها تذكر العبد وهو مفعول به انتهى ولم يلزم
 هذا التقابل فقد مر ما عيها فكن من شئ بل قد مر في كل مكان
 بما يليق به دم قوله وانكره من حيث قال هذه اللغة خبيثة
 قليلة ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرفة الا اذا
 كان غرض معين ليكون في موضع الحال واما اذا اردت بالعبء عبدا
 معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قوله اما العفة فلا يعرف
 كن دم قوله وكونه قلبيا قال الرضي بشرط معضه كونه من افعال
 القلوب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على شئ يكون متقدما
 عليه وافعال الجوارح كالفريق والقتل مثلا شئ ولا يبقى حتى يكون
 حاملة على الفعل واما افعال الساطن كالعلم والخوف والامارة فانها
 تبقى فيه نظر والحواس لانه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا مجموع
 وان اذ تقدمه اما وجودا او تصوراه لم ولا ينفعه ومنتهى
 جوارح جوحيك اصلا لا يترك وضمت تاديا اتفاقا فان قال
 هو يتقدم ارادة اصلاح وادارة تاديب قلنا فقور ايضا جيتك
 سبنا وعسلا فظهر ان الفعل هو الظاهر المتقدّم فمفعول للفعل
 له على مربي امان تقدم وجوده على مضمون عام له نحو قد بدت
 حنيا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل بقورا
 اي يكون عرضا ولا يلزم كونه فعل قلب عوضا عنه فقد عا وجبت
 اصلاها انتهى لقوله سق وذكر كرم كلاما بين من اوجبه قوله وكونه
 علية اي باعتاده على الفعل سواء كان عرضا او غاية كوزنك محبة فكن
 ام لا تقتنع للفرق حينا اذ ليس وان كان باعنا للفاعل في مقوده
 عن الحرب ليس عرضا وغاية في مقوده عنها قاله ز واستشكل جعل
 العلة شرطاً لانها محل الشرط وحمل الشرط لا يجعل شرطاً وجوبه بان هذه

شرط

شرط لنفسه لا لتحقيق ما هيته انتهى بقرح قال سق فان قلت من
 اشلة المفعول له ضربته تاديبا مع ان الضرب سببا التاديبا
 فكيف يكون التاديب سببا وعللة للضرب قلت الضرب عللة في ايجاد
 التاديب وتصور التاديب وتعمله سبب في الاقدام على الفعل
 الذي هو الضرب فالوجه الذي كان به سببا غير الوجه الذي كان
 به سببا فالجنتان مختلفتان وقال الرضي واذ كان الحدث للمحل
 تفصيلا وتغير المصدر المحل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة
 فليس هنا حدثان في الحقيقة حدثك واحد لان المعنى اديت بالضرب
 وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعللة
 هنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنسوب لان الشئ لا يكون عللة لنفسه
 بل هي اثره اي ضربته لتاديبه لكن لو مرت عا هو العللة لم ينتسب عند
 النحاة لعدم المشاركة في الفاعل والزمان اذ ربما يحصل هذا الاثر
 فكيف يشارك الضرب في الزمان وانما نصبت هذا المصدر ليعينه
 العللة الحقيقية ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما
 بينا انتهى قوله وكونه محدد للعللية في الوقت بان يقع الحدث
 في بعض زمان المصدر بحيثك طعا وقعدت عن الحرب حينا او يكون
 اول زمان الحدث اخر زمان المصدر بحيثك نحو حبستك خوفا من ذراك
 او بالعكس نحو جيتك اصلاها لك خالك وتهدت انفاغا للصدقة قاله
 عن قوله وفي الفاعل بان يقوم ما بشئ واحد كقيام الضرب والتاديب
 في ضربته تاديبا بالتكلم من قوله خلافا لا من خروفا اخرج بقوله
 نقلي بريك البرق خوفا وطعا وسيد كر الشحوه قوله لان معجمي
 بريك الذي فاعل الروية على هذا هو فاعل الخوف والطع وصعل الروية
 خوفا وطعا حالين قوله فاعله اقصا العقل اي خلافا ما اذا فقد
 العقل اذ لا يتصور جرحه بحرف العقل اذ لا يتكلم ب قوله فليجرح
 اي وقوبا عنقه من اشتراط ذلك بشرط قوله او ما يقوم مقامها
 وهو الباء وفي من بقرح قوله وفي بعض النسخ باللام واقترع عليها
 لانها الاصل قوله فجيت للثغامة لدا السنن الالبسة للتفعل بالية

حتى يشترط الزمان
 بل كما في الحقيقة

كسر اللام ما يلبس والمفضل الذي يبقى في ثوب واحد والشاهد
 في نوم الزيت فيلام التعليل لان النوم لم يقارن بنومها اي انعاما
 شياعا في قوله وفي لغوي في انعامه كما انقض العصفور ببله
 القصر والشاهد في انرازم التعليل لعدم اتحاد الفاعل لان
 لذكر ال فاعله المتكلم وفعله تعرف في صرة وما مصدرية وبالله
 القطر حال من العصفور بتقدير قوله وقد انتهى انعاما في
 في ان الصلاة للفاعل القيام هو المخاطب وفاعل الدلو كعوض
 وزمنها مختلف لزمن الإقامة متاخر عن زمن الدلو فلن كعوض
 بلام التعليل وفي المعنى اللام في الدلو كعوض بعد فظا حره القائل
 والدلو كالمجل يقال دكت الشمس مالت عن وسط السماء نص غوله
 وليس يتبع حره الخ فييدان الحور ويسي فيعوله وبعد عيب الحور
 انه مفعول به صرح به بن عليل والمخاطب في المفعول فيه وسذكر ان
 في الباب الا في قوله وقول ان يصحبها الحور لانه اشبه الحال والتميز
 لما فيه من التبان وكونه نكرة بخلاف المقرون بال نخرج قوله
 من امك التي اتمه ومن يكونوا نامة فيتم قوله انهم كلاس ان للضاق
 وهذا فيام ذلك انه لولا استواء الاقرين فيه لكان الظاهر كره مع
 الحور او مصحوب المشا كنه اياه ج ب قوله الثاني انهم ايضا
 الخ ولا ينافي انما فيه ذلك انما فيه ايضا جواز تقديم مفعول
 الخبر المعنى لان الدليل منع من الاختصاص دون ذاك فيعمل
 به في المفعول فيه وهو المسمى طرفا قوله اي اسم وقت
 او اسم مكان الخ اي لفظ يدل على احدهما ولو بالانثا وبلمندخل
 ما عرفت ولا لتعقل احدهما او قري مجراه وما مجرد فقد ترسم
 او منهم فلا يدخل ذلك وانما هو لاصل ان المفعول فيه انما يتصف
 به لا لفاظ ودخل في التعريف ما استعمل قارة زمانا وتارة
 مكانا نحو اي وكل بحسب ما يتصاق اليه لان المعنى ان الطرف
 لا يخرج عنهما الا ان الكلمة المستعملة طرفا اما ان تكون داء
 للزمان او داء المكان ليس وخرج ما ضمن في باطراد وليس احدا

المفعول فيه
 المسمى

منها نحو وترغبون ان تنكحوا من اي في وقته يقال ان ضمن هذا معنى
 في فينبغي ان يجعل طرفا لانه مكان اعتساري اول لفظ في مخرج
 نصنا معنى في ب قوله ضمن معنى في وهو الظرفية والدليل
 على تقدير هذا الضاق المثال وأشار الى انه لا يصرفه
 صفة المسمى بها اذ لا يصح ذلك في الظروف التي لا تنصرف على انه
 عند النص في خبرها عن الظرفية كما ياتي قوله باطراد وان
 يتعدى اليه سائر الافعال واخر هذا العهد مخرج لاسا للشارح
 كالنسخ والتلويح والبريد فانها انما ينصبها افعال السير ولما صيغ
 من الفعل نحو مخرج لكك فلا يقال فقد زيد من جرح القلب واجا
 سم عن الثاني بانه مستثنى من اعتبار الاطراد بدليل قوله وسرط
 كون ذا مقبلا الى انتهى قوله فاما اسم مكان الذي جاز تقدير الظروف
 مع اتحاد العامل وعدم الابدال لا خلاف فينبغي الظروف قال ابن
 هشام في شرح بابت سعاد انما يجوز تقدير الظروف اذ كان من نوعين
 فاما اذا كان الظروفان من نوع فلا يعمل فيهما عاملا الا ان يكون الثاني
 تابعا للاول ويكون العامل اسم فضيل لانه في قوة عاملين
 نحو زيد يوم الجمعة خبر منه يوم الخميس وذكر بن عصفورا في يجوز التقدير
 مع الاتفاق اذ كانت الزمان الاول اسم من الثاني نحو لقيته يوم
 الجمعة غدوة وانه يجوز نصب الظروفين بلقيت لا على ان الثاني
 يدل بعين من كلاله اذ ليس عليه يوم الجمعة غدوة برفع اليوم
 ونصب غدوة ولو كان بد لا تبعه في اعدائه انتهى ونحوه في المعنى
 في بحث اذ قول من نحو نجا فون يوما من نحوه ارفعوا وراكم
 فونكم اسم فعل ومعناه ارفعوا وانما جمع بينهما تأكيد وانما لم يكن
 ظرفا لان الطرف اغلحا به لتقدير عاملة وهو مشتق هنا از لو
 قلت ارجع وراك واردة الظرفية كان بمنزلة ارجع في الورا او ارجع
 لا يكون الا في الورا فذا الظرف مستقفا من الفعل والظرف لا يكون
 كذلك قاله جماعة منهم ابو النقا وابن هشام ورده السمين نحو ان
 كونه ظرفا اذا المعنى ارجعوا الى الموقف الذي اعطينا فيه نور القوم

فيه نوراً من يقبض وهذا الطرف ليس مستغاداً من الفعل انتهى
على الطرف وقد يكون للتأكيد سم وسباق ما يوجد قوله
لنا على معنى في الذي لانه ليس المراد ان الطرف واقع في ذلك اليوم
والعلم واقع في ذلك المكان وإنما المراد انهم كانوا نفساً اليوم
وان الله تعالى يعلم نفس المكان المسمى لوضع الرسالة فيه
تخرج قوله فيمنعها على المعقول به في جعلها مفعولاً به
نظراً لانه مبني على ظرفها وهو نادركا في التشبيه فلا يحسن تخرج
التشبيه عليه ولهذا قال لم ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي
هو في محل لم لرسالة لم يبعد وفيه انما هي على ما عهد لها من
ظرفيتها انتهى واعتراضه السمي بانه بعيد لانه يقتضيه المعقول
والموصول الذي هو صفة ويعتقد صلة ذلك الموصول وان للمعنى
كما مر انه يعلم نفس المكان المسمى لرسالة لا سيما وفي الخبر
والذي يظهر ان اقراره على الظرفية المجازية على تعميم العلم
معنى ما يتعدى الى الطرف فيكون للتقدير بانه انفذ على حسب
جعل رسالته اي هوذا قد العلم في الموضع الذي جعل فيه رسالته
في الظرفية مجازية قال السفاقي وفيه نظراً لان اشكاله لا يندفع
ولو قدرا انفذ لانه يقتضي انه انفذ في هذا المكان دون غيره
قال السمي واقول في كلامه ما يندفع هذا النظر وهو قوله اي
هوذا قد العلم فانه ظاهر في ان مراده مجرد الوصف دون
المفضل قال السفاقي ثم لا حاجة الى تقديره اذ لا مانع لعل العلم
في الطرف والذي يظهر في انه باق على معناه من الظرفية ولا اشكال
انما يرد من حيث مفهوم الطرف فكذلك موضع ترك فيه للمعنى لتمام
الدليل وقد قام في هذا الموضع الدليل القاطع انتهى قوله
في حكاية اجماع نظر فقد قال في المديح غلط من قال ان اسم
المفضل لا يعمل في المعقول به لوزو السماع بذلك نحو وهو احد
سبيلاً وليس عيلاً لانه ليس فاعلاً في المعنى نحو واهب سبيلاً
القواسم انتهى وفي الاستئناف قال محمد بن مسعود العز أفعّل

المفضل ينصب المفعول نحو ان ربه هو اعلم من فضل عن سبيله
تخرج قوله فلا يقال بنت البيت الحكيم لان ذلك لا يقال
بنت فرسها ولا قدراً مكاناً في الفرق ب قوله وان دخل
متعد بنفسه لاعتراضه المصدر على فعله وبانه يقتضيه جرح
وسر الاول وقيل لغيره كتحديد مفعولاً به وبما زعمه دخل
يتعدى بنفسه تارة ويجزى الجرح في كثرة الامر برفعه
يقتضي انهما اسلان قوله وقيل على الظرفية قال ابن الحاجب وهو اصح
دم ورد بان كل شيء وقع ظرفاً للفعل فلا بد ان يقع وقوعه خبراً
لمتدا ولا يجوز ان لا يجاء به بالدار منصرفاً وعلى هذا لا يحتاج
الى وذلك لان المنصوب على الفعلية المفعولة غير مضمي في قوله
خارج بقوله ضمناً معنى في والمنصوب على الظرفية اذ يقع خبراً
قوله وعلى الاول لا يحتاج اليه لان المنصوب على التوسع مضمي
معنى الحرف وليس نظراً فيحتاج الى اخره بقيد الاطراد لانه
خلافاً للشارح حيث قال ان المتسع فيه ليس على معنى في بلها
الى الاحتراز عنه بقيد الاطراد لانه خارج بقولنا ضمناً معنى في
قوله تفهم الاسم الجواب عن قول الجاني انه يلزم الناظم
ان يكون الطرف مبدئياً لانه ضمن معنى الحرف انتهى وحاصل
جوابه ان المتضمن هنا معنى التقدير واخبار بعضهم بان المتضمن
المقتضى للنسب ما كان في اقل الموضع لا ما هو ظاهر على الاسم بعد
ومنه كما هنا وبشكل عليه لا رجل اذا قيل بني الاسم لضمين معنى
من الا ان يقال ما كان في الافضل الموضع فوجب وما كان عارضاً
محو واسم لا على احد الجانين والطرف على غيره فيحتاج لبيان
سر ذلك بقوله تنبأ على ان او على بانها التي تترتب والمراد
بكونها على بانها كونهما احد الشين قوله او بمعنى الواو اي
للتشويح وحكمها حكم الواو في وجوب اللطافة قوله فمن الايدي
قوله وهو الايدي لان كلهما ظرف واحد مما ب قوله فانفسه
بالواقع فيه وعلم ان الواقع فيه فوجب وقوعه في جميعه وقد

وقد ٢ وتفصل ذلك ان الزمان اربعة اقسام مختص معدود ٣
 كرمضان والحرم والصيف والسبا فيقع جوابا لمثي ولكم ولا معدود
 ولا مختص فلا يقع جوابا لو احدهما كان وقت ومعدود غير مختص
 فيقع جوابا لكم فقط نحو يومان وثلاثة ايام واسبوع وشهر
 وقول ومختص غير معدود فيقع جوابا لمثي دون كل يوم الخ
 وشهر للمضاف اليها احدا سماء الشهر وشهر رمضان في الذي يصح
 جوابا لهما معا او لم فقط يجب وقوع حدث ناصبه في جمعه نحو فاذا
 قلت سرق المحرم يجب ان يقع السر في جمعه ليلة وفاتره وانما سرت
 شهر فان كان حدث الناصب لم يختص ببعض الايام استغفر
 جميع ذلك البعض فاذا قلت ضمت رمضان وجوب وقوع الصوم في
 جميع ايامه دون ليلته وكذا ضمت شهر والدم والاد والليل
 فالنهار ومعتق ونه بال لتعظيم واد الاستغفار ما يستقبل وقد
 يقصد التذكر مسابقة لعمال المنظم معاملة المتصل بتقوى سرت
 المحرم وانت لا تزيد التعميم وانما قصدت للباقة وما اصل جوابا
 لمثي يجوز فيه التعميم والتعظيم ان صلح الظرف لهما وتقرحت
 يوم الاثنين للتعميم ونحو ما في يوم الجمعة للتبقيض وعوسرت يوم الاحد
 تحت الامر من قبلها الاول علم بما ذكرناه ان اسم الشهر
 اذا لم يصف اية لفظ شهر يعين ان يكون العمل واقعا في جميعه اما
 اذا اضيق اليه ذلك فلا يعين بل يجوز ان يقع في بعضه كسرت شهر
 رمضان هذا مذهب من قبلهم ووزع الزجاج ان المحرم كسرت
 المحرم فيكون العمل فيه وفي بعضه والصحيح الاول لان الشهر حين
 اصنف خرج عن كونه اسما لثلاثين يوما لان الشيء لا يضاف اليه
 الثاني يجوز اضافة شهر الى جميع اسماء الشهر عند اليوم وقتل
 مختص بالربيعين ورمضان الثالث مذهب النجاشي انما كان
 العمل واقعا في جميعه ينتصب على الظرفية وذهب الكوفيون الي انه
 مشبه بالمفعول به لان الظرف ما انتصب على تقدير في فاذا علم
 الفعل تقديره عند تقدير في لاقتضاها التبعيض ثم قوله جوابا

اي جابا او اذا حوز وقت ما بعده قوله فيما اذا وقع خبرا لشي
 ما قطع عن الاضافة وبني على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة
 ولا خبرا ولا حالا ليلتجمع عليها ثلاثة اشياء القطع والبناء ووقوعها
 موقع شي اخر يصح وفي استثنائ ذلك نظرا وليس في العبارة ان كل
 ظرف يقع في هذه المواضع ومحل المنع اذا لم يعلم للضاف الله لعدم
 القابلية سق قوله حينئذ لان هذا امثله من ذكر امر لا تقدم
 قوله اي كان ذلك الخ اي كان ما يقول واقعا حين اذا كان كذا
 فاسمع الان ما اقول لك فيما جئنا بقرح قوله وكل اسم وقت
 للاسم الوقت لئيل الضمير مع انه لا ينصب على الظرفية وان نصب على الضم
 واجاب الشاطبي بان الهمزة من العوارق والناظر انما تكلم على
 الاصل وهو انظار انتهى ولئيل ايضا ما ضمن الفعل شرطه وابدرك
 هو ولا غيره في ظرف الزمان وكان من لقي ذكره فانك كما تقول قد عدت
 مقعد التريد للكان تقول قد عدت مقعد التريد الزمان ولا فرق بينهما
 واجاب الشاطبي بان الصلح يقسم ظرف الزمان بل اجل القول فيه
 فمكن ان يريد افعاله انتهى قوله ما دل على زمن غير مقدر ومثله
 كان او تذكره من قوله كان الى وينصب على جهة التاكيد للعناية لانه
 لا يزيد على دلالة الفعل ومنه اسرى بعبده لئيل لان الاسر لا يكون
 الا بالليل ولا تذكر التاكيد في الظرف كالاستكر في المصدر والحال
 عن السيوطي قوله كناية صرح عن خلافه حيث قال وبسني
 من اللهم حادب وما عناه من جمعه ووجه وكلف وذري وخارج الله
 الدار ودخلها وجوف البيت ولا ينتصب شي من با على الظرفية
 بل يجب التقيح معه بلحرف انتهى ومنه ظاهر وباطن ولد الخ
 من يقول ظاهرا باب الفتوح حينئذ قوله وهو المقادير صرح في الفا
 من اللهم وهو مذهب الفارسي وغيره لكن ذهب الشوليين الى خلافه
 لان اللهم لا لافاقية له ولا حد ومحصورة وهذه لها ضافة وصدر
 محصورة لان الليل مقدر معلوم ومن للسافة وكذا الباقي وقال
 ابو حيان الصحيح انه شبيهه بلهم ايجز حيث انه ليس نسيا معين

في الواقع بل لليل مثلا يختلف اشداوه وانها ووجهته بالاعتبار وفي جهة
 حكما والممازاد للمهم ولو كانا تنبئهم نزع السهل ان انشباب هذا
 النوع انشباب المصدر انشباب الظروف لانه لا يقدر ان ينعزل فيه
 الا افعال السبل لا يقال بقدرت ميلا ولا رقت ميلا فالظرف يقع فيه
 كلنا سب له ونواسط لحظي معدودة فكان المظنود في سبب خطوة مقدر
 كذلك ميلا في سبب قوله والثانية ما صبح في المخرج في انه من الخلق
 لانه حيلة مقابل للمهم وظاهر النظم انه من المهم لانه ظاهر في عطفه
 على مشكته وعطفه على الاصل ان كانا يظهر وقد نوجه كلام للممازاد
 اراد للمهم ولو حكما وهذا منه ان مجلس زيد وان تعين باضا فته اليه
 لكنه مهم من جهة اختلافه بالاعتبار وتفاوته وعدم كونه امرا
 محذورا سم قوله ما صبح من مادة الفعل مما يدل على ان اللزوم من مادة
 الفعل لا من نفسه قوله الا في اصله معه اجتمع قولنا اجتمع
 معه في اصل مادته فلو اختلفت مادته ومادة عاملة عوربت فذ
 زيد وذهبت مريج ولم يحل في القياس ان يجعل ظرف مريجا بل يجب
 التفرج معه بغير مريج ولم يكنوا بالتوافق المعنوي هنا كما في المصدر
 قال في المعنى والعرق ان انشباب هذا النوع على الظرفية على خلاف
 القياس تكونه متضا فلا يجاوز به محل السماع اما قد عرفت جلو سب
 ولاذ افع له من القياس انني قوله هو معنى مزجوا الكلم الذي هو
 متى يعيد كعبا الذي احرر الكلم عن مزجه فكعبا بنفس الثريا في
 متعلقها من ناظ بنوط اذا تعلق ز قوله وعرو مني مقعد القابلة
 اي قريب مني كثر بالوالدة من تولدها ز فخرج اذا قلت هو مني فخرج
 الكلم من الزجر في الاولى متعلقة بالاستقراء ومن الثانية متعلقة
 باسم للكان نفسه لانه مستوفى قوله لانه يدل الذي يدل عليه
 دلالة نظمة بصيغته ودلالة التزامية بالحديث الدال عليه الفعل لوجه
 عرفه معنى قوله وبديل على المكان بالالتزام فقطر قوله وغير ظرف
 اي مما لا يشبه الظرفية والالتزامية وغير ذي الشرف البتة ثم قوله
 فذا كان اي الاسم الذي يرى ظرفا وغير ظرف قوله زو ظرف اي ظرفي ووجه

لان المقصود

لان المقصود تفسير الطرف المتصرف والممازاد انه يسمى بذلك حين تكون
 ظرفا بان ينصب على تضييع معنى في مطلقا يدل لعل التعريف السابق
 وكذا اقبال في قوله وغير ذي المتصرف سم قوله او شيئا ليس معطوفا
 على ظرفية المذكور ليكون للتعني لزوم ظرفية او شيئا ليس معطوفا
 على متصرفا كما قال للملكودي اي لزوم ظرفية فقط او لزم ظرفية او شيئا
 كقول وبعد ز قوله كقطب في العاقب ويشد بد الطام مضمومة في الاعمق
 ظرف الاستقراء ما مضى وتحقق بالبقية اما فعله قط والعامته
 تقول لا فعله قط وهو لحن واستنفاة من قططته اي قططته فعنيها
 فعلية قط ما فعلته فيما انقطع من عري لان الماضى منقطع عن الحال والاشياء
 او بديت لتضييعها معنى مدق اي اذ المعنى قد انضطت الى الان وعلى حركة
 ليس بلفظ ساكنان وكانا متضمة لشيء بالغايات وقد نكسر على اصل التقبل
 الساكنين وقد شيع قاف طاه في الضم وقد تحققت طاه مع ضمها او اسكنا
 معنى قوله وعوض موطرف لاستغراق التعقب مثل انبدا الا انه يخص
 باللفظ وهو معرب ان اصنف كقول لا فعله عوض العاضين مبني ان
 نصف ونباوه اما على الضم كقول او على الكسر كما من او على الفتح كما نوي
 الزمان عوضا لانه كلما مضى عنه ضرعوضه خراسر معنى قوله وما
 يخرج عنها مريج في انه حال دخول حرف الجر خارج عن الظرفية وقد مر قوله
 فخر بالحق وهو من خاصة في ايجز غيرها كان متصرفا والفرق ان من لم يرت
 زبا دنها فلم يستد بها تفرج لكن قال بين قد يتخرج مني بالي وحتى واس
 مالى مع عدم تفرجها قوله مع ان من الحرفان من ومن الداخلة على
 الظروف غير للشرقة اكثر ما معنى في عوجته من فلك ومن بعدك ومن
 بدنا وبك ككتمان وامحبت من عندك وهما لحن لذلك فلا تبدأ الثانية
 انتم وفي التفرج عن الناظر ان من الداخلة على قبل وبعد واحواقت
 فاذية قوله ولا تفسر على ذلك لكان تقول هذا من باب حذف اللصاف
 واقامة للضاف اليه مقامه والضاف اليه لا يستقبل بنسبة هذا الحكم اليه
 اذ لا يتصور كون الخلق في القرب بالمعنى المصدرى وحذف للضاف واقامة
 للضاف اليه مقامه فيما كان كذلك شيع عند الناظر فلم كان هنا غير

مقبس ب قوله يكثرون وجهه بما في التثنية السابق ب قوله وقت
 حقوق النواي عزوب التثنية ب قوله ومقدار عزوبه لعل المقدر
 هنا حيا من الزمان حتى يكون بعد حذوه مما ناب عنه المصدر
 عن الزمان لا فاده قوله فخذ في الضاف اليه في بيان نيابة المصدر
 عن الزمان فالنقد برونه مقداره عزوبه في المعنى وقت خسر
 جزوي وقتا قدروا ب قوله وانصل مدة غيبة القارطين
 فخذ في مدة وابدا عنها غيبة ثم غيبة وابدا عنها القارطين وما
 راجع جزوا في طلب العرظ فلم يرحا نقيح **المفعول معه**
 قوله بنصب تالي الواو اي المذكور في قوله في العربية حذوا و
 للمفعول معه كافي للمعنى وفي قوله تالي اشعار بان لا يجوز الفصل
 بين الواو والمفعول معه بطريق ولا غيره وهو كذلك فلا يقال قام زيد
 واليوم عمل فان حاذ الفصل بين الواو والقاطعة ومعطوفها كذا الواو
 هنا نزلت منزلة الفاعل مع المورخين الفصل بينهما اس قوله ذات
 فعل هذا مفهوم من قوله الاتي بما من الفعل وشبهه الذي ب قوله واسم
 يشبه عبارة التوضيح واسم فيه معناه وصرفه انتهى فانظر مع هذا
 قول الشماطي قوله فقد في التثنية والحق سرعة بغداد انه
 انه لا يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه حوا في غنظه من حيث
 المعنى على مصاحبه وهو كذلك خلافا لابي حنبل ب قوله وشرب
 اللبن اي بنصب تشبهه والا وهو منزلة الاسم فيدعي ان يعطى حكمه وقد
 صرح بعضهم بانه مفعول معه وهو الحق انتهى وعلمه فلا يكون المصدر
 المولود من ان والفعل عطفا على مصدر ما خور مما قبله ولا يجوز
 عن العطف قوله في الاول فعل فيه شيء لانه ان نصب الفعل فالتالي
 اسم ناولا ب قوله فله او بعد لان التقيد بذلك ينافي للمعية
 ولو قال بد اجارا استحقى يكون عمر منصوبا كان اولى لان الرفع
 يخرج بقوله فضله ويمكن ان يقال خرج بقيد بن نقيح قوله عز وجل
 نزل وصيغته فلا يلائم على هذا يكون من قبل جنة انا وزيدا عند
 قوله خلافا للصير في بضم اليم وفيها فانه يصير نصب للمفعول معه

المفعول
معه

بالظرف

عزوب

عن تمام الاسم كالتميز بفتح قوله وابل بالموحدة قوله وشبهه
 يستثنى الصفة المشبهة واسم التفضيل فانما لا يسبقان المفعول معه
 ب قوله اذ لو كان الامر الى ورد ايضا بالمعنى لو كانت ناصية بشرط
 تقدم فعل وشبهه وبان هذا حكمه لا يظهر له لانه ما من حرف
 ناصب الا وهو مشبه بالفعل او بما يشبهه ب قوله لوجب اتصال
 الصير بها انقض ما لا استثنائية فانها عاملة ولا تنصل بها الصير
 ز وسيد كذا جوابه في باب الاستثنا ب قوله وتناول اطلاق الفعل
 التثنية وان ايضا الفعل المتعدي وهو الصحيح خلافا لمن شرط اللزوم
 لئلا يلتبس بالمفعول وانما قصر كان وهو الصحيح خلافا لمن شرط
 اللزوم لئلا يلتبس لان الصحيح انما مشتقة فالتأني على معنى
 سوى الزمان ب قوله اي ما تنصع الى يقيني ان ليس المراد بالمقد
 المدح وان المدح لول عليه بل المراد الموداي ما يؤول عليه الكلام فان
 تنصع لا تأتي ان يكون محذوف وفي قوله ما لك معنى ما تنصع
 ب قوله ومن اعمال شبه الفعل قوله لم يسجد الى مبني على ما ذهب اليه
 الزمخشري في جملة من ان حسب اسم فعل بمعنى تليق في الصفة بانية
 والكان مفعول به وسيف فاعل والفعال مفعول وغيرهم على ان
 حسب معنى كان والصفة اعرابه وهو متبدا وسيف خبره والفعال
 مفعول به تنقيد بوجوب والواو لعطف جملة على جملة وفاعل حسب
 مقدر عابد على سيف لتقدمه فليس الفعل مفعولا معه لان المفعول معه
 لا يعمل به الا الفعل او ما يجري مجرى الفعل وليس حسب مما يجري مجرى
 الفعل بوجه فحسب المقدر مضارع احسبه اذا اعطاه مرادي قال
 ابن هشام انما لم يقولوا في حسبته انه نصب للمفعول معه لانه اما مصدرا
 فمصدر احسب انما هو الاضمار لان المصدر انما يدل على الحد مجررا
 وهذا بدل عن ذات ومعنى قام لها وهو الكفاية ولهذا الثاني
 يندفع ان يقال انه مصدر مجرور والزائد واما اسم فاعل فذا
 لا يجاري للضارع في الحركة والسكون واما اسم فعل فذا معرب
 واسم الفعل مبني ومضارع واسم الفعل لا يضاف ويدل على الاضافة

انه روي عبيد والصفاء بالخرف فبقا ان يكون صفة مشبهة وهي
لا تنصب المفعول معه انتهى قوله فقد في الخا جسي واياهم
مفعول معه وكتيلا خبر كونا اي لدني فيميل والمشهد السمين
زوقال ع فتدني اي بكفني قوله هذا رد اي الخا الرافا المحدث
والسرايل بالكر التيقن قاموس قوله وهو اتفاق قال ص واذا
لا اري منفا من تقدم للمفعول معه على عامله اذا تاضع المصاحب
فان ذلك مع واو العطف الذي هو اصل جاز يجوز ان يد او غير العتد
قال ص ويمكن جعل كلامهم على غير هذه الصورة قال ص ولا يخفى ما فيه
من البعد قوله صحت وفي ان مقامه فلا شصا لست قننا
معر عي اعينك ع قوله ص والقبه للقب الخ فاللقب مفعول به
والسوة مفعول مطلق قوله ص لمع وهو با في وجوب الاضمار ونظرا ذلا
مقتضى له وكلامهم صريح في الجواز مراعاة قوله وبعد ما استقام
لما ان قلت لم اكني للمعور يتعد الفعل في معانته وزيدا وليك انت
وزيد اوم يكفوا في هذه الة واما ك مع ان الفعل فيه مقدر
لان معنى هذا انك تعد استقر ك قلت قد برة في هذا الة
واما ك على جهة امتناع ذكره خلا فة فيما انت وزيد اولا انه يجوز ذكره
فتر جوازا ذكر منزلة تقدمه على الواو انتهى قال ص وتبقى
الاشكال في منع هذا الة واما ك وضوا ما ك وزيد مع ان انصب
فيه بالاستقرار ففلا حاز نصب واما ك بالاستقرار انتهى
ويجاب بالعرف لقوة الداعي الي تقدم الفعل في ما ك وزيد
سبب تقدم ما استقر بامته التي هي بالافعال اولى وتاختر
لما روي الجرو ولا نقضاه ما تنقل به وضوا بخلاف هذا الة
واما ك فانه ليس فيه الاداع قاعده وهو قاض الخا والمجور
فا فترقا فالف قوله او كيف الخ او قبل خبر ظاهرا لسهل بخوانا
واما ك في الخا في تقدم كنت واما ك فانه كان فافضل الضير
وهو على هذا مرفوع كان دم قوله ص فيعمل ك ان يتعين لفظ
الكون وقد قد راب الناطم ما تلابس فقد دم ما تنصع قوله

مما
فان

مطمرا وجوبا في وجوب الاضمار نظرا ذلا يقتضي
له وكلامهم صريح في الجواز مراعاة قوله فاما انت
والسرايل في مة يبرز بالذكر الضابط اي ما تنصع
والسرايل في متلف تطفه المم اي مكان فتر يتلف فيه
من سلكه ويبرز من برة الة اما اذا جدد والضابط
القوي قوله ص والاصل ما يكون وزيد الخ اعلم ان
قدرا الفعل مع ما مضيا ومع كني مضارفا فقال ما كنت
وزيدا وكنت تكون وقصصه فاختلف هل هذا مقصود او لا
فقال السرايل في التقدم ان جازان في كل من الوجهين
والا تفرق غير مقصود ولو فكتح وقال بن واد ب
هو مقصود لان ما دخلها معنى التقدرا والانكار وان
يكون ما كنت فلان اتقن تقدم الماضي معها فالانكار
مع كني تايه لا اشتبهام الخ فتر تقدم الماضي مع
سرايل ان تقدم الماضي معها كذلك ثم قوله وخبرها
ما تقدم عليها الخ صريح في نقصان كان وذلك متعين
مع ما انما لا يكون جازا ومع كني يجوز جعل كان تايه
فكفي حاله لكن جوازا مع ما التمام وجعل ما مفعولا
مطلقا قوله ص كالذي اي كالراكب الذي والرجال
يكر الخا والرو تحذف الخ الة سريخ من جلود ليس فيه
خشب والبا السينة مقدمة في ان يحمل اي ليست ميلها
وسملا يفضا وله تعني ملاءم قوله والتقدم نرا زمان
لما تقدم نرا كان هنا يتعين في جعل النقص والتتام
وتعينها تعانيرج تقدم نرا في با في الة ولا يخفى
الافعال دم قوله ص وان من القصب على المعتل اعلم
ان معنى النصب والرفع مختلف لانه مع النصب
يكون المعنى انها جازا في الرفع يحمل ان يكونا جازا
او مرفوعين والثاني في قبل الاول او بالاعين فكيف يحكم

برحمان العطف مع اختلاف المعنى والذي يظهر ان يقال
 ان المتكلم ان قصد المعنى نصبا لا غير وان قصد
 المعنى نصبا لا غير فحينئذ الوجه ان يقال وان قصد
 عدم المعنى نصبا وكذا الاحتمال والاهم ان يرفع لا غير
 وان لم يرد شيئا من ذلك بل اذ مطلق النسبة اليها اعم
 من النسبة اليها قصد الا الى احد مما يصاحبه الآخر
 جاز الوجهان فلو عمل هذا الآخر بحمل كلامهم ب قال دم
 وهذا النوع يستوي فيه الوجهان عند بن عصفور وليس
 عندك شيء يخرج منه العطف ولا عند القم شيء يستوي
 فيه الوجهان قال بعضهم وقول بن عصفور وجه
 اذ لا يترجى قلت يترجح العطف كونه الاصل في الوجود وهو
 الذي يظن المقام فثبت على نقد ترك التام اجتهاد لهذا
 التقدير لان مجرد ترك التام لا يفضي الى مقتضى التام
 من رضاعه اذ قد يترك ان مقادير من خلاف تركها بوضعه
 وتركه بوضعه فانه تفيد التمكن من الرضاع بخلاف
 للغير مع لانه لنقد مصاحبه اياه وذلك لفعله التام
قول اذ العطف على المذهب طرف واكل من واكملت
 فلانا اذ اكلت غلبه واكمل هو عليك **قول** الطينين
 يضم الكاف من الطين الى كسر الطاء نقره **قول** تعسفا
 في الاول كان يقال واكمل امره الى اللسان وواكل اللسان
 امره **قول** وتوضيحه المعنى في الثاني قال الناطقون
 المراد كونه السني اسما والمخاطبون هم المأمورون بذلك
 ولو عطف كان التقدير كونهوا لهم ولكن كونهوا له وذلك
 خلاف المقصود انتهى وقال ابو القاسم كان ينبغي ان النص
 يجب اذ ليس المعنى انه امر بنى انهم بشيئ بل امرهم بموافقة
 بني ابيهم ويدل على ذلك انه اكد القم بقوله انتم
 ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه ضميرا جازيا فيجوز

قول كما في نحو ما لك وزيد او ما شاك وعمل النصب
 في هذين ونحوهما كان مقصودا قبل الحار او بعصده لا ين
 منويا بعد الواو لا بلا ين خلافا للسرا في وان خرف
 تسهيل والتقدير الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولا
 معه وبصيرته مفعولا به اذ التقدير ما لك وما استك
 زيد او يلزم عليه اعمال المصدر منويا وهو متنع واعتذر
 عن هذا بان للنصب رهنا في قوة للمعطوف به لو ضيغ الدلالة
 عليه على ان المصدر يجوز اعمال المصدر منويا ثم هذا
 المصدر المنوي معطوف على الخبر الذي هو ما كان المحذوف
 الذي يتعلق به لك فالمنع ما فلا يستلزم ذلك اذا كان
 المعكوف على الخبر خبرا واعلم ان المعروف في ما لك ونحوه ان
 يكون مردقا بالخال نحو ما لك قال عا وهذا قد وقع على
 غير ذلك وذلك انما عطف عليه من قولك وما لا يستلزم
 زيد احصل من القائل نظر ما كانت الحال تحصله
قول ممتنع عند الجمهور المبرزين لا جمهور
 الخويعين لان الكوفيين قاطبة وبعض النحويين لا يمتنعون
 بعادة لاقص **قول** فتعين النصب لا يخفى انه يجوز
 في ما شاك وعمرانك انة اوجه الخبر على الافتراض كما في قوله
 اكل امرئ عسبن امرا وثار توقد بالليل نارا والرفع على
 ان الاصل نص ما شاك وشان غم ثم حذف المضاف
 واقام للضاق اليه مقامه والنصب على ما بينه وليس في
 الخبر كذا في المذكور في ما لك وزيد بل هو جازع عند الجمهور
 وغيره في الكلام فان كان غيره اقص منه واذا كان كذلك
 فان تعين النصب في هذا المثال عند الجمهور
 عطفها الى عامه حتى شئت بها لتعيناها اي عند دست
 دماغة **قول** ورجم اي دققر وطوئن **قول**
 فاول عطفها بامثلها اعترض بان هذا يستلزم عطف قوله

وانتفا فائدة ان علام
 لعل لا فيه نقل قولهم

ان يقال علقها ما وثبنا كما يصح مع امثلتها واللازم باطل
واجيب منع بطلانه بدليل قوله ظرفية لها سبب ترجو به
الما والسجود قوله او اعتقد لا يحتمل وجوب احدهما
ان يكون تخيرا فيما امتنع عطفه بين نفسه على المعية
واضمارا على بقية ضمارة كقوله تعالى واجمعوا امركم
وشركا كما فانه لا يصح جعله معطوفا لان الجمع بمعنى عزم
فلا ينصب الا نحو الامر ولك ان يجعل شركا لمفعولا به
يفعل مقدر بقدره واجمعوا من جمع لان الجمع بمعنى ضم
المترق فينصب الشركاء ونحوه والباقي ان يكون تنويعا
والمعنى ما امتنع فيه العطف نوعان نوع يجب فيه النصب
على القصة ونوع يضاهي عاملا لان المعية فيه ايضا بمنفعة
كقوله علقها تنبها وما يجوز ان يجعل قوله او اعتقد
اضمارا عاملا شاملا للمنافع كما مثلنا والمارة كقولك مالك
وزيد فيضو زجيرة لا بالعطف بل باضمار المارة كما نص عليه
في شرح الكافية وكلامه فيه يورد هذا الاحتمال مرادي
لا استسما قال السعد يثبتني انا اذا قلنا حالي القوم
الازيد افا لا استسما بطلق على اخراج زيد وعلى زيد
المخرج وعلى لفظ زيد للدلالة على ان يكون مجموع لفظ
الازيد او لفظه الاعتبار اذ اختلفت العبارات في تفسير
فيجب ان يجعل كل تفسير على ما يناسبه من المعاني فيقول
هو اخراج الى العلم ان المراد باخراج المستثنى ان ذكره
بعد الاستين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فيمن ذلك
للسامع تلك القرينة لا انه مراد للتكلم ثم اخرجه فلا يلزم
التناقض شاطبي ويلزم عليه ان لا يكون الاستسما من الذي
انبأنا وبالعكس وهو شري وحق بعضهم ان دخول المستثنى
في جمل المغن عنده ثم اخراجه بالا او احدى اخواته
انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض

في نحو

في نحو جاني القوم الازيد الا انه بمنزلة قولك القوم المخرج
منهم زيد جاني وزك ان النوب اليه الفعل وان تأخر
عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي
المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما فلو
نفي الاستسما لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه
مع الا والمستثنى فلا بد من وجود فعله الثلاثة قبل
النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والاعراض
قبل النسبة فلا بد ان يفسر قوله بالاختصاص
بالذكر لاصا لنها في الاستسما اذ هو حرف والحرف هو
الموضوع لا فاده للعلاني التعليل بخلاف الباقي فانه
اسم ويشترط بين الطرفين والقول في الاخراج خص
اي لثبوت الاخراج باليد لخرائط العطف لثبوت الصفة
توحيق رتبة مومنة وبالشروط كذا الذي ان حارب
وبالفاتحة نحو واتوا الصام الى الدليل والاستسما تصرح
قوله يخرج القضيض اي تغير شيئا لقوله ونحوه اي نحو القضيض
من الخرجان القايست بقضيض والاستسما
الدخول حقيقة الى الوجه ان يقال الدخول حقيقة لفظا هو
او بقدر ارفاق المستثنى في المستسما المخرج داخل حقيقة
في المستثنى منه الا ان الدخول قد يري من حيث الاستثنى
منه الذي هو محل الدخول مقدر لا موقوف به
موجبا كان لا على هذا القوم يكون قوله الا في وبعد نفي
الى تفصيلا لما اخرجنا ويجوز ان يفسر هذا بالايجاب
اخذ من مقابلة غاياتي فيكون ما باقي بيان الحكم اخذ
لا تفصيلا قوله متحتم اتفاقا فانه نظير قداما
جائز في لغة حكمها ابو حيان وخرج عليها فسر بانه لا قبل
شاطبي وحمل الآية في المعنى على ان شيئا في معنى يكونوا
منه بدليل في شرب منه فليس شيئا انتهى والخطام في الاستسما

بشيء

الما

فلا يريد ان غير المصنف حاي في حقوق القوم الا زيدا اذ جرت
 الاصفة على الاول شاطبي قوله او منقطع الا ولا يريد
 ان يكون بديته وبين المستثنى منه مناسبة فلا يقال قام
 القوم الا تعيانا قاله الخليلي واعلم ان المستثنى المنقطع
 قد يكون معززا كما تقدم وقد يكون جلة نحو لست عليه بيسيطر
 الا من توفي وكفر فغذبه الله العذاب الاكبر قال ابن خلدون
 من مستد او بعد به الله الخبر والحيلة في موضع نصب على
 الاستثناء المنقطع قلت واهل الاثر من عد هذه الحيلة
 في الجمل التي لها محل في الاعراب وينبغي ان تقدم على هذا
 دم قوله كما قبلها بواسطتها هذا قول البراءي واعتراضه
 المصنف بكونه لا يخو قاموا الا زيدا الاعلى ويكره من عمل
 الفعل في عدم النظر اذ ليس في الكلام فعل معدي الى شيين
 حرف واحد ومن عطف دم قوله ولا يستغلا هذا اقوال
 ابن خلدون نعمك بان غير اذ وقعت موقع الا في خبرها ما قبلها
 من الفعل بلا واسطة وزد دما ان الفعل اللازم انما نصب
 بلا واسطة للمفعول المطلق والحال والتميز والمستثنى في قوله
 قاموا الا زيدا ليس شيئا من ذلك ونصب غير في نحو قاموا غير
 زيد قد قبل بانه على الحال وفيها معنى الاستثناء انتهى
 قوله ولا استثنى مفعول هذا قول الزجاج فانه يرى ان نصب
 المستثنى بالمستثنى كمنصب المنادي بانا وذي والا وصرق السند
 دليلان على الفصلين المقدرين فيسقط الاعتراض بان ذلك جمع
 بين حرفي المعنى والفعل طليت واعني قال دم وقد اعترض
 ايضا بانه يلزم منه جواز الفعل بتقدمه لا يلزم
 ذلك لان تعمل ما ورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكانا قد
 امتنع الا ترى انه يجب النصب في اساك والاسد بتقدمه
 ولو ورد الرفع فحوائث والاسد لكانا قد راجع ونحوه
 دم قوله خلافا لما عني اي قول ما تقدم من ان الالهى المناسبة

من

مخالفا

مخالفا لمن زعم ذلك وقضية كلام الله ان المخلاف في ناصب
 للمستثنى شامل للمستثنى المتصل والمنقطع وخالفه من المخالف
 فانه قال بعد ذلك الا قول او من اكله في التنصيص واما المنقطع
 فان العامل فيه وعملها فيه محل لكن ولها خبر بعد رجب المعنى
 ومنهم من يجيز اظهاره ومنهم من يقول انه كلام مستأنف
 دم قوله عليه ما اشعر به كلامه قد تقدم ايضا من قوله الا في
 والبع الانا على ان المعنى القها عن العمل وليس يقاطع جوارا ان
 يراد القها من جهة المعنى والاخراج ب قوله لا فاحذف الخبر
 ولقيام معنى الاستثناء بها والعامل ما به يتقوم المعنى
 المقتضى للاعتراف فان قبل دخلت الدار على الفعل في
 تشدك الله الا فعلت فابن الاضطرار اجيب بانه في
 معي ما اسيلك الا فمك دم قوله ما لم يتوسط الخ لا
 العامل طالب لما بعدها وهو اقوى منها فقدم عليها
 قوله والا ليست كذلك لا يصح على القول بان المستثنى
 في حكم المسكوت عنه لا على القول الا بانه ليس كذلك
 لان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات وتقدم
 صحته هو منتقض خلافا وعدا له لان الانفصال يكثر
 اي لعدم العمل سنة قوله ولو معنى دون لفظة فلما دخل
 يقول ذلك الا زيدا وقل رجل يقول ذلك الا ورا قبل رجل
 يقول ذلك الا زيدا في فلما رجل وقل رجل وقل رجل معني
 النبي قال ابو علي فلما يكون معنى للمفرد قوله سرت
 حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كانت للاشياء الحار الرفع
 وحتى معنى اثبات النبي القليل بقوله فلما عرس حتى محبة
 بالثبات شير من الصيغة الا قول ولكن اقل رجل مولانا النبي
 لا بد حلي عليه فواصة الاستدراك لا بد حلي على المنافاة ومن ثم
 كان وصفه المضاف اليه اقل في الاستدراك فلا او فخر فان اصل
 النبي دخوله على الفعل فلما قلت اقل رجل ذي رمة لم يحسن

ووضعه بغير صالح ايضا لا يجوز في القياس ومن حوزة فلا
 فلا عطا به معني الفعل وقاعل قد وقيل لا يكون الاقلية
 وكذا اما انصف اليه اقل لكونه كالجزء ويرى وقد يجري
 لفظه الى وما تفرق منها مجري النفي وقاويل النفي في غير
 ما قلناه بنا دكا لغيره الشاذة فشرابا منه الاقلية
 اي لم يطبقوه الا فليلدم تند **س** وقال ابن هشام
 لا يتوهم ان لو عزلة النفي له لا ينافي الامتناع فان النفي
 فيها حقيقي لا قصدي كما ان التخصيص يستلزم عدم التلبس
 باخصر عليه ومع هذا فهو اجاب وما الاستصحاب فاريد
 بنا لنفي لا طلب التزم واما النفي صغافا فترقا فاذا قلت
 لو جاني اخوتك الا يزيد انعين النصب واما لو كان فيها
 المعنى الا انه لفسدتا فالاعني غير **س** قوله وهو ان
 اي ولو معناه ون لفظ تند **س** اذا انتقض النفي وانتهى
 لم يثبت له حكمه الا قسم نحو ما شرب احد الاما الا زيدا
 ولا تأكلوا الا اللحم الا على وكذا اذا انتقض بالحال
 نحو ما مريت باحد الا فاعا الا زيدا وهذا وكفه عزلة
 ما لا لقي فيه ولا يبي اذا المعنى شربا الما الا زيدا وكلوا اللحم
 الا على وامر بكم قاعين الا زيدا دم قوله انتخب ابناء
 ما اتصل بشرط ان لا يكون مردودا به كلام يتوهم الاستدلال
 ولا متراجعا عن المستثنى منه ولا متقدما عليه لتسهيل فان كان
 مردودا انه كلام يتوهم الاستدلال عين النصب فقب **س**
 للتطابق بين النظمين كان يقول لك قائل قاموا الا
 فتقول ما قاموا الا زيدا وان كان متراجعا عن المستثنى منه
 ترجع النصب لان الاستدلال كان مختارا للتشاكل بينهما وبين
 المستثنى منه ومع التراجيح لا يثبت بذلك نحو ما لعدى الموت
 جزا اذا قبضت ضعيفه من اهل الدنيا احدتهه الا الحنة
 رموزه دم وكذا اذا تقدم عليها المستثنى منها باي قول

وبالمرية

وبالمرية الخ فيها وفي كل رسالة انضمت من معظم الرموز
 وخلق بتقنين اي مثال وعاف دارس والا التوبي يد ابن
 الضم والضم والتوبي يضم النون واسكان الهمزة حرفة
 حول اللفظ لا يلائم لفظه ما المظهر قوله بد لبعض ولا يحتاج
 الى ضمير يربطه لان الا وما بعد هامن تمام الكلام الاول
 والا قرينة ضمنية ان الثاني قد كان بقا وله الاول ليعلم
 انه بعينه دم قوله وعند التوفيق عطف نفي اي لان
 الا عند من من حروف العطف في بان الاستدلال خاص
 قاله ابو حسان بصرى ورد نحو ما قام الا زيد وليس شي
 من اجزى العطف بكم العوامل وقد يجاب بان ليس بالها
 في التقدير اذا التقيد بما قام احد الا زيد معني وفيه انه
 بكم عليه جواز خذ في المعطوف عليه مطلقا مطردا والمردود
 انه فليل قوله في عمل العامل فيه اقا ديه ان مرادهم بقوله
 في باب البذل هو المقصود بالنسبة نسبت عمل العامل الى
 البذل منه لان عمله فيه انما هو من جهة العامل لا من جهة
 النفي والاشياء زرقه اذا التقيد بالبذل على المقطع
 يشمل الحال المحدد للمعول للعامل للوجود في النفي في
 لتال السبعة في النصب والنصب على لا فلي ب قوله
 وما زيد شيئا الرسمى الرفع هنا ابتاع على محل شيئا باعتبار
 الاصل وهذا ابتاع على انه لا شرط في الابتاع على الحال
 وجوده في الزاي الطالب لذلك التحمل قوله لان من واليا
 لا يتردان في الايجاب يرو عليه نحو حسد درهم ولى بالله
 شهيد او حواءه تعلم من كلام دم فانه قال فا زيدا
 من لفظ الجوز ليعا متقدرا ليعا وضعت على ناكند نفي
 الجوز ليعا والامثلة لما تقدمها من النفي فاذا بطل
 فكيف يؤكد انتهى فاذا وان الكلام في الباء الزائدة في الخبر
 المنفي لا مطلقا لكن التملق اعتمادا على المثال قوله

وقد روي في السبع الخ النبذ في قلبه لا قراءة من عامر وفي
 امرئك قراءة غير من كثير وفي عي قوله ما انقطع قد ر
 البريون الا في المنتقط ولكن وغيرهم يسوي ويرجح الاول
 امورا خيرا انذنا وتكون حرفي الثاني انه نفس
 ما لا موضع له على الامور فله الثالث انه نفس رصاص
 رصاص وذا القلب رصاصا فاض الدافع ان فيه بيان
 للعنف فان المنتقط بمنزلة الاستدراك في انه يعقبت
 الكلام مرفوع ما سوف ثبوته او يقيه وليت باخراج حقيقة
 وهذا الانعطاف لنفسه يسوي ليرفعه ما لم به من علم
 الخ فابناع الظن مستثنى منقطع يخرج مما افهمه كماله به
 من علم من نفا الاعم من العلم والظن فان الظن يستقصر
 بك كرا العلم لكثرة قيامه مقامه قاله من العلم وقد يقال
 انه يخرج من المنطوق بنا على ان العلم قد مراده ما يشي
 الظن فليكون الاستثناء متصلا قال في التبرج وتتم
 بقراون الا اسباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار
 الموضع انتهى وليست المسوغة لقرائهم بذلك فان القراءة
 بالرواية لا بالرواية وكلام التبرج لو لم خلافه قوله
 ما قام احد الاحار يحتمل انه بدل من خلاصة معنى الا
 اذا المعنى ما جاني احد غير حمار فخرجاز يصيد فعلى احد
 قاله قلت خرج من ثابته بدل على غلط فقال اهل
 الجواز يوجبون نصب المنتقط مطلقا لان بدل الغلط غير
 موجود في الفصح من كلام العرب انتهى قوله وبلدة الى
 اي رب بلدة قالوا فخرج بعفور وهو ولد البقرة
 الوحشية بدل من انفس على لغة عامر والعيسج عيسا
 وهي الابل النبذ كالتباضا شيئا من الصقر
 وبنت كرام لا تلتصق من كذا والشاهد في الا انسان
 فانه استثناء منقطع على ان بدل وعامله ما يلي السات

عشنة الخ طرف متعلق باجاهد في بيت قبله
 ومكانا اي الحرب طرف والشاهد في المشرق بقية البرا
 وبالف السنية المشارف وهي قرية من ارض القوم في الحكم
 في خندقه رفواته شرعا حوازا لا بد ان الخ قد كسعر بعد
 الشطوق له فيه ابدال وذلك ان من حقيقة البدل ان يضر
 وقوعه موقع البدل منه من حيث هو مقصود بالحكم شيئا
 قوله يمكن نسلطه الى بان يضره مستثنا بالمستثنى عن
 المستثنى قوله نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص من
 مصدرية ونقص صلتها والمصدر في محل نصب وقال
 السمراني في محل رفع على الابتداء والخبر محذوف والتقدير
 ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه وزرع الشلو بين
 انه في محل نصب على المفعولية والاستثناء مفرغ اي ما زاد
 الا النقصان وردتانه لا مناسنة بين النقصان والزبا
 وزرع من الطراوة ان ما رايدك واستغني عن الواو كما في
 قولك ما قام زيد الا وقد نقره في غير نصب
 اي نصبه على الاستثناء فيشمل الغير نصبه على الاستثناء
 مستثنى سابق الخ ولو منقطع نحو ما جاني الاحار احد
 فيراد باحد معني بصدق على الخ لا ينقص البدلية وكفوا جاني
 الاحار القوم فيراد القوم من كروب القوم وقول الحار
 على المستثنى منه اي على المستثنى منه وعامله
 فانه ممتنع عند المصر قال في التسهيل ولا تقدم دون
 شد ود المستثنى على المستثنى منه وعامله بدل على
 احدها وما شدة من ذلك فلا تيقا سر عليه انتهى وقوله
 بدل على احدها فتقول ما جاني الاريد القوم والقوم الاريد
 ضرب وهما مسيلة وهي ان يتقدم المستثنى على المستثنى
 منه وعامله لكن يتوسط بين حرفي كلام نحو القوم الاريد
 حاول حيث يجعل ريد استثنى من الضمير في جانا واو فينت

ثلاثة اوجه مذهب المنع مطلقا والحوار مطلقا قبل وهو
الصحيح والثالث التفاضل بين ان يكون منصرفا فيجوز
او غير منصرف فيمتنع وهو المختار لان السماع انما ورد في
التعريف وقوله في المنفي واشبهه كما هو ظاهر في قوله
على قلة قاله بن عصفور ولا يفتأس على هذه الصفة وقد
قاسه الكوفون والبغداديون وابن مالك سيبوطي بقوله
بدل الكل من المتعدي وجهه ان العامل فرغ لما بعد الاواب
لم يخرج عام اريد به خاص فصح الابدال توضح وهو واضح
فما اورد من الأسئلة فانظر عموما قام الازيد القوم اذ لا
يجوز ابدال الكل من البعض وعمل ان يقال ان ابدال القوم
واحد انما صحته المسئلة فكان من بدل الكل من الكل
والا لم يحز الى على وجه بدل الغلط بقوله ولكن نصبه
اي المستثنى السابق قوله ان ورد لا ينبغي ان يكون المراد
ورد عن القرب سواء حمل فاعل ورد ضمير النصب او ضمير الاسم
السابق لان اختيار النصب لا يتعبد بتورود ذلك بل الذي
ينبغي ان يكون المراد ورد متعدي اي ضد روافع ورد
ضمير الاسم السابق يعني حيث اثبت بالمستثنى سابقا فاجتر
نصبه لانه الفصح قاله بوجه يندفع ان عبارة الناظم
غير محزنة لان الكلام معروف على ان التقدريم لا يفتأس على
انه سماع كما توجه العادة وان قوله نصبه اجتر مع قوله
ان ورد كما لم يتأخر فانه اذا وقف لكم باختيار النصب على
وروده فورد لا بد ان يكون منصوبا او مرفوعا وعلى
كلا التقديرين لا يختار فيه اذ لا يقال الا كما سمع او ردها
الشاطبي وقال انه لا جواب عنها قوله لانه الفصح في
اي والاشاع وانما كان مختارا للفتا كل كما مر وقد قات
بالتقدم قوله وما الى الا الى الشاهد منه في موضعين
وللمذهب الطريق وقوله فقيه مذهب ان حاصل الخلاف

ان تقدم

ان تقدمه على الصفة حال هو كقدمه على الموصوف
بل يكون البدل مختارا بلزم عليه تقدم البدل على النعت
والواجب العكس وقد يقال هذا مبني على عدم وجوب
الترتيب ونوشي قوله وان يفرغ لا يجوز ان يكون
التقدم من العمل في المستثنى منه لفظا بل هو
الاستثناء الذي يفرغ السابق المذكور بقوله كما لو لم يفرغ
يجوز زيادة لو يكون ما مصدرية ويجوز عكسه ان عدم
الاى كما علم الاب قوله لا يعود لشيء وذلك لغيره فانك
لو قلت قام الازيد كان المعنى قام جميع الناس الازيد
وهو بعيد وقد يتعصب جماعة من الناس من حملهم زيدا
منتفذين في الاعلى فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب
بقوله ولا يقع ذلك في الجواب وقال ابن الحاج بقوله
سبطين احدهما ان يكون فضله لاحد الثاني ان يحصل
به كما يدعى قرات اليوم كذا لانه يجوز ان يقرأ جميع
الايام الا في ذلك اليوم ثم وجاله للمصطلح في الباب
كما اتفقا على الجواز في البني وان لم يستعمل للمعنى فامتنع
الازيد ولذلك ستم قوله فلا يجوز قال الازيد اي لانه
كذب كذا قيل وفيه نظر كوان كان محال على الساقية او جعل
الحراضافيا او مختصرا للحد ونحوه تصدق الكلام على
ان الكذب لا يراه عند الضوي لانه بحث عن احكام الامور
صادقة او كاذبة ستم قوله لجميع اللغوات شامل للمعنى
معه مع انه يجوز التفرع فيه كما يقال ما سرق الاوائل
واما التوابع فلا يجوز التفرع فيها الا في البدل واحا زه
الزحضي وابو البقاوس في الصفات وكلام الضويين كما في
المعنى خالف ذلك ستم قوله الا المصدر المولد لان فيه
تناقضا بقوله فاما اول اي بانه مصدر نوعي اي غنا
صنيفا بقوله احسن من قوله المولد واسبقا لبعضهم

ظ

قوله في الله وان ينزع سابع على قوله وقوع العامل
لان المعنى قد لا يكون عاملا نحو ما في الداء لا يزيد انتهى
قال سم وقنه نظير لا فرق بين التعبيرين والمفرد
في المثال هو المتبادر لان ذكر الخبر والاقتضى المتبادر
الطالب للمبتدأ والعامل فيه فلا بد من المتبادر الذي
هو الحقيقة المستثنى منه الحد وفي فقد تفرع الاستبعاد
لما بعد الا وهو زيدا في المثال لا يقال الابتداء ليس سابقا
على الاول متاخرا عنها لاننا نقول هذا ممنوع بل هو سابق
عليها لان سبق الخبر لقضاة وهو طالب كالمبتدأ في الحقيقة
التي هو الحد وفي فقد قبل الا فهو سابق على الا انتهى
قوله كما في الامثلة فان السابق في ما عدا المثال
الثاني عامل وفي الثاني غير عامل لانه خبر وهو يعمل في
المبتدأ وفيه ما صرف قوله وذلك ان توافقا في المعنى
ظاهر في الاختصاص بيد الكل والحكم لا يختص به بل يجري
في اقسام البدل الاريفية بقره قوله ومعطوف عليه
اي بالاول الخاصة دم قوله ان اختلفا فيه الا اذا كنت
غالطا واردت الاضراب بس قوله فالعائد لكل
لخو بدل البعض من كله نحو ما اعجبني احد الزناد الاوجه
وبدل الاشتغال نحو ما اعجبني شي الا زيد الاعلمه وبذلك
الاضراب نحو ما اعجبني الا زيد الاعرابي بل هو يفرع واعلم
ان عمل الا العائد لان كان بنا على ان المعنى متحرك
على الاستثناء من الخبر المجوز فلا اشكال في ابدال العلاء
منه لكن يشكال لكون الاقتضى للتاكيد بنا على ان العامل
في البدل نظير العامل في المبتدأ منه فننبغي ان يكون الا
عاملة فيه لا مؤكدة واي معنى جعلها مؤكدة مع الحاجة
اليها للعمل ثم تقدمت عليها للبعد لا يقال عامل البدل
لا يظهر لان كلامهم يقتضي جواز اظهاره فينبغي ان يجعل العلاء

من خصائص
العلاء

عطف بيان ليندفع هذا الاشكال وان كان بنا على ان الا
الغني مجزوعا على المتبعية للضمير المجزوع فلا اشكال في
ابدال العلاء منه لان البدل ليندفع منه لكن يجوز ايضا
ان يجعل العلاء عطف بيان سم قوله الا الغني العلاء
خبر في انه لو عبرت بك لكان العلاء لا فغني ان العامل
في البدل نظير العامل في المبتدأ منه لكون العامل في العلاء
الامقدمة فتعلم ان الا قد تعمل مقدما اي حين تصديدا
الاسم على الاستثناء كما في ما لك من شجرة اي حينك
والرسم والزمير ان من البرق في وان تكرار اي الا في
لا تكون عطف على مجزوع اي لما سبق لا لتوكيد قوله
بالعامل للفرع حل بعضه العامل على الا والمعنى ان الزناد
لا في واحد اي لا جعلها مؤكدة في واحد واجعلها مؤكدة فيما
عداه وفيه الله يكون ساكتا عن الواحد المنزول وتأثيرا
لا فيه فلم يعلم حكمه واعرابه وهذه ايضا انه كان العباس
على هذا ان يقال مما به استثنى اي مما يدلك العامل
وهو لا فيكون في كلام المص الاظهار في موضع الاضمار
فتحتاج بيان لكنه فان جعلت الايضاح عورضا بان الخبر
او لا العامل ثم بنا بالايوه المفارقة بل للمبادر منية
المفارقة ب قوله وليس غزا نصبت للاقتناع بشغل
العامل بالكره من واحد في امتناع الابدال فلم يقع الاضمار
على الاستثناء دم قوله والاول والى لقربه من العامل
تفريق قوله نصبت للبعيد ينبغي ان يكون منصوبا بفعل
نفسه احكم به اي اضمن مثلا لان الحكم بدل على الامتناع
فلما كان الحكم والامتناع لا يستلزمان الركوب قال
والترتيب وقال بن هشام واسرار بقوله والترتيب اي انه
لا ياتي بهذا اللفظ من قال لما في الا بول نام لان اذا قلت
الا زيد الاعراب لا بد ان يكون زيدا على التفرع ورفع

على الابدال ونصب الثاني والثالث على الاستثناء لزم امران
 احدهما الفصل بين التابع والمتبوع والثاني استعمال
 اللغة الضعيفة في غير الجمل الذي بنيت فيه ولولا هذان
 الامران لم تكن متبعة في القياس اني وفيه ندد قول
 ب ان قوله نصب الجمع يلقي ان يكون باعتبار الغالب
 والاشهر والافين في ان يجوز غير النصب على اللغة
 القليلة المذكورة في قوله السابق وغير نصبه الى اني
 وانصب لنا خبر الاطلاق لشمول الايجاب والنفي واما
 قوله وجب بواحد فنعم اختصاصه بالنفي من قرينة
 ما تقدم من ان غير النصب لا يكون الا مع النفي قوله
 وحق بواحد فلا يجوز انتفاع الجمع لان التابع الواجب
 كالبدل لا يستدركه ونعطى واحدا لا بد من اتباع الجمع
 قوله على الراجح نعم منه جواز نصب الجمع على
 اللغة المروجة ب قوله فطريق معرفة النفي طريق
 ثالث وهو ان تستقطب المستثنى الاول ويحذف الباقي الثاني
 وتستقطب الثالث وان كان معك رابع فالتحيز ثلثة
 وهكذا الى اخره وضع قوله الوترية وهي في مثاله
 العشرة والاثنان قوله الشخصية وهي الاربعة واحد
 قوله واستثنى محذورا ومثل غير بد لكها اخذ من غير
 من اربعة اوجه انما لا تقع حيلة ولا تستثنى لها الا في
 الانقيال والاشعار في غير ان وصلتها ولا تقطع عن الاصل
 دم التفاصيل السابقة في ما اذا تكررت الالوية او لغز
 اجراها الشاطبي في غير لكن حيث قلنا هناك فيما اذا تكررت
 الا انما ملغاه لا تظهر ان تقول به هنا في نحو ما قام القوم
 غير زيد وغيره وبذلك الوجه ان يجرى مجرى زيد لا يعطى
 ب قوله معربا وقد تفتح في الرفع والجر لاضافة فيها الى مثنى
 تشبيل لقوله لم يمنع الشر منها غير ان نطق حاشية

في عضو

في خصوص ذات او قال لغز اضيفت لمجوع ان نطق
 وهو مبني لا معرب بدليل انهم يقولون المجوع في موضع كذا
 من شاة وغير متعلق ما يستثنى الواحدا في موضع روضة
 استثنى ويجوز في ذلك ولغز في حال ان غير مفعول
 راووه وان استثنى من الفاعل الاول او الثاني لا منه نصبا
 على المفردات ب قوله عند الجمع بالنظر للغة المشهورة
 اما على لغة جواز الانتفاء مع الايجاب كما تقدم فينبغي ان
 يجوز رفع خبر في المثال الاول ب قوله ومنع ان عند
 غير الكسائي في الاصل ككسائي اجاز في نحو ما قام الا زيد
 النصب بناء على هذا من نحو زيد الفاعل
 اصل خبر ان يوصف بما لا فينبغي معايرة مجرى خبره
 اما بالبناء فتعبر بمررت بجر غير زيد فاما بالنصب فتعبر
 دخلت بغير الوجه الذي خرجت به والاصل نحو الاول
 والثاني مجاز ب قوله في اذ وقعت الخبر موقع هذا
 الكلام مما قبله فانه ان اتلاد ان خبرا لتعرف بالاضافة
 مع نقاها صفة التكررة او شبهها لم يكن ذلك وان اراد
 انها خرجت عن الوصفة فلم يبين ذلك وان اراد ان لا تنصرف
 بالاضافة لم يكن له فادرك قوله فلما صنعت معنى الا
 للعتلة ب قوله فلما اجتمع ما قبله غير وما بعد الا في معنى المقابلة
 لما قبلها حلت الا في بعض المواضع ومعنى الخبر انه صار
 ما بعدا لامعا من قبلها بلفظها بلفظها بلفظها لا ولا يعتبر
 مغايرته له اذ كانت اوصفة كما كانت في الاصل الا ان خبر
 على الاكثر من جمل الاعلى غير لان نحو اسم والنقرا في الاسماء
 التزم منه في الطرف انتهى ب قوله كما جلت الاعلى قال ب
 واذ جعلت الاعلى غير في الصفة والاحرف لا تقبل الاعراب
 ومعها لها العار من كذا صنعت الخبر في الوصفة وهو ما استحق
 من الاعراب لولا ما منع حرفها من فعل ذلك الاعراب على ما بعد

على غير في الصفة وكان
 غير على الا في الصفة

الاعارية انتهى ^ف الموصوف جمعاً قال المصنف فلا يوصف
 بها مفعول محقق ولا معرفة محضة ^ف قوله لو كان غيري
 لا يسلم من ادبي محذوف الاداة والذهب نفس على
 النظر فهو خبر كان والصارم السيف القاطع والذكر
 والمدكور من السيوف ما كان ذاماً وزدني شئ ^ف قوله
 فالصارم صفة فيه تسامح لان الصارم ليس هو الصفة
 وانما الصفة هو مجموع الالوان الاسمي ^ف قوله صفة
 لغري اي وغيري تشبيه بالجمع من حيث صفة على
 الثلاثة فما فوقها ^ف قوله انبجته الخ اي ابركت وبع
 والبلدة الاول العبد والساقي الارض ويقام للناقدة
 بضم الموحدة وباللحمة صوتها شئ ^ف قوله لا يجوز
 حذف موصوفها لانها فضيلة في الوصف بها وليست
 بمخالفة فيه خلافاً لغيره على ذلك ^ف قوله
 الا حيث يصح الاستئناس لانهم لم يريدوا ان يخرجهما عن
 صورتهما الاصلية البتة ^ف قوله فخرجت عندي درهم
 الاداني الداني شديد من الدرهم وقابل هذا الكلام حقراً
 بدرهم كامل ^ف قوله كأنه جواز الادان على الاستئناس من
 حيث ان الدرهم هنا عبارة للجمع في المعنى باعتبار استغاله
 على الدواني فخرج اخراج الداني منه ^ف قوله لانه
 يتبع الاجيد لان الدرهم لا يلحق الجيد وغيره ليصح الاستئناس
 لانه اما جيد او غير جيد ^ف قوله وقد يقال انه مخالف
 للمعنى كون الالوان وصف بها الا حيث يصح الاستئناس
 لمول الحاجة في الآلة ان الاصفة والتشبه لا الالصفة
 بلو كان معني حقاً رجل الازيد لعلنا فان كلاماً من الآلة
 والمثال لا يصح الاستئناس لما في قول الحاجة فيه سمى
 واحاب بعضهم بان المراد بالاستئناس ما هو اعز من المتفصل
 والمنقطع وانما يتبع في المثالين المتفصل والمنقطع انتهى وهذا

يعني

ينبغي ان يكون اشتراط هذا التقيد لا غنى لا يحترز به
 عن شئ ^ف قوله قلت هذا الايض لان الاصل في التفتور ان
 تكون لسان الواقع ^ف قوله لو كان فيها المنة الا انية لغسداً
 قال في المعنى فلا يجوز في هذه ان تكون للاستئناس من جهة
 المعنى والتقدير لو كان فيها المنة ليس فهم الله لغسداً
 وذلك يقتضي غير مضمونه انه لو كان فيها المنة فهم الله لغسداً
 وليس كذلك المراد ولا من جهة اللفظ لان المنة حكم مشترك في
 الاتينات فلا عموم له فلا يصح الاستئناس منه لو قلت
 قام رجال الازيد المبرور وزح للردان الا في الآلة للاستئناس
 وانما عذاها بعدل محتاج ان لو دل على الاقتناع وامثلاً
 الشئ انتفاؤه وبرده انهم لا يقولون لو جاني دياراً ركنه
 ولو جاني من احد اكرمنه ولو كانت عترة الساني لحاز
 ذلك انتهى ^ف قوله لو كان معناه لخصه عدم صحة
 الاستئناس ان رجلاً اعم له ليمح الاستئناس منه
 تنبيه ان مطابق ما بعد الاموصوفها كالمثال
 والوصف محقق مثله في قوله رجل موصوف بانه
 غير زيد وان خالفه بافراذ وبغيره في الآلة المذكورة
 فالوصف موكلاً مثله في قوله متعدد موصوف بانه غير
 الواحد لان التعداد ترتيب على تعدد الآلة ولم ارمق
 افصح عن هذا المعنى ^ف قوله كما ينصب الاسم بعد الا
 وذلك لان الاسم الواقع بعد غير الذي صا مستثنى
 بواحدة على ان كان مستحقاً لولا هذه المانع على
 جعل اعدائه الذي كان يستحقه لولا هذه المانع على
 نفس غير على سبيل العارية والدليل على ان الحرة لما عودت
 حقيقة خوار العطف على محله كما يأتي ^ف قوله واخيراً
 النظم يستعمل عليه مراعاة محل خبره وادى لا محل لم
 على هذا التقدير ^ف قوله وعلى التشبيه الخ اي بجاء مع الأيام

فإن يجوز في تابع المتعدي بها لا كذا إذا تابع المستعدي
بالاستهلال لقوله .
وما يقع هذا الشوق الانتهاء . تغلبت على خيل قمر
خفي سر على أنه صفة في أمه وإن كان مرفوعا لما كان لا
حماة بمعنى غير حامية . قال ابن الصانع والإكتر على
منع الجاء على المعنى في الإواو والبيت بأن خفض سمر
على الجوارف على أنه صفة خيل انتهى وانظر جملة من
الحوار مع اختلاف الحركة لأن حركة خيل الفتحة وإن
كانت ناسبة عن الكسرة والظاهر أن ذلك لا يكفي وإنه
لا بد في الجواز من التساوي اللفظي لقوله تعالى
وبالزحف ينبغي وبالنصب . وظاهر كلام ابن الجار
هذا بعد حزمه بقوله ومراعاة المعنى قد فهم أن
العطف على المعنى غير العطف على الجمل أو العطف على
النوم ولكن الفرق بينهما بأن العطف على المعنى فمدا
على قول الكلام بمعنى أحزله ذلك الإعراب كما كان قام
النوم غير زيد بمعنى قام النوم الأزله أو العطف على
الجمل مداة على وقوعه والمجرى أي الطالب لذلك الجمل
والعطف على النوم عبارة على أن يكون ذلك الإعراب
لذلك اللفظ في بعض الأحوال فنزاع في ذلك الحال في غيره
والأقرب هذا الأول إذ ليس هناك عامل يقتضي غير هو زيد
فإن غير لا يقتضي غيره في الحالة ولا في الإعراب
ولا في بعض الأحوال قاله ب هلت الذي يظهر من كلامهم
أن العطف على المعنى عام يشمل العطف على الجمل والعطف
على النوم وقوله بعد وظاهر كلام ابن الجار
من القسمين كما يعلم من شروع التسهيل وقولت إذ ليس هنا
عامل للميمون فان غير كما اقتضت هو الاسم بعد
بالإضافة اقتضت نفسه على الاستئناس بواسطة حملها

على الألف لما كان الاسم مفعولا بالجر بالإضافة نقل
التعبير إلى غير على سبيل العارية كما مر وقد صرح بغيره
بأن غير فاستطاع الانتصاب ما تعدها في الحقيقة فلو
من الاحتكام فاستعمل في الاستئناس المنصب لقام القوم
سوى زيد والمنقطع لقوله .
لم الف في الدار وانطق سوى طلل . والوصف كقول
أصابه بلا كان ذمهم . سوى ما قد أصاب بني النضر .
ونقبل تأثير العواطف الفرعية وتأفعه وأصابه ذم قوله
ولا ينطق الغشا أي بالغشا أو حين ينطق معنى بذلك
قوله أي إذا الصور إذا ظرفية حدثت الجمل فوعوض عنها
التنوين والتقدير إذا تركتها في هذه الحالة ونسبت أذن
الناسبة كما تقوم سؤ قوله دناهم من الدين بالكسر
أي حاربناهم كما حاربناهم من الظروف المكانية
عقبي وسط تظهر قوله على الفاسي للاجتماع
لأنه استناد ذلك الفاسي مع حكاية أبي حيان وابن هشام لذلك
ب قوله أن المستعدي غير قد حدث في الاستئناس
شربل خوفه عشرة لغيره . وبالتنوين أي رفا
ونصبا وعليهما فالحركة أعرابية وبقي تمامه في الإضافة
قوله أن تسوي تقع صفة الموصول متشكلا لأنه أن أراد
الها العلة من غير تقدير في أصلا أقضي أنه اسم مفرد
موصول به وهو باطل إذ المفرد لا يقع صلة بغيره مع أن
سوى لا تكون صلة المتكلا لأن أراد الإضافة مع
تقدير في قبلها فلم يستحق الصلة بل خبر صلة أن قد
متبدا فمعمول الصلة أن قد رتب قبلها فعلى تقدير
المتبدا فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجوز في غير لأمع
أي لا شرط بخوارجهم غير جاهل وقع غير أي شرط طول
الصلة ومع عدم الطول شاذ عند البصريين وفيما سا

عند الكوفيين قلت مرارة الفاصلة مع تقدير نحوثة
وسماها صلة نظرا الى الظاهر وان كانت في الحقيقة
معمول الصلة كما سمي عند في زيد عند كل خبر وان كان
هو معمول الخبر وفي جاز الذي عندك صلة وهكذا
يعني وسط الخبر بمعنى القصد قالوا قصدت سوى
فلان اي قصدت قصده وهذا العزب ملحات فيه
سواء العدم يجر سوا فان رفقة وجب ان
يأتي بقوله هو دم اي ليكون سوا خبرا عنه وعلى كل فالعلم
أما رفقة عطفا على الخبر المتعدي سوا وأما منصوب
على المصيبة وهو المختار فيصنف القطع لعدم الفصل قوله
وعبر عما حشد عن الواحد الى كذا في المضي لو قال
عن غير الواحد لكان صوابا اذ لا يقال زيد سوا بعضي
يعتبروا اذ الاستواء الاختصاص اقر ليسبي لا يتعمل الا
مع التعبد قوله ليس خلا لا لا يتعمل هذه الافعال
في الاستئناس المنع ولا في المنقطع خلا في الاصل لازم وقد
يضمن معنى مجاوزة يتعدي بنفسه والزموها هذا التضمن
في الاستئناس ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بال التي
هي ام الباب ولقد افترضوا انما رفاعه وفاعله
عند اول نظير معهما فدمع كونهما في محل نصب على الحال
ولقد اوجبهوا انما راسي ليس ولا يكون وما غدا فيتعدي
في غير الاستئناس ايضا في قوله ولا يكون خالدا العفل
المعني لا تعد ولا تحسب فلا منافاة بين كونه للاستقبال
وكونه قايما ما ضابط قوله مستتر وجوبا قد مناجيه
الوجوب قوله على البعض لا هو قول البصريين يصح قوله
فان كن سائلين في كن عايد على اني اني اللفظ من
بعض الاول المتقدم ذكره في توصيل الله في اولكم فانه
في قوة اولكم المذكور والاني فان قلت لا قايمة في قولك

فانه كن

فان الان اني ساقلة العائدة حصلت بوصف
بالنظر بعلة فان قلت اذا كان محط العائدة هو
النظر فما عائدة ذكرنا قلت فائدة التوطئة
لوصف بعده بقرع قوله وقيل على اسم الفاعل
هو قول س قوله على الفعل المتقدم الخرى على المصدر
المفهوم من الفعل المتقدم وهذا قول الكوفيين يصح
ورديان فيه دعوى حذف مضاف لم يلفظ به قط
وبان تقديره لا يورى المقصود من الاستئناس
عدم الاطراء لا احباب دم بان قابل ذلك الما ذكره لئلا
المستعمل على الفعل يشبهها على كسفة التعزير في غيره بحيث
يقعد الفعل يتقدم من الكلام ما يمكن عود الضمير عليه
فمن قبل القوم اخذت ليس زيد التقدير ليس هو اي
اي المنسب اليك بالاجرة زيد او ليس هو اي نسبت
الاجرة ليس زيد انتهى قوله وفي مرجه الخلاف
المذكور فيكون الاصح ان مرجه البعض المذكور
عليه بالكلية من وقته نظرا لان المقصود في جاني
القوم خلا زيد او عايد ان زيد لم يكن مع غير
اصلا ولا يلزم من مجاوزة تقص العوم اياه وخلو بعض
منه مجاوزة الكل انتهى واخبر بان المراد بالبعض
من عدا المستثنى وقنه ان اطلاق البعض على الاكثر قليل
فالاظهر الجواب بان البعض منه لا يتحقق الا مجاوزة
الكل وخلوه عنه او ان البعض في تساق في المضي فيدمع
كل بعض سبق قوله نصب على الحال فان قلت كيف
حكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع خال
الامع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله
ابوصحان يصح وسكت عن خلا وعد القبولها تقدير
قد بدلتها على الحد في فلي الحلية تعد زمعما لكن

المعجزة ان قد مختصة بالفعل المتصرف وخلا وعدا
 جامد ان **قوله** وقيل مستانعة المراد به عدم
 تعلّقها بما قبلها في الاعراب وان تعلّقته في المعنى
 تصرّح **قوله** ونحو من عصفور وعلله لعدم الترابط
 قال فان قيل اذا اعادة الصير على بعض اللغات لضمير
 المستثنى منه حصل الربط بالمعنى فالجواب ان ذلك غير
 منقاس **قوله** ولا يستعمل يكون الخ اي كما لا يستعمل
 في الاستدانة غير يكون من كان **قوله** عدا السخط
 الا السخط المحروقة بعد اومى اننى الاسخط وهو الذي
 خالط سواد شعرة بياض تصرّح **قوله** على تمام
 الكلام فيكون الناصب لموضعها هو الجملة المتقدمة عليها
 التي التقيت عن تمام ما مرادى لفتح **قوله** لعدم اطراد
 الاول لانه قد لا يكون فعل او شبهه خفي القوم اخوتك
 خلا او عدا زيد **قوله** ولا نهما لا بعد بان الحارص مكى
 بانه لا يلزم ان يكون معنى القعدة اتصال معنى ذلك
 الفعل الى الموريل معناها جعل الحروز مفعولا لكذا الفعل
 والاتصال بمعنى الفعل على الوجه الذي تقيضه الحرف
 وهو هنا مقيد لا تنفاته عنه واما الاستدلال بانها
 بمنزلة الاومى لا تتعلق فسادا لانه لا يلزم من كون
 حرف معنى حرف مساواة له في جميع احكامه الا ترى
 ان الا لا تعمل الحروز وهذا الحرف بعملة انتهى **قوله**
 وبعد ما المصدرية لافيه وصلها بالمصدرية بلحاظ
 ومضى لا توصله فاما ان يقال باستينامها وان ذلك
 في الجامد اصاله وهذا ان مضمّ فان في الاصل **قوله**
 وقيل على الظرفية هو الذي ينبغي ان يعتمد عليه فان
 كثيرا ما عُد في اسم الزمان فينبو عنه المصدر تصرّح
قوله ولا تعجب ما في مصدرية كانت او زائدة لاف

فعل جامد واما المصدرية لا توصلها جامد وجملة الزائدة
 على المصدرية واما خلا وعدا الخرجا عن القاعدة
قوله واما الاصبع بفتح الهزة واهمال الصاد والجمام
 العين وليس ينظوم كما قد ينظم ولشدة حساسية
 الشيطان تنزهه عنه المغفرة وحمل اما الاصبع قربا الشفا
 تنبها على التماق به في الحسنة وفي الفعل **قوله** تصرّح
قوله حاشا ابا نوبان عجل انه على لغة من قال ان
 اباها واما اباها **قوله** ليس بكملة قدم التلمة بضم الموحدة
 من الكلم وهو الخرس وقدم بفتح الفاء وسلكون الدال
 المملة طمعة اي غنى بفتح **قوله** تنزهت هي التي برزها
 العسرية وحده ولمع اخبر الوجهان الآخران لا فف
 يراد بها قهرها مع التنزيه معنى آخر قال من كاذ الاستعمال
 حاشا في الاستدانة وفي غيره فغناه تنزيه الاسم الذي
 بعده عن سوز ذكر في غيره او فنه فلا يستثنى لها الا في
 هذا المعنى انتهى **قوله** بنقنا الحرفية خزيمه بانقنا
 الحرفية اعتمدا على الدليل من المدكورين لا يخلوا عن
 مناقضة اما لا فلا في الحرف الكثير الاستعمال وقد ينصرف
 منه بالحرف نحو سوا فاعل وسف افعلى في سوف افعلى
 واما تانبا فعا شاذ العباب لا تسلم وهو حاشا على
 حرف الحرفان اللام في حاشا لله زائدة عوضا عما حذف
 من حاشا قلت وفيه تعليل لانه لم يعيد التعويض عن
 محذوف من كلمة تشي ندخل على كلمة اخرى ليست محل
 الحذف دم والجواب عن الاول ان تسليم ان سوف وسف
 منقطعان من سوف ان الاصل في التصرف بالحذف
 وغيره ان لا يكون في الحرف فوجوده في الكلمة دليل
 على كفي الحرفية عنهما الا ان يقوم دليل على انها حرف
 كما في سوف سمي **قوله** ولا يتبين ان الفعلية لان اباها

لا بد فيه من نفي الاسمية وهما لا ينبغي نفي اسمي قوله
 وحاشا الله بالاضافة وليست احوارا ومجورا كما توهم
 ابن عطية لانها انما عرفت في الاستئنا وتكون فيها في القراءة
 الاخرى ولما دخل على اللام في قراءة السبعة والخار لا يدخل
 على الخار معنى قوله ان تكون مبنية ولما لم يأت في بعض
 النما اسم فعل معياها انما او تيرات وبرزة اعاد المعنى
 في بعض اللغات معنى قوله لفظا ومعنى اما لفظا فظ
 واما معنى فلان معنى الحرفية الاستئنا ومعنى التزنية
 الابداع عن السوء وهما متقاربان شمني قوله التفت
 المصدرية وحاشا الاستئناية الفهر في النما عايد على
 كلمة ما التي في الحديث وقوله وحاشا الاستئناية كلامه
 مستأنف من مبتدأ او خبر عطف على اسم ان وخبرها وجوز
 ان يكون ضمير النفا عايد اعلى ما حاشا الذي في الحديث
 وانت الفهر باعتبار انه كلمة لغة وقوله حاشا الاستئناية
 موصوف وصفة معطوف عليها المصدرية شمني قوله
 ويرده الى وجه الرد ان لا زائد لما كيد النفي فتعبر
 ان تكون مانا فنة لا مصدرية ويكون هذا من كلام الرازي
 ومعوله عليه السلام اسامة احب الناس الى الله هذا
 ليس بما لم اذكر بل ان يكون نا فنة وغيرها منصوب بمحذوف
 والمعنى والاستئني غيرها فتكون من كلامه عليه السلام
 ولا تعارض بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتعددة
 وموجله ولا غيرها من كلامه عليه السلام شمني على
 ان المقد ر مضارع فان كان ما مضيا كان ولا غيرها من كلام
 الرازي لا يخفى بعد هذا الاحتمال وانه يلقى في الروايات
 والروايات شمني قوله لا سيما الخ من لا سيما منكرة
 مثل وزنا ومعنى وعينه واوفى الاصل الا ايضا قلبيت
 بالاجتماع سائلة مع البيا المتأخرة لفي ولي دم قوله

مع ان

مع ان الذي بعدها منه الخاي وذلك متاف للاستئنا
 لانه اخراج وما بعدها داخل بل هو اولي من المتقدم بالحكم
 وذهب الكوفيون الى انه مستثنى ووجهه انه مخبرج
 مما قبله من حيث اوليته بالحكم المتقدم دم قوله
 ولا سيما يومئذ ارم حكي هذا الخريدت الامر القيس صدق
 الارب يوم صالح لك مكنها وادارة خجل اسم لعذر ويوم
 دارة خجل هو يوم دخوله جدر عينة ويوم عقرة للعدا
 مطبته حين وردت العذر ليقبلن فيه ففعل على ما بين
 وقال والله لا اعطي واحدة منكن نؤمها حتى يخرج مجررة
 فتأخذها فابن ذلك حتى تعالي النما اخرجني واخذت
 نيا لئن لم قلم له قد حششنا واجفنا فتخرجن نافية
 شمني وخجل لعذر قد قاسوس قوله لمصر محذوف
 والحذف هنا واجبا كما قد منه في باب الابداف
 وما موصولة اي بالجملة الاسمية بعدها وقد توصل
 بفعلية نحو نجيته كلامك زيد ولا سيما لقطه وبطرف
 نحو يعني الاعتكاف ولا سيما عند الكعبة دم قوله
 على التميز اي لسي كما هو ظاهر كلامه وقال بعض على التميز
 لما هو بكرة تامة كانه قال ولا سيما في سورة بالكررة
 بقوله فتعنه المهور قال بن الدهان ولا اعرف له وجها
 ووجه بعضه بان ما كافة وان لا سيما نزلت منزلة
 الالاستئنا فتعصب على الاستئنا المنقطع واي لانه
 مخبرج مما افهمه الكلام السابق من مساواته كما قبلها قوله
 ودخل الواو والواو هو غير امثلة اذ ير مع ما بعدها متقد بر
 جملة مشقولة سر قوله فهو مخفي قال الرازي وما يوجد
 في كلام المصنفين من قوله لا سيما ولا سيما انكرت غير عرف
 ابن قاري وقد عرفت ما يوجد لا سيما على جملة نعمتي
 خصوصا فيكون منصوب الخار على انه مفعول مطلق مع تبايه

وهذا العال

على نفسه الذي كان له في الأصل حتى كان اسم لا التورية
مع كونه منصوب المحال على المصدر لقيامه مقام مفعول
فاذا قلت احب زيد او لا سيما ركبا هو معنى وضو
ركبا فركبا كمال من مفعول الفعل المقتضى في اخصه
زيادة المحبة خصوصاً ركبا ولكن في احبة ولا سيما
وهو لا يركب في قولك احبة ولا سيما ان كسب و خواب
الشرط مدلول عليه بمعامل خصوصاً ان كسب اخصه
زيادة المحبة انتهى وقد رأت اشتغالاً على الحكم بصحة
ما جعله المرادى تركيباً غير عرني **قوله** قد غففت
لأني غفدت يا وه الأوتى فتكون محذوف العين كسبه
ولا يجعل محذوف الدم كند ودم ولأن ذلك يستدعي أن
المانعت ساكنة بنا على تركب الاعتدال بعد حذف
وان تتركبها لافاضارت احب الاسم وذلك تكلف لا موجب
له وحكي من انه يقال سيما بالستقبال والتخفيف مع حذف
لا ولم أفت عليه من جهة غيره ويوجد كسر في كلام المتأخرين
من علماء العرب وهو بعد **قوله** فم بالفتحة والخفة بكسر
الفاء امر من وفي نفي والهاء لكسبت سمي **قوله** وهي عند
الفارسى نصباً على المحال فاذا قبل قاموا لا سيما زيد
فلامهلة وسمى حال اي قاموا غير مماثل لزيد في القيام
ورده من هشام بانه لو كان كما ذكر لا متين دعوى القول
اذ هو لا يتدخل على المحال المعززة ولو جوب تكرار لا اذ هو واجب
مع الحال المعززة واجاب **قوله** عن شئني اعتراضه اما عن الأول
فان التزام دعوى النواو عند اعتقادنا هذه انه منصوب
على الحال ودعوى كمال في قاموا لا سيما زيد لا يرد لان سب
لا يكون حالاً بل هو اسم لا التورية واما عن الثاني فالتزام
وجوب التكرار وقد وجد معنى وان انتفى لفظاً وان التكرار
اللفظي ليس شرطاً وقولك قاموا لا سيما لزيد اي مفعلي

قوكد

قوكد لا سيما من لزيد في حكم القيام والاولى منه وانما هو
اولى منه لان المذكر كوز بعد لاسمها اولى بالعلم انتهى **قوله**
اسم للالتورية وضربها محذوف اي ولا مثل زيد موجود
الحال الفها منقلبة عن واو جمعها على حال
وتصغيرها على جوبه واستيفاء من المحل وهو المتكلم
قوله تذكر وتكون في الراجح في لفظها التذكير في معناها
التأنيث معرب **قوله** وصف ولونا وبلا فدخلت الليلة
وسبها لغيره فوجه فضلة المراد بالفضله ما ياتي بعد
تمام الكلام لا ما يستثنى الكلام عنه لشرح **قوله**
منصب وقد جربنا زادن في عامه الا هو خير في المعنى
كقولنا فما رجعت بحاجة زكان الحكيم من المسبب منها **قوله**
او عن الزائدة نحو ما كان يليني لنا انك من ذويهم اوليا
بنينا بنيتا لمفعول وفيه نظر مرادى ووجه المظهر
انك اذا قلت ما كان لك ان نتخذ زيد في حال لونه خازلا
لك فانت منكب لخذ لانه ناه عن اتخاذ وعلى هذا
فيلزم ان الملائكة انبتوا لانفسهم الولاية **قوله** ويخرج
الفتقري مبنى على جواز الاخراج بالخس وعلى مقابلة يقال
يقال ان الفتقري لم يزل **قوله** فانه ليس بوصف لانه
نوع من الرجوع **قوله** اذ المراد بالوصف لانه ان اراد مفعلاً
فلم ولا يفيد اوها وفيه نظر لانه نوافق التمسك معزدا
لا **قوله** الا في قلب لكن ليس مستحقاً للموافق ان يراد
بالوصف صفة ما يدل على معنى في الموصوف وقد يجاب
باجتماع الثاني والكرام ما صنع من المصدر بنفسه
او عنهما الا ان هذا لا يناسب كلام الشما في التنبية
التي في **قوله** ومنصب يخرج الفتك لانه يقول يخرج غير
المنصوب واما المنصوب فخرج عما بعده لانه ليس بقصر
به معنى في **قوله** تعرفنا الشين بحله اي والحكم فرع

الحال

المفاهيم واللفظ

النصور والنصور موقوف على الحد فيلزم الدور وجوابه
 انه يكتفي في الحكم بالنصور بوجه آخر غير الحد ب قوله
 بطريق الكثر والحد يقال المتبادر من قولنا مفاهيم كذا
 ان المراد ان يكون المقصود محمول على ما يتبادر ب قوله
 مشتقا لا يعنى عنه عتسله السابق مفرد الاله لا يعيدانه
 مغلوب وان الاستيقاق غالب ب قوله من المقدر
 ليس بقيد كما في سحر من الخبز ومستلزم من النسر كذا
 قيل ولك ان تجعل استيقاقها من مصدر الاستيقاق
 والاستلزام ب قوله لكن ليس متحقا فائدة مع
 ما قبله وفي قولهم ان يكون الغالب واجبا في الفصح
 ب قوله المؤكدة اي لمضمون جملة قبلها كما في المثال
 الاول او لعلها كالتالي او لصاحبها بخلاف من في الاخر
 كلام مبيحا ب قوله والشعر عاملا في المثل من الشاظم
 بقوله تعالى انزل اليك الكتاب مفضلا وهذا اسهل
 منه فان القرآن قد تم معنى وجوابه ان انزل الذي
 هو عامل الحال يدل على تحدد مفعوله ولا يلزم من دلالة
 على تحدد تحدد لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى
 حرق هذه الدلالة عن ظاهرها على ان الذي يمنع تحدد
 هو الكلام القطعي القاييم بذاته لا العبارة الدالة عليه
 والمقصود بالثبوت هو الاول الثاني لا الاول معنى
 ويومر ان جبا جملة مثلا لا المؤكدة ومثل به في الشاظم
 لمشعر عاملا بتحدد صاحبها وكل معنى ب قوله خلق
 الله الزرافة الخرافة الذي افصح من ضمها ويدل بها
 بدل بعض واطول حال لادمة وتعال بداهة اطلو
 مستدا وخبر الجملة حال او صفة لان الزرافة معروفة
 بالجنسية بصرح ب قوله سبط العظام اي جنس الثدي
 والاستواء والتوي بكسر اللام دون العلم ب قوله وغيرها

لاضابط

لاضابط لغيرها بل هو سماعي توضيح قوله قاعا بالقسط
 حال من فاعل شربه وهو الله تعالى واعتذر ان لم يخبرني
 عن افراده بالخالدون المعطوفين وان كان مثل جازيد
 وعمر كما لا يخور بان هذا انما جاز لعمد الالباس وسكت
 عن بيان حثه التاخير قال الثنا في كافيها الدلالة على
 علمه بغيرها بقرينة ب قوله وتكرر الجواب لا يعنى عنه غلبة
 الاستيقاق لانه لا يعيد كثره الجواب في المذكورات
 ب قوله يد ايد قيد حال من الفاعل والمفعول ويد
 بيان قال كما كان لك في سفيك بيان ايضا فتعلق
 بخلافه في استولف للتبعية معنى ب قوله وفكرت رجلا
 تولا مثله رجلين رجلين ومناطقة ان ياتي التخصيص
 بعد ذكر المجموع بحرية مكررا في نصب الخبر الثاني بخلاف
 ذهب الزجاج الى انه تركيد واسم جنس الى انه صفة للاول
 والفا رسما الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع
 الخال جاز ان يعمل قال المرادي والخمارانه وما بعده
 منصوبان بالعامل الاول لان مجموعها هو الخال
 ونظيره في الخبر هذا اكلوا خاض ولودها ذاهب
 الى ان نصبه بالعطف على تعدد برح في الفا والمعنى رجلا
 خرج لا كان مذها حسنا ونص ابو الحسن انه لا يجوز
 ان يدخل حرف عطف في شيء من المكررات الا الفا خاصة
 انتهى قال س اوله نحو مضموا كيكته ثم كيكته بصرح
 وكان الزجاج راي اربابا الاول معنى مرثا فعمل الثاني
 تأكيد او يوردان الثاني عند صلح التسقوط وهو مرسى
 لان الله ان يقول انما التزم ذكره وان كان تأكيد لان
 ذكره اشارة على المعنى الذي فقيد بالاول وحاش
 التقدير عند من جنى بابا سابق باب ثم حذف الثاني
 كما صعد عند الخليل مررت برجل زهير علي ثدي برمتل وجا

لاضابط

زيد زهير اعنده وعند غيره دم قوله اي كاسد ظاهره
انه من التشبيه البليغ وعبارة غيره اي سجاعا وظاهره
انه استعارة وهو ظاهر على ما اختاره السعدوني اذ
وقع اسم المشبه به جنرا عن اسم المشبه او حالته مثلا
من يجوز الاستعارة اسم قوله فتمثل لها بشرا دعوي
الحال يقتضي انه تمثيل في حال كونه بشرا ولا يخفى انه
وقت التمثيل ملك لا بشر فالقرب انه منصوبة بمنز
لها فاض اي فتمثل لها بشرا وتصوير بصورته تعالى
قوله موطئة بكبريا لها لا يفا ذكره نوطية للنعش
بالمشتق ونسبه معني ومقتضى كلامه يا سادان
الموطئة بوصفة الحال لانها لما كانت مع الموصوف كالشي
الواحد صادرة الحال شبهة بالمشتق تصريح قوله
او طور يفتح الطاء المهملة وسئلون الواو اي حال قوله
تفضل بالاناء المحبة تصريح قوله بسر اضم الموحدة
وسئلون المهملة حال من فاعل اطلب للمستتر وورطبا
حال من الضمير المحرور وعن تصريح قوله واسجد لمن
خلقت فلنا فظننا حال من الضمير المنصوب المحذوف
لا من من اذ الحال فتد في حاملها والطين ليسا قدا في
السجد لعدم مقارنته له على انه ليس مقارنا انض
خلقت اذ الطين سابق على خلق ادم فلو قيل منصوب
بترع الخافض اي خلقته من طين لكان اظهر لقائي
قوله وجعل الله الخ لا الاولي على معنى سوبا في صنعة
العشرية والثانية على معنى معذورا والثالثة على
معنى مطوبا والرابعة على معنى بشوعا والخامسة على
معنى مصنوعا والسادسة على معنى متا مثلا تصريح
قوله والحال ان عرف اي في كلام العرب ففنه اشعار
بان ما جاء من الحال معروفا قاتعا هو سماع لانه امر متاولة

على التذكير

على التذكير ولو كان قياسا لم يحج الي ذلك فان قيل الامر
بالثا ويل لا يدل على عدم القياس بدليل قوله السابق
وفي مبدى قول وهو متبين اجيب بانه لم يقل هناك اول
لخامد والمشتق اذا ناك من كلامه شاطئ ثم قوله
وارسلها النعزال بكسر العين المهملة مصدر زعاجلة اي ازرهم
وهو حال من المعاني ارسلها العائده لئلا يلقوا في قول
وجا فالخالف الفخر يقال ايضا جاعا عفر اياه فتكسر ع
الاصل والخالف من لا وهو الكثير والفخر من الفقر وهو الستر
معنى العاف من الستر فكثيره وجدة الارض وخذت
التجالة للنعش معني فاعل على فضل يعني مفعول زويله
لئلا يتوهم ان الاول لا للكثرة فاعل في التصور وبالحال لا يبيد
عاملا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت اوقع
التعريف ضا بها من قولنا فاعل المراد بالنعش التابع ان كان
لمنصوب نحو كبرت المص للكتوف او المقطوع ان كان
لمنصوب او محذوف كحالهم المراد بالمرور من زيد الواك
او يقال قد يكون الاعراب غفيا فلا يمنع الاختلاف في الحركة
من التوهم او قد يفصل عن الحركة وبالجملة لاحاجة
للعوي ان التوهم انما يكون عند الاتفاق في الحركة وطرف
التياب في غيره سبلا في مطلقا اي سوا تضمن معنى الشرط
اولا ونحوه في ذلك القياس على الخبر وعلى ما سمع من ذلك
سقى قوله حالان وقال في التوهم فيها بتقدير اذا كان
سقى قوله ان وجده حالان الناعا على فوجدك مصدر
محدث في الزاوية اصله (بحار) والاصل رابت زيدا موحدا
له برهني اياه دم قوله ان يكون حالا من التوهم
اي كاذبة قلت رابت زيدا منفردا لم وضعت وحده
موضعا وهو مقدر وجوده وحدها ووحدة لامه
محدث في الزاوية دم قوله يد لعل الله ان كان

وجه الدلالة تعين كون الحال هنا من الفاعل لكون
 المجرور ككرة حالية عن أحد المسوغات فغلبه ان يجي
 الحال من المكرة المذكورة جاز فقله كما ياتي في خبر الفصح
 لا يدل على ما ذكره قوله فهو مصدر راي مقصد
 وحذته مجاز في الزوائد او مصدر روي قد حذ
 او ناي مناب المصدر راي اسم موضوع موضع المصدر
 الموضوع موضع الحال في قوله في موضع احوال في
 موضع موجد مرادى قوله وذهب المبرد والافق
 الى رعاها ما بان حذف عامل المولد اما متعمد او لغوي
 عن الحواشي انما ونا التزام تنكير ذلك وانه لا دليل
 عليه فانه قال لا العامل السابق قلنا العامل لا يدل
 على الخاص وان قال المصدر فقلنا يلزمهما اقتباسه
 فان كل مصدر يدل على فعله فان قيل هذا لا يروى على
 المبرد لا نه يقينه قلنا انما يقينه في نوع الفعل
 في قوله فلما عملت به مجاز وفي حله عند الإقش
 اذا لم يقع المصدر بعد اما في الافعال فينه عنده ما
 بعد التاكاسيا في قريبا في قوله منصوب على
 المصدرية اي قاتل في موضع الحال قوله في تاويل
 صيرته صيرا على هذا ان معنى القتل في قوله
 مصادر على حذف مصادر في قوله هو على هذا انما ليست
 في موضع الحال قوله وقيل انها مصادر على حذف
 مضاف في عبارة المرادى وقيل هي احوال على حذف مضاف
 اي انكته ذاك في قوله انت الرجل على اي وخوة
 مما قرن فيه الخبر بال الدالة على الكمال فالحال حال
 والعامل في تمام في الرجل من معنى الفعل اذ معناه
 الكامل تصريح وضاحت الحال خبر مستتر في الرجل لما ياتي
 قوله وتبلا هو بضم النون واسكان اليا الفصحى

كالتيالة

كالتيالة وقد مثل بالضم وهو نذير جوهري
 محتمل عند الاختار في قوله والدي اري ان المصدر
 في مثله غير لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل على
 اي عليه والدي ليل عليه انك تقول هو قارون كنز والحليل
 عذرونا وسبقوه نحو اوعده كيسة باحوال ولا مضاد
 انهم وقال لعل الرجل ما ول تعلم وعلم منقول مطلق
 دم قوله يجوز بد زهير شعرا اي في كل خبر شبه به
 مستداه فزهير في المنقبر خبر شبه به مستداه وهو
 زنديق والنقد مرزبان في الشعر وانما حذف
 مثل لغو اللفظ النسبية لما في الكلام ابلغ وشعرا
 حال في تقدير الصفة اي شعرا والعامل ما ياتي في خبر
 من معية الفعل اذ معناه محبة وصاحبه في الخبر مستتر
 في زهير والخامد الماول في المنقبر في الخبر تصريح قوله
 ناصها فاما بعد في القايع في المرادى وعليه جمع لكنه مضاف
 لقول السعد ان معول ما تقدم في الخبر لا يتقدم عليه
 وقوله نحو اما علم فهو ذو علم بوجه عدم علمه فيما قبله
 جود المضاف وكون المضاف اليه لا يتقدم على متعلق شبه
 على المضاف مع كون المضاف اليه مقيد لا لا في الخبر فيكون
 صاحب الحال في قوله منقول له والعامل فيه فقل
 الشرط الجوز في اي مما يذكر في احوال العلم فهو عالم وصنع
 نقله لا في قول اللين عن المصنف اوظا هر كلامه ان لا يوجب
 ذلك وقد حكى عنه كمال الافق فكان ينبغي ان يذكر عنه
 هنا حوازا الوجهين دم قوله ان المتكرر والمكرر في قوله
 دم والجارون يوصون بضم المتكرر والتميمون رفع المعرف
 والكل من الفريقين الوجهان في النوع الاخر قال بن هشام
 والظاهر ان رفعه على انه معول لفعل الشرط متغيا للمفعول
 اي مما يذكر العلم واعلم ولا علم موضع اذ في خبره

الشر بعد اما غير هذا اللوضع انتهى قوله مفعول
مطلق اي تأكيد والفاعل فيه ما بعد الفاء وفيه
ما مر وضعت ثانيا المصدر المؤكد لا يكون معزفا
ودعوي الزيادة خلاف الاصل زحوة اولها الصواب
اي لا دالة احد ما ان ذلك اعراب مطرد في حالتي
التعريف والتكثير بخلاف القول بالحالة فانه لا يصح
في المعرفة وفي جميع احوال ما بعد الفاء بخلاف قول
الافخفس الثاني انه ليس فيه اخراج شيء غير
او الغالب فيه الثالث مجي غير المصدر زحوة كقولهم اما
فربنا فاننا افضلها المراد حق او زحوة اذا المفعول
ينوب عن الفاعل بخلاف الثالث فقولهم بخلافها
العرال فيه وفي نحو لانه هذا اعيادها الله محضه
في موضع الحال وهو من ذهب سى والثاني انه مجهول
الفاعل مقدر راي فترك العرال فتركه وحاشي
الفارسي والثالث انه مجهول الحال محذوف اي معتزلة
العرال مرادي قوله لا يتم كالمبتدأ الاله محكوم عليه
في المعنى بالحال وفيه انه قد يكون فاعلا وليس فاعلا
تكررة خلاف العاقل وجاب بل ان ذاك اذا لم يكن له
حال او يعرف بان الفاعل مؤخر بعد اعرابها فهو في
قوة الموصوف نصحة لكم عليه انه فهو تكرر مخصوصة
ب قوله فحقة ان يكون معرفة ولانه اذا كان تكرر
كان ذكر ما عندها وتحققها من بين امثاله اعني وصفها
اولي من ذكر ما بقية لذلك المشوب اليه الا ان
ان بين الشيء والتم بين الذي المشوب اليه ثم بين
قيد ذلك المحدث من قوله فان تاخر الى لانه لا يؤمن
التباين الحال بالوصف اذا الوصف لا يتقدم على الموصوف
بخلاف ما اذا لم يتاخر له لا لتباين في حال انتساب ذلك

بلغ

الحال

الحال ثم طرد المنع وفيه انه يقتضي بامتناع ما فيه
ليس مع انه مخرجون جواز الحال من التكررة المحصورة
وقهرا رات كلام رجل في اجماع حصول اللبس في ذلك
لا احتمال الوصف فيه ويمكن ان يجاب بقلة اللبس هناك
لان التكررة لما تخصصت قرب السياق الذي من اجل
المنسوب على الحال بخلاف ما اذا لم يتخصص لان ما تقا
مقدم على تقدير الحدث المشوب اليه وفي المعنى
ان تقلد حال التكررة عليها ليس لاحل التسوية الحال
منها بل كذا ليس الحال بالصفة حال كون صاحبها
متصورا وفي من ما يوافقه بقرع سواء لم يمتد مرخصا
طلب مما به بل هو كانه خلال والتقدير به بقيد ان صاحب
الحال المستد اعني طال وقد منع التهور في الحال من المبتدأ
فالوجه ان جعل صاحب الحال الفخر المستر في الخبر اعني
لمست وما قيل ان الخبر الظرفي لا ضمير فيه الا اذا احتج
مردود ورجح الناطم كون الحال من التكررة بان الحال خبر
فعلها لاظهر لا يسمي اولى قلنا نعم لو تساوى ولكن التعريف
اذن بالترجيح والطلب بفتح الطاء المملة واللام ما يحسن
اذا نادى بارأ المخش الفخر فذلك بكسر الخاء المعجمة جمع خلة
ما كسر وفي بظانة يفسر بها اجارا لسوف منقوسة
بالذهب تفرخ قوله وبالجسم خبر يتحقق من جسمه
بالغة شحوبا وبالفهم شحونة اذا الفهم وسبني حال من الجسم
وبنا اي ظاهر اخل من شحوب مع انه تكرر لتقدمها عليه
ولو علمت معترض بين الحال وصاحبها والخطاب لئولت
قوله اما بوصف وليس منه في الفرق كل امر فكم امرا
من عندنا خلافا للناظم وابنه تفرخ وجاب منع ان المتناهي
هنا موضع فانما اعدى امرا المنسوب خلافا من المجرور
بالاضافة لوصفه بكم مع قوله ما انه لا ياتي في الحال من

المضاف اليه الا اذا كان المضاف جزاء او كذا او علما في الحال
 وذلك من غير وجهنا تخرج ويحجب يمنع ان المضاف نفسا
 ليس كجزء للمضاف اليه بل هو جزؤه من حيث ان لفظة كل
 معنا معنى الامر لا مضافا اليه بل مضافا اليه في نفس
 امر او وجه احد بها انه على الاختصاص الثاني على
 المفعول له الثالث على المصداق من معنى يفرق الرابع
 على الحال من كل ومن ضمير الفاعل في انزلنا اي امر من
 او من ضمير المفعول وهو المضاف انزلناه او من الضمير
 المستتر في جعل الخامس انه مفعول منذ رس يفرج قوله
 كقراءة لغضابهم هو الاصح من الى عملة يفرج وهي سائفة
 قوله ولما احام كتاب من عند الله تصدق تصدقا حال
 من كتاب انقسمت به بالوصف بالمجوز بعد وهذا الادليل
 فيه نحو ان يكون مصدقا حالا من الضمير في الجاء
 والمجرور كذلك انقل اليه بعد حرف الاستفراغ
 في ذلك ضم اللام وما خرج كسر الخاء المعجمة صفة له وهو
 الذي يستعمل في المجرور والاسماء في مسنونا اي عملوا
 قوله او بين من بعد نفي الخ لانه يصير المتكلم مع سبق هذه
 مستغفرا فلا يبقى فيه انعام ويدخل في النفي نحو فلما زجل
 قاعا عزف له وما اهدكنا من قبله الخ لانه لما كانت
 معلوم حال من قرية وزعر الخ كسر الخاء المعجمة لقرية وانما
 توسطت الواو بينهما لتأكيد لصرف الصفة بالموصوفين
 وروى الناظر يفرج قوله كذا يبيع امر الخ انظر لغته مسوقة
 الاستدلال على هذا ولا يفرج الى الاحكام بكسر الهمزة
 التلوين والتأخر والوعي بالكمية الحرب والعام بكسر الخاء
 الموت قوله باصاح حكام الخ اي قدر وفقر في جواب
 الاستفهام الاكثاري قوله من غير مسوغ الخ وهو مفسر
 عند خلاف الحكيل ويونس يفرج وجهه الاول ان الحاك

انما دخل

انما دخل لتبسيط العامل فلا معنى لاشتراط كون صاحبا
 معرفة او شريفا لان الواو هنا الخ هذا التعليل
 لا يوافق تعليل عدم تنكيره غالبا بانه كالمبتدأ الخفة
 ان يكون معرفة لانه يدرك على ان للطلون فيها تقريفا
 او ما يقوم مقامه لرفع التباس الحال بالوصف
 قوله هذا اخا عم جديد وجه كون الوصف به خلاف
 الاصل كونه حاملا ووجه استثنائه عدم تناوب
 التبعيته فلا يندس وفيه ان الاخبار قد تميز بحجاب
 بانه لا يميز في الضمير وطرا الباب قاله ت والشهيد
 ان المتصور في هذا وجهه تميز لاجال رفلو كان
 ما قبله معرفة فتكون هذا خا كما جديد المكن الا لا
 دم قوله مع معرفة كانه ان تقول لا مع محض
 بدل قوله مع معرفة ليشمل جوهذا لاجل صالح وامر
 مقبل لدم قوله والموصوف في موضع نصب لوجه
 على تنوين حال فان ترك تنوينه فوضع الموصوف
 خفتن بالامانة وهذا امر قائم لانه يشمل التقدم
 على صاحب الحال وعلى عاملها جميعا واذا قرى بالتنوين
 لا يشمل الا التقدم على صاحب قال بن هشام ولا اذكر
 نقلا في خصوصية هذه المسئلة بالنسبة الى العامل
 س قوله اي جمع اكثر العنوين فيه ضرب لقوله
 انواع ظاهرة من ارادة جميع الخاة وحجاب عن تغيير
 بذلك بانه نزل اكثر لقلة المخالف لهم منزلة الجميع
 سم قوله لا يتعدى بحرف الجر في شيئين انظر نحو من رية
 يزيد الكرم فان العامل في الفتحة هذا العامل في المنعوت
 الا ان يقال الفتحة والمنعوت كالشي الواحد او يقال
 المراد لا يتعدى مع التبرج بالواسطة قاله

قلت الاول ان يقال المراد لا يتعدى يدون اتباع كما قالوا
في نظره من ان الفعل الواحد لا يرفع شيئين بذات
اتباع قوله فقد ورد ان قلت هذه دعوى بلا
دليل اولم يرد نص بذلك ان الآية التي استدل بها
والايات تحتها للتاويل قلت طافرها يدلي على عوايه
والاحتمال في بعضها بعينه جد ولا عدول عن الظاهر
مع مساعده القياس فترادى قوله وما ارسلناك الا
كافه للناس فالإحاطة حال من الناس عند التأخير
ولزمه تقديم الحال المخصوصة وتقدمي ارسال باللام
والاول متمنع والتاويل خلاف الأكثر توضحه واحاط بشارة
عن الاول بان المتمنع تقدم المخصوص وحده واما تقدمه
مع المتأخر عن التاويل باننا نحالفة الأكثر لا تفرقان لتقدمي
ارسلناك الكلام كغير قصصه وارسلناك للناس انتهى
على انه يمكن ان يجعل المخصوص ارساله والمخصوص فيه
كونه للناس كافة وكل في محله ب قوله بتسليته
طراحا من مجرور عنكم والذين الغرقا ويدكر آثم متعلق
بتسليته وحتى ابتدأ بآية رافقه لمن كان الخ ليمان
اي عظماء حال من التاويل الى متقدمها عليها وصاردا
حالا ايضا اما مترادفة او متداخلة من الصلة او هتق
العظمى ويظهر ان صا ديا تاكيد لغتي ليمان لتراذلهما
تأمل قوله فلا نحين اباي وليس الحين حتى اباي
امتناع روعه فان كل اذواد الخ جمع دود من الابل
ما بين الثلاث والعشر وجمال بكر الى المهمة واما لوحده اسم
رجل وفتح بكسر الفاء وفتحها واسكان الزاي المعجمة اي عهدها
والشاهد فيه فانه حال من قتل متقدم عليه روعه
مشغوفة الخ حال من الضمير في بك متقدم عليه اي قد
شغفت بك حال كونه مشغوفة وشغفه للعب اصا ب

شغافة

شغافة غلاف قلبه روعه وحل بعضهم الآية
الخ هذه الخ ليمان نفسا كما قالوا فلا يرد على المضمر لان
الاحتمال البعيد لا يقدح في الاولة الظنية سم قوله
والتاويل البعيد الخ قاله الزجاج وروى التاويل بان الخ ليمان
التاويل البعيد مقصور على السماع ولا يتاويل غايبا الا في
اسنة المبالغة كعلامة وكافه غلاف ذلك فان حمل
على رواية حل على شاذ وقوله الزمخشري ارسالة
كافة مقصود لتقليل الدهان ان كافة لا يستعمل
الا حالا وان الصفة لا تشوب عن الموصوف الا اذا كان
معتادا اذكرها معه بقرع قوله كقولك مبردت
بعند صوابه مبردة تشبه قوله امدان في شرح
العددة ومما عتبه فيه تقديم الحال على صاحبها ان يكون
منصوبا وكان اوليت او فعل او فعل تعجب او اتصل
صلة ال نحو القاصد كرسا لا زيدا وانصل بفعل
موصول به حرف نحو اعني ان ضربت زيدا مؤدبا
قاله السوطي قوله ان يكون الحال مخصوصة بلغي ان
يكون المتمنع التقدم بدون الادول التقدم مع الآوية
خرج مكي قلت طومند كور في التصريح قوله كما اذا كان
مخصوصا فيه ما مر واساريا لئلا يعدم الخبر من ذلك
ان يضاف صاحب الحال الى ضمير ما لا يسر الخ فجازا برهنة
اخرها قاله الناظم وولده قوله وذلك باباه كات
المصا لا يعمل الصفة قوله اي عمل الحال اي غلاف في
الحال سرقة الذي حكم بعبا اي رهوقكم فالمرجع بتقدير
الخيم مصدر رمي بمعنى الرخوع والقباس ففتح الخيم اذ للصبر
التي قباس عنقه الفتح مطلقا سقوله تقول ابني
الى جماعة الخ الرخوع يوما تاركيا بالبا وادارت
بالرؤع الحرب وقا في خبران ولا ابائي مقول تاركيا اي

لاب لى موصود قوله فلا تخفياى يمنع هذه الاستنباطة
ولا تصادفها الى زيادة عليها ب كمن قال ابو جابر والذئ
تخاذه ان الحذر والاضافة اذ المكنى في موضع رفع والاضا
لا يجوز ورود الخال منه سواء كان للضاف حزيه او كزيه
او لم يكن لما تقر بان العامل في الخال هو العامل في صاخبه
والعامل في المضاف اليه اما المضاف واما الاضافة
واما اللام وايا ما قد رتب لا يصح عاملا في الخال
والاحتمال فيما استدله للمحتمال ان يكون اخوانا
منصوبا على المدح ومبتدأ لا يمين لم وحسبنا حال لا من ملة
على معنى دين او من الضمير في اتبع نصيح قوله في قوة
الساقت الخ اذ لو قيل في غير التلاوة ونزعنا ما بين من عمل
اخوانا وان ما كل اداة مبتدأ وسم ابراهيم حنيفا الحسن
قوله بفعل حرفا اي ما لم تقع صلة حرف او بعد لام استدا
او قسم كناية قوله ووصفه الخ ما لم تقع صلة لال ولساني
واعلم ان الحق في الفعل والصلة المذكورتين منع من بالمصد
النائب عن فعله فانه يجوز تقديم الخال عليه كما سبقت ذكره
وليس فاحدا منهما قوله وقيل لعلامان العزعة زادن
المص مطلقا في اشار الى بيان الفرعية بالثابت والثبنة
والجاء الى الاشارة عطف لقائ عن افعال التفضيل لانه يعاينها
في نقص الصور وقد يقال ان قول الوصف على فمثل
انما هو ايضا في بعض الصور في ان قبلا وصريا وعرفا
لا يقابرها الا ان حجاب بان عدم فتولة مقيد بحالة الذكر
الموصوف ونفيها في حالة اخرى كعدم ذكره نحو مرقق تسلة
بني فلان فهو قابل في الجملة مطلقا بخلاف اسم المفضل
فان فتولة مقيد انداء قوله في انز قد عليه شيا مثل
لما ذكر كان الخال جملة بمصدرة بالوزن وهو مذهب الجمهور
والمنع فيها انما هو منع من القول عن المعارضة قوله غلب الخال

اي من فاعل ظليق قوله وعاملها ظليق ان قلت معمول
الصفة المشبهة لا يكون الا سببا موصرا فكيف جاز تقديمه
وكونه غير سببي قلت المداير في القول المداير ما عملها فيه
حق الشبه واما عملها في الحال فما فيها من معنى الفعل
تصريح قوله ومخلصا زيد زعا فانه يقدم الخال على
عاملها مع متدبه مع ان العامل خبر فلي وحيات بان
احد القولين فاختاره قوله شئني تزويج الخلية
جمع حالك اي متفرقين يرصع الخ المون بة صني
ما احسن زيد مقبلا مقبلا نقلا مقبلا اما احسنه وكذا يقال
ما احسن مقبلا زيد الما من غير العدة اوصفة
تسه الخامل اوصفة لال قوله وعامل من لا ووصفة
ثلاثة من بان ان ليت وكان ولعل وهذه الثلاثة تقابل في
الحال دون الثلاثة السابقة والتبعية والاشارة والطرف
والجور واما والاستنباط الذي يراد به التعظيم والبا
خونا لها الربع مكيبا بسا حته وفي محي الخال من المنادي
خلافه والخلاف فيه تركه الشر تلك عند محدة
محدة حال من هند والعامل فيها اسم الاشارة وهو تلك وفيها
معنى الفعل وهو اشهر دون حروفه فان قلت العامل
في الخال وصاحبها يجب ان يكون واحدا عند الجمهور وهذا
قد اختلف فان العامل في الخال معنى الاشارة والعامل
في صاحبها للتد اقلت العامل في الخال حقيقة انما هو الفعل
المدلول عليه باسم الاشارة بقدره اشهرها بمحدة
والضمر المحذور هو صاحب الخال والعامل فيه وفي الخال
واحد تصريحه تحريف التثنية نحو هذا زيد قائما فاعلا
في قائما حقة التثنية وقيل اسم الاشارة وقيل كناية
لتنزيلها منزلة كلمة واحدة فان كان العامل حرف
التثنية جاز ان يقولها قائما زيدا ولا يجوز على الوجهين

الاخرين عن بن باثا زفا نظر الفرق بين حرف التثنية
وما تقدم عن شرح العهد قوله واما مقطوف على حرف
التيه قوله فلا يجوز لنا ان نأخذ فصحته اذ اعلمت
ذلك فلا يجوز لنا قوله هو القسم الثاني الواجب التخيير
عن العامل قوله ونذكر قد عينا المضابط لهذه المسئلة
ان يكون الظرف خبرا متاخرا عن الخبر عنه ويتوسط الحال
بينهما سر قوله نحو سعيد متفرقا في الحال فيه موكلة
سره قوله بعد امد نص السهين لا يفقد ان كلام الخبر
موافق لقول السهين بخالف لقول الاخفش خلافا لما في التوجيه
ان الناظر تتبع قول الاخفش قوله انت قا عا في الدار
فقا عا حال من انت عند الكوفيين الصالدين بان للبدا
والخبر ترافعا فالعامل في الحال وفي صاحبها واحد فهو
الخبر قوله ان كانت الحال ظرفا يجوز عندك اماك
اذ جعلت عنده كحالا ويحتمل اماك خبرا عن زيد
قوله او حرف جري مع مجروره يجوز في الدار عندك
على ان تجعل في الدار حالا وعندك خبرا ومنه قوله زيد
من العلم مكان دم قوله ان كان غيرهما كمال المتن
ووجه ذلك انما يتوسع فيما لا يتوسع في غيرهما
قوله واستدل الخبر اعني الفراء والاخفش وكني الكوفي
فان البيت الاخير يدل له بنصب مطويا
وخالفه اي على الحال من الضمير المنفصل الى الجار والمجرور
بعدهما رهط بن كوز الخ رهط مبتدأ وقيم خبر
وتحقيقا اورا عهم حال من الضمير المستتر في الخبر المنفصل
اليه تعد حذف الاستقراء في الشاهد في تقدم الحال
على عاملها الظرفي واما ما ذكره وتبعه من ان رهط
خبر مبتدأ محذوف فان الشاهد في وقوع محققا حالا
من الضمير الجور بالخرق متقدما عليه انتهى فلا ياتي هنا

ولا يوافق

ولا يوافق الضابط الذي قد منا لان تقدم الحال على ما جازها
المجرور مسئلة غير هذه تقدمت في قوله وسبق حال
الخالفين مل ومحتجب من احب زاده جعله وراه في حقيقة
والادعاء جمع درج الخديد وحذ ارضه للمهلة وتعتيق
الذال للجنة قوله بنا عاذا الخ فوسيط الحال اعني
اعني تاذي ذاة بن الخبر عنه وهو الضمير المنفصل والخبر
عنه وهو له يك وصاحب الحال الضمير المنفصل الى الظرف
يشرح وهذا يؤيد بل يعين ما قلناه في البيت فله
وتنا اول ذلك المانع بان لستين ضرورة وان خالصة
ومطويات معولا لصلة ما ولقنضته وان السيرات
عطف على خبر مستتر في قنضته لا بها يعني مقبوضة لاستدراك
وبهينه فعمول الحال لا عاملها بوضوح او مقدر الخ
المراد تقصر على ذكر الحرف مع ان التقدير وبالفعل لان
الحرف هو المقتضي للمنع فان كان المصدر غير مقدر
بالحرف حاز تقدم الحال عليه نحو قا عا حاز زيدا
قوله نحو سرت زهاك غازيا فلا يجوز سرتي غازيا
زهاك ك قوله او فعلا مقرونا بالامر لا يتبدأ حقيقة
ان يقول في غير بان ان ليس من النافسة لقول زيدا
مخلصا للبعدية فان قلت وقته ان تقدم التقديم لموت
على ام لا يتبدأ التي اقترن بها العامل لتيسار من وزود
نحو تحتها اصبر قلت لا يصح في على اها مل جليلد انه
مقرون تلازم الابتداء من هذا التركيب مما توقع قوله
قوله نحو لا صبر تحتها فلا يجوز تحتها لا صبر قوله
او صلة لا بخلاف صلة غرها فيقو من الذي خافا
جاءوا ز تقدم معول الصلة عليها لا على الموضوعات
انضا سبوقا كيه قوله والحرف المقدر على عامله
كان نحوك ان تنقل قاعدا فلا يجوز ان قاعدا يتنقل

او غير عامل نحو سرفي ما فعلت محسنا فمتنع سرفي
ما محسنا فمتنع سرفي ما محسنا فعلت والاول متفق
على المنع لان التسمية بصلته كانه حرف وموصول
وعامل في الثاني مختلف فندرج قوله انت المصلي في هذا
فلا يجوز ان تكون قد المصلي قوله وهو وهم منها لانه في
كلام الجحان ما يفيد الجواب فانه قال واما المتأخر
الذي ذكره المصنف فمتنع فيه تقدم مكسور اسير حيا
من جهة ان العامل في مكسور الفتحة بل من جهة تقدم
المضارع على ما يفسره وقد نص النحويون على منع تقدم
المضارع في هذه المسئلة وما اشبهها وانه مما يلزم فيه
تأخير الحال انتهى وفيه نظر لان ما يفسر المضارع هنا زنته
التقدم عليه في قوله كوكب جازيد فليس في موضع
الحال من زيد وفيه طرف شبهة باسم المكان عند تع
يقتصر الى الاستقراء وعند الاختصاص هي اسم غير ظرف
وعلى القولين يستقيم بها عن الاحوال فقنا على الاول
في اي حال وعلى الثاني على اي حال جازيد قصر
معزدا حال من الضمير في انفع وهو العامل فيه
ومعنا حال من عزم والعامل فيه انفع في قوله من استمر
الحال من اختيارها اما ذاتا واما حال التماس المص واما
حالا لا ذاتا لتمام التمس واما ذاتا للاحال يجوز بد معزدا
انفع من عزم ومعزدا سبوطي ب قوله في اخري فلا
يجوز زيد رايا احسنهم مقبلا ب قوله وزعم السرافى
الخاتمة في المنصوص كعقوبة جازيد في الجمل افقتل
منه ليس يحتاج الى سماع ب قوله ستة اشياء وهي از
وكان واسمها اول واثنا عشر بلزم اعمالها في اذ
النجاب بان الظرف يتقدم على العامل وان كان معتنى
فعل ب قوله وتأخيرها كان انقياس وجوب التأخير

كافي في الحال

كافي في الحال الواحدة لكن اغتفر تقدم الحال الفاضلة
بين المفضل والمفضل عليه اذ لو اخرا لتساها فان قلت
اقبال احدهما ثانيا لا فعل وليس قلنا يوزي الى فصيل
افعل من من ومحرورهما وهما كالموصول والاضافة في فصيل
فقد فصيل بالظرف وعدل به والتميز قلنا ذاك فصيل
جازيد واذ فصيل راجب في نوع خاص اذ يجوز تقدم
نوع على الموصوف قد يجي هذا تقدير اما جواز او
وهو باق الى واعلم ان تكرير الحال بعد اما وان
لوجوب تكرير اما يجوز ضرب زيد اما فاعا واما فاعدا
ولذا بعد لا يجوز زيد اركبا ولا ماشيا ومثله في التبريد
وتقدم في باب لا تقتيد بالحال المفردة فاعلم
جملة الجزاء في تقييد لدقوله من عصفور الا في شياطيني
اي على زيداني رجلان حافيا لان من فاعل الزيادة المحذوف
يا للتكميل المحذوف بعلى ورجلان لسكون الخيم واخره نون
تخرج قوله ومنع من عصفور اى قياتا على الظرف
واذن للمص وليس لشيئ انتهى اى للفرق الظاهر بينهما لان وقوع
الفعل في زمانين او مكانين محال واما تقييد الحد
بقيد من تخالفين نحو من موما مدحورا او متضارين في
محددين غير متضارين نحو اشتريته ابني اسودا ومتضارين
كاشتريته حلوا احما فلاناس به في قوله هذا
نشر الى قضيته ان هذا المثال من هذا النوع ووجهه
ان الحالين لم يرد في المعنى وان تعد في اللفظ قوله
نعت الاول بنا على اللاحق من جواز نعت المشتق
في قوله قد يكون جمع للرادك في التبريد اقيم التكنية
فدخل جودا بينين ب قال في التوطيح ان اتخذ لفظه ومعناه
نفي وجمع انتهى اى علي وجه الاولوية فلا تمنع التفرقة

فنتول لفتت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا والخاص
 ثم في هذا النوع أعني التعدد جمع قد يكون العامل واحدا
 وعمله كذلك نحو جاز زيد وعمر ومسرعين وقد يكون العامل
 واحدا وعمله مختلفا نحو لقيت زيدا ومسرعين وقد يكون
 العامل متعددا والعامل متعددا ونحو جازي زيد وافتاك اخر
 مسرعين وقد يكون العامل متعددا وعمله مختلفا نحو
 زيد مع عمر ما رتب نشاطي ^{قوله} واعتزك داعين
 بقوم ^{قوله} وقد يكون متفرقا وفيه طريقان أحدهما
 أن يولي كل حال صاحبه نحو لقيت متعددا وعند متعددا
 والثانية أن يوزع نحو لقيت زيد امعقد امعقد ^{قوله}
 مادي قال القول بأن ذلك ليس من التعدد في سني وهم
 لحزبه عن اصطلاح النحاة ^{قوله} فغنه ظهور الحال
 حاصله أنه عند حرف اللبس يجب جعل أول الحالين
 لثاني الاسمين والثاني للاول وعند من اللبس يجوز
 العكس ^{قوله} وثانيهما الاول وإنما فاعله ذلك لتكون
 أحد الحالين غيرة صاحبه ولو عكس صار كل منهما متقبولا
 وما ذكره قول الجمهور في التثنية عكسه واختاركم
 السنوني ^{قوله} مصعدا متعددا يجوز فيه العطف
 والمجوزة لأنه يوم أن الحالين لواحد ولكن في وقتين
 قاله بن هشام تنكس ^{قوله} إذا كانت الحال مفردة
 وبعد وما اتصل ان يكون له فعلها للاقرب هو الوجه
 كلفيت زيدا راكبا وجازي وعمر وصاحكا أشا بذلك
 في التسهيل وأجاز الزنجشري أن يكون حالا من كل منهما
 وتعضيم منع هذه المسئلة فإن لم يصب الاخذ مما كلفت
 هنذا راكبا وراكبة فالامر ظاهر ^{قوله} ومؤكد
 اثبتها الجمهور وبها الفراء والمبرد والسيدي لاها كل واحد
 وهو لا يكون مؤكدا ويرده أن الخبر أحد جزئي الاسناد

بلغ

والحال

والحال فضله مستغني عنها ^{قوله} لا تعنى في الارض
 مفسد يقول عينا لغوا وعني بعني عثوا في الاول
 وعنا في الثاني وعلي اللغة الثانية حات الآلة الكريمة
 وأما مثال المصنف في الضمير على اللغتين نشاطي
 فعلي الاول لقيم القا وعلي الثاني تفخ ^{قوله}
 او معني ولغظ هذا الضمير قليل ولقمته لم عند له
 الناطق ويمكن أن يكون أني بالمثال بقتيد القصد اخراج
 نحو لم قاعا لأنه غنده غير مفقوس ككنه خلاف ظاهر
 التسهيل نشاطي ^{قوله} وأرسلناك للناس رسولا
 لا يجوز أن يكون أني بالمثال رسولا مفعولا مطلقا
 عني رسالة كقوله ولا أرسلهم برول وهو في الضمير
 مضجعا أو صخر عن بن هشام ^{قوله} افصح مضجعا
 والقوي القفظ والحدنا لكسر ضد الهزل ^{قوله} لمضجون
 جملة هو المصدر المأخوذ من مادة الكلام وهيئة من
 حيث دلالتها على الاسناد لقيام زيد من زيد فإيجز
 وأخفياض التمام بانه تعالى من الحمد لله ^{قوله} سق
 وان يؤكد جملة جعل في التسهيل التاكيد خبر الجملة وهو
 واضح وعبارته تؤكد في بيان يقين أو لجزا وتغظيم أو تضاعف
 أو تحقيرا أو عيدا خبر جملة الخاتمة وأمثلة ذلك على
 الترتيب أن من دارة مغروفا وأنا عر وشعا عا وهو زيد
 حليلا وأنا عندك ففيرا الي عفوك وهو زيد متهورا وأنا
 زيد متمكنا منك ^{قوله} أي عامل الحال وقويا لأن الجملة
 كالعوض ولا جمع بين العوض والعوض ^{قوله} ولغظها
 يوزع خاص من جملة الخاتمة لأن عامله ضعيف لا يقوى قوة
 العامل الظاهر بخلاف الموكدة لعمالها فحوز تعدد بها
 كالمصدر الموكدة نشاطي ^{قوله} أنا من دارة الخاتمة
 وهل بدارة بما للناس من عار ودارة اسم الشاعره وبالقاس

معتز بن المتبد والخبز وبالنسبة اوله والند والمنا دي
 محذوف واللام مفتوحة للتعبير وقوله بالنسبة
 براد عليه الله كما لا ينادي الا الاسماء بنبه المعنى وقوله
 اوله والند الخ براد عليه ان المنادي لا يحذف بعد حرف
 الندا قياسا الا ازاو ليم امرا ودعا نفس عليه السم
 اول الكتاب فتأمل ^و وقد براد حقه بفتح الهمزة
 ومنها من خفت الامر بمعنى خففت او من اخفت الامر
 بهذا المعنى بعينه او بمعنى البكته ومجانبته وما ذكر اذا
 كان المتبد غير انا فان كان انا فالنقد براد حقه واخرى
 واسما من هشام اليانه قد براد غير انا حق مبنيا
 للفاعل ولبعده مبنيا للمفعول ^و لا يولد الا
 عرف فيه ان المولدة مضمون الجملة ومضمونها ليس
 بمعرفة ^و وخوب تاخير الحال براد المولدة
 للعامل بكونه ولا يجب تأخيرها ^و ان تكون
 خبرية اي لا انشائية لان المقصود بها تقدير عاملها
 بحيث تكون وقوع مضمون العامل مضمونا نوقته ووقوع
 مضمون الحال والانشائية بالاستقرا اما طلبت
 او ابتاعية والطلبية لا يتعين حصول مضمونها فكيف تحضين
 مضمون العامل بوقت ذلك المضمون واما الابتاعية
 نحو بعت واشتريت فغير منظور فيها الى وقت حصول
 مضمونها والمقصود بها انها هو مجرد الابتاع وهو من
 التقدير وقت الوقوع بل يعرف بدلالة العقل لا بدالة
 اللفظ ان وقت البعز من لفظ الابتاع وقت وقوع
 مضمونها ^و عن ^و اطلب ^و لا يولد بعد انا
 ترى لعل يتكرره في الصيغة المتعاقبة اثر ^و
 والصواب انما عاطفة والمعطوف مصدر وحده من ان
 والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اي يمكن

بلغ

منك طلب وعدم فتح وهذا اولي من جعلها لعطف جملة
 على جملة كما فعل النحوي وعلى الاول ففتحة نقرأ عراب ولا
 والعطف مثل قولك انتي ولا احقوك بالنسبة وعلى
 الناقه فالفتحة بنا للتركيب والاصل ولا تفتحن بنون
 التوكيد للفتحة فحذفت للفتحة ولا ناصته مغني ^و
 غير مضدرة تعام استقبال كالمسكين ولن ونحوها ولا ينقض
 بالجملة الشرطية اذ اوفقت حالها وانما على بلعت
 او تنكره بلعت لانسلاخ الشرط عن اصله او معنى الكلام
 فله كمثل الكلب على كل حال ^و ولما امر مع محققون بان
 الشرط اذ وقع حاله لا يقدر له جزاء قال بنوعان لنظر
 لم اصنع في الجملة الحالية ان تصد ريد ليل استقبال ولم
 عتق ان تصد ريد ليل اما في مثل سقط الضيف ولم ترد
 اسقاطه ولم يمتنع ان تحسن ريد ليل استقبال بخوراني
 رجلا معه مقرر صا بد انه عذرا انتهى وحاصل كلام السيد
 انما لو صد ريد ليل استقبال لمزم استقباليته بالنظر
 لعاملها فتعقبت المقارنة انتهى ^و تشدده شبهه
 باسم الفاعل لانه بوزنه لفظا ويتعذر به معنى موضح
 فكان كالحال المفردة ^و والمخسنة الخ اي المضمنة
 جملة عبدا لله وقومه والسياب اطا قهرهم غوث
 زحاما لم يسك تس برع علفها طيني المفعول اي علق جهاب
 ثقلها وعرضها غير الى من حيث ما تعرض للانسان الامن
 حيث القصد وزعم بفتح الزاي والعين مفعول له اي طعا
 وليس غرضه بفتح الميم اي مطع صفة له ^و او هم
 واليون من التلوكة حال معطوفة على بيانها وهو مصدر
 في موضع الحال والمعنى جهاها عذرا حال تونهم بايتن ^و
 او قايدين نصف النهار فلا يقال او هم قايلون كراهة

اجتماع حرفي عطف صورة تفرج **١** الموكدة للآلات
 الموكدة نفس الموكدة في المعنى فلو دخلت الواو وكان في
 صورة عطف التعليل فتفرج **٢** الماضي التام
 الآلة في التسميت وهو زيارع اللب انباء الواو لقوله
 * لغرامهم لم تغربا به * الا وكان لغرامهم لغرامهم
 تفرج **٣** الماضي المتأخر والانه في تعدد الشرط اي ان
 ذهب وان ملك وفعل الشرط لا يتكرر تاو او كذا كان
 في تعدد **٤** المضارع المتكرر لا قاله وانما امتنع
 الواو في المعنى بعد معنى لا ولا لانه في تاو والاسم المفعول
 المخوف باضافة غير وهو لا يدخل عليه الواو بل في
 نحو وما لنا اى اي تبي انك لنا حال كوننا غير مومنين
٥ ما الى اى الهدى اى شى عرض في حالة كون
 لا اراه حقا **٦** لا ارتفاع قبيله لتعليل لدخول
 او دخلها **٧** لا بدخول فيفتح الباء وتشد الباء وكسر
 الباء وحقق النون اى لا تهما لا يتبعان **٨** وكسر
 صدره امانه اى اى او توعد وفي كان تامة اى وجدت
 غير متفهم بالوعد غير متردد **٩** كسبه الك
 الورق الدرام المخزونة وكان تامة والمعنى انه وجد
 بهو بالنسب كما اعطى ما لا ظهر له نسب وظهر له اب
 المضارع المتكرر كما في التوضيح وغيره وحزم به في التسمين
 لكن قال السويطي والتعريف ما فيه الوضوح ان السويطي لم يرد
 ابو حنبل والقبائل كونان غير لغة **١٠** يكره
 الواو لا قد توجه لضعف التسمية لاسم الفاعل
 رد قول قد المنقصة بالفعال لكن قال السويطي والمتن هذا
 توجه الجواز **١١** مع المضارع المتكرر اد الا تكرر
 بعد نازع منه السعد فقال التقدير وقد تعلمون
 اني رسول الله وانتم قد تعلمون اني وتكره الواو ايضا

في الجملة

في الجملة العاقبة للضمير نحو ما زيد وما طلعت الشمس تفرج
١ يجوز ربطها بواو والاصل هذه الواو والعطف تفرج
 استقرت لربط الجزأ بالشرط **٢** وانما كانت رابطة ههنا
 لان الجمع والعرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها تفرج
 فان قلت لم يربط ههنا بالجمع وواو الطاء قلت لتفرج
 بسدة الحاجة لتكره لعدم تمام الكلام بدونه والفتى فيه
 بكذا ربط لان بسدة الحاجة بتساعد في الربط غلاقا لاجل
 تمام الكلام بدونه فشرط فيه اقوي وواو الطاء وهو التمر
 وزيد ههنا الواو قاله **٣** فالربط بالواو اوضح من تمام الباء
 غلاقا للضمير فان ربط في جميع الاحوال لانه اقعد في الربط
 فهو اقوي في هذا الباب من الواو ويد عليه حكم التسهيل وقيل
 الواو اوكد ولذلك يستغنى عما في الجملة الاسمية بكثرة
 ولا يستغنى عنها بالضمير الا مع كلمة علي راي ومع ضعف
 علي راي **٤** والاصل هو المشهور عندكم **٥**
 وواو الابتداء وجهه انما كسر ما تدخل على الاشياء وان
 لم تكرر **٦** فلا يمكن ههنا لانه مصدق يعلم استقباله
 ونحن عصبة حال من الفاعل او من المفعول او من
 دوشري **٧** ومنه قلنا اصبوا الالة فنفصل لبعضهم
 حال من الواو في اصبوا مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف
 والمم والحطاب ادم وهو ايد ليا اصبوا من اصبوا وجمعيها
 لانها اصل النش فكما جميع الخيش وقيل الضمير لها والابليس
 والحق وهو التكرير الاول ونظر فيه بعضهم بان التعاري
 ليس مقارنا للبيوط ولا يصح جعله حال مقدر لان المقدر
 لما اصبوا ادم وحوى لا بعد لان المعادة واما ادم
 عن الخطاب ههنا فالامر واضع وقال بعضهم يمكن ان يكون
 الحال مقارنا للمتعدي منها باعتبار ما فيها من الذرية
 التي كالد تفرج وههنا **٨** ثم راحوا الى تمامه بالمعقول

الارض عذاب الازر والساحل في عبق المسك والعبق
 يفتح البياض رقيق به الطيب تكسرهما اذ الرق
 ويحلقون الارض نغوظها من الضلال عذاب الازر اي اظلام
 وقولوا لحياتكم لحياتكم الظلمة والابرجع والسعد
 في اسيراله لم يذكري ^١ مخوي قد الخ قمامه من ماسن الى
 شيخ الابا الخ طالب اي من ابن ابي طالب شيخ الابا الخ
 وقعت برفق الخ الزرع المنزل والشتاه في قد غير السبي
 وهو كبر البام بل الثوب اذ اخلق والسا ربات بالرفع
 عطف على ليل جمع سارية وهي السجاية التي تأتي ليل
 والعطل ثبات المطر ^٢ كان اموت التأسيسية
 اوزايدة ^٣ كان فتات الخ العين العطن او الضوف
 المصروع وحب العتاهير كان يفتح العا والعمر شجرة
 حب اخرو منه نقطة سوزا ويسمى عنب الذيب والساهد
 في لم يحط والمعنى ان ما عقلت من الفهن الذي غلب بالصور
 كعب العتاهير لانه اذ كسر ظهره لون غير الحرة ^٤
 سقط النصف الخ قمامه فتنا ونية وانفتنا باليد والنفس
 الخ الذي تجرد به للراة والعننا استمرت عننا ^٥
 لزوم قد مع الماضي لان قد يقرب الماضي من الحال وفيه نظر
 لان قد انما يقيد التعريب الخ الحال الذي هو زمان التكلم
 لازم وقوع العامل وهو انه ان الما يقيد لشعر الحضور
 حال وقوع العامل من جهة كونه في الاصل بالتقريب الخ
 الحاضر في الجملة فان الماضي لا يستعمله بالماضي لا يغت
 المتعارفة فان كان العامل انما ماضيا بل زمانا وهم اتص
 ماض بالنياسة اليه كما انهم استمرطوا الخ رعن علم استبق
 لذلك وليكون مما اتصل بالماضي ^٦ نظا هر ماسبق
 اي في قوله تعالى اوجا وكم حرق صد ورط وعوقا الوا
 لاخوانهم وقد قوا ^٧ فجعل الله الثالثة الخ قال

ابن هشام وهو الصواب ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩}

محدوف وجوبا تقديره قد لقب المتصدق به فعلا
وقيل معقول مطلق حذف اي فصعد المتصدق
به صعودا ثم حذف الفعل وظلله المصدر ثم ادب الوصف
عن المصدر ثم قوله لتوبيخ وهو قسمان مع استنساخ
كامل وغيره نحو قل قد علم الله وقد سار الرب
وهذا قد علم الله اعترافا من قوله اقباما وقد قيل
الناس في المثال قوله قاعا واما وقد قيل الناس في
وان كان حالا وفي كلام متسافة التوبيخ الا ان صاحب
الحاشية قد عاين قاعا عامدا وهو حذف في العالم السند
الحال مستند قوله اعتمنا مرة الخ فنه نظر اذ ليس المراد
انه مقول في حال كونه متمميا بل انه يقول هذا القول
المخصوص من التتمية الى التتمية فهو مصدر في حال
وهو قد عاين من تمام سن قوله ايصال الخ حذف
الفعل وقامت الحال مقامه وهي موسسة على التقدير الاول
ومولده على الثاني وهما بصفتي النون وبا التمهيد يقال
هنا لئلا تعلم تعلم وهو يترك في نظر في تضرع وحقته
دم في الفعل للطلاق قوله قد عاين في الحال الذي التمهيد
وكم حذف في الحال ما لم تنب عن غيرها او يتوقف المراد
على ذكرها انما قوله لم يتصرف حذف صاحب الحال
قال من واعلم انه يجوز حذف في ذي الحال له ليل نحو الذي
طربت بحرق الريد اني ونقده في الحال للمقيدة لمضمون جملة ما
يقضي ان صاحبها حذف وطوبى له ينقسم الحال
تا اعتبارا في اشارة الى ان هذه التفسيرات ليست للحال
بحسب الدلالة ولذا كانت متداخلة بمعنى قوله باعتبار
البيان والتوكيد الخ قد تبا في الحال محتملة ايها كما قد تقدم
في هذا قوله الى مقارنة الخ وسماها بعضهم مستصعدة
بمعنى قوله ومنه ادخلوها خالدين الى اما كون الحال

مقدرة في الخالد من فواضل حروقة ان الخلو وغيره مقارن للدخول
واما ما بين في الالة الاخرى فيمكن جعله من قبيل الحال
المقارنة اي لتدخال في حال آمتم الحق فلاحا الى جعل
الحال مقدرة ثم التحقيق فيلتصير بعد الدخول لا معناه
فالحال بالنسبة اليها مقدرة واما زعجه السيف فانه
وفيه نظري في تمثله بذلك نظرا لانه واما المثال في راع
الخازنة كونه في الحال فنه محكية مع امكان جعلها مقارنته
بان يكون راعا الريد منه للخصي المقارن لزمان عامه واجاب
السمعي بما جازته ان المثال بكيفية الاحتمال

الخبير

هو في الاصل مصدر ومنه اذ اظن شيئا من شي وفرق
بين متساويين وقوله في الاسم المميز غير محاذ من
اطلاق المصدر على اسم الفاعل يفرح اي يحاذي لغوي وان
كان هو حقيقة عرفته دنوشري والخبير في التبيين والتقدير
الفاظ مترادفة فالتعريف اسم اي هو لان التمييز يكون
جملة كراية قوله بمعنى من اعترفته الساطع بانه
لا يشك في النسبة واجاب من بانه ليس المراد بان
معنى من قولنا مقدرة في الكلام فيكون الكلام صالحا الى التمهيد
بل كون الاسم مبدئيا قبله ولو بالاولى وبعد امضيق
فما اوردته فان قوله طاب زيد نفسا مؤول لظان شي
متعلق بزيد وهذا التمهيد قوله نفسا لاني وحاصله
ان المراد بمعنى من بين الاثنين وعليه يصحح به ما اخرج
بقوله مبدئيا من قوله ليست للبيان ولا حاجة لقوله
مبدئيا في الوجه عند الجمع بينهما ان يراد معنى من مطلق معناه
اي الخاص بها كما هو للتأخر من نسبتها لمعنى اليها فلا يرد
الخاص بغيره في ولا يحتاج الى القول بمعنى من يحتاج مع

محدوف وجوبا فذكره قد لعب المتصدق به صاعدا
وقيل مفعول مطلق حذف غامله اي فصعد المتصدق
به صعودا ثم حذف الفعل وظلغه المصدر ثم انبى الوصف
عن المصدر ثم قوله لتوبخ وهو قسمان مع استنساخ
كامل وغيره نحو قلعدا قد علم الله وقد سار الرب
وحده قد علم الله اعتراض دم قوله اقاما وقد فقد
الناتج المثال قوله قايما واما وقد فقد الناس في
وان كان حالا وفي كلام تصافة التوبخ الا ان صاحب
الاصح قايما والعامل قايما دم ووجه حذف العامل السند
الحال مستله قوله اعني مرة لافقه نظر اذ ليس المراد
انه مقول في حال كونه متمم بل انه يقول هذا القول
المخصوص من التهمة الى القليسة فهو مصدر لاجال
وهو قد عاين من تمام من قوله ان هذا الحذف في
الفعل وقامت الحال مقام ما في موسسة علمي القدر لا
ومؤكد على الثاني وهنا بصيغة النون وبالجملة يقال
هنا لعلنا علم عام وهو يترك في نظر في تفرج وحققه
دم في المفعول المطلق قوله قد حذف في الحال الذي التسهيل
ووجه حذف في الحال عام تنبع عن غيرها او يتوقف المراد
على ذكرها انتهى ثم قوله لم يتعد حذف صاحب الحال
قال من واعلم انه يجوز حذف في في الحال لعلنا لعلنا
طربت بحد اريد اني قد تقدم في الحال المؤكدة لمضمون جملة ما
يتضمن ان صاحبها حذف وطوبى له بنقسم الحال
تا عتبارك فيه اشارة الى ان هذه التفسيرات ليست للحال
بحسب الذات ولذا كانت متداخلة معنى قوله باعتبار
البيان والتوكيد لا قد تاتي في الحال لعلنا لعلنا قد تقدم
في هذا قوله الى مقارنته الى وسماها بعضهم مستصعدة
سكني قوله ومنه ادخلوها خالدين الى اما كون الحال

متدبر في الحالين في احدى حروفه ان الخلو دعي مقارن للدخول
واما امين في الآية الاخرى فيمكن جعله من قبيل الحال
المقارنة اي لتدبر في حال آمينك المحقق فلا حاجة الى جعل
الحال مقدم ثم لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا
فالحال بالنسبة اليها مقدم دم وانزعه السخوف له
وفيه نظري في تمثله بذلك نظرا لدم واما المثال في راع
الى ان ياتيه كون الحال فيه محكية مع امكان جعلها مقارنته
بان يكون ذلكا اريد منه للفضي المقارن لزم غامله واجاب
السمعي بما حاضره ان المثال يكفي في الاحتمال

الخبير

هو في الاصل مصدر ومنه اذا ظن شيئا من شيء وفرق
بين متساويين وقولهم في الاسم المميز غير محاذ من
اطلاق المصدر على اسم العامل بفتح اي تحاذي لغوي وان
كان هو حقيقة عرفية دنو شري والخبر والتبين والتقدير
الفاظ مترادفة فالمراد اسم اي هو لان التمييز يكون
جملة كما ياتي قوله بمعنى من الغرضية الساطية بانه
لا تميز بين النسبة واجاب بانه ليس المراد بانه
بمعنى من قولنا مقدم في الكلام لكون الكلام صالحا للتبين
بل كون الاسم مبني الجنس قبله ولو بالاولى وهذا متفق
فما اوردته فان قوله طاب زيد نفسا مؤول لظان شيء
تعلق بزيد وهذا الخبر من قوله نفسا الذي وحاصله
ان المراد بمعنى من بين الاثنين وعليه فيخرج به ما اخرج
بقوله مبني اذ من فيه ليست للبيان ولا حاجة لقوله
من في الوجه عند الجمع بينهما ان يراعى من مطلق معنى
اي الخاص بها كما هو لئلا يرد من نسبتها معنى اليها فلا يرد
انها تكون بمعنى في ولا يحتاج الى بقوله بمعنى من فيحتاج مع

ذلك لقوله مبني مع انه يرد على هذا ايضا ان قوله مبني
يعني عن قوله بمعنى من لانه يخرج به ما يخرج بقوله بمعنى
من كالحال كما يخرج به اسم لا قاله ب وقوله فلا يرد لها
لان يربح على قوله ان يرد عن مطلق معناها وقوله
مع انه يرد لاجوابه على تقدير التسليم ان المعروف
اعضا القيد المتقدم عن المتأخر دون العكس فاما ما
مبين صفة اسم وافادته ان التمييز لا يكون مؤكدا وهو
قول س قاله بن هشام وبه انه دفع قول س ان التعريف
بثنا والتمييز الموكدا الى اخر ما اطلق به قوله فخرج
لاسم لا التبرئة وخود ثبنا الى اي فانهما وان كانا على معنى
من كل ما ليست للبيان بل في الاول للاستغراق وفي
الثاني للتأنيد اوضح في كاتبة قال استغفر الله مستديرا
من اول ذنب الى ما لا يتناهي فخرج في الحسن وجهم
بالفعل في قوله فخرج لعل يفذه الصليبة جارية على غير ما
ب اي فكان الواجب الايراد قوله جملة وفقر
قضيته ان يميز الجملة مقابل لتمييز المفرد والمصطلح
عليه بين العموم ان المقابل لتمييز المفرد تمييز النسبة
الذي هو اعز من تمييز الجملة فكان الاولى ان تقول النسبة
في جملة الاماضاها فانه قوله والذي دل عليه
سلام من الحاجب ان التمييز داخا بما ينفي الذات غائبة
ان الذات اما مذكورة واما مقدرة غائبة اهم عبرة
عن الثاني بانه يرفع الالهام عن النسبة نظرا
لظاهر وقال في الميزان الصافي النسبة على الحقيقة
الالهام فيها اذ تعلق الطبيب بزيد امر معلوم انما الالهام
في المتعلق الذي ينسب اليه الطب في الحقيقة بحسب
القصد او يحتمل انه يكون دأبا وعنا في غير ذلك وثبات
العنوي قد عرفته ان التمييز في عو طاب زيد لنفسا

في الحقيقة انما هو عن امر مقدرا او المقدر طاب س زيد
والتمييز بين ذلك الشيء قوله من قائل بيان لما في
ما تضمنته من مقدر بيان لما في ما حوى
الى معنوله متعلق بـ من قائل بيان لما في
ب محول والمحول في غير الجملة غائبة لا تتم لتسهيلا
وقايدته شديدا لاجتماع التباين فيكون اوقع في النفس
ثبته ان في اخبار التمييز عن الاسم الاول فمؤله
اولا لانه محو كرم زيد بل يجوز ان يكون الالف نفس زيد
والتميز عن محو وان يكون المراد به ان زيد فعليا الاول
يجوز كونه حالا او اجودا استعمال من فعده عند قصد
التمييز حرصا على بيان المعنى المقصود بالتخصيص عليه
لست بـ وشرحه من طبيب زيد نفسا محو عن
المعناق اليه وزيد اظيب نفسا محو عن المتدا
قوله وسرقان ذاهالة بقرين بغير تكيونه الشرف
وفيه واصله ان ذاهالا كان له نفخة خفا ورغماها تسيل
من انفها لمعز لها فقل له ما هذا فقال ورغماها فقالت
السائل ذلك ونفسا ذاهالة على التميز والمقدّر بـ سرقان
اهالة هذا او على الحال قاموس فسرعان اسم فعل
وفي نسبه لاجات الثلاثة والتمييز محو عن الفاعل والاهالة النزاع
ولا اعتراض بريد اعتراض بن هشام حيث قال في
النوم والناسيب لم ينسب النسبة هو المستند من فعل او شبهه
ولقد اعترض لان عموم قوله ينسب تميزا بما قد فسر
انني وحاضرا جواب الشان التميز في تميز النسبة هو
المستند من فعل او شبهه لفظة وصفة بـ ايعام من حيث
نسبه لان النسبة متعلقة به فيخرج وصفه بـ وصفها وهو
حين و فـ قوله بما قد فسر باق على عمومه ويمكن الجواب
حيث ان هذا العموم مخصوص بقوله بعد ان في باقلا وقوله

وعامل التميز قد مطلقا والفعل الخ فانه يد لعل ان
العامل في تميز النسيب للفعل وسنبره والعامل اذا كان له
ما يخصه لا يقال انه باطل حاصل معني قوله بما قد شره
الا في ما سياتي مع ان لنا ان جعل قوله كمن ارضا بقية
ب قوله رفع افعال ما دل الخ الذي يدين التميز في الحقيقة
هو المقدار بالمقدار لا بنفس المقدار فقولنا من مقدار
ماحي هو جزم الذات في المقدار المذكور وهو ممنوع
والوجه التفسير باع من المقدار كما فعل المرادى وعبارته
وتنزيل المزدفع افعالهم قبله بحال الحقيقة وقال والمفرد
الذي يفسره التميز اما مقدروا وهو الممتنع والمكمل والمتميز
والموزون او عذر وجعله بفهم من المقادير واقتران غيره
او مثله او لهما بخلافه ذره فارسا قال وانما اقتصر
في البعث على التميز بالمقدار لكثره انقباض التميز
عنه انتهى قوله وقصير في التميز غائبة مكافئة ومن اراد
ما به واربعة واربعون ذرا عجمه اقترن وقتران قاموا
وعنه ايضا للكون مكمل سبع صاعا انتهى قوله ومنه
تثنية مثلهما ونحو قوله من وتثنية ميان توصف والى
رطلان زقوله مميزة للاختلاف وصح اعماله مع جموده لتبنيها
باسم الفاعل في الانسية والطلب للعبوي ووجود ما به
التمام وهو التثنية والنون وقيل لتبنيها بفعل من وهو الاصح
لان عمل الشيء على ما هو به انسيه اولى بغيره قوله وبعد
في الاشارة الى التثنية السابقة ونحوها كل ما دل على مساهة
او كمال او وزن قرارى قوله كذا نوب ما الذي نوب كرسول
الدنو العظيمة والاشهر نونا حتى تكون مملوءة وبذلك
وتوكل وقال الرجاء فذكر لا غير جمعه ذلك مثل كتاب صبا
قوله وجب على الحب بالضم الحانية وجمعه حباب وحببه
كعبه مصباح قوله ونحو كسر النون واسكان الحاء المهملة وبعد

باسم نوعا لمن تفرج قوله وراقود وهو دون البسيطي
داخلة بالقار قاموس قوله لنا مثلها الا الظاهر
ان هذا المثال مما وجد فيه شرط وجوب النصب الاتي
فذكره هنا ليس بظاهر قوله وما كان فزع الخ
ضابطه كل فزع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله
وتكون مما يصح اطلاق الاسم عليه تفرج قوله اخبره اي
حوارا الا اذا اردت هذه ونحوها الا ان نفسها لا ينبغي تقديرها
فقدت الخ وكذا اخفض بعض لم تتغير لسميته بالتبني
حي زمان وعرض يحان فان تغيرت به كخاتم قصته
رخ الخ على النصب لتبنيها وشرحه قوله اذا اصبحت
لنا قندلانه لو اطلق توهم بقا تنوينها ونونها وان جره
بى معتدلة كما في تميزكم او ظاهره كما ياتي في قوله واجدر
من فغوت المعنى الذي اراده قوله كمد حنطة
عذ اقال الشاطبي عذ ابدال افعال انتهى وقد وجد
شرط الحال من المضائق اليه لان المضاف كالجزء في صحة
اسقاطه ويحتاج الى تقدير يري عندي مدح عفت
او هذا امد وقال المكي مد مستد وعذ الخ لانه
قوله والنصب في نحو ذنوب الخ مراده بالحوالقا دير
وقيد به لان الجز في نحو خاتم حد يد اكثر من النصب
كما مر حصول التعريف بخلاف التثنية
بعد ما اصبحت اي ولو قد يرا فدخل نحو الكون ممتلي ما
او ملان ما وزيد متفتحا شيئا فان ذلك مقدرا لاضافة
غير التميز اي ممتلي او ملان الا قطار ومتفتحا الا قطار
لتبنيها وشرحه لكن قال لا نسلم ان الاضافة المقدره
كالصحة بدليل ثبوت التثنية مع الاولى دون الثانية التي
قوله من هذه المقد ذلت هذا التقيد لشكل عليه
مختار قوله ان كان لك الانسية عليا التميز المضاف تمام

المضاف الى المضاف اليه
والوجه ان المضاف اليه
الذي هو المضاف اليه
ان كان المضاف اليه

ما يجوز من إضافة الـ إلى المميز بعد حذف المضاف إليه وما
لا يجوز مرادى قوله فكل ما ذكره لخصه فقال وجوب
النصب هنا في المقصود في جوارحه بالاضافة
فلا ينافي في جوارحه عن قوله انث علا من ذلك انث علوا
زاد اعل على منزل غيرك فلا يحتاج الى فعل مسا لمعنى افضل
وكيف يكون معنى الفعل معنى الاسم في موضع عام خلافا
للمتقنة بـ قوله وهو ما افضل التفضيل بعينه ومن هنا
يظهر الفرق بين التبيين لا انا افضل التفضيل اذا كان بعض
التمييز كان المحترمة بعض التمييز ولو نصب على التمييز كان
مفسرا للتمييز عنه والعين لا يفسر بالكل خلافا لـ قوله الاول
فخلافا ما ذا اضيف لغير التمييز فان التمييز هو في
المعنى موضوع اسم التفضيل فنصب ان يقع تفسيره
فيما رتبته بـ قوله وبعد كل ما اقتضى بجمعا ما يور
معن التبع فثمان قياس وهو ما افعله وافعله هو
وسماي نحو لده دره فارسا محاليس داخل تحت قانون
اما القياسي فظاهر واما غير القياسي فيشكل لان جعل
نصب التمييز قياسا وتكون التبع تعاميا ينافيه والخطاب
انه قد يفهم ان يكون الكلام شامعا وتجري القياس
في بعض احواله شاطي بـ قوله وبنه دره فارسا
اعلم ان الضمير في دره وكذا آياله بهلا وبالحافضة ان
كان لهما لا يعرف للمقصود منه كان التمييز عن المميز لا عن
النسبة لان الضمير يحتمل ان يكون المراد منه رجلا وامرأة
او صبيا وعبدا او حرا وان عرفت المقصود من الضمير به
يرجع الى نسابق معن الحواري زيد فياله رجلا ولعلت
عند الله فلكه دره فارسا او كان كافي الخطاب لشخص معني
او اسم مظهر نحو لده دره رجلا وبنه در زبد رجلا كانت
التمييز عن النسبة في الاضافة لا محالة واعلم ان اللام في ياله

وبالها

وبالها لام المقفلة له ب عن شروع التسهيل والدر في الاصل
مصدر رد الدين يد رويد ركس الدال وفيها در و در و در
وسير الدين لنفسه در وهو هنا كناية عن فعل الممدوح
الصا در عنه واما افعال فعله الى الله تعالى فمصدر
لاظهار التبع منه لانه تعالى منسب العجائب بمعنى قول
لده دره فارسا ما لغب فله ويحتمل ان يكون التبع
من لسته الذي ارتبته من ندي اسمه اي ما لغب هذا
الدين الذي تزل فيه مثل هذا الولد الكامل في هذه
الصفة بقرح قوله عزري العدد والخاصة مسليتين
وزاد الشاكلة ووجه امتناع دخول من في الثلاث
ان وضع من للبيان ان يفسرها او يصحها اسم جنس سابق
صالح لجل ما بعدها عليه نحو اساور من ذهب و امتنع
ذلك في العدد لعدم صحة الجمل لكون العدد ردا على متعدد
والتمييز معزوف في الجوارح الفاعل والمفعول لان التمييز
مفسر النسبة لا للفظ المذكر وحوار دخولها في غير ذلك
لان التمييز نفس المميز في المعنى بقرح قوله عن الفاعل
في الصناعة او عن المبتدأ نحو زيد الكرم لا اذا اصله مال
زيد اكثر بقرح قوله وما احسن زيد ادبا خلافا لما حقه
بقرح قوله وابرجت جارا من ابرهة الامر ان العجبه
اي انجبت وابرجه الكرمه واعطيه خفند فالتام مستزرة
خطا بالموث بقرح قوله اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت
جارا لبر فيه بيان ان فارسا وجارا فاعلان معني وكان
حقه ان يرفعها ويقول عظمت فارسا وعلم حواريك
فليست دل الفعل الى اصل التمييز او الى التمييز فنقول عظم فارس
وعظم جاري بقرح قوله الا انها غير محولين المفعول عن الا
علم ان التمييز في ابرجت جارا مما انقلب عن تمام الكلام وانه
محول عن الفاعل ولقد يره ابرج جارك وزهب ابرج زوف

كثر

البيان مما انتخب عن تمام الاسم والقول بأنه يتميز عن تمام
الجملة وليس بغير قول ثالث بغير قول فنعلم من الخبر
صدره خبره فلم يعد له سواء قلنا في كسر التاء وقولنا
والأصل لها في كسر التاء بالاشارة الى تمامه اسم بلد
قوله فنعلم بالتعريف الظاهر ما حثه للوقوف على الامة ان من
الجنس بغيره وقد ذكر الساطي في جزوف الخبر الامة ان من
من التي كسر التاء من الجنس من الخاتمة للتمييز انتهى قوله
وبدل ذلك يعني زيا لها فحينئذ انه على تقدير عدم
الزيادة لا يكون حوصلا بقيا والامثلة الاستدلال
وح قد تعلق على ذلك التفسير في الالكان المحذور
محمولا لذلك الشيء فيصير العطف على محله فلنجد رسم
قلت لا يلزم من التعلق وجود المحل جهة العطف على المحل
لقولنا انما تراعى محل نظير في النصيب فالوايان يكون
الخارجا من الاخر ورا حقا كما تقدم بحقيقته في نائب
القاعل فتأمل في الذي يظهر ان من عند عدم زيا زلفا
متعلق ومع تعلقها لا يعطى على محال محذورها
طافها مامة الى بعض الامة اسم امرأة او انه جمع او ان
والشاهد في منتقيا بفتح القاف موضع النقاب ومما
زائدة قوله ٢٦ فيمنع العذر يعني يميزه المنسوب بقرينة
ان الكلام في خبر التمييز المنسوب عن فلا يرد ان يميز العشرة
فما دونهما في الثلاثة جمع شريكه الا فراد ومن ثم
قالوا في وقطعنا ثم انتم عشرة اسباطا ان اسباطا بدل
مما قبله والتمييز كان في اي فرقة منهن وعامل التمييز
قدم للاجاءة في منع توسط التمييز بين العامل ومفعوله نحو
طاب نفسا زيد وتعلق بن الصائغ الاجماع على جوازها فيخرج
قوله ٢٧ القالب للوقوف لان التمييز كان ليعتد في الافصاح
والنقد لا يتقدم على عاملة فكذا اما التبريد بغير قوله

لما فيه من الاحلال بالاصل فيه ان الشيء قد خرج عن اصله
ولا تراعى ذلك الاصل كناية الفاعل لما كان منصوبا
كان تقديره علميا لفاعل انما قام مقام الفاعل
لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع من ان يكون
للفاعل اوصاف على صورة الفضيلة حكم المفعول من جواز
التقديم والاولى ان يقال ان التحويل انما هو ليعتد
الاجازة لا التخصيص والتقدير بمحل هذا المعنى
ونابرا لا تمامه قد علمت وان لم يعد كليا وذا لا يتميز قدم
على عاملة وهو مثلها ونزرا حال من التمييز
فيه نظر والوجه انه مفعول مطلق وما كان
نفسا المصدر انما يحل لي بالعرفان جديها قرب صنعت
الخ الحزم اخذ الامور بالانقيان ما رقت
ما ذكرنا جدي عنده ضرورة وقبسا الى اصيل
بالعرفان ان التحويل التقديم فيما غنى فيه محالها لعرفان من
الناظر كما بدنا في ثلاث عشرة قوله ردت الى السيد
كسر السين المهملة الذي اي تفرس مثل السيد وصفه مثل
شديد اي حنق وتعلق بكسر اللام للسدرة اي طوبى ل
القوام وكسر الفتح الكاف وشين معية اي مخرج في
عوده وعطاهه جاساه وقلنا صلا لا فاما يتميز قدم على
عاملة قوله فلهو ممنة فيه نظر لا سيما عند الناظم
متبدا ان فمرا التبريد وقد يعني ابتداءه اسم بعد
اذ اعني تقديره فعل لا تميز فكان على لسانه ان لا يقول فمرا بل
يقول ولا يصحح للاستدلال لاحتمال ان عطا والخ مرفوعان
تحت و قوله ٢٨ كذلك التمييز لما كان يقول ان التمييز
قد يتوقف معني الكلام عليه نحو ما طاب زيد ٢٩ نفسا
سنتي ٣٠ متبينة للبيات قال من مقام المبدأ ليعتد
الصورة والحالة المحسوسة للمساعدة كما هو المتبادر في يخرج

البيان مما انتخب عن تمام الاسم والقول بانه يتميز عن تمام
الجملة وليس محولا قول ثالث يصرح بقوله فتميز بالخير
صدوره بغيره فلم يعد له سواء وقها في كسر التاء وقها
والأصل لها في كسرها بدلا من شدة أو تمامه اسم بلد
قوله فعمل للتبعض الظاهر ما حمله الموضع من الفعل لسان
للبس يصرح وقد ذكر الساطي في جزوف الحركات ان من
من التي لسان اللبس من الحارة للتميز انتهى قوله
وبدل كذلك يعني زيادة فيها فضيلة أنه على تقدير عدم
الزيادة لا يكون موضعها نصبا ولا أم بيات الاستدلال
وح قد تعلق على ذلك التفسير في الالكان المحذور
محمولا لذلك الشيء فينبغي العطف على محله فليجزم
قلت لا يلزم من التعلق وجود المحل جهة العطف على المحل
لقولهم إنما لا يجرى محل نظير في الفضيحة فالوايان يكون
الحار إذا بدأ أو جردا طرفا كما تقدم تحقيقه في نائب
الفعل فتأمل فالذي يظهر ان من عند عدم زيادة زيا
متعلق ومع تعلقها لا يعطى على محل محذورها قوله
طاعها مامة الخ لعملة الأملة اسم امرأة أو انه جمع أو ان
والشاهد في منتقيا بقية القان موضع القاب ومما
زائدة قوله لان غير العدد يعني بغيره المنسوب بغيره
ان الكلام في غير التمييز المنسوب عن فلا تدر ان يتميز العشرة
فما دولها في الثلاثة جمع قوله شرطه الإفراد ومن ثم
قالوا في وقطعنا ثم اثنتي عشرة أسباطا ان أسباطا بدلا
مما قبله والتميز في كل وقت في فزقة زفة وعامل التمييز
قدم له في أدق تنوع في وسط التمييز بين العامل ومحموله بخلاف
طاب نفسا زيد وتعليل من الصانع الإجماع على جواز تفرع
قوله لان الغالب الخ وقيل لان التمييز كالنوع في الانبعاث
والنوع لا يتقدم على عامله فكذلك ما التبريد يصرح بقوله

لما فيه

لما فيه من الإحلال بالأصل فيه ان الشيء قد خرج عن أصله
ولا تراعى ذلك الأصل كناية الفاعل لما كان منصوبا
كان تقدمة على الفعل جازا فلما قام مقام الفاعل
لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع من ان يكون
للفاعل أو صار على صورة الفضيلة حكم المفعول من جواز
التقدم فالأولى ان يقال ان التحويل إنما هو تعقيب
الإحلال لا التفتيش والتقدير محل هذا المعنى
ونابها التمامه قد علمت وال بعد كل ما ونابا يتميز قدم
على عامله وهو مشبهاء قوله ونزاحا من التمييز
فيه نظر والوجه انه مفعول مطلق قوله وما كان
نفسا الخ صدره التحويل بالغير اق حيدنا قوله صنعت
الخ الخرم اخذ الامور بالانفاق ما رقت قوله محققا
ما ذكرنا جيب عنده انه ضرورة قوله وقياسا الخ احييت
بالعزق فان التعريف التقديم فيما غنى فيه محلهما لغرفة من
الناخير كما دنا خلال غيره قوله ردت للسيد
تكرار السبق للمهمة الذي اي نفس مثل السيد وصفه مثل
شبهه اي خفي وتعلق بكسر اللام المشددة اي طوبى ل
القوام وكما يشبه الكاف ويشين معية اي ميسر في
عوده وعطاهه جاساه وحكها سلا لوما يتميز قدم على
عامله قوله فلو هو منه فيه نظر لانها عند النظم
مستبان ففي التسهيل وقد غنى السيد (بته اسم بعد
اذ بعد تقدمه برفل انتهى فكان على ان لا يقول منكره بل
يقول ولا يصلح ان للاستدلال لاحتمال ان عطفا والى مرفوعه
يخفف قوله ولا كذلك التمييز لما كان يقول ان التمييز
قد توقف معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيد (٢) نفسا
سنتي (٣) مدينة للهدايا قال ابن هشام المراد بالعبارة
الصورة والحالة المحسوسة للشاهدة كما هو لتبادروا بغير

مثل كل ما قد قامت ملما وعاش كافرا وان اراد والصفة
 فالقبح لهما اوضح لمقصودهم لكن عجز منه جازي والمفسر
 طالعة قاله وهو معنى مقارنا لطلوع الشمس فيجب
 التاويل لا عجز لانه معنى للصفة انتهى **قوله** ان الحالك
 يتعد دلالة وصف في المعنى والشيء تكون له اوصاف لا يعني
 ذكر بعضها عن بعض كالحرف خلاف التميز فان العبد منه
 نقسرها اليهم والتميز الواحد كاق **قوله** في قوله
 دره قار سا قال قوم ان انصاف فارسا صناعا على الحال
 وضعفه من الجاحب بانه لا يخلوا ما ان يكون حال مقتدة
 او موكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقتدة فلا بد لم ترد
 للدرج في حال التروسية بل مطلقا واما الموكدة فلا بد
 ان يكون معنى الحال منها من الجملة التي قبلها وان
 لو قلت لده دره كان محتملا للفرسية وغيرها قال
 وانا لا انري بلنها فيقال ان التميز ما احسن فروسية
 فلا يدرجه في الحال فزق بدينه الالها وهذا المعنى هو الاستناد
 من قولنا ما احسنه في حال فروسية **قوله** لما فهم من ان
 عدة التميز وهذا التميز هو صاحب التميز وهذا صاحب
قوله وهو اثناعشر الذي هو صاحب التميز **قوله**
 شذوذة وجه الرد ان الالهام قد ارتفع بظهور الفاعل
 فلا حاجة الي التميز وهذا ما ذهب اليه شمني **قوله**
 والصحيح ان زواله وعجزه ابوحيان عليا فان لم يمتد
 وزاد تميزا جازع من الخصم وزاد ابيك بذكر منه كشمسي

شذوذة

سميت بذلك لانها عجز معنى الافعال الى الاسماء ولذلك لم يسم
 حروف الاضافة معنى الافعال بالاسماء والظاهر انها سميت
 حروفا لغير الافعال لغير اسميت بعض الحروف حروفا لغير

وبعضها

وبعضها حروف النصب وبعضها حروف الصفات لانها
 تحدث في الاسم صفة من تليقن وظرفية وغيرها
 وقدم الكلام على الحرف على الكلام على الحرف بالاضافة
 لان الحرف بالحرف هذا الظاهر اذ عاملة ظاهرة لان الحرف
 قد زينه الاضافة لا التمس ودليل القدر انما هو الاسم
 ولا عمل الاسم دون عمل الحرف في القياس ولا ان المضاف كثيرا
 ما يحل في احكامه على الجار لا ترى قولنا في الفتح انما جاز غلام
 من يقرب احرب جلا على من عتدا مرر و ذلك لان الاصطلاح
 ان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولما لم يجد الحرف للمسيلا
 ان يعلقوه استعانوا بانه ذلك ما سماع لعماله منه تدخل
 منه الى ان اضا فوالله الاسم **قوله** وهو من الذي لا بد
 ان يلاحظ في مثل هذا التركيب ان العطف سابق على الجواب
قوله من قد يقال اننا على اية الى بل ما هي الاصل
 عند الكسائي والفرغ وحققت كثرة الاستعمال **قوله** وقد
 يقال الكلام لا فخذ استكت المص عن الكلام عليا ولعله لما سكت
 ايضا عن الكلام عليا ولعل ومتم لقراءته الخ يعنى **قوله**
 براد الغنى المقتدرة اذا انت لم تنفع فخر قايما وخوام
 اذا فخر بتلك الراز **قوله** اي للفرس والبيع اي لفرس يستحق
 الضم ويضع من يستحق الضم **قوله** وقد عا
 عطف بتميز والخدا ع ارادة المكره بالسان من حيث لا
 يعلم **قوله** عفتل بالضعيف **قوله** ثابته الاول
 الخ لا يجوز الحرف في باقي لغات كعمل بقرع
 لعل الله الخ قال بن هشام واعلم ان بحر ودرج في موضع رفع
 لا لا يتبدل التنزل لعل منزلة الجار الزائد جامع عدم التقاي
 بعامل وقوله ففعل خبر المتبدل انتهى واعتبارا زيدا نقا
 من هذه البعثة او لم يكن اعتبارا لعدم زائدتها من جهة
 اخا لهما معنى تاسيسا وهو الترخي كغيرها من الحروف التي

من غير زيادة دم وتسمى بفتح السين المحبة المدارة
 للفضاء بفتح الفاء لعل اي العوا الخصدرة فقلت ادع
 اخري وارفع الصوت مرة ومجروا لعل متدا او قريب
 خبره قوله هذا بل بالنقص قوله شرب اي
 السحاب اي روين فلت اعذاه بالياء او هي التبعيض فو
 وترفعن اي توسعت وحركت فالشبه الصوت بفتح
 العرب ان السحاب تأخذ الماء من البحر ثم تظفر فوله
 ما التنبه لم يقذف في السربيل بالمتنبه قوله هزة
 الاستفهام اي مفتوحة بعد ما الف وقراده الاستفهام
 صورة لامعنى قوله وليس لغير الذي بل بالحق وفي
 وان كان لا ينفذ به كان النصب بعد الواو والفاء وفي
 ولام الجوز بان الجذوة دم عن المق قوله ومن وافقه
 هم جماعة من المتأخرين وشبهتهم بان ذلك شبهه بغير
 الواو ومن الباء والباء من الواو والفاء في ان الخبر
 بالواو والثاء دم قوله الممثلة بالضم والفتح
 والكسر قوله نحو ما الله عند الاختصاص مني لانه على
 واحد وقد يقال لما هو هذا الشبه لو كان اصلها
 الشبه عارض دم قوله وليست بذ لا من الواو والفاء
 لو كانت لذلك لوجب فتحها كما في التاء دم قوله ولا اصلها
 من المضمومة الميم المستعجلة في من ذي فخذت بونها
 لان الاشهر في ذلك ان يختص بالرب واما رواية الاختصاص
 من الله فتأداة دم قوله ان لا قد خبر الجوز تقدم
 جوابه في بالياء قوله فالصواب مجرورة بها عند
 فتكون حرفا جارا للمضمر محققا بحركة دون الظاهر
 ولا يتعلق بشئ من هذا القسم موضع رفعه بالابتداء والخبر
 مجزوف دم فتكون للمضمر فتكون قوله ووضع ضمير الخبر
 الجوز بان النيابة انما وقعت في الصواب المنفصلة لشبهها

بالهتاء

بالاسماء الظاهرة في الاستعلاء تنبيه اذا عطفت على
 مجرور او لا اسم ظاهر يقين رفعة لانها لا تختص بالظاهر
 دم قوله بنبوت ذلك عنهما اتفاقا فانكاره هذان
 دم قوله انقطع الخبر من الاطماع والاحصاء بحسب
 وهو ما بعد من المائر وانما بالحسن حسن بن علي رضي
 الله تعالى عنهما قوله والى وطن الخ ففت بفتح التاء
 من طاع تطوع او بفتح الطاء وما مصدرية موصولة
 وهوي سقط وجزم الشرحته والقته بضم القاف
 ونشد يد النون اعلى الختل والبق بكسر النون وسكون
 المنة الصفة واخرة قاف ارفع موضع في الخبر وهو ي
 بضم الميم فاعل هوي قوله بالظاهر اخفض الخبر
 قد كونه الاختصاص في مد ومنذ بانها اخصا بالوقت
 لانه معناها اذا كان اسمين فحقا بجزا وقات للنا سببه
 بين معناها اسمين وعرفين اخصا بالظاهر الاظهر في
 الدلالة على الوقت لتظهر الاختصاص وفي جنى بالهاء
 لفقت عن الى بالياء لا يجوز الاضمار او ان يقال بالآخر
 حضورها بالظاهر وفي الكاف بان دخولها على الضمير
 يردى الى اجتماع الكافين في نحو كل وطره المنع وفي الواو
 محطرتينها عن اصلها وهو لا يخصصها باحد القسمين
 وعرض الظاهر لا صالت وفي رب اخصا بها بالمتكسر بالياء
 علم على القلة او الكثرة وانما يحتاج للعلامة في المحتمل
 للقلة والكثرة حتى يصير بالعلامة بضا في احد المحتملين
 والمعروف اما دل على القلة فقط كالمراد او الكثرة فقط
 كالمجموع وهو ان المتكسر يكون الاظها وفي التاكيد رتبة
 عن اصلها وهو الواو ويخصصها ببعض الظاهر وقصر منه
 ما هو اصل باب القسم وهو اسم الله والحق به عورث
 بن قوله وقصر منه ومنذ وقتا قال بن عصفور ما يسيل

بعض الوقت كالوقت بشرط ان يكون مما يستعمل ظرفا
فتقول منذ كم ومن متى ومن اي وقت ولا يقول
من ما لان ما لا يكون ظرفا فان قلت سستص علي
دخولها علي الافعال فكيف يصح دعوي الاختصاص
بالوقت اجبت بانها ع كساحر في جريا تفاق والكلام
فيما اذا كانا حارين وبانها اذا خلاصا علي زمان محذوف
وتعد الاولى لانها تحققت بالزمان اذا وليس احرف في خبر
لكن ينبغي ان يراهما مع الفعلين مضيا وفي الجملة فليكن
بحال كلامة عليه السلام وسطر في محو ربهما الخاتمة
مرفوعة وما وقت شرط رابع وهو ان يكون حقا فلا يجوز
من سحر تريد سحر بفتنه لانه لا يتحقق فلا يجوز
ونشترط فيهما ان يكونا ما مضيا وان يكون اما منفيا
خوفا رتبة من يوم الجمعة او فعلا متظا ولا يجوز
من يوم الخميس ولا يجوز قبلته من يوم الخميس
واختص برب الخاي في الاستعمال الفصح فلا يناقذه قوله
الاي وما زووا من حوربه الخنا علي ان مثله في القمير
معروفة وهو قول العارسي والشرين وقبل بكرة واقفا
الزحيري فان عصفور لانه عائد علي واجب التكثير
منكرا ولا يلزم ومنفصلا فالله ورسا فقه تشبها علي
قول الله والكر المتأخرين وفي البسيط انه راي المبرهن دم
وقد يظن عليه وعلى شبهه مضيا الي خبرهما لتبديلها الي
خوفا تشبه وتبديلها والماي نحو كل بشاة وسفلتها قال
ابن السكيت اجاز النحويون ربح رجل واجنه ومنعور رجل
وزيد والفريق ان تذكر الاول والكله والقاسه
يجب ان يقال في لقب ورده عطبا لصدده واه راسه
وشبكا صلع اعطه اي رب واه اي سا قط وانت همزة ومثله
اصلحت وشبكا اي سريعا اي راسا سريعا وصدع اعطيه منقول

رأيت وعطبا كسر الطاء غير وانقذت خلصتنا ومنقول
محذوف وعطبه بفتح الطاء مصدر راقه الافراد والتدكير
استقنا عطبا بفتح النون للمراد وحق الكوفيين جواز مطابقة
لفظا نحو ربحا امارة وردها تطين وهكذا اسم قوله والقبير
يقدر بعده فختنح حذفة بخلاف الميم في باب نعم وتقدمت
فالمعروف ونفسه وحق حذفة في قوله ورده قطه واصبت
بانه علي سنة من دم قوله واما اي ارا ثا ذابا اي ذابا غشا
ع قوله وام او عال الخ مصدره خليا الدنابات شيئا لا كسبا
خلى اي لئلا الخشي والدنابات اسم موضع وشيئا لا مفعول
ثا وكشا بفتح المثناة قريبا وام او عال اسم مفعلة وشيئا
للدنابات واقربا عطفا عليه قوله ولا ترى لعل الخا يرو
وللمثناة الزوجة والشاهد في كنه ولكن اي كالحار الخشي
ولا كالا تن والحاظ المانع من التزويج وهو مستثنى من بعل
قوله التبعيض البته المجرور ولقاء جماعة زعموا في نحو
اكت من الرغبة انما لابد الغاية فان ذلك معني لا يفارقها
اصلا دم قوله ان خلفها بعض وكون المجرور بها عما قبلها
كالامة للذكورة فان المحبوب اعم من المنتقى رفته بيان
لجنس وكثيرا ما يقع بعد ما ولهما ومما لها ولي لا فخر اطم
ابهما نحو ما شج من امة مما تاتاه من امة وهو محذوف
في ذلك في موضع نصب علي الحال دم قوله ان خلفها اسم
موصول بعادة ز وعلا منها محبة وضع موصول مع ضمير
موضعها ان كان ما قبلها معرفة وضمير فقط ان كان بكرة
نحو واحتبوا الرجب من الاوقات اي الذي هو وكن وخو
من اساور من ذهب اي هي ذهب انتهى ولو قال الذي هو
الاوقات كما قال الجوزي لكان اوضح قوله ابتداء الفاتحة
المراد بالفاية في هذا وفي قوله انما الغاية جميع للساقية
اذ لا معني لا تبدة النهاية فاشبهها بالنهاية وتعرف من الابتدائية

بان يحسن في مقابلة بلزما الى او ما يفيد فائدة نحو اعوذ
 بالله من الشيطان الرجيم لان معني اعوذ به التي اليه
 قالها هنا افادت معني الانتهاء سميت عن من
 في الامكنة يجوز ان يرتد بالامكنة فاعدا الازمنة ليسهل
 ما ليس زمانا ولا مكانا نحو من فلان الى فلان فافها
 لا يتد الفاعلة مع ان فلان ليس زمانا ولا مكانا
 من المسجود الحرام الى المقصود ان المعنى المصدرى امر
 مبدوءة والجور عن مكان ابتداء ذلك الفعل او زمانه
 وقد تاتي بالثا الفوقية والصفة نظرا لثاني
 الفرق وقد كرهه بعض قسوم غير ان المعنى للمفعول الى
 اصطفين ومن ارمان فيه الشاهد ويوم جليلة من ايام
 العرب للشهيرة وعرب اخبر ان من تذا في غيركم الخيرية
 نفي الى نقل السعد عن القوم ان من تذا في غيركم الخيرية
 اذا فضل بينه وبينكم بفعل متعد نحو لم تذكروا من حبات النبي
 وهذا واورد على اشتراطهم هنا مقدم النبي وشيبهه
 وهي الزائدة اعلم ان زيادة حروف الجمع المنصوب احسن
 من زيادته مع المرفوع لان زيادته مع المنصوب في محلها
 لان الحروف الجر انما تدخل بعد في الافعال الى الاسماء والصفة
 انما هي المنصوب وليا دلتها مع المرفوع في غير محلها لان حرق
 الحرق بعد في الفعل الى المرفوع دون سري قوله والاستثناء
 لها خاصة وفي الحاق الهمزة بها نظر خلاف بقية ادواته
 والفرق ان كل طلب التصديق دائما لصرح
 ولا يكون هذه التكررة المستند او في الاصل فدخل اول
 مفعول في واني مفاعيل اعلم وخرج الخبر فلا تزد فيه
 من او مفعولا به خرج بقية للمفاعيل قال
 ابن هشام وكان وجه منع زيادتها في المفعول لوجه والمفعول
 لاجله والمفعول فيه انهن في المعنى بمنزلة الجور عن والد

وفي زمن لا يجتمعين ولكن لا تظهر المنع في المفعول المطلق
 وجه وقد خرج احوالها عليه ما قرطبا في التبا من شي
 فقال من زائدة في موضع المصدر في تفرط والبراد
 للمفعول به على الحقيقة فخرج في مفعول في وتالي
 مفاعيل اعلم لا يها خبران في الاصل وليس مفعولا به على الحقيقة
 والمفعول به على الحقيقة انما هو ما تتضمنه تانيها مقصا
 الى الاول اذ المظنون في تليد زائدة اياها نحو قيام زيد
 كما مر واهل الكرم استخرا كون هذه التكررة مستند او فاعلا
 او مفعولا به فليزعم زيادتها في الخبر والتمييز والخال
 وهو لا يجوز ذلك مع تكررة لا يخص بالشيء خوف
 ما حان من رجل الا ترى ان رجلا قبل دخول من حتمل نفي الواحد
 ونفي التكررة على سبيل العموم ولهذا انصح ان يقال بل بطلان
 فان قلت اذا كانت من تفيد التخصيص فكيف تكون زائدة
 اجيب بان للبراد من زائدة كقولها في موضع يطلبه العامل
 بد ولفظا لتخصيص معجبة بين طالب ومطلوب فان كان سقيا
 بخلاف المعنى المراد فخرج مع تكررة مختص به لا
 التكررة الملازمة للنفي تدل على العموم نضا فزائدة من اعم
 افا دلتها مجرد التوكيد بخرج فاعملوها زائدة الخبر
 اجيب بان التكررة قد كان هو اي كان من مجلس المظهر والظرف
 مستغنى احوال من التكررة المستكن في الفعل العائذ على كان وكان
 تامة وقيل التكررة كان شي من مطرد من مطر لتتبع
 او التكررة قاله من الحاجب واعترض بان حذفي الموصوف
 واقامة الجملة او الظرف مقامه قليل لا سيما اذ كان الموصوف
 فاعلا وقيل ان هذا على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من
 مطر واجتبه قد كان من مطر فريد في الموصوف لاجل
 حكاية للزبدية في غير الموصوب كما قال دينا من متركان
 وحصل من ذلك يعني ان اجيب بجمع زيادتها لحوار كوفها

للتعريف ولا بنا قضاؤه تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا
اذ لا يعبدان بعض بعض الذنوب لقوم وجميعها لقوم وخطاب
البعض لقوم نوع وخطاب للجميع لهذه الامة في معنى التوزيع
بمعنى يدل ويعرف حقيقة تمام لفظ يدل مقامها
قوله اخذوا لظروفه لعملي الزكاة بالجور والمخاض من النوى
لخواص واحد فخالفه ولا واحد لها من لفظها والفصل ولد
الناقة اذا فصل عنها والافيل صغير الابل والظلمة بالمعنى
واللام للضمومتين وتستند بدل الموجه العلية سمى وانما
افلا على الحكاية لا يتم بكتوبون ادى فلان افلا معنى
ما ذاخلقوا من الارض الظاهر لفظا لسان الحسن معنى
قوله بعضهما الخ ذكر بتمامه في باب الفاعل قوله
خوبا ولما الخ وقيل هي في هذه الآية للاستدلال ان ما
بعد ذكر من العذاب اشبه وكان هذا القابل لعل مقناها
توبل من قول الذين كفروا من النار ولا يصح كونه تعلقا
متناهما للفصل بالخبر وزعم من مأكلا ان من في خبر زيد افضل
من غيره لهما اوزة وكأنه قيل لهما وزيد عمر في افضل قال وهو
اولي من قول وغيره المفايشد الارتفاع في خواصه
واشبه الاحتياط في نحو شرمته اذ لا يقع بعدها في ان يري
وقد يقال ولو كانت لهما اوزة لصر في موضعها عن معنى قوله
معرفة الباعث قولك وفي يجب ان يقيد الباسا الاستعانة
وم قوله ينظر من طرف خفي الظاهر لفظا للاستدلال معنى
قوله ويفر بانه من القوم وقيل على التقدير اي منغاه منهم
والكسر معنى شدة منذهب التفسير ان اخرج الحد
لا ينوب بغيره عن بعض قياسا ان اخرج الحرم واخرج
القبض لذكر وما اوهم ذلك وهو عند مولنا ولا يقبله
اللفظ كما قيل في ولا صلكتكم في جذوع النخل ان في ليست على
علي ولكن شبهه المصطلح لثبته من الجذع بالحال في الشيء

واما على تعيين الفعل معنى فاعل يتعدي بذلك الحرف كما ضمنه
شرب عمال البحر معنى روتن واما على شدة وذاتا بة كلمة عن حرفي
وهذا الآخر نحو كحل الاباب عند الكوفيين وبعض المتأخرين
ولا يعلمون ذلك سدا ومنهم اقل نقصا معنى وحرف
الباية ذكر في الباب السابع نحو ذلك لان بحر وروقي
الاعتمد المظهر في التسهيل خلاف ذلك فقال ولا يلزم كونه ايب
بحر وروقي الخ حقيقة بتزوي اضرعا وملا في اضرع
خلا فالزاع ذلك قوله وخو سلام في حتى الخ حتى متعلقة
بتزول ولا مالا بالاصل لا سلام للفصل بالمتدا
ان عشاء قوله المضاحمة وذلك اذا فهمت شيئا الى اضرعه
قال الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجوز ان زيد مال تزد مع زيد
مال معنى من فعل بعبه او اسم تفصيل بشرط اشتقاقها
من لفظ الحب او البعض سمى قوله فلا تترك الخ قوله
بعضهم على تعلق الخ قوله في أي مطلقا بالعارضا في الخ لسان
في ذوق وقب الكلام وقال من عصفور هو على تعيين مطلق
معنى مغبض قال ولو صحح المعنى في الحاز زيد الى الكوفة
معنى والوعيد الزهد بد والمطلي للدهون سمى قوله
بالكوفيين الكاف وبالاصول ويسقى بالحقبة المضمومة والسن
المهملة الساكنة والفتاى المفتوحة وروي لفتح القصة والواو
مضارع روي بلسر الواو بمعنى زال عطشه والمعنى انكرت فلا
من ركز في سمي قوله ام لا سبل الخ الحق من اوصاف التبر
والسلسل بملين والامين السهل الدخول في الخلق سمى قوله
وخرجت الى وخرجتها المشر على ان الاصل تروي بالكسر فعلت الكسرة
نقطة والبا لفا كما يقال في رضى رضى وفي نافية ناهية وروى
ان شرط هذه اللغة حرك الباء في الاصل بمعنى واجب بان اصل
هذه الباء الحركه وسكونها عارض للاستقبال مع قوله عوفرت
القران فعل القرينة هنا وقوع القران الظاهر في جميعه معقول

لع

قالت وقال الشيخ القرني هنا ذكر الامر وجعله غاية قوله
 التي المصنعة للقرنية قوله انما هي سمي قوله نحو انما
 الصيام الى القرنية صا تفر من فصل عن هذا الامر وهو ان
 الوصال سمي قوله سمي الحيا الى الحيا بالامر للمطر وعزيت
 بين مهلة مصنوعة فزاي مكسورة فحتمية بمعنى سبب وتجدد
 لجأ مهلة ودالين مهلتين اي مجموعا والقرنية غلظ عدم الدخول
 دعا الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخارعة سمي قوله عمل
 لها جواب ان قوله عدته مطلقا اي سوا كان ما بعدها حتى
 ما قبلها او لا وقبل ان كان من جنس دخل وقيل يدخل مطلقا معني
 نادى عدم دخول الاستدلال بما رتبه والاظهر عدم دخول احد
 الاستدلال والانهما في الحد واد اقلت اشترت من هذا النوع
 الى ذال لم يدخل الوصفان الا القرنية انتهى قوله وفي بقية
 فان قلت اليه اللام للتعدية في بقية المواضع قلت
 بل وكذا التصرف هنا للتعدية ولم تعد غيرها خلاف بقية المواضع
 فانها اذا تفاع مع شيء اخر فلان الامر بمعنى التعدية فعمله نفس
 على ذلك فحينئذ قوله للملك وعلامته صحة وضعه ملك موضعها
 اذ يقع المال ملكه زيد قوله وجعلها اي لام الاستحقاق قوله
 الواقعة الخ اي والتي للاختصاص خلاف ذلك قوله نحو قوله
 ومنه والمكافئين التاراي عند افعاء معني قوله وقد يصح عن
 الثلاث والبرهنة ان فيه تعديلا للاشتراك وانه اذا قيل انما
 لزيد والمصدق لزم القول بانها للاختصاص مع كون زيد قاسلا
 للملك لئلا يلزم استعمال المشترك في مضمينه رفعة وان لم ينعقد
 معني قوله وما احبه لكونه فعل النجب انما يصاغ من الفعل اللازم
 ولذا لم يقد رفعه من فعل المفتوح العين وفعل المكسور الى فعل
 المفتوح باب قوله واي لتعريفه لا تقدم في المفعول
 اجازة لم لا يتعين الزيادة فيه لاحتمال ان يكون افعاء معني فعل الاجازة
 واللام معلقة له كما في قوله جرح في عراقيته تضلي اذ جرح بمعنى انفعال

الجرح

الجرح سمي قوله الجرح التاكيد وهي المعترضة بين الفعل
 المتعدي ومفعوله وبين التصانيف نحو انما لزيد معني
 قوله واما التقوية لولا تراخي في غير المفعول به من المفاعيل
 وانما جاز لزيد كقمت لان اللام لليلة لا للتقوية ولا نعم
 عامل بتعدي الى اثنين لانها ان زيدت في مفعوله فلا
 بتعدي فعل الى اثنين جرح واحد وان زيدت في اخرها
 لزم التخرج من غير مخرج قاله المص قال بن هشام وهذا
 الاخير ممنوع لانه اذا تقدم احدهما دون الآخر وزيدت
 اللام في التقديم لم يلزم ذلك قاله كلام ابن المالك محمول
 على ما اذا اخذ العامل عن مفعوله وكذا انه يشعر بذلك
 انشئ من صنع بالتأخير الخ وقد اجتمع التأخير والتقوية
 في قوله لزيد شاهد من معني قوله نحو لزيد ان الجرح
 قد يقال انما افاد النسب مجموع الكلام دم قوله القسم
 والتعجب معا وهي مكسورة على اصلها لا نعم قالوا لام الجرح
 مكسورة لامع الضم ما عدا الاء واللام المستثناة به وقوله
 هنا ان اللام للتعجب تبا فيه وقوله في بان النجب ان الضمعة
 كلها للنجب وقد يجاب بالانتماء ما قالوه في بان النجب ان
 الصيغة كلها للنجب وقد يجاب بالانتماء ما قالوه في بان النجب
 ويكون نستم هذا النجب للام كنسبهم الطلب للنسب عناني
 ما حقيقة السيد من انه محار من شدة ما لكل الجرح ونزشت
 قوله انه ينتمي الى تمامه شخيرة الظان والامن والجسد
 بكر المهلة وقمة العتقة والحدة العتقة في قرن الوعل
 والشعر الجبل العاني والظان بالظالمجة المقنوعة والعتقة
 المشددة تاسين البر سمي قوله فذا كن من ليل الى مغاربهم لهم
 وتحقق العين المجهة والتثنية بالفاء والفرقة من اعترفت
 الجبل فكنه فهو مغاربهم ولا يدل بالمجعة وعلم جبال لا تنق
 ونزل للضرورة سمي قوله لام العاقبة اكرها البصريون ومن

تبعهم قال الزمخشري والتحقيق المفعول العلة وان التعديل فيها
 واراد على طريق المجاز وبما انه انه لم يكن داعيهم الى الالتفات
 ان يكون لهم عدد واوحزنا بل الحجة والتمثيل غير ان ذلك لما
 كان نفعها لتعاطفهم ونزولته تشبه بالداخي الذي يفعل
 الفعل لاوله واللام مستعارة لما تشبهه بالتعليق كما استعير
 الاسد لمن يشبه الاسد معني وضعته السنين ^{والسنة}
 السامع لقول او ما في معناه ^{فوق} نحو قلت له ولذا اذنت
 له وفشرت له ومنه ولقد وصلنا لم القول ^{دم}
 السنين قال في المعنى وهي ثلاثة اقسام احدها ما يبين للفعل
 من الفاعل وهذه تتعلق عند كور وضنا لظها ان تقع بعد فعل
 تعجب او اسم تفضيل مع من حيا او بعضا نقول ما احبني وما
 انعمني فالي قلت لفلان فانت فاعل الحب والبغض وهو
 مفعولها وان قلت الى فلان فالامر بالعلس الثاني والثالث
 ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية وما يبين مفعولية
 غير ملتبسة بفاعلية ومصحوب بغيرها اما غير معلوم
 مما قبلها او معلوم ولكن استوفى بانه تقوية للبيان
 واللام في ذلك كله متعلقة بخلاف مثال المبتدئة المتعربة
 سقما كزيد وحدها له ففعله اللام ليست متعلقة بالمصدر
 ولا بتعليقها المقدر لانها متعدي بان ولا هي مفعولية لتعامل
 لتعقبه بالفرعية ان قد لانه المقدر او بالترام الخذف
 ان قد لانه الفعل لان لام التقوية صالحة للتسقوط وهذه
 لا تسقط ولا هي مخفوضها صفة كمصدر فتعلق بها استقرار
 لان الفعل بوصف قلنا اما اقم مقامه وانما هي مفعولية
 للمدحولة او عليه ان لم يكن معلوما من سياق او غير
 او مؤكدة للبيان ان كان معلوما اوليس تقدر المخدوف
 اعني كازم عن عصفور لانه تعدى بنفسه بل التقدير
 ارا في لزي ولتين على ان هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر

انه يجوز

انه لا يجوز في زيد سقما له ان ينصب زيد بعامل بخدوف
 على شريطة التثنية ولو قلنا انه المصدر الحال لم يعمل دون
 حرق مصدره بخدوف تقدم معموله عليه فنقول
 زيدا مفعولا لان الضمير في المثال ليس معمولا له ولا هو من
 جملته ومثال المبتدئة للفاعل بقا لزيد ووجاهه فاعلها
 في معنى حزم وهكذا فان رفعتها نالا بتدأ واللام ومجرور
 خبر ومحلها الرفع ولا تبين لعدم تمام الكلام فان قلت
 بتأله ووجه فنصبت الأول ورفعت الثاني لمجرورها
 الدليل والمداول اذ اللام في الاول تبين واللام المخدوفة
 لغيرة انتهى وقوله بل التقدير ارا في لزيد ليس المراد
 ان المخدوف المقدر الذي يتعلق به اللام وتعود ارا في لانه
 لو كان كذلك لكانت لام التقوية لام السنين فينبغي ان يكون
 مراده بل تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام السنين ارا في
 لزيد فيكون ارا في مبدأ ولزيد ظرف مستقر وهو المجرور
 فتعلق بخدوف على القاعدة في مثله ^{دم} قوله موافقة
 عند هذه اللام هي المعندة للاختصاص وهو ثلاثة اضرب
 اما ان يختص الفعل الزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغيرة
 كذا او يختص به لوقوعه بعده نحو كتبت فلان حكول او
 به لوقوعه فيما هو مكتوبه لليلة نعت ومع الاطلاق يكون
 الاختصاص لوقوعه فيه ^{دم} قوله والظرفية استين اي
 اطلب بيما معا والدلالة عليها ^{دم} وقد تبينان
 السابق للتحقيق فلا يقتضي كلامه ان السببية في الدنيا
 اقل من الظرفية وهو مجموع ولا ينافي مع في قوله السببية
 فيها سادس ^{دم} ومثل مع فيه مساحبة اذ لا يراى
 ظرف الاسم والاراد المماثلة في الجملة وان معني المصاحبة
 للزينة من حيث انفا حالة لغيرها ومعني مع المصاحبة
 الكلية للملاحظة فكذا وبالدات على قياس ما قالوه في

بلغ

الابتداء اذا كان معنى اللفظ الابتداء واذا كان معني لم
سم قوله لما انطق ظاهره انه قياسي فاورد عليه
السايطي ان لا يقول جعلته يزيد رفقنا معني معه ولا
درهي بالدراهم معني معها ولا اعرضت بعلان معني عنده
ولا انقفت بالدراهم تزيد منها واجاب ما به فقد القياسي
بالنسبة للمواضع التي تصح فيها هذه الاحرف لانها فروع
عما هي نضاه فاحطت عنه التي في الظرية حقيقة بان
تكون للظرف احتوا والمظروف غير كالمثال الاول ويجازا
نان فقد الاحتوا هو زيد في البرية او الحزن في كوصد
فلان علم او تقدير معا هو في نفسه علم ومنه ولكم في القضا
حياة ويكون المرفوعة مكانية وزمانية ومتضمنة ما تقدم
ان الزمانية لا يكون حقيقته **قوله** فخر ولا اصلته في
حدود الخيل قبل اني هذا ليست بمعنى علي ولكنه شبه المثل
لتمكن من المذبح بالحالي الذي يفرح وهاصله ان في النظم
الشريف استعادة تنعبة حرق في متعلق الحرف لكنه لم
يجس تقريرها وتقريرها انه ستة استعلا المصلوب على
المذبح بظرفية للقبول في قبره ثم استعار الظرفية للاستعلا
واستعمل المشبه في الموضوعة للمشبه به اعني الظرفية
فحرق للاستعارة في الاستعلا والظرفية وتبينها
في وعلى في **قوله** بطل الختام صدي فقال كنت
ليس بشوم السحرة العظيمة وكذا بالذال اللجمة معني
للمفعول اي جعله حيا اي نقلا والست بكسر الملهة جلود
البرق المذبوعة بالقرط وخصها لانها كانت ليس الملوكة
والنوم كل من الولدين الذين في جمل واحد وللمعنى ان
شجاع طوبى حتى كان نباهه على شجرة عظيمة تام القوى لانه
لم يشاركه احد في ظن امه **قوله** المقياسه وهي الماخلة
بين مفضل سابق وفاضل لاحق معني **قوله** واقعة فمن اي

في معناه

في معناه الاضنى وهو ابتداء الغاية سمي **قوله** الامم الخدر
اي انهم من لغم بالكسر ينفع فخذت الهزة والنون تخفينا
وصباحا ظركي والظلمة ما سخص من اثار الدار والعصر
الدهر سمي **قوله** اي من ثلاثة احوال وقيل في عقب ثلاثة
احوال ولا دليل على هذه المضاف وقيل لاقوال جمع حال
لاحوال اي في ثلاث حالات نزول المظفر وقاوت الرياح ومرو
الدهر **قوله** يريد ان يحدث عمده حش سنين ونصف فني معني
مع معني **قوله** موافقه الباي في معناها الاصلى وتعو
الانقار حقيقيا كان او مجازيا سمي **قوله** ويركب الى
الابا هر جمع اعمد وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه والكلبي
جمع كلوه او كلبة وفي معني الباي وقال علي بالها اي لصحة
نضارة في هذه الشبان سمي **قوله** قياسا في فية نظر
معني وجهه ان المنس عليه وهو فانظر من ثقب لا تتعفن
الباقية للزيادة كوا ان يكون من استدامة امية لا محسولة
والظلم لم يقوله وانظر ثم ابتد استنفاها لقوله من تنق
ولا حد في ولا يقول في **قوله** وايضا ما ذكره من زيادة الباي
ليس لقياسي بل سماعي فلما قياس عليه حرف غيره سمي
قوله اتنا اتوسعنا لخدجا الدليل بدخواظم والترديد تعقبة
مفتوحة فدا مفتوحة فنون ساكنة فدا الملهة مفتوحة
فهم الجمل الاسود قال **قوله** ولو جعل هذا البيت من قبيل
التكريد خولم فيها دار الخلد لا مكنى وعليه فلا زيادة ولا نقص
سمي **قوله** فليت لي هم الخ قوم اسم ليت وضرة فهو الساهد
في بقاى ديلم وشنوا جواب اذا من شن اذا فرق والام غارة
مفعول كره او مفعول به وهو وجه **قوله** الظرفية وعلامها
ان يصل في موضعها في **قوله** بيد رمال المظرفية
المكانية وقوله بسحر رمال للزمانية **قوله** العقل وهي
التي يحسن في موضعها اللام غالبا والاحتراز بها من قول

العرب غصبت لفلان اذا غصبت من اجله وهو حي وغصبت به
 اذا غصبت من اجله وهو ميت قاله المص قاله ابو حيان
 ولم يذكرهما بنا هذا المعنى وكان التعليل كنه والسبب عندهم
 شي واحد انتهى قال السيوطي هذا هو الحق قوله والاستعانة
 لم يذكرها في التبريد بل ادرجها في باب السببية واعتزله
 ابو حيان تأنيهم فزفوا ليدلها بان باب السببية هو التي تدخل
 على مشيئها الفعل كنوما تأني الخوع وباب الاستعانة هي التي تدخل
 على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو الاله
 نحو تربت القلم بالسكن قوله وفي المعاقبة للمهزة لغير
 التعدية بهذا المعنى كتحفة باقية واما لنفسه بمعنى الفعل
 معنى الفعل في الاسم مشتركة بين حروف الجر التي كسبت
 نزائية ولا في حكم الزائدة بمعنى قوله واكثر ما تقدري
 الفعل القاصر ومن وزوده مع المتعدي رفع ابه بعض
 الناس ببعض وصيغة الج بالجر والاصل دفع بعض الناس
 بعضا وصيغة الج بمعنى قوله نحو ذهبت بزيد بمعنى ذهبت
 وقول المبرد والسرياني ان بين التعديتين فرقا وانك اذا
 قلت ذهبت بزيد كنت مضاعفاه في الذهاب مرد وباب الية
 معنى والاية ذهبت الله بوزهم القويض وهي بوز
 الداحلة على الاعراض والاعمال وقد تشبه الاعراض والافعال
 بها داخل في باب البدل قاله السيوطي وقرى بينهما باب
 المراد بها القويض ما وقع فيه مقابلة شيء بان يدفع شيء
 من احد الجانبين ويدفع من الجانب الاخر شي في مقابله والملاذ
 بباب البدل ان يختار احد الشين على الاخر بحيث لا يسد الاخر
 عنده مسد الاول ولا يكون هناك دفع ومقابلة من الجانبين
 انتهى قوله امسكت بزيد مثال للصاق الحقن اي قبضت
 على شيء من جسمه وعلى ما يحبس من ثوب او حوزة وتوقلت امسكت
 احتفل ذلك فان يكون منفعته من الشرف معنى قوله ونحو مررت

به اي الصفت مروري عكاه يقرب منه وعن الاغصان ان الب
 فيه معنى على يد ليل وانكم لتمررون عليهم وردع في المعنى بان
 من الانصاف والاستعلاء كما يمكن حقيقة لكونه ليس متغنيا الى
 نضر الجور بل الى ما يقرب منه واستعلاء جوف الصاق مع الزور
 اكثر من استعلاء جوف الاستعلاء كان الاول جعل الببالا لصاق
 المجازي دون الاستعلاء المجازي انتهى قوله المصاحبة وهي التي
 يحسن موضعها مع ويغني عنها وعن مفعولها الحال نحو اهابك
 بسلام اي مع سلام وسلم احاط الرسول بالحق اي مع الحق وبحقا
 فيجحد ربه اي مع حله وجامد السيوطي عن الناطق
 قوله التبعض انكره جماعة وادلوا بشرب في الية بانه من
 معنى يروي قتل ولو كانت الية التبعض تصغر زيد تا لعمري زيد
 من القوم وقصفت بالذراهي اي غلبت المجاوزة
 بالسؤال وقيل لا بد ليل ليل يعني نورهم بني ابيهم وبما يمانهم
 ونوم تستحق السباب لتمام معنى قوله حقوقا سلبا حيل
 تا وله المبرون على ان الية للتبعية وزعموا انها لا تكون بمعنى
 عن وفيه بعد لانه لا يقتضي قوله سالت لسببها في الجور هو
 للمسؤول عنه معنى قوله خصت بذكر الفعل وباستعلاء العا في القسم
 الاستعطاء في نحو بالله هل قام زبي اي اسألك بالله مستحكما
 معنى قوله للاستعلاء اي لبيان ان سيا تقوى واستعان
 على ما بعد على ما حقيقة نحو زيد على السطح اوصا ومجازا نحو
 عليه دين فالدين للزومه وتحله كانه ركب عليه فانه
 فوقه قوله اذ ارضيت على اي عني وقيل فمن رضى معنى عني
 وتمامه لعن الله اعجني رضاها تخرج قوله ملا فقه من منه
 قوله صلى الله عليه وسلم في الاسلام على حسن الحديث
 الحكي اي من حسن ولقد احصل الحق عايقا لان هذه الحسن
 هي الاسلام فكيف يكون الاسلام متغنيا عنها والمبني ليدان
 يكون غير المبني عليه شني قوله ايمن يتكلم عليه فحذف

عليه وزاد على قبل الوصول تعويضه وقيل المراد ان لم يجد
شيئا ثم ابتدأ مستغنيا فقال علي بن نكتل معني **قوله** افتات
جمع فتن نفقتين وهو الغض والغضب بكسر الميم جمع غضة
شجرة لها شوك معني **قوله** وفيه نظر لان راقه التي معني
اغيبه ولا معني له هنا كالمال المراد تعلوا وترتفع معني فتن
معني تروق تعلوا بعداه بعلي **قوله** الاستدلال بالخبر ونقل
هذه بما قبلها كالتعلق خاشا بما قبلها عند من قال به لا نقا
او صلت معناه اليها بعد ما على وجه الاضرب والاختار او
خبر لبتدأ محمد وفي **قوله** التحقيق على كذا واختاره من الحجاب
قال وزاد على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق
ثم جرى بما هو التحقيق فيها معني **قوله** لكل بند ادبنا الخ انقل
بعلي الاولى عموم قوله لم يشك ما شا فقال بلي ان فيه شفا
ثم اطلوا الثانية قوله على ان قرب الدار خير من البعد
معني **قوله** المجاوزة اي تجاوزة شي وبعده عما ذكر
بعد عن بسبب ما يتعلق به قوله رميت السهم عن القوس
اي جاوز السهم القوس بسبب الرمي واخذت العلم عنه
اي غارت وزيت العلم المعلم بسبب الاخذت قاله بن عقيل ونقال
في رضى الله عنك بعدت المواخذة عن المجرور بسبب الرضى
وفي قاسم له خبر ان المسؤول عنه تجاوز المسؤول بسبب
السؤال **قوله** لا به ينحك أي لله ذراهي ينحك وديانها التي
وعن وفي تقرير **قوله** واستلخ اساه عاله اناله والسرارة
جمع سرى والرابعة بكسر الراء مخوم للماله اي اقتضاها والجماله
ما تحل من دية وغيرها معني **قوله** الاستعانة في شئ
اللباب يجوز رميت بالقوس بالنظر الي ان القوس جعلت آلة
للمرعى ويستعان بها فيه ورميت على القوس بالنظر الى يد
الرامي التي اعتمدت على القوس ورميت عن القوس بالنظر
الى السهم معني **قوله** اخترع الخ قال بن جني اذا الشاعره فضلا

فضلا ندفع عن التي بن جنيك فخذت عن من اول الوصول
وزيدت بعده معني **قوله** المشيماي بيان ان شيئا مشاركة
ما مع مدخولها في شي **قوله** بالتعليل نفا ١٥ اكثر من ونبه
بعضهم حواره بان تكون الكاف مكشوفة بالكتابة كما انه
لا يعلم فيها وزاد الله عنه والحق حواره في الحدة من ما هو
وي كانه لا يطلع الكافون اي اوجب لعدم فلاحهم وفي القرون
على الكافة كما في اللؤلؤ وما المصدرة عنوا ذكره كما بهد الم
معني **قوله** يقتضي ان ذلك قليل قد جاب بان قد تحقق
اوان القلة بالنسبة لمقتبة المعاني او تعقبات **قوله** وهي
الزائدة وشرط زيادتها من اللين تسيل ومنه ليس كذا
شي الاية وقيل الزائدة مثل وقيل مثل معني الصفة فلا
زيادة قاله ابن عقيل ولا يسكن اشتراط من اللين مع هذه
الاحتمالات لان ما لها واحد او يعال اذا صح اراذه كل نص
الاحتمال **قوله** اي ليس من مثله ولو لم يقدر الكاف
زادته صار للمعنى ليس شرفا من مثله فليزوم الخيال وهو
اشبات للمثل وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادته
الخرف بمنزلة بعادة الجملة معني والاحسن ان لا تحال
الكاف زائدة ويكون نفا للمثل بطريق الكناية التي
هي المبلغ لان الله تعالى موجود فاذا لم يكن مثل مثله
لزم نفي مثله ضرورة انه لو كان له مثل لكان هو اعني الله
تعالى مثل مثله فلم يصح نفي مثل مثله مطول فتبين الكناية
قوله لواقع الخ اي في الخلل لواقع اي ضو امر والآخر
جمع قرب بضم القاف مع فم للرا واسكنا لها وهو من
الحاضرة التي مراد البطن واللغز الطول **قوله** الاستعلاء
كما في علي خبر ان الله الاخفش والكوفون **قوله** كخبر
اي كخبر وقيل المعني بخبر ولم يثبت في الكاف معني البنا
وقيل للتشبيه على خذ ومضاني اي تصاحب خبر وقيل في كين

كانت ان المعنى على ما انت عليه معنى نكرة واستعمل
الكاف اسما لا فخر بحرف كما مثل وباضافة لقوله
• نيم القلب حب كالبدرا بل • فاق حسنا من نيم القلب حب
• ويستدل بها بقوله •
• لا يذهبون ولا يني ذوي سبط • كالطعن يذهب فيه الذنب
• ولقوله الاخضر •
• لو كان في قلبي لقد رقد له حبا لغيرك ما انتك رسالي
• وتقع معمولة كقوله •
• لا يبرمون اذا ما الاقوت جلاله • برد السام من الاحمال كالادم
• قاله دم وتنعين الحرف في موضعين احدهما ان يكون زائدا
• خلافا لما اثار زيادة الالف الثاني ان تقع هي وتحذفها باصلة
• خلافا لابن مالك في اجازته ان يكون مضافا ومضاف اليه على
• افتما رسيها معنى • يفكر في صدره بغير نكرة
• كناية عن البغايا بقدر الحسن والجمال المسمى التي لا فرق لها بين
• خبر ينقل والمنهم الذائب • وجعل بعضهم هذا ويجزه صفة
• لموصوفين من ذوات الجواب ان الاصل عدم الجواز والاعتبار
• البعيد لا ينافي الدليل الظني قوله • بك القوة التي عمل
• اللقوة وهي كسر اللام وفجها العقاب والسفوف المعجزة •
• سميت بذلك لوجوب منعها وحلت من الجواز ولولع
• من اولع بالشيء وهو مولى به بفتح اللام اي مغري والكلم
• السجاع المتكبر في سلاحه اي المستر بالبد روع واليقين الذي
• على زائسه بفتح ر • واجازة كثير من الجوز والي
• نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موقع رفع والاسد
• مخفوضا باضافة معنى نكرة استعمالا وقد يكون على فلا
• ما ضيا نقول على علو علوا وعلى على علوا قاله بعض النحويين
• • عليها من دخلنا نقضي ان اسمها لا تنقيد في الة وهو
• من عليها وانما لا يحيدان بغيرها لانه جعل ذلك شاهدا اعلى

الاسمية لا ما يطالها وهو كذا وكذا واذا قلت زيد شامي
السطح وسرت عن البلد احتمل الاسمية والخرونية واذا
دخلت من تعبدت الاسمية وكثيرا يعلو في صواب عن
ابن هشام واعلم ان عن اذا استعمال اسم كذا لاضافة تحذف
على فانه يجوز قطعها عنها بقوله •
• بانح نفوس الخوض نوسا من علا نوسا به تقطع اجوار
• واما من الداخلة عليها زاد وقيل لا تند الغاية
• • درية نفع الدال للملكة وكسر الدا وفتح الهزة وهي
• لخلقها التي تتعلم فيها الطعن والرمي يتخرج • عدت
• من عليه لثمة تمامه تنقل وعن قبض نرسا يحمل اي عدت
• العظام من فوق العتق وتصل كسر الصا ذلل لملمة نقصت
• وظموا كسر الظا للسالة وسكون الليم وبهزة بعد هامة
• صبرها عن لما والعنفس العتق الاعلى من البيض وزر ابراهيم
• معجزة مكسورا وانما يدعى مئنة تحتة وبالماء ارض •
• غلظته والجمل الغفر يتخرج • يستعملان ايضا اسمين
• وخروني وقد يحتملان الاسمية والخرونية وذلك اذا وقع
• بعدهما ان وصلته متشوقا رابته منذ او منذ ان الله علي
• فقد ان عتلا حرم ما بعد بها او روفه شاطبي وغيره
• قوله او وليا الفعل ولا يكون الاماضيا فلا يجوز منذ
• يقوم لان عامتها لا يكون الاماضيا فلا اجتماع للمستقبل وان
• قلت اجوزة على معنى حكاية الحال قلت متفقوا ذلك لئلا
• اجتماع محال ان هذا او بعد الزمان فان المعنى منذ من
• يقوم قاله ابن عصفور وقياس من قال انما مضاة الجيلة
• ولا زمان متقد بان محذور ذلك وقد يقال ان لها مانعا اخر
• وهو انه ح بتاويل المصدر وتاويل الماضي عن ابن هشام
• قوله • • • • •
• • • • •

كانت ان المعنى على ما انت عليه معنى قوله واستعمل
الكاف اسماء لا يخرج حق كما مثل وباضافة لقوله
تيم القلب حب كالبدر لابل فافق حسنا من تيم القلب حب
وبسند اليها لقوله
لا يذهبون ولا ينهي ذوي سطط كالطعن بذهب فيه الذنب
ولقوى الاحش
لو كان في قلبي لقد رقامه حب الغير كما انتك رسالي
وتقع معقولة كقوله
لا يبرمون اذا ما افوق حمله برد السام من الاحمال كالادم
قوله دم وتعين الحرفية في مرصعين احدهما ان يكون زائدة
خلافا لمن اجاز زيادة الاسباب الثاني ان تقع هي وتخفوها صلة
خلافا لان ما لك في اجازته ان يكون مضافا ومضاف اليه على
اضمار مستدغني
كمنع من كسر اللام وففتحها العقاب والسفوف المجتنبين
سميت بذلك لا عوجاج منقارها وعلت من الحوان ولولع
من اولع بالنسي وهو موك به بفتح اللام اي مغربي والكمس
السحاج المتكم في سلاحه اي للمستقر بالدرع واللقع الذي
على راسه بفتح راء واجازة كنيرون الخجور وفي
خجور زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد
مخفوفها بالاضافة معنى
ما ضيا نقول على فعلو علوا وعلى على علا قاله جازية
قوله عليها من دلا يعقني ان اسميها لا تنقيد بحالة وهو
من عليها فانها لا يجبان بغيرها لانه جعل ذلك شاهدا على

الاسمية لا ما بطلها وهو كذلك فاذا قلت زيد علي
السطر وسرت عن البلد احتمالا الاسمية والحرفية واذا
دخلت من بقيدت الاسمية وكثير غلط في هذا عن
ابن هشام واعلم ان عن اذا استعمل اسماء لزم الاضافة مجازيا
على فانه يجوز قطعها عن ما لقوله
بانت نفوس الخوص نوسا من علا نوسا به تقطع اجواز
وان من الدخلة عليها زائدة وقيل لا تند الغاية
دربة دفع الدال المهملة وكسر الدال وفتح الهمزة وهي
الظلمة التي يتعلم فيها الطعن والرمح يهرج عدت
من عليه الخ تمامه نقل وعن قبض نيزا يحمل اي عدت
العطا من فوق العترخ ونقل كسر ايضا للمهملة بصوت
وظوها كسر الظالمسالة وسكون اللهم وبهمزة بعد هامة
صبرها عن لنا والعنفن القسر الاعلى من البيض وزبر ابراهيم
مجنين مكسورا ولما بينهما مناة تحتة وبالمد ارض
عظيمة والمجهل العفر تخرج
وخروفي وقد عتلان الاسمية والحرفية وذلك اذا وقع
بعد هاء ان وصلته ما سوا ما رتبه منذ ومن ان الله جللي
فقد ان عتلان حرم ما بعد هاء وروفعه ساطي وعنيرة
قوله او ولما الفعل ولا يكون الاماضيا فلا يجوز من
يقوم لان عاملها لا يكون الاماضيا فلا اجتماع للمستقبل فان
كلت اجوزة على معنى حكاية الحال قلت منعوا ذلك ليل
يجمع محذوران هذا وقد ستر الزمان فان المعنى مذكر من
يقوم في اله ابن عصفور وقيا سر من قال انما مضافة للحيلة
ولا زمان مقدان محذورك وقد يقال ان لها مانعا اخر
وهو انه تباو القصد وتاويل الماضي عن ابن هشام
قوله وجماع مستدان الخ وساغ الابتداء انما يعرفان
معني الامد وايدة وهذا الاعراب هو الذي اختاره ابن

الحاجب ومع ثبوت مذهب المحققين لكنه مشكل لعدة من مؤيدي
في الظروف اذ كونهما متبديان متناوئان كونهما ظرفين وان
يجوز كونهما ظرفين مستمرين بمعنى ومما استشكل به هو
الاستدائية ان قيل ما الموجب لتقدمه وهما اجازة يومان
من اجازة يومان امد ذلك واجيب بانهم اخذوها رافعة
محراها ففقت في المعالاة دخل الاعلى اسم الزمان
والنقد مراد من المعالاة ان كان الزمان حاضرا او
معدودا واول المدة ان كان ما مضيا معني قوله وقيل
بالعسري انها خبران وما بعدهما مبتدأ فقال ابن الحاجب
وهذا هو لان المعنى واللفظ ياباه اما المعنى فلا تلك خبرين
جميع المدة بانها يومان وذلك خبر محقق واما اللفظ فلان
يومان تكرر لامعة كما فلا يستقيم ان يكون مبتدأ فان قلت
المتن له فقد تم الخبر الطرفي عليه قلت مجرد ذلك لا يكون
مصححا وانما يكون مصححا ان لو كان الطرفي ظرفا للمبتدأ وجب
المدة في قولنا جميع المدة يومان ليس ظرفا ليوما اذ لو كان
ظرفا له لكان زائدا عليه وجميع المدة ليس زائدا عليه
بل المراد انه موشى قوله وما بعدهما فاعل في وعلمه
يكون الكلام واحدا مستقلا على جملتين وعلى القولين قوله
يكون كلامين ويكون جملة من اجل المعالاة فالحق ان شوال
مقد رقد بزه على الاول ما امد ذلك وعلى الثاني ما بينك
وبين رويته وقال السيرافي في موضع نصب على الحال
قال ابن هشام وليس بشئ لعدم الربط قال في المحرشي لان
للمعنى عند بعضهم بين وبين رويته يومان فالربط موجود
بحسب المعنى فان لم يكن موجودا في اللفظ انبى قوله
اي من كان كان هاتمة توضيح قوله والثاني هو ما اذا
او بالجملة قوله ما زال الختامة فسمى هذا ذلك حجة الاشياء
وخبر زال يدني في بديع بعده والمراد بحجة الاشياء الختامة فانه

او موضع قبره بفتح قوله وما زالت الختامة ولما اكلها
حين شئت وامرود واليا فاع بالختامة الفتحة الطاء الذي
دأق العشرين سنة بفتح قوله فكيف اي التي لا تتدا
القائمة بفتح قوله نحو ما رآته من ومنذ يومين اي من
ابتداء هذه المدة الى انشائها بفتح قوله وربيع الختامة
فما يتك من ذكره جيب وعرفان عرفان كفتيان مخنة
مشهورة قاموس قوله بدليل الختامة فيه لحواز
ان يكون الضم للاتباع من قوله لما الدار الى الختامة
بضم القاف وتشد يد النون اعلى الفعل والجر بكسر الحاء
مخود واو قون خلون والجر بكسر الحاء الختامة جمع نحو بكسر
ايضا وهي اسنة سخي كونه ولان بعضهم قال من وضم
زال مد سوا كان بعضه او الافة عترة فاعلى هذا يجوز
ان يكون اصله الضم فحقق فلما احتيج التحريك للساكنين
رد الى اصله انبى قوله وهي التكرير كبر الى وليت
للتعليل واما خلافا للاكثرين ولا للتكرير واما خلافا
لابن درستويه قوله يارب كاسية الى وجه ذلك ان
الخديت مسروق للظروف والتقليل لا يناسبه فمعني قوله
عارية بالرفع خبر كاسية فانه مبتدأ في محل رفع والجار
والمراد بغيره صفته وان جعلنا خبرا فاعلى خبر بغير
اوضنة كاسية او بدل على المحل والجر على انه صفة
او بدل على اللفظ او على انه ترب محذوفة وما لنصب
على الحال من الضمير المستتر في الجار والجر وينبغي ان
الخير وهو حال مستقره قوله يارب صائمه باضما فقصام
وقام الى خبر بضمض بفتح قوله ان بضمومه ولان
بضمه استعمل في الصوم والقيام في بني لانهما خبر كناية
او مجاز مرسل فاندفع ان لن بني المستقبل في نظره
قوله الارب موكورا الى يريد عيسى وادم عليها الصلاة

واللام توحيه ويلده تسكون اللام وينج الدال وضه وامله
بلده سكر اللام وتسكون الدال فسكر اللام تسكرها تسكرها فالتسا
ساكنان فحركة الدال بالفتح اتباعا لقصة التاء وبالضم اتباعا
لقصة المعانيق **قوله** مما خطا يا هم فري خطا يا هم وهو
اظهر في الاستشهاد لظهور الاعداد فيه وفيه مثل في المعنى
قوله فمما رجة وبضاحتمالما الاسمية بمعنى شيء ووجه
بدل **قوله** والاحتمال للذكر كوي في عما قليل ومما خطا يا هم
قوله وزيد بعدد الذي قد تفرق بين رب والكاف وبين
الثلاثة قبلها بان اختصاصها بالاسماء اقوى بدليل جديها
كل اسم بخلاف رب والكاف فانها انما تحذف بعض الاسماء فلما
الحظ في ثبوتها عنها ضاعفنا في ثبوتها بخلافها **قوله**
دعا الحامل الخ تمامه وعناجج بينهما لهما والحامل العطف
من الادل والاول بتسديد الموحدة المعنى والعناجج جمع
عضو بالضم طولها العنق من الخيل واللام تكرر الميم جمع
قوله كما الحيطان للصدره فان الخ من سر المطايا والحد
نظم الحاله لانه جمع حمار والحيطان مبتدأ خبره شرطي تمام
قوله بين نهرين اي اماكن نهرين يضم الموحدة بلده
بالشام وخلا بالميم والماء الواسعة تفرج **قوله** بحر وم
بالميم من الخدم تفرج **قوله** دعا او فنت لثاني تزلت في جبل
وقامه ترفعن لثاني سماوات بفتح الشين جمع شمال ريح غيب
مع حبة العطب تفرج **قوله** بل بعد الخ تمامه لا يشترط
كتابته ووجهه اي لرب بلده والعناجج الطرق والقم الغيا
وجهره اي جهنمية بسط تنسب الى جهنم بفتح الميم قرية
بفارس **قوله** ذي ضعه يضم للممتلئين جمع ضعود تفرج
النصارى والمعنى شئني **قوله** فذلك لان تمامه فالصبي
عنا ذي غايه يحول وفوقها انتهى ليلوا تمام المعاقب
والحول يضم الميم الذي اتي عليه حول **قوله** غور الخ تمامه

نواع في المروط وفي الرباط اي رب جوريفم الحاله لانه وهي
الشدة بياض العين وسوادها وعين صفراء جمع عينها
وهي الواسعة العين والمروط جمع مرط بكسر الميم ازاره
علم والرباط جمع ربطة بكسر الراء وتسكون الهمزة مله لم
تلفق **قوله** وليل الخ تمامه عليا انواع الهوم يشي اي
رب ليل بكوع البحر في كثافة ظلمته وسدوله لتزوره
وليتلي اي ليتنزل **قوله** رسم اي تمامه كدة افي
لغاة من خلة اي من اجله **قوله** حتى تبدج الخ تكبر
من الديد فبختن وهو الكبر والاعلام الحيات وصدره وكرة
من القيس الغنة اي اعطيه العا وبابه فرب **قوله** خلاف
للزجاج الخ اوجه لظهور بان لم الاستغناء مائة قاعة مقام
عد ومركب وهو العمل الخ فكلد اما قام مقامه وبان استر
دعوا حرف الجر علم بدليل على الخ من كونه عوفيا
من اللفظ عن خلاف كمن خبرية لما لم تسترط وهو حرف الجر
عليها كان يتميزها بحرورنا الاضافة لا عن خلافا للفرانج
بحرف متقل متعلق بالمعطوف وليس الخربا العطف لما لم
عليه من العطف على معمولي عاملين مختلفين وهذا احوار
في الخاص ايضا **قوله** الخاص في المعطوف عليه اي على
ما يقين من مثل الخ وف وكذا افما بعده **قوله** ففعل
اخبارا لوجه بان ان يحسنه بالافعال والافعال تفتني
الخارج **قوله** وقدره من الخ قبل وتقدر هو الصوت
قال بعضهم اذ قلت ان الامر لغفت المعنى فانك قد قلت
مررت بصالح لم تقول ان الامر بصالح فيما يستقبل فاما
المردور واقع فلا بد من اخبار التكون فتقول ان لاكن فيما
يستقبل موصوف بكون مررت بصالح فانا قد مررت بصالح تفرج
قوله ان يكون الخ الخ الخ ان حرف الجر لا بد له من متعلق
لانه موصوع لا بصالح معني الفعل الى الاسم والذي اوصل

هذا الحرف معناه انه هو الذي يتعلق به الحرف والتحقيق
ان العامل لما يعمل في الاسم الذي يلي الحرف في الحرف الحار
واطلاق من قال العامل في الحار كذا آفته تسامح وقول
من قال الحار والحرف يرتعلق كذا اعموم فيه ان الحار منزل
منزلة الحرف من الحرف وارتعلق لهما معا فاذا قلت مرت
يزيد فزيد متعلق بالفاعل بمعنى انه معمول له بحسب المحل
اذ هو في محل نصب على ان معنى الفعل يقتضي نصبه لو كان متعديا
كما يقال جاوزت زيدا هذا اذا لم يصح الحار والحرف وروى
عن العامل اما اذا صار عوضا عنه فحكم على جميعها
باعتبار هو اعتبار العامل فيقال محل من الكرام في مررت
بزيد من الكرام خبر في زيد من الكرام رفع وفي جازي زيد
بنسابة نصب وله قوله وهو فعل الجملة الناقصة والخامس
قوله اي معناه اي الفعل قوله هو الفاعل عليه المعنى الاول
متعلقة بالفعل وهو انتم والثانية عما يشبه الفعل وهو
المفعول قوله وهو انه في السموات مثال المتعلق بما
اول بعينه الفعل في متعلقه بالاسم المعطوف له وما ذكر
قوله ما انتم تسمونه ركن يحنون مثال المتعلق بما يشير الى معنى
الفعل اي ما فيه راحته فانها متعلقة بما لا مانع من معنى
الفعل وهو انتم قال من الحاجب ولو علقته الناحية لا فاد
بني جنون خائف وهو الخشون الذي يكون من نعمة الله وليس
في الوجود جنون هو نعمة ولا المارد في جنون خاص انبي وهو
متبني على جوارز التعلق بالحرف المعاني ومن ذهب للجور المتبع
وقيل يجوز مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان ناسبا عن فعل
حذف حار ذلك على سبيل النسابة بخلاف زيد والاولا ينبغي
عن قول المهور ان تقدير التعلق في الآية بفعل دل عليه الناق
اي انتم ذلك نعمة ركن معنى قوله اي انتم ذلك نعمة
يكمل ظاهرة ان التعلق بفعل دل عليه الناق في وليس مراد الا

يقال

يقال مقصوده تفسير معنى ما النافية للسوغ لتعلق الحار بها
لا تقدير متعلق اخر قوله الزائد وذلك ان معنى التعلق
الارتباط للمعنوي والاصل ان افعا لا فقرت عن الوصول
الى الاسماء فاعتدت على ذلك بحروف الحروف الزائد لنا وحل
في الكلام تاكيدا ولا يدخل في ربط نفسه في اللفظ للمعقوبة
ان يقال انما متعلقة بالعامل اللغوي لان التحقيق لفظ
ليست زائدة محضه لما تحتل في العامل من الضم الذي
نزل منزلة الناصر ولا معدنة محضه لاطراد معية استقامتها
فانها منزلة بين منزلتين معنى قوله لا ترى ان حروفها الخبر
ولا فاعل يدخل في توصيل عامل بل لا فاعلة معنى التوقع كما اوضحت
لا فاعلة التي في الخبر وايضا منبهة على ان الاصل في الحروف
المنخفضة بالاسم ان تعمل الا في الحرفين قوله مفعول في
فيه ان كون الجوارز مفعولا لانها في التعلق وقد مر عن ان
التعلق معناه ان المتعلق مفعول الا ان يقول بان المراد مفعول
الفعل متعدي بعينه فاد حاجة لتعلق الحرف بمفعول تعديه
للفعل قوله فان قالوا لا واذا فلو كان كما يقولون لم
يعطف على محل حروفها رفا ونسبا في الفصح وقد خالفوا
بقوله في رجل واخاه كرميت فيصليون لما حكم الزائد في الاو
وان لم يكن زائدا ولا يجوز في الفصح يزيد واخاه مررت
دم قوله خطأ لانه تقديره بنسبة محاب بان تقدير الفعل
بنفسه لا يمنع تقديره بالحرف اذا قصد معنى لا يحصل بدون
تقديره بذلك الحرف فانه لو عدي هنا بنفسه فان معنى
التقدير والتقدير ونظيره محبة فذلك اخذ من الدرهم
فقد رتب الفعل عن لا فاعلة معنى التعويض وان كان متعديا
بنفسه واستغنى معموله في المثال الثاني لا يمنع جملة معموله
لمنله كما في زيد اضرته الاسماء قوله مطلق
الاستناد واصطلاح الاسماء اسم البعير على نزيل الثاني من

نسبة

الاول منزلة تنويه او ما يقوم مقامه تقييد ومراد
 بالاسناد فيه جملة الى اخري مطلقا الا للقد بكونه على وجه
 الافادة وعينها بالاشارة مشتقة من القيد لان القيد
 يستند الى من ينزل عليه وورثها في الاصل اصناف قاعدا
 المصدر باعلا لعله فنقلوا حركة الياء الى الساكن قبلها
 فانقلب الياء فاجتمع الفان حدثت احدى اوجهها وعوضت عنها
 تا التانيين وتسمى اول المتضافين مضافا والثاني
 مضافا اليه وقبلها بالعلس وقبل بطلق كل منهما على الاختار
 او تنويها شاملة لا تسامى الا تسمية نحو علامة وسبويه
 البقرة وعرفان ملة وجوارك من مقام قوله ظاهر التبيين
 ومقدر تكون مضاف لان غير المتصرف فيه تنوين مقدروا
 بدل نصب التمييز في جوارح وجها اذ لا ينصب هذا الاعين
 تمام الاسم بالتونين تصحيح قوله احدى كان فيه ذلك
 والا فلا حذف كما في لدن زيد ولم غلام فيمن اعرب مضافا
 الا ان يقدروا منه مع كونه مبذيا تنوين فلا يحتاج الى التقييد
 بما قلنا لكن يرد الحسن الوجه الا ان يقدروا اضافة قبل
 دخول الهمزة قد تحذف اي جوارح الهمزة عند امن
 اللبس فلا يجوز في نحو شجرة زيد وعرة عمر اللباس
 والتماني اصراري بالمضاف في قول س لسانه عن الحروف
 المتدرة وقبل لا يتقابه المضاف اليه كما يقتضي العامل معموله
 وقبل يعرف مقدروا بوجه ان الحارة تحذف وينبغي جملة الا في
 ضرورة او نادر كلام وقبل العامل اضافة ورواها بالاضافة
 هي المعنى يقتضي الاعراب والعامل ما به يتقوم المعنى يقتضي
 الاعراب والتماني لا يتقوم بنفسه في قوله وان لم يتحقق هذه
 الاضافة بجوارح اشباع مخفوضها المضاف وبالنصب على الحال
 والتميز والاشباع اقل الوجهين قوله او فيتمتع بالاضافة
 بمعنى في جوارح اشباع المضاف اليه على الظرفية في قوله

اذالم يصلح الا ذاك فقلبت ان معنى في انما يكون فيما لا يصلح فيها معنى
 الظرفية كما ان قضيت قوله واللام هذا الما ذكرك ان معنى اللام انما
 يكون فيما لا يصلح فيه معنى في ولا معنى من ويرد عليها ان ما يصلح
 فيه معنى في ومن يصح ان يكون على معنى لام الاختصاص فيجاء
 بان الماد اذالم يصلح الا ذاك تحب النقص بان اريد بيان المعنى
 الظرفي وقوله لما سوى ذلك بان لم يرد معنى الظرفية ولا القضية
 وبه يعلم ان مثل قضية السجدة يجوز ان تكون بمعنى في ان اريد معنى
 الظرفية كسورة بعضا منبني على البعض على المعنى الاعم من
 الحري والتعب ويكون الخرافة بقوله مع محذوف اطلاق اسمه
 عليه اذ لو اريد بالبعث الذي خرافة لزم استدراك قوله مع
 محذوف الخ اسم قوله مع محذوف فان انفي الشيطان مع محذوف
 زيد وخضير السجدة والاول فقط نحو يوم الخميس والاني فقط
 نحو زيد فا اضافة بمعنى لام المسكن والاختصاص توصيخ
 فاعلم ان الاضافة التي على معنى من هي المسماة بالاضافة
 البائية لان المراد من البائية اشارة لذلك الخافي
 فاللام هذا الخ والالبزم محبة التقييد بما قبل كلفى افادة الاختصاص
 الذي هو مدلول اللام فتقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشعر
 الاذالم معنى اللام ولا يصلح اظها رها فيه فلصدا الاصل يرتفع
 الاشكال عن كثير من مواد الاضافة البائية ولا يحتاج فيه الى
 التكاليف البعيدة مثل كل رجل وكل واحد جائي وقال للفقيه
 ليس المراد من قولنا الاضافة بمعنى اللام او معنى من ان اللام
 ومن مقدرة وانما المراد ان المضاف انما عمل لما فيه من معنى
 الحرف لان الاسماء الخمسة لا حظ لها في العمل انفي
 لما سوى ذلك ويؤخذ منه ان الاضافة اللفظية على معنى اللام
 وبذلك يخرج من جنس والشلوبين ولا استدلال عليه الا على ما هو
 اللام في نحو مفضل الما معهم فقال لما يريد وقد يقال صدق
 اللام لام التقوية لا اللام التي الاضافة على معناها وفي جعل

الإضافة المضافة على معنى الالام نظرا لما في مثل زيد حسن الوجه
 اذ ليس من مضافا الى الوجه بتقدير صرف بل هو هو كما قال في
 وقضية كلام الفخر ان الاضافة المضافة ليست بمعنى حرف سوا
 قوله وفيها بعضهم هو اوجبان بتعاليق في رستونه **قوله**
 ليست على تقدير صرف والالام تشا في العارفين في المعنى وليس
 كذلك وقوابه انه ليس قوله معنى غلام زيد غلام لزيد قسرا
 مطايعا من كل وجه اذ معنى المعروف غير معنى النكرة وانما قصدوا
 الى تفسير معنى الاضافة خاصة من جهة الملك او انضغابها
 لا من جهة اخرى **قوله** ولا يثبت عطية على تقدير عطية
قوله وفيها بعضهم هو ان الحسن ابن الصانع يفرح **قوله**
 معنى الالام على كل حال لان كلاما من الظرف والعرض **قوله** منه معنى
 لام الاختصاص كما مر **قوله** وموه الاضافة الى ما كانت
 الاضافة بمعنى في فاعلة ردها الى الاضافة بمعنى الالام فاعلا
 للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة فالاولى بها ان يقال
 فتا على جلة مع امكان ردها الى الاضافة بمعنى الالام **قوله**
 توسعا حاجة اليه اذ اردت معنى الالام ما سئل الاختصاص **قوله**
 واضح في الظرف **قوله** الاعداد الى العدد واما عشرة رجال
قوله بمعنى الالام اي انضغابا **قوله** بمعنى من نجمة
 حوازا الامر للمعنى المعنى كما جاز معنا المضافة او الالام **قوله**
 والمقادير الملقدة رأت كغيره وروى زيد **قوله** نحو الانعابة
 فيه انه لا يصح المضاف اليه الاضافة من المضاف فاذا قيل هذه
 الثلاث مائة لم تكن مضافا للمعنى المراد ويجاب بان ذلك يقتضي
 في المضاف اليه من جهة الجمعية فيقال هذه الثلاث مائة والاحتياج
 لمثل ذلك لا يثبت **قوله** نصيب من اي مانع من معنى الالام
 الاختصاص معنا انضغابا **قوله** واحضض اول المضاف لغيره
 الحمل التحضض لان النكرات او التعريف لا يفي في تاويل المصدر للمضاف
 اليه التقدير لا في فاعله احتمالات لصاحب التبسيط استظهر اوجبان

الاول والمراد بالثاني ولا يثبت في ذلك وقوع الحمل المضافة
 للثلاثة دون المعرفة لان ذلك باعتبار نظرها دون تاويلها
 قال في اليع وقوله التعريف نظرا لا بتقدير المصدر بتقدير
 معنى كما في هي السنوية فلا يثبت الى الاضافة فيه كما لا يشق
 قوله غلام رجل وانما تريد افعالا معينة وانما فلا يلزم في
 المصدر انما بتقدير مضافا بل بتقدير مضافا عما قال **قوله** وقد
 يدفع بان المضاف اليه لا يكون الاسم فلا بد من تاويل
 للحالة بالمصدر ومقتضى ربط المصدر بتاويله بتقدير المصدر
 مضافا اليه والمضاف اليه هو مضمون الجملة الذي هو المصدر
 مضافا الى فاعله لان هذا اذا كان الفاعل معرفة فان
 كان نكرة فمثل الامر كذلك ولا يلزم من كون نكرة في الجملة
 ان يكون نكرة عند تقدير المصدر ولا فيه نظرا انتهى
قوله واعطه التعريف اي نوعا من انواعه المقدرة في الالام التعريف
 فتعريف للمضاف تنقسم النقسام تعريف الالام كما مر به السند
 والمراد بالتعريف التعريف او التقسيم الصغير واعلم انهم لا
 يطلقون التحضض على التعريف وان كان فيه تحضض معنوي
 ولا يقال ان في كلامه جعل قسم الشيء قسمه **قوله** وان
 يشانه المضاف الى المصنف واسم المفضل **قوله** وصفا
 وتواليا واول قال في وقد جاز بعض الاسماء من اسم الفاعل
 المستمرة وكانت اضافة لعقبة لقوله بحرقيد الا وابداه كل
 المصنف الا وابداه انتم **قوله** معنى الخال او استقباحا ختم
 ما ارد به للمعنى او استقبل اكن صرح في فيما ارد به الاستمرار
 ان اضافة لفظية **قوله** اسم فاعل ومنه اسئلة الماعنة
 كبريد العسل **قوله** نصيب تنكره اشارة باضافة التثنية الى مضمون
 الى التثنية الذي كان قبل اضافة اي الى المربعة التي كانت
 في كلامه فائدة ان اضافة لا يثبت التحضض كما لا يفيد
 التعريف والدليل على انها لا تغيب تحضضا ان اصل قوله كان

زيد ضارب زيد افا اختصارا موصود قبل الاضافة توصيحه قوله
 غاطما من الغنطة وحران تمني مثل حال المبطوط من غير اعادة
 ذوالها عنه عكس الحصد بفتح قوله فانت عليه الحرجت بضم
 الخاء المهملة وسكون الواو والسين المعجمة صفة مشبهة حار من الحار
 الحور بالهاء العائدة على الناطق شبرا ومعناه حدد بد الفوار
 والبطن الضامر البطن والشر بضم السين المهملة والهاء التعليل
 النوم والعوجل الاخيه بفتح قوله وفي الاضافة الى زكي
 مستدرا والاضافة صفة او عطف بيان او اسم بالفتحة حجة
 مخترها قال من كون اضافة الصفة لفظية منى على كونها عاملة في
 محل المضاق اليه امارفعا وضبا والصفة المشبهة حارزة العمل
 دائما فاضا فيها لفظية دائما واما اسم الفاعل في المفعول فعملها
 في مرفوع هو بفتح حار مطلقا لان ادنى الفعل يكفي في عمل
 الرفع لشدة اختصار المرفوع بالفعل فاضا فيها الى سبب
 صوقا على ما معنى لفظية دائما فاضا مرفوعة ومسورة وخيرة
 فاما عملها في المفعول به وخوة فتحتاج الى شرط كونها بمعنى الحال
 او الاستقبال والاستمرار لانها اذا اشبهت المضارع الصالح لظاهرة
 المعاني الثلاثة فاضا فيها اذن لفظية انتهى قوله تخفيفا و
 تخفيفا اما التخفيف فتعريف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد
 وضاربان عمرو والتقدير كما في ضارب زيد ونون التثنية كما في
 ضارب زيد او الجمع كما في ضاربون زيد واما التخفيف ففي نحو
 مربة بالرجل الحسن الوجه فان في رفع الوجه فيه خلق الصفة
 عن غير رفع وعلى الموصوف وفي نصبه فيها جواز وصف الفاعل محرم
 وصف المتعدي وفي الجر تخلف متهما ومن ثم احتج الحسن وجهه لانثنا
 في الرفع وبخلاف وجهه لانثنا في النصب لان التثنية تنصب
 على التمييز توصيحه فان قلت فلما كانت اضافة الضارب الرجل لفظية
 مع العالم فقد تحسنا ولا تحسنا لان النقص من قلت لان الكثرة
 شهابا الضارب الرجل بالحق الوجه في نحو من الجبر كما عكسوا في النصب

فان

فان قلت الاضافة المعنوية تقيد التخفيف بحذف التنوين والذوات
 فلم يسموها لفظية قلت انة العرض من هذه الاضافة
 ان تعرف المضاق او يقتصر بالمضاق اليه ولكن جازوا
 التنوين في الذوات فلم يسموها لفظية مبالغة في انصاف الاول
 بالثاني سر قوله لانه لم يفت بالمعرفة اي اذا اضيفت المعرفة
 لا يفت بالمعرفة ولا يفت به المعرفة ولا لانه لا يدخل عليه
 به ولا ينصب على الحال ولو كان تكرر لكان منه ذلك وقوله
 وهو المشبهة بالصفة وهذه السببه ان المضاق لا يفت به واختار
 تسميته بذلك لكثره لفظية والاولى ان تسميه بالسببه
 لغیر الحصة ووجه صحة المعنى مع الانفصال قوله اضافة الاسم
 الى الصفة وهو كتمسه غير متين قوله نحو مسير الجامع ينبغي
 انه بمعنى لام الاختصاص تباعا على ان المراد الوقت والمكان الجامع
 وكذا الباقي قوله اضافة الموكد بفتح الكاف الى الموكد
 بكسر هاءم قوله اعلى زيد صاحبنا الخ ليق ان البيت وخوة
 من اضافة الشيء الى ملائسته من غير ان يقول بما ذكر وقد
 تكرر العلق في ذلك والام اضيف دم قوله نحو نومند فالنوم
 موكد وادنوكد والذي يظهر ان هذا من اضافة الاعمال الى
 الافعال كشم اراك وذلك لان اذ تضاق الجملة بحرف وقفة
 تعد سراقا وقلت جازي زيد واكرمه حينئذ فالمعنيين
 اذ جازا بالثاني محققين بالاضافة الى المعنى فالاولى ان يكون ذلك
 ونوعا عنه فلا يكون الثاني موكدا له لعمركون معتبرا
 له ومكدا لا ينصرف الاعمال الى الافعال فالاضافة افته بمانته
 اي واكرمه حينئذ هو كمن يحسبه دم قوله فقلت ان يقال
 بخوة جلد الغير والحنطة نخلته والشاهد في الجا لجلد حيث
 اضاق الموكدا الى الموكد فان الضام مقصورا هو الجلد والعارب
 اعلى الظاهر قوله اضافة المذمعي معنى كونه مذميا
 لا يعتد به الا كما اعتداه بلخرق اكرابا للتوكيد دم قوله

راسه عبد الحاي قال بقلت مع في التبرج بان ذلك مستمع وقفا
 واما السئلة الثانية فلان اذا كانت في المضاف اليه الثاني كانت
 قرينة من كونه في المضاف لان المضاف اليه كالمثل الواحد
 ولذلك يستمع اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب
 ان اخذت الفهم انتهى قوله بعد فغير الحقا مه عاقلان الامان
 ملازم والتعليل الصلة من الاسر حذفت نونه على لغة زينة وهي
 ختم بقرج وهو الودانت الحقا مه مبي وان لم ارج منك نوالا
 فالمكتبة صفة مفرونة بال مصنافة الى صغوف وصغوف مضاف
 الى ضمير ما فيه ال وهو الوديعم الود والتوال العطاء تخرج
 ومنع هذه المبرد مدرك الخلفا فعل ينزل الضمير العائد الى ما
 منه المنزلة اسم للقرين مال ام لا والضمير يعود الى الجواز والكر
 على المنع بقرج وهو وقوعه مكنى او جعلاته لما طاب
 واحتاج لمزك التحفنه لم يحذف فيه لا شترط ان يكون
 ان يغلبا الى الالف فيه علامة متذنة على لغة الكوفي الركب
 تخرج وتنا به علم قوله مضافا الى المعارف للظاهر السابقين
 المعارف بخبري المعرف مال قوله بخلاف الضارب وحمل
 لا متناع اضافة المعرف الى التكررة تخرج قوله موضع الضمير
 خفي لان الضمير نايب عن الظاهر واذا جازق المتون من
 الوصف كان الظاهر مختوضا ما الوصف فكذلك ناسه تخرج
 وقال الاضطرر كاستقام لضم لان موجب المصنف المفعولة
 وهي محقة وموجب الحفظ الاضافة وهي غير محقة لا دليل عليها
 الاصل في التنوين فلحذفه سبب اخر غير الاضافة وهو ضروب
 الضمير للتنوين عن وقوعه منفصلا فان للضمير هذه شبهة
 لان الضمير الذي يقتضيه المفعولة لا يلزم كونه لفظا بل يكفي
 فيه بالتقدير وايضا فان عمل الاسماء الحرة فينبغي في هذا احتمال
 لغيرها لضمير ان يحمل على الاكثر وما جعل سبب خذ ان التنوين
 او التنوين الضمير للتنزيل من الانفصال فيستغنى عنه لا

حذفه

حذفه للاضافة محصل لذلك لان معنى مقتضى بقا الاتصال بعد
 التنوين او التنوين دم في باب اعمال اسم الفاعل دواء الحافظوا
 الى الحافظوا امتدادا لمرحلة لا ياتي ملك والعمود كل ما يتقي
 منه وعسر تك زينا انك والوكف تحلل للميل والخور قاموس
 قوله عن جمع التكرار فان حكمه حكم المفرد قوله على ان
 فاعل كاف وكاف خبر للبتدي اعني كونهما وفيه نظران الضمير
 في وقع انما يعود على الوصف لا انه هو الذي يكون مثنى او مضافا
 فليس الخبر للشيء بمثلا هو ولا مرفوعة لقدر راجع الى المتدا
 ليرتله والحيلة خبر الاول منه تامل لعدم الرابطين كقوله
 والخبر عنه الا ان يقال ان وقع مقتضى له لان الضمير
 فيه راجع الى الوصف للتوصوف بكونها فيه فكانه قيل ووقع
 الوصف الذي كونهما فيه مثنى او جمعا كاف قوله وحول
 هذان الكسري على انهما شرطية وهو انها محذوف لدلالة التامة
 الاسمية السابقة عليه مثل ان ظالم ان فعلت سر وهذا هو
 سلامته مما مر قوله وبما اكب الى الامور التي يكتبها الاسم
 بالاضافة احد عشر كعرب والضمير في رفع القبح وتذكر المونث
 وقا نيته للذكر والمصدرية بحول الميل والظرفية غور وفي
 اكلها كاجن والاعراض خوهته حنة عشر زيد فحين اعرب
 والاكبر البنا ووجوب المصدر ولما اوجب تعدد المستدا
 في غلام من عندك والحادى عشر لينا وركب في ثلاثة ابواب
 اخرها ان يكون للمضاف منما كغيره مثل ودون الثاني ان يكون
 المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ الثالث ان يكون المضاف
 زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مثنى بنا اصلها معنى والسيمة
 الاولى والحادى عشر مأخوذة من هذه الابواب وثيق من ذلك
 الامور البتطم نحو اسرى بعيدة وعكس غوبية العنكبوت
 والجمع نحو فاحب الدمار يستغنى قايي سر قوله ان كان الخدين
 بغير حذو ذكره في التبريل وهو ان يكون المضاف بعضا من المضاف

اليه او كعبه قال الاول صدق القصة وقال الثاني من الرياح فلا يقال
اعتني يوم عروبة لان المضاف فيه ليس بعبدا ولا كعبين وان كان
صلى الخديف وهو قوله موهلا اسم مفعول من اهلته لكذا اذا جازم
اعلا وانما الشرط ان يكون اهلا لذلك لا ان يكون جعل اهلا حوله
جاءت عليه اي البنت وثرة بفتح المثلثة وتشد يد الراي
كثرة للما وتامة فترك كل جده بفتح كالد رهم والشاهد
في اوله طول العدلى في الخ تامة نقصن كلي ونقص بعض
كما شرب الخ صدرة وشرق بالقول الذي قد اذعته
والعفاء الريح وشرق بريقه اذا غص بانه علم في الازاعة
الاشباع في القوا حن الخ تامة ولد بهم من الخيل
اجال والضمير لغيره من الاطفال والشاهد في معرفة قوله
سبن اي التسمية كما اهتزت اي كاهتزت والشاهد في
تستمت اي مالت باعاليها والنواسم مع ناسمة رة
انارة العقل الخ تامة وعقل عاضى الهوى بزدة وتنويرا
في مكسوف وتنويرا غير قوله رقة الفكر ما مفعول
زوية ومعين خيرا فونه الشاهد قال الثاني المكاسل
زوله فعمله الخ بغير فية بالاحتمال بما فيه من الخلق
المذكر على انه ولا على ما فيه ولا فية اقول الاخر من ان
فرى بايون فصل وهو مستوي فيه المذكر والوثن قلت
الماستوي فيه زلة اذا كان يعني مفعول وهو في الآية لسر ذلك
الان يقال شبه به فاعطى كلمة انتهى وقيل التذكير على ما في
الرجحة بالغفران بفتح لا نفع الشرط اي لعدم مثلثة
الماضي فيها الخذف بقا انه حال يجوز التذكير في كل قامة امرأة
زيد وان كان للمضاف غير صالح الخذف اخذ من قوله في باب
الفاعل والخذف قد بانى فلا قيل الوجه انه كان ذاك سماعنا
توقف هذا على السماع اوله فلا شك في جريانها هنا ولا مدخل
للاضافة في الجواز وعدمه سم قوله لما عذر معنى اي بحسب

الموارد فلا يريد بين الابن والاب فانها صحيحة وارادوا الاتحاد والشمال
الترادف كما في اللبث والاسد والتساوي كالتساوي والناطق سوا
كان التساوي بحسب الوضع كالمثال او بحسب اللزاد كما في الصفة
والموصوفات ويندرج فيما اتخذ معنى ما اتخذ لفظا او معنى
فلا يقال جازم ويندرج بسل هذا الاتباع على التوكيد وجوز فية
الفارسي الاضافة في وعجز ما غاير معنى واتخذ لفظا
فجوز فيه الاضافة كالمشترك نحو عين العين قاله من جملة
زوله ان المضاف يتخصص للزوجة حشا ان الموصوف يتخصص
بصفته فعلا جازم غفص للمضاف بالمضاف اليه اذا لم يكن غيرا في
المعنى كما اذا تخصص الموصوف بالصفة وليس غير المعنى وايضا
فعل التثنية للفارقة بحسب اللزوم وعلى بعضهم منع اضافة التثنية
الى صفته بان الصفة تابعة للموصوف في الاعراب ولو كانت
مضافا اليه كانت مفعولة دائما ولم يتصور متابعة الموصوف
في الاعراب ومنع اضافة الصفة الى الموصوف بان الصفة بحسب
ان تكون تابعة في الاعراب ومفعولة عنه فلا يمكن ان تصانف
ولا كانت متعقدة عليه ولم يتصور المتابعة ايضا ومنع اضافة
احد المترادفين الى المترادفين الى اخر نعم الثانية اذ للقصود
يعلم من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الاضافة فيكون الامة
لغيره كما يقال هذه الاضافة تعيد جد في التنوين المعند
للضيف فلم يكن لغوا بل يقول في ترك الاضافة ترك كلمة كالمكة
وهو اخذ من جرد التنوين وقية نظرا لانه قد يسبق فيجوز بين
الكلين مع التنوين زوله جازم في سبب كذا ان قيل لم اشيت
سعدا في الجرد ولم تصنف اسد الي سبع الجواب ان الاعلام كصفت
خارجها عن الضيف فلم يحذف غيرها ولا نانا في الاضافة
معنى مقصورا باعتبار بقدر العلم له وغيرها كافي قوله
زيدكم والان الثاني اعرف واشهر فكان في نسبه فائدة ليست
فيما اعترض به من غير الحاجة زوله بالاول للمسيح الخمله اذا

سببها الاول ما ينسب الي غير اللفاظ اما اذا نسب اليه ما ينسب اليها
ففيها تاويل الثاني بالنسبة فتكون كبر في انه شقين ان
تقول ان كنت اسم هذا المسمى قوله اعجابي فسمى هذا الاسم
قبل الاطران ان يزاوكر من تولد دون اللفظ ويولد سعيدا
سمى فيكون من اضافة المدلول الى اللفظ **قوله** حتم الحق
بالمدة وانما يوصفها بالحق لانه ثبت في محاربي السور غير السال
لها فمقطعا فتطوها الاقدام تفرح عن **قوله** فصلاة الساعة
الاولى وهو اول ساعة بعد الزوال فالاول ساعة فثبت فيها
الصلاة غصام **قوله** ومسير الكاهن واليوم والوقت ليعام
سبوت لم يحتمل ان يكون المكان مقدر في نظر الكلام فكون للسجد
مضافا اليه والعام مع صفة المكان ويحتمل ان يكون المكان محذورا
والعام قايما مقامه فيكون بمنزلة لصفات الغالمة فيها
المسجد اليه **قوله** تبتت تمنت اضافة الخاص الى العام كاجد
اليوم لعدم الفائدة بخلاف عكسه كيوم الوجد لوجودها
جرد لطيفة بفتح الجيم وسكون الراء وفيه القاف **قوله** الطاووس
غامة صرخا السن وسكون الالف لانه ينطق **قوله** فاضافة
الصفة اي ولقد اضافة الصفة اجنسها وكبرها من لاف
الاضافة فيها بعين من لان المضاف اليه جنس المضاف لاموصوف به
اذ الموصوف محذوف **قوله** تصريح **قوله** خوف الدار الاضرة لعل تاويل
هذا عند غيرهم ان المضاف اليه في الحقيقة محذوف اي المضافة
الاضرة وما تعدله من اضافة الاعراض الى الصفات **قوله** وتعض الاسما
لها وبعضها تمنت اضافة كالمضمر واسم الانشادة واسم الشرط
واسم الاستقحام **قوله** خوف كل اي اذا لم يكن توكلد والاضافة
فان كان احد الصفتين الاضافة لفظا نحوها القوم كله وزيد
الرجل كل الرجل فترى **قوله** خوف كل وبعضها معر فمنا زينة
الاضافة عندس وللمهور ولذلك تأتي الحال من الموصوف
بكل قايما وبعضها جالسا واصل صاحب الحال التعريف وزعم الفارسي

الى انما نكرتان والنزم من قال شعر فمنا ان تقول ان نفعنا وسكنا
وتلنا وكوفا معا في اللفظ في اللحن مضافات وهي كبريات
باجماع ورد بان العرب تحذف للمضاف اليه وتريد وقد لا يرد
ودل على الحال بعد كل واحد على ما اردته تصريح وظاهر ان التعريف
انما هو اذا كان المضاف اليه معرفة وصحة حكم بتعريف كل واحد
مع حذف للمضاف اليه **قوله** يجوز لغيرها بالمعرفة اولاً نظر للمصنف
فانما صورة التكرار فيه نظره والنظر الاول **قوله** خوف كلا
وكلا وايضا فان لشي من الضمائر الثلاثة الكاف للتفصلة بالميم
والالف والنون والميم والالف ولقظه ما نحو كلاهما وكلاهما
دعوى **قوله** وقصارى التي بالالف المقبومة تقول فقصارا
انما فعل اي عاينك ان تقفل وقد يقال قصار بفتح القاف وحذف
الف الاضرة وفقره بفتح القاف وحذف الفين **قوله** دم
وجارده بلحا المملة المقبومة **قوله** بعين عايشه اي فيها
وذلك نحو اولو الخ ولا يضمن الا في اسم جنس طاهر تسهيل ولو كان
معرفا نحو ذوالفضل العظيم **قوله** وذو اي الذات الصغرى
الصحة لاذ ذوالموصول **قوله** وذو وفات وكذا اثبتتها **قوله**
تسهيل **قوله** كوجده لزم النصب على المصدرية بفعل من لفظه
حكي الاصح وهذا هو الجحد اذا انفرد وقيل لم يلفظ بلفظه كالا بوجه
ولقد وقده وقيل محذوف الزوائد من الابدان وقيل بضم
على الحال لما وله محذوف وقيل على حذف حرف الجر والاضهيل
على وحده ولازم الافراد والذكر لانه مصدر وقد يشي ردها
وقد يجري على سبيلها على وجهها **قوله** وكذا ذلك وحدها واقبته
كله على فحده سبوت **قوله** الاعداء لانه لا يسمي الاصل
في الاجابة وسعد بك كالتوكيد لما تفرح ويجوز استعمال تسهيل
وحده **قوله** قلبه قلبه الف الف الف لفظه ومعد فاما من
حذف مفعوله اي قلبا اي احابني والثانية للهيئة ومعد فاما من
الشاهد اي فاجابة من يسول بعد اجابة ان سألني في امرنا به

وقضا البتين اذ بهما حصل الاعطاء قوله والعامل في غير ليد من
 لفظه برون عليه هذا اذ كان عام له من معناه كما في التوضيح
 لا من لفظه الا ان يريد غير ليد كما ذكر في المتن قوله من معناه
 اشارة الى ان فضله لم يستعمل الا في قوله السابق من الب
 بالمكان الذي كان اخذه من هذه المادة باعتبار نوع المعنى يقتضي
 ان فعلها فعله ب قوله وذهب يوشى خلافة في ليدك فقط وقول
 ابن الناطم ان خلافة في ليدك فاحقائه وهو توفيق قوله كما في
 قدما ذكر اشارة الى الف الحرف وكونه اذ لم يعل على الاطلاق
 لا تبدل يا كما في فعال وعلا ل سم قوله ورد عليه بقوله ليدك
 وجه الروم من ذلك قيام ضمير القية والاسم الظاهر مقام الكيان
 والاسم المانوم مقام مثله فتعين ان تكون الكاف في ليدك ضمرا
 اسما ورد عليه الضاحك فهم النون لجلها ولم يكن فوقها في ذلك
 وبالحظ لا تلحق الاسماء التي لا تكتب الحرف بوضع واجاب في التبرج
 عن الاول بان ليدك وتبين يدي مورشا اذ ان فلا يصلح ان للرد
 عن الثاني بان النون يجوز حذفها لانه اضافة كما في سج
 الاعلم في شرح المسئلة وكما في اثني عشر وانما تحذف في ذلك لالا
 انتهى قوله الخ لعل الخبرية غير المتصلة عن غير راجع كالمضاف
 وشرطي للمواقع ان لا يقدر زوال واخواته او دام وليس
 او لكن او انت او لعل قوله حيث هو ظرف مكان نادرا للعرف
 وقد راجع ايضا المتن واعدا لهما لغة فنفسية ويقدم الكلام على
 سائلا في اللبنيات قوله واذ هي موضوعة للوقت لما في لزقة
 الظرفية الا ان يضاق اليها زمان كوميدي ويقع مفعول نحو
 ما ذكره اذ كنتم قديلا فكنتم وكما للمستقبل نحو يومئذ
 اخبارها والتعليل نحو وان ينبغي اليوم اذ ظلمت لكم في العذاب
 مشتركون وهل هو حرف بمنزلة لام العلة او ظرفي والتعليل
 مستفاد من قوة الكلام فولان والمفاجاة وهي الواقعة بعد
 بينا وبينها لقوله استلقد رواه خيرا او عشرين به فبينما

العسر اذ ان ميا سيرة وهل هي ظرف زمان او مكان او حرف مفاجاة
 او حرف زائد اقول معني قوله فمثل اضافة الخا عترض
 الشاطي اطلاقه في حيث بانه نوع اضافتها الى جملة شامة
 خبرها فمثل ما من اوصف خارج وفي اذ باستعناج اضافتها الى جملة
 اسمية خبرها ما من انني وقد بالماضي لانه المناسب
 لا ذاتي لما في الاضافة لمضارع كذلك ويكون معني الماضي
 ويمكن ان يجاب بان كلام الناطم فيما اضاف اليه حيث واذا استوا
 كانت الاضافة حسنة ام لا ووجه القبح فيما ذكره انه حيث
 وهذا الفعل بعد حيث واذا تحققت ان ليدك لهما اشبهان ادوات
 الخرا في حال الجملة التعليلية مفتقرة اليها لكن هذا يقتضي
 قبح اضافة اذ الى جملة اسمية خبرها فمثل عند القابل
 بالحوار وفيه نظر لوقوعه في التثنية لئلا اذا السما انتفت
 قوله واذا ذكرنا اذ انتم ليدك اذ في ما وفي ما بعد ما مفعول
 به وزعم الجمهور انما ظرف لمفعول محذوف اي واذا ذكرنا ليدك
 انتم اذ انتم واذا كنتم واذا كنتم ثم يحذف اما ترى الى تمامه
 مجامع كالتهاب كالمعا والساهل في اضافة حيث الى مفعول
 وقيل يربط مرفوع حيث مضافة الى جملة فلا شاهد فيه
 واو له ونظمت تحت الحيا بعد ضربهم ببعض المواضع والحياء
 بعض الحواكسها جميع حيوه كذلك والبعض السوف قوله
 اي لان ينيون الى الخ ليدك اذ واخو ولين اطعم بئر امثلكم انكم
 اذ الخا سرون جمع للمواقع في باب الظروف قوله نومسلا
 اضافته ما نية كالبينة ثم فيما امر قوله ظرفا متهما الترادف
 بالهم ما لا يتحقق بوجه كين ومدة ووقت وزمن وما يتحقق
 بوجه دون وجه كنهار وقصباح ومساء وعداة وعشيت
 بخلاف ما يتحقق بتعريف او غيره كاس وعقد فانه لا يتحقق
 الى الجمل ومنه الحذف والعدد وكلمين وليلتين واستبرج
 وتبرج وسنة فلا مضاف شي من ذلك الى الجمل على الصحيح

قوله ويوم المداينة مطلق الوقت فاندفع ان يوما محمدا
 على مقدار محض قوله اضف هذه الى وان صدرت الليلة عا واولا
 اختي ليس لمختلف الليلة من تعاريفها الاسم وبصيرها للمهر
 والاضافة حالها وان صدرت بالالتبرية والمحرر في اسمها
 على ما كان عليه من بناء او نصب وقد عرفت رفع حكم الاختص
 استكم يوم لآخر ولا يربا لوجه الثلاثة فالقصة على اسم
 لا التبرية والمحرر على ان اسم الزمان مضاف الى محققا
 بين للتضامتين كما اعتبر صنف بين الحار والمبرد في حيث لا يار
 والرفع على ان لا ملغاة لوجود شرط الالغا وهو التكرير
 او على ان لا عاملة على ليس فان لم يتكرر نحو حستك من لآخر
 موجودا لبقا على لا التبرية وجازا الرفع على ايضا عاملة
 على ليس فتصنف للمبرور حار المحرر وهو رفع على الله صفة
 فان ادخلت اليه عليه فقلت حين لا حار موجودا لا في
 ان يرفع الاسم وينطق فقه لان دخول اليه على حار لا التبرية
 قليل او متنع وليس كذلك وجولها على خبر لا العامة على كل
 ليس ويمنع لحر لان اليه الزايد لا يدخل في الصفة دم قوله
 وان اي على الفتح يفرغ قوله ما كاذ الذي كاذ لا يتعبد
 حوازي بانه خبر بانه كاذ في اضافة المخلقة بل يجوز بناؤه
 اذا اضيف المحرر صبي ومثله في ذلك كل اسم ناقص الدلالة
 كغير ومثل ورون وبين وزهب الناط الى انه لا يبين مضاف
 اليه يمين بسبب اضافة اليه اصلا لا ظرف ولا غيره لان الاضافة
 من خصائص الاشياء التي تليق بسبب البناء وتلقبه وتكون
 داعية اليه والافضات فيما استشهد فانه حركات اعراب
 فتلقى انه لم يلق مثل ما انكم تنطقون حال من منطلق ومن
 ورون في لفظ قطع ببناء ومناوون ذلك مضمونان على الظرفية
 سوط ويشكل على التقدير بنا يوم في يومه الا ان يوجه
 بالتحمل على سببه وهو اذ ب قوله واذع من وزعت آروا اذا
 كنفته

كنفته قوله على ان المصدر لا يحد من مهن قلبي على الاحتد من
 بنون فتوكيد خفيفة والتحكم بالشد يد تكلف الحكم بالكتسب
 وهو الاناقة قوله ما لم يكن بالانسة وعبر مصدر الاحتد وف
 الزايد منصوب على انه معقول مطلق والاصل غير تك رانده
 نعم اي ذكر تكديه تد كيرا مع كلفه ولا خلوا منه ولفظ
 الملائمة منصوب بفتح الخافض دم في القسم قوله وقيل
 فعل معرب الخ صريح في جواز وقوع المضارع بعد الظرف الذي
 عيني اذ وهو مشكل اذ يقع للمضارع بعد ظرفي ما ضم ما
 عد اذ ويكون ما ولا لما صفي في التبريل فان ذكر واذا تقول
 ولما قام زيد يوم يقوم عرو ويحيي يوم قام عرو ويمنع
 والظواهر انه اذ ذكر ما هو عيني اذ وما هو عيني اذ وهو
 في ما يعني اذ اعمل بالتفصيل في قوله واخترنا الشياطين
 وتنا سبة عني التوفيق وانظر وجه الامتناع في قراءة
 نافع قال لا دليل فيها لا يقال ان يوم نصب على الظرفية
 خبر المحذ انما رايه لان كور قبله لا للموم واوردت
 يلزم مخالفة هذه لقراءة الرفع ويجاب بانه لا محذور
 في ما ولم يحز المبرور لك وعلوا بان سبب النامع الماضي
 قصد المشككة فلا وجه للبناء مع الاسم والفعل والمعرّب
 ووجه اللزم بانه لو كان سبب البناء قصد المشككة لكان
 بيا ما اضيف الى اسم عيني اولى لان الاضافة الى المفرد
 اضافة في اللفظ والمعنى بخلاف الاضافة الى الجملة
 فانها في التعدير الى مصدر وانما السبب شبه الطرف
 للضاف اليه المخلقة عرق الحار في جعل المخلقة التي تليق بمفكرة
 اليه ولا غيره وذلك ان قمت من قولك حين قمت قمت وان
 قمت كان كلاما ما قبل دخولين وانما المان وجعل
 ذلك سبب البناء في وير عليه ايضا ان للمشككة تطلب بين
 المضاف والمضاف اليه والمضاف اليه ليس هو الفعل بل المخلقة

الغاية والوجه المية وكذا القبل بغيرتين فالعطف فيه للتفسير
 قوله لا اذا امتنا في المنى لان العرب استعملت في اسم الاسارة
 الموضوع للمفرد البعيد فاستعملته للمثنى كما ذكره القمحي في قوله
 ذلك لما متاع الحياة شطاطي ثم قوله قد لا يجوز كل اريد وعمره
 لان كلا موضوع ثبات كيد المثنى فمفسر المثنى في المضاف اليه مقصود
 يس عن بن الحارث قوله وللمام للمات اي نزول نوارس
 الدهر قوله كلا الضيف هو الطنبيل ورويه زيادة للشوا
 المفروض وتقدم في المثنى حكم الكثير الذي راجع اليها لا فيها
 معنى بعض لا ياتي هذا على اطلاقه فقد قال بن الكناظ انما منكر
 عنزلة كل ومع للمعرف بمنزلة بعض انتهى وظاهره جريان ذلك
 في جميع اقسام اي وبه طرح السيوطي لكنه حصر ذلك في التسهيل
 بالشرعية والاستيفاء مية قوله وان كررها في الاستيفاء
 حوان التكرير حيث كان الجوابا وايضا هو المتكلم فلا يقال ان
 فاي زيد افضل ولا اي زيد ولا يجر ولا فكل وعادة التسهيل
 تقتضي العموم قوله بالعطف اي بالاول والتسهيل قوله فاقصد
 فاصل بين المعطوف وهو تنو والمعطوف عليه وهو كررها ولعله
 استقارة تكون الفاصل جوابا فهو غير اجنبي وضع عطف الفاعل
 على الماضي لانه في معنى للتضارع لانه شرط والشرط مستقبل فان
 قلت المعطوف على الشرط له حكم ملزم من تقدم قوله فاضف
 تقدم قوله فاضف تقدم الجواب على الشرط قلت لتفتقر في التواني
 ما لا يفتقر في الاول ولك ان تقولوا لا قبل او تنو الاضمار فاضف واو
 عطفت شرط الجواب على شرط وهو جواب فخذ في جواب الثاني لعدم
 الاول فخذ في جواب الشرط اذ المكن ما اضمارا في الشعر
 قوله او تنو بالمفرد الخ او تنو به الجنس بخلاف الدنار
 او يعطف عليه بالواو وخو اي زيد وعمره وضعف قام دم وعلمته
 فلا يشترط تكرير اي كما قاله تلص بل يكرر من المفعول قوله
 لا يختصن بالمعرفة لا يمكن ان يوجه بان في اي الجبا من جهة

الجنس

الجنس ومن جهة العين فاشترط تعريف المضاف اليه لتعريف الجنس
 فاما العين فبالصفة فام جمع تعريفان من جهة واحدة بوضع
 فلا تضاف الا الى تكرة لانها لو اضيفت الى معرفة كانت مضافا
 اليه وذلك لا يتصور في الصفة دم نعم لان ايا لا تكون صفة الا اذا
 دلت على الكمال والتميم بعض لانها لا تدل عليه انتهى وشرط هذه التكرة
 ان تكون مماثلة للموصوف لفظا ومعنى نحو رجل اي رجل او معنى
 لا لفظا نحو رجل اي انسان فلا يجوز رجل اي عالم ولا عالم اي رجل
 دم وتقدم نسط ذلك في الموصول قوله فطلقا كما في فضيلته في
 الشرطه حوان انا في المفعول معرف اذ انوبت الاضمار ولا مانع من
 جهة نحو اي زيد اعطيتك لغيري فنع بن عقيل تمنوع وقد صرح به
 بالجواز زيد صرح بقوله للمم او تنو الاضمار في الشرطه والاستغناء
 لان كلامه هناك في اي مطلقا قوله ثلاثة احوال اختصاص
 الموصوله بالمعرفة والصفة بالتكرة وعدم الاختصاص في الشرط
 والاستغناء مية قوله لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون
 وهي المشهورة وقد يقال لدن بفتح اللام والدال ولدن كتلن
 ولده مثل علي ولد مثل علي ولد مثل علي بن عبد الله فاعلم
 بيان ان عامل الخبر هو المضاف لا الضمارة ولا الخرف المقدر وهي
 فائدة حسنة لتستفاد الامم هنا وباب احوال المصدر هذا احسن
 من قوله انما شاطبي انما ذكر الخرف لذكر مقابلة وهو المقصود
 صريح حوان في الضارع المصروع قال الفايضة من غنيت عسها على
 وراحقن ورقنه اعلمين واجنبه والدواب جمع ذفابة الشعر
 بضمه بعد الذال المجرى والشاهد في اضافته لدن انه حيلة شيب
 وفيه نظار اذ يحتمل ان يكون على افتراء ان بدل ليل انما نظير فاعلم
 احيانا ورد بان فيه حذف للموصول الخرف وبقا صليته تخرج
 قوله لا لدن فضيلته انما المكان داما وليس كذلك قال بن تميم
 او غايه زمان او مكان فاذا اضيفت الى الكلمة تخففت للزمان
 لان ظرف المكان لا يضاف منها الجملة الاحياء انتهى قوله ونصب

عدوة بها وانما علمت لانها شبهت بالضرين في علمه والضرين مشبه
بالمضاربين والضراربون هو انما مل في بابه فكذا لك ما هو مفرج
عليه بالتشبيه فان سمعت النصب في بابه عن تمام الهم فصار
ان الاسم هو لناصب الا انهم عبروا بتلك العبارة اسارة الي
انه لو لا تمام لا عبر بالاضافة لان الضاربين زيدوا لتمامه
بالنوع لا مجرد وقت ضاربون يد مشاطي قوله فتنص غدة
لما جعل النصب على التميز والنصب على التشبيه بالمفعول فلما جعلنا
النصب على التميز ما صار فعل ب قوله على التميز عن كذا
وجنة ان لذن مد لوله هنا اول زمان مهم فتم وذلك لانه بعد
من قوله وقيل خبره وانما لان الناطم فلهذا اذن لان فيه انما
لذن على ما ثبت لغا من الاضافة ويؤيده من لدن شئ لا يقع قوله
اي لذن كانت الساعة التي الذي دل على الساعة كلمة لذن تصرح
قوله واستبعد الناطم لوجه لزوم نصب غدة بعد لذن قال
ابو حيان والذي اختاره انه لا يجوز في المفعول الا النصب ولا يجوز
لخبر لا غدة عند من نصبه لسوق محل لا سيما على مذنب من نصب
بكان مضمة ولا يلزم ان تكون لذن ان نصب بعد ما ظر في غير غدة
وهو غير محفوظ الا في ما لا يجوز في التواني ما لا يجوز في الاول
ونقل تر عن بن هشام نحوه قوله على التشبيه بالفاعل ظاهرة
انما صرقة غدة بل لذن مراد بفتح قوله ولا يشبه غير غدة
بعد لذن لكثرة استعمالها معها ولا يكون غدة بعد لذن الا ان
وان كانت معرفة ولا نصب الامع وهو لا يكون في لذن دون ذلك
تصرح قوله لمبدأ الغايات اي اولها ومساها لنفس الاول من
الزمان والاول من المكان ولذا لم يقل ابتداء الغاية ومن ثم كانت
اسما لا يحرف بخلاف من وصفه ومثله فانها لنفسه ابتداء الاول
ولا بنا فيه قوله في انما لازمة لمعنى لا ابتداء اذ يلزم من ذلك
كونه معناه بل يكفي في اللزوم انما اذ استعماله تحقق مع معنى
الابتداء سم قوله ان الغالب لم ولم تقع في الترتيل الا على هذا

الوجه

الوجه الكثير ومن غير الغالب مدرب وعنده قوله انما سببية
لشبهها بالحق في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم
التصرف تخرج ففعل من الجواب عليه بنا لما يكون معنى لغايات
على وضع الظروف واجزا انما في حضرة زوجه الا في لغة قيس
فا لغا معربة عند من تشبها بغير تخرج واعداها عندهم خاص
تصغيرها المشهورة تشبها قوله وتبغيم قري من لدن
باسكان الدار واسما منها الضم وكسر النون والعا ووصاله
بنا وهي قرأة او بكر عن عامر ونقل ابن السعري عن الفارسي
ان الكسرة في هذه القرأة لسكان اعدا بنا بل هي لا تتقا الساكنين
من حيث سكنة الدار الساكن الباعث سبع تخرج قوله
وهو مثل عند مطلقا يقتضي انما مغربة والمضمة خلافه
لكن ذكر في اللغوي انما مغربة فراجعه ويعامل النما معاملة
النما في وعلى فتشمل مع الظاهر ويعلل بامع المضمة لا الترتيل
قوله للاعتناء اي ماله قيام بذاته وهو في الخارج لنفسه
لخبره بعد عن النما عند من قوله والمغايي انما لا تمام له
بل انه سواء كان من الاعراض الخارجية ام من المعقولات
الذميمة قوله هذا القول عند من صواب وعند فلان علم
هو امثال لا لما عنة فيه ظرف المعنى ولم يعلل لما وقعت فيه نظروا
للعنى لظهوره قوله وعمتغ ذلك في لذي اي فلا تثبت
ظرفا للمعا في حاشية المعنى لا بل للقول والزموا اضافة
انما مع قد بنا فيه قوله لاني نفرد مع الخ الا ان جاب بان محل
اللزوم اذا كانت ظرفا وما تاني اذ لا يمكن اوسا والزم مغاياتها
ولزومها للاضافة معلوم من النظر بجملها معطوفة على لذن
وحصل مع النانسة مستداهها قليل وهذا الوجه من جعل مع اولي
متبدا وما عتقا بعدها خبرها لانه بعد لذن في الاضافة
ومنى سم لمكان الخ الصواب ان يقال مع لمكان الاصطحاب اول زمانه
وقد جعلها وقد تاني لزمان تغرب من اخر فالاول بخبره

مع عرو ولد او قمت خبرا عن الحنة والنا في الخرجين مع اذان
 العم والنا لث لخر جازيد مع عرو والرايع لخران مع السوم
 اخاه عداد **قوله** فتح اعراب قال المص وكان حقها النالينها
 بالحرف في الجود والمحض وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال
 والوضع النافق اذ هي على صرفين بذاتك بحق العود والنا
 اعراب في اكثر اللغات لشيها عند في وقوعها جازا وحالا فقه
 وصلة وذا الاعلى حضور ولا على قرب فالحضور نحو جني وضرمي
 والعرب نحو ان مع العر لير انشئ ولسها بالحرف لم تزد اللام في
 الاضافة لان الرفع من المقرب الذي لا يناسب الجود وانما
 روت في الافراد لثبوت الكلمة **قوله** فربما في الرفع
 اللباس الفاخر واللؤلؤ فلما ما كسر اللام وتختلف الهمز وقت
 بعد وقت يفتح **قوله** وعلم يفتح الفتح للهمزة وتسكون
 النون لفتح **قوله** مبدئية عندنا من المص ولحقها
 حرف للمصاحبة وضع اول موضع ساطع يفتح **قوله** والفتح
 انما باقية على اسميتها لان المعنى في الحالين واحد **قوله**
 ترو مع الخ ويكون نا فقه في الاضافة تامة في الافراد على
 اب واخ واما يد ويخوها فنا فقه فيها وغير هذه الاسماء تامة
 فيها كلمة الفقه العقلية في الاسماء نقاشا وقاما **قوله**
 وينقص على الحال وقل وقوعها في موضع رفع خبر كقوله اشقوا
 بني صرف فا صوا فنا مع سبوط **قوله** بمعنى جمع كذا قال
 المص قال ابو حيان وليس يصح فقد قال المص اذ قلت جاء
 احمل ان فلما في وقت او وقت فا اذ قلت جاء معا في وقت
 واحد **قوله** وظاهر ان قول المص لا يبطل قول المص اذ لم يكن
 تعديده **قوله** لخرها الزيد ان معا اختلف في ما قد ذهب
 للخليل ويسويه وصححه ابو حيان الى ان فتحها اعراب كما في حال
 الاضافة وان الكلمة منبائية للفظ حال الافراد وحالا اضافة
 وذهب يونس والافضل وصححه من مالكا الى ان فتحها لفتحته فتحا لفظا

حين

حين افوت دد اليها الخ من و هو لام الكلمة فصار مقصورا
 وانتهى ما كد توقعه كذا كذا حال الرفع كالمقصود ورده
 ابو حيان بان يشان الظرف غير المتصرف اذا اضر به ان يبقى
 على نفسه ولا يرفع لقول الزيد ان عندك سبوط وضواصة
 ان من ما كد قائل بالفا اذا افوت خرجت عن الضمنية **قوله**
 دال على مخالفة ما قبله لثبوت ما بعده اما بالذات نحو موت
 من رجل غير ك او بالصفات كقولك لشخص دخلت بوجه غير
 الذي خرجت وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والالانتقن
 بخو زيد غير عرو فان ما بينهما واحدة وهي الخوان الناطق
 والتركيب فتصح تصحيح **قوله** فاذا وقع بعد اليه كذا وكذا بعد
 لا الناقية كما خرج به الرخشي وابن الحاجب والناظم والشاذ
 عليه الناظر حواياه
 * تتجوز العطف فورنا لعن عمل اسفلة لا غير شيل
 فتح ابن همام وزعم ان ذلك لخر مرد وديق **قوله** وفي اسم
 اي ليس في محل رفع او خبر لما في محل نصب والقدر على الرفع
 ليس غير ما مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض غير ما تصحيح
قوله وقال الا فخر اعراب وفقد التنوين للتحسين وقال
 السبوط لا تنظرا معنى للمضاف اليه **قوله** الفقه مع تنوين
 لخطرها عن الاضافة لفظا ومعنى يفتح **قوله** ودونه لينة
 لفظ للمضاف اليه **قوله** ولحركة اعراب بالفاق اعترض بان
 غير يجوز ساوفا على الفتح اذا اصبحت اليه في فتح المضاف
 حال الاضافة لم يجد في المضاف اليه ونحو السا على حاله نعم ما
 ذكره مسلم في الفقه مع التنوين لان التنوين اما للمكان فهو
 خاص بالمعرب والتعويض فكان للمضاف اليه مذكور تصحيح **قوله**
 قبل كذا من ايا ران قبل وبعد استعمالا للزمان والمكان وان
 الاولى بالمكان **قوله** حسب ايا استعمالا احدهما ان يكون
 بمعنى كافي فتستعمل الصفات فتكون لغتها التكرار بغير

ك

انعام

حسام من رجل اي كاف تكا عن غيره وحالا للمعرفة كذا عبد الله
من رجل واستغنى عن الاسما في سبهم حين فان حسدا الله بحسك دراهم
ولهذا اسد على من زعم اسم فعل فان الومال للفظ لا تدخل على اسما
الافعال باثناق واثنا في ان تكون بمنزلة لا عن في اللفظ فيستعمل
معزدة وهذه هي حجب المقدمة ولكن ما عند قطعها عن الاضافة
تجد لها اشرا لها هذا المعنى وملازمها بالوصفة والحال والاشرا
تقول ادب ودا حجب ودايت زيد احب قال الجوهرى كانك
قلت حجبى وحبسك فاصغر في ذلك ولم تنون انتهى وتقول فبضت
عشر حجبى اي حجبى ذلك توضيح
اولا بوزن افعل فقلت الهمزة الثانية واو اعم تكدر ليل
قوام في اللوح اوبل والاول لا يستلزم ثانيا وانما معناه ابتدا
الشيء لم يزل يكون له ثاب وقد لا وقيل انه يستلزم لثابا ان
الاهز لعنقى اولا فلو قال ان كان اول ولد تلد منه ذكر فانت
طالق فقلت ذلك ولم تلد غيره وقع الطلاق على الاول
دون الثاني ولا ولا استغنى ان احدهما ان يكون صفة اي افعل
تفصيل بمعنى الاسبق فيعطى حكم الفعل المفضل من منع الصرف
وعدم ثابته بالثا فمحول لمن عليه يجوز هذا الاول من هذين
ولعنته عاما اول والثاني ان يكون اسما فيكون معروفا بكونه
عاما ولا ومنه ماله اول ولا اخر قال ابو حيان وفيه عن قول
هذا انك بالثا وبيد ايضا فيقال اولة واخرة بالثا
سيوطي وبقي استعمال الثالث وهو ان يكون ظرفا كرايت العدل
اول الناس اي قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذي اذا فطح
عن الاضافة يبنى على الضم في قوله وعلى فتوافق فوق في
معناها وفي بناء على الضم اذا كانت معرفة وفي الاعراب
اذا كانت نكرة وتختلف في امرين ايضا لا تستعمل الا بحرفرة
من ايضا لا تستعمل تضافه لثا قال جامع من ابن النجاشي
وهو الحق وظاهره فكرر ما كذا لها في عداد هذه الالفاظ ايضا

يجوز

يجوز اضافتها وقد صرح به الجوهرى بذلك فقال يقال ابتدئه
من عمل الدار تكثر اللام اي عال ومقتضى قوله واعزوا نصبا الى
المضاف نحو زنا ضامعا على الظرفية او غيرها وما اهل شيئا
من الامر من موجودا توضيح وحكم في شرح السند ورسبو
الجوهرى فيما تقدم عنه وفيه نظر ظاهر
في الغاملازمة للطلافة فيه نظرا لها يجوز قطعها عن
الاضافة لفظا ومعنى بل يعقبها لا يجوز اضافته وهو على
كما تقدم قوله في الجود لعل الدار به عدم التقرب او عدم
كماله بريد لزوم الظرفية او شيئا والظاهر ان المراد
به عدم التثنية والجمع والافتقار الى معنى ذلك
الحدوف ليس للمعنى المقصود فان قلت فخذ الاحتياج كحال
لحامع وقوز المقام اليه فلا يثبت معه كالاسما الموصولة
مع وهو احتياج اليه من قبلها قلت لان ظهور الاضافة من
يزج حجاب استمرها لا حقيقا صها بالاسما اما حيت واذا واذا
قالها وان كانت مضافة الى الجمل الموصودة بعدها الا انها
اضافتها ليست بظاهرة اذا الاضافة في الحقيقة الى مصداق
تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في كل وبعض
التي تبنى عن المضاف اليه لم يبين ان المضاف اليه كانت ثابت
بثبوت بعده وانما اختاروا الثا في هذه الظروف دون
الشعوبين لانها ظروف فبيلة التقرب تناسب البناء ومعناه
عدم التقرب الاعرابي وينت على حركة لعل ان لما عرق
في الاعراب وعلى الضم خيرا قوي الحركات لما حقا من الهم
لحق في المحتاج اليه اعني المضاف اليه او تكمل لما جيع الحركات
لانها في حال الاعراب اما محذوفة عن او منصوبة على الظرفية
اولها في الحركة بنا لها حركلة اعرابها في شرح النظر والمفظة
عن الاضافة عايات كما قد منها في اللينيات في قوله على بنا
للمصدره لعل ما ادري واني لا وجب حركلة لعل لا تملك لا ينج

حسب من اجل اى كاف لك عن غيره وهذا المعروفة كذا عبد الله
من رجل واستعمل الاسماء فيهم جميع فان حسد الله بحسب درهم
ولقد ابرو على من زعم اسم فعل فان العوازل اللغوية لا تدخل على اسم
الافعال باثناق والثاني ان تكون بمنزلة لا غير في المعنى فتستعمل
معزدة وهذه هي حجب المتقدمة ولكنها عند قطعها عن الاضافة
تحدد لها اسرها هذا المعنى وملازمها للوصفة والخاصة والاشبه
تقول دانت رجل فحسب وراثت زيد فحسب قال الجوهرى بئنا لك
فالتحسبى وحسبك فافترق ذلك ولم يتون انى وتقول فحسبت
عشرة فحسب اى تحسب ذلك توضيح **اول** الجوهرى ان اصله
اول بوزن افعال فقلت الهمزة الثانية واو او اذع بك ليل
فقال في اللج اول والاول لا يستلزم لانا فاما معناه انما
التي لم قد يكون له ثان وقد اوقبل انه يستلزم لانا كما ان
الهمزة تنقضي اول فلو قال ان كان اول ولد له ابنه ذكر فانت
طالق فقلت ذكر ولم تدر غيره وقع الطلاق على الاول
دون الثاني ولا ولا استعمل ان احدهما ان يكون صفة اى افعال
تفصيل بمعنى الاسبق فيعطى حكم افعال المفضل من منع الصرف
وعدم ثابته بالثا فمخول من عليه كخوفه الاول من هذين
ولعنته عاما اول والثاني ان يكون اسما فيكون مفعولا فحولته
عاما اول ومنه ماله اول ولا اخر قال ابو صيان وفي معونتي ان
هذا اولك بالثا ويرى ايضا فيقال اوله واخوه بالمتنوس
سوقى وبقي استعمال الثالث وهو ان يكون ظرفا كرايت الهدال
اول الناس اى كذا قال ابن هشام وهذا هو الذى اذا قطع
عن الاضافة يبنى على الضم **ثاني** وعمل وتوافق فوق في
معناها وفي بناءها على الضم اذا كانت معرفة وفي اعرابها
اذا كانت نكرة وتختلف في اعرابها لا تستعمل الا بحرفزة
عن والافعال تستعمل مضافة كذا قال جماعة منهم ابن ابي الربيع
وهو الحق وظاهر ذكر ابن مالك لها في عداد هذه الالفاظ ايضا

بحر اضافتها وقد صرح به الجوهرى بذلك فقال يقال انك
من على الدار ليس اللام افعال ومقتضى قوله واعزوا نصبا الى
الاضافه وانضافا على الظرفية او غيرها وما اهل نشأ
من الامرين موهودا توضيح **ثاني** في شرح السندور بسندور
الجوهرى فيما تقدم عنه وفيه كظن ظاهر **ثالث**
في الغاملازمة للاضافة فيه نظرا لاضافه لبحر قطعها عن
الاضافة لفظا ومعنى بل يعقربا لبحر اضافته وهو على
كاله **رابع** في الجود لعل المداينة عدم النقص او عدم
كاله **خامس** في الجود لعل المداينة او غيرها والظاهر ان المراد
به عدم التثنية والجمع **سادس** في الاقتار اى الى معنى ذلك
الحدوف ليل المعنى المقصود فان قلت فهذا الاحتجاج كمال
لها مع وقود المقام الى الله فهاذا ثبت معه كاسم الموصولة
مع وهو ما يحتاج اليه من قبلها قلت لان ظهور الاضافة فيها
يزجج جانب اسمتها لا ختصاصها بالاسما ما حيث لا اذا
قالها وان كانت مضافة الى الجمل الموصودة بعدها الا انها
اضافتها ليست بظاهرة اذا الاضافة في الحقيقة الى مصداق
تلك الجمل فكان للمضاف اليه محذوف ولما ابدل في كل واحد بعض
التيون عن للمضاف اليه لم يجبا اذ للمضاف اليه كانت ثابت
بشوت بدله واما اختيارنا في هذه الظروف دون
الشعوبى لانها ظروف فكذلك النقص تناسب البناء ومعناه
عدم النقص الاعرابى وينت على حركة ليعلم ان لها عرقا
في الاعراب وعلى الضم خيرا قوت الحركات لما لحقها من الهمز
تحذف المحتاج اليه اعنى للمضاف اليه او لتلك المصاحبة للحركات
لانها في حال الاعراب اما محذوفة عن او منصوبة على الظرفية
اولها الحركة بناها حركة اعرابها ونشتر الظرف والمفعولة
عن الاضافة غايات ثما قد منها في التثنيات **سابع** على انما
المصدره لمراد ما ادري وانى لا وجب حراره لغير ذلك لا يخ

المثناة الفوقية والربعين للمهارة وتشد يد اللام على رجل وبسن يضم
 المثناة العتية وفتح السن للجهة نصب تفرح قوله أفتأي
 هو أي العرس أفتأي ضا من البطن ومن تحت في محل الرفع على
 الوصفية ومن على صفة عريض وهو ضربه بعد برع قوله ومن
 قيل نادى الختامة فاعطفت مولى عليه العواطف والمراد
 بالمولى هنا من المولى الثاني بدل من الضمير في عليه
 كنهه قدم للضرورة والمعنى نادى كل من عم قرأته قرأته
 ليعينه فارجعه أحد قوله من قبل وأمن بعد الجذر
 من غير تنوين في قراءة شاذة للمجدي والعقبى بضم
 واو واو تواتر نصباً اقتصاراً على ما هو الأصل في الظرف وفهم
 منه عوارض الخرب لأن هذا شأن الظرف ولم يطلو لأنه لا يثبت
 له مطلق الأعراب قاله ب قوله وما من بعده من جرح عنه
 غير فاعداً كرت قبل قبل وهم قد حكموا فيها اعتباراً بالنفس
 والجواب أن المراد بالنصب المنصب على الظرفية وذلك لا يثبت
 فيها بس ويدخل فيه على فوجب وقد قد مناعن التوضيح أن
 نصب على الظرفية أو غيرها غير موجود وما حسم فقال
 أبو حيان وأوجه لتفسيرها لا غير طريق إلا أن نقل عنهم نصبها
 حالاً إذا كانت تكرة انتهى فإن أرادوا كلفاً تكرة قطعاً على الإضافة
 اقتضت أن استعملها مع متضمنة شائع وإلغا كانت مع الإضافة
 معروفة وكلامهم ممنوع وإن أرادوا تكررهما مع الإضافة فلا وجه
 لاشتراط التكرار في المعالم تكرر ذلك أيضاً فلا وجه لتوقفه
 في نحو تراشفاً على الحال فإنه مشهور حتى أنه مذكور في
 كتاب الصحاح واتصلاً لا وجه لاعتداله عن ابن مالك بذلك
 لأن مراده بالتشكيك الذي ذكره في قبل وبعد فهو أن يقطع عن
 الإضافة لفظاً وتقدراً أو توضيحاً قوله بالما الفرات أي العهد
 السابق قوله فاستروا بعد الحصد وحين قلنا الإسيد
 اسد حفية واسد حفية بدل من الاسد وحفية تكسر وله

الياء

الياء اسم موضع وعلى لذة صفة حمرا فلما قدمت على موصوفها
 صارت حالاً وعمل أن يكون التنوين فيه وفي البيت قبله
 للضرورة قال المبرادي أذنبون العايات للأضطرار فختار
 سن فاصحاه تنوينه مرفوعاً وعليه فاستروا بعد على
 لذة حمرا ومختار التحليل فاصحاه تنوينه منصوباً كقولته
 فشاغ لي الشراب وكنت قبل لا يفرح قوله لأنه جعل ما لحقه الخ
 وقال بعضهم بل إنما عربت لعدم يقين معنى الإضافة لمعنى
 كنت فلا كنت قد بما فاد ابن الأواي متقد ماض وقوى
 المص إذا ما كرافة موافقة لكلام هذا البعض إلا أن
 يريد بالتشكيك التشكيك بحسب اللفظ قوله وهذا القول
 عندي حسن وعليه فلا فرق في هذا المعنى بين ما عرّب
 من هذه الظروف المقطوعة وما بني فيها قال وهو الحق
 وهو المضاف إليه ولو لو استطعت فحمل ما إذا حذف
 انما كانا في التثنية الثاني أو يدعي أن الأول حذف
 خلفه الثاني ثم الثاني حذف خلفه الثالث لأن الأصح أن
 الحذف على التدرج وقوله ما في خلفاً هذا في أن القائم
 مقام المضاف من شأنه أن يصلح لأعراب المضاف فأو كات
 المضاف إليه جملة لم يحذف المضاف إذا جملة لا يصلح
 للغا علة والمفعولة نشاطي سم قوله لتمام قرينة
 وانما ذكر المص ذكر ذلك أنما لا على فهمه من كثرة الظواهر التي
 شرط فيها ذلك وصرح ما لو لم يكن عليه قرينة فيمنع أن يقول
 ضربت زيداً وانت تريد ضرباً علامة بلا قرينة فإن وجدت
 قرينة حاز بلا أشكال نشاطي عن بن جني وظاهره أن مذار
 أطر الخذف على القرينة لا على امتناع اشتغال المضاف
 إليه بالحكم خلافاً لما في التشبيك فإنه بعد أن فرض الخذف مع
 العلم قال أفتأسان امتنع استبداداً له والأفصح أن
 واستكمل دم فصر ما لا يمنع استبداداً له على السماع فقال كيف

يجتمع هذا مع قولهم في التوكيد اذا قيل جاني زيد احتمل ان تريد
 غلام زيد او ابن زيد او كوكبك انتي وتجب بان تقدر هذا
 الاحتمال للاحتياط في رفعه لا يستلزم حقا ان تكون باللفظ
 قياسا بغيره اذ حذف المضاف فتارة يكون مضافا
 وهو الاكثر فارة يكون مضافا اليه ويصرف ذلك يعود الضمير
 عليه وقد اهتم الامران في قوله تعالى ولم من قرية اهلكناها
 فاحصا باسماياتهم قالون الاصل ولم من قرية اهل حذف
 المضاف ولم يكتف الله او بل اعدا الضمير على لفظ قرية فقال
 اهلكها حالها ثم التفت الى المضاف وادعاها باعادة الضمير
 عليه اوهم قالون **نقول** ما قام المضاف اليه الى قبل لوقال
 المقص عنه في الاحكام تشمل جميع ذلك حتى قوله السابق وربما
 اكسب ثانيا او لا يكتسب بان المقص اهتم بالاعراب لانه
 المقصود بالذات في هذا الفن فنص عليه بعبارة والاولى
 ان يقال لم يفرض المصير لغير الاعراب لانه مبني على مراعاة
 المضاف وفيه خلاف الاكثر **نقول** البريض هو اسم فاد
 ويرى مجزى لم يرد مشتق والحق في الجزف والتسلسل العذب
 او البارد فاموس قوله عوان هذين حرام وكذا الاذات
 والاقامة سنة اي فعلها ب قوله وفي الحالية عبارة
 التبريل في التكرار كان المضاف متلا انتي وهي التبريل في
 الصفة محمودة برجل زهير شعراي مثل زهير **نقول**
 ويقام الثالث المضاف الثالث ما اصنف اليه الثاني وان لم يكن
 هو مضافا عكس ما قد يوهى كلامه **نقول** فاذكره اوقال
 لولا ان يقع من السير والعبادة اسم فريس وظلها اي
 عزها في غيرها فاعل اذكره وصيغة تفتح لفظ الهملة وكسر
 الداء هو الذي اغار على اهل الشاعر **نقول** كما قد كان الذي
 كالحرا الذي قد كان او على الحرا الذي قد كان وهو كون الحرا
 بالمضاف وذكره لدفع توهم ان هذا جبر غير محال كما قد تجد

بحار غير المضاف فان قلت / التسمية لهم ان هذا الحرا غير ما كان
 الا تسمية الشيء بنفسه قلت نعم للغة لغة بنا على ان العرف لا يبق
 زمانين والحرا غير من ووجه التسمية كونه بالمضاف قوله لكن
 بشرط ان يكون ما عطف عليه ذليلا على المضاف **نقول** وقد
 اضله ثم توعد **نقول** لا يلزم العطف على معمولي عاملين اي
 مختلفين وذلك منع لان العاطف نايب عن الفاعل فاعلم واحد
 لا يعمل آخر وفضا ولا يعوي ان يثوب منها عاملين هذا **نقول**
 من والمبرد وان السراج وهشام وذهب الاخفش والكسائي
 والزجاج الى الجواز واختار الخدي دون العطف لان حذف
 ما هو عليه ولعل الجمع على جوازه والعطف على معمولي عاملين
 مختلفين فيه والجل على المتفق عليه اولى من العمل على المختلف
 فيه نصريح **نقول** كما جريدون عطف كون هذا سماعيا
 مذهب الصريون والكوفيون فيسونه **نقول** ومع
 المنصور العاطف المضاف لغيره لا فنية كلام السيوط ان هذا مقبوس
 عند الاكثر **نقول** كقراءة من جاز الخ في مخالفة للقياس
 من وجه آخر وهو ان المضاف ليس معطوفا بل المعطوف
 حيلة فيها المضاف توصف **نقول** كماله الخ اي على حاله
 او المعنى فيبقى مثله حاله الاول ان يصير حاله مثله حاله
 ولغة اخرى انتم اقصاها التسمية بنا على ان العرف لا يبق
 زمانين كما مر **نقول** اذ انه متصل اي متصل الاول بالثاني
 او العكس **نقول** بشرط عطف اي على ذلك الاول وشبه
 اطلاق العطف لغيره **نقول** وشم **نقول** واصنافه اي لذلك
 المعطوف واعلم ان الشرط اخذ امرين اما اضافة المعطوف
 الى مثل ما اضيف اليه الاول او عمله مثل ما اضيف اليه الاول
 والثاني نحو عملنا ان نفع من قبل الذي يوضح **نقول** ما من لي
 عارضا الخ العارض السحاب ومن طرق للروية دون السير **نقول**
نقول وقد يكون ذلك الخ مقابل الغالب **نقول** ومن قبل

نادي الخاد ومن قبل ذلك وجعل في الغرة الاصل ومن قبل فزيت
الياء وبقيت الكسرة لقوله شربت ربيع الجوز وفي سماع وعنده فلاش
فيه من قوله فلا خوف عليهم اي نظم انما يغير ثوبين وكسر الهاء
وكفي شاة من محضين وقيل العتوب بفتح الهمزة من غير ثوبين وفيهم
الهمزة وهي منقولة وتصلح ايضا للاستعارة ويجعل الفتحة فتحة
اعراب قوله وذهب عن هذه المسئلة عنده من باب
الفصل بين المضاف والمضاف اليه فلا يجوز الا في الشعر لحظ للند
المضاف قبل التنازع لان يد ورجل متنازعا في من قال لها
فاعمل الثاني لقربه وهذا في معمول الاول لانه فضيلة من جائزة
فتاسا بفتح قوله وعندنا الفراء الاسمان الى حصة العترة
بالمصطفين كالبند والرجل والنصف والربع وقيل وبعد خلاف
حار وعلاهم فلا يقال اشتريت دار وعلاهم كيد سينوطي
قلت لعل وجه ذلك ان المصطفين كالشيء الواحد فاعتمدت
اضافتهما معا قوله وهو عكس الاول عبارة المتن لتدل ذلك
بان جعل تقديرها هكذا اشترط عطف اي الاول المذكور اي
لنتر ورجاله على اول اخر او الاول اخر على الاول المذكور
فقبل مضاف اي من المضاف اليه ولا بد من تقديره بان لا يكون ضميرا
لنتر ورجاله على اول اخر او الاول اخر على الاول المذكور
ذلك ممكن في موضعه فكان الفصل به فضلا حقيقة فاشكره
لذلك شاقلي سم قوله منغولا او طر فاهل جوز الفصل بمجموع
الامور التي يجوز الفصل بكل من باب فيه نظير ونشترط في الفصل
اذا كان منغولا ان لا يكون حيلة لطوله فلا يجوز ان يحسن قوله عند
ايه مطلق زيد سم قوله ثلاث مسال تطايره امتناع الفصل
اختيارا في غير ما حتى بالتمييز من المضاف وان لم يكن احسن منه
فانه معموله لكن تعديله لا اعتقار المفعول به بانه غير احسن
من المضاف بناسبه اعتقار ما لا يكون احسن من قوله مصدر
اي مقدرا بان والفعل شاقلي قوله والمضاف اليه فاعله تبع

في التفسير بالغا على التسهيل قال ابن هشام ويرد عليه قوله ترك
يوما نفسك وجوها انتهى وهو مذهب علي ان الاصل ترك نفسك
قائه من اضافة المصدر الى مفعوله بعد حذف الفاعل والظاهر
ان الاصل ترك نفسك شاقلي ما مع هوها فهو من اضافة
المصدر لفاعلله فلا مرد وقد تبع في التوضيح ما في التسهيل
غير مرده قولها محالفة ثم ما ان لسور مكان في الاصل محالفتي
اسما لمكان اياك كقولهم قتلوا ولا دم شركا بهم برفع قتل
على النيابة عن الفاعل برفع المسمى للمفعول وحرك شركا بهم لرفع
مصدر مضان وشركا بهم مضاف اليه من اضافة المصدر الى
فاعله واو لا دم مفعوله وفصل به بين المضافين وحسن
ذلك كون الفاصل فضله فلا يعتد به وغير احسن لمقلقه
بالمضاف ومقدرا للتخفيف فسقط طعن الزحيري في هذه
الفترة بفتح قوله فتقام المصدره عتوا اذ اجنباه الى
السلم رافة وبعده ومن يبلغ عقاب الامور فان حذر لم يكن
احل ومعاجل والبعث بتثنية الموحدة وبالثا المثلية طائر
صنيعا لصاد ولا يضطر وفصل به بين المضافين والاحمال
جمع احمال طائر قوله قد اسم المصدره وعلق الماضي
والقوانس بجرحلق عطف على ما قبله والماضي بالمعجزة وتثنية
الياء من الدروع السيف والقوانس جمع قوس وهو على السيف
من الحديد وقوله فزجتها الى الزح الطعن والمزجة بكسر
الميم وفتح قصير والقوس بفتح القاف الشابه من النوق وقيل
لها بين المضافين قوله وصفا اي اسم فاعل واسم مفعول
مفعلي الحال او الاستقبال قوله فلا تحسب الله الخ يثبت
وعنده وحرك سله قوله وسواها مانع المصدره ما زال
يكون من نومك بالغنى وفضله منصوب فاصل بين قوله
او طرقة اطلاقه على ما شمل المجرى وكما هنا شايخ قوله كانت
يوما المصدره فرشي بخير اكون ومدحتي اي اصلح ايقالي

نادي الحاي ومن قبل ذلك وجعل في الغرة الاصل ومن قبل خذفت
 اليها وقعت الكسرة لقوله شرقت رمق لمع وفي سهام وعلمه فلا شمس
 فيه من قوله فلا خوف عليهم اي نظم الفاء بغير تنوين وكسر الهاء
 وفي شرارة بن محسن وقر العتوب نفاة الفا من غير تنوين وفيهم
 انما وهي متواترة ونصلح انضالا لاستحبابه ويجعل الفتحة فتحة
 اعراب قوله وذهب عن هذه المسئلة عنه من باب
 الفصل بين المضاف والمضاف اليه فلا يجوز الا في الشعر فلفظ لا يرد
 اليها من قبل التنازع لان يد ورجل يتنازعا في من قال لها
 فاعمل الثاني لقربه وهذا معمول الاول لانه فتحة وفي جازية
 ثاسيا تخرج قوله وعند الفراء الاسمان الى خضه العترة
 بالمصطفين كاليد والرجل والنصف والربع وقيل وبعد خلاف
 حار وغلام فلا يقال اشتريت دارا وغلاما زيد نسيوطي
 قلت لعل وجه ذلك ان المصطفين كالشي الواحد فاعتبرت
 اضافتهما معا قوله وهو عيسى الاول عبارة المتن لتدل ذلك
 بان جعل ليد بها هكذا الشرط عطفا على الاول المذكور اي
 لتدل على ان الاول اخر على الاول المذكور قوله
 فصل مضاف اي من المضاف اليه ولا بد من تقييده بان لا يكون ضميرا
 من قوله ما تضيف خبر ما اذا كان الفاصل مرفوعا لانه عند
 ذلك يمكن في موضعه فكان الفصل به فضلا حقيقة فاشكره
 لذلك شاذلي قوله مفعولا او ظرفا لغيره والفضل محتوج
 الامور التي يجوز الفصل بكل ما فيه نظرب وتشرط في الفصل
 اذا كان مفعولا ان لا يكون حيلة لطوله فلا يجوز ان يمتد
 اليه منطلق زيد من قوله تلك مسائل ظاهرة امتناع الفصل
 اختيارا في غير حاجتي بالتميز من المضاف وان لم يكن احبنا منه
 فانه معموله لكن تعلم ان لا اعتناء بالمفعول به بانه غير احب
 من المضاف بناسبه اعتنا بما لا يكون احبنا ب قوله مقدر
 اي مقدر لبيان والفعل شاذلي قوله والمضاف اليه فاعله تبع

في التقييد بالفاعل التسهيل قال ابن هشام ويرد عليه قوله ترك
 يوما نفسك وهوها التي وهو مني على ان الاصل ترك نفسك
 قانه من اضافة المصدر الى مفعوله بعد حذف الفاعل والظاهر
 ان الاصل ترك نفسك شاذيا يوما مع هوها فهو من اضافة
 المصدر لفاعله فلا يرد وقد تبع في التوجيه ما في التسهيل
 بغير رده قولها محال فانه لو كان سؤالا فكان في الاصل محال
 اسما فكان في اكل تركه قتلا ولا وهم شركا بهم برفع قيل
 على النية عن الفاعل بغير من للمبتدئ للمفعول وخبر شركا بهم بقتل
 مضد ومضاد وشركا بهم مضاف اليه من اضافة المصدر الى
 فاعله واو لا وهم مفعوله وفصل به بين المقتضيين وحسن
 ذلك كون الفاصل فضله فلا يعتد به وغير احب اليه لعلقه
 بالمضاف ومقدرا للتخير فسقط طعن التخصيص في هذه
 القراءة بقرج قوله فتقام المصدره عند اذ اجتنابا الى
 السلم رافة وكعده ومن بلغ اعقاب الامور فانه حذر كذا
 اجل او معاجل والبعث بتثنية الموحدة وبالثا المثلية طائر
 ضعيفا بصاد ولا يضطاد وفصل به بين المقتضيين والاحاد
 جمع احاد طائر قوله قد اسم المصدره وعلق لما زعي
 والقوانس يخرج خلق عطفا على ما قبله والمماضي بالجمع وتثنية
 اليها من الدروع السيف والقوانس جمع قولن وهو على السيف
 من الحديد وقوله فزجتها الى الزرع الطعن والذرة بكسر
 اللام ومع قصير والكقوص بفتح القاف الشابه من النوق وقيل
 بها بين المقتضيين وقوله وصفا اي اسم فاعل او اسم مفعول
 بمعنى الحال او الاستقبال قوله فلا تحسبن الله الخ ينصب
 فعده وجر رسله قوله رسوا لما منع المصدره ما زالك
 يوقن من نومك بالعتي وفضله منصوب فاصل بين قوله
 او طرفة اطلاقه على التسهيل المردفكها شاذي قوله كانت
 يوما المصدره فزيتني خيرة اكونن ومدهتي اي اصح ايحالي

المقتضيين

غير على التشبيه من رشت السهم اذا الصقت عليه الرمش ومدحتي
مفعول معه وقضيل بين المضامين بسوما والعسل يفتح العين وكسر
السين المهملة مكنسة العطار التي تجمع لها العطر وقوله
خطنا الخ بها ضمير القصة والحظة الحقة والاساريا لكسر الاسر
وقد زاد حطة اخرى وهي القتل وكله فكم واستهزا وفصل
بين المضامين باماع وقوله هما ضمير القصة فيه نظرات
خبرهما معزود وخبر ضمير القصة لا تكون الا حلة فحجة الخبر
بلفها ضمير لغرض خبره على حدان هي الاحياء التي الدنيا على ما مد
في باب الفاعل قوله تراحمي فتعلق بخذ وواقد تراه
المضائق معضولاً باضي وخبر ان يتعلق بضمير وجد على انه
للفصل على ما من احاز افعال ضمير المصدر وهو غير
لان ضمير المصدر الذي اجزا افعاله تاريزه من امستترضا في
اسم قوله معمول غير المضائق بدخل في تفسير الاحتمال
لهذا الفت والبد او لا يجوز عطفها عليه عطف الفاعل على
العام لا متناعه ما وضمير ان مراد بالاحتمال ما يشبه
لعمد العطف ويمكن ان يقتضي الاحتمال ما استأنا اليه التمس بقوله
فاعلا كان الخ قوله يجب ايام الخاحب الرجل ولد ولدا
عسا والاله فاعله فضله بين قوله تشقرا متباحا الختامه
كما تفهم ما للزنة الرصف والمساك مفعول ثان لشتم بفضل
به بين المضائق وهو ندي والمضائق اليه وهو لغزها ويدي
مفعول اول وامتباحا لا يمتحقه اي متسوية والكاف
للتشبيه وما مصدريه والرصف فاعل يفهم وما للزنة مفعوله
وهي السعابة والرصف بفتحين جمع رصفه وهو حجارة موصوف
بغيرها لبعض وما الرصف ارق واصغر قوله عما خط الخ
اي رسم هذا الدار كخط الكتاب ويقارب اي اللفظ او يزيد
اي ساعده قوله من ابن ابي شيخ المصدر مفعول وقد سبق
المترادف سيقه قاله معاوية لما اتفق ثلاثة من الخوارج على

واقول

تأنيدي

ان يقتلوا علي بن ابي طالب وعمر بن العاص ومعاوية فسلم اثنان
وقتل علي رضي الله تعالى عنه والمترادف هو عبد الرحمن بن الحبحر
قوله كان يزود الخ قال بن هشام عمل ان اباها المصناف
اليه على لغة القصر وزيد بد او عطف بيان سوطي وها بالرفع
خبر كان قوله وفاق لعب الخ قاله مجمر بن زهير اخو كعب صاحب
بانت سعاد اخوان محاسبان قوله مزي اسمها الذي تسمى من
اصعب الصدا دارمته فقتله بحيث تراه وفي من المنة اذ ربه
فغاب عند ممات والارغوا الكف عن القبح ونقض مضاف
والعزم مضاف اليه وهو انما فعل نقض فقل به بين المضامين
ع قوله ما ان وجدنا الذي زادع والصب العاشق ووحد
بالرفع فاعل وهو فضله بين للتقاضي فمفعول قوله فان نظرها
الخ في رواية الخلف لمطر بافتاة النكاح اليه والفضل بالها
وهي محتملة للفعلية والمفعولية للدلالة الذي ذكره وعلى
القدر بين فالحاجزورة باضافة المصدر اليها وعلى هذا
فشكل خفض مطر باضافة المصدر اليه لان المضائق لا يضاف
لشئ مصدر البيت لن كان النكاح احكامي وسببه ان مطرا
كان قبح للنظر فحتمه امرأة حيلة وكانت تريد فراقه وهو
باي ذلك يفرج قوله بالفعلة الذي منه نظرفان الفعل وهو
تزام ليس ملحقا بل هو عامل في المفعول الاول وهو مرفوع في
الثاني وهو جواز غاية الامر ان متعلق الفعل وهو باي تقدم
عليه وفضل بين اي وبين الارضين بالفعل ومفعوله تدوير
قوله باي التزام الختامه الذي بران ام عسفا الكفار و
الذين ان يفضا لدال والموحدة والكفار لكاف موضعيات
وعسفا انوحوا اي احلوا الدبر الي ام توحوا نحو الكفار
قوله معا وزصرة الخ الاسم من الشم وهو الكبر وصف به
الشاعر رجلا نظرا لتكبر لكنه لها والكراب وقت ظهور بلعناق
الخيل لاجل جراته في القروب والهادي العنق والساعد في جيرة

بلغ

ع قوله وقد لعا المتى المراد به ان يصح حلول حرف النني
والمضارع محل غير معطوف منها دم قوله جاز ان يتقدم
عليها الخ ما ذكره من الخوازيج فيه الذي يخبري فلم يدكر انهم
خلاف في المرادي والذي صحه المضاربة للشيخ قاله في الفتن
وهو في الخصام غير مبين وهو دليل ظاهر بان اجاز للسند
لكي بشرط ان يكون للمعول ظرفا او تقدير انتهى قوله لعدم قصد
النني لغيره لا يعم وضع النني حرف والتضارع موضع غير
ومحذوفها للاتصال قاموا لا يضرب زيد لعدم الرباط وروى
منه ان الضمان اليه غير لو كان جمعا نحو قاموا غير متارين
زيدا انه يجوز تقدم المعول لعضد حلول حرف النني والمضارع
محذوفين وتحتونها قل قال قاموا لا يضربون زيد الخ لانه للمضارع
حال مرتبط به بالضمير كما كانت غير في المثال حال لاقتنا مثل

المضاف الى المتكلم

قوله مبتلا يعني بالاصطلاح الخوي وهو ان يكون حرف العلة
اخره وقبله حركة من جنسه فيزج نحو غزو وطي من قوله اولئك
من حضر النفر فالنفر لكل من المذكورات اي اذا لم يكن فاحد امثله قوله
تم قوله فذم مبتدا اول وجوبها مبتداتان والباي بالعلم
مبتداتان ووجهها مبتد رابع تم قوله اخرها واوجب لتكون
هذا اعم من قول النعم وندع التبا في اللزب قوله هذا راوي لعل
اعراب هذا وخو ح مقدر يقيد بالعلم م امكان تحريك اخره
لوجوب سكونه للادغام لاستئناس لا كما طوقه في غير هذه الحالة
تم قوله والاصل في الجمع للرفع زيد وي يعني بعد المضافه ولم
ين ان اصله قبلها الكفا بذكره في المنصوب والجموز قوله في المثال
أفتمه كنه صريح في انه بيد ا بقلب الواو باعقل قلب الهمزة كسرة
واضارا بحتبان بيد ا بقلب الهمزة على قلب الواو كما في اجمع
جرو فانهم قبلوا الهمزة كسرة لم تدر رجوا الي قلب الواو يا اجلسا

ولو عكسوا كان اقدا ما على الاقوي من غير تدريج قلت لا يمكنه العكس
في اخر لانه يودي الي قلب الواو لغير موجبة بخلافه في مسلمي لنا
قديم قلب الهمزة في اخر الواو وفي مسلمي لان قلب الواو يا في اخر
ناشئ عن قلب الهمزة كسرة وقلب الهمزة كسرة في مسلمي ناشئ عن
قلب الواو يا بفتح قوله اودي بي الخقامة بعد الرقا ذكره
ما تعلقه في بيته بنيه للتمسك حين ملكوا جميعا في طاعون اودي
هكذا عاقبوني اوديتوني والشاهد في بني ع قوله لهن اي
اكر الحرف للمضموم يسيل النطق بالكلمة تقول لهن الشاهون
هوذا اذا خف سم عن الشاطي قوله عن هذا بل تصغير
هذلول وهو المرفوع من الارض او هذلول وهو المفضرب
من تصغير الرطم فيها وجمي من مفرق قوله انقلبا
يا عوصا بفتح كسرة الفوق التي يستحقها ما قبل الباقية قال ابن
هشام هذا ثمانية الحرف عن الحركة في غير انوات الاعراب
ومثله لا يصلح ولا فاعين من قوله حسن فليس ذلك
واضا عند فتم قوله تشبهوا الاضمره لينة الحشة واعتقوا
تبع لغيره لفظا في المثلث ويحزموا اليك المجمع في الراسية للمفعول
ايحزمتم الهمزة قوله يستنبذ الهمزة نظرفان هذا المثلث
فيما تقدم اذ ليس من المنصور قوله لذي وعلى الحركين التي
الاسمية اقاله ابو حيان وهو اسم لواحد الا وهو النعم
تصريح قوله الاسمية قيد بذلك ليكون مما نحن فيه وهو
المضاف للبا والافطرية ثقل الغيا بالاضاف قوله
فان الجمع انتقوا الخ فانه نظرفان بعض العرب لا ثقل فتقول
لداي وعلاي مرادي وظاهره ان من يقول لداي يقول
الاي بفتح قوله وهو ما سوي الاربعة الخ واجاز المبرد
اي قاطع برود اللام والقامه في المتكلم واختاره في التسهيل
فيقال في في الاكثر قاله ابن الجاحب لهذه الثلاثة مما يجب
فيه فتح التبا بعد ان يدغم فيها ما وليته مع خروجها عن الربعة

المستثناة ثم ان هذه الثلاثة اذا وقعت مرفوعة لا سعدان
 تكون رفعها واومقدة لا تغلاب واوهابا والبالا تصح للرفع
 كما قالوا في الجمع للذكر اذا اضيف للمبايعها تسليما ولا نافية قول
 المص اول الكتاب وشركوا الاعراب ان يضمن لا لئلا يهمني
 على عدم رد لام هذه الاسماء عند الاضافة سم وهذا الذي
 لم يتبعه كلامهم يرجح به كلف وقد جعل مذهب للبر مقابلا
 للصح من الاعراب بحركات مقدرة ولعله انما لم يذكر الا في
 في حالة النصب للعلم بحكمها بطريق القياس على الواو سكونه
 وقد عذروا هذه الالفاظ اذا كانت الاضافة للتخصيص تسليما
 واحتراز بها اذا كانت للتخفيف نحو يا مكرمي مراد به الحال
 او الاستقبال فان اضافته مقدرة الانفضال فلم تمارج اليها
 ثم ما انفكت به فلا عذري ولا تغلب ولا حظ لها في غير النسخ
 والتسكون ثم قوله وكسر هاتفة قليلة لبني يربوع ووجهها
 انهم زادوا بعد الاضافة باسكنة فحذفوا الزايدة
 تخفيفا وانقضت الكسرة دليل علىها او انها ادخلوا الجمع في يا
 الاضافة ساكنة ثم كسروا الياء لئلا يلتصق الساكنين وسوغ ذلك مع
 نقل الكسرة عليها ان الياء اذا سكن ما قبلها نزلت منزلة الحرف
 الصحيح كط ونحوه قوله وفي الحركسرة ظاهرة اعتراضا بالكسرة
 موحودة قتل بقول عامل الحرف واجب بان كسرة المتأصلة ذهبت
 وخلفت بالكسرة الاعراب وزادوا في الاصل بقا ما كان ثم قوله
 مبني زوايه لا مقتضى لبنائه فان قيل الاضافة لمبني قلنا
 شرطه توغل المتضاف في الاقام تسليما على حال المصدر ثم قوله
 ان في رفعه التائب لوجه المنع مافيه من الالباس لانه
 يتبادر من صبغة المصدر رانه من لبني للفاعل ومنه يعلم
 انه لا منع فيما كان فعلة لازما للبناء للمفعول كتركه فوضو اعني
 زكام زبد ولان الاتيان بحرف مصدر ي موصولا بفعل مبني
 للمفعول نحو يميني ان يقرب زيد يس ودليل الجواز الجمع في

قوله

اعمال المصنف

قوله اعني قراءة في الحام القرآن وعلى ذلك تقول اعني اكل
 الخنز وشرب الخمر وتكشف المصدر رابع على اعتقاد معنى الرفع
 ولذلك قد رتب قوله عجب ان اتياع آتيا نه اي من اب
 اوقعت شافعي ب قوله ان فاعل المصدر يجوز حذفه
 لان المعنى الذي تضمن اجله وجب ذكر الفاعل مفعولا في المصدر
 وذلك لان الفعل مع فاعله جملة فلا بد لها من متسند وجب
 ذكر الفاعل لتصل جملة مستقلة والمصدر لا يكون مع فاعله
 جملة ابدا فلا بد من جز غير معموله يكون معه جملة نعم لما صوته
 يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر ووجهها اذا كان اسما للكون
 وقوة من مصادر الافعال النافضة ثم قوله يحذف فاعل
 الفعل فانه لا يجوز حذفه الى في مساييل بينها في باب الفاعل
 ثم قوله لا يخلو ضمير مسايي آخر الباب ان الواقع تدل على اللفظ
 بفعله بضم الضمير قوله اعمال الاول التي وللذكر في ذلك هو
 الاستقراء ثم قوله والثاني اقدس لانه تكرر في اوله بالفاعل
 ثم قوله في مسغبة اي جماعة بقرح قوله واعمال الثالث
 قليل لبعده من مشافهة الفعل بدخول ال عليه بقرح ولم يسمع
 دفع الفاعل بعده الا في قوله
 • عجلت من الرزق المسني الله • وللتكرار بعض المسنن فقرا
 بنصب للمسي ورفعه لله والرزق ثم وذكر ان هشام ان عمل
 المصدر في الفاعل منعت مطلقا ثم قوله نظير الخفاصة
 از لنا هاترين عن القليل بضم متعلق بازلنا وهما جمعها مع
 وجه الدرس واقفا في الكرويس لاختلاف اللفظين والمقبل الاعيان
 وقوله ضعيه لا غامه خال الفزار راحي الاجل هو متعسف
 فاعدا صفعوا النكارة ثم قوله في الغيرة اي اقبال الخيل
 المغيرة ولم الكل اعجز وجمع منصوب بالفتحة وهو تكسر التيم
 اسم رجل ع قوله فاشك فالتائبين المغيرة منصوب بالتائبين
 من انبت الرجل رقبته ع قوله اي المصدر انما يعمل الخفاصة

انه لا بد في علمه من جهة حلول الفعل بحمله اما وجده كالآتي بـ
من اللفظ بفعله او مع الحرف المصدرى المتوحد بحمله لا بفعل
وذلك المصدرى المتوحد والمبين بحرفه من بابها او من باب شاطئ
فـ قوله بـ من اللفظ بفعله واختلف في اقتباسه ففعل
لا ينقاس وينسب الى من وقبله ينقاس في الامر والدعا كما مثل
والاستفهام كقولهم **ما** اعلاقة ام الولد بعد ما
والموجب لغو استفهام كقوله **وما** قايى الالهوا والى والوفى
والاستفهام قد ربه والوعد نحو قالت نعم فلو غا بقية شئ قيل
ينقاس في الامر والاستفهام خاصة **ما** قوله نصب بالمصدر
واختلف في ناصب المصدر ففي الانضاح انه مفعول به عند
س اى الزما مرها وان غيره نراه منصوبا باب ضرب ثم قوله
على الاصح هو من نصب س وجاعة وضاه في ذلك للمردم
وجاعة ومن اولة الاولين اضافة المصدر الى المفعول في
خوف ضرب الرقاب **ما** قوله فـ ما اذا اريد الحال كلامه يدل على
انه لا يجوز نقد بر ما مع الماضي والمستقبل وليس كذلك يجوز
مطلقا **ما** قوله ان المخففة لا تملك له كرها للمنه لانت
نقد بر المصدر لها قليل ولاكثر كثره ان وما وان نقد بر ما
سابق بعد افعال العزم فنقد رعت ما ضربت كما نقول عقلت
ما صنعت وعملت صنعتك فاستغنى عن نقد من المخففة بتقدير
ما شاطبي قال بعضهم ولا يحتاج لهذا الجواب اذ قوله مخ لا يطلق
يشمل المصدرية والمخففة وما دعاه في التبريل لذكر المخففة
العملية المصدرية تسمية لها **ما** قوله كـ لها واقعة بعد علم
قال الناطق ونقد من المخففة بعد العلم بغيرها بعد لولا او فعل
كراهة او ارادة او خوف او رجا او طمع او خوف ذلك سقوط
عن صالح المصدرية لا تقا بعد العلم ولا تشدد مستند
مفهوم **ما** قوله وليس نقد بر ما حينا للبدانة شرطا قال المولف
واذا ثبت ذلك امكن الاستغناء عن الالف في له صوت صوت جاد

فما قاله ظاهر وليس قليل بل هو انواب احدها باب ضرب زيد
قايما فان ضرب عامل عمل ففعله مطلقا مع انه لا يفتح في موضعية
نقد بر الحرف مع الفعل والثاني باب ان اذا دخلت على المصدر راعا
لخوان الكرامك زيد الحسن والثالث باب لا يجوز لا اعراض عن احد
عندي والرابع باب كان نحو كان كذا لم يكن زيد احسن فاذا
اشترط الناطق ذلك الشرط خلال الجواب ان عاقله صح
ولا يلزم ما اعترف به اما بان كان وان ولا يفتح بران والفعل
سابق في الاصل يدل انك اذا ازلت ما صح النقد بران والعقل
الترتب ان لا يفتح في الحرف المصدرى من هذا العاقل وكذا باب
ضرب قايما الترتيب العرب فيه رفض ان والفعل فلا يشك
بذلك مع التزام حذف الخبر فلو اظهر الخبر رجع الى اصله
فحان ان نقول ان ضرب زيد **ما** قوله ما حسن شاطبي وما اجاب
به لا يحري في له صوت صوت جاريل الظاهر ان المعنى اناسه
ان والفعل **ما** قوله ان يكون مظهر هذا العلم من التبرير بالمصدر
اذ الضمير ليس بمصدر **ما** قوله فلو اضم لم يعمل الضمير بافها
بزوال الحروف والفعل فلما يجوز مروري بزيد حسن وهو مرفوع
ما قوله خلافا للكوفيين وشهدكم وما الحرب الماعنة وركب
وما هو عنها بالمحدث المرجحى وما الحديث عنها م لكن اعلم في
هذا في عمله في الجرور **ما** قوله فلو صغر لم يعمل لانه بالتصغير
بزوال عن الصنعة التي هي اصل الفعل مع نقص للعني **ما** قوله
غير مجرد والمصدر بالحد وان يكون على صفة تدل على لادة
ما قوله فلو وجد نالما لم يعمل لان صفة الوحدة ليست
الصفة التي استقر بها الفعل **ما** قوله كانت التاني اصل بنا
المصدر لم يفتح فلو لا رجا النصر منك وربعة عتاك شاطبي
ما قوله يجاي به اى يجي بالماء والجلد بالفتح فاعلم في بابي
نصف مسافر معه ما قستم واجبي به نفس تراكب كاد عوت
عطشا وضرة مصدر ومضاتى التي فاعله والملا ففتح الميم مقصود

التراب مفعوله ونفس راكب مفعول بجاي قوله تمام عمله يذكر
جميع متعلقاته وخالف في هذا الشرط جماعة منهم ابن عصفور
قوله بمنزلة الصلاة الخزعنا شجرة هذه العبارة بان المفعول كين
صلة حقيقة وفيه نظرا انه عند العمل موول بان والفعل او ما
والفعل فهو صلة لموصول حرفي سبق قوله تخافهم بكسر الهمزة
مخرقة والغنم بالفاء والنون والعين الهمزة للغير والكسرة قوله
ولا سم مصدرا وعمل فعل مضافا ومخرجا ومع الهمزة المصدر
فيه السابقي والظاهر انه كالمصدر في ذلك قوله في الآية
على معناه اي معنى المصدر خرج بذلك نحو الكحل والدخن فانما اشغل
على حرف الفعل ولكنه لم يدل على مفعول المصدر الذي هو الحدث بل
دلى على مفعول المصدر تنبيه المصدر واسمه مختلفان مدلول
فدلول المصدر للحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر بالحدث
على الحدث فذ الآية اسم المصدر على الحدث انما هو بواسطة دلالة
على المصدر بفتح قوله من بعض ما في فعله ثم هذا اليعنى الذي
تكون منه الكلمة لا يكون في اسم المصدر الا زائدا او ما في المصدر
فيكون اسما لعدة وغيره كقوله دم قوله وهو المصدر ان
يتبين حروف فعله والخاص ان اسم الحدث اما ان يكون
احرفه احرف الفعل او ان يرد منها او ان ينفصل فالاول نحو التمسك والفعل
والنوصو والباء في نحو الاكرام والانطلاق والاعتسال والحدث
والنوعان من بان المصدر وانما الثالث ان كان ما ترك منه لفظا
موصوفا بقدر ما عني به النطق به مع بقا البنية غير مخرقة
مخرقا بل قتا لا فانه يقال قابل قتا لا وهو الاصل وهو ايضا
مصدر وان لم يكن كذلك فان عوض من محذوفه اما عوض في
الاخر كما في قوله غدا عدة او في غير الاخر كما في قوله علم قداما
وسلم تسليما قصد ايضا والمعوض في التقديم والتسليم الثاني
في قوله لا للدة التوقيل الاخر لما تشبه في المصادر بغير الوقوف
كافي الانطلاق والاكرام وان لم يعوض فاسم مصدر ركاعطى عطا

ونكلم

ونكلم كلاما دم قوله لا يعمل اتفاقا والجواب ان كلامه وان كان ظاهره
الاتفاق يقيد بما قبله المصدر من كونه يعمل في موضع الفعل
مع ان او ما اذا لا يتصور ان يعمل المصدر بشرط وهو الاصل ويعمل المصدر
بغير شرط وهو الغنم لانه لم يعمل الا بمعنى المصدر فلا يتصور تعيينه
بما قبله المصدر واذا دلل خرج اسم المصدر والعلم لا يقع
في موضع الفعل ولا ما والفعل شاطبي وشكل عليه ان
مضاهيكم لان ما بعد ان لا يتعد رباحا للمصدر في الفعل
ونقد الجواب في هذا الباب قوله وفيه ميم مزيدة في شريح
السند وان هذا مصدر راع اسم مصدر وهو قضيتا التعريف
السابق قوله اظلموا الى الامدة للنداء وظلوم صوابه ظلم
نظم ظلمة مصغر ظلمة وهو اسم امرأة وجلا مفعول
مضاهيكم وظلم خبر ان قوله عطاءك المائة مفعوله الاول بخذ
اي انماي قوله بعشرتك الختامه فلا تترن لهمم اللفظ قوله
وبعد جرة الخمرج في انجر المضاف اليه بالمضاف لانا لاضافة
ولا بالخرف المقدر سم قوله كحل ينصب لان اردت به الجوف
ورد عليه ان ذلك لا يصح لانه كحولا مضافته لفاعله وحذف
مفعوله فمفعوله وحذف فاعله او الاباحة ورد عليه انه
لا يصح ايضا لان المفعول في باب ظن وكحولا متعجزة على
تفصيل سبق والجواب انه اراد الجوف والاباحة معا بناء على
حوار استعمال المشترك في معنيه اذ اللفظ في حقيقته فحارة
او اراد به المعنى الاع وهو مطلق الجوان بمعنى عدم الامتناع
على طريق عموم الحجاز لكن ورد عليه انه على كلا التقديرين
حتاج الى قرينة واجاب السابقي بان لم يقصد وجوب
الآتيان بالمعنى الباقية بل الآتيان بها على مقتضى احكامها
في جوار الخذف فيكون ذلك احالة منه على علم العوازل في طلب
المعروف لكن هذا الآتيان في الفاعل فانه جاز الخذف مع المصدر
ممتنع الخذف مع ساير العوازل سم قوله ان تضاف لفاعله لفظ

ما ذكره في مصدر المتعدي لو اُحد فان كان من المتعدي لاثنين
 حازت اعنائه لفاعله ولفعوله الاول ولفعوله الثاني والآخر
 منتم فيه والمتعدي الى ثلاثة حازت اضافته لكل منها والفاعل
 والآخر فمتم فيه فان كان من لازم حازت اضافته للفاعل
 وللطرف والاصلة لا تخفى شأني قوله فرفع القوافل للمصدر
 افعلى بلادي وما جئت من تشب وفتح فاعلى افعلى وهو مصدر
 مفتاح الى مفتوله وهو القوافل يرفقها من وراء محبة اقدار شرب
 لها الخ واحدها قافوده فاقواه فاعلى المصدر والادري ليس
 الفوقية المال القديم وحتت بتسديد المم والتمسب تفتح
 النون والسكن المائل الثابت كالدار وتجرها بفتح فاعلى
 نى الدارهم الى الشاهد في اضافة نى الى مفتولة وفتح فاعلى
 والدارهم فتح درهم لغة في درهم فاعلى ليست للاشباع على
 بالصار تفتح صيرى وصدره تنقلى بذاتها الحصى في كل
 هاجرة بذاتها اي الناقة والهاجرة لقصها النهار فوسه
 فنى الحديث الى تكتة الحد والى الاستدلال بانه وده على
 الناس البيت من استطاع احتمال كونه من استطاع في الآية
 بدلا من الناس وفساد المعنى اذ المعنى وده على الناس في
 استطاعهم وغير مستطيعهم ان البيت المستطيع ولزوم
 المعنى على كماله من استطاع كمنه على ان اللى الناس هم
 للاستقرار وهو ممنوع لجوار كونه العهد الذكرى والمراحم
 بالناس من يجري ذكرهم وهم المستطيعون لانهم مستدلون
 قوله لله على الناس والمبتدأ المقدم على الخبر رتبة فان تميز
 لفظا واذا قدمت المبتدأ وما هو من متعلقاته كان النقد
 البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس اى هؤلاء
 الناس الذين كورين وعلى عراب من استطاع بدلا من الفضل
 بين البدل والمبتدأ لا يخفى ما فيه دم قوله
 نحو وما كان استغفار ابراهيم قد يقال ذكر في الآية بعد قوله

لايه

لايه وهو منقول قوله الخ من ان بضاً المقدس له المتن
 يجعل اوفيه لمنع الخلوب قوله وهو ما يتبع ما جرى مالم
 يمنع مانع تسبيل كما في العبدى اكرامك وزيد فان الاتباع هنا
 تاجر يودي الى العطفا على الضمير المنفوخ من دون إعادة
 الخافض وهو ممنوع دم قوله حتى يجرى الى الجار الوضو
 اى سار الى العاصية مع اتانته والرواح ما بين الزوال
 والليل وهاجها الى الاقان اى انارها الى اى طلبها طلب
 المعقب من عقب في الامر اذا ترد وفي ظلمه محذرا
 السالك خبر بعد خبر لقوله فيما قبله وابنت الخازم البطل
 والنفرة بالنصب وباجر التنية والتفان صفة النفرة
 وسالكها فاعله ومنى اى ينشئ مشى المملوك بفتح الميم
 المارة الفاجرة والخيل يمشى لا كمه وهو مستدل بها
 خبره والمجلة حال والفضل بضم الفاء والصاد قوله قد
 كنت الخ اذيت من اللدانية ولها اى بالفتنة واللباب
 لغة الدام اكثر من كسها المثل بالدين زقوا لا يجوز اللفظ
 غاك الخ لان شرطه ان يكون محززه لا يتغير عند التفرع به
 وهذا الوضوح برفع الفاعل او نصب المفعول لتغير العامل
 بزيادة النون وتماه في الباب الرابع من المعنى قوله
 كالموصول مع صلته تقدم ان مفعول هذا المصدر صلة حقيقة
 حرة ولا يفصل بينهما باحصى فالن الحاص الاخير هو
 للمستقل بنفسه غير اللول المعترضة كالمستند بالخبر والفاعل
 والمفعول وغير الاخيرى هو ما له تعلق بذلك الخبر فاذا
 قلت قرى زيد الى الدار حسن لم يفصل بين المصدر ومفعوله
 باحصى وانما فصلت بينهما بمتعلقية ودخل في صفة خلاف
 قولك قرى زيد افاك فضلت بينهما بالخبر المستقل
 الذي لا يصلح ان يكون متعة لما قبله فمن الخبر المستقل
 للبل المعترضة بجرى التمة كانهما مستتكة بنفسها فلا لبس فيهما

ما ذكره في مصدر المتعدي لو اريد فان كان من المتعدي لاثنين
 حازت اضافة لفاعله وللمفعول الاول وللمفعول الثاني والظرف
 منتهى فيه او المتعدي الى ثلاثة حازت اضافة لكل منها والفاعل
 والظرف منتهى فيه فان كان من لازم حازت اضافة للمفعول
 والظرف والاسئلة لا تحل شيئا في قوله فرفع المفعول للمصدر
 افعلي بلادي وما حقت من شئ فرفع فاعل افعلي وهو مصدر
 مضاعف الى مفعوله وهو الفاعل بقاء في وزا في حجة اقدار شرب
 لها الجز واحد فافوده فافواه فاعل المصدر وتلاوي تكسر
 الفوقه الما لا تقدم وجدت بتسديد المم والتشبه تفتح
 النون والشين المال الثابت كالدرا وخوها بفتح فاعله
 نفي الدراهم الى الشاهد في اضافة نفي الى مفعوله ورفعه فاعله
 فالدراهم جمع دراهم لغة في درهم فالدراهم لا يستلزم
 بالانصاف رتبة جمع مبرفي وصدره تنفي بذاها الحصة في محل
 هاجرة بذاها اي الناقة والمهاجرة لقصد انما رتبة
 فني الحديث الى نكتة العهد وعن الاستدلال بانه وند علي
 الناس في البيت من استطاع احتمال كون من استطاع في الآية
 ١. يدل من الناس وفساد المعنى اذ المعنى وند علي الناس ثم
 ٢. مستطيعون وغير مستطيعين ان في البيت المستطيعين ولو لم
 ٣. المعنى على فاعله من استطاع كمنه على ان في الناس ثم
 ٤. للاستقرار وهو ممنوع لجواز قولها للعهد المذكور في المارح
 ٥. بالناس من يجري ذكرهم وهم المستطيعون لان في مستند الخبر
 ٦. قوله نند علي الناس والمستند مقدم على الخبر رتبة لان الخبر
 لفظا اذ اقيمت المستند وما هو من متعلقاته كان النقد
 في البيت للمستطيعون حق ثابت نند علي الناس اي هؤلاء
 الناس المذكورين وعلى عراب من استطاع بدلا لان الفضل
 بين البدل والبدل رتبة بالمستند اذ لا يخفى ما فيه دم قوله
 نحو وما كان استغفار ابراهيم فديقال ذكر في الآية بعد قوله

لايه وهو منقول قوله الخامس ان بضما الى قد سمله المتن
 يجعل اوفيه لمنع الخلوب قوله وصر ما يتبع ما حراي ما لم
 يمنع مانع تسهيل كما في العبدى اكرامك فزيد فان الاتباع هنا
 تاجر يودي في العظم على الصبر المنقوض بدون اعادة
 الخافض وهو ممنوع دم قوله حتى يجرى الخار الوحي
 اي سار في العاصية مع اتانه والرواح ما بين الزوال
 والليل وهاجها اي الاثنان اي انا رها الخار اي طلبها طلب
 المعقب من عقب في الامر اذا تردد في طلبه محذرا منه
 السالك خبر بعد خبر لقوله فيما قبله وابنت الخازم البطال
 والبقرة بالثقب وباجر الثنية والبقطان صفة الثقرة
 وساكنها فاعله ومشي اي عيش مشي الصلوك بمعنى المشي
 المارة الفاجرة والخيفل يقيس لا كنه وهو مبتدأ في قوله
 خبره والحيلة حال والفعل بضم الفاء والفتاد قوله قد
 كنت الخ اذا نيت من اللدانية فليها اي بالفتنة واللدائن
 بفتح اللام اكثر من كسرها المخل بالدين زفوة لا يجوز الانية
 غم الخ لانه شرطه ان يكون محزنا لا يتغير عند التفرج به
 وهذا الوجه برفع الفاعل او بضم المفعول لقدر العام
 بزيادة التنوين وعامة في الباب الرابع من المغني قوله
 كالمصو مع صلبة تقدم ان مفعول هذا المصدر صلبة حقيقة
 قوله ولا يفصل بينهما باحني قال ابن الحاجب الاحني هو
 للمستقل بنفسه غير الخ لول المعترضة كالمستند بالخبر والفاعل
 والمفعول وغير الاحني هو ما له تعلق بذلك الخبر فاذا
 قلت فزيد في اقدار حسن لم يفصل بين المصدر ومفعوله
 باحني وانما فصلت بينهما بتعلق به ودخل في خبره بخلاف
 قوله فزيد حسن زيد اما بك فضلت بينهما بالخبر المستقل
 الذي لا يتصلح ان يكون نكرة لما قبله فمن الخبرية وانما احيت
 للجل المعترضة مجرى النكرة لما مستقلة بنفسها فلا لبس فيهما

ليست بتمه لاحد للربيع بخلاف ما ذكرت فانه يوهى انه للثاني
وهو الاول او الاول وهو للثاني دم في الجملة الثانية من
الباب الخامس من المعنى قوله نظير ما في نحو وكذا قوله
من الزاهدين اذ قد تراه زاهدين فيه من الزاهدين قوله
والالزم الفصل باحسين يجب بان ذلك مقتضى الظروف
لاستلزامهم فيها فالمعول هنا المفعول ببنه وبين عامله خبر
ان ظروفي ^{بهم} قوله والاخبار عن موصول قبل تمام صليته اى صليته
المصدر راي معوله وتوضيحه ان الضمير في انه عائد على المفعول
في الخلق المفعول من خلق المذكور قبله فالضمير العائد على
الموصول موصول باعتبار المعنى ولغا در خبر لحد الضمير في
الاحتمال وان كان خبر الا ان في المثال الاخبار بعد مصدر وقتل
تمام صليته متعنه سزا كان الخبر عنه اسما موصولا ولو با عتبار
للمعنى كما في الآية او نفس المصدر كما ياتي في قوله المزل للدم داع
بالعطا او غيرهما نحو قوله زيد على الاخوان قادر انك ويكون
ان يكون قوله عن موصول على حد في مضاف اى عن ضمير موصول
والاقرب ان عن بمعنى بعد ويراد بالموصول المصدر لكونه في
تاويل الحرف الموصول فاصلا بما ذكره انما متعنه تعلق يوم حرجه
لامر من احدهما لزوم الفصل بين المصدر ووصالته بلحني قال الثاني
لزوم الاخبار بعد مصدر قبل تمام صليته فاما مل فقول فالله
انه ملسا والاولى ان يصرح بالخلاف في الجملة الضمير مبني على ان الفعل
المبني والمصدر عنه فعلى الثاني الضمير في المصدر قبل هو في
ذلك الفعل وعلى الاول فيحمل الضمير وعلى هذا الخلاف جواز تقديم
المصدر على الثاني يجوز زيد اضرها وعلى الاول يستقيم والتعنيق انه
ان قبل الفعل جاز التقديم او المصدر زمان قبل المشهور
من ان مفعول مطلق نائب متاب عامله والعماء ايضا للفعل
ويجوز التقديم وان قلنا التقديم الزم ضربا فالعمل بالمصدر لا بان
ضربا بمعنى ان لقرب واستمع التقديم اعمال اسم الفاعل

كفعله اسم فاعلا الا ان اسم الفاعل يجوز اضافته لمعوله
وتدخل اللام على معوله الموضوعة خلاف الفعل فهما وان اسم الفاعل
اذا كان خبرا عن معنى لا يعمل في مقدمه تقول نحن ان ضارب
زيد او تاركه ولا يجوز هذا ان زيد الضارب وتاركه لان الفعل
لا يعلق هنا وعلى هذا امر في رجلين ضارب زيد او تاركه
فما اعلان ضارب زيد او تاركه في قوله في العمل متعلق بما
في قوله كفعله من معنى التثنية من قوله حارثة اى باعتبار
الحركات والسكنات دم قوله في التذكير والتأنيث اى في التأنيث
معان قوله لمعناه وهو الحال والاستقبال قوله فالصفة
حينئذ اسم الفاعل واسم المفعول واسم المبالغة
والصفة للتثنية قوله فمعناه كالمصدر في قوله الدرهم
ضرب الامير فان قلت لم يدخل هذا في الصفة حتى يخرج قلت
هو داخل في التقدير لكان التاويل فيكون مرادة تالصفة
ما هو اع من الحقيقة والتقديرية تدخل في هذا في السبق
الثاني فيخرج هذا التقدير قوله نحو كرم اى من الصفة للتثنية
وكذا اقرب واخوانه من امثلة المبالغة فان شام من ذلك
لافعلا اصلا دم قوله نحو جاري صيف هو الخمر الطين الرقيق
للحرف وقال له معني مصاف قوله نحو ضامن كثر من الضعة
للتبعية الحارثة المضارع في الحركات والسكنات فان ضامرا وكحه
لا نقض فيه انه في زمن ماض ولا غيره وانما مراده معنى ثابت
ولهذا تضاد للفاعل معنى فان قلت احدا فقلت من اعني
قوله لمعناه او معنى الماضي كاف في اخر اى الصفة للتثنية
فما فادع الخع بلهنا فقلت فادته التعلق من عدم انعكاس
الحدا فاقترع على احدهما الخرج ما هو بمعنى الآخر من افراد
حقيقة اسم الفاعل دم قوله ان كان عن مضميه معزلا اذا كان
الماضي صالحا لان يقع في موضعه المضارع نحو كان زيد
ضاربا احدا امرا فانه يقع كان زيد يضرب عمدا من دم وتب

عن مسموع تدينه ابا في عزل ظرفية والمعزل افضل من
عزله عنه اذ الخاء واحدة وقوله عن مضيه لا يكون خيرا لان مضيه
ولا متعلقا بعزل لانه اسم مكان الامصدر في هذا المصدر
معزل بفتح الزاي ولا معنى له هنا وانما هو حال وهو في الاصل
صفة لمعزل سبعة بان كان معنى الحال والاستقبال
كذا اذا اردت ان يطلق المعند للاستمرار كما اعتد به في وعين
سُمول كلام للمضيه قوله والتصواب ان النداء الخواص ان المص
لم يدع ان النداء مسوغ بل ادعى انه اذا وحرف النداء اجل وزك
يصدق يكون المسوغ ان يعتما ر على الموصوف المحذوف والمص
ذكر مظنة للمسوغ لنفس المسوغ وان قلت اذا لم يكن
مسوغا لما باله ذكره مع دخوله في قوله بعد وقد يكون
نعت لما قلت صرح به لدفع توهم ان اسم الفاعل لا يعمل لقرينه
من الاسم لكن يلزم انه لا يعلم كون الاستفهام والنفي مسوغين
ويحاج بان ذلك معلوم عندهم ولا اعتراض به هنا فان قلت
اي تكتة وحذف للمضاي من الاستفهام والنفي والتشريح به
في قوله او صرفا ندا فقلت سره انه قد شاع اطلاق الاستفهام
والنفي على ادعاء خلاف النداء ونوشري قوله او نفي ولو اوبلا
لخو ابقا قالم الزيدان اي ما قام الا الزيدان سم قوله صفة
او مسند اليهما قول ابن الحاجب والاعتقاد على صاحبه قالوا
ليقوى فيه شبه الفعل من كونه مسندا الى صاحبه قالوا
ومنه الحال لانه صفة في المعنى وليس للرداء بالصفة النعت
بل الاسم قوله مسند الى افعلى الاصل نحو كان زيد ضاربا عمرا وان
زيد ضارب عمرا وظننت زيد اضاربا عمرا استوطى قوله
على كناية الحال قال الزمخشري معنى كناية الحال ان تقديره ان ذلك
الفعل الماضي واقع في حالة التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون
انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب
كما تقرر المحاطب وتصوته ليتعجب منه بقول تائب الاسد

فأخذ

فأخذ السين فاقلدهم قوله خلافا للكوفيين والرافضين واستدلوا
بقوله خبر بنو لهب وتقدم في باب المشتد انه محمول على
التقدم والتأخر كضريح قوله اني الله نرفعه مشرعه من
قال السيوطي وهو الاصح اني لم يكن تاردا من اعمارة على غير نحو
كما علم في باب التبدل وعلى هذا في شرط في رفعه الفاعل الظاهر
الاعتماد على دون الحال والاستقبال وقد يستشكل الفرق
كنا في اللغوي ان شرط الاعتماد وكون الوصف يعني الحال الاستقبال
انما هو للعمل في المنصوب لا المطلق العمل اني قوله المحرر في
ان ذلك ليس شرطا في المقرون بال قوله خلافا لتكسبا في
فهما محل الخلاف انما هو عمله في الفعل به دم وعليه فلا يصح
الاستشهاد بقوله كليت عصيرها قوله غتصا ن بال اسم الفاعل
عورض بان التكنية والجمع من خصائص الاسماء والاعتماد
العمل واجب بان التكنية والجمع جائعا بعد استقرار العمل بسبب
جرمانه على الفعل بخلاف التصغير والنعت وقوله
ظرف يكتفي بتراعة الفعل ولذا لم يعمل فيه اسم الفاعل بمعنى
الماضي عن شيخه الشريف قال من جملة وقولهم راحة
الفعل بحسب ظاهره لا يتحقق لانه لا راحة للفعل لان الفاعل لا يعمل
بالعرض فلا بد من التأويل اني وعبارة في لان الظرف يعمل
فيه العامل القوي والصغرى لتثنية من الشئ منزلة لنفسه لو روي
فيه وعدم التفكاكه عنه اني قوله تفرق الى صدره فاطم راح
في الزجاء عصيرها تفرق تعذلا وكنت وصف لم يستعمل الا بصغر
وعصيرها مرفوع به والكنت الذي خالطه ربه ستورا قاموا
قوله اذا واقد الخا اذا وقعت فاقد له بها من الترجيح
وهو ان يقول عند المصيبة انا لله وانا اليه راجعون وخطا بنية
الخطيب وهو الامر العظيم وفرحين ولدين وذكر جواب اذا والظلمة
الخاطا والمزاج للمسانين قوله لانه بمعنى النسب فلا بد من التأويل
للموت لانه ليس على معنى الفعل الداعي فهو كناية عن وطأ مث ولذا

لا يدل على الفعل أصلا كما لا يدل نحو فكاه ونمارش طي قوله وقد يكون
نعت ان جعل النعت على المعنى اللغوي كان بمعنى مطلق الوصف
فمثل الحال -
بما قل فخصو مررت بقاء لا يجوز شاطبي وانظر الفرق بين مررت
بقيام صيبا متع ورا طاعا جلا حديث جازا لان يقال النداء
في العاقل -
الدليل على الاختصاص معنى قوله -
فلم يفرقا قرا وهي قرينة او على واو هي من اوصيت اليك خذ قرة وغير
قرينة كما لو على ان يكتسب الجبل -
البيت -
في الجملة قد ارقى ولا يشترط اعتماد تقييد وهل يشترط كونه
غير مصغرا وموصوف -
عدم اشتراط ذلك في منصوب ال وتيقن بذلك كلام السويطي في
العينة -
وقومهم مع الظاهر فان سخر ذكر اسم الفاعل المقرون بال
لم يقدرة الا بالذي فعل فخر على ذلك غا فليس عن انه انما لم ينعن
لذي معنى المنصوب لانه ثبت له العمل بجره فاعله جاز مع
ال وان لم يسم فاسا على الماضي فكيف وقد سمع قال سخره
وتقالي والحافظين فزوم والحافظات الية ومنه السماع
عرض البيت -
لا موصولة واما مع اعتقاد انما موصولة فالنصب باسم الفاعل
على ان المنصوب مفعول به -
مذهب ضعيف لان فيه تكلفا لا ضمرا لا داعي اليه - - - - - - - - - - -
فقال الخو من لم كان قول قوم في علامة وتسا به ان التا بالغة
مرور ودلان المبالغة مستفادة من الوزن بل المنصوب ان يكون
لتأكيد المبالغة -
واما فاعل فضاخ للقليل والكثير فمفعول متكلا في الحقيقة بدل عن

فعل

واعل المراد به الكثرة ٢ مطلقا شاطبي ومفاده ان معنى قول
المص في كثرة في الدلالة على الكثرة والمبالغة وهو خلاف
ما يدل عليه وفي فاعل الجب قوله عن فاعل بدل فاذا
امورا احدها التشبيه على سبب الاعمال لما في الاعتدال
عن اعمالها مع المفاخر حارث على الفعل والمالك الاعدا
بان كلامه ليس في تحويره ويصير التشبيه في الفعل وصا بطما
ما وضع من اول الامر على فاعل او فعل ولم يكن نحو آعن سى واغا
هذا من باب الصفة للشبهة -
فضته ككلام الناظر انه انما بين المبالغة اذا كان للفاعل
لا للمفعول وهو الحق كدليل قوله فمثل والقيل لا تتفاوت لانه
ازهاق الروح ولا تتفاوت فيه قوله للمبالغة والتكثير
هما متعايران والمبالغة باعتبار الكيفية والتكثير باعتبار الكمية
سق قوله بالشرط المذكورة اي في اسم الفاعل فلا فعل بمعنى المبالغة
بدون الخللا لا لانه في ظاهره وعزوف فستحق ما له لا ينعى
ان جميع الامثلة الخمسة تعمل قياسا وهو الاصح شاطبي وقال
الكوفونون ٢ تعمل لانها تادق على معاني افعالها فاستحققت ان لا
تعمل عليها سقوله من عمل وهو في فعال اكثر من الانسان بعده
قوله اذ الحبيب الختامه وليس بواجب الخوايا اعتقلا ولا شاعرا
في لباسا حيث نصب خلا لها الذي روعها والخوايا فتح خالفة
وهي مجرور بها واعتقلا خبر بان لليس وهو من يضطر بجلاله
من العزير قوله اما العسل فاذا شرب العسل يتصوب بشرب
قوله بواياها جمع بانكده وهي الناقة المسنة وقوله مزوب
الختمه اذا اعد مؤازرا فاكره عاقر فنصب سوق جمع ساق
تضروب لا عماده على خبر محذوف اي انت مزوب تخرج قوله
عشيرة لاني عشيرة متضاق الي الجدة لان سعدي اسم امرأة
مستأجرة الجدة الشريفة لعمدة ودومة تضم الدال واقفا
موضع بين الشام والعراق ويخرج تاجر فبكد اخبره عدة

والجمله صفة لراعي وجب جمع حاج عطف على بحر وقلا دينه اي انفضه
جواب الشرط واهتاج اي تار والساهد في نصب اخوان الغنا
اي اصحاب الصبر يسوع وهو جبران رسول وفي نصب اولئك
الكثير من فعل ب قوله ذراي الابد بالكثره والمبتدأ وانه مقابل
قوله السابق في كثرة فيكون المراد به كثرة البدلية ففي الصلابة
اي بدله عنه مع كثرة اي اي كثير تيمنه الحق ابنه ولا يهتبه
الاوران فيقول بكسر الفا وضد يد العين غوزيد بشرت الخدر
وطبخ الطعام ونسعه من خروف والحق غيرهما ليعا فاعلا بالضم
والشديد يكونا وصفا سم قوله قتا تان اي
هما قتا تان قوله انا في الختامه حياش الكرمين لم
قد بدواهم منقون عرضي فاعل انا وعرض الرجل جانبا
الذي عاى كنهه وحاش غير مستد محذوف والكرمين بكسر
الكا في وقع للهم اسم ما في جبل طي انا وان هو لا حياش الكرمين
لها قد بد اي تصويك قوله او مستحل للفسخ الحار الحوي
وشخ يفتح الشين وكسر النون وبالجم منقبض مجمع والسم
اخره جيم الامان الطويل والسلة الظاهر والندب الاثر والسم
والكطوم الخراج من عصا الخرج قوله لا يبي من غير التلك
لان اسم فاعل غير انما في لا يكون على فاعل ب قوله والنادرين
لقد في منصوب بالنادرين ومعناه انها نادران في الخلا
انها اذا عتاه قتلاه فاذا عتاه امسك عنه هبة منه
وجنبها منها ب قوله لارادواهم الخ اي بانهم والستاهد في
غفر ربيهم بضم الفاء جمع غفور وهو جبران وغيره جبران
وهو بضم الفاء جمع غفور وقوله جمع غفور يعلم ان المراد باللفظ
ما قبل الغفر من امثلة للمبالغة فقد دخل جمعة كسم قوله
او القل الخ صدره العاقلان الشين غير الرم بضم الراء جمع
من رام اذ ابرج واو الفاء جمع الغنة ومدة متصونك باو الفاء
وانتصاب او الفاء الحال والنور بضم الواو جمع ورقا وهي التي

في نوفا

في نوفا بياض الحسود والاصل له الحام حذف للمم الاختر
ثم قلت الالف ما والنقطة كسر للقاء في قوله ممن جلت به
لخا يهوى تانط سر من القناني الذين جلت امها بتمهم الخ
واختبر بفتحين الطريق جمع حكمة وهو مشقوب بعها وقد لا يبدل
بشديد للوحدة للمعقولة في قوله وانصب بدني الاعمال الخ
قال بن هشام هذا انهم انه لا يضاف للفاعل وانما يضاف
للمفعول والخبر على ان كان اخيرا اما الحال والتميز ونحوها فلا
انبي قوله وقد قزق بالوجهين الخ فالانه الاو في قرأه
حفظ بالحفظ والباقون بالنقب والثانية قرأها التوجع بالنقب
والباقون بالحفظ بفتح قوله وهو نصب الخا غير من باب
ماسوي الثاني قد يكون فاعلا فيجب رفعه نحو هذا اخبار
زيد انه وبانه قزق في باب الاضافه نحو ازال الفصل من اللصاق
والمنصاف اليه بالمفعول في اسم الفاعل كاتري بخلف وعده
رساله واجتب عن الاول بان الفاعل خرج بذكر النفس لا
الفاعل لا ينصب ولا يفتن فيه اسم الفاعل بنفسا وعن الثاني
بان كلامه متعذر بكلامه فينا انما الكلام على حكم الاصل في
للسلسلة او الفاء الاضافه تكمل على ما يعرف من الفصل او تقول
اراد الثاني لفظا او تعديرا فاللفظ كعطي زيد درهما والمقدر
كعطي درهما زيد لان اصله معطي زيد درهما قد رها وان فلا
لفظا متقول قد رها زيد بالعين شافى في قوله على تقدير
حكاية لما يجواب عن ان جاعلا عنها ما من فلا يعمل في
يقين في يكون الخ قد يكون تلوه عن العامل فاعلا فلا يفتن فيه
لغير الاضافه بل يجوز كاسم ب قوله فلا بد من نصبه فيه
ما مر انما قوله مطلقا ان يسوا كان الوصف عاملا لام اخره
فعل مضارع عليه انه الاصل والافقه ان يقول فعل او اسم
فاعلا ويقول عامل في قوله مشها بمعرب الالف واللام الخ
اسم فاعل او مفعول عامل بس قوله وبالمعنى من حيث انه لا يضاف

من حيث التعريف لاضافة محض

يقوله اذ يجوز الاقتضا بالواجب باوجه اصحها انه
انما يتبع الاقتضا اذ المكن للمفعول ان يكون بينه وبين الفعل
ظننه قائما فلا يقدربا تبا لظن الحد وفيه سر عن هشام
واضا فهو معتق له الخ يرد بان الاقتضا غير كاف
بالوجه للشافعية التامة بالفعل الذي هو الاصل في العمل
فذلك للمشافعية اللفظية والمعنوية مع الاعتماد على ما مر
لقرب من الفعل والافلا بعمل ولا يصح العتاس في ذلك دفعه
بانه انما يكون الاقتضا غير كاف في النسبة للشيء على المفعول
اضالة والنسب هنا ضرورة تعدل الخ في ان النسب عوض عن
الخ بالاضافة اسم قوله فتعقل خيرة هو مذهب
واكثر المحققين وهو يصح بدلتا حذف التنوين او النون من اسم
الفاعل ثم قوله بالاضافة اي للمضاف قوله ووجه الاقتضا
وهشام الخ لكن انصرف عنه هشام باجازه انما يربك وضارته
بائتات التنوين او النون سر عن بن هشام قوله وقد
سبق ما نه الخ وذكرنا هناك توجيهه قوله الحق ولا العمل
في الاستين اذ تعلق احدهما بالآخر الاضافة والعمل انما هو
على التسمية بالفعل ثم قوله واخره وانصب محل الخ في غير
خو الضارب الرجل وزيد ان زيد الا يصح اضافة الضارب
اليه كما سبق في الاضافة وهذا ما مشى عليه في التبريد
ومذهب الخ وان لا يفتقر في التابع ما لا يفتقر في المتنوع
كرب شاة وسفك ثياب قوله تابع الذي انخفض هو مفر
مضاف لمعرفة ونعم سائر التواضع ولا يضر التمثيل بالعطف
ان المثال لا يفتقر اسم وخبره تابع المتعقوب ولا يجوز
ان شرط الاتباع على الموضع ان يكون على الاضالة فالاضالة
في الوصف للشيء في الشرط العمل اعماله لا اضافة الخاقه
بالفعل واجازه النور دون عتسا بقوله منطوقه منوعه سوا
او قد يربح او يجيب بان الاصل او طابع قد يربح حذف المضاف

وابقى

وابقى جزم المضاف اليه قوله فالحزم رعاة وهو الوجه نوعه
قوله لأجل المطابقة ولا حذف للفرد اقل من حذف الجملة وقوله
قوله وانما في هذا المخرج قوله ولو جزم عبد ربا لجازيل
هو الوجه كما مر قوله اي وصل التمس الخ يكت عن ناعب
سكننا للعلم به مما قد مر في قوله واما غير التلو فلا بد من شبهة
الخ قوله فكما قرأ الخ اذ ارفعت كل ما يتدا فذلك في اسم
مفعول الرفع على انه نائب فاعل يعطى ومفعوله الثاني محذوف
اي يعطاه اسم مفعول وانصب على ان نائب الفاعل غير مستتر
في يعطى عايد على كل هو المفعول الثاني وهذا حسن لسلطنة من
الحذف والاول اصل لاقامة المفعول الاول دون الثاني وان
نصبت كلاهما للمفعول الثاني واسم مفعول واجب الرفع وهو
المفعول الاول وليس في هذا غير نقد للمفعول الثاني على
عامله وهو كونه من عن بن هشام قوله اسم مفعول هو
ما اشتق من مصدر وفعل المن وقع عليه قاله ابن الخ الجواب من
اشتق من مصدر وفعل شامل لجميع المشتقات وقوله لمن وقع عليه
مخبر لما عدل الجذر وسق قوله كفا وكفا من الرزق ما كفى
عن الناس واغنى فامور قوله وقد رضاي ذا الخ يفتخر بذكر
الاضافة وصدها والخاري يجري الصفة للتسمية من اسم مفعول لا غير
لا يفتقر بالاضافة الى المرفوع وصدها بل يجوز مع ذلك النصب
على التسمية او التمييز فنقول هذا مرفوع الاب او ابا وهذا مرفوع
الان والخواب انه عن ما هو في السماع اكثر من غيره او اب
التي بد كراجهما عن الاخر اذ اكانا معا في باب الصفة للشبهة
كالمتلازمين فثبت يجوزنا احدهما يجوزنا الاخر ساقيما بقوله بعد
خوب الانساو الخ اذ يصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه في
المعنى فلزم اضافة التسمية لنفسه لا يرفع حذره لعدم الاستغناء
عنه فلم يتق طرق الى اضافته اهما بل يجوز انساو عنه في خبر
يعود على صاحب الوقت ثم ينعيب المرفوع الجواز عنه الاسماء لانه

بعد تحويل الاسماء عنه اسبه الفعالة لا تستغنى الوصف عنه
 نعم الوصف فينصب انتصابا لمجرى اضافة فزاد من في
 آخر الوصف للمتدي الواحد مجري وصف للمتدي لا يستغنى
 قوله انفراد اسم المفعول الى وقتك ان اسم الفاعل لا يضاف
 الى مرفوعة السبه فلا نقول من اصابه ابسه زيد لانه اضافة
 الشئ الى نفسه اذ كان مدلول عارضا هو الاك وكان الاصل في
 اسم المفعول ان مجري مراه في ان يضاف الى مرفوعة لكن لما كان
 اسم المفعول اذا نقى الى واحد يكون مستثا فلا يظهر له عمل في
 شي الا في السبي اسبه الصفة فارتفعه فاحاز قها وكان الصفة
 المستثناة عند الاضافة لتحل من غير عائد اعلى للموصوف وتخرج
 بذلك عن اضافة الشئ الى نفسه فكذلك اسم المفعول ساطعي
 عموم معاملة الصفة للشبهة لوصف صفة مشبهة
 توضيح وتخرج به الشئ في بابها وفي باب ابدية الفاعلين وهو قوله
 بربوبية متونة معناه لا خذونه قوله وساعتها اضافة
 اي بعد تحويل الاسماء عنه بشرط ان السبي كما اذا كانت في مقام
 السك على ان يربى بالشفقة والرحمة وعبدية بالالط وقلة فيه
 زيد رتم الانبا وقطالم العبد اي ان له انبا برحون وعبد
 بظايم اخذ اجوز لامن اللبس ولو قلته في مقام لا فرتنه فنه
 امتنع اذ لا يعلم على المراد ان زيدا له انبا برهم وعبد بظايم
 وان له انبا لظايم وعبد بظايم دم اخذ ذلك الصفة
 المشبهة قوله وان كان متعديا لاكثر يجوز زيد معط ابوه
 عماد رها او معلم اخوه زيدا على قائما قوله لم يجز الحاقه الخ
 بعد المشابهة لان مقصودها لا يزيد عن واحد قوله انما
 ذلك باسم المفعول المتصدي بشرط اخر وهو ان يقصد كثرة الوصف
 ويتنا سميته العلاج وهذا لم يشرب له للمع ولكنه داخل
 تحت مضمون الشرح الاول لانه لما امتنع ان يكون من متعدي الاثنين
 كان في ضمن ذلك ان لا يكون له مفعول مذكور وذلك معنى قوله

غير مقصوده العلاج فان قلت فانت تقول على مذهبه هذا معطى
 الاب ومكسوا الاخ وهما ما يتعدي الى الاثنين وكذلك معلم الاب وهو
 مما يتعدي الى ثلاثة فاجواب انا لا نسلم ذلك لان التعدي
 الى اكثر طالت عطاه للمضون فعلى العلاج ما قد فيه وان سلم
 فقد يقال انما زاد المتعدي لواء ما عمل في فاحدا خاصة ففهم
 عليه فزعمنا سنا دة ان فعل المفعول ولو كان عاملا في
 مفعول اخر لم يكن من هذا الباب الذي اشار اليه وهو المحترز
 ساطعي بقرينة يجوز الحاق الخ فاذا جرى اسم المفعول
 مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السبي على الفاعلية على ما يقتضيه
 حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال
 اسم المفعول للوضع تخرج قوله على وزن المقارن خ
 منظر العبد ومورد الخدام

الاسماء للصدر

قوله فعل قياس اي موافقة قياس مصدر المعدى الخ قوله
 منه ما دل على ضاعته وهو ما نحو غير الروا عبارة تم عن
 الحاجب قوله قال ذلكس والافقش وهو الصحيح وقال
 الغزالي يجوز القياس وان سمع عنه دم قوله بانه اى قاعدة
 مصدره وقياسه دم قوله وهو الذي الحرفه من تسوقه
 قوله وسلبت يد فسدت عروقها فطلت حركتها مصباح
 قوله فقياسه الفاعل اكثر الفاعل بحرفه ولم يعمل الاول
 استغنا بتجمل الولاية فان الاوليات من الحرف تخرج قوله
 مثل فخذ الولاية بالمائة على اخرج معتدل العين فان الفعل فيه
 قليل لاجل الباء والواو والواو لغات الشمس غوي وعورت في الشئ
 غورا واكثر الفاعل والفعالة لخواص قسا ما وناج بناصة
 واما معتدل الفاعل ايضا عفا كذا لوصف كوصلا ووصولا ومرورا
 ساطعي قوله كعدا الاك اسم وفيه معطوفة على مثل عاطين
 محذوق اي مثل فقد او مثل غدا وقع بذلك توهم انه لا ياتي

على السماع كما مر به المص اذ الكتاب قوله ان جعله من معتل
العين بنا على القول بان الهمزة من حروف العلق واصله اطلاقا
فقلت حركة عينه في فائه ثم حذفته العين لا تبقا الساكنين
وقالت اللام فتحرر فاما بعد الف زائدة قوله ما قبل
عصدا الحذف من قبل حركة العين الى الف الساكنة قبلها وقبلها العين
الف وحذفها لتبقا الساكنين وتكون من ثا التانيث عن ثا
استقامه اصله استقاما واما ثمنها فلما اصل اعتمد السما
اغنا ما و استحوذ استحوذ بالانصاف فخرج قوله وبسنة الحز
قد يقال مرادكم همزة الوصل ما كانت ناسبة بحسب الاصل
لا المحذولة لا مراد عن ولا من لا استكناء فانه اصلها يتأخر
ونظير فادعت التا في الرظا واجتلبت هذه الوصل فخرج
لا كسرنا كنه الحذف بضم الحرف التا لثا اخر نظرا الى الاصل فخرج
قوله وقباس ما قال على الفعل للتشبيه الى ان قول المص فاما تقدم
تخلل جشوف فانه محقق ان لا يكون هناك المدحوله تحت الضا
المذكور هنا ساطي وجوابه ان المص لم يقصد بمعوله تخلصا
بان مصدر بفعل وانما ذكره بتمت المعنى واجلا احوال
او يقال ذكره هناك من ذكر القاض قبل العام شرويه في امثال
لللاراد بالماثلة في الحركات والسكنات وعدد الحروف
وان لم يكن من بابها فمجموع ذلك عشرة ابدنة ذكر المص منها
حسنة لفعل وثنا غل وتفعيل وتفعيل وتفعلي وبقي تفعيل
تحوستن تسكن وتقول على نحو نحويا وتفعيل نحو تفعيل
تعلسا وتقول نحو تفعول تفعول وتفعول وتفعول تفعول
تخرج قوله بتبسط من بيطر الدواب اذ اعلمها سبق جزها
وتحوه قوله وتكتب الى ليس الجلبان وهو ثوب او شمع
من الحار وروى الردا مصباح فانه فلان بكسر الف يفتح
لا ولا وصله في الوجه مقيسا في المضاعف كثر لزال
في المضاعف هو ما كان فاوه ولا تمة الاولى من جنس واحد

وعينه

وعينه ولا تمة الثانية من جنس واحد بفتح قوله علمها اي
والكسور من المضاعف قوله فيما فاوه ما واوالم يستغنه لان
ما فاوه ما قليل وبنا فاعل من فعله قليل في ذلك القليل
والفعال ليس بلان في فاعل اسما وهو موزن الى كسر الباقيا
قلسورة في اول الكلمة زاد شاذيب قوله وشذبا ومه
يواما وما وممة الشاذيواما فقط قوله وغير ما من الحاي
غير ما من الافعال السابقة من المصادر المتعلقة بها فلا يرد
انه يشمل مصادرفما سنية الافعال لم يذكرها فيما مر
قوله محالا بكسر التا والفاء الهملة وتشد بدلتا بفتح قوله
طابينة بضم الطاء وفتح الميم والقياس المتبنيات وفتح
كلام تان الظابينة والقياس بفتح اسمان وضمنا موضع
المصدر لا مصدر وان دم قوله وما بكسر الراء والميم للشد
وبالما للشددة والقياس تان ما بفتح قوله وهو تكوي
على قضاة وقياسه فمتره قوله هي المصدر الموصوف
الاخضر والفرادون سدم قوله وفعله لينة طاهرة انه
لا يدل مع الحصة على المرة فيكون لمطلق الحذف ولعل المراد
الحصنة على الاحمال اذ لا يفهم خصوص حصنة ثم من المعلوم
ان الحصنة على الاحمال لا تمة الحذف فطلق الحديث بد
عليها التراما كن فرق بين الدلالة مطابقة والتراما
قوله على فعله بالفتح لاقال من مقام ونظير ان يحو كره
مما فيه وليس على فعله ولا فعله يجوز ان يرجع لها الى فعله
وفعله للدلالة على المرة الواحدة ولا يحتاج الى الضمة الخ
لا الياس انتهى وقباس ما على فعله بالفتح كرهه بدل
على الحصة ببناءه على فعله بكسر وما على فعله بكسر
كشدة بدل في المرة ببناءه على فعله بالفتح وكلام الحار
بروي محالفة سم قوله في غير روي الشاذي كذا لان الفعل
لا يتا في قبه اذ يلزم على ذلك عدم البنية عين ما قصد في

اشارة فكأنهم اجتنبوا ذلك واستغنوا عنه بنفس المصدر الأصلي
شاطبي قوله بالتأثير لاغايلحق من المصدر لا يغلب
في الاستعمال فاذا كان الفعل مصدرا قياسا فانها
هو المفعول للمرة او سمعان فلذلك اوسما في قياسه القياسي
شاطبي ولا بد ان يكون من المصدر للمصادر عن افعال الخواص
المدركة بالحس غفوة ومزبه وقدره فلا تدخل مصدرا
الافعال الباطنية والحضال النسبية السابقة كالظرف والحين
والحين والعلم فلا يقال علمت علمة ولا فهمت فهمة ولا عرفت
صبرة دون غيرها المرة سوى المار بردي بينهما وبين الصفة
مفعول عن الفهم بالنوع فقال والموافق وفي الثلاث التزيد
والزيادة للمزيد وان كان في مصدرهما انما قال المرة
والنوع على مصدرهما المستعمل والعارف القران خفا سيطرة
ودرجة واحدة او حسنة وان لم يكن فيه انما قال لسان على
مصدره مزيدا فيه التاخر انطلاقة وتدرجه واحدة
او حسنة انتهى فان قلت اي حاجة الى زيادة التاخر هلاكن
الوصف بواحدة او حسنة قلت الحاجة خروم الصيغة
عن المصدر والعلم واحتمال المرة الصفة ومخرجا للقران لان
عادة العرب جرت باحتمالها فيه التاخر كذلك سم قوله
وسند فيه حسنة اي لا ينبغي في القياس مصدر والصفة على
فعله من غير التلافي لا يقال لاحاجة لسان شدد وزرك للعلم
به من حروفه من المصادر القياسية السابقة المبينة فيما
سبق لان نقول للمصادر القياسية اسما لغة المصدر والكلام
هنا فيما للمرة والوجهية ولو صح ما قلت لزم شدد في قوله
وفعله للمرة والوجهية في الثلاثي خروجهما عما سبق سم قوله
يضاغ من الثلاثي اي المنفرد في مفعول بفتح اللام دم قوله
ان اعتلت لامة مطلقا اي سوا صحت فاوة كمر في انما علمت
كم في دم ويحتمل سوا صحت عين مصارعه او كبد ليل قوله

افصح

افصح ولم يكسر عن مضارعه قوله فان كسر اي عين
المضارع قوله ففتح اي عين مفعول قوله بضم مقرب يقال
ان التاخرة على مضربا اي الزمن الذي فيه الفرب وهذه
الدار مضرب زندي المكان الذي ضرب فيه دم تنبيه
ما عينه ياتي ذلك كالمصدر فيقال من بان سلت ميات
في المصدر وقمبت في غيره وقيل يحرف فيه بين الفتح والكسر
في المروية المصدر بفتح غيرة وقيل مقصور على السماع وهو
الاولي فلا يقال في مقاصد معش قياسا على المحض كما لا يقال
في المحض مخاض قياسا على المعاش تسهيل مع شرحه قوله
وبكر قطعا اي في المصدر والزمان والمكان دم قوله
فيما صحت لامة الحقيقة ان يقول ولم تفتح عن مضارعه
مخزكة الواو وخو ووفان الفتح واجبا عنه الجميع فيقول للو
بالفتح اتفاقا وان سكنت الواو نحو يخل فاكر العرب بكسر
تحوّل كيعصم بفتح قال الخزاز ويذكر في المصدر فلا
الزمان والمكان فبا كسر قوله وفاوه فالو الخ فان كان فاوه
يا ففتح العين نحو منير مع

اسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة

قوله الفاعلين والمفعولين تقدم ان هذا الجمع غير سائغ لشرح
فاشار بذلك الى قوله في باب اعلم ولا يجوز ثلاثة مفعولين
لان مفعولا اسم اللفظ وهو غير عاقل قاله الموهبة انتهى ويرد
عليه ان ما قاله مسلم في نحو ثلاثة مفعولين وما في عاقل
في اسما الفاعلين ومفعولين في اسما المفعولين فليس اسما اللفظ
بل هو اسم للمعنى والذات القاعلة او المفعولة واغا الذي
هو اسم اللفظ لفظ اسم المضارع فان قلت الذات الفاعلة
والذات للمفعولة اسم من العاقلة قلت يصح الجمع مع ذلك
على التعليب اسم قوله من ذي ثلاثة الخ فيه تسامح والمراد

من مسد زوى ثلاثة اذ الصحيح ان الصفات مشتقة من المصدا
 بلا واسطة قوله كذا احتمل ان يكون تعقيدا للثلاثي بفعل
 المفتوح العين معتلا ولا لازما ولا يحتمل انه مثال فيكون
 الثلاثي شاملا للفعل المضموم العين والمكتسور بها فيكون قوله
 الاتي وهو قليل في فعلت لك استغنا المضموم العين والمكتسور بها
 اللازم من الثلاثي والثاني اولى لانه على الاول يكون المكتسور
 العين المقدي مستورا عن حكمه خلافا لارجح الشاطبي
 الاول قوله كذا الوادي الخ هو هذا المعنى لازم وعني
 غزوت الصبي بالابن الى رتيته مستعد وكل منهما صحيح هنا
 قوله في الاغراض جمع عرض يفحش بفتح قوله وهو نحو
 اسره الذي لا يجد النعمة والعاقبة بفتح قوله ونظرو
 كالشورنا ومعنى مصباح قوله وهو صديان في تكرير نحو
 اسارة الى ان هذه انواع موزعة على فصل وما تعد
 وصديان من صدي يصدي وهو صدي اذا عطش به
 تنبيه قد عمل الفعل المعنيين فنبني له البناءا كالبقال
 صدي وهو صدي صديان واسترجهوا شرا واشرا في المقارنة
 ما بينهما شاطبي قوله وكذا امر هو الذي لا يصح
 في الشمس مصباح قوله وفعل اولى وفعل الشاغل لم يصح
 بالقياس لانه لم يطر فيها السماع عنده اطرا يقطع بالقياس
 فيه وعنده يرى ان فعلا قياس دون فعل شاطبي قوله
 والسم هو الخلد الذي القوار قوله والفعل جمل قديره
 احترازا من خيل اسم مفعول بمعنى يحول يقال جمل ان الخيل
 بالفتحة اذا انه وحمل هو اي اذيت فهو يحول وحمل الجرح
 وفجر شاطبي قوله فها حرس بالها المهملة والنسب
 الحق ايض قوله تنبيه جمع الخكان بفتح الخاء بوقظه
 الى اخر الباب لئلا يوهن وصف الافعال من غير الثلاثي
 صفة مشبهة مطلقا وليس كذلك بل هي اسم فاعل بفتح وقية

انه لو اضره اقفنا جميع الازمان من غير الثلاثي صفة مشبهة
 مطلقا وليس كذلك بل هي اسم فاعل مطلقا عند من الخاب
 والزحرف في ان الصفة المشبهة عندها لا يكون محازية للمضارع
 وان لم يقصد لها الحدوث بفتح قوله صفات مشبهة الا اذا
 قصد لها الحدوث وفيها اسما فاعل بفتح وقضيه ان تلك
 الصيغ تستعمل الحدوث وان لم يحول الى فاعل فقولم اذا قصد
 الحدوث وحولت الى فاعل ليس لواجب الا ان اريد التصر على
 الحدوث كما يدل عليه كلامه صر قوله فماد على الشوق
 ينبغي حيث قصد به الشوق ان يكون صفة مشبهة وان قصد
 بوقية نظرا لقياسه ان يحوز بفتح قوله صفة مشبهة
 حيث اريد الشوق والهاء لا يسمونها مشبهة الا حيث خففت
 او تبييت كما صرح به ابن هشام في بالهاء له وقد يستغنى
 عن وزن فاعل لانهما استعمالا هو قياس وما هو سماع فليس
 موضع استغنا كالميل وهو ما يل فاعل شاطبي قوله
 شيخ الخ ولم يقولوا شايح وتسايب وطايب وعاف بالشد
 بفتح ولا يميل بما في ولو مدت لانه فري انه مايت فانستغنى
 بسوي اسن الفاعل بن هشام قوله وقمة المضارع
 خبر على جذ من مضارع واسم الفاعل مستدا ومن غير صفة
 المستدا اي اسم الفاعل من غير زوى الثلاث ذوزنة للضارع
 بفتح قوله مع كسر متلو الاخير ولو قد سلكا في مكس ومعتلا
 وامستكنا فاما قوله انتن فهو مبتن تصم اننا وهو مقدر
 من الجبل ضم الدال فالتبايع الاول في المثال الاول ولاخير
 في الثاني بفتح قوله ومن ضم الهم الضم لان الضم في اول
 للمضارع قد لا يكون نحو كذا جرح بخلاف قوله اسم الفاعل فان
 الضم فيه لازم ومما من نحو مبتن فساد والاصل الضم وانما
 كسر انما على الحركة ما عدها شاطبي قوله قد يستغنى
 كيفية سبق هذه اليم مع حرف للمضارعة او في موضع الجواز

ان مثاله بين ان الهم عوض عن حرف المضارع لازايد عليه وانضا
 حرف المضارعة محققا بالفعل فلا تنوم بقاؤه في اسم الفاعل
 وانضا الوقي مع الميم لم تحصل الموازنة وقد قال وزنة المضارع
 اسم فاعل شاطئ قوله وان فقت منه الح والضا عفا للماثل
 قد كثر مع اسم الفاعل في اللفظ فلا فرق بينهما الا في التقدير
 فنقدر هنا الفتح كأنقدر هناك الكسر فتقول معتل ومعتل
 وتختار ومعتاد الا ما كان من نحو مستعان ومسكن فان الفرق
 في ذلك ظاهر شاطيء **قوله** الا التلغيف اي عن مسعة مفعول
 فاصل مبيع مبيوع فقلت حركة اليا الي الساكن قبلها لم تكتب
 الضمة لانه لتسلم الياء حذف الواو والتقا الساكنين وكضمت
 بالحد في زيارتها وقرنفا من الظرف واصل مفعول مقول والواو
 نقلت حركة الواو الي الساكن قبلها لم حذف الواو الثانية
 لتقا الساكنين واصل ميم مرفوي احققت الواو واليا وتبقت
 احدهما بالسكون فقلت الواو والضممة التي قبلها كسرة
 وارتجت الياء الي النحر **قوله** نقلنا الى قاسا **قوله** اي عن
 مفعول الح وقد نبوت فعل عن مفعول نحو اعتدت العسل **قوله**
 عقيد اي معتد قلادة المرض من نوع ليل اي جعل سريلا وشرحه
قوله في الدلالة لا العمل فلا يقال مررت برجل ذيب كشيء
 وفي مقرب ابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات معناه
 حكمة بالنظر اليها يطلبه من العولات حكم الفعل المبني للمفعول
 انتهى فعليه يصح مررت برجل جرح ابوه ولكن موافق على رفعه
 للغير لاطلاق القول بان النحر المفعول المشتق محتمل للغير وعلى
 هذا ونحو جرح كاسم التفضيل برفع الضمير دون الظاهر هكذا
 فهم ابو حبان ومتا بطوه ولتقابل ان تقول شوط العمل بما هي
 للعمل في المنسوب لا في الرفع ونحو عند الميم ان يعمل في
 الضمير والظاهر **قوله** فعل كبر الفا وسكون الثمن نحو
 ذبح ونحو وري وطرح بمعنى من ذبح ومطوح ومرعي ومطروح

م قوله وفعل فبق الفا والعين اعدد وضط وقض وقض عني
 معدود ونحو وقض وقض وقض **قوله** وفعله بضم الفاء
 وسكون العين نحو عرفة واكلة ومضغعة بمعنى معروفة واكله
 ومضغوعه **قوله** لم يقى عليه فلان الفاء في ميم وم لا علم
 في معلوم ولا قول في مفعول **قوله** فيما للبرلة فغير المعنى
 فاعل كمثل خلاف ماله ذلك كعلم وقد ترو حفظ فلا يجوز
 استعماله في المفعول وفاقا ليل التلغيف تسويقي **قوله**

الصفة المشبهة باسم الفاعل

قوله صفة اسحقن للبر عليه مسايل امتاع الحر المذكورة
 بقوله الاتي ولا تحركها مع اللخ فالفا في ذلك صفة مشبهة
 فظها ولم تستحق الحر لها كلف وهو متمتع راسا ومسايل الحر
 من مسايل الضعيف لانه جعلها فيما لمسايل الخن ولا تكون
 للرجسنا وكما عرفت بان المراد اسحقان الحر بنوع ما دققا
 لانها لغتها **قوله** لها اي نوعها وعن الثاني انضابا للمراد
 بالاسحقان خلافا لاستحقاق ولا استحقاق في الضعيف وان
 قول بل الخن بناء على ان المراد بالحسن خلاف القبح والضعيف
 لا ما قسم القبح فلا عرفة ولو سلم فقد علم جوابه **قوله**
 عن اسم الفاعل في هذا القدر نظرا لليس المقصود بالتحريك
 المتحرك عن اسم الفاعل فقط كما في سائر التواريخ **قوله** صار من
 الحظا هره انه سحسن حرفا عليه ويرفع عليه انه في التوجيه
 نفس الاضافة في زيد كانت الاب والمخلص منه ان مراد الاضافة
 مطلق المواد والصفة **قوله** وان كان متعديا الى بقي
 ما لو كان لازما ولم يقصد به النبوت بل المدون فليس صفة
 مشبهة **قوله** على منع ذلك فالمصر على حواره في المتعدي
 لو احدث شرط قصد النبوت وامن اللبس فلهذا ايضا فلهذا
 من احوال لانه لا تضاعف الى قضية هذا التوجيه ان التيسيد

ان مثاله بين ان للمعروض عن حرف المضارع لازا يد عليه وانما
حرف المضارعة محطس بالفعل فلا تنوم بقاوه في اسم الفاعل
وانما لو بقي مع الميم لم تحذف الواو لانه قد قال وزنة المضارع
اسم فاعل ساجدين قوله وان فتح منه الحاء والمضارع الفاعل
قد كثر مع اسم الفاعل في اللفظ فلا فرق بينهما الا في التقدير
فتقدر هذا الفتح كما تقرر هناك الكسر فتقول معتدل ومندق
وتختار ومندق اما كان من نحو مستعان ومسكن فان الفرق
في ذلك ظاهر شاطيء في قوله الا انك لم تر اي عن صيغة مفعول
فاصل مبيع مبيع تقلب حركة الواو الي الساكن قبلها لم تكن
الصفة له لم تكن الياء حذفت الواو الي الساكنين وحذفت
بالخاء والزايا والواو الي الساكنين وحذفت الواو الي الساكنين
نقلت حركة الواو الي الساكنين قبلها لم تحذف الواو الي الساكنين
للتساكنين واصل ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم
احدهما بالسكون فقلت الواو الي الساكنين والواو الي الساكنين
واذنت الياء في الياء في قوله نقلا في قياسا قوله اي عن
مفعول الخ وقد ثبتت كقولك عن مفعول نحو عقدت العمل فترو
عقيد اي عقيد قلعة المرحل في نوعه الي العمل سبيل وشرحه
قوله في الدلالة العمل فلا يقال مرة مرة برجل ديم كشبه
وفي مقرب ابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات فعنه
حكمه بالنظر الي ما يطلعه من المعولات حكم الفعل المبني للمفعول
انني فعله بضم مرتين برجل جرح ابوه وللم موافق علي رفعه
للمعير لا للاقول بان للمعير المشتق محتمل للمعير وعلى
هذا ونحو جرح كاسم التفضيل برفع الضمير ون الظاهر هكذا
فهم ابو صان ومتابكوه ولما قيل ان تقول شرط العمل انما هي
العمل في المنسوب لا في الدفوع ونحوه عند المص ان يعمل في
الضمير والظاهرة في قوله فعل كسر الفاعل وسكون اثنين نحو
ذبح وظن ودرعي وطرح بمعنى هذا بوجه ومظنون ومزجي ومظن

٤٩٤
دم قوله وفعل يفتح الفاعل كعد وضبط وقض ونقض يعني
معدود ومخطوط ومقبوض ومقبوض دم قوله وفعله بضم الفاعل
وسكون العين نحو عرفة واكله ومضغه بمعنى معروفة واكله
ومضوغه دم قوله لم يبق عليه فلا يقال ضربا في مضروب ولا علم
في معلوم ولا قول في مفعول قوله في السيرة فغيره يعني
فاعله كقوله في خلاف ماله ذلك كعلم وقد ترو حفظ فلا يجوز
استعماله في المفعول وفاقا ليد التيسير سيوطي

الصفة المشبهة باسم الفاعل
قوله صفة استحسن ليرد عليه مسائل امتناع الجر المدكورة
بقوله الاتي ولا تجزها مع الخ فابقا في ذلك صفة مشبهة
فقط ولم تستحق الجر لها كيف ونحوه متبع لاسا ومسائل الجر
من مسائل الضعف لانه جعلها فيما ليس بالحق فلا تكون
لجسنا وكما عرفت بان المراد استحسان الجر بنوع ما دققا
لانها لغتها وقوله لها اي نوعها وعن الثاني ايضا بان المراد
بالاستحسان خلاف الاستعجاب ولا استعجاب في الضعف وان
قوله بلحن بنا على ان المراد بالحسن خلاف القبح والضعف
واما قسم القبح فلا يعرفه ولو سلم فقد علم جوابه دم قوله
عن اسم الفاعل في هذا التقدير نظرا لليس المقصود بالتحريك
التي عن اسم الفاعل فقط كما في سائر التعاريف قوله صان ومن
الظاهرة انه يستحسن حرفا عليه ويرد عليه في التوضيح
نقطة الامتياز في زيد كانت الاب والخلص منه ان يراد بالاستحسان
مطلق العواذ والصفة يستحسن حرفا عليه ويرد عليه في التوضيح
ما لو كان لازما والمقصود به الثبوت بل الحدوث فليس صفة
مشبهة بغير شرط فنع ذلك فخلص على حواره في التبدي
لواحد لشرط قصد الثبوت وامن اللبس وعلى هذا ايضا فافق
منه قوله لانه لا تضاعف الخ فتنية هذا التوجيه ان التيسير

ليس ان الواقع قولاً بل هو قول بالاسناد الى الابد لا يلزم اضافة
 الشئ الى نفسه لان الصفة نفس مرفوعة في المعنى شئاً فان قيل
 على جهة وان كان لا تدل على وجوده واسم الفاعل يدل على الوجود
 ثم قوله وايضا قولك ان لم يقصد وان تقيتها وجهها وانما
 كسبته اسم الفاعل وجهه وانما تقيتها سواء كان ذلك لا يطرأ في
 الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون وابيضه كالتقول
 حنايون وحناية مع عمل افعال فعلا عمل سائر الصفات الشبهه سم عن
 قوله ولذا كسبته عليه للتعادل ان يقول ما ذكره في وجهه شأنا
 اسم الفاعل ان كان هو علة عمل اسم الفاعل فليزم ان لا يشترط
 ما ذكره له من الشروط وان لم يكن هو علة عمله فلا تقيد
 المشاهدة فيه الا لما في العمل وقد حجاب بان المقصود الاتفاق
 في العمل في الجملة فان عملها يختلف فكيف في المشاهدة في الجملة
 ثم قوله ما صيغ لغير تقضي الحقيقتي نظرا فتقانه
 انما يريد من صيغة مشبهة والحق لا يستويضا مشبهة الا اذا
 خففت او وضعت وهذا هو الذي وجدنا في انصاف عن ابن
 هشام قوله وقد يقال ان العمل في هذا الباب لصاحب النسخ
 هو موقوف على المعنى اي النظر في معناها وهو نسبة الحديث
 الى موضوعها على سبيل النبوت كما حاز من الصفات ان يستند
 الى خبر موضوعه بان لا يكون في قول الاسناد عن المرفوع ليس
 ولا قه فاضافة الى مرفوعة حسنة وما لا فلا قوله او ان
 قوله كصفة الحقيقتي ما يعنى فان الاعراب مراد على الاول بل انما
 مع انه مجرد لا يكتسب من من لازم اليه صلة او عروضا
 كما في نحن وجميع واسم الفاعل المعدي لو اخذ اذ قصد به
 النبوت واصنف المرفوعة عليها مرفوعة لازمة بالزيادة والنقل
 الى فعل يضم المعنى قوله اي المعنى الحاضر الدائم هذا مرفوع
 لقول اهل الملوك ان الجملة الاسمية للنبوت والدوام واستسكن
 بقول الشيخ عبد الله افا هو من واقعه لادالة لقولنا زيد منطلق

على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد وجه بينهما بان الاسمية تدل
 دلالتين لفظية على مجرد النبوت كما ذكره الشيخ وعقلية على
 الدوام كما ذكره من لان الصفة للشبهه لما تدل على التقدير
 ثبت الدوام عقبة العقل اذ الاصل في كل ثابت دوامه
 والشيخ نفى الدلالة العقلية بربوته كظاهر القلب
 يمكن ان يعمل قيد لقوله في امر اشارة الى اعتبار الدوام ان
 حضوره حضور ظاهر القلب لا اي كالحضور الذي دل عليه
 ذلك في انه ضمن الدوام سم فاندفع ما قبل المصترك بشرط
 فقيد النبوت وهو من روى قوله في المبتدئة من الثاني
 واما المبتدئة من غيره فلا رمة للري على المضارع تستلزم
 وعمل اسم فاعل لما قال ابن هشام للاردب الالف في النفس على طريق
 المفعول به واما على الرفع وعمل ايضا اخر ولا يتوقف على ذلك
 لحد كما ان اسم الفاعل هكذا قال في النهاية الصفة لاسم
 تنصب للمصدر والخال والمتنزه المستثنى والظرفين والمفعول
 له والمفعول معه والمثبت بالمفعول به انتهى وذكر في موضع اخر
 انها لا تعمل في المفعول المطلق من قوله على الحدى كما بنا سم
 قوله من وجوب الاعتماد الى هذا في الجملة من ان كان ثابت
 معروضة بالجملة مطلقا ان قلنا ان الابدالة عليها موصولة
 وان قلنا انما حرف تعريف وهو لا يوصف من الاعتماد
 بس قوله من ضرورة وضوحها قد يقال كون ذلك من ضرورة
 وضعها لاسم في شرطية للاعمال يعنى انه الموصوف للاعمال غاية
 الامرانه لا يحتاج لاشتراطه لانه لا ينفارها فترك الالفية
 على الحدى يجوز ان يعمل اشتراط الحال انصاف قوله وسبقها
 تعمل فيمتدح ظاهري للمرفوعة لانه فاعل والفاعل لا يتقدم
 وفي الخبر وضاافة الصفة لان المضاف اليه لا يتقدم وكذا في
 المقصوب لانه فاعل من جملة المعنى وفارق زيد في اعطيت
 زيد ادرها بان زيد اصله الفاعلية بالنسبة لثبته اخري

وهو عطا يعطوا هذه البنية اعني اعطيت ولا نه اسفه شي
 بالتميز والحد اذا كان التفرقة اعرب تميزا والتميز لا يتقدم
 على القاعلة الا قليلا ولا على هذه الصفة عشا فاعلم ان الفاعل
 فلا تقوى ان الحق بالمشبه به سم والاطهر ان غير المفعول
 هنا بالمتصو به لانه الذي تغاير فيه الصفة اسم الفاعل
 اما المرفوع والمجرور فلا يتقدم فيها كما لا يخفى من قول
 بخلاف اسم الفاعل ايضا فانه قد يتقدم منصوبه قال
 في الارشاد ويجوز تقدم مفعول اسم الفاعل عليه فنقول
 هذا زيد اصابته اذا كانت فيه ال او كان اسم الفاعل
 مجرورا باضافة او جرفا غير زائد بحرف اعلام قاتل
 زيد وامررت بشارب زيد فان جرفا غير زائد بحرف
 زيد بشارب مجرورا لا يتقدم فنقول غير اصابته ومنع ذلك
 المبرد في قوله ولو به ذات له بنية وجه ليس اطلاقه
 بعيد فالحال في غير السببي اذا كان في مفعول اخر لها ضمير
 صاغر بالخوم مرت بوجع كجيب في دارة نومك او اعقدت على
 اسنودام او في خواص حسن الزيدان وما في وجه العبدان قاله
 من وجوبه ان كلام المص في المفعول المنسوب كما قد مضاه فلا بد
 ما ذكر قال الساجي فان انا غير المرفوع سهل الخطيب ويكون
 دابة كراي ان تصغير وهو ظاهر كلام من انتهى بتميزه
 بقر ما يحضر به الصفة للشبه لا يفتاؤنك بالالف وتحتها مفعول
 فتشبه مع قصوره وتدل على الشوق الاستمرارى ولا يعمل
 محذوفه بخلاف اسم الفاعل فربما لا يجوز الفصل بينها وبين
 مفعولها بظرف عند المجرور ويجوز في اسم الفاعل بالارتفاق
 ولا يتعرف بالاضافة مطلقا واسم الفاعل يتعرف بها اذا
 كان بمعنى المضي والاستمرار وان ال الداخلة تحذف بحرف
 تعريف والداخلة عليه اسم موصول على الاصح فهما ومنصوبها
 المعروفة شبه بالمفعول به ومنصوبه مفعول به ومفعولها

لا يراي

لا يراي محله بالعطف وغيره بخلاف مفعوله تفرق وان مفعولها
 لا يتبع بالصفة وان لم يتبع الحسن الوجه للميل قاله الزجاج
 ومما خالفه المعانيه وسئل عن الحديث في فتنه الدجال اعور
 عينه اليمنى يعني وقد يقال انه شاذ فلا ترد نقضا وعلى المنع
 بان مفعولها محال ابد على الاول فاشبه العين لانه قد علم
 انك لا تعني من الوجه الاوجه زيد في نحو مرتت زيدا الحسن
 الوجه من قوله ما عملها فيه بحق الشبه وهو المنصب على
 طريق المفعول به لا الرفع ولا النصب على وجه اخر من قوله في
 الطريق وكفه من الفضلات التي ينصبها القاهر والتقدير كمال
 والتميز بغيره من غير اربا افضلا قيد بالاراد لانه
 الذي فعل فيه الصفة من حيث هي صفة مشبهة وعملها في السكن
 من حيث هي صفة لا بقيد كوقف مشبهة ومنه وبالا يقال
 فاقصراهما لا تعمل في منفصل ايضا واما عملها في المنفصل
 دفعا فقد جاء قوله طلعت انت من قوله طليقة اي طلق
 الوجه غير غيوس فيه الشاهد والكلمة المتكررة في غيوس
 والمتكررة من الكثر الرجل اذا عسى قوله استلانت
 اي طولات وقوله ونيرانك ليد في الشاهد وهو بفتح الواو
 كسر الهمزة الثالثة اربا وطيات الارزاق ووجه السببية
 هنا ان الاصل ما زيدا قال تانبه عن غير الموصوف من رابطة
 المفعول به وعابد للموصول العين المجرورة بقرى وجوز ان تكون
 ما موصوفة بعين من قوله كسبه الى تسمية الموصول
 في كونه وصف تحكى كما ان الموصول بقوله محلة زم قوله
 ازور الحيا والمفعول وهو نوال وصف محلة اغده والعاصمير
 نوال المستر على على امر اوبه حصل في السببية فان
 اراد الصانع فلا يظهر للنوع في الموصوف بالمعزى قاله
 قانع والاصوب ان محلة اعدية صفة لا امر اولها ترجع اليه
 انني قلت وعليه فيكون شاعدا الفرحن وجه المحل فيه قوله

ومضاف اليه حد ما اي الموصول والموصوف المذكوران فمضاف
 بوزان **قوله** فحققت الى اي عطف لاسر الناقصة بالزمام
 عوهم والشاهد في الظن الى الالات الاختلاف والاز
 جمع ازار وهو كناية عن توفيقهم بالفتنة وما موصولة
 او موصوفة وتجرور الباء رابطا الصلة او الصفة والك
 في الازرباية عن الضمير المحصل للسببية اي ازرهم **قوله**
 ومضافا الى احد هما ان بوزان **قوله** الى
 ضمير مضاف بتركبتون ضمير الاضافة **قوله** جملة
 انفة فالانفة مضاف الى ضمير الوجه والوجه مضاف الى
 حارة وحارة مضاف الى ضمير الموصوف **قوله** سيقين
 الفتاة الى الضمير بفتح اليا وتستبدل الضمير للفتاة الرقيقة
 المتبينة وتسمى مضاف الى ضمير المجرور للمضاف اليه المبتنية
 والكتبة ما بين الحاضرة الى الضلع للخلق والوردية المارة
 معجوبة الى واحد المضاف غائبة والمجرور ثلاثة كما علم من
 انواع السيل السابقة **قوله** بالزجر والى من ال والاضافة
 وسندرج فيه الموصول والموصوف **قوله** ومن اضافة
 لتأثيرها والى بواسطة الامتداف للضمير ويشمل الاضافة للضمير
 تأثيرها **قوله** الرفع على الفاعلية وقد يتعين ذلك كما في
 مررت بامرأة حسن الوجه وقد يتعين عنه كما في مررت
 بامرأة حسنة الوجه وقد يجوز الامر ان كما في مررت برجل
 حسن الوجه شاطي **قوله** او على الابنية الى اي بدل الرفع
 من كل ورده حكاية الغرام مررت بامرأة حسن الوجه حكاية
 الكوفين بامرأة قويم الالف وان يجوز برجل مضروب الالف
 وليس هذا البديل كلا ولا بعضا ولا شيئا لا يشرح وجوبه ان مراد
 الفارس يجوز للرجل على البديل حيثما يمكن لا مطلقا فلا ينافي
 انه قد يقوم ما تع من الابدال بمقدور يلزم حمل الصفة للمبتنية
 بخدوفة مع الحالا لتعمل بخدوفة قلت قد يفتقر في الشايع

ما لا يفتقر في التجميع غيره كما في نظائره **قوله** المتبع منها
 الخ متبع في الصفة المفردة اذ المتبنة والمجموعة يجوز اضافة
 مطلقا كما نبه عليه الشارح باب **قوله** وهي الحسن وجه
 الحسن وجه اب وجه الامتناع فيها ان الواجب في الاضافة
 للعبودية اضافة الكثرة الى المعروفة فلم يجوزوا في اللفظة
 التي هي فزعها ان تكون على عكس الاصل كما لا يصح في وقته
 الامتناع فيما عداها عدم الفائدة في الاضافة لانفس
 اللفظة وانما يجوز اذا افادنا تحقفا او رفع فيه وهي ضالة لا تعد
 تحقفا السقوط التزوين بال ولا رفع فيه لوجود الضمير مع
 المعمول **قوله** الحسن وجهه اعلم ان ان الحاجب وشراحه
 الملقوا امتناع الحسن وجهه او وجه ابية ولم ينظر ولا الى
 امكان ان الاصل بالرجل الحسن وجهه او وجه ابية
 ولم ينظر الى امكان ان الاصل من المفضل فيكون المضاف
 فيها مضافا للضمير ما فيه ال والمضاف للضمير ما فيه ال
 ولا يتعين ان يكون الجواز الاصل بزدل الحسن وجهه مثلا وقد
 نص في التيسير على جواز مررت بالرجل الحسن وجهه لكن
 قال **قوله** هذا التركيب مما يتوقف في صحته وان الذي منع من
 جواز زيد الحسن وجهه ان الاضافة لا تخلص من فيه بلزم لولم
 نقصف وهذا المعنى موجود في قوله مررت بالرجل الحسن
 وجهه اذ العود الى ما فيه ال لا يمنع من كون الضمير رابطا اذا
 دغمت التي **قوله** فالبقيع رفع الصفة الى متبع على ان
 معولا مطلقا يكون احدينا ولو مر فوعا يتعلق بذلك
قوله الحسن الوجه خرج في التوضيح في باب الاضافة بان في رفع
 الوجه فيمخلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف في نفسها
 فيجوز وصف القاهر مجرى وصف المتعدي فيخرج بفتح كلا
 الامر من المخلو والاصلا المذكورين وقرن ذلك مع تعريف الصفة
 والمعمول وج فمجعلوا هنا فيكون من باب التبع والرجع المذكور من

باب الضعف كاسياني ولم حضوه اي ضعف الاحرار بتكثير
الصفة ومقتضى العلة ان المعرفة كذلك الا ان يقال
الاحرار دون الخلق في القبح فخلوه ضعيفا لا قبيحا ونفوت
بان في الصفة للمعرفة اعتمادا على ايضا وان كانت المعرفة
لاموصولة فعوى العمل لاننا قولنا بالها موصولة فوحي
ومع ذلك فهو متوافق لما نقلناه عن التوضيح بـ قوله
افصح من الثانية اي الاربعة الثانية وقوله لقيام السببية
للتعلم من هذا الدليل بوجه القبح وهو انتفا السببية
في النقط وقوله بجهة اي قارس قوي ومنعت انتليت وهم
جلد زكي الفوار وقلب مرفوع به وقوله الشاهد ومحمد
فتح لهم وبالمعنى اي محرب اهليته الامور ويقال سيف كقام
اي كليل وينبغي بتأخير قوله نسب الصفة المنكرة للشر
وجه الضعف احراز وصف القاصر محري وصف المتعدي
نرحم وقصيدة ان للمعرفة كذلك قوله وجرها اياها
الخوفا الضعف انه تشبها اضافته الشئ الى نفسه كاسياني كره
وهذا التعليل موجود في الصفة المعرفة وفي التكرار ان كان
المعقول ايضا لكثرة قوله حسن وجهه فيه زيادة من غير
غير محتاج اليه وهو وجه ضعيف وانما يقال في السببية
كالتي بعده ومن هنا يظهر استلزام المعرفة بان والصفات
المعروف لها اذا لا يجمع منها ان بـ قوله في الاول وهو اللوح
بال والثاني وهو للصفات في المعرفة لتمام صور الضعف
قوله فباخذ بعده الخاتي بمسك بعد النعمان بطرق عندي
قليل الخ من زلة الغير الذي ذهب ستامه وانقطع لشدة
عزاله والشاهد في نصب الظاهر واجب ويجوز رفع الحب خبير
المحذوف ورضيه خالا وضمه صفة لعديس ووقع الظاهر
بالحب وعده بالاضافة وقوله انما اي النوق وكوم بضم
التاء جمع كوما وهي العظيمة السنام منصوب على المدح والذم

اعلى السنام وسرا جمع سرة منصوب بواحدة من ودقت
السرة اذا دنت من الارض من النعم قوله اقامت الخ اعلى
بعين في وجارنا صفا فاعلى ان قامت وادام جارنا محجرين
يوضع عليها القدر والصفاء الجليل وكذا الاعلى صفة
جارتا اي اعاليهما شديدة الحرارة وهو نفا مصطلحا اي
اسا فلها مسودة وللصفا في موضع النار وجبرنا مشربة
من حان يكون اذا اسودا صفت الى مصطلحا والضمير جارنا
قوله ستين اصابعه باسكان لتبليغة من الستين تحريكها
مصد رشكت كفها بالسكر خشنه وغلطت قوله فما كان
فيه غير واحد كلحسن وجهه بالرفع وقوله احسن بما
فيه فتمل ان كلحسن وجهه بالنسبة حمله لا يجوز نصب
هذا الضمير واجازة الغرض فيقال حيله اياه ورد بان لا تفصل
الضمير ما امكن اتصاله بسوطين قوله ونصب اي عكس
التشبيه بالمفعول به لتسهيل قوله وانظر هو هافيه
نظرا لان هذا الفعل تفصيل والكلام في الصفة المشبهة مع
فالاولي المتمثل بخو قرش يجب الناس ذرية ذكرهم
وبه مثل المرادي قوله الحسن الوجه الحيلة موضع الضمير
هنا نصب عندس وجبر عندا الغرض سوطي قوله جارت
اضافتها مطلقا الحصول فائدة الاضافة من الضمير خرف
النون قوله ومن الجار متالح والكرما ورد ذلك في
اسماء الاخناس كرجلها سمي ابوه بجملة امه وهما سمي لآل
بسمي الام ثم قوله فلو لا الله الخاتي معلل فلما لم يمدح
مؤكدا لا دركك لالاسنة فزقت جلد وجعلته كالغزال في المشابهة
في غزال الاله اب

النعيم قوله

وهو استعظام وعرفته دم جانه انقلع الحديث في النفس
عند الشعور بما لم يزل سببه ومن ثم قيل اذا ظهر السبب

بطل العيب ولهذا يجوز على الله تعالى لانه عالم العيب
 والتمهيدة لا تخفى عليه خافته وما ورد منه في كلامه
 عز وجل نحو ما اصابهم على النار موقوف الى الخطاب اي يجي
 ان يتعجب العباد منه انتهى قوله نحو كيف تكفر وتم
 بالله هذه الصيغة اصل وضعها للاستفهام واستعملت
 في التعجب محاذاتى قوله سبحانه الله الخ هذا اللفظ
 موقوف لتعريفه الله وسبحان علمه ليس منصوص
 بعامل محذوف وجوبا لاستعمال في التعجب قوله ونه
 دزه فارسا اصل هذه الصيغة الاختيار بان لى الحديث
 عنه لله ثم استعمل في التعجب قوله يا حارثا الخ جارتا
 منادى منصوب لانه مضاف الى اصله يا حارثا وما
 انت حارثة بدل على التعجب اذ قد بره بل انت اعظم من
 حارثة قوله فهاهنا الليالي تمامه هي التي لو اننا نكناها
 وهاهنا كلمة تعجب بمعنى اعجب قوله لا طرادها فيه اعجب
 لانه لا تما عليه ما لوقع خلاق ما صرفانه لا يد لعليه بالفتح
 بل بقرينة قوله فاما الصيغة الاولى الخ فما بدنية قال
 ابن الحاجب وهذه القدر ثلاث كلها باعتبار الاصل قبل
 نقلها الى التعجب لا على انها الآن بعد المعنى وانما معناه
 الا ان الاستفهام يقول في لعب فعل ما من وفاعل يعني في الاصل
 اذ كنت موبدا به معنى الانسا فكذلك هذا المعنى لان
 في افضل خبر الاجور اتباع هذا الضمير والاستدنية والفعلة
 ابن هشام من قوله تعود عليها والضمير يعود الى اعلى
 الاسماء فاجمعوا على انها مبتدأ كذا على لزوم
 بقية عما فلا تباخر اصلا لافها في كلام جري مجرى المبتدأ
 فلم يطرقة واحدة من قوله تكرة تامة اي غير
 موصوفة بالجملة بعدها وذلك لان التعجب انما يكون فيما
 يجبل سببه والتشكيك يناسب معنى التعجب فكان معني

ما احسن

ما احسن زيد في الاصل شي من الاسماء لا اعرفه جعل زيد حسنا
 ثم نقل الى ان التعجب والتعجب معنى للتعجب في الاستفهام في
 التعجب من شي يستفهم كونه جعل جاعل نحو ما قد رآه الله وما
 اعلمه وذلك لانه افتقر من اللفظ على معرفته وهو التعجب من شي
 سواء كان مفعولا وله سبب ام لا شي قوله بمعنى شي بالرفع
 على الحكاية واللام يستعمل شي وان كان غير مشترك موضع وان
 كان مشترك اشار للفتة ما دم قوله استفهامية اي وما بعد
 الخبر والتقدير اي شي حسن زيد او هذا اقوي من جهة المعنى
 كانه جعل سببا حسنه فاستفهم عنه وقد يستفهم من
 الاستفهام معنى التعجب قوله ونقله في شرح التسهيل
 للزورده فيه ان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء
 نحو ما اصحات المينة وما للشار لها محفوفة بالانفعال وبانها
 لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز ان يخل بها اي ولا ان قصد
 التعجب بما افضل لجمع عليه والاستفهام زيادة لا دلل عليها
 انتهى وفي الاول نظر لانه مذهب الكوفيين ان افعل اسم مبرري
 ويعلم جواب الثاني مما مر عن دم قوله وقال الاخفش الخ
 رد بانه يشترط في الفاعل النظائر من وجهين احدهما تقدم
 الافهام بالصلة او الصفة وتأخير الافهام بالتزام حذف
 الخبر والاعتداد بعكسه والثاني التزام حذف الخبر دون شي بسند
 مسند وروي الاخفش قول ثالث كقول من والجمهور يصرح
 للزوم مع ما التزم الجمهور عليه على كونه ورويد في قوله قال
 فيما عليك في ورويد في فيستغنى عن نون الزائدة بالاختار
 ما افتقر في ان النون فيه لازمة غير مستغنى عنها بغيرها
 عن المصنف قوله مفعول به لقول المنقول احكام في لغة
 لاصل المفاعيل منها انه لا حذف في الال دليل وانه لا يستعمل على
 عامله ولا يحال بينهما فيلحق ولا بالطرف وانه لا يكون الا
 معروفة او تكرة محققة بخلاف غيره يقال ضربت رجلا بحجر

ذكر

ما احسن وجلا خلافا ما احسن زيد اورجلا معه لتقصيه
 بالصفة ان هتاهم من قوله لمحبه مصغرا ساقا بسطه
 اضراب ثوبه ففقتة اعراب وقيل بنا لان افعال ضمن
 معنى التبع ثوب اي لان التبع معنى فقه ان يورد
 بالحرق وان لم يوضع له حرف في قوله على فعلية افعال
 لانه على صيغة لا يكون الا للفعل واما اصنع فتا د ز يصرح
 لفظه لفظ الامر وعلى هذا الظاهر انه مبني على
 السكون ان كان محذوف الاخر وعلى حذف الاخر ان كان مقتبلة
 نظر الصورة الان عني عن مسأله وذكر في موضع اخر انه
 مبني ان يكون مبني على فقه مقدرة على اخره منع من ظهورها
 بحجة على صورة الامر في قوله ومعناه كالمرفوعه نظرات
 ففقتة الصفة مع ما بعدها التبع والتبع من قبل الانشا
 فكيف حكم على ذلك بانه خبر ونومر في وجان بان للراد ان
 معناه الخبر في الاصل ثم نقل الى انشا التبع ثم اوبع
 ان للراد بان خبر ما قبل الطلب من قوله فاعلم قد وقع ان
 وان نقل في التفرع عن الموقن ان الحد في مع ان للسندرة
 ممتنع لعدم السماع قال فقد احكم اخضعت به ان عن اب
 ونظيره غير ان يقوم ان في قوله الفظه ومعناه الامر عثر في
 بانه محتمل للصدق والكذب والظاهر ان هذا امر على الاول
 لان المقصود بالصفة انشا التبع وبانه لا يحاب تا لفا
 وبانه لم يه ضمير الخطاب نحو احسن بك ونحو زيد في الامر
 وبانه لو كان الناطق به امرا لم يكن متجهما كما لا يكون الامر
 بالحلف خالفه السابق والثالث محتمل بدليل واشتم اليك جتا حدة
 وهزي اليك بجزع الضلة وكذا الرابع لان امره لكل مخاطب
 بان تصف المذكور بالحسن مثلا مبني على ان هذا السقف
 قد بلغ من الحسن ما يمكن كل اعدان تصفه به وهذا معنى
 مناسب للتعبير وبالله التبعة في اي موضع جرد

نصب

نصب قال للمم ولما اضطر شاعرا في حذف اليا المصاحبة
 غير ان بعدا فعل لزمه ان يرفع وعلى قولنا انما يلزم لفظه
 ان في وفيه يظهر ان الخلاف في قوله الضمير المحذوف والتقدير
 احسن زيد يا احسن ولذا ان في صور واحدة دايا ولا يفتي
 ما فيه من التكلف وايضا فتمن بقول احسن زيد يا احسن
 ولا تخاطب شيئا في محالة واحدة دم قوله اي كل مخاطب
 ففقتة احسن زيد اصغر بالمخاطب زيدا حسنا اي صغره بالحسن
 دم قوله وانما التزم اقزادة للحوار عما قال اذا كان الضمير
 للمخاطب لزم ان يلاحظه تائيدا وتذنية وجعا
 وحذف ما منه التبع لانه من ان زيد افعلا احسن زيد امتحيا
 منه وفي الحقيقة المتبع ملة حسنة لا زيد دوشري ويزيد فغ
 بتقد موصفا في اي شئ فعله او من وصفه بضم اي
 شفع وقد يفتي انه لا يبنى مطلق ففقتة بل لا بد من الوصف
 وهو قد زيد في مطلق الفهم لكن قضية تعبير التوضيح
 بقوله ان دل دليل خلافا في قوله لان لزومه للحذف اما اذا
 كانت الباعية لازمة كما في فاعل كمن فالحال يقتضي حكم
 العضلة مطلقا بل النظر الى التائيد دون الحد في
 لزوم ابراره الخاطب في الانصاح بان هذا الفعل بمنزلة نعم
 وليس فكالم يلحقوا اعلامة الجمع هذين الفعلين لم يلحقوا هذا
 وجعل الفاعل على لفظ المعزوفان كان في المعنى جمعا وايضا
 فانه يجوز ان يكون اجري مجرى افعال في قوله ما احسن زيدا
 فكالم جمع الضمير في احسن لم يجمع في احسن والسمع من حيث
 اتفقا في المعنى وايضا فان هذا قد جرى مجرى الاسم في تصغير
 له الاترا في قوله اقول به واطيب مزاج الشمام عرفا فكالم يظهر
 علامة الفاعل في اسم الفاعل لم يظهر في هذا الفعل
 ان من الضمير المانع ان يلزم الفاعل امتناع
 الاسم في هذا وفي كلا الفعلين متعلق بلزم

للمخاطب

ما احسن دجلا خلاد ما احسن زيد اور جلا معه لتقصيه
 بالصفة ان هشام بن سفيان لم يحسنه مصغرا ساقا بسطه
 اضربا بالثوب ففقتة اعراب وقيل بنا لان اقل ضمن
 معنى التثنية فبنى دم اي لان التثنية معنى حقه ان يودي
 بالحق وان لم يوضع له حرق قوله على فعله اقل
 لانه على صفة لا يكون الالفعل واما اصنع فتدري في
 لفظة لفظ الامر وعلى هذا الظاهر انه مبنى على
 السكون ان كان صحيحا الاخر وعلى جذ في الاخر ان كان مقبلة
 نظر الصورة الان عني عن مشاعته وذكر في موضع اخر انه
 ينسب ان يكون مبتدئا على فحة مقدرة على اخره منع من ظهورها
 تحية على صورة الامر ثم قوله ومعناه كالمرفوعه نظرات
 معنى الصفة مع ما بعدها التثنية والتثنية من قبل الانشا
 فكيف حكم على ذلك بانه خبر ونوشي ويحيى بان المراد ان
 معناه الخبر في الاصل ثم نقل الى انشا التثنية ثم اوبال
 ان المراد بالخبر ما قبل الطلب ثم قوله فاعلم قد يقع ان
 وان نقل في التصريح عن الموضع ان الجذ في مع ان للسندرة
 ممتنع لعدم السماع قال فقد احكم اختصت به ان عن اب
 ونظيره غير ان يقوم انتهى قوله لفظه ومعناه الامر عترض
 بانه محتمل للصدق والكذب والظاهر ان هذا امر على الاول
 لان المقصور والصيغة انشا التثنية وبانه اجاب بالغا
 وبانه لم يسمه ضمير مخاطب نحو احسن بك ولا يجوز ذلك في الامر
 وبانه لو كان الناطق به امرا لم يكن متجها كما لا يكون الامر
 بالحال خالف ساق والثالث ممنوع بدليل واظم اليك جاحك
 وهذي اليك بجزع الضلة وكذا الرابع لان امره اكل مخاطب
 بان يصف المذكور بالحسن مثلا مبنى على ان هذا السخف
 قد بلغ من الحسن ما يمكن كالأذن نطقه به وهذا معنى
 مناسب للتثنية والبالغة بية اي موضع خبر ورعا

٥٥

نصب قال للمم ولوا منظر شاعرا في جذ في انشا المصاحبة
 غير ان بعدا افضل لزمه ان يرفع وعلى قولنا انشا بلزم
 انتهى وفيه بظاهر الخلد في قوله انشا بلزم انتهى
 احسن زيد تا حسن ولذا انش على صور واحدة دايا وبنى
 ما فيه من التكلف وايضا فحقن نفق احسن زيد تا
 ولا مخاطب شيان في حالة واحدة دم قوله اي كل مخاطب
 فبنى احسن زيد اصغر بالمخاطب زيد احسن اي صفته بالحسن
 ثم قوله وانما التزم اقزادة لا جواب عما يقال اذا كان الضمير
 للمخاطب لزم ان يطابقه تائيدا وتثنية وجعا
 وهذا ما مضى في قوله مندان زيد افما احسن زيد امتهج
 منه وفي الحقيقة التثنية ملحة حسنة لا زيد ونوشي ويندفع
 بتقد برضا في اي من قبله او من وصفه ثم اي
 شفع قد يقضي انه لا يمكن مطلق فيه بل لابد من الوضوح
 وهو قد زيد على مطلق الغم لكن قضية تغيير التوضيح
 لتولمان دل دليل خلافا له لان لزومه للحق اما اذا
 كانت الباعية لازمة كما في فاعلم كني فالحال انش في حكم
 العطفة مطلقا بل النظر الى التائيد دون الحد في
 لزوم ابراره الخاخاب في الانشاء بان هذا الفعل غير له ثم
 وبين فكلما لم يخفوا علامة الجمع هذه من الفعلين لم يخفوا هذا
 وجعل الفاعل على لفظ المفرد وان كان في المعنى جمعا وايضا
 فانه يجوز ان يكون اجري مجرى افعل في قوله ما احسن زيد
 فكلما جمع الضمير في احسن لم يجمع في احسن واسمع من حيث
 اتفاق المعنى وايضا فان هذا قد جرى مجرى الاسم في تصحيم
 له الاتهام في الواو اقول به واظبط سراج الشام عرفا فكلما لم يظهر
 علامة الفاعل في اسم الفاعل لم يظهر في هذا الفعل
 ان من الضمير لفظا المانع ان يلقم الفاعل امتناع
 الاسماء وفي هذا قوله وفي كلا الفعلين متعلق بلزم

نصب

وكذا قدم ما لا يفسد على الطرفية وحكم الحاكم وهو يصحها
معنى النجس قال الشافعي فالحكم بعدم النجس مسبب عن حكم
اخر وهو اخذوا بما عجزت الامثال من قوله صرف عجز ما
تصرفه فاقص كيد لا يديع لان للطلق تصرف الى التام كمرادى
وعدم التصرف على وجهين احدهما يكون عجز عن الفعل عن طريقة
الافعال من الدلالة على الحدوث والزمان كلف وبس والثاني
يكون عجز والاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا
على اصله من الدلالة على الحدوث والزمان كيد رويد حيث
استغنى عن ما فيها عما قضى بترك وكلا المشين مرادهما
يقبح قوله ان يكون فعلا معنويا من قوله من ذي لك
لان التقدير من فعل ذي ثلاث ويدل على هذا الموصوف للحدوث
ما ذكره من الاوصاف خصوصاً قوله وغير ساكس سبيل
فلا شافعي والمرد من مصدر دفع قوله من لطف
بالكسر هو الرجل الخافي وقد جلت كعجز حلفا وخلافة قاموس
فأثبت له فعلا فثبت من فعله قوله وما اخره اي ابلده
قوله امرأة ذراع كحاج حقيقة الدين بالعزلة
وكبرها قاموس واقتصر في الضياء على الفتح تصريح
فلا يتبين من وعجز لما يلزم عليه من حذف بعض الامور
في الرباعية المحذوفة الزيادة الدالة على معنى مقصور في
غيره لا يترى أنك لو بنيت الفعل من ضارب وانطلق واستخرج
فقلت ما اضربه واطلقه واخرجه لغايت الدلالة على معنى
المشاركة والمطابقة والطلب تصريح قوله يجوز مطلقا
سواء كانت الهمزة المنقلبة لا وضوء قد عجز واقتضاه في
التسهيل وجه قوله عجز مطلقا وهو مذهب الاخفش
تصريح قوله يجوز ان كانت التثنية والجمع ان يعصفور ولم
تثانعه كوي وبكفه في الردحاً لفته للاخاء شافعي بقبح
قوله على هذين القولين مما للنع مطلقا والمنع في احده

شقي التفصيل قوله ما اعطاه للزم الهمزة فيه المنع من
من المتعدي لوانه المتعدي لشيئين قبل النجس قوله فلا
يتبين من نعم لان الينا منه تصرف فيه والتصرف فيها لا يتصرف
تفصيلا لوصفه قوله قايلا المتفاضل بان يكون من الصفات
الاضافية التي تختلف فيها احوال الناس كالعلم والحسن ومنها
يقبح قوله ان يكون تاما عدل بان المتافق لا يدل على الحدوث
وقته ان الصبح دلالة عليه وان لا يتفاوت وقته لو سلم
كان مستدركا قوله فلا يتبين من نحو كان الخ فلا يقال
ما يكون زيد قايلا لانك ما ان تصبب الخبر وعذفة وكلاهما متنع
ولا يحذر ايضا باللام لانك ما من تصبب الخبر وعذفة وكلاهما
متنع ولا يحذر اذ جرح الخبر لما عجز شافعي قوله فلا يتبين
من متني وجه المنع التباسه بالمتنك شافعي قوله عجز ما عجز
مضارعه بضم لامه لا يتبين ايضا قال ابن مالك فاعجز من بانه قد
جاء في الابتناء بقوله ولم ارسيا بعد ليلى الذا ولا مشربا اروي
نه فاعجز وما عجز يقع بمعنى مال قيل فان العرب استعملته
مشتقا وشقا تصريح قوله ان لا يكون اسم فاعله على افعال علم
للمضانه لما كان ثبات الوصف من هذا النوع على افعال لم ين منه
افعل التفصيل لئلا يلتبس احد ما بالآخر فاما امتنع صوغ افعل
التفصيل منه امتنع صوغ فاعل النجس لشيء مما دام قوله ان
لا يكون مبيها للمفعول عدل للنوع بالنسبة بين فعل الفاعل وفعل
المفعول قوله وبعضه يشق في قضائه ان سبب من اللبس
ملازمة النال للمفعول وقد يقال قيس ذلك لقوا في النفي اذا
كان ملازمة للنفي وقد يفرق بانه لو جاز في النفي لزم استعجال
صفة الانسان في النفي وذلك مما لا يتفق بخلاف لقوا في النفي
للمفعول فانه محذوف منه من جهة الصفة كقوا في النفي
واحد بين فعل الفاعل وفعل للمفعول فانه الامر انه قد عجز
اللسان وهو متدفع بالملازمة للنال للمفعول وبان التمييز بين الابتناء

والنظام من التميزين فعل الفاعل وفعل للمفعول ٢٧ استثناء عدم
 الفعل بالفاعل من استثناء فعل الفاعل بفعل للمفعول فكانت
 الاحتياط في الأول من عدم كلف فيه عمل هذه العترة بخلاف الثاني
 لم يذكر هذا لأن التفرع عليه الفاعل قليل جدا
 لا يقدم مثله في مثل هذا الفعل المطرر وانما اذا استغنى تلك
 الإلفاظ بعد ما لا ينش في الدلالة على الاستغناء بل فيها ما التجب
 فيه جازل رخصه تلك الشروط ومنها ما هو ممنوع لعقد حال الاستغناء
 فانه القيام والعقد في الخلو من قبل ما لا يقبل في الدلالة الفضل
 اذ ليس قيام راجعا على قيام وكذا الباقي ما عدا النوم والظهور وان
 التجب في السكر والتفتت لقبولها الزيادة والنقصان وما الاستغناء
 فلم يثبت في موثوق به شائبي قوله استغناء عما الترقى اليه
 والدليل على الاستغناء استعمال هذا الفعل على هذا الوجه ولم يسمع
 ما قبله وقد يعني في التجب الذي يزد في التثنية
 على هذه وليست صريحة في الشرط وقد وعين في غيرها
 وقد قام في المستوفى للشروط ما مر عن الشائبي انما
 اي بقدره الى ذلك اختار المصنف عدم الرد لوجوب احد ما في الفعل
 وفعل بشار كان فعل في الزوم وقبوله الدخول في هذه النقل فتدبر
 ردوا في فعل لاحد اليه الثاني ان من الافعال ما رقت
 العرب فهو على فعل وهو المعنى عند والمقتل العين واللام فالو
 تجب من شي من هذه الانواع ادخلت الهزة ولم تعد رد الصفقة
 الى فعل لانها مرفوعة قال رم واصحاب المناهج الاول ان يقول
 له كانت الهزة للنقل من غير شرط في الفعل بالضم للزوم في مثل
 ما اعلم زيدا نقص مفعول لانه كان يتعدى الى مفعولين وبعد
 التجب يتعدى الى مفعول واحد كذا نقول باب التجب ثاب
 مسألة في المذبح او الذم والمبالغة فيما لا يكون الا بعد تكرر
 ذلك الفعل حتى يصير كالطبيعة والعززة فنقل في التقدير
 الى فعل بالضم وعقد البناء يكون متعديا فنقلوه للتجب بالهزة

فقدري

فقدري الى مفعول واحد على القاعدة انتهى قوله والصحيح
 عدم اشتراط ذلك اما الاول فلما تقدم واما الاخران فلانه
 يجوز ما احسن ما يكون هذا الطفل وليس واقع وما اسند بمع
 هذا البرق وليس بداه مرادي قوله واشدد واوشد
 الى المتبادر ان اسدد وواشدد وواشدد افعال يبنى منها
 فعلا التجب وفيه نظر من وجهين الاول ان الكلام قد يحصل
 بالبناء منه الفلاس من البناء من فاقد الشروط واشدد
 وما معه من جملة فاقد الشروط اذ ليس بالبناء الاعلى القول
 لجواز البناء من الفعل الثاني ان ذلك يتوقف على ورود اسدد
 فيجوز فعلا وهو غير معلوم الا ما في الفصح والعامون
 اسدد الرجل اذ كانت معه دابة شديدة فالبناء من بعد
 في اسدد استقر بها بعيد من قوله يخفف ما نفعن الشروط
 عدما لا يخص التوصل بانسدادا فقد نفعن الشروط بل
 يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما اسدد ضرب زيد لغيره وتصح
 قوله ومصدرها يعود الى اعتراضه الشائبي بانه قد يعلم
 بعض الشروط فيوني بانسدد وخوفه ولا يوفي نقدة عصبه خال
 ويتجب منه فيا سئل نحو ما التراب له او ما له وقد عدم وضو
 الفعل في الكلام مستعلا مقوله ومصدرها العام الذي ليس للارم
 اجاب بان التجب بانسدد وخوفه على وجهين احدهما ان يقصد
 اليه او لا في التجب فذا يجري مجرى افعال التجب كما احسنه وهذا
 لا اعتراض به لانه غير واقع قطعا عن غيره وجهين ما اعتراض به
 من هذا القسم والثاني ان يكون التجب بانسدد وخوفه نوعا لا
 واستخلافا حيث لا يثنى في التجب من الفعل وهذا لا يوفي فيه
 الا بالمصدر وهو مراد المصنف انتهى قوله موولا لا صرحا
 استعمال النفي متصووم مع المصدر لا صرحا نحو ما الكر عدم قيام
 زيد من قوله فلا يتجب منها لان التامد لا مصدر له ليتجب
 او تجر وما الذي لا يتناوت معناه فلان لما لا موجود مع

الوسيلة كما هو موجود في الأصل وما عو ما يقع موته فنجي
 أحز ونحب من فعل الخ فان الخبثه قاعه بالحي لا بالميت ولو قيل
 ما اقطع موته كان النجس من قطاعة الموت دم قوله
 وبالنسبة لمرادنا لا ورد الشاطي انه ما فائدة الشطين وما
 فائدة الثاني على تسليم افادة الاول ثم اجاب عن الاول بأنه علم
 انما خرج بالنسبة السابقة منه ما قيل بأنه قاس فلو سكت
 عن التثنية على الند ورثوم انه اخلال وعن الثاني بان المص
 قد يعبر بالند ورثوم في الكلام وهو محتمل للمقاس عليه
 وعذره قد دفع ما عساه ان يتوهم انه قد وقع قوله اقد
 به مثله ما اجد بكين اذكره جملة لكن رد بان انقطاع
 ذكر الجادر ففعل فقال بقا جدر جدره صار جدره اي حقيقا
 قوله لا تعد ما شامل للتقدير على الفعل ومما في الفصل
 نظرف او عبر فاجد بوض من تعلق الخو ارباحد هما مع الفصل
 بهما جميعا دم قوله فالصحيح للتواريض الخلاف اذا لم يتعلق
 بالمعول فمجرد يعود الى المحرور فان تعلق وجب تقدير المحرور
 كقولهم ما احسن بالرجل ان يصعد في وقوله جعل ما اكره
 البين سيوطي عن ابي حيان فان مع اشكل يشكك به لك جعل
 الخلاف دم قوله كقولهم ما احسن الاستدلال بالسماع وما
 القياس فلان الظرف والمحور يقتضيان الفصل بينهما ما بين للف
 والضماد اليه مع انها كالشيء الواحد فيها اصب واولى وايضا
 فان ليس اشنع من فعل النجس وقد فضل بينه وبين معموله
 نحو من لظالمين بل لا فان يقع ذلك بين فعل النجس ومعموله
 اولي بالقوارزم نحو المص قوله واخر اذا خالت الخ مصدره
 اقمم بذ الخزم ما دام حرسها اي ام عمر والمذكورة في البيت
 فبذلك فقه كقولهم الخ قاله لعمرك ان بأسرجين ياه فثبولا
 محذ ١٢ مرميا على الخدالة بالفتح وهي الافرقة وقوله وهذا
 مفعول للفعل بالند ارفيه الفصل ايضا بالخبر والمحرور وقوله

لنهم ان يكون له مصدر لكونه لانها النجس اسمها مصدر له
 كنم فيس دم قوله بالي ان كان فاعلا وانما يكون ذلك بعد
 منهم حب او بغض دم قوله من منع غيره اي ليس مما ينهم
 علما او جلا قوله فيما كان يتعدي به حاصلة ان الفعل
 ان يتعدي قبل ذلك بحرف لنم تعدي به بعد ذلك بتعدي ذلك
 الحرف والافان افهم علما او جلا تعدي باليا والافان افهم
 حبا او بغضا تعدي بالي لما كان فاعلا وما لان لما كان مفعولا
 والافان تعدي باللام مطلق دم قوله بعد لول اي لفعل مدلول
 عليه بفعل النجس والتقدير في المثال الاول ليس هو الشات
 وفي الثاني نظنه صدقا وتعليل بعضهم ان مع حبة السراير في ان
 ظن الاقتصار على الفاعل فيه شبه في النجس ولا يجوز ان يتعدي
 ويجوز في باب كسا الاقتصار وان تعديته الى احد للمعولين
 باللام فتقول ما اليسى زيد المعرو وما اكسى زيد ادم قوله
 وعزه افضل كسر المعن للمصروقة فاعله ذلك انما غولت الشرف
 اي صارت داغرة ومن امد حب المصيرين ومن جعل افضل المعرا
 حقيقة فالهزة عنده للتقديره فاليان زائدة دم وخالفه ما
 ان ابا للتعدية قوله ويجب تفحص عندها بخلاف لا سيما
 ووجه ذلك التحل على اسم التفضيل فافهم قد اعلوا في زيد اربي
 واغزي دون اقوم وابيع دم قوله وكذا افضل المصنعة الخ وجوه
 الكساي الاعلال في افضل للادغام فتقول افضل هذه العصاة
 واغز بغير لام قوله ويشد بغير افضل بفتح المعن لكونه فعلا
 كالحرام على ذلك شبهه بافضل للتفضل فصغره قوله
 مقصوره كساي السماع ولا يتعدي المحل الذي يسمع منه ولم يسمع
 الا في احسن واملحزم عن الصاحح سدن من سدن
 الطي بالبال للملكة سد ونا اذا قري ومن هو لساكن
 متعلق به والاضال بفتح اللام السد بالبري واحدها
 مائة بالتعريف ايضا والسمير بفتح الميم ضرب من سحر الطلع

نحو صاحب جرائرها

قوله غير متصرفين هذا احد استغما لين والى ان يتصرفا
فبني منها المضارع واسم الفاعل وحوز ذلك فيكونان الاختيار
بالنقطة والبوس فخرى فيها اللغات الاربعة ايضا شاطبي قوله
بدل فيها ونعت وما حكاها الكسائي فيما قبلين ونحوها لا
والضمار للرفوعة للتصلة بالآخرة لثباتها في الشائنة
من خواص الاكفالات قوله واسمان عند الكوفيين ولعل
فهم بناهما على هذا انضما الانشاء بحسب الوضع وهو من
معاني الخروف وقنه نظرا لان الانشاء بالحركة لا بالاسم وهذه
سم قوله غير بالكرائي سريع وقوله نعيم طرندل مل غير
مضاف الى طرندل سم قوله غير الى تمامه ولا يحاط لتمامها فيه
والشاهد في بناء حيث لا تدل الباء على اسمية تام لانه متوفى
بما يليه فيقول فقه نام صاحبه فكذا اقولها على غير وجه
في قوله نعيم الولد وعلى بس العرب والبيان بفقه الامم والحقيقة
التي هي التامر وهذا التامر لا ياتي في منع كبريل في قوله
انه على الحكاية ونقل الكلمة عن القلبية وصلها اسما للفظ اي
بكلمة ثم منسوبها الى الطائر المسمى قوله لرومها انشا
المدح والذم والاكسان من معاني الخروف والحرف لا يتصرف
فيه واما المعاني بعث والاسمية من انشأ حرفي الانشاء
فتمتاد قوله على بسبب المسابقة وذلك لعموم المدح والذم
اذ ليس مدحا اذ متصلة بعنفا وهذه زيادة على الخويين
اذ عاينهم ان يقولوا انما المدح والذم مقتضين على ذلك لكنه
دفع وهم من ينوهم ان المدح والذم بهما ليس بلفظا وكان الاولى
ان يقولوا بسبب نظرهما الانشاء وينتد ان المدح والذم على بسبب
للسابقة والاعتقاد بالمدح والذم واللفظ فيهما لا دخل له في
تعليل عدم المقتضى ثم قوله واصلاهما فاعلم بكثر العيب قوله

وقد بره ان كذلك فقال انهم يفتح النون وكسر العين وليس يفتح
البا وكسر الهزة وظاهر كلامه جريا بالوجه الذي كورة فيها
وان كانت الانشاء للمدح والذم لكن خرج الشاطبي في باب التاكيد
خلاف ذلك فانما بالزمان وحيا واحدا سم وتوحيها بفتح
النون وسكون العين ثم يفتحها ثم يفتح النون وكسر العين وفي
الاصلاحات في للرتبة الثالثة وفتح الفرع في للرتبة الاولى ولها
اصلها الذي هو فرع ايضا والرابعة ثم يفتح النون وسكون
العين وهي وان كانت اخف اللغات لكن فضلها الاولى بان
فما مع اللفظة بفتحها على حركة العين دم قوله كل ذي عين
خلقت على بطن ان يكون مما اسندت العرب في فكه نحو حيت
عينه او اتصال اخرها ما سكن له نحو شدت ولا اسم فاعل
معتل اللام نحو ثوب فقه اي متسع فلا يجوز السكين فيها هج
قوله من فكل يفتح صيغة بالمتوس وتركه وذلك ان اسمها التام
للمبتدئ في الاصل نحو ثوب فقه ما ضا الاكثر فيها الحكاية ولكن ان تقرأها
فتنونا بنا على انما مرفوعة بتاويل اللفظ فتقول مثلا فاعل كسر العين
يجوز تخفيفه بالتسكينا ويصح ان يكون مسم فاعل هذا السام فاعلا
كشده فهد اخروجه التوس ولكن ان تترك تنونها بنا على انما مرفوعة
من الدم بتاويل الكلمة فتقول اذن يجوز في فعل التوس في العين تخفيفها
بالاسكان ونسبها الاسم والفعل ايضا والفتحة على هذا ايضا ليست الحكاية
وانما هي علامة الجبر وترك التوس لمنعه الذي يقولون فقام ان ترك التوس
لا يصح وهم يشاء من اعتقاد حركة اللام حركة حكاية لسبب اولهم
كون كسر كمالا قطعا وقد بينا حوازا كذا حركة اعرابية والكلية
غير متصرفية دم قوله وقد يقال في ليس ليس بامفتوحة واسكنة
لا عليه ليس بفتح باء الا الهزة نا على القياس ثم ففتحت الباء التفتات
الى الاصلاح عن اللفظة عن الفاعلية وفي السسط من قال بانها اسم
في صدرها ما هو فاعل عندنا ينبغي ان يكون تابعا عندهم لغيره اما لا
الاعطاف بيان والمعنى المدح والذم والرفق بغيره وينبغي الكلام في غيرهم

نجد فيجعل ان رجلا غير على النسبة التي تنفخها ثم يعين الممدوح
الى الممدوح من جهة الرجولية زيد ويجعل انه حال لم يفتا س ما
ذكر في ثم الرجل هو الولد فيما استدلوا به من قوله ما هي بسم
الولد فلهام بزوونه بالمعنى فان فرض انه بزوونه بالرفع فلهام
مقطوع عما قبله ولذا انقل في العبر من قوله على يدين العبر
قوله على يدين الالهة الخ فلهام او قاله في كلام المصنف ما يجعل
المعنى او مضما فن لما في اربعا ولو بسطة قوله فمعنى من اخذ
التمامه زهير حرام معزى عن هائل غير مكذب حال وزهير
هو المخصوص من الممدوح وهام صفة اي سنفرد ولا نقض
عليه فلهام هذا المذهب للمبور الذي اجاز في ان الاصل
الواهب المامة الجاهل وعندها قبا س ومنهم المصنف لزمه ان
يجوز هذا الوتو فلهام وقد يفرق بان نحو وعندها تابع
لما فيه ان ونعتن في التابع ما لا يقتضي في غيره
وقد جاء ما ظهره الجوهر شاذ خلا في القوم في قوله باطرا ده وعبره
يتاول ما ورد منه على انه المخصوص والفاعل مضمحل في نفسه
جمع الجوامع وسر حجب قوله طوقا بنا للمفعول من العروق وهو
وهو اثنان لئلا وفقر وامن العزى وفقر الضافة والجر في
الواو وكسر الخ المملة واحزه راء الم الذي دمت عليه الوصلة وهي
نوع الوزع قوله والذي ليس كذلك لان لا يتزعم منه ولو
نزع لم يصلح للتفسير لعمامة قوله بمنزلة الفاعل بقوله كما في
الذي يرضى بمنزلة قوله كما في الضارب قوله حسنة مرادة بالخشية
الاستغفارة خستة او محاذيا لا يظهر من فقره في ولكن ارد القول
بالجاء جدي واختار كونهما التقريبي اللفظي قال وكان الاصل تنكسر
فالعين وبس لا من حيث المعنى غير المستد الذي هو المخصوص
اذ معنى ثم الرجل زيد زيد رجل عتيق وذلك لانه سلب من الفعل
معنى الزمان والحدوث فصار معنى ثم عتيق فكانه صفة مشبهة
لكنهم الترموا ان يكون الفاعل معروفا باللام تقريبا لفظيا كما في اشتراط

العم او ضمرا مقرا بما بعده وهو ايضا متكرر في المعنى لداع لم الي ذلك
وهو انهم غلبوا تاخير هذا الاستدلال بحصوله التفسير بعد الانعام
اذ له في التنوين وقع فاوردوا الفاعل في ضرورة للضرورة وان كان
في الحقيقة تكرر ليكون الكلام للممدوح او اللزم في الظاهر موضع
على وجه لا يمكن ان مدح شخص متكررا ووجه لا فائدة فيه وليست
اللام لاستغفراق الجنب لان علامة المعرف باللام الاستغفارة حقيقة
امنا فلهام كل لهام وكلف يكون زيد كل الرجل هان فلهام على
سبيل الجاهل والمادة قللت امتناع التفسير في مثل هذا فيقول
الرجل انه ليل على انهم لم يقصدوا به ذلك للمعنى وانما كانت لا يقصد
المبالغة المذمومة الامع التفسير بلفظ كل وانما كانت الرجل بمعنى
كل الرجل بل معنى انت الرجل اي القصدت للمدح ان من سئل كانه
بالنسبة التكرار ليس بوجه وليس للاشارة الى ما في الذين كما قال
ان الحاج لا يكون اللزم في مثل سرب الماء شربا للماء اسادة الى ما
في ذهن الخطا من ماضية الماء والماء ليس في هذه الفاحشة فيقوم
لها نفس الاسم فلما ان تقري باللام في مثله لفظي انتهى دم قوله
وزيد مدح به تحت الجنب الخ لم يرض عليه كما سبق على الخاص بعد العام
ونسب هذا القول ليس وريادابه الى التكاثر في قوله ثم الرجل
زيد وبس الرجل ثم يقر اي لانه تكرر اجتماع مدح الجنب العام بضم
الرجل وقدمه العام ببس الرجل وقوله ان اللزاد مدح الجنب بمعنى
انواع الكمال ووجه ببعض انواع النقص ولا يخرج عن عموم المدح والعم
في الجملة ولا يكره قوله للاستغفراق مراده كونه الجنب حقيقته
ولا انه الرجل كله كما فرتة للمعنى ولا يعاين عن الاول بقوله الدشارة
الصغر لشد وذه ولا بقوله راء ثم كلف لظهور معنى الخطا بالانذار لاف
معنى الجمع ولان المقام ليس بمتاخر حقيق الاطاعة للجنب حتى لا يستدعيه
احد واما امتناع التفسير ونفسه فلما ذكرنا انه ليس للمدح في احتمال
اخره جنى اخره لا بس الجنب المذكور كما يراو ذلك في اسما الاشخاص

هذا الاشارة في المتن والجمع بـ **قوله** با اتفاق قال ابو حيان ومن
 يرى ان الخديعة تنقصه لا سعدان غيرهما الرجل نفسه سيوي
قوله فلا تتم لان اعادة اللفظ خفية النسيان او عدم
 الاصفا او اعتنا لا يحسن فيه **قوله** فنفخه الخديعة لانه ان افرد
 خلو المتن وان جمع خلو اللفظ **قوله** تاو لا ي الفاعل **قوله**
 لا يجوز من هذا الحزم بالحوازي هذا القيد السيوي وقد يقال يغتفر
 في التابع ما لا يغتفر في المتبوع **قوله** الا ما تناسله في اي ما صح
 ان تناسله في حق العلم **قوله** يغتفر مما قال السيوي ان تناسله
 نحو نعم رجلا ما كان يد **قوله** نعم امرا لا تمامه لم يغير تايبة
 الا وكال لخرقاعها وزاد اي لمحا وصرم اسم رجل **قوله** نعم
 ما ولى اي لمحا **قوله** لا يصح جمع احسنه وهي الصند **قوله** يقول عربي
 الخ اي امراتي والعموم هو الصب والظبية ولي يعني مع **قوله**
 انه لا يبرز الخ وفي مثل المم اشارة الى ذلك **قوله** لانه لا ينبغ
 اي يسي من التواتر لان لفظه ومعناه انما يتضح كل منهما بشي بعده
 فاشبه الحرف ومنه فادرك خبر الشان علا في الخبر العايد على ما
 قبله **قوله** نعم فوما انتم الساهد في م حيث اكدته الخبر
 للستر في نعم **قوله** وقال بنو الربيع الخ ونظر غيرهما على ان الحاق
 العلامة في ذلك جائزا واجبا ولا يمنع فتقول نعم او نعمت امرأه عند
قوله فربوب الاول فيها ولا نعمت نظيره ابو عبد الله الصغري لان
 التمييز غير من كور **قوله** ان يكون قابلا لان يشك بما في نحو ونما
 هي قائما غير غير عند اكثر مع الفا لا تقبل ان الان يقال جلت محل ما
 تقبل **قوله** ان تكون تذكرا عامة فان قلت كيف تكون عامة
 انها في سياق الاسنان قلت لما جئت للوصف على نية الال الجنسية اذ قيل
 نعم رجلا مثلا انم الرجل **قوله** فيها ونعمت اي فيها النسبة اخذ
 ونعمت النسبة **قوله** لوجبه ينزاد رالت وهو قوله بعد
 اخبركم رجلا لا افعال لا تسلم **قوله** تنطقا لوجها نطقا نقب
 بنوع الخافض وان لم يكن قياسا اي ينطق بدل ليل عطف او باعيا عليه

الاشارة الى ان
 الخديعة تنقصه
 لان اعادة اللفظ
 خفية النسيان

وليس

وليس يميز لان التمييز ليس على معنى ادا البعظ عليه المحرور بل
 سريته والتعليقون الى نسبة التي يفتك من نصا زى العرب
 والامم في قلب كل سورة وفي التعليق مفتوحة لاستقبال السريتين
 مع بالنسبة فالزلا الاصلقة الهز للقيمة الالهة ومنطق كسر
 للمم يستوي فيه المذكور للون وهو البليغ لكن للدابة هنا البراة
 تنازر ما يعطيه في هذا **قوله** نعم الزاد تقدم الكلام عليه
 في التمييز **قوله** وتا ولا مسمع فاما فتاه وحلا وقتلا لخال موكدة
 واما زاد في خبر محمد في الزوايا ومفعول به قال ابو حيان وهو
 تاويل اقرب وذلك ان يدعي ان في نعم وليس خبرا وقناه وفي خلا
 وزاد في خبر تاخر عن المخصوص وهذا فاعلم وزاد ابيك ابدال
 مرادي وتاويل ايضا لان يقع المسمى اذا يجوز تاخير التمييز
قوله نعم الخ في خبر مختاره فلم يعد لسواء ومن رجل
 يميز جمع بينه وبين الفاعل الظاهر كقوله التمييز افاد معنى زادا
 وهو كونه قايما وقائمة اسم لكل ما نزل عن الحد الى بلاد الخ اذ
قوله وقائمة الخ تمامه اذ الموضع العوجا حال نزولها اي ورب
 قامة والرم يفتح الموحدة الخيل للفتول فيه لوان تشد به
 المداة وسطها وجوانه كناية عن هزلها **قوله** وما يميز
 قبل عليه كيف يعجب جعل ما يميز الفاعل المستكن مع مساوفاها التي
 في الانعام واجوب بان المراد من ما سئل به عظمة او اشارة الى
 بحسب المقام فهو في قوة الذكرة المخصصة وهي اخص من الفاعل
قوله الثالث انها غير لا بد منها في التمييز على الاولين وليس
 كذلك فكان الاولان يقول الثالث انها تذكرا غير موضوعه ايضا
قوله صفة المخصوص محدوف فيه حذف الموصوف بالجملة نعم انه
 ليس بمعنى اسم محذوف عن او في سياق انه خبر **قوله** نعم نعم
 فيه بعد لان الفعل لقوته يكون قايما ذك في الحروف والاولى في ظالمها
 وقيل ان تكونا مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان تكلف نعم وليس
 لعدم تفرقهما ومساوية الحرف **قوله** فيما اذا اولها اسم كذا هذا

الضم من يد في كلام المصنف ان القول بان ما منزا وفاقا على جري فيه ولا يخفى
بالملوثة محلة فعلية ومراده بضم ما يقول الفاضل ما وقعت فيه
ما ملوثة بشي غير مفردة بخود فعلية وقائما وقرنا وقرنا قولان بمعنى
تامة فاعل كثره تامة غير والفاعل مستتر وعلمنا ان المضمون
واختلاف المصنف الاول لانه كثر لا يقتصر عليها والتكرار التامة
لا يقتصر عليها الا نادرا بل قد يدعي قول هذه في كلامه لحيات
المؤلفين فيها ومراده بضم للمثال كل تركيب انضمت منه ما تنم
وهي الفاعل اي والكرفوع بعدها هو المضمون وسكت عنه
هنا التكرار كثره فيما قبله قوله والكرفوع بعدها هو المضمون
المضمون سكت اعن فيصاحبه انه محذوف واغنى الفاعل عنه على
قياس ما سلف من قوله الظاهر انه انما اراد الخ في نظر
لان عبارة الناظم في موضع الاول يعني ان ما منزا على العموم والاحمال
والاشعار له بواحد مما صدق عليه من الاقوال ولا يلزم من اقتضائه
في شرح الكافية على ما ذكره من المؤلفين ان يتبادر من لفظة العام
هنا من قوله وقد كثر المضمون هو المضمون في الموضع بعد ذلك والزم
بعد ذلك ساطي وسمي بضم ما لانه ذكر جنسه ثم خفض بضمه لانه
بعد انما العال والاكتر ذلك كما هو الاستبالي بالاحمال والتفصيل المضمون
هنا لانه واجب فقد يدكر في الموضع وليس ساطي وسيدنه عليه
الش من اي بعد فاعل نعم الخ اي وبعد التمييز بضمه
والجمله فاعل نعم الخ اي وبعد التمييز بضمه
وتقدم في الاستدلال اذ خبر واسم او اول متشوق فاعل باسمه كثره
بمعناه السد ان وجهه تامة قوله والاول هو المضمون ووجه المضمون
تسليمه من مخالفة الاصل ووجه من الحاجب الثاني بانه ليس فيه ما هو
خلاف الاصل الاخذ في المبدأ او هو كثر شايع واما الوجه الاول فانه
فيه تقدم وانما خبر الخبر الفعلي على التمسك افضل الخبر الذي هو جملة
من عايد الى المبدأ او موقع الظاهر موقع المضمون هو ساذ ويات
الايعام والتغير على الوجه الثاني الحقيقي وفي الاول تقدم

وهو غير صحيح فيمنع ادخاله في عبارته هناع كونه خلاف للتأدير
منها بوجه وليس البديل بل لا بد من ما من كونه لا زما لكونه للتأدير
بالحكم وكونه تابعا لا يتقدم في اللزوم وقد يلزم بعض النوابع
كتاب مجرور بوجه من قوله ولا لانه لا يلزم ان يكون قد يتغير
في النوابع ما لا يتغير في المبتوع قال في الاستدلال قد يكون في الاسم
اذا وقع بدلا لا يجوز فيه اذ اولي الفاعل فاعلم انما انت فاعلم
على البديل وان كان لا يجوز ان انت بوجه من قوله ان العالم مبتدأ قوله
واختلاف الفاعل بالجملة نعم يجوز وجه اخر وهو ان يكون العلم
خبرا ووجه مبتدأ قوله بغيره بغيره هذا الذي قال في التوضيح وقد
يتقدم المضمون نحو زيد بنم الرجل وقد يتقدم ما يشعر به كخوف
هو نحو الخوف انا وجدناه ضاير انما العبد اي هو وليس منه
العلم ثم المعنى واما ذكره من التقدم انني وهذا اذا رققنا العلم
على الاصل اذ اذ جعلناه خبرا للمبتدأ المحذوف وقد تدبر هذا العلم
او معقول الفعل محذوف وقد تدبر العلم فيكون من المحدث لا من
التقدم بضمه ان يكون مختصا بان يكون معرفة
او مقارباتها بالقصص نحو من بقيت رجل من بني قحط قال النوحان
وسر عليه نعم البعير رجل ونم الانسان رجل ونم ما لا الف واجابة
بوجود التسويع فيما ذكره وهو تقدم الخبر وان ما ذكر قليل والمضمون
قال ومن جملة وهو مشعرا بانه قد يحكي على خلاف ذلك انني وفي
الاول نظرا يلزم ان لا يحتاج للتحقق حيث تاجر المضمون فلا حاجة
لما ذكره المصنف سم قوله وان يصح للاخبار انما قال في الخبر انما
الرجل المدحوج زيد وفي خبر الرجل المدحوج هو ومقرن التامع
كالفاعل فتنا واما ذكر من الضابط نحو من رجلان زيد ومن رجلان
تنبه ان كان المضمون مؤنثا جاز ان يقال انتم ونسب مع تدكير
الفاعل لتمثيل فتقول انم النوابع الجنة ونبت النوابع الجنة بشي التامة
وسقوطها وكلاهما جاز لان سقوطها هو بوجه من قوله اول اي محذوف
المضاف الى المضمون قوله هو ليس مثل المضمون الذي كان ذنوا مثل القول

فاعل والذات كانوا محصورين ما بين له فلو جعلت المثال مبتدأ موصوفا
 بالمذموم امتنع في الظاهر على الذات كانوا عليه والمخلص ما صدر
 عنه ولسان من متعلقا بغير سابق عائد الى التنازع ومن متعلقا بغير
 على حذف مضاف اي نازع متعلق لان التمييز قد ان يكون غير التمييز
 في المعنى والمرتق المتكافئ قولهم فاحصل فلا يذلل فيه حيث
 مع غير الإشارة قوله كتم اي كبا بتم فدخل بسى وهو من
 باب التكميل قولهم من كتم الشرف الخ ومن اجز الخلاق في الجمع
 بين التميز والفاعل الظاهر وان ما في نحو ساء ما يكون محذوف على
 وقوا زكون المخصوص مبتدأ واضرا وان كتم عن ذكره تقدم ما يشعر
 به قوله على فعل اصابة قد يقال ان ظرفا اذا استعمل
 للمفعول او الذم يكون تركباً غير حركة الاصلية ويكون التغير
 تقدرا كما في ذلك وكان دوسري فيه خرج لقواب عن قولهم
 العبارة ظاهرة في فعل بالفتح والكسر لا في المضموم لانه فعل الثلاثي
 لانه فعل من الثلاثي لان ظاهر من كذا القول عن سمي انتهى قوله
 وما حول اليه وانما حول المصالح بالفرار والمصير قاصرا كتم بفتح حاء
 خفا التعريف به ينتقض بما حول الى صيغة فعل فلا يظهر التعريف فيه
 كمال وباع فخرهما مما لا يحسن بل انما افردة لانه للذم العام فهو
 بيبس اشبه بخلاف قوله كتم بفتح حاء ولوم في المعاد خاصة وكثرة
 استعماله بخلاف غيره من افراد فعل فله منزلة تعقبي حسن
 افراد بالدكر وقوله كمال وباع يقتضي صحة التخييل بما فاعبال
 قال الرجل زيد او قال رجلان زيد لا يشتمل على ما في قوله اي بخوذه
 مثلا قوله الثالث يكون الذي يؤخذ من التخييل بالمحو ان لا يكون
 اضماعا فاعله معززا عند كرا داما كفاعل بتم وقوله في فاعل ففعل
 للذم كوز الخ الظاهر ان هذه الاحكام لا تجري في سا وان كان على زنة
 ففعل وان ساء لازمة لاحكام بيبس لا تقارفا بحال فان تحقق هذا
 كان وجها اخر للملكة في افرادها بالدكر وقوله حبه بالزور
 الخ والذم بالفتح بمعنى الزاير والبا فيه فاذية يقال حبل زور وقوم

زور ومغته كل شي جانه والهمام كسر اللام جمع لمة بكسر اللام وتشديد
 الميم وهو الشعر جاز وشعة الاذن فاذا بلغت المنكب فلي حمله
 ومثل ثم حندا فمدا كفا والاصل ومثل بتم وبس بدليل وان تردوا
 فقل احصا قوله في المعنى كذا في الفعلية على اضع وفي المعنى
 بالاصالة وفي النقل الى الانشا بعد الحزنة وفي الجوز وبها لهما
 في ان افادتهما الذم ليس بنفسها بل بواسطة دخول الاوالة لا يجوز
 في لفظها الاهمية واحدة دم وفي جواز دخول ما من غير يند في
 بخلاف ما نعلم وان كان لا بد من القبول في الحذف وفي جواز دخول
 لانه في الفاعل اذا قلنا سبع كونه فخره حشدا والرابط
 في الالعموم ان قلنا اريد به نفس سوطي قوله فقل غلبت
 الفعلية هو مذهب الاخفش والظلم وهذا اقول في غاية الضعف
 لانه دعوى مجردة عن الدليل مع ما فيه من تلبس اضعف للتزبي
 ومن ادعوا تركيب فعل من فعل واسم من اسم لا نظير له كذا دم
 فضا للمبعض عنزلة اسما فوكك المحبوب دم قوله فمدا وقرب
 حندا باثما في تاويل في الاداة فالمعروفة على ضربين مرجحة
 المقربين وموولة بصرحة كذا دم قوله مذهب المبرد وابن
 السراج فاللح لا يعض ما ذهب اليه لانها معتران بضملة ح
 وفاعلية ذاقيل التركيب وانما بعد التركيب لم يتغيرا معنى ولا
 لفظا دم ونوزع بان اصل حب ضد بعض فلما ارتبكتي معنى
 للذم كتم وقيل نظر لان اصل حب من حند احبب بضم العين اي صار
 حبيبا كالم التسهيل ضد بعض فانه بالعضد لئلا كسر عن
 المضارع كاصح ته دم ولو كان حندا اسما للزم تكرار لا حوا حندا
 زيد واخر ولو كان مبتدأ دخلته النواصب
 الا حندا استشكل في النسخ بان لا يذلل على فعل ما فاجامد
 ولا تمل في الاسم الذي دخلت عليه الاعلى قول اب العباس في
 الحسن وهو حنيفة انتهى ولكن دفعه بتم على ارجح فعل وان
 حبل حندا فعل بان معناه عدم تفرقه عن الفعل كونه لانشا الذم

وهذا المعنى موضع الاعتراض عن دخول الالافها هي المفعلة لهذا
 الانشاء فكان لا دخلت قبل تحقيق الجوهر فتأمل من قوله الاخذ
 الخا حال الملا هو المخصوص بالمدح فيها بالاف الاطلاق كناية
 عن مية وهما المخصوص بالذم وهو في سبب ذلك اسم
 الاشارة راجع الى امتناع التقدّم في صفاته للملا وقال
 ابو علي فاحسن شايغ فلا تختل كما لا تختل الفعل في لم يعني
 اذا كان ضمير اوم قوله وان يكون حذر مبتدأ الخا وقتل احدث
 خبره على قياس قول بن عصفور وذكر بعضهم انه بدل
 واخر انه عطفي بيان ويرد الزوم ذكره ولورد البذل انه
 لا يحل محل الاول ويرد البياق وروده تكررة في وقته ما مر
 قوله لولا الخا اي عنقني ومحت اي اعطيت والمعنى وربما
 اعطيت هو اي ما لا مطع في دنوه قوله او تجربا اليك
 هو قليل بخلاف جرفا فعل فعل السابق فانه كثر زوم وفي الخا
 العاطف على المعاطف من قوله او تجربا اشكال شاطي من قوله
 فوجب زيد رجلا صرح الشاطي بان فاعل جرب غير ان المتا يكون
 اسم جبريا وضمير مفسر بتميز او ما ومن كفا على ثم وليس
 من كل وجه لان جرب جار مجزاة فلا يجوز ان يقال جرب زيد ولا
 حب احوك واجاب عن اطلاق الشاطي بانه لم يغفل عن هذه التقد
 الست لانه لما ذكر احكام ثم وليس الحق بما خيد افا تقتني ان
 حب لغرض امثل ثم في جميع الاحكام الا ما خضها به دون ثم اننى
 وهو محال لتبديل الشتر وغيره ولا يخفى ان الاخذ عما قاله
 الشاطي ولى لانه ناقلة وعازمة سم قوله فحب بها
 الخ صدره فقلت اقبلوها عتكوها غزا حيا اقبلوها اي الخدر
 اي امرجوها بالمعقولة اي حمزة غنة غتير قوله فيجب فتح
 الخاص ان جعلتها كالجملة الواحدة توضيح فان جعلتها
 شتين على اصلها جاز الوجهان تقيح قوله مطرد في كل فعل الج
 سائر كتحق الفاكس او لا كثر وبه مع في الارشاد

لا يدن

لا يدل الخيل يدل اذ المعنى كثر بالنسبة للفتح من اوجه
 يوجه الاول والثاني بانها كالامثال فلا تعبروم
 من دخولها في الاصل لان دخولها يعقبها منه مبتدأ اجزب
 يجوز ذكر التميز في الحال تسليق وروده قبل المخصوص كقول
 كاحذر المال مبد ولا يلا سرف في اوجه البراسرار واعلانا
 ومن وروده بعدة لقوله
 كاحذر امرحوا البر السعي من رجه فعليه العشر الرخي
 يس قوله الا ان نقد تم التميز في المراد بالالمخصوص
 لنا القاعة بعدها وان لم يتصل بها فالمقصود في تقديمه
 لا منع الفصل انصافه قوله لخلاف المخصوص بنم والفرق ان
 الضمير ارجع الى التميز من الاشارة

فعل التفضيل

اولى منها التقدير باسم التفضيل لشم الجبر او شل واولى منها التقدير
 باسم الزيادة لشم الجواهل واخا ايضا فحان بان حدة
 العارة صارت في الاصطلاح اسم للدلالة على الزيادة مطلقا التفضيل هو
 الوصف للشيء على فعل لزيادة صاحبه على غيره في اصل الفعل والمبني
 على فعل مجزى لما عدا بعضه اسم الفاعل ولما عدا بعضه صيغ التقي
 ولزيادة صاحبه المجزى كذلك كالسبب والحق وقوله تعالى
 صيغ التي خارجة تؤولم هو الوصف لان احسن في التقي فقول
 لا وصف في قوله ككثرة الاستعمال وقال الاخفش لا نعلم ما استقا
 من فعل جوف لفظها فاعلى هذا فيها سند واذان حذق الهزة وكوتها
 لا فعل لما تقيح قوله فحب شي هو من الفروقات تقيح
 من شطاط تلك السنين وثاني معات اسم لمن معروف فحق
 احضر من غيره دنوة من اختصر فغنية سند واذان كونه متسا
 للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة قوله للذهب الثلاثة
 الجواز مطلقا والمنع متقدما والجواز ان كانت الميزة لغیر النقل

أقصر من غيره العقر مغارة لا ينبت فيها ولا ما
 ازهي من ديك بنوه من زهي يعني تكبره تكلم به القرب الينا
 للمفعول وان كان بمعنى الفاعل فكل من وردت بناه للفاعل
 وعليه فلا شد وذو نصبح ^١ واشغل من ذات الصبي اي ذات
 ذوق السمن وهما امرأة كانت تباع السمن في الجاهلية فانها طحوا
 ابن خبير الانصارى قبل اسلامه فساومها فقلت له خذنا حملوا فقال
 امسكته حتى انظر الاخر هل الاخر وقال لها امسكه فلما شغل بها
 غشيتها وصح لا تقدر على الدفع عن نفسها لحفظها ثم اخبرني وسعيت
 بقبض السمن ^٢ واعني عالجك بنوه من عني بناه للمفعول
 وسبع فيه عني كرمي بناه للفاعل عليه لا شد وذو نصبح ^٣
 وفنه ما تقدم الخ من انه قد بدني فعلا التبع من قبل للمفعول
 ان امن اللبس ^٤ وماله الى التبع وصل الى يستثنى من ذلك
 فاذا الصوغ للفاعل والنا قد الاشياء فان اشد ياتي هناك
 ولا ياتي هناك المصدر ينصب هنا على التمييز الذي بشرطه
 التكميل والمصدر في اللبني للمفعول واللبني توفى به مولا الامر
 والمصدر الممول معرفة فلا يقع تحتها اقصر عن الخواشي وفيه
 نظير في الفا قد الصوغ للفاعل كز وما اما ولا فهو ز البتامة
 لعدم اللبس واما ثانيا فلو توصل الى التفضل منه ناسد ونحوه
 جاز الاشارة بالمصدر الصرح على انه مقصد لللبني للمفعول وان كان
 بصورة لللبني للفاعل لعدم اللبس ايضا ^٥ وينصب ههنا
 مقصد الخ فان قلت من ان نوحا ان المصدر ههنا منصوب وان
 على التبع مع ان حاله ما هنا على بان التبع يقتضي انه يجوز
 نصب المقصد ههنا وصحة وان نصبه على للمفعول لا على التبع وهو غير
 صحيح قلت فخذ ذلك من قوله في باب التبع والفاعل للمفعول
 يا قولا لا فم جل ههنا على باب التبع الا في بناه افضل لا في اعلى المصدر
 شاملي ^٦ فيمنع وصلها عن ان الوصل في الجدة انما وجب
 ليعلم المفعول وصومع الاضافة من كور رجا ومع اللام هو في حكم

المذكور

المذكور لان اللام اشارة الى معنى تقدم ذكره لفظا وعكسا كما اذا قلت
 زيد افضل من عمرو قلت الافضل الى ذلك الافضل الى الشخص الذي
 قلت انه افضل من عمرو فعمل هذا الابلون الى افضل التفضل الالهم بد
 ليللا يعبري عن ذكر المفضل راسا ^١ لا شدا الثانية اما في
 ارتفاع نحو افضل منه واما في اعطاء نحو شرمه ^٢ معنى الجاوة
 ورد بها لوك كانت لها وزجها ان يقع موضعها واجب بان صحة
 وقوع المراد في موقع مرادفة لها هو اذا منع مانع وههنا منع مانع
 وهو الاستعمال فان اسم التفضل لا يطابق من جزوف الخرا الامن
 خاصة بقرع ^٣ ولا يجوز كون الجرور بها عاما وجهه لا يخال به
 ان المراد باللبس كون الفاضل نصا وصا ليس كذلك ^٤
 والظاهر ما ذهب اليه للبر من انفا لا تبدأ الغاية ولا تقيد معنى
 التبعيض ^٥ لان الانها قد يترك الخ ومن هذا الجواني يظهر
 ان المراد يكون الجرور عن هو المفضل عليه انه هو الذي قصد
 التفضل عليه اي اظهار ذلك والاختيارية والاف المفضل في الواقع
 قد يكون اكثر من ذلك وكذا المراد يكون المضاف اليه هو المفضل
 عليه انه للمقبور باظهار التفضل عليه والاختيارية لا فقد
 تكون للمقبول في الواقع اكثر من ذلك ^٦ سم قوله مع مجرورها
 اي ان علم والا لا متبع حذو وقد بد كرمع العلم نحو قل ما عني
 انه خير من اللبوس من التجار ^٧ خبر اشغل خبر للتدوير
 كان وان تاتي مفعولي ظن واحوالها ^٨ فلما كان حذو الخبر اكثر
 من حذو الخال والمه صف كان حذو بعضه ايضا اكثر ^٩
 دون الخ تمامه فكل موادي في هذا مصلدا والخطاب المورث
^{١٠} تروى الخ من تروى البت اذا طال الى طوي والخطاب لصغار
 النخل وتقبل من القبولة وهي النوم وقت الظهيرة ^{١١} معمول
 افعال النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم ^{١٢} بلوكذا بالاندا
 كتوله لم الخ احدث باقر روق مسمو دم قوله ونعزك اطييب
 الخ من صله اطييب وموهبة بفتح الميم وسكون الواو وفتح الفا فلو

نقرة تستنتج فيها الماء واللحم مواهباً **١** **٢** **٣** **٤** **٥** **٦** **٧** **٨** **٩** **١٠** **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

نقرة تستنتج فيها الماء واللحم مواهباً **١** **٢** **٣** **٤** **٥** **٦** **٧** **٨** **٩** **١٠** **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

تنبيه

تنبيه **١** **٢** **٣** **٤** **٥** **٦** **٧** **٨** **٩** **١٠** **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

تنبيه **١** **٢** **٣** **٤** **٥** **٦** **٧** **٨** **٩** **١٠** **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

فما إذا دللنا نحن عند من الله قال من الأنباري قد يذكرون
الشيء باخذ وصفيه ولا يكون له دليل خطاب بل يكون الحكم عند
ذكره فعدم ذكره سواء قبل بالآية والبيت لانه لو كان
طبق لانه نقص شبهه بأفعل المتعبد به لا يقتضيه بال ومع ذلك لا يد
من ملاحظة السماع قال في المستوفي لا يستغنى في الجمع والابتداء
عن السماع فان الاشتراك في الظرف لم يقل فيما الاشتراك في الشرط
فيها والاشتراك في الظرف كما قيل فيما الاشتراك في ذلك في الإفضل
والأطول وكذا تلك الأكرم والأجود قبل فيما الأكارم والأماجد
ولم يسم فيما الكرم والجدي بغيره لانه للطائفة وعدمها
فالمطابقة بغيرها بالمعنى قال في الإخلاص لفظ من وعلمها
بغيرها بالمعنى لانه معنى ما يقر به هذه اذ نوبت معين من
الخصم فستعنه ان ما ذكره من انه تارة يقصد التفضيل
على ما سواه لا يجري في اللصاف لكثره بغيره قال
ابن هشام قولهم ان الإضافة في هذا الباب على معنى من ان ارادوا
من الداخلة على اسم الأخصاس في نحو خاتم فضة فذلك باطل عما
صبطوه من ان الإضافة إنما تكون بمعنى من اذ كان الأول بعضا
للثاني ووجه الإضافة الثاني عليه وانت لو قلت في الإفضل للفضول
هذا الثاني فاس على جهة الحقيقة لم يصح وان ارادوا بمن الحارة
للمفضول فذلك باطل لانهم يقولون لا بد ان يكون أفعل بعض ما يضاف
اليه وان الثاني يكون كماله والجزء من كانه ان يكون غيره والذين
على ان هذا من اللغتين متغايرا اذ لو قلت زيد افضل الناس كانت
حاشا ولو قلت افضل من الناس كان متغايرا كذلك يتعسفك اياه عليهم
اخرجه منهم من يوجب ان للفضل وللفضل عليه غير ان فعولنا انظر
وغیره ان الإضافة تكون بمعنى من لا صحة له على كماله لو جاز فلما ارادوا
شيئا واضحا في التعبير عنه وذلك انهم ارادوا بكونه على معنى ان
يكون للفضل فلما صبطوه عن لونه الذي يعض التفضيل بغيره
ولما جعلوا الخواص مفعولا وجعلنا اوفي كل قرينة في موضع للفعول

الثاني

الثاني ويجوز بها مضاف اليه اكا بغيره قوله فان قد راخا اي حتى
لا تزد عليه الآية قوله وقد اجتمع الاستعمالان الخ اي من
حين افرادوا بواحد واقرن وجمع احسن وفصل الزخرف احسن من تسميه
ما قصد به زيادة مطلقة فلهذا اجمع خلاف احب واقرن
فانها بما نوي فيه معنى من فلهذا افراد قوله فهو طبق الخ
بغيرها بالمعنى قال في الإخلاص لفظ من ومعناها بغيره قوله
الناقض والاشبه الخ الناقض هو زيد بن عبد الملك بن مروان سمى به
لنقصه اذ راق الحيد والاشبه هو عمر بن عبد العزيز سمى به لثبته في وجهه
بغير الباطة اضيفا اليه مروان ليعلم انهما منهم لا لانهم عادلون فيهما
اغدل منهم قوله المجرد التفضيل لا لبيان التفضيل عليه بل
عالم هو العلية كما يجوز ايضا الى ما هو بغيره كالمثالين
فانه لا يكون الا بعض الخ بان يكون للمضاف اليه محسب للمعنى الوضعي
شاملا للموصوفين بالزيادة وغيره الا ان للرا في المقام غير ذلك
الموصوفين لبعض التفضيل عليه فالموصوفين داخل في خارج مراد اولاد
تفضيله على ما شاركه في هذا الموضع فلا يلزم التفضيل على نفسه
وهذا افراد المصيرين ولم تسترط الكوفون ذلك قالوا ان الإضافة
على معنى من ويجوز في مجرور من ان يكون من غير لفظي دم قوله
الآخر من بينهم معناه الاخص معا عدة قوله ويتبع ان قصد احسن
منهم لانه لما قيل اخوته جرح يوسف عن اخوته اذ للضاف غير المضاف
اليه وليس يوسف من جملة اخوته فلا يتحقق الشرط لان يوسف اجد
الآية قوله اعلم كما هي عالم وهو هو عليه اي هي من فلما اول
عما ذكرانه مشارك بغيره في علمه ولا في غيره كذلك معناه دم قوله
ناجهم اي علمهم والاشبه الخ يرض على الاكل قوله ان الذي سمك
الناس رفقها والبيت اللعبة والذعان جمع دعاة ما كسر وهم
الاسطوانة والساعة في اعز واطول فانها بمعنى غوره طوته
وفي كونها لم يقصد بها التفضيل نظرا لجواز ان يزداد ان دعاكم وتك
اعز واطول من دعاكم كل بيت بغيره جزم السعد قوله وقاسيه

المبرد هذا اذا لم يتبين عن فان اقتربا لها لم يكن معقبا اتفاقا
 والظاهر انه اذا كان معتبرا لها لا يصح حذره عن معنى التفضيل
 اصلا لا بافتقار ولا غيره كما في هذه هي الخاتمة للمفضول
قوله استواء العين هو اسم جليل فلتعني انك لنام ابدان
 الجليل لا يفتد والساهة في الامم **قوله** وان يكن يتكلم من مستفها
 الخ فلو كان الاستفهام بالترقي نحو من زيد انت افضل فما النظر
 لكون المور مطولا بالاذلة بحسب التقدم لانه من كنه استنسه
 اسم الاستفهام والاضل في الاذلة ان يلربا مطولها فلو قلت
 انت افضل من زيد لزم انك مستفهم عن المفضل لا عن التفضيل
 عليه فيقع اللبس وبالنظر لكونه ملقضا لاجبها لا بحسب التقدم
 لانه استنسه المحرور في الاحبار فيقول انت افضل من زيد على ان
 الاستفهام على التفضيل عليه ولا يحسن وفي تقدم الاداة وانحر
 مطولها لوجود السوء وهو قبح تعدد بحر ولا فعل عليه وفعل
 سكوت الناظر عن هذا النوع لانه محال نظر ساطع
 على فضل التفضيل المحرور عليه ان الاستفهام لم يتفقد وعلى جملة
 الان يقال اغتفر ذلك هو بان محذورا افضل له وانت خسر
 فان اسم الاستفهام ليس له الصد على كل شي بل عداوته بالنسبة
 الى ملول كنه وهو مملول لها لا فعل فيجب تعدد علة عليه لا على كل ما
 تقدم على اقل جفند **قوله** كافي للمزاي في قوله من انت خير
 تاجير وهو المستدرك لا يفسر معمول كمنه الذي هو اقل
 التفضيل **قوله** نورا وجدا وفي التوضيح انه ضرورة عمت
 المحرور **قوله** فقايت لنا الخ اي انتم اهلا وسبلا وادور
 لئلا لفته متعلق باطيب وبحور تعلقه بزورت فلا شاهد
 فيه **قوله** ولا عيب الخ وصف فيه نسا سمانا اي عيبا بين
 غيران فطوبى لمن يفتح اتفاق اي متقارب للفظ وسريع في مشيها
 وهذا من تعقيب المدح عايشة المزم **قوله** طعينة هي الخوخ
 والمراد ما فيه **قوله** الظاهر اي المصريح به اعم من الظاهر والغير

للتفضل

للتفضل ابرهشام **قوله** يرفع القمير المستتر فان العمل فيه
 ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل بوجه
 مروت رجل الكرم منه انوه كخفف الكرم بالفتحة صفة لرجل وفتح
 الابع على النفا عليه بالكرم واكثر العرب بوجه رفع الكرم خيرا متبرا
 وانوه مستدرا مؤخر وفا على افعال غير مستتر فيه والخالف صفة
 رجل يرفع **قوله** ماذا اسبقه لني في قوله ليس فيه اعتبار وهو سوف
 له وقد اعتبره ابن الحاجب والناظر في الترتيل قبل الثاني التفضيل
 واعتبر من بانه دعوى بلا دليل وقيل ان الاسماء العامة لا بد لها
 من الاعتماد واعتبر من بان ذلك يلقى فيه الثاني واجب بان افضل
 لم يقو قوة اسم الفاعل الا تركي انه لا ينصب للفعول نه خلاف
 اسم الفاعل **قوله** فاستطرط النبي ليكون اسم التفضيل بمعنى الفعل
 فيعمل عليه وذلك لان النبي اذا دخل على فعل توجه النبي الى
 قنده وهو الزيادة فنفسه احسن بمعنى حسن فنفيد انه لست
 حسن كل عين رجل مقيسا الى حسن كل عين زيد اما بان سياويه
 او بان يكون دونه فالمساواة يا با ما مقام للدرج فزجع للمعنى
 اي انه حسن في عين رجل التحل دون حسنه في عين زيد فيكون
 احسن مع النبي بمعنى حسن فان قلت لو كان زوال النبي الزيادة
 التفضيلية بالنبي يقتضي جواز حمل اسم التفضيل في اللفظ يقتضي
 ان يكون عمله في نحو ما دلت رجلا افضل منه انوه كاحاز في المثال
 المذكور قلت فزقي بين المثالين فان التفضل والتفضل عليه في المثال
 المذكور متحذان بالذات والاضل في اسم التفضل ان يكون التفضل
 والمفضل عليه مختلفين بالذات فتم صورة الاختلاف في المعنى
 التفضيلي فاذا اذ اليك النبي قالها بكلمة ولم يبق له قوة ان يعود
 حكمه بعد الزوال بخلاف ما دلت رجلا افضل انوه من زيد فان
 التفضل والتفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه
 التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم حيوات
 عمله في المظهر جازي ولا اشتراط النبي توجيه اخر مستنكره

عن ابن النائم قوله وكان مرفوعه اجنبيا اشتراطه الاحدية
 فلو ان اشتراط بين الحاجب السببية قال ابن الصايغ فان اراد بالاجنب
 نفس السببية الذي انقلض بغير الموصوف كما مثل به في اننا كلامه
 من نحو ما رأت رجلا احسن من ابوه فلا شك ان افضل فيلا يرفع الظاهر
 في اللغة للشبهة لكن هذا الاعتدال كان مستغنى عنه بقوله مفضلا
 على نفسه باعتبارين وان اراد به نفس السببية الذي للموصوف
 به تعلق ما فليس كذلك بل لا بد من ان يكون سببيا لهذا المعنى
 وهو الذي يحل عليه كلام ابن الفاجب وان يكون اخذنا بالمعنى
 الاول اوضح ما رأت رجلا احسن منه ابوه لكن قد من ان هذا
 خارج من قيد اخر انتهى اسم مفضلا الى اشتراط كونه
 مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات
 اوضح عنه مثل قولك ما رأت رجلا احسن خلقا عنه من كل
 عين زيد فانما اخذنا بالذات خلافا لكل المحفوظ مطلقا
 المقيد تارة بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف
 بالاعتبار ولهذا سمي على ما هو الاصل في اسم المفضل والاعتبار
 بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه فنهى اخراجه عن المفضل
 بالنظر كما يستظهر فابعدته حاجب وانما رتبته كما يستظهر الى الفرق
 الذي قد مناه عنه تنبيهه لم يسنوا عليها اكثر من الشروط
 لا فضل من الافضل في جميع استعمالاته والذي ينبغي ان يقال
 هذا اسمي على الاقل في تقبل عدم علمه فلا يكون له السببية
 الفعل كاسم الفاعل ولا الوصف فليس الفعل كالصفة المشبهة
 في الحاق الامارات وهو ظاهر عما ذكره من ان يكون له وجود فعل
 عنناه كما قال ابو عمر وغيره ان قلنا بالاول فينبغي اذا استعمل
 باللام واللام ان يجوز رفعه للظاهر فيقول هذا الرجل
 الافضل ابوه لانه يبنى ويصح اذ ذاك ولذا اذا اضيف الى معرفة
 بخز يد افضل الناس ابوه لا يشعور بغيره ووجهه ج فان قلنا
 بالثاني فلا ينبغي ان يقال لا بالشرط قاله ابن الصايغ وقد يقال

معنى

معنى التفضيل الاول ان اسم التفضيل لما لم يقبل الامارات
 في بعض الاحوال انحط عن غيره مطلقا سمي قوله لا ليس له
 فعل عنناه اي في الزيادة ليعمل عمله وفيه ان افعال
 الغالبة عنناه فحوسا بقى فسبقته وغالبية فعلته وشاعري
 فسبقته ومن وجاب بالغاالبة لا يطرده لم يعتبر بوجه
 لوجوب كونه مستد للظاهرة اسم التفضيل وقوله فليزم الفصل
 يرو عليه انه يجوز رفع الظاهر بالفاعلية في نحو ما رأت كعين
 زيد احسن فيها الكل مع انه لو رفع بالابتداء لم يلزم الحد و
 المذكور والجواب ان هذه الصورة فرع الاولى فاستمع فيها ما
 امتنع في اصلها ولا ان الحد وراقم في التقدير ان تغذره
 ما رأت عننا كعين زيد احسن فيها الكل منه في غير هذا
 سم قوله باجنبي فهو المبتدأ قال ابن ونبغي به ما لا يكثر
 من جملة مخولات ذلك العامل الذي لا تعلق له بذلك العامل
 بوجه كيد والكل مبتدأ اخبر خبره فله به تعلق من هذا
 الوجه انتهى قال ابن النائم فان قلت اي حاجة الى ذلك
 ولم لم يجعل مبتدأ موصفا عن من فقال ما رأت رجلا احسن
 في عينه منه في عين زيد الكل او فمما فقال ما رأت
 رجلا احسن في عينه منه في عين زيد قلت لم يوجب
 تخيل عن وجه اجتماع تعدد الضمير على مقترن فاعمال الخبر في خبر
 ليس واحد وليس هو من افعال القلوب ولم يقدم كراية ان
 تعدد موال الخبر في وجه ما ليس بام فان الامتناع من رفع الفعل
 التفضيل الظاهر ليس بقلة ملوجه انما هو من استعساف
 فصور الخلف عن تفهنا اذ انا حمارا بته اولى وهو تقديم
 ما هو اعم وذلك صفة ما يستلزم صدق الكلام تحصيله
 الا ترى انك لو قلت ما رأت رجلا كان صدق الكلام موقوفا
 على تحصيله لم يامر بكونه لم يحصل لئلا ياتيه من الرجال
 لانه ما من را الا وقد راي رجلا ما فلما كان الصدق موقوفا

على التخصيص وهو الوجه كان تعدييه مطلوباً فارق كل مطلوب
 فقدم واغترض ما ترتب على التقدم من الخروج عن الأصل
 فان قلت فلم يعم على مقتضى ما ذكرتم ان يرفع الفعل التفضيل
 الظاهر في الأبحاث فيقال رأيت بطلاً حسن في عينه الكمال منه
 في عين زيد قلت لأن مطلوبية التخصيص في الأبحاث دون
 مطلوبية في المعنى لأنه في الأبحاث زيد في الفائدة وفي المعنى
 بصور الكلام عن كونه كذا باقياً كان ذلك كذا كان له من
 تقدم الصفة ورفها الظاهر منه وجه تقدم ما هو كذا
 في المعنى وبعده مبتدأ فيقال رأيت بطلاً الكمال حسن في
 عينه منه في عين زيد انتهى قوله فنقول من كل عين
 زيدا حسن من الكمال في عين زيد فلا يفرق هذا التركيب
 ما تقدم الابدال الصير بظاهرها وسقوط في قولها فاشية
 الى بحر رهاق قوله او من عين زيد اي باسقاط للظان
 وهو محتمل واذا لم ين على وجه قوله او من زيد باسقاط
 مضامين وبعدها كل عين واذا لم ين على وجه قوله
 وقد لا يوتي الخ وذلك اذا تقدم التفضيل على الفعل فيستغنى عما بعد
 للفرقة بظهوره كقولها ما رأيت كعين زيد الخ اي ما رأيت
 مثل عين زيد عيناً احسن فيها الكمال منه في غيرها وما رأيت
 عيناً زيدا حسن فيها كمثل في غيرها وعلى الأول فاحسن مفعول
 اول لرأيت وكعين زيد ثبات متقدم وعلى الثاني بالعكس
 وهذا ان كان رأيت من افعال القلوب كما ان كان بمعنى
 البصر وهو الظاهر كان احسن بذكر كعين او لا اي ما
 رأيت عيناً مثل عين زيد في حال كون الكمال حسن فيها منه
 في غيرها فمكن ان يكون قوله عيناً احسن لا مفعول
 برأيت ويكون كعين زيد حالاً متقدماً ويجوز ان يكون
 كعين زيد وقوله احسن فيها الكمال صفتين للمفعول المحذوف
 اي ما رأيت عيناً متقدمة بقايتين الصفتين هندی قوله

كعين

وقالوا

وقالوا ما احسن الخ فادخلوا من على غير المفعول لفظ
 قول ما من ايام احب الخ الفعل فيه مبنياً ما من فعل مبني
 للمفعول او زائد على ملامته وهو على الثاني تشاؤم على الاول
 جاز اذ لا يسن منه ز فتأمل قوله اولى به الفضل قال
 ابن هشام الذي نظره ان اولى بهذا الفعل له ان الفعل
 للتعامل من هذه المادة ولتلك السنة توليت امرها وولي
 زيد عمرها وذا بعده ولم يستعمل بمعنى الاحقية كما ان حسن
 واخرى ثباتاً من غير فعل ولهذا انما حسن قوله فعلاً
 ولم يقل فعلة ولا الفعل لئلا يعم مثل هذه
 لا ما امتنع الخ قد مناه الفرق عن الثاني فراجع قوله
 في الاول وهو قولها رأيت رجلاً احسن في عينه الكمال حسنه
 في عين زيد قوله وعلى العزلة كانته ايضا مع الفعل
 في التثنية في صورة الجواز قلت في صورة الجواز لا يوتي بمصارع
 حسن بضم العين وهو المزان والاصل ان في صورة الأبحاث
 اذا عرفت مضارع حسن المقنوم العين قامت الدلالة على
 التفضيل او مضارع حسنه اذا فاقه قامت الدلالة على العزلة
 وفي صورة الجواز او عرفت بالاول لم يثبت شي منهما قوله
 حسن بفتحة الدلالة على التفضيل لا يحسن ان ما رأيت رجلاً احسن
 من عينه الكمال منه في عين زيد بصديق لغة تصويرتين نقص
 حسن الكمال في عين الرجل بحسنة في عين زيد ونسأله
 فان لم ادر فاقها الاولي وان ما رأيت رجلاً احسن منه لوجه بصديق
 لفتنصويرتين لفتن حسن الام عن الرجل ونسأله بما طار لكما تعرفان
 هي الاولي وان ما رأيت رجلاً احسن في عينه الكمال حسنه في عين زيد
 بصديق بالاول دون الثانية وان ما رأيت رجلاً احسن بوجه حسنه
 كذلك بصديق بالاول دون الثانية فالتركيبان مستويان للمعنى
 سطر عليهما باسما التفضيل او باللفظ فان قلت بل تركيب الفعل
 بصديق بزيادة حسن الاب على حسن الرجل قلت ذلك محتمل

ان ما خرج بالمال
فتر له خبر المنة
الحاصل وهو
فاعل يخرج التبع
والمجرد والاسم
حاشي
الاربعة
ساحته التاج
بلا اهتمام دون
التابع الا وكذا يمتنع
خلافا للكون فيجب تشبيهه
رجل ياكل قمره ولست مقتدر على ان اشاركه في ملكه
من القلابة ومما جعل في طي الامله غايته
تد له في موضعها وهو عطف النسق عند قوله وجوز
متبوع له تد له هو العامل في المتبوع يستثنى البديل
فان الجمهور على ان عامله متقدر بدليل لا يجوز جاز
جواز مع الظاهر وجوب مع المعنى نحو من يرتك بربها
به تصريح واجيب بان العامل في المثال مرتين وهو
غير مكرر تد له والختاره الثاني لان العامل متبوع
التيها متعاني فعلا فيما لفظا متبوعا للفظ بالمعنى

والقول

تد له
رجل ياكل قمره
تد له
رجل ياكل قمره

والقول بان العامل في التبع او عامل مقدر به بانه
الظاهر وقاعدة الخلافية هذا كله عدم جواز
التوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل
فيه هو الاول تد له بالنعته لانه جز من متبوعه
ثم يعطف البيان لانه جار مجرى النعت ثم بالتوكيد
لانه شبيه بالبيان ثم جاز لانه جار مجرى النعت ثم بالدول
لانه تابع للتابع لانه مستقلة بالنسق لانه تابع
بواسطه متبوع تد له فالنعت تابع لا يشتمل النعت
اللاشفع ويتناول تد له با هذا ذا الجرح انه عطف
بيان عنقوسم تد له مخبرا عما المقصود منه بالذات
للاهتمام بتم له ساعيق ولو تقديره في شمل المنعوت
المحذوف بتم له بوسمه اي بسبب ولا لانه عطف
تد له اي بوسم المتبوع اي بسبب ولا لانه جار مجرى
في المتبوع من حيث انه في المتبوع فخرج عنه سببه
تد له اي بدله فانه يدل على معنى هو في الوراق
في متبوعه فلا يدل على انه في متبوعه وانما استفيد
ذلك من انما في العلم اليقيني بدس تد له للبديل
والنسق فانما لا يثبت ان متبوعه لانها لم بوصفها
لتعذر الايضاح والتخصيص وجب البديل للابتناس
في بعض الصور عرضي فتد له او في متعلقه
تد له الام اي متعلق بالمتبوع تد له ليس كذلك

اما البهتان فلان تأتي الاسمين هو الاول واما التوكيد
 فلان نفس الشيء هو الشيء فنصريح عن الثالث وانما هو
 كلم اجمعون ب قوله منة توفيق الى التوفيق رفع الاشتراك
 اللغوي الواقع فيه المعارف به سبيل الاتفاق فهو يجري
 مجرى بيان الجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي
 الواقع في التكرار به سبيل الوضع فهو يجري مجرى
 تقييد المطلق فتصريح قوله من التوكيد ان الرجاء في
 المرجوم بالشبه اما اريد المراد بالمنة فان قلت
 للتاكيد لان كل شيطان كذلك قاله ابن عرفة سق
 قوله او توكيد الخ او تعميم نحو ان المعبر عن عباد
 الطائعين والعاصين او تقييد نحو جلدن عراقي
 واجمعي او ايهام نحو تصدقت بمسدة قليلة او كثيرة
 رواه ان يجي النعت لغير الابهام والتخصيص اما
 هو بطريق العرف مجازا فنصريح قوله وليعطى القرب
 الزوان اعطي ذلك هذا من التذاع لان في التعريف
 ايضا حاوية الفكرة لهما ما والنعت والمنعوت في المعنى
 واحد لئلا يقع قد يشمل النعت القطع مع انه
 لا يجب الموافقة فيه سيوطي ويجاب يانه لم يبق
 نعتا بعد انقطع قال ب وبنفي ان يستثنى ما ياتي
 به الندان نحو يا حليم لا تجعل وخور يا حليم اقبل
 لمعني فانه لا يتبعه في التعريف انتهى قوله صفة

لآخر

لاخر ان التخصيص بالصفة التي هي تقوم مقامها
 وما بعده لك ولا جهة له لان كان جمل الاول بان لا
 او جزمته بحدوث دم قوله ايها الساقون واليتيم
 واليتيم بفتح الصاد المعجمة وكسر الهمزة وفتح اللام
 الحية الرفيعة المسنة والرقش بضم فسكون جمع
 رقشاحية فيها لفظ اسود وبياض وفاق بالفتح عربي
 صفة السم وكلمة الشاهد واجب بانه خبر ثبات
 لا صفة قوله فاول وقدمنا وبه قوله لقرب
 مسافة الملائكة لا يعني شيئا من الافراد سم قوله
 بالنكرة الخصومة كذا بالمعرفة لانه معرفة في الاحكام
 اللغوية سم قوله على اليمين هو الذي الاصل الشجع
 النفس واعف كف طيم رة صفة لا حال جود
 بعضهم الحالبة اعتبارا بصورة التعريف ومرو بانه
 ليس المعنى في انه يشبه حال المروم بك بل المراد ان ذلك
 ابيه واجب بانه حال مؤكدة سق قوله ما ينبغي للرجل
 الخ ذهب الاخفش الى تكرير رجل في المثال على زيادة
 ال والخليل في تعريف خبر على تقدير ال وما ذكره فيه
 سلامة من مكلف الزيادة والتقدير والتخصيص وشك
 بالامانة وخبر منك بالعل سق قوله مثلك هو فكرة
 لان مثل لا يعرف بالامانة قوله لا يمنع النعت
 الى اخره بالاتفاق م قوله بالاخص اي الازيد

تبيين قوله فصيح فان فصيحاً اقلاً ما من رجل قد له
ياض اي ساهق فاموس قوله فلا يكون النعت اخيراً
اعرف فغروب الرجل اخيك يدل لانفت وسببه فدا انفت
بوتري على التطويل فوجب لذلك ان يبدأ بالانفت بفتح الالف
به فان عدواً اشتراك لم يوجد ما يرفع الالف المساوياً او
الدون لانه قد يحصل برفع الاشتراك سبق من قبل مساوياً
غروب الرجل الصالح او ام غروباً بدا العالم قوله وقال بعض
المتأخرين المتفقون على ان غروب قال وما ذهب اليه
المجوز عوي بلاه ليل ب قوله يؤمن كل معرفته لا يجب
ان يستثنى منه لفظ اسم الاشارة فانه لا يكون الا اسماً
محلي بال ذم قوله وهو لوي التوحيد هو مستدل بغيره
كالنعل ولوي بمعنى عند اي عند ولا خطه بما ذكره قوله
فاتنك لا تخبر عنهم بذكره لانه حكم لازم في قوله قد توهم
الاباحة فهم لا كوسم له وطا بفتح الالف الاورد عليه من
قوام برمة اشار واكتسار وثوب اسال ونظنة استباح
واجيب بان البرمة بمنعته من الاكسار والاعشار وهي
نظما والتوب سون من قطع كل واحد منها سراً بخلق
والنظنة تركية من اسباب كل واحد منها مشيخ فلما كان
مجموع الاجزاء كذلك الشئ المركب سناً جاز ومفهومها وجرام
بما ذكره كونا ضال جمع فلهذا حكم الواحد قال تعالى
نستقيم ما به بطونه والغير للاشعام وبهت اي س ان

قال

قال افعال واحد لاجمع طالع قدما قيمي شرا ذم قوله
الافراد والتكسير والتكسيرا فصح من الافراد عند من لم يرد
وعكس الشوبهين وطا بفتح الالف وفصل اخرون فقالوا ان كانت
النعت تابعا لجمع والتكسيرا فصح وان كان لغردا ومثني
فالافراد افعج نقصت قوله لافهم قوله كالفعل الحافهم
ايضا لاجاز غروب رجل قائم اليوم لعمه للنعل وغروب امرأة
حسن فغروب الجازية الثانية ثوبه صرح بعضهم سم قوله
بشئ هو غروب الاصل ما اخذ من المصدر للدلالة على
معني منسوب الى المصدر نقصت قوله لو ذرب بالذال الفتح
الحاد من كل شي وبالمهلة الحبير بالاشيا المجرب قوله
ليست مشتقة بالمعني الاصل الذي قد مناه قوله غير
المكايبة فانها لزومها القرينة لا يفرق فيها زوايا نحو
مدرت برجل هنا وهناك او ثم فمشتقة بمحذوف صفة
لرجل نقصت قوله وفي اذا قلت مدرت برجل ذي مال
وقلت ان ذي رافع لغير الموصوف لكونه بمعنى المشتق
هل يجوز ان يقال برجل ذي مال يوه عيان ذي رافع
للان فالجواب ان ايا النسخة ابن جني قال ان اكثر من منوه
ثلاثة او جمداً الاول انه غير مشتق بل له معناه ففهم
من العمل في الظاهر الثاني انه يلزم الامنافاة وذلك
يبعده من النعل الثالث انه جلي حرفين وذلك ايضا
يبعده وفي الثالث نظر لانه ان اراد الله على حرفين ومنا

فليس كذلك او باعتبار الموصوف فلم تكن ليس هذا سبعا
من شعبة الفعل جفيد قوله والموصولة وكذا ساير
الموصولات المبدوءة بهزة الوصل تشبيل قوله
والمنسوب اي الموصوف انتسابه سواء كان بالياء كمثل اول
كتا مرواين وخبر بالمقصود نحو قري بما هو منسوب
اليه الاصل تكن غلب على جنس لا تعرف فيه للانتساب سبق
قوله شرط في المنعوت انه فيه شرط اخر وهو ان يكون
مذكورا ان لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن او في كايان
نفسه وما قوله انا ابن جلاي ابن رجل جلا الامور
فضرورة ونوشري قوله منكرا انا اشترط كونه نكرة
لان الجملة تشبهه بالنكرة من حيث يعجز ان نقول بالنكرة
كما تقول في جاني رجل قام ابوه انه في تاويل قايام ابوه
ولست نكرة حقيقة اذ التصريفي والتثني من عوارض
الاسم دم قوله مشحولة بما ضمير يربطها بالربط هنا
لا يكون الا الضمير بخلاف الخبر ويكن الفرق بان النعت
لما لم يستلزمه المنعوت منصف عليه له ما يحتاج له ليدل
قوي على ارتباط الجملة به ليعلم انها نعت بخلاف المستدل
فانه يستلزم الخبر فقوي عليه له فاكنتي ياي دليل
كان على ارتباط الجملة به وقد يشكك في ذلك ان حذف
العائد هنا كثير وفي الخبر قليل وكان مقتضى هذا الغدق
العكس الا ان يقال شدة الاحتياج الي الخبر اقتضت

مزيد

مزيد الاعتناء بالربط الصحيح للاخبار سم قوله اي
لا يخزي فيه وهل حذف الجار والمجرور معا والجار مفعول
فانتصب الضمير وانقل بالفعل ثم حذف منصوبا
قولان الاول عن س والثاني عن الاخفش تخرج قوله
كان خفيين الشبل المراهي وومها والجنس مقبض القوس
وعوارب جمع عازبة بمعنى منتملة والمطف هو الذي
يملو الطف وهو راس الجبل وحلة لخطا الخط مستند
لنخل ولعواذب واليه الفاعل بدل عن الضمير ج قوله
ان تكون خيرية لان النعت يعين المنعوت ويخصمه
فلا بد ان تكون الجملة الواقعة نعتا معلومة للسامع
من قبل ليكن التعيين والتخصيص ولا كذلك الخبرية
لان لها خارجا يمكن ان يكون معلوما بخلاف الانشائية
اغلا خارج لها سبق ولما لم يكن خبرا مبتدئا معرفا له ولا
بمخصص له جاز كونه انشائية دم قوله وامنع هنا اي
لا يؤخر الخبر بخلاف الحال في المفعول تفصيل سم قوله
فالقول اضمر لان القول كذا اضماره في الكلام تصريح
قوله جن الظلام دخل قوله بالجملة الفعلية اقوي
عبارة دم وفيه البسيط ان الوصف بالفعلية اكثر منه
بالاسمية وان الفعل الماضي اكثر من المضارع قوله
لا تقترن بالواو خلافا للزحشرى دم قوله ونعتوا
بمصدر كثير او الاغلب فيه ان يكون بمعنى الفاعل وقد

يكون بمعنى المفعول نحو رجل ربي اي مربي دم قوله
 تنبيه على ذلك اي على ما ذكر من قصد المبالغة والتوسع
 وكلامه بوجه انه لولا قصد التنبيه على ذلك لم يلزم
 افراجه ولا تذكيره وليس كذلك لان المصدر من حيث
 هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يوزن قوله في رزق ريفخ
 الزاي قوله اي هو نفس العدل مبالغة مجازا
 وادعا وهو مختار الامام عبد القاهر سق قوله
 وهو عند الكوفيين الخ قد خالف كل من النريتين
 ما قدره في باب الحال في اثبتة ركنا فقد قال
 البصريون ان ركنا بمعنى ركنا والكوفيون انه على
 حذف مضاف وقد يقال ان كلاً في كل من الوصفين
 ما هو بعض الجائز عند سق قوله لا يطرد وحينئذ
 لا يحتاج الي استثنى المصدر ليس سم قوله مقيد بان
 لا يكون الواو بان يكون مصدر ثلاثي او بوزنة مصدر ثلاثي
 فنخرج قوله غير واحد المراد به ما دل على مقتله
 جمعا او اسم جنس او اسمينا واسما متعاطفة دمر
 ويرد عليه ان يجوز بدوهم واذا اختلفت نعت لا يجب
 فيه التفرقة بل يجوز فيه ترك كل نعت يجب صاحبه
 نحو جازيد العاقل وعمر الكرم صرح به من وجوبه
 ان المراد بالتفرقة ما يشمل ايلا كل نعت صاحبه
 وايضا على ما فسر به دم يرد على قوله لا اذا اختلف

خ

١٤
شا

نحو اعطيت زيدا اياه مما اتفقا احدا بالاسباب العطف
 فانه ينتج جمعهما في وصف واحد مؤنثا تلف بل يرد كل
 بوصف او جمعان يؤنثت بمتطوع لان المتابع في حكم
 المتبوع فلا يكون اسم واحد مفعولا او لا لا ينافي
 على ذلك من ولو اريد بغير الواحد المشي والجمع لم
 يرد شي ما ذكر مرته فاعطى الخ ولا يكون العطف
 في هذه الصورة الا بالواو واجا اذ لم قيل سرية برجلي
 صالح فطالح او لم طالح لم يستند التثنية في المور
 بل في الوصفين وليس المراد انه مر برجلي النصف
 احدهما بالنصف قبل انضاف الاخر بالطلح دم واما
 قول ابن الحاجب الا غام ان تأتي بحرفين ساكن
 فتحذف فوه ووجلا ما لو كان المنعوت واحدا
 فانه يجوز العطف بغير الواو حكى س مررت برجل
 راكب فذهب وبرجل راكب ثم فذهب مرته
 برجلي كرسني ولا يجوز ان تقول برجلي كرسم وكدم
 كما لا يقال برجل ورجل كرسني الا في الشعر لذلك
 قال لا اذا اختلف اي لا تترقه اذا اختلف شاطبي
 ولا ينافيه جوازيا سابقي صالح وصالح او وصاحبة
 اذ اكان احدهما انثى اذ لم يتفقا تذكيرا وتانيثا الا
 بالتعليب سم قوله نفس على ذلك من وغيره وهو
 مقتضى القياس فان نعت اسم الاشارة لا يكون

الاطن بها في الغنظ لانهم جعلوا النطاق في الجامد عوضا عن النطق
عن الضمير وحل المشتق عليه بقرينة قوله قبل يندرج المشتق
الحق ايله المرادي وبواقتضا قضاياه عن عدم قدره على تفريق
مواقيتاهما اي اتيانهم واقام جمع غائبة وهي الاجماع
قد لم يوفيه نظره جملان المنعوت هنا وهو جمع ليس
بمثنى ولا بجمع فلا يطلق عليه انه غير الواحد بل هو
اسم مفرد وان كان مدلوله كثير او لذلك صحت تثنيتة
بحسب يوم التقي الجماعي قد لم يطلب التذكير الى اخره
ثم التعليل بالتذكير بين جمع التثنية نحو مورت برجل
وامرأة صالحين وجمع المذكور السالم نحو مورت برجل
وامرأتين صالحين وبعض امثلة التكسير نحو مورت
برجل وامرأتين صولم ويتبع صولم ويجوز صوم
ولا تغليب فيه واما التغليب بالعتل فخاص بجمع
المذكور لانه الذي يشترط فيه العتل تقول برجل
وافراس سابتين ويمتنع سابقا قدم قدر الاختيار
فذلك لا تغلب لكنه غير المختار فتقول عا التغليب
مورت بعبيد وافراس سابتين وسابتين وعبي
عدمه سابتين وسابتين قدم قدره ونعت مجموعي
الاشترط ما ذكره اتفاق المنعوتين نعتيهما وتذكير
فلا يجوز جارجل وجاريد العاقلان ولا عاقلان كما
يلزم من نعت الفكرة بالمعرفة وبالعلة وان لا يكون

احدا المنعوتين اسم اسانف فلا يجوز جارها وجرها عمرو
العاقلان لما يلزم من الفصل بين الميم ونعتيه ولا
يجوز ايضا ان اخرت اسم الاشارة لانه اذا نعت بالمشتق
نحو جارجل والاسم الظاهر غير الميم اذا نعت
بالمشتق فليس على حذف الجار فتدفع الامر ان فانتع
وكذلك لا تقول جارجل هذا لوجاني ان الرجلان للفصل
اللازم وان لا يكون احدا المنعوتين بجملة خبرية والاخر
في غير خبرية نحو جاريد وهل جارها اخوه الصالحان او الصالحين
فلا يجوز هنا الانباء ولا القطع فتدفع من ان تقول
من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او
نصبت لان الاستفهام يستلزم الجهل بالصفة والخبر
يستلزم العلم بان يجتمع العلم والجهل معا والجواب عن
الاول ان اشتراط الم اول الياء المطابقة نعتيهما وتكبر
يخرج هذه الصورة ويقيد ما هنا ومن الثاني ان الم
يجوز نعت اسم الاشارة بالمشتق وظاهره انه ليس على
حذف الجار فيمكن ان يجوز جار عمرو وجار هذا العاقلان
اي فيوخر اسم الاشارة حذرا من الفصل سم عن ان اطي
قلت ما نقله عن سويدي يمنع بخالفه ما نقله عنه انه
في اعراب العطف ونصبه واجازتس جارجل زيد ومن
عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبرا محذوف
انتهى فليتنامل قدره وحيد معني الخسوا كان

وحيددي لفظ نحو جازيد وجابر والعاقلان ام لا كما مثل
 الله تعالى بهما استثنى فيهما من عيان من قال بالتحصيلي
 الا في قوله وخصص بعضهم الخاطيا اختار من كلام من قاله
 انما تكلم باللفظ على ذلك فاعلم الاختصاص وانما هو تميم
 الحكم اذ لا فرق في القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق
 عمرو والعاقلان وقولك احببت زيدا ووديت عمرو العاقلين
 وقولك مررت بزيد ومررت بعمر والعاقلين فاه اجال الاول
 حاز هذا انصرف عن المناظر له فان اختلف العاملان
 في هذا محذور قوله وحيددي معني قوله وجب القطع فيه
 تامل فانه يجوز افراد كل بوصف بجنبه وهذا يجوز
 تعريف النعتين وتأخيرهما نحو جازيد ومرتبة عمرو
 الفاضل والقاض على ان الاول المشعوب للثاني والثاني
 المرفوع للاول كما كوض في تعريفه بمرتبة عمرو والظريف
 الظريف ولا يبيح ذلك التعليل الا في لان العمل ليس
 واحدا بل متعدد فله من شأن كل واحد منهما ان
 يستقل لاختلافهما فيما ذكره بخلاف ما ذهب اليه المعني
 وعلا فلا محذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعني
 شيء واحد فلو لا منزلة العمل الواحد عند الجمهور لفرق
 في هذه فمجرد فيها الاتباع والقطع ويجوز فيها ايضا
 افراد كل بوصف كجازيد الظريف وعمرو الظريف كما مر
 عن من وهل يجوز تعريف النعتين وتأخيرهما في الناطقي

ما ينبغي

ما ينبغي المنع من له ويجب في هذه القطع لعل مراده
 بوجوب القطع امتناع الاتباع مع جمع النعتين والا
 يجوز افراد كل نعت قال من فان كان العامل واحدا
 ومحمولة مختلفا الاعراب فان اختلفا معني ايضا لم
 يجوز جمعهما في وصفهما ان تغرد كلا بوصف او بجمعهما
 في نعتهم قطعي فان افردت فالاول ان يكون نعت كل واحد
 بجنبه كقولني زيد الظريف وعمرو الظريف ويجوز جمعهما
 نحو لقيته بمرتبة وعمرو الظريف الظريف نعت الثاني بجنبه
 ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل
 بين النعت ومنعوتة ففصل احدهما من صاحبه او في
 من فصلهما معا كما معني مثله في الحال وكذا حالهما عند
 البصريين اذا اتفقا معني نحو جازيد بمرتبة عمرو والظريف
 قوله والشجاع اي الحبيبة وكذا الشجع واليه زائدة مع
 قوله بوجه الا عبرة بهذا الابهام مع كونه مسابلا للقطع
 فيما ياتي فله من شأن كل واحد منهما ان
 القطع لا يزد بجهل ترك النعت راسا وهو جازيد وجاب
 بانه يزد لانه اذا كره وقطعه فخذ فالتعريف
 من كره فالقطع مناف لذكره وفيه انه مع القطع يحصل
 المقصود من بيان المنعوت لان تلك المنعوت المقطوعة
 في المعنى متعلقة بالمنعوت وجارية عليه والتركيب
 بينهم منه ذلك الا ان يقال لما كان القطع يشعر بالاستغناء

منه عند الحاجة لا من متباعه لما ليس من التنازع
 اذا الفرع الاحتياج مع الاشياء بعد الاحتياج سم
 قد لا واقطع الجميع المتعدد النعت ليس بشرط مطلق
 القطع خلافا للزجاجي فان قلت فلا هو كلام المصنف فقط
 لا شرط كثرة النعوت قلت انما في كلامه ان المتعدد
 شرطا لانتفاع النعوت كلها او قطعها كلها او قطع بعض
 وعن بعض ولا يلزم من ترتيب هذه الاشياء المتعدد
 ترتيب مطلق القطع عليهم قد لا معين او يتوكل
 المعين تسمييل قد لا قول اخر نعت ليس بالاجمعية
 والنون بينهما الاساس اكثر طرف قد لا العبد لانه
 ترقيما زوجا بشرين عمرو من قتل معه من بني مرقوم
 نعت قد لا لا يبعدن الخ فزوي فاعل يبعدن بغنخ
 العا والعمي وهو عا خرج مخرج النبي لا يمكن ان يراه
 فرج والمراد الدعا لم بان ياتي ذكرهم ولا يذهب لانه
 بقاء كمال الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة
 جمع عاد وهو العد والجمع عد ولان فعولا لا يجمع على
 فعلة والمجزع جمع جزع وهو الناقصة التي تتخذ للخطي
 والمعتك موضع القتال والطيبون المكناية عن عفة
 الفرع تخرج قد لا القطع والانتفاع والانتفاع اجود سوط
 قد لا قد لا يلائم الفصل بين النعت
 والنعوت او بين النعتين بجملة اجنبية لان طباع

العرب

الفرع نتائج الرجوع الى الشيء بعد الاضطرار عنه وليلا
 يلزم التثنية بعد التعدد والنسور بعد الكمال لان القطع
 المبلغ في المعنى المدا من الانتفاع اعتبارا لكثيرا من اجل شالبي
 وعلى الاخير لا يرد ان يقال من الفصل الا في هذا مذهب
 من يجوز الفصل بالاجنبية اما مطلقا او فليمن تسمييل اجنبية
 سبق قد لا والصحيح المنع واليد وقوله تعالى والقيمين
 السلاطين ليرتقوا من النعمان قد لا في قوله في هذا مذهب وكذا
 يقال في قوله تعالى من النعمان قد لا في قوله في هذا مذهب وكذا
 السابقين سيوط قد لا في قوله في هذا مذهب وكذا
 من النعمان قد لا في قوله في هذا مذهب وكذا
 ما في قوله في هذا مذهب وكذا
 اليه فو في قوله في هذا مذهب وكذا
 يكن الانعت واحد لم يجد القطع الا في التعدد وهل
 يجوز هذا المعرفة بالجنسية نظر في انه في المعنى تنكرة
 فيه نظير قد لا وحياة في البياض التطلع وان لم يتعين مسمى
 التنكرة الا بالجمع لان المقصود من نعتها التخصيص وقد
 حصل بتسمية الاول نعتا وقد لا م وكان التنكرة لما
 وضعت في الزم لم يشترط في القطع الا مجرد حصول
 اختصار ما ببعض النعوت واما المعرفة فليست
 كذلك قد لا وبما في الخاوي وبما في السائد والعدل
 من عطف اللام في حيد هاسن التلايد والشعث

منه عند الحاجة لا يستعجبه لما فيه من التنازع
 اذا الغرض من الاحتياج مع الاشعار بعدم الاختلاج سم
 قد له واقطع الجميع المتعدد التعليل بشرط مطلق
 النظم خلافا للزجاجي فان قلت ظاهر كلام المصنف ان
 لا شرط لثبوت الشقوق قلت انما في كلامه ان التعدد
 شرطا لانتجاع الشقوق كلها او قطعها كلها او قطع بعض
 دون بعض ولا يلزم من ترتيب هذه الامور مع التعدد
 ترتيب مطلق القطع عليه م قد له معينا او غير م
 المعين تشبيها بغيره قوله خزنفت تلبس الحامجة
 والنون بينهما لاساكنة اخت طرفة بين العبد لامة
 ترتب زوجهما بشر بن عمرو من قتل معه من بني مرقوم
 نخرج قد له لا يبعدن الخ فري فاعل يبعدن بخرج
 اليا والعين وهو عا خنخ مخرج النبي انه لا يملكه وبابه
 فخرج والمراد الدعاء بان ينجي ذكوره ولا يذهب لاه
 بقاؤه كرا لاشان بعد موته بمنزلة حياته والعداة
 جمع عاد وهو العد ولا جمع عد ولان فعولا لا جمع على
 فعلة والمجزر جمع جزور وهي الناقة التي تتخذ للمهر
 والمعتك مومنة القتال والطيبون الكناية عن عفة
 الفرج تخرج قد له القطع والانتجاع والانتجاع اجود بغير
 قد له قدم المنتج الخ لا يلزم الفصل بين النعت
 والمنعوت او بين النعتين بمحملة اجنبية ولان طباع

الرب

الغرض تايي الرحيم الى الشيء بعد الانصراف عنه وليلا
 يلزم التسفل بعد التعدد والنسور بعد الحال لان القطع
 الهام في المعين المراد من الانتجاع اعتبارا بكتيبه الجمل شاطي
 وعلى الاخير لا يرد ان يقال منع الفصل لا يجرى مجازا
 من يجوز الفصل بالاجنبى ما سلقا او غلظت من اجنبية
 سبق قد له واقطع الجميع المتعدد التعليل بشرط مطلق
 العمل قول المصنف انما في كلامه ان التعدد
 يقال في رواية اخرى انما في كلامه ان التعدد
 السابطين سيوطي بقره نعتي في الاول انه تحصل للثقة
 به انفسا في ما يجوز قطع الثاني كما جاز قطع ثبوت المعرفة
 وايضا في النعت الاول كعت اليم بل اسد احتياجا
 اليهم فوجي التمام كما وجب لتابع المبهمل بل اولي قل له
 يكن الانعت واحد لم يجد القطع الاية التعدد وصل
 بجري هذا المعنى بالجنسية نظر في انه في المعنى نكرة
 فيه تطلب قد له وحيازته الباية القطع وان لم يتعين مسمى
 النكرة الا بالمعنى لان المقصود من نعتها التخصيص وقد
 حصل بتسمية الاول تخرج وتلازم وكان النكرة لما
 وضعت على الإبهام لم يشترط في القطع الامحور حصول
 اختصاص ما ببعض المنعوت واما المعرفة فليست
 كذلك قد له وياوي الخاوي ويرجع هو اي العايد والمعل
 من عطلة الطمارة خفي حيدها من التلايد والشعث

جمع شعنا و هي الغيرة والراس والبالج جمع لسلالة
 اجنب الغيلان ذر تر تر نحو الشعر عي الجوا غا غا
 باله قد يفر نحو ولا في في الشعر دم ونسبت
 عيون الانسب لاله الغيلان لاله الغيلان اشبعته في رقة
 الجبروت تر لنظروا انهم لما فقدوا المشا المعج
 والدم والنور جعلوا الغيلان اجناسا علة ذلك
 لواقعه والعلل لغيره في الشعر في قوله جبرا
 مستانقا تصريح في وقته وتعيين في الاكثار
 منيالم يتعذر على بل افكر دم هذا الم طر وما
 من المنفوت والنعت في شيل حذفه لغيره
 لا يمت فيها ولا يجمي الى حيا قنافة في الاكثار
 بينهما سم قدر ايج علم اما يختصان النعت به
 نحو ريت كارت او حاسبا ومنه س او ريت بهما بدل
 عليه نحو والناكة الية تليهما كوا قليلا ولو كوا
 واعلم ان اشراط العلم هكذا في الاطلاق غير حسن
 فانه قد يراد الابهام فيكون الجهل بالنفس مقصودا
 نحو ريت طويلا في شيا طويلا دم تر ليجوز حذفه وقد
 يجب تقول جال الفارس اي الرجل المركب الفرس ولا
 تقول جال الرجل الفارس وتقول جال صاحب اي الرجل
 صاحب له ولا تقول جال الرجل صاحب وليس منه
 جال الاطلس وهو الذي في لونه غيرة عفيف وزيد

اشتریک

فَكَتَّ

وف

ن

پاپ

في

23

اس

٥٠٠

2

4

3

في

3.

7.

1

الوحيد في قوله تعالى لا اله الا انت ان لا
 يا لوكم وما بعد من العمل لا تكون صفات لعدم
 العاطف لكن ظاهر سكوت الجهور عن وجوب
 العطف يشعر بجوازها كما انفردت قدم تدر
 حال تقدمه من لانه المنصوب ووجب بعينه
 الحال في نعت التكررة وجمله بعينه اولى وهو الاصح
 ويجب ان يشترط الصحة الحال قبله التكررة وعدم
 الخلف من تقدمه العطف بالاول الوصف في جاني رجل
 امر ونحوه من الصفات الثابتة وبالشأن في عرف قولي
 معرفت يوجب ما حكي لان الحال لا يتقدم على صاحبها
 المحذور عند الجهور وقد يقال لا يرد هذا الاستقوال
 اذا تقدمت هذه لا تتقدم من تدر نحو اليه
 المذير الحميد الله اعلم في قراءة من جاز عن غير
 سورة وانشد الامير

وكنتي بليت بوصول قوم له لم ومنكرة مسوم وم
 قوله واحسن الجملة فيقع الظرف متوسطا بين المنفرد
 والجملة تدر وقد تقدم الجملة زعم بعينهم
 ذلك مخصوص بالضرورة وليس كذلك قبل تقدمها
 في السعة فتابع كثير م تدر عن هذا كتاب القاموس
 مبارك قال ابن عمشور الاحسن جعل مبارك خبرا
 ثانيا وم تدر ونعته محسوبة الى خاصة لان

اسم

اسم الاشارة بهم والابهام مقتضى ابيان الجنس فاذا
 اريد رفعه لا يتصور من مثله لا بهامه ولا يليق
 بالصفات المكتسبة التورية من الصفات اليه لانها لا تتقدم
 من المستند فتعين ذوالالام لتعيينه في نفسه وحمل
 عليه الموصول لان مع صلته بمجيء في الالام جازي
 جازا ان الموصول الذي يتبع هنا صفة ذوالام وان كانت
 زائدة وكلام الشئ شمل لها تدر فهو عطف بيان على
 الاصح قال المم واكثر المتكلمين يتقدم بعينه بضمها
 انه نعت وعام اليه في ان عطف البيان لا يكون
 الا نفس من متبوعه وهو غير صحيح وقيل ان من متبوعه
 من جملة ابياب الحجاز وهو من جملة على النعت
 لخط فيه معنى الاستتاق فكانه قال معرفت بعينه
 الحاضر موهب ما من عطف على ان النعت لا يكون الا
 بفتح او موصول به والتحقيق خلافه وايضا فان في
 يول بالخط انما هو اسم الاشارة لنفسه اذ وقع نعتا
 واسم نعت اسم الاشارة فليس كذلك م تدر
 كما مضى اما انه لا ينبغي فلان ضمير المتكلم والمخاطب
 اعرف المعارف فلا حاجة اليه الى التوضيح وحمل عليها
 ضمير التاليف وحمل على الوصف الموضح الوصف المادح
 والتذم وغيرها طرد الدباب جازي الشنواني وقد
 يشكل هذا باسم البهانه غني عن الايضاح لانه

اعرف المعارف ومع ذلك نعت للمرج انتهى ويجاب
بانه نعت تنكرا لاصل وهو الاله الذي هو اسم البنس او
الحاقاله بالهم الا قلب وهو الاسم الظاهر والاصل
فيكون ينعى انتهى واما انه لا ينعى به فلا ليس
في الخبر معني الوصفية وهو الاله الذي يقيم به
بالذات لانه لا يدل على الذات لا عا قيا معني بها
بما في وفيه تطورا فهو يدل على ما يدل عليه منفردة
فلو رجع الى دال على معني الوصفية كاسم الفاعل
والمنقول له عليه كقولك زيد غارب وانت هو بل
انما لا ينعى به لان الموصوف لا يدان يكون اخص
او مساويا ولا اخص من المضمرة ولا مساوي له حتى
يقع صفته من وكالمعنى اسم الشرط والاستثناء
وكل متوكل في الابهام واسم الفعل مصدر حذف
فصله وجوبا كسقياءكم الخبرية تكن مدح من يجوز
يكم نحوكم من قريظة اهلكناهم من قريظة سفة لكم
يسد في حاشيته قوله كالعلم انما نعت لازمة لا انفصال
علم ينعى به لانه ليس بشئ ولا به حكمه ليس
واولي منه قوله في العلم يوضع الالذات المعنوية
ذات انتهى التوكيد هذه الامل مصدر معني تكلم
المعني في النفس قاله القري والمراذيل بالاصل حالته
قبل النقل قوله بالذات اكثر وهي الامل والمرة بدل

كشاف

التوكيد

كشاف قوله لفعل منسوب الى اللفظ المصولة من
تكرير اللفظ جازي قوله ومعنوي ياي منسوب الى
المعني المصولة من ملاحظة المعني وهو قسمات
ما يرفع المجاز عن الذات وما يرفع احتمال تقديره
الى المتبوع وسياق بينهما قوله وهو اي المعنوي يسميه
قوله القايه جنس وقوله الرفع اللفظي يخرج
ما بعد التوكيد حتى البديل فانه ولا رفع الاحتمال
في نحو سررتك بتموك كغيرهم وصغيرهم اولهم واخبرهم
الا ان ذلك حار من نشان خصوص المادة تثنية
قال ابن هشام الظاهر ان التوكيد يبعد ارادة المجاز
ولا يرفعها بالكلية ولهذا يشاء في الانتفاء بانها لا تنفد
ولو صار بالاول نفسا لم يكد انتهى قوله بالنفس او
بالعين او يمنع الخلو فتصدق بالجمع ويؤكد بهما لرفع المجاز
عن الذات تقول جاء الخليفة فيقول ان المجازي خبره
او قلته فانه اكثرت بالنفس وبالعين او بما ارتفع
ذلك الاحتمال توضيح وقضيته ان المجاز لغوي وهذا
ظاهرا لم يكن المسند اليه علم لانه لا يجوز في الاعلام
وقال ابن الحاجب يؤكد بها التقدير لمر المتبوع في النسبة
ومقتضاه ان المجاز عقلي يكون التجوز في الاسناد
وهذا الظاهر اذا كان المسند فعلا او به معناه الا ان
يكون ابن الحاجب لا يشترط في المجاز العقلي ذلك

وتقال جماعة ان التوكيد بما ارفع احتمال تقديره وبيان
وعلى هذه السيرة الكلام مجازي المعنى المشهور وان اطلق
عليه الجواز تغيره عما به توسع استق قوله مع ضمير
الذي يدل على ان قوله دم يكاد يذهب عن انما في الكلام
الى انما في قوله دم لا تدرك بالحق والمعرفة عنه
فقرن المعنوية وانتساب في الاتصال بغير ايان في غيره
لما وجهه ويلزم عليه اضافة الشيء الى نفسه خفي
وقدما جاء به في باب المعرفة والتفكير تارة فتج
بينها وتقدم النفس لانها جملته الشيء والعين
مستتارة في التعبير عن الجملة والظاهر ان هذا
التقديم لازم وقيل حسن مراده قوله والمراد
حقيقته اي ذاته فان استعمل بمعنى اخر كما استعمل
النفس بمعنى الذم في غوارق زيدا نفسه واستعمل
العين بمعنى الجارية في غوارق زيدا عينه لم يكونا
توكيد بل بدل في نحو المثالين سم قوله ويجوز جزمها
الزواجر في ذلك بغيرها واما ما جاءوا به فيهم في الميم
فليس من التوكيد لان الهملا في نفسه له ولانه بالضمير
ولو كان توكيدا كان وروده بدون الباطن او بدون
الضمير واجبا وانما هو جمع لقولك جمع كما ليس في جمع
فليس دم قوله تكن متبع ليس محشوب بل تقدم به
البرء على ابن معط حيث خالف العرب والحاجة في قوله

في توكيد المشي ان يتلا نفسها وعينها وروى بان
ما قاله ابن معط مذهب بعض النحاة وحينئذ يكون
قصدا لظاهر التعليل في حيث خالفه اكثر النحاة غزير
قوله ولا يوكدي من قبلهم من المعنوية وكفاية ابن
الجباز وشرح الهمزة المعنوية جواز احياء في هذا الباب
سره له قال ابن اياز في قوله جواز احياء لا بعد ابن
ايازم النحويين على ان معناه اخرج ابن النظم وروى
دم على اي حيان بان الرضي نقل جواز التثنية عن ابن
كيسان فان بعض العرب قطعت به قوله ان كل شيء
الحا حرمه في كل جزئي اصبغ اليه كليا وكانا مفردين
من صاحبيهما كالناس والقلب وكان المضاف اليه متلقي
لفظا او معنوية فان كانا غير مفردين فهو قطعت في
الزيد بن استنح الملح والافراد للمناس وان قد ر
متضمنها نحو على لسان داود وعيسى ابن مريم
تقال انما ظهر تقياس الملح والافراد وخالفه ابو
حيان لان الجمع لما تقيس هناك كراهة اجتماع تثنيين
وقد زالت بتفريق المتضمنين فالذي يقتضيه النظر
الاقتصار على التثنية واما الامة فليس المتحد
فيها بالسلطنة لمجازية بل الكلام او الرسالة فليس
حيث ان داود ولا من عيسى سنوا في قوله والحقار
الجمع الخ ووجه ان المضاف والمضاف اليه كشي واحد

فكوهو الجمع بين تشبیهين واختیار لفظ الجمع لانه قد يسمي
به من الاثنين مع فاعل لمعي دم ولها التثنية جمع في
المعنى سيوطي قوله ويخرج الافراد نحو البصر يكون
لا يتبينون الافراد والكونيون يتبينون ويقتضون
عليها التثنية والمعرفان في التثنية في جملة الافراد هم
قوله وعند طيوسه العكس قال في التثنية ولم اقف
عليه فهو نقل غريب انتهى عن نظره مع ما مر عن دم
قوله حاشا لمخرجه اي مرجعي صونك والشاهد
في بطن الواو تين حيث افرد المضاف المثني معني
مع اضافة الي المثني المتضمن له والطريق غرا
وهي البنية والافراد في جمع غريبة وهي السجاية
التي تنشأ من اجزاء مطروها فاعل ستاك في قوله
وممهي الذي ويرى مهي والمهم التفرقة والتفد
البعيد والمرق بفتح الجيم واسكان الزا كان لانيات
فيه وظهرها ما ارتفع منها فيه الشاهد حيث ثني
المضاف مع اضافة في المثني المتضمن له وفي قوله
ظهور الترسين شاهد الجمع وجواب مهي قوله قطعت
بالست لا الستين والسميت السبر بالظن والدرس
قوله ماله العجز اما يذاته كالمثل او بعليله نحو
اشترى العبد كله تصحج قوله والذودات
كلاهما وزيد وعمر كلاهما وهند وزينيت كلتاها

وم فرح لا يتعد تركيب متساطين مالم يتعد
عاملها معني فلا يقال مات زيد وعاش عمر
كلاهما فان لفظا معني جاز وان اختلفا لفظا جزم به
الناسم تبعالا لاختلاف نحو اطلق زيد وعمر كلاهما
قال ابواحيان ويحتاج لمكنا في سماع سيوطي قوله
لا يجوز اختصار الزيدان كلاهما واجازته الجمهور قولوا
لان العرب قد توكروا حيث لا يولد رفع الاختزال كما اتوا
بجمع واكتف بعد كل ولا احتمال لرفعه بكل واحدا
ابواحيان بان المعني او كان يقيد باللفظ حقيقة
فلا حاجة الي لفظ اخذ فوكده الا اذا قي برؤية
عن العرب وفده كرنا ان ذلك لم يسمع سيوطي قوله
بالضرب ووصلا في تقدم هذا على ما سياتي في اشارة
الحاشية لا يشترط فيه الشبر وهو ذلك الاعادة
اخذ من تشبيهها بكل ب فان قيل قد استقد
في كل جواب قطعهما عند الاضافة نحو كل في فلك
يسبحون وهي هي وانما بين الموضعين من الفرق
الجوابان جمل الموكدة وعدمه واما معني التوكيد
فلا يشك من كل منهما فكما يجوز هناك يجوز هنا
فالجواب ان العرب قد تقيي بين استعمالين فاكتر
يجمعون ثم اذا اخرجت الي خبره الترس احد
الاستعمالين واهلقت الاخذ وهذا شايخ في كلامه

شاعريه و يكن الفرق بين الجاري على اللوكه وغيره بان
 الجريان على اللوكه يوجب اليه الربط فتناسب التمام الصغير
 حينئذ وغير الجاري مستقل مستغن عن الربط فلم يلزم
 الضمير وان التاكيد في الجاري قصدي وفي غيره تبين
 ويتناسخ في التبيين لا يتناسخ في القصدي ثم قد
 بل جميعا خلافا لنصواب ولو كان فوكيد فقال جميعه
 ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التثنية بل مثنى وهذه
 الحال مؤكدة لان الموصول من ادوات التعميم كانت
 قليل الحالية تقتضي ان الخلق وقع على ما في الارض حالة
 الاجتماع وليس كذلك اجميعة بان خلق جميعهم
 سفي ثم وكلا بدل من اسماءه وابدال الظاهر من ضمير
 المحاضر بدل كل جاز اذا كان مقيدا للاعاطة نحو
 قتم ثلاثكم وبدل الكل لا يحتاج الي ضمير ويجوز
 في كل ان ياتي المواصل اذا لم يتصل بالضمير نحو جاني كل
 النجوم ويجوز جيبها بدل لاخلاف جاني كلمه فلا يجوز
 الا ضروره مغني ثم قد او حال من الضمير لا فيه
 منعان تقدمه على عامله الظرفي وتلك في قوله
 من الاجزاء فلفظا ومعنى لان الحال ولعمية استلزم
 مغني ثم قد وجعل منه قول كثير لا تارعه على المعاني
 بان كلا في البيت لغت لا توكيد قال ابن هشام وليس
 قوله بشي لان التي بينت بها الدالة على الكمال لا علي

معم

معم الامداد قال دم وجعل له البيت الدالة على الكمال
 امح لان التفضيل على اهل الكمال هو المستند انتهى
 قوله يا ائمه يا ائمه صدره كم قد ذكرتك هل اجزي
 بذكركم ثم قد فاحلة الا غير بها حله دون عامة
 لعدم اقترانا البيت بها لما في المنع بين ساكنين
 ولا يتكلم في الشعر غزي ثم قد لا يكون جنيذا الا
 هذا لا يرد لان لم يعمل ناقلة بل مثلها ب ثم قد
 بمعنى اكثرهم فلي هذا يكون يدل بعض التوكيد او
 تفيد تخصيصا لا تقيما دم ثم قد وبعد كل في اخره
 افهم انه لا يجوز عند اجتماع كل واحد تقديم الجمع على
 كل مراد به فانتلوا الاجتماع كد عامة ثم قد وهو
 قليل بالنسبة الى فلا يبالغ انه كثير ونفسه فسقط
 ما قيل انه في اجيب كثير في القرآن لا قليل ثم قد
 راكنه الخ ولم يذكر المعركة مع ذكر الحويبي له حتى
 او باب المختصرات لانه قليل الاستعمال فهو متداول
 في الكلام شاعريه واكتفى مشتق من حول كتبه اي تام وابع
 بالمعنى من بصر العرق اي سال وبالصاح المعنى من
 بصره اي روي وابتغى من التبع وهو طول العشق مع شدة
 ثم قد وقد بفتح الكسرة لا تفرح بانه لا يجب في صحة
 التاكيد بالكنة واخوانه التاكيد بابصر واخوانه ولا في
 صحة التاكيد بما التاكيد بابصر واخوانه غير انه لا يولد

بلغ

شاهي و يكمن الفرق بين الجاري على الموكد وغيره بان
 الجريان على الموكد يجوز الى الربط فاسبب التمام الضمير
 حينئذ وغير الجاري مستقل مستغن عن الربط فلم يلزم
 الضمير وبان التاكيد في الجاري قصدي في غيره تبني
 ويتسارع في التثنية بالانفتاح في القصوي ثم تدل
 بل جميعا على ان تصواب ولو كان فوكيد انما جميعه
 ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التثنية بل مثنى وهذه
 الحال موكد لان الوصول من ادوات التعميم كانت
 قليل الحالية تقتضي ان الخلق وقع على ما في الارض حالة
 الاجتماع وليس كذلك فيجب بان خلق عيني قد مر
 سقي ثم لا بد من اسماؤه وابدال الظاهر من ضمير
 الحاضر يدل كل جايز اذا كان مقيدا للاعاطة نحو
 قتم ثلاثكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز
 في كل ان ياتي المواصل اذا لم يتصل بالضمير نحو جاني كل
 النجوم ويجوز جيبها بد لا بخلاف جاني كل علم على وجه
 الاضرورة معني ثم لا او حال من الضمير الخفيه
 صنفان تقدمه على عامله الظرفي وتكبر في القطر
 عن الاجتناف لفظا ومعني لان الحال ولجهة التاكيد
 معني ثم لا وجعل منه قول كثير لا نازع على اوجاهان
 بان كلا في البيت لغت لا توكيد قال ابن هشام وليس
 قوله بشي لان التي ينبعث بها الدالة على الكمال لا على

عموم

عموم الانداد قال دم وجعل له البيت الدالة على الكمال
 امح لان التفضيل على اهل الكمال هو المستند انتهى
 قوله يا اسيه الى اخره صدره كم قد ذكرتك هل جزئي بل
 يذكر كم ثم لا فاعلة الا غير بقا على دون عامة
 لعدم اقتران البيت بالماء فيمن الجمع بين ساكنين
 ولا يتكافؤ في الشعر غزي ثم لا يكون حينئذ الا
 هذا لا يرد لان لم يعمل ناقلة بل مثلاب ثم لا
 بمعنى اكثر ثم فلي هذا يكون يدل بعض التوكيد او
 تفيد تخصيصا لا تقيما دم ثم لا وبعد كل الى اخره
 اقم انه لا يجوز عند اجتماع كل واحد تقديم الجمع
 كل مراد به فان تراها الاجتماع كل عامه ثم لا وهو
 قليل بالنسبة الى فلا ينبغي انه كثير ونفسه فسقط
 ما قيل انه في اجعي كثير في القرآن لا قليل ثم لا
 باكتنح الخ ولم يذكر المعركة مع ذكر الحويبي له حيث
 ارباب المختصرون لانه قليل الاستعمال غير متداول
 في الكلام شاطبي واكتنح مشتق من حول كتبه اي تام وابع
 بالمعنى من بصر العرق اي سال وبالصاء المجع من
 بصر اي روي وابتنع من البتبع وهو طول العنق مع شدة
 ثم لا وقد بفتح الكسرة انشراحه لانه لا يجب صحة
 التاكيد باكتنح واخوانه التاكيد بابصر واخوانه ولا في
 مصحة التاكيد بما التاكيد بابصر واخوانه غير انه لا يوكد

بالكنع واخوانه نحو الابد اجمع واخوانه ولا يابيع
 واخوانه الابد الكنع واخوانه ونقل السبل وانك
 مجبرين ابيع وانبع فليها شئت قدمت انتي فتر
 باليتني المزايا باقوم لبيتني ومنعنا بفتح الصاد واللام
 اسم امة فتر لم والفصل بين الموكد والموكد وهما
 الدهر واجمع بقوله ايكي فتر لم بدليل لا غوية لم
 اذن المعلوم ان اغواهم ظلم لا يكون في وقت واحد
 فتر لم ففي الممتنع المريع فتر لم قول النظم وبعد
 كل اكدوا باجمع الا اذا لو كان الشاك فوكيها للاول لقال
 اكدوا بالاجماع الزم فتر لم لا يجوز في الفاظ التوكيد
 القطع لانه يشبه قطع الشيء عن نفسه لاتحاد الموكد
 مع الموكد معني وبفارق التفت بان المقصود منه
 المعني لا الذات والمعني مغاير فتر لم لا يجوز بفتح
 بعضها الا ما موزع القطع فتر لم مطرنا الضرع والزرع
 الما هذا في الاصل من بدل الاشتمال وبدل البعض شر
 استبعاد من المعطوف والمعطوف عليهما معا مع كنه
 فاجري مجاز في التوكيد بفتح ان التوكيد حيث كان استفادا
 من مجموع الثاني والاول فرفع كل واحد منهما بماذا هو
 فتأملهم فقلت رفعها بالاعمال المتقدمة لان مجموعها
 هو التاكيد فالسكت للاعراب هو المجموع لكن لما لم يكن
 اعرابه من حيث هو مجموع واعراب احدها دون الآخر

بالذات
 الملتصقة
 منه

عظم

تسلم اعرب كل جز بالاعراب الذي يستحقه المجموع وفما
 للضم كانه ملحوظا من صرح المرادي بضمه فيما نقلناه
 عنه في باب الحال عند قول الله دخلوا رجلا رجلا ومرج
 سق يذكرك صانعة قول العطره كاد كما قر / معارف ومن
 لم يلم نفرن ولم تنصب حال افع الا مع سيدوط ب فتر لم
 بنية الاضافه منا فلما قدمت من قوله ولا يجوز حذف
 الضمير استغنا بنية الاضافة فليقبل فتر لم
 بالعلمية اي الشخصية كاسامة وهذا قول صاحب البيع
 وغيره واختاره انها الحاجب وصح ما رواه احيان وبيده بان
 غير مصرية فتر لم لم تست بصفة ولا شبرا وبما شيع
 وكئين كذلك وهو مذكور في اللسان وهو تعرف في العكسية
 ولانه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بها الا
 العلم سق فتر لم بواسطة كونه محدود او هو ما كان
 موصوفا للمدة لما ابتداء وقتها كيوم واسبوع وشهر
 وهو نفس في يومه والشاطي قتال وتارة يكون توكيد
 النكرة متباعدة فيجوز عند النظم لان الفائدة هي المنفعة
 فاذا قلت تمت شهر اكله وقت ليلة كلها وسرت
 يوما اجمع وهذا السد نفسه وعندي درهم حينه
 فيذكر كل علم ان الصيام وقع في جميع الشهور والقيام وقع
 في جميع الليالي ولولم يذكر كان محتملا كما معرفة سوا
 ولذلك اجمع والنفس وعندها فيذكر اجمع بفتح علم حين

علم ان السيرة وقع في اليوم كله لا في بعضه وبذكر النفس
علم ان الذي عندك وهم مصحح لا مرفوع ولا موزون
انني فلم يثبت كون النكرة زنا محدود حيث مثل بوزم
ولا كون التوكيد من الفاذا الحاطة حيث مثل بالعين والنس
وما في الشرح بما اقتضاه في التوضيح وغيره تدل وفاقا
للكوفيين والاختصاص فعليه هذا لا يشترط ان يتطابق التوكيد
والمؤكد تعريفا وتقليدا عند من قال الشاطبي وما
قاله الناطق حسن انما عرفت انما سماع يقتضيه
في القياس والاختصاص البصيرة ان يقولوا ان النكرة لا يصح
توكيدها قياسا اذ ليس لها عين ثابتة كما لمعرفتين في
ان لا تؤكد لان توكيدها لا يعرف في مفيد وايضا
فالنكرة شائعة في جنسها والتوكيد يقتضي التخصيص
وهما كالمشتاقيين فلا يجتمعان انهم وقعوا ليس لها
عين الا لا يفيض فعله اذ يكلي في التوكيد ثبوتها من
حيث تحدد ما وان لم يتخصص عينها وقوله لا في
توكيدها لا يعرف غير الصحة ثبت النكرة مع انها شائعة
في جنسها والاعتبار يقتضي التخصيص سمر تدل
باليت عدة المصنوع لكنه ساقه ان قبله ارجب
اي بالفتح وهي مع مدحها ما عاقل شاقه والشوق
تراجع النفس في التي زمايسة رجب وصنوفات
اريد بها معنى في غير منصرفين للعلمية والعدل

عن

المعتمد في القياس على ما في
الكتاب في القياس على ما في
الكتاب في القياس على ما في

عن الرجب والصنف والافضل فان ونوشي عن
السعد وغيره تدل قد صحت للاي صوتت بكثرة اليرز
تدل ولا يجوز من زنا كله لان النكرة غير
محدودة تدل ولا يشترط نفسه لان التوكيد ليس
من الفاذا الحاطة تدل واغن بكلماتي مشي ارجز
وان لم يستغن في الجمع ايضا عن اجمعي بكل لان
الجمع اوجه اليه التاكيد والافصح يناسبه تكميل طرف
التاكيد اعم لما به فوسع في طرف تاكيد واختصر
في طرف تاكيد المشي لعدم لاجي اليها وبين ان الجمع
اوجه ان المعني المجازي الذي يرفع بتاكيد الجمع وهو ارادة
البعث يتحقق فيه ظاهرا معني اصل الجمع فان بعض
القوم مثلا اما واحد او اثنان او اكثر والاكثر صور كثيرة
فارادة البعض لا تخرج غالبا عن معني الجمع فيقتوي
توهم ارادة البعض بكونها موقوفة بمعنى اصل الجمع بخلاف
المشي فان المعني المجازي الذي يرفع بتاكيد وهو
ارادة احد الاثنين يخرج عن معني التثنية قطعا فتوهم
ضعيف فلو لم يبد بعد مخرج عن اصل وضع النظم بالكلية
تدل في مشي في توكيد مشي للشمول تدل عن
تثنية وزن فعلا ارادة نفس وزن فعلا لا يصلح
للمشي فكيف يستغني فيه غيره عنه تدل اذ لا للمذكر
الخفم تعيين كلتا الموث وكل المذكر من قول النظم

المعتمد في القياس على ما في
الكتاب في القياس على ما في
الكتاب في القياس على ما في

عن وزن فعلا ووزن افعل لان وزن فعلا للموثن
 ووزن افعل للمذكر نزل به يمت بقرين الاتحاده اليك
 وقرين خالده وجيب يمت من الممت بفتح الميم وتشد
 القوية اي ينقسم اليك بقراءة الزينيين المزمع نزل
 بكلمها ونقل بعضهم ان ابن مسعود قرأ كل الجنين اني
 اكلم فيمكن ان يستشهد به ذلك دم نزل وان تؤكد
 الضمير في قوله وانما فعلوا ذلك لان المرفوع المتصل
 متل منزلة الخبر وكرهوا ان يؤكد والخبر بما هو مستقل
 من الظم اهر فتصد وان يؤكد ولا يحمض بمحذ الاول
 مستقل ثم يحذف هذا المستقل الذي هو النفس والعين
 عليه لنظاوان كان في المعنى تؤكد المرفوع المتصل
 لانه هو المقصود اما لو كان المؤكد ظاهرا او ضميرا
 رفع متصلا او ضمير نصب متصلا كان او متصلا
 فلا يشترط فيه هذا الشرط لفقد العلة المقتضية
 له لان الظاهر مستقل والضمير المتصل ليس كالمفصل
 لاستقلاله بنفسه والضمير المنصوب ليس كالمرفوع
 في شدة الاتصال دم نزل بالنفس والعين انما
 اختص هذا الحكم بلفظ النفس والعين لشدته استغناء
 فانه يستعملان في غير تأكيد كثير في بنية الالفاظ
 فلم يكن لهما في القوة من الاستقلال بالنفس والعين
 فلم يستكرهوا تأكيد المرفوع المتصل به دم نزل

فبعد

فبعد الضمير المتصل لا يمتنع في الفاعل كونه ضميرا
 فيجوز هلم تلم انفسكم بلا خلاف ان التقابل متصل كغير
 سيوطيه وجهه ان هذا الفاعل لما كان له ثقل بالتصل
 فكان المتصل متصلا بافتعال ما هو من متعلقاته
 م نزل به ثم انت تفسد بخلاف المتصل نحو انت نفسك
 كذا اورد فيمنع الضمير لان الظاهر لا يؤكد بالضمير
 او المضمرا في من المظهر بالاعرافية فيمنع ان يكون
 كلمة لما هو اضعف منه لان التوكيد لكلمة التوكيد
 هفيد نزل به يحمي حذقت لانه للمقدمة او على لغة
 شاطبي نزل به مكررا اتفق الادباء على ان التاكيد يرفع
 لسان العرب ان وقع بالكر ولا يزيد على ثلاث
 مرات دم نزل به هو اعادة اللفظ ولا يرفع نوع اختلاف
 في اللفظ نحو نهل الكافرين امهلهم روي سيوطي
 نزل به او تقوية المزاوي لوه كرموا فقه كيدا
 يوم ان اعادة اللفظ لا تقوية فيها مع ان التقوية
 انما هي ما يده التوكيد اللغوي فلا تدل في حده نزل به
 هو اعادة ظاهر في اللفظ والمراد في قوله عليه نحو عطان
 نطشان فانه توكيد لغوي مع انه ليس بمراد في اخ
 لا يفرق والمراد في بفرده دم نزل به ويكون في الاسم
 معد فقه كان او نكرة قال ابن هشام لما موطن لا يجوز
 فيه التاكيد اللغوي وه كقولك احذر الاسد لا يجوز

ان يكون الاسم المحذوف منه فيلزم فتح البعد والمبدل منه
لانهم جعلوا الكسرة نائبا عن الفعل فيوطين قراءته
فان كان الاسم كبيرا لم يجر له في الهمزة عاصيا للفتح وادع
عوضا للفتحة او قصدت ان تكون تركيبة جالبة للضرورة
مع قراءته فقامت الاصداء فتكون الالة السوف قد طال ملكهم
والميم في ختام اصلها لا تستقيم بفتحها ففتحت الف
لحذف الجاد والعيا بفتح العين المملة المستترة فيه
وقلمت الالة النسوة حال ثروا ليس جاد الفردوس واليستان
اول مشرب اي لنا وعاشره جمع دهن ورو وهو الحوم من
قراءته ويجوز بان يفتح اسمهم من باب علم اي صمى يا اذن
وصام اسم فعل قوي به مني صمى وتمامه قرأت يهودا
واسلمت جملها مع قراءته وكثيرا ما تفترون بها لغزو
ثم خاصة كما يوجد من التسهيل وصرح بفتح الارشاق
تصريح وجزم بما ليوطين قراءته ونحو اولي لك فاولي
عبارة التوضيح اولي لك فاولي الالة انتهى فارشد
بقوله الالة الى ان المؤكد ما بعده ويؤيد ذلك تصريحه بالفتح
حيث سئل باولي لك فاولي ولم يزد فاولي ان المؤكد الجملة
المحذوفة بالغاء تصريحه لكن يجب عنه بان من صرح بان
الفاكهة فغيره اذ انا نعلم اذ اكانا ولي افضل وهو مبتدأ
وكسبه وقدر لا وليا الثاني خبر اجبي يكون جملة واما
اذا كان اسما للفعل ومعناه الشروع فيبين فلا

يظهر

يظهر ذلك لانه حينئذ ليس جملة سبق قراءته ثلاث مرات
اي يقال ذلك ثلاث مرات قراءته كذا الحروف اي مثل لفظ
الضمير في الالة لاقاد الالة اللفظ الذي يؤول الى قال ابن
هشام وكذا الموصولات لا تكون الا بالعادة الصلة سبيل
قراءته وهو الاول اذ يجب ان التقليل نحو فجي رحمة الله
فيها خال دون فجي الثانية تركيد فاولي واغيد مع الثانية
ضمير رحمة الله ولا يكون الجاد والجود تركيدا للجاد والجود
لان الضم لا يكون الا بالعادة ولا يكون الجاد والجود لا من
الجود باعادة الجاد لان العرب لم تبدل مضمرا من
مظهر ومضمرة كذا العبد مظهر مضاف لظاهر فانتقار
اضافة التركيد لضمير نحو وان كانوا من قبل اذ يقول
عليهم من قبل لم يسلح نقر نقر قراءته ولا يد من الفعل
يؤخذ من كلام التسهيل ان الفعل بين الحرفين يقوم
مقام اعادة ما انقل به وعادة السير لم او حرف
غير جوازي لم يعد اختصار الالة ما دخل على ما مضى ولا
تفاضل ما ولو حروف عطف او و فاف انشيب قراءته
تراها اي المعلي والقرن بفتح الال جبل صمى يقرن به
اليميز قراءته ليت شمرى الالة او يجرى دون
ذلك عام مع قراءته لا ينسك الالبي الحزين والناسي
المبذور الاقتداء قراءته لا الالابوع الالة بفتح الواو
وسكون المثلثة وفتح النون واخرها اسم محبوبته

والمراد ان تجمع مؤلف بمعنى المشاقع قوله وسنم الرفع
اللقوة وامالنا ان المرفوع قبل المنسوب والمجوز في
فيه الكثرة قوله الكثرة كل ضمير متصل مرفوعا ومنسوبا
او مجزوا لا المرفوع فهو من باب تكثير النقط وان كان
الثاني مثال الاول لقط لان الضرورة داعية الى
المخالفة لانه لا يجوز تكثيره منسوبا بلا ما دليل يصير
المتصل غير متصل واما المجزوء فاما ان كان بالمتصل لانه
لا ضمير للمجزوء متصل حقيقي يؤكد به فاستقر له المرفوع
واما المنسوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمتصل
المتصل اذ المنسوب ضمير متصل لكنهم اجازوا تأكيد
بالمرفع المتصل لقوته وامالنا كما مر من تغييره
الاول كلام الالفية والتوضيح يقتضي ان المتصل المرفوع
لا يؤكد مثله ولا منفصلا منصوبا حيث سكتا عن
ذلك وينبغي ان لا يتوقف جواب الاول ومتتبعه على الثاني
انه لا يجوز ان يكونا كقولك ولا اكره الا ياك انت
سوق الثاني جواز بعضهم تأكيد الضمير المتصل باسم
الاشارة وجعل منه لم انتم هو لا يوجب تولو قوام
عند ما يمي ويؤيده اعراب انت من رايتك انت تأكيد
لا تقدم بكن قال الشاطبي والظاهر انه هو البعير
لما ثبت عن العرب انها اذا ارادت التوكيد بالغير
المرفوع المنفصل فقالت جيت انت ورايتك انت

وسر

وسر رايك انت واذا ارادت البدل وقعت بين
التابع والمنسوب فقالت جيت انت ورايتك ياك
وسر رايك به فيتحذف التوكيد والبدل في المرفوع
ويختلف في غيره هكذا نقل من عن العرب وهو ان
يقا صدها فلا يعارض هذا انما هو بان نسبة المنسوب
المتصل الى المقالة اسم ما كانه انتهى قوله والمرفوع تأكيد
باجماع اعترض بانهم لم يحولوا به ايجاب التأكيد بل اهل
اجازته واجازة البدل وهذا مذهب البصريين فقلت
بنيحي انا يقولوا بترجيح التأكيد في غروقت انا وقر
انت لان البدل بقوة المباشر للعامل والمرفوع الفعل
لا يلي عليه بخلاف التوكيد بالوقتيل بتعيينه كان
حسنا م قوله لا يحذف المؤكد لان المؤكد مركب للتقويل
والخافق من زيد للاختصار فتنا في ادم قوله واجاز
الخليل بن عمر بن الخطاب المؤكد اس قانه سال الخليل عن
المثال المذكور كيف يتعلق بالتوكيد فاجاب بانه
يرفع بتقدير هو صاحبها في انفسها وينسب بتقدير
انفسها انفسها ووافقتها بما ذكره جماعة واستدلوا
بقول العرب ان صلا وان سر خلا فحذفوا الخبر مع انه
مؤكد بان وفيه نظرون المؤكد نسبة الخبر الى الاسم
لا نفس الخبر م قوله واجاز الغلام من قولهم بالقوم الى
مشكل فانه ان كان بعضهم عطافا لاجمعين فباطل

لانه لا يكون مؤكدا بل محتملا وان كان محتملا على
 القوم فلم يوت لاما بتقسيم ولا لاما غير سابقة
 دم قوله وهو على حاله التوكيد احتراز من نحو
 طابت نفس زيد وقويت عينه قد لولا ما في هذه
 الحالة غير مدلول لما في التاكيد فان مدلولها في هذه
 الحالة الروح والعين الياصرة والمراد بهما في التاكيد
 الذات دم قوله الا جميعا وعامة وذلك لقلة استعمال
 في التاكيد دم قوله لم يخلط اي في الابتداء وغيره قوله
 مع الابتداء بكثرة لان الابتداء على معنى فليس
 بعيدا من التاكيد فانه بمنزلة قوله انه لم يباشر
 حاملا لتعليق دم قوله بعيدا عن اي معنى طرب وبخبرك
 اذا تحركت عليه الدلالة فيصدر عنه كل من تلك الجملة
 اصحاب الدلالة وهو ناهي في ريان شهي قوله فاسم
 كان ضمير الشأن لا على اي جملة على الكثير فانه اذا جعل
 اسم كان ضمير الشأن كان كلفا مبتدأ محذورا عنه بقوله
 على طاعة الرحمن والجملة خبر كان واذا جعل كل اسما
 لكان كان استملا لاما على ما نيت لها بقلندم قوله
 الى مثل متبوعه اي لفظا ومعنى معني قوله
 في خبر كل قيد بالخبر لان ما فيه كلفه لو كان من
 جملة اخرى لم يلزم اعتبار المعنى كقوله تعالى
 ووفيت كل نفس ما عملت وهو اعلم بما ينصرون

وقول

العلق

وقول الشاعر جاذبة عليه كل عين شقة فتكن كل جاذبة كالمهم
 هم العلق قوله هو عطف البيان العطف في اللغة
 الرجوع الى الشيء بعد الاخراف عنه ومنه في هذا العطف عطف
 البيان لان المتكلم رجع الى الاول فلو ضم إليه ولم يحتاج
 الى حرف لانه الثاني معي الاول والعطف يطلو بالاعضيين
 العمل المخصوص وتفسر المعلوم وهو الماد حفيد قوله
 قيد الصفة في في التوضيح والتفصيل وقد يكون للمدح
 ففي الكشاف ان البيت العظم عطف بيان للمعجزة على
 جمة المدح لانه جمة التوضيح وهو عطف الى التوكيد
 للتوكيد في قوله يا نضر نضر نضر اعني قوله وشبه الصفة
 مخرج الا لا يرد ان البديل والتوكيد قد يرد في غير
 مقصود بهما بالغا فان قيل يشكل على خروج البطلان
 كل ما جاء فيه عطف البيان كما في البديل الا ما استثنى
 وقد يدل على ان المقصود في هذا ما يجب ان هو انه
 الاسمين على عطفين فانما قصدت بالحكم الاول وجعلت
 انشائي بيان له فهو عطف البيان وهو معني شبه بالثنت
 وان قصدت بالحكم الثاني وجعلت الاول كاستوطنة فهو
 البديل وهذا المعنى ليس في النعت بل في الجواب قوله
 لاخراج النعت فيه نظرا فان النعت خرج بقوله شبه
 الصفة لان شبه الشيء في ذلك الشيء فكأنه قال تابع
 غير محقة فتخرج قوله يكشف المتبوع بنفسه قال الجهد

عطف البيان بجري مجرى النعت في تكميل متبوعه
ومجرى التوكيد في تكميل دلالة ومجرى البدل في
صلاحية الاستقلال وليس بهت لان تكميله
يشرح وتبيين لا بد لا لتعني معنى المتبوع او يبي
من سببه وليس بتوكيد لانه لا يرفع تقوم حاز
ولا وضع عام موضع خاص وليس به لان متبوعه
يكمل به غير منوي الاطراح بخلاف البدل فان
الغالبه كون متبوعه منوي الاطراح او غير حكم منوي
الاطراح انتهى قوله فاوليه مقال ابن هشام هذه
النكته في موضع فان كونه كالنعت يوجب ان يعطى
ذلك واعلم انه يجب في البيان ان يكون كالجمله في الازداد
في التكبير وفروعه وليس ذلك في كلامه لانه
احالة على النعت وذلك في لازم فيه انتهى قال ب
انما يلزم في النعت لانه قد يكون بيانيا او وصفا
يستوي فيه المذكر والمؤنث وذلك لا يتأتى هنا
ان مقام ابراهيم عطف بيان اي مع انه مفعول
وايانا بيان تكملة وفيه ما في اخره وهو تخالفها افراد
وجمعية قوله فيما اتفاجهاهم قد يتلوا الزمخشري
محمدا فلا يبالى بخالفة الاجماع على انه عوي خالفة
الاجماع في موصلة فقد جوز في التخالل في عطف
البيان بالتعريف والتشكيك في ويحتمل انه غير

عن البدل بعطف البيان لتأخيرها كما سبق من التوكيد
منته وعطف البيان صفة مفقودة في الآخر نظر في
التصريح ولا يجوز ان يكون بدلا لانهم لم يوافقوا
البدل منه في المكان مشددا او كان البدل غير وافي
بالعدة لتعين القطع وانما التقديم مقام ابراهيم
او بعطفها مقام ابراهيم فهو مبتدأ او غير مبتدأ انتهى
قوله كونه اوضح اي احر فاما قلت ما الفرق بين
عطف البيان والصفتين اختلفوا في جواب الاسئلة
للمعطوف عليه لم يختلفوا في جواب اسئلة الاسئلة
للموصوف قلت يفرق بما من ان ايشاح عطف
البيان للمتبوع ببيان حقيقة المقصود منه بخلاف
الصفة فأنه التعريف وهو انما يكون بالاخر قوله
في الحمد لهم الجيم مجتمعة شعرا ابراهيمي في قوله
فقد يكونان الخا عطف ما يستحق عنه بقوله فاوليه
الروايب بانها نص على ذلك ردا على الخا الخا قبل
فكان ينبغي ان يفعل مثله في المذهب الاخر
المخالف له في منع الخالفة في التعريف والتشكيك وهو
المنقول عن الفارسي اجيب بان هذا مذهب شافعيين
فلم يمتنعوا من قول ابن هشام وهذه مسئلة اخرى
مفترعة على كونه كالنعت فكان الواجب عطفها بالواو
دون الفاء انتهى ويدفع بانه يجوز تعريفها بما قبله

فما قبله من قوله قد يمتنع
الجملة لا على ان الراجح
للمعطوف عليه
قد جعلها مفيدة
للمعطوف بها
والاشارة الى ان الراجح
للمعطوف بها
يس على التصريح قوله

قال ولينه قطع الغاب ^ن البديهي اي بدل كل من كل
 قد ^ن ويحسون عطف البيان بالمعارف احتجوا بان
 البيان بيان كاسمه والتكرار مجهول ولا يجوز لايبي
 المجهول وقد بان بعض التكرار اخضر من بعض والاخر
 ببي غير الاخضر ^ن قد ^ن ومثلها الذي تغيره
 بالصلاحية استارة الجنان عطف البيان اولى من اليدانية
 في غير المشتقات وبمعنى في التسهيل لان الاصل ان
 لا يكون المتبوع كالمتبوع وان لا يكون التابع كانه من
 جملة اخرى ولان كونه الفرض من ذكر التابع التبيين
 اولى من كونه الفرض من ذكر زيادة التقريب قد
 يقال بل جملة بدل اولى لان تبعية البيان على خلاف
 القياس بل هو واما احتجوا بما اذا كان يكون اولا ثانيا
 فان قيل مشترك الا لزم فان في جملة بدل لا مثل ذلك
 فالجواب ان البدل في نية تكرار العامل فهو كغير التابع
 وبقي قسم لا يخرج من كلامه اصلا وهو يقين البدل
 في نحو يا عبد الله كزوبا سعيد كزوبين كزوبين في الغنم
 والحاصل ان الانقسام اربعة فمنع البيان ومثله
 الابدال وراجع البيان وراجع الابدال وليس في القسمة
 مستو بها ^ن قد ^ن بخوبيا غلام بولاد هذا النحر ان
 يكون التابع مفعولا معروفا معربا والمتبوع مفعول
 كاسل فيشيع ان يكون مفعولا عطف بيان ولا يجوز

ان يكون بدل لاني البدل جليلين تكرار العامل فكان يبي
 بناء على ان الفرض من له لفظية في كذا كذا كذا
 عطفين ^ن اي اخرون في التكرار فمفعول وفوقه عطف
 بيان وليس بدلي والالوحي بنافول في الخبر قد ^ن
 ونحو ذلك في الاو بعد التكرار في كذا كذا كذا كذا
 تا بما يعرف بالمشافاة اليه صفة محذورة بها من النافق
 قد ^ن عليه الجبر للاطلاع وقد اترقبه غيره والجملة
 حال من التكرار وعليه صفة وقوله في التكرار في التكرار
 ز ^ن لاقتناع الناظر من زيد لانا الصفة المحذورة
 بال لاقتناع الا انما المحرف بها على امر ^ن يتبع
 الحذف في هذا الا غنم الناظر من المسموع في التكرار
 في مسيلتين يادى جميع ما مقتضى عليه اخل تحت
 مثال لان ذلك كله مبني على امر واحد وهو عدم
 صلاحية وقوع الثاني سوفا في الاول والاشياء جميع
 المواضع وقد نكذ ذلك انني ولتلقه واقول قلت
 هذا الا بغير فيما زاده الشئ لان الثاني في جميع احلله
 صلا الاول فلفظا متبوعا كذا ان عشاء بار يتبع لاقتناع
 عنه كذا في الله او متبوع احلله صلا الاول قد ^ن في نحو
 هذا الموعود بها الرجل غلام زيد ونحو الرجلين
 زيد وعمر جدي ونحو كذا اخويك زيد وعمر وعمر
 زيد افضل الناس الرجال والنساء ونحو يارب الخارث

وهذه المستثنيات منبهة على ان البدل لا بد ان يكون
 مالا لا حلال محل الاول كمال ابن حنبل وفيه نظر
 لانهم يفتنرون في الثواني ما لا يفتنرون في الاول
 وقد جردوا في الكفاية كونه انت مؤكيد لو كونه بعد لامع
 انه لا يجوز ان انت وفي المستوفى او لما ابتل في نعم
 الرجل يزيد ان زيد يدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز
 نعم زيد يقتضيه قوله من جملة اخرى لا يلزم على القول
 بان العامل في البول هو العامل في العمل منه به قوله
 ثمان سائل يراه تاسع وجرى في متبوع البيان ليس
 في حكم المخرج بخلاف البول وحاشا في وجه البول فيلج كما
 سباني بخلاف عمل البيان وما كان ان يجعل من المخرج
 المخرج المعطوف عليه عطف بيان لم يثبت جواز اختلافه
 في البدل منه فكونه بحث الجملة المنسوبة من الغنم وتقل
 خبره الميزان عن الجملة والاختصاص وانما خرج جاعليه
 ولا تتفرع الى انفس الممنون الكذب وان الفصل لما تنفد
 والكذب يدل من العاصي قوله فردد اي يانه فحول
 من هذه المكتبة ايجز كون البيان نظير النعت في المعنى
 بحيث ان قاله لم يثبت هذه التكتة بالقياس لثمة
 القوة اليه حيث يوصف الزمخشري بل انه هل هنا وانما
 راها غير حتمية بناء على انما انزل منزلة الشيء لا يلزم
 ان تثبت جميع احكامه الا ترى ان الناصبي المفسر

المعنى

المعنى منقول عن قول الغنم والضمير لا يوصف مطلقا
 على المشهور ومع ذلك لا يمتنع وصف الناصبي عند
 الجمهور انتهى وفيه اليقظة الرابع من المعنى ان الكساية اجاز
 ان ينعت الغنم بنعت مدح لوفهم او ترجم واجاز الزمخشري
 في البيان المدح فليكن ذلك لا يمتنع في مثل ما ذكر
 في عطف البيان انتهى قوله لا يكون جملة بشكل
 عليه ما ذكره اهل تصانيف بحث الفصل والوصل من
 ان جملة قال يا ادم عطف بيان على فوسوس اليه
 الشيطان سبقه قوله بخلاف البول لم يذكر في المعنى
 فيما افتقر فيه البيان والبدل خلافا في جواز وقوع
 البول عند تولي بحث الفصل التي لها عمل كقوله بحث
 الجمل التي لا محل لها في الكلام في الجملة المنسوبة فانه
 ولم يثبت الجمهور وقوع البدل والبيان جملة انتهى
 قوله بشرطه الذي يستقر فيه ان يكون في انشا في
 زيا جنة بيان ترادف وفيه نظر لانه يقتضي ان البدل
 ليس ميبنا للبدل منه وليس كذلك وانما يشارك
 البول في عطف البيان في انه بمقتضى جملة استوفت
 للتبيين والعطف تبيين بالفرد المعنى ولان اللفظ
 المكرر اذا نقل به لم يستقل بالاول كما قدمنا في الخط
 يكون انشا في بيان للمعاني من زيادة الفايده ولان
 البيان بنصه ومع كون المكرر مجرد نحو يا زيد يا

قلته ويجوز ان يكون اسم كل شي ما زيد فانك لما تذكر
 الاول ينضم كل منهما انما اقصوه فاذا تكررت تكررت
 خطا بك لا حد لها واقبال عليه فلهذا امرنا بفتح عطف
 النسق حقيق مع عطف العطف واما النسق فيفتح
 السين فاسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال شئت
 الكلام استقام عطف بفتح عين بفتح والمصدر التكين
 فأكبر ويجوز ان يكون هذا المركب اسما اصطلاحيا للتأني
 المحصور فلا حاجة للتأني لفتح عطف ثلثة
 اقسام احدها العطف على النقط وهو الاصل وشرطه
 اسكان توجه العامل فلا يجوز في نحو ما جاءني من امرأة
 ولا زيدا لا الرفع عطف على الموضع لانها من الزيادة
 لا تعمل في الحار والساقي العطف على المجرى لم عند
 المحتجب ثلثة شروط احدها ان كان ظهوره في
 العمل في الفصح نحو ليس زيد بقاتم ولا قاعد
 فيجوز ان تستط الباقين تنسب ولا يجوز موت زيد
 وعمره اعلانا لان جني لانه لا يجوز موت زيد واما
 ثرون الذي لم تخرجوا فضرورة ولا يختص براهة
 الموضع بل يكون العامل زائدا بفتح
 فانما يجزى من دون هذان والباء وودون معد فلا يكون الوافل
 الثاني ان يكون الموضع بمقتضى الاصالة فلا يجوز هذا
 شرط زيدا واجبه لان الوصف المستوفى لشرط

العمل

العمل لا يصلح ان لا يوصف بالصفة لا لتأني بالفضل
 واجازة في السداد يوصف بالثالث وجوده الجبر ابي
 اطاب له ذلك العمل فلا يجوز ان زيد وودون فاما لان
 الطالب لرفع زيد هو لا يبدل ولا يبدل لا يجوز ان
 والثالث العطف على التثنية وشرطه ان لا يوصف
 في العامل للتثنية وشرطه ان لا يوصف في العامل
 واحدا حسا قبل زيد هو بفتح عطف
 بدالي ان لم يوصف بفتح عطف ولا يوصف بفتح عطف
 ولا يجوز قولنا اخره وثلثه واثرون ففتح ولا يوصف
 فيه مثل ثلثة غولها في خبره ففتح عطف لا يجوز ليس
 والتثنية بالجملة والمجرى المجرى بالجملة والتثنية والتثنية
 المفسدة انما هي في خبره ففتح عطف لا يجوز المجرى
 حيان لا يحتاج عطف النسق الى حد لا يحتاج باذون
 صغيرة ولا يفتى في قوله لان عدم الاختيار في قوله
 لا يوصف الا عطف في قوله نسق ففتح عطف في قوله
 التثنية بالجملة التثنية في قوله النسق ففتح عطف في قوله
 يقال انما يوصف بفتح عطف في قوله النسق ففتح عطف في قوله
 قد يستحق بفتح عطف في قوله النسق ففتح عطف في قوله
 الاولى في عامله ففتح عطف في قوله النسق ففتح عطف في قوله
 قد لا يوصف بفتح عطف في قوله النسق ففتح عطف في قوله
 الاصل انقزع قد لا يوصف بفتح عطف في قوله النسق ففتح عطف في قوله

عطف اسماء وضمها
 فاعلم ان عطف على النسق لا يجوز في قوله النسق ففتح عطف في قوله
 فاعلم ان عطف على النسق لا يجوز في قوله النسق ففتح عطف في قوله
 فاعلم ان عطف على النسق لا يجوز في قوله النسق ففتح عطف في قوله
 فاعلم ان عطف على النسق لا يجوز في قوله النسق ففتح عطف في قوله

والعاطف لا يفتح حذفه ولان المصطلح في الابدان يتشابه
 وهما مع اي ليس كذلك وفيه الاول بان العاطف يفتح حذفه
 اذ يمكن استغناء الكلام بدونه بان ينشغل المرء بالعطوف
 الى وجهه في جميع احواله الخبايا والمخاضات والنفاسات
 المتعاطفة والطايبات يفتح حذفه من غير ان يفتح حذفه
 من غير ان يفتح حذفه وقال انكم فيكون انما العاطفة من
 اكثر الخوف من الخوف من هذا المثال به الخبايا حروف العطف
 اربعة اقسام قسم يشترك بين الاول والثاني في الابدان
 والحكم وهو العواو وانما هو حق وتسمي بعمل الحكم الاول
 دون الثاني وهو الحرفي تسمي للثاني وفيه الاول
 وهو بل ولكن وتسمي عمل الحرفي لا يفتح حذفه وهو
 او واما ادم زعمه لانه قليل ولا كلامه مما يفتح
 قبله ما بعده اذ تفتح على الامانة والاكاد يفتح اليق
 فيه اعراض على طائفة من الناس وتسمى لفظ العطف في الابدان
 انما قيل القوا في عطف الجوار تفتح لفظ العطف في ذلك
 هي تفتح حذفه للعطف فطنا لان العطف في مثل وارجلكم
 بالخفض انما هو في الوجود ولكنك تسمي بالفتح والفتح
 بين وبين ما يليه والاعراض يقتصر لا يقتصر
 الجوار حذفه المناسبة قاله ابن هشام وهو يفتح
 في حذفه بالفتح في حذفه بالفتح في حذفه بالفتح
 في شرح الشرور في حذفه من غير ان يفتح حذفه الط

على الوجهين اما تفتح كان فطنا وسمي زعمه ان السطحي بان يفتح حذفه
 مع التورية في حذفه واحد فانه التورية في حذفه على التورية في حذفه
 من التورية في حذفه واحد فانه التورية في حذفه على التورية في حذفه
 التورية في حذفه واحد فانه التورية في حذفه على التورية في حذفه
 على التورية في حذفه واحد فانه التورية في حذفه على التورية في حذفه
 على التورية في حذفه واحد فانه التورية في حذفه على التورية في حذفه

مقصودا

مقصودا غري فوله المصطلح في الابدان والمصطلح في الابدان
 لانه انسان بل ولان طبيعة ونحوها من سادون
 الظلمة من الشا والبز ونحوه كالظلمة من الانسان
 مصباح حذفه اختل في ثلاث الاقوال سبعة في حذفه
 هنا وهي ما راي والاداء وكيفية هذه المصطلح والمصطلح
 انما ليست حروف عطف للمصطلح كما سألني من لانه
 ليست بحروف عطف بل حروف يتطرح من لانه ما راي
 انما راي من لانه والاداء هي مصطلح في الابدان كان محمد
 انما راي من لانه وكان من لانه هو لانه ووافقه التبريل
 يونس اي يفتح حذفه ان كان غير حذفه كان مختلف
 فقال يونس ان المصطلح في الابدان لم يفتح حذفه وقال المص
 لانه حذفه حذفه من لانه في حذفه المصطلح في الابدان
 قوله انما المصطلح في الابدان في حذفه المصطلح في الابدان
 الاطلاق وانما هو المصطلح في الابدان في حذفه المصطلح في الابدان
 انما المصطلح في الابدان في حذفه المصطلح في الابدان في حذفه
 بين العبارتين ومنشأ قوم الشرق بينهما الشرق بين
 المصطلح في الابدان في حذفه المصطلح في الابدان في حذفه
 اصطلاح شرعي مما نحن فيه اصطلاح لغوي شواحي
 ورايه المصطلح في الابدان في حذفه المصطلح في الابدان في حذفه
 لا اصطلاح المصطلح في الابدان في حذفه المصطلح في الابدان في حذفه
 مكان وهو سياتي انما اذ اصحبت اما كانت كاو

فوله واحصى ما عطف اليه طين انما المتصلة
 بشاؤك يودك نحو سوا علي اقتسام قد تدفقها عالمة
 عليها فيجزم واجب بان هذا الكلام منطوق في الجملة
 الاصلية في الاصل ساطع القيام والتصور فالعاطف بطريق
 الاصل انما هو الذي يقتضيه من الموضع واعلم ان العاطف
 يختص باحد وعشرين حكما كونهما اثنين طينما لا ينفى
 والسابق في الاعتدال بغير عطف الشيء عليه وادفع نحو
 شرعة ومما جاء في الاعتدال في النيف وايضا مثلها
 والشعرة المفرقة مع اجتماع شعرتيها او جعل حذف
 وبقي محوله وما عطفه التثنية كقولهم قد كان مثل
 محمد ومحمد ما تضمنها الاول ان كان المعطوف في الجملة
 نحو على السلوات والصلاة الواسلي وسببي في الجاني
 في الاشتغال ونحوه نحو زيد انصرت حمرا وابقاه
 والعام في الخلف نحو اعطيت ولواذي وللومنين
 اما عكسه فيشار كما في حق وادعيا بها او لكن وبلا
 ان سبقت بنفي نحو فلا فث ولا نسوقا او مولى به
 نحو ولا الصالحين لو نبي نحو لا تعلموا شعيا يراد به ولا
 الشهر الحرام ولا الهدي وجوز ان يكون انما ان ليس
 نحو كيف أصبحت كيف أصبحت وتقدم بها معطوفها
 في الضرورة نحو جئت ونمنا غيبة وفصلها مع
 معطوفها بقرء او عدليه والعطف في التخذير

والانفرا

والانفرا والعطف التلقيني والعطف في المجرى
 خاصة ولما كان الحكاية معا فلا يقال في هذا النصب
 لن قال رابعا زيدا اقترح وقوله والعطف في النيف
 حله اذ الربيع وقوله معا فحذف والا فلا ما مع من انما يقال
 تمطت ثلثة فحشر من او ثلثة فحشر من اذ افقد
 التثنية والمهله وهو قوله وسببي في الجاني لم يزد
 يقال هذا كقول الربيع بانما كالتقوية بها عند الاحتياج
 الى الربيع في الجمل وعطفها بها في الجملين واحدة
 ويتبادر بانما افكت في ربها الجمل يكون ربطها في الجملة
 الواحدة اولى فلا بد قلت يكون له فمد بان الغا انما تربط
 باعتبار انما هي السببية ولا تعيد هذا الا اذا كان معطوفها
 جملة كما في قوله الشعر الكلام هنا عطف المعطوف التثنية
 وقوله ولما كان الحكاية معا في المثال سق في نظر فانهم
 اختلفوا العاطف النفي اذ لا يوجب وضع الحكاية فكان
 ينبغي ان يجعل بدل هذا انه لا ينطو حكاية التابع بها
 نحو قول زيدا وعمرو الا انها شذوطة الحكاية العلم بعد من
 ان لا يتبع الا اذا كانا متجانسين في الاستعلاء يعلم او
 على ان يكونا في الالوان انتهى قوله بغير زيدا وعمرو يقال
 بغير زيدا وعمرو بزيادة بين الثابتة للتأكيد قاله
 ابن بري وعبره وبه يره منح الحروي لذلك نوثر في
 قوله بغير الدخول بفتح الدال نحو مل بفتح الحاء وضمان

وما تضمنه الى اعين
 بان من عطف القاسم
 التكرار وعدم الاختصاص
 واجب بان هذا الكلام
 يشتمل فأكبر ورومان
 وفاكتة ليس عامما بانه
 ذكر في المراتب وتقال
 انه متضمن لصدق
 له فكان ينبغي له ان
 يشتمل نحو هذا بالاية
 في المعطوف على فيها
 عام لتعريفه بالوجه

واوله قفا نيك من ذكرى جيب وسلا بسقط اللوا
 وسقط بكسر السين ما ساقط من الرمل والواكب
 اللام والقصر بل تخرج ويبتوي تفرج نزل والفتحة
 اي المعنوي وهو ان يكون المعطوف بالاعتناء قد يكون
 للترتيب المذكور وهو ان يكون المعطوف بالاعتناء
 عليه بحسب الذكر لفظ الانطباع الثاني وقع بعد ان
 وقوع الاول والفرق ما يكون ذلك في عطف متصل على
 مجمل نحو فقد سالتوا مني الجرحين في قتالوا تفرج
 ندره بالتعقيب والتعقيب كل شيء بحسب الاثر
 انه يقال تفرج فلان فلوله ما لم يكن بينهما لامدة
 الحمل وان كانت متطاوله قوم قوله ان كان المعطوف
 جملة المستلهاة في كل المسئلة نحو لا يكون من شجرة
 من زقوم فالبيان الانية وقد يجيء ذلك لجزء التعقيب
 من غير سببية نحو فليح اهلها فاجل اسمين تفرج
 اليهم ونحو ما اخرجنا من اهلها فالتايات كذا
 ندره واما نحو اهلنا هاهنا اي اهلها فالتايات كذا
 لان جيب الياس قبل الاهلاك وفصل الاعضا الانية
 قبل الوضوء ندره والاعضا اذ هي في الانية
 الانية والحديث للترتيب المذكور تفرج ندره
 فالتايات واما نحو فليح غنا الانية جيب
 لان جملة غنا لا يتصل باخراجها ندره اي اسود

ان فسر الا هو يبالا اسود من الجفاف واليبس ما هو
 صفة لغتنا وان فسر بالاسود من شدة الخضرة
 فهو حال من المديح واخر لتناسيب الغنا من فني
 في الباب الخامس ندره فالتعقيب في غنك مدة الفر
 هذا الايد فاح الاقراي لان معنى اللذة لا يستتب ما قبله
 وجوابه بانه يكفي ان اول اجزا المعنى بعقب الاخراج
 وان لم يحصل بتمامه الا في زمن طويل فكونه الرمي
 والسعد وجملا من فتنه الارض فتنه سق
 ندره اول الثابت عن لم تقدم ان التعقيب
 لا ينافيه كون الثاني واقعا بعد الاول من زمن طويل
 اذ اليك فاصل واعتبار في الانية ممكن ندره
 ثم يقال فيهما فو شت وشت متشبهيل قوله كذا
 الرد على ما في الارجح الردي في نسبتها الى امرأة تسمى
 ردينة والانا ييب جمع ابوية وهي ما بين كل مقديتين
 من الغضب والعياج الغبار وظاهر كلامه ان
 الاضطراب بعقب الجري من غير تراخ وليس كذلك
 بل الاضطراب والجري في زمن واحد حفيد وجوابه
 ان الترتيب يحصل في خطوات لطيفة تفرج ندره
 واما نحو الذي خلقكم الزم قوم اذ لم لا تفيد
 الترتيب تسكاه هذه الانية نكر ما بعد ها واجيب
 بما ساق في قوله وقيل غيره ذلك فما قيل في الانية

الاولي ان العطف على محذوف اي من نفس واحدة
انشاء ثم جعل ثنائيا واحدا على واحدة ثنائيا
بالفعل اي من نفس واحدة اي انشئت ثم جعل ثنائيا
زواجا وانما الفاعل في اخرجه من ظهوره كذا ثم
خلقت حوا هذه الاجوبة فتع من جوابه الدلالة
تصح الترتيب والمهلة وجوابه يعي الترتيب فنسط
اذ لا تراعي بين الاخبار من نفس واحدة اذ يعي
ان يجاب به عن الاية الثانية والبيت مخفي قوله
ان العبادات الخ انظر هذا مع قوله بعد ذلك الا ان
تكون الاشارة الى نحو وقت التكلم به قوله ان ثم تقع
زيادة كذا الفاء والواو عند الانقضاء فزيادة الفاء قوله
وقابلة محذوف لان فانكح فتأخر من زيادة العدا
كقوله ولقد مرقتك على الخ الس كذا فاذ اوانت تبين من
يتبين في جم قوله في زيادة الفاء وتبينت الفاء الزيادة
لانه قد مر زيادة تا ولم يبعد زيادة ثم من نفسه
في غيب هو انما واجب اليراز الصغير لان العمل كالوصف
اذ اجري على غير من هوله ورفع ضمير اوجب ايراز
نفسه في جملة من ذلك التعليل نظير ما يقال ان
الفعل هنا جري على من هوله وانما الكد بالضمير
زيادة للايضاح وهو مذكور في قوله وانسان عيني الخ
استان الغيب هو المثال الذي يري في السواد ويجبر

الحا

الحا بالما المهلة بنور ونجم بالجمع من الجحوم وهو الكثرة
نفسه ثم يجتمع العطف فيها بالفاء قبل يجب ان يدي
ان الضمير في ذلك كله كخلصت لعملي السبيبة واخرجه
عن العطف كما ان الفاعل في جوابه الشرط على قوله
ان يكون المطلق بمضاف اليه يكون بغيره فخر ان كل
او قد اس من جم نفسه او كيمعنه شدة الانتقال
قوله ولا يجوز حتى ولو هاما بانه ان الله ان حسن
الاستتار المتصل حسن دخول حتى وان لم يحسن استغ
الاخرى انه يحسن ان يقول عجبتي الجارية الاكلها
تزيد لاكلها مستله بعضها ويتبع ان يقال عجبتي
الجارية الاولى هاما على الادة الانتقال لان سلمي الجارية
لا يتناول ولو هادى ثم قوله بقي شرطان الاو بقي شرط
اخر هو ان يكون شرط كذا العمل فلا يجوز صحت
الايام حتى يفهم الفاعل بالنصب تنفع عن الموضع
قوله ان يكون المطلق ظاهرا لان يقطوعا بين
ما قبلها او لم يعض ولو دخلت على ضمير غيبة كان
ظاهرا وانما عين الاول لا يعضه فيلزم حلف
الشيء على نفسه ثم على ضمير التكال والمطلب على ضمير
الغائب فيضد قوله معناه الاجملة المفرد يميل الفعل
مع انها لا تطفئ لانها مستولمة من المارة وهي مختصة
بالاسماء ولو تاولا بل لو قال اسماء بل قوله معناه

لأنه لا يولي سقن له ولا يباقي إلا في المفردات
 اعتدوا به بانه لو قيل فعلت مع زيد ما قدر عليه
 حتى خد منته بنفسه كان المعطوف بها بعضا مع انه
 جملة وصرح الشافعي واهل المعاني بأن الجملة تشدل
 ما قبلها بعد بعض من كل نحو ما تقدم يا فتى لو لم
 يا فتى وبنيت انتهى قد لا سررت بهم الخ كل الذي تنقب
 والمطر مع مطيئة وهي العائنة والجماد جمع جماد وهو
 الفرس الجيد والارسان جمع راسن وهو الجمل شني
 قد لا فيمن رفع كل والمعنى حتى قلت ولكن جأ
 على حكاية الحال الماضية وأما ما نصب في الجارة
 ولا يدع في النصب من تقدم يوزن ما من مختلف إلى كلال
 مطيئ معني قد لا ان جملة نكل لا وقال فيوه حتى
 فيه ابتدأ ببيتة اخذت على الجملة النونية والاسمية
 قد لا خلافا من زعم انها للترتيب قال في الطول والحق
 ان الاعتبار في حق ترتيب اجزا ما قبلها هاهنا من
 الاضعف إلى الأقوي او بالعكس ولا يعتبر لترتيب
 الخلد في الجواز بل يكون ملازمة الفعل لما بعده فيل
 ملازمة الاجزاء الاخر نحو ما قلنا في حق ادم او في
 انيا لا نحو ما قلنا في الانبياء او في زمان واحد
 نحو جاني القوم حتى زيد اياها وكم لو زيد منعهم
 نضرح قد لا يوالي اجتماعا لموسى قد لا

وقيد

وقيد الناطق إلا في المعنى وهو حسن قد لا
 مجت من القوم حتى بينهم وقوله جود المرد والوا
 حيان وقال من في المثال جارة الخ لا يشترط في الجارة
 ان يكون بعضا او بعض بخلاف العاطفة ولقد آمنوا
 اعجبت في الجارية حتى ولدها وبنو البيت محتملة انتهى
 قال في المعنى ما قول ان شرط الجارة الثانية بينهم
 الجمع ان يكون مجرورا بها بعضا او بعض وقد ذكر ذلك
 ابن مالك في حروف الجر واقره ابو لحيان عليه ولا يلزم
 من امتناع اعجبت في الجارية حتى ولدها امتناع مجت
 من القوم حتى بينهم لان اسم القوم يشمل اسم واسم
 الجارية لا يشمل ابنها والذي يظهر لي انه الذي لم يخطه
 ابن مالك ان الموضع الذي به ان يحل في ما في موضع
 حيث العاطفة فهي محتملة للجارة فيحتاج إلى إعادة
 الجار عند فمقعد العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى
 اخبر بخلاف المثال والبيت السابقين انتهى ولا ي
 حيان ان يقول انما يشمل اسم القوم اسمها الخ لم تتم
 قد يمتع في خلاصه وهذا ما استقر عليه وهو اضافة
 الامثلة في القوم ومن ولها في الشهي بان المراد
 شمول اسم القوم للامثلة في الجملة ونحو ترتيب من
 التركيب انتهى وقال فيم ان قوله ان لا يخل في
 المثال والبيت محل في دعوي جارية عن الدليل

واي ما منع يمنع من ان لا يجيب من القوم انتهى الي بينهم
وان فيمن الجوه في الخلق انتهى الي البائس واجاب الشيخ
بان المنع من ذلك مناهي لا معنوي اما في المثال فلا
حتى الجاهل لا يقابل من واما في البيت فلان حتى المجارة
اذا كان قبلها ما يقهر الجمع يشق ان يكون المجور بها
بعضا خيرا او كبعث والبائس وان كان بعضا الا انه
ليس ببعض خيرا انتهى قوله جود بمناكم الي اخره
البائس من اصايه يوصي شدة ودان بالاساة
جعلها دينا شمي قوله فالمر احسن لقلة العطف
بحقي حتى انكره الكوفيون كما مر قوله الا في باب
مرجيت الاراد بيايه ان يقع بعد الاسم الثاني حتى
فعل مستعمل يتصب صيره فانما استعمل بوقفة
توقف القوم عن زبد قام امتنع نصب تالي حتى
وجاز الرفع والخفض وكان الرفع اوجه احدها
الابتداء والثاني العطف والثالث اتمار الفعل والحالة
بعده خبر على الاول ومؤكد على الثاني كما انها كذلك
مع الخفض وعلى الثالث مفسرة معني قوله فانصب
احسن الا وترجم بعض المغاربة انه لا يجوز الخفض
ولا النصب بالعطف بل الرفع او النصب بامنه فعل
لانه يمنع جعل صريته تأكيد الصريته القوم وانما
جازا خفض به حتى لعله لان صير الفاها للمحيطة

ولا يجوز على هذه الوجه ان يفهم الفعل معنى نزل
الداخلية جملته والذي يظهر كما قاله ام ان القليلة
الواقعة بعد ما عوملا اليها انتم ام تعدت يو محل
نفسه والفعل مطلق قال الجوهر في قوله لا باليه
اي لا كثرته انتهى فهو فعل مستعمل بنفسه ويقترب
من معنى الفعل القليل لان معني لا كثرته لا كثره لا كثر
فيه انه لا يرب بها التليق من هذه الجهة وقد استعمل
في المعنى بالي مستند بالي قال الفوري والوجهان
محييان شحاني غير له بين مغرور من غابا وقد
يتبع بين مغرور وجملته شحاني ادري اقرب ما تفرعون
ام يجعل له في امدا ابن السم عنه انتم استدل خلقا
الاسيول عنه هو المستند اليه ولم يسجل من المسند
وفي الآية الثانية بالعكس فوسطا لا يسجل عنه
في الاولى وهو استدل خلقا اخر في الثانية وهو
ما قد عدون وذلك لان شرط المرة المعادلة للام
ان يليها احد الامر من المطلوب تعيين احدهما ولي
ام المعادل الاخر ايلهم السامع من اول الامر
الشي المطلوب تعيينه فصرح به فقلت اهي الخ
مدره فتمت للتطيف من اعاقد قفا لطيف الجبال
ومرتعا خابضا فارخا امري وعادي في الثاني
والحلم حايضا الثاني واي بسكونها نزل

ان هي فاعل بفعل محذوف يفسره سرقة لان الاجتماع
 بالنمل اولى من اجتماع الاستنهام عما يشك فيه وهو
 الاحوال لانها متحدة واما عن الذواق فقليل امر
 قد لم يتركه الا بمعيشة بالاشفاق وسهولة السبي
 المهمة يسكنون الحيا ومنكر كسر الميم وسكنون
 السنون وكسر القاف وبالواقييلتان والمعنى لا ادري
 اي النسبين هو الصحيح فترجى قد محذوف الهزة
 والتشويين سبعا للضرورة بناء على انه محذوف نظرا
 الى الحى بدليل الاخبار بان ويحتمل ان يكون منوعا في
 نظره في القبيلة والاخبار بان لا ينج من ذلك الجواز
 رعاية التذكير وحده فترجى خبره لان ما قبلها وما
 بعدها الخ وقيل لانها اتصلت بالمرقة حتى صارتا في
 افادة الاستنهام بمثابة كلمة واحدة لانها جميعا يعني
 اي ويرجى هذا بان اعتبار هذا المعنى راجع اليها نفسها
 لا اليها مخرج عنها بخلاف الاول لان الاتصال فيه
 انها هو بعد السابق واللاحق فاطلاق الانشال
 عليها انما هو باعتبار متماثلين في التثنية فترجى
 بذكر انما هو لا مخرج وهو رضى ما ذا الوجه الثاني
 انما يتلوا في المسوقة بهمزة الاستنهام لاهمزة القوة
 فيترجى الاول لسهولة النوعين فترجى لان الاستنهام
 معها يا حقيقته اي في الجملة لا يجمع جميع الصور فقد

حكي

حكي في المعنى عن الزخري في قوله تعالى ان كنتم سمعوا
 جعازا كون له متصلة بالهمزة في الاحكام النوبختي
 وفي قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا لو كنتم
 ام متصلة بمعنى اي الامرين والهمزة في فيه للتنبيه
 ولم يتعقب ولعدم مناسبيته قد بان كذا في الراجي
 من المنايا السابقة والشاهد اعني قوله ولست يا ايها
 خبره لا يلزم ان يكون الخ لظلالا قد يتوهم ظلالا
 التشويية ملفوفة بكلمة سبوا قد رقت الصغير
 فيدري في قيمته وخلصت الجمع الى لفظ الام المتقدمة لاني
 معناها والاف المنقطعة في المنقطعة قد تكون
 لا تدخل على المفرد لا بما تتركه بل الابتداء يتوهم حرف
 الابتداء لا يدخل الا على جملة من كانت غير عاطفة عند
 الجمهور خلافا لامن جنى واجي بن مالك انها قد دخل على
 المفرد وحل مقام انها الا بلام شاعيا ظاهره دون
 نقد برصه لظهور استدلاله بانه قد سمع ان هذا كمال الام
 بالنسب وهذا الا يعرف الامن جنى وان سلم فالتاويل
 يمكن بان تكون متصلة وحذف الهمزة او منقطعة
 وان نسب شاعيا محذوف اي ام اري شاعيا فترجى قد لا
 او ان كانا نحوام له اليان اذ لو قدرت للامزاج المحض
 لزم المحال معني قد لا وقد لا تقتضيه نقل ابن الجري
 من جميع السريين انها بطل بمعنى بل والهمزة جيسا

وان الكوفيين خالفوه في ذلك وان الذي يظهر قولهم
لانه يلزم الميراث دعوى التاكيد في حقهم هل تستوي
الظلمات والنور وحقهم ما اذا كنتم تعلمون وتعلمون هذا
الذي هو خبركم مخفي قد رآه ذهب بعضهم اليها
الاولى والاولى المعطوف على انما خبر منه ووجه المعادة
بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل لم يتصرفون ثم اقيمت
الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا
قالوا انت خير كانوا عندهم خبرا مخفي قد رآه ساعده
ابن جويه ساعده في الاصل اسم بلاسد وجوبه يضم
الجيم وفتح الهمزة وتشديد التخيبة اسماء هذا الشاعر
وهو في الاصل ضمير جوهرة وهي حرة نصر الى اسود
شمني سرله يا وقال في المخفي قد اولع الفتى وغيره
بان يقولوا سوا كان كذا وكذا وهو نظير قولهم يجب اقل
الامر من كذا وكذا او الصواب العطف في الاول بام و
الثاني بالاول وفي الصحاح يقول سوا اقل فت او قدمت
ولم يبد كونه ذلك وهو سهو وقول ابن جيمس سوا اقلهم
انهم هم او لم تنفهم وهذا من السدود يمكن ان يفتي
وقال السيرافي وسوا اذا دخلت بعدها همزة الاستنعام
لنعت ام بعدها كنون كسر على ان تمام قدمت واذا
كان بعد سوا فعلان بغير استنعام كان كذا كذا عطف
احدهما على الاخرى وكنون كسر سوا فتا او قدمت انتهى

قال

قال دم وهذا نص صريح بقضي بصفة قول المفتي سوا كان
كذا وكذا او بصفة التركيب الواقع في الصحاح وقوله ابن
جيمس التي ليس فيها همزة فتجيب ذلك موجه لا خطافية
ولا سدود بنا على هذا الذي قد تلت في قوله العطف
يا ووالنسوية تا يا ه لانها تعقب فيجب فمساعد او
لاحد الشيين او لا ييا قلت وجه السيرافي بان الكلام
محمول على معنى المجازاة فاذا قلت سوا على قدمت او
قددت فتقديره ان تمنا وقدمت فمما على سوا وعليه
فلا يكون سوا خبرا مقدما ولا مبتدأ فليس التقدير قياكم
وقدموك سوا او سوا على قياكم وقدموك بل سوا غير
مبتدأ محذوف اي الامران سوا وهذه الجملة محذوفة على
جواب الشرط المقدم وصريح الرمي بمثل ذلك ولما خطبية
الفتى في قولهم يجب اقل الامر من كذا وكذا او ان الصواب
فيها العطف بالاول فمبني على ان المبين هو الامران جميعا
وهو صريح بل المبين اقلهما والاقل هو احدهما فبحار
العطف يا وبل تبين والحال هذه التقيد من قبله والاباحة
ليس المراد بالثانية لان الكلام في معنى او حسب اللغة
قبل للمور الشرع على المواد الاباحة بحسب العقل والحب
العرف في اي وقت كان وعند اي قوم كانوا شمني سرله
بعد الطلب اي مسبقته لم يكن هناك طلب اه لا طلب
في الاباحة والتخيير ثم الحمل على التخيير والاباحة بعد

مبغية الامور خلاف غير ما من مبيع المطلب
كالاستقام كما بينت من حيث قال فالاستقام هو ان يرد
عندك او هو لا تقدر فيه من العاين المذكور فربما
التي هي وليت في حال الاخر فشا فلهذا هو في عوار
الجمع او في الاغلب من يتبين احدهما لا يكثر حصولها
معاً واما التخصيص فهو لا يتصل بالمتعة والضرر ولا
تضرب في عوار من في الامور الاحتمال الا بالحد والاختيار
بحسب القربة التي قد لا يوافقها في بعض المصالح
الشالبي بان الذي يختص بالخبر الشك والاهم واما اليان
فيستعمل في الموضوعين وكلام الفقيه في حرمه سبق
تد له امتناع الجمع في التخصيص وان قلت فقول العلماء
بإثبات الكفارة والغدية بالتخصيص مع امكان الجمع قلت
يمتنع الجمع بين الامام والكسوة والظهور في كل
محل كفاية وبين الصياح في الصدقة والشك في كل
محل فدية بل تتح واحدة من كفاية او فدية واما في
قريبه مستقلة خارجة عن ذلك ففي تد له التخصيص ليرد
في التسهيل بالتخصيص فيقال ثانياً في التخصيص في المخرج
الشك والاهم والتخصيص واما هذا الثلاثة فانه كل
تخصيصاً محصوراً بطريقه ومثل نفسه وقالوا لو اوردوا
او نساوي قال وهذا الوجه من التخصيص لا يرد
استثلال الواو في التخصيص اجوده ومن يجيبه بالقرينة

وقالوا

وقالوا الناشئان اليه قال ابن هشام وكونه في الواو
في التخصيص كذا لا يتبين اذ لا ثاني له بل الثاني لا كثرية
للاو وتخصيص الكثرة او بقله وقد صرح بتبوتيه
اليه وليس فيه دليل لا محتمل ان يكون المعنى لا محتمل
احدهما فخذ في السنان كما قيل في عوار منها ان لو انني
ولجاب الثمن بان التخصيص لما كان في الواو اكثر جملة
فيها مبيع مستقلة كما في الواو اقل لم يمكن ذلك بل ان
بالفرق في الخبر فيكون دغلاً في المصلحة المحترمة فيه
او عند رتبته في الواو والتخصيص جعل في التخصيص وفي ذلك
يستعمل في تحريم ما يتناول الانقسام والتفريق فقلح الاقتال
في المصلحة او اكثر وفي ذلك لا يستعمل في التخصيص فيقول هو ان
من التخصيص هو ما مطلقاً شين تد له وانا او اباكم الخ
قال في المعنى الشاهد في الاولى فانه فيها والا قرب
ان يد في الثانية فقل ان الشرط تقدم كلام خبري وهو انما
يختص بتبوتيه لعل في تد له لان ما في المصلحة كما وتعالى
ان لعل في تد له او في شلال خبر عن الاول وخذ في خبر الثاني
او اباكم الخ لا يتبين كون خبرا عنها وان مسلح لعل في
لان جاره محصور واما خبرا بين الحرفين الماخذين على
الحق والباطل لان صاحب الحق كانه مستقل على جواد
يركض به حيث شاء وصاحب الباطل كانه مستحق في كلام
لا بد من ابي بنو جده سبق تد له والشك الفرق بينه

وبين الإيهام أن المنكسر عالم بالحكم في الإيهام دون الشك
 غربي قوله واضرب يا أعظماؤه أن أو أتي للاضرب
 عاطلة وإن كان لا يتبع بعدها إلا الجمل لأن العطف لا يقتضي
 بالضرورة أن الكلام لا يقتضي أنها غير عاطلة بل استينافية
 سبق قوله وأعادة العامل يعني مع حرف التثنية وحرف
 التثنية شمني قوله وقادة ابن السماك الخ في الكشف
 وقادة السماك ويسكون الواو أي أن الفاسكون بمعنى
 الذين فسقوا انتهى فيحملوا عاطلة الجملة بعدها على
 صلة المبدأ إلى جانب المعنى كأنه قيل إلا الذين فسقوا
 فمضوا واذا قد تساوي الأعراب في الوقوع مع أن
 الثاني الباقى لا يتبع فيحمل على التثنية بمعنى بل وقادتها
 التثنية تعقار في شمني قوله أي جاءت بمساعدا على ملقة
 الجمع يسوي قوله إذا لم يلف ذو المنطقة المارة القمرة بدم
 وجد في المنكسر قوله ليس لي في السامع قوله تقوم
 أي هم قوم والشاهد في أو سا فمع من صنعت بنا صيته
 أي ليس هذا قوله في مثل طباه الخ طاه جمع طاه وهو
 الطبايع وصفين شواستول منفي وهو ما فرق
 وصف في الجمل وقيد في السامع في قوله في الشاهد
 قوله أن في أكثر الخ أكثر كثرة فوقه جمع وزن أفعل
 ووزن بلا سكونه وزاي علان لرجلين وهو بوب
 تنبيه خويبر في تضيغ غارب وهو اللص ويتقلبت

المشاة

بمشافة تخفية فنفون فتاف ففاس الفف و هو الكسر
والهامة والاس شحين ثم امشروفت اي صوبت نحو
العدو وكفي بذكره عن الطول وبالسلاسل من الاسر
شبي قوله وجعل مشدودا فلتا ففقت للاختلاف
فيه فقتل بفتح الكوفية بفتح الواو وقال الخليل يعمي
بل وعند اليمانيين اللانهم وتقبل المشدود وقال اللواتي
قد له وكونه التسهيل في اللفظ اذ اعترضنا به كلمة
التسهيل في المثال لانه صانور عليه ان صاحب التسهيل
لم يصف باللفظ الامتصاص والسطو في الالاحة وهذه له
بره من اللفظ لانه ذكرها في سابق والذي يراه هنا
ووجهه باللفظ هو التسمان بالافران وقد وصفها
في التسهيل ايضا باللفظ على ان ربما قد تسهل للكثير
ب ثم في الالاحة كثير ايام ان اذ في الالاحة قد
لانتا قبال الواو ليس كما في التسهيل في قوله في حافة
للواو في الالاحة في قوله في حافة في غير ما قلناه
عطف صاحب او وكذا في قوله في عطف المساج
الامن في العطف في حافة في حافة في حافة في حافة
قد في حافة في حافة في حافة في حافة في حافة في حافة
بفتح او والمظهر في حافة في حافة في حافة في حافة
في التسهيل لانه من اوفاه يدل على انها فيه ليست
بمجاوب قوله كما الناس في حافة في حافة في حافة في حافة

قوله قوله ومن يكسب الخ
محل قبل القريتين قبله

وتعلم انه ومن يكسب خطيئة لها ثواب مستحق
الخطيئة على الاثام الذي يبيح العبد ويبيح له والاشهر
على نظام العباد دم من هذا من بحالستر الخ
الا ومن يباحه في السكك في سابعه فمجدوه كغيرها
الخرج من ذلك في حوشه في التشكيل فيقال والاصواب
ان لا فرق لان الاباحة انما استقيقت من الامر واذ
ايح لنا ان جاز لنا فيها اربعة اوجه وكلهم ينسب
على ذلك مع او قد بينا المنع الواو كذلك هم قد
وقالوا ان الخ مال فيكون وهو في مستحقين في احد
والفعل في حارة المطر والماء هنا مطلقا في حارة شي
قد له اما هي مركبة من من ان وما يليل افواه
ان في الضرورة وكقولهم وقد كذبك نفسك فاكذبها
فان جزعا وان افعال صبر وقيل بسيطة ولا دليل في البيت
لجعله كمن ان يقبض شريطه في الحجاب محذوف لانه كمن
فاجتمع فلا تجزئ وان كنت في افعال صبر ولا في دم
قد له المتحقق عليها وهي خمسة الشك في جاني
اما زيد وامر واخا لم تقم الخا في ستمو الايام نحو
اما بعد يم واما ينوب عليهم والتقنين في امانات
نحذب واما ان لا تخف فيهم حسنا والاباحة نحو
جالس اما الحسن واما ابن سيرين والتفوق في الجدة
نحو اما شاكرا واما كنوزا في في قوله ويؤيده قوله

اها الا قد بينا ان مجموع واما هو العاطف كما قال ابن
الحاجب ولا يبعد ان صورة الحرف مستقلة حرفا في
موضع وبمعنى حرف في موضع اخر كما في ادم وهذا
الا يولد انما يحده لو كان قوله ملازمة الواو لولا ان يكون
الواو في العاطفة وليس كذلك فانه هو دليل على كونه اما
غير عاطفة شئ في منزلة شئت شامتة كناية عن
موتها لان الشامة باطن القدم ومن هذا ارتفعت
رجلاه وانكسرت راسه فظهرت شامة قدمه ثم قوله
وكذلك فتح من زواياها اي اياها ان اتيها علي
سبيل الاجتماع والانفتح من زواياها في جميعه وقبسية
واسدية تفتح قوله واياها في جميع الفتحة
المنزلة كاي البهت لايم المطلقا دم عن ادم قوله
مقتضى كلامه ان لا يبعد الخ قد بينت قوله فاعرف بالانصب
عطافه فيكون زواياها من تحت الشاة عتاش باب
ضرب اية منعت في الكلام القش والسم في الجدة والروي
مستباح قوله في ارض مبيتي بالمنحول من هاتين العظم
كسرة بعد جبره وكل وجه مع وجه فهو هيش وبار
اي في دلو في بعد هذا اي بعد هذا شئ في قوله ساو
ثلاثا جملة قال في المفتح فان واهيا كالم في حرف
ابتداء الجملة الاستدراك فكيف عاطفة وهو ان تستل
ها الواو نحو وكن كانوا هم الظالمين ويؤيدهما القول في جبره

انه بن ورفقا لا وزعم انهم الى الرابع منها حين اقتربوا بالواو
عاطفة بعلة على حلة طائفة ظاهر فليس انتهى وتبع
بعد النبي والنبي والايضا بسوا الحسن لا بعد الاستفهام
سيوطي في غير ذلك لا بد قائل لكن هو لم يقر له انه ابن
ورقا هو الحارث المشيخي وورقا بل المدايه واليوادر
جمع باهرة وهي الحقة نقرت له او قلت واو او فيها
حينئذ اربعة اقوال احدها انه هو وطائفة عاطفة
والواو عاطفة على حذف بعضها والثاني ليونس
ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة متفردة اجماعا مفردة
والثالث لابن عصفوران لكن عاطفة والواو زائدة
لازمة والرابع لا ينكسر ان كان لكن عاطفة والواو زائدة
غير لازمة متعينة ولا تستعمل لكن عند يونس السابقة
بالواو سيوطي قد لا يستعمل في الواو المفرد في الواو
بخلاف الجملة في يجوز في النهاية في ذلك نحو قائل زيد
ولم يقر هو معنى قد لا يختلفان بالايجاب الى
ويونس يجوز اختلافهما في ذلك كما علم من مذهبه المذكور
قد لا يسلط بل بشرط ان الزاوية بشرط ثالث
وهو ان لا تقترب بها حرف فاذا قبل جايئته بيل لا يل
عمر فالعاطف بيل ولا رجة لما قبلها وليست عاطفة
واذا اقبلت ما جاني زيدا لا عرف فالعاطف الواو
ولا شك في النبي وفي هذا المثال مانع اخر من العطف

بلا وهو تقدم النبي وقد اجتمعوا ولا الضالين مفتي
قد لا افراد معطوفة على الواو السيوطي وان يكون المعطوف
بألف الواو عاطفة لما وضع فان وقعت الجملة التي لا موضع
لها في الواو لم يكن حرف عطف قد لا وقال السبيل
الواو افنة لا يذوي فتال لا يعطف بلا الا بشرط ان يتفق
ما قبلها بمعنهما الخطاب فلي الفعل عما بعدها فيكون
الاول لا يتناول الثاني فلا يجوز ضمير بربيل لا جاعل
اذ ليس هو مفهوم الكلام الاول ما ينبغي الفعل عما بعدها
ولا انما قبل لتوكيد النبي ويجوز ضمير بربيل غير
جاء لهم قد لا وقال الزجاني الخ لعله بان العامل
يتدر بعد العاطف ولا يتناول لاجماع والاعمال العلوية
انه لو توقف صحة العطف على تقدير التعامل بعد
العاطف لا يمنع ليس يريد قايما ولا قاعدا صفتي
قد لا كان في الواو ثانيا واسم مراع والمليون نوت
فان لن في كلقت ذهبت ونوتها بفتح اوله ومن ثابته
وفتح الشا قبل عال والتوا على جبال صغار قد لا
الاعا حورم الله زيدا لا عرف قد لا والتخصيص نحو
هلا تفرح زيدا لا عرف وقال في ابي ابيان وغالنه من
قد لا في الحكم الا انشرف الحبس واسم طلاها
تخصيص في بي بي يقر بضمضم وهو حقيقي ان كان
تخصيص الحقيقة وفي نفس الامر بان لا يجاوز الى

غيره ذلك الشيء صلا واحداً ان كان بحسب الاضافة الي
 شي آخر بان لا يتجاوز الى ذلك الشيء وان امكن ان يتجاوز
 الى كل شيء آخر في الجملة وكل من قهر افراد ان كان المخاطب
 متما يقتدر الشركة وقهر قلوبها فلو لم يكن مقتدر
 عكس الحكم وقهر تعيين ان استوى عند المخاطب
 الامران مختصر قوله وبلى كلكن احالة على مجهول
 لانه لم يذكر او لا معنى بكون سيوطي وجوابه ان الحال
 عليه ظاهر ومفهوم من قوله وانتقل بالثاني فلذلك
 صحت الموصلة قوله بقرينة الحكم لا الفاصل انها تعيد
 مع الشيء والهي اسرى تأكيد وهو مقتدر بما قبلها
 وناسيبي وهو ثابت تقيض لما بعدها وبعد
 غيرها امرين تاسيسيين ازالة الحكم عما قبلها وجعله
 لما بعدها سبق قوله للثاني حذف اليامن ضرورة
 قوله والامر الجاهلي ومنه بالجاهلي احترق من العرض
 والتضييق فترجم قوله ولما جاز المبره الايم مع الوجه
 الاخر حفيد قوله فيصم ما زيد قايماً بالاعدا على معنى
 بلما هو قاعدته ويختلف المعنى بيني بالثاني والثبات
 لان ما بعد بل مع النصيب عني ومع الرفع ثبت شي
 منه وما جوزه من الثبات في نزهه ويلزمه ان لا نقل
 ما في قايماً شي لان شرطها بلما الثاني وقد انتقل
 عنه نقره وقد يقال انتقاضه بعد مني العمل لا يضر

قياساً

قياساً على النصيب بعد في السببية او او المعية بعد
 الشيء المختص بعد هاشور وما امس من قوم فاذا كرمه
 الا يزيد هم بها اليهم فيجوز في فاذا كرم النصيب مع
 انتقاض الشيء بعد سبق قوله والصواب ما تقدم
 اجيب عن الثاني بجل لا معنى انها لا تكون في القدرات
 يتبين الرابع هذا الوجه والاثبات الاوليان لا يتبين
 كون الامر في فيهما على وجه الابطال لا خيال ان يكون
 الامر في فيهما عن القول لا عن العقل ولا شك ان الاخبار
 بعد مرة ذلك من ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه
 فيكون الامر في فيهما مجرد الاستقلال من شئ
 تزداد قبلها لا الخراج بزيادة ثباتها لا العقل ونقي
 ما بعدها سبق قوله لتوكيد الامر في بعد الايجاب
 بان يتبين بالاجاب الذي قبلها ويعبر عن نسيان
 الشيء بعد ميم ومرة بحرف الامر في المستكون عنه
 يحتمل الشيء وغيره شئ في قوله وهذا الدير لا الكسفة
 يفتح انكاف التغير الي سواد والاقول النسيوية شئ
 في بل النسيب عاطفة لوجود الشروط
 زاد في شفا بعد جملة في غير عاطفة قوله
 فاصل بالضمير الى لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل
 به لغلاً ومعنى فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض
 حروف الكلمة فاكدوه بنفصل ليصل له نوع استقلال

بلغ

دم قوله او قائل ما لان لول الكلام قد يغني عما هو
 الواجب نحو جمل انما لا يفي بما ليس
 به واجب دم قوله ومنعته اعترضه هذا المزمع
 ولما زه الكوفيين في الكلام بلا منع قياسي البديل
 والفرق في الاول ان الثاني في العطف غير الاول فلا يد
 من تقوية الاول قدل في ان المعطوف المتأخر متعلق
 به ومن غير وجوب البديل لا يحتاج اليه تقوية لعدم
 المغالبة وكالبديل في الفرق المذكور التاكيد لا النفس
 والعين لانها كغيرها على ان العامل فلوله بكونها
 او لا بالتفصيل لا التيسر التاكيد بالفاعل سيوطي
 قوله قلت اذا قبلت الزاي المحبوبة والشاهدية
 وزهر حيث عطف في الضمير المستقر في اقبلت وتعتق
 بجوار كون الواو هائية لا عاطفة وزهر بضم الزاي
 جمع زهرا اي شجرة زهر واصل تهادي تهادي اي
 تتخذه والاداء المنعاج بقدر الوخش والفلاحة فلا
 وهي المصرا وتضمن حال اي اخذت في غير الطريق
 ولا اي في رطل قوله وعليه جهود الميريين اعترضوا
 بان ضمير الجرحية بالتثنية ومما قيله فلم يجز العطف
 عليه كالتثنية وبان حقا المتساطين ان يصلح لملوك
 كل منهما محل الاخر وضمير الجرح لا يصلح لملوك محل المعطوف
 واجاب المصعبان بعد التثنية بالتثنية لومع من العطف

عليه

عليه منع من توكيده والابدال منه ولا يمتنعان باجماع
 وان القول لو كان شرط لم يصح ريب رجل واخيه وكل
 ثلثة وسخطها بدمهم واجاب ابنه عن الاول بان البديل
 في دية تكثر اذا اجماع فالتابع الضمير المحجور في الحقيقة
 المتعلق به والجار مجبور واجاب بعضهم بان البديل هو
 المبدل منه في المعنى وكذا التوكيد الا التوكيد بالنفس
 والعين كما مر ولا يباحا الخافق الاسمي الا اذا لم يشك
 انهم يحلله الا لفظ الفرق نحو المال بينك وبينه زيد
 فان البس نحو جان غلامك وغلام زيد وانت تريد
 غلاما ولما اشتراكا بينهما لم يجز بل يجوز لو قلت قرينة
 في التبع المتصو دوصل المعطوف الجار والمجرور في الجار
 والمجذور ام المجرور في المجرور استظهر في الثاني قال
 لان القول بمنتهين في نحو المال بيني وبينك اذا
 لا معنى للمضارع الثاني قلت ولا يمكن افتاؤه البتة
 ضرورة انه مغرب منصوب واقع بعد عاطف فينظر
 في نفسه بما اذا وقع ثم المعطوف مجرور بالفاعل الثاني
 اذ ليس باقل من الحروف الزائدة لا بالاول لئلا يلزم
 عليه ان الجار وانفسال الضمير بغير عامله في نحو
 ممرث بك وبه جم قوله وليس عندي لازما اختاره
 ابو حيان وقال ينبغي ان يقيد بان يكون الحرف
 ليس مختصا بغيره اختاره من الضمير المجرور

بلولا تانه لا يجوز عطف ظاهر عليه بالمجرور فلو رفعت عا توهم
 انك نطقت بضمير تفرجه وانه تظنهم تفرجه وفاقا ليوث
 قها ساجا الضمير المنصوب بها مع ان كلا فضلة و الفرق
 الاول بان ضمير المجرور ما قبله يدل على انه لا يمكن
 استقلاله وبانه يشابه التثنية من حيث انه لا يفتصل
 بينهما وبين ما يتصل به ويجوز في هذا المدح ان يخطأ وبانه
 قد يكون عوضا عن التثنية في نحو غلامي وغلامك
 وغلامه وهذه الوجة معدومة في النسب بقرام
 فاذ هي الاصدرة فاليوم قريب من جونا وتشتت
 تفرجه وما بينهما الا صدرة تعلق في مثل السواري
 لبو فئا والسواري جمع سارية وهي الاسطوانة
 وما مبتدأ والنوال لجمال وهو طفره جمع غايط
 وهو المطير من الارض وتنانق جمع لغتف وهو مفت
 الهوا بين شين والحق الشديد والكاهن الكلب
 ع تفرجه والمشيخة الحطام الصواب لا تخفف في السجدة
 بها صدرة دلالة ما قبلها عليها لا بالعطف وجمع
 الجار والمجرور عطف عا به مفت تفرجه ان الكا الضمير
 جازاي قبل ساجا العطف عا ضمير الفاعل اذا اكد
 والجامع شدة الاتصال بما يتصلان به والفرق
 على الاول من اوجه احدها ان يؤكد لا يزيل عنه
 العلل المذكورة في المنع بخلاف الثاني الفاعل فانه

يزيل

يزيل عنه المانع من العطف الثاني ان تأكيد المجرور
 بضمير المرفوع على ظرف التماس فلا يلزم حمل المانع عن
 التماس جلا الظاهر على التماس الثالث ان ضمير المجرور
 يشتد اتصالا من ضمير الفاعل يدل ان ضمير الفاعل قد
 جعل منفصلا عن اداة المجرور فيحصل بين ضميرين للنيل
 ولا يمكن اتصال بين ضمير المجرور وحاصله فدل اشتد
 اتصاله قوي في ضمير التثنية فلم يوشا ان يؤكد جوار
 العطف بخلاف الفاعل لما يشتد اتصالا اثر التأكيد
 في جوار العطف عليه سيوطي تفرجه جوار العطف الا لان
 كانهما ليس كما يجوز في جوري الظاهر م تفرجه
 فانتجبت التلاوة فانتجبت لان التي فيها او جيت
 ليس فيها انجوت حفيد تفرجه اية جوريه الطواليم
 كنية التماس ان الجار الثبات تفرجه
 ركب الناقصة طيحا ان اية تعيان وهو خير من الركب
 والناقصة المندوف مع خوف البطخ وانما كان كذلك
 ليوافق المستبد الخبير حفيد ويجعل ان يكون الاصل
 احد طيحين فحذف الخافوا ثيم الخافوا ليه
 متاه تفرجه تفرجه فادري الا صدرة دعاني اليها
 القلب الي لاخرو شيع تفرجه اي ام في هذا انما
 يلزم على ما ذهب اليه ابن الطراوة من ان الجمرة
 انما لا يكون الاتعاجل ليهي شين ما معمر بها نحو

وسمي هذا الفاعل على ما مضى من كونه
 فالضمير على السكالي وقيل ان كونه جوار
 تفرجه وعلل صاحب الكشاف وقد جاز ان
 هذا التفرجه وهو كذا فصح عا السكتين
 تفرجه انما وكلف الا انما تفرجه
 الملك تفرجه انما تفرجه انما تفرجه
 عا هذه التفرجه انما تفرجه

اقام زيدا قعد او بنا احد هلكا البتة فان طابا جامل
 فلا يزال عترة وانما يسأل هل هو شيعي ام غير والتقاء
 في هذا التسمي صلاتا دايما قال وهذا الحكم وهو لزوم
 المعادة لا يختص بالجنة دون سائر اوقات الاستقام
 ورد بان المعادة لا بالمعنى الذي ذكره لافرة للفتبين
 الذي هو مقصود بكل استقام فلا معنى للتخصيص
 وم قد لم يقد يحدف العاطف وحده هذا قول الفارسي
 وابنه منصور ومنعه ابن جني والسبيل لا لا يحدف
 حرق النبي والنبي وانما حدف حرف الاستقام لا ب
 للمستتم حبيبة فكانت حبيبة الخيرة م قد اكلت
 خيرا لها قد اكلت بك كلة منها لما تقيت فو ان وخرج
 المقال ونحوه على قول الاخرى م قد لم ولا يكون ذلك
 الا في الواو فيه نظر نفي التسهيل ويشار كما في ذلك
 او انتمى وشبهه م يقول عمر بن الخطاب قال عن علي
 رجل يمازلا ورده اية الزار وقيل في الزار وقيل انتمى
 وقال في المعنى وحكي ابي الحسن اعطه درهما ودرهمي
 ثلاثة وخرج على اضرار او او يحدف اليه المذكور انتمى
 وظاهره ان التا لا تشارك كما في ذلك وقد قيل في علمته
 النجود بابا بابا انه بتقدير يا بابا يا وشبهه ذلك
 فنام ا دخلوا الاول فالاول م قد لم وهي النفوذ
 الخ النفوذ ان يبين بان النفوذ لا ينافي المتشاكفين

بعدها

6
 بد ها واما غير فبعد لا او ويل ولكن يطابق احدها
 وجوز العبدان بعد انفا ونسبيل وهل حق بالواو
 بجامع عدم الترتيب ثم لم يخط عامل الخ او راين
 عشام انفا انما عطف عامل حذف وقي معوله فواشترية
 بد هم فمساعد الان تقديره فذهب الذين مساعدته
 والذين تيمموا الدار والايان جعله الجمهور من عطف الجمل
 يا ضار فعل مناسب وجعل فوس من عطف المفعول يتبين
 الفعل الاول محقق بتسلطيه عليه فيقتل اثر الدار
 والايان ونحوه والآخر على ان التسمي ينقاس ب
 ثم لم ينف الاول فمما لا يقال يقتضون الشوا في الا
 يقتضون الاول ويل ويرب شي بجمع تيمنا ولا يحدف استخلا
 مني ولا يشترط المحنة العطف محنة وقوع المعطوف
 موقع المعطوف عليه ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف
 لام الامر اذا ان فلا يحسن تحريك التثنية عليه تقتضي
 ثم لم وفيه الشاذ المعطوف لانه لا ينفصل عن كل
 وشحة معوله ما فلو عطف سودا على بيتا وشرة
 على شمة لزوم المعطوف على معولي عاملين مختلفين ثم
 في تبيين الما جرين المنسبون على ان لا يتواردة بين
 الانصار لان يترام لها جرين بفتح الجيم ابا السيم
 قد لم وحذف متبوع الما بيز كذا م قد قيل في ام
 حسبتم ان دخلوا الجنة ان لم يتصلوا بالثقة واعلم

ان الجنة حقت بالمكاره ام حسنته قد وبك واهل الواو
 الاولى لعطفه على الكلام على كلام المتكلم الاول والواو
 الثانية عطفه على سرجها المقدرة فهي لعطف المفردات
 وهي على الاستشهاد ونحوه قد وبك واهل الواو
 ظاهره ان العطف على جملة مقدرة بينهما وبين
 المزة وان المزة هي جملة الاسمي وهو قول الزمخشري
 وطائفة ومذهبس والجمهور ان المزة قدوت من
 تاخير تنبيهها على ما لفتها في التقديم وحملها الاسمي
 بعد الناء والاصل فانظرب فالمراد وان ينعطف الاول
 ما في من التكلف وانه غير مطروا لا يمكن ان يخاف ان
 هو قاييم على كل نفس ما كسبت وقيد جزم الزمخشري
 بموضع ما ينكولها الجمهور مني قوله قد يتقدم
 المعطوف بالواو الخالفه هشام في تخصيصه بالواو
 فقال هو في الفاء ثم واو ولا يجدهم قوله جوارحه
 الاختيار هو مذهب الكوفي في وقصدا البصريون
 بالضرورة سيوطي قوله ان لم يخرجها التقديم الاول
 يكن المعطوف معترضا فلا يجوز من مرت وعمر ويزيد
 ولم يكن المعطوف على الاستشهاد بواحد فلا يقال اختم
 وعمر وزيد خلافا لثعلبي في قوله قد وبك واهل الواو
 الفعل لا عبارة عن الموضع في قوله عطف الاسمي على
 الفعل والمباي على المتعارف والمفرد على الجملة والمكون

في الاصح ان يتحد بالتاويل اي ان الاسم يلحق الفعل
 والمباي يستقبل المعنى او المتعارف ما في المعنى والمباي
 تاويل المفرد بان تكون صفة او حالا او خبرا ومنعولا
 بطن قال ابن هشام قال بعض الطلبة لا يتصور لعطف
 الفعل على الفعل قال لا يجوز قلم في عطفه وقد عمو
 المعطوف في جملة لافضل وكذا قام وقد زيد لان في لحد
 التعليم ضمير اقلت له فاذا قلت بعيني ان تقوم فخرج
 ولم تقوم فخرج وبديهي ان يتقدم زيد فيخرج منه
 فيا لها جملة ونوع فيا سيويل وجهه ان الفعل المعطوف
 منصوب او مجزوم فلو لان المعطوف للفعل لم يثبت
 نصبا وجزمه ب قوله خوقله تعالى يتقدم قوله
 الخيطة ان يكون اذ هو معطوف على ان يتقدم امر
 فرعون لان الذي اورد من التار هو اتباعهم اياه وعليه
 فلا اختلاف في التفسير قوله في المغير ان صاحبها يكون
 ظاهره وان اثنون معطوف على المغيرات وبه منجوع
 التفسير مع انهم قالوا ان المعطوفات اذا تكررت تكون
 على الاول على الامع فيجاء بها في كرميد بما اذا لم
 يكن المعطوف مرتباً على المعطوف على ايلييه نقل عن
 المحقق انك ان ابن الهمام ونظريكل تقديم على اثنون
 من الاعراب لا جاز ان يكون الجذر عدم دخولها لاضال
 ولا جاز ان يكون خبره لعدم وجوده اذ الفرق انه

فان كان مرتباً

معطوف على مجرور فتنزل الا ان يقال ان فعل قولهم الجوز لا يدخل
الاتصال اذا كان ذلك على سبيل الاستقلال اما على سبيل
الفتح كما هنا فيدخل فان قلت هو بان الجملة الفعلية
تتم بمصلح هو فلم تكن جملة فان قلت هو مصلح قلت
الفرد كان المعطوف على الفعل وحده كما هو حاله في الجملة
باسرها دون شري ولا يخفى ما فيه والذي يظهر ان اثره
لا يحمل له من الاعراب لعطفه على ما لا يحمل له وهو النسل
المحول في صلة الا ان العطف على الصلة الى انما هو باعتبار
انتزاعه من الفعل لا من قوله وسلفا عربيا صلة ال
ليس بطريق الحقيقة حقيقة بل هي في الفعل المعطوف بل
بطريق التعريف من ان الموصولة تكون على صورة
الحرف فتقولوا اصلها في صلة انما انما يعطف عليها
ما لا يحمل له نظرا لاصلها فتأمل ثم لا يتاويل المعطوف
عليه الا صافان حال وحقها الافراد فيقتضون موصول
يتألفان ثم لا وفي الثاني بالعكس لان المنبرات
صلة وحقها ان تكون جملة فغير انتم موصول باللاق
اخرن قوله لم يصح المصدره بالرب ايضا من العواجم
والعوهج الطويل العنق من النكلا والارادية المرأة الثامنة
الخلق قوله يتقصد المصدره بان يعشيه ببعضه
اي سيق قاطع وجاير عطف على يتقصد وهو من الجوز
ضرا لقصده قوله والاصل فيه ان يكون اسما بذلك

علم ان الواجهة تاويلها جعل من المتعاطفين فعل الاخرين
قوله وكذا في ما فيها قال المصنف وما استحقه المعطوف
من التقدير يستحقه في البدل نحو ادخلوا وكنم واخرهم
اي ليبدل او كنم واخرهم لان ادخل لا يرفع الا ضمير الخطاب
نفس من جعل هذا المعنى فان جعل بدل لا كان من ابدال الجمل
بعضه بل بعض كاتقول في العطف دم قوله مخالف لما
واما البدل فعليه بنية تكون العامل فهو من جملة اخره بغير
كالعطف دم قوله الثانية انظر هل يعني عن هذه
الثانية الاولى ثم لا منعه اليها يبين هذا هو المشهور
عند الجمهور وقال السيدان منع اليها يبين انما هو بنية
الجمل التي لا يحمل لها وان ذلك جاي في الجمل التي لها حمل
وكذلك في حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبا
انهم ونعم الوكيل وليس يختصا بالجمل المحكية بالنول اذ
لا يشك من له مسكنه حسن قوله في هذا بوجه صالح
وما فسقه ووجه الجواز ان الجمل التي لها حمل واقعة
موقع المفردات وليست بالنسب بغير اجزاها مقصورة
بالذات فلا تغافل بالاختلاف تلك النسب بالجزئية
والاشتبائية بخلاف ما لا يحمل لها شيء ثم لا واجازه
السيدان وقال السبكي اهل البيان متفقون على منع
وكثير من النجاة جوده ولا خلاف بين الفريقين لانه
عند جمهورهم يجوز لغة ولا يجوز بلاغة شئني قوله

مستدلين بنحو وبشر الخوجه الاستدلال تقدم اعدت
للاقربين وهو لم يخبرني بما يشترشي واجاب في المعنى
بان المعتمد بالعطف جملة الشواهد لا الامور واللام منظور
فيه الى المعنى فكانه قيل والذين امنوا وعلوا الصالحات
لم جنات تبشرهم بذلك اني قوله وبشر المؤمنين بما
بان بشر مطوف على قنطرة لانهم يعجبون من ان كان
الفاعل لا يقدح فتقول ما هو او اقمه يارب في معني
قد رة قال ابو احسان المردود في المعنى بانه غلط منه علي
س وبينه قد وان شغبا في المصبرة بفتح المهملة وسكون
الموحدة الاعم ومما قمر اقد في زيادة العا على غير قياس
والرسم الاثر والدارس المعنى والحوال مصدر يجرى واسم
فكان من عول الرجل اذا بكى رافعا صوته او اسم متحول
محذوف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه شئني
والشاهد في عطف جملة الاستشهاد على الخبرية قيلها
واجاب في المعنى بان هل نافية مثله في قولهم هذه الا
القوم انما استوفيت انتهى قد رة تنافي عن الاخر اي
بكلية بما يسره والاما في جمع موق وهو ظرف العيب
ما يلي الانف والحافظ فوفها من ما يلي الاذن والامتد
بكرة للمزة والميم وسكون المشددة بينها واهمال الال
حجركم لئلا يشتموا والشاهد في عطف جملة تحمل على الخبرية
قيلها قال في المعنى ولم يكون مطوقا على امر قد ر

بدل

بدل عليه المعنى اي فافعل كذا وكل كما قيل في وا هجرون
اي فاعذرني وا هجرون انتهى قد رة ثلاثة اقوال واعتبر
القول الثاني معني اي لحي هذا العطف كثير اقول في تعالي
سوا عليكم اذ عوتقوهم ام انتم صابغ شتمى البدل
قد رة الثاني الخ هذه معناه الاصطلاحي ولما في اللغة فمعناه
المعنى وبشر المؤمنين بما بان ان يبدلنا جنة امنا خفيد
قال بعضهم كينيه يستقيم للما لم اختصا من البدل بعد
جامع ما منع قولنا عطف البيان وصل الى البدلية
بوجه في ان معناه انه لا يبقا قد الا فينا استثنى عز ج
وقعتني عطف البيان ما يفيد الجواب قد رة المقصود
بالحكم ظاهره اذ المبدل منه ليس مقصودا بالحكم كذا قيل
وليس شي لان قد رة الحما المقصود بالحكم بالنظر الى
بقية النواحي لا بالنظر الى كل شي حتى للبدل منه فان قلت
ما معنى قولهم المقصود بالحكم قلت معناه بحيث لو لم
يذكر المبدل منه كان اصل الكلام المقصود حاصلا وهذا
هو الذي يميز بقية النواحي لانه ليس شي منها بهذه الهيئة
فلا حاجة الى قوله بلا واسطة لان الثاني بعد بدل او لكن
ليس بهذه الهيئة خفيد قد رة بلا واسطة المراد بها
حرف العطف والافعال من المجرور قد يكون بواسطة
مخولة كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجوا
الله وقرنه وعطف النسق الخ في التوضيح واسا النسق

قوله واما من لا علم له
الذهاب في هذه المسئلة
المعنى مطلق وهو مذاهب
لان العا عطف كالعامل ولا
يقوى حرف واحد ان يكون
كالعاملين وما اوقع للمواز
فجره بحرف مدلول عليه
قوله العا عطف لسهل وشره
قوله الجواز عطف للان
جزئية الكلام اذ افاد
المعنى المقصود منه على
وجه الاستغناء لا على
الى الفعل والسماء والالزم
توقف تراليب العلماء
تصانيفهم عليه مع صح

ثوبه لبدل الاشتغال بقتني حسن الاقتدار على البذل
 منه لان ذلك شرط في صفة كاياني به قوله وامره في
 الضمير لئلا يقال في شرح كاياني ما سطره اكثر النحويين
 مصاحبة بدل البعض والاشتمال كغيره عايد علي
 المبدل منه والمصحح عند اشتراطه تكن وجوده
 اكثر انتهي قوله قتل اصحاب الاخذ وهو سقيا الارض
 واصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا عليهما في
 الارض وحلاه نار او قالوا من لم يكمل التي فيه ومن
 كفرتك تخرج عن الكفاية وقيل الاصل ناره
 هذا الخوذه هي الصلابة ان النار بدل وغيره الاخذ
 عن النار ولما كان مستملا عليا وقيل الاول بان يكون
 علي حذف مضاف اليه اخذ والنار وقيل هو بدل فارب
 ز قد لا ان قصد اي صيحاب قد لا مرون قصدي
 صحيح اعم من ان لا يتعدى بل يبقى اليد اللسان او يتعدى
 ثم يتبين فساد قصده بقرينة سلب اي يبدل
 البطل سلب الحكم من الاول واثبت الثاني مولاي
 قد لا صيحابي ثم اراد الاصل من الاول بقرينة
 بدل المبدل بدل صيغة والمحدث قد لا والاحسن
 فيمن الخاف لئلا يتوهم ان ذلك الصفة اي بئلا حادة
 كما تقول من يتربى جلدان لا يتربى جلد او يلدن قريح
 قوله زاد بعضهم لئلا ان ابا سبيان فكريتهم بدل كل من

بمن

بمن نحو لثبته غدوة يوم الجمعة لان يوم الجمعة لا يكون
 ظرفا ثانيا لان العامل لا يعمل في يوم من المسمولات الا بقرينة
 واحد فهو بدل من غدوة بدل كل من بمن لا يكون غلطا
 لان النقي لا يكون في كل اليوم بل في بعضه فاشبهه هذا النوع
 هو المختار عندي وقد وجدته في شاهد من الفتن بل فاو ليك
 يدخلون الجنة ولا يملكون شيئا هناك عدن بيولي
 كاي غداة الا الذين الفراق والسموات جمع سمرة وهي
 شجرة الطلح وتاقف بالسكون ويعد الف قاف ثم فاو هو
 الذي يخرج حب الغنفل اراد انه يكفي في ذلك اليوم كناقف
 الغنفل حيث تدمع جبيناه لمزادته ع قد لا وتاولوا
 البيت بان اليوم بحسب الوقت فهو من بدل اكل ي
 قد لا من صفة مضافا فاما اقلت اعجبني زيد
 عليه انما تر بها اعجبني صفة زيد فبييت بتوكل عليه
 تلك الصفة المحذوفة دم قد لا وقيل العامل قال للم
 والاول هو المصحح لان الثاني والثالث لا يطردان لان
 من بدل الاشتغال اعجبني زيد فصاحته وكلامه
 وكهنت زيد اصبحه وسأني خالد فقره وعرجيه
 والاشبه في هذه وسأني ما غير مثل جميع الاول فلم يطرد
 كون الثاني مستملا واساعد المأطرا الثالث فظاهر
 لان من بدل الاشتغال يسيلونك عن الشهر المحرم
 قتال فيده والعامل ليس مستملا على بدل الاشتغال قال

وم لا تقول في بدل الاشتغال قتل اليسريانه وبني
الامير وعلوه لان شرط بدل الاشتغال ان لا يستغاث
هو من المبدل منه بغير ابل يتبقى النفس متشوقة الي
البيان لا لجمال الذهب فيه وهذا الاول غير ممل اذ يستغاث
عراق من قتل الامير ان التقاتل مضافه وكذا في
امثاله فلا يجوز مثل هذه الابدال اصلا انتهى ونشرح
الكافية شرط بدل الاشتغال امكان فهم معناه عند الحذف
وحسن الكلام على تقدير حذفه نحو ارجو لجلتي الجارية
حسنا لان الحسن مشتمل عليه ذكر الجارية اشتغالا
مسيا للبدلية فانهم فهم معناه عند الحذف مع كون
الاقتضار على تنوعه حسنا بخلاف نحو ارجو لجلتي زيد
اخوه فانه لا يبيح الاستغناء عنه ونحو اسرعت
زيدا فريسه فانه وان فهم معناه في الحذف لا يحسن
التكلم به فلو هو ومثل هذا كان بدل غلط سبوطي
تدله وذهب في التفسير الى الاول انظر عليه والاول
في الكتاب حريم اذا تبيحت به تدله لمليا الزمانه
وفي اللغات وفي اشياها شرب لمليا فعلا بالفتح من
الما وهو سمره في باطن العنتاي حرميا وحره فيهم
الحاء تشديد الطاء مبتدأ خبر في شقيتها وشرب
بفتح الشين والنون فربه وعذوبة في الانسان مع تدله
لا مكان لا وبله يان اللبس مصدر وصفت به المحنة

اي حجة لها او فيه تقويم وتلغير فيه شقيتها حجة
وفي المثلث نفس وفي انبياء شنيع تترك كون احدها
مصدر اقاله ابوابها وفيه نظرا لان المواد المطابقة
والمعاني والمصدر يشتمل على الاثنين والجماعتهما نزل
او قدما التفصيل قد يتال المطابقة حاصلت مع التفصيل
ايضا لان البدل ليس كل واحد من شقيها التفصيل يدل
مجموعهما هو مطابق غير ان هنا شيا وهو انه اذا كانت
مجموعهما هو البدل فاحوا العامل في كل واحد منهما معاته
مطرد وفيه يدل وهذا في البدل كقوله في الجفر الرمان
طوبى له من هم وجواب ان المحول في الحقيقة مجموعهما
لكنه من حيث هو المجمع لا يمكن ان يكون اثر العدل فيه
وظهوره في احدهما وكون الاخر في كل واحد منهما
للتكتم سبق تتركه ومن غير الحاضر في البارز فقد قال الناطم
لا يبدل من الضمير الظاهر الاستتار والواقع ما بينه وبين
فما كان فعل مقدر من جنس الاول في شقيها في جملتها وحمل
ذلك استنبطها لانها في الظاهر لا يقع ظاهر ولا ضمير
بارضا تتركه في الاستتار كقوله في هذا الا تتركه المعانيبا
جمع منية والمشهور في جمعها المنايا واصله المنايا
بين قلوب الاول في حجة تتركه وهذا المعنى لانه
الانبياء البيان وفيه التكلم والمخاطب لا يحتاج اليه لانه
في غاية الوضوح سبق تتركه قول الا فتنش والكل في جملتها

الاعا ضا حله حلال مثل العبد
للهياد قد اذ الان تكم اوصى
من فابذوا انتم من هذه الكس
مظك على من هم من بني اهل
منه فخره ملك بنو يد من اولاد

احتميا بقوله تعالى اجمعكم الي يوم القيمة لا ريب
فيه الذين خسروا انفسهم وخرجت حياد الذين ليس
ببدل وانما هو مبتدأ خبر عنه بما بعده ثم قوله نحو
ما امرتكم الا زيدا فيه نظرا له زيد ليس ببديل كل من غير
المحالين بل بديل بعض ب قوله اواقتني بعضا الخ
سكنت عن بديل الاضراب فاقترني عدم الجواز فيه
لكن صرح الجاهل بجواز ذلك قوله نحو فقد كان لكم الخ
زعم الاخش ان من كان يرجو البديل كل واحد لا يجوز
ان يجعل بديل بعض والالزام انقسام العصابة الي من
يرجو الله ومن لا يرجوه ولا يجوز ذلك على العصابة
والجواب انه خطاب لمن سلق خطابه بقوله تعالى
قد يعلم الله الموقنين منكم فمنهم بالتمني وغيره
من صفات الام والوصوف هم المختلطون من المنافقين
وغيرهم عن شرح الشياخ قوله او عديا اخره
الادام جمع ادم وهو القيد ورجلي بدل بسنن عليا
يا وعدي وقيل منادي استهزا بالموعد وشبهة
غليظة والنفاس جمع منسج بفتح الميم وكسر النملة
غفابيعا استمر لسان قوله كما تكلمت اجمالا اخره
الابتدائي هو البهجة الفرج والسرو والاسنانه الالبانة
غزبي وقوله استمالا بطريق البهجة تجري على الاكثر
سلا مراعاة البعد والانتقال استعملت به قوله بلغنا

الخ

والجواب ان قوله
قد يعلم الله الموقنين
منكم فمنهم بالتمني
غيره من صفات الام
والوصوف هم المختلطون
من المنافقين وغيرهم
عن شرح الشياخ قوله
او عديا اخره الادام
جمع ادم وهو القيد
ورجلي بدل بسنن عليا
يا وعدي وقيل منادي
استهزا بالموعد وشبهة
غليظة والنفاس جمع
منسج بفتح الميم وكسر
النملة غفابيعا استمر
لسان قوله كما تكلمت
اجمالا اخره الابتدائي
هو البهجة الفرج والسرو
والاسنانه الالبانة
غزبي وقوله استمالا
بطريق البهجة تجري على
الاكثر سلا مراعاة
البعد والانتقال
استعملت به قوله
بلغنا

الا بجدنا بول اشتغال من ضمير بلغنا ومظهر امصدر
بجبي في قوله لا بديل خطر من ضمير لا بديل يسمع ونحو
فمت انت وموتت بكانت تؤكد اتيقا وكذا مرابتك
اياك هذا الكوفيين والناظم قوله ولا من ظاهر
مقتضاه الاطلاق في كل بديل وفيه مع الجرامع وشرحه
ومنع ابن ما في بديل الضمن الظاهر بديل كل قال لا
لم يسمع ولو سمع لكان مؤكدا لا يلاوا حلا ولا اصحابه
نحو ما بين زيدا اياه ونحو جواز بديل البعض والاشغال
خلق فقيلا يجوز نحو قلت التفاعلة قلت التفاعلة يا
وحسن الحارثية اجمعتني الجارية هو قيل فيمنع قال
ابو حيان وهو الخ لاني في ابدا العاصم من معتمد
ومتشاه ترجم النسخ سق قوله اذ لا يجوز اضر باخو
اياك بحد اياي فمعدي اياي بل اياي فان دعوي التاكيد
في مثل هذا الابتدائي ثم قوله الضمن المضمع ما صرح
معه باداة الاستفهام او الشرط فلا يليه البول في ذلك
نحو هذا حد جاك زيد او عمرو وكذا ان تقرب احدا رجلا
او امرأة اضربه عن شروح التسهيل قوله ولم هذا
ليوافق المبدول منه فانه في المعنى نمرج ثم بديل
اسم الكسرة فان في حرف الشرط الذي تضمنه المبدول
منه ولم يدر كواهم مسيلة الشرط لانه لا تخلو عن
اشكال لانك اذا قلت من يتم ان زيد وان هو كان

والجواب ان قوله
قد يعلم الله الموقنين
منكم فمنهم بالتمني
غيره من صفات الام
والوصوف هم المختلطون
من المنافقين وغيرهم
عن شرح الشياخ قوله
او عديا اخره الادام
جمع ادم وهو القيد
ورجلي بدل بسنن عليا
يا وعدي وقيل منادي
استهزا بالموعد وشبهة
غليظة والنفاس جمع
منسج بفتح الميم وكسر
النملة غفابيعا استمر
لسان قوله كما تكلمت
اجمالا اخره الابتدائي
هو البهجة الفرج والسرو
والاسنانه الالبانة
غزبي وقوله استمالا
بطريق البهجة تجري على
الاكثر سلا مراعاة
البعد والانتقال
استعملت به قوله
بلغنا

اسم الشرط مستندا فيكون العبد كذلك في ضرورة العمل
 وحول ان الشرطية هي المتصلة هو غير جائز في الامح
 وان جعلنا ما بعد ان الفعل محذوف فاستغنت المسئلة
 لتخالف العامل ولا بد ان لا يفسر العمل بهذا الا ان
 كان هناك ما يفسره نحو وان امره طالت وجوابه
 ان انما جازا لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور
 فنخرج قوله ويبطل الفعل من الفعل عبارة التسهيل
 ويبدل فعل من فعل وما فتحة المعنى مع زيادة بيان
 انتهى والمختار عدم اعتبار زيادة البيان ولما اعتبار
 المعاني فتحة المعنى فالظاهر انه مبني على ان يبدل
 الفعل من الفعل بديل كل فقط والحق كما قال الشافعي
 جبي الاقسام كلها فيه قال ابن هشام في تفسيره
 لا يبدال الفعل من الفعل ما اشترط لعطف الفعل
 على الفعل وهو الاتحاد في الزمان دون الاتحاد في
 النوع حتى يجوز ان يجيء في شي في اكرمك سبق
 قوله ومنه ومن يفعل ذلك كما قال في المعنى والذي
 يلزم ان هذه الامة من بديل الكل لان في الاقسام هو
 مضاعفة العذاب ثم ان في الامة ان تباين اسم
 ان ويجوزها ولقط الله منسوب بفتح الخافض هو
 واو انفسهم الشاهد في توخذا لنفسه ونجى علف
 عليه قوله ولا يبدال بديل بمعنى قال السيوطي بلا

خلفا لان الفعل لا يتبعه انشراح فان اراد ان لقط
 الفعل لا يتبعه فالاسم كلفه وان اراد ان لقطه فهو
 متصور في معنى الفعل في الحدث بلا شبهة وقد نقل
 في المحقق عن الشافعي ثبوت بديل البعض وقيل
 بخلافه ان يتقبل متصلا به بوجه انتهى قوله واما بديل
 الكل فمثل في الشافعي بخلافه في قوله بديلكه كقولك
 بقره قوله فيدل الجملة من الجملة هذا ان كانت الشاينة
 لا يميز في الاول بقاء بية المطاوعة ونوشري والفرق بين
 بديل الفعل وبديل الجملة ان الفعل يتبع ما قبله
 في اعوايه لفظا وتعديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا
 ان كان له محل والافا لالتصية عليها جاز فيصير
 غير مستور كما ياتملكون المحل بية التمرع لبذل
 البعض وبما بعده لبذل الاشتغال قال فلا يتبعين
 عندنا بديل اشتغال من اقول لما بينهما من الملازمة
 الضرورية ثم مثل بديل الفلظ بقوله كتم افعوا ما
 بديل الكل نحو قدمت جلستين والارز بديلا بيند
 به لا ينافي بتميز من التوكيد في ما يوزن الفطين وكون
 المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجملة سيما التي
 لا محل لها فتنازلي وسكتوا عن اشتراط الضمير
 في بديل البعض والاشتغال في الافعال والجملة
 لتعذر وجود الضمير عليها فصرح قوله فيقول له

تمامه والاعتماد على البتة والجملة في قوله ابدانها
 من المعنوية فانها مع ذلك ترجع الى الجملة الى التقدير
 بمقدور تقصير في تقصير التثنية فتعذر مصدر
 معناه الى فاعله وهو يدل من هاتين وجهتين ان
 يكون كيبف يلقينان جملة مستقلة فيتم بها على
 سبب الشكوي وم تخرج في قوله في ابدال الفعل
 من اسم بهيئته والعكس والبدال مفرد من جملة وابدال
 حرف من مثله اما الاول فقال ابن هشام ينبغي ان يكون
 ابدال الاسم من الفعل وبالعكس كما جازا لعطف نحو زيد
 متق حيا الله او حيا الله متق انتهى وكون هذا من
 بدل الفعل لا الجملة يعلم مما سبق في العطف واما الثاني
 فقال ابو احسان ان تبعا بدل من جملة ولم يجعل له وجها
 لانها في معنى المفرد اي جعله مستقرا فيها واما الثالث
 فذكره من وجعل منه اسماء فكم انكم اذا متهم وكنتم نرا ما
 وعظما ما انكم مخرجون فعمل في الثانية بدل لا في الاولى
 لا تركيد كما قال غيره سبق قوله معناه عليه نحو ان زيد
 عيسى حسنة وان هذا اخفى فانما تبرزيب العين والفتن
 فانت الحرة في الاول وقد كونه الثاني ولو لان المعتمد عليه
 هو البدل للموجب التدكير في الاول والثاني في الثاني
 ثم قوله تركت هو اذن في الشاهد حيث لم يقل
 تركا ثم لما فصل به الموضع لغير الفصل يجوز فيه

القطع

القطع ايضا نحو سررت بزيد انك لم ترض عليه سر والفتن
 سبيل في قوله وان كان غير وان كان لا ينطبق عليه
 اسم الفصل سبق العتق فاعتناء لفتن الدعاء اصطلاحا
 طلب الاقبال بحرف ناييب متناه عودم والمعاد يطلب
 الاقبال سوال الاجابة من قول المذموم والذم اللازم فلا بد
 نحو يا الله واما نحو يا جبال ويا ارض فمن باب الاستمارة
 بالكتابة ونداوها تخيلية وطلب الاقبال فيها ادعائي
 وذلك انه لما شبه الجبل بالمهيوان المهيبة في الاتية للملوك
 اثبت له طلب الاقبال ادعائهم استعمل الله الموصوع
 لطلب الاقبال العينية في الادعائي ولا يخرج عن الشرف
 نحو يا زيد لا تقبل فانه نهي عن الاقبال لا طلب له ونحو
 قبل احد المتعانين لصلح به يا خلان لانه الاول طلب
 الاقبال لسماع النبي والنهي عن الاقبال بعد التوجه
 فاختلف المعنى والثاني من باب الاستمارة او المقصود
 طلب الاقبال اسعدونا او تقاسمنا واعتزمت تقديس
 المساء في ياد هو الذي هو من الاخبارات مع ان النعمان
 الاشقات واجيب باناد هو نقل الى الاشكيت غرض
 قوله مع المذموم في منقبة تمنع او مثل كساغري
 قوله تدخل في كل هذا ولا يمتد عند المذموم سواهاب
 قوله ويتبين في الله كذا في المستغاث واياها وايتها
 ويتبين في واها في الله وفي اشياء فان قيل يا اللبيب

احد ثلاثة اوجه ثانياً انه هو لا مستور به باعني ثالثاً
انه بمعنى الذين خجروا ثم وما بعده صلتهم ثم انه المنع
فيهما انما انتج هذا صانع اسم الجنس لانه ان كان نكرة
لا يجوز حذفها لانه انما يستغنى عنها لا كان للنكرة
مقبلة على المادي ومتبها لما يتولد له وهذا انما يكون
طريق المعرفة وان تعرفنا بحرف اننا قلنا لان حرف
التعريف لا يحذف ما يعرضه بل لا يقبل بتلويح اصل
التركيب حفيد واسم الاشتراك يعنى اسم الجنس
مجردا وبنا الحرف ثم ما شذوذه والنتيجة او من ذلك
ثم انه هذي بوزن لا تامة ثم انصرفت وما شئت
منهيسا مجتمعا عليه اذا التزم والى ريس بلح
الواو كسالة ينسب اليها الصغر والشمس بلح التز
وكسر السين بقتية التنسيع وحذفه فيبقى على
ان هذي مفعول مطلق اي من هذه الاربعة
ثم لو اريد الحرف الاو في الاربعة فلهذا
الاسمية المشابهة لتلويح معنى ذلك الحرف
وكونه مثلاً افتداء وتعمير او ذلك الحرف
او هو ذلك وهذا الشك كاف في ذلك
احتج اليه من زيادة لان الاسم
المحرف لا يبيّن طائفة الاسم
والمعاني الحرف لم يبينها

احد ثلاثة اوجه ثانيا ان هو لا يستعمل باعني ثالثا
 انه بمعنى الذين خيرا ثم وما بعده صلته فتر له المنع
 فيها انما امتنع حذف اسم الجنس لانه ان كان نكرة
 لا يجوز حذفها لانه انما يستثنى عنها ما كان للمنادية
 مقابلة للمنادي ومتنبيا لما يقول له وهذا انما يكون
 طريق المعرفة وان تصرفا بحرف النون فذلك لان حرف
 التعريف لا يحذف ما يعرفه بيلا يظن بتناويع اصل
 التكرار فحذف واسم الاشارة بمعنى اسم الجنس
 مجازا ابن المم قر له على شذوذه في النون او موزونة على
 قر له هذي بوزن التمام ثم انصرف وما شئت
 نسبها حيث من خارج اذا نزل والربيع يفتح
 الواو كسر السين مسطحا والهم والنسب يفتح النون
 وكسر السين بفتحة النقص وعذوذه بمعنى حلي
 ان هذي مفعول مطلق اي بوزن هذه البرية ثم
 قر له واين المحرف الواو انما يفتح لوقوعه موقع الكاف
 الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطابية
 وكوفتها افرادا وتعرفا وذلك لان يازني بمنزلة
 او عوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى ولما
 احتيج الي هذه الزيادة لان الاسم لا يبيح في المشابهة
 المحرف ولا يبيح في المشابهة الاسم المبيح اما المضاف
 والمضاف له فلم يبين انما ليسا كالكاف افرادا

ولم يبين المفرد المنكر لانه ليس مثلها تنوينها دم وجمل
 السبعة على مثلها لانه فذكر في الخطاب والافراد
 بلا واسطة انتهى وفي على حركة للاعلام بان ينادى غير
 اصلي وكانت ضمة لانه لو يفي على الكسر لا التباس
 بالنادي المضاف ليا المتكلم عند حذف ياءه اكتفا
 بالكسرة او الفتح لا التباس به عند حذف الفاء اكتفا
 بالفتحة بمعنى اللغات فالكهي واورد عليه ان المنادي
 المضاف يجوز فيها الضمة عند حذف ياءه فكيف يحصل
 الفرق واجيب بانه قليل وانما يفعل فيما يكثر ان لا يناد
 الامضا فاسق قر له المنادي ليس بتقدير بيان
 لموضوع المسئلة لان الكلام في احكام المنادي واخره
 عن قوله المعروف ضرورة غزي وقد يقال جعله قيدا
 لا ينادي ان الكلام في احكام المنادي لمصوب بيان احكام
 المنادي مع ذلك سم قر له يرفع اي يرفع نظيره
 مزي ويغني عن ذلك ان ينادي يرفع لورفع او رفعه
 يرفع لورفع او رفعه يشعر كلام الله قر له وسوا كان ذلك
 التعريف سايقا هو الصحيح وضم المبرد والفارسي
 ان تعريف العلمية زال وعرف بالاقبال وورد بيانه
 يا هذا يا انت حفيد فان قلت العلم افا الربي امثاقته
 نكر في الفرق قلت ليس المقصود من الاضافة لا
 تعريف المضاف او تخصيصه بل هو اضيف مع بقا التعريف

كانت لغوا وليس المقصود من التناهي التفرغ بل طلب
 الاصطفاة لا حاجة الي تنكير المنادي اذ كان معرفة ب
 قوله بسبب القصد والاقبال التفرغ لم يحصل بالفتور
 والاقبال بمجرد هابل بهما يكون الكلف معناه اذ يدل
 انتقايه بوانت رجل عالم وكلامه يوم خلاف ذلك ولا
 سبيل الي عدم قوله فيدخل المركب المبرج هل يتناول
 المركب العدمي الخمسة عشر باقول كلام الشيء البيت
 الا في صريح الا دخول قوله وباريدان وباريدون ان
 قيل العلم اذ انني اوجع لزوم اللام فكيف في باريدان
 وباريدون قيل مع لقيام يا مقام اللام في افادة التفرغ
 ولما استعمل مع اللام هنا لزم اجتماع اه في تفرغ
 سبق قوله يا قاضي يحذف التنوين لحدوث التناويزات
 الي اذ لا موجب لخصها قاله الخليل وهذه المبرج الي
 ان الياء تحذف لان التناهي على اسم مذكور محذوف
 الياء فيني حذفها بحاله وتقدر التمرة فيها سبق قوله
 في جهر نصب ما وصف اليه اشعار بعدم وجوب
 النصب ونحوه قوله بالجمع اما الوصف في محذوف او حلة
 او ظرف فمن شبهه المضاف فنصب وجوز الكسائي في
 البناء انتهى ويكن الجمع بقول التفرغ فان قيل لو كانت
 من الشبهة بالمضاف كان النصب واجبا لارجا اجيب
 بان التناهي بوجه الوصف ومنتقد وعند ما يبي

ذلك

ذلك لا بد من النصب وتارة يرد على الاسم فيوصف
 فلا يعمد اليها في النصب لان الصفة (ما تارة في المنادي
 وهذه فهو مفعول مقصود بوجه الوصف فلما اختلف
 المبرك كان جانا الوجهان انتهى والسياسة مشكلة لانه
 قد تقرر ان الجملة لا يوصف بها الا كلفة وكذا الجار والجر
 والوصف معروف بالفتور من الوصف ليس غيبا بل
 بل يحذف مثل باريدان ان يعتقد في رجل ا انه
 تفرغ بالفتور والاقبال فكيف جاز وصفه بصريح
 التفرغ وقاية فيحصل له ان هذا المنادي كان قبل
 التناهي كلفة فيجمع وصفه بجميع ذلك وتقدر ان وصف
 بها قيل التناهي جاز التناهي الوصف ووصفته
 جميعا لاد اطلاق المنادي فتناهي وصف يمدوم وبه
 يعمل مع الاحتمال الثاني في الكلام التفرغ
 في قوله في التفسير في هذه التفسير مفهوم ما ياتي
 في الاستفهام في قيد ذلك ب قوله يرفع العالم
 مراعاة لغوية في المقدرة قوله ونصبه مراعاة
 لمصلحة فان محله نصب على المفعولية في قوله
 نحو يا قاضي القائل الي يا قاضي والنصب في قوله ما قبله
 فليس عليه ان يثقل والفاعل حفيد قوله والحكي
 كالمبني فظاهر ان المحكي ليس بمبني وبه صرح
 السيد فحمل المراد به تقدير يا قاضي التفرغ انه مبني

سوق قد له والمضاف ولا ينادي مضاف الى ضمير الخطاب
فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع التثنية لان
الغلام مخاطب من حيث انفسنا ويومضنا لم من
حيث انه مضاف اليها الخطاب لوجوب تقايرهما نون
عنا المقوسط قد له ايا راكيا الاصل اما ان ما فاعنت
المون في الميم وحوضت اي اتيت العروص وهي
ملكة والعينية وما بيننا زواج وان بلغنا اليهن فنخرج
قد له انما حال وجود الامد عينا لان فاعنا المعنى
وان التثنية بوجه ذلك ساذا او ضرورة صرح قد له الثاني
المضاف الذي هو التسميل من المضاف وتسميه
بقوله لا عمل فيما بعده ولا مكل قيل انما يعطى
سوق وطاهره ان الموصول هو ما من فعل كذا من
تبييل المجرور في تقدير ضمير قد له ومن قبله الى اخره
شبهت ما جواز دخول الاسم على المضاف لانه قيل
على انما المجرور ولذلك جازي ان في الحسن الوجه يرفع
الوصف اتفاقا ولم يجز في يازيد في المال الا لالتصاف
وحكي الرمي انه اجري التشايع للمضاف اذا صلب
باللام مجري المضاف الصالح لها فيجوز ان نعم عنه
في انما را يرحل ومذهبه ضمنية لان في المضاف
تأني عن تسميه بالضمير والمضاف عادم الكسبه
للتقدير قد له وبان ثلاثة وثلاثين مثله يلزما

وعروا فممن سميت بذلك قد له ويمنع ادخال
بل في الثاني لان جواز العلم قد له وان كانت معينة
انما الظاهر ان هذا اصله فيما اذا ريد بثلاثة ثلاثة
معينة وثلاثين ثلاثون معينة لان المنادي انما
يهي اذا كان مفعول المعين وكذا لا يجوز ان ياتي به
الوجه ان اذا كان مع ال الا اذا ريد بوصف اما اذا
اريد بالجمع معين لا يستحق كل منهما بنا بل الظاهر
نفسهما كالوصف رجل بثلاثة وثلاثين حفيد
فمنعت الاول اي لانه نكرة مقصودة تخرج قد له
وعرفت الثاني اي وجوب الاما اسم جنس اريد به معين
فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهو ان تخرج
وقضية استناع ان يقال يارجل ورجل وهو ما نقله
السيوطي عن الاختصاص حيث قال ومنع الاختصاص
نكرة مقصودة او اشارة على المنادي فلا يقال ياريد
ورجل ولا وهذا جواز المجرور كالابيد لان اي النكرة
المقصودة والاشارة ولاذوالى من المنادي انبي
وقياس قبل المجرور الجواز في مسيلتنا بدون ادخال
ال وقوله المقصودة يخرج مجرور المقصودة به قد له
ومنع مبتدأ خبره مرة ود وجد رده ان الثاني ليس
مجرور علم وانه اسم جنس اريد به معطوف تخرج قد له
وتحوز يد ضا الى انهم على الاصل والفتح اما على الاتباع

لغتخذ ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير جميعين
 او على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلها شيئا واحدا
 كخمسة عشر فترجى قوله بانه متصل انت خبير يا رب
 المراد بانه لفظه فهو حينئذ علم فكيف وصفه بانكثرة
 حيث قال متصل مضى فكأنه ان يقول متصلا
 مضافا بالنصب على الحال دم قوله مضاف الى علم اعلم من
 ان يكون مفردا او غيره حينئذ تره حاز فيه الضم والفتح
 ولذا لا يتصور الرفع في تابع العلم الموصوف بانه اذا
 كان مفتوحا حواسا للجاي قوله والمختار عند
 البصري غير المبرد الفتح اي لغتخته وهذه المبروراي
 ان العلم اجوده وهو القياس فترجى قوله سراق يضم
 السين واحدا للسواقات التي تمتد فوق معنى الدار
 ر قوله ويازيد الفاضل يهودق هنا انه لم يل لابن
 علم لمصدق السالفة بنقل الموصوف ب قوله ولم يشترط
 هذا الكوفيون فاذا زوا ففتح الموصوف بغيره اذا كان
 الوصف مفردا ر قوله ينتج عن خروج على ان اصله ياعلم
 بالالف عندهم يجر اطلاقا في غير الصفة والانتقاة
 والتعجب وان اصله ياعلم بالتثنية للمضرورة ثم حذف
 لاتقاء السالكين ر قوله حكم ابن لان ابنة هي ابن
 بزيادة الناقصة ولا اثر للوصف ببيت ينظر ب
 حكمة ذلك والذي يظهر لي كثرة الاستعمال في الاول

دون الثاني في تناسب التحقير حينئذ في التصريح
 ان امتناع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا
 جميعين وهو يحزن الياء الموحدة انتهى وهذا ما
 يأتي على القول بان الفتح للاتباع لا للتركيب وجوز
 ابو عمر وابن العلاء ما علمنا على انه الفتح للتركيب
 ومثله ياريد بانه غير يتصفه ابن لتعذر الاتباع
 ويجوز للتركيب فترجى قوله وياصل بن مثل يصاد
 محبة مضمومة يقال هو مثل بن مثل اي لا يعرف هو
 ولا يعرف ابوه قوله ويا سيد ابن سيد اشار بالاسئلة
 الثلاثة اليه انه لا فرق بين الاسم وصفة الذم وصفة
 المدح وفي قولهم يا اصل بن مثل ويا سيد ابن سيد اشكال
 من جهة ان ابن مثل نكرة وكذا ابن سيد فكيف جاز وصف
 الموصوف به ولو دخلت على الثاني ان جاز الضم والفتح
 قوله بالضم اتباعا لكان فتايله راجع الى التابع ينبغي
 ان يتأخر عن المتبوع ولم يجز ان الحامل على الاتباع
 التحقير دم قوله ويجوز مبتدأ غيره موجب واراد
 بالمجوز ما سبق ذكره من كونه علما مفردا لزوم نفسه
 وجوده فتوفي الموصوف ببيت تنفي البداية لا يجوز فتحه
 في هذا الكيفية التسمييل ما مضى وفي الوصف ببيت
 غير النوا وجان قال دم رواها س عن العرب الذين
 يعرفون هذا او نحوه فيقولون هذه عند بيت عام

ضربت صدرها الخالي متجيب من مجاتي مع التبت من الروي
واصل اوراقه وواقي جمع واقبة من الوقاية وهي الحفظ
قد له وواقف النائم والاعلم المزدوج هذان اسم الجنس
اصل بالنظر الى العلم والاعراب اصل بالنظر الى ابناء العلم
فخرج عن اسم الجنس والبناء فخرج الاعراب فلما اضطر
الشاعر اعطى الاصل للاصل والفرع للفرع حينئذ
قد له والاخرين في اسم الجنس قال السموطي والختار
عندي عكسه وهو اختيار النسبة العلم لعدم الاكس
فيه والفرع في النكرة المعينة تليها بالنسبة بالنكرة غير
المقصودة اذ لا مارق في الحركة لا استوائها في السوي
ولم اقف على هذا الرأي لاحد انتهى قد جمع ثانيا وال
اي مثلا نظروا من ساير حروف النفا كذا في قد له
ولا يجوز ذلك في الاختيار لان النفا معروفة وال
معروفة ولا يجمع بين ادائي نظرين في نفس مستبلة
قال الحنفية كراهم انما اصل في العلم الذي
فيه ال يتوصل الى ابيه بهذا الموصول الذي هو من
وتجعل العلم غير آمن ميتة الجملة الواقعة صلة
فتقول يا من هو لرجل حال كونه على قصد نداه
ثم ذكر عن ابن النجار ان النحويين مختلفون في نداه
العلم الذي فيه ال كالحازن وانا كلام التوضيح في
باب ال يقتضي اختيار المنع ثم بحث انه لا مانع

انهم انما منعوا نداهما فيه ال ليلاي يجمع تعريفان
وذلك غير لازم هنا الا ان يكون المنع لاحل الصورة
اللفظية الا انه ينتقض بنحو المنطق زيد انتهى
ويجوز الجواز ما ياتي عن المرد فيها سمي به من
موصول مبدوء بال نحو الذي والذي الا ان يندرج بتاتي
استقام الى العلم المذكور لكونها ايدة عليه بخلاف
نحو الذي والتي سمي به وفيه تأمل ب قد له
ومع به الناظر ونفس من في المنع وهو مشكل لان
ال في الذي لازمة فلا جاز ان تباشر غير اللازمة
فلان تباشر اللازمة اخري دم وجوابه ان الذي
محكي محالة التي ثبتت له قبل التسمية وهو قبلها
لا ينادي لوجوده وال وذلك المانع ياتي ونحو المنطق زيد
ليس المانع من نداه قبل التسمية وجوه ال بل كونه
جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية فان قلت
المانع شيان الجملة وال فان زال احدهما بقي الاخر
قلت المنادي هو المجموع وال ليست داخله عليه
بل جعل جزؤه فاشبه بالروسيت يقولك عكرنا
المنطلق واما الذي ومصلحة فانه يحكي حكاية
المفردات لاحكامية لاجل المنادي انما هو الذي دون
ضلة والاعراب يقتضي اخر الذي يقتضي قد له
لان تقديره ما لا رده الشاطبي بان تقديره بكل غير كل

مزيل ليقع جمع يا وال والجاز يا القرينة لانه في تقدير
 يا اهل القرينة انتهى وجوابه المنع بدليل قولهم قفينة
 ولا ابا حسن لهما فان تقديره ولا مثل اي حسن فلو لا
 ان تقديره مثل مزيل ليقع دخول لا على المعرفة لما كان
 لهذا التقدير وجه ويلزم على لا في معرفة تصريح
 قوله اي تنويها الميم لم ترد مكان المعوض عنه
 ليلا يجمع زيادات الميم والياء الاول وخصت الميم بذلك
 لانها عموما زيادات اخر اكبر رقم قاله السبكي في
 قوله وشذبا اللهم لان فيه جماعيت المعوض والقصور
 عندهم قوله اي اذا ما ازايده وحديث ما بعد
 من مكاره الدنيا والم تر لرسوله بقية جملة الى اخره
 يهمله انه حذف عينا غير قياس وقد التزم وانه لا يمنع
 اللهم لسا بخير والاصل عدم التكرار تصحيح نايبة
 لا بوصف اللهم عندس كما لا يوصف غيره من الاسما
 المختصة بالنسب والجاز المبرد ومنه بدليل قل اللهم فالمر
 السموات والارض وهو عندس عينا الند المستأنف دم
 فمسل قوله تابع في المعنى خرج المنسوب وكله
 ان تابعه غير النسق والبديل منصوب مطلقا نحو يا اخانا
 الناضل ويا اخانا الحسن الوجه ويا خيرا من عمر فاصلا
 فالمراد بالسؤال قول النظم وما سواه التابع
 للمضروب اليه وتمنصوب زوقوله يا خيرا من عمر

فاصلا

فاصلا لعله لم يرد بالمنادي معينا والواجب تعريفه الشق
 وبني المستثناة المحصور وحكمه ان تابعه يتعين جره
 صرح به في واما المستثناة الذي في اخره زيادة الاستثناء
 فصرح من بان توابعه لا ترفع نحو يا زيدا عرو ولا يجوز
 وعمر لان المتبوع ينبغي على الفتح سم قوله المضاف
 كذا الشبيه بالمضاف سيوطي لكن قل من انه ليس
 ولجب الغصب كالمضاف قدر مراعاة لتحمل المضاف
 لان الاصل في تابعه الغصب لكونه منصوب المحل وانك
 ذلك بالامانة وشبهها سيوطي قوله كليم او كلم
 لانه اذا جرح تابع المنادي يسمي جاز فيه ان يأتي بلفظ
 الغيبة باعتبار الاصل ويلفظ الخطاب نظرا لانه الثاني
 مخاطبة المعنى وان لم يحزان يقول المسمى بزيد زيد
 صرت لانه ليس فيه ضمير او كلم دليل التثنية وهنا
 وجد دليل الخطاب وهو يا بتره وكذا الله على القاطع
 فمفليته جواز قطع التاكيد لكن يكره في قوله لان
 الاضافة محضة بغير الحوان ما اضافة غيره محضة
 يجوز فيها الرفع ويصرح السيوطي بان التاكيد بالمنع
 قوله المضاف المقرون بال والمفرد وكذا الشبيه
 بالمضاف على ما ذكره من وجه جواز الاسرى في الاول
 والثاني المضاف بالمفرد لان اضافة المقرون كذا
 اضافة فان قلت فلم لم يلحقا بما اذا انشأ مستقلين

قوله على القطر تعنيته جواز
 قطع التاكيد لكن في قوله
 التثنية في جوه

قلت بما فطنة على اعرابها الذي هو الاصل المحتاج اليه
 والحكاية لا يبين لها بنية له لعدم ثبات الاعداد لان
 رفعها اعراب ولم يثنائه مستعملين بما فطنة على الاعراب
 فدو على اعرابها الحاليه فان قلت فلما يجوز ثبات الاعداد
 المعروفة لا سيما الوصف كما جاز في لارجل طرفي فقلت
 نقول الطرف من قوله بالابد الطرفين يعني واللام
 لا تمنع البناء كالم تمنع في الخمسة عشر قلت انما حاز
 في لان المنفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان
 لا ياشورت الوصف وذلك لان معنى لارجل طرفي فيها
 لا تفرق في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة
 فكانه قبل لا طرفي فيها بخلاف يارنيما الطرفي فانه المنافي
 لفظا ومعنى هو المتزوج فافترق اقدم منه له ارفع وانصب
 فانه قلت ليت يجوز رفعها معناه المقرون بال وقد
 اوجبوا نصب المنادي المعناه سلكنا قلت انما تبع
 النصب في المنادي لانه اعراب المفعول به ولا وجوب
 لاعراب المفعول به وانما يجوز والرفع ايضا في التابع
 لا مكان التبعية بوجه المتزوج المشبه للرفع وينبغي
 حال الرفع ان لا يكون عمله نصباً لانه ليس مفعولاً
 به بل تابع له ب قد له وملاوه الذي يدل انفراد البدل
 وانسحق بتم بعد ذلك فذلك الذي يخصه لما تقدم به
 من له فلهذا كلامه الخ عليه قد يفرق بين هذا والنسب

مع الحيث ربح الرفع بان ذلك اقرب الى الاستقلال
 فكانت الحركة الواجبة هذا الاستقلال اولى به قد له
 ان الوجيهين على السوا كلام ابن المم يقتضي نزعهم النصب
 ب قد له وبذلك لم يبقه ايضا بالملومين ال فاقترن جواز
 ابدال في ال وانه لا فرق في الحكم لكن قدس الشرح الباب
 السابق من الجمع ووجهه ان البدل على بنية تكرار الاسم
 وهو الفرق هنا وهو لا يدخل على ما فيه ال لكن قال المم
 ويجوز تحدي ان يقتصر في البدل حالان حال يحمل فيها
 كستقل وهو الكثير نحو يا غلام زيدو حال يعطي فيها الرفع
 والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف النسق
 المترون بالنوع عدم صلاحية للتقدير يعرف ندا قبله
 بخلاف يقيم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة ببنية
 على ان عامل البدل هو عامل البدل منه فقلده هو
 قد له لان البدل في بنية تكرار الاسم يشك على ما ذهب
 اعمان للعامل في البدل هو العامل في الميول منه ثم قد له
 اجازا لما في الزاي فيلسا على النسق المقرون بال
 قال المم وملاوه في غير بعيد من المعنى اذا لم يولد اذ
 حذف النداء فلهذا المتكلم قد يتصدد اتباع نداء واحد على
 الاسمين ثم قال الشاطبي وما قاله غير ظاهر لذلك لو
 قصدت ذلك لان المعطوف والمعطوف عليه في حكم الاسم
 الواحد وبذلك يصير مطولاً فلا يسوغ فيما لا النصب

قوله عوضا عما فاتكم عوضوا عنه ما في ايما اتدعوا اخص
هابا لند العنة موضع تنبيه وما في ايما اتدعوا لان ما
مهمة في الاستدراك فتوافق الشرح دم قوله وقوله
الخص و ذلك اولى واجب ولا تقضي ولا يجمع دم على المبدع
قوله ويلزم تأنيها الفرق انظر ما العامل للفرق في هذا
التابع اذا لم يجمع ان يكون هو العامل في المتبوع ولا يظهر
اذا عامل المتبادر هو الذي يوافق الفرق وانما
يتقضي المنصب وهذا الصلح جاز في توافيق المتبوع
قوله دم ولم اقتضه على جواب قوله ان المقصود بالند
هو التابع ولما كان هو المقصود جعلوا به بالحركة التي
كانت ليضيقها لولا ان حرف الند انشأها على ان الند
فان قيل لكان هو المقصود لم يكن منته لانه لا يكون
مقصودا قلت معنى قوله ان النسبة غير مقصود قائما
غير مقصود بالنسبة التي متبوعها لانها غير مقصود اصلا
ولا يجوز ان يكون غير مقصود بالنسبة جواز حذفه
فان قيل ليس به جاز غير مقصود بالنسبة مع انه لا يجوز
حذف الهمام المسافان في هذا ان هو المقصود بالند
فلم يجوز في تأنيده الوجه ان كان يجوز في تابع المتبادر
تخويله في الفرق قلت الجواب عن جزمه في تابع المتبادر
للفرق يجب ان يكون موقفا عما كان مفردا وحاضرا
دم قوله في حصة التي ند اليه وانما هو ما ياتي الى ند
ما فيه السلام لان السلام لو دخلت المتبادر فاما ان تبقى
وهو بعيد لان السلام معاقبة للتشديد وهو كالشكر فاستكره

والله اعلم
الشيء كثيرا
بما في قلبه
من الغيب

لانه يشبه ما اذا سميت بزيد وعمر فانه تقول يا زيدا وعمر
 فصار مثل ندايك لانه في كل اسمين هما انتي واجاب سم
 بالفرقة فاما الاسمين فيهما نحن فيمشتبا بينا المسمى فانية
 الامانة قصد ندا واحد لما في يدق الناقص بالاول
 ما هو من تمام معناه حتى يكون مطولا واما زيدا وعمر
 مسمى بها فعناهما واحد وكذا ثلاثون لانه لانه المراد
 جملة المعنى المعبر عنه بها فصدق الناقص بالاول
 بكل مني ما هو من تمام معناه انتي تدر فيموجها
 لا متناع تقدير عرف الناقص فاشبه الشئ سبوطي
 لان المعروف يشبه المضاف فكلما ان يكون وجه
 الشبه الطول باله في الفتح اذا لم يكن الاثر تقريرا
 اشبه به في المضاف بخلاف غير المعرفة فاما المعرفة
 انتي فلا يجوز فيه عند الاختصار المبرور عليه
 الا بقران المعطوف عليه وهو جبال المكونة منسودة
 الا ان ينح عطف والطب على جبال في تقييد تايح
 نعت المنادي حول في اللفظ تسبيل فاذا قيل يا
 زيدا الطريبي صاحب عزم فان قدر الطريبي نعتا له
 نعتا لا غير او نعتا نعت المنادي لفظا به كما يلفظ
 بالنعت وم تدر مبينة على انه لا ينادي بمفرد
 معرفة تدر به وقد نعت اي ان لم يكن بعدها اسم اشارة
 وقد قوي به فتيح تدر لتكون عوضا عنه تلتزمه

قوله عوضا عما فان كانا عوضا عنه ما في اياما تدعو او
 حيا بالنداء مومع تليد وما في اياما تدعو لان ما
 منه في الاصل فتوافق الشوط دم قوله وقوله
 الى المضوء ذلك اولى واجب ولا قسني ولا جمع دم على الجمع
 قوله ويلزم تأنيدها المرفع انظر ما العامر للمرفع في هذا
 التايح اذا لم يكن ان يكون هو العامل في المتبوع ولا نظيره
 اذا عامل المتأنيدي افعوا وانا دعي وهو لا يشقي الوقوع وان شاء
 لتقضي المنصب وهذا الضم حال في تايح اللفظ المرفوع
 قال دم ولما اقتضاه على جواب قولك ان المتصور بانها
 هو التايح ولما كان هو المتصور فمجهول افعوا به بالحركة التي
 كان ليحتملها لو بارش حروف النداء تشبها على انه المنادي
 فان قيل ان كان هو المتصور لم يكن منته لانه لا يكون
 معصومة قلت معنى قولنا ان المنصة غير معصومة انها
 غير معصومة بالنسبة الى متبوعها لانها غير معصومة اصلا
 ونسبة من كونها غير معصومة بالنسبة جواز حذف
 فاعلم ان سبيل جلال غير معصوم بالنسبة مع انه لا يجوز
 حذف اسم المضاف من المضافات هو المتصور بانها
 فاعلم ان سبيل جلال غير معصوم بالنسبة مع انه لا يجوز
 حذف اسم المضاف من المضافات هو المتصور بانها
 فاعلم ان سبيل جلال غير معصوم بالنسبة مع انه لا يجوز
 حذف اسم المضاف من المضافات هو المتصور بانها

في قوله
 يا زيدا وعمر
 فصار مثل ندايك
 لانه في كل اسمين
 هما انتي واجاب سم
 بالفرقة فاما الاسمين
 فيهما نحن فيمشتبا
 بينا المسمى فانية
 الامانة قصد ندا
 واحد لما في يدق
 الناقص بالاول ما هو
 من تمام معناه حتى
 يكون مطولا واما زيدا
 وعمر مسمى بها فعناهما
 واحد وكذا ثلاثون
 لانه المراد جملة المعنى
 المعبر عنه بها فصدق
 الناقص بالاول بكل مني
 ما هو من تمام معناه
 انتي تدر فيموجها لا
 متناع تقدير عرف
 الناقص فاشبه الشئ
 سبوطي لان المعروف
 يشبه المضاف فكلما
 ان يكون وجه الشبه
 الطول باله في الفتح
 اذا لم يكن الاثر
 تقريرا اشبه به في
 المضاف بخلاف غير
 المعرفة فاما المعرفة
 انتي فلا يجوز فيه
 عند الاختصار المبرور
 عليه الا بقران المعطوف
 عليه وهو جبال
 المكونة منسودة الا ان
 ينح عطف والطب على
 جبال في تقييد تايح
 نعت المنادي حول في
 اللفظ تسبيل فاذا قيل
 يا زيدا الطريبي صاحب
 عزم فان قدر الطريبي
 نعتا له نعتا لا غير
 او نعتا نعت المنادي
 لفظا به كما يلفظ
 بالنعت وم تدر
 مبينة على انه لا ينادي
 بمفرد معرفة تدر به
 وقد نعت اي ان لم يكن
 بعدها اسم اشارة
 وقد قوي به فتيح تدر
 لتكون عوضا عنه تلتزمه

وحولها مطره او المنحني المبني واما ان يعرب وهو ايضا
 بمسند حصول عدة البناء وهي وقوف التثنية موقع الكاف
 وكونه مثلها في الاخراد والتركيب وقال بعضهم انما اسم
 جمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التركيب قال الرضي ومنه
 نظر ان اجتماع حرفين في احد فاعينه من النائية ما في الخبر
 وزيادة لا تستلزم كما في نقد وليس للحدود اجتماع حرفين
 متباينين بدليل ما هذا واما الله بل المتعجب اجتماع ادائي
 تركيب مع حصول الاستغناء باحد مما واما مقدومة
 الفصل بين حرف الناء واللام بشي طلبوا اسما منها
 فلو مال على ماهية معينة حيا بالوضع في الدلالة
 عليها الي شي اخر يقع المنطق على هذا الاسم للهمم المحتاج
 الي خصصة وهو ذو اللام ففقد والاسم المتعجب
 بالصفة المذكورة اما يشترط قطعه عن الاصناف
 واسم الاشارة واما لفظ شي واما معناه فليها وان كانا
 مبهين لكن ليس بمتعجب لان يراى انهما معا بالانضمام
 واما خبر النايب فانه مفروق انزاله لهما مع لكن فانه
 قيل لا يابعد وان اتفق ذلك فالاعلم ان يكون ذلك
 متكررا كما في ربه رجلا واما ايتيه زيدا فتقليل واما الترمول
 فانه وانزال لهما مع ما يبعد لكنه جملة شرعي المقطوع
 عن الاصناف لحوج الي الوصف من اسم الاشارة لا من
 ومنع مهابا من الالهام بما يبعد بخلاف اسم الاشارة فانه
 قد يزول لهما مع بالاشارة للشيء دم قولك جنسية
 اية الطارية على الاسماء الصغرى والى التي عرفت

فقد العلمانية كما لزيدان سبق قولك كما ذكره في التسهيل
 حيا رته وتقسيمه لهما بها الجنس المتقاربان بل الجنس ما
 يتوابع العلم لاما يتوابع العلم في الجواز بل ما الذي دم قولك
 موصارت بل للجنس موصارده ان عاميه الي ما وقع صفة لاق
 المشية للجنس ومعناه لكونه متصفا فاما كان معناه حاضرا
 ان المراد انها للبعد سبق قولك ذهب الاخفش الخ
 يعني ان يكون قابلا بان العلة في انها كصفة زائدة في
 زائدة كصفة اهم في ايسر اشد اي حصة بتا حاصل لا تسبب
 النداء ذلك لوجوبه احد هان ايا غير معانة واما الموصولة
 اذا لم تقف كانت موصولة بالحاء الثاني ان صاحبت هذا
 القول وهو الاخفش لا يري ان ايا الموصولة تنفي ولا ضمنت
 وحذفت صدر صلتها دم قولك موصولة بالحوالة فهي بمثابة
 قولك يا من هو الرجل قولك ذو القتر في هو نزع الانسان
 الي الشرا وتكذب مع الوزن للسبع ز قولك كما في العنة
 اي في اللام الامر اذ بل يراى حال المشار اليه عونا
 الرجلان ويأهون لاد الرجال وال في العنة مبدية اعي
 المذكورة في اية الا انها تتناول اسم الاشارة مع ان اسم الاشارة
 لا يوصف باسم الاشارة وكما ترك استنادك لظهور اسم
 قولك باسم الاشارة وهو موصول وحيا في فعل رفع ساطع
 قولك الا انها ذالي اخره تمامه لاصح تحقه عن يديه
 المقادير الوحيد شدة الشوق وهو موصوع بالبيع ايا للبل
 ونحوه صرفقة والمقادير اصله المقادير ز قولك ولعل بالانين
 الموصولة هو الذي يدخل على المقوم يشربون ولعرب وفلك

الشراب الوصل في قولنا **ولا تقدر من المضاف اليه الاول** **ع**
 معطوف على فاعل يمكن اعني نصيبه اي لا يمكن ان يقال **ع**
 ان ما اضيف اليه بعد الاول معطوف وفي المضاف محالة
 فنقد اعطفت هنا منه قولنا **ع** في نحو سعد لا مناظرة
 ان يلفظ ما لم يأت على صورة اللفظ المفرد ثم يشترط
 ويقع بعد ما مضاف اليه واحد دم وينبغي جواز **ع**
 الترتيب في غير هذا فيقال كما سعد سعد الاوس كذا
 لا ياتي منه جميع الوجوه المذكورة اذ لا يمكن نصيبه على الاطلاق
 ولا على تقدير جرحه **ع** ولا تقدر من المضاف اليه الاول كفتحة
 الشطر المذكور بقوله في باب الاضافة بشرط عطف وضافة
 الى اخره فلما ان يرفع على البديل او ينصب بتقدير مفعول
 وقد يرفع على التأكيد **ع** قولنا **ع** سعد الاوس هو سعد
 ابن معاذ رضي الله تعالى عنه بقرينة ما ياتي الى اخره تمامه **ع**
 لا يلتزم في سواء **ع** قولنا **ع** يا زيد الى الخبز تناول الليل
 عليك فانزل واصف زيدا في الجملة **ع** كان سعد ولما
 وهي جملة في الناقصة التامة والذب جمع د ابل عطف المضاف
 ز قولنا **ع** لانه مضاف من متعديا واخرى
 بين هذا والبديل ان هذا يجوز معه ذكر جوف المتعديا يجوز
 ذلك في البديل وان قيل انه على تقدير تكرار العامل اذ هو
 كاستدراك المعنوي بخلاف المخوف انه تقدير لفظي شاذ
 قولنا **ع** او تركيد قال المصنف قال ابو حيان ولم يذكر **ع**
 اصحابنا لانه لا معنوي وهو ظاهر ولا لفظي لاختلافه
 جهتي الترتيب لان الاول معروف بالعلمية او كذا والثاني

بالاضافة

بالاضافة لانه لم ينفذ حتى يربط بقرينة العلمية قاله
 ابن هشام وقرمان اخوي من ذلك وهو الصواب الثاني انما
 لم يقبل به الاول قال سم ولا يخفى ان كل الامرين **ع**
 انما يريد على المصنف اذ سلم الله مانع والا فمقدّمك بظان
 تعريف التأكيد اللفظي فانه صادق مع اختلافه في جهة **ع**
 ومع الصواب الثاني انما لم يقبل به الاول انتهى **ع**
 وتناول منه الاشياء وكانه قال يا سعد المنسوب كلا وسر وهذا
 الوجه منيع لان الوصف بالجمادى على قوم المشتاق **ع**
 موقوف على السماع فلا يقال له ما وجد عند من ذوجه وقد
 وجدنا ذلك لغيره من المتقدم من الوجود شاذي ونقصه سم
 بان وجوده المشدود لامين الصفا **ع** والثاني في مقع
 انما يريد بتأني على جواز اتمام الاسماء والكثرة يا به وصلي
 جواره ففيه فصل بين المتناهيين واما كذا الشيء الواحد
 فكان يلزم ان يكون الثاني لعدم اضافة تقيده وعليه **ع**
 فنقد غير لمراب لانها غير مطلوبة للعامل وانما حرك بها
 لانه قصد زيادة هذا الاسم المخصوص على هذا الوجه
 لكن صرح الشريان بنبط الثاني في كيد ووافقه لنفسه **ع**
 للمنفذ لا اتمام بالتأكيد اللفظي انتهى ولا يبعد ان يكون **ع**
 حاد اتمامه بدلا او عطف بيان كما كان في صورة المنفرد
 لانه انما يبذل من الاسم بعد كماله والاول لا يسهل الا بالاضافة
 بخلاف صورة المضافه غير مضاف سبق قولنا **ع** دل عليه
 الاخر فيه دلالة التناهي على المتقدم والكثير عكسه فلذلك
 ذهب بعضهم الى ان الاول مضاف الى المذكور والثاني مضاف

ع

الى المحذوف لكن يلزم عليه التقديم والتأخير والنقل بين
 المعنات والمعنات اليه ويجاب بان ذلك لاستقامة الكلام
 فلا يتشبه دم قوله ان الله سبحانه ركبها الى اخره فيه ككلمات
 تركب ثلاثة اشياء وقال الفارسي لاسمان معنات المذكور
 وهو صنعت لما فيه من توار وعاملين على مجهول واحد تصرف
 قوله جازمه بدلا من نقله للمصنف عن الاكثر ورده بان
 لا يتحد لفظ يدور ومبدل منه الموضع الثاني في زيادة بيان
 وجوزم ان يكون منادى ثانيا وان يكون تأكيد لفظي قوله
 ورفعه ونسبه الى اخره في شرح التسهيل وقال في شرح الكافية
 فكسبه على اللفظ والمحل له عطف به ان كما يقول اكثر
 الضمير لان اشي لا يبين نفسه انتهى المنادى المعنات الى
 يا المتكلم تقدم ان الاصل فيها السكون وقيل الفهم جمع بان
 السكون اصل اول اذ هو لا صل في كل معنى والفتح اصل ثان
 اذ هو الاصل فيما منع على حرف واحد انتهى قوله
 مع اخره اي حقيقة او على ما فيه دخل نحو لبي ودلوه في التيد
 يخرج نحو صلي قال العصام واما اصلهما وتشبه فينبغي ان
 يجوز منهما ما لا يلائم اللفظ والالتفاتية على الاصناف
 وعدم الالتباس بالرد المروكة في صورة المحذوف قال سم
 وعنه نظرو في الجمع لا لتباسه حينئذ بالمعروف في صورة
 اشبات بآية ساكنة انتهى قوله عبد بن يحيى ان يكون
 منصوبا بفتحة مقدرة على الدال لاما الفتحة الموصولة لهما
 لا يصل الاثنت عشر قوله وهو محذوف الياء الى اخره
 قال شارح اللباب وانما يجوز حذف الياء قلبها الثاني المعنات

المنادى المعنات
 الياء المتكلم

الي المتكلم اذا كان مشهورا بالاصانة اليها فلا يقال
 في يا عدوي يا عدو وحذف الياء واعدوا قبلها الخالاند
 لم يكن هنا شهرة تدل على الياء المحذوفة بالحدف او القلب
 حينئذ قوله وهو ثبوتها مفتوحة انها كان السكون والفتح
 في عروبة واحدة لا خلافا في اصلها كما امر قوله وهذا
 اي ثبوتها ساكنة او مفتوحة هو الاصل والياء الناء
 الظاهر ان هذه الالف اسما لها منقلبة عن اسم رينين
 ان يحكم بانها معنات اليه او انها في محل جبريل قد يبي
 انها ما المتكلم غاية الامور انها تغيرت صفتها من قوله
 وهو حذف الالف فيه جمع بين حذف العوض والموضو
 وهو لا يجوز ويجاب بانها بدل الياء وقرى بين الابدال
 والتحويل على ان الالف ان عوضية تنافي المحذف
 بدليل واقام الصلاة واجاب لها بادم قوله وجهها
 سادسا لا يظنون قائله محذوف الياء والكرة مقرر بعله
 معاملة الاسم المفرد فيخلفه وعلى هذا فلا يكون لفظ
 المعنات اليه مقدرا حينئذ قوله وجعل الاسم مغنوا
 قال ابو حيان والظاهر ان حكمة في الاتباع حكم المبتدئ
 على النعم غير المعنات لاحكام المعنات التي انتهى وقاسر هذا
 انه في محل نصب وان نصبه ليس مقدرا كما في سائر الخلفا
 للياء والوجه انه محذوف بالاصانة كما اعتاره المصنف
 لا بالنقد كما ذهب اليه صاحب النهاية والاعلم بان لغته
 في المعنات وحيث شذفت نصبه مقدرا لا يجوز في تأجيله
 الوجهان وقد يوجب حاقاله ابو حيان وان قلنا ترف

بالاضافة بانها عومل بمعاملة المفرد فاعطى حكمه وان لم يكن
 منه حقيقة **قوله** كالمفرد في المفرد وانما يفهم ذلك
 فيما ذكره فيه ان لا ينادى الا بمضافا فوضوح **قوله** اما اعتدل
 اخره الى اخره ليستثنى منه عطفه ولو كان حكمه حكم المصنف
 واما الحكم المفرد فلا تدر خلافا للبرد سبق **قوله**
 وهي ثبوت بانه مفتوحة ولا يجوز حذفها لالتباسها
 بغيرها بل هي ساكنة ولا تحذف بالهمزة ولا بالواو لالتباسها
 بغيرها وتكون في موضعها من اجزاء الوصل جري الوقت
قوله وهي اما مفتوحة الى اخره ينبغي ان يستثنى منه
 اللحن والجمع على وجه غريب صاري وبما نرى في غيرهما
 انما مفتوحة وانظر ما مر عن اليمام سبق **قوله** ٥٠
 ففهمت كفي مصرا بين **قوله** ففهمت لان اصلها
 الفتح وعلى القول بان اصلها السكون يوجد الفتح بانه لدفع
 التثنية الساكنين والفتح تفتح **قوله** والفتح والكسر
 للهمز واجاز قوم فيها سبوطي **قوله** وحذف الياء قبل اللين
 لان الياء لا تثبت مع المظنة والسيد يشير قول الشرح والاند
 ويمكن ان يرجع للفتح والكسر معا لان الالف اصلها الياء فكانت
 افتح مع الفتح اصلها شاطبي **قوله** والاند هذا على قول
 الكسائي الذي ومن وافقه دون قول سيبويه في الاستع
 للصنف **قوله** استمر اي اطرد وفي نسخة اشهر سبق **قوله**
 وبما ثبت من جرح لفظه لكن في النسخ انه كابتة **قوله**
 فحذفت الالف وبقيت الفتحة قد تقدم من الهمز في غير هذه
 الصورة نحو يا عبد وم لا يمتنون ذلك هنا والعرق ثبوت السماع

المعجم هناك **قوله** يا ابن امي الى اخره تمام **قوله**
 انت خليفتي لهرشديد وثيق بغير شق للترم
قوله يا ابنه عا الى اخره تمامه لا يخفى ان الهمزة
 مسمى **قوله** فالياء فيه ثمانية لا غير ساكنة او مفتوحة
 فلا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى بغير **قوله**
 وفي النداء انت امت عرض وكل منهما مضرب لاند ضرب
 فانه من اقسام المضاف بصفة محددة على ما قبل التبعين
 من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التلاصق
 فتح ما قبلها لا على ان الهمزة في موضع الياء التي يسبقها لغراب
 المضاف اليها **قوله** ومن الياء التي اعرض عن اعراس
 تا التانيث عن الياء اذا اضيف اليها الالف او الهمز لان كل
 منها منطقتان التثنية والتانيث عليه كما في علامة حميد قال
 صاحب الكشاف فان قلت كيف جاز الحاق تا التانيث
 بالمذكر قلت كما جاز عامة ذكر وشاة ذكر فان قيل كيف جاز
 لتوحيث تا التانيث عن بالاضافة قلنا لان التانيث
 متساويان في ان علامتهما زيادة معنوية الى الاسم في اخره
 انتهى وفيه تفتيح بان التانيث لا اسم اذ ليس بطلب الياء اليها
 بخلاف الالف في نحو يا عبد كما هو معناه **قوله** وهو
 الذي ليس لان التانيث عن الياء وحركتها الفتحة وتحوكها
 بحركة اصلها هو العمل حميد **قوله** وهو الاكثر لان
 الكسر عومل عن الكسر الذي كان يسميه ما قبل الياء
 ويزال حركات التانيث اذ لا يكون ما قبلها لامفتوحة **قوله**
 فم ذلك من قوله عرض فيه نظر لان العرض لا ياتي في اللفظ

قوله وبين استا والانت مشي ابن الجاهل ونبهته
 عن علي جواز الجمع بينهما لانه جمع بين عوضين خلافت
 ما قبله ب قوله علي عامر كانه اشارة الى ما مر عن
 شيخ الكافية له الى عامر ان ذلك شاذ والوجه زيادة
 ابني لكن معنى التوضيح انه اشارة الى عامر انه شاذ
 اسما لا ترمه انما يجوز كون لم يمت فعلا ما مضى الكناية
 وكونه اسما فاعل الكناية معناه الى النداء وهو نانا صبا
 السند علي المعنوية سم قوله لعل فيه فلا امر في
 الموش فلان محذوف نانا فلا تفسر قوله في نهاية عن اكمل
 اي علم من يعقل دم قوله وعلي ذلك مشا انك
 قال في التوضيح وهو وهم وانما ذلك اي الذي هو كناية
 عن العلم فلان وفلان انتهى والقول ما قاله انك لم يمت
 علي ان اصل فل وفله فلان وفلانه وهو مذهب الكوفيين
 وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه
 لا يقول ان اصلهما فلان وفلان يفتقر قوله بالهز اي
 الساكن قوله ولم يمت بفتح الهمزة وعلما ان مثله بزيادة
 التاء ونون دم قوله يا عمر ما ان يقع الراء العذبة الحكرم
 دم قوله فغندته لكان فغندته الجبل اعدته سميت
 بذلك للزجر منها البيت ومعنى لكان خبيثه قوله
 مفترقة حيث استعمل في غير انما وقيل لا ضرر في الخبر
 قول محمدوف اي يقال لكان لكان يفتقر قوله
 والمسر هكذا في وجه ذكره هنا متاسفة لغيره
 خبات للتلوق بما هنا في وزنه وبناءه على الكسر

اسما لارمة النداء

سم قوله من الثلاث جعله الشرح مختصا بقوله
 والامر هكذا مع انه يعود لما قبله ايضا فالوجه تعليل
 باطراد سم قوله عندس وقال المبرد هو مسموع فلا
 يقال قوام ولا اعتقاد في قمر واقعد او ليس لاحد ان يفتح
 صيغة لم تنقلها العرب قال اللندسي ومنع المبرد قوت
 فالاولي ان يقال قوله سيوي هو مطرد على انه امر بالمطرد
 الاشياء دم قوله ان يكون محمدا والمجملية السيد في الاشياء
 هذا الحجة لا يشعل السند قوله وبسبب لسيوي قاله
 ابوحيان وامصايبا نقول على القياس قوله درس المتأخر
 تمامه فتعاضت الجبس والسو بان ومما لم يجم الميم وبالنسبة
 فو قاسم موضع وكذا ان بان بالوحدة والجبس يقع في الناحية
 واسكان للوحدة وفي اخره سين مبالاة والسو بان بالجر
 المتصلة وسكون الواو وبالنسبة واخره نون اسم حواضع تصح
 قوله باهن الممر المذكر ولا مع لوبيل قوله هو جنات
 قوله وباهنت بسكون النون للوحدة دم قوله
 مايلي اخو اللينوب اي من المردها السكت قوله
 بعم اليها بعم وكسر ها اي ان العائنه في الوصل اي الاله جوي
 الوقت وسعت بالكسر لاسما السكتين وباعتم تشبيها بمسما
 الغنم وليس بدك من الدم خلا فالأكثر الجمع بين يلى والسكت
 بدليل كرها ولو كانت بدل اللام لم يحسن الكسر لانه ابدال
 اشيا من الواو وهو معهود دم المستغاثه قوله اذا استنيت
 اسم شعل المصاف وشهدوا بالذكاة عن المقصودة فتردد فيها
 الشاطي وايضا الاستغاثه في الاسرار اصطلاحا

الاستغاثه

فان المستغاث حقيقة المعنى او المستغاث مدلول اسم مستغاث
قوله منادى فايدته التثنية على ان المستغاث
اصطلاحاً لا يكون الامنادي ولو اطلق معانهم خلاص ذلك
اولهم ذاك سقم قوله **لنخففنا** خاليا وقد يخلو من
اللام فلا يخفف كما ياتي قوله **لنخففنا** باللام فلما اختبرت لمناسبة
معناها المعنى المستغاث وهو لجم التحميص **فخففنا**
على المستغاث فلاته على انه منصوب من بين امثاله ما لدعا
دم قوله **لنخففنا** موقع المضارع والمضارع الذي لقم معناه السلام
دم قوله **لنخففنا** لان تركيبه في الحذف ولان اللام في المارة من
خواص الاسرار فانصفت شبه الحرف سقم قوله **لنخففنا**
معرب مطلقاً اي ان حروف اللام وكان معرباً قبل الندا
يا في انه قد يخلو من اللام واللام الحاقبة لها فيكون
حكمة كساير المناديات ولانه قد يكون مبنياً قبل الندا
مخبراً بالندا وبما لزمه من الندا **لنخففنا** معد **لنخففنا**
قوله **لنخففنا** بما تقدم ان يا للنداء البعيد فيلزم ان لا
يستغاث بالترتيب الذي كان كالبعيد او يقال الاستغاث
كالبعيد لا حياجهما الى المد الصوت لانه لهما على استماع
الاصابة المحتاج اليها سقم قوله **لنخففنا** ولا يجوز بل هو
تعدى الفعل الدافع لمفعول الفعل في خبره المتصل قوله **لنخففنا**
في غير وطنه اي افعال المكتوب دم في باب التقدير وعامل
عليه من نحو فقدت وعدمت سقم قوله **لنخففنا** والاصول
يا اليزيد اي مخرجت هـ من اللفظين واحدي اللفظين
لان اللفظين متعنفه من بان ذلك يقال فيما لا له نحو

يا للدواهي

يا للدواهي قوله **لنخففنا** من الكونيين استدلوا بقوله اوالدواهي
المثوب قال يا لان الحار لا يقتصر عليه واحيب بان
الاصول لا تقوم لانها لا تحذف ما بعد لا الساكنة دم **لنخففنا**
قوله **لنخففنا** فتبيل زائدة بدليل صفة استقامتها ورد ما
الزيادة خلاف الاصول سقم قوله **لنخففنا** وقيل ليت بزيادة
هو المصحح دم قوله **لنخففنا** باللفظ المحذوف اختصاراً انه
مستند بنفسه واجاب ابن ابي الربيع بانه من معنى اللفظ
يا الزيد والتجديف بالدواهي وابن عمير بانه ضعفت
بالترام المحذف فتقوى تعديها باللام قال ابن هشام وفيه
نظير لان اللام المقوية زائدة وهؤلاء يقولون بالزيادة
واجاب دم بانه صريح في مخفيه بان التثنية ان لام التثنية
ليست زائدة لما احتمل في العامل من الضم الذي نزل
منزلة القاصر ولا معدية صفة لا طراد صفة اصفاطها
فلها منزلة بين منزلتين وبذلك لا يندفع تنظيره انتهى قوله
بحرف الندا اعترض بان الحروف باعتبارها فيه من معنى الفعل
لا يعمل في الجور وهذا غير متقدح لان الحرف ليس اسوياً
من الحروف وقد عمل الحرف فيه بما فيه من معنى الفعل كقوله
كان قلوب الطيور طها وبأشياء لدي ولها القناب والمشت
البالي دم قوله **لنخففنا** حملا على الموضع ولا موضع رفع
لنخففنا بالرفع وحزمه من بامتناع ما بعد الخبر قوله **لنخففنا** مع
المعطوف اطلاقه شامل للمطوف بغير الواو ولا مانع منه
اذ قد تعمد الاشارة الى تاخروا في رتبة الثاني في النسخة
سقم قوله **لنخففنا** لامن اليس لان الفرق بينه وبين المستغاث

في

له حاصل يعطيه على المستفات دم ولحم منه ان الوباس
 موجود فيها اذ كبرت يا ووجهه ان المستفات له قد يعرف
 النداء اذا حذف المستفات انما لم يبق ما ذكره لوجود فتح لام
 المستفات يجوز فالسبب قولنا يجوز فالسبب اي فقط فان
 المنطق فيما عدا ذلك الفتح بامرين خوف اللبس وهو المشار اليه
 بقوله ليحصل الفرق الاول والثاني وقع المستفات موقعا للفرق
 فاذا زال احدهما بقي الاخر فلا يحسن ما ذكره هنا قولنا
 يا لعطافنا الى اخوة عطاف وويلج وابو الفسح اسما جازعا
 قولنا على ما ذكرنا في اخوة وهو قوله وفي سوي ذلك
 الى اخوة قولنا في الامم ليل الى اخوة تمامه كان بخمسة
 بكل منار الفتل شدت بيدل ومعار الفتل حكمه ويدل على
 ع قولنا بنيل محذوفوا الخلام حينئذ جعلتان قولنا
 محال محذوفتموا الخلام جملة واحدة قولنا قد يجزى المستفات
 من اجله من لعل ان قولنا المستفات من اجله من ان يراد
 المستتمه والمستتمه عليه او كل منهما وقعت الاستفاضة لاجله
 اي بسببه فاذا كان المستفات من اجله من النوع الاول لا يجوز
 من البتة بل يجوز بالدم واذا كان من النوع الثاني جاز لهما
 فان جاز عن وجب تعلما بفعل التعليل او الانصاف او نحو
 ذلك دم قولنا عاقت الفاي ناوبتها من العتية وهي
 المؤبة فالان تجي نوبة والدم اخوي دم قولنا نحو ياريد
 العم وصر الجامي كالرعي بان يمينه مبنى على الفتح وان
 قوا بعد لا ترفع ومقتضاه ان الالف الاستفاضة اذا تحقت المثني
 والجمع على حدة صار امثليين على الياء اثر انظر وجه البناء على

على الفتح وعدم تقدير الفتح فان الالف لا تقتضي كون الفتح
 قابلا منها بل مناسبة وعلى كونه مبنيا على الفتح وهو
 في محال نصب لانه مغنول به قولنا ولا يجوز الجمع بينهما لان
 الالف تقتضي الجبر والالف الفتح فيبين انهما تنافس قولنا
 وقد يحلونها فيهما فيعطى ما يستحقه لو كان مناديا غير مستفات
 تصح قولنا في الامم الى اخوة تمامه وللغفلات تخرج للاربع
 اي العالم بالامور قولنا ومثله اسم الى اخوة فينجد حوازه
 الحاق الالف والفتوحها وهذا الدم ب قولنا باعتبار استقامته
 فتقول بالجمع يعطى للدم وبما جعل الزمير يحتمل تناق الدم بخلاف
 اي ادعوك لزمير الزمير قولنا باعتبار استقامته فتقول
 يا للجمع يعطى للدم بنا على انه مستفات مجازا لانه يجر
 يستفات حقيقة دم قولنا وكسرهما الى اخوة نحو يا فتوي
 للجمع دم قولنا يا لانس الى اخوة المتاخره المواظبه والتوغل
 بتشد يد العين للجهة النطق والبقى الظلم والعدوان التقديري
 الفاحش قولنا في القوي لان الثاني ياله يصلح ان يكون هنا
 مستفات وان صرح نداء الناس في الجملة لكنهم لم يقعدوا الاستعداد
 بهم لانهم مجبورون بهذا الوصف الذي وصفهم به ولا يجوز اعاقل
 من يستنصره دم المتدبره هي جميع النون مصدر برب المبيت
 او انصح عليه وذكر خلافة الحميدة دم قولنا ما للنادي لاجل
 لمندوب منه اشارة الى انه في المعنى ليس عبادي وهو كذلك
 اذ لم يطلب اقباله ومن تفرغوا في النداء غلاما لا خلاف
 احدا المسميين ينافق خطاب المفسر ولا يجمع بين خطابين ولما راد
 في السندية ولغلا حكر نصير قولنا المنصع عليه الى اخوة

السندية

أي بواحد أو اثنين يخرج عن تقييد علي بن زيد **قوله** أو
 المتوجع منه أي كونه محل الألم عن قوا كبد أو سبب ألم محتو
 وأصعبته **قوله** ولا يندب إلا العلم ظاهره
 ولو غير مشهور وعبارع من ولا يندب إلا المعروف علما كانت
 أو لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب انتهى **قوله** أسمر
 الجسر المشهور خرج المصنف عن غلام زبيدة فيجوز نعتته
 اتفاقا لكنه يشمل وأعلام رجلاه ولا يندب مثله **قوله** الصميم
 والرماني يجيزه وندية كل كلمة والمصنف إنما هو في التقييد عليه
 أما المتوجع منه فأنك تقول وأصعبته وإن كانت المصيبة
 غير مبرئة **قوله** أسمر الإشارة وكذا المصنف يفتح
قوله ويندب الموصول إلى أحده أي عضد الكوفيين
 وهو عند المصريين شاذ وافق الجميع على من ندية الموصول
 المندوب وإن اشتهرت صلته فلا يقال والذي جفر يوزنه
 إذ لا يجمع بين حرف الندية والفتح **قوله** بالفتح
 اشتهر أي بالوصل الذي اشتهر أي بالصلة التي اشتهر بها
قوله صله بالفتح هو ظهور الحاق اللفظ بالمستفات وقدم
 حواهناك بأنه حينئذ مبنى على الفتح وقياسه أن يكون
 هذا اللفظ مبنيا على الفتح وعلى هذا ليس في لغة النصب لكن
 الشاطبي يجوز تقديره نعم ولم يتر من حكم التام فليصر رسق واطلق
 انظر كما الضرب وصل للندوب بالفتح لكنه في التسهيل قيد
 ذلك بأن لا يكون في أحده ألف وها نحن عباد الله فلا يجوز ولعلنا
 اللفظ لا يستعمل ألف وها نحن عباد الله وها بالجوهر صرح ابن الفصيح
 وغيره **قوله** بأخر المنة وقال الخليل وسبل الحق لغيره

عن زبيدة الطويل لأنها إذا تلحق لغير المندوب وهو
 الموصوف لا الصفة دم **قوله** ولعنته قولنا إلى أحضره
 والقياس بيقينه لأن الصفة مع الموصوف كالمصنف مع المصنف
 إليه فكما الجازوا وأما الموصوفه يجوز أن يندب الطويل ٥٠
 وأصعب عن الأول بأندب شاذ وعن الثاني بالفرق وذلك
 أن المصنف والمصنف السيد تركيا وصار مدلولها وأصدا حق
 لو فصلت أحدهما عن الآخر لغير المدلول أصلا ولو كذلك
 الصفة مع الموصوف فإن الموصوف يستقل بالذاتة دم ٨٠
قوله لا خلاف في إلحاقها لغير الصفة إذا كانت بيت
 علمين عن زبيدة بن علي وقياس قول الخليل وسيدويه أن
 لا تلحق البيان والتوكيد فعندي أنها تدخل لغير المدلول
 تدخل لغير المدلول ظاهره دون المدلول منه ولا يبعد دخولها على
 كل منهما وكذا يقال في علم السوسم لأنه قائم مقام المدلول منه
 فتقول ولعلنا زبيدة وتدخل المعطوف النسق نحو زبيدة وعمره
 نهاية وتدخل التوكيد اللفظي وعمره وأمره **قوله**
 متلوها أن كان الفاء إلى أحضره سوا كانت حركتها كالمعقوبات
 كالمصنف للمصنف لغيره من قبلها الفاء كما سيذكره المشتبه وإن
 كان متلوها حرف تانيث مدودة لم تحذف خلافا للصفويين
 تسهيل فإذا اندثرت صماتة بلعيا قلت والحق بهن من بين
 العين والكوفيين يحذفون الهمزة فتعذف لالتقاء الساكنين
 دم **قوله** من صلة عن واحد جفر يوزنه فإن قيل صلة
 من هنا لا تقوى فيها لأن زبيدة لا يوصف بالعلمية والتانيث
 قبلها فيها سبب من معترضة وهذا باعتبار أنه علم على غيره وإما

باعتبار ان دعاء علي القلب فهو منفرد بقرينة قوله والشكل
 في اخره كذا يا الضمير وادوة يوليان مجتهدا فما لللبس فتقول
 في ذنبه قومي مسي به واقوميه بابرال الف الذنبية يا وحذف
 يا الضمير لا لتسا الكسنيين ولو قلت ولقوما لا التيسر بالمشي
 وفي ذنبه قومي ماسي به واقوميه دم قوله في حقا اوله
 الي اخره يعني اذا يريد زيادة الف الذنبية فما ذكر ابدت من
 جنس الحركة والاولى قلت واغلا مكان فقط صم كعلم من اول الكلام
 وما ياتي ب قوله في يوم لا يب الا لابس للظن ليس لشعر
 عليه اذا خلطت فلم يعرف وجهه اوان يكن الفم ليس المقود ومن
 الكلام بما يذهب اليه الوهم وهو غير مقصود واليوم ذهاب
 ظن الانسان الي الشئ وهو يريد غيره يقال وقت في الشئ بانفخ
 ايم وها بالاسكان اذا ذهب وهكذا اليه وانست تريد غيره
 واما وهم في الحساب فهو الكسر يوم وهو بانفخ اذا خلطت من غيره
 الاول فاني ان اظن بالوهم الساكن العاصوب شاطي قوله
 والحالة هذه اوان الفم ليس محط القاب قوله كالمند
 الخالي عن الذنبية يدل على انه جعل المسد والاعمالين لا تزد وقد
 يلزم عليه التكرار مع قوله واما المنادي اجعل المنذر
 فلا مانع من ان يراد وان تشاء عدم الزيادة فزاد المسد والبالا
 توجب قوله مضمومة تشبيها للضمير قوله وكما
 لا لتسا الكسنيين كما مر قوله اثباتها في الفصل وهو عند
 الجمهور من اجزاء الفصل يجري الوقت دم قوله ولعبد
 بنحو البيا لحن الذنبية قوله ولعبد اجد بين اليها لا لتسا الكسنيين
 ب وكونه مضموم مضموم بفتح ع قد مر منع من ظهورها الفقرة

لاجل

لاجل الالف وليس يعني لانه معناه سر قوله لزم
 اليه يمكن حذفها على تقدير سكوتها لا لتسا الكسنيين وان لم
 يكن للمضاف اليها منادى ب الترقيم قوله حذف اخر
 المنادي لم يقيد المحذوف عنه حرفا قبل كلامه للرفق والرفق
 وحذف للتركيب سق قوله لا هو ولا نذر العوا بطم العوا فحذف
 الراء الكلام الكثير الذي ليس له معنى والنزير ينح العوا وسكون
 الناري لتبليغ قوله في موضع الحال اي من فاعل الحذف
 اي موصوفا او ان ترخم اي من المنادي لحن للمضاف ببعض وعينه
 ان حال المضاف اليه لا يتقدم عليه قوله على حذف
 مضاف لي وقت ب قوله لانه بلا فيه اي في الجملة والا
 فالخذت اعرض الترقيم ز قوله مطلقا اي عن التقييد
 في غير الموضع فلا ينافي ان لهذا شرط واد هذا الاطلاق مقابل
 التقييد في قوله الا في الارباعا اخره وقضية هذه
 المتابلة هو ان ترخم الموضع بالاعا وان كان معناه وليس كذلك
 فالمراد المتابلة في الجملة ب قوله في كل ما انت بالها
 ويستثنى منه قلة لخاص بانه كما سيذكر الشارح قوله
 افا طهر الي اخره قامة وان كنت قد ازعمت صوري فاجعل واما
 نصب بمحذوف او اجعل محلا وانصبك احكمت وصري تعليل
 واجلي اصنع قوله كذا جلوي الى اخره قامة سيوي واشتاق
 علي بمعي واعد يوقع المعين المهلة وكذا الالاحص
 الذي يحمله الانسان مما يذرك عليه ويروي واشتاق به
 بدل تقصير من مذيرو يقق قوله بالماضي المبني
 خرج بذلك المستغاث لانه معرب لكن ظاهر قوله للبي

الترقيم قوله

يغسل بخور قاش و حذاء ما كان مهنيا قبل السدا و يحرق الحرام
 مما يخسر بالسدا و يحرق زيدا و امره و كل ذلك ممنوع الا ان يحرق
 دم قولته لانه علم جبر و لم يذبح المرف دم قولته في
 الى اخره تمامه و لا يذبح موقد منكن الودعا او يا ضياء عنة
 قولته يا حرم يلزم يد يا حرملة قولته قال ابو حيان
 الى اخره مستذكر في المركب للمرجي ما يورده قولته لم تلحق لانه
 نقض للعلم ما عليه من جعله اسماء ما حين ينو على العلم
 ب قولته كليفي الى اخره و قيل قال سيده بلي الكواكب
 كليفي و صيفي و انصب من النصب وهو السبع قولته هو
 معرب تشبيها للمضاق دم قولته هي بالفتح للها الحوم من جمع
 قولته اتبا على الحركة ما قبلها كفتحة وال يا زيدا بن عرفان
 اتباع لفتحة السون و الاتباع هنا اولى من ذلك لانه في كل
 ولانه اتباع متاخر بل تقدم مصر دم قولته وهو اختيار للسنن
 وجه اختياره كونه اسهل قولته في عطفها بفتح العين المهملة
 والفتان و تكون السون بعدها موحدة فالتفتان فتان فتان
 للعتاب يقال عتاب عتبه اي ذوا عتبت حداد نقصت
 قولته سبويه ترخمه ثانيا ايمان بقي بعده ثلاثة احرف
 سيوطي قال ابو حيان و المصنف مذبح من و يذبح و السماع
 خرقا و الوجه ان في ذي التا الذي هو على اكثر من اربعة
 احرف و هم الذين لصدها وهو اكثر ترخمه بحدوث التا فقط و التا
 وهو قليل ترخمه بحدوث التا و اولها انتهى قولته اماره
 بن بد الى اخره تمامه فكن جروا فيها تحون و تسرق اي في الولاية
 و جروا بجمع للجمع و فتح الزوايا لئلا المجهول تحرب عن الفاعل

قوله

قولته يا اربط الى اخره تمامه و المربيتي اذا لم يصدق
 قولته الا الرابع الى اخره اغا الشرط العلمانية في
 الترخم لكثرة نداء العلم فتا سبه التخصيص بالترخم و اما
 اشترط ان يكون زيدا على ثلاثة احرف لانه كرهوا نقص
 الاسم نقصا قياسيا مطرا عن قل بنية الاسم المتكسر
 اي انقلا في بلاغة ظاهرة موجبة فلا يرد نحو يد و دم
 فان النقص منه وان كان بلاغلة لكنه قليل غير قياسي
 والشذوذ لا يعين به ولا يورد ايضا نحو عم و سح و عمتا
 فانه وان كان قياسيا لكنه لعلته ظاهرة ملحقة الى الحذف
 و ما يقتض من ان لكنا دي ميني و الاسم المنبذ يكون على اقل
 من ثلاثة احرف كن و ما سند مع بان البنا فيه عارض فهو
 في حكم العدم و ضفته تشبه الرفع كما حرقان قيل قد مضى
 ان ما كان مؤنثا بالها يجوز ترخمه وان لم يبق على ثلاثة
 احرف نحو ثبة و شاة فما بالهم اعتنوا ذلك فيه و ليس
 العلم بالخواب ان بقاء علم حرفين بعد ترخمه ليس لاجل الترخم
 بل مع التا ايضا كان ناقصا عن الثلاثة اذا التا كلمة اخرى
 لكنها امتزجت بها قبلها بحيث صارت متعقب الحركات
 دم قولته و اسناد اي في الغالب يدل قوله الذي و قل
 ب قولته ترخم الحرك الوسط لما عاين حركة الوسط
 كل حرف الرابع دم ولذا كان نحو سقر عز معروف و فرق الجمهور
 بان حركة الوسط حقة اعتبرت في حذف حرف زائد
 على الكلمة وهو التنوين وها هنا في حذف حرف اصلي
 و انونا ليس الحذف ها هنا و ارمكا على حرف بعينه

نظنة الالتياس سق قولته قيا ساعلي قوله الى اخره
 لا يخفى ان اطرق كرا ورا حاص شاذ ان كانا في فلا يقاس عليهما
 قولته ان لا يكون ذا اجزاء وحقا القياس المشبه به
 فلا يبرحم دون شري قولته ان لا يكون مختصا بالبناء
 ولا يبرحم المبرمي بسبب غير النفا كيا حذا ميبوطي قولته
 وان لا يكون مند وبيا ظاهرا وهو بدون الف التندبه وهو
 مبنوم كلام من قولته ان لا يكون مستقفا فاشا مسل الذي
 اللام وقوله قولته اعلم لك الى اخره موضح عامر قدم
 في الاستقفاة انما تختص بها قولته ومع الامر لخص
 أي وجوبها من عنيل قولته ان زيولا الى اخره وشملهم للذكر
 الاسم مع ان في توجيهه الالتياس بالخير وهذا يدل على عدم
 الانتفاء لهذا الالتياس قولته ساكننا المحققون لا يخطئون
 احرف اللين على احرف العلة الا اذا كانت ساكنة فتقول
 ساكننا وحذف كاتساق قولته لينا احتراز عن زائد
 ليس لينا نحن شمالا لغير زائدة عنولين مع قولته
 نحن سفر جبل في اخر احد بهن القيد نظر لثوقته على عدم
 حزو حده بما قبله قولته نحو قطر الجبل هو التوي الغض
 والمرجل القصور قاموس قولته فانه يجوز يا قران الاقتضار
 على حذف حرف واحد منه بوجوب عدم التلويب قولته
 هبني نفع العا والموجدة والمنشأة التحتية المشددة واخره خا
 مجة للقدم الممتلي تصح قولته وقنور نفع القاف والنون
 والواو المشددة بعد هاء الصعب اليوس من كل غني تصح
 قولته باسم الى اخره تمامه ان الحوادث ملق ومنظما أي

يا اسما اصوري صبرا كان تامة وملق مبتدأ خبره ومحو وقت
 وذلك منتظما أي جملنا ملق ومنها منتظر قولته يا امرؤ الى
 اخره تمامه ترجو لبا ورجو لبا وباس ورجو من مراد
 مع قولته وغريبق بيم الفين المعية ويسكون المرافع النون
 طير من طير لا يطوي لا العنق تصح قولته يا مصطف بحذفه
 الواو مع الحذف وان كانت بعد فتح لتعطف قولته لان واو
 بعد حمة فليس من محل الخلاف بل ما استجمع شروط الوفاق مع
 قولته ولا مسبب مشكل على ما صرح به ابو حيان والسيوطي ودم
 وغيرهم جازمين به من انه يشترط في المرحم ان يكون مبنيا
 قبل السند الا ان يستثنى المركب او يبي على لغة اعرابه اعراب
 ما لا ينصرف او يكون الضم ومن واقفه على العين في ذلك الاشتراط
 سق قولته وكذا الفعل في المركب العددي والمقصور ان كانا في
 خمسة عشر فحذفت حرة فحرفت فاذنك تعطف بالهاء على اللين
 واذا رجعت بعدك فحرفت فحرفت فحرفت فاذنك ان تقول يا جلد
 بها السكت وان شئت لم تات بالهاء وقتت بالساكن الاخر والما على
 حمة من لم يتوقف في الوقت بالساكن وذهب لا يفتش الى رد
 المحذوف من المركب المرحم عند الوقف دم وقوله فيقدم الى اخره
 يؤتى دما سبق عن الجحمان في المونث بالساكن اذ اوقف حلت
 بعد الترخيم مع قولته ومنع النوا الى اخره لعدم السماع دم قولته
 لا يحذف منه الا العا أي ثم فكتب القيا الفاتح في عرويه يا امرؤ
 دم قولته لا يجوز حذف اللين الثاني لانه ليس بالمراد
 واجب بان اللين يزول بالانتفاء فيبين اذا عين سبوطي قولته
 قيا ساعلي على ما فيه تا الفاتح لان الحذف الثاني يشبه تا الثاني

من وجوه فتح ما قبله غالبا وحذفه في النسب وتفسير صدره
كما انما التثنية كذلك سق قولته بتولية النون اي الحذف
فكانت تخرج اثنان واثنان ومن ثم لا يضاف اثنان عشر كما يضاف
ثلاثة عشر واحوا اما قال ابن الجايب وفيه نظرون الثاني في استمر
براسه ولا يدرى من معانيه النون حذف الالف منه كحذفها من
النون دم قولته لان سر ذكره لك في اخرون رده ابو حيان
بان سر سر يفر على مخرجها بل قال من العرب من يفر فيقول يا ثابله
اقبل فلم يفر على انه تخرج وجوابه ان هذه العبارة ظاهرة في
التخرج فان هذا الحذف لا يجه الا على وجه التخرج لكن العروضا
من كلام النحاة ان العلم المتأخر اذا كان جملة لا يجر لانها على
اعرابها لا على اعرابها وحكاية الجملة لانه المسمى بالجملة غرضه
بقا صورة الجملة فيها لان الغرض من التسمية فيها تصانف
المسمى ما ينفرد عنه المركب والجملة اما قد روي معناها في بعض
المقصود فيجب ان يتبع بها اذا لم يرب لتقوت لفظا وروى غيره
لفظا فافهم معناها الفصل منها فاستعمل في التسمية دم قولته
في وجوه لقب السبب التنازع ووجه الواجبة اي راجحة التنازع والزيادة
في ائمة العرب مقبولة والقب بذلك للامتناع من التنازع من طريق التنازع
تخرج قولته من عدم الظهور وان يكون الاسم المتكرر اصح في
ساكن المصروف قولته ما كان حذو اي الباقي الذي كان حذو
قولته وهو بعد الف ليس على ما ينبغي اذ الحكم لذلك لم
يكن بعد الف نحو حورير تصغير حارس اذا سميت منه دم
قولته لاجل واول الجمع التسمية بالواو وغير جيدة في الحكم
كذلك فيما لو سمي بالجمع ذي اي نحو قاهرين ومعلمون دم

قولته

قولته لولا سبب الحذف وهو الساكن الاخير قولته
عدم الدلالة الساكن الصغير كما ثابت لفظا ولا لفظا في الياء
والهتاء في اللفظة القليلة او لفظا العام لولا الساكن لفظا وقد يرا
خر قولته في تاجه الى اخرون وفي مشتركه يا مشدود وقوله
يا ناجي مشكل مع قوله الثاني والتم الاول الى اخرون نعم ان خصصنا
ما بان بالمتنة وهذا ما تعلم قاله كمال ب قولته في نظرنا
بعد كسر فتبدل الهمزة كسرة والواو ياء قولته في العجوة
والا على اصلها المحذوف والاد لو لم يروا اللام فقلوبهم الهمزة
كسرة والواو ياء تخرج قولته اذ ليس في التعدية الى الحذف
وذلك لمزيد التشكيل بخلاف الياء التي قبلها كسرة وينظر ما الفرق
بين الاسم والفعل خذ في الاول وجاز في الثاني مع التنازل
وكذا يقال في المبني دون شري قولته اسم معرب فيه ان هذا
منادي مفرد وهو مبني والحيث بان له حكم المعرب لو لم يتأخر
خر قولته نحو يدق وهو جمل عامر من تخرج قولته
في تخرج نحو حبان الى اخرون الصبيان المتقلب ورجل صبيان اي
سجاع زواجا رجعت شاة قلت على اول يا شاة وعلى الثاني يا شاة
برو اللام لبقائها على حرفين ثانيا ما حرف حلة ولا يكون كذلك
اسم ممكن واما نحو فاق فتقول على الاول يا فاق وعلى الثاني
يا فاقا وتبدلها حرفا لوجهين احدهما انه يتوالي لعل لان لا يسم
لعلت والثاني في انه صار كما سقم على ثلاثة لحروف وما كذا
لا تقلب واوه حرف نحو واوه حرف عن اي حبان منارضة ناظر الجيش
بان قولهم لعل الذين افانين حيث يتوافق اللفظ لان لعل حيث يتلفظان
فلا كما في ما بان مصحح العاد في او سمي ان الله متقلبة عز اصل

والواو لما تعلب من حيث وقعت طرفا بعد الفتلالة مد
قوله لما سبق عن ان الواو محكوم لها بحكم الفتوة قوله
تطلبها الفا وانما يريد لا كذلك على القول لان شرط ابدالها ان
لا يكون بعد هما ساكن وعلى الاول بعد هما ساكن فتدبر او رت
الثاني قوله مع عدم امانه وهو ساكن ما بعد هـ
قوله سياقي بيانه في قوله لغير الكتاب وان ساكن بعد في التال
كذا على غير الله قوله برمي وهي اصلها برمي ودعوى تصح
اليا والواو قوله وعلاوه بغير اليمين المملة هي ما علقته
على اليمين بعد عام التور تصح قوله برشا وكسا اصلها
رشا وكسا وقوله يا ذواهد الميزوف اذا اصله ذوات
ولذا قيل في التثنية ذواتا ب قوله والرقم الاول الي
لغيره كلامه هنا شاعل للعلم والصفة وصح في غير التسهيل
با قاده جملته ان هذا اللبس انما يتصور في الصنف لا في العلم وهو
الذي له عليه الكلام سر وجهه ان اشتباه اللبس بعلمه مما ينظر
اللبس في الغالب قاله في الحوقان كل موضع قامت فيه تفرقة بقريل
اللبس كما ان ترجمه على نية الغم كان اولا والا فلا دم وعليه فيفتح
الوجه ان اذا اللبس كل منهما فيفتح ترجمه عن قفاه في مد على الوجهين
بليست بالحق في غير موضع لكن قضية تجوز الناطق ترجمه
الفتى والجمع يحدف زيدا تيمنا كما مر عدم موافقته على ما ذكره
ولما انزق اذها التانيث وصفت لتعيين الموت فلا يبق
حذفها عند اللبس لما فاتته الغرض من وضعها ولا كذلك
ماعد اها سبق قوله لا يكون في الاثنان والاثنا عشر
لا يكون مبدلا ب قوله سلم فيفتح الاول قد يلتبس

علم

بسم الله رب قواش الاكثر الى اخره لان الحمد وقت
للتقرين في حكم المجرى لانه مراد بوجه الثاني تقدير الحمد
نبا لكونه حدثا لغو لعل عدم تثنية لجان المجرى
ومن المرحم ومثله الميراني والفتا واستقصا بين السراج دم
وظاهر ان على لغة عدم الانتظار يجوز رفع ثابت مرعاة
للنظ وامام على لغة الانتظار فيه نظرا لانه في المنطوق
والذي يظهر للوزان ان الحرف الذي يحته الغم في حكم الثابت
ويؤيده جواز رفع المتابع قبل المتأخر قوله فواظنا
مكة الى اخره تقدم في ايمان اسم الناعل قوله واليم الاخرى
مقتيل بدلت يا قوله لثم الى اخره تعشيس في العشا
اي الظلام وللقرع في قفها مفعول حزين شدة البرد ومنبطه
بهملتين سهو وقوله لا اضعفت الى اخره مما جمع
رمه ما لم يقطع الجبل السامية وشاء بعد جديده وامام
اصلها مائة وقوله الاصل صاحب زعم ابن خروفه
ان الاصل صاحب وان له لغيره من العرب المسمى فخره
يجوز في الكلمة الثانية فخره وله ترجمه لغيره بعد ذلك الترجيم
فخذت اليها من صاحب وهو تفسد لا واعى اليه دم المفسد
قوله قمر الحكم الى اخره هذا معناه لغة وامام ملاحا
منه تخصيص حكم على بغيره تاخر عنه من اسم ظاهر معرفة
والساعت عليه اما فخره على اليها لبراد لم يقد الفقير او واضح
حنوا في اليها السيد فقير الى غنائه او مجرود بيان الفقير وحنوا
يحن العرب اقرى الناس للضيف بقرينه قوله كذا الى
اخره ولذا فكر بعد الندا قوله كذا لجان الغير على من اخره

المختصر

نحو احسن بزمرد والامر على صورة الخبر نحو والادوات بمنزلة
 افعاله من الخبر على صورة الاستفهام نحو هل من خلق غير الله
 وعكسه نحو احرى اليها قسيت هاشميا واليهن حار على منقوص
 قوت **قوله** في ثمانية احكام زاد عليها في النسخ افعاله لا يكون مكررة
 ولا اسم اشارة ولا موصولة ولا خبر ولا لا يستفاد به ولا يندب
 ولا يعين به الا نفس الحكم وان اياها اختلفت في صفتها هل هي
 اعراب او بنا وفي النفا انما يلا خلاف وان العامل المحذوف هـ
 لم يوص منه مطي وهو من جملة في النفا افعاله وان العامل
 المحذوف هنا فنقل الاختصاص في النفا افعاله افعاله
 للحكام بل جملة الى اللفظ واما الحكم المسببة في ثلاثة افعاله
 ان الكلام مع الاختصاص نحو مع النفا انشا او انشا في انش
 الغرض من ذلك تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه
 والاشارة انه مقيد بغير او قد منع او يرفع بيان بجملة النفا
 فيها انتهى **قوله** وهذا لا يقتضي به الا مقتضاه على
 اسم الاشارة يدل على انها لا تقتضي هنا بالموصول **قوله**
 انه مرفوع اي مرفوعا للفظها بفتح وهو صريح في ان ضم التامع
 اعراب فليست لها العامل فيه فانهم في نظيره من النفا قالوا
 ان العامل لا يأتى احدت الغم المشبه للرفع فزوي في التامع
 ولا يمكن ذلك هنا ليس هنا يا قاله مسب وسند كره ابن الجلب
 ما ينفرد الجواب **قوله** في جملة نحو انا وفي **قوله** او يشارك
 فيه نحو نحن واما **قوله** ايها العمابة بكسر العين جملة
 الاختصاص في المثالين في مومنين ينسب على الحال والعمى انا افضل
 ذلك محض ما من بين الرجال والدم اغتر لنا محض من بين الصبا

نسخ

بفتح قوت **قوله** معد فاما قالوا ابن العجيب المعروف بالليث
 منقول من النفا لان النفا في لا يكون ذا لزم وهو في الرجل
 منقول عنه قطعاً والاضاف بمقتضى النفا ان يكون منقولاً عن النفا
 وينسب اليها مقدمة كما في ايتا الرجل وان ينسب بفعل محذوف نحو
 او احضر او امدح والتشكيل خلاف الاصل فالاولى ان ينسب **قوله**
 ينسب انشاً من النفا قال عز وجل ان ينال الجميع منقول
 عن النفا وانسب اليه انشاً من النفا في اجراء انشاً من النفا
 مجزئ واحد **قوله** وهذا لا يرفع ما قاله ابن العجيب
 اذ لنا محذوف من ان يجعل مثل ذلك منقولاً عن النفا محذوف
 على قوله وما وجد فيه مسج انتهي **قوله** من النفا
 استغنى عن محذوف واسم خبره ولا يربح محذوف ما محذوف
قوله من معاشرا في اخره من مبتدأ لا يورث خبره **قوله**
قوله من بيا في اخره من مبتدأ اعصاب المحصل خبره
قوله ولا اسم اشارة ولا موصولة ولا خبر كما عرفت **قوله**
 الا لفظ التامع وابتنى وجه الغم فيها حكمية جارية في النفا ان
 نقلا جارية عن النفا واستعمل في غيره **قوله** ان يشارك
 ولا يجوز ان يتقدم على الغير اذ يكون بعد حشوا بينه وبين ما نسب
 اليه او اخره اسبوطي القدير والاعراض امتد وان حكاه
 مغرقان معني فالاعراض التسلط والقدير عكسه والقدير يشغل
 على محذوف بكسر الدال وهو الحكم ومحذوف فعل وهو المحذوف
 ومحذوف منه وهو الشر مثله عز وجل القدير يكون مثله اشياء
 باياك وهو انه وما ناب عنها من الاسماء الصالحة الى خبر الخاطبة
 نحو نشتك وبكر المحذوف منه نحو الحسد وسياق بيانها في كلامه

القدير والقدير

قوله **تنبه** له المخاطب بل يريد عليه تنبيهه **المتكلم**
 والغالب فانه عذير كما ياتي وان كان شاذاً فكله قصد نفي
 نفي من العذر وهو الكثرة ثم قوله **تنبه** مكره ولو في زعم العذر
 فتد ويحتمل ان يكتب باهتداء المخاطب ثم قوله **تنبه** محمود من علم
 في نظيره قوله **تنبه** ولما ذكر الخ او يقال ذكر الاختصاص بعد ان
 لا يه على صوته ولا يه محموله وكذا التنبه بعد الاختصاص
 لما كثر له في كونه متعولاً بفعل يجب حذفه على ما ياتي في
 قوله **تنبه** بما استشاره وجب وتنبه به بعد اياك ويجب ان لو قدر
 مقتدا للزم ان يكون افعاله باعدك فيلزم بقدر الفعل الرفع
 لعينه الفاعل الى خبر المتصل وذلك خاص بما فعل لا نقاب وما
 حمل عليها دم قوله **تنبه** مستغنى على التقدير الاول لما عني اذا كان
 باعداً فياخذ معناه اما اذا عني معنى فعل مستغنى في شئونه
 فانظر الى قوله **تنبه** ان لا يفتقر على تقدير ما بعد ولا
 على العذر بل الواجب تقدير فعل هو في العذر والافتقار ليس
 امر مستغنى به حتى لا يبعد عنه حفيد قوله **تنبه** وما يترجم الي
 ان في ان العذر مستغنى منقولين بنحو واسطة فيقول العذر كذا
 بخلاف ما بعد لان حذف خبر فالجرح بنحو باب **تنبه** وشكره من غير ان
 وان وكو خاص بالشرح حفيد قوله **تنبه** وظاهر كلام التسهيل
 لكن كلام التسهيل الذي يقد رفعه اخرو وكلام الشارح يقتضي
 خلافاً لصلح حجة العذر كغيب الشافعي في قوله **تنبه** بعد
 اياها ذكره في حق ما ياتي فلا يقال ما سكت والسبب الجمع العطف
 لكن مقتضى دون من دم قوله **تنبه** ما يحا ويا حب احضرو هذا
 الا حار جابيز لا واجب نص عليه ابن عمنور واختار ابو ابيتنا

انه مستغوب بما نصب اياك فيقدر فعله مستغنى عن
 نحو حبيب نفسك المراءم قوله **تنبه** هو مجزوم من نحو اياك
 من الاستدراك قوله **تنبه** كاف لا يحد حدث حرف النسخه
 مع ان عند ابن اللبس دم قوله **تنبه** انك نوا من الشر لعله
 بدل اشتمال ب قوله **تنبه** فاستعمل الضمير وقد انسل
 بهد لا قبله لما مر قوله **تنبه** واختاره ابن عمنور وقد
 اشترك المتألفان في معنى الماحل ولا يقال كيف تماطعنا
 واحيد عام حذر ولا اخذ حذر منه قال المازني تصح
 قوله **تنبه** حكمه في غيره فاذا قلت اياك فبعدنا ضمير ان
 احد هما هذا البهره **التنبه** للضوب وهو اياك والاختاره
 حفيد رفع مستكن فيه منتقل اليه من الفعل الناصب له
 فاذا اكدت اياك قلت اياك نفسك وانه بالخيار في تأكيده بان
 قبل النشر وان نكت خبر الرفع المستكن فيه قلت **تنبه**
 اياك انت نفسك ولا بد من تأكيده بان قبل النشر حينئذ
 واما العطف فيقول في العطف على اياك اياك ويزيد والشر
 وان شئت قلت اياك انت ويزيد والشر وتقولان عطفت
 على المرفوع اياك انت ويزيد وتيق بدون التاكيد او فاصل
 على ما تقدم دم قوله **تنبه** ما ز منادي مؤخر ما ز من
 قوله **تنبه** او يمازرت قراسك الى اخره هل المحمل تقديره
 كبري اياك والشر احد راي قلا في راسك والسبب قوله **تنبه**
 ناقة الله وقهاها ذكر ضيف المحذر من مع العطف قوله **تنبه**
 ومحو لاسك ايق فيه تنبيه على انه قد يكتي بذكر
 المحذر عن ذكر المحذر منه كعكس قوله **تنبه** خل الطريق

للمعروف باسم المتقدم على ترتيبها في الذكر السابق فاعلم
 ناصب عليها واما ظاهر كلامه ان قرا من طرف على كونه
 لانه لم يتقدم له ناصبا وقد ورد في قرا فيكون من عطف
 الجارح هو ناصب امر او ما نفسه فيجوز ان يكون معطوفا
 وان يكون معطوفا معه وليس هو ناصب الكلام على التمر
 واتبع ناصب حشوا واما سوكيله فيجوز ان يكون بتقدير
 وتزيد سوكيله وقد ذكر هو ناصب زيد من قولهم من انفس
 زيدا واصنع هو ناصب كل شيء ولا انهم هو ناصب زيدا
 من قولهم هذا ولا زيدا في هذا التركيب فناصر
 محذوف اي ارمي في هذا ولا انهم زيدا في هذا فناصر
 اهل السيل واهل النصارى وناصر هو ناصب مرجيا واتبع
 اهلا ووطيت هو ناصب سبلا في هذا في ثلاث جمل
 وغيره جمل الاعمال فيها كلها واحدا وقد ورد صادفت في هذا
 هي جملة واحدة واحضر هو ناصب غيرك قال سيبويه
 اي احضر غيرك وقال الغزي المتقدم احضر غيرك واذا قصور
 هو ناصب ديار النصارى مع قولهم ورمي في
 كلامها بانبات الالف في الاول وبمن الثاني قولهم
 وكل شي ولا شئ من كل واحد وناصر شئ قولهم
 اي كلامي وزدني فيجوز ان يكون كلاما منصوبا على
 لغة من المزمع الالف ويتبع سبلا من عطف
 الانشاء على الخبر قولهم ام اي سيبويه قولهم
 ومن است كلامك زيد فزيد مر فوع على انه خبر لمبتدأ
 محذوف اي كلامك او ذكر كميل وهذا على تقدير معناه

اي كلامك كلام زيد ليجمع للكل ولكن لا يناسب للقام
 الذي يستعمل فيه هذا التركيب فانه يقال لمن ذكر عظمته
 بسوا فانها هوان بقدر مذكور زيد اسما الاعمال والاصوات
 اي واسما الاعمال كما تصح بدعارة الشارح الميسرة وفيه
 كذا اسما انها متنوعة لذلك اعطاني لاحبا والوضع في هذا الكلام
 مطلقا لكن قال المندوي ليس اي الاصوات باسمها لعدم
 كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجل انها
 واخذها حكمها انتهى وهو الصواب عند المحققين
 هي هذهم كلات ومبنيات حكما اسم قولهم ما ناصب
 عن فصل اي اسم ناصب عن فعل اي اعز به بيل الترجمة فللرفي
 خارجة عن الحد فانه حاجة الى زيادة ما يجوز جعلها مفصلة
 الشارح والزيادة عن الفعل فراهب المصنف بما جازح للمد
 فلا حاجة الى زيادة ما يجزح من قولهم هو اسم مفصل
 فان قلت ما فارق تسمية الاعمال به اسما الانفا المجرى فكثير
 الانفا قلت بل المبالغة قال ابن السراج اذا قال للتقصير
 مكانه قال كثر تقصيري جدا واذا قال هي مات مكانه قال
 بعد كان واخواتها قولهم جدا ولا قصير المبالغة
 كانت الافعال غنية عنها قال المندوي قولهم
 لاخراج المروك كان واخواتها قولهم من الكف صرح على
 ما قيل اندسح في الكف انه يتعدى ولا يتعدى وبه يرد قول
 المندوي انه انكف لا معنى للكف لانه متقدم ومه لا يتعدى
 ولو سلم ما قاله فلا نسك انه يمتنع تسري غير المتعدى
 بالمتعدى وبالعكس كما لا يمنع ان يكونه المترافين متعديا

اسما الافعال
 والاصوات

للمعنوية على ترتيبها في الذكر السابق فاعطف
 ناصب عليها وتما وظاهر كلامه ان قرأ معطوف على كليهما
 لانه لم يقدّر له ناصبا وقد يفرض في قرأ فيكون من عطفه
 الجواز مع هو ناصب امر او اما نفسه فيجوز ان يكون معطوفا
 وان يكون معنويا معه وليس هو ناصب الكلاب على التثنية
 واتبع ناصب حشنا واما سو كمله فيجوز ان يكون بتقدير
 وتزيد سو كمله وتذكر هو ناصب زيد من قولهم من انفس
 زيدا واصنع هو ناصب كل شيء في قوله هو ناصب زيدا انك
 من قولهم هذا ولا زهاك واما هذا في هذا التركيب فتأصبه
 محذوف اي ارضي هذا ولا انوم زهاك وتجد هو ناصب
 اهل الدليل واهل الثمار واحبب هو ناصب مرجبا واتبع
 احلا ووطيت هو ناصب سهلا في هذا في ثلاث جمل
 وغيره حمل العامل فيها كلها واحدا وقد مر صادفت فعل هذا
 هي جملة واحدة واحضر هو ناصب عنك قال سيبويه
 اي احضر عنك وقال الضحاك تقدير احضر عاذرك واذا كسر
 هو ناصب ديار الاصحاب ثم قولهم وقالهم وربما قيل
 كلاما باثبات الالف في الاول وبمن الثاني قولهم وقالهم
 وكل شيء ولا شتمه حروب من كل وجنب شتمه قولهم وقالهم
 اي كلامي ونزدني فيحمل ان يكون كلاما معنويا عا
 لغة من الفرسه الالف ويترجم بسلامته من جملت
 الانشاء على الجنون قولهم اي بيير قولهم وقالهم
 وعن است كلامك زيد فزيد حرف وقع على انه خبر لمبتدأ
 محذوف اي كلامك او ذكر كميل وهذا على تقدير معناه

اي كلامك كلام زيد ليس هو للكل ولكن لا تناسب للتمام
 الذي يستعمل فيه هذا التركيب فانه يقال لمن ذكر عظمته
 بسواها لظاهر ان يقدّر من ذكره زيد اسما الافعال والاسماء
 اي واسما الافعال كما قصود بدعابة الشارح الالفية قضية
 كذا اسما انها معنوية لذلك المعاني لا اعتبارا لوضع في حد الكلمة
 مطلقا لكن قال المندوي ليس اي الاصوات بايها لعدم
 كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لا محمولها بلها
 واخذها حكمها انتهى وهو الصواب عند المحققين
 في هذه الكلمات ومبينات حكم اسم قولهم ما ناصب
 عن فصل اسم ناصب عن فعل اي اعز به بدليل الترجمة والرفق
 خارجة عن الحد فلا حاجة الى زيادة ما يجوز حملها مفصلة
 الخارج والنيابة عن الفعل فزها من المعنيت بما يخص للحد
 فلا حاجة الى زيادة ما يجزى وقالهم هو اسم فاعل
 فادخلت ما فاقوه فسمية الافعال مسلة الانشاء المجزى وكثير
 الانشاء قللت بل الياء لغة قال ابن السراج اذا قال للفقير انت
 فكانه قال كثر فقيري جدا واذا قال هي مات فكانه قال
 بعد كان واخبرته فقيرا وقالهم جدا ولا تقدم الياء الالف
 كانت الافعال فخرتها عنها قال المندوي وقالهم
 لاخراج للروف كان واخبرتها وقالهم من الكف صحح على
 ما قيل انه سمع في الكف انه يتعدى ولا يتعدى وبه يروى قول
 المراءى منه الكف لا بمعنى الكف لانه متعدي ومعه لا يتعدى
 ولو سلم ما قاله فلا نسلم انه يمتنع نفسه غير المتعدي
 بالمقدّم بما لمكسر كالامتنع ان يكونه المترافين متعديا

اسما الافعال
 والاصوات

والمتصرف بخلافه والواقع له في ذلك قولهم اسم الفعل **يُفعل** **فعل**
 فعل وفعله ولعلهم جروا فيه على التناوب أو أنه جعل **فعل** **فعله**
 أن ساواه في التقدي أو غيره من قولهم **فعل** وهو المصحح بدليل
 أن منها ما هو على جرمين أصالة كعبه وأنها لا يمكن أن تكون
 الرفع البارزة وأن منها ما يختلف أوزان الأفعال فيوزال ووزن
 وإن الظاهر لا يلحقه فون كيد سم قولهم **فعل** استعمال
 الاسم من حيث أنها تنون وتقرّب فينارق ما بعد **فعل**
 قولهم **فعل** أن عدولها لفظ الفعل ليس هو **فعل** **فعله**
 لفظ الفعل بل لفظه من حيث هو ال على المعق للوضع
 هو له مثلاً **فعل** مسمى به الفعل الذي هو **فعل** **فعله** لا من
 حيث كونه لفظاً من الألفاظ بل من حيث كونه لفظاً **فعل**
 على طلب الاستقامة **فعل** **فعله** لكن بالوضع هذا
 يجوز عن الفعل لأن دلالة **فعل** على الزمان بالعسفة **فعل**
 قولهم **فعل** عدولها المصدر يحتاج على هذا الفرق بين **فعل**
 حيث يرتفع وبين المصدر حيث **فعل** **فعله** قولهم **فعل**
 ذهب كثير من النحويين إلى أن هذه الخلاف هي في الخلاف
 السابق فعلى القول بأنها أفعال حقيقة أو أنها لا تضاف لأفعال
 لا موضع لها **فعل** **فعله** القول بأنها أسماء في الأفعال موضعها رفع
 بالابتداء **فعل** **فعله** عن الخبر وعلى القول بأنها أسماء **فعل**
 للمصدر النائية عن الأفعال موضعها نصب بأفعالها
 النائية عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب **فعل**
 قولهم **فعل** **فعله** ذهب النحويون إلى أن هذه الأفعال ما بعد
 جروا فيها في عليك واليك **فعل** **فعله** في موضع نصب

أي على المصدر ومنعنه ابن الحاجب بأن روي لا مشلا
 لأن متصوفاً نصب للمصدر فلا فعل له فلو لم يكن **فعل**
 أن يكون فعله مقدراً ويجوز حينئذ أن يكون **فعل**
 فعل كما أن سقياً ورعيماً ونحوهما لما كانت معاً **فعل**
 الفعل معها فقدرها وحسب خروجها عن اسم الأفعال وكانت
 بحيث أنها أن يكون معها إذا لا موجب للنسب حينئذ **فعل**
 قولهم **فعل** في موضع رفع **فعل** ابن الحاجب بأن اسم
 الفعل اسم مجرد عن العوامل اللغوية فوجب أن يحكم بالابتداء
 به **فعل** **فعله** كما بين أكثره لا مذكوراً ما يكتفي فيه بالابتداء
 عن النطق فكيف لا يكتفي بل بالابتداء بمرقاه ولا كذلك **فعل**
 قولهم **فعل** **فعله** وفيه عشة فوقه مفتوحة فحشة تحته سائلة
 فدل حملته تعالى قيده بريد أي أميت له قاله أبو علي وتيسره
 من التوبة فابدت الهمزة ياء **فعل** **فعله** وهيت بفتح الصا
 والياء لثمة التثنية والتثنية التثنية ويجوز فتح أوله
 وكسر آخره واسكان وسطه مختلفاً في أشهر لغاته وفتح أوله
 وخم آخره واسكان وسطه **فعل** **فعله** قلت هيت لك فاللام للتبديد
 والمعنى أرادني لك أو لعني لك ولا تتلقى هيت **فعل** **فعله**
 وهيا تنق العاد تشديد التثنية وحدها الف
 ويجوز كسرهما **فعل** **فعله** **فعله** **فعله** **فعله** **فعله**
 ويجوز قد تقدم من هل فتستعمل بمعنى قبل وتقدم
 بعلني نحو حي على الصلاة وعيني آيت ويستدعي بيته
 كقولهم حي المول فان التركيب قد ذهباً وقد يقال
 حيهلاً بالتثنية وحيهلاً بالالف **فعل** **فعله** **فعله** من

الظل في اي اقسام للموت فحاشي قولي **قوله** يعني قولي **قوله**
 موت من قولي يعني قولي **قوله** يعني قولي **قوله**
 اي اللعب دم قولي **قوله** يعني قولي **قوله** يعني قولي
 لا تشد يد المم تقتصر قولي **قوله** يعني قولي **قوله**
 سقطت والكل والكل كال الصدر وما بين الفرقتين
 قاموس والشاهد في قول حيث اشبع فقه الزهر فتولد
 الالف قولي **قوله** يعني قولي كذا الطوفان وقيل
 ان مختصري يكون الفرق في المعاني والامور والاعمال واللبس
 والمصنوع والسم فلا تسعمل في غير ذلك **قوله** يعني قولي
 الحكم للمعاني من مجلس الحكم تقتصر ويطلب فاعلاما والاعمال
 اثنين نحو شتان زسيد وعمر وشتان الزيدان وقد
 تزا كما قوله شتان ما بين الزيدين في الندي وانكره
 الاصمعي بنا على مذهبه وهو ان شتان عتبت في معنى
 متفرق وهو جوهرا بعدد وجهته شيان احدهما الفقة
 في شتان وهي كسر النون والشافعي ان الفرق بعينه
 لا يكون الامتناع او ما هو بمعنى المثني ولا يكون جمعا ولو كان
 يعني افتراق بين وقع الجمع فاعلمه والذرة الغصن وهي فرع
 النون تبطل مذهبه وانما لو كان خبر الجواز تأخر عن التقيد
 اذا لا موجب لتقدمه وليس يسمع متاخرا وكان ينبغي ان لا يجوز
 شتان ما بينهما على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان
 يعني افتراق لان لفظا ما هنا لا يجمع ان يكون عبادة عن شيين
 والمعنى افتراق العالان اللذان بينهما اذا لا يقال بين زسيد
 وعمر حالتان محل وجود علي معنى ان احديهما منفصل عن

مختصة

مختصة باحدهما والاضحى بالاضحى كقوله بني وبينك
 منوان بل لا يقال في المعاني بينهما شيان او شيان
 الا اذا كانا مشتركين في ذلك ولو عرفت ما قوله شتان ما
 بين الزيدين يعني افتراق العالان اللتان منهما كانت
 كل واحدة مشتركة فيها وهو عند المقصود فتقول اما جاز
 مشترك ما بينهما علي معنى بعد لانه لا يمتلزم فاعلم
 وما كناية علي عن المسافة اي بعد ما بينهما من المسافة
 فهو جواز ان تكون ما زائدة وبين فاعلم شتان لكن يلزم
 عليه احدا جوهرا عن القرينية دم من واما قول بعض المحدثين
 جاز يقوي بالوصف لمصلحة شتان بين حضيضك وحضيض
 فليست جعله العرب وقد يخرج على اخبار ما موصولة بهين
 شاح الشذوذ قولي **قوله** وما هو بمعنى المعارج لوريشته
 ابن الجلب قولي **قوله** فاقيل ان اف بمعنى انصاف واره
 بمعنى التوجه فالمسار به تقتصر وتوجب قولي **قوله**
 كاره بفتح الهمزة وتشديد الواو مفتوحة واسكان الهمزة
 وفيها لغات هذه واوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهمزة
 واوه بقلب الواو والواو واوه بفتح الهمزة مسدودة وكسر الواو
 مسدودة ومختلفة وسكون الهمزة واوه بفتح الهمزة وفتح الواو
 المشددة وكسر الهمزة وقد مر الهمزة في هذه واوه بزيادة
 الالف والهمزة في الندية فتكون الهمزة ساكنة في الوقت
 ومضمومة او مكسورة في الوصول دم قولي **قوله** واف بينهما
 ثمان لغات من الفال للعلم وفقرها للتحقيق وكسر على اصل
 انتا الساكنين وهذه السكتة مع ترك التنوين مع وجوده

والسابعة ان خفيفة الفاء والساكنة اتي على وزن جميل
دم واوصل التصحيف لفظها الى اربعين حرفا كونها اسم فاعلة
مثلثه ما اذا لم تكتب بالسا فان انشئت بها نصبت لمصدر
ليعمل واجب الخضار وقد ترفع على الجارية جود وفن
والمعنى في الجارية على الدعاء سبيلهم ثم شخذه قوا قوا
معنى الحب راجع للثلاثة قبلها قوا قوا لعدم صلاح
الكاشرين منه اشارة الى ان جملة اللام مقدرة بـ
قوا قوا والى انت الى اخره تمامه كما نذر عليه الزين
فراهم فعمل معنى الحب وانت بكسر التاء مبتدأ وياي مقدما
خبره وفوك بكسر الخاء مبتدأ والاشيب صفة عن الشيب
بفتح السين وهو حدة الاسنان وخبره كما نذر من دريت
لشيب والزرب بالزاي نبت طيب الريحه تصريح قوا قوا
عن امسله باعترافه واقدام بمعنى تقدم مع قوا قوا
فتبارك الاله في اخره الآية حيث اخبره قوله الذي من ذلك
قوا قوا لان الامسلة ذلك فالكاف خبر مجرد وراى قوا
ع قوا قوا والصحيح الاول وهو ان وي اسم فاعل
والكاف حرف خطاب وان على اخبار اللام كفي في البيت الذي
الصحيح ان وي حرف تنبيه معناه التنبيه على الزين
اي تنبيه وامر مجرد قوا قوا وي معنونة من كان وكان
للتحقيق لا للتنبيه دم قوا قوا وكان من الى اخره
الليست مدح من بحر الخفيف واخر صدره الحامض بحبيب
والنشب بالهمزة المال شفي قوا قوا وقا عليه عند
في السعدنا ويلي حبت واخره في البعد قوا قوا ويفض الجانيون

الى اخره

الى اخره قال بعبهم ان الفتوحة مفردة واصلها هببت
كز لزلت قلبت اليها الاخير الناء المحركها وانفتاح ما قبلها
وانت للتانيث فالوقت عليها اذن بالها واما انعكسورة
انتاجي كسلمات فالوقت عليها بات وكان التماس هببت
كما تنوكت قرفيات في جمع قرفاة الا انهم حذفوا الالف كونها
خبر ممكنة كما حذفوا الت هذا ويا الذي في الشيب واما اللغز
النافع من الافراد والجمع فيجوز الوقت عليها بالها والتا
دم قوا قوا اسم الفعل على وزن يين الى اخره لعلم
ان كلامهم في تقسيم الفعل الى مر تجل ومنتوكت يدل على
ان اسم الفعل هو الحار والجرور وكلامهم على موضع
الكافة من الممرات بخالف هذا ويعتني ان اسم الفعل
اغاهو للجار فقط سق قوا قوا عليك بمعنى الزم
وقد يتعدى بالها نحو عليك بذات الدين فيكون معنى
فعل مناسب معتد بها وصرح من بان اليا في مثله
زانية قل والياتراد كثيرا في مفعول اسم الافعال لئلا
في العار دم قوا قوا ومكانك بمعنى اشتهت فيكون لازما
وسمع الكونون تمديده قالوا مكانك زيدا اي انتظروه
قال دم ولا امر ياي حاجة الى جعل هذا الظرف اسم
فعل ولا جعلوه ظرفا على ياي واما بحسن دعوى
اسم الفعل حيث لا يمكن للجريين ذلك الاسم وذلك
الفعل نحو صه وعلبك واليك واما اذا لم يكن فلا
كما كانك دم قوا قوا ولا يتأخر على هذه الظرف هو
الصحيح لان فيه لفظ عن اصله والتأخر على ما هو

والسابعة ان خفيفة الفاء الشائعة في على وزين حيل
دم واوصل التصحيح لغاتها الى اربعين حرفا ان كان اسم فاعلا
مقتيد بما اذا لم يثبت بالثابت فان اثبت بها نصيبه لمصدر
ليعمل واجب الاضمار وقد توضع على الفعول لمصدر
والمعروف في الهمزة على الدعا سبيل اسم شجدة قوله
معنى يحب راجع للثلاثة قبلها قوله لا لعدم صلاحه
الفاخرين منه اشارة الى ان جملة اللام مقدرة بسببه
قوله وايدى انت الى اخره تمامه كما نذر عليه الازين
فراهم فعل معني المحب وانت بكسر التاء مبتدأ وابي مقديما
خبره وفوك بكسر الكاف مبتدأ والاشيب صفت من الشيب
بنحو الذين وهو حدة الاسنان وخبره كما نذر من ذررت
لشم والزرزب بالزاي نبت طيب الريحه تفرح قوله
عنتر اصله يا عنتره واقدام بمعنى تقدم مع قوله
فيل والاية الى اخره الالية مبتدأ خبره قوله الذي من ذلك
قوله الى ان الله لا يترك فالكاف خبر مجرور والهاء
ع قوله والصحيح الاول وهو ان وي اسم فاعل
والكاف حرف خطاب وان على اضمار اللام كذا في الجني الذي
الصحيح ان وي حرف تنبيه معناه التثنية على الراجح
اي تنبيه وادع جردم قوله وي معنونة من كان وكان
للتحقيق لا للتثنية دم قوله ويكون من الى اخره
التيست مدرج من نحو الخفيف واخر صدره الحاضر بحبيب
والنثب بالمعجمة المال شمي قوله وتاويله عند
في السعد تاويله مبتدأ خبره في اليعرب قوله ولا يفرح الجانيون

اليخره

اليخره قال بعضهم ان المعنونة مفروقة واحدا لها هجاء كذا
كز لثة قلبت اليها الهمزة الفاعل كذا وانفتح ما قبلها
والثالثات فالتثنية فالوقت عليها اذن ما بها واما المكسورة
التي هي كسرات فان وقت عليها اذ كان الشاير هيا
كما تقول قرنيات في جمع قرناة الا انهم حذفوا اللام لكونها
غير حركات كما حذفوا اللام هذا وفي الذي في المشي واما اللغز
النافع في الامراء والجمع فيجمع الوقت عليها بالهاء والثا
دم قوله اسم الفعل على جزيين الى اخره لعلم
ان كلامهم في تقيم الفعل الى مررتك ومنقول يدل على
ان اسم الفعل هو الجار والجر ومركبهم على موضع
الكافة من المصداق بخالف هذا ويقتضي ان اسم الفعل
اغاهو الجار فقط سبق قوله عليك معني الزم
وقد يتعدى ما بها نحو عليك بذات الذين فيكون معني
فعل مناسب متقدما وصرح من بان الباء في مثله
زايدة قل والباء تزداد كثيرا في مفعول اسم الافعال فنعنيها
في العمل دم قوله ومكانك بمعنى اشتهت فيكون لازما
وسمع الكوفيين تمديده قالوا مكانك زيدا اي انتظروه
قال دم ولا امرى ما ي حاجه الى جعل هذا الظرف اسم
فعل ولا جعلوه ظرفا على بابه وانما يحسن دعوى
اسم الفعل حيث لا يمكن للجم بين ذلك الاسم وذلك
الفعل نحو صبه وعليك واليك واما اذا لم يكن فلا
كما نك دم قوله ولايتاسر على هذه الظروف هو
الصحيح لان فيه اضرار اللفظ عن اصله والتمتع على ما هو

مخالفة للاصلاحيين عن سنن الاستقامة دم قوله **قوله** برئت
الي اخذوا بشرط كونه على اكثر من حرف احترازا من يجوز بك وكذا
دم وهذا صحيح في ان اسم الفعل اما هو الجار قوله **قوله** بمعنى
اوليته فيه نظرون اول حتم لا اثنين وعلى لم يتعد الاسم
لمفعول واحد فكيف هو وصماه مختلفين وقد يقال استه
مثل امين واستجب والظاهر انه اسم لتوكيد لا لزوم الي
لفعل مضارع مقرون بلام الامر فانه متعدي لواحد لان عليه
وعليه اسمان بفعل اللزوم فكذا المتعدي قلت ولزم وجوز
لزم الامر على فعل التوكيد قلت لزومه غير صابر في التبريد
ولحقا خطا ياء وفي الحديث قوله موافاة صليكم دم قوله **قوله**
اختلف في الضمير الي اخذوه كون الكاف في عليك واخواته ضميرا
مذهب الجمهور وذهب ابن ابي شاذ الى انها حرف خطا
ويروى عدم استعمال الجار وحده وقوله سر على وعليه وحكاية
الاحتشاش على عبدا لله جوه عبدا لله بدل كل دم قوله **قوله**
فومنه رفع عند الضمير يروى ان الكاف ليست من حمائر الرفع
دم ويجاب بانه من استعارة ضمير غير الرفع له لكن في المعنى
ان نيابة ضمير عن ضمير اما جازات في المتصل بجلالة شرط كون
المنوب عنه منفصلا وتوافقهما في الارباع وكون ذلك في العزوة
كقوله لا يجاوزنا الاك ديار الله ان يقال الفخر لا يشترط الضمير
مترانه يلزم ان حمائر الرفع لا تسترسق قوله **قوله** دم
ومصنف هذا الكسبي اي على المسؤولية والفعل مستتر والتقدير
النزول انت نفسك قال دم ويروى قوله عليك زميرا بمعنى حذ
وخذنا ما يتعدى لواحد انتهى قوله **قوله** وجهر عند السهريين

بالاصناف في نحو دوتك ونحرف الجهر في عليك ب قوله **قوله**
على يتشدد اليه الباعلي ان على جارة ضمير للتكلم الذي هو الباعلي
دم قوله **قوله** زيد افعول به لاسم الفعل وهو على
قوله **قوله** بجهر عبدا لله وهي شاذة عند الجاهل بل بدل
الظاهر من ضمير الجاهل بدل كل غير مفيد للاصطلاح وجواز
ذلك رأي الاحتشاش والاخر بجمله عطفيان دم لكن قال
زويما فلهذا لا يخفى علم وهم من فهم ان على في على جارة الضمير
المتكلم لا لعبد الله حتي بني عليه ان لعبد الله عطفيان او بدل
عن الباعلي انتهى قوله **قوله** فتبين ان الضمير جهر والموضع فحصل
ويلزم على هذا تقدير فعل الضمير المتكلم الي ضميره في غير باب
فمن وعينه نظره دم قوله **قوله** ان تقول في التوكيد لا اخذوه
في بعض النسخ اي ما نصه عليك نفسك انت نفسك
لنفسك تقدم توكيد الجهر ولان موكفة ضمير ملحوظ به
شرا في بالمرفوع ضمير بالمنسوب لانه فضيلة انتهى فنفسك
الاول توكيده للكاف وانت فاعل عليك وفي التصحيح
توكيد لفعل الضمير المستتر ونفسك الثاني توكيد معنى
للمناعل ونفسك الثاني ضمير مفعول به لاستمر الفعل وهو
عليك سر قوله **قوله** ضمير في الامر والاصح ان
يكون ضمير مفعول لان اسم الفاعل لا يصح فاعا المصاحف
فلا يجوز تصغير قبل التسمية سم قوله **قوله** تصغير الترخيم
سمي بذلك لما فيه من حذف الهمزة والالف الزائدين والتخفيف
لحقه في تصغير قوله **قوله** كونه حبيبا لا يلزم من كونه مبيبا
كونه اسم فاعل كون كثير من الاسماء مبيبي ومع ذلك ليس باسم

فصل حفيد قول ^{١٠٠} عدم تفريقه ان يكون مبنيا وحقيقا
 الصانع ان يقول الدليل على بقاءها انما يشهد الخلق في كونها
 ابداعا حادثة غير موصولة حفيد قول ^{١٠١} بل انما كانت تتقدم
 تمامه والكلام عليه في المفعول المطلق قول ^{١٠٢} وهو الاصل
 في المصدر المضاف يعني انه محمول عن المفعول في قول ^{١٠٣}
 ومنع المجرى والنصب هو المضاف الى المجرى وما به في الحال للمصدر
 اشتراط كونه مكملا لكاليف احرازها هذا المصنف ان يكون
 هذا مستثنى بيا على وجهه ويصحب المفعول في كلام العرب عني
 خلاف القياس قول ^{١٠٤} من يله يله وكبرها فوجده
 اكثر ما ذكره في الشرح واما وجه الفتح فتاك من اذا كانت
 عليه بمعنى كيف جاز ان تدخله من حكمه من ان فلا
 لا يطبق حمل الفهم من بلاء ان ياتي بالمضمر او كيت ومن ابي
 وعليه تنص هذه الرواية فيكون منه مجيء كيت التي للمصنف
 وعامد روي في محله ما لا يتدوال في من يله والتعريف
 المجرور بعلي عما سدد علي انما نحن متفق قول ^{١٠٥} وخارجية
 عن المعاني المذكورة لتأويل ان يقول جاز ان يكون مصدر بعني
 التوكيد من قبل التثنية والمضمر بعد تلمسها في المعاني
 من اجل تكرار ما عليه من المعاني فلا يكون خارجة عن
 المعاني المذكورة متفق قول ^{١٠٦} من غير المصدر المحذوف واليه
 الذي عليه الفعل قول ^{١٠٧} او محذوف سار وارويها
 مذهب سيبويه ان نصب هذا على الحال ولا يكون نعت
 محذوف محذوف لان رويها منفعة على خاصة بالموصوف
 فلا تحذف الاصل في فتح قلت ليس انفر من ما اشتراط الموصوف

بالموصوف

بالموصوف لا فيكون ذلك قرينة يعلم بها المحذوف فاذا
 حصل العلم بدون كون الصفة خاصة بالموصوف لم يمتنع
 المحذوف وهذا العلم حاصل بان الموصوف هو السيد المرفوعة الدالة
 عليه فلا يمتنع في حذفه دم قول ^{١٠٨} متعلقان بتنبؤ
 الوجه ان من يحمل بيان لما الواقع مبتدأ قول ^{١٠٩}
 فترفع الفاعل ولا نقل الخبر بالاصنافه سم قول ^{١١٠} فذهب
 الناطق جواز الى اخذه استدلال بقول س في زيدا عليك كما كان
 قلت عليك زيد او زيد ما قاله سيبويه تفسير معنى
 لا تفسير لغراب تنص قول ^{١١١} من ابي وجوب قول ^{١١٢}
 ولا علاقة للمضمر الى اخذه اي لا يبرز بل يسكن مطلقا فتقول
 منه للمواحد وهو المذكور والمثنى بلفظ واحد دم
 قول ^{١١٣} غلط فعدها الى اخذه لوجه التثنية فان الالف
 الي هذا لا تستلزم ما قاله للمصنف من ان لحوق الفاعل
 البارزة لا يكون الا في الافعال والمسئلة خلافة في عددها
 من اسماء الافعال يعني من لحوق الفاعل لا بقوة مشابها
 للافعال فهو ملائمة لمتهم في ذلك دم قول ^{١١٤} علمت
 من هم الفاعل ان العوالب ان يقال علمت باقتناء علمت
 حقا منها وزيادة فون قبل ظهور الفاعل تدغم في الخبر ليقع
 السكون الواجب قبل فون الخبر على تلك النون المزدوجة
 وتبقى ميم علم على تشديد بها وفتحها كما زيدت النون في
 عني وعني بمحاذلة على كون فون من وعن دم قول ^{١١٥}
 لا اسم مختل ذهب بعض النحويين الى ان هم في اللفظة
 التثنية اسم فعل لكن غلبت جانب الفعلية بدليل

التزامهم فخرج جميعها والاصحاح واما كانت فعلا لم تحرت مجيبي ر د
في جواب القسم والكسر والمظهر واجيب بان التزام احد العايزين
لا يخرجها عن العنصرية **قوله** لاهل بيع التزيم واليهاد
قوله علم شهدا لم يرضوا **قوله** هم الذين اقبلوا
قوله يعني احقر بضم الحاء وكسر الصاد اعمرو من احقر
بضم قو **قوله** يعني اقبلوا يعني ايت قالوا اهل التزيم
اي اثبتة تنسبه علم موكبة اجماعا فقتلوا السير بولي من
ها التنسبه ولم التي في فضل اعمرو من قولهم لم اعد شعيت
او حمة كانه قيل ليع تنسك اليتلخوذ انك هاتفتينسا
وقال الكونينون من هل الذي للمجروم يعني اقدر فخننت
الهمزة بالناحركتها على ان تن قبلها وحذفت وقول السير بولي
المرسيد ليل انهم نطقوا به فقالوا اهل دم **قوله** واخر
مالذي الخ لضعفها وعدم بقرتها دم **قوله** الم من
بالحا المية وهو الذي يزل العير ضل الى ادلوا قل ماوها
ز **قوله** لضعفها لعدم بقرتها دم **قوله** الم من
قد امك او خبر المبتدي بخذوف **قوله** هذا لوي او متعولا
بفعل مقدر تقدير بخذ **قوله** او متعولا يد وتك
مضمره في المعنى بان اسم الفعل لا يحدف دون معولاه
وتقدم ما فيه **قوله** وياتي هذا التاويل الى اخره
مرو ودر الصحيح ان كتاب الله مضمر موكب لنفسه
لان ما قبله وهو حرمت عليكم امهاكم بول علي ان ذلك بركم
فما قال كتب الله ذلك عليكم كتابا حنيف **قوله**
جعلها تزيين في اخره للمروا بتمزيين هنا تزيين الالهسية

فالحمد لله

فالمراد في هذه مثالا بالمعرفة الاشارة الى حقيقة السكوت
وبالنسبة الى اسم قبل سرور وانه نفس نفسه مع المتقين
الاشارة الى مفرد من افراد هاز وقال عز ان التكبير
في اسم الفعل راجع الى مصدر ذلك الاسم قبل سرور ورتبه
اسم قبل مقدم مع المتقين بمعنى سكوتا ويدبر وقه بمعنى
اسكت السكوت المعهود المعنى وتعيين المصدر بتعيين
متعلقه اي السكوت من هذا الحديث فحاذ ان لا يسكت
عن غير واما التكبير فكأنه للتكبير والتخيم انتهى **وقال**
قوله اين الجانب مني اذ الحكم بالتعريف ان يكون له احدا
حسبنا الفعل الذي كمننا ها فيكون علما لمعقولية
كاسامة واذا حكم بالتكبير ان يكون لواحد من اهاد الفعل
الذي يتعد اللفظ واختلف حينئذ للمعنى بالاعتبار
بجسه كاسامة وحده كما سدد انتهى **قوله** كاحد اطلق لحد
وله استحقاقات لحد هارادف الاول وهو السكوت في العدد
واحد عتروا الثاني مرادف الواحد بمعنى المفرد نحو قبل
هو اياه احد الثالث مرادف انسان نحو وان لحد من المتقين
الرابع ان يكون اسما عاما في جميع من يقول عرفنا منك مرادف
وهو المراد هنا وهذا لازم للتكبير عا لبا ومن تعد بفسه
قوله وليس يظلمني في حب غانية الا كبر وماجر ومن اهد
قاله في الخواشي يصرح فليقر الرابع من الثالث سم قبل
اهم من الثالث فان العاقل لم من الانسان **قوله**
ولم يرب يفتح العين المملة وكمر المرادف لحد يتصرع
قوله وبه لا ينافيه ما مر في شرح قوله ويعلن

لظن من قوله ويلها بحر الخ والعلل المصدرة من قول
 من مضيه أم الفصل أي في التثنية قولك كذا الذي ليدري
 أي أفاد من قولك أي اسم الأصوات إلى آخره الذي ليس
 اسميتا وهو والتنوين في بعضها وإذا ثبت في التنوين
 للجنس وقد لا يشك في صدق هذا الحكم عليها لأنها ليست
 دالة على معنى مفرد لأن الخطاب بها من لا يعقل في منزلة
 التنوين للجنس والجواب أن الدلالة كون اللفظ بحيث إذا أطلق
 فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك إذا لم يقل أحد أنه
 حقيقة الدلالة كون اللفظ مخاطب به من يعقل له من معناه
 حتى يورد ما ذكره السابق لا أحد في اللفظ فيه فصرح عن
 التواضع وتقدم ما فيه قولك كهيلا الخيل أي كزجرها
 وقد يثبت بها العاقل لتزله منزلة غيره كقوله الأصمعي
 وقولها هلاز قولك وعدس لينغ العين الدال المهملة
 وتشكون السين دم قولك عدس والعدس إلى آخره
 تقدم في الموصول قولك بكسر الكاف وكسر الهمزة
 ساكنة ومكسورة قولك وهيد بفتح الهاء وكسر
 وفتح الدال قولك وهاد بكسر الدال لأن الكسر أصل
 في حركة التثنية الساكنين ولا حياء لـ دم قولك وده
 وجه بفتح الدال من الأول والجمع من الثاني وسكون منها
 لأنه الأصل دم قولك وهاء وبعده جمعين مهملة فيهما
 مكسورة في الثانية وهاء مكسورة في الأولى الساكنين دم
 قولك وهاء بفتح الهاء وجمعين مهملة في الأولى مكسورة
 دم قولك وهاء بفتح الهاء وكسرهما مع كسر الجيم الأولى

دم قولك وهاء بفتح الهاء وكسرهما مع كسر الجيم الأولى
 واسكن السين وتشد يد السين المهملة مفتوحة وهين مثبها
 الآن أولها هاء دم قولك وهاء بفتح الهاء مفتوحة فجمع ساكنة
 دم قولك وهاء بفتح الهاء فتألف فالتعريف مهملة مكسورة دم
 قولك وهاء بفتح الهاء مفتوحة فجمع فالتعريف مهملة مكسورة دم
 قولك وهاء بفتح الهاء وسين مفتوحة وفتح السين ساكنة مهملة دم
 قولك وهاء بفتح الهاء مفتوحة وفتح السين ساكنة دم قولك
 وهاء بفتح الهاء مهملة فزاي ساكنة قولك وهاء بفتح الهاء
 وكسر بفتح الحاء وكسر ز قولك وهاء بفتح الهاء وكسر
 الراء المهملة دم قولك وهاء بفتح الهاء ففتح هنا مكسورة دم
 قولك وهاء بفتح الهاء وفتح الهمزة وسكون الواو والفاء العاطفة دم والذني
 روي خط المصنف أو يمسد وحم الواو قولك وهاء بفتح الهاء
 أوله أكثر من حمه وسكون الواو وكسر الهمزة قولك وهاء بفتح الهاء
 بيم الواو فتح الهمزة والوحدة وبعدها عين مهملة وهو التفسير
 دم قولك وهاء بفتح الهاء بيم مهملة فواو ساكنة فها مكسورة دم
 قولك وهاء بفتح الهاء وبعدها ثلث السين مع تشديد هاء
 ز قولك وهاء بفتح الهاء وجوزهم معنونة فواو ساكنة فثنية فوقية
 مفتوحة وجمي مكسورة فزاي ساكنة دم قولك وهاء بفتح الهاء
 أي للشرب قولك وهاء بفتح الهاء فثنية فوقية فزاي ساكنة
 فتا بفتحة فوقية فزاي ساكنة دم قولك وهاء بفتح الهاء
 الذائت قولك وهاء بفتح الهاء بسكون النون واسكان للظنفة
 ومشددة ز قولك وهاء بفتح الهاء وكسر الواو فتح الدال المهملة
 وسكون العين المهملة دم قولك وهاء بفتح الهاء بسكون الواو ساكنة

قوله **موسا** بفتح السين للمعالي وسكون الهمزة وتشديد نون
فوقية معضومة فشين معجمة معضومة فغير تساكنت دم قوله **موسا**
ووج بدل ملة مفتوحة فغير ساكنة دم قوله **موسا** وقدر يقات
معضومة مفتوحة ساكنة فغير مملكة مكسورة دم قوله **موسا**
كفاح بغير معجمة فالف ففتحة مكسورة قوله **موسا** للف باب
الحكاية صوت القلب قوله **موسا** وبما يمد فالف فغير مكسورة دم
قوله **موسا** وشيب بشين معجمة مكسورة ففتحة تحتية ساكنة
فوحدة مكسورة دم قوله **موسا** لشرب الهمزة والواو بصوت
مشا فوالا يمد عند الشرب دم قوله **موسا** ويحيط بغير مملكة
مكسورة ففتحة تحتية ساكنة ففها مملكة مكسورة دم قوله
للتلا عبرين أي للحكاية أصواتهم الموجودة عند اللعب ومن هنا
أخذ الناس الصياح دم قوله **موسا** وطرح بظا مملكة مكسورة
ففتحة تحتية ساكنة ففها معجمة مكسورة دم قوله **موسا** للفتك
أفقه لأنه تيار من الواحد بخلاف ما قبله دم قوله **موسا**
وطاق مملكة فالف ففتحة مكسورة دم قوله **موسا** وطوق
بظا مملكة مفتوحة فتاف ساكنة دم قوله **موسا** وفنيت
بفتاح مفتوحة فوحدة ساكنة دم قوله **موسا** وخلق باق
بفتاح افتاح فيها وأول الهمزة ففتحة قبل الف وأول الشافى بآ
موحدة قبل الالف دم قوله **موسا** للفتك أي للصوت للفتك
من اصطلاح المعبرين عند الفتك دم قوله **موسا** وقاش ماش
بشين معجمة مكسورة أحزك ممتا طلة ولعمرو يتاف بعدها
الف والشافى حيد دم بعدها الف ففتحة الف
أن من شرط الحكاية أن تكون مثل الحكمي وهذه اللفظة مركبة

من

من حروف مصححة وليس المحرك كذلك إذ الحيوانات والجمادات
له تحسين اللفظ بالهروف ككلمة لما احتاجوا إلى إيراد صورتها
التي هي شبه للكوكب من الحروف فاعطوها حكم كلامهم من تركبها
من حروف مصححة لانه يتصور عليهم أو يتعذر مثل ككلمة
الاحراس فاحزوا على أن في ملكهم من الشبه بين الصخر
فضاء الواقع في كلامهم كالحكاية فأن قلتم تنبني عسرة
الاصوات الدالة على معنى في النفس كالحكاية لذيق السعال
قلتم هذه ليست ممنوعة أصلا فلا يكون
اسما أصل لا يكون كلمة وهي أفاد دل بالطبع لأبوا وضع
دم قوله **موسا** ما احتوز به عنه كان حوالا شرح ابن
يحيى للصراع شبه اسم الفعل قبل إيمان محترزة قوله **موسا**
وهو احتراز عن قوله إلى آخره فان قوله بأد ارمية وقوله
إله أربا البيل خطاب لما يعقل لكنه ليرشبه اسم الفعل كونه
غير مكنت به ولذلك احتاج في الأول إلى قوله **موسا** القديس
وفي الثاني إلى قوله **موسا** اتجمل تصدح وفيه نظر لانه يكتفي
به كانه النما كلام اصطلاحا أو تأييد عنه دم قوله **موسا**
مباد ارمية إلى آخره تمامه أقوت هلمبا يسأل المصداق
والعلميا ما ارتفع من الارض ومنه الجبل لانه ناعه حبيب
حيند فيه أي يجعد وأقوت بالفتاف خلت والسالف
الحاصي والامداد هدر تصدح قوله **موسا** الإلهيا إلى
آخره تمامه لصح غزوي وقديسك اللامع لانه وما لانه
الاصباح فيك بامتثال قوله **موسا** فهو قد وجب تسميته
الاستغناء عنه بقوله والزم غزوي وقديسك اللامع بالانزيم

البنا لا يستوجب وجوده فقد وجد حلازمة الجارين وحيد
 فتولد في وقت قد وجب لبيان وجوده ودفع جوارحه ثم نشط
 في وقت قد تقدم اليه الحزق يقال في بعض ما فيه
 اول الكتاب غاية المرافة ادخلها في قوله وفيها حجة
 عن الفعل الى الحزق فيجوز ان يربو هاهنا دفع في حصر
 عدم ارادتها هناك في قوله في مشا بهتها الى الحزق
 او ايها لم يوجد فيها العلة المستتمة للاعراب وهي
 التركيب لان وضعها على ان ينطق بها مفردة قاله ابن الحاء
 في قوله لا خير فيها لامن من صيرورة الامهات
 المتاربة في العمل للخراب والبرق استغنى الطالب
 عنها اسما افعال كما ذهب اليه بعضهم فيكون او امر وذا في
 لان الله تعالى جعل للمواد في غير المطلوب من هذه الاعمال
 بمنزلة العقل فلا بأس بان تنطبق وتكمل ما تقدمه كالعقل
 في جميعها اذن حيز الفاعل لكنه لا يفسد في معاملة غيره
 العقل من تأكيده والمعلم عليه وهو ذلك لعدم فهم الغير
 ذلك من قوله قد يرب لبعض الاصا حلازمة
 الذي يظهر ان العلة في ذلك انه استعمال مركب لا انه وقع
 موقع ممكن الا ترى انك تقول سمعت صوتا وغائما
 وامثال ذلك فالمعنى بحاله وقد امرت والتخريب
 ان يقال يجب ان تقرب ان خرجت عن حمايتها وسمى بها
 ويجوز ان كانت باقية على معناها ووقفت في تركيب
 وجب البناء في غير ذلك دم مؤن التوكيد في قوله
 للفعل قومه للاختصاص في قوله لئولين اي بكل منهما

نونا التوكيد

قوله

قوله في حصره وسوقها شيئا الوصف بالفعل
 معني قوله في حصره لصفاته بعض الحكماء كما يقال الخليفة
 المناوقا وحذقها في حصرها تبيين الفقيه وكلاهما متع في
 التسمية قاله سر وعور من بان العز قد يختص بها ليس
 للاصل احيا نا وقال سيبويه في ان المفتوحة انها فرع للكرة
 ولها اذا طغنت احكام تخفها فتخرج قوله في الياس
 الخفيفة في التسمية لاختصاصها اولان التاكيد
 في التسمية ابلغ من قوله وقيل بالتمسك لان الامهات
 الباطنة وعدم التركيب قوله اشهد من التفتيش
 لان زيادة البناء تفيد زيادة المعنى وهو مصدر فاعلم
 ابلغ من حاذر واجيب بان ذلك اكثر ولا كفي وبان ذلك
 فيها اذا كان اللفظان المتلازمان في الاشتقاق مقتضى
 الدفع في المعنى كعدم وصديان في كذا وذا ودم قوله
 اي فعل الامر لو قال فعل الطلب لخل الدعا قوله
 حطلي اي من غير شرط لان مستقبل دايما مقدر
 قوله ولا توكيد المعاني لانها يحلها من مدحها
 للاستقبال وذلك في باقي الوقف تصح قوله وان
 سمي الى الحزق تمامه لولا ان لم يك للصباة جايضا
 الكاف من سمي لولا ان مكسورة والتم من ثبته للطلب
 اي صبه وذلك في الصباة بفتح الهمزة لفة الشوق
 والماخ العامد شفي قوله كونه بمعنى الاستقبال
 لان الامام انما يحقق في الاستقبال وقاردم والذين
 سهل ما فيه من معني الطلب فمعمل معاملة الامر

انتهى قولنا **هـ** هلا تمزج أصله فليس فلما أكد بالنون حذف
 هذه الرفع فتنيننا فالتحق ساكنان للياء النون فحذفت الياء
 ودعى اسم موضع بالجر نزل قولنا **هـ** فزعتني فيه الشاهد
 وصاحم لما شق نزولنا **هـ** واستقنما أي جميع أداوة اسمية
 كانت أو حرفة خلافا لمن خصه بالهز وهو لم يزل قولنا **هـ**
 أم ينادي الهلاء أي الطوف بها وقوله إن يأتين أو من يأتين
 نزولنا **هـ** أعيد كذا إلى آخره تكسر الكاف وسكون
 الفون اسم قبيلة وقبيلة ترخم قبيلة للضرورة نقص
 وقال بر قبيلة أي جماعة قللة فأكثرت انتهى وهو أول
 قولنا **هـ** فاقبل إلى آخره الشاهد في آخره حيث أكد
 بالنون الخفيفة لوقوعه بعد الاستفهام فترادفت
 هنا للتأنيد وفجعت جواب الأمر أي تقتصر عن سائرها
 أو فتننا ملينا وما تترنا نزولنا **هـ** لا يفتقد إلى آخره تقدم في
 التفت قولنا **هـ** فربك لم يشار إلى آخره أي من لم يستمر
 لا عذر من قومه فاني قد انتقم منهم ولا أعز من جمع عزوه وهو
 ما يحبه الإنسان من أن يقلب فيه والأوصاف الأيل لها
 تمر أطرافها في مشيها والشاهد في **هـ** را أصله لا تارت
 أبدلت النون ألفا للوقت نزولنا **هـ** ونحو ولون يعطيك
 ونحو والله لقد يتيم زبد **هـ** قولنا **هـ** وأحب بالشرط
 المذكور لأنه كره أن يكون ذا الفعل ولعله منضم له وهو
 انتم من غير أن يكون **هـ** ما يتبع له وهو النون بعد
 صلاحيته كجاءني قولنا **هـ** يا صاح إلى آخره صاح منادي
 مفرد مذكر والمفعول السعة في المال والخلال جمع خليل والشم جمع

شمة

شمة وهي الطبيعة نزولنا **هـ** فاما تترني إلى آخره الله شمره
 التراسر وأودع أي هلك وهو يتعدى بالباء وأما تترني أودع
 ليوافقا سبب التأنيده وهو لا يلفظ الواقعة قبل يهزق
 متحرك تترني حرف الروي نزولنا **هـ** ويشهد لهم ما تقدم
 إلى آخره ومن منه الاكسام على فصل الحال أوله ذلك على
 اجتماع مبتدأ أوله فاقم زوال الذي يظهر مذهب الكوفيين
 ألا صلت إلى المختار مع كون الحال لا يثنى في القسم كما عرفت
 به المصروف في الجملة الاسمية دم قولنا **هـ** بهيكن ما تريد
 وتولاه لمن يخفى عنك أمرا أنت به بصير تصح قولنا **هـ** ويحمد
 ما تبطن بيتك لمن جلت فعله فاباه أي لا بد لك من فعله
 مع مشقة تصح قولنا **هـ** أقامات إلى آخره يوزب به المضل
 لمن كان أصلا كصح منه ما يشبهه والمعنى أقامات الحبس
 الولد شجر والدة فيصير كأنه هو والعشة شجرة وكبرها
 شوكها تصح قولنا **هـ** قليلا إلى آخره تامة إذا نال ما كنت
 تحب مفتحا أي جدا قليلا وخبر به كمال في بيت قبله ز
 قولنا **هـ** رما أوفيت إلى آخره أي نزلت وأعلم الجبل وفي معني
 علي والاشهد في ترفص وفعل شلالات جم شال من
 ناحية القطب نزولنا **هـ** بحسب إلى آخره الجبل اللامح
 جه للضب وجمه السبات والاشاهد في ما يعلم مرمو
 قولنا **هـ** وليس بصحيح أي لأن الجملة صفة فتنه والجملة
 الانشائية لا تقع صفة قولنا **هـ** فلا العبارة إلى آخره الدنيا
 أي التربة وما أوجع اسم محبوبته وتلميحنا خبر العبارة أن
 التربة لا خير لأن عملت عمل الحسن من محبة النباه إذا المنة

وفيها عيني عنها والضمير للجملة وقد يجوز البيت ولا ينبغي
 فهو لعمري ان اناحي تزلج وهزم بالجيم والذاي شقي قولا
 وهو صفة فتنية والتقدير فتنية فعولا فيها لا تفسير الخ
 قولا **قوله** فهو من قول والاصل لا تترنوا للفتنة فتصيبكم شر
 عدل عن التترن من قول النبي عن المصابة لان المصابة مسببة
 عن التترن واصل هذا السبب الى قاعده يعني قاعده
 قبل التحويل وهو الفتنة وعلى هذا فالاصابة خاصة
 بالترن من ذلك لان المعنى في الاصل ما تقدم وهو لا تترنوا
 للفتنة فتصيبكم خاصة اي ان تترنتم لها اصابكم خاصة
 شر عدل عن السبب الى السبب وهو عن التترن بل غلط
 الظالم تهنيتها عليه ما لصفته التي يكون عليها عقد التترن
 فثبت المعنى على حضور الظالمين ما لفتنة وميثقات
 تكون من في قوله منك لبيان الجسر لا للتصغير لئلا يثبت
 المترنون للفتنة الى الظالم وغير ظالم وليس كذلك لا
 التترن للفتنة والوصول فيها طوعا لا ينك عن الظالم
 قولا **قوله** لا تترنوا الى الاصل لا تات قول النبي عن الايمان
 الذي هو كسب لرويته الى المصيب الذي هو التوبة
 قولا **قوله** تشبهها بالموجب وهذا كما في قوله **قوله**
 الجملة جواب الامر وقد ذكر هذا الوجه الترخيضي وهو
 فاسد لان المعنى حينئذ فانك ان تتقها لا تصيب
 الظالم خاصة وقوله ان التترن ان اصابك لا تصيب
 الظالم خاصة مروده لان الشرع لما يقدر من جنس الامر
 لا من جنس الجواب لا تترنوا انك تقدر في بيتي كرمك

ان تاتي كرمك معني قولك **قوله** على الذبيحة المعنوية
 ضرورية تغير في المعنى على انه فيما اي المعنوية والمعنوية
 سماه قولك **قوله** وعندها ما نصب عطف على ان قولك
 من يتقن الى اخره تمامه امدا وقتل بي قتيبه شانه
 ويتقن من تقن اذا وجدوا لايب الواجب زوتقت باجد
 فهم بخلاف قولك **قوله** فزاره فاعل في الموضوع والشاهد
 في تمنع قولك **قوله** حديثا اي حدث حديثا وقوله
 ينمنا فيه الشاهد قولك **قوله** ليت بشري اي ليتني
 اشعر وقربوها والاصحفة ز قولك **قوله** ومنبتك
 الى اخره غصني معروفة لا يوزن ولا يدخلها ال وهو عاظمة
 من الابل وصبره تصني وصبره والصبره بالكسر الفطنة
 من الابل معنى انك لا تزن واخرها مملوءة ولا شقي قولك
 من تشبه لفظ بلفظ اي تشبهه فعمل في التقب ما فعل
 في الامر ب قولك **قوله** واخر الموكدا فم لا ندعوب في
 الاصل فيه في على حركة خفيفة خيرا فافاته وقال الزجراج
 والير في بل حرك لا لعمد الساكنين اخر الفعل والنون اما
 المعزلة للفتنة واما الاولى من المشددة وسواها كان الفعل
 معزيا او مبنيا لانه يلحق بالنون بعد من شبه المسماء
 فعاد الاصل من البناء والاصل في البناء السكون فلم ي
 تحركه لك الساكنين فحرك بالفتحة مبنية للفعل عن الكسرة
 الجوزية مزوجة دم قولك **قوله** والمخز اخذته فان قلت
 لم يقولوا اخذت مع ان السكاكين على احد قلت
 لا نسلم انه على احد لان الذي على احد ينبغي ان يكون في كلمة

وهنا ليس كذلك بل النون كالكتابة المنفصلة فان قلت
فيلزم حذف الالف من اضربان بعين ما ذكره قلت
يجوز ذلك لانه التما الساكنين على وجه بل لرفع
الالف لتساكنها بالضم فان قلت فليس كذلك في اضربان
لانه لا التماس قلت لو حذف لزال الغرض الذي انشئت
بالالف لاجله ب عن بعضهم قولهم لكثرة الامثال
اي انزوايد فلا يرد نحو السوء حزن ويحذف كما قدمناه
اول الكتاب خرها ذكره لا ياتي مع الخفيفة ان نون الرفع
تحذف معها ايضا فيما ذكره الا ان يقال حذفت مع الخفيفة
حالا على حذفها مع التثنية طرأت قوائمه الخفيفة
ولولا يلتبس بالمتحرك قوائمه هل تقرون الي اخره اصله
هل تقرون وهل ترمون حذفت نون الرفع قوائمه
وياخذ هل تقرون اصله هل تقرون وهل ترمون حذفت
نون الرفع لولا الامثال خرها لالتما الساكنين واصلها
قبل التاكيد تقرون وترومين والاصل تقرون كتنوين
نقلت سورة الواو الى الذي لتعلمها عليها ثم حذفت لالتما
ساكنين وقتا لتعلمها مثل ذلك في ترومين فاصلها ترومين
بوزن تقرون نقلت سورة الواو الى ما قبلها لتعلمها عليها
ثم حذفت لالتما الساكنين ب قوائمه واحذفت
من رافع هاتين واذا حذفت وقع قلبها كما تقدم لانه هنا
لو قلب يابقع بان اويا وواو وذلك شغل ولا كذلك
فيما تقدم ب قوائمه لان فيه التما ساكنين اي بالنظر
لاصل الخفيفة وهو السكون والاف في ان من احارها بكسر
قوائمه

قوائمه وكسرهما لالتما الساكنين فيه نظرا لان التما
ساكنين متصقان مع الكسرة لا ينزله قاله ب قلت كانه
فهم ان المداد بالساكنين الالف والنون وليس كذلك
مداد الشارح ان النون المشددة ذات نونين او لها سكون
والثانية محركة بالكسرة لولا تلتقي ساكنة مع النون الاولى
وهذا ينرفع التنظير ويدل على ان ما ذكرناه صواب
الشارح قوله عقب لانه اي التما الساكنين بين الالف والنون
على وجه الياخره الذي هو تعليل لوقوع الشددة بعد الالف
قوائمه والثاني مدغم ولا يشترط ان يكون في كلمة وشروطه
بعضهم ذلك قاله السعدي شرح تصريف العزري وعزري
فالتما الساكنين ههنا اوجها ليس على وجه وانما حار لان
احدي النونين محركة يمكن الاحتما عليها في المسألة الخفيفة
التما الساكنين نحو ولا الضالين بخلاف الخفيفة قوائمه
ولا تتبينان فالواو والمعطف ولا للنون ونون الرفع محذوفة
بها وقاد يمكن لوان ان تكون الواو والالف والنون والوجه
نون الرفع تصح قوائمه بقراءة نافع محياي وجمها
الوصل بنية الوقت قوائمه لولا تتوالى الالف والهمزة
لا يشغل الخفيفة هل قول المبرور فكان الواو ان يقول كالتنوين
قصدا للتصنيف ليس عليه قوله الا في وفي حوز الخفيفة
الي اخره قوائمه واحذف خفيفة الياخره فان قلت
لم حذفت النون عند التما الساكنين ولم يحذف التنوين في
المتحرك بل حرك قلت الاسم في المرتبة قبل الفعل فلو حذفت
عليه وما يختم به ايضا مقدم على ما يختم به الفعل فتصل

المتوكلين على الموت بان حركه المتوكلين عند لقاء موكبهم
 وحذفت المتوكلين عند ذلك فنقول زيد بن العاقل ولا تقول
 اضرب العاقل ليظهر شرق الاسم ويشريف ما يختص به علي
 مليحتمرا بفعل الذي هو دونه من بعضهم قواشده
 فساكن رد اي لها سوا قلت ففقه كاضرب العلام يا زيدا
 وحقه كاضرب العلام يا قوم او كسر كاضرب العلام يا هند
 دم قواشده لا تهين الى اخره اصله لا تهين في حذفت
 لون او توكيد بدليل فتح الموت الباقية واثبات الياء
 وعملك اي لعلك واراد بالرفع اعطى الرتبة زقواشده
 فقال يدنس الى اخره فزقوله والتماس الى اخره هل
 بآتيان علي ما قاله المصنف كما تقدم ان من يلحق بالثنية
 بعد الالف يكره في حديثه يفرق بين ما دل عليه ساكن
 وغيره او هو خاص بما تقدم عن سيبويه انه يثبت
 ساكنه في قواشده واراد في اخره فان قلنا
 لم رد المحذوف هنا في الوقت وكما يرد فيه في نحو هذا
 فاحرم زوال العلة قلت يرد منه ايضا وان كان
 الاكثر خلافة وعليها فالفرق ان المحذوف هنا كلمة للمختار
 بالكلية اتم منه بجزءها قواشده الما وقت عليها
 اضربا الى اخره قال ابو حيان الذي يظهر في ان دخولها
 في الوقت خطأ لانها تدل على كسر في التوكيد فتحذف
 ولا يبقى دليل على معصودها الذي جاءت له سيبويه
 قواشده لزو السبب المحذوف هو في الموت لجهت
 المشايخ وفي الواو والياء الساكنين دم قواشده

وايدلها

وايدلها بعد فتح الفاء ولذلك رسم بالالف نظرا الى
 حاله عند الوقت دم قواشده ان يكون منعولا
 ويحذف الياء فيكون نظرا الى حذفت معانف اي وقت وقد
 قواشده وذلك لشبهها بالمتوكلين اسم الماشاة راجع
 الى حذفت بعد الفاء والكسر قلبها الفاء بعد الفاء
 قواشده اضرب طنك الى اخره قامه ضربك بالسك
 قواشده الفرس الشاهد في اضرب بفتح الباء وطلوعها
 يدل من المهوم وقواشده الفرس عظمها اثنائي بين الياء
 قواشده ألم نشرح لك صدرك وقول انه من الياء
 بل كاحزمو ابلن معا وضمه بين الفرفين دم قواشده
 فتقول الحشو الى اخره ولا يحصل التباس لان حذفت
 تنطق بين اولاها مكسورة ولو لم تزد التأكيد لم تنطق
 الالباء واحدة ساكنة وكذا القول في الحشو والالف تنطق
 بواوين اولاها معنونة دم قواشده مطلقا او في المحلل
 والصحيح بدليل الساق في ذلك في نحو اضربك
 واضربن ويحصل التباس حذفت هذه انه قاسر
 ذلك على لغة اسد السراة في زيدا وزيد كله وفيه نظره
 لانه لا يدرى من يجوز ذلك في الاسم ففتحه جوازه في الفصل
 لتقلع مع انه يخضع هنا واو او واما هذا او واسدة
 ويا واحدة وقد حجاب عما اورثاه من الالباس بان اهل
 هذه اللغة لم يبالوا بالالباس في نحو زيدا فانه يلتبس
 بالمضامين الى ان يسمع مع انه المباس معني الكمية بخلاف
 الباس الموكد بغيره كما ناسل من ذلك فينبغي ان يجعل

من باب اولي **قوله** اشتبه مشرقا مع بينهما الى اخره **قوله** يشتمل
ان يبدل ما في حرف واحد من حركاته فلهذا لا ينصرف
ما لا ينصرف **قوله** عقب فوفى التوكيد لان فيه شيئا لا يتصل
فلهذا لا ينصرف **قوله** انهما قتلته وان فوفى التوكيد
تقبيلة وخفيفة وهما من المصنف قسمين احدهما لا يتصل
وهو غير المنصرف والاخر خفيف وهو المنصرف واحدهما
قوله الاخر كوفى التوكيد ونون التوكيد الخفيفة تشبه
التنوين وذكرنا التنوين في شرح قولنا **قوله** امكنا
اسم لتتمثيل من ممكن مكانة اذ ابلغ الفاية في التمكن
لان ممكن خلافا لاني حيوان وعن واقفة لان هذا الاسم
المتنصب عن غير المتكافئ للجر وشاذ تصح قولنا **قوله**
والمراد الى اخره يود عليه انه حينئذ يلزم الصدور
لان معرفة هذا المعنى تتوقف على معرفة انه لم يصف
المتنصب من الحرف لاخذ في تفسيره ومعرفة ذلك
تتوقف على معرفة الصرف فان قلت هذا تعريف لغوي
قلت المتناظر باللفظ من يعلمه لكن يجمل وضع لفظ الصرف
له فلو كان المتناظر هنا لما بهذا التعريف كان عالما
بالصرف لانه مذكور فيه فلا يكون حائلا بين اللفظ وقد
يقال انه ليس لفظيا ويصح لزوم الصدور بانه يمكن ان يعمل
بقاؤه على اصله بحد حة اخرى غير ما فيه الشارح او يقال
للتعريف في التعريف عدم مثابة الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة
الاضراف وعدوه واما قول الشارح فيمنع الحرف فليس المراد ان
ذلك ملاحظ في التعريف بل المراد بيان امر واقفي **قوله**

هو مذهب المستحقين لوجوده **قوله** مطابقا لاشتقاق
عن الصرف الذي يعين التقويبات اذ لا صوت في اخر الاسم
الا التنوين ومنها ان الشاعري اضطر الى حصر المرفوع
او المصنوع بوزنه وقيل صرفه للضرورة مع انه لا صرف فيه
سوى قولنا **قوله** وقيل الصرف هو الجوز والتنوين بدليل
حصة الاشتقاق من الصرف الذي يعين التقرب والتعبد
في الجرامات والجوز زيادة تعبد وتقرب ويرد بانه يلزم منه
ان لا يكون التنوين من جملة الصرف لانه لا يزداد برفقه
في الحركات سوى قولنا **قوله** يشتمل الى اخره ان كان المراد
ان حقيقة الصرف هو التنوين المذكور ولا يخفى ان المتعريف
هو الذي قام به الحرف نحو في غاية الاشكال لانه لم يتحقق
الصرف في جميع المونث السلام فكيف يكون مصرفا وقد
يجاب بان المراد ان التنوين علامة للصرف لانه نفسه
والعلم انه لا يجب اطرافها بوطا هو كلامهم ان المتصنف
بالاضراف وعددها هو الاسم المرفوع بالحركات والافينوني
ان يشتمل ايضا ما يربط بالحروف اذ يعيدق عليه انه فاقد
لتنوين الصرف مع انه في الواقع مصرف بحيث لا مانع من قولنا **قوله**
بحر سلمت ارا د جمع المونث السلام وحمل ذلك قبل التسمية اما
ما سمي به منه بحرفات فانه غير منصرف ولا كلام فيه حينئذ
قولنا **قوله** اذ تنوينه للمقابلة هذا مذهب الجمهور وذهب
من تبعه لبعضهم الى ان التنوين فيه للصرف وانما لم يحد اذا
سمي به لانه لو حذف تنوينه لجر في السقوط فينكسر لرب
جمع المونث السلام فيجب لاجل الضرورة حينئذ قولنا **قوله**

فقبل من العرف الى اخره وقيل من العرف وهو المنفصل
 لان له فضلا على غير المنصرف فتوشى قولنا **قوله** من المنفصل
 او الجريان قولنا **قوله** في جهات المركبات فلو حذف لفظ المركبات
 لكان أولى لانه بعدد المعاني المنفصلة منه الاصطلاح
 وامن ايا زنتيمه لذلك فلهذا فوشى قولنا **قوله**
 اما فيه فرعيان الى اخره اما ان يعتنع في هذا الكلام بكون
 الاسم فرعا من جهة واحدة لان التشابه بالفرعية
 غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص
 الفعل الظاهرة بل يحتاج في اشتباها الى تكلف وكذا اثبات
 الفرعية في هذه الاشياء بسبب هذه العلل غير ظاهرة
 كما يجي في كنه واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين وكان
 اعطى الاسم حكم الفعل اولى من العكس مع ان الاسم لما شابه
 الفعل فقد شابه الفعل لان الاسم تطلق على الفعل فيما هو
 من خواص الفعل ولما لم يبين الاسم تشابه الفعل فيما ذكر
 لمنعها اذ لم يشبه الفعل لفظا مع منع الفعل في البناء
 ولم يعط بها عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل المكاتب
 للفعل والاعمال سق قولنا **قوله** وهي اشتقاقه من المصدر
 وعلى القول بان المصدر مشتق من الفعل يكون فرعية اللفظ
 التركيب في معناه ومنه تأمل بان التركيب جاز للفعل من
 حيث المعاني العرف به لا من حيث اللفظ على ان كثيرا من
 الاسماء يدل على شيئين بل اشياء كضارب واكرم ودفن وشوي
 قولنا **قوله** كدبرهم فرعية اللفظ فيه كون التصغير فرع
 التكبير وفرعية المعنى التخيير وجهتها واحدة وهي التصغير

نقولنا **قوله** كما جبال تصغير لجبال جمع جبل وفروعيتشده
 من جهة التصغير لان لفظ التصغير فرع التكبير ومن جهة
 الجمع لانه فرع الافراد وجهتها اللفظ قولنا **قوله** كما يعز
 وطامت فرعيتهما من جهة ان التانيث فرع التذكير
 والوصف فرع التوصوف وجهتها المعنى قولنا **قوله** والعدل
 الى اخره حصريا في التسع استوي قولنا **قوله** رجعها الى اخره
 جمعها ابن النحاس في بيت ولعد فتا **قوله** **قوله** **قوله**
 لجمع وزن عاده انت معرفة مركب وزد جملة فالوصف ككلام
 قولنا **قوله** خالف الفاتح فخرج فوهها كالفجرى وارطى وقبض
 فم قبل تكون الف الخلق اقمنه الكرم لكن مع الفعلية من
 قولنا **قوله** كذا في مصدره ذكر تصريح قولنا **قوله** كرم قنوي
 يفتح الراء والعصر اسم جبل بالمدية تصريح قولنا **قوله** ما
 كذا رية قطعة بكسر اللام على لغة من ارجع قاموس قولنا **قوله**
 وهو قوه يفتح العين لحد التشبيه اللتين لوصفان على
 الدولما لصليب وهما قولنا قاله الجوهرى قولنا **قوله**
 معاملة خالسا على اي فنانها تنصير التصغير حيث حذفت
 لمولعة حصول صيغة كسر او يبدل لانه ذلك مقصودة به
 مقابلته بما ذكر بعد من حكم التاب قولنا **قوله** اذا سميت بكلمة
 الى اخره يربو بكلمة المرفوعة قولنا **قوله** وان سميت بها من قولك
 الى اخره يربو بكلمة المنصوبة بابيا قولنا **قوله** في لغة كنانة اميت
 الذين يربون بالحروف مع اضاعتها لظاهر قولنا **قوله**
 او امرحت حيلوي نسبة الى حبل قولنا **قوله** لما ذكرت في كنانة
 اي من ان الحلف متعكبة لكن انقل بها هنا من واو دم عن

قوله **فإن** وزاد افعلا ن يفتح النافخ في غيره كخصاص
 كما يأتي وفيها شبهة في المعصام الالف والنون في الصفة
 فيكون على فعلته بكسر النون ويخرج النون في التبع فلا
 بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون على النون الثلاثة
 قوله **فإن** في وصف سيم الى قوله شوط فيه في العدة ١٠٠
 وشرها شرطاً ثانياً وهو مائة الوصفية انتهى ويمكن ان
 يرجع قول المصنف الى في والفين عارضين الوصفية الى هذا
 ايضا فوفيه هذا الشرط ولا يثبت في روجه الى هذا ما ذكره
 بقوله فالادع المقيد الى اخره لان تفريع بعض الاشياء
 والاوزان الخاصة لا يقتضي التخصيص من قوله **فإن** وهذا متفق
 عليه من صرفه وينقل الشارح صرفه عن بني اسد وطلوع
 الشداع فيجوز ان يكون المنع من الصرف محتملاً عليه
 لكن بنو اسد لا يجعلون المنع محتملاً فيه نظراً لان كلام الشارح
 الا في باب **فإن** واما لانه الى اخره عبارة السوي في شرطه
 ان يكون موشة على فعلا وقيل ان لا يكون موشة على فعلا فله
 الحيان مصروف على الاول لمقد فعله فيه اذ لا موشة له وغيره
 مصروف على الثاني لمقد فعله فيه انه في قوله **فإن** والعجم
 منع صرفه محتمل في الحيان ان العجم صرفه لا ناجه من
 انشتر فيه عن العرب والاصل في الاسم العرف فوجب العمل
 به انتهى قوله **فإن** المرامي عظيم الكرم وفي الشفة تصحيح
 قوله **فإن** وادرب المرامي كبير الالفتين تصحيح قوله **فإن**
 نحو بنان من المادعة واما بنان من المادعة فوفيه ندما
 قوله **فإن** للمعارعيتين لاني الثاني من نحو جرابه على ان

المنزعة

المنزعة تسمى لنا وهو صحيح وعلى انها مع الالف قبلها الثانية
 ولا نظير كاذل ليس له علامة تأنيث مجزئة والمتقول من سره
 وغيره ان المنزعة بدل من الف الثانية وان الاصل جرابية سكرية
 فلما قصد امدك زادا قبل الماخرا والجمع بينهما محال وحذف
 احداً منها فخر المخرى المطلوب اذ لو حذف في الاولى لكانت
 المد والثنائية لغات الالف على الثانية وقيل هو في محل
 بالمحذوف ايضا وقيل ان الاولى للثانية والثانية موزونة للزوجة
 بين موشة اقل وموشة فعله ويرى بان يفتي الى وقع علامة
 الثانية حشواً من قوله **فإن** والثاني حرق الى اخره مراد
 بالثاني المنزعة في نحو جراب النون في نحو سكران قوله **فإن** افاء
 صرف نحو ندمان محذوف المادع قوله **فإن** وزعم المبدع الى اخره
 قيا ساعلي قولهم في صنفاً مستواً ورد بان له لاسم نسبة بين المنزعة
 والنون حتى يقال بان النون مبدلة منها واما صنفاً في وجران
 فالقياس صنفاً في وجران في الالف النون من الواو يشاذه
 وذلك للاسم نسبة بينهما لا ترمي الى اتمام النون في الواو وقوله
 كما يشبه الشبهة في العين ان يشوب سوادها زرقه قوله **فإن**
 او قل ليعلم النفا قوله **فإن** في اوله الاول اسقاط في قوله **فإن**
 نحو ابي بكر معاذع بيطراف عالم الدواب قاموس قوله **فإن**
 وحذف الجدل في الفقه البدل وكسر الصلب الشديد قاموس
 قوله **فإن** وندرس الندرس كعند وقتك السبع الاستماع لصوت
 حفي والعجم قاموس قوله **فإن** عارض من الوصفية من اضافة العنة
 الى الموصوف اي الوصفية العارضة وكذا يقال في قوله **فإن**

عاجز الاسمية قوله كالحيلان بكر الخا وسكون اليا
 جميع حال وفي النقطه المخالفة لبقية البدن تصح
 قوله لا بين احدل يا زيدا شاهد في احدل حيث
 مع الصرف للوزن ولحم الصفة ويا زيدا صفت من يزي
 عليه اي تطاول عليه ويجوز ان يكون هو الطير المعروف
 فهو معطوف على احدل وحذف عنه العاطف للضرورة
 قوله ذريتي الى اخوه اي ذريتي والواو معترضة
 والفتحة الطبيعية قوله في الموضع هو المكان المنقطع
 من الواو والاجزاء المكان المستوي والابرق ما فيه ثبات
 دم قوله فلامادة لها الى اخوه وقيل انها مشتقة
 من فوعان السم اي حرارية واصله افقع شر قلب
 مضارافه سوي على قوله ومنع عدل الى اخوه العد
 اخراج الكلمة عن صيغتها الاصلية بغير قلب الوضعية
 او تحفيف او الحاق او معني زائد فخرج نحو ليس فانه
 وان كان فيه اخراج عن صيغته الاصلية وهي ليس
 لكن هذا الاخراج بقلب بعض الحروف عن محلها وخرج
 نحو فخذ باسكان الخافانه خرج عن صيغته الاصلية
 التي هي فخذ بكسر الخا لاجل التحفيف وخرج نحو ك
 لانه اخرج عن الصيغة الاصلية بزيادة الواو فيه
 لغرض من الالتحاق وخرج نحو رجيل فانه خرج عن صيغته
 الاصلية وهي صيغة التثنية وانما حصل بسبب افادة معني
 زائد عن معناه الاصل وهو التحقير دم وقايدة العدل شيان
 التحقيف في اللفظ وتخصص العلمية وذلك لان المعدول

عنه

بكر الخا وسكون اليا
 جميع حال وفي النقطه
 المخالفة لبقية البدن
 تصح قوله لا بين
 احدل يا زيدا شاهد
 في احدل حيث مع
 الصرف للوزن ولحم
 الصفة ويا زيدا
 صفت من يزي عليه
 اي تطاول عليه
 ويجوز ان يكون هو
 الطير المعروف فهو
 معطوف على احدل
 وحذف عنه العاطف
 للضرورة قوله
 ذريتي الى اخوه
 اي ذريتي والواو
 معترضة والفتحة
 الطبيعية قوله
 في الموضع هو
 المكان المنقطع
 من الواو والاجزاء
 المكان المستوي
 والابرق ما فيه
 ثبات دم قوله
 فلامادة لها الى
 اخوه وقيل انها
 مشتقة من فوعان
 السم اي حرارية
 واصله افقع شر
 قلب مضارافه
 سوي على قوله
 ومنع عدل الى
 اخوه العد اخراج
 الكلمة عن صيغتها
 الاصلية بغير قلب
 الوضعية او تحفيف
 او الحاق او معني
 زائد فخرج نحو
 ليس فانه وان كان
 فيه اخراج عن
 صيغته الاصلية
 وهي ليس لكن
 هذا الاخراج
 بقلب بعض
 الحروف عن
 محلها وخرج
 نحو فخذ باسكان
 الخافانه خرج
 عن صيغته
 الاصلية التي هي
 فخذ بكسر
 الخا لاجل
 التحفيف وخرج
 نحو ك لانه
 اخرج عن
 الصيغة
 الاصلية
 بزيادة
 الواو فيه
 لغرض من
 الالتحاق
 وخرج
 نحو رجيل
 فانه خرج
 عن صيغته
 الاصلية
 وهي صيغة
 التثنية
 وانما حصل
 بسبب افادة
 معني زائد
 عن معناه
 الاصل وهو
 التحقير
 دم وقايدة
 العدل شيان
 التحقيف
 في اللفظ
 وتخصص
 العلمية
 وذلك لان
 المعدول

عنه يتوهم بقاؤه على وصفيته بعد دوايه الى لفظ ليس من
 الفاظ الصفات وهذا العذر النور واعلان العدل على من عينا
 تحقيق وهو الذي يدل عليه دليل اخر منع الصرف وتقدير
 وهو انما يدل على ان عليه الاصح الصرف حفيد قوله
 معدولان عن واحد واحد الى اخوه والدليل على ذلك ان
 وحيدنا ثلاثه وثلاثه مثلا معنى واحد وكذا البواقي وقايدة
 تقسيمه في اجزا على هذا السبب المعين ونظرا للقسوم في
 غير لفظ العدد مكررا امرا نحو انقوم رجلا فكان القياس
 في العدد ايضا التكرار فاما وحيدنا ثلاث فيجوز ان لفظا
 بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بعد ثلث الثلاثه
 ثلاثة ففعل انه اصله دم قوله واما الوصف فلان هذه اللفظ
 الى اخوه قد اشتهر السؤال بان الوصف في هذه اللفظ عارض
 لانها من باب العدد كمرور الوصف باربع في قولك مررت
 ببسوة اربع فكيف انظر الوصف فيها ولم يثبت باربع واجيب بان
 هذا التركيب المعدول لا يستعمل الاصح اعشار معني الوصف فيه
 بخلاف اسم العدد ونحو اربع فانه لم يوضع وصفا وانما حصل الوصفية
 له بطريق العرو من فافوقا دم ولا يغير في ان هذا المعدول لمر
 يوضع الاوصاف ان اصله وهو ثلاثة ثلاثة ثم يوضع وصفا كمر
 قال السبب الوصفية في ثلاث مثلا اصلية لانه معدول عن ثلاثة
 ثلثه وهذا المكرر لم يستعمل الاوصاف الوصفية لمر مرة المكرر
 فتكون اصلية فيما يوضع منه اعني ثلاث وان لم تكن الوصفية
 في اسمها بعد واحد اثنان الى اخوه اصلية التي وقد توضع
 النسبة اذا كان الوصفية لمر مرة للمكرر ولم يوضع اربع لانه

من المكر فغير الوصفية ووزن الفعل وهذا غلط عدا
 الوصفية للمكر الذي هو جمع أربع أربع والجمع ليس فيه
 وزن الفعل وايضا الهمزة في التامة مع ان شرط الوند
 ان لا تلحق التامة في قوله واسما للجمع ليس للمواصلة
 اسما للجمع المعروفة اذ لا يفتقر فيها بل للمواصلة نفسها
 فالامانة بياض زق قوله واسما للجمع ليس للمواصلة
 وهو اجماع معناه على الاخر وهو اينية للمباينة ونحوها
قوله واسما للجمع ليس للمواصلة يعني متاير فعني اخرو في الاصل اشد تاخرا
 وكان في الاصل معني جاني في زيد ورجل اخرا جاني في زيد
 ورجل اشد تاخرا في معني عن المعاني فزنت الاعني
 غيره معني رجل اخرا جاني في زيد قوله واسما للجمع ليس للمواصلة
 فظاهرا لانه اسم تنفيل الي في الاصل قوله واسما للجمع ليس للمواصلة
 هنا الالف واللام اي عن ذي الالف واللام ومنع الفارس
 مائة لو كان كذلك كوجب ان يكون معرفة لان كل معدول
 عن معرفة فاعلم يقصد به قصد تلك المعرفة كما في
 امر وسير وانا قصد به قصد تلك المعرفة ومنع
 ان يكون معرفة ولما ثبت كونه مكره بالاجماع يطل ان
 يكون معدولا عما في الالف واللام والاعرابين الحاصين
 ما لا ينسل ان كل ما هو معدول عما في الالف واللام يجب ان
 يكون معرفة وقوله لان كل معدول الى اخره غير مسل اذا لم
 في العدد ولعن الشيء ان يكون معناه من كل وجه واما يلزم
 ان يكون قد اخرج على صيغة التي كان يستعملها في قياس كلامه
 الى صيغة اخري فسر قد يقصد في المعدول عن معرفة

ارادة

ارادة معترف بعد التماس الالف واللام كما في امر
 ولانك بني واما العلمية كما في معدول ذلك معني من الصرف
 في الجسد في اخره راحة الالف واللام لانه معرب ولا
 العلمية لانه منقولة يستحق ان يقصد به تلك المعرفة
 التي هو معدول عنها دم قوله واسما للجمع ليس للمواصلة
 مال كان حقه ان يقول او مضافا الي معرفة كما مر في باب
 وباني قوله واسما للجمع ليس للمواصلة او المضافة يعني الى معرفة لما
قوله واسما للجمع ليس للمواصلة فعدل في تجرده عنها الى اخره كان قائل
 يجوز ان يكون بتعدد الالف واللام قلت لان المضاف اليه
 لا يجوز ان اذا كان اظهارة ولا يجوز اظهارة هذا
 دم قوله واسما للجمع ليس للمواصلة عن لفظ اخره اقامة الظاهر مع
 اذ المعني عدل في بحر واخر عن لفظ الى لفظ المتفرع والجمع
 والمؤنث قوله واسما للجمع ليس للمواصلة لم يظهر اثر الى اخره فيه خلافا
 ظاهرا على اجمع هذه المصير في صنف معني الصرف وان لم يظهر
 اثره الا في المعرب بالمصيريات فمنع الصرف الصرف عن
 لا يختص بالمعرب بالمصيريات بل المختص به ظهور اثره
قوله واسما للجمع ليس للمواصلة بخلاف اخره الى اخره قال من ويلزم على
 هذا ان يكون اخره ان اخره وان اخره وان اخره وان اخره
 معدولات ايضا عن اخره الى اخره وان اخره وان اخره
 عن اعتبار المعدل بالالف التامة والجمعية وانتم في الجمع
 بالواو والوزن لا يمين فيها حكم من الصرف وكذا اخره
 كونه كمرات لا يفتقر الى ظهور في اخره حكم من الصرف
 لتغيرت وضار جوهرا تبا لغيرها وهو لا يصح فيها الالف

للوث السالم بضميه محمول على جوده صنفه قول **قوله** مراده
 بهم للوث في هذا المقيد وقع لما ورد من ان احزوا يصيب الواحد
 والمتن والجمع واخر لا يصيب الا الجمع فكيف يكون جعد وكذا
 عنه ووجه الصدق انه جعد ولا عن احزوا معني الحافة لا سطله
 فلا يصح الا الجمع **قوله** من جيسرها فلا يقال عندي **قوله**
 ومارا نقر ولا واهرا لغيري **قوله** ولا يعلت عليها
 مثلها لان الاثرها المتعدي لا يتعدده بخلاف معني المنارة فيستد
 سم **قوله** مما يكاد لا يحزن بلجم الحما جوفي عقاب من **قوله**
 والذين منهم لما لم يتوابعهم ومفرده اخر واحزوا من اخذين
 في نحو جمع الله الخواص والذين من مفرده اخر **قوله** **قوله**
 ووزنناي جوانن **قوله** خلافا للشرابي فاندرج تحت
 هذه الالفاظ صفت العرف للمعدل والتقريب بنسبة الى وانه
 يجوز جعلها تكرة ويذهب بها هذا الاسم للمنفردة وتظهر
 تقديره للدكتور عن الضم ان يقال بواجب انهما اسمان وانما
 تكرات وانما في حالة المنع معارضة والافعال المصنوعة
 ان الضمير هو انما حال من العرف صنفات وحالة العرف
 اسمان وانما على حاله واحدة بالنسبة الى التقريب والتكرار
قوله ان الضمير احراز الى اخره ونقل ذلك عن العرب
قوله وهو الصحيح لان ما كان الضمير انما هو
 عليه ومنه انما على ظاهر قولهم العرب يقولون فلا
 وثله قادم **قوله** فقد تقدم التسمية الى اخره اي قوله
 اذ السمي شي من هذه الالفاظ الى اخره **قوله** وكان له الى اخره
 الجمعية ليست بشرط بل كل ما كان على هذين الوزنين واستوفى

الشرط

الشرط المذكور عن حرفة وان فقدت الجمعية سوطه عن
 الشاظر **قوله** كعدا قربا العين المملة والذال للجمعية
 والنا والذال للجد الشديدي كصريح **قوله** وكان من مشيوا
 احده بدليل الصنف فانهم قالوا رايت بها ميا فلان انه على
 هذا الاستد برأي تقدير ان اصله تميم ثم حصل النقص عن
 وان كان مفردا فاما من سر او لا دم **قوله** الى فصل انفتح
 للمعين كمين وفعل يستور بها كمن **قوله** كوكا كالمجد والجملة
 انشأت في الحرب **قوله** كقولان وقد ان اصلها قول
 وقد ان بقى الصوت فيها قلبت الهمزة كسرة واعل اعلان فاض
 تفتح **قوله** كرمبا هي نسبة الى ربح بلد يجلب منها الكافور
قوله وطلنا ري نسبة الى طلفار ري زنت قطام مدينته
 ما بين دم **قوله** كمن جلك فمخ فادمي ونجاني فله الياس
 فيها موجودتان في المفرد وهو قري ونجني فكلت الريان
 عارفتين في الجمع فقاري ونحوه بمنزلة مصباح **قوله** لو سبت
 الى قاري وضاني حورفا لا كمن تحذف الياء المشددة منها ليعين
 ياي النسبة فبهم وان حينئذ نحو طلفاري دم **قوله**
 هي منقذ لها والياء الصوري الصنوي هي هجينة فلو سبت **قوله**
 لا ظهر بها يتامل معناه مع ان اجتماع المشلين يقتضي عدم
 الاظهار كما في ذواب وغيره **قوله** من اول وهلة
 يتال لتوتة حمراول وهلة اي اول كل شيء مصباح **قوله**
 فقد جري افعال الى اخره فان قلت هذا لا يدفع للفقهاء
 لان هذا لا يقتضي ان لهما نظيرا في الالفاظ قلت حاصل
 الجواب ان مرادنا من الفرج من صنف الالفاظ والفرج من صنفها

وكذا الاول بان يمنع ان سر ولد معني سراويل بل في معني
 قطعة خرقه **قوله** شر اصيل عجمه ومملتين
 تصح **قوله** لزال صيفه الى اخره اي بالتصغير
 يشي الى قاعه واما كل مصغرا لم يذهب تصغيره
 احد سببه فهو غير منصرف والاول من منصرف والاقسام
 اربعة منصرف فيها كزبد ومقابل كزبدت وهو منصرف
 في التكسير ووجه التصغير كشمس وعكسه نحو حمام علما
 دم **قوله** لزال بعد واما في اخره المجد وسوق الابل
 والنساء لها مولعا بفتح اللام من اوله بالشي اذا قوي
 به واللقاح ما الفضل والزخية منه الزا والتميلة
 والارتاج ما لكسر من ارتجت الناقة اذا علتت رجها
 على الماء والمعني من شدة طهرهن من المجد وحين اي
 قصدت قيلهن من الارتاج والشاهد في ثاني ر ١٠
قوله مثل كسبهم بالشين المعجمة والهمزة اسما غز
 وظاهر سياقه انه بفتح الكاف في القاموس كسبهم
 كعلايط انتهى ولا خلاف في ان علايط بفتح العين وكسر الواو
 وهو الغنم تصح **قوله** فيسحب سكون اليه
 اخره كذا قاله السناظر وقال غيره بفتح في السحب
 وليكن في السرقع والكسر تصح **قوله** في السرقع فان
 كان منه مع المتركب الى اخره افعال مع الترتيب لان
 المركب لم يخرج عن العملية بهذا لا عراب فهو معرفة
 وجزا للمعرفة هنا كما يعرف بقب **قوله** في السرقع
 قضية جعله من المركب المزجي انه مركب مجز ورام

بوزن الفانية قاصد
 دريس هو الدالية واليه
 مع

مع هرمز وانه ليس حلة وقضية ذلك اعراب
 رام عند الاضافة كما هو صريح كلام الشاعر **قوله**
 ولعرب لا يعرفه قاله اللطيفي من قدر كرم
 اسما للكره من صرفه ومن قدره اسما للوزن صرفه ومن
 قدر بكاف قال في بملك فقال في فلا وبحو ذلك اسما للهيئة
 منه من العرف ومن قدره اسما لموضع او مكان صرفه
 دم **قوله** تشيها خمسة عشر يوم ان خمسة عشر
 ليس من المركب المزجي وقد صرح به بان منه من جهة الفاعل
 انه معني واللام في المربعات **قوله** اخراج بقوله
 معدي كرب الى اخره فيه ان المثال لا يخضع كقوله
 النائم كثيرا يستغنى بالتشيل عن التقبيل **قوله**
 لا مملكتي على الكسرة اما البتة فلا نه اسم صوت واما الكسر
 فعلى اصل التثنية الساكنين فلا يجوز فيه عند سيبويه فانه
 اكثر زعم الجرمي انه يجوز فيه ان يعرب اعراب ما لا يغير
 قال ابو حيان وهو مكمل الا ان يستند الى سبع واللام قبيل
 لان القياس البنا لا يمتدح الاسم بالصور وصيرورة النما
 واحدا سبق **قوله** شمر بئر تقول لهما النعم مشفر
 اي متفرقين غزني **قوله** وحيات بيت تقول هو
 حادوي بيت بيت واسله بيتا علا صفا لبيت فخذف
 لغار وهو اللام ومركب الاسمان وعامل لخال حا في قوله جارحي
 من معني الفعل فانه في معني جارحي وجوزوا ان يكون
 لجارح التقدير اي وان لا يقدّر جارح اطلاقا بل العاطف شرح الشذ
قوله وصباح مسانقر فلان يا بيتا صباح حسا اي

ور

او باليس علامته لفظية والادوات اثبت حطتها ما يجب
 لفظ كما تقدم سبق قولهم **لأن الحركة قامت**
 الى اخره لان الجسم بها خارج عن عدل الاستواء وهو المثال في
 الساكن الوسط فصار كادرجي في الثقل ولا بها في السب
 كالحرف الخامس فلو ثبت الى جزي ثقلت جزي حركتها
 لا غير ولو كان الوسط ساكنا لكان فيه الحذف والقل
 واوا دون شري قولهم **لأن حور جاء** اهل ان حور وماء انما يكونان
 من هذا التماس اذا اعتبرت مساهما بل قد نالتا واما اذا اعتبر
 ملدا فيكون كفيح ولو ط جوهر في قولهم **لأن حور** جملة ط حورين
 قال لان التماس في كل خفيف فثبتت قايومت احد السهوين
 فيصير صفره وجوابه ان ساكن الوسط اخذ من حركته
 فيصير ان يفي الحكم على الاخف دم في قولهم **لأن حور** وط حور
 عيسى الى اخره استدوا بقوله تعالى **لأن حور** امرا مع قولهم **لأن حور**
 ادخلوا مصر وجوابه ان التماس على التماس فثبتت لهما لكن
 انه موث بل يجوز ان يكون قد حطت المكان فيه دم في قولهم **لأن حور**
 كداري لا تلتاب الفه عن واو مقركة ر في قولهم **لأن حور** وبه
 صرح في التسهيل وهو ظاهر كلامه هنا ايضا اذ
 وان كان ثانيا لفظا فهو ثلث في تقدير ساكن الوسط اذ
 اصله يدي بالاسكان كما في الصحاح في قولهم **لأن حور** لعل
 المراد حور ابيض المنع انما كفتد فربما في قولهم **لأن حور**
 صرف حطتها تحرك وسطه ام لا بقرينة مقابلتها بالتفصيل
 في القولين بعدد وسكت عن التماس من جهة اخرى الا فلا وارجح
 فان قلت لم يكن تواترا هنا بقوليك الوسط لان حركته حكم

الزيادة

الزيادة كما تقدم قلت لا ينطو كان السهم وذكر انفت هنا عو
 انتا اثبت جدا لكون اللفظ والمبني تركزا فثبتت جولي تقوية
 معني انتا اثبت باقوي الامور القائمة مقام انتا وهو لم يفت
 الزايد على التماس فانه في قياحه مقام انتا اقوي من حركته
 الوسط سبق قولهم **لأن حور** وان كان زائدا الى اخره للمنة في الزايد
 المذكور شروط الا ان لا يسبق بتدكيره ويصدق او مقدر
 فالحقق نحو دلال وصال علمي من جملته فانه كثرت التسمية
 بهما في التماس فلو سميت بهما ذكر اخر فتم لا يفتد سبق تهما تدكيره
 قبل التسمية اذها في الاصل مصدران والمصدران هما
 علم مذكر منصروف سبق التدكير تعديرا الى اللغوي شخص حائض
 او طاحت بدليل انهم اذا صر قولهم يا قوا بالثا فتمها وخرج
 ثبت لنا الفرد بد نحو ظلم وقول فلو سميت بهما اسم
 بصرفنا الخ لم يسبق لهما تدكيره فثبتت اذها قبل التسمية فتم
 بطلتان على المصدر والمثبت تقول حررت برجل ظلم وقول
 وادارة ظلم وقول الثاني ان لا يقبل استعماله قبل
 العلمية في المذكر كذا فانه موث لكن يخل استعماله قبل
 العلمية في المذكر قالوا كذب ذراع او مقير فاعلم اسم به مذكر
 انصرف الثالث ان لا يكون تاليفه موقفا على علميها ويل غير
 لازم لانها قد تولد بالجمع وهو مذكر فلو سمى به مذكر انصرف
 التبيين ان الاول لوسي مذكر ما عدا اسم علمي لفظ ومنه علمي
 لغة نحو جنوب وديمق خال فانها عند بعض العرب اسم الارض
 وعند بعضهم صفت جوت على الارض وهي موشة فنيك
 الوجهان المنع كترتيب والصرف كهاب حائض الثاني في قال

او باليسر علانية لفظية والادوات انثى حطقتا باصبح
 لفظا كما تقدم سبق قول بم لان الحركة قامت
 الى اخره لان الحسم بها خان عن العدل لاسما وهو مثلا في
 الساكن الوسط فصار كالمركب في الشغل ولا في السب
 كما حرف الفاصر فلو نسبت الى جز في قلت جز ويجوز ان لا
 لا غير ولو كان الهم بسيط ساكن الحجاز عند الحذف والقل
 واوا فشرى هو بم ليجوز ان جاء اعم ان حور وماء انما يكون
 من هذا القبيل اذا اعتبرت مسماها بملقبات واعاذا اعتبر
 ملدا فيكون كمنح ولو ط جوهر في قول بم جعله في حين
 قال لان الشلاقي كلف خفيف ففقت قارعت احد السبين
 فيصور مصرفة وجوابه ان ساكن الوسط اخذ من حركته
 فيجوز ان يبنى الحكم على الاخف دم في قول بم وفيه
 عيسى الى اخره استدلو بقوله تعالى اصبوا امرا مع قول بم
 ادخلوا امرا وجوابه اننا لانسلم عاين المتعرف سلفا لكن
 انه موثق بل يجوز ان يكون قد لحظ المكان منه دم في قول بم
 كدار في الامتلاب انه من واو مقصودة في قول بم وفيه
 صرح في التسهيل وهو ظاهر كلامه هنا انما اذ
 وان كان ثانيا لفظا فهو شلا في تقدير ساكن الوسط اذ
 اصله يدي بالاسكان كما في المصاح زق في قول بم ليعمل
 المراد حوازا فيض المنع انما كلفه في قوله في قول بم
 حرف مطلقا تحرك وسطه لم لا بقرينة مقابلة المتفصيل
 في القولين بعد وسكت عن الاستدلال به في الاخر اجم
 فان قلت لم لم يكتسوا هنا بغير ان الوسط لان حكمه

الزيادة

الزيادة كما تقدم قلت لانه لما كان المسمى من ذكر اختلف هنا موثقه
 انثى حيث جدا لكون اللفظ والمسمى من ذكر اختلفا في القوة
 معنى انثى حيث باق في الامور الثابتة مقام انثى وهو المرفق
 الزايد على الشلاقي فانه في قياحه مقام انثى اقول من تحرك
 الوسط سبق قول بم وان كان زائدا الى اخره للمنع في الزايد
 المذكور شرط الاول ان لا يسبق بتدويرا فيردي محققا او مقدر
 فالصحيح بخلافه وصال علمي بطلان فانه كثرت التسمية
 بهما في السات فلو سميت بهما ذكر اضر فانه لا بد من سبق منهما تدويرا
 قبل التسمية اذها في الاصل مصدران والمصدر الثاني وطاشت
 علم مذكر منصروف سبق التذكير لتقدير اذ المعنى شخص جايضا
 او طاشت بدليل انهم اذا صرفوا لم ياتوا بالثانيهما وحرف
 بقرتنا الفرد بدعوى ظنوم وقتل فلو سميت بهما اسم
 بصرفا اذ لم يسبق لهما تدويرا فانه اذها قبل التسمية بهما
 مطلقان على المذكر والمؤنث تقول حررت برجل ظنوم وتقول
 وادارة ظنوم وقتل الشافي ان لا يقبل استعماله قبل
 العلمية في المذكر زرا فانه موثق لكنه غلب استعماله قبل
 العلمية في المذكر قالوا ثوب ذراع اي قصير فاذا سمي به مذكر
 انصرف الثالث ان لا يكون ثانيا موثقا علميا وتأويل غير
 لازم لانها قد تول ما يلحق وهو مذكر فلو سمي به مذكر لفرق
 التبيين ان الاول لو سمي مذكرا هو اسم علمي لفظ وصفه علمي
 لغة نحو جنوب وديرة فحال فانها عند نفي العرب اسم الارض
 وعند بعضهم صفات جرت على الارض وهي مؤنثة فنفى
 الوجهان المنع للزيب والصرف كما باب حائض انثى في قال

في اسمها هو من لاسما البقي في اخرها زيادتان زيادتا معا كثرات
 ورد عليه ابو العباس وقال بل هو جمع اسم قال واغما من
 الصرق لانه غلبت عليه تسمية الموت به فلم يسم بباب
 سعاد وقوي بوجوه قول من فقال اصله وسما وبر وعلت
 انه لا موجب لقلب هذه الواو والمفتوحة هزة دم قول الشيخ
 كاللفظ صفة تقدير لا اي تقدير الكاينا كاللفظ وينزلت
 قال ابن هاني يعني بقوله تقدير الكاينا كاللفظ ما كان حذفه
 على طريق القياس فان الحذف منه يكون كالملفوظ به
 وجهه شمل تحتين شئان واحترز به عما هو على غير قياس
 كاي في اتم فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به سبق قول الشيخ
 عن جمل تخفيف جليل فان الحروف المقدرة منزلة المفظوظ
 به اما اول فلاته قد ينطوي واما ثانيا فلان حركة
 الهمزة مشعرة به وليس كما قال كاللفظ واحترز به عن نحو
 كنت فان هاء التانيث مقدرة فيه بدليل ظني رها في
 التصغير ومع ذلك فهو معروف وان سمي به حكايا كلفظ
 بها وليس في اللفظ مشعر بها دم تفسير الشيخ صرف اسماء
 القبايل والارضين والكلم ومنه مبنان على المعنى فان
 ابا او حيا اولفظا صرف او قبيلة او بقعة او كلمة او سورة
 لم يصرف وقد يتبين اعتبار القبيلة نحو هود وجوس
 عليا او البقعة نحو دمشق او المكان نحو بدر شهيل
 واخطاهم المتولجوا في الامر من محول على ما اذا لم يتحقق
 ما نفع من العرف فان تحققا في العرف بكل حال نحو
 تغلب وباهلة وحولان دم ونماه فيه قول الشيخ

جيت

جيت هو في الاصل لم للصم فواستعمل في كل ما يعبد من
 دون الله بهناوي قول الشيخ وسبع هو الخدم قول الشيخ
 ان يكون على الوجهين جمع غير الضاح ينقل ذلك من سر
 قول الشيخ والي الوقع اي العلم قول الشيخ مع زيد بغير ما
 التصغير كما في قول الشيخ على الثلاث افرم عدم اعتبار
 حركة الوسط قول الشيخ كما في يكون علما في الغتم واب
 نقلت العرب العلمية لغوي كان سميت باسماء على ان
 لضرب قول الشيخ كمنه او حمد بنا دمه والبتارة تجارة
 يلزمون المعادن ومن يحزن المضاع لقلد قاموس قول الشيخ
 ولا فرق الى اخره وذلك ان تحرك الوسط في المورث اغاء
 اثر لقياده فقام الساد مسما لعلامة التانيث واما البجوة
 فلا علامة لها حتى يسد مسدا شوي لا يحجج بكونه
 ثلثا ثيا سكن وسطه او تحرك يشبه كلام العرب ويحجب كانه
 خارج عن وضع كلام البع لان كثر كلامهم على الطول ولا يكون
 الا وزن القافية بخلاف كلام العرب من دم قول الشيخ
 نحو فوج ولو طعير بنحوها تنبيه على التحول صرفا لانه في
 المذكور في المذكور لهما المورث كما وجوز في نوع العرف كما امر
 والفرق زيادة التانيث في المورث زفان قلت في هذا
 ودعد سمان مع سكن الوسط وقد جاز فيها العرف ومنه
 فيسفي ان يجوز العرف ومنه في فوج ولو ط لوجود السين
 فيها ايضا قلت ان التانيث سبب محقق قوي فيمكن
 اعتبار مع سكن الوسط واما البجوة فهي سبب معتبر
 صنيف لان معناها ان هذا اللفظ كان مستعملا في لغة

النجم قاله ابن هشام وشرى واحلم ان اسماء الانبياء
 عليهم السلام محتججة من الصرف المستندة محمد صلى الله عليه
 وسلم وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لظنهما
 وقيل هود كنز لان سر قرنه معه ويومده ما يقال
 من ان العرب من ولد اسماعيل وما كان قبل ذلك فليس
 بعربي وهود قبل اسماعيل فكان كنز حامي ويروى علي
 للصمصري وعزير عصام قال البيهقي وتبين
 عزير علي بن عزي مصرف وترك تنزيهه بقا علي انه
 اجري انتهى فليتأمل فانه اذا ثبت كل منهما في القرآن كما هو
 قطع القراءة بها وجب جوازها فكيف يكون احدهما
 علي انه عربي والاخر علي انه يجر مع انه في الواقع لا يكون
 عربيا وجرها بدل احد ما فقط وانما شرطه العربي بزيادة علم
 الثلاثة بغيرها بالتصوير سم وقد يقال يلحق في تخرج القراءة
 للطائفة لوجه محوي وان لم يوافق توجيه القراءة العربي
 كما لا يخفى وقد قري تنزيه بالتثنية علي ان الالف للعاقل
 وتركه علي انها للتانيث ولا يمكن ان يكون في الواقع لها سبق
 واسماء الملائكة عليهم السلام كلها المحمية الا لامعة منكر بفتح
 الكاف فكروا ولكم ورجوان شنواني قولهم في كثر
 بفتح الشين المحمية والسا العوقية اسم قلعة تصير
 وفيه انه اذا كان اسم قلعة فهو مؤنث فيقولون يا
 سلت ان المحمية اذا التفت الي تانيث الظل في الساكن
 الوسط تحم المتع فكيف لا تخرج مع تحركه الي ان يقال
 اعتبار التانيث فيه غير متعين لجواز اعادة المكان سبق

قول

قولهم ولهم الملك جلا بكل به قاموس قولهم وهو
 خاسي الى اخره قال صاحب العين ليست واحدا في كلام العرب
 كل ما سية بناوها من الحروف المحمية خاصة ولا رباعية
 كذلك المحمية واحدة وفي عهد الحنفية السيرة وحشاشتها
 سبق قولهم هو عبيد هو الذهب والجوهر والسمور والنفخ
 قاموس قولهم الصرحان بفتح الصاد واللام المحمي وهو
 جولي قاموس قولهم هم من فعل ما حرا ومضارع او من اسم
 قولهم او من فعل ما حرا ومضارع او من اسم
 تقصير اسم قولهم او من فعل ما حرا ومضارع او من اسم
 انقطع لان المنتول من فعل ما حرا ومضارع او من اسم
 من الاسماء حكم منه بقطع الهمزة بخلاف المنتول من اسم كقندار
 فان الهمزة بقي علي وصلها بعد التسمية لان المنتول من اسم
 لم يبعد عن اصله فلم يبق الحق الحرف مما هو له تصنع قولهم
 ولعل لان هذه الامثلة من القالب كاي في قولهم وما
 سلمت حينئذ اعترا من المعتل وسياق قولهم هو
 انطلق بيان لما سلمت الى اخره قولهم هو من عن
 الضمير اذ لو اقترابه لكانا من المعنى لامن المنع من الصرف
 قولهم هو من المعنى لامن المنع من الصرف
 ولطائر المواد بفتح الهمزة في اسماء اجناس فلو جعلت
 اعلاما معنت العرف وكذا في استبرق بقلت كلام التميمي
 صرح في ذلك قولهم وتبكر بفتح التاء وفتح الباء وكسر الشين
 مشددة سم قولهم هم بفتح الحاء وتشديد الصاد المحمي
 قولهم وبشر بالشين المحمي في قولهم يد الميم بفتح قولهم

من مصوغ

اما لكثرة فيه يرد عليه ان وزن فاعل يفتح الميم كضارب
 وقا تال اكثر في الاعمال مع ان ما على وزنه من الاستعلاء
 بها فتح مصروف الا ان يكون اطلاقا على ان الغالب ان
 اكثرية الوزن في الفعل تصنع الميم قولته نعم صبيح معروف
 قولته واسكبرق هو الذي في الغلوقة قاموس قولته
 كما عند كسر الميم في الميم وسكون المشددة بينهما واما الالف
 في الفعل تصنع قولته واصب بكسر الميم وفتح الواو واحدة
 الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة من جنوب ثلاثة لغات
 الميم في ثلاثة لغات والفاصلة اصبح تصنع قولته
 وادب الميم واللام وسكون الواو بينهما سبقت المقارنة
 قولته في الحروف الثلاثة كما ضرب وادب والتسعة قولته
 واما لان اوله زيادة الى اخره احترز به عن ما لو كان اوله
 اصليا فلا اثر له وان ما كل حروف الضمارة كما في زجر
 ونشل واعلم انه يدخل في كلامه عن يثرب وكذا يثرب
 الباقم جعل ذلك من المختصر سم قلت اما جعل ذلك من
 المختصر نظر الى العيبة بما فيها وهو اول من جعله من
 الغالب نظرا الى جزءها فتأمل قولته كما فعل بفتح
 الهمزة والكا فوسكون الغاء بينهما في الهمزة في الهمزة
 الا فاعل اذا صاحبه رعدة تصنع قولته وقد جمع الاسمان
 اي الكثرة والاولوية قولته نحو يربيع اليربوع حجارة يربيع
 قولته وتغيب هو شجر والستار امة اذ ليس في كلام العرب
 فعل رب قولته قد انقم ما ذكر في اخره يجوز ان يجعل
 قولته تصنع او قال على الغالب حقيقة لدخوله في الفعل

او جعلها بان يكون التماس في معنى كثرته في الفعل لانه ان
 به لان اوله زيادة تدل على معنى فيه وزن الاستعلاء
 قد قولته اجود من التثنية والحق لانه قد بان ان هذا
 النوع قسما ما يثرب في الفعل وما يكون به على وان لم يثرب
 قال السيوطي والتثنية في الحسن من التثنية ما كذا
 لانه يثرب ما فعل او هذه في الاسماء اكثر اذ ما من فعل ثلثي الا
 وله افعال بها اما للتفصيل اوله ووجهه وقد جاء الفعل في الاسماء
 من غير فعل كجهد واخيل وارنب وايضا فان فاعله بالفتح
 لا يكايد يوحى في الاسماء الا في معنى خاف وهو في الافعال اكثر
 من ان يحصى كضارب وقا تال ولوسي مخا تخر صرف فظهر ان
 المختص بكونه اولي به من الاسم انتهى وهو صريح في ان فاعلا
 المذكور لا يصح بانه في الفعل اولي والكان وارواح في الاسماء
 الا حذوي التي اختارها وكان وجه ذلك ان الاو في الفعل
 حضم فيها يكون فيه زيادة تدل على معنى لو كانت في الاسم
 لم تدل على معنى قاله ب قولته لا يكون في ورو فاعل على
 الوجه الذي اوردته في فاعل زيادة تدل على معنى في
 الفعل ومن الاسم وهي الفاعلة والوجه هو قولته في
 الهمزة بفتح قولته فيكون فيه زيادة الى اخره في قولته
 ليس هو شجر سيبويه وشجر شجره للثبوت قولته في
 بقوله الى اخره وجه التمسك ان جلا قاض اسم لا في التمسك وليس
 فيه تنوين فلو لا انه لم يربع الا يثرب لثبوتها في قولته
 وقال جلا حصيد قولته انا ابن رجل الى اخره في قوله حبالا
 صفة لحدوف ورد بان الجملة الموصوف لا يحذف الا اذا كان

من سنة ثمانين سم قول الله عز وجل في يوم الجمعة معز في
 معجزة اذا من المعني وعمل العامل في طريق زمان يجوز اذا كان
 احدهما اسم نحو انك يوم الجمعة سم قول الله عز وجل في يوم
 الجمعة معز في يوم وعرض من بين السحر هو الوقت الذي قبل
 الفجر بقليل واليوم هو ما بين طلوع الشمس وغروبها وما بين
 الفجر والغروب فليس سمي وقتا معبداً وقليلاً من النهار
 الا ان يطلق يقال السحر على اول الفجر لغربه منه من الطلاق
 لحد المتجاوزين على الفجر فيكون المراد في جزوه من يوم الجمعة
 معز ولا شك ان يوم الجمعة لعم من سحر النبي قول الله عز وجل
 في النمل يا ايها النمل اسكنوا بيوتكم من قبل ان يكون
 ايامكم الاضائة او الدام وقد انشأ الاول فتبين الثاني
 ولقائل يقول كل من الاضائة والافاقة والافاقة باء معدول
 عن ذي الادم دون المضاف واللبواب ان هذا السحر يحصل
 باختر من البتة في الاضائة والضروب داعية الى اعتبار الترتيب
 ومعها انما يكتب قدر الحاجة والاعلان هذا العدل حقيقة
 لا قدر في لما تقدم حفيد قول الله عز وجل فليل بالعلمية
 اي الشفعية حفيد ويلزم عليه انه ومنع لكل سحر معين
 من اسما السبع بعينه باوضاح متعدي بعدتها وان لا
 ديمور عدله ما قبل لان العمل ليس حقه ان يستعمل باب
 بل حقه ان يستعملها وقد يقال ان علمه بطريقه في
 الاصل اسم جنس فكل سحر في كل سحر بعينه فقطق العدل
 شر حمل على العدل باعتبار ما كان قبل العلمية وفيه بعد
 نظوب قول الله عز وجل لنفثه الى اخره الفرق بين التقدير والعدل

ان التقدير استعمال الكلمة في معناها الاصل مزياد على
 معني اخر والعدل تغيير مسيقة اللفظ مع ثبوت معناه فمجرد
 للذكر عند الجمهور غير من لفظ السحر من غير تغيير لفظه
 وعند صدر الافاضل واره على صيغة الاصلية ومعناها
 وهو التذكير مزياد عليه معني حرفا لتقريب تصحيح
 قول الله عز وجل لكان حايذ الاعراب اي اذا اضيف الى جملة
 واللام باطل عند صدر الافاضل لانه من عند مطلقا
 ن قول الله عز وجل في الرقعة غير مضرب كقوله اقيم بالرجاء ان
 عن ياش وتناش الذي تقطن امش سوق قول الله عز وجل
 الرجز الى اخره نزع بعضهم ان امسا فيه فعل ماض وفاعله
 مستقرا لتقدير امسا المسافر مع قول الله عز وجل فخرج لعراب
 نايب عن الكسرة قول الله عز وجل فاحلف في اعراب امر الى اخره
 فيه نظرفان من العرب من ليس يصحبه السماع ال كقوله كوفي
 وقتت اليوم والامس قبله قول الله عز وجل في كاد الشمس
 بكسر السين وهو في موضع نصب عطفا على اليوم وخرج على ان
 زائدة لغیر تقريب واستصحاب معني المعرفة فاستدرك الشا وتكون
 هي المعرفة وجعل على امسا زائدا فاكسر لعراب لا ناس قول الله عز وجل
 او نكحني اريد به يوم من الايام الماضية بهم كما في التوضيح بقرينة
 ما اذا مر به معني من الايام الماضية كان بواو الياء في قوله
 اول الشهر الماضي ولا يسعد ان يكون حكمة حينئذ في ذلك ما لو اريد
 به اليوم الذي يليه يومك ويكون التقيد باليوم الذي يليه
 يومك لانه انما في اراوة المعين سم وبما يشهد الى ذلك قوله
 التوضيح بهم قول الله عز وجل او صغر صرح في ان امس يعني لكت

ترب

فمن سبب يرد وغيره على لا يصغر وكذا غذا استغنا بتصفين
ما هو أشد قلنا هو اليوم والدليله قاله ابو حيان واجب
بان المبرد ذكر انه يصغر فكذا ابن برهان سق قولنا
فما نبتغ اوله قولنا على اخراج غير العلم قولنا مطلقا
اي سوا ختم ما لا ام لا قولنا شبهه بنوال لا يشافي ما سبق من
حصر سبب البنا في شبه المبرد لان الشبه بالخرف صاد قد لا يوضع
كما هنا ويدور ما سبق قولنا وقيل لتوالي العدل اي العملية
والثانيه والعدل ورد بان اذ يجران فيه خمسة اسباب
وهو مع ذلك معرب حفيد ويجاب بانهم ينهون ابلعوا مثله
على ان اجتمع الاسباب مجوز للبنا المسلوب ب قولنا
هذا معداد من حاضمه وأصله من الخدم وهو التقطع
ونشرى قولنا جشم معداد من حاضمه وحشم اسم
رجل يقال جشم الشيء عظمه فحق جشم وحشم اسم
قولنا وهذا رأي سيبويه وهو مقتضى كلام المعتز لقوله
وهو نظير جشم قولنا وقال المبرد وللعملية والثانيه قصر
هو الظاهر لان العدل محقق والثانيه محقق والجاب دم
وغيره بان الغالب على الاحكام ان تكون منقولة فلذا جعلها سبب
منقولة عن فعلية المشيئة عن الصفه وعلى مذهب المبرد
تكون موجبة للحاجة والجاى وغيره مان سيبويه لما وجد فيها
اعتبار العدل من غير ذلك اذا بينيت وذلك مما ختم بانرا العمل
سبب البنا اد السببان لا يوجبانه وقد وافق المبرد في حصة
الحالة على اعتبار العدل فيما لا يختم بالعدل على الظاهر والعميل
سبب منع الصرف وبسم بان العدل سابق على الثانيه

لغيره

والسبق

والسبق من اسباب الترجيح قولنا نحن وبنا معدودا
وابرة وهو اسهل من كانت لعاد وظنا معدول عن ظاهره
وهو اسم حديثه وسنا معدول عن ساخره وهو اسم مادن شرعي
قولنا لان لقيم العمالة الى اخره او لغته بمعجم كاصح جوابه
وحيد يذله لبطايق قبيبه بالاكثرفر العمالة لا توجب مبنا
عالم بوحده في سبب البنا فان كان للبنا حجب عندهم
فهو المقتضى له والافلا يحج البنا سق قولنا وقد
جاء الاغشي الى اخره فيه امكالم لان الاغشي ان كان غير
محمي فليس عنده لا البنا على الكسر وكذا ان كان من اكثر في
قيم وان كان من القليل فليس عنده الا الاعراب وقول
يعلمهم يجوز للعز ان يتكلم بغير لغته مردود ونشرى
قولنا ومن وهو الى اخره قال في شرح الشذور وقيل
ان وارا في ليس باسم كوابرا الذي في حشو البيت بل الواو
عاطفة وما بعد ما قبل ما من فاعل والحيلة معطوفة
على قوله هلك وقال ولا هلكت بانثانيه على معنى التهيئة
وأنما باروا بالثانيه على معنى المي وعلى هذا القول فيكتب
باروا بالواو والالف كما يكتب ساروا سق قولنا معدولة
هن مونت اما مصدر كما في الانواع الثلاثة الاول او عن وصفت كما
في النوعين الاخيرين وهذا يشهدان نزال معدول عن النزلة
كما قال المبرد لان انزل كما يقول الجمهور ومعد القاهر يري ان
معدول عن انزل وقد يحتمله كلام الشارح دم قولنا كسفا
فيهرب وعين الفرض قولنا كصباح فيهرب ويهرب قولنا
كعدم فتبينه على لغة الجاز وقربه غير متصرف عندهم وان كان اخره

تلقى الالف مع سائر بعد فحتاج الشاعر الى كسر الاول لاقامة
الوزن فينون قركيسر معتقته هذا انه اذا لم يصحح الى توينيه
لم يبن مرادي وهو مبن على ان الضرورة ما لا يحد وجهه عنه
لا مطلق ما وقع في اشعرت قول **لشكك** وادنيا ما فتون منه
الشاهد وهو مقطوف على اجزاء المعنى فما علمته اجزاء اشعرت
وما علم منه دنيا وتنتفع صفة دنيا **قول** **لشكك** وعذوب
الشعري جواز الى الحزم وما يرد قول الكوفيين قول امرى القيس
والله اربا السيل الطويل **الاشعر** في الجمع وما الا صباع فيك يا مثله
قول **لشكك** سلاسل لا غلا لا غلا سلاسل ما امر الى الصمغ للفرقة
حسن انه يرد الى اصلها وهو الصرف مراعاة لتناسل الاشياء
الجمعة قال ابن الجاصي الشيء قد يكون غير مضموع فليالي الية
امر منه مضموع فمما مثا في ذلك ان اسلمك القلق العنق بده
بل لا يكاد يسمع انما قال تعالى كما يداكم تقومون **قول** **لشكك**
بده للقلق **قول** اولم يرو كيف يبدى الله الخلق في ارباعها
لما حسن من التاسب بغيره وهو قوله تعالى يبدى وكذا
ما نحن بعدد من قوله سلاسل لا غلا لا دم **قول** **لشكك** صرفه
الجمع الذي الى اخره وسببه جمعهم له في السلامة نحو صوابها صفة
فاشبه الامعاء دم **قول** **لشكك** طلبه **الاشعر** الى اخره اصله المزارقة
فخذت اليها للضرورة وهم الخواص وشيب راسهم والخير في طلب
لصفين بابي الحاج والكنايب جمع كتيبه وهي الجيش وهو
مبن على غوت والغائلة الشر وعذوب بدل من عائلة واشاهد
في منع شيب من الصرف للضرورة **قول** **لشكك** فصل بعض
المقارن الى اخره قال السيوطي في منع المعروف اربعة من المذهب

احدها

احدها الجواز مطلقا والثاني للمع مطلقا والثالث وهو الصحيح
الجواز في الشعر والمع في الاحتيار والاربع يجوز في العلم حاصلة انتهى
قول **لشكك** فاحاز منته الى اخره يؤخذ من التعليق انه غير
العلم من الحساب مثلهما لوجود واحد السبين ايضا كالمشقة
في نحو قايه ولك ان تقول هذا المخذ لا يعم اذ هذا القاييل
معصوم بالاجاز مع العلمية دون غيرها فلا يعم ان يؤخذ
من تعليقه معنى ليو عليه بالابطال وغاية ما يقال انه
التعليق مقدح فيه بكذا او كذا لعلنا لا نسلم ان تعليقه مقتح
فيه وانما معناه فيما يظهر ان احدهم للمع الذي هو منشا
انعام سبب احدا ليه منع اذا وجد كذا معه ذلك ونحو
قايه الذي اورد له ليس كذلك فليست علم غني وقوله فلا يعم
الى اخره مردود بان الاخذ من العلم سابع مطرد في كلام اللام
وقوله وانما معناه الى اخره مردود وكان الصواب ان يقال
مثلا لمزية العلمية على غيرها فبين وجه المزية ونشرع
قول **لشكك** اربعة اقسام وهي منهلية على قاعدة هي ان كل معصوم
لم يذهب تصغير واحد سببه من غير مصروف والاخر مصروف
دم **قول** **لشكك** وسكان بخلاف سكرانه لا تكقول في تصغير
سكروان كتنقي الزباد وتلك بها لها دم **لشكك** لرواها
العدل اذ العدل في غير قدر يري فلا يصح راسه المصعد
سماح الاسم منوعا من الصرف وما سمع من اقوالهم غير الا
مصرفا معا راقها العدل فيه مناقضا لصلاتهم
واذا حكمنا في ادائه بان غير معدول مع مجيئه عليه
صيغة محسنة لكونه مردودا معصوما فهذا الحدردم **قول** **لشكك**

من ذلك قوله ان تر الوالي اخره رد باحتمال جملة على الضمائر
ولا ينافيه كون المعطوف يتم دعاء قد يحايد بان المعطوف
لكونه دعاء قرينة ظاهرة على ان المعطوف عليه كذلك
قوله فلن يحل الى اخره بفتح اللام من حلت المرأة في
عيني بالكره خلا واحكام الشيء في في مضارعة على
قوله في تحضون الى اخره اي كيف يقولون واسلم
الصين وفتحها الصلح وثبوت بثلاثة في اوله من القول
من ثارت القتيل وبالثقل قتلت قاتله والنفق النار
والهيبا الحرب يد كما في البيت وقصر شقي قوله
كما يصير الى اخره اي للضر والنفع قوله كما ان تقر
المعلمت تشير ويصدره فقالت اكل الناس اصبحت ما حالها
شمي قوله ويتعين ذلك الى اخره ويتعين الفارة اذا جاز
قبل اللام سيوطي قوله لدخول حرف الجر عليها ولا يصح بين
حرفي جر بعين في النسخ ولك ان تقول هلا جاز ذلك
فيكون موكدة كما لو وقع بعدها ان وكما لو كانت قبل نحو
لا تفر الا ان يقال الضرورة واحدة هنا لحياتك ونية
نظرب قوله ارهت لكما الى اخره فامه فتد كما شاعرا
طابقوا والشر بفتح المجهلة القريبة للخلقة وابعد بفتح اللام
والحد الارض التي تبعد اي متباعدة عن دخولها والبلع
الارض الغمر التي لا تقي منها شقي قوله وانظر الى ما الى
اخره قد ذهب بعضهم الى انها لا بد من صدر بيتا وفي النسخ
اقول ما اذا قال ابن مالك منه شاعرا ههنا ان ما الحسنات
اذركت مع ذاتها وقبور المقصود شقي قوله

غير يختل بفتح اللام مصدر معني الاختلاس مع قوله
حرف جر واما اي والسبب بعدها بان مضرة او ظاهرة ورد بقوله
تسالي لكلياتها سواء كان زعم ان كيت كيد للام كقوله ولا ظاهرا وادوا
وارد بان المضمر المتعدي لا يخرج على الشا وتصنع قوله
ومنعه للجمهور لان كي من الموصولات للترفية وممولا الصلح لا يتقدم
على الموصول وان كانت خارج فان مضرة بعدها وفي موصولة
قوله اذا فعل من كي الى اخره قال ابو حيان والجمهور على جواز
الفصل بينهما وبين مفعولها ملك النافية وما الزائدة ولما انفصل
ينبغي ما كسر فلا يجوز عند النسيب ومن واقتد
من الكوفيين في الاختيار وجوزوا التماسي مفعولا للفعل ان في
دخلت عليه وبالنسب وبالنسب فيبطل عملها واختار ابن مالك
قوله جواز الفصل عما ذكر مع العمل سيوطي وفيه تعليل ما في كلام
الشارح من الاحكام قوله قيل والنسخ الى اخره
جزم به المراد في قوله وطرفا الى اخره المحرك المعرب
ولا يصح لانه في اصل مصدر وهو مبتدأ اخره جملة الشرط
والجزا شمني قوله ودخلها معنى التقليل فنصبت يلزم
عليه عملها في الاسم في الفعل وهو محتمل واجيب بان نسبة
نصب الفعل الى الكاف التعليلية كسب في اللام التعليلية وفي
نسبة مجازية باعتبار ان النصب بان مضرة بعدها ولا يخفى ان
التكلف فيما قاله ابن مالك وادروا ان كيت كيد لولا الفاعل
وانه يمكن ان يقال ان ما في البيت مصدر بفتح اللام والفاعل
بها حلا على ان لغتها كما قيل في كما يكونوا في كيت شمني قوله
كنا بان هي ام البياض لانهما نقل ظاهرة ومقدرة ولانهما متفق عليهما

وانما علت النصب لانها اشبهت ان المشتقة من جملة اللفظ
 والمعنى والاضمحاض من بينه وانما لم تعمل الرفع والنصب
 فرفع عنها ولم تعمل الرفع ون النصب لانه ليس في كلامه حرف
 يرفع ولا ينصب وانما لم يرفعها لانها ليست بمرادها عمل
 فقولنا **قوله** ونحوه لانه لم يرفعها لان المعنى لا يعد متبعا
 علم بخوارق وتحقيق وتبين وتبين فظن مستقلا في العلم
 سبق **قوله** فما شذ او محمول على التاويل لانه لم يرفعها
 فقولنا **قوله** اذا اول العلم بغيره كان يراى العلم النقص **قوله**
 على اليهود على الشنع هو الصواب لان الناصب لم يرفعها
 ليس مستقلا ثابت لانها تخلف للاستقبال فلذلك لا يرفع
 بعد افعال التحقيق بخلاف الحقيقة فانها تفتقن تأكيد
 الشيء وثبوته واستقراره **قوله** والنقص من بعد
 ظن الى اخره عبارة التسهيل والنصب بان ما لم يرفعها او ظنا
 في احد الوجهين قال دم وهو الوجه الذي يزل فيه الظن منزلة
 العمل الا فيما معني نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة او فها ياتي دونه
 لما لا يفتقن في الوجهين وان ليس في الواقعة بعد النقص الالف
 يولي **قوله** ونحوه لانه لم يرفعها لان المعنى لا يعد متبعا
 ظن بان تقع بعد ما اراد به الظن ولو لم يرفعها ونحوه **قوله**
 بعد الخوف قال السويدي في الواقعة بعد فعل صرف تيقن
 مخوفه قولان احدهما هو الرفع كما بعد النقص وان في تيقن
 وعليه المبرد انتهى وهذا الاستعمال الخوف في معناه فان استعمل
 معني العلم كان من بابيه وبهم من قوله تيقن مخوفه وجوب
 النصب عند عدم التيقن وهو لما اذا ظن مخوفه وظاهره

لا يرفعها لانها ليست بمرادها عمل

انما يند لا يرفعها لانها ليست بمرادها عمل **قوله** الخاف اذا
 الى اخره صدره ولا تدفن في الصلاة فانه وقوله اذا مضى فادفن
 الى جنب كرامة تروي عظامي بعد موتي عرو وقوله **قوله**
 او امكان تقديره حاصل اي كان جزءا من اجلد بالحصان اجلدا
 فلما راجع والمجوز متعلق باجلد المجزوف لا المذكو ردم **قوله**
 لما ريت الى اخره هو لفظ يقال فيه اين فاجاب لما ودم النصب
 ادع وجواب الاول ان الاصل من ما رادعت النون في الميم
 للتقارب وصلاحه للاعزاز وانما حقه ان يكتب امتنفسين
 ونظيره في الاعزاز قوله **قوله** ما كانت الحافي اشتا فقلنا بروه وصاد
 فيه سخرته فيقال كيف يكون التثنية سببا لمصادقته سخرته
 وجوابه ان الاصل بل رديه فتركب على لفظه للاعزاز والجواب
 على الثاني ان النصب بل وما الظرفية وصلتها اخره فاصول
 بينه وبين لن الضرورة فيما لا يند كيف يفتح حينئذ
 قوله لن ادع القتال مع قوله لا اشهد البعيا فيجاء بان اشهد
 ليس معطوفا على ادع بل منصبة بان معزة وان والضمير وطن على
 القتال اي لادع القتال وشبه بالهيء دم **قوله** في كسر
 اللام وسكونها المهملة على ان ابن قتيبة وصاح بطع الصاد المهملة
 وتشديد اللوحدة واخره حاملة ومضنة في مقتضى حجة ومجلة
 حشدة ابو قتيبة شني **قوله** اذا ما عدنا اي بكرنا وخطب
 بكرنا الطاء المهملة مضارع خطب هم الخطب سبق **قوله**
 تاتي ان مضرة الى اخره وخير التكلم في قول بعض الدربان معلت
 وخير الخطب في غير التاويل الى اخره سقوع الكوفيين انكار
 المسرة البتة قال في المنق وهو مقه لانك اذا قلت كتبت اية

ان افعل لم يكن افعل ففسر كسبه كما كان الذهب ففسر المعيد
 في قولك هذا عسجد اي ذهب ولهذا لوجبت باي مكان ان
 لم يتجدد مقبول في الطبع انتهى ~~ففسر كسبه~~ وجوابه ان التفسير ليس
 لكسبه نفسه بل للتعلق وهو الشيء المكتوب قال عز وجل لا تفسر
 الا مفعولا مقدر نحو كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا فهو قسم
 او ظاهرا نحو اذا وجهنا الاعمك ما يدعي ان اقدم منه دم قوله
 هي المسبوقة بجملة الى اختاره المتأخر عنها جملة ولم تفتقرن حارة
 فتح واحده عوام ان الحمد مدح رب العالمين لعدم تقدم الجملة
 وقلت له ان افعل لوجود حروف القول فلا يقال لعدم وجوده
 في كلامه وبقتد بروحده لا فتقرن ان فيه للتفسير لوجوده
 من ايدى وهو ذكرت عسجد ان ذهب لعدم تأخر الجملة بل يجب
 الايمان بما يترك حرفه التفسير ونحو كتبت اليه بان افعل
 او كتبت اليه ان افعل اذا قدر معها الباء لا فتقرن بالجار في مصدرية
 في الموضعين لان حرف الجر لا يدخل الا على اسم صريح او مودول
 سبق قوله دون حرفه انما اشترط عدم القول لان صريح
 القول لا يحتاج الى تفسير لان الجملة تقع مفعولا لصريح القول
 وتشرح الجمل انها تقع مفسرة بعد القول سبق قوله
 نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك الجملة مفسرة فلا محل
 لها قال الكافيه والظاهر ان الجمل متعلق بها فتعلق مفعولية
 فتكون مفعولية الجمل سبق قوله وانطلق الملك الى اخره
 ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق السنن بهذا الكلام كما
 انه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء مسيلة
 اذا ولي ان الصلحة للتفسير مضارع مقدر لا نحو اشرت اليه ان لا ينهل

جاز رفعه على تقديره لا نافية وجزمه على تقديرها ما هيية
 وعليها فان مفسرة وتصني على تقديرها ما هيية وان مصدرية
 فان تقدمت لا احتج لجزم وجاز الرفع والسمت معني قوله
 التالية لما هي التوقيفية كما في المعني احتراز عن انصافية وهي
 الجازمة والموجبة وهي التي يعنى الاستساق قوله كان ظلية
 تقدم في باب ان قوله كان لكم جواب القسم لتقدم قوله
 وما لنا ان لا نقا ان قلت ليست هذه من مواضع الزيادة المقعدة
 قلت الانحصر لا ينحصر الزيادة بما تقدم بل زعم انها تزداد في
 غير ذلك نص في قوله ايها الجار والمجرور اي لنا قوله
 في المفعول اي ان لا تقايل قوله ان لا تكون لا زائدة اي كما
 نرم على هذا المعنى وما معنا ان تقايل قوله حلا على
 ما جاء مع ان كلا منهما حرف مصدر في شيء وبعض العمل ما للمصدرية
 حلا على ان المصدرية نحو كما تكونوا اي على معني ولا حاجة
 الى جمل ما هنا ناسبة فان في ذلك اثبات حكم لها لم يثبت في
 هذا العمل بل الفعل مرفوع وتكون الرفع محذوفة وقد سمع نثرا وكلاما
 دم قوله لما اراد ان يتم اي بالرفع والقول بان اصله يكون
 وهو منصوب يحذف النون وحذفت الواو والساكنين واستغنى
 ذلك خطأ والمع بالعبارة حتى من تكلف نص في قوله
 ان تقرأ الى اخره في محل نصب بدل من حاجة في قوله قبله ما
 وتحملا حاجة لي خف محذوفة وقصصا فحة عنديها ووراء
 ولما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عايد الى حاجة اي وان تقرأ
 قال في المعنى والشاهد في ان الاولى وليست مفعلة من انشيلة
 بدليل ان المحذوفة عليها واحتر من بانه لا مانع من حذف ان

المناسبة وصلتها على الاخرى وصليتها اذ هو صلت مصدر
 على مصدر سبق قول **قوله** ظاهر كلام المصنف الى اخره ١٠
 وظاهره ايضا اختصاص الاله بها وعليه فيقال لم يختص
 بهذا الحكم دون كي مع ان الاخرى مصدرية سبق قلت على
 الجواب بان ان ام الياض وعادته انهم يلقون في الاله
 ويخصونها باحكام قول **قوله** على اكرمك اذن لا يثبت
 المنسوب لا يقتضي على نصبه قول **قوله** لين عادلي
 الى اخره واهل اذن كقولها بين القسم المعتد وجوابه
 لا بين الشرط وجوابه وخبرها عايد على مقابلة هذا الخبر
 فيقول على قولها اقبلها اي كذا اقبلها مقابلة على
 ان يكون كما تباعدك بقية قول **قوله** شطو الكشي بمجة
 اي عن يمينه قول **قوله** او الخواي خبر ان محذوف
 قول **قوله** ان لا ينفصل الى اخره لضعفها مع الفصل عن العمل
 نصيب قول **قوله** وجه الضيف عدم اختصاصها بديل
 ولن تعلقوا اذا ابا وعنه نظرا بين هاشم سبق قول **قوله**
 ويفتر الفصل بالضم كذا ملك الضافية لان القسم ما كذا لم يلب
 اذا لا لم يبتدئ بها فاطلعت في ان كذا في اذن سيوطي قول **قوله**
 الفصل بمول الفصل بخواتم فيك اربغ واذن صاحبك
 اكرم فلو قدمت معمول الفصل على اذن بخو زيدا اذن اكرم
 فذهب الغر الى انه يبطل علمها واحار الكشي اذ قال
 الرفع والنصب محال ابوجيان ولا نص حفظه عن البصير
 في ذلك ومقتضى اشتراطهم التصديق في علمها ان لا تعلم حينئذ
 لانها غير مصدرية ولا يحتمل ان يقال تعلم لانها وان لم تنقد رنظا

فهي

فهي مصدرية في النية لان النية بالمعول التأخير سيوطي ويخرج
 من كلامه عدم العمل قطعا عند البصريين في نحو يا زيدا اذن
 اكرمك ب قول **قوله** عند الكسائي النصب فيه انه تقدم عن
 الكسائي في الفصل بين كي والعمل بمول انه يبطل علمها وعين
 الفرق يشهد اقتضاها في المصدرية الاتصال بالفعل لا بها اسم
 ولحدب قول **قوله** وهذا هشام الرفع لضعف علمها بالفعل
 وكان النيات بطلان العمل فلا اقل من ان يكون مروجها قول **قوله**
 وانصب وارفعوا خبر في الخبر من انا اقتضاه لجان وسيا في الخبر
 قول **قوله** اذ اجبتني اكرمك برفع اكرم قول **قوله** وانصرت انت
 ولعل الغر للاول بان عنده فاعل اي اذ اجبتني وقع اكرمك
 لا مبتدأ وخبره محذوف اي حاصل والارجيت الفاعل الربط
 الواجبة مع الجملة الاسمية كما لو قلت اذ اجبتني فاكرا اكرمك
 حاصل سبق قول **قوله** لا موكبة من اذ وان نقلت حركة الخبر
 الى الدال ثم حذفت ب قول **قوله** لان محذوف بعد هذا
 للتعليل في احد قوله لان ان لا تفر الى بعد عطف او حارة
 دم قول **قوله** الجواب والخبر المراد يكونها الجواب ان تقع في كلام
 بحاج به كلام اخر لمن يظنه او مقدر سواء وقعت في مصدره
 او حشوه او اخره والمراد بكونها الخبر ان يكون مضمون الكلام
 الذي في منه جزا المضمون كلام اخر تصرح قول **قوله** اذ اجبتني
 هنا لان الشرط والخبر العاقل الاستقبال او في الماضي ولا يدخل
 الخبر في الحال من وقال الشوكاني بيكلمت في مثل هذا جزا اي ان
 كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك سيوطي قول **قوله** وهي لغة
 نادرة تلتها البصريون بالمعول فلا التفت الى قولهم انكرها دم

هـ لاسيما وقد انتم افعالان فصار مفعولان في سبيل الفعل على
 انه يحتمل ان يكون في الكلام حذف سبق قول **هـ** لكن قال
 في شرحه الى اخره وعلى هذا قاله لا يخالف قول المصنفين
 قول **هـ** اي فما كان مع او ضروريا الى التقدير ب قول **هـ**
 وامان فتى بمعنى ما الخصال السيوطي وغيره بل قال فلا يجوز
 ان كان زيدا ليخرج قول **هـ** لا يرفع المصنف الى اخره يعني
 لا يستند الفعل لمعول المحو والاعمال استدل به الكون المنفرد
 فلا يجوز ما كان زيدا ليزيد عمر ويحذف ذلك في لام لي محو قام زيد
 ليزيد عمر وسبق قول **هـ** في تاويل مصدر هو الخبر والقرآن
 مصدر قرآن خبر مصدر عن مصدر سيوطي وفيه نظر لان المراد
 بالقرآن المقرولا القراءة والقرآن هذا ليس مما نحن فيه لانه
 الكلام فيما القولية مریدا ويحذف نصرة وكون القرآن بمعنى
 المقرولا يعني كون الاخبار مصدر عن مصدر غايته انها
 مصدران بمعنى اسم المفعول قول **هـ** يجب اخباران بعد
 او الى اخره كجاءت المثلثين صورة وقال الخياشي واما الواو
 والناو او فلانها ما اقتضب نصب ما بعدها للتخصيص على
 معنى السببية والجمعية والانهما صارت كمواهل النصب
 فلم يظهر الناصب بعدها انتهى قول **هـ** لا لزمنك الا
 اخره صالحة للتقديرات الثلاث انتهى الواو وكى سبق
 قول **هـ** لا تستعملن الى اخره جونا يوميان ان يكون
 في هذا البيت معنى لا قال لهم وليس ينبغي وفيه نظر
 لان كون او معنى الجمع عليه كلفى شح العدة وهو الذي اقتصر
 عليه سر سبق والمضى جمع منية قول **هـ** وكنتا انفرمت

الى اخره بالنون والزواي المجتهدين عصمت والقائه بالعاقبة
 الترحم والكعوب النواشر في اطران الانايب تصح قول **هـ**
 ان النصب بان الى اخره ولذا لا يتقدم معول الفعل عليها
 ولا يتصل بينهما وبين الفعل لانهما حروف عطف وجوز الخش
 الفصل بينهما بالشرط نحو لا لزمنك او ان شاء الله تقصيني حتى
 سيوطي قول **هـ** الى ان او الان المصواب حذف ان فان وانما
 وقعت موقع الى وحدها او الا وحدها دم قول **هـ** بمعنى
 كي يفر لي ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لاندريه
 انقطاع الارض اذا حصل التقارب قول **هـ** يوم ان او كواف
 الى اخره الزهراء في الاخبارتين ايضا الا انهما اشد
 قول **هـ** وبعد حتى اي الجارية وحر احكامها انها لا يتصل
 بينهما وبين الفعل بشي واحراز بعضهم بالنون والشرط الماصي
 والقسم والجاء والمجرور والمفعول سيوطي قول **هـ** انما ان يتم
 وقد ظهر ان في المخطوف على مضمونها لتسهيل لقوله حتى يكون
 عندنا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار وهو جهة التمرير
 على اخبار ان دم قول **هـ** والغالب في حتى الى اخره بخلافه
 قول الجاهلي لا تطلب فيها ان تستعمل بمعنى كذا ولذا وجب اخباران
 بعدها لانهما بهذا المعنى لا تدخل على الاسم التصريح فكرموا
 ان يظهر بعدها ما يعلى الفعل الى الاسم التصريح وعمل عليها
 التي معنى الى انتهى قول **هـ** ان تكون الغاية اذا كان ما بعدها
 غاية لما قبلها قول **هـ** وقد تكون للتقليل اذا كان ما قبلها
 علة لما بعدها تصح قول **هـ** كجد حتى تسرا نفاذها ممكنة
 ايضا ت قول **هـ** بمعنى الا ان العوايب اسقاطا لان حتى

بمعنى الاستغناء عن الاستغناء مقتطعا وان حصر بعد هاتين
 هم وسوا كان الاستغناء متصلا او منقطعا وجعل الاستغناء
 في الاستغناء ان تغفل مقتطعا من غير ان تغفل في الاستغناء
 لا تغفل وقتا من الاوقات الا وقت فعلك وفي البيت الا
 مقتطعا ولا تغفل كونها جارية مع انها معنى الاستغناء عن العمل
 مع افادة الاستغناء كما هو خلاصة الخبر بما سبق قوله **قوله**
 ليس العطاء الى غيره المعنى ان العطاء من زيارته ولكل لا يبعد
 الا ان تغفل في حال قلته المال والاستغناء عن العمل مقتطعا
 حكمة ايضا فكمي قوله **قوله** من هو طاهر في قوله والله الى غيره
 يعني ان يكون حتى معنى الاستغناء في هذا البيت **قوله** ويجعل الغاية
 والتعليل اما الغاية فبان يكون المعنى لا تترك العمل بشارع
 الا ان اقتل هذين العبدان وابدا بالعبادة والادب من يدخلان ذلك
 وابدا الله اهلكه ومالك وكاهل قبيلتان من بني اسد يعني قوله
 ليس غاية اي فلا يكون بمعنى قوله **قوله** ولا يغفل عنه فلا يكون
 بمعنى كيد وهذا يجب التعليل وان كان الغاية والتعليل محتملين
 لصحاح المعنى كما مر قوله **قوله** ذهب الكون في غيره والاصح
 الاول لان حتى ثبت خبرها لا سما وعوامل الاسماء لا تكون عوامل الفعل
 لان ذلك يعني الاختصاص وانما يمكن مثل كونه جارية وبناصبه بنفسها
 لان النصب بغير كونه من الخبر ولم يكن تاويل الخبر كيد حتى ثبت
 خبر الاسماء وانما جعل النصب على ذلك بما قدمنا من الامور
 والاشترار خلاف الاصل لانها معنى واحد في الفعل والامر بخلاف
 كي فانها سبقت الفعل وخلفتها للاستغناء فكمي قوله **قوله** وتلو
 حتى حال اي حقيقة قوله **قوله** او لا به وهو الماضى والمستقبل والاول

قوله

قوله **قوله** ارفع من لادن نفسه يوم القيامة بعد بيان وهو الاستغناء
 والحال في الاستغناء مقتطعا **قوله** وانما النصب للمستغناء حقيقة
 عام بول بالحال اي من ذلك الى غير ذلك **قوله**
 وكما لا يبعد ان يرفع من لادن نفسه وقديما لادن من القم الثاني
 فان النصب عليه ورجوع موسى باصنافه بالنسبة الى زمن
 انزول الرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف فيو على حد الزمان
 وقول الرسول في الامة الثانية واجيب بان قوله تعالى في الرجوع
 الى غيره فيه حكاية لكلامهم وعبارتهم الصادقة منهم فليكن تطور منه
 حكاية كلامهم اذ ذلك لا الان ولا شك ان رجوع موسى مستقبل بالنسبة
 الى زمن قعودك على عليا وحكاية بكلامه فائدة الزمان وليس
 فيها حكاية لقول اخر وانما اخبار من الله سبحانه وتعالى فالمتطور
 فيه انما هو من الزمان لانه من التكلم بالنظر اليه **قوله**
قوله بان كان بالنسبة الى ما قبلها اي ولم يكن الحال حقيقة
 بدليل ما في انه يجب رفع الحال حقيقة مع انه قد يكون مستقبل
 بالنسبة لما قبلها بخبر حتى او حلتها اذا قلت ذلك حال الدخول
 بوسا في ما فيه قوله **قوله** وزيد لاني انما امرنا عا شديدا
 تشبها بالزلة سق قوله **قوله** فاو لادن في غيره فليكن
 الحال بما ذكره بعد الوجه ان المراد ان يغفل عن الماضى فاما
 في الحال اي في زمان التكلم فتأمل قوله **قوله** فهو او المواقف
قوله الى تلك الحال التي هي انصافه بالرجوع للمقدور قوله **قوله**
 والشا في قدر الى غيره التاويل بالمستقبل بهذا المعنى يتصور في
 الحال حقيقة فيحصل ان جعل الرجوع في عالم بول والمستقبل
 فليصوب وقديما لانيه فيه اولوي واخرى الى اعتبار استغناء

من الماضي سم قلت ويؤيد ذلك ما ذكره من ان النسيب
 قد حل للحال حقيقة بالماويل بان مقدر كونه مستقبلا وقت
 الشروع في الفعل للتقدم وقد تبع من على ذلك الجاني وغيره
 لكن ظاهر قولهم وتلخيص مسئلة حتى ان يقال ان حال المعنا
 بعد ما وقع الماضي هو وقعها فيه الرفع والنسيب والمايان
 كان حاضرا فافترق او مستقبلا فالنسيب انتهى بقيد ان الحال مستقبلة
 لا بد من هذا ما قبل بالمستقبل قوله **قوله** او ما قبل نحو حتى يقول
 الى الغرض ونحو سرت حتى اخطها تنزيه فان لا من محقق من الذنوب
 وحاصلها ان يكون الماضي او المستقبل قدرا له موجود في الحال
 دم قوله **قوله** ان يكون سببا لها قبلها ليحصل الربط معني
 لانها لما لم يتصل ما بعد ما قبلها لفظا زال الاتصال النظمي
 فخرط السببية المرجعية للاتصال المعنوي جبراما فاست
 عن الاتصال النظمي يقتضيه قوله **قوله** والرفع حينئذ جازي وهو ك
 الجري ان من العرب من ينصب بحرف في كل شيء قال ابو حيان
 وهو لغة شاذة سيوطي قوله **قوله** وما سرت حتى اخطها فان التقعر
 نحو ما سرت الخبوا حتى اخطها جازي الرفع واما قلما سرت حتى اخطها
 فان اردت نفي السير وهو الاغلب في كلامهم وجب النسيب وان اراد
 التقليل جازي الرفع على ضعف سبق عن قوله **قوله** واما جازي لا يفسد
 الواحده قال من الان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه قال دم
 والذي يظهر لغير ما قاله الحمفشي في الاستفهام انضابان يقدر
 ان لا يفسد من الاستفهام فخر اخطك اما تده على الكلام باسره
 لم يعل ما قبل حتى ما حصة كان يقول لشخص لا ضررت حتى تدها
 فشككت انت في صدق الخبر فتقول انت للمخاطب هل سرت حتى

تدخلها

تدخلها اي هل ما اخبرك به هذا الشخص صحيح فبقوله **قوله**
 ان يكون متصلة ليلد يستقي الغيبة والاختلاف اذ ارفع الفعل كانت
 حتى حرفا ابتدا بالجملة بعد ما مستانفة يقتضيه قوله **قوله** وفيه
 النسيب في نحو سري الى اخوه فبقوله ما لم يتم الكلام بتقدير مرسدا
 او خبره واذا لم يجب ب قوله **قوله** ما لم يقتضيه وحقا دخل خبرها
 قوله **قوله** ولم تقدر انظر خبرها فان قدر خبرها او قدرت كان تمامه
 رفعت لان ما بعد حتى حال سبب فضلة وحتى فيه ابتداءية
 سبق قوله **قوله** فجازالت التثنية الى اخوه فج تذف ودجلة مكررا
 ابدال نحو العراق والاسفل المبيض الذي يخالطهم زق قوله **قوله**
 وزهر المعنيت اي تبعها للرجاء وابن درستوه ان حتى هذه اللفظة
 جازية اي الجملة الواقعة بعدها محل معنى قوله **قوله** وفزع في ذلك
 ما من حوالا يعلق عن العمل وانما يدخل على المفردات او ما في كل واحد
 المفردات وانما اذا او متما ان بعدها كسرها من هنا حتى قوله **قوله**
 وبعد فاجواب الى اخوه وهي فالسببية اي التي قصد بها سببية
 ما قبلها لما بعد هالان العذر وعن العطف الى السبب للتفسير
 على السببية حتى يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فان لم يقدر السببية
 لا يحتاج الى الدلالة عليها سبق قوله **قوله** في بالحرف او بالفعل او
 بالاسم والتثنية المزاوية النفي كالنفي نحو قلما اتيتنا فتحدثا وروحا في
 تجد نسيب الجواب بدها نحو قد كنت في نحو فترفعه سيوطي قوله **قوله**
 محضين تقييده الطلب بالمحض ملبس من وجهين نحو لم يدهدوا نوعا
 الطلب وكونه اتم ان التثنية راجع الى كل النوع وانما هي خاص
 بالمرور والعموم الدعا وعلية التسهيل هو ان لا يعمدا وروحا في
 اصيل في ذلك وقال ابن هشام النسيب بالجمهورية فخرطه سببية الغاء

وان لا يبيها بعد ما على حبتا وهذا ان الشرطان عامان والشرط
 شرط ان يكون حالها من شوب الاثبات وللامر شرط ان يكون بالفضل
 وما عدا الفوق والامر لا يشترط فيها شي ابداس وكذا تفصيله في النقطة
 ما لمحض فيه نظره لانه يخرج التقدير عن اوله ليس هو في الاجز فتكون
 قاله ابن هشام لكن في العدة وشوهم ان التقدير لا يتنب جوابه
 وفي الترتيب واحترز بعضهم من الذي الت التقدير وانما تاذن
 فاحسن اليك اذ لم تورد الاستفهام الحقيقي فلا شارة فثبت ان التقدير
 التقدير يمتنع ثبوت الفعل فلا يتنب جوابه لعدم تحقق الشرط
 وما ورد منه مضمون في اعادة صوغ النفي وان كان تقديرا او لا منه جواب
 الاستفهام انتفي قوله يعني ان ان تنسب الى اخره وانما الشرط
 كون للضام في جواب هذه الاشياء يحصل له الشيء بالحد
 لكن هذه المستلزمات كانت غير ثابتة المضمون اشتهت ان شرط الذي
 ليس يحقق الوقوع فيكون ما بعد الفاعل الحفيد قوله
 لا يقتضي عليهم فيقول على معنى لا يقتضي عليهم فكيف يجوزون لاعين
 معنى لا يقتضي عليهم مرتين بل غير متساويان اذ يجتمع ان يقتضي عليهم
 ولا يجوزون اي يكون مقتضى عليهم فيهم وانما قد روي هذا التقدير منه
 وفيما ياتي لان ان تجعل ما بعد ما في حكم المصدر فيكون مغرور انفس
 ان يكون المعطوف عليه وهو ما قبل الفاء في تاويل المفرد لعدم جواز
 عطف المفرد على الجملة التي لا يحملها من الاعراب سبق قوله
 اما امر الواحدة او تخرج تحا في الجملة مع النفي المتقدم تسعة مجرورة
 في قوله مراداه وادع وادع وادع وادع وادع وادع وادع وادع وادع
 قوله او استفهام مجرور او باسم قوله يا انا في الاخره نأق
 مدرم ناقه وفتا اي سيرا عتقا وهو ضرب من السوراي ليكن سيرا

فاستراحة

فاستراحة قوله استمع من اي طريق قوله مقرو من الفترة
 ما لعلم اليرود وبالكسر ما اصابك من مومل من امره القوم نفس
 مزوم قاموس قوله من مومل لنا من شغلا الى اخره اي من اجل حصول
 شغلا فشفاعة لنا ونحو من يدعوني فاستجب له متى يتسبر
 فارامك كونه تكون فامضك ابن ميمون فانزرك تنبث قد
 محذوف السبب بعد الاستفهام لوضوح المعنى وقيام الجواب مقامه
 عن متى فايير معك او متى يبرم قوله لسانا اي لسانه
 بضم اللام وهي الحاجة قوله لولا ترحمين اي تعطيني
 قاموس قوله طعم المعطف يعني ان فالجواب عا طعمت طعمنا
 وهو كذلك قوله بمعنى ما تاجنا الى اخره ذكر على كل حال من
 الدرع والسبب وجهين قوله فامضت كرمنا اي لكونك
 لم تات اذا كنت كرمها لا تيانه تصح قوله وهو المطلوب
 باسم المنظر انظر في اجتماعها والنفي معصية المعطوف دون
 المعطوف عليها اي ان يكون منك اتيان يعقبه تحديف هل يكون منك
 اتيان لا يعقبه تحديف تصح قوله وهو المطلوب باسم الفعل
 انظر لم كان الطلب بهذه المذكورات ليس محتملا وان نحو لست
 ولعل محتمل انه قيل انهما ليسا موضعين للطلب بل الحالة تنسب
 فان ارد ان الطلب في المذكورات ليس بالوضع فهو ممكن في اسر
 الفعل على القول بانه موضع لمعنى الفعل لم قوله لولا المعنى
 قال ابن هشام الحق ان المصدر ما تصح اذا كان للطلب يتنب
 ما بعد سبوطي قوله في ندينا الذي مجلس القوم ومعتد بهم
 قوله لا يضر على ذلك سر ويتفزع على ذلك ما الوقت ما جاف
 احد الغرير فاكرمه فان جعلت اليها لحد نصبت لتقدم الفعل

على انتهاز النفي وان جعلتها الزيد وقت لتأخره عند سق
 قول **قوله** قد تقرر ان الى اخره سيذكره المصنف في المواضع وهناك
 بسطه **قوله** في قراءة من نصب ونصبه جعله جواب الامر وهو
 كذا وان لم يكن امرا في الحقيقة لكن على صورته فهو على ما علمت
 بسبب **قوله** بل ان النفاطة الى اخره وكذا العتق عند هـ
 قد يرد الجواب على سبب نحو ما زيد فذكره وايضا ولما جاء الكوة **قوله**
 اذا النافذة هي ليست للعطف وعدهم جواز قد يرد جواب **قوله**
 على الشرط **قوله** وكذا لا يقدّر في جميع المواضع بشرط ان لا
 يكون المنتظم جملة اسمية خبرها جامد فان كان على ما انتزعه
 فنكره ان اعتق النصب ويقون القطع او العطف والقطع احسن
 لان العطف صنيع لعدم المشاكلة من حيث انه عطف عليه
 على اسمية سبب **قوله** والواو كالفالحق الكونين بها شر في قوله
 صلي الله عليه وسلم لا يكون احدكم في اثم الا ان لم يفرغ من فعله
 فيه ابن مالك الرفع والنصب ورد ما نه فصور المعنى النفي عن الفعل
 بين البول والافتعال وليس الحكم خاصا به بل الوال في اثم قطع كان
 دافعا تحت النفي وهو فيه للوتم ايضا سق **قوله** اي يتصور بها
 للمصاحبة يوحى منه ان النصب بعد الواو ليس على معناه بعد النفا
 وقوله الواو تقع في جواب كذا وكذا يجوز ان هو وزعمهم ان النصب
 بعد ما على معنى الجواب وليس يصح مرادى **قوله** على ما يعلم
 انه الى اخره قال في شرح الشذور والمعنى انك تجاهدون ولا تسبرون
 وتطعمون ان تدخلوا الجنة وانما يستحقكم الطعم في ذلك اذا اجتمع مع
 جهلكم الصبر على ما يصيبكم فيه فليعلم الله حينئذ ذلك واقامكم
 والواو في الواو والواو للتعديل حسب ان تدخلوا الجنة وحالتكم

هذه الحالة انتهى وحاصلها ان العلم في الآية مجاز عن المعلوم وان
 انتفى لعدم وقوعه وبذلك يعلم الجواب عما قاله الما لنفي وكنت
 يصح ان يعلم انه وحده يتعلق بالواجب والماز والمستقبل سق
 قول **قوله** ان اندي من اندي لفتح المزن والدرال مقصورا وهو
 بعد من الصوت زق **قوله** اندي من اندي من اندي الى اخره قال
 في المغني نقل عن كير من يقرى علم العربية انما سئل هذا البيت
 وقال كير من اندي من اندي وهو الذي لا لا لكلمة وفتحها من اندي
 وهو لكلمة لا النفاط فثبتت للحال ان الفعلين من اندي وان
 انتا فبما لم الكلمة وان النفاط في الاول مستفاد من النفاطة
 وانكم في الثاني مستفاد من النفاط وان الاول مرفوع على قوله عمل
 الاسم والثاني منصوب بان مخرجه بعد الواو والمصاحبة انتهى
 وليله الملسح كما يدعي لولة السهر سق **قوله** ان اندي من اندي
 الى اخره الاستفهام فيه لا تقوى وتقدم ما فيه **قوله** ان اندي من اندي
 في غير المرجح اي في النفي والطلب وقوله من حيث النصب
 الى اخره كالصنف انما شتمه والمراد في الامكنة التي ينصب فيها
 ما بعد النفاط **قوله** ولا يدمع هذا الى اخره هذا علم من قوا
 ابن السراج وارادت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبله
 في **قوله** والرفع على ذلك المعنى وهو بناء الفعل بعد الواو على
 حيثما يحذف وعليه فلا حاجة لقوله ولكن الى اخره او ابدال
 ولكن بقوله وهو قول ابن هشام ان قولنا شتم ذلك المصنف
 مشاوبه الى معنى النصب فاعترضه بقوله وكان قد لا وا
 للحاكم ومعه بعد لدخولها في اللفظ على المعناه المثبت
 فتر هو محال لظواهرهم او جعلوا الحكم من اوجه الاعراب معقبة

[illegible]

۱۰۰

اين بيتك اضرب نريدا في السوق اذ لا معنى لمثل ذلك ان تروني
 اضرب زيدا في السوق وقربا باي تسوق قوا **قوله** يوم اجرا
 الى اخره فهو من عند اسم تدخل الفاء معي ان لم تسلم كدخل
 النار دم قوا **قوله** مع النكاح اقدم انظر هذا التفتيد مع
 ان الواو كذلك قلت هو من الالف كسر ايل تسلك الحصر
 قوا **قوله** ويغفر لكم من ذنوبكم **قوله** وتبسط طين في الجوز في
 جواب توعمون والمجاهدون لانها كانت فنة معانها الطلب
 اياهم واوحا هدا وليس الجوز في جواب الاستفهام لان غفران
 الذنوب لا يتب عن الدلالة بل عن الايمان والبراد وقيل الجوز
 زجوانه فزوله للسبب منزلة السبب وهو الايمان والبراد
 قوا **قوله** مكانك تحذني الى اخره صدره وقول **قوله** حاشاك
 وحاشاك اي اضربت وحاشاك ومكانك اسم فعل للمعنى
 الزمى مكانك تحذني بالاشجاعة او تسبني بالقتل من الام
 الدنيا يسوق قوا **قوله** حشك ينج الناس قال المرادى حسب
 مبتدا اخره محذوف اي حسب السكوت وهو لا يظهر وقال جملته
 انه مبتدأ لاخر لان في معنى بالاضطرار عنه تسوق اي وهو انك
 وهذا كله على ان حشك اعراب وقيل حشك مبتدأ وهو اسم سمى
 به النمل وفيه على العم لا انه كان معدا يسوق قوا **قوله** والنمل
 بعدا لتقدير ما لنا التقصير اعلى المسمع ولهذا قال ابو حيان ولا
 احفظ الضعيف جابيدا الواو بعد الدعاء والعزم والتقصير والاعيا
قوله لا يقدم على ذلك الا يسمع **قوله** قوا **قوله** في الرجاء
 اخره بالذكور ودخوله في الطلب اهما ما يشاء لكون البعوض
 خالفوا فيه واحده لا يجمع ما ذكره قبله الحكماء فخرج لما احدا

من زيادة في مخالفة الأصل عبرا بالزيادة لأن تحقق العلة
معنى الحركة خلافا للأصل فتضمنه مع ذلك فعل الشرط زيادة
مخالفة الأصل **قوله** جاز لا تكون من الأسد تسل لمعة
قولك ان لا تكون من الأسد تسل لان السلامة مسببة عن عدم
الدنو فأكبر **قوله** لا تمنع لا تكون من الأسد يأكلك لعدم جمعة
قولك ان لا تكون من الأسد يأكلك لان الأكل لا يتب عن عدم
الدنو فاما يتب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط لجمعة الصفة
على الرغم في ولا تمنع تستلزم فأكبر ولما قرأه الحسن البصري
تستلزم الجزم فعلى البدل من غير أن يثبت **قوله** لا تمنع
خلافا للكسائي فإنه لم يشرط ذلك وجوز الجزم في نحو لا تكون
من الأسد يأكلك بتقدير ان تكون يثربني فأكبر واجبة
بالاثر والحدوث لا يثبت وبالقيااس على المصنف فاقته
يجوز لا تكون من الأسد فأكلك وفي التنزيل لا تقتروا حلي
أفاده كذا ما في صحتكم وإجاب المبرزين بأنه لو مع القياس
على المصنف لصح للجزم بعد النفي قياسا له على المصنف وفي الرد
نظروا فان الكونيين قائلون بجواز الجزم بعد النفي تصحيح
قوله وأما قول الصحابي إلى غيره جواب عما أحق بدا كسائي
ومثله في الاحتجاج والجواب قوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا
عدي كذا روي بعبارة رهاب بعض وتحقق ان يكون تسكين
اليانين الدغلام نحو ويجعل لك لا الجزم دم **قوله** لا تمنع
البدل الذي بدلا شمل تصحيح **قوله** لا تمنع شرط الجزم يسند
للامر إلى غيره غير الأمر من أنواع الطلب غير الذي كالإمسر
في الشرط المذكور نحو ان يبتك أمرك أي ان تعرفه فثبت انك بخلاف

ابن يبتك اضرب نهيدا في السوق اذ لا معنى لموتك ان تعرفه
اضرب نهيدا في السوق وقس ابا إسحق **قوله** يوم أجرا
إلى أخوه فيقول عنه أسلم بك دخل الثنا ويعني ان لم تسل لك دخل
النار دم **قوله** مع الكا كما تقدم انظر هذا التثنية مع
ان الواو كذلك قلت هو من لا تسلم تسلم تسلم المعصر
قوله لا تمنع من دمنكم استلزامه وتبسط طعن في الجزم في
جواب توهمون في الجاهدون لانها حاشا نقة مضاعفا الطلب
أي امنوا وحدها وليس الجزم في جواب الاستعظام لان غلظ
الذنب لا يتب عن الدلالة بل عن الايمان والبهاد وقيل الجزم
في جوابه تنزله للسبب منزلة السبب وهو لا يثبت **قوله**
قوله مكانك تحذني إلى أخوه صدره وقول كذا حاشا
حاشا شئت أو اضطربت وحاشا فمكانك اسم فعل للمعنى
الزمني مكانك تحذني بالضماعة أو كذا في القتل من الام
الدنيا إسحق **قوله** حشك بين الناس قال المراد في حسب
مبتدا أخوه محذوف أي حسب السكوت وهو لا يظهر وقال الجاهل
انه مبتدا بالآخر لانه في معنى بالآخر عنه فصح أي وهو أكل
وهذا كله على ان صفة الحرب وقيل صفة مبت وهو اسم سمى
به النمل وفيه على النمل لانه كان معدا إسحق **قوله** والعمل
بما افتقيد ما لنا التمسار على المسمع وهذا قال ابو حيان ولا
أحفظ التصيب جابيدا أو لم يد الدعاء والعرض والتقصير واليا
فمنه **قوله** لا يقدم على ذلك إلا يجمع به **قوله** في الرجاء
أخوه بالذم ومع دحوله في الطلب اهتاما بانه تكون البصيرة
خالوا فيه وأخوه لان يجمع ما ذكره قبل هذا احكاما وفروحا لما لحدا

الترخي من الطلب فناسب ان يكون الاحتياط بعد الفراق من حيث
 تملكت غيره من الفرائض وان تلك الامور والعرض والتمتع للترخي
 ففوقا خذوها عنها ثم تنصيبهم بالحق في تلك الامور والعرض
 بالنسبة اليه ب **قوله** في قراءة حمزة في الحزوة لا حجة فيه
 لجواز نصب الطلح جواز القول ابن ابي عمير على المسباب علي
 حد وليس عبادا وقتر عوفي او عطفا على المعنى وهو على ان
 افلح فان خبرا لم يقر به بان كثر ما يحق فكل ما يقع ان يكون
 الحسن صحيحا من بعض الاحتمالات التي لا ياتي في الآية
 الثانية **قوله** على حروف الى الحزوة او لعل والندوة جميع
 ولم يوجع الدال في المال وفتحها في الحرب وقد نكثا من الادوات
 وهي الغلبة والمنة بالفتح الشدة وهي مقبولان كدلتنا
 والشاهد في فتحها والرفقات جمع زفر وهي الشدة وسكنت الضا
 للحزوة **قوله** تنصيبان ينبغي تحطيه بالمرأة الضمنية لانه
 اعتبر بذكر ان ويحتمل بكونه حرفا او لفظا بدليل قوله ثانيا
 او مضوت قال ابن هشام وظاهر كلامه الوجوب ويحتمل عليه
 القراءة بالعرض في او يرسل والى ابواب انه حينئذ مستأنف لا يفسر
 على الاسم سووي ويلزمه ان تكون اول الاستئناف **قوله** في المن
 حياة العقيم وكسر باو العطف في الشفوف بين الشين المعجمة
 وبالفاء في الشيايب الرقاق **قوله** في قوله الى الحزوة المقتر
 المنع من المعروف والاتراب جمع ترب بكسر الموحدة ومكون الراء
 وترب الرجل لدمه هو الذي يولد في الوقت الذي ولد فيه ع
قوله في وقته سلكا الى الحزوة سلكا اسم رجل والشاهد في
 ثم لعل من عقلت آتيت لعل طويت ويته وهافت كرهت

اي

اي ان البقرة اذا انتشت من شربها لا تقرب لانهما ذات لبن وانما
 يخرم الثور وكونه قتل في البيت معوان والفعل لا ينتفي
 انه محمل بالفعل **قوله** قبل ياخذك او ان ياخذك **قوله**
 ومعه يجرها اي ان يجرها **قوله** ونهتت لنسب خبرها
قوله وهذا هو القياس قد يقال لا دلالة في هذا لان معناه
 انه بعد اركانها الحذف الشاذ بكون القياس الوقوع وهذا
 لا يدل على عدم شذوذه للحذف **قوله** انتقوا الله
 تامروني لعبد اي ان اعبد وانتساب غير في هذه القراءة في قراءة
 من رفع لعبد لا يكون باعبد لان الحرف السدس في هذا
 مع ثباته في قراءة النسب او مع ذهابه في قراءة الرفع الصلة
 لا تتصل فيما قبل الموصول بل بتامروني وان اعبد بدل انتقوا
 منه اي تامروني بغير الله عبادته دم عوامل الجزم الجزم
 في اللغة القطع وسيمت هذه الكلمات جواز لا نها تقطع من الفعل
 حركتها او حرفا او ما جعلت الجزم لانه لما كان ما فعله معي المفعول
 والمضارع معي اعطى حالة تناسل البتة وهو السكون وهذا
 التعليل قاصر على لم يول وما قاله الفراء اما جعلت لم الجزم وان
 اليمين لقوة لم لا تراها غيرت المعنى الذي يقتضيه اللفظ
 وان لم تقيرم وعلقه فاعطيت اقوى اعراب الفعل وهو الجزم
 وانما الرفع وهو الضعف لان ما مله كما مله اذ لم يغير اللفظ
 وقال السيرافي ان اصل الجواز ومجئ الجزم لانه لما لم
 مقتضاها اقتضى القياس تحفيقه والجزم اسقاطا ثم حمل عليها
 لم لان كلاهما يتصل بالفعل فان تنكلا في الاستقبال ولم ياتي
 الماضي وكذلك لما واما الم الممر فجزمت لان امر الخطاب موقوت

بل

عوامل الجزم

بني

فصل في لغة العرب كل لغة المبيني لغة مثله في المعنى وحلت عليها
لا في اللفظ من حيث كانت خنوة لها وفيه نظر من جهة حال الغراب
عليها مبتدأ له قد انكر على ابن الفخار مثله حينئذ وقول المبيني
طال مقتضاها أي وهو الضرب والجزا وسكت عن بقية أوقاف
الشرط لأنها خشت معقولان قول المبيني أن السالة
فإن الدم قد يرا ديباً ومضمونها الغر غفر فليجده له الدهن
مدوا التهديد بخو ومن شأ فليكنه ولا قد تستعمل في التهديد
كقولك لمبدك لا تطعني وأما اليكروا يا أيتام وكنتمتموا
فيتمهل الامان فيه التقليل فيكون ما بعداها مضموناً
والتهديد فيه فيكون محزوناً لكن اللام موصولة للطلب
الفعل ولا موصولة للطلب الترك سق قول المبيني واللفظ
وللا تمارس كقولك لمساورك لا تفعل كذا قول المبيني للامر
إلى الخيرة وللانتماس كقولك لمساورك لتفعل بفلان إذا الصبر
تروا الاستعلاء عليه دم قول المبيني وقد اشترطه إلى الخيرة
وجهدان الشغل لا يطلب من نفسه وفيه نظرب قول المبيني
وهو كذا في لا عياناً للسهولة وجزم فعل المتكلم بها ففعل جدا
والاكثر ان يكون اللفظ بها فعل الغايب والمخاطب قال المبيني
على السوا ولا يخفى بها الغايب كالألم وفي الارتشاف الأكثر كونها
للمخاطب ويخفى كونها للغايب كالمشقة قول المبيني ويندر إلى
الخيرة لأن الانسان لا يقبى نفسه المحزون لا يتزول له منزلة الخيرة
سق قول المبيني لا اعرف من إلى الخيرة الرب الرب القطع من البقية
شبه الساب في حسن العيون وسكون المشي وحسن صفتهم
حودا من الغور وهو شدة بياض العين في شدة سوادها ومدامها
موقوف

موقوف يجوزوا لمرادها العيون لأنها موصولة الدمع وتام البين
موقوفات على العقاب الكوار والعقاب جمع عتب وهو أخضر
والأكوار جمع كدر يعني الكاف وهو الرجل ما كان قو المبيني
الخراصة بقرين عنما وفيه رضي الله تعالى عنه والخرامة بضم الخيم
الأكحول الواسع البهمن وكان معاوية كذلك ز قول المبيني
وأما اللام في مصالي الخيرة سكت عن المبيني المفعول لغيره بالامر
سق قول المبيني قوما فلا صل لكم أي لا يحكم والنازاة سق
قول المبيني وأقل منه جزعها إلى الخيرة وذلك لأن له صفة تخصه
وهي فعل الامر واختص بها كالمصطفى وغيره
باللام لأن امر المخاطب أكثر استحقاقاً للفتوى فيه أو لي سق
قول المبيني وقالوا اخانا إلى الخيرة للشاهد في فصل الامر من غيرها
وهو تظلم بقوله ذا حق قومك منسولة تظلم وحق قومك
كلام اقضي منسولة ثان وتختص بتشديد الشين قول المبيني
حركة اللام إلى الخيرة أي حلا على لام الجور لأنها اختصت
بنوع وعلمها فيه فإن قلت لام الجور تفرقة مع المخير فهذا
جملت لام الامر على لام الجور في النفع قلت لأن مدحوك
لام الامر هو للمخاطب وهو توبيخ باللام الظاهر اعطى
الفاعل فمؤملت لام الامر معاملة لام الجور الدخلة على
الظهور وقا للهم للام الطلب الاصاله في السكون لوجوب
احدهما كون السكون متقدماً على الحركة أذ هي زيافة والاصل
عدمها وان شئت ان يكون لظهورها كمالها ففعل المبيني
لجوركن منح من سكونها لا بد فأكسرت دم قول المبيني
وفتحها لغة في لغة سلم معني وقيل انما استع على هذه اللغة

ان فتح تالها بخلافها اذا كسر نحو لتيذا وضع نحو لتيذا وضع
 قوا ^{٢٩٢} ~~قوا~~ وجوز تسكينها في اخره فلم يثبتوا في وليوموا
 في وجوز لتيقنوا في قراءة الكوفيين وقالون واليزي
 دم قوا ^{٢٩٣} ~~قوا~~ كثير حذر كذا في التسهيل وغيره وقال
 السويطي الاصح ان جواز الحذف مختص بالشعر مطلقا انتهى
 قوا ^{٢٩٤} ~~قوا~~ نحو قل لبادي في اخره كقول الخنم فيها بلام
 الامر هو اختيار المصنف وذهب اليه من انه بشرط
 مقدم وقد سبق الكلام في ذلك قوا ^{٢٩٥} ~~قوا~~ لديه
 دارها السمية وتبينك اصله لتبين في حذف اللام وكسره
 حرف المضارعة حفيد قوا ^{٢٩٦} ~~قوا~~ فتلكنه في اخره هذه
 لا ياتي على قول غيره ان الضمورة ما وقع في الشعر قوله
 ايدن اعترض بانه تخلص من مفعولة لغزوة وهي
 اقات خرج الوصل وليس في لهما بيتان لا بيت معص
 فانه من قوا ^{٢٩٧} ~~قوا~~ البيت لا عشوه حفيد وفيه تأمل
 قوا ^{٢٩٨} ~~قوا~~ نبالا القبال بلغة التوقية ثم الموحدة الصاد
 للتقدم والعداوة قوا ^{٢٩٩} ~~قوا~~ بمصاحبة الشرط اي جواز
 ذلك بخلاف لما قاله من كان ذلك كونهما فاصلة قوية
 بين القائل للرفي او شبهه ومعموله بوجه شبه الحرفي اسم
 الشرط كما تقول من لم يكن في اخيه فلا تقول من لا قال
 دم هذا تصح من الوصف بان حرف الشرط هو المعامل
 المعنى في المضارع المقترن بحرف النفي وليس كذلك بل يجوز بل
 سبق قوا ^{٣٠٠} ~~قوا~~ جواز انقطاع في اخره لا يقال من الوضوح ما
 يكون في لم منقطعا فيه بل يجب اتصاله بخوم يزل ولم يبرح ولم
 ينك

ينك فكيف يحكم جواز انقطاعه قلنا ليس وجوب الاتصال
 في جمل ان النفي في الجمل ان النفي في هتة الافعال وتقول ان هذا
 لكم ثابت لعاني الجملة حفيد قوا ^{٣٠١} ~~قوا~~ وامتنع لما يكن ثم
 كان لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنعان من الاختيار
 بان ذلك النفي المستمر نفيه وحيد في المعنى لعدم الاختيار بانه سيكون
 في المستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي فتقول لما يكن هذا الامر
 او قد يكون دم قوا ^{٣٠٢} ~~قوا~~ فاضمت الى اخره المعاني بالبحر
 جمع معني وهو الموضع الذي كان به اهله والفتاح جمع قزم غارة
 لانبات فيها ولا ما او الرسوم جمع رسم وهو ما كان من اثار الديار
 لا متاعا لغيره ثم قوا ^{٣٠٣} ~~قوا~~ لولا ما فرس الى اخره جمع فارس
 وذهل حي من بكر واسرة الرجل هلمه والمصنفات بين الصاد والجملة
 وبالنوا واللد اسم موضع قوا ^{٣٠٤} ~~قوا~~ جواز حذف جزم معا
 لدليل كما في المعنى والتسهيل لان لما النفي قد فعل وقد يجوز حذف
 مدخولها كقوله وكان قد فعل النفي على الانببات ويدر عليه
 ان لم لنفي فعل وهو ما يجوز حذفه كدليل دم قوا ^{٣٠٥} ~~قوا~~
 وهو احسن في اخره قال ابن العاجب وغيره قوا ^{٣٠٦} ~~قوا~~ مرقا
 وان كلما يتقدم نون ان ومعها وجه ابن عامر وجرم وحسن
 قال ابن العاجب لما هن حازمكا حذف فعلها والسند بلامها
 بدليل تقدم فكة السعد فلا شقيا ومما اذتم قال ابن هشام وفيه
 تقدمه نظروا في معنى ان تقدم لما يوفوا المالم اي اتم الى الان
 لم يوفوها وسيدو فوالها ووجه رجاءه احران احدها ان يعده
 ليوفينهم وهو قيل على ان التوقية لم تقع بعد وانما ينتفع
 والثاني ان عنق لما ان يكون متوقع الثبوت مستلها لكن

التي تروى في المتن
 والاصح ان يكون متوقع
 في معنى ما تقدم

لا نسلم ان الاحمال غير متوقعة الثبوت بل هو متوقع الثبوت
للكفا ولو ان كانا يستلزون في الافعال القبيحة ظنا منهم ان
يتركوا سدي ويقولون غيوتو غيوتو وما نحن بعبودين لهم متوق
للاجمال بل اياهم الناسد ولا يشترط في وقوع الثبوت ان يكون
من المتكلم **قوله** يوم الحصار يزوي بالعين الممالة
والزاي الممالة وبانفس الممالة والوا الممالة للتساعد تصدق
قوله فموقع أي فلا يرد فتضايق **قوله** ويكون منفيها
يكون قريبا الى اخره جزم به امر هشام وطمع السوطي
قوله يتوقع ثبوته هو غالبا في لما ومن غير الغالب ند
المليس وطائفة الندم تصدق **قوله** وما يدخل الامان
في قلوبهم مستانعة وحال من الضمير في قولوا وليست تكرارا
بعد قوله لم تؤمنوا لان فائدة لم تؤمنوا ككذب دعواهم
وقوله وما يرد حل توقعت لما امر بدم ان يقولوا سبق قولنا
ما في واما من معنى التوقع الى اخره قال ابو حيان ولا ادري ما
من اي وجه يكون النفي لما يقع بعد وادبها النفي وقد وقع
وقد للتوقع سبق **قوله** فقد تقدم عليه وحاصله
ان وما فعل معنى سقطه وشرع من شتمه اذا انقضت البرية
والمعنى لما سقطه سنا وناقلت له بداهة شتمه **قوله**
ان الضيب بل لغة جزم به السوطي **قوله** ندخل
هزم الاستفهام الى اخره والاكثر كونا للفتور اي حمل
المخاطب على الاقرار اي الاعتراف بثبوت ما يدها نحو النر
نشرح لك صدر كروكس العطف عليه الموصوب هو قد
يجي لغيره كالمخاطب نحو لم يان للذين امنوا ان تخش قلوبهم
والتوبيخ

والتوبيخ نحو اولم نفر كم ودخولها على لم اكثر سوطي
قوله ما تجزم فقلين اي غالبا والافق قد تجزم
فعلا جزمه وقد تجزم فعلا لصدافان اذا جزمها
في مقام التوكيد مع هذا والحال لمجرد الوصول والربط
تجزم فعلا واحدا ولا تحتاج الى جواب نحو زيد وان كثر
حاله تجزم وكذلك اذا كان الشرط مامنيا وجاب بعد مضاعف
معرف على ما صرح به جمع سبق **قوله** مهماتنا الى اخره
الضمير ان في بطلانها عايدان كما قال الزمخشري على مهماتنا
على اللنة وحمل على المعنى لانها بمعنى الالة والاولى كما في الفتن
ان يعود ضميرها الى الالة ومن آية في موضع نصب على الحال
من العا في بطلان قلت اذا كان لغار والمجدور حلا من بها
في بطلان يكون العمل فيه تام لان العا حل في الحال سواء
العام حل في صاحبها مع قصر جزم بان اللغز لا يتبع حاله
من الصلابة ولا خيرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على
المجدور والمجدور مسامحة من قبيل اطلاق اسم الخبر على الكل
او اسم المتعلق على المتعلق وهذا اللغز يودي الى الغرض
ما صرحوا به اذا لاقع المجدور والمجدور حلا حقيقة وما في ملحق
لك بمقامين مجازين وعمومين في محل نصب خبرها لان
المجدور ليجي في التنزيل مجردا عن الاله بعد ما هو هو مفتوح
سبق **قوله** من خليفة اي طبيعة قاموس وان حالها
اي طينها **قوله** ونحو اياها تدعو اي اسم تنوفا في واقعه على
الاسماء من قولهم تدعو اي تدعو اي تدعو اي تدعو اي تدعو
قوله متعشوا اي عاشوا من عشو يمشون اذا اتى مزارعا

قوله العيس بكسر العين ابل بفتح الباء بشقرة قاموس قوله
 مفعلة الى اخوة اي هي في اللزوم مفعلة اي قنائة ملقوبة ولها صفة
 بالها والسر المملكتين مجتمع لماز هو **قوله** وانك ادما الى اخوة
 مات وانما احما من الاثنيان او من الدنيا معني الله مستع وتلفظ
 تجد **قوله** وحيتها تستقم الى اخوة منه دليل على جيبها
 للزمان معني اي لم يغير بعد بالزمان في قوله فاصبر
 الزمان ومواده ان ذلك ظاهر وان لم يكن قطعاً فلا
 اعتراض عليه باحتمال خلافه سبق **قوله** كما ذهب اليه
 المير والى اخوة لصحوا بانها قبل دخولها كانت اسما والمحل
 عدم التغيير ولجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انها كانت
 لها صفة مضاراة للمستقبل فدل على انها خرجت متجاوزة ذلك
 المعني اليته واعتراض بان لا يلزم من تغيير زمانها تغيير
 ذاتها بدليل ان لم تغلب زمان المضارع الى المعني مع بقاء
 ذاته على اصلها تصح **قوله** لما مقرر ما هو اسم ان وقع
 على زمان او مكان فطرف واحد فمفعول مطلق والاداء
 فان وقع بعده فمفعول لازم فبدا خبره جملة الشرط
 على ما صح في المعني او عند واقع عليه فمفعول به
 او على خبره او متعلقه فاشتغال وكذا القول في استمارة
 الاستغناء فالكلمة **قوله** وهي موصولة حال من فاعل
 تدل اي لتغير مذكولها في حال الموصولية وليس استينافا
 حتى يفيد انها حال الشرطية موصولة **قوله** **قوله**
 ومما عني ما وقيل ان من سبوطي **قوله** **قوله** انها تكون
 حرقا الى اخوة زاعم ذلك هو السهبي واستدل بقوله

ومما يكن عند امرى البيت قال في حرف بدليل انها
 لا محل لها ولرب بعد عليها خبر والحقاب انها املحيرة
 تنق وخليفة اسم تكن ومن زائدة واما مبتدا واسم تكن
 خبر واهج اليها وانظر خبر دم عن ابن هشام **قوله**
 انها تكون استغناء الى اخوة زاعم ذلك هو المعتصم
 وهاجعة واستدلوا بقوله مهي الى الكيلة مهي اليه او هي
 فزعوا انها مبتدا وفي الخبر واعيدت لليلة كوكبا واودق
 هلك ونعلاي فاعل والباء زائدة ولا دليل في الاحتمال
 ان التقديره اسم فعل مث استأنت استغناء بما وجدتها
 حفي **قوله** ولا يجوز لاضافة فلا توالجبهة مما يمكن
 اكن **قوله** لا يمح فمذكورها بالمعنى والتقدير اي
 حياة تحي واي اعطا تعطواي عيشة تعيش فوضع ما هو
 في هذه الالبيات نصب على المفعولية المطلقة **قوله**
 فاصبر ما هو اصل لم ينطق به في موضع من المواضع
 صحو **قوله** يعني كنفه بانه لا معني لذلك هشام
 الاصل يبعد وهو ان يقال فيهما لتعمل افضل انه وكلام
 مقدر كانه قيل لا تقدم على ما افضل **قوله**
 وقيل انها بسيطة هو المختار لانه لم يتم على التركيب
 وبيد قاله ابو حيان ب وينبغي لمن قال بالباطلة ان يكتفي
 بالياء لمن قال اصلها ما ان يكتفي بالياء من **قوله**
 الى طرف مكان نحو اي مكان تجلس اجلس **قوله** والى طرف
 زمان نحو اي يوم لقمهم **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**
 واي الدواب تركب اركب **قوله** حيث اذا فاعل

زيادة ما فيها لتكتمها عن الاضافة فيشأ في الجزم بها وانما الصبر
 يتبع الاضافة والجزم لان المضاف اليه حاله اسم فهو
 واجب الرفع فكيف يجزم دم **قوله** اما اذا ارادوا ان
 اوجيان واذا استعملت او شرطه لعل يكون مضافه للمجمله
 معدها ام لا فقولان وينبغي على ذلك الخلاف في التعامل فيها فمن
 قال انها مضافه لعل الجزأ ولا بد ومن منع ذلك لعل فيها الشرط
 كسائر الاضافات انتهى وظاهره ان الخلاف جار فيها وان كانت
 حازمة وهو خلاف ما في المتن **قوله** لا يجوز بها ان
 في الشرح لها موضوعه لزم معين واجب الوقوع والشرط
 المتقني الجزم يكون الاقبحا يحتمل الوقوع وعدمه **قوله**
 فيجوز بها معنى لعل لها التقيد لادوات الشرط لوجوب موافقة
 شرطها لجوابها **قوله** او من ورودها شرطها ينشأ كذا
 في الارحام كذا يشأ جوابها في ذلك معذوف لدلالة ما قبلها
 وهذا يشك على اطلاق ان جوابها ما يجب مماثلته لشرطها
قوله اما ان الجزم بها مقياسا رد بان معنى ادوات الشرط
 تعليل مغل ينعزل ويكيد لو علمت لعلقت حالها لعلها المفعول
 بحال اخري والفعل يمكن الوقوف عليه لظهوره والحال لا يمكن فيها
 ذلك لخفاها وبان من الاموال لا يدخل تحت الاعتبار فلا
 يصح ان يعقل عليه حاله **قوله** **قوله** وقابل في شرحه الاخره
 سيد كذا الشارح في فصل لوان البيت الاول جاء على لغة من يقول
 في يشأ ما لان قد اردت مرة ساكنة كما قيل انعام والظنا
 وان الشا في سكتت منبهركة الهمز ب تخفيفا لقرأة اليهم ويتركه
 ويغير **قوله** لو يشأ الاخره تمامه لاحق الاطال نهى د

فصل الميعة النشاط واول جدي الغرس واللاحق الصامر
 والاطال جمع اطل بكسر الهمزة وسكون الطاء المجلدة وهي الناصرة
 ونهد بفتح النون وسكون النون وسكون الهمزة وسكون الهمزة
 المجلدة وسكون الصاد المجلدة وهي لغيت من شعر **قوله**
قوله تامت الى اخره يمه للرب عيده وقوله وثيقا لانا
 تلمعت فلامه شمني **قوله** وجوابا بشرط الجواب الامانة الجزم
 المبتدأ فلا يجوز ان يعمد في زمان وخلد معني يخرج من اللامعة
 جاز ومنه من كانت هي رة الهمزة ورسوله منجس رة الى اقدمه
 ورسوله سيوطي **قوله** ليس الجزأ جوابا قال ابو حيان التميمي
 بما عجز عن الجزأ هو الفعل المرت هل فعل اخر جوابا عليه او
 مقابا وهو مفقود هنا لكن لما كان هذا الفعل منزها لعل فعل
 اخر شبه الجزأ انتم به وقاسي جوابا لانه لما لم يرد عن القول صار
 كالجواب الا في بعد كلام السائل سيوطي ودعوى الجوز صريحة
 باعتبار اللغة وأما اعتبار الاصطلاح في مجموعة بل الظاهر
 ان التسمية حقيقة اصطلاحية **قوله** انه لا يتقدم كذا
 معقول الامان يكون الجواب مرفوعا نحو جزا ان ايت في نصب
 وصوغه لك انه ليس فعل جواب بل في نية التقدير والجواب
 محذوف سيوطي **قوله** قيل هي الحازمة له لعل من بان
 الهازم كالماء فلا يعمل في شي من وبانه ليس لانا ما يبعد وعمله
 الا ويختلف كرفع ونصب وجواب ما لفرق بان الجازم لها
 كان لتعليل حكم على فعلها بخلاف الهازم وبان تعدد
 العمل قد عجز من غير اختلاف كمنعولي ظن ومنه لعل العمل
 تصح **قوله** لو قيل للجزم بفعل الشرط لانه مستند له

ما احدثت فيه الادة من المعنى والمستلزم وورد باستقرار
 عمل الفعل للزم دم قوله **بلا الادة** والفعل معا اي لا يربطهما
 وحديث الشرط ضيق لا يقدر على عيدين وجوابه من انفسا
قوله وقيل للجواب انه ما قد يكون بينهما معناه متفصلة
 فلا تجاور وقيل ان الشرط والجواب تجاورا فتخرج **قوله**
 وما شئت من اي يجب الماصل والامدادات الشرط تغلب الماضي
 مستقبلا وكان في ذلك كغيرها في الماصح وزعم المهور ان كان يتيق
 على المعنى لقربها منه حيث تجردت للدلالة عليه نحو ان
 كنت قلت قد علمت **قوله** او متحالفين والاحسن ان يكونا
 من اربعين ظهورا تاثير العامل فيها اخر ما ينبغي للشكامة
 في عدم التاثير وان يكون الاول ماضيا والجواب مضيا عالان
 فيه للفرق من الاستغناء في الحق اعني من عدم التاثير في
 التاثير واما عكسه فالجمهور حضوره بالضرورة قوله ابو حيان
 سبوطي **قوله** وخصة الجمهور بالضرورة لانا اذا اخطأنا
 الادة في لفظ الشرط فترجينا الجواب ماضيا كما قد عرفت
 العامل للعمل شرط قطعا وهو لا يجوز حفيد **قوله** ايمان
 اي يقدر بقا بانها حق وطاعة واحتمال او طلبا لربها وقلوبه
 لا للرب ولا يجوز **قوله** لان تابع الجواب جوابه قد يقال
 وفقت في التابع ما لا يفترق في المستوعب وجواب بان هذا خلاف
 الماصل ولذا لم يفترق وأخطأ القابل في مواضع مخصوصة
ب قوله من يلد في الاخره كنت بمنى التا لانه يصح
 به شخص او الشجر ما يشبه في الخلق من عظم وغيره والورب يعرف
 غليظ في المعنى **قوله** ان تقر موتا في الاخره انصرم القطع
 والارهاب

والارهاب الاضافة **قوله** وان اتل خلدل اي قتيبه
 وحدم بفتح الحاء وكسر الدال المهملة اي ولا يمنع **قوله**
 ورقبه عن يد من الى اخره فعل على قول من لا يخدم ما علمه
 عليه ويجوز ان ينفسر نفسا لما قبل الادة يجوز بها ان اتا في
 الكرمه وعلى قول المهور يجوز للجزء وعينه التفسير مزدوج ان
 للجواب وما بعد ذلك لا يمكن تسليطه على ما قبل الادة فانه
 ينسوجا ملا فيه دم **قوله** لم يلمح اليه في الاخره فتمت
 ان المضارع المضي في الماضي فاذا وقع شرطه جاز في الجواب
قوله فيقول بان شك المضارع التاثير لفظا **قوله** عن
 عن الفعل في الجواب يلزم منه ان لا يكون الجزاء مع الادة الشرط
 لا لفظا ولا قدر بل مقتضى **قوله** وقد شتمه علامه
 بان يروا ماضيا ولو معني فقط **قوله** كما اشعر به كلامه
 لان قوله حسن يشعر بان الجزاء احسن **قوله** فقلت
 تحمل الى اخره المظالم للتحقيق وخبر انها المقيدة مطبقة
 اي محاولة من الطعام **قوله** وقراء طلبة التثنية ما عريض
 اقتصاصا للضرورة **قوله** على التقدير انك تصح ان
 يصح انك **قوله** على حذف التا انظر ما خالف سبوطي
 هنا من جهة فيما تقدم ويمكن بين الماصلي والمضارع **قوله**
 واقرن بغضها الى اخره وحضرت التا بذكر لما فيها من حقيقة
 السبية ولما سبقتها للجزاء معي فثبت ان معناها انفتحت بل الفعل
 كما ان للجزاء مقتضى على الضرر كذا لك تصح وفي كلام الجاحظ
 وصح به في المعنى ان الجمل المجمع التا وما بعدها ليستثنى
 من وجوب العتق بالغنا ما اذا كان للجواب مصدر له من التاثير

قوله وان اتل خلدل اي قتيبه
 اي ما لم يلد في الاخره
 قوله وقيل للجواب انه ما قد يكون بينهما معناه متفصلة
 اي لا يربطهما
 قوله وما شئت من اي يجب الماصل والامدادات الشرط تغلب الماضي
 اي لا يربطهما
 قوله مستقبلا وكان في ذلك كغيرها في الماصح وزعم المهور ان كان يتيق
 اي لا يربطهما
 قوله على المعنى لقربها منه حيث تجردت للدلالة عليه نحو ان كنت قلت قد علمت
 اي لا يربطهما
 قوله او متحالفين والاحسن ان يكونا من اربعين ظهورا تاثير العامل فيها اخر ما ينبغي للشكامة
 اي لا يربطهما
 قوله في عدم التاثير وان يكون الاول ماضيا والجواب مضيا عالان فيه للفرق من الاستغناء في الحق اعني من عدم التاثير في التاثير واما عكسه فالجمهور حضوره بالضرورة قوله ابو حيان سبوطي
 اي لا يربطهما
 قوله وخصة الجمهور بالضرورة لانا اذا اخطأنا الادة في لفظ الشرط فترجينا الجواب ماضيا كما قد عرفت
 اي لا يربطهما
 قوله العامل للعمل شرط قطعا وهو لا يجوز حفيد
 اي لا يربطهما
 قوله لان تابع الجواب جوابه قد يقال وفقت في التابع ما لا يفترق في المستوعب وجواب بان هذا خلاف الماصل ولذا لم يفترق وأخطأ القابل في مواضع مخصوصة
 اي لا يربطهما
 قوله ب قوله من يلد في الاخره كنت بمنى التا لانه يصح به شخص او الشجر ما يشبه في الخلق من عظم وغيره والورب يعرف غليظ في المعنى
 اي لا يربطهما
 قوله ان تقر موتا في الاخره انصرم القطع والارهاب
 اي لا يربطهما

قوله وان اتل خلدل اي قتيبه
 قوله وقيل للجواب انه ما قد يكون بينهما معناه متفصلة
 قوله وما شئت من اي يجب الماصل والامدادات الشرط تغلب الماضي
 قوله مستقبلا وكان في ذلك كغيرها في الماصح وزعم المهور ان كان يتيق
 قوله على المعنى لقربها منه حيث تجردت للدلالة عليه نحو ان كنت قلت قد علمت
 قوله او متحالفين والاحسن ان يكونا من اربعين ظهورا تاثير العامل فيها اخر ما ينبغي للشكامة
 قوله في عدم التاثير وان يكون الاول ماضيا والجواب مضيا عالان فيه للفرق من الاستغناء في الحق اعني من عدم التاثير في التاثير واما عكسه فالجمهور حضوره بالضرورة قوله ابو حيان سبوطي
 قوله وخصة الجمهور بالضرورة لانا اذا اخطأنا الادة في لفظ الشرط فترجينا الجواب ماضيا كما قد عرفت
 قوله العامل للعمل شرط قطعا وهو لا يجوز حفيد
 قوله لان تابع الجواب جوابه قد يقال وفقت في التابع ما لا يفترق في المستوعب وجواب بان هذا خلاف الماصل ولذا لم يفترق وأخطأ القابل في مواضع مخصوصة
 قوله ب قوله من يلد في الاخره كنت بمنى التا لانه يصح به شخص او الشجر ما يشبه في الخلق من عظم وغيره والورب يعرف غليظ في المعنى
 قوله ان تقر موتا في الاخره انصرم القطع والارهاب

من هو

وهو ما كان مستقبلا معني لا يدع حقا تان شرطا فيه
 بقلب معناه الى المستقبل فاستغنوا فيه عن الرابطة جاي
 قولا **قوله** هو ما كان ماضيا لفظا ومعني لا يشترط ان يجعل
 شرطا فنحيت الغاب وجماعة التهدير وقد يكون للحواس
 ماضيا للفظ المعني مع كونها بالعام قد ظاهرا ام بخوان كنت
 قلته لقد علمت او مقدرة ام بخوان كان قبيصة الآية قال د ١٠٠
 وهذا لا يتشبه للمستقبل مع القول بان الشرط سبب والجزء لعسب
 ان الشرط مستقبل بالعرض والجزء المحقق المعني فليكن يكون الماضى
 مسببا عن المستقبل هذا ما لا سهل اليه ولما لم يسهل اليه
 مع التزم هذه القاعدة بان الجزاء المتعلق به ان يكون معنونه
 مسببا عن معنونه الشرط بخوان حيث في الكرمية فان معنونه
 الجزاء هو الكرم مسبب عن معنونه الشرط وانما ان لا يكون
 معنونه الجزاء مسببا عن معنونه الشرط وانما ان يكون المعنونه
 مسببا بخوان فليكن قد كرمية امسر ان الكرمية في مسبب
 لا في خبر بان قد كرمية امسر والمعني ان اعتدلت على ما كرمية
 انما فاننا ايضا اعتدلتك باكرامى اكل والاتيان المتكلمات
 من هذا القبيل فلا اشكال وقال الكرمية في نفسه ان الشرط سبب
 والجزء مسبب وانما الشرط ههنا ملزم وقوله الجزاء لا يشترط
 الشرط سببا لم لا كقولك ان كان النهار موجودا كانت الشمس
 طالعة **قوله** وقصد به وعد او وعد لان سياق الوعد
 والوعد يعرف الى المستقبل لوجوده ما يقتضي قلب معناه
 وهو الاداة فكانها اثر من وجه فاستغنوا عن الربط بالفاء
 دون وجهه فجاز الربط بها فتأمل **قوله** حسرت
 تقدر

تقدر ما عني المعني قد يقال المناس سبب لكونه وعدا او وعدا
 انما هو الاستقبال معني سبب قلبه بل المناس تكثر بها
 المعني ما لغة في تحقيق وقوله **قوله** الثالث انه متعلق
 ما يجهد الى اخره يجاب بان اللواز في ذلك في مقابلة الامتناع
 الذي هو شرط الشارح او ابن الناظم بالخلاف فيصدق بالوجود
قوله اذا كان الجواب جملة اسمية هذا معلوم من كونها اذا
 النما يتحقق جملة بالجملة الاسمية **قوله** في عدم الاستدلال بها
 وفي اقتنائها بالتعقيب **قوله** ان معنونه جزاء من اجل
 له وان اطاع فلا محالة **قوله** لا يجوز الجمع بينهما لانها لغوي
 عن الفاء وقد يقع بينهما توكيدا حلا فالمن منع ولكن تستلزم
قوله وفي بعض نسخ التسهيل الى اخره كلام التسهيل في
 الشرط والجزاء فلا يبرر وعليه انه ورد الربط باذا الفاعلية
 بعد ما ذا الشرطية مست **قوله** قال ابو حيان الى اخره
 جزء به ابن هشام سيوطي **قوله** من بعد الجزاء او جملة
 اسمية كما في التصريح وهو واضح لان محلها الجزاء ومثاله
 الآية الثانية والثالثة **قوله** بتثليث من قال في شرح
 الشذور جزء قوي ونصبه ضعيف ورفعهما يزسيوطي
قوله فان لم يكن الى اخره تقدم في الصفة المشبهة **قوله**
 فانه يتحقق بالنصب وقياس ما في عن الكوفيين من حوازه بعد ما
 فيها اذ وقع للمعارف بعد ما بين الشرط والجزاء جوارزه هنا ايضا
 وان لم يسم **قوله** وجزء او نصب الى اخره في الشذور
 الجزاء قوي والنصب ضعيف وفي شرح الكافية عن سيوطي
 والنصب في مسكيلة التوسط اعقل منه في مسكيلة التاخر

وهو ما كان مستقبلا معني لانه يحقق تاييد حروف الشرط فيه
 بقلب معناه الى المستقبل فاستغنوا فيه عن الرابطة جاي
 قولا وهو ما كان ماضيا لفظا ومعني لا يتلا فمسلحان يجعل
 شرطا فوجبت الغاب وعبارة التسهيل وقد يكون الجواب
 ماضيا للفظ والمعني متروك بالعام قد ظاهرا اي بخوان كنش
 قلته لقد علمت او مقدرة اي بخوان كان فيصعد الآية قال د ١٠ م
 وهذا لا يتشبه للمصنف مع القول بان الشرط سبب والجزء السبب
 اذ الشرط مستقبل بالعرض والجزء المحقق المعني قلته يكون للماضي
 مسببا عن المستقبل هذا مما لا سهيل اليه ولما لم يسهل ابن الجاهل
 مع التزام هذه القاعدة بان الجزء المتحقق هو الذي ان يكون مضمونه
 مسببا عن مضمون الشرط بخوان جيت في الكرمك فان مضمون
 الجزء او هو الاكرام مسبب عن مضمون الشرط وانما لا يكون
 مضمون الجزء مسببا عن مضمون الشرط وانما يكون المحضار سببه
 مسببا بخوان تكرر في فقد الكرمك امس ايمان الاكرام في سبب
 لا في خبر بان قد اكرمتك امس والمعني ان اعتدت علي باكرامك
 اياي فانا ايضا اعتد عليك باكرامك اياك والاتي ان المتكلمات
 من هذا القبيل فلا اشكال وقال الكرمي لا يفسد ان الشرط سبب
 والجزء مسبب وانما الشرط عند ملة ومم والجزء الاخر من سوا كان
 الشرط مسببا لم لا تقول ان كان النهار موجودا كانت الشمس
 طالعة دم قولا وهو قد عوبه وعدا وعبدا لان سياق الوعد
 والوعيد لغيره الى المستقبل لوجود ما يقتضي قلب معناه
 وهو الادة فكانها اثرت من وجهه فاستغنى عن الربط بها لانه
 دون وجهه فجاز الربط بها فتا سبب قولا في حلاله
 تقدر

تقدر ما معني المعني قد قبلت المناس كونه وعلا ووعدا
 انما هو الاستقبال معني بقلب بل المناس تقديره محاضن
 المعني مبالغة في تحقيق وقوعه قولا في الثالث انه متعلق
 ما يجوز الى اخره يجب ان يكون في ذلك في مقابلة الامتناع
 الذي هو به الشارع ايا ابن الناظر بالخلاف فيصدق بالوجوب
 ز قولا في اذا كان الجواب جملة استتبه هذا معلوم من كونها اذا
 الفيا يتحقق في الجملة لا في السبب قولا في في عدم الاستعداد
 وفي اقتضاها بالتعقيب حفيد قولا في ان معني زيد من زيد
 له وان اطاع فلا حيلة قولا في لا يجوز الجمع بينهما لانهما لغويان
 عن الفاء وقد يجمع بينهما فيكونا حلا فالمن مع ذلك تضمن
 قولا في وفي بعض نسخ التسهيل الى اخره كلام التسهيل في
 الشرط والجزاء فلا يبر عليه انه ورد الربط ما ذا الخافيه
 بعد اذ الشرطية سبق قولا في قال ابو حيان الى اخره
 جزء به ابن هشام سيوطي قولا في من بعد الجزء اول جملة
 اسمية كما في التصريح وهو وانما لان محلها الجزم ومثاله
 الآية الثانية والثالثة قولا في بن تليث من قال في شرح
 الشذور جزء قوي ونسب ضعيف ورفع حيا يز سيوطي
 قولا في فانه يملك الى اخره تقدم في الصفة المشبهة قولا في
 فانه يمتنع بالنسب وقياس ما في عن الكوفيين من جوازها بعدها
 فيما اذا وقع المنار بعدها بين الشرط والجزاء جوازها هنا ايضا
 وان لم يسم ز قولا في وجزء او منصب الى اخره في الشذور
 للجزم قوي والنسب ضعيف وفي شرح الكافية عن سيوطي
 والنسب في مسكيلة التوسط اعقل منه في مسيلة التاخره

لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب
 تسرع قول فلا يشترط ومن يقترب الى اضره تمامه ولا يشترط لما
 ما قام لا عطف فلا يشترط ولا يجوز السرف الى اضره احاطه ابن
 حزم في معناه وخاصة على الحال كانه قال ان تأتي وانص
 قال فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط ولا يجوز العمل
 مع الواو والياء بالجله فلا يقدر وسيل الله انكم لم يتر هذا
 بل وقت مع نس والجماعة لكن معنى له في ما عطف على الواو
 وقوع المنافع للثبوت حاله مع الواو على اضره مستدا ومخالفة
 من ذهب الى اللزوم فما باله منع ذلك هناك فلا يشترط
 لانه يمنع الاستيناف حلا جاز على الاعتراض فانه يجوز
 الاعتراض بالجله بين الشرط والجزا وان صدرت بالياء والواو
 كما صرح به في المنقذ وانظر لم يمنع المستيناف بين الشرط
 والجزا دون كونهما فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط
 زيادة الا فيما بين الشرط والجزا دون ما بعد الجزا او اطلاق عبارة
 السوطة يقتضي عدم الفرق فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط
 ما ضيا ولو عطف على فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط
 هذا الشرط مع جوابه فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط
 اعني وان كان كبر عليك اضره فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط
 اطلقه وقال ابو حيان ولا احفظ فعل الشرط جازعا وفاء بعد
 غير ان الاول المصنف انشد بيتا زعم انه حذف منه فعل
 الشرط بعد عطف سوطي وذلك البيت هو قوله فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط
فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط
 من غير ما اخذت نوال التفتيت وجوز بعضهم في ما بين من تفتت

من

من السمان تكون ما شرطية والاصل ما يكتفى بحذف فعل الشرط
 وعلى هذا فلا يشترط ان تكون الاداة ان تكن هذا القول
 غير صحيح لانه مما انفصل عنه الصفة وانتهى قول فلا يشترط
 من ذلك فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط
 الداس الذي ينفق فيه الشرط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط
 قس على قس فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط
 ما يجوز فيه فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط
 مرد على من زعم شرطية وحذف فعل الشرط ان تكون الاداة ان
 وزعم انه لا يحذف الاداة فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط
 تقاضا منه فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط
 عبارة فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط
 تالية ان انتهى فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط
 وان احدهم فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط
 ولمه كذا قيل فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط
 حذبه قاله دم فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط
 الكثرة التي قالها الشارح فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط
 بلا تالية ان قال ابو حيان ومعنى مدانه اذا كان مشبها او
 منشا بل لم يجر حذفه قال وهذا ليس بصحيح بل فلا يشترط
 يحذف وهو مشبها للدلالة عليه انتهى فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط
 هنا وكذا في شرح الكافية فانه يشترط ذلك فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط
 الى اخره فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط فلا يشترط
 ادوة الشرط وان كانت ان في الجمع كما لا يجوز حذف غيرها
 من الجوانم ولا حذف حرف الجر وجوز بعضهم حذف فلا يشترط

ن

فوق كنع الفعل وقد دخل الشاشر لا بد لك وخروج عليه قواسمه
 تعالى فيسبونهم من بعد الصلاة فيقتسمان ما بقده انتهى
 قولهم لا يجوز ذلك الى اخره فيه نظير بل يجوز مع غيره
 في التمسك وجوز حذف الشرط والخبر امعا وايضا الاداة
 كقولهم من قولهم فان الغنية من غشها فسوف نقا رده
 ايما اي ايما ذهب نقا رده انتهى قولهم لا يجوز حذف الذي
 الى اخره لا يشترط ان يكون القسم مفعولا به بل لو كان مفعولا
 ومثل التمسك القسم المقدر بقوله تعالى وان اطعتمهم
 الاكبر كون قال فالقسم مقدر قيل وان وقول بعضهم
 لو كان مقدر وجبت اللام اللوطية تنبها عليه جرد وعلان
 وجوزها اكمل واجب وقول بعضهم ان الجواب للشرط يصلي
 تقدير السامر ودلالة مختصرا بشعر حقيق قد قاسمته
 ويخرج الى اخره هذا مقيد بقوله السابق فهو ملزم له
 فالعقوب ملزم غالبا ويحتمل ان يكون ذكره حكاية لمذهب
 الغير فيقول ملزم على الإطلاق قولهم لا يشترط
 لغيره صحت ما يثبت وعنه الشيء بغير الغرض
 عاقبتهم قولهم لا يشترط ان يكون هذا الشرط مقدر
 للمخاطب من ذنب حكى عنه موكد ذلك منذ ردها العموم
 الشاق معلقا بصدق الحديث الذي قيل عنه واللفظ
 ما عفاي والظلال لجهة شدة الضرر واداءها من ما عمل ام
 دم ^{مما} كل موضع استثنى الى اخره شامل لجميع
 الشرط مع القسم وانزاهه كالتقدم في قوله والشرط يثبت

عن

عن جواب قد علم ب قولهم لا يشترط الاما مع المنطق الى اخره
 ليكون صلي وجه لا تقا عليه ادوات الشرط كما هي
 قولهم ما أعطيه مع المنطق بها اي من كون الجواب
 للقسم وحده القسم جواب الشرط قولهم لا يشترط
 لا وليها هو الامم وجواب ما بعد محذوف لا لا لاقا لول
 وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للآخر وجواب
 الاول الشرط الثاني وجوابه وجوبه الثاني الشرط الثالث
 ان كان وجوابه وهذا أصلي اخره فان قال ان ما يزيد
 ان اكل ان ضحك مقيد بحركته الامم الضحك اول اخره
 لا كل شر المح فان وقعت هذا الترتيب المستحق وعلى
 مقابله حكمة فان وقع الجواب في كل شر الضحك لم يزم
 العتق وعلى ان الجواب الاول ينبغي من فعل الشرط الثاني
 ما ضيق الحامد لا على مقابله سوي قولهم لا يشترط
 الى اخره هو الامم فتوكل عن اجابتي ان دعوتك احسنت
 اليه في تقدير من اجابني واهيا له احسنت اليه قال الواه
 حيان وغيره من مالك يجعله متاخرا في التقدير فكانت
 من اجابتي احسنت اليه ان دعوتك فاذا وقع دعاؤه فشرط
 فاجابه بعد دعائه اياهم لم يصح ان كان جواب الشرط
 في الاستدلال بعد الشرط سوي قولهم لا يشترط ان تدعوا
 مقيد للمفعول من الذعر وهو الفزع والعقوب مع
 وهو الخلق قولهم لا يشترط وعلى هذا التفسير مع
 التفسير الا في التسوية بينهما فيد ان لا فرق فيه بين كسر
 الادوات وعدم تكررها في فصل قولهم للعرض قاسم

ثبت العتق

فصل لقوله

ورد ما به كانا في الطور ورامت اذ فهم المستمع عنها كما لم يرد
 فان كل شيء لو فعل فم عدم وقوع الفعل من غير تردد وهو سدا
 ليعمل كل واحد من استعولت فيه ان تعقبه بحرف الاستعلاء
 والحق في فعل الشرط عن غرضه الفاعل ومعنى قوله لو كان
 لكنه لم يرد في قوله **لو كان** ومعنى ان في الكلام في الفاعل
 ان الشرط متى كان مستقلا لم يحتمل ولا وليس المقصود من قوله
 لان او فيما مضى في معنى ان ومعنى كان ما عينا او حاله او مستقبلا
 لكن قصد فرضه الان او فيما مضى في الاستعلاء حيث انتهى
 قد اشبهه لوجوه شرط قال ابو حيان المستقل بطلان
 لو انصرف شرط واحدا بنا لا يطلون عليه الا ان شاء الله تعالى
 الا اذا كانت بمعنى ان لان الشرط عندهم يختص بالاستعلاء
 انتهى وهذا لا يخلو لغيره من المستقل بل في كلامه ان
 ايضا في التلخيص لو للشرط في الفاعل انتهى قوله **لو كان**
 اي وان كان قبلها سبب غير شرطها لم يلزم من امتناع شرطها
 امتناع جوابها ولا يتبين شرطها كما يكون في قوله **لو كان**
 فانه لا يرد من انتفاء اطلاق الشرط انتفاء وجوده المعنوي
 لاحتمال ان يكون ما ليس ارجح فاشباهه مع طالع الشرط اولى
 ومثله لو لم يخف اللذ لم يحمده فانه لا يلزم من انتفاء الشرط
 بخل انتفاء لغيره حتى يكون قد خاف وعصى في انتفاء الشرط
 له سببان احدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام والثاني
 المبالاة والاعظام وهو وظيفة الخواص والمواد ان سببها
 جهتي الله تعالى عنده من ربه الخواص وانه لو قد دخلوه من الخوف
 لربيع منه معصية فكيف والخوف حاصيل وانما تدل لوجوه

انتفاء

انتفاء الجواب عنها لان ما حلت عليه ذلك من باب مفهوم الخالفة
 وفي هذا الشرط لم يرد مفهوم الموافقة لانه اذا انتفت المعصية عند
 عدم الخوف فعند الخوف اولى وانما قال هذا من غير ما
 قدم مفهوم الموافقة وتارة يكون ما لا يرد في قوله صلى الله عليه
 ولما في قوله **لو كانت** لانه لو لم يكن ربي في قوله **لو كانت** لانه
 لا يمتنع اني فان حل كلهما له عليه الصلاة والسلام عنتت من
 صهيون كونهما ربي وكونهما ابناء اخيه من الرضا وعلمنا وياك
 في منع الحل وتارة يكون بالاولى كقولك فمن عرض عليك كلهما
 لو انتفت نحوه الرضا لما حلت من النيب فان حلها انتفت من
 وجهي نحوه الرضا والنسب لان حرمة الرضا ادون من
 حرمة النيب تقتصر مجموع الخالفة ان يكون المكسب عنده
 عند ذلك الحكم المذكور اتفاقا ونظرا ومنه مفهوم الشرط ومنه الامتنع
 ان يكون المكسب عنده موافقا في الحكم المذكور قوله **لو كانت**
 صهيون الى اخره امر مروي عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب
 عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب
 فان ذلك ان قوله الى اخره هذه عبارة بلهين رواه المشهور والاول
 بها امتنع الا في الحق الجزم بالامتناع الاول لانه الشرط يعنون ان
 الجزم امتنع سبب انتفاء الشرط وهو شرطه اسو لما يجب بل الاول
 سبب الثاني سبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء السبب
 لجواز ان يكون الشرط سبب متعوقدا بل الامر بالعكس لانه
 السبب يدل على انتفاء جميع اسبابه في الامتناع الاول والامتناع
 الثاني لا يرد ان قوله تعالى لو كان فيها العبد لا الكف لفسد
 انما يعني ليستدل بما امتنع التنا على امتنع تعدد الالفة دون

على عدم المعصية

قوم اذا حاربوا الاخره المار بهم من ذنوبهم والارواح وشبه ذلك
 كناية عن ترك الخلق شقي قولهم **لقد فعلوا** او **محول** فعل الى اخره
 شاعل الموقر كماله والمنسوب نحو لو زيد اربعة اكرمه
 وقد يكون المنسوب خبر كان محذوفه عن التفسير ولو جازا
 من جديد معني قولهم **لقد فعلوا** كقولهم لو غيرك قالوا الصبر
 للمنسوب ليمود الي كلمة الى علية وذلك ان عمر رضي الله تعالى عنه
 لما توجه في زمن خلافة بكهش الى الشام بلغه في الشا الطريق
 انه وقع بها وبها فاجم راى على الرجوع بعد ان اشار به من
 الكبر الصابة قتاله ابو صديق الفراء قد رآه قد رآه قتال
 له عمر رضي الله تعالى عنه لو غيرك قالوا يا ابليس انك
 لغر من قد رآه الى قور الله وجواب لو محذوف او احدتها ولا
 محال للتمني هنادم قولهم **لقد فعلوا** وقال ابن عسكورا الى اخره هو
 مذهب جمهور البصريين سيوطي قولهم **لقد فعلوا** الى اخره
 تمامه عندهم ولكن ما فعل الدهر معتب امهاتم ولفظ
 بيا مفتوحة كأنهم حاله على فعل المبدوء واجود من ذلك
 في حكم العربية ان يندخل في الهمزة مكسورة وميراد الفاعل وحذف
 يا الامانة تبين في نون شري قولهم **لقد فعلوا** كقولهم الى اخره
 اي حين المنة حيارية وهو ما سور في بعض ايام العرب
 وسبب اللفظة ان صاحبة المنزل امرته ان تعقد ناقصة
 لها تاكل معها ففرضها ففعل له في ذلك فقال هذا قصدي
 فلفظة الجارية فقال لو ذات سوار لظمتني وذات السواد
 للوعة لان امة غفرا لعرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف
 تقديره لمان على ذلك ففعل قولهم **لقد فعلوا** فانفصل العنبره

والاصل

والاصل لو لم يكون تملكون وقيل الاصل لو كنتم تملكون وورد
 بان المجهول بعد لو محذوف كان واسمها وقيل الاصل لو كنتم
 انتم فمحوه وفيه نظر للجمع بين المحذوف والتوكيد مع
 قولهم **لقد فعلوا** الى اخره المعنى لو شرت بعد ما اسفقت
 شري بالما فان غصصت قالوا فم اسيدع واعتصم
 بجاني زقون **لقد فعلوا** وذلك لان الفعل الى اخره يعني ان خبر
 هذا السيد اعني ان المفتوحة مع معمولها انما يقدم عليها
 دفعا لاشتباهه ان المفتوحة المولدة بالمفتوحة التي هي
 لغة في فعل وهذا الاشتباه متفق بعد ما ما وليد لولا ان
 العمل لا تقع بعدها فلهذا في هذا الخبر موحرا بعد ما قلنا
 بعد لو محذوف قولهم **لقد فعلوا** ثبت مقدرا لوالعدا عليه ان
 قارنا لتطير معنى ذلك بان فيه ايقا لو على الاختصاص بها بالفضل
 وبعده ان الفعل لم يحد بعد لو وعبر عن ادوات الضرط لا
 مضربا بعد الاكان والمقرون لا بعد ان تقصر عن الموضع قولهم
 كما قال الجميع في ما وصلها الى اخره قد يغير قبل ان الموهو المحرف
 ليحج الى الفعل من الشرط قولهم **لقد فعلوا** وقالوا انما ذلكا وجوب
 كون للمفعول قولهم **لقد فعلوا** فقبوا اي بعد والحوادث معاني لزمان
 قولهم **لقد فعلوا** اي في ساسومة وبعيد اي في العدم انما يقع
 المنة وسكون الزمان وفيه النون انما تضمنت قولهم **لقد فعلوا**
 ورد المصنف الى اخره قال في المفتوحة وقد وجدت اليه في الترميز
 وقع فيها الخبر انما اشتقوا كبر يتقربوا بها وهي قوله تعالى يود والويل
 انهم يادون في الخبر انهم يادون في هذه الآية مصدرية
 لشرطية ليجبها بعد فعل ال على الحق صرح بذلك من الكلام في

لوالشرطية قوله **١٠٠٠** وهو دهم في تمام خبر الشا المتكلمة ثبت حنيف
 له حوص وقاود تخرج زقوا **١٠٠٠** في فوق القارح الى احصوه
 الفرس الفارح الذي يخرج خمس سنين والعدوان شديدا العدو تر
 قوله **١٠٠٠** ولو شيا الى اخره تقدم في الجواز كالذي بعد **١٠٠٠**
 قوله **١٠٠٠** لما مضى معني هو المتضارع للقرن ولم يجب تجرده
 من اللام قوله **١٠٠٠** لما قاتلوا نفعنا للام الى اخره في ال عبد اللطيف
 هذه اللام تسمى لام التسوية لانها تدل على تلخيص وقوع الجواب
 عن الشرط كما ان استقامها يدل على التفسير ولهذا دخلت على
 لمجملاته حطما وحذفت في جعلناه اجابا الى وقتها في المزن مر
 غير تلخيص والغاية في تلخيص جعلنا ما تشديد الصيغة
 اي اذا استوفى على سؤقه وقويت به المصلحة جعلناه حطما كما قال
 قتالي حتى ان اخذت الارض من غير هذا الية نفعي وقد يترتب جوابها
 باذن وتدر بونه نصيحا ومعدرا برب او الفاسيوطي وورد جوابها
 لماضي مقرونا بقدر وهو غريب كقوله لو شئت قد دفع الفوائد
 تدفع الجوازم لا يجدن عليها **١٠٠٠** مقالي قوله **١٠٠٠** واما قوله
 عليه الصلاة والسلام اي الذي لم يقع فيه الجواب ما ضيفا لانظما
 ولا معني فيها لكان قد ذكر قوله **١٠٠٠** وقد يحايل بحلة اسمية هو
 مختصا ركز خبري في الية قال وانما او ثرت بالحلة الاسمية على
 المعنوية في جواب لو في الية لما في ذلك من الدلالة على ثبات
 للتو بيقا على عن النصب الى الكرفع في سلام عليكم لذلك ورد **١٠٠٠**
 السعيد بان الاسم **١٠٠٠** في ثباته سبيلها لا تنصب الجواب لو
 اما انظما فلا طباق النفاة على انه لا يكون جوابا ولا حلة فعلية ما مضى
 واما معني فلا ن خبره المشوكة لا تستفيد بايمانهم وانقيادهم ولا تشقي **١٠٠٠**

بانتقائها

بانتقائها وبان الاسمية لما تدل على ثبات مدلولها وهو كون المشوكة
 خبرا لمعني ثبات المشوكة الى لوقية المشوكة لم شرها ج بانته **١٠٠٠**
 ما صوبية قد تدل الى الاصل لانها لم اصبه على مشوكة قد دل
 الى مشوكة لم الدلالة على ثبات المشوكة لم خرا مشوكة
 من هذا الله خبر يحسب انهم تمنى قوله **١٠٠٠** وقيل المشوكة
 مستانقة فاللام لا تدل الى الواقعة في جواب لو وجواب لو
 معدوف لفهم المعني اي لا تنبوا انما تدري على طريق الاخبار **١٠٠٠**
 طريق تعليقه بايمانهم وقواهم وهذا قول لا يفسر لعني ان
 الجواب معدوف معني قوله **١٠٠٠** او جواب القسم مستند
 اي مفق عن جواب لو وتقديره لا تنبوا والله لمثوكة
 سيوطي ومحمد بنه في التسهيل قال دم وهو مخالفت لقوله
 ان لو ولو لا يجب ان يستغني بجوابه عن جواب القسم قوله
 للمعني لا يجوز جعلها على التمتي المحكما ويتعلل معني انه محال للمعني
 المعارف ايمانهم وانقائهم تلحق عليهم دم اما ولو لا ولو لا قوله
 فيه معني قال ابو حنوف ومخالفتا معني ايماننا لو كانت شرط لكانت
 ما بعد ما متوقفا عليها وانت تقول ايماننا ما لم فلو فلوها **١٠٠٠**
 ان ذكرته او لم تذكره بخلاف ان قام زيد عمر وقتما عمر ومتوقف
 على قيام زيد واجيب بانه قد جازي الشرط على ما ظاهره عدم
 التوقف عليه لقوله قد كان ذاتي قد اني لكن يخرج ذلك
 على اقامة السبب مقام المسبب الذي ان للمعني قد كان فابت
 فاني لا اخذت وسبب ذلك ان لي بشا وكذا فليهم ما علموا فليهم
 موا تذكروا فليهم له حق لانه عالم لا يكون ذكره حقا حتى
 تذكروا سيوطي قوله **١٠٠٠** من دليل الى اخره وجه الدلالة ان انفا

تدبر وجه
 ما اما
 فلا يكون له

اما ولو لا قوله

في الامية التي ذكرها لا يعم ان تكون عاطفة اذ لا يعطف النفس
على مبدء اية ولا زائدة لعدم الاستغناء عنها فتعين انها قسمة
لجزء مغني وقد يقال لا يمتنع ان تكون زائدة وقد لزمت
وكبر زائدة يلزم كالمبا في اتصاله في التفسير في قوله **فلا**
وقاقتوا الى اخره قال ابو حيان هذه الفاعلة في الفعل خارجة
عن قضاها لانها لم تحي رابطة بين محلتين ولا عاطفة متصورة
عليه مثله قال وتعليق المصنف لزوم العائبة والباقيهما يكون
من شئ ليس بحيد لان جوابهما لا يلزم فيه الفاعل اذا كان
صالحا لاداة الشرط بخلاف جواب لما سبوط وتقلده
واقده واقول لا بد ان يقول المصنف ان الفاعل في الجزء
للزوم العائبة قوله واقا كالمستدرك على قوله لما كان
التشبيه يفهم عدم لزوم الفاعل اعترافا في حيزان واراد على
قول المصنف في التشبيه انهما يكون من شئ فلا تلزم الفاعل
بعد ما يليها انتهى قلعل مراده ذلك قال **ولما** لزمت
الفاعل لادون منها لان لما كانت فلا لها على الشرط
بانها تباعن منها او يكون لزمت الفاعلة فيها فاداة لا تباعن
على الشرط لاداة انهي وقال من انا وجبت الفاعل في جواب
اقا ولم يحجز الجرم وان كان فعلا معناتها لانه لما وجبت
خضع شرطها فاعل فيه قبح ان تعمل في الجزء الذي هو البعد
منها من الشرط طالما تعمل في الجزء وحيث الفاعل في قوله **فلا**
لا تحذف هذا الفاعل الى الجزء لما التزموا معها ان يطبقوا في الجملة
الشرطية التزموا ان ينشروا فكر الجملة الجزائية ليلا يحذفوا الكلام
موتين تحذف كلتا الجملتين ويحذف التحذف في جملة القول لانه

في باب الحذف نظير الطرف في باب الفصل ولما اشترطوا بقا الجملة
فتكون سادة في النظم حسنة ونحو الالف استتباعا لوجود راسية
بغير مدحوط يسر قوله **فلا** لانه اذا دخلت على قول هذا قولك
المعروف ونحوه بعض المتحذرين ان في جواب اما لا تحذف في غير
الصورة اصلا وان الجواب في الامية كلف في انما الذين اسوقته
الى اخره فذوقوا العذاب والاحمل في مثال لم تحذف القول
وانتم لتت الفاعل القول وان ما بينهما العترة المحل مغني في قوله
حاصل الفصل فاما بالرجال وما استتباعا مبدءا واما بمعنى
شان خبرها مقتضى وقد يقال ان التقدير في قول ما بالرجال
فيكون محاد دخلت فيه على قول ما بالرجال في قوله **فلا**
مضى استتباعا ولم اعلم في كافي انظر اليه اذ يتخذ من الواو
وقول عايشة رطفي استتباعا عنها واما الذين جمعوا بين الجوزية
طافوا لوقولهم **فلا** في قوله **فلا** في قوله **فلا** في قوله **فلا**
في العلم منتطع عما قبله فاما مقام القسم الثاني قال السعد والفق
ان ان اريد بالمتشابهة ما لا سبيل اليه المخلوق فالحق الوقت
على الله وان اريد بها لا يتعقبت حديث وشاؤل الجمل واعاؤل
فلا الفاعل شئ في قوله **فلا** في قوله **فلا** في قوله **فلا**
تقدموا وهذا غير الفاعل الذي فهم من قوله واما التفسير
منه غالب الجواب قال في قوله قد التزم بعضهم لزوم التفسير
فيهما وجوزوا السكون في قوله اما زيد فقامير في قوله **فلا**
ولذلك قال في تفسيره الى اخره وقد رها غيرة ما ان اردت
معرفة حال زيد فزيد ذاهب وعلى كافي ناسبة عن اداة
شرط وتصل من القسم ان الفعل في الحاصل وهو المنعوم صرح

بالمعقوبة انتهى قوله **وهما** التضمين الى اخره وقال حتمه
 على الشيء حتما فان غلب في فعله وحذره من تركه او فاقله
 حتمه بالتضديد وعلى تأكيد الحذف والمبالغة في التعريض
 فلذا قيل حروف التضمين لآخره وفي بعض سبوطي قوله
 او ما في قائله **بضم** ان الماضي لحي للتضمين وذكر بعض النحاة
 اى للاستقبال ونقل عن ابن الجاهلي ان يكون التضمين قوله
هنا زيد انضمه **وهنا** زيد انضمه عليه اي ههنا انضمت زيدا
 او توكت زيدا ونحو ذلك ما يدل عليه معنى التضمين **دم**
 قوله **نقد** ودون الى اخره انشيب جمع تام وفي الناقة
 المسنة وضوئي بالمعاد النجدة **واما** الجملة المارة المحققة
 والكمي الشجاع المنكم في سلاحة والمقنع الذي على راسه بيضة
 حديد ضمني قوله **نقد** في النقد بكذا في سبوطي من جلد وغروبي
 سحر قوله **الذي** ههنا كان الى اخره وقيل التقدير فملا شفت
 نفس لي لان الاخبار من حيث المذكور اقرب من ضمها على هذا
 خبره بعد وفي اي شقها **دم** قوله **وهنا** المراد كوفي
 التسهيل الى اخره لكنه قال بعد ذكر الحروف الاربعة وقد يفت
 عنهم لو والا وشرحه ابن حيان محمدا عليه والصح من ذلك
 كجاريته في الجملة فانه ذكر الحروف الاربعة ثم قال **والا** في
 بعض النواضع وقال في شرحها الحروف الخمس خمسة فذكر الاربعة
 ثم قال **ومنها** سبوطية الاصلح من غيرها لاجل الاستتار
 الاربعة اجزاء الله خبرا لا ترون سبوطي الاخبار بالذي لا يثبت
 والاول واللام قوله **بما** السبوت والمعنى اخبر به سبب التعبير
 عنه بالذي وقا لا ين الجاهل انما بالاستقاة اي اخبره من مولا

الخمسمائة الذي طلقوا آلاف والدم

اپی

الى هذا الاخبار المتصوره بالذي يقال بالحيوان انها جميعي عن ب
قولته باب السكاه او سكران وهو تسمية قديمة تعني
قولته لتقصدا الاختصاص لقولك الذي قال زهير راجع من قال
تمامه وخالد قولته لا وقتي الحكم لان في هذا الخبر اسناد
فهو اقوي مما عينا اسناد واحد قولته او لشوقي السمع كقولك
واصف ناقه صالح عليه السلام والذي جازت البرية فيه حيوان
مصدق من حماد بن غاري كقولته اخبر عنه حماد
حيان كون عن هذا بمعنى قولته بالذي جازت البرية فيه حيوان
هذه التسمية من قولته مبتدأ قبل استقراره ان حكم الخبر
تقدم للمتنوع الخبر الذي يدل عليه كلام الضربين وهو وجوب
ذلك لا شتر اطلق في الخبر عنه قبول التفسير ونقصه تحت على وجوبه
وفي البسيط ان ذلك على جهة الاولى والاصح وانما يصح ان يقول
زهير الذي ضرب به واقتضه زهير ما عن الذي اقامتدسا
واما خبر اخر وجوز الخبر وحماد في قولته بهذا اللفظ اعني
معبر عنه بهذا اللفظ قولته اي ما سوي الذي خبره من
ما في الجملة قولته عايد عايد خالف الى اخره يعني ان الخبر الذي
يخلف الاسم المتأخر لا يوجب مطابقة الموصول لانه عايد به ولم يزل
عايدا لانه عايد على غايه لان الموصول في حكم الغايه ولو خالف
خبره حكمه وانما طاب واجاز يضمن جعله مطابقا للخبر في الخطاب
والنقل فتقول في الاخبار عن الثاني من حيث الذي ضربت انت وعن
الثاني من حيث الذي ضربت انت او قد جعله بوجه ومع ذلك حمادي
واضافوا ذلك هنا مع حماد الصوري في انت الذي قام وانت الذي
مقت لا يعلم هناك ان تكون فائدة الخبر حالة في المبتدأ وذلك خطأ

الغرض في ايراد هذا التفسير ان يقال ان ايراد القول بامتناع
على الحقيقة واحدة من تأخير الخبر واما ما قيل في **قوله** وغير الشان
في جملة من لازم الصدق فظنوا انه يقتضي ان العوازل لا تقدم على
عليه وقد قالوا في قوله اذا مضى كان الناس متفانين ان اسم كان في
خبر شان وفي قوله تعالى ان الحرة من اسم ان خبر شان قاله ابو حمزة
قوله ما ذكره في قوله ما مضى من الخبر والحق ان الخبر لا يمكن ان
لا يتقدم معناه ولا يعمل له اذا الخبر لا يستقيم بدون خبره ولا
يعتاد ولا خبر عنه بافضل في النسخ وغير الشان لا يتقدم على الجملة
الواقعة صلة المتوصل فتصح **قوله** فلا يصح جعل الخبر مكانها
اذ لو جعلته مكانها لم يثبت على الحال او الخبر وذلك متعين لان كلا
من الحال والخبر واجب التصريح **قوله** في كمال التسهيل اي في
هذا اللفظ وذكره في الخبر فقال حبيب عند تأخير ما شرابه
ابو حيان وما جوء المرادي وابن حنبل وناظر الحديث والصحيح في
اللفظ له قوله حبيب عند يجر اي عن ذلك الاسم الذي هو ميدان
تجربته وتعد بذلك عن الاسماء التي لا يجوز ايجارها كالحالة والتميز
والاسماء العاملة على الفعل خواص الفاعل واسم المتوصل واحتمل المبالغة
وللصواب والصفات المشبهة واسماء الافعال تصح **قوله** في
الثالث قبوله الاستغناء عنه ما جئني الي اضره يكرر جوارضها عن
غير الغايب الذي يجوز الاستغناء عنه ما جئني وله صورتان احدهما
ان يكون عايد الاسم من جملة اخرى نحو ان يكون انسان فقول القبيصة
فيقول ز الاضمار عن العايد الذي لم يثبت هو مبرج بذلك المصنف
والاخرى ان يكون عايد على معنى الجملة لا اضره فقول عتاك اليه
للربط نحو ضرب زيد بخلقه فلا يمنع على عتاق كلامه الاضمار عن

عايد ب قول **عنه** وفي نحو ضرب في الاخره ولو اخبر عن السبا في
 هذا المثال قيل الذي ضرب به زيد انما يقتضي بدل لمن ايا
 وافتا بخبر القضية لانهما را حيا لا للموصول وهو غريب وكذا عن
 انما هكذا ظهر من كلامهم قال دم وقول في الاخبار عن القائم
 ضربت وضربني زيد الذي ضرب وضربني زيدا انما عرفت عن انما
 بخبر الغيبة المستتر ليعود على الموصول وكذلك عرفت عن انما
 يا ضربني بالها لذلك لان الجملة الثانية صلة لا بها معطوفة
 على الصلة فلا يوجبها من خبر يرجع الى الموصول ولا يكون بدان
 غايبا دم قول **عنه** وعن عمرو الذي كرم في الاخره فاعله
 منزه عن مستر وقد كان فاعله عمرو اب قول **عنه** صديق الواد
 والقريظة عليه معنوية وهي النظر في المعنى وفي ان الخارج يكمل
 منها غير الخارج بالآخر فنعلم ان احدهما لا يتفق من الاخر فتكون
 او معني الواد قنانية في كلام المصنف التقويم قريظة معنوية
 عليه ولا اعتبار عليه قول **عنه** واخبروا هناد بال الى اخره ذكر
 الاختصاص مسيلين لغير فيها بال لا بالذي انوني قامت جاريا
 زيد لا بعد ثا فاذا اخبرت عن زيد قلت انما خبر جاريا لانه
 التقاعدتان زيد ولو اخبرت بالذي قلت الذي قامت جاريا
 لا الذي بعد ثا زيد لم يجز لان لا خبر ليعود عن الجملة المعطوفة
 وقد لجأ بعض النحويين مررت بالذي علم اياه لا الذي بعد
 فعليه هذا يجوز الاخبار في المسئلة بالذوق او لا الثانية يجوز
 المصروب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد قلت
 وينبغي ان يجوز من اجاز تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي
 قال المراد في قال سم الغيبة في بعد ثا ليعبر عن المضائق لغير

الموصول اذا التقدير قدمت جاريا له والمصنف الكشي في عايد
 المتبادر بمثل ذلك وهو في قوله تعالى والذين يتوفون متكررا
 ويدرون ارواها يتربصون ان يكون يتربصون خبر الذين لا
 انون عايدة لا لزوم الصانعة في المعنى الموصول فتباعد الجواز
 في مسيلتنا وليخذ قوله المسئلة الثانية من قوله قل ضربت
 الى اخره وهو ان الفعل لازم بالسنة للوجه الا ان يشبه بالمعنى
 كالصفة افتق ونه ان تشبيه اللازم بالمعنى حاصر بالاستفاد
 كما قال ابن خالزي قول **عنه** من نفي عن ما يتركب قوله **عنه**
 من جملة تقدم فيها الفعل اولا حيا لا خبر مع تقدمه لانه نحو
 زيد قام ففعل القامير زيد لا مكان البصر ويكون زيدا للمفعول
 في المعنى انوني قلت زيد وان كان فاعلا في المعنى لكنه متبدا في
 اللفظ وشرط التلطف ان يكون طريق الخبر في اعرابه من فاعلية
 وغيرها قول **عنه** وهي الصلة فلو تقدم مفعولها عليها نحو
 زيد ضرب عمرو وعرضه الا ان يتقدم الفعل وكذلك اذا كانت
 الفعل متقدما على جميع معولاته لكن تقدمت عليه اداة من
 الا وادت الداخلة للمعان او للمعل في ذلك الفعل فلا يقع الخبر
 او انما شاطهي قول **عنه** ايمن وانفصل هذا الاطلاق موافق
 لقوله في باب المتبدا وابد زيد مطلق الى اخره وقد اختار المصنف
 في التسهيل جواز عدم الامور بعد من اللبس فاما المذكور فليس
 وعلي هذا فيقيد هذا الاطلاق بجوف اللبس قول **عنه**
 وان رعت خبرا الى اخره بيان لمعنى خبرها وسكت
 عن محترز الضمير وهو انما هو قال الشاطهي ما اذا كان ظاهرا فلا
 خبر ومنها كما لو رعت ان تحترق عن عمرو من ضرب زيد على فتقول

الضاربة زيد عمر قال هنا غير الضارب وإنما لصاحب الضرب
 للمضروب وهو عمر وقد جبرت الصلة على غير من هي له وهذا
 شأنها لا دارفت الظاهر أبدا ولا يلزم في ذلك محذور التمسك
 لعمر زيد من ضروب الجوز زيد عمر وأقلت الضارب أخوه عمر
 زيدانتم قول **قوله** في نحو قولك إلى أخوه وقول في ضربته
 أن اضربت عن الناعل الضارب أنت فيستوفى فاعل الصلة
 لا يلال وانت خبرها وعن المفعول فإن قلنا يقول الجهور
 انه يجب كون الخلف غاييا مطلقا قلت الضارب أنت اما
 فانت مرفوع الصلة أبدا لكونه غير ال او يقول بعضهم يجوز ان
 المطابقة بين اللطف والخبر عنه في الخطاب والتكلم قلت
 الضارب أنت انا **قوله** وصبر التسمية هو العايد في
 منها واليه والمبلغ في الأمثلة **قوله** في الضارب هو حادثة
 فان قلت أذا عرفت لظاهر كلامهم من وجهين أحدهما
 اشتراطهم تقدم الفعل والثاني قولهم ان الخبر به يكون مبتدأ
 والخبر عنه يكون خبرا أو الضارب مائل جملة الخبر فالجواب انه
 لا اشكال لأن معنى تقدم تعدد في الجملة التي تقع فيها الضار
 لا تقدمه في أول كل شيء متكاملا وأما الثاني فواضح لأن الضارب
 مبتدأ وهو فاعل وجارئة خبر المبتدأ والتسمية خبره خبر
 عن زيد فكونه من جملة الخبر لم يخرج عن أن يكون مبتدأ
 قال ابن هشام **قوله** وأما الخبر ففيه خلاف والصحيح
 للجواز بين السويط بالجاء قد قال والأصح جواز أي الضارب
 عن صبر التكلم والمخاطب وخبر كان للفاعل والمصدر المفعول
 لا عن الالوكد وعلى المفعول له ومعه ومنه في كل خبره

مشتق

مشتق أي المبتدأ أو كان أو غيرهما أو قيل يجوز في بدل دون مبتدأ
 وعكسه والأصح المنع كما في باب التثنية والتوكيد انتهى
 وحده المنع في المشتق تقدم وأما المبدل فلا نهيهين كالمصفة
 فلا يفرد عن المبدل بل خبره عنها معما من العدد بنقتهين
 هو ما سألني نعت جمع حاشية القريبين أو البعيدين على
 السواك لا شين فإن حاشية السفلى واحد والعليا ثلاثة وجمع
 ذلك أربعة ونصف الأربعة اثنا عشر وهو المطلوب ومن ثم قيل
 الواحد ليس بمعد ولا مئة لا حاشية له سفي حتى تجمع العليا
 والراديب هنا لا هنا ظ الدالة على المعدود تصح **قوله**
 ثلاثة إلى أخوه حيز واحد واثنا عشر واحدة والثنان في خبرية
 على القياس فصالح الثلاثة والمضرة وما بينهما في هذا الحكم
 وتقالها اثنا في أنها لا تجمع بينهما وبين المعدود لا تقول واحد
 رجل ولا اثنا رجلين لأن قولك رجل مفيد للجنسية والواحد في
 وقولك رجلان مفيد للجنسية وثنع الواحد فلا حكمة إلى الجمع بينهما
 فوضوح **قوله** في العدد جرد بقى عليه أن تقول لو سكن هبت
 عشر وهي اثني عشر نحو ما لم يضر ليس وإنما نعت التامع عدده
 المنة وانبتت في عدة المذكر في هذا القسم من القلة نحو اثنان
 اسماء جاعات كزمره واحدة وفردة قال أصل أن يكون بالثنية التوافق
 نظيره ما سألني من الأصل مع المذكر لتقدم مرتبة وحده
 مع المنة فزواقتا خبر بنيت تصح من الناطق **قوله**
 ولو كان لا كذا في **قوله** في هذا إذا ذكر المعدود وأي القلة
قوله فان قصد له زيد كوال أخوه أطلقه بقا الجماعة وقيد
 السبك ما إذا كان المعدود المدحوف لفظ الوم وحيل حذف التاوه

العدد

مق على نحو ال

الواقعة لكلام العرب سق قولهم وهو ان تحذف النسا
 في المذموم ان يوجد ما في حذف المعد وحذف ايهما
 مناسب مدعاة الابهام ونقطة العدد ايضا وتقول لما
 حذف المعد ودلتك طلبة للفرق فما حذف النسا وقدمه
 يعكس فيقال هو عند حذفه لصح لا الفرق موهل يوزانها
 حينئذ في اللوث صرح يسر استلغ قولهم لهما العلم اي
 مؤنثا ثم ان كان اسما اي غير علم لما ياتي قولهم فلهنك ظاه
 ان ذلك على سبيل الوجوب وبما انه حلت له السوطي عن ابن
 هشام وغيره من ان ما كان فلهنك وذكرنا وصفا مؤنثا وبالعكس
 فانه يجوز فيه وجهان م وما ذكره الشريود ما استدل به
 بعض العلماء في قوله تعالى ثلاثة قرويا ربيعة شهيد اعلى ان
 الاقوال الاطرا لا الحيف وهو ان شهادته التي غير مقبولة
 لان الحيف مع حيفه فلو اردوا الحيف لقبل ثلاث ولو ريد النسا
 في اربعة شهدا لقبل اربع ووجه الرد ان المعتبر هنا الغنط ونظ
 قرو وشهد بذكر يسر كما حلت بثبوتها في الاولى في قوله
 ثلاثة اشخص الشخص لحياتي منه للذكر والمؤنث واذا اعتد
 الغير عليه افاضوا بذكره فلذلك يوثق العدد اذا اضيف
 الى جنسه سواء اريد به مذكر ومؤنث حفيد قولهم فأت
 اتصل الى اخوه ومع ذلك فليس بقياسه فلا فالنظ قولهم
 قولهم جاز مودة المعنى افرح جواز مودة الغنط في قوله
 ثلاث شخ من كفي به عن النسا وبين ما يبدى والكاهن الجارية
 حين يبدى والامر بالفتور والمصنوع الجارية اول ما ذكره
 وسيت معمر الدخولها في عصر الشباب قاله للقليل تصح

في قوله
 الصبر الا ما كان
 في قوله

قولهم غير ابلن كفي بالابلن عن السبايل يدل اخوة
 ابييت قولهم قرحمك التانيث ولولا ذلك لقبل التانيث
 اسباطا لان السبط مذكور في قولهم بدلان اثني عشرة
 اي اثني عشر كما هو صريح كلام شرح الكافية وانظر ما قاله من ان
 البدلية قرحم حبان لعقب قلت للانع كون البدل في التقدير
 من جملة اخوة لكونه عارضا بذكر العامل الا ان هذا لا يظهر على
 بحثنا المصنف من ان العامل في البدل هو العامل في البدلية
 قولهم واثنان وهو ما يكثر من اعتبار المعنى قولهم ثلاثة
 انفس كان القياس ثلاث لان التفسير مؤنث ومثال العكس ثلاث
 زيود والمراد تسوية والقياس ثلاثة زيود لان زيودا مذكر لكثرة
 قلب معناه وهو امارة قولهم ثلاث زيودا ومن لا يميل
 ما بين الثلاثة الى العشرة وهو حوش لا يحدده من قنطله والكثير
 ازودا وقولهم وان كان صفة الى اخوة مقابل قولهم
 ان كان اسما فقولهم ثلاثة ربيعات اي بالثلاث النسا
 اذا قدمت رجلا لا يتركها اذا قدمت نساوة ذلك لان
 ربيعات يفتح الباب في الاصل اسم ثم استقل في الصفة وهي جمع
 ربيعة يسكون بوسف بها المذكر والمؤنث يقال رجل ربيعة
 واعدة ربيعة وهي المذمومة والاصول لا تقير بفتح قولهم
 لان الدابة صفة في الاصل وقال بعض العرب ثلاث ذوات
 لهما جوف مبري الاسما للحادثة حواشي قولهم بطلان
 ذكر النظار في صحت الكلام انما المذكر يجوز في خبره التانيث
 ملاحظة الجهمية والله كبر على اهل وهو الاكثر في النسا فذكره
 هنا وحاصل ما ذكره من امثلة اسم الجنس هنا ثلاثة انواع واحدا

تغلب

اسم الجمع فنفسل فيه ابن عصفور فقال ان كان لمن يقتل فكل حكم
 المذلول كما تقوم والرهط والنفس وان كان لا يقتل فكل حكم
 المذلول كالجامل والعباقرة تصرح قولك ثلاثة من القوم اسم جمع
 قولك ثلاثة واربعة من القوم اسم جنس قاله ب قال ابن هشام
 والصواب ان الغنم اسم جمع لا اسم جنس وقول المعاصفة غنمه
 خطأ انتهى قولك ما كان في الترميز وقال ابن المصنف تتولد
 عندي ثلاثة من الغنم يحذف التاء لان الغنم حلت النون وهو المذلول
 للجور في غيره وبه يدرك كلام النحوي كالتصريح قولك غنم حلال
 فنفسل في الغنم بان لم يرد ذكر المصنف لولا خروجهما قولك ثلاثة
 والخالف اعم هو المعنى اعم ان فصلت فالمراد هو المعنى وجوبه
 وخالف في وجوبه بعض المتأخرين وكذا ان تقول ما العزق
 بن هذا بين جاحري في الجمع المعانف اليها العزق اذا التسلية ما يوشق
 المعنى حيث جاز اعتبار المعنى ثم وجب لاعتباره هنا حكاية النمل
 واحتج لاعتباره محالة التأخر قولك ثلاثة ولا اثر للوصف المتأخر
 كذا الاثر للوصف الذي لا يدل على المعنى نحو ثلاث حسرات
 من البهول ولا اثر فان حسراتا مشترك بين الذكور والاناث دم
 قولك ثلاثة رجله مثله ثلاث فداشيا ففرون اشيا فعلا ناسيت
 عن جمع على افعال فاشيا وان كان هو ثلثا لكن لما تاب عن جمع مذكوره
 وجب اثبات التامية مرادى ب قولك لا يستعمل ايضا لفظ
 المنرد الى اخره بل يميز معناه قولك واليه اجروا الى اخره اي ان
 لم يكن موصوفه ولا مسنة فالاول نحو انقلب حصة والثاني
 نحو خمسة انقلب والافصح في الثاني ان يكون مطلقا بانه لا يرد ولا
 حضافا الى مستحقه نحو خمسة زيدا قد عرفنا وعرفنا غيره

ولولا ذلك لم يرفع الامانة ولا اريد بها حقانيتها نحو ثلاثه
 نصف ستة ووجه الخطأ بان لا اكثر استعمله الاثر واجر له في حقه
 بالامانة للتعريف لانهما تستط الترتيب ويكونان هما بالامانة
 بين الامور والاعداد ويكونان للثقل والمطابقة ايضا فثلاثة
 للعدد وليس قولك فان كان اسم جنس الى اخره منيب
 يقتضي دخول هذا في المثنى ومنه تظن لانه وان امكن حمل الجمع
 على مفرد الجمع ليس ذلك لكن قوله بل يقل قلت لا يناسب الجمع
 ب قولك من الرهط هو ما دون العشر من الرجال وليس له
 واحد من لفظه وحده بل هو ما دون العشر من الرجال وليس له
 قولك فجمع على السماع على الاكثر استعمال الامانة الى اسم الجنس
 بانه قد وقع على الواحد لا يضاف هذا الجمع للواحد فكذا
 ما اشبهه قال المصنف وكذا اسم الجمع بالاسبة الى الصيغة فانت
 صيغة كصيغة الواحد وان كان لا يطلق على الواحد والذليل
 على ان يضاف لفظا معاملة الواحد انه قد يجمع على غيره الواحد
 ويترك الخبر عنه نحو الذئب ساوي تصريح قولك عكر الخيل
 الفاظ العدد اقرب الى جمع التكرير لفظا فنقصت المطابقة
 لفظا قولك من القوم الثلاثة انقضى في افعله واكمل وافعال
 وفعله قولك ان كان رعاية الى اخره لان الهاء طرد لفرقة
 لفظا في جمع معنى لا منها عشر عشرات وهو عدد قليل قاله
 الموضح فتصح قولك ثلثات من بين الى اخره تمامه رداه في
 وجبت من وجوه الصعامة افقر الشاعر حيث رده بالثلاث
 الثلاث ووجه الامانة اعيانهم واراد بالامانة بني الامانة سنان
 سمي بذلك لانه كبرت ثمنته والهم كسر اشيا ووجدت

اسم الجمع ففصل منه ابن عصفور فقال ان كان لمن يقتل فكل حكم
 المذكور كالقوم والرهط والنفس وان كان لما لا يقتل فكل حكم
 المذبح كالجامل والباقر تصح قولك ثلاثة من القوم اسم الجمع
 قولك ثلاثة من القوم اسم الجنس قاله ب قال ابن هشام ٥٠
 والصواب ان القوم اسم جمع لا اسم جنس وقول المعاصنة عنه
 خطأ انتهى قولهم ما هذا في الترميز وقال ابن المعتز فتولت
 عندي ثلاثة من القوم عذفت ائتلت اثنى عشر قولك اثنى وهو الجامل
 للجوهري وفيه ويروى كلام الشيخ كالقوم قولك اثنى عشر من القوم
 فيقول الى اخره بان لم تذكر الصفة او تاحرق هتما قولك اثنى عشر
 والمظلل اعي هو المعنى اي وان فصلت فالمراد هو المعنى وهو مبداء
 وخالف في وجوبه بعض المتأخرين وكذا ان تقول ما العرق ٢٠
 بن هذا وبين جاح في الجمع المضاف اليه العود اذا اتصل به ما يشبه
 للمعنى حيث جاز اعتبار المعنى ثم وجب اعتبار هتاهل الفصل
 واعتبر اعتبار محالة التاكيد قولك اثنى عشر ولا اثنى عشر المتأخر
 كذا الاثر للوصف الذي لا يدل على المعنى نحو قولك حسرات
 من البطل ولا اثنى عشر فان حسراتك بين الذكور والاناث قد
 قولك ثلاثة رجله مثله ثلاثة اشياء فاذن اشياء فعلا ناسية
 عن جمع على افعال فاشياء وان كان هوذا لكن لما تاب عن جمع هوذا
 وجب اثبات التائيه عرواوي ب قولك لا يجتمع اثنان في نظر
 المنفرد الى اخره بل لا يجتمع قولك والمميز اجروا الى اخره اي ان
 لم يكن هو موصوفه ولا صفة فالاول نحو انقاب حصة والثاني
 نحو حصة انقاب واللفظ في الثاني ان يكون عطفا على الجموع ولا
 مضافا الى مستحقة نحو حصة زيد لانه قد عرفنا وهو في الجموع ١٠

ولولا

ولولا ذلك لم يقع الاصناف ولا اريد بها حقايقها نحو قولك اثنى
 نصف ستة ووجهه ان لا يكون الاكثر اسما له اذ هو اسم للعدد
 بالاصناف لا للتصنيف لانهما تستطقتان ويكونان جملتين بالاصناف
 بين العدد والعدد ويكونان للثلاثة بالمطابقة ايضا لثلاثة
 للعدد وليس قولك اثنى عشر فان كان اسم جنس الى اخره مستبعد
 فيستعمل دخول هذا في المعنى ومنه نظيره وان امكن حمل الجمع
 على من هو الجمع ليشمل ذلك لكن قوله بلثلاثة قليلة لا تناسب الجمع
 ب قولك اثنى عشر من الرهط هو ما دون العشرين من الرجال وليس له
 واحد من لثلاثة وجمعا من الرهط او لثلاثة من الرهط وعن الجوهري
 قولك اثنى عشر من الرهط على الاغنى استماع الاصناف الى اسم الجنس
 بانه قد وقع على الواحد فلا يضاف هذا الجمع للواحد فكذا
 ما اشبهه قال المعنى وكذا اسم الجمع بالنسبة الى الصيغة فان
 صيغته كصيغة الواحد وان كان لا ينطبق على الواحد والذليل
 على انه مما حمل لفظا معاملة الواحد قد يعجز عنه غيره والواحد
 ويغير والظهور عنه نحو المركب ساير تصح قولك اثنى عشر من الرهط
 الفاظ العدة اقرب الى جمع التكميل لفظا فنصبت المطابقة
 لفظا قولك اثنى عشر من الرهط اثنى عشر افعله واكمل وافعال
 وفعله قولك اثنى عشر ان كان حاية الى اخره لان الحاية قد انزلت
 لفظا في جمع معنى لا منها عشر عشرات وهو عدد قليل قاله
 الموضع فتصح قولك اثنى عشر من الرهط الى اخره فامره ردا على
 وجبت من وجوه الصفاة انفقوا لثلاثة حيت رهن ردا بالثلاثة
 الثلاثة ووجوه الصفاة اعيانهم واداء بالاهام في الاهم سنان
 سي يذكرك لانه كسرت ثلثيته والهم كسر اشياء وجمعا

بالتشديد معناه جلت بالتحقيق قولك اننا اذا كانت
 صفة العيون ب قولك بالالف ذكر بعضهم الله جمع قرويع
 الناف فلا يكون شاذ اعرادي قولك ثلاثة تسع هي
 فمثلة تسع جمع بكسر او لموسكون ثمانية احد سبوا النفل
 تصدق قولك ومائة والالف للثلاثة اختلف لان المائة اجمع
 فيها ما افتقر في عشرة وعشرين من الامانة والافراد لا منها
 مشتملة عليها فاخذت من العشرة المخفض ومن العشرين
 الالف والاف عووض عن عشرين مائة وهي تين عشرين
 فموجلت الالف معاملة ما عووضت منه تسع وقولك
 فاخذت الى اخوه وحده ان هذا الحق ولو عكس حصل الشل
 بالجمع والتسعين ب قولك في قراءة حمزة والكسائي ثلاث مائة
 مائة تسعين بالامانة ووجه ذلك ان تسعين المائة بالشرع اذ كانت
 تسعين والاعشار وقيل الله من وضع الجمع موضع المفرد مستقرا
 وقرا الباقون بدونها على جعل تسعين بدل الالف في الالف يلزم
 الشذوذ من وجهين احدهما جمع تسعين امانية والآخر ان
 قال الزجاج لو نصبت تسعين على التسعين لوجب ان يكونوا اقل تسعا
 تسع مائة صحت قال ابن الحاجب ووجهه ان مائة مائة واحد
 من مائة فاذا قلت مائة رجل فمائة رجل وهو واحد من المائة
 واذا كان كذلك قلت تسعين تسعين فيكون تسعين واحدة من المائة
 وهي ثلاث مائة وقل التسعين تلاثة فيجب ان يكون تسع مائة
 وما قاله الزجاج بدو على قراءة حمزة والكسائي ايضا اذ تسعين عندنا
 تمييز لا غير وان لم يكن مضمونا ولا شك ان قوله الجملة اقل تسعين عند
 النفاذ وما ذكره الزجاج غير لازم لان الذي ذكره مخصوص بان

يكون

يكون التمييز مفروا اما اذا كان جمعا فالعقد منه كالعقد
 في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلاثة اثنان مع ان الامل في الجمع
 بالجمع وانما عد كالي المفرد لعله كما تقدم فاذا استعمل المجرى
 استعمل على الامل وما قال الزجاج انما يلزم لو كان ما استعمل
 جمعا استعمل كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل المجرى على اصله
 فيما وضع العدد له فلا يفتي دم قولك اذا عاشا لي اختلف
 تمامه فقد ذهب اللزامة والفتا قولك وخرج احدا الى اخوه
 كذا خرج احدي لان الاول شاذ لكون الاول معقولة لان مقابلا
 والشاذ في مطرد على الاصح كاشا واخاف ولهذا ينبغي على الامل
 في احد مقابلا وحده لم يثبتوا عليه في احدي تسع وان
 احدي للتسعين عند اكثرين ومثيل للحاق فقال التسعين
 في احدي عشرة للتسعين فتقول في العطف احدي وعشرين
 بالتسعين فكلما بين هاشم دم قولك احدي عشرة ولا تقبل
 احدي الاحدية او يعطون فاعلمها او معقولة نحو ان احدي
 الكوثر قولك واحدة عشرة فيه جمع بين علاءق ما تضيف
 قولك عن ثم كبرت لتوالي الفتحات قولك وقد سكت
 عين عشاري في المذكور فان قيل كيف جاز تسعين قال الاستد
 قلنا اذا جاز تسعين ها هو وهي بعد الواو والفاء هذا جاز
 دم قولك لتوالي الفقرات ولا فائدة المبالغة في الامتناع دم
 قولك ومع غير واحد واحدي الى اخوه بين بهذا حكم الشرع اذا
 ركبت مع التسعة فاما ومنها تسعين بقوله الالف وثلاثة حكم
 التسعة وما تحتها اثار ركبت معها العشرة ب قولك
 ولثلاثة وتسعة الى اخوه فمثلة احدها لغيره لا يجوز

الجواب على ما كان عليه من لحاق التالها فقبل خمسة عشرة
 رجلا كما قال خمسة رجال وعشرة رجال والجواب انه كرهوها
 لما فيه من اجتماع تائينتين يلفظ واحد ان الكلمة كلف
 واحدة فان قلت فذلك كرهوا اثنتا عشرة قلت التالها اثنتا
 عشرة ولا كذلك في ثنتا بدليل اسكون ما قبلها مصححا فان
 قلت فلهذا كرهوا اثنتا عشرة فان التالها اثنتا بدليل افتتاح
 ما قبلها قلت لما فيه ثلثا في ثنتا عشرة ان الدال على التالها
 انما هو الصيغة لا التالها لثلاث في اثنتا عشرة وان افتح
 ما قبل التال سوال اثنا في لا قبل في المونث ثلاث عشر جوارحا
 فتول ثلاث جوارح وعشر جوارح الجواب انه كرهوا الخلفين
 واقيعين على المونث من لحاق تالها بدور في الحاقها السوال الثالثة
 لم كان المونث هو الثاني في ثلث عشرة جارية وللذو هو الثاني
 في ثلاثة عشر رجلا وحاصله لم كان الجاري على القياس هو الثاني
 والجواب ان الضرورة لما اوجبت ان لا يجردا معا فلا يكون ثلثا
 معا فحين يجرد احد ما وتائث الاخر وكان معا فلهذا او لم
 عكسه لوجهين احدهما انه امر والتائث على ما ثبت له قبل التركيب
 لانه سبق فلفظوا قبل اربع المعداد كما يلفظون به وحده لان الضرورة
 انما دعت الى الخروج عن قياس العدد واتباع قياس غيره عند
 مجيئ العقدة فلو غيرا قبل مجيئ العقدة لم يناسب والثاني ان
 القياس لما اوجب الخروج عن قياس العدد واتباع قياس غيره في
 احدهما الكلمة حتى لا يحصل التوهم وان اللذان تقدم شرحهما كان
 احدهما العقدة على القياس اولى من اجماع التائث عليه وسبب ذلك
 ان تائث الكلمة وقد ذكرها التالها يكون في اخرها قال لان هشام

يسر قوله

قوله ففعله بناية تضمنه الى اخره هذه العلة جارية
 في اثني عشر واحد عشر واخوانه هم قوله حذف المطف
 او الواو فان ظهر العاطف مع التركيب والبنا لتقدير المتفق
 كقوله كان بها البدر ابن عشر واربع وانظر اذا ميز كلف
 يكون التميز حينئذ وزعم ابو حيان انه لا يظهر الا مع تقدم
 التقدير كالبنيان المذكور وليس كذلك فقد انشد ابن الجوزي
 وفي يزيد ابن حمز وعشرون قوله وقوع العجز منه
 الى اخره لا يقال سبب البنا انحصار في شبه الحرف فلا يصح
 ما ذكره لان المحصور فيما ذكره البنا الاصل الواجب لا العاقل
 لما بين كما هنا لان بناهذين التفتين عوض عن تركيبها انفس
 ويتر من عليه بان حاصله ان اخر الكلمة صار حطا والوسط ليس
 محلا للاعراب ووجه الاعتراض ان البنا كذلك اذا هما من احوال
 الاخر وانما يفي على حركته لانه له اصلا في التمكن ورد بان كل اسم
 له اصل في التمكن فالأظهر في الجواب انه انما يفي على حركته لانه
 له حالة اعراب وكانت للحركة فتحة لان هذا الاسم طاك بالترتيب
 فاوثر باجف لفركات يسر قوله اعرب صدر ثلث عشرة
 الى اخره وقيل هو مبني كاخواته صبرا وعجرا وفردة لاختلاف
 اعراب المصدر باختلاف الكمائل وذلك انه لثلاثة قول
 النيف بفتح النون وتشديد اليماء المكسورة وقد تحققت واصله
 الواو من نافي بنون اذا زاد تسخير وهو التسعة فاحوتها فوسم
 قوله وميز العشرين الى اخره احابن بعضهم ان يقال عذري
 عشرون وراعي لعشرين رجلا قاصدا ان لكل واحد من عشري
 قال في شرح الشهاب فاذا دعت للعاجلة اليد فاستماله احسن وان لم

قسمه العرب لا يستعمله لانه من معناه بغيره ولا يجمع بميزه
 هذين في غير هذا النوع سيوطي قوله **قوله** لو اريد منقول
 اما نصب التمييز في التعمود فليكن هذا الاصنافه اذ لا يستقيم
 انباء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفا اذ ليست
 في الحقيقة نون الجمع واما فاعداها فلانهم كرهوا ان يصيروا
 ثلاثة اسماء كالاسم الواحد ولا يريد عليه نحو خمسة عشر لان
 الحذف اليه فيه لما كان غير العدد لم يربح اعتناء ذلك
 المميز فلم يلزم صيرورة ثلاثة اشياء واحدا واجزا افراده
 فلا بد لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبروا الحذف لئلا يكون
 انفسه اقل جاي وقوله ولا حذفا انظر مع قولنا **قوله** لا
 عشر وزيد وقولنا صار منصوبا الى اخره منه انه فضلة مع
 الجواب ايضا اذا يقال المنصب الظاهر **قوله** ثم يذكر
 المقدم معطوفا ولا يتقدم المعطوف بالواو وعمل اجتماع
 الواو بعطف المقدم على البيت اذا اريد وقوعها دفعة واحدة
 فلا مانع من ان تقول قممت هذه ثلاثة عشر من او ثم حزين
 اذا قصد الترتيب مع انوار والترجيح **قوله** فاسلط
 بدل الى اخره اي بدل كل من كل وهو مقول على قولهم ان للبدل
 منه في مية الطرح غالباً ولو قيل وقطعنا اسباطا لغات
 فانه ملكية العدد وحده على غير الغالب لا يحسن تخريج البدل
 عليه فصيح واقول قد خرج عليه قراءة التنوين في التنوين
 سني كما مر **قوله** لذكر العدد وان اي لقبيل التي عشرة
 قوله **قوله** وافرد التمييز ذهب الفراء الى ان جمعه وظاهر
 الآية يشهد له تصحيح **قوله** وذكرنا انظم انه تمييز وكذا

نزع

نزع النعشري ثم قال والمراد وقطعنا اثني عشرة قبيلة
 وان كل قبيلة اسباطا لاسيط فاقول اسباطا موقع قبيلة قال
 للمصنف ومقتضى ما ذهب اليه ان يقال رايت احدى عشرة
 انما اذا اريد احدى عشرة جملة كل واحدة منها انعام ولا يابس
 برأيه لو ساعد استعما ولكن قوله كل قبيلة اسباطا لاسيط
 يخالف لما يقوله اهل اللغة من ان السبط في بني اسرائيل عينة
 القبيلة في العرب فكل هذا معنى قطعنا اثني عشرة اسباطا
 قطعنا اثني عشرة قبيلة فاسباطا وقع موقع قبائل لا موقع
 قبيلة فلا يجمع كونه تمييزا بل التمييز محذوف هذا كلام المصنف
 وقال اللغوي انظر ان النعشري يعرف باللغة قال **قوله**
 هذا دفع للفتل بخروج دعوي لم يبق عليه دليل وذلك
 ان المصنف نقل ما ذكره عن اهل اللغة وهو عدل ثبوت
 فيقول نقله والنعشري لم يبق خلاف ذلك عن اهل اللغة
 حتى يكون معلوما فتقدم كونه لغير باللغة والى بيته
 يثبت للمدعي كون النعشري اعرف من ابن مالك باللغة ولما
 به شهادة له وعنده ما انما العا لا عصبية محبة او محبة
 التماس على ان العرب لقبى **قوله** وان ذكرنا انما الواقع
 فتلا اسبطا **قوله** مع حكم التانيض هذا الوجه للثابت
 وفيه توجيه الجمع مع ان القياس الافراد كما مر **قوله**
 فيها اي الركاب وسواها فبداشاهد والحامية بلقاء الجملة
 واحد للزواجر وهي مادون الريشات العشر من تقدم الجناح
 والاسبط بالحكمة الاسود **قوله** فيستفاد من
 التمييز انك اذا قلت عشرون فتد خالفت من يعرف

العشرين للمنسوبة اليه ولا تقبل عشرة وزيد الا لمن يعرف زيدا
وعشر يد كما انك لا تقول غلام زيد الا لمن يعرف الغلام وزيدا
قول **قوله** لا يلبس الى اخره مترج في جواز ان يقال اشاك وفي
قصد لصافه اثنين بلا ترتيب قول **قوله** لمذكرها مطلقا اي سوا
كالمذكر سابقا او مساويا او متساويا في النسب بين العددين بين او لا
دم قول **قوله** ان وحيد العقل لعم من ان يوجد في الشئ او لا
فتقول عند خمسة عشر وناقته او ناقته وعبد او بين
عبد وناقته او بين عبد وناقته العاقل المذكور فان كان العقول
موتشا فالقياس يقتضي تنقيبه فتقول اربع عشرة جملة واحدة اليه
لخبره لان وصف الاثنية مع العقل اربع من وصف الذكورة مصحح
عدم العقل وكلامه ظاهر في خلاف ذلك فلهذا يقتضي ان الذكورة
هي المقبولة اذ اوجد العقل سوا وحدها اربع المونث دم قول **قوله**
وان فقد فلل سابق الى خبر مطلقا اصل ان التقاضيل او لا يقع بالتركيب
فان وحيدا اعتبر صاحبها لا محالة واذا فقد العقل فما لا سبقية
فاذا انتقت وذلك بان يفصل بينهما بين فانهما يقتضي السادي
في الحكم ومع ما عرنا على ما ليس كذلك وذلك
ان مذكورا لا يقتل يكون في استعماله كالمونث حتى ان قد يعود
عليه غيره فاما جعلنا الحكم للمونث كما كانا اعتبرناهما في خلاف
ما اذا جعل المذكور دم قول **قوله** ولما بينهما في الصفاة مطلقا
اي ما قلنا كان المصناف اليه لو غيره مذكورا كان او غيره وانما
كان كذلك لان المصنافين كالشي الواحد فلا ينبغي ان
يختلف حالهما فان قيل المعطوف على المصناف اليه ممضاف
اليه قلنا نعم لكن المعطوف مضاف اليه بواسطة الاول

مصناف

مصناف اليه والمباشرة فكان اولي بالا اعتبار **قوله**
اهل الشر ذكر العدد المعطوف والقياس يقتضي ان كان العدد
المركب فتقول عندي احد وعشرون عبدا واحدة بتقليب
المذكور واحد وعشرون جملة وناقته بتقليب السابق واحد
وعشرون بين جملة وناقته بتقليب المونث دم قول **قوله**
وام بالمدح امة على وزن افعل قول **قوله** وان ائنيق
عدد مركب نحو ائنيق عشرة وائنيق عشرة لما مر قول **قوله**
كعليك لكن هذا متصرف كما هو ظاهر قال ب او لا صا فتد
قول **قوله** ومنع في التسهيل الى اخره قال بعضهم هي لغة معيضة
عند سيبويه واذا ثبت كونها لغة لم يمنع القياس عليها
وان كانت ضعيفة مرادي قول **قوله** لان الجني قد مضى
الى اخره قد يفرق ما بيناوه اصلي فلا يرد الى الاقرا مضاف
وما بيناوه عارض بسبب التركيب فيرد اليه باذي علامة
تصريح قول **قوله** كلف من عنده الى اخره من التخليص
والعنا التعقب وينت بالثقب معقول ثان كلف والشي
في اضافة ثمانية عشرة حيث ائنيق مدح الى المعجزة بدو
اصفاة عشر الى شي اخره قول **قوله** في ثمانية اذ اركب
الى اخره اي في عدد المونث شلطي قول **قوله** فتح اليه لان
المركب كتابا اثنا عشر يجب ان يكون مضموعا وما قبلها
مفتوح لانهما تشبيه الذات اثنا عشر فكذلك ما قبلها اشبه
تا الفاعل يث يجب ان يكون مفتوحا واهل ان يا الثاني زامدة
لانها مصعب الثمن اصلين ولهذا قيل في الفه انها في التفتيح
كالعوض من احدي يا اليه فتكون اليه التوجودة كيا شام

هد

وبذلك زائدة بلا ترو ودم قول **قوله** وسكونها تحتيننا شئنا للركب
بالتركيب دم قول **قوله** وحذفها زائدة بها وطر الاسم قول **قوله**
مع كسر الميم بدل على الياء المحذوفة قول **قوله** وفصحها زعم
من الله اولى بواثق اخوانه لانها مفتوحة الاواخر موكبة
مع العشرة وظهر كلام المحققين انها في الترتيب على نحو ما حكمه الشر
دم قول **قوله** وقد تحذف ياوها او لا تزداد فاما ما حذفها
عدم الاتيان بها دم قول **قوله** وجعل لغوا على النون وقال
ابو حيان فكان اسم حروبي في الاعراب مجوز المنقوص فنقول جاء
ثمان وعشرت ثمان ورايت ثمانا ب قول **قوله** بضعه وضع
بكسر الموحدة على المشهور وبعض العرب ينقصها دم قول **قوله**
من ثلاث الى مس كذا في المصاح وغيره وعن بعضهم ان اليمين
من واحد الى عشرة ومن احد عشر الى عشرين دم قول **قوله**
ومنع من اثنين الى اخره لم يترك قوله الى عشرة لانه حينئذ لا يقبل
النهاية ولم يترك قوله فافوق لانه عبارة حينئذ ليست نقلا
في دخول كل مرتبة من المتوسطات وقوله من فعلا فاوردته مع
ما قبله ببيان ان هذا وصف لا اسم جلعده ولم يكتف بهم ذلك
من ذكر الصرخ لانه قد مراد به اثبات مجرد للنسبة وبيان
مطلقا لا حذف قول **قوله** اي فافوقها لانه لا نسب فوقه او انظر
اثنين لان الصرخ من اللفظ قول **قوله** كفاحل من فعلا الا ان
الاشتقاق من اسم العدد جاء لانه من قبيل الاشتقاق من
اسماء الاحياء كقوت يدان من التراب واستقر الطين من
المجر تصنع قول **قوله** واما واحد الى اخره يريد حروبي قوله
من اثنين قول **قوله** كل من بوصف تبع فيه التوضيح لكن

قال

قال من واحد الى اخره فاعلم من واحد مجرد واحد الى اخره
فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد بمعنى المنفرد الثاني **قوله**
قول **قوله** مثل بعض المراد به الاشتقاق لانه بعض المشتق منه
لانه ما خرد منه مما يشع به كل المصنف قول **قوله**
بمعنى اي ظاهرا بمعنى قول **قوله** لان المراد احد اثنين الخ
اخره لكن لم يطلعا بل باعتبار وقوله في المرتبة الثانية
او الثالثة او الرابعة ولا يلزم ارادة العدد الاول من عاشر
عشر وذلك مستبعد جدا كما في قول **قوله** ثان اثنين
الى اخره لكن لم يطلعا بل باعتبار وقوله على ان معناه
اثنين ومم ثلاثه سبب في قول **قوله** ذهب في التسهيل الى ان
تسمية ابو حيان فقال تسميت الرجلين بخالف نقل النحاة
فخره ليس نصا في تسميت الاثنين حتى يرد عليه جواز ان
اثنين قال المنفرد وما نقلنا من ما لك عن العرب قال العاين
التفان في كتاب الافعال واخبر تسميت الرجلين حازم
تسميت الاثنين ولا يتوقف فيه الا ظاهر في جامد تصح
قول **قوله** لانه لا مثل اي فلا يقال ثلثت الثلاثة وقد
ينامي قول الجوهري ثلثت القوم الكثير بالكسرة اذ كانت
ثلاثه او اكلت ثلاثه بنفسك وثلثت الثلاثة بالتحسين
ايضا انتهى قول **قوله** المسوخ من العدد هذا لا يوافق
قوله الا في الوصف ليس مصورا من اللفظ العدد الى اخره
ولعل في هذا ما يمتنع لظاهره لان ذلك استدركا عليه
قول **قوله** تحت ما اشتق منه اي بدرجة واحدة اخلا
يقال رابع اثنين مع انه يعدق عليه انه تحت ما اشتق منه

حفيد قول **قوله** فكم جعل في اخره وذلك فان قلت هل اختص
 جاعل بالتشريف فافوت قلت نعم وهي التبيين على ان معنى استبر
 فاعل اخره اذا استعمل مع ما بعده معني جاعل فاذا قلت
 رابع ثلاثة معناه جاعل الثلاثة ومصدر اربعة مرادى **قوله**
قوله جازت اضافته الى اخره فكذلك قالوا الاضافة في
 هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسما الفاعلين فلا نصب هنا
 بعده على المنعولية وخففت على الاضافة مستوفيات او النصب
 اكثر قال من وانما قل النصب هنا لان الانفصال والتاثير في
 هذا المنعول غير ظاهر لا بتأويل وذلك لان نفس لا يتغير لا يصير
 ثلاثة أصلا وان افترق اليها واحد بل يكون المتن والمنعول اليه معا
 ثلاثة والتاويل انما المستطاع من الجمع للكل بالظلم وكذا الواحد
 اسم الاثنين ومصادر يطلق على الجمع كما في فكأنه صار الجمع الاول
 هو الثاني **قوله** واما له اي بالشرط السابقة في باب
 اسم الفاعل فتخرج **قوله** لا يستعمل في اخره غير ظاهر
 وذلك لان من قولك زيد ثمان واحدا اي مصير واحد اثنين **قوله**
 بنفسه دم **قوله** واجازة بعضهم جزم به الرضي والمايني
قوله يارب كلات مبنية فيه تغليب اذا تقي واشتق ليسا
 مبنيين ومثله ياتي في قوله بعد يا قيايناوه الى اخره **قوله**
قوله ان تقتصر على صدر الاول الى اخره قال ابو حسان **قوله**
 وهذا الوجه اكثر استمالة واجازة انما تقتصر **قوله**
 فيرب الى اخره هل يجوز بناؤه بفتح ربيحوه الحمد وقوله
 محقق وعنه بضم ر **قوله** ويضاف الى المركب الى اخره
 قال ابو حسان وقياس من اجاز الاله في ثالث ثلاثة ان غيره

هنا

هنا على معني حتم تسعة عشر سوطي قوله في جواب ما مضى
 الى اخره ما المانع من جعله وشفا المركب اي مركب واقفا انتهى
 بان يكون مناسبا للفاعل المذكور ومن جزمه **قوله**
 لمجول كل الى اخره هذا وجه تعدير ما حذف من كل منها كما
 وهو ما يتاكتا في منية صدره **قوله** وجعل النواهي الواو
قوله بعد الدلام وهي الدال **قوله** لا تكسر ما قبلها قال
 في المتصرف لان الواو اذا قطرت اكر الكسر قلت يا ويا التاثير
 في حكم الاتصال الدال تعلق جازيا اعلان قاص ولا فصل احاديه
 تتركب اليها انتهى **قوله** ليريد كونه خاصا الى اخره هذا يتعلق
 بمفهوم قوله السابق مثل كافي **قوله** اجازوه وشي
 عليه في التسهيل **قوله** لا لئلا ساسي لا لئلا ساسي اللفظ
 ما لو صحت الدال على انه لبعض جماعة مضمرة فلا فرق بين الاخر
 والبناء وهذا اولي من قول التوضيح لئلا ساسي اللفظ
 توكيد فان اللفظ على تفسيره يقول يا عراب للوزين او
 الاول فقط بوليل حوز فلذلك فيها تقدم عند قوله وشاع التفتتا
 الى اخره **قوله** في حوز من حقتراة في الدال
 ومن هنا يعلم ان المركب يكون معناه فاد هو محال لما قدمه
 الموضع في باب العلم فيها فاذا كان الاسم واللقب مركبين لاولهما
قوله لكن قال المرادى وكذا ابن عتيق في شرح التسهيل
قوله وهو مصداق لكمة الاجماع عجماء ان اللفظ مختص
 بصورة ما لا يثبت بتركيبين لان كل فاعل افعالها في تنزيه
 والتشوين متعلق مع التركيب فيستعين ان التركيب الثاني في
 مومنه حتمه وكلمة التوضيح يدل على كونه عند التعلق بالملكي

قوله لا يجوز ان تحذف الواو قال ابن هشام في قول الشافعي
 حادي عشر بين شهر حادي مثلاً ثلاث لحقات تحذف الواو والياء
 النون وذكر كلف الشافعي وهو لا يذكر الا مع رمضان والربيعين
 لكن قال السيوطي والمتنول عن سبوح ان اضافة شهر الى الشهر
 قال دم وهو قول اكثر الصوابين قوله في قوله بالهجر مضارع
 ارجع وبالواو لما كذلك والفرع مبدلة واو الكوفة بها بعد حنة
 وامم مضارع وفتح بالواو وطر من الماء بين اصل وقد اولى الناس
 بان يقولوا في المصدر ابتاع بالالف وذلك بعد الابدال
 القياسي للتعريف في قوله في الفعل بالهجر ولا يكادون
 يقولون ورجع دم قوله بالياء في جميع ليلاته واستعملوا به
 عن جميع ليلته دم قوله لسبق الاضافة الى الفعل اعني
 لسبق الالياء في الايام بل عساه ان شهر العرب قديمة والقول ان اليا
 ليل وفي قوله لسبقها اشارة الى عدم رضاه فتقول من قال انه
 ارجع بالياء في ذوالاليام للتعليب وان ذلك جري على خلاف
 اكثر من تعليب اليا في الحاش ذكر ذلك الفرع في جملة
 قال ابن هشام وهو سوفي ان حقيقة التعليب ان يجتمع شيان
 فيجري حكم احدهما على الاخر ولا يتحقق الدليل والنهاية
 تسمى عن غيرين بلفظ احدهما وانما المسئلة القصيدة قوله
 كتبت لثلاث بين يوم وليلة وضابطها ان يكون معاندا
 فيكون محذوفاً وموتى ولا يجرى الا في وقت وفصل من العدد بكملة
 بين دم قوله ليل الى اخره اللام بمعنى في او عند دم
 قوله او لغوته يقتضي ان الغرة مختصة بالليلة الاولى
 ويؤيد قول الجوهري غرة كل شيء اوله لكنه قال بان هذا
 والغرة

بان
الشهر

الغرة
الليلة
الاولى

والغرة ثلاث ليلان من اول الشهر وكذا قال غيره من اهل اللغة
 وهو مختص في عدم الاختصاص فالشافعي بها انما يكون اذا لم
 يدور التقدير بل اريد الاعلام بان ذلك الشيء وقع في بعض هذه
 الالياء دم قوله او من ليله او مستعمل بفتح الهمزة على
 صيغة تامة المنعول عن اهل اللهاج واستعمل مستعمل المنعول
 فالمراد كتب لوقت اهلاؤهم لاله الشهور واستعملوا به وقد اوسع
 به غير المتأخرين من الصوابين بالثلاث في المستعمل بكسر الهمزة
 حمل ذلك بعض ادباءهم الفاضلة على التورية بذلك قال صاحب
 لا تنافي عن اوله لعل اني انا عنه قد روي عن جوهري انه
 من ادعى وجهاً ارجع عن امي مستعمل وعنه وقال
 ابن نباتة في الخطب سألني بالفرع ولا اري احنك يا هذا بولك
 يسبح ويذبح جفني بالدموع وقاله نسوي الشهر في الشهر
 قومي هل لعلي من جيبك غرة منها لا بد مني المستعمل بفتح
 ليس استعملت قول الغصون معطوفة لعل أصبحت بوضايف
 ووجه ذلك ان يجعل المستعمل اسم فاعل من قوله استعمل اللهاج
 بمعنى بين ومعه قوله كتبت المستعمل كذا اضافة الى كسر
 ليلان كذا في وقت ليله دم قوله في قوله غرة لثلاث خلون
 اختصوم مع الطلوع في الشر يخلون ومع ما في قوله الى البقت
 بطلت انما هو سبيل الاولى في ما تقدم اول الكتاب عن ان
 الاقصر في جملة التلخيص المعامل الطالعة وفي جميع الاقصر في الايام
 وبعضهم عكس بانها لم تخرج بعد التلخيص اي من ثلاثة الايام
 كان مبرزاً مما فتد عليه في جميع ولما خرجت بعد دم
 اكثره اي ما فوق الغرة كان مبرزاً عنده امتد عليه في الشهر

وتشبه

ولا يخفى ان ما فيه دم قول لجود يكونه احضر قول لجود
 الى ليلة بقيت وهذا مقال في ليلة التاسع والعشرين
 وفي يوم تلك الليلة وهو يوم التاسع والعشرين والاعتراف
 لاستقبال ليلة بقيت دم قول لجود في ليلته منتهى
 ليلة الثلاثين فان سمعت وكتب في الثلاثين قبل الاضحية
 واذا كتب ليلته لولا اضحية لم يكن ان اشهر كان تاما دم
 قول لجود او ليلته او ليلته منتهى ليلته منتهى ليلته
 حسب الايام وذلك ان في ليلة الثلاثين سلفنا الدليل سلفنا
 وانسلفنا في امسلاخا على هذا مفصل في التلاوة ما اشبه
 وانسلفنا في قولك كتب سلفنا منتهى ليلته او امسلاخا على الظن
 اي وقت كذا في الظن المضاف واقم المصدر المضاف اليه
 مقامه واماني قولك منتهى ليلته كذا في الظن المقام
 الى قدر حضاف لعل احية اللفظ للذين من غير تقويم دم كم وكان
 وكذا قول لجود بهم الجنس والعدد او بين الاول بالتمييز والثاني
 بالعدل التعميل لكون هذا لك العشرين لم ثلاثين فافق في رفع
 الحاصل فيكم من حيث الجسد والعدل التعميل الذي هو قولك
 لعشرين لم ثلاثين بين الاربعة الذي فيكم من حيث العدد دم قوله
 استقبالية وسبقه لهما من ليلته ليلية الشئ بقصر قولك
 وخبرية من الخبر الذي هو قسم الطلب وهو الذي يحتمل الصدق
 والكذب من الخبر الذي هو ما يحتمل الصدق والابتن هشام بن قيس
 من يوميا فتكثروا ولا فتخاروا قول لجود على اميرت شعيرين
 اشركها على الاعداء عشرة ليلتها وتقبل ليلتها الموكب وانما كان
 مجزوم الاستقبالية مفروا منتهى ليلته كانت كتابته عن العدد
 جعلت

كم وكان وكذا قوله

جعد عبارة عن وسطه وهو من احد عشر الى المائة لانهما الجعيت
 كما يدعى احد الطرفين كان تحتها وسط العدد منتهى منتهى
 مفرد فكذا اميرها هو كتابته عنته واعتبر بان حله على الوسط
 دون غيره تحكم ايضا في الوجه ان يقال كم الاستقبالية لحيات
 كانت مقدرة كعدد قرون اربع الى ستمائة انتهت العدد الموكب
 فافرد من زها ونصب وهذا ايضا صنعت والاولى الامانة في
 مثله على السماع دم واحباب الشئ عن الاعتراض بان الحاصل
 على الوسط لا يتحكم منه لان الوسط عدل بين الطرفين ووسط
 من كل منهما قول لجود كم شخصنا سما كرم مبتدا وما خبره قوله
 خلافا للكونيين الى اضحية ما اوم الخ في حال التمييز بخلافه
 فاذا قلت كم كذا غلانا فاستعملوا هذا كذا استعملوا كذا
 غلانا فخذف التمييز والجمع المضموم حال من غير الطرف
 المستعمل والعامل فيه الطرف فلوقلت كم غلانا لك لم يقتض
 هذا التفتيح الاعلى اي الخفض في جزم تقدير الحال على
 جعلها التمييز في مثل ذلك دم قول لجود ان وليت كذا
 ليلته حرف الظهور الذي هو ما من اللفظ عين المصنف قال ابن هشام
 ومتفق كذا كالمع من غلانا فاستعملوا فاستعملوا على كذا
 من جزم بيتك التي مبهمة وجه وجوب لا خيار وقد خفي
 على دم فقالا نظر وجهه وذكر ابن الجلبان ان من تدخل
 في ميلها قال من اما التورية فليكن نحو وقمر من ملك ولما استناب
 فلم اعتر عليه بعد وما بين ولا دل عليه فتاب من كتب التورية
 ادري مصته انتهى قال في الطول بعد نقله واقول سل على
 كذا انتهى من اية بينه التي ولا يخفى ما فيه من اللطافة

مبة

سبوطي ومحل يقين النسب فيما لا يحتمل طلب الفعل المميز
 مفعولا ولا في خبر من ليل لا يلبس بمفعول ذلك الفعل
 نحو كثر تركوا من حبات وكما هلكنا من قرية ومحل كراهة
 النسب على المسؤولية في قوله فنتقن في سبعة
 امواد بقا انما يتقن في البسطة وفي ان يميزها لا يكون
 منضيا لا بها لا لمرجلها لا ولا كمر لا رجل مضيت نصر
 عليه س واجازه بعض النحويين بغير نحو المطف
 عليه بالنق مع الاستعانة كس قوله ودليله
 واضح هو جرها بالحرف والاضافة نحو بك درهم اشترت
 وغلام كمر ملات قوله وانما مبدان او كشيدها
 بالحرف ومنع اوليتها معنى الهمزة ورب قوله
 وانما يلزم ان الصدر اما المستفاد منه من اضع واما اللزوم
 فالحال على رب وجهه كونها لا نشاء التكثير فان قيل
 كيف يتاى ان تكون الخبرية متضمنة للمعنى الا نشاء مع
 ما بين الخبر والنشاء من التنافي فالجواب ان الانشائي
 كمر من جهة التكثير القائم بنفسه المتكلم ولا وجوده
 في الخارج حقي يقال باعتبار ان طابق مضد ولا
 فكذب والاعتبار في الكلام الذي هو فيه وهو الذي
 قيل لما بسطة خبرية انما هو باعتبار الكثرة لا
 باعتبار التكثير والكثرة امر له وجود في الخارج فان
 طابق الكلام ذلك الامر الواقع في الخارج كان صدقا
 وان لم يطابق كان كذبا فاذا قلت كمر رجلا بعدي
 فله جهتان احدهما التكثير الذي قام بذهلك ولا

وجود

وجوده في الخارج وهذا الاعتبار تكون انشائية
 والخبري كقوله البرحان الخبير عنها بالعددية ولما وجوده
 في الخارج وهذا الاعتبار تكون خبرية دم عن البرحان
 وحكي الاختصار ان بعض العرب يقدم العامل على
 كمر الخبرية فقل لا قياس عليه والصحيح جواز التماس
 عليه لا بها لغة مرادى قوله كمر كناية عن مصدر كمر
 خبرية ضربت قوله او ظرف نحو كمر يوما صحيح
 قوله فان كمر يلها فعل نحو كمر رجل في الدار قوله
 او ليلها وهو لازم نحو كمر رجل قام قوله او ارفع قوله
 نحو كمر رجل ضرب كمر او سبها بدليل ما تقدم نحو كمر
 رجل ضربت اخوه كمر او قوله وان ليلها فعل متعدي
 الى اخوه اي غير ارفع خبرها او سبها بدليل ما تقدم
 نحو كمر رجل ضربت قوله كمر مفعول اي به بدليل قوله
 قبل كمر مفعولة على المصدر او ظرف قوله وان ليلها
 نحو كمر رجل ضرب زيد كمره عنده قوله الا ان يكون
 مفعولا او مفعولها نحو كمر رجل ضربته قوله لا ابتدا
 والنسب والابتداء كمر دم قوله ولا يتصل بين
 الخبرية الى اخره كذا قالوا في قضية ان الفعل بالجملة
 خا من بالضرورة ومنه نظر لوقع ذلك في افعله
 الكلام وهو القرائن الجيد كما تقدم عن المطول وقول
 سم انه مستثنى لا يخفى ما فيه قوله بخلافه مع
 الاستقناء مية والوجود في جملتها ان يكون محاسب
 موضعها عن الاعراب ولورق مطلقا لجاز مرادى

قوله اي الغيرية لاحاجة لهذا التقييد مع قوله لا في
والاستثناء اخري الى اخره والجواب ان الحاجة موافقة
التقييد لما في التشهير والكافية وكونها لا استثناء
نادرا وب قولك في الدلالة على كثرة مسلم في كافرين واعا
كذا فليس كذلك لان كذا لست كنتكثير بل لا الهام فتعط
فلك ان تكفي بها عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة وم
قوله ويقتضب تمييز بين وكان حقها ان يضاف اليه
كما يضاف كره لكره منه من ذلك ان في اخر كافرين تقويت
مستحق الثبوت لاجل الحكاية وفي كذا اسم اشارة واما
ماضيان من الامانة وم قوله او به اي يعني تمييزه
كافرين فقط او التعمد بوقوعه بين فالتطور المحقق لما ياتي
ب قوله فتقول كافرين رجلا رايته كافرين معقول رايته
قوله وكارين لنا الى اخره كافرين مبتدأ خبرها الظرف
قوله اطرد الباسرا في التتوط والسما والامل والاعمال
فاعلم من الم وم قدر شفي قوله وكارين من نبو الى
اخره كافرين مبتدأ خبره قتل قوله وكارين من اية
الى اخره كافرين مبتدأ خبره مرون عليها قوله رايته
كذا رجلا كذا معقول قوله كافرين فقرر اهل كافرين
في موضع الحال من سورة وهل يمكن ان معقول كان
لنتق اعم في تعد قوله اية ان كان هو لا يميز افاد
جواز الفصل بين الاستثنائية وجزءها جملة قوله
وكم بسيطة على المصير وقيل هو كبت من الكاف وما
الاستثنائية فتر حذفت عنها الحذف الجار وسكنت بيها

للتصنيف

للتصنيف معني ويبرده ان الالف لم يبق عليها دليل
على ان يعم وغير قوله لان التثنية اني اخره انظر
بما اذا يتعلق فان كان مجاز وهو الظاهر فهذا الفصل
قد ذكرت علته او لا يقول وفيها لغا هذه الثانية
والعامل الواحد لا يتقدم الى محولين من نوع واحد
الا باسباع ويمكن ان يكون الثاني بعد الاخر الاول اني يد
لانه اول على المقصود وم وقول ليس الثاني تعليل
لجواز الوقت بالنون حتى يكلف له يجعله بعد من الجمل
واما هو تعليل لتقدير جواز الوقت بالنون شقي قوله
حتى زعم ابن عصفور الى اخره من هنا قدم المصنف
التعقيب اهتماما وكان قوله نصب متعلق بالتقدير لانه
مختص بقوله او به صل من رعا على من ادعي لزوم الخبر
التعقيب تدبيره قال في جميع الجوامع وشرحه ولا يخبر
عنها اي كافرين اذا وقعت حبة الامثلة فعلة مصدرية
براهن او مضارع نحو وكارين من بني قتل معه مريبون وكارين
من اية في السموات والارض مرون عليها قال ابو حنيفة قد
استقر يستأ وقعت فيه فوجدت الخبر منه لا يكون الا ذلك
ولم تكت على كونه اسما مفردا ولا جملة اسمية لا فعلية تصدق
مستقبل ولا ظرف ولا خبر ولا فيمنع ان لا يقدم على شيء من
ذلك الا باسباع العرب امهي فانظر قوله تعالى وكارين
من دابة لا تحل رزقها الله من ثمرها فان الخبر جملة اسمية
وهي الله يوزنها الا ان تجعل الخبر لا تحل رزقها والاسمية
استثنائية فقلت وانظر قوله وكارين لنا فضلا الى اخره

قولته اي الغيرية لاحاجة لهذا القيد مع قولنا في
 والاستثناء اخري الى اخره والجواب ان الحاجة موافقة
 التقييد لما في التشديد والكيفية كون مجيئها للاستثناء
 نادرا وب قولته في الدلالة على كثر مسلم في كمين واما
 كذا فليس كذلك لان كذا ليست ككثرة بل الالهام فقط
 فلك ان تكتفي بها عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة دم
 قولته في تنصب تميز ذين وكان حقها ان يضاف اليه
 كما يضاف كمر لكر منه من ذلك ان في اخو كمين تنوين
 مستحق الثبوت لاجل الحكاية وفي كذا اسم اشارة واما
 ما صنف من الامانة دم قولته اوبه ابغى تميزه
 كمين فقط اذ التقدير تميز ذين فالنظر للمعجم لما ياتي
 ب قولته فتقول كمين رجلا رايته كمين مفعول رايته
 قولته وكمين لنا الى اخره كمين مبتدأ خبرها الظرف
 قولته اطرد العاشر اي الفتوة والاصل والاعلى
 فاعلم من الم دم قدر شقي قولته وكمين من بني الى
 اخره كمين مبتدأ خبره قتل قولته وكمين من امية
 الى اخره كمين مبتدأ خبره مروون عليها قولته رايته
 كذا رجلا كذا مفعول قولته كمين فقولنا اهل كمين
 في موضع الحال من سورة وهل يمكن ان مفعول كان
 لتقرر ابغى قد قولته اية ان كان هو لا يميز افاد
 جواز الفصل بين الاستثنائية وميزها بجملة قوله
 وكمر بسيطة على المصعب وقيل حركته من الكاف وسنا
 الاستثنائية فتر حذفت عنها الحذف الجار وسكنت بيها

للمقتضين

للمقتضين معني ويرويه ان الالف لم يبق عليها دليل
 بخلاف دم وعمر قولته لان التنوين الي اخره انظر
 بما اذا يتعلق فان كان بجار وهو الظاهر فهذا الفصل
 قد ذكرت علمته اولا بقوله وهذا لغا هذه الثانية
 والعامل الواحد لا يتقدم الي مفعولين من نوع واحد
 الا ما استماع ويمكن ان يكون الثاني بدل من الاول اتي به
 لانه اول على المقصود دم واقول ليس الثاني تعليلا له
 لجواز الوقت بالنون حتى يكلف له يجعله بدل من الاول
 واما هو تعليل لتقليل جواز الوقت بالنون شقي قوله
 حتى نعلم ابن عصفور الى اخره من هنا قدم المقتضين
 انصب اهتماما وكان قوله نصب متعلق بالتقدير لانه
 مختص بقوله اوبه صل من راع على من ادعي لزوم الخبر
 التخيير تدبيرة قال في جمع الجوامع وشرحه ولا يخبر
 عنها اي كمين اذا وقعت مبتدأ الا بجملة فعلية مصدرية
 بماض او مضارع نحو وكمين من بني قتل معه ربيون وكمين
 من اية في السموات والارض مروون عليها قال ابو حنيفة قد
 استقرت على وقعت فيه فوجدت الخبر فيه لا يكون الا كذلك
 ولم تفت على كونه اسما مفردا ولا جملة اسمية لا فعلية مصدرية
 مستقلة ولا ظرفا ولا خبرا فيمنع ان لا يقدم على غي من
 ذلك الاستماع العرب امي فانظر قوله تعالى وكامين
 من دابة لا تخلف رزقا الله يومئذ فان الخبر جملة اسمية
 وهي التخيير فاما الا ان تجعل الخبر لا تخلف رزقا والاسمية
 استثنائية فقلت وانظر قوله وكامين لنا فضلا الى اخره

فان الخبر منه ظرف قولته وفي ان خبرها لا يقع اليه
 اخره واختلف في جواز حذف الالف فمضاهيها لا يجوز
 الفصل بالجملة وبالفعل سيوطي قولته وافادة التكرير
 فيه ما عذر في جمع الجوامع وتتميمها كذا يوجب الاعراب
 ولا تتبع تبايع ب قولته وبانه قال دم بعد ذلك
 وقال ابن معط فان قلت كذا كذا ادرهم فزلم ثلثا مائة لانها
 عدوان اصنفت ثانيا بها الى المخرجه ويكمل ما فوق ذلك
 الى تسماية فان قلت كذا كذا ادرهم فزلم ثلثا مائة ودرهم
 لاجل المعط مع جرد التميز انتهى وتمامه فيه قولته
 راجع الى تميز كابين دون كذا كذا الى المرادي وغيره لكن جزم
 المكودي حمل المتن على ظاهره فقال في قوله وبنت تميز
 تميز زين الى اخره ما مضى على ان تميز كابين وكذا اذا مضى
 او جرد الى ان النصب بعد كذا اكثر ولغيره من بعد كابين
 اكثر انتهى قولته بعد كابين اي يكون النون على وزن
 اسم الفاعل من كان سيوطي قولته والرابعة كونها مفعولة
 ساكنة نالها من واصل كابين قدوتها العاشدة فختلفت
 كيت دم قولته والفاصلة كان بوزن غير قوله وكيت وكيت
 يكون اليا مخففة في الاولى وتشديد ها في الثانية وكذا
 فيما بعده قولته يفتح التالفة وكسر ها تشديدا
 مجزوعا وخبرها تشبيها بحيث فتكون انتا مثله للفرقة
 والكلية على كل حال مبنية لانها واقعة موقع الكلام والجملة
 لا تسبق اعرابا ولا مينا لانها من عوارض الكلمة لا الكلام واورد
 والله كان يجب ان لا تكون مبنية اعرابا للجل واجيب ما

بانه يجوز خلو الجملة عن المصواب والبنا الماهر ولا يجوز خلو
 المفرد عنها فبق على الاصل وهو البنا لفتق سبب الاعراب
 كما قيل عدم المعلقة العدم واعتبر من بانها كناية عن جملة
 لها اصل من قال فلان كيت وكيت لم يرد ما يورده في محل
 نصب واجيب بان المصواب المعلى في الجملة عارض فلم
 يستدبه دم عن من قولته مخففتان من كيه ووزنه يحدف
 لام الكلمة وابدال انتا منها في بنت والنون عليهما بالانتا
 كما في بنت ولا مينا بالاولا والاذ ليس في الكلام حيوت وعاوية
 حيوان بدل عن النوا ولغيره نقل ان اصلها كويه ووزنه لان انتا
 في كيت ووزنه بدل عن اللام فلو كان العدم واولا القتلت كوت
 ووزنه وحكي ابو عبيدة كيه بانها مكان تا كيت مفتوحة
 ومكسورة دم عن من قولته الا البنا على النون لثقل التشديد
 قولته كان من الاعمال اخره اذا قيل كان من المصرك كيت
 فكان ثمانية خبرها كيت وكيت لانه نايب عن الجملة ولاه
 يكون كيت وكيت اسما لكان كما لا يكون اسما لجملة قالته
 الناصري واستحسنه ابن هشام لكن اورد عليه تفسيره في
 الاشان بغير جملة لا مصرح بمحذوفها والظاهر ان من الامر
 تشبيها يتعلق ما عني فقد لدم قولته لا بد من تكررها نحو
 قال لي كيت وكيت ومحمل كيت النصب قولته وان كان معزوا
 لانه كناية عن جملة دم قسيل باب الموصول لا محالة
 في ايراد لفظ التكميل على حسب ما اورد في الكلام سيوطي وهو
 عوارض على المحكي ما ي ومن فينبغي ان يزداد او مبنية لفظ التكميل
 ب قولته اعرابا او مينا للام لا او مبنية وفي شرح التسهيل

الحكاية

افرادي واختلفت في الحركات اللاحقة لاي فقيل هي حركات
 اعراب وفي في الوقع على قياس قول البصريين مستدا وحرفها
 محذوف كقوله او قلم وانما لم يقدر فاعلا لان الاستفهام
 لا يعمل فيه ما قبله واحراز الكسبيون في باب الحكاية رفعها
 بنقل حرف يكون طبق الحكم على الظاهر لانه وبتحريك الظاهر
 عندهم في اشتري اي ايا لمن قال اشتري رجل فربما يتبين ان
 الاسمين محذوفان على فعل واحد واما في النصب والمجرور في قوله
 على محذوف تقديره ايا حريت وبأي مورت ويحذف في قوله على مورت
 موزنا واما في بعضهم ان يوتي به قبل اي فتقول حريت ايا مورت
 بآي ولم ينعلموا فلك في الاستثنائات مع اي ومن وعادون
 عزوها وقيل هي حركات حكاية لان من جعلها المجرور فيلزم
 على كونها المعبودا اصارا حروفا للمجرور وقد التزم بعضهم احوال حرف
 المجرور فتقول بآي واذا كانت حكاية فتكون بمنزلة من في موضع
 رفع بالابتداء او المجرور ولا يبعد ان تكون منعومة والاول
 اعني كونها المعبودا هو الاظهر انتهى ويجوز في هذا الخلاف في الرفع
 اللاحقة لاي نحو ايان واين واوين واين كما ينبغي ما في شرح
 الباب سبع ودر مصرح يكون الحكاية في اي واجبة او حايضة
 وقيل ابو حيان ان من الضمير من احراز قول الحكاية في باب
 اي واحراز الاستئناف على الابتداء او المجرور قال انك لو اظلمت
 لغير قلت اي من ذكرت سيوطي قوله في ما المذكور اعترافا
 عن المعرفة فانها لا تحكي بآي مع قوله المذكور اي سابقا
 في الكلام غير ذلك واحترز به عن السؤال بها ابتداء فانها حينئذ
 على حسب العمل وهذا الشرط يفر عليه في التسهيل قوله

وايتين

وايتين فلو قيل ايت رجل وامرأة قيل في السؤال ايا واما حجة
 وهل يجوز ان يشترط في تليد المذكور سأل في فيه احتمالا لان حرف
 ايت حيان قوله لا يعمل بها مع تعصبه بنصبهم على الحال
 من خبر الموصوف المجرور بآي المرفوع الجمل ما بآي عن فاعل
 تحكي ولا يجوز رفعه على آي بآي ليعمل لفساد المعنى قوله
 او صلحا لان يوسف به عتق هذا ايت حيا لا يقال فيه
 ايت او عندي حيا لا يقال فيها ايتون سيوطي قوله ما المذكور
 بمن اي منك وعتك واما اشتراط في الحاق العلامة المذكورة
 كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استقيم بها عنها ذكرت
 بغيرها في الغالب اما محكية او غير محكية لان الاستفهام عن
 المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلا يطلب
 التثنية بخلاف المسبول عنه كما في النكرات قوله
 والنون حرك الى الضمة قال ابن هشام مشكل لانه عطف على قول
 احكمه فدل على ان تحريك النون والاشباع غير الحكاية وانما الحكاية
 تنسب تلك ترقوله مطلقا لا غاية له ومواد به للحركات الثلاث
 انتهى وجواب الاشكال ان المعطف تفسيره بآي تنبيهه قال ابن
 غازي فون اشبعن ثقبلة خففت للوقوف وتو كانت خفيفة
 ما لامانة لوجب ابدالها الفاسر قوله وقيل معان الاخره
 الفاهرون معان ومنين ليس اسما معديا كما قد يسمون وانما هو
 من وهي مبنية لكن زيد عليها هذه الحروف ولا ترفع حال السيل
 عنه وكذا يقال في منون ومنين ومنان ومناتين ومناتين في
 الجمع مع هذه الزيادة اسم مبني في محل رفع وهذه الكلمات ليست
 متني وانما بل على صورته اسم ومحل التثنية عند كون السؤل عنه

مثنى فلو كانا معتقطين كان يقال رايت رجلا فانه يحكي
بقولك من وجته قال ابو حيان وهل يجوز ان يشي ويظن
فيقال منين كما تقول العرب في رجل امر وامرأة حمرا
يجهل ان يجوز العاقبة ويحتمل ان لا يجوز لان المقصد في
الحكاية الاستنباط وكذا اي فيها الاحتمال وسواء في
الصورتين اتفق لعرب المحكي ام اختلف سيوطي قوله
الفان اي بالوفان قوله نعم لاي نعم العدل لان
هذا حكم العرب قوله نعم وقيل قال انك ثبتت منه
وكذا في المنف والجر لا يختلف ولم تكن اثبات جروا في
الدلالة على الاعراب في منه اذها التاثير لا تكون في الوقت
الاساكنة والفتوا بحكاية التاثير وتركوا حكاية الاعراب
لان الاعراب فرع الذات واذا اتممت مولفة الفتح والاهل
كان حفظ الاصل والجزء قوله مسكنة واسكنة
ينبغي ان التاثير لست افيث الكلمة اللاحقة لست
بل الحكاية تانيث كلمة لعربي قوله ليل لا يلتقي ساكنان
وان كان جائزا في الوقت قوله انه حكم فقد روي ذلك
لان قوله انما فاري حكاية لما وقع له في الجرح وانما حين اثباته
قال لهم منون انهم ولا يخفى ان المعنوم من هذا الكلام انه حين
اثباته لم يملك بقوله اننا واري شر بقوله منون انهم بل لم يملك
بقوله اننا واري لا بعد قوله منون انهم حين اثباته وقوله
المتنوع انه ليس من حكاية المعنوم منع حنفا واضحا بل قال سم
عندي انه سهو ليس قوله وادع اعنيته اسما كان او كنية
اولعيا وانما حضوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لان وقع

للإعلام على

على عدم الاشتراك بخلاف سائر المعارف فان كل واحد منها
لا ي معنى كان والحكاية لا يقع الاشتراك فكانت انسب بالعلم
من قولهم من بعد من ظاهره ان حكاية العلم بعد من
لا تستفيد بالوقت وهو مقتضية اطلاقه وخروج اي فلا
يحكي العلم بعد ما سائر المعارف فاذا قيل رايت رجلا امر
بزيد قلت اي بالرفع لا يحكي لان التعراب يظهر في اي فكر هو
ان بخالقه الشا في بخلافه من زيدا ومن زيد من قوله
ان عربيت من عاطف الى اخره ظاهرة ان المراد العطف حقيقة
لصورة فليتنظر وحده هذا العطف مع اختلاف للكلام وليس
من العطف التلقين وهل هو معنى على جواز عطف الانشا
على الخبر مع ان التوقيين لم يختلفوا ههنا في جواز هذا العطف
فما علمت سم والعلق العاطف وعبارة انشا طي تكل على
اختصاصه بالواو والفاء في شرح اللهاج التصريح بانه الواو
والفاء خاصة يسر قوله وهذه لغة الجازيان هي
احدي اللغتين عندهم لانهم يلتزمون الحكاية بل يجوزون الحكاية
والاعراب الجوزي في الدنيا وليست الراهنة عندهم بل الراجح
عندهم التعراب وعدل ابن المنصف للحكاية برفع قوله ان السبيل
عنه غير الاول وفي حالة الرفع وان احدثت الحركة في حالتي الحكاية
والاعراب لان وقوع الاسم عقب فكر المحكي بصورته يدل على
ارادة حكاية هذا المذكور في الجملة يسر قوله فان اقرر
يعالفت الى اخره سبب ذلك ان الغرض من الحكاية بيان
ان السبيل عنه هو الاول لئلا يتبدى سؤالا في امر معصوم
المتقدم الذكر لتفريه فافل عطف جملة السؤال على كلام المرسول

اي لدفع ما عساه من
الاشتراك اللغوي فلا
يتاخر ان وضعها
على عدم الاشتراك
اي معنى

صار في ذلك بيان ان المسئول عنه هو الاول لا يمكن لا يقتضي
سواء العمل يذكر مصدره ويجوز العطف اذا كان حروفاً والعطف
لا يربط للتوسط بين معطوف ومعطوف عليه من وليست تنفي
من تعيين الرفع نحو من زيد او من غير وا فلا يبطل دخول حرف
العطف على الثاني الحكاية لانه انما يبطلها في الاول فيسبب
قوله لا يقتضي الحكاية العلم في اخره ويشترط ايضا ان يكون
علما لما قبلها ياتي وان لا يتبع بياض منته او فكيف او بدله
قاله الوجوه وفي العطف خلاف ياتي وانما اشروطوا افتناء التاني
لانه استغنوا باطالته عن الحكاية واستثنى بعض المنع بامت
كما لا في لانه صادر مع الثبوت كشيء واحد واستثنى عطف النسق
على القول بالحوار فيه لانه ليس فيه بيان للتبوع فلا يربط
الاول بالحكاية تصح قوله لا يقتضي العلم موصوفا دون القول
قوله وحركة اعرايه مقدره وذهب بعضهم الى ان
المنع لاعتبارات قوله في المنع في اخره موافقه به
الجملة المسكوتة بالقول وفروعه ويجوز حكايته على المعنى
فتقول في حكاية زيد قايماً قائماً وقايماً زيد فان كانت الجملة
معلومة بتعين المعنى على الاصح لو ضحك او صولح ان كتاب
المرسل ولولا يقوم ان الكون نشأ من العاقل فعلى هذا اذا
قال تنضم حاريد بالجر وارت حكاية كلامه قلت قال
فلان حاريد بالرفع وقلة خفض زيد اليه تنبيه بالاستدراك
على لحنه تصح قوله سمعت الى اخره سمع الشاع
قوماً يقولون الناس ينجمون غيثاً حكى ذلك كما سمع فرفع
الناس وصيد حينئذ اسم ناقته تصح قوله ولي

الاستنبات

الاستنبات الى اخره قال ابن هشام يسمي هذا السؤال
في اصطلاحهم استنباتاً وكذا الحل سؤال عن شيء وذكره
فان كانت الي سوالهم غير مذكور فلا يكاد توحيدها للمعجزة
مذكورة وشذ قوله ما في كتابه ام بآية سنة تروى عنهم عاراة
على وتجب انتهى التانيض لما فرغ من ذكر العدد
وما اخبر عنه ذكر علامة التانيض اذا كان باصل العدد
قد ذكره في شئ من التذكر والتانيض واحوالها وحروفها
عن القياس ولو قال التذكر والتانيض كما في الكافية والتسهيل
كان الحسن لانه نظير قوله المعروف والمجهول والتكرار والمعرفة
والمقصود والمدد وسيوطي قوله علامة التانيض
اي في الاسم المتكلم تسهيل احكامها من المبني بطريق الاصل
فانهم يجعلوا لعلامة تانيض ما يذكرونها على تانيضه
مبني ذلك كالكر في انت والنون في هن ومعنى دم تنبيه
ليس كل اللغات يفرق فيها بين المذكر والمؤنث بل في بعض
لا يفرق بينهما يفرق لفظي كالتركية والفارسية فان المذكر
يشير بالقرين عند السامع ب قوله تا والنا في با والقر
لأحد الشئ يشار الى ان العلامة لا يفتقران في كلمة واحدة
فلا يقال في ذكره مثلاً كرامة لعمدة الضموا بلصداً عت
الخبري وعلامة فالدين مع وجود التا للالحاق جمعها
ومع عدمها للتانيض تنبيه لانه لا يربط عليه ان بعضهم
عدمها اليها في هذي وتغليظ والكسر في ضربت وانست
والايت والتا في الهنات والنون في هن وانق اما اليها في
هذي فليست علامة وانما التانيض من المبيضة وكذلك

التانيض

القول في منزلة وانت ونون هن وتا هينيات هي المذكورة أولا
والا لث قبلها سبقت للجمع واما اليا في فاعلين فغير مستند
مبنيون هي كالنون في فاعلين ولم يقولوا انها علامة للتانيث
بل صيغة تدل على المربك شاطبي سم قولهم وتختص بالاسماء
في الجزر من الاسماء فمن شغلها الاعراب ومعه ٢٠
بالخصا من المتعركة بالاسماء انفصل بها اذا المحقت اخرا او اذا
تخصت للتانيث فلا يرد ان المتحركة تليق والفتحة والفتحة
على تانيث الفاعل والمفعول قولهم كفاية الى اخرون ٢٠
ابو حيان ولا يرد ما فيه التا ظاهرا ان يكون مونا اعني
في الاخبار عنه والوصف وغير ذلك بل في ذلك تفصيل
فان كان مدلوله مذكرا حقيقة فهو مذكر نحو طلحة وخرج
اسمي رجلين فنقول قام طلحة ولا نونت لظن اللفظ وان
كان مونا حقيقة انشئت نحو طلحة وهما شاة ولا تذكر هذا
فيما امتاز فيه المذكر عن المونث فان لم يتر فهو مونا
مسا كان المدلول مذكرا مونا نحو قلة وعلمة وان كان
مدلول الاسم الذي هو التانيث مونا حقيقة ولا مذكرا
حقيقة فهو مونا على كمال نحو خشة واحدة انشئت قولهم
وتختص بالافعال قال ابن تانيث قد تدخل الحرف
كربت اذا كان المجرى بها مونا وقد جازيت انسان حسن
ويحوزان براد بالانسان المونث وتلقوا تانيثا اذا عطف
بها فتعطي قصة لا مفرد لهما مفرد وتقال لا تشابه
ليس وعلت في فعل وامانا هنت وبت وعت وكلنا
وتشتان ومشتان فليت لمع التانيث بل هي بدل من التانيث

في حال التانيث ولذا سكن ما قبلها وفي حستان كانه بدل
من الدم لان واحد كشده انتهى قولهم فقلت هي مونة
ينيد ان التانيث هي الثانية المشتقية هي لا الة ولي
وهو كذلك مستقيم ان التا اكثر الى اخرون ولذا قال
المصنف ان التا اصل للثا وقيل بالاعكس لان التانيث
بالا لث لازم قال ابن ابي زيد والذواري ان كل منهما اصل
حده انتهى قولهم في شغل التانيث الى اخرون ولا يشاع
الها قولهم والاعكس الكونون الى اخرون وليس بشيء
لان التا في الوصل والها في الوقت والاصل هو الوصل لانه
الوقت ظرفي وقوله لانه لا يصل الى اخرون لاسالة التا
دليلان لمدحها ان ما من مذكر ولا مونث الا ويطلق عليه
شيء وشي مذكر والتا في انه لا يفتقر الى زيادة والتانيث
لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التا والتانيث الا
في الاسماء اذا مقدم مدلولها فان قد دخلت الاسماء
جان تذكير باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة
وكذا العمل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيها الوجهان
بالاعتبارين وزعم الغزالي ان تذكير حروف الهجاء لا يجوز
الا في الشعر وقوله وفي اسم الاسامي على فاعل
جمع اسما الذي هو جمع اسم فاسم جمع الجمع شاطبي قولهم
قد روا التا ولا يقدر من العلامات فاعلان ومعهما على
العرض والافتعال فيحوز ان تحذف وتقدر بخلاف اللفظ
الرضي وتقدر التا في كلامه يحتمل معنيين احدهما ان يكون
حقدة في لغز الكلمة عن من ظهورها الا استعماله وقد

اذا استعملت استعمالا اخر وهذا هو التثاق ومنه كقولهم
 وشمس منو على تقدير التثاق في اخره حتى كان كقولهم
 وعينه وشمسه والدي على ذلك ظهورها في التصغير
 كقولهم وعينه وشمسه وكذلك الباقي في الالفاظ
 عن العرب مصدرة بغير تاشد وذاو التثاق في ان
 اعم من هذو هو ان يكون المونث على تقدير التثاق
 ظهرت في التصغير لم تظهر في حكم المقدام التثاق
 فلما تقدم واما الرباعي فالحرف الرابع قائم مقام
 عناق وذراع ولذلك اذا صغر واحد الصنف لم يلقوه
 الماشد ومنعوا صغرهما بمنعوا صغر ما فيه الياء
 انقسم كان الياء فيه في اذن مقدرة الظهور والتثاق
 اولي ان يحل عليه كلامه والدي على تقدير الياء
 المزبونة منه تصغيرا لترخم ظهوره في عناق وذراع
 في ذراع شاطبي قولهم ولا يعرف التثاق في اخره
 ان يزد فيها الاخرج له اذ المونث بالفتح لا يحتاج
 لتثاق التثاق فيه بالفتح فلم ينجح فيه الى اللفظ
 انما الاعلامه فيه اما ان يكون حقيق التثاق او حقيق
 التثاق او محاذيها ان كان محاذيها فالاصل فيه التثاق
 نحو هاد ومحاذيها ولا يثبت شيء من ذلك لا مقصورا
 السماع وبابه اللفظ نحو قدر وشمس وان كان حقيق التثاق
 او التثاق فاما ان عتاز فيه المذكور من المونث او
 امتاز منه مونث ان اردت المونث وهذا ان اردت المذكور
 نحو هند ونريد واللفظ من فيه المذكور من المونث

فذكر

فذكر سوا اردت من المونث ام المذكور وذلك نحو بغير
 عن الحياء قولهم كالرد في التصغير والتثاق
 لا سيما في الاسماء وهذه العلامة تحق بالثاق في قولهم
 ومهذاربهم كقولهم الذين في منطقتهم قولهم ملوكة
 من الملوك وهو السامع يقال رجل ملول وقوله ملول
 زقوا قولهم وفروقه من الغرق بفتح الصاد وهو المونث
 قولهم للمبالغة وقولهم في المنطق الى الاسمية قولهم
 منظم بغير وثان مهملة هو الذي لا ينتهي عايرين وهو
 لشجاعتهم تصغير قولهم وميتان من التثاق وهو عدم
 التردد ويقال رجل ميتان لا يجمع شيئا الى التثاق قولهم
 ومن فعل متعلق بمتن قولهم ان تبع الى اخره قال ابن
 هشام لا يريد بقوله ان تبع موصوفه الموصوف الصافي بل
 الموصوف لانك في نحو هند فتقبل لا تلحق التثاق ان قبيل
 نعت سيبوطي قولهم فزارا من اللبس هذا التثاق من جود
 في مقية الصنف اذا قلت مايت صورا وشكورا وحذرك
 ولم يفرقوا فيه بين المبري على موصوف معدم المبري عليه
 فان كان ما قالوه في فعل بالقياس فالجواب سوا ان كان
 مستند السماع وهو الظاهر فلا اشكال قاله ابن هشام
 قولهم لم يكن لوجوده الى اخره بحاجب بان المراد بقوله
 ان يذكروا في الكلام لانه تابع له في المعنى وانما هو
 بالوافقة قولهم وعلم الموصوف الى اخره يدخل في
 ذلك ما لا علم للموصوف باشارة اليه او ظهوره عليه
 او نحو ذلك قولهم بخوان رحمة الله قريب من المحسنين

فتقدم الكلام عليه في الاصنافه قوله **قوله** واكثر ما يكون ذلك
 في الصفات لان الغالب في الصفات المتضمنة بالمعنى
 ان لا تلحقها التاثير ليقصد فيها معنى الحد وشكلها **قوله**
 وطالق ومزج قال الكسائي لعدم الحاجة ما من اللبس
 وقال سيبويه لانها في المصطلح كانه قيل شق من جايض
 وقال الخليل لانها قويه معنى النسب فان قصد معنى الحد
 فالتاثير لا يمتنع فحي حايضة وطلقت في طالق
 وقد تلحقها التاثير وان لم يقصد الحد وث تسهيل وشرحه
قوله وفي الاسماء قليل ولا يفسر عليه سيبويه
قوله ورجلة قال ابن خالويه لقول عدي بن حمزة
 احدها حامل وغلما من احدها حايض ووجهه انه سمي
 من كلام رجل ورجلة وغلما وغلما واد الجمع للذكر
 والمؤنث غلب المذكر والمؤنث **قوله** وامانة
 وامانة وخالفه وخالفه وهم وهم **قوله** هذا ليس
 بعد لي كما افاده قول الاصحاب وعنه يقال للثلاث انا
 لا امانة والامة تونف **قوله** وفي فتاة
 وشيخ وشيخه دم **قوله** مخوم ومخوم ومخوم
 وغل وغللة في قوله تعالى قالت غلة يعني ان يكون
 مذكرا والى للوحدة فتكون تالقالت كذا للوحدة في
 تكونها مؤنثا صنفين دم **قوله** وقد تزداد تمييز
 للبشر في دخله على البشر **قوله** بخجابه
 يعني اليم وسكون اليم بعد ما هم ضرب من الكفاة
 والكفاة بفتح الكاف وسكون اليم وفتح الهمزة وهي التي تميل

الي

الى الغيرة والسواد بفتح وقال بعضهم ان ذات التام والحدة
 والحد ومنها الجنس والاكثر من على المولد **قوله**
 كوافه الى اخره وانما انشا المذكر لانهم اراد والله غايه في ذلك
 والغايه مؤنثة تصح **قوله** كماله من وفساده وذلك
 لان كماله لا يفسد فالفه ينفذ فاذا دخلت عليه المشا
 افادت تأكيد المباعدة **قوله** وهما مفرق وهو
 اسيد كالحياح قاموس **قوله** وشاعته فالتاثير
 على واحد هذا الجمع منسوب وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا
 المنسوب مع التثنية وجب حذف يا المشا لان يا التثنية
 والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسب الي رجلين بل في
 حذف يا النسبة فجمع التاثيرات انتا كالمثل من اليها
 ولما ابدلت منها انتا بدلتا واليا في كونها للوجه
 كالمفرق وعمرى واليا لغة كعلاجه وداري وكونها زانية
 لا تخفى كطقة وكوسى من قوله على تقرب الى اخره
 الفرق بين العرب وغيره ان العرب اذا استعملت اليا
 فان خالفت بين النكته فقدر عهده والا فلا تصح **قوله**
 كيمه الى اخره عبارة السويطي وكيمه مع كيمه **قوله** ومنه
 بفتح اليم وسكون الواو وفتح الذاي بعد ما جيم تصح
قوله كريمة كذا ملولة ومروقة **قوله** ما ينجس
 المثل كاحتشاصه ما لم يذكر معنى انه لم يستعمل المثل كرا
 لان معناه انه لا يوصل الا للذكر دم **قوله** بهمة دخلت
 التا في هذه الصفة للتاثير ما لم يذكر لتاثير الموصوف
 في الاصل اذا فصل نفس بهمة قال سيبويه ما كان من الموصوف

لا

وصفا الله كرفكاته في الاستل صفة لعين اولفس ١٠
 كما كان الخايع في الاستل صفة لشيء وان لم يستعملوه دم
 قولته وناقته وجوهر قولته وجوهره وجوهره
 انما هذا صفة لث لا يصح ان دم قولته وذات مسد
 ظاهره ان الالف في جوهرها في الملاحة اعق الالف التي بعد
 الهمزة لهما الالف التي قد في اللفظ وهذا هو الالف
 بل قالوا لا يفسر الالف والهمزة جميعا للتانيث وقالوا
 الزجاج والكرونيذ الهمزة وحدها للتانيث والالف زائدة
 وقالوا لا يفسر الالف ليس شيئا منها للتانيث بل الالف زائدة
 للمسد والهمزة منقلبة عن الالف للتانيث ففي الحقيقة
 هي في الأصل منقلبة عن الالف قبلها الالف لزيادة المد
 دم ولتقدم بلفظها لا يفسر قولته والاشهاد
 في صافي الاصل بالاعتقاد في كون الالف في الالف مشبهة
 نظير في التوضيح ان وزن الالف في شرحه انما شاد
 وفي شرح الالف ان شئها في شئها في شئها في شئها
 الشاذة انهي واما في شئها ما يكون لها العم من ان يكون
 لغيرها لغيرها او لا فلا ينافي في لغيرها في لغيرها
 قولته لفظه في الالف في الالف لفظه في الالف في الالف
 الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 يقال هذا هو الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 قولته ورمز في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 للتانيث وكونها للالحاق والوجهان مبنيان على العرف
 وعدمه فمن صرفه قد لا لث للالحاق ومن منع قدرها

للتانيث

للتانيث تصح قولته اربط في شئها الالف في شئها
 به الادب والعلق بنت تصح قولته لغيرها من
 المشي فالاول مشبه فيها لغيرها في المشي مشبه فيها
 تصح واسرع تصح قولته وحمل الكسائي الى الالف
 حبله المراد في الكسائي يقيس على ما سمع من فعله لا ففصد
 جميع الباب وعبره يفسر على السمع التانيث في الالف
 للتانيث بالناوع من الخواص في مصباح قولته في الالف
 لغيره استندار اربط في حله هذه الاصناف على المفسر فلا
 تقتضي العسيرة بثوت للتدوير لكل افراد الغير فلا يفسر
 لم يذكر انما ظم نظير ما حلت في الالف في الالف في الالف
 لا مستند فيها فالتدوير في الالف في الالف في الالف في الالف
 انما يفسر ككثرة النادر هنا فقلت هناك او ان يكون فيه
 بهذا على نظيره هناك سم قولته لغيرها من اصنافه
 النوع الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 المملة والعين المملة تصح قولته كطرفا بالالف
 والالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 منها لا تقل اولا واحدة طرفا وطرفه تصح قولته كدبابة
 هو المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق وحطلا متتابعة
 الحظ قولته في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 ثالثة تصح قولته في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 عدم الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 تقدير الظرف للاهتام دون المصدر قولته في الالف في الالف
 من المشي في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف

المقصود والحمد لله
تتوخى المقصود والحمد لله وذكر هذا الباب هنا منزلة
ذكر العام بعد الخاص فانه قد تقدم ذكرها بالنسبة
اليكونها علامة الثانية قال الخاريري للمقصود والحمد لله
منه بان من صوب للاسم التي يمكنه ان يعرف والافعال
والاسماء النور التي يمكنه ان يقال فيها ذلك وقولهم في هو لا
حدود قسم او على مقتضى اللفظ كقولهم انما في جوارش
انه محدود وانتهى قولهم المقصود هو الذي لا
احزله غير مانع لا قد يشمل الفعل عن محشي الى ان يقال
ان الله عز وجل لا يحد في ما عند الجازم وخرج بقوله حرف
اعرابه الى احزله ايهي كذا ومثي وقوله لانه انما
مخوفاك قولهم الف زايدة خرج ما احزله خرج بمعد
الف بدل عن اصل عن ما اصله موه قلبت الواو الفاء
والها حرف فانه لا يسم محدودا كما ان عليه الفارس
لحدود من المسمى فانه لا يسم محدودا وفي المصطلح
قولهم استخرجها الى احزله اي استخرج ذلك في القياس
وان كان اسم قد ورد في بعضه بخلاف ذلك ففعل الفع
اللازم عن اسم مفعول ما افعال الثلاثة عن مكرم والقالب
عن مصدر فعل اللازم فانه قد جاء على فعالة نحو فليس
شكاسة وعمل فعوله نحو صهبت صغوية وعمل ففعل
نحو سكر سكر امودي قولهم في قياسه فانه في
اذا وجد العنايط المذكور في كلمة فانها لا تستخرج في
استعمالها معقولة الى سماع خاص في حينها بل تقدم على
المنطق ما معقولة من غير افتقار الى السماع وكذا كل ما

هو مبتدأ تادم قولهم جوي الموي الحرة من عشق او
حزن جوهرى قولهم مصدر غاريت فيكون من
الحدود القياسي لان له نظير امن البصير يجب قبل غيره
ان نحو قاتلت قتالا فوضعه قولهم لا مصدر يعرف
اي يكسر الراء حتى يكون معه شاذ الفقد شرط قياسه
بل كان القياس قصير لوجوه شرطه لان حينئذ
كجو وي جوي ب قولهم كعمل الى اخره قال ابن هشام
كان حقه وقيل بالراء ولفظها في قوله كما لست قال وكان
تقديره وكعمل بخلاف العاطف سيوطي وفيه نظير ظاهر
لان قوله كعمل تمثيل لقوله فلنظير كعمل الاخر وقوله
كما لست تمثيل للاسم القصير في قوله اذا اسم فكلين يطف
احدهما على الآخر قولهم لفريقه بالفاء والراء الكلا
تتوخى قولهم ومرة من اعرا وهو الحد قولهم
والذي بعن الدال المهملة الصور المنقوشة في الحائط
ويطلق على الصور الجبلية على سبيل التشبيه تتوخى قوله
انني الافعل احزله من نحو هي لبنت وحبل في الوصف
فان ماخذ قصرها وقصرتها السماع لا القياس قولهم
ومدة للدر من الفخات القرب المتكبد مصاح قولهم
وكذلك للفعل بكسر الهمزة وفيه العيون فان قلت اسما
اللات على افعال كثيرة وهو الاصل ومفعول مقصود
كنبيط ومخاطب قلت احبوا بانه لم يثنى المفعول الا على
مفعول دون مفعول وفيه نظر لان الدليل حينئذ
سماعي لا قياسي فان القياس ان يواحد المفعول بالحكم الذي

يجب للمصنف وخروج بقوله عدل ولا يد على الالة العنفة
 عن معطاه ومهدا فانه من باب المدود كذا قيل وليس
 بشي فان معطاه ومهدا لم يوقل تحت الفعل حتى يخرج بهذا
 القيد دم قوله **فعل** قبل اخر الف اي زيادة قليل قوله
 الشرح لا في وما ليس له نظير اطرد زيادة الف قبل اخره
 قوله **فعل** كاحسن اي كيف عن المصدر قوله **فعل** وكارت
 من الداي والتدبير والاصل ارتاعي انما كان قلبت
 اليها في الفعل الفاعل كرها وانفتاح ما قبلها وفي المصدر
 قلبت هرة لتطيرها اثر الف زيادة بفتح قوله كارت عاوه
 صوت دوات لغف جوهرية قوله **فعل** والاشارة صوت
 اشارة من الضان والمعد تصويح قوله **فعل** والاشارة
 يقال مشي بطنه مشا قوله **فعل** البقام بالموحدة صوت
 الظبية زق قوله **فعل** والدوار من دوار الدارس قوله **فعل**
 ومن الصفات الى اخره احتراز عن مفعول المداو به الالة
 فان اكثره **فعل** على مفعول ومفعول قليل دم قوله **فعل**
 ومقصود في المد الى اخره يستثنى منه نحو سوا قالوا
 منه سوي بالضم والكسر مع القصر فيهما وجوبا في المصنف
 وهو ان في المكسور وحده فصر امد ولا يجر فليس كل
 ان تقع ويقر للمزوجة لان لكسر ذلك ممدوحة
 بان تقرأ وتكره قاله ابن هبشل وانما يحتاج الى استثناء
 ذلك على راي من يقول انه يجوز ان تكاف التماثل وان كان
 عنه ممدوحة لان الشعر نفس ممدوحة وهو راي ابن
 عمنور وراي حيان وقيل انه لا يجوز الحديث لممدوحة

عنه وعليه ابن مالك فعلى هذا الاحتياج الى استثنائه
 سيوطي ولم يذكر السام كهيئة التصور ولما الذي يحذف
 الزايد وهو **فعل** ام الاصل والقياس حذف الزايد
 وهو حذف قبل الحذف شاطبي والعمريين ما يعمل بعد
 حذف ما قبل الحذف فان الحذف هجر والمقصود لا يكون
 اخره الا الفاعل فهل تبدل الفاعل او ترجع الى اصلها الذي
 انقلب عنه وهو حذف في هجر ام اللام في حركتها
 وحيا فان اصلها كسا ووحياي لكن تقرأ **الانف**
 بعد الرجوع اليها وتبدل اللام الكفا في القسم **الانف**
 فيه تقوسم قوله **فعل** اذا اصل التصور بدل اصل
 الممدود لا تكون الفاعل الزايدة والف المصور قد يكون
 اصلية واذا كانت الفاعل الممدودة زايدة ابدأ بالزيادة
 على خلاف الاصل قوله **فعل** لا يد من مستغنا عنه الشاهد
 قوله وهو مد المصور لم يبين كيفية المد فهل معناه
 ان يزداد هجر في الآخر فيصير ممدودا ام لا **فعل**
 او كما يفاده انه يزداد الف قبل الآخر ثم تبدل الحذف هجرة
 وهذا وفق لقولهم الممدود ما اخره هجرة قبلها **الانف**
 زايدة اذ على الاول لا يكون ما قبل الهمزة الفاعل الزايدة
 مطلقا بل قد تكون كما في مفعول وقد تكون اصلية
 كما في جوي ومستدعي سم قوله **فعل** يالك الى اخره
 كما خبر ميتا محذوف اي لك غي من قروا **الانف**
 الشيعس وكذا الشيعس وينشأ يتعلق والمسلم موضع
 اسعال عن الخلق والشاهد في الالامع لها وهما

المهنية المطبقة في أقصى سقف الحلقز قولك كزيادة
 هذه اليافقت الحوازي السماع كما هو وبالقياس على
 الاشباع فان اشباع الحركات للضرورة حايوزا بجامع وقد
 تاول البصليون الابيات السابقة وروها بجملة الصحة
 القاطلة والاضاف حملنا قلبا على الصدوق والتاويل
 بعيد شاطي كيفية تثنية المقصور والممدود
 كيفية تثنية المقصور وجمعها تمجيها قولك لوضوح الى اخره وظهر بكونه
 والممدود وجمعها هنا جمعها تكسيرا لانه عقد جمع التكسير ما بافتاب
 ذكره فيه ب قولك اخر مقصور الى اخره ذكر ثلاث
 مسائل يجب فيها قلب الالف با اما القلب في الجميع
 فلان علامة التثنية لا بد من فتح حاصيها وما اخره
 الفعل يمكن تحركه لان الالف لا تقبل للحركة ولا يمكن تحرك
 الالف للقياس للتثنية بالضرورة عند الاصنافه واما وجه
 قلبها في المسئلة الاولى فالحمل على الفعل لان التعريف
 في الاسم هو عليه في الفعل وانت لو تثنية فعلا ما راد
 على التثنية لتقلب الالف الى الياء سواء كان اصلها
 الواو او لا واما في المسئلة الثانية فمن الوجه الى اصل
 واما في المسئلة الثالثة فلان الاماكن ما اعتقل بضم الالف
 الى الياء فرتت الياء في التثنية بفتح قولك
 ام سادها هلا قال ام سابقا كاربعا وي بفتح
 وفتحها هو الحمل الضخم والعضيل للفتح ول قاموس
 قوله مذكروا بالذال المعجمة لا المهملة فان المدعى
 بالهملة وهي شي كالمسئلة ليصلح به قرن النسا نطق بها

هكذا

هكذا بصيغة الافراد فاذا تثنيها قلنت مذكران واما
 مذكروا فبفتح على صيغة المثني قولك قنبران وخوزلان
 والقياس قنبران وخوزليان او مذكرين لخوزلي اخر
 باب التانيث قولك حوان والقياس حيان لان الفتحة
 حيدله من يا تقول حيت المكان حاية بفتح قولك بقلب
 واو الالف اعتبارا للاصل حقيقة او حكما مع حنة الثلاث في
 قولك ما كانت في حرف كبل او شبعه مكي وظاهر كلا حرف
 ابن المصنف ان التي في حرف وشبعه من المجهولة الحاصلة
 الياء ب قولك والجهولة الاصل بحمل عطلة على الصلية
 وعلى ما كانت ومثل المردى المجهولة الاصل بجوز الذذا وهو الواو
 قال لان الله لا يدري هل هي عن يا او ووب قولك
 او الواو والآخره تفسير لغيره او لما كان قضية المعنى ان لا
 يختص بها وان يرجع للميا المنقلب اليها الالف ايضا بان يراد
 اول اللفظة المتقلبة اليها الالف من يا او ووب قولك
 وما كحصر اشرع في الممدود قولك بقلب الهمزة واما
 قلبت الهمزة هنا لان بقاها على صورتها لودى الهمزة في
 الياء وذلك كقولك ثلاث العات واغير قلبها واو التمدد
 شبهها بالالف لان الياء تشبه الالف في وقوع كل منهما علامة
 تانيث قاله المبرود وهو منتزع من مطلقا والحيوان يقال
 انما قلبت واو الحلا على ان التثنية وجمع التثنية والنسب
 تجري مجرى واحد قاله الشاطي بفتح قولك عشوا
 بفتح الميم تكون الشين المعجمة وهي التي تسمى لا ولا تسمى لا
 بفتح قولك في قلنا هي اسم لحد بابي حرة اليربع كما مر في

لا يحذف ان علامته جمع التذكير ثقيلة وهي الواو والياء فلا
تجتمع بالفتحة من الواو والواو المنتقلة عن الالف المقصورة
وعلازمة التنوين وعلازمة جمع فتصبح الموحدة خفيفة
فجاز ان تجتمع بها علامته جمع فتصبح الموحدة خفيفة لا
حرفا خففتها واما علامته التنوين فالواو فتاوى الفتح
ما قبلها جوارا ونصبيا بخلاف ياء الجمع فانها مكسورة وما قبلها ادم
قواشنة لا اختلاف حكمه لك ان لقول السكون كذا لا يمحذف
اخره في جمع اللزكري في جمع الموحدة كذا لا يمحذف
والتنوين كما مر من قواشنة لئلا يجمع بين علامتي ما
ما شئت بدله ان استا في جمع الموحدة علامته تنوين حسب
قواشنة نحو ما بفتح النون والباء الموحدة بعد الف زائدة
فهمز بدل من واو قال الجوهر في النبوة والنبوة ما ارتفع من
الاجز ومنبسطها الشيخ عبد الفتاح في النون وسكونه
الموحدة بعد هاء تنوين في العوض كقوله وفيه نظر
تصريح وحده التلويح ان كان كما ذكرنا لجاز منه بدل الهزة
واو قواشنة يما كانت ابي باقر الهزة قواشنة وبنوا واصف
او بقلب الهزة واو لانها بدل من اصل وهو الواو وتقول في حق
شاه بفتح الموحدة وتشديد النون موحدة بباينات وبنكبات
لان الهزة فيه بدل من ياء لانه من بنا يمين تصريح قواشنة
موحدة لغير من هذا القيد ما لا لاحقة اليه قواشنة في الحركة
مطلقة فتصير كانت او من تاو كسر قواشنة يبق على حاله
وهذا لا يقتضي في جميع الباب تصريح عن المصاح قواشنة
لانه هذا في الالف والباء ولم يثبت في حق المعتل لعمومها

عند

عند لم تصح قواشنة وحلته موحدة جلف والالف الرجل الفاني
قاموس قواشنة فليس فيه الا السكون حل ولو كانت العسفة
محركة ومنتهى ما الجواب يد فيها يا من للحيات ان العسفة
المحركة تحرك في الجمع ب قواشنة فانه لا يفرق بين العسفة
تخفيفا في نحو سرات ما كانت عسفة معزومة ونحو ما كانت
عسفة مكسورة كما كان جازا في المنزلة فاستغنى مع الجمع لان
ذلك حكم جرد وحالة الجمع حتى يقال ان التنوين حاصل حالة
الجمع فوضيحه وترجمه قواشنة لا يجوز تكيسته وذلك للترقي
بين المصنف والاسم وكانت العسفة بالسكون اليق لتقلها بالفتحة
الموصوف وشابهتها للفتحة ولذلك كذا في صدر من العرف
دم قواشنة نحو ذروة الى اخره بذكر النون في قوله
وسكون الراء اعل السنام والزمية بالراء والباء الموحدة
ما في الفتحة التنوين وهي حرفة فتصير للاسعد الموحدة بذكر
الجميع على احدى اللغات الثلاثة وسكون الراء الا في من
ولد القلب والسبع تصريح قواشنة شرط الضر وهو ان
تكون اللام واو في اتباع الكسرة ولا ياء في اتباع الفحة قواشنة
والعصم الكوا مطلقا هو متايل ما مشعر في السهل ايضا
بدليل قوله قال ابن عسفر الى اخره قواشنة كما في قوله اي
يبالوا في المصباح لا تفصل بالجر لا تنبأ له ولا تنه من
قواشنة كذلك لم يحنوا بالفتح كسرين قد قيا لان ذلك
لا يلزم فقد اجتمعا الكسرين الذي ابل وكن وانما قلبه
على ثرو في ثوبها ولم يثبتوا التنوين بلانزع عن حق دم
قواشنة هلا تجميع كلمة وهي التي جاوزت الثلاثين سنة
عنه احلة قاموس

قواشنة والفتحة
بالتنوين العسفة
والهزة العسفة
او المصنف وانما
عنه احلة قاموس

تتمتع قولته في جميع لحيته يسكون الخيم وفي صفة يقال
شاة لحيته اذا قل لبنتها وربعه يسكون البنا وهو صفة بعض
معتدل القامة دم قولته يقول لحيته وربعه يفتح الخيم والبا
دم قولته عن جمع الساكن وقيل لما لمزمت التاء في لحيته لكونها
صفة للموت ولا مذكور لها يقال شاة لحيته اذا قل لبنتها
صار كالتاء في لزوم التاء نحو حفته وصفة وقال
ابن الفاحج ربعة ولحيته وضمنا السمين نقر وضمنا
وروي ذلك الاصل فبقيا في الفتح دم قولته قول جميع
عيرات في اخره الشذوذ فيه عن وجهين احدهما جمع
باللذذ والتاء والتاء في فتح العين وانما من تسكينها لانه
مكسور الفاكديمية فلم يكن في ياءه حلق مبهضات عن الاشباع
وابن الخليل حكى في غسانيته جواز التسكون والفتح في عيرات
من غير شذوذ لشيء منها بل قال باثبات ذلك ان حكم غير
حكم ما تقدم فقل هذا يجوز عيرات بالفتح وعيرات بالسكون
ولا شذوذ في واحد منها من جهة اقرار العين ونقصها ٥٠
قولته جمع بالذذ والتاء لانه وان كان مؤنثا لان
المعنى العاري من الملاعة لا يجمع هذا الجمع الا اذا كان علما
لما قل كما مر منه قولته الميرة بكسر الميم وسكون العين
الطعام تصح قولته الذي في الكفت او القدم وهو
العظم الثاني كاشع في وسطها دم قولته ومن الضرورة
اي المسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد ٥٠
وانتد كبر كونه ياء وليس الا كبر من سا قولته يسكون اليق
واذا فعلوا ذلك في الافراد فلي الجمع اولى قولته وحملت

زفرات

زفرات الواحدة بتسكين التاء في المومنين والافردة خروجه
النفس بانين فتصح قولته لغويته في الفرة قاصه
رقيق بجمع المنكبين سبع ايم على في سره حكيه كذا في النعام
الذي له مبهضات يسير ليل وبها والاصل اليها وروقي سبع
للمنكبين ايم عالم بفتح وكما وسبع ايم حسن اليه وقوله
وذلك نحو فاضل لير هذا من مومنين كالحيلة في شغلان
الاقام انما هو عز ومن فها حذفت لامه والقائه في ليس من
المحذوف اللام في الافراد ومثله يقال في شح قولته
وشح في المسحاح سبي الرجل بشي شيها من باب نصب حوز
منه شح بالفتح وينبغي ما الجدة وفتح شيها الاسم
يسمى شجوا من باب قتل اذا هزته انتهى جمع التفسير
قولته هو الاسم الاخره لك ان تقول هذا الترف صادق
على جميع المذكور السالم فان اخرج بان تغييره لا يجوز واحصل
لا يصيغته ورد صنف في صنفان الا ان يقال ذلك التغيير في
نية لا اتصال لانه اعرب الكلمة بخلاف صنوان
قولته وقسم المصنف كذا في المرادي ثم عتبه بقوله ٥٠
واعز من زبانه لا تحو يرفه لان صنوان من باب زيادة ٥٠
وتبدل شكل وتحر من باب نفس وتبدل شكل لان المركبات
التي في الجمع غير المركبات التي في المفرد انتهى واجاب في ٥٠
النتيجة بأنه نظر المظهر للنظا او التلاوي في تقدير التغيير كما
يوحده من خلاصه الذي انتهى قولته كصنو وصنوان في ٥٠
المعجم اذا اخرج لثلاث او ثلاث من اصل واحد فكل واحدة
منهن صنو والاثان صنوان والجمع صنوان بوضع النون انتهى

جمع التفسير

فالفرق بين حقيقة الشيء والحق ان يكون للشيء حقيقة وبنوة
 الشيء غير حقيقة قولنا كقوله في الصباح والحقه وبنوة
 والحقه هذا لانهما لا يكونان في نفس واحد من واحد
 لانهما من العظام التي قولنا او من اي باذلة والحقه
 وتبدل الشكل قولنا في غير الزمان الذي في الحيز وكذا انقول
 هذه المفارقة لا تمنع تقع حقيقة الواحد حقيقة بل حقيقة فعل
 الواحد ان يقال ان لفظ اللفظ المفرد في قولنا
 واما في بركات يقال للواحد والحق من الدرع حلي قولنا
 واما في يقال للواحد والحق من الابل قولنا الحليقة اي الليم
 ومن وقع شاعرا على قولنا لم تعلم ان اللامعة لغيره فليس
 وما اوصي خلا من شاعرا وفي الحضر ان الشاعرا في الينجوت
 على اشل على شاعرا قال سيبويه عن ابوالخطاب انهم يقولون
 شاعرا في كسر شاعرا لفظ الواحد قولنا في فكر في
 شرح الحامية الى اخره وذكر الحلي من ذلك كذا في مكتبة الفهم
 ونوق كذا في ونا والامد ابن هشام قولنا عقبات
 بكسر العين وسكون الفاء حاشاء فوقيقة فالع فوقيقة
 قولنا وكذا ما فيها فانها في حالة الازد ونظير الحيام وفي الجمع
 نظير كرم ابوحيان قولنا وهذا من جنس اي على الفصح
 وان كان بضمهم قد شاع فيكون اذنا من باب فذلك ابوحيان
 ب قولنا وهو التشبيه وعدمها لكن بشكل عليه ما في اللفظ
 انتم قلوا هذه كثر وواحدة وكذلك الجمع وقالوا اذنا كثر باب
 فهذا نظير فذلك في الواحد فذلك في الجمع فذلك في التشبيه ولا
 يمكن ان يقال فيه بما قيل في ذلك ان فيه ليس من اوزان الجمع

فثبت

فثبت عدم احتلام هذه الطولية للجمع دم قولنا مستقيا
 عن تقدير التنوير اشار بذلك الى حلة ما اختار من كونه اسم جمع
 وذلك انه على هذا الوجه لا يحتاج الى تقدير التنوير وما على تقدير
 كونه جمعا فيحتاج الى تقدير التنوير كما هو خلافا لاصول دم
 قولنا فثبت عدم قبول جمع القلة الى الحيز قد هو والسعد بن يحيى
 القلة والكثرة بان جمع القلة والكثرة من الثلاثة الى العشرة
 اكثر من الثلاثة الى ما لا نهاية لولا الفرق بينهما من جهة النهاية
 لامن جهة العدد بخلاف ما فكره الشرح قيل فليقله بكونه
 انبابة من باب القلة عن كثرة لامن العكس قولنا القلة
 الى اخره اما الضمت هذه الازمان الاربعة بالقلة لانها تصد
 على فظها نحو الحلب واجمال واجمرة ومسيبة بخلاف غيرها من
 الجمع فانها تورد الى واحد في التصغير وتصفى الجمع يدل على
 التقليل فتصح وحل من بقلية استيعابها في تقدير الثلاثة
 وابشارها منه على سائر الجمع ان وجدت انتهى قولنا جمع
 قلة اعتر من بانه كان المناسب ان يعبر بين القلة لان جمع
 ههنا واقع على اربعة الفا قال ابن هشام والحو اب من
 وجهي الاول ان جمعا لجمع قلة فصار التنوير من كالتنوير
 ورجاء مع الادة القلة الثاني لانا التليل الفا هو هذه اللفظ واما
 مؤنثاها فلكثرة فالكثرة ههنا بهذا الاعتبار سووطي
 قولنا جمعا التصغير وقال ابن حنوف جمعا السلافة مشروبا
 بين الحلة والكثرة والظاهر انها لمطلق الجمع من غير نظر الى
 اقلته والكثرة من صلتها لهما من قوله او تصيف الى ما يدل
 على الكثرة فيبان قوله واسيا فها لم يوصف الى ما يدل على

ن

اكثر من الحق ان ذلك القيد ليس معتبر كما يدل عليه كلام المصنفين
 فانهم اطلقوا انما الصانعة المنع وتفيد العموم قوله لا يصرف
 بذلك الى الكثرة لتشكك البعضان بما حاصله انه وضع للقلعة
 وهو من ثلاثة الوجوه فاذا حصل اداة الاستفراق ينبغي ان
 يكون الاستفراق فيها وضع له لا فيما زاد ولا منه ليس مما وضع له
 بل لما كان بما حاصله انه وضع لوضع اخر مع اداة الاستفراق
 فكثرة قوله ولنعين ذي الى اخره قاله من واعلم
 انه اذا ريات الاسم الى التامع القلعة او المستخرج الكثرة فهو
 مشترك بين القلعة والكثرة انتهى قوله لا كالمصنف اصله
 صفوي فاجتمعت الواو والياء في مبتدأ حيدما بالسكرات
 فقلت الواو ياء وادخمت الياء في الياء وكرت الفاعل المناسبة
 قوله صفو قلعة قرو فاستغنى لشذوذه بقوله عن اقوام
 بحسب الاستعمال بحسب الومع فان اقوام وضع ولكن
 ترك هنا لشذوذه استعمالا وقياسا وهذا الاستغناء ليس جامعا
 في اصل الوضع عندهما وصفت قرو ولا لم يقلوا اقواما هو
 استغناء عن وضع في حالة الاستعمال في التركيب والقرينة الصانعة
 الثلاثة اليه في الآية دم قوله اول واخط اصله ادلو
 واظني لعل اعلان قاض زاي بعد قلب حمة اللام والياء كسر
 وقلب الواو بالفتحة قوله واحترق يقول اسم الى اخره
 فالمراد بالاسم في كلامه ما قابل الصفة لا ما قابل الفعل والحق
 وهذا الحد اطلاق الاسم في قوله قلعة الاسمية في هذا
 للوجوب دون ان يجاب الشذوذ فقد قامت هذه الغاية
 ب قوله قلعة الاسمية في هذا للوجوب كالمعنا في فتح

اوله

انما هو
 في وصف
 في
 في
 في

اوله اني للمصنف تصح قوله او بلاعة الى اخره او بلاعة لا متبل
 اخره كماله اسم امداء فانه لا يجمع على فعل قوله واينوب
 هو من العصبية والبرخ كعباءة قوله امة هي ما رتب من
 الارض قوله لا يجمع في الفاعل لم يبين ما ذا يجمع قوله
 وناورا في فعل يمكن ان يستق من كلامه هنا فعل بديل قوله
 الا في ونما لبا اعتاه فقلان في فصل وقال الشارح هنا وشاره
 بقوله غابا الى ما شذ عن ذلك غير مطب وارطاب قوله
 ما انقول اي ما قولك في اوله وصغار لا ما عندهم ولا شذو
 اذا شكوا اليك حالهم وقرخ نبع الميم والداو بلحا المعجمة اسم
 واد تصح قوله وذهب الفذ الى اخره قاله وهو كثير فالوجه
 قوله الفذ بل هو القياس في فعل مطلقا انتهى قوله ووعر كعب
 وزنا ومعني مصباح قوله ووعر الفذ الذي من الرجال
 وهو الذي يخدم بطعام بطنه وقيل هو الخفيفا العقل لقول من
 وعرا بالضم وعادة قبل لام الهيتم ما الوعد قالت الصنف قبل
 او ثيا للمعبد وعدا قالت ومن اوعد منه مصباح قوله
 ان الصانع الى اخره عبارة المرادي عن شرح الكافية وذكر ان
 للصانع لم يجمع فيها فعل الانذار قوله وفذ الفذ الواحد
 وجر النون فذا فانه النون مع التعقيد والتشديد فاذا ذاي
 مرادي مصباح قوله انصبة انصبة الجمل المنسب على
 وجه الارض والامانة القليلة انصبات وللطريق قوي وجمع
 عنصاف مصباح قوله بغيره بغير النون البزيلة من النون
 ز قوله حلف هو العذر لما في مصباح قوله وفيه انشا
 الهالك البالي من ذرق سحر بحال سبل عشا الوادي غشا

ن

وغنى بعض غشا قالوس قواشه وخزيرة للزبد على الشا الحنة
ولوتوة لم تلتفت قواشه لغنام فعلا في خيل على شيل مثل
عم فصح على عرات ومثلا د ويصح على اوان قواشه في صرده
بهم فساد والرا المهملة طائر منظم الداس قبل وهو اوكا
طائر عام لله تعالى يقتصر قواشه وفي جرد الجرم والرا د
والذاك المجهلة ضرب من النار تصبغ قواشه وفي الفرس بالثين
والعين المجهلة والرا المهملة جمع نقره كمنزة وهو طائر كالعصاة
هو المناقير يقتصر قواشه على غير موصوف بذلك هذا صحيح لان
الغلبة لتتقي الكثرة والكثرة دليل القياس ب قوله محذوفا
يتناول نحو قضيب قواشه وقواشه هو بكسر الهمزة قبل الهمزة
ويركب نضله مصاح قواشه وعيل هو واحد العيال وجمع
عمايل يقتصر قواشه على مصاحبي يقتضيت يريد بالفضاء
ما كان عينه ولا من مرنق واحد حميد قواشه او اطلاق
اي اللام ب قواشه نحو شات مو حدة معنوعة وتايين
قواشيين وهو الزاد وعتاع البيت يقتصر قواشه وابنه
اصله ابتكر كذا الزمه اصله انزله قواشه قبا اصله قباي
ومثله انا قواشه بمعنى المطر ليكون مذكرا سويلي
قواشه لخواجر قال ابن هشام يستثنى منه الجمع والتثنية
والجمع فانه الترموي في جمع السلامة ولا يجوزون تكسيرا
ولم يستثما الناطق قبلتها سويلي قواشه وصغيرين متساويين
اي احد مما المذكور الاصل للثنية خرج دمية هطلا ونحو افضل
فانما افضل وفعلا وصغيرين لكن لا تقابل بينهما قواشه
نحو المراكبي لغيره الامر عظيم الكرم بفتح الكاف وفي حشقة الذكور

واذر بفتح الهمزة المدودة والدال المهملة عظيم الادرة بفتح الهمزة
وسكون وهي الحضية المنتفخة ورتنا بالراء المهملة والعشاة النونية
واقاف من الرتوة هو اسد الفرج بالهمزة وعقلا بالعين المهملة
والناس من العفل الفتح المعون والفا وهو كسري جمع في قبل المرأة
يشبه الادرة للرجل يقتصر قواشه رجل الهمزة كبير
الابية يقتصر قواشه واللاقه هنا الخ او لا نه لعال على التمشل
فدخل فيه كل ما شابه المشايخ في الوصف واوزن فان قصر
كلامه بالمتايلين خصوصية المثال لم يستلجج المفردين
لما في الخلقة فتبين النظم مرادي وما اوعاه من عدم الاستقامة
ممنع لانه اذا قصر كلامه بالحقايل كان في المعنى نقصيل
وذلك كما وزن قواشه وانكرتني الى اخره محذوفا طوي
للجديدان ما قد كنت انفره قواشه والجل بجمع النون
جمع خلاص الخل وهو علة شق العين والرجل الجوال والعين بخلا
واشاهد في تحريك الجيم قواشه ويأزل يقال بعين يترك
وناقة بازة اذا استقرت في السنة التاسعة وربما
برز في الشاعنة والجم بزر يسكون آزا وفي القاموس ان
بازا جمع على بزر ككسب هي في بعضين فعلا هذا لا يصلح بزر
باسكان الراي متمسكا للشرح في اشياء هذه السنية جمع
الكل الجواز ان يكون الاصل هبة لغف وسكنت تحفقا قواشه
وعايد بالذال المجهلة قواشه فائدة قوله جمعا اي مع انه على
مزاويل الباب قواشه بقول ابن السراج انه اسم جمع لجمع قوله
المسبة عليه الى اخره فقد جعل السر بفتح اول الالف وقا منه في
افضلته عن ذلك ب قواشه لاسم رباعي وذكر كان او مونشا

ويحل فيه نحو طعام يت قولك مفعول مقدم لفعله وفاعله
فقد ضمير اللام قولك نحو فذاك مجموع جماع أو كس مؤنث وهو
مفعول العذار من راس الفرس خلف النامية قولك غوصنا
بفتح الصاد أي جاذقه قولك وير عليه إلى الحفرة ونحوها
بأن المفعول فيه تفصيل وذلك لا يرد حجب قولك لا يعنى
مفعول بل يعنى فاعل قولك عنان بكسر العين جاذقه منه
الفرس ونقصا للطر ونحوها مفعول معكسورة وجميعين العظم
للتدبر حول العين وقيل هو الأجل الذي بقيت عليه العجا
ووطا بفتح الواو وبهملة بين الضمير تفصح قولك نحو أن
بفتحة من قوة الموت من الفجر والعلم من الشاة من النوبة
قولك أغرا الشاة إلى الحفرة أغرا أي أبصر وأشياءه ثبينة
ولم اللغات من اللغة وهي لون بين الدجوة والكثرة والاشات
جمع لشد وهي القوة المركبة فيها الأسنان والاسحل بكسر الهمزة
ليخذه منه السابك قولك لا وتعل جمل مفعول عرف قال
ابن هشام إذا اطلق الزفة فخذ موزونها كان الاطلاق
بالنظر إلى ما يمكن اعتباره من الحالات كونه جليدا أو متفقا
أو مصصا أو معتلا أو حذرا أو موشا أو لما قبل أو لغوه وإذا
قيد بالاسم فلا تأخذ الصفة وكذا بالعكس وكذا في الباقي
فإن مثل عبال فهل تأخذ مضموميا ذلك أمثالك نعم
ما هو مفعول من كلامه على الفاعل ذلك الوصف هكذا اصطلاح
واصطلاح غيره من أهل العلم وهو القياس سيوطي قولك
بهم بعض الموحدة وسكون الهمزة الشجاع الذي لا يدرى من أين
يؤتى قولك بعض التميميين إلى الحفرة عبارة المراد أي عند

قولهم

قول المصنف وفعل الاسم رباعي إلى الحفرة المراد عند بعض قديم
وبعض كلب ففتح عين فعل المتناقص تحققت ففعل في الاسم
فقط فلا يصح في ثياب جدد وقيل عطلة في الاسم والصفة
وإلى هذا ذهب أبو الفتح والشلوبون والمصنف انتهى قولك
فهذا النوع رابع إلى الحفرة قد يجاب بأنه محمول عن أصله تحققت
والكلام في الأمثلة قولك أمما تاما أي مشتلا على
جميع أمثلة قولك صمد بكسر الصاد المهملة تصد
قولك ذرية بكسر الهمزة وسكون الواو بالموحدة تصد
قولك وقطع ثياب حنونة فشين مبهمة تسكنه فغير
مهملة دم قولك في حور إلى الحفرة قال ابن هشام قال بعضهم
إذا كان الحكم شائفا في جميع الباب لم يجز أن يقال في التعبير
عنه يلزم هذا الحكم في نحو كذا لأن ما بعد نحو يخرج عنه أو يكون
غيره فعل وعلى هذا لا يدخل من طريق الوصف رام في قوله في
نحو رام وكذا الجواب عن قولك لانه إنما حكم على نحو ذلك لا عليه
نفسه قال والجواب عنه أنه إن أراد أنه لا يدخل من طريق وصف
اللفظ فسلم بل يدخل من طريق المفعول لانه إنما يريد في نحو هذا
ما هو متضمن لصفته فكان ذلك بمنزلة أن يذكر صفة ذلك
الشيء الذي ذكر بعد نحو وانت لو فعلت ذلك لدخل قطعا
كذا إذا ذكرته على هذا المذهب سيوطي قولك بالتشليل لانه
الاصطلاح في مثل ذلك حرركات صفات التمثيل كما
قولك نحو شترى ليس على فاعل قولك ورواد أم لا ومن
قولك وراميه مونة ومثل دم بطا قولك ومثل لغويا
عاقلة من الصراوة ليكون معتل اللام لامر الضرورة والكان صحيح

اللام ز قولته وصار يصح اللام قولته وردي برافدا المجهلة
 فثباته مشددة على وزن فاعيل وهو البعير المنقطع من الاعمال
 وايضا ان تقول ان داله معلقة وانه مخفف البعير وانه مشق من الدابة
 فمنه اخلط وقد سمي في جمع هذا دابة دم قولته وشاع هو كاسل
 ويحل فيه ضارب قولته ان يكون مطرا او جمع انه مطر قولته
 وز من مبتدأ وهالك وموت عطف عليه وقدر خبره وبه متعلق
 بمن قولته ما اخبره في المعنى من كونه دالة على هلك او توجع
 يعني ولو في غير الموصوف به ليدخل فيه قوله بعد كاحق وعق
 وسكران وسكرى واغنى عن هذا التكلف قول ابن هشام وحل عليه
 ستة اوزان عا دل على اخره ز قولته كليت اصله ميبوت
 لجمعت الواو والياء وسقط لحدتها بالسكون فقلت الواو ياء
 وادخمت الياء في الياء فصير قولته ذرب بالذال المجهلة اي حاد
 قولته لنصر الى اخره ومحل قولته ز قولته اسما غير الوصف
 فهو محلو قولته والوضع الى اخره اي والعينه قلل فعله في جمع
 فعل وفعله لانه لم يوضع لهما الا قليلا قولته خورج
 الدرج حش النساء والنفس بكسر النون والمغازل جوهر قولته
 نحو غردا لعين المجهلة والدرج من الكفاة وهو صنف الفرائض
 الفياض وصنف غيره بكسر الفاء قولته هادر هو الذين اذا حفر
 اعلان واسفله رقيق جوهر قولته على الملع حار الوجش
 الغلوظ ورجل على شدة يد وعلى علم من باب تقي اشتد
 والملع الرجل الغضوب وبعض العرب يطلق على الكافر مطلقا
 واللع علوج ولعلج او تقول استعلي الرجل اذا خرجت لحيته
 وكل ذي لحية على ولا تبال للامور على مصباح قولته

وبالضم

وبالضم الام الى اخره اخذ المصنف بالنسبة لغیر فعل قلصل
 للحدوي لان غيره سماعي فلا اقوفيه للتصليب قولته
 مصحح اللام خرج المتكلم كرام وقاض قولته على فاعل
 وفاعله يدخل حكم وصايمه وضارب وضاربه قولته
 وجازية البيت احترز عن جازية من جاز فانه وصف
 قولته ونذر فعل الياء الى اخره فقدمه اشارة الى ان افلا
 لربا في ذلك ب قولته لنزل هو الذي لا سلاح معه والجمع
 اعزل ز قولته وخزله بضم الخاء واللال معلقة متممة
 السابقين والذرايع تسير قولته وقل فيها عينه الياء منها
 كلامه صريح وان ذلك عام في فعله وفعله لقوله منها وفي
 التسهيل حقه افضل فقال وهو لفعل غريبي العين وفعله
 مطلقا وشوحد ابو حيان على ذلك غير متعقب له ب قال
 قوله مطلقا اي سواء كان ياء العين ام غير مكفنة وجبات
 وفيمنه وضاح ولما راجعا من الشراخ تعقب ذلك على
 الانبياء ولا بد من هذا التفتق سيوطي قلت قاله في شرح
 قول التسهيل مطلقا ما فيه راجع الى فعل وفعله والتفتق
 التفرم في الاسم والصفة اتفق وحيد من جعل قول التسهيل
 وفعله على غريبي العين ايضا قال ابن هشام قالوا اما قل
 فقال فيما عينه الياء من نحو ضيق واصناف للشغل لان ليجع
 الكثرة والكثرة الياء تفتق ولما راجعا لغيره اشك لان الكثرة
 على الياء انها قال وهذا الذي قالوه منتقص بامور منها
 انه كان ينبغي على هذا ان يكون ثوب وشاب منبها وه
 لنقولون به اما يشترطون في فعل ان لا يكون عينه يا وه

تفسير
الحدوة

ليست مبنية باصولي وقد يقال يقتصر في الماضي ما لا يغير في الماضي
 ب قولك فعل ايضاً هل فيه قنب وذكر ب قولك وتل
 فعل والنا قال ابن هشام يقتضي ظاهره ان ما فيه التثنية هو كمن
 في انه جمع على صال وليس كذلك وانما يريد ما فيه تاء وهي وزن
 فعل به ولها تعبارة لا تساعده سوي قولك نحو رقبه
 و رقاب قال ابو حيان وحسنه وكان قال السوي فالتعريف
 لا يشترط ان يكون انما ولم يحدد به في السهل انتهى هذا الخلف
 قول الشرح انه يشترط فيها ما يشترط في فعل انتهى قوله وفعل يشمل
 فرد وفعل قولك خوف قياسه حبتان قولك محدي قيا ساء
 وب والمدى هو التثنية انتهى وهو غير المدحوم كقولك نحو خرج
 تقدم ان قياسه جرحي قولك وشاع في وصف الى اخره قال ابن
 فريقال ان قوله فعلان وانثبيه ليس بتمييز جيد لان فعلان اما
 ممنوع الصرف وموانه فعلان واما منصرف فثبته فعلانه وهو
 انما يلقى بالممنوع الصرف بدل لثبته اياه في موضع الخبر تنوذه
 وانثبيه باطل لانه ليس له الاثنى واحدة وفي فعلان انكار لراد
 بفعلان المنصرف خطأ ادما من وجهي احدهما ثبته صرف الفعل
 والثاني انه لا تأتي له الا واحدة وهي فعلانه قال ولما
 ان مراده جنس فعلانه وذلك يشمل المنصرف والممنوع الصرف
 وانما منع صرفه لانه علم وفيه الزيادة فهو مثل عقاب وسمات
 سوي قولك على فعلان يشمل سكرات قولك وانثبيه
 سبق الواو تولد نحو عصان يقال رجل عصان وخميس
 الحشا اي ضامر البطن جوهر في ثمة لا يطردها اي
 المذكورة قولك ليعني الاطراد وقد صرح باطراده فيها

في العدة وشرها سوي قولك والزبد اي بالنية لم ينع
 التفسير فلا يثبت في التصحيح قولك توافي نحو اللغة
 قولك لا يجاوز الى اخره فهو بالنسبة لفعول او لا يستعمل غير فعل
 لمن جمع التفسير في نحو طويل وطويلة قولك كالجحش اي
 هذا بفتح قولك كربع الدرع التفسير يفتح في الدرع مصباح
 قولك كسبحان بكسر السين الذي مصباح قولك ونحوه
 فعل الى اخره قال ابن هشام في عبارة فاسدة لا اصلاح لها لان
 المنصوصة والغلبة متساوات قال ولا يمكن ان تقول ما قلناه
 في باب التبدل وبعد لولا انما حذف الغير جمة سوي قولك
 دعوي المناقاة من عتلات دعوي تحميم من فعل بفعل جعله
 حقيقة لا يتجوز في غيره من الاوزان وعدم المحاورنة يستقيم
 تعميمه بالغلبة لا قري انه يصح ان يقال زيد لا يتارة وهو
 في انثابه ولو سلم كان قوله غالباً في ثبته على التحويز في المنصوص
 قولك ونحوه ونحوه وقالوا ايضاً انما توضع اي على غير القياس
 تصح عليه فيستثنى فعل يفتح الفاء كسرين من قول المحسن في
 سبق ونحوه ما فعل فيه مطرد ومن التثنية في اسما بفعال بود وعليه
 فقول الشرح من جمع الكثرة في هذا التثنية وشي ب قولك
 في اسم على فعل الى اخره قال ابو حيان ولا ريب ان فاعلا
 ومنه في اسم فعل صحيح المربى في الكثرة كما فعل في الفظة الا انه
 يجب التوقف هنا على البحث على انما جمعت العرب منها فان لم
 ينفذ منها واحد نظروا في باقي ما ذكر من انثابه للوجه فأت
 جمع على واحد منها او اكثر اتبع في ذلك ما سمع فان لم يوحى
 جمع على واحد من هذين على التثنية سوي وفي كلام ابو حيان

المذكور دلالة على انه اذا سمع فيه غير ما هو قياسه فقل يتنهد
 فيه النطق بالقياس وقد ذكرنا خلافا في المصدر اذا ورع عمل
 خلاف القياس وهو نظير ما نحن فيه فلهذا سمع ب قوله لا
خلت الله يا صالح وقد يا تلمذ بما فرضا كالمشرب الامين فالمصرف
 الاستثناء وايضا مر من قبل على الاستثناء وهو ما ليس المشاة
 التقية والصاد المهمة جعل قصير يشد في اسفل الجبال ونشد
 والنوي بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء جمع نوي واصل
 الجمع نوي على وزن فعول اجتمعت الواو والياء وسميت احدهما
 بالسكون قلبت الواو بالواو الغنة كسر لشد الياء فادغمت
 احدي اليامين في الاخرى مضارون وبها ويقال فيه ايضا نيل
 بكسرين استلما لكسر الهمزة والضمين بكسر الهمزة جمع احدا وهي
 الغدير تصح قوله والفصل بالمهلين اي مع من اولها
 الوريث ويقال الرغزان جوهرى وفيه المعجزة البيت من التمس
 او البيت يستحق الخشب كالمواضع ايقع على فعول كالمواضع
 ومزيد على بفعال فيقال حصصه وعضاضه قاموس ز قوله
وقل له يشمل بما فرضا كالمشرب الامين فالمصرف
 مع هذا الوجه ايضا ان يكون فعل مبتدا وله خبر مبتدا محذوف
 تقديره فعله فعول والضمير عائد على فعل والمادة خبر الاول انتهى
قوله من افرا دفعول الاول من مزدات فعل وهما مارة
 المرادى من المفردات التي تقع على فعول قوله وشجن
 بالضمير وبالجاء الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن
 ايضا المنزلة وجمعه اشجان والندب بالضمير كالمطر والثرى
 الجرم اذا البرد تقع عن الجبل ز قوله فشي في التسهيل الى آخره

وفي الخلة وشرها انه مقيس في كل اسم على فعل كاسد واسود
 وقال ابن هشام ان الذي في المقرب والجزولية انه مقيس
 ومعه ابو حيان سيبويه قوله وبه جزم الشر وكذا الحبيب
 التميمي قوله تخفى فصل الفضل قضاء الكرم للغرس
 وبذل لا مودة له جمعه افضل وفصول قاموس قوله وفج
المنع للماعة جمعه فوج واغوا قاموس قوله هو حاصل
 السخلة وكيس الالف درهم قاموس قوله وغير الغنية
 الجوشة ويستوب الابل ارجلها قاموس قوله وانه د
 بنقعات عند الوحشة قاموس قوله وقال التعاق المستقر قوله
الارض جمعه اقوا وقبعا ك والنون لحوت وهو انوان ويش
ز قوله وهو مطر في الاول معه انه غير مطر في الثاني
 ومقتضى المتن انه مطر وفيه وهو صريح كلام ابن الصنع
قوله وقل في غيرها قال ابن هشام عليه اي وان احدها
 كان الظاهر ان يقال قتل في غير من لم يدخل قتالهم قاع رقت
 في الكثرة والامطر مع غيرها في القلة الثاني انه قد نشر اولها
 على ان فعلا في الطالب ياتي على ثلاث فتقوله في غيرهما كما تقتضيه
 وثالث وهو انه دخل في غيرهما ففعل صحيح الميم نحو ضرب
 ومهران واخر واخوان ومقتضاه انه قليل وهو ما ذكر في شرح
 الكافية لكنه ذكر في العدة وشرها والتسهيل ان ذلك من التفسير
 سيبويه وقوله احدها الى اخره جوابه هذا ان قوله وللفعال فعلا
 يخص قوله وقيل في غيرها وقوله لم يدخل فعال اي المذكور في
 قوله وللفعال فعلا حصل وقوله ما الثاني انه نشر اولها في قوله

وغالب الغنام فعلان الى اخره وهو عيان هذا كالشئ عجب
 لان هذا عام وفالك خاص والعام هو العلم الخاص من غير انكار
 قوله **قوله** فلو بالكره والضم والكياسة وجهه امتداد فتان
 ففتان قاموس **قوله** كزب ينزع لنا الجبهة والاربعون
قوله فكر الباري سى بذلك لسكونه في الخراب **قوله**
 اسما البيت فيه امور اخدها ذكر في شرح الكافية ان فعلا
 الباري محروب الاسم كالا سم في ذلك كعب وعبدان انشا في
 قال ابن هشام اطلقوا المصنف فعلا وفعلا وقد فعلا فاعلة
 بال اسم فافهم ان الامر في اطلاق عام وليس كذلك بل شرط في
 الجميع قلت وقد صرح بالشرط ذلك في الجميع في التسهيل وشرح
 العمدة سيوطي ويحيى عن الاول بان قوله اسما صادق بما
 جعلت اسميته بالعلية وعن الثاني بان حذف التثنية
 بعد الاول للدلالة ما قبله عليه على ما اشتهر في ذلك
 قوله نحو قسيب فقدم عد قسيب فيما يلزم فيه افعلا وفعلا
 فاذا حصل له ثلاثه هي قياسه **قوله** نحو قوله ففتان
 التماس من مصباح **قوله** نحو جمع ينقضين النش من المعز
 قالوا نضع معقل الوجود ويجوز وعبدان وهو خطأ لان حذف
 صفة لاسم انتهى وهذا الخطأ عيانا لنظر الى الوصف الاصل
 لا باعتبار الية الاسمية تصح وهو قيد غلبة الاسمية
 ويحذف فلا وجه للاعتراض على ان حيا لما تقدم عن
 شرح الكافية **قوله** لكن في التسهيل عدة من المتبر
 والذم في العمدة وشرحها ما فوق في شرح الكافية سيوطي
قوله وعويل في القاموس عول رفع صوته نكاحا وعيلا عول

والاسم

والاسم العول والعولة والعويل القوي **قوله** كاسود وسودان وزعر
 انفراد سودان وحران جمع سود وحر فجمع الجمع ويرد
 بان فعلا صفة لا تجمع على فعلان تصح **قوله** كالحار بجمع الماء
 المملة تصح وهو ولد لثاقفة ولا يزال حارا حتى يفصل عن الماء
 فاذا انفصل عنها فهو مفصل وهو حري **قوله** كقنود وهو بالفتح
 من الابل ما اقتعده الراعي في محل حاجة قاموس **قوله** نحو كرم
 يستحق من ذلك صفيرو صبيح وبمين فانه استغنوا فيمن يقال
 قال سيوطي ولا يقولون حصرأ ولا صبحا ولا صبحنا تصح **قوله**
 العمل على المذكور وقال الفارسي ولو سجد لوقيل ما قال ورده بجمع
 بان سر سح خلت من قول خليفه دم **قوله** وخفاف بفتح
 المجهة **قوله** او فصال او بفتح الفالاد في التسهيل فعلا يفتح
 الفاعل حيان دم فانظر مع ما نقله الضر **قوله** وسر يفتح
 السين المملة وسكون الميم واخره حاملة الكسرة لا يفتح
 تصح **قوله** وناب عنه افعلا الى اخره استغنوا بافعلا عت
 فعلا وما ذكره لهم لو جمعوه على فعلا للزم من ذلك ان يقولوا
 غنيا فبان يتحرك حرف العلة وينفتح ما قبلها فيصير التثنية النافذة
 فيلحق الفان فيصير اخذاف احدها ففتن الكلمة وكذلك لو جمع
 المنة عن على فعلا للزم من ذلك لجمع المتضاعفين وفيه
 ثقل اذ يكون لجمعها على نحو حد اجتماعها في المعز فلا يفتح
 فصل بينهما وفي الجمع لم يفتل فلذلك عدلوا الى افعلا واستبدلوا
 ذلك في المتضاعف لا بدحول الى الا نظام ومثل النقل بحذف
 الحركة من المتضاعف للعول قاله ابو حيان ويجوز ان يقال فعلا
 من المعتل انقل من افعلا لان الكسرة قبل الياء اخف من الفتح قبلها

فاثروه ب قولهم وفيه ذاك المذكور من المنافع والمقتل
وقوله قل اي جمع هذا الغير على افعلا ويجوز ان تكون الاشارة
اي وفيه افعلا في المنافع والمقتل قليل اشارة الى انهم اذ ذكروا
معها وان يكون الاشارة الى افعلا وافعلا على التوزيع اي وفيه افعلا
فيما تقدم وفيه افعلا فيما هنا من المقتل والمنافع ب قولهم
ولنكون بظلمة مثالة بمعنى ممتن فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل
وبالظلمة المبهمة اسم لصفة تقتضي قولهم مع نحو كاهل عبوة
هنا مفعول دون ما قبله لانه ذكره كاهل بيوت والكاهل مقدم
اعلى انظر على السنق وهو التثنية الاعلى وهذه ست فرائض
مصلح قولهم نحو طابع بالفتح بالمناقرة وبالكسر لغة فيه
جوهر ري ز قولهم قاصدا هو جوارح البؤس الذي يقسم منه
اي يدخل ز قولهم مما ثابته الفرائض خرج بالزيادة التي
ادم فانها يدل من فالكلمة فلا يجمع على ما على افعلا نحو
اودم ب قولهم نحو خورق الواو وفيه لفظا قما الكلمة يستعمل
وفي القاموس الخورق مقر للسنان الكبير انتهى قولهم في الكسر
هو المطاطي راسه قولهم نحو حاجه سمع في هذا الشعر وحاجه
في جوارح ان يكون حوايج جمع العاواستغنى من حاجه دم قولهم
ود ومن بالحاء المجهدة والواو اسدخانات لقربان دم قولهم
وعشاق بالمشافة الدخان وزناو بمعنى واكثر ما يستعمل فيما
ينبغي به مصلح قولهم نحو وايدما لغير مهموزا التفتوة
من الشعر اذا كانت مرسلة فان كان ملوية في حلقه والذواية
المنطوق العامة والذواية طرف السوط والجمع ذوايب مصلح
قولهم في الحال بكسر الشين مقابل عيسى وفيه بفتحها راجع تهب من

جمعة

جمعة للقطب وجمعها شيا وان تصح قولهم جزو وهو من
الاهل خاصته يقع على الذكر والانثى والنظر للجزو وهو من
بعت الجزو مصلح قولهم بمعنى المطر ليكون مذكرا قولهم
ووصد الوصد فنا وعنته وابت كظفون من حجارة في جبل
وكهف اصحاب الكهف والجبل والنبات المتعارب الاصول ومن
يختزن حوتين قاموس قولهم للاسمية لا يقتيد في التوضيح
بالاسمية في ذي التا ولا في الجود منها وصرح شاربعة بالاطلاق
قولهم طاهر طاهره اي اخذه ومشي مع هذا الطاهر صاحب
التوضيح قولهم جرائزهم مفعول من فاعله فخره مكسوة
فتناديهموه وهو العظمى الطين دم قولهم وقريب بقاء في
مفتوحة فراهكسورة غشاة تحمية فثامثلة فالصمدية
قيل الخلق قريشا وبسر قريشا وهو لوجود المتر قاموس قولهم
وبوراكا البراك الشيات في الحرب والحلول بالمدح في مباحية فارس
جوهر ري ز قولهم وحناية بحامه مفعولة فزاي خالت
فيما محبة فثناة تحمية فثا تانث وهو الغلبة الى التفسير
قراشه ولصومرة وهي احدي زوجي الرجل او زوجاته وطنة
بقية الطامهلة وتشديد النون رطبة حراشيد للطلاوة
دم قولهم نحو علي تقدم في التفتيش قولهم ما اقتناه
الي اخذه وهذا للتفتيش نحو عليه في التوضيح قولهم ميري
اسم للخييب من الدبل قولهم حذيرة بحامه مفعولة مكسورة فقال
معية ساكنة فوافشاة ضمنية فثا تانث وهي القطة من الارض
دم قولهم ومعلات نكس السنين واسكان العيون للمجاليين وهي
لغيت النيران دم قولهم وعروقة يمين مفعولة مفتوحة فراه

ساكنة فثاق معزومة فواؤها ثاينث واحد العرقوتون وحسب
 للثغيتان اللتان فيمنان على الدلو كالصليب دم قولته
 والماتي بفتح الليم واسكان الهمزة وكسر القاف وبعد ها حيا
 وهو طرف العين مما يلي اللام والادون دم قولته
 حينئذ يحامله فيا موحدة ولاها ما لفتح فنون ساكنة
 فطامهلة فالت وهو العظم البطن واول زايديه النون
 فاذا حذفت قبل في جملة الحياطي دم قولته وعرفت
 بين ميملة وقامتو حيتن فساكنة فنون فالت وهو
 الاسد واول زايديه النون فاذا حذفت قبل في جملة الحياطي
 دم قولته وعدو يمين والاه حيتن مفتوح حيتن فواو
 ساكنة فلام فالت وهي قربة بالبحرين واول زاييده الواو
 فمعد حذفتا يح على العوا في دم قولته وهو بابة بفت
 وها مفتوح حيتن فواو ساكنة في حقة فالت فها ثاينث
 وهو سهر صغير واول زاييده الواو فتجمع عند حذفتا
 على الثبا في دم قولته ويلم فت موحدة معزومة
 فلام مفتوحة فها ساكنة فنون مكسورة فثناة تختيد
 فها ثاينث وهي السعة يقال فلان في بلمهنية عن التيش
 اي في سعة واول زاييده النون فيقال في جملة عند حذفتا
 ادلا في دم قولته وقلنسوة بفت ولام مفتوح حيتن
 فنون ساكنة ميين ميملة معزومة فواؤها قاضه وهي
 شبي بلس والراس جميع على القلا سوي عند حذفتا واول زاييده
 وهو النون قولته ففتا ري اذا حذفت اول زاييده
 وهو الالف فجمع الحياطي دم قولته في نحو حياطي ميملة

مفتوحة

مفتوحة فها موحدة مكسورة فطامهلة وهو البعير المشتق
 البطن لوجه جمع على حياطي دم قولته وايده ميملة مفتوحة
 فثناة تختيد موحدة فيم وهو من لا تزوجة له ومن لا زوج لها
 دم قولته وفي بيتهم اما استظناه لانه لا يجمع على فها الحيتن
 الفاد دم قولته استظناه او فها في ضم الساكنة اي حيت
 بنقها قولته مستقي حذفتا في فها في المفتوح قولته لان
 وزن مصر الى اخره قليل لقوله هو الاصل واوقع منه قول
 المردم لانك اذا جمعت مصر اذ دخلت بين الحاء والالف وكسرت
 الدال فكسر ما بعد الدال بفتح في كل موضع عن مساجد مختلطة
 التي بعد الدال لانك اذا قبلها وتقلب الثاينث التي للثاة
 ايضا فخر قد علم الاولي فها امثلي قولته ومن حذفت الاولي
 الى اخره كان تحميم الفتح حذفتا الاولي لان الثاينث موحدة
 فاذا فتح ما قبلها قلبت الفاضل فيوز بفتح فها فتشترها حيت
 حالها ب قولته ليزوي لب جد وفيما يشعل شيع
 احدها الا نسب فيد مطلتا والثاني فها في لب لانه ليس بموحدة
 فها رية فيوز سديدة والجواب انه اذا ثبت ح في الثاني لم يفسد
 فالتن مطلق على تلك المنة فاحذفتا ففسد لكونها حيت هو
 فانما قيل اجل فها في غير ما نسب محذوف فيه فالتن مطلق
 على المحذوف وتبوت النسب لا بدحت سيوي في غير ابره شام قد
 يجاب بان ظاهرا عيانا بضم لان فعلى يكون لما لا نسب فيه
 مطلتا كمليا وقولاي وحلا فها ذكره الشر قولته وهو
 ثلث في ساكنة العين فتمتعيد للثان قال ابن هشام لا بد من
 تعييده بالثلاث في سيوي قولته واصلا فاسين بديلا لبعض

نيت

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله
 وبعد
 فها امثلي قولته
 ومن حذفت الاولي
 الى اخره كان
 تحميم الفتح
 حذفتا الاولي
 لان الثاينث
 موحدة
 فاذا فتح ما
 قبلها قلبت
 الفاضل فيوز
 بفتح فها
 فتشترها حيت
 حالها ب قولته
 ليزوي لب جد
 وفيما يشعل
 شيع
 احدها الا نسب
 فيد مطلتا
 والثاني فها
 في لب لانه
 ليس بموحدة
 فها رية فيوز
 سديدة والجواب
 انه اذا ثبت
 ح في الثاني
 لم يفسد
 فالتن مطلق
 على تلك المنة
 فاحذفتا
 ففسد لكونها
 حيت هو
 فانما قيل
 اجل فها في
 غير ما نسب
 محذوف فيه
 فالتن مطلق
 على المحذوف
 وتبوت النسب
 لا بدحت
 سيوي في
 غير ابره
 شام قد
 يجاب بان
 ظاهرا عيانا
 بضم لان
 فعلى يكون
 لما لا نسب
 فيه
 مطلتا
 كمليا
 وقولاي
 وحلا
 فها
 ذكره
 الشر
 قولته
 وهو
 ثلث في
 ساكنة
 العين
 فتمتعيد
 للثان
 قال
 ابن
 هشام
 لا بد
 من
 تعييده
 بالثلاث
 في
 سيوي
 قولته
 واصلا
 فاسين
 بديلا
 لبعض

قوله **قوله** واما الخامس في زيادة ليريد بدل الخامس الاصول بل العر
 منه وعن الرابع في المزيد بدليل احتمل فان مخرج رباعي مزيد
 فتوله بزيادة أي جعله ليريد ان تكون الزيادة بواسطتها
 صار خمسة او كان خمسة بدو فهاب **قوله** يحذف زائدة
 وجميع على مثال كاعلم من قوله السابق اما غلظ لا يفسح عليه كلام
 زادت اصوله على ثلاثة **قوله** سبط في السبطي
 المستطاع يقال سبط او اضبط واحمد والفسح وكسر العدد
 الكثير ولام من اسم العدد **قوله** العادي الرابع في الارباعي
 الاصول **قوله** احذفه بالركن لينا الى اخره شرطه
 حذفه ان يكون رابعا كما في التسهيل ويؤخذ من عبارة الحنفية
 قال ابو حيان فلو كان نحو رابع كقوا في وسيدع وفد وكسرا
 خامس الخفيف قوله وحذفه فانه يخلو في العلة
 فيه ان لا يكون مدغافيه او علة اصلها فامكانه كذلك حذفه
 فيقال في مصور مصاوير لامها وير وغلظ هذا الشرط في سائر
 كتبه وليريد به علمه ابو حيان في شرح التسهيل ولا غيره فان مع
 اعتباره فهو وارده على الالفية سبوط وقوله ادغام اصلها
 اخراج العار من كسر لا يفسح حروجه **قوله** قبعه في تقدم
 في تشنية المقصور **قوله** حذفه من حروف الزايد علمه
 حذفه من هنا وخامس الاصول على حذفه من قوله السابق
 ومن خامس الى اخره فانظر ههنا في هذا التصدير بين الخامس الرابع
 بشرطه ولا يبعد الايمان **قوله** نحو غريق بضم الغين
 الميم وسكون الراء وقع النون طويلا من طويلا الماطيل العنق
قوله وفردوس بفتح دال في البساتين قاموس **قوله**

مكرر

مكرر والكلمة من حساب التراكيب والغير قاموس **قوله** وحيث
 يفتح الهاء والياء الموحدة والفتحة الموحدة والفتحة الموحدة والفتحة
 خامسة الغلام الممتلي **قوله** ويخرج ايضا نحو حنار
 الى اخره فيتحقق ان نحو حنار وحنار داخل في قوله العادي
 الدرامي وفيه تكرر بل ينبغي ادخال ذلك في حيزه الثاني
قوله والسين والتا الى اخره اصل كلام المصنف
 انه يحذف السين والتا لاختلافهما بينا بل هو فيروعه
 هذا التعليل ان رفع الاختلاف حصل بحذف السين والتا
 ويندفع هذا الاختلاف عما يفهم من قوله والميم والياء
قوله مثا في الجمع اراد بذلك فعلا لا فعلا ليل وساء
 شابهما في العدة والهيمنة وان خالفهما في الوزن بدليل
 الامثلة التي ذكرها فان نحو مداع ليس فعلا ولا فاعلا
قوله ابق ماله مزيدو وتحصل المزيدة بواجب
 من سبعة امور التثنية والتذكير والدلالة على معنى ومقابلة
 الاصول وهو كونه للاحاق والخرج عن حروف سالتق
 وان لا يودي الى امثال غير موجود وان لا يودي حذو
 حذف الاختلاف الذي ساواه في جواز الحذف وروما في التسهيل
 الى ثلاثة امور المزيدة من جهة المعنى والمزيدة من جهة
 اللفظ وان لا يفي حذفه عن حذف غيره وان لا يفسح
 التسهيل **قوله** المعنى مختصرا الى اخره لا يفتل على استمر
 التسهيل **قوله** مرموس المرموس الداهية ووزنه
 نعميل بتكون الشا والمين نوال داهية مرموس اي شدة
 والمرموس المجلس ايضا جوهر في **قوله** اما اذا كان

وقد صلاهم جميعاً ذو وصفاً قد تم قوتهم ولين لينة البقاء
لا تكسر ما لا تكسر بها اسم من هو واحد لينه فوكس
بصفة الخلق راو حكر قطعاً قوتهم من وصف الغزوات
الحج تقوله قوماً المفرد منزلة أعاد الحج دم التصغير
هو في اللغة التحقير وفي الاصطلاح تغيير محض
قوتهم اقرباً بالنكس الى الحزوه وحمل التصغير هو
الموجد ليجل على النكس وتكره كسر ايها النكس والوي
التصغيرين في علم عليه التصغير قوتهم فلا بد من قسم
اوله الى الحزوه فكلها تلك علاقتها ظاهر الغنص
منها انهم لما قصوا في النكس اولها في الفاسي ولربها
الكسر والضم فكان الضم اولها فكان الضم في الثانية لان
يا التصغير والنكس في من فعل يتقلا لا في فعل
قبل الياء على ما قبل الالف هو ادي فلو كان اوله مضى ما
كسر ايها في مفتوحاً كثر ال او اقبل اخذ عكسوا لكن
منه فتقول ان الحركة ثالث وحزوه او الاصلية باقية
احتمالات فكرها ابو حيان وحزم ابن اياز ما لا اول سيحلي
ويؤخذ ما حزم ابن اياز ان في كسر لو كان على هيئة الضم
كسبه فانه يصغر بقية الحركات وبه صرح الشهابي تشرح
وسا في قوتهم دنيبر انا قلت الضم الاول في
دنيبر وليست في حكمه قلت اصل دينار دنا ريشيد بيد
الضمة ابدلت الضمة الاولى يا فالأصغر هو ال ابدله
لأن التصغير يولد الاشياء الى اصولها تصغر قوتهم
فاما مثله ثلاثة وهي من وضع الخليل في قوله بيت المصفر

3

علي هذه الابنية فقال لاني وجدت معاملة الناس علي ما
فلسو ودمهم وبنار تصير قولك فلا يصغر التصغير في
الاسماء العامة فتصير قولك **قوله** لاني وجدت معاملة الناس علي ما
لا يوصف قولك **قوله** فلا يصغر بن كبير وجسم لا ينفلو صغير
مثلا ذلك لحصل التناقض وفيه ان يكون الباقلة والكثرة
تتناوت ابي تفاوت وفي الامور **قوله** وهو منقول من
تصغير شيوع الذي يسوع ان ليا لقليل اقل وكثير والاول اقل
من القليل يسوع التصغير **قوله** ولا الاسماء المعظمة
كاسماء العظمى وانبياءه ولا يكتموا اسما الشهود
والاسبوع عند سبيوب والمحيي وغيره واولا حجة
واند وكل وبعض تصير قولك **قوله** وجبها احتراز من نحو
قليل وصغير فلا يجوز التصغير لان فيه معنى التصغير
كذا قيل وليس بظاهر وقد جلد ان العرب قصرت قليلا
ولعله احتراز من نحو سطر اس فاعل سطر فانه مشابه لبقية
المعبر مرادى عن التسهيل وانما شكي عليه الشارح لما في ان قوله
فلا يجوز ان يميل للشبه **قوله** ولا نحو سطر وقال السبيل
انه يصغر فتجوز باوه الاربعة فتجوز بالتصغير فيبقى اللفظ
بحاله ويختلف التقدير ويظهر الفرق بين التصغير والمركب في اللفظ
فالمراد بتجوز باوه وتيجح مباح والمصغر لا يجوز فيه التمييز
لانه لو كرر حذفت باؤه وبزولها المصغر تصير قولك **قوله**
ومهم من هذا من اسما الله فهي من الاسماء المعظمة وهل يشك
مع قوله ولا الاسماء المعظمة وقد تنال هذه صيغة تصغير وليس
بتصغير لانه وضع هكذا **قوله** انا جدي بها المحكم للقول

وہ

بكر الخمر وسكون المذلل للجمود أصل الشجر وعوده ينصب للحرارة
 لثقله يد ومته انما يذيلها الطحلك وهو نشوي ونقطة قنق
 قوله وقديما الموجب العذوق بفتح العين واسكان الذال
 المعجمة اخوة قاقا الشجر بفتحها والمرحوب من الترحيب وهو
 ان تدبر الشجرة انا كثر حملها لئلا تنكسر لضعفها قال في المصاح
 قوله ورد البصر بوزن الى اخوة قال ابن جهمود في الله
 تعالى عنك ان صفير الجسم قصبه افقا العرش وفيه استقامت عند
 كبريت فيمنع من ليد لعل من جبهه لادن الكبريت يشي يكون
 وفيه اداة فاواد انه حاطا فيه كاحفظ الكبريت حاطا فيه وتصفير
 في دور بهيد للتقليل اي انا بان حنفت النفوس قد يكون بصفر
 اذ هو بصيرها الى ان صفير الدوام كفسد الامور العظام وذلك
 الجبار جيل صفير افر من دقيق كذا طوبى لشارقا المعتمد وقوله
 فلان اخي هو من لطف المنة وصفير الامر الذي احكم الوصلة
 بينهما حواشي الجار يودي بقوله من ترويح ليس المراد بالترج
 هنا الاولوية بل المراد بتعين العمل بالواجب وانما يبره دم
 قوله في الثاني نحو دحرجه قوله في لانه للمدود
 كفا مستافون في ديا النسب كل ذي قوله بعد اربعة اعراف
 كزعفران قوله في مضاعفة العيون قوله لا يحدق
 فتقول دحرجه وقولهما ولو يذني وزعفران وعه يترن
 مخلا للمع فالك تقول فيه دحاج وقواصع ولواذع وزعافرو
 وهما تروم قوله ولا تروم بهن بل يترن على حالهن في
 التليو ويصغر ما قبلهن كما كان يصغر غيرهم من دم قوله
 عشيشه والقياس عشية قوله انفسهم والقياس ليس
 لان

لان

لان وزن انسان فعلا من المفسر وقال الكوفيون وزمعة
 افعلان من النيان فلا يكون قصيره على انفسا ان شاذ اذ ادي
 قوله امينون قياسه بينون قوله ليهبيل والقياس
 بهيل قوله وقيل قياسه رجيل قوله اصيبه
 واغيله قياسهما صيبه وغليره قوله فما على غير لفظ
 واحده الى اخوة اما اراهم قائما يكون جمعا قياسا لرباعي
 وراهط تلاتي واما ابا طيل فلانه انا يكون جمعا لرباعي
 وراهم رباعي واما الكارج فلانه انا يكون جمعا لرباعي كبريت
 قبله اخوة مد وكراج يتلوه واما احاديث واهار يفتح
 واقاطيع فلما مد في ابا طيل قوله رهاط واهار
 والقياس رهاط واهار يتفتح وفي الثاني فلهو فان افعل
 غير متيسر في فعل صحر العين حنق الفاعل قياسا فاعله
 واهاطيل والقياس رهاط يتفتح قوله واحاديث والقياس
 احديث وحديث قوله وكراج يفتح كالف قوله والكارج
 وقياسه اكرع وكرج قوله واهار يفتح والقياس رهاط
 قوله واقاطيع قياسه قطع قوله وذهب يفتح
 الضويين الى اخوة هذا ظاهر كلام المصنف قوله اي من النيان
 الا وحده اوجه علم التانيث لانه الظاهر في الدلالة على ان اللدة
 ليست للتانيث كما هو الاصح قوله الفتح انقم لعن
 منه قول الجملة وشرها يعني بعد يا التفسير على ما كان عليه
 قبل وجودها انتهى لان المقصود بان تناديه للتشخيص
 ان لا يجب فيها الكسرة انه يجب فيها الفتح بل تنادى على ما كانت عليه
 من قبحا وسكون نحو معدي يكره ويحبيلك سيوطي قوله

يعني ان الحرف الى اخره عبارة للفرادي احد ان ما بعد يا التفسير وان
 كان حرفا عرب جوي بوجوه انفراد على حسب ما تقرر
 العوامل بخلافه وان لم يكن حرفا عرب وجب كسر الكسرة
 ما بعد الف التفسير الخمسة اشياء ما قبل حلة التفسير
 الى اخره قوله **والف** والف التفسير قد بدلتها في كانت للالتقاء
 نحو اربط وعليها لم يبق فتح ما قبلها بركبتا في تصغيرها اربط
 وعليه تصغير قوله **ما** ما كان متصلا او بعد الف التفسير
 اوان يكون تلقيا التفسير متصلا بعد الف التفسير قوله **ما**
 بعلبك ومكة فيجوز الكلام كرم بسكون الهمزة في قوله **ما** في
 اخره الف الى اخره يشمل مسورا الاول ومعه موه اوفا
 قوله **ما** في الف والفتون وزايدا فان خرج ما فونه اصلية فانه كسر
 فيه ما قبل الف التفسير في قوله **ما** كسر حسان اذا اخذته من
 الحسن فتقول حسان في حرف احدى السينون وقيل الحذف
 واد قاما في الياء انتهى وانظر في حذفت احدى السينين وهذا
 بقيت ففعل حسبي على فصيحة قوله **ما** على فعالين
 اسما كان اوصفة مكسورا الف او مفتوحا او معطوفا التفسير
 قوله **ما** وفي تصغير سكران او وعان وعقان في قوله **ما** سكران
 وعقان وقوله **ما** لم يبق في اخره اما يقولوا **ما**
 سكران وعقان وعقان من لسان الله والنون في التفسير
 التي التفسير بدليل منع الحرف فجاء لا تتغير الف التفسير
 لا تتغير ما التفسير وما لم يكن الف والنون في سكران كذلك
 حصل التفسير تصغير قوله **ما** مثله غرقان فيما سده غرقان
 كسار وب والعدشان من غرقان كغرق جاع قاموس في قوله

عمل على باب سكران الى اخره قال ابو حيان فان كان ما فيه
 والنون للزيتان جمع كثرة كعتبان فادخل جمع على عتبان وصح
 ذلك لا يصغر كسرين لم يجمع كثرة لا يصغر على التفسير
 يرد الى القلة فيقال عتبان ذكره في التسهيل سيوطي فراه
 المعنى بعض سكران غير جمع الكثرة ب قوله **ما** في الجمع
 ما ذكره من امثلة اقوال واعمال في قوله **ما** في الجمع
 عدم لم يثبت في المعربات هذا صريح في ان الكلام في افعال يتبع
 الهمزة لا غير اذ قالوا لا الا غير لم يجمع دعوى انه لم يثبت
 في المعربات لظهور كونه غير المفتوح فيها نحو سماع واصباح
 قوله **ما** في افعال واسماء الحذف تفسير لقائل التوب سمو لا
 اخلاق في قول اسماء قلوس قوله **ما** والف التفسير حيث
 مد الى اخره ليس مقصودا للمصنف استظهاره من قوله **ما**
 السابق وما بدلت في الجمع الى اخره حتى يكون المعنى انه يتصل
 في الجمع بالحذف في هذه الاشياء الثمانية ولم يتصل الى التفسير
 بالحذف فيها فهو دليل ان الجمع المضاف لم يحدف لانه لا هناك
 فلا يليق به في المستشفيات وافعل مقصوده انه اكتفى في هذه الاشياء
 الثمانية بجمع التفسير فيما قبلها لتقدير التفسير
 عن ما يجمل بالمصنف فيها لعم من ان يكون قد فعل مثله
 ذلك في الجمع او لا يعلم ان الكراهة هو السبعة منها لم يفعل
 في ذلك في الجمع منه فبعد المشاورة من قول المصنف السابق
 وما كتبت في الجمع الى اخره وعجز المصنف ليس لانها من كلامه
 حكايه لغيره من يد ما يقع في التوضيح وترجعه على
 ما تقول الشرح الذي في هذا التفسير الى اخره فيه نظير وكان

لا يفي ان يقول فيه تقييد قول الله عز وجل لا على تشبيه بحتم
 ان المراد دلالة عقلية على التشبيه او النسخ وان وجود
 الزيادة مستلزم لوجود القضية او النسخ وان المراد ما دل
 على معنى التشبيه استقلا او لا بقرينة جملته بحتم استد
 منه لجمع وفيه كلام للشاطبي ويحتمل انه معطوف على دل ناهية
 لقوله جمع تصحيح ومعنى جملته التصحيح انه دل عليه دلالة
 عقلية لاستلزام وجوده وجوده او انه جملته معناه اي دل عليه
 ولو بواسطة بقية الكلمة ب قول الله عز وجل عبقري تشبيه
 الى عبقري قريش العرب انه اسم بلد الجبر فيفسدون اليه كل شئ
 بحيث تصح قول الله عز وجل تشبيه لا يطلق الى اخره قال في
 التوضيح لان المضاف يكرر بالأخذ في كافي التفسير فتقول
 اماري القيس كما تقول لا تخزي القيس لانها كلمة ان كل منادات
 لعرب يخبر بها ان ينبغي للنظام ان لا يستشبهه في و فيه
 ما هو قول الله عز وجل في جلاله واخبره مع قلب الواو واللام
 قول الله عز وجل من قبل مشار كما من جهة قول الله عز وجل ان تسوية النظم
 او اطلاق التسوية قول الله عز وجل اختلت النوا في صول ثلاثين الى
 اخره وجه التعميم منه وتقييد ما بعد ما يعلم قد يؤخذ
 من قول الله عز وجل انه طارئة الى اخره فان نحو ثلاثين زيادة
 غير طارئة مطلقا لانه لا يغيره له بخلاف عن جلاله وما
 ذكره مع انما تكون زيادة قضا طارئة اذا كان علما بخلاف
 ما اذا لم يكن علما لان له حيزا كغيره واما قول الله عز وجل
 يشبها فان قلت فله بعد قول الله عز وجل التشبيه كما حدثت الت
 انشئت في الاسم اذ لا يفي او ثبتت الف التانيث كما ثبتت التا

انيل الف التانيث مع الاسم كالجذر منه لانها لا تعدر منتمصة
 بخلاف تانيث فالتانيث فامثبت الحرف من بني الكلمة فحذف كما
 يحذف وتثبت رابعة لانها لو كانت حروفا من بني الكلمة لثبتت
 فكذا الف التانيث شرح المنفصل قول الله عز وجل لان قبلها يخرج الى اخره
 فان قلت فينبغي فصل وليت من ابدية التصفية والثلاث فقلت
 فم وكلها توافق فصيح فاما هذا الكثرة التي من منها ما تصح
 الالف فتصح قول الله عز وجل قوروي بقاوي وراين اسم مكان
 تصح قول الله عز وجل ولا تفر ويمثل المنفرد اصله جبر الى يروح بين
 الماسما والناقما فيمن مستقيما الى اسفل ثم بعد من يمين
 وشماله فيوفي مكانه تلك الانفاز هو هي قول الله عز وجل وبرز
 ينفع الباء الواحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعد هذا
 را فالت فيا مشاة تحتمية اسم موضع ووزنه فعلمنا يا قال الله
 ابن القطاع تصح قول الله عز وجل وابق الف التانيث بخلاف ادفع
 ما يورد من انها لا تستقل حتى يحكم لها حكم المنفصل ب ودفعه
 مع التامل ظاهر قول الله عز وجل خير بين الخيرين الى اخره بقرينة
 وجه ثالث وهو الحاقه الما فيقال للخيرة تصح قول الله عز وجل
 في متعدد اصله موثقا بدلت الواو تا وادغت في التانيث
 لاجتماع المثلاث تصح قول الله عز وجل متبعه يحذف تا التانيث
 وابق الف التانيث من الواو التي هي الغائب قول الله عز وجل
 ليرده الى اصله لانه لو وجب قلبها تا وهوتا لا افتعال
 تصح قول الله عز وجل لاهام فيه من اس لم يثبت
 للانهاس في مواضع كثيرة تصح قول الله عز وجل مراده بالقلب
 الى اخره كان الشامل على هذا تعميم الغلب في كلامه بحيث

يدخل نحو القاسم والسادس والآخر انما القليل في كلامه على
 ظاهره اصطلاحا وبغاية الامرانه ترك مسئلة اخرى تامل
 قولك القاسم والسادس اي من الانواع الستة المذكورة في الشرح
 منه قولك من حرف صحيح كافي دينار وكايد الاقمار من المنة
 في ذيب بنا على ان المنة حرف صحيح ب قولك فلا عكس
 كما في منته قولك فتقلب الغسق وامثال او يدور قولك
 فيمنع على القلة الظاهر انه يكون على تفسير اية التماسك
 لانه يصح على اي وجه لكنه على وجه الاول حرف لين والآخر
 مدغم من نحو فيه تصغير حاصلة ب قولك غير مدغم لانه
 يخرج عنه ما كان منتقلا عن حرف صحيح نحو دينار وكايد
 عن حرف لا يجرى نحو ذيب فانما يردان في التفسير كما منتقلا
 عن لين وذلك مستفاد من عبارة التفسير وبعبارة شريفة
 قولك فانه من الوجهة او فقلب قلب مكانيا في قولك
 وقياسه هو يد هل يتبع النطق بالقياس وقد يخرج على
 الخلاف في المصدر اذا ورد غير القياسي منه وهو القياسي
 هل يجوز استعمال القياس انتهى قولك وحتم الجمع الى اخيره
 قال ابو حيان احوال هذا المعنى على التفسير وقد تقدم للمع
 والحوالة انما تكون على المستعمل في الذكر ليعلم انما حصر بيوت
 قال ب هو محجب لان الواجب في الحوالة تقدم حكم الحال عليه
 وهو حاصل هنا قولك والاكثا الثاني الى اخره اعلم ان
 الف للمصنف اذا كانت ثانية وهي منتقلة عن تراها تورد اليها
 في التصغير وان كانت منتقلة عن واو او زائدة او مجهولة او منتقلة
 عن هرة كاد فانه تورد الى الواو فورد الى الواو في اربع صور وفي

الباء في صورة واحدة حفيد قولك المزدل الى اخره يدخل
 فيه الف حايض فيقال حويض وسيا في ان تصغيره تصغير
 تخرج حبيب ب قولك صاب هو عبارة شريفة
 وهو في القاموس بانه شبر من الاعصار شبر قولك
 وسه امكته سته وهو الذي ب قولك ويدي عبارة للراي
 وعبارة التوضيح يدي قولك وسنه بولام هو الذي
 وقيل بالاصح عامر بالالتصنيف هو اولها واسمك
 ثم اعلم الاول ثم ادخله في الاشياء ومن قالها
 هامة هامة سنيده وسيا في قولك في هاروشا
 في شرح التفسير للسعد والاصل شاو فقلت الواو الف
 كما في الفل وحذفت الالف شذو فوافو كان القياس في هامة
 ووزنه قال وليس المحذوف الف فاعل لان حرف امكته
 كثيرا ما تحذف بخلاف العلامة قال صاحب الكشاف
 في قوله تعالى شفا حرف هار ووزنه فعل فصر من فعل
 ونظيره شاك في شايرك والند ليت الف فاعل فاف
 واسمه اي اصل كامنهما هو وشك وقال في المفصل وعلمك
 العين فيقال شال والصواب هذا ومنه من قبل او يوافق
 من من اللام واللام مع العين فيقال شاقا فاعله
 اهلا فانه فيقال الشاك ومنه فاعله فعل هذا القول
 جاني شال وحررت يقال بالكثر منها ورايت شاك بالياء
 التثنية لافضة وعلى اللذف نقول جاني شاك بالياء
 ورايت شاك بالياء وحررت بذلك ما كسر الهمزة قولك
 وحررت وزنه فيل ب قولك وشووك واعرابه كلوا

فلا يرد عليهم تصنعو ههنا اذ لم يجمع في الطرف
فولجعت قوتك يا ام الربى اي القاهية العظيمة
قاموس قوتك اذ لم يجمع ههنا في لونه نياض
الى سواد وهو من الطيب الابلح الحاملا وسيرا قاموس
قوتك الظلم هو ذكر النمام قاموس قوتك
يجري بليق وينذر حيل يجرى للمعنى بيزم ويليق
اسم لرس سباق ومع ذلك ان يحاب قاموس قوتك
محسب ابلق من البلق والقويك سوا ههنا من البلق
بالتم وقد بليق لفرج وكره بليق وابلق فهو بليق وقاموس
قوتك ماله من البلق بالتياري ذاليس فان قلت
لم يصر زفا عن اللبس ههنا وكذا تروى عنه في تصغير
الترجم السابق حيث منزهة محمود وحامد وحمدان
على حيد قلت لان ما سبق في تصغير الترجيم ليس
من كسب اللبس بل من قهمل الجمل لانه لا يتبادر
من خلاف المراد بل لا يفهم منه المرام خلافا ههنا
للتبادر منه خلافا للمراد وقوتك وحروب قد يقال
تصغير حروب مع لوق القاتل يوحى في اللبس بمعنى حربة
للعديب قوتك اذا سميت مونا بينت الى اخره
كذا لم يسم به مطلقا واما ذكر التسمية ليهنلها بين
تسمية العرش وتسمية المذكور وسامه دم واما قبل التسمية
به او بعدها والسمي مونا فتقول بيبه واخرته قوتك
فكذلك اولها الى اخره ومنهم من اللزبا والقياس لغيره تسهيل
قوتك وفي كتيبتهم احية مساجرة وكذا في قوله وجمع الذي

لان الذين والذين والذين ليس شي منها مشرولاهما
بل الذين والذين صيغتان واقلتان على المشتق والذين
والذين لان شرا للفق والجمع مفقود فيها حسب
قوتك والجمع لما بليق فتاوس الى اخره بغير منه انه
يوخذ المصنف المصنف في جمع وليس هذا تصغيرا للجمع
بل هو جمع للمصنف خلافا قول الجاهل الذي وهما المصنفون
فلا يزدادوا في الذين قبل ايها وقيل الذين المصنفون
الذين انهم كملوا النقطة ضمة والالف واللام
بليق بليق التسمية انني فان فيه تصغيرا للجمع بلا اشكال
قوتك فيهم الذي الذين جدي فيما قاله في لقطة
من اعصم الذين بوقعه بالواو واما في لقطة الجهور فلا
فرق بين الهم والنسب والجمع قوتك حوا وعباء
ظاهر انه حينئذ يجمع قوتك والكسر قبل الواو كان لم
يكن منه انت قوتك وقرق بين العمان وغيره فنقول
حدث في الجمع امنا لذلك شرا دخلت علامة الجمع على
ويضع القوي بين المحذوف تخليفا والمحدوف والمساكن
ان المحذوف علامة منزلة الوجود فهي ملاحظة مقترنة
قوتك يقول حدثت لانتسا الساكنين فتصغر عندها
في لبي امنا وتبقى النقطة ولولا كما في المشهور من المصنفين
والاهل يجمع قوتك في كسر الاحشاش الى حيوان
واما زلا خفسن تصغير اللاتي واللاتي وقال اللواتي في
منه حروف لانه مشر على النمام لزم ان يكون المصنف خاصا
بزيادة الالف في اخره سوي في التصغير وذلك لا يكون

الذين
الفا

في المنصور وهو صنف على القام بغير التسمية فعمل الخففتين
 في الحروف من التسمية في الحروف قبل الالف والذاتية
 قوله من التسمية والخطاب الى الحرف فنتولها ذيا
 وهاتيا وهما وهما في الخطاب في تلك وتلك والاولى
 والاولى اكد دم قوله ثلاثيات التي هي هذه الخاتمة
 على قول البصريين ان الف السكون في وان التسمية عن يا وعينه
 محذوفة اما يا او او اما على قول الكوفيين ان الف ذا
 راوية وانما وضع الحرف واحد فلا يستقيم هذا التقدير
 دم قوله معترض من ثلاثة اوجه في الالف وهو ان
 قوله صنف واشذوذ الف لا يقاس على ما في غيره وليس كذلك
 بل قاسهم من كتاب الفصلة كما ذكر في غيره على ما في نسخة
 وحيد في ذلك لا يؤمن ما يشذوذ واجيب عن هذا ما في نسخة
 لم يتبع القائلين بالتسمية بل يتبع سبويه القائلين بعدم القياس
 غرضي قوله لم يبين كيفية تسميتها الى اخره اجيب
 بان سكونهم كيفية التسمية لا نطق الالف في ذلك
 على السماع لغوي قوله في قوله واحد قال في التسهيل
 وان كان جمعا لم يرد واحد منهم بل واحد مستعمل في الالف
 لا في الالف خلافا لغيره انتهى قوله من تصنيفي في العمل
 تصغيره لفظ لم يستعمل في الالف بل في الالف والالف
 التماسي للمجموع كما في التسهيل والمستعمل في الالف والالف
 اليه والالف في الالف التماسي لان في التماسي كالمعنى
 مقر قال في التسهيل فان لم يكن له واحد مستعمل في الالف التماسي
 وعن مل معاملة مستعمل انتهى وذلك كعباديد وشما جليل فيقال

عبيد الله وشيطة في جميع ما رواه واليون ان كان لم يذكرها قبل
 والافعال في واتحتم النسب وقيل فيه التسمية بضم
 النون وكسرها بمعنى الاضافة ليس والفرق بينهما التسهيل
 المنسوب اليها ومن اهل تلك المدينة او التسمية بفتحها
 فائدة التسمية وانما اقتضت الى جعل حقلها معنى جاد
 فلا بد لها من علامة وكانت من حروف اللين فحققتها بالفتحة
 زيادتها وانما الحققت حلاقتها بالالف لانها تسمى في الالف
 حين حيث الصروف من فروع زيادتها هو الالف وانما لم تعلق
 الالف لئلا يصير الالف تقديرا والالف والفتحة تصغر
 وسياتي وجه تشديدها قال في الاضافة للنسب
 الملقى اخره يا مشددة لتدل على نسبتها الى الالف فحذف
 النون وبوحذفه تقرب النسب ياخذ الحاق يا مشددة
 في الحذف اسم لتدل على نسبتها الى الالف وعناقير التسمية
 باب الاضافة وهي اضافة معكوسة كالاضافة الثانية
 فانه يقدحون لقصاف اليه الذي ان عينا المقدم منه
 ثم وكما المنسوب والموجود منه قوله في الاضافة
 وقوله قاعة مقام الرجل المنسوب اليه قوله في ربه
 المعنى كالمشقة قوله في الاضافة كالمشقة قوله في ربه
 زاد والنسب النسب في كلامه على معناه اللغوي في التسهيل
 والا كان تقريبا للمعنى في نفسه في كلامه في الالف فان
 اراد التقريب المتعرج في قوله وانما لو خذ منه التقريب
 فسلم وقوله التقريب اما تروى التقريب المتعرج واللفظ
 لغوي وقوله في الاضافة على ابن اياز تشديدها

النسب

بقوله لتجري وجوه المصلح عليها ولو كانت مفردة
لا تستلكت الخفة والكثرة عليها ولما يرد في بقوله
ليلا تلتبس بها المحال وابن النصارى يقول له لان الحقيقة
تختلف لا تلتبس بالسالكين وكل ذلك يعود من تعميل المص
بقوله لتجول على نفسه الى الخلود عنها افترقا لا يتبع
المدرسة ~~التي~~ احدها التفسير المتكامل المذكور الذي
من حيث كسما قبل الياء ويلزم عليه التكاليف التي قالها
ان اسنظر لا يورد في التفسير الكسبي الذي هو في الحقيقة
لا يورد في التفسير ذلك من كونها ظاهرة عن التكاليف
لان المشبه به غير المشبه قد يمتنع هذا الدرس المحسوس
المغايرة بالكلية والمغزى به في التفسير ومثله ما حقه
احذف قال ابن هشام فان قلت قال في مرقى عان اذا نسب
اليه هل يقول متى وحذف الالف كما حذفها لما لان الالف
مع التميز له الياءين قلت لا ينصرف على ذلك اليه على ذلك
لا نقضها بها ولك ان تقول كان مقتضى التماسك لا يندفع
اذا نسب اليه الاصل لان الالف يبقى للمصوب اليه ولكن
كدها قال في يات وهذا المعنى يقتضيه في سائر النسخ فان
قلت بما ناب عن التميز لتقبل اليه ليل موزع جوار قلت
التمثيل في اجتماع الالف لافي وجود الياءات في كلمة غير حقيقة
فاظهر الفرق بين قولك بعد ثلاثة لاصرف سياتي
ما اذا كانت بعد حروف واحدة في قوله ونحوي فتح ثابت
يجب وما اذا كانت بعد حروفين في قوله ولحقوا بعمل
لام عند الاخره قولك ~~في~~ اذا سمي به فريد بالتسمية

لان جميع التفسير اذا لم يكن علما ولا حاريا محمدا مصليا
لا ينسب اليه على الخطا بل يرد الى مفردة خريف اليه
وقيد في التوضيح التسمية بكونها في ذلك حيث قال على العمل
احتمل الاعمال اذا كان لامرأة فان ما ينعين العلم العلمية
والثابت لا صيغة متضمنة للوجع تصنع قولك ~~في~~
عنا في مصر وما في مال صيغة متضمنة للوجع قولك ~~في~~ وكان
قبل النسب غير معروف استقصا تبليغا كان عليه قبل
العلمية من الجمعية ~~في~~ قولك ~~في~~ لئلا يجمع علامتا
تأنيث وليلا يورد في وقوع تأنيث خفا قولك ~~في~~
فان كانت خامسة فصاعدا حذفت الى اخره كذا عمل
قوله هنا لا تنبتا او كما ياتي في قوله والالف للغير اربعة الالف
قولك ~~في~~ في قبعة الى اخره كذا هو ان الف قبعة في التأنيث
وقد ساعدت التامر انما ليست للتأنيث ولا للتذكير
بل في ثالثة وهو التفسير قولك ~~في~~ في اسم ثابته مقدر كلف
حذفت الى اخره هو مفهوم البيت الذي انقاصه قولك ~~في~~
فيهم في بفتح الهم والهم والنزاهي يقال حادهم في اسم من
الجز وهو ضرب من السيل فتصنع قولك ~~في~~ فقلها واواشيها
بالت علم قولك ~~في~~ وحذفها تنقيها بتا التانيث
لزيادة التانيث قولك ~~في~~ ليس في كلام النظم الاخره
منع بل قوله الذي ولا اصله قلب بعضه كالفتوح في است
الوجود فيها ليعتقد لان هذا بيان لفظ الالف اصل كذا
والا لوصف اليه فتا حله فانه قد سبق قاله ب قلت ~~في~~
بيان علاقة الاصلي لها اصل مع كون الوجهين فيها

على السوا قول **ل** قبل الحذف هو المختار لأن شبهها بـ
 الثانية أقوى من شبهها بالمنتقلة من أصل تصدق
 قول **ل** لشبهها بـ في كونها رابعة ثانياً في كلتا ساكن
 قول **ل** أجود من الحذف مما عطف على حرف اللحاق
 قول **ل** في الزيادة وجد في الزيادة خير من حذفها
 قول **ل** محض جبري لفتح الهمزة وإسكان الواو وسكان
 الداء بعده كاف وهو اقتراد جبري قول **ل** لأن كونها ثالثة
 إلى آخره هذا قيل لذهب في نفس لا لقوله وهو متعين
 قول **ل** لاجتماع ثلاث ياءات لأن أصله محيي ياء مشددة
 وبها مخففة هي لم الكلمة حذفت الياء الأولى وهي المدغمة
 لما ذكره مضاريك الثانية وهي المدغمة فيها بحركة بعد فتح
 فأنقلب الفاصلة محايي فحذفت الياء التي هي لام الكلمة
 عند دخول ياء التثنية قول **ل** فأنقلب أممي
 في تنقلبه به نظر لأن أممي مشافواً ما عجي فهو جبري قوي
 مرادي قول **ل** فقال المبرور هو أجود قال كذا لا أجود
 حذفاً بعد حذف حرفين واحدة قول **ل** لاجتماع الساكنين
 هما الياء والتثنية قول **ل** والفتحة في آخره كالحرف
 انتقل ما عطف أول لأول والفتحة مفتحة لا ثالثة لها
 انتظم ما هو الصحيح قول **ل** شج ما شين ملهية والهمز من
 شج إلى حزن نقص قول **ل** ففتحت عينه تخفيفاً ولا
 إلى التقلب قول **ل** كراهة لاجتماع الياء آخره عياره
 الحاريري كراهة لتوالي الياءين والكسرتين مع قلة حروف
 الكلمة انتهى وقال ابن هشام لئلا تستولي الكسرات على

الأحراف الكلمة ومن ثم وجب بقاء الكلمة في غير عليها
 وأما جواز الوجدان في تقلب على ما ذكره الآن أسكن
 منهم من يستدبه ومنهم من لا يستدبه فيل الأول هو بمنزلة
 عليه وعلى الثاني هو بمنزلة ثالثة قول **ل** ففتحت عينه
 بنق الجيم وسكون الواو الملته وفيه الياء وكسر الواو بعدها
 شين مبهمة وهي الصوز الكبيرة والواو المبهمة تصويها
 في التكرير قول **ل** ففتحت عينه الجيم والفتحة وكسر اللام
 وهو الموضع الذي فيه حارة دم قول **ل** في المرحى أصله
 مرموي قلبت الواو الواو والفتحة وكسر واو في الياء
 قد صرح قول **ل** قبل الحذف الزائدة وهي المبدلة من واو
 مفعول وفتحة عينه فتبدل الثانية الفاصلة عنها والفتحة
 ما قبلها فتقلب وأما الياء التثنية قول **ل** طووي قال
 الثاريري وهو قبل الواو الأولى في طووي الفاصلة بينهما
 زيادة التثنية مع اللبس ولا الثانية لسكون ما بعدها
 كسرة وبها النسبة فتفتق انقلاب الالف والواو وقال
 غيره أنها لا تقلب حروف العلة الفاعل تحركه والفتحة حارة
 قبله لأن الأول من حروف العلة حركته عارضة والفتحة
 وإن قلب الفاصلة الفاعلة لكن الالف تقلب وأما
 لاجل ياء التثنية وانتقل كيف قلبت الياء الثانية في جي
 الناشر قلبت الالف وأما من أن ما بعد الياء ساكن وصحت
 شرط قلبها الفاصلة لأن لا يكون بعدها ساكن يستحق
 قول **ل** ففتحت عينه في قوله والفتحة عمل الجيم عوارضاً
 قول **ل** فقد قلنا حكمها في قوله ومثله مما هو أجدد

قوله شرطان الى اخذه بعض في التصريح على ان عدم
اعتلال العين ليس شرطا في قبيله بالضم قال لان حرف
الملة اذا انضم ما قبله لا يتقلب انما هو بل هو المحذوف
انتمى قولهم التثنية خرج نحو قوله قوله شرطان
وعلم اعتلال العين خرج نحو قوله قوله شرطان
مصححة لغير ان اعتلال العين لا يخرج عن اعتلال
اللام كما في قوله وحسب فانك تقول طوي وحوي دم
قوله في حذف اليا الى اخذه او اذ اريد قلب الاخوي
واو ابدل التثنية اللاحقة قوله شرطان وهذا اي عند
اعتلال من قصبي قوله شرطان في الاشياء قال ابو حيان
وعلم ذلك انه لجمع ثلاث ياءات بالتثنية كوا اليا التثنية
عن لام الكلمة فحذفت اليا المتقلبة عن الضم وادغت
يا المتقلبة في اليا الاخيرة فيبقى كسي كما في اذ ادخلت
يا النسب قلت كسي ولا يجوز ان تحذف احدي اليامين
الي قيتين لانك اذا حذفت يا التثنية لم يبق الا اليا
وللعني باق وان حذف اليا الاخيرة لم يبق الا اليا
من قول اليا لعل في موضع واحد فحذفت اليا
المتقلبة عن التثنية مع ما يلزم فيه من تحريك اليا المتقلبة
وهو لا يحرك فلهذا التثنية منه التثنية قال وما كان
مثل الكسامة من اخذ اليا فانه لا يحذف الا اليا
قوله شرطان الى اخذه راجع ما قدمناه عن التصريح
قوله شرطان الى اخذه راجع ما قدمناه عن التصريح
ب قوله شرطان ونوري وعلي ما في التصريح تقول نوري

قوله

قوله شرطان الى اخذه راجع ما قدمناه عن التصريح
شرطه اذ انك من تحريك ما بعده بخلاف ما اذا تم وقيل
طريق فانه لم يجرى شرط القلب فكون حرف الملة
ب ولا يخفى ان هذا لا ياتي في نحو نوري لان حرف الملة
اذا انضم ما قبله لا يتقلب انما هو بل هو المحذوف قوله
قلت واذا كان اليا من التثنية فانه لا يتقلب واليا
يجمع ثلاث ياءات مع الكسرة تقول شرطان سلمت
اي من القلب لقوله شرطان فانه لا يتقلب واليا
الي اخذه قال ابن هشام اذا نسب الى ما نسب اليه قال
الي كساة تقول ما يصاد في اخذ اليا بول غابة ما فيه
ان اعيد له من محضت جميعا من كساة واو وفي ما هاهنا
لان اصله موه يس قوله شرطان مع شاه بدليل التثنية
المذكور قوله شرطان وان نسب لصدر محلة الى اخذه بولهم
قالوا الوسي يعادل ومقول كقام ابواه لعرب قاير
العوامر وفي موهله بجملة العوامد من بيتايع ومبني نحو
سجل اعلم لعرب الاول وتبعه الثاني في لقوله قال يسر
وسلكوا معا لعل عن بيان النسب اليها من بيتايع
للعرب الاول فيها كما في الجملة من العرب والشاوي
للعرب بالاعراب والكامر الى الثاني من بيتايع واليا المحذوف
في الاول لان نصيبه فيها بل بالاعراب في الاول
منه محذوف والثاني ولا ياتي من الثاني واليا المحذوف
لان كلامه هو من بيتايع حذفت المتقلبة عن العرب كل بيتايع
ولم يذم حاله واحدة ولا بعد الاعتلال الاول فيها قال

وليس مما طفت ومطوف نحو زيدا او شريفا فقالوا ان
 يكون قلوبنا مل كلف النسبة اليه افتري قولك كذا
 وسمع كذا في بزيادة النون لئلا يغل من الكسر لئلا
 يصير كغيره الموش ومينه لئلا يغل ان العاقل كمن الفعل
 ان جعلوا في كالملة فلم يجدوا الثاني على القياس في ظاهره
 قولك فاصبحت كذا في اخوه قلمه وتفرغوا لئلا يكون
 وعاجز والكنى الشيخ الكبير له مد كثير لما يقول كنت
 والعاجز الذي يعتمد على ظهور اصابع يديه اذا اراد القيام
 من الكبر قولك فستقل على ظهور اصابع يدي في معدي كبر
 معدي ومعدي لانه تخاصر في قوله تروجهما الى اخوه
 فنبها الى رام هو متروكي بلده من فوسى خورستان وعلمه
 بفضله ما لم يزل من الرزق تفتقر قولك شاذ ان
 معزوم ان ما قبلها ليس شاذ فلا يجوز قولك شاذ
 بالضميف او تخفيف او لوي فلا يجوز كذا اصح منه
 ابو حسان وهذا خلا فقولك وصلحنا الثاني من شاذ
 قولك ما بين اواب قال في الذريعة وام سبوطي قولك
 اوعاله السربخ الى اخوه زاد في السبيل والعمدة في شاذ
 تقدير اقل في شرح العمدة واشرت بقولك وتقدر الى الكثر
 والاعلام التي اولها موقفا واولها معرفة ما واخوه
 تقدير نحو بكرى وملا في في الي بكر وذي كالم سبوطي
 قولك ما لم يخف لسر قال ابن هشام ينبغي ان يجب ان لا
 يثبت السبيل يقال معدي وعد قال في صلبه الصلابة
 وذلك لانهم خرجت بنوه في النسب الى صلبه ومطوف

والي

والي منار بن وصار بنه والي محمد ومساعد والي زيد بن وزيد بن
 والوحدة وخمس عشر فان مقتضى الظاهر ان يقال خمس وكان
 ينبغي ان يقولوا خمسة عشري فان النسخة الاول وحده او الحاشية
 الثاني وحده غير كافية في دفع اللباس وبالحالة فالقول بمرعاة
 اللباس هادم لمتواعداتها او مقتضى لفرجه لحد في التباين
 وفي المقرب مثل ما قال الشاعر وفي كلام ابن النجار راجع الفه يس
 قولك من عطف العالم على الناس فيه نظر فان عطف العالم على
 الناس شرطه الوفاق والوجه انه من عطف المبرس بنا على تقدير
 ما عدا ما تقدم ب قال في صلبه قوله من عطف اوله على الثاني كذا
 مثال ليس فيه الدواة ما بين اواب واي فرد من جافه الكلام
 الوار في كلام زيد وهذا يعرف ان ابن الحسن بنع اياه فالتعريف
 عليه انتهى قولك وفي تمثيل الاشرف كلام زيد نظر بكون
 دفعه على كلام زيد على ما اذا كان على لكن ساقى رده مع جوابه
 قولك فليس من قبيل ما تفر الى اخرها العاشر من ان يكون منه
 بنا على ان اصانته سبقت العلم فيفتقر بها ضرورة علمها
 بالعلمية مثلا ويومد ذلك علمهم من تمثيل مالم يتراف الاول
 بالثاني باعري القيس ثم قوله فقول اموي وعدي لانه لونه
 تفرق صدره بغيره اذ لم يسبق له اضافة قبل استياله على انتهى
 قولك واجوز يود الام الى اخوه في تمثيل الجملة بما اذا سطر
 ليعوم عن الكلام بدليل قوله الا في وياج لفتا الى اخوه ويحذف
 يطلق بحيث يشبه هذا الذي يكون ذلك للتأنيب على خلاف
 يونس ب قولك لا تظنوا اني اخوه قبل وجهه اعداير وفي
 الجمع يرد في التثنية فذكر التثنية ينبغي عن ذكر الجمع وروى ان لام اب

راجح لا ترد في الجمع واجيب بانها ردت لكن حذفت للاعلان
 وقد يؤخذ من هذا الوجه الاعتراف بانها لم تظهر لمريم هل
 ردت فحذفت للاعلان او لم ترد اصلا فلا قاعدة في ذلك
 لعدم العلم بالرد وقولك فبقول في شاة شامي في التوضيح
 وشرحه واذا انشئت الى ما حذفت لعدم رددها وجوبا في
 مسكتين احدهما ان تكون العين معتلة كشاة اصلها شوبه
 بسكون الواو كصحة قول العين الواو والواو افنتها فانقلت
 اليها وحذفت لامها وهي الواو عو من عنها الشاة قليل قولك
 في تكبير حاشية قلب الواو لا تكسيرا ما قبلها والتكبير
 هو والواو الى اصولها فاذا انشئت الى شاة ردت لامها
 اثنا قارح فحذف في عينها اهل تبيح فحذف العار من فحذف القارح
 اوترو الى سكونها الاصل فحذف من انقلب الفاذ هب سيبويه
 الى الامور والحق ان الشاة في الحذف انتهى وقوله فحذف العين
 الواو العار عبارة السبوطي فلما حذفت اليها باشرت تا التانيث
 الواو فانقلت اليها فحذفها وانفتح ما قبلها وحوادث
 الواو لما باشرت تا التانيث فحقت لعل انما فحذفت اليها
 فحذفها وانفتح ما قبلها فحذفها مشوه بسكون الواو فحذف
 قولك مشوه فحذف ما قبله من اللام وفحقت العين لانها
 في الاصل مفتوحة انقلت اليها فحذف اليها فحذف اليها
 فحذف قولك حاز الوجهان فتقول يدي ويدوي قولك
 الرابع اذا انشئت الى اخره لعل هذا الرابع معلوم من كلام المعمر
 لانه لا يجوز في التثنية نحو ابن فيصن الوجهان ومن لم يرد
 اللام حذفت عوضها في قولك حاز الوجهين فحذف الوجهين

يجمع بين العوض والمعوذ قولك في الخامس مذهب سيبويه
 الى اخره قد اتفق سواي الخفش على انك اذا انشئت الى رب
 خفيفة الباردة والمعوذ والمعوذ ولم تحرك بل ترد الى اصلها
 من السكون فتقول ربي لمكان المنضمين فينبغي في الشعر
 ان يقيده فيقول عالم يكن مضاعفا دم قولك بدوي يرد
 المحذوف وقلب الياء واوا كراهة لاجتماع الكسرة والياء
 قولك ما اصله السكون وهو ما عدا ما من الامثلة للالوة
 دم قولك وضوي يفتح الدال في النسبة الى غد وهو جماد
 عينه ساكنة في الاصل انما قادم قولك في حذف التا
 لانها ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولا ينال البند
 في الوقف ما قال في التوضيح وذلك من العمل على ما بينتهما
 معاملة تا التانيث بدليل مسيلة الجمع انتهى وحيث قالوا
 اخوات وبنات ولم يذكروا اخوات وبنات ولما ان يفرق بين
 الجمع والنسب بان الجمع لا ليس فيه بخلاف النسب (حذف من)
 التا فيه وليس المنسوب الى المونة بالنسب الى الذكر بصريح
 وقد تها للليس غير مرعي في هذا الباب كما مر قولك
 فتقول اخوي ويضي قضيته وجوب الجبر فيها وهو المنقول
 وان اتقني الحاق النكاح بالابن حوازا للمعمر ولعل
 مراده انها علمقة به الا جبر يرد لانه زقون في الوصل
 خاصة وتبدلها في الوقف فليست بلازمة تعترض قولك
 في الوقف وتذهب في الوصل تعترض قولك شوي وكلوي
 الى اخره قضيته ان هذه الواو هي اللام فتكون التانيث
 معذوفة عند النسب وكان وجهه انها لو بقيت ابدلت واوا

وقد غر احدى الواوين في المضري فيحصل التثنية قولاً
 لما فيها من الاشعار الى اخره وثالثا في حذف النون قولاً
 فترادف نحو الى اخره حاصل الفرق الا في ان التثنية يكون في غير موضع
 المعوض عنه كحذفه من وباسم فيج بخل الى الابدال قولاً
 ومناخف الثاني الى اخره قال السيد في شرح الباب قد تقرر
 ان الكلمة الثانية اذ اجعلت على اللفظ وقصد ان يهاشورت
 للرف الثاني منها سواء كان حرفاً او حرف علة نحو التثنية من
 الكم والحصل ومن اللولكون على اقل اوزان المعربات مع انه لا يلزم
 التغير في اللفظ والمعنى مما يختلف ما اذا جعلت على غير اللفظ
 فانه لا يشهد للفرق الثاني من اذ كان هو صامتاً وجاء في كسرة
 ورايت مثلاً لانه لو شدد لزم التثنية في اللفظ والمعنى واما
 اذا كان الثاني حرف علة فهو ادم ما في جنسها وان لزم منه
 التغير في اللفظ والمعنى مما لا ينظر الى الزيادة وذلك لانه
 لو اعر فلولو وفول لا بالزيادة شي عليها لزم سقوط حرف العلة
 للتثنية ما سكت به التثنية فيبقى المربى على حرف واحد وهو موضع
 في كلامهم فلذلك يزداد عليها حرف من جنسها فيقال هذا لولوني
 ولا يعزه فانه لما زيدة في اخر الالف اخرج قلته حرفاً
 من تحتها واما سكتي التثنية وهو انه لا يلزم في اخر اي لان
 المعنى المقصود لم يتغير لا بما اذا جعلت على لفظها تكون له
 مع لو تعاد الة على معناها فبعبه قول الى التثنية وضمان
 تقييده بالوضع توعد الفرق بين هذا وبين ما تقدم له من تقييد
 واو لوي المنسوب الى الولا وحاصل الفرق ان لولا مراد به فانه انب
 الى صدارة نبي خلفاً لخلاف لولا الثاني في الوضع فانه يتخلل للتثنية

في

في النون فلا بد من تحريكه قبل النون وبعبه يأسين قوله
 ولوي عبارة المرادي والوضع لوي التثنية ووجه الادغام
 اجتماع المثلين بخلاف كيوي لعدم اجتماعهما في الحوي ولعل المخرج
 مقصد بيان اصل قبل الادغام ب قوله صار ملحقاً بفعل
 ما يصلح في العمل قوله فقلت لوي لما تقرر ان المجرى اذ
 كانت بدلاً من الفعل نحو فيها المصباح والفتب واو هذا اذا قلنا
 ردنا على الالف النون كما يرد لناهاجرة واحسان قال زيا هجرة
 في اوله كرم فانه يقول لا ي لا غير ولا يجوز لوي الاعلى نزل
 بعهم قراوى قاله ان لنا وقتر في قوله كسبه التثنية يكون
 بخلاف معظم اللون واصلمها وشبه بكسر الواو وتثنية الكسرة في
 التثنية فحذفه الواو وهو فاهوا وهو من مناهات التثنية
 فترجى قوله وشوي بكسر الواو وفيه التثنية فترجى قوله
 وتماثل اللام ماملة المقصور بقلب اللام الى التثنية والفتحة وانما
 تروا واكالمقصود ب قوله في حذف قسم اي ثانياً قال
 الشاطبي لم يكمل المصنف في حذف الميم لوجوهين احدهما
 ان ما حذف من حقه قبل حذف اللام الميم لم يتصل منه الا للفظ
 واللفظان وثانيهما انه على سبيل كثر في التحريك الى ذكره اذ لا يراة
 فيه على ما ثبت له لانه لما ذكر التثنية وما فهو بماء اعرابى سكت
 عنه لا يغير عن حاله ولا يعلو هذا القصد من كماله انه لما ذكر ما حذف
 منه العالم بعد ثبوت الة لا ما يجب فيه الرد وسكت عن الحكم منه
 ان يترك على حاله كونه وبقه فكانه استوفى الكلام على ثلاث
 اقسام انتهى قوله لم يحو في الشاطبي وحده عدم الرد في ما
 حذفت عينه ان الرد من باب تغيير الاسم وليس من بنات

للمدنيين الى اصله الامانيق عليه تغيير النسب وهو اللام واماليين
 والنا فلا يقيم عليه تغيير لغيرها عن النسب الموجب للتغيير
 انتهى قوله في عنوان المروي اسم فاعل مرادي يروي دم قوله
 ويروي بفتح الياء والواو في النسخة واصل يروي يروي بفتح حركة
 الهمزة الى الراء فحذفت الهمزة وهي عينه انتهى قوله واليروي
 في الموضع وشرحه فتقول في يروي يروي بفتح ياء والياء والراء
 فحذفت قبل الياء وترد العين وهي الهمزة على قوله يروي في التمام
 للحركة بعد الراء وذلك لانه يصير يروي يروي يروي في التمام
 حينئذ حذفوا الالف لانهما اربعة محقون ثانيا في كماله او قياسه قوله
 الى الحسن يروي يسكون الراء والهمزة وحذفوا الالف او يروي
 بقلب الالف واوا كما تقول علي وعليه يروي انتهى قوله يروي في التمام
 قال الدهماني والذي يظهر انه لا وجه له وعين المروي وهي الهمزة
 بل لا وجه لجوازه فان قياس هذا على شبيهة ودية فباطل لان
 ذنوبك قياسا على حروفين تايينهما لين فيجب رد المحذوف واستا
 هذا فقلنا ان حروف اللام والراء والياء فلا حاجة لرد الهمزة بل يوجب
 قلب كسر الراء ففتح كما في فتح قلب الياء الفاخر للفت واو اعلم
 انه يجب رد المحذوف يجوز في الياء الوجهان المعليان في حاضر
 انتهى قوله في تاسي الجمع اراد الجمع اللغوي فتدخل التنجيسة
 كما في السالمين شلطي قوله خطا منه نظر فقد ذكر
 لبعض الافاضل ان الغراء يقر من قبيل العماقير كما في ركنه
 الا تبيين دون شري قوله كسبا يدوم الرق من الناس المزاوي
 في كل وجه تصح قوله وقد يحتمل كلامه هنا بان يكون
 للراعي احرش ياء الواحد والاولى لافيا ساوا لاشدوا وب

قوله

قوله ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود منه نظر في الصحاح
 الفرهود بالضم الفليظ والفرهود هي من نجد وهو بطن من الازد
 انتهى في اللبس حاصلا اذا قيل فرهودي تصح قوله وستدني
 او سوني هذا اذا العرب كالمجم فان جعل الاءراب على النون نسبت
 اليه على لفظه لانه محذوف لفظا جمع معني فصار مثل قول فتقول سنيين
 قوله او سوني والنسبة حينئذ الى الفرود وهو داخل في منطلق
 قول المعصنف والواحد اكرر في اخره وينبغي ان لا يكرر ذلك اذا نسب اليها
 اعلالها على لغة الحكاية كما علم امر قوله في الفرود ففتح العين الى الفرود
 وانما انتم موافقون غيرات وارمنين وقايس النسبة اليها علمين
 والنسبة اليها جمعهم قوله كليتي لهم الى اخره تقدم في التجميع
 قوله قوله لم حايك الى اخره مثله صايغ في بعضي صواغ قال دم اعلم
 من روى دعوت الى صرف هذين اللفظين عن كونهما اسم فاعل من
 صاع وحاك الى النسب انتهى قوله وعلى هذا حمل الى اخره ولا
 حلم على ذلك ان النفي مع نصب على الفلغة فيثبت اصل الفعل
 واصله تعالى منزه عن ذلك تصح قوله البتوت جمع بيت
 قوله ولست دليل الى اخره فاعلم لا اهل الليل ولكن ابتكر
 يقال ايل اذا سار اول الليل وادج بالشد يداي سار اخره قوله
 وان كان بعضها كثر ما يفيد ان اللام لا تكون في التماسر ب قوله
 الى البصر بفتح الباء انتهى قوله وهو هو الشج الكبير
 تصح قوله والي الصديقين بخلاف ذلك ان قوله لا يكون ضرا الى
 علم لغة من جعل المشتق المسمى به حار يا مجري سلمان ز قوله
 والي امية هي قبيلة من قريش والنسبة اليها اعوي بالضم وبنها
 فتقوا جوهره قوله شام وعان وتمام في التسهيل وقد هو من

من احدي ياي النسب الف قبل اللام وشدة اجتماعهما الي كما في شطبي
 وفهوق اتانها لفظا العوض انما ياي لكون الف قد موجودة في الأصل ودره
 قولك فيخ وزنجي الى اخره قاله هذا جعل نظروا والذي يظهر
 ان الحيا اقل المحقق لا فائدة لنسبة الموصوف الى الموصوف عنها كما في غير هذا
 النفع معني رومي شي منسوب الى جنس الروم كما ان دمشق شي من
 منسوب اليه دمشق وكونه واحدا انما استعير من كون صيغة الواحد
 لعمومها ما يدل على الجمع بل هي صيغة الاتحاد ولا يقع في الوحدة
 كون للنسب اليه اسم جمع كما ان قولك قومي وركبي مفرد وبذلك
 على ان روميا ليس مفرد روم بل هو واحد منسوب اليه ان روميا لفظا
 معني له بطريقه يقال ثوب رومي وجرير رومي انتهى قولك واللبا الف
 وذلك كثير في الصفات وصيغة ذلك انما يقع في جميعها بدوفا فالتا
 لا لتعلق الباب بجمع الاسم وصفا لا ترمي اليك فتقول حموي ومشوق
 وعبري وهو يعبري منسوب الي كذا فاذا لمقت الدنيا المشددة المعنى
 ما كدت وصفتها كما ان الاضافة تعيد معنى اللام فلما قلت
 له اياه ولا غلام له كانت عتبة لمعني للاضافة وهو كدله ودره
 قولك وداري يحتمل كونها مائة لتأكيد المبالغة كالشافي علامه
 والمثال للجرير للزائدة غير الالة زمة قول المعناني المذكور ودره
 الوقت قوله قطع النطق الى اخره هو الحسن من قول ابن الجهم
 قطع الكلمة عما بعد ما دم ايملا فله قد يكون بعدها شي قولك
 الحصري بالمشاة الغشمية لا الغشمية رومي بالمرحلة لعل ان الوقت
 ان قصد لذاته واختياره والخاف لم يقصد اصلا بل قطع النفس
 عنه فاضطره وان قصد له لذاته بل لاجل حال القادى واختباري
 قاله شيئا البنا في كتابه الخاف البشر قولك استشأنا الى اخره

كقولك

كقولك في الحكاية اذا استشيت بمن في الوقت هذا لمن قال رايته رحلته
 والانجاري كقول المعاطيل من قال له زبيد قايما زبيد خيه والمناظير
 منك لقياعه والتملح وهو قطع النطق قبل عام المقصود من الكلام
 ليدرك ما فيه في الحال كقولك في سبب هذا سببنا والتملح سببنا في بحث
 التثوين انه مد الصوت غوي قولك وقترح الي صيغة نظرها
 بعضهم في بيت فقامت تملح وحذف واسكان ويصيرها التثنية والهم
 والاشتماء والبدل تصح قولك بابل تنوينه الى اخره انما ابدال الهم
 بعد الغنة الفلان للتثوين فشد الهم من حيث كان الهم في الهم
 بشارتة الغنة في التثوين فابد لوه التثنية لهما شيئا من التثنية ولما
 يدل بعد الغنة واو بعد الكسرة يا كان تملح اليك واو او في
 انفسها واذا اجتمعت الغنة مع الواو والكسرة مع اليك واو او في
 ولم يكن في الحقيقة مع الهم تملح فتروها كما حالها تصح
 قولك وسكونه لغيره مطلقا ليجري الباب بجري واحد
 قولك ونسبها للمنتف الى ربيعة قال ابن عسقلان والظاهر
 ان هذا غير لغيره في لغة ربيعة في اشعاره كثير اجد الوقت
 على المنسوب للمنون بالالف فكان الذي اختصوا به جواز التثنية
 بت قولك يستثنى من المنون المنسوب الى اخره قد شبه المصنف
 على هذا حيث قال في الوقت تا تا نيت الاسم ما جعله يوطى
 اي فذاك مختص بهذا فلا يبادر فعينه شي لانه تعالى ذكر
 يحكم لعلنا التا نيت فيما ياتي لا ياتي في دخولها في هذا الحكم للذوق
 هنا بان يكون المقصود بما ياتي في زيادة حكم على ما هنا ونظيره
 ان المنسوب يجوز فيه الهم فهو لعل في قوله الاتي وقت رايته
 الصرك مع دخول المنون من في قوله هنا تنوينا انرفع الجعل

المناقاة بعد ما ياتي افادة حكم لغزله ب قول **لشده** ما كان مؤثرا
 بالما فخرج اللوث بالتا نحو بكت وكنت فانه يبدل في التنوين
 التاكثير للوث نحو رابت بذنا واختاسر يطي قول **لشده** فان تنوينه
 لا يبدل الى اخوه علوه بان التا حيد في فتح حشا وورده ابن
 اراز بان الاءت كالستون والسا لوت كن معه حشا و بان هذا
 اسهل من شجرتان والصواب ان اللوث بالتا ثقيل ولما هذا
 اجيز ترجمه وان خلا من علمية وزيادة على الثلاثة والوقت
 موطن تخفيف ابن هشام يسر قول **لشده** لسكنها لا نحو فتول
 قامت قول **لشده** الاول انها بول الى اخوه وذلك لعدم لا يجتمع الاءت
 في اللفظ فلما اجتمعا في التقدير حذف احد هما وايد وكان **لشده**
 الاءت الاولى او في الحذف لان الطاري يزيل حكم التا **لشده**
 قول **لشده** وهو مذهب الى الحسن الى اخوه وجههم ان القياس
 كان يوقفي لا يبدل من التنوين مطلقا لكن منع منه في الرفع
 والجو مانع وهو هنا مختلف وان قصه في القصور لازمة فلا بد ان
 لها اقوى منه للمعارضة يستوي قول **لشده** ونحو هذا الى اخوه
 يتو بدلتا انها ابي الاءت كتبت في الحسم بالما قول **لشده** و بول
 التنوين عن صا لذلك لهاب ابن اياز بان المعتل ينفي ويلحق
 بدليل سيد وقفاة والامالة لمناسبة رجا لا ي اول لشدها
 لفظا بالاصلية وكذا وقوعا روبا وكما يتا بالما ليس قول **لشده**
 ومثلا للاعتداد بهما روبا الى اخوه للمعاينة ان يجيبوا عنه بان جا
 على لغة تارت زيد في الوقف وارتكاب مثله في الشعر سابق دم
 قول **لشده** لوقفا اعتوز ما دفز ايد لان كلامه في الوقف واجيب
 بمنع الزيادة فانه لوقا وحذف في سوي واضطرار اقتضي حكما

لرو بعد وهو ان حذف الصلة يكون في غير الاضطرار وانما التا
 في الاضطرار ولا معنى لذلك لان ترك الحذف لا يختص بالضرورة
 بل الحذف هو المختص بها لكن حال الاصل لصال الوقت وحينئذ
 فتوله لوقفا صلة الحذف لا بيان لمحلله غزي قول **لشده** ولا معنى
 لذلك حني على ما مشي عليه هو والشا طي من ان قول الناظم في سوي
 اضطرار معناه ان الصلة قد تحذف وبسبب الضرورة واما على كلام
 الشا طي المشهور عن ان ترك الحذف وقسا خاص بالضرورة فلا معنى
 فلا يعم جوابه المذكور قول **لشده** فان كانت معضلة او مكسورة
 اي وكان قبلها مقصورا فحذفها اذا كان قبلها ساكن ثابتا
 او محذوف للمذم والبناء فانما يحذف صلة في الاختيار **لشده**
 واشباهها فتقول من هو منه وعليه وعليه وليردعه وليردعه
 وليردعه وليردعه وادعه وادعه وادعه وادعه وارمي شاطي **لشده**
 قول **لشده** حذف صلة في غير ان الكلام في هذا الغير للمحذوف
 بحرف ساكن من جنس حركتها فلا يجوز حذف واوه وادعه
 لتمازها بالحركة عن الحذف بل يقال في الوقت هو وهي بالسكون
 فتخرج قول **لشده** واحتر الى اخوه وقال الشاطي معنى قوله في سوي
 اضطرار ان الصلة قد تحذف وبسبب الضرورة في انشد سوي **لشده**
 للشا طي فانه من محذوف وما لده من الاءت لا يظن ان الصلة
 ويرد عليه ما قبله ساكن فلا بد ان غاف وقد ايد وعزب بحكم
 اعزب بحمل الصلة هنا شاعلت على المع مثل انتم **لشده**
 قول **لشده** وانما يكون ذلك لغز الايات قال ابن غاضي ومثله
 في المكودي واستشهد به بقوله اذ كنت في حاجة متوكلا فابيل
 حكما ولا تصح انتهى والاضطرار انما يكون في اخر المصراع من

الموضع أو الضرب لأن المصاحف أن البيت اسم للموضع فهو ضمير
كلامه أفلا يكون في آخر المصراع الأول وليس كذلك قال ومحمد
معتبره أرباعاً كان كون أرباعه سواء ويس قولهم يوريد بها
أي يخذل الخلف ونقل حركة الياء إلى الهاء موقوتة واشبهت
أذن إلى آخره أي في الصورة لأنها ثلاثية وقسمتها السبعة الموقوتة
بجملتين وكان اللذان أن يلمص هذا البيت بالبيت الأول يس
قولته يوقت عليها بالذوق اختاروا أمرهم عنصور وأجمعوا اختاروا
السبعة على خلافه توصيخ وفذهب في المستوفى إلى أن أصل أذن
إذا ما يستقبل قول الحق الذين عومنا عن الكساحنا إليه كما في يومئذ
وجمل هذا يتبع وجمل الوقت عليها بالآلة نصرة قولهم
وعن البراءة اختاروا إلى آخره كبري هذا مع رسمها في المصنف بالان
فما تقدم قولته ويظهر أن يكون هذا الخلاف للرواية في رسمها
منقول على قول من يوقت بالآلة وهم الجمهور قولته وبها التفسير
إلى آخره أقوم أنه إذا نصيب لا يكون فيه بل حكمه من قوله أول النهار
متروكاً أثر فاجع لاجل افتراض هذا منه بـ قولته والخلفاء
الوقت عليه بالخذف هذا ذهب سديس ورواها عن ابن عباس
غير ثابتة وصلها في المصنف وقت عليه خذفت حركته وقت بينه
قياساً على المصنف ولأن الوقت محل راحة فلا يلحق أن يورث فيه
بالركن في الوصل يس قولته وبه يجوز الوقت عليه بـ رواية
اختاره يونس لزوال موجب خذفها وهو التقوين قلنا عارض
فلا يثبت به إذا لا شأنه قال ابن الجار والذبي أراه أن الوقت
عليه وبه ما لا أحسن لولا أن يفتن عنده عن أقل المصنف
وأن الوقت على من قام بالوجهين وعلى من يفتن بالخذف

حفيد قبحاب ما فيه لما سلخ رد اليافي الوقت او حينما عتقوا
 من الاصلان ليس القدر عندنا واما حاله الوصل فلما لم يسغ رد
 انيا لوجود حلة الخذف وهو انتا الساكنين في وقت
 انما انتملك الاصلان فتاحله انتهى والجواب ان كل من سوال
 والجواب في الراوي فكيف غاب عن هذين العاقلين حقا
 او ما الضمير فيها ذكره قواشده كين على السلف وفي من اوفي
 قد حذفت فاهو واعل لما سمي به اطلاق قاض ونظر الدمايين
 في التمثيل به قال ان الكلام في المنقوص المنونه ومثله في اذا سمي
 به جميع الصرف لوزن التعلو والعلية فلا يتوزن فيه نقلته
 قولته قال ليس بتظهير الدلالة في افا في قول التثنية والضمير
 غير المنسوب ان كان معنونا فاستحقاق حذفها لوجود الان
 بخلاف فاهو او عينه فيتعين الاشياء انتهى ولا ياتي في ما عشا
 لان العلم في المنون وغيره قولته وغيرها التثنية في الاخره
 خرجت انتا كاحت وبتت فمن الغيوب قولته من محرك
 اي معوق عليه ويق عليه ان يقول حركة غير عارضة كما في ذلك
 في العلة لان ذا الحركة بمنزلة الساكن فلا يوقف عليه المبالغة
 للحرك كما قربت السلفه ويوميد كما في شرحها قولته وعلا
 خا الى اخره ناقش الموضوع فقال لا غاي را سيم او را سيم
 وكلاهما عتق من اجزى انتهى وانظرا انما را سيم عتق
 مختصه عن استحقاق المعر عن ان الوقتات راجعة جملتها
 بعشر الكتاب داية لان المداية مفسره وهي الذي انتهى منه
 من العدد وجعلها بعضهم دالا وكان لما راوها غير تقربى فكانها
 دالا تصح قولته والاشياء علم التفتين وقبح وبتما بعث

افراج

افراج فيخرج منه التثنية قولته مع اصناف صوتها لذلك
 تزوم الحركة ولا تتعاهل بتثنيها افتلا كما شبيها على حركة
 الوصل قاله الجار يردى تصح قولته يدركه الاصح
 والبعيد لان فيه مع حركة الشفة صوتا كما دل الحرف
 يكون به مصركا دم قولته فان كان المحرك لها التثنية
 فيه يجوز ان كان شايها اذا المحرك افا هو انتا العبدلة
 هي منها الاصح والالوقت عليها بغير المسكان ايضا كغيرها
 ز قولته وان كان غيرها الى اخره شاملا لجم الجمع اذا القربا
 واو اويا وصلا نحوهم بهم وبالحركة العارضة عن قول ادعوا
 لكر جمعها ابن الجاهب معها التثنية بالنظر للروم والاشياء
 حيث قالوا لا كثرون لا روم ولا اشياء فيها التثنية
 ومع الجمع والحركة المعارضة انتهى وفي معنى بهم الجمع الغير المذكور
 افا هم عاقبة او كرا وكان يا او اويا نحو يجره به ومنزله
 وفيه ز قولته ما لا مسكان وهو الاصل اما لان الحرفين اللوق
 عليه ضد المبد وبه فينبغي ان تكون صفة معنادة
 لصنته اولان المقصود من الوقت الاستراحة وسلب الحركة
 اليه في تفصيل هذا الوصف دم قولته في الحركات الثلاث
 اي خلافا للثاني فيمنعه في الضمير لغة النطق وسرعتها
 اياه في النطق واكثر القرا على اختيار قوله قواشده وقاله
 دم والاكثر منع في المعنى حقة النطق وسرعتها في
 النطق ولا كما فتخرج المعالج العا في الوصل قال الجار يردى
 ولا نه يشبه التثنية فينبغي الى كثرة وسوغ الوقت
 فيه نظر قائم جوزوا النطق بجميع الحركات مع انه يشبه التثنية

فكيف يمنع بعضها التي قولته او اسم الغنة معناه او اسم
المعروف الصفة اي لعله شاملا لها ويؤيد ذلك قول الفراهيدي
واشتقاقه من الش كما ذكرنا سمعت الحرف را حجة على ذلك ان هوات
المعروف المنطق بها انتهى ب قولته ان قتا الى اخره زيد
شرط رابع وهو ان لا يكون معنوا بمنزلة وقد لا يحل هذا
الشرط لان المعنوب المعنوت اذا ابدل بتوبيخه الفاعل يكون
الحرف الذي قبل الالف موقفا عليه حيل الموقوف
عليه انما هو الالف والكلام في احكام الموقوف عليه سبوطي
ويرد على هذا الجواب الروم وجوابا ان السبوطي صرح
بغنة اللنون المنسوب قال ابن هشام مفصلة كوك تقف
عليه لم يضرب بالتمنيب والجواب لا يجوز لان الالف
المعروف فما كان في الاصل معر كما لان تعنيب كالمعروف من
حركات الداهية قولته او متعنيب في قنديل بيتا ولا ان المراد
بقوله يحطلا لا يشمل التنبؤ كان المراد بالخطا المعنوية
وبذلك انفع الاعتراض على الالفية بان عليه بالتمنيب
نقل المركة الى الواو والسا وليس كذلك بل حكمه حكم الالف
في منع اشتقاقها ب قولته او مستلها بالالف ادغام الى اخره
تقولنا بارة الالفية لهذا التسم يكون اولى من غيرها من
غير بقوله لسكن معصم ب قولته لا يجوز في لغته الى
اخره كذا في التسهيل واستشهد له المعنى يقول الشاعر
من يا ترم الى اخره واعتبر من ما فيه ان كان مستنده في اثبات
هذه الالفية هذا البيت فلا حجة فيه لاحتمال ان يكون اصله
قصده حلا على معنى من قر حذف الواو والكي بالالفية
كقوله

كقوله فلو ان الالف كان حواليا انتهى فيجاء بانها ليست
يدل المعنى في مساهمة ورشته ب قولته الى ان المراد
بجواز نقل حركاته شاملا للمعروف اللنون لكنه كغيره لم يعي
الافعال المعنوت فراجعده وعلى الاطلاق فيقول زمينه
ايضا قلب تنوينه الفاعلا شمله كلام المعنى اولى
الباب قوله ما يت لغيره والغير بالالفية
والبا الموحدة ما حيز في غيره ما يروى المعنى والنبط
منه السبعة تصح قولته واما غير الجازين فلا
يجوزها لانه انما راعى وقع اجتماع الساكنين والزم على
الاعراب من الزوال تصح قولته وقد شبه الحرف
الخ اى بها اوليت من فوفت ولا اتماع بل مندها ما قبلها
بحاله من ساكنه دم قولته بعد ساكنه باقى حركاته
النقل والاتباع قولته لا يجاء فيها وذلك لانها
تسكن في الوقت والمنة الساكنة ههنا تغلب الحز
حركاتها منها دم قولته تانا فيث الاسم ها ههنا
في التسهيل بقوله في اخر الاسم احترارا من نحو ما يتان
وقد اتان وينتجان واما بالاسم ههنا اسم المعنى وجمع
التصغير مما كان فيهما ويكون قولته الى اخره البيت
تقسيمها بهذا الوجها له ب قولته من ثا الفعل وكذا
تا الحرف نحو ريت وانما التمرعت السا في الفعل والحرف
حرفا للسبوت بالمتغير نحو ضربه وربه وحملها الى الجرس
فيه على ما فيه ليس في الفاظهم وان قالوا سمعت
رجلا يقول ترح حترته لقلت ضربته ونوقضه عليه

بالمبالغة قد انتقل من الفعل الى الاسم فتصريح قولنا **قوله**
 ولا يكون الاثنا كان مراده ان الواو والياء الكسرتين لم يكن
 بعد هاتين التانيث **قوله** فالاعرف في هذا سلاسة
 اثنا واما كان المرح الوقت بانتم لهم لما اركموا والى ذلك
 في جمع المونث زيا وتانه لم يكن ان يكون واو والواو ولا
 لم يكن الحذف لا يتر لوزاد وهما لا انتقلت من فزاد وا
 للتأخذه لهما فمما لا بد من الواو كما في حجة فمما رت
 علامة التانيث ولغدت من ان يقال في سلة حلتا
 طما افاضت هذه التاليم والتانيث وكفتت عن علامة
 التانيث للثقة بالواحد اقيمت في الوقت ولم تبد لها
 وعاملوا للثقة بالجمع مع سلة فمما لا يجوز مراده في الحرف
 اجرو وعجوا في خبره وتصريح **قوله** وبعدت امه
 ما فادولن الا انها في اولها تالوا في حقيقة التواني
 جازي وي وقلا ان جوابه كيد للاعتراف بالثقة بالهاتين التانيث
 لهما التانيث فوفت عليها بالثا والثلثت راس التثنية
 وهو الموضوع الثاني في المقوم تصريح **قوله** بعدت عن اعلى
 الفرة مثلك بقا غير التانيث **قوله** لم يكن يجوز ان يكون
 فيه نظائر الوقت حلت بالثا ليس قيا ما قبله في قوله
 حفيد **قوله** شوقتها السكت الى اخرها في السكت
 الى بقا الحركة في الوقت كما جلت في قوله الوصل للتوسل الى
 السكون في الاثنا وسكتها السكت لانه يسكت عليها
 دون اخر الكلمة تصريح **قوله** واوقنا ليس المراد
 مقابل الوصل اذ يلزم عليهما ان المقام المذكور في المحذوف للخر

جزما

جزما لا ينحصر بالوقت وليس كذلك بل المراد به التناوب
 غير ان هشام زفق الله واجبة قد قال هلا كانت
 جازية فقط في الثاني لان حرف المعانعة كل حرف وكسا
 جاز فقط في ما لا يستقامية المحذوف والحرف في هذه الحالة
 ب **قوله** لبقا به على اصل واحد هذه العلة
 موجودة في الوصل **قوله** ليس في هذا السكت
 مع انه لا يزاد فيه هلا السكت الا ان يقال لم يكن
 دفع المحذوف في الوصل فلا ينشأ من هلا السكت فان قيل
 هلا رد المحذوف وهو الياء في عي وليي جازوت الياء في
 مرد ونحو قلنا لم نرد الياء لان الموجب لحذفها قايها
 وهو المحذوف او الوقت بخلاف حرفان الموجب لحذف لامة
 قد زال في الوقت ب **قوله** او صرح في حذفها واجب
 بان فلك ليس معمل الاخر والكلام فيه وان الثاني في
 عجزه الاصل يدل على حرف المعانعة في حذفها ويرد
 الاول بانه لا يشهد بان المستعمل بقا الفعل على اصل
 واحد وهذا موجود في ان وكونه غير معمل الاخر لا ينسب
 له ويرد الثاني في ذلك ايضا وان الياء ايضا يدل على
 حرف المعانعة عي كما في يسير ب قال في التبرع محلي ان الوقت
 وافق النظم في شرح التمر وقال بمانت فمما رت ك
 الالتزام فاما ان جوابه هو من جوابنا انما انتم **قوله**
 جازي لا يزم والوجود الوقت بالهاتين هلا لتفاد حذفت
 لامة وتثبت حركة ما قبلها دالة عليها فلو لم تلحق بها
 لذهبت الحركة بسبب الوقت فيذهب الدليل والمطلوب

فتمتخ ووجه اللغة الاخرى ان الكلمة قويت بكونها على اكثر
 من حرفين فثبتت على الجذر منه شيء ولا ينفرد في ذلك
 كغيره نحو لم يسل الاكثر فيه لم يسل ما فثبتت على الجذر
 بحرف نحو عرفت كقولك فاعلم او باسم نحو عرفت جيت
 وخالف الشاكي فقال ان حذف الالف من الجذر وبق ما سم
 جازي لا يلزم ونقله عن من يمتنع قولك على ما قام الالف
 تمامه كمن يمتنع في جراد يمتنع قولك فاضربوه وحكاه
 المخفض لغة فتمتخ قولك وفهم من قوله ان جرمت
 الى الحفرة قد يفرق بين الجوز والجرها بان الجوز يمتنع بها
 اتصال الجذر فكان كالمعروف من حذف الالف ولا كذلك غير
 الجوز وبق قولك فتمتخ فكل من جازي الى الحفرة اي في الوصل
 والافسكون في الوقت جازي قولك اي جازي الجوز
 لما قالوا فينا لطف وعده يجوز له وهم يوصل قولك فتمتخ
 الجواز في الجوز والى الحفرة ان قيل حرف الجوز قد يكون على حرف
 واحد فهو ما المجدوفة الالف حرفان فيناسب وجوب
 اليها على قول الناطق في جوبها في كعب قلن جازي والى على
 حرف على غيره في عدم الوجوب لان ما هو اكثر من حرفين
 اكثر قولك ووصلها بغيره الى اخوه قبله بيت في بعض النسخ
 المعروفة على بعض الافاضل منه ووصل الى اليها الجوز بحرف
 ملحوظ نحو بك مباخر ما فائدة قولك في المدام استفتت ابنة
 بيان الحسن فان البيت المذكور لا يدل عليه ما علم فيتمتع على
 هذا لان الجوز بينهما وبين او مضى قولك لا يمتنع حركة
 اعراب لان الاعرابية تعرف بالاعمال فلم يخرج الى البيان بها

السكر

السكر واجريت المشبهة بالاعرابية شعرها جازي ووقان
 قلت فلما جاز الروم وغيره مما سبق مع الاستغناء بالاعراب
 قلت يمكن الفرقان اليها زائدة على الكلمة وقد قوم فترتب
 مع الاستغناء قولك مشبهة بحركة الاعراب
 لعمرونها بسبب شيء يشبه الاعراب فتمتخ قولك فتمتخ
 لا تملك اصلها لطلل منه فتمتخ في ووصل الفعل اليه ينته
 وهو بمنزلة اوله وفتح ثانياه وتشديد ثالثه ومنزلة رابعه
 وهما سلكه اخوه ونحو قولك فتمتخ فتمتخ فتمتخ
 قدمه اذا احترقت من شدة الرمضاء في الحرف التي بها
 حرارة الشمس واصل تحت تحق واصغر مجهول ايضا من فضيت
 للشمس بالكسر والفتح فتمتخ فتمتخ فتمتخ فتمتخ
 الامانة كذا قالوا وليس لها طبع لا يقال ان يكون معناه في
 المعنوية وفي اضافة الى معنى فلا يتم من كون الالف السكر
 دم ويحاط به انه خلاف الظاهر وعلى ان تكون الالف
 بدلا من الواو والاصل على قولك فتمتخ فتمتخ فتمتخ
 عبارة السيميل ويجوز انماها بكل مقول حركة غير اعرابية
 سائر الالف في غير هذه وهما من الزيادة والمسلوثة
 قولك فتمتخ فتمتخ فتمتخ فتمتخ فتمتخ فتمتخ
 النقي راجعا الى الالف فقط وهو اديم وهو الامسول وان لم
 بالشذوذ في غير تحريك الالف يكتفي منه وجوه الشذوذ
 في بعض افراده وقد يلزم الشذوذ في العرب حكى
 اعطى ايضه فالجواز في قولك فتمتخ فتمتخ فتمتخ فتمتخ
 حركة ليست بنا ولا اعرابا نحو الزيدانية والمسلمون مع ان الالف

قوله فوجي وليس ذلك امر الشذوذ قوله الحق الاول
 فلم يرد في الثاني قوله فوجي من ربه ليدل على
 المقبول بخلاف قعد فانه لا يتقدم اليه مقبول
 قوله لشبهه بالمتعار الى اخره يريد عليه ان كل
 الامور تشبه المتضارع الجزوم فوجي فوجي
 في الحركة للشبهة للاختلاف في الهمزة في المبتدأ
 الذي يشبه المعرب قوله فوجي فوجي الوقت من استكان
 فوجي فوجي والاشياء من الضعيف وقيل ومن
 اجتلابها السكت فوجي فوجي لم يتسدد النظر
 كونها مفيدة للسكت مبني على انه من السند واحص
 المسنين وانزله ووجي فوجي والاصل يتسدد فوجي
 الواو والف فوجي وانفتح ما قبلها وحذف الالف
 الحازم واما اذا قلت له فوجي فوجي في نفسه اصلية
 لانها اسم الفعل وهو مجزوم بتسكون واما على القول
 بانه من الجاهل المسنون فاجله لم يتسدد فوجي فوجي
 ابدلت النون اثنا عشر اشارة الى اجتماع الهمزة
 فاجله على هذا السكت ومعنى لم يتسدد لم يتغير
 الزمان قيل كان طبعه ثباتا وعينا وشرابه عميرا
 اوليا فوجي فوجي فوجي فوجي الى اخره صدره
 لقد خشيت ان اري جدي ياو الشاهد في جدي ياو فوجي
 والاصل جدي ووجي فوجي فوجي فوجي فوجي
 والجد يا ليله الشنعيف قوله يتسدد الروي
 الى اخره الروي هو الحرف الذي تعرف به اليه التسمية وهو

تعريف

تعريف دوري لان معرفة الروي متوقفة على معرفة
 ما اخذ في تعريفه وهو نسبة التسمية اليه لا نسبة
 التسمية الى الحرف حتى يعلم انه رويها آدم قال هو تعريف
 لفظي فلا دور ولا اشكال قوله ولا اعوضوا عنها التنوير
 فالتنوير لترك التسمية لغيره او لغيره او لغيره
 مطلقة في حالة التسمية وغيرها الامالة قوله اما حقيقيا
 فانه يفي الى اخره فقال ابن ابي اسحق ان نص الفصحى نحو
 الكسرة وبلا من غير الهمزة ظاهرة اليها اي الامالة عبارة
 عن علمين وظاهر كلام الشرح انها على واحد وهو الظاهر
 لانه اذا اخذ الفصحى نحو الكسرة لزمه قطعاً ان يكون الالف
 عن الالف وان كلام ابن ابي اسحق ليس شاملاً لجميع اشكال الامالة
 لا يخرج عنه ما لم يكن الفصحى التي حفيد قوله فوجي
 ان كان بعد ما الت فان لم يكن بعد ما الت فوجي فوجي
 وحدها التسمية فوجي فوجي فوجي فوجي فوجي
 الاصوات ومبرور من غير غلط واحد بيان ذلك انك اذا
 قلت عايد كان لتلك بالفصحى والالف تصعد واستعمل
 واذا عدت الى الكسرة كان اخذاً وتسفلاً فتكون في الصوت
 بعض اختلاف كما في الالف قرب من الياء او متج
 بالفصحى تطرف من الكسرة فتتأرجح الكسرة الواقعة بعد
 الالف وتسمى الاصوات من غير غلط واحد وهذا نظير
 اشياءهم الصاد زاي المتناسيب كما في بعدهم فانه اشبه بالصاد
 صوت اذ زاي لان الصاد صوته مبرور والالف حاد فوجي
 فيكون بينهما فقرة والزاي تشاكل الصاد في الصغير والالف

الاصالة

لله وفصل هذا الاشرب متناسب المصوات حنيث
 قولته **فعل** ما يجوز فتح لانه الاصل اذا الالف لاد السم
 تملكان حقيقة واذا اعملت ترددت بين الالف والياء والاصل
 في المرقان لايمان صوتة صوت عتده جابر يدي تقصير
 قولته **عومري** الالف عتدي في ربي حيدل من ربي
 بديل المرميات ورجيت اخذ من قول الشاطبي المغمري
 وتشبهه الوميا فكشفا ولا ردوت البكر الفعل صاوت
 مهمل قولته وفي كسره اي عافول قولته **عومري**
 في اصله قنو وقلت الواو الاخيرة ياكراهه اجتماع واو
 فصار قنوي فاجعت الواو والياء وسبقت احد هما
 بالسكون فقلت الواو يا وادعت الياء في الياء وقلت
 الفضة الثانية كسرة لتسم الياء من القلب واما فحسرت
 فاهو اتباعا لكسرة عينه ومثله صمي تقصير قولته **عومري**
 بقوله لو شذوذ الى اخره قال الشاطبي منه نظروا وكتبت
 بوجه الملاق الشاذ على لغة شبيهة وقيل احترز من قلب
 الالف يا في الوقت عند يمين طي وهو اقرب لانه الفضة
 نادرة والحقرب انه احترز من تشبيه رضى على رضى ان
 انتهى قولته **عومري** وحلف في كلامه حال قال ابن هشام او
 خبر كواقع الموصول به على تاويله بالصاير وهو عتدي
 حسن ولا ارمي بولونه انتهى يعني ان واقعا في قول
 الواقع عتدي الصاير والياء اسيد وخلف خبره ووقف عليه
 ايضا بلغة ربيعة وعلى ان واقعا يعني امت فاليا فاعل به
 لانه اسم فاعل قولته **عومري** لاجل الكسرة في الداعي ان الكسرة

اذا كانت في التا تو في اعلاله الواوي سوا كانت متقدمة
 على الالف كالمربا او متخلفة عن من دار جابر يدي ب قولته
 يجوز اماله الالف في نحو دعي الى اخره وعلى هذا يشك قول **عومري**
 ان اماله الف تلاتي قوله تعالى والفر اذ افلاها لمناسبة الت
 جلاها وقوله وقول ابنه ان اماله سبي لمناسبة الف قلته
 تو من قولته اذا كانت العما عن واو لاف الفعل توووك
 الفد الى اليادون عزيد وشذوذ وقيل قولته **عومري** ما الصام
 عوميا حببتا يحذف عضاف خبره لما يليه والتقدير
 وحل عدم الياء في الامالة ثابت لما يليه هاتين اثبتت
 قولته **عومري** ان يول الى قلته ينبغي ان يقول مراداه الفاعل
 والموود عليه انقول نحو طال من القول بالفتح اذ اني
 للمفعول فانه يقال طالت ابن هشام قولته **عومري**
 العيون لانهما لما انتقلت حركتها الى الفاء انتقلت ساكنة مع
 اللام فحذفت لا لتسا الساكنين قولته **عومري** مع المستبدل وهو
 الفاء والطا قولته ارادوا للدلالة على الياء في الاول
 قولته **عومري** الكسرة اي في الثاني قوله ما لا يكون قبل الياء
 فحذفت لا يخفى ان الياء اذا كانت ثانية لا يتصور ظهورها من وراء
 انقباض الالف بها والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحة
 واما اذا كانت اولي فتدريتها كونها مفتوحة قبلها
 كغير ما قبلها في افتقنا المنع فيه نظروا لا يبعد ذلك ب
 قولته **عومري** الامالة للثبوت الى اخره اي لتكرار السبب
 تقصير قولته **عومري** والامالة للثبوت الياء الى اخره لان
 انقباض الصوت والساكنة الظاهر منه في المقترنة لقرينها

من غير المد نصرة قواش متصلة ينبغي او منفصلة بالها
 كشاهين زقواش كشاهين ينبغي ان يتوا بفتح الهاء على
 انه تنشئة شاه لا بكسر الهاء كما هو في الامالة فيد لان
 الكسر عليها قواش باي بفتح الهاء الصنية سماض
 قواش ليا بعد ما مراده اليا المفتوحة لا الياء المحلقة
 وذلك لانه لم يقل لحد بان اليا في مباح موجهة الالهة
 مع ان الالهة هنا قيل اليا الان لم يقل قال في الفتحة ولذلك
 اذا كانت الكسرة او اليا بعد الالف واعر من عليه بات
 اليا لا تنشئها في الامالة في مباح وانما ذلك للكسرة الاقرب
 انك لو منعت مومته تصرفا اخر كانت الالهة حاضرة ولو
 كانت قاي ليعمل اليا لوجب ان تذهب بذهابها كما انك لمسا
 املت ليعمل الكسرة في عالم ذهبت بذهاب الكسرة نحو
 عالم من قوله سبحانه وبها علم من حفيد قواش ما
 ودرجك الى اخره وذكر ان الخاضع ان لماله ذلك شاذ
 وهو ظاهر لان اول درجك انما هو ان ينشئ من قواش
 واحد محرك غيرها وذلك لانه امالة جعه ولو نزل القاري
 ان امالة درجك بالوزن شاذة مع تنصيصه على الامالة
 للكسرة السابقة يعني لا كسرة وزن التنشئة فلذلك مثل
 الممننت معناه الفاعل نصرة قواش نحو محلال بالثن
 الموجه وهي الفتحة للفتحة نصرة قواش وهو ما في اول
 هذه الى اخره عبارة الرادى في مباحها فحضر فخطب القاري
 قواش اليا في الكسرة هذا المقدم على قوله من قول المصنف
 الا في بكسر اليا ينبغي عليه اشرح قوله ان كان كسرة ظاهرة

قيد بالكسرة مع نصرة المتن بالياء للترادف في اليا كاسيا في قواش
 على تفسيره في قول المصنف ان كان محالين قواش الاحواز
 من السبب المنوي وهو كسرة زائلة للوقت اول الانقام او كسرة
 تفرز في بعض الاحوال كما هو ظاهر من ساقه وجعله في
 التوضيح انقلاب الالف عن واو مكسورة او عن ياقواش
 فانها لا تمنع لان ما اميل للدلالة على شوا من حروف الاختلاف
 وقلا في التوضيح فان السبب المقدر ههنا كونه موجودا في
 نفس الذات اقرب من انما هو لانه اما مقدم عليها او متاخر
 عنها في نفس هذا قاض مما سبب الالهة فيه كسرة يعمل كذا
 سبقت للوقت اول الانقام قواش ولا امالة بابا الى اخره وما
 سبب الالهة فيه كسرة تفرز في بعض الاحوال كما في حقت وحيث
 على ما تقدم او مما سبب الالهة فيه كسرة مقدرة او ما مقدرة في
 الله كونه منقلبة عن واو مكسورة او عن ياقواش في التوضيح قال
 في شرحه سبب الالهة خلف الكسرة المقدرة في الواو والمنقلبة
 عنها الالف وسبب الالهة الخطاب اليا المقدرة المنقلبة عنها
 كسرة خلف وباطاب مقدرة في اليا التي قواش قال الرادى
 للمشكلة سابق عن التوضيح وذلك لان السبب في طاسية
 وفيه قدر فلا تمنع الامالة في الاسم ولا في الفعل حتى يفرق
 بين الاسم والفعل وانما الكلام في السبب الظاهر ونظير
 ان اليا في الفعل لا تكون المقدرة منورة ان الكلام في امالة
 الامانة المنقلبة عن الالهة الى اخره في التوضيح انما هو
 قواش بعد متصل بعد حال وممثل اخر كان ب قواش
 او بعد فيه فصل هل يستمر الفصل اخره من زيادة ما اخذنا سابق

اولها هو مقتضى اطلاقه وليس في مقتضى قولك ففصل من امارة
 عن قوم ان سلكه المصنف فكلامه بالنظر للغة الجمهور او ارا
 بالكتف ما يشمل الغايير لمتناول هذه قولك كالمطالع مراراً
 ما من الميرة وهي الطعام اي اتيه يبره او من قولك حارة
 اذا عطاه مطلقاً وهو اسير شاطئ قولك فلا يجوز الامالة
 في نحو طالب الى اخره لوجود شرط كقولك وهو مخالف
 ما هنا يمكن ان تمنع المخالفة بان مراده هنا ما بالمنع اعلم
 من المنع وجوباً والمنع جوازاً من قولك ظاهر قوله
 كذا اذا قدم الى اخره بل يصح به مثاله والدلالة في كلام المعص
 من حيثين احدهما اطلاقه والاخرى قوله عالم يتكسر الى اخره
 اذ لو شرط الاتصال لم يكن طالباً ونحوه المطالع خارجاً
 يكون الاول متكسراً والثاني مساكناً انكر كسر بل يكون خارجاً
 لا نفعل احرف الاستعلاء عن الالف فهما فيلغو قوله ما لم
 يتكسر الى اخره اذ لا يتصور مع اتصاله انكساره حتى يخرج
 ب قولك والذي ذكره سيبويه وعنه عبارة التوقيف
 المنع بالامر ان كونه غير مكسورة واتصالها بالالف اما قبلها
 او بعدها وبعضه يجعل الموحدة المنصولة بحرف نحو هذا
 كاذراً للمنصولة اي في منع الامالة وشرطه صرف الاستعلاء
 المتقدم على الالف ان يتصل بها نحو صالح او يتصل بحرف
 نحو غناء لانه ان يكون مكسوراً او ساكناً بعد كسر انتهى وفيه
 زيادة على ما ذكره الشارح عن س في حرف الاستعلاء المتقدم
 المنفصل بحرف وفيه مخالفة للشارح وفيه في الالف المتخففة
 حيث لم يفتقر فيها الفصل بحرف من قولك اذا كانت

الالف

الالف للبيضا لعقل لا يفتقر في المتقدم وفتقر في المتأخر
 على ما تقدم من قولك في المقتضى ان المنع بالمتأخر اقوى
 من المنع بالمقدم من سبب ذلك ان التصعد بعد التسفل
 اصعب عندهم من التسفل بعد التصعد ففتقر قولك
 ورايتك قال الشافعي راسوت ولا بد كقولك شريك ما وكذا
 كل ما في هذا النظم من هذا الضمير وكثير من الناس لا يفتقر
 وهو سخط انتهى وقد علمه عند قوله وبين الجهر ونحو ذلك وانه
 لا يحدف السنين الا للضرورة وسيا في ما يخالفه عند قوله
 ذوالدين فاما في افتعاله لا يفتقر قولك اذا وقعت الدوام
 المكسورة الى اخره يشير الى انها لو وقعت قبل الالف فلا امر
 لها وهذا لم يعمل احد من رباط القليل لئلا يلزم العدد ولعن
 سفل الى علو جار يردى ب قولك كنت مانع الامالة
 اي المانع المتقدم على الالف لا المتأخر عنها سبب على السبب
 ونحوه في الغار يردى عن شئ الهادي وجزم به ابو حسان وحينئذ
 يشمل قولك الشرح بطارق ب قولك في نحو تيدركا يكتف
 مانعه وهو التاق قولك في نحو هذا كآخر ما قطع اما لثة
 الالف للكسرة وان وجدت الدال المعهومة التي كلف
 قولك يستثنى الى اخره هذه الالف يعلم استثنائها من قول
 المعصنا لسبق كسرها اذ قد ان يخصص لهذا بغير التنا
 كما ان هذا يخصص لهذا بغير التفتعل قال ابن غزالي ولا يخفى
 لهذا الاستثناء بل متل هذا عند متصل قولك ليرتفع
 السبب هنا الكسرة قبل الالف قولك واودع بينهما السبب
 هنا البا قبل الالف قولك ما ان الكسرة اذا الى اخره خرجت اليها

قوله وسعناهم يقولون الى اخره اما ان عينه المصنف
 اقول على الشذوذ بـ قوله اما ان الامالة
 عنده الى اخره عبارة المرادى الا ان الامالة في المتصل
 بخن بمال معلقا قوي متبنا في المتصل بخن بمال قاسم انتهى
 قوله في نحو ممرت بمال معلقا استشكل هذا القليل
 لان السياق لم يكن لا يمتد من العرب بحرف الاستعلاء
 وحرف الاستعلاء في هذا المثال لا يعتد به من يعتد به
 بحرف الاستعلاء لانه المتصل بالكثر من حرفين وما هو
 كذلك لا يعتد اديه كما تقدم بـ قوله فبعضهم يقول
 احد بالامالة اي لا تعال السبب ويرد عليه ان السبب
 لا يعال فيه متصلا الا اذا كان خارجا عن الالف
 المائلة كقولهم ما قبل الباء او بعدها بشرطه وهذا
 السبب قاطع بنفس الالف وهو ابد الباء عن الباء في
 الطرف وانه لا حاجة لقوله احد الخوف لتوقف الامالة
 عليه كما يتوقف منع الامالة على قاسم مع ان الامالة
 لا تتوقف عليه لان سبب الامالة في ان يكون الالف مبدية
 من باب في طرفه او اذ لم يكن الفعل لا يبدله من فاعل
 قوله وتبعه الشرف في هذه العبارة قبل المتصل
 بالفي احد ليس بظاهري بل هو على ترك الامالة لوجود
 حرف الاستعلاء وهو التاف في كلمة اخرى بـ قوله
 وتبعه الشرف في هذه العبارة قبل المتصل بالفي احد
 ليس بظاهري والاولى ان يمثّل بقوله لزيد ما كان فان
 اتى احدا غاملا لم يعمد الى اتصاله انتهى ولا يخفى ما فيه

فانه

فانه مبني على ان المقصود التمثيل للامالة مع انفصال
 السبب وكثير كذلك افا المقصود التمثيل لهما مع
 اتصال السبب لان هذا التمثيل تقزيع على قوله ابن
 سبب الامالة لا يجوز لانه متصلا بـ قوله وفي الغرض
 ياتي قاسم فظن عبارة التوضيح احدها اي لا يعتد ادين على الساقط
 وابتدأ بها مثلا ياتي قاسم مع اعتراجهما ان الباء المقدرة
 لا يورثها الا فتح اي ما يفتقر من ان شرط الامالة التي يكونها
 المانع ان لا يكون تسيبها بام مقدرة والاستعلاء في هذا النوع
 لو اتصل لم يورث فكيف يورث مع انفصاله انتهى قوله
 في اطلاق الساقط منه الى اخره يقع فيه صلح التوضيح
 ولا يخفى ان مجرد كلام ابن عصفور ليس حجة على المصنف
 ولا مقتضى ان يصح من التخييل بخلاف ما قاله بـ قوله
 ولو لا ما في شرح الى اخره لا يخفى ان ما في شرح الكافية من
 صحة العمل على الصور يقع لواز ان يكون النظم مخالفا في حقه
 شرح الكافية قوله بلا داع سواء فادركه بيان آية
 التماس مستعمل اذ لو اقتصر على ما قبله لم يفد ذلك
 واما قال سواء ليصح في الداعي اذا كتبت سبب داع فلا يصح
 بغيره على الإطلاق بـ قوله ليس بخلاف ان تشبده مبتلا
 الخ كما دعوا من على المصنف بذلك لانهم كثيرا ما دعوا على
 الحقول الضعيفة قوله على اي غير سبب قوله بلا داع
 سواء على دعوي بلا اعتبار داع سواء لمع من ان يكون
 داع الا لا يقتضي كونه على دعوي سبب قوله ولما انقضت
 الى اخره مع انها منقبة عن واو الضميمة قوله

للتعاسب أي المناسبة سبي وقلا وعابدها قولته وكلاما
 والشعر إلى اخره أو امالة وضماها المناسبة ما بعده قولته
 ظاهر كلامه من الإخوة لم عبرنا بظاهر مع قوله وفاقيا سب
 قولته ولا مثل ما لم إلى اخره أي من الاسماء بقرينة قوله السابق
 كما هي حق ودون قولته فهذا يطر واما التما في عمل
 ما معني المصطلح فانه ان اراد ان يكون لهما التما في غير
 التركيب الذي سمعنا فيه فانظر احران هذا ثابت في كل
 مسجع والظاهر ان وزانها في الامالة وزان ذالك المشابة
 وهي وغيرهما ما سمع وان اوهت عيانا في ذلك خلافة
 وان في ذلك الاطلاق مسامحة وان اراد بعبارة انكتف
 فيه في لظا هو خلافة وان امالة غير الممكن مطلقا
 منعقة الا الفعل الماصي كما ياتي في قوله اعرف في جمع
 الجوامع بقوله ولا عما بعد الاصل غيرهما وكما هو في
 قولته هذه إلى اخره افا ما لو اذ لا اشارة لان
 التما عن يا واما الف متى واتي فلا سب لهما التما الا
 تشبيهها بالالف المنفكية دم قولته فيها عن
 بيتا ومجعل عنا بن هشام طس دم فففيه نقترح بان
 فواتح السور معرب في الفصل لكن بنيت للتركيب قولته
 خلاف ما اوجه كلامه بها بان الماصي مستثنى عن
 كلامه والقرينة على استثنائه قوله السابق وهكذا بدل
 الفعل ان يول أي قلت إلى اخره وقوله كعبا داو تلا
 لان تلا فعل ما مر واما الاضطر باطلاق قوله الاضطر
 من يا في طرف فففيه انه يعارضه الاطلاق هنا واذا ذهبت

إلى

إلى تنصيص كل محصور من المحصورات في الماصي قولته
 نحو يا إلى اخره لك ان تقول هذا اسم المحصور في واما حروف
 ويوبه ما تقدم عن ابن هشام قولته متصلة بالواقد يقال
 التثنية صادقة مع الفصل قولته نحو المرد هو الصليب
 الشديد قاموس قولته والاخر إلى اخره هذا المحصور قدما
 يؤخذ من قوله في طرف قولته الا ان امالة منعومة
 بالوقت واعماله في الوصل منها فيه تاوالت الا تشبها لاف
 قولته فانها لا تأخذ الا في ساكنها قبل الالف لا يفسد شيئا
 بان التثنية وان للرفق اما لا يبدل من حرف متحرك
 قبله ليقرب فتح ذلك الطرف من الكثرة فيكون ذلك التثنية
 سمي إلى امالة والرفق ساكنة لا يمكن ذلك فيها ولا لاف
 لو اميلت لم يكن ذلك الاما لما قبلها ولو قبل ذلك لكان
 نظرا ان الامالة لاف دون التباين قولته فلا وجه
 لاستثناؤه الا هذا معني على ان موصوف الموصول اعني
 الذي الفتح وليس بالزم بل ان موصوفة الشيء الاعم من
 الفتح والاف فان ما قبل الت لا يكون الاعمقها او العنا
 فاذا خرج عنه الالف تعين الفتح ويجوز ان يجعل غير الالف
 معني الحرف المنفوق فيكون لك يا ما الله على التثنية
 قولته فكان حق العبارة إلى اخره يمكن توجيه عبارة النظر
 بجعل ما اذلة وكان تامة وفاعلها ضمير الفتح وغير حال منه
 والتقدير كما يا الالف اذا وجد حال كونه معاير الالف
 في هذا الحكم فهو اشارة إلى ان الالف ليس كما الفتح حق على قبل
 التباب وهذا بعيد فالاحسن ما قدمناه قولته شبهت

لان التداخل في الطرفين معهود واما التداخل في الكلمة الواحدة
فمنع يد قال والاحسن ان يحكم عليه وعلى الدليل بالشذوذ
ولا يحتاج الى كلف سيوطي قولك قبل وهذا الحسن قابله
ابو حيان قال العزبي في نحو اشو الجار يردى ولو يردى فيه
من بعد وصدي فيه نظرا لان آداة التبع في كلمة منفصلة
وعنه استثنى العزبي من ضم اول الساكنين ابتداء لثمة ثالثه في
نحو ان الحرف قبل الروح وغلبت الروم ولم يلحقوها قبل النظر
وبحسب فالكسبي للظهور حاصلا لما ذكر على انه لا يجري
في غير الابدان في قولك دبل بضم الدال المهملة وكسر الهمزة
قاموس قولك لوقيس معرسة في القاموس اعرضوا المرسل
انزلوا اخذ ليل لاسرا حقه ووضعه معرسة ومعرسة انتهى
قولك نزم بالزاي المجهدة والياء المشددة التفتحة قاموس
قولك معرني متفرق بقا المنزول نزم اي متفرقا البيات
قولك في قراءة من قرأ الى اخره هو الكونون وابن عاصم
قولك وما مبري كالماء ليل الحكة قاموس قولك
وما مبري في القاموس وما مبري كفي وكالي وكما كفي ورو
انتهى قولك في طيبه في المسح بيت العبد وعبا
والاسم السامح كقوله والقمر لك انتهي قولك لا يكون
لاعتق الاول لرفضه الاستدراك الساكن وكون الفتح كلف
واللام مفتوح دائما للفظة لتفتح قولك متقدما نحو
وتعديده اكثر من نومه عكس فعل دم قولك يورد دلعان
كثيرة لما كان اخذ الاوزان كثر واعاينه ولم يتر من ليلها
لثمة فاشارها مع ان ذلك من علم اللغة وذكر باب المغالية

لانه

لانه قياسي وذكر في التسهيل جملة من معانته منها الجح
نحو تكلم وانفريق نحو قسم والمنع نحو حطل والامتناع
نحو عاذ والغلبة نحو فخر والدفع نحو درا واليقول نحو فخر
والتحول نحو حل والامتناع نحو سكن والير نحو يركل
والستر نحو حجب والتقدير نحو كشط والرمي نحو حذفت
والاصلاح نحو سجع والتعريف نحو صرخ دم قولك
باب المغالية ومعناه اسناد الغلبة في فعل يكون كالمين
فيه مشاركة في احد ما بطريق الفاعلية كما تقول منار ينج
زيد فضائية فان معنى منار ينج زيد اذ وقع منه ضرب
على وقع من ضرب عليه وان كان اسناد وقع من ضرب
عليك بطريق التصريح ووقع ضربك عليه بطريق العطف
والحاصل ان المشاركة حاصلة بينك وبين زيد فاراد
ان تخبر بان الغلبة اياه حصلت لك وانك تغلبته في الحرب
فقلت ضربه دم قولك وقد يحيى فعل مطاوعا الى اخره
المراد بالمطاوع الفعل المشبه بمفعول تاثيري فاعله يكون
نتيجة عن فعل اخر ملاق لهذا الفعل في الاحتكاك وهذا
كقولك باعد من بعد اقتباعد فان تباعد يشتر بمجمل
البعد في زيد وهو اقتراب المباعدة وتفتتها تبتبعه اطرد
فتح فعل من اسم الاعيان لاحصائها نحو شغفها او اصاب
شغف قلبها اي غلاقه ورأسه او اصاب رأسه وحمله اي
اصاب جلده وبعينه او اصاب عينه وانما انها نحو لحنه وشجته
وزبدته وقرته اذ الطعنة ذلك او اصابها نحو رعد وسهم
اي اصابه بذلك وقد يصاغ لعملها نحو بار البار وعصا العصاة

او اخذ منها حتى قلت المال وربعه اذا اخذ ثلثه وربعه وكذا
 الى عشرة ولا تقع عين معنار فعله ونشد وان لم تكن
 او اللام حلقية بل تكسر او لم تخير اخي عمل فقلت او قيل ان لم
 يشتر احد الا هو من كسر وفتيل او لم يسم لبيب كالترم الكسر
 فيما فاهه او كعبه او عينه يا كسر اولا مد يا وعينه عين
 حلقية نحو يري ما لم يفرق عينه او لامه او نحو يعوم وكفر
 وتعامه في التسهيل قولك واثنان في فعل كبر العيون وحق معنار
 فقها وكتر من ومن ووثق ووثق وورث وورث وورث
 الرجل اذا صار قانع وورم وورم في اللحم لا يكثر من السمعة
 وورم معنار حبيب ونم وبليس وبليس وورم صدره بالعين
 المجهة تلمس غيظا ووجها بالحاء المهملة مثله ووله اذا كان
 بعد المفضل وهذا اذا اشتد فزعده وجران انفسها الفصح
 تسهيل قولك نحو شربا الشرب بالتعديك ما وبقه وورد
 وعذوبه في الانسان وشرب كفتح فهو شارب وشرب وشرب
 وهو شربا قانوس قولك وقلم القلم بالفتح والتعديك
 صفو الانسان وقلم كفتح قانوس قولك العبدتير
 الى اخره اي مصاحبا لذلك الخاليا للمصاحبة ولا يجوز ان تكون
 سببية لمعلمة القبول على التعدي والقبول ليس سببا للقبول
 قطعا ولا يعطف على السبب لا سبب دم قولك فخر حوائط
 واستقصى المقدي اثبات له قبل القول لدم قولك وشبهه
 اي شبهه عن فقد وهو احسن من قول التسهيل وشبهه بل حدها
 لان قولك او طبع عليه معناه او شبهه بطبع عليه فقوله
 بعد ذلك او شبهه باحد ما يحجب دم قولك ولا يرد في

العين

العين استثنى للغة على ايام قولك الاله هو اهل
 حسنت هيت قولك ولا يمتنع في الالف اختار فيتم ما عن
 نحو فقتوز هو معني ما اقضاه وما انما فانه مطرد في باب
 التهجيم كما مدرم قولك لا نهوا ذلك من علة زنا التهنيد
 فان قلت حصى اهل بيتي زنته ولم يمتنع اهل بيتي وحيته
 فلم كان ذلك قلت لان اللام فيع اليها التفسير ما لا يقع في
 العين فالتعدي فيها مستعمل ولا يمتنع ان يصدق الوقت عليها
 ولا تمكن اليها بعد الحذف فراط النقل دم قولك لبيب
 اي صار لبيبا قولك كسر ما صار صاحب سر قولك
 كاتي كدت بفتح الكاف قولك وذهب المبرد الى اخذه
 مستدلين بان نحو جن وهدت وطلد مد واهد وما اولع
 فكذا وعني يواحي معني لغتي وزني علينا معني تكبر لم يستعمل
 الاسمية للمفعول فومض وجوابه ما انتقروا فهو انما هو
 لم يستعمل اليها واحد ليا ديد ويا بيل واليخ في الافراد اتفاقا
 فلو كان ما ذكر من خصوصية كذا لم يكن الجمع أصلا مبراسه وانما
 لا يجوز ان يكون به فاما ان جوابك عن هت ذا فهو جوابنا عن ذلك
 تقتصر قولك وذهب اليك برون الى اخذه استدلالا بترك
 الادغام في سورتي من في اي قول الامام غام ولعل في الغمير
 عن سائر قولك لا تدم الف ساكنة فكذلك امل في عينه واجب
 بان تترك الادغام لئلا يلتبس بحول فقل مقتضى قولك
 نحو شهد يسكون اليها وقع الشين وشهد بكها وسكون
 اليها وكذا شهد بكها اسكناها شهد بفتح الشين وكذا شهد
 قولك ثلاث مئة ولم يذكر المعنار لان حرف المعنارعة

فيه زائد والكلام في المحر وقولك ومنتهى ما ارفع وانما لم
يتجاوزها لانه لو قتل في الخامس كان مساويا للاسبوع
في الرتبة وهو اخطا درجة من الاسم بدليل احتياجه
اليه واختلافه منه فوجب ان لا يقاوم الا بغيره لسفاه
تلك المساواة دم قولك وهو قتل وذلك في الرباعي
لما كان اقل من الثلاثي وجب ان يكون منه حجة وانفس
لثقله اذ لو كان على منج الثلاثي لزم اربع حركات متواليه
وهو ما رخص في كلامهم فوجب ان يكون فيه سكن كقولك
حاجزا احبالا لتقفه ولا حافرا ان يكون مورده او لا الكلمة
ولا فافشا في رابعها اما الاول فلما يلزم عليه من الاستدرا
بالسكن واما الثاني فلانه يستدعي الساكنين في نحو حجت
واما الثالث فلانه يستدعي عند اتصاله بواو
العيروا وتا التاميت ولا بد وجب التنا على الفتح لما عثر
فتبين ان لا يكون مورده السكون الا في الكلمة ولما اختار
الفتح في الاول والثالث فخلل في مشقلا على الاستصاغة
اذ هو اختار دم قولك فمكون متقدرا الى اخره وقد
يصاغ من اسم رباعي فعل سماء نحو فرج كرامة اذا عمل
فيها بالفرج وان نحو الحسة او كما كان نحو غريت الشيء
لونه كالقريب او يجعل في شيء نحو فلفلت الطعام او جعلت
اشقنل منه اذا صلبته نحو قرسل اذا اصاب القرطاس واما به
به نحو عرجته اذا صابه بالمرجون او كالبارة نحو عسلت
اذا اخرجت عسلها او ما من فاحضر من قسباتها الى احد
عسلج وقد يصاغ من مركب مختصا ركايتة نحو بجل اذا قال

بسم الله

بسم الله ويجعل اذا قال سبحان الله وحده افا قال الحمد لله
تسبيل وشروحه في التمام لا يحرف التتميم نحو سيسفح
قولك اوتيا التاميت نحو اخر تحت واستخرجت قولك
او من التوكيد نحو لا تسفح نحو استخرجت قولك وهو
للتقدير اول الكلمة او لا تصدق او الامانة او لكسر يوزن او
للسلب او لا نقا الشيء بمعنى ما يصح منه او لدفع عدد او
زبان لو كان اولوا فقة فلاق اولوا فقا يد عنه او لمطوعة
فول تسبيل وامثلتها على الترتيب اخض واظبي المسحات
اذ التفت عليها وواخذ التغيير اذا صار داعة واحلبته
اذا ملكته من الحلب واعفته عليه وابتعت الصدا جعلته
مستقرا للبيع واشكيت زيدا اي ازلت شكايته واحلسته
اذا وحده محمدا واغشرت لدرام الا صارت عن من
واصبح وانجد اذا ابلو بخدا واحبه فانه يوافق حبه وكلمه
اي ما راكب مطاوع كبيت قولك وفعل بكشد يد الحق
واختلت في الزايد منه فالجليل وسيدو وانه الاول
لانه في مقابلة الياض ببطر وقال اخرون الزايد هو الثاني
لانه في مقابلة العاوم من جبر ووقلا الوجهين حسب قيل
ولنا لقلاف في الزايد من كل مكر وهو لتقديره القاصر
وذميا لو احدث نحو فرحته وخوفته زيدا والسلب نحو
فردت اذا ازلت عنه فزاده ونسبه الشيء الى معي ما
صنع منه نحو فسقته وعدلته ولاختصا وكما يتبعه هل
اذا قال لا اله الا الله من اذا قال امين وايه اذا قال ابراهيم
الرجل ونحوه ولو افقة تفعل نحو فكر وبين وولي ولو افقة

فعل يجوز وقوعه وبشر وبشر وميز وميز والكثر وهو
ثلاثة أنواع أحدها ان يكون راجعا الى نفس الفعل كقولك
يجوز ويلوفا فيمكن القولان والطواف طوافي ان يكون
راجعا الى الفاعل يجوز ان نعم وبسر من الشا والتاكت
ان يكون راجعا الى المفعول كقولك غلقت الابواب فغلقت
الشااب واشترط الفاعل في الاخرين ان لا يكون الفاعل او
المفعول واحدا فلا يقال بركا بغير ولا ربيع شاة ولا هلت
بما فلا قطعت ثوبا اذا التكتير فيها راجع الى غير الفاعل
أما الى الفاعل وهو ما اذا كان لازما وأما الى المفعول وهو
ما اذا كان متعدها ومحال ان يكون الشيء لو احدث كثيرا
بغلاف النوع الاول اذ يتأتى حصول فعل من فاعل واحد
عدا واكثره وهذا الكلام لا ينبغي ان يوجد على الإطلاق
اذا التكتير في المتعدي يجوز ان يكون في نفس الفعل كما يجوز
ان يكون في المتعلق بل الاول هو الاصل قال سيبويه قوله
كسرتهم وقطعتهم يريد بالتحقيق فاذا روت كثرة الفعل
قلت كسرتهم وقطعتهم فعل هذا يجوز قطعت الثوب
على تكرار الفعل للمتعلق تسهيل وشرحه قد قيل
وتفعل وهو ملطوعة فعل نحو كسرتهم فتكسر وعلمته فتعلم
وللتكسر وعلمته ان الفاعل بهما ما ذكرك الفاعل يحصل
بمعاناته كتبوع وارادة حصول الفعل ههنا وعلمته
في تناعل في الفارقة بينهما وان كل منهما لهما الفصل
بلا حقيقة قال سيبويه وكسر هذا يفي في كل مثل تجاهد
لان هذا يطلب ان يصير عليه والتجيب عن تأنيخ اذا تجنب

الختم

الاثم وتجنب اذا تجنب الحبيب وهو الاثم وتخرج اذا تجنب
 للوجع وللصدور وع فتواتمت المرواة اذا صار عاقبة
 وتخرج اذا صار حجر والالتحاذ نحو تقيته ولو اوصلة العمل
 في مهلة حسا نحو تجرعت الدوا ومعنى نحو تقيته
 المسيلة وتقلتها ولو افاقته استعمل نحو تقيته الشيء
 او طلب محبته من مثل استعمل وتبينه اي طلبوا بيان
 حاله من قضاة سنيو او تقيته او ايا طلبوا العدد ان تقيته
 ولو افاقته الجرد نحو تجنب ولا غنا عن فعله بالشد يد
 نحو يصدرو عنه نكاحا قلنا انه بمعنى فعل ولو افاقته
 نحو قولي معنى ولي تسهيل وشرحه قواك وفاعل
 وهو لاقتسام الفاعلية والفعولية لفظا والاشتراكا فيها
 معنى نحو ضارب زيد ومضارب وعمر وقد اقتضا الفاعلية
 والفعولية بحسب اللفظ فان احدهما فاعل والاخر مفعول
 واشتركا فيها بحسب المعنى فكل واحد منهما بحسب المعنى
 فاعل ومفعول اذ كل منهما ضارب لصاحبه ومضارب ملك
 ولاجل الاشتراك المذكور مع اتباع المرفوع بمفعول والعكس
 واعتزض بيان ذلك بخلاف جذعي النهرين والثر الكوفيين
 وانما اريد بذلك ابر سعدان ولو افاقته افضل نحو ابدست
 وابعدته وشارفت الياض واشفت عليها ولو افاقته الجرد
 نحو سافر زيد بمعنى سفره ونام بمعنى كتم واللفظان عفا نحو
 وارث الشيء بمعنى اغفنته ونحو بارك الله فيك تسهيل
 قواك وتنازل وهو الاشتراك في الفاعلية لفظا ومعنا
 وفي الفعولية معنى نحو تضارب زيد وعمر ولتخمين اراك

الفعل كونه فاعلا أي متصفا بالفعل عن جهل وقها عن فاع
 هذا يصدر من غير أنه جهل ولا هي وهو جهل أنه متصف
 بهما ومنه قوله تعالى لا تعلم ما كان الله يفتي وما كان الله يفتي
 قد علمت بذلك كونه مطاوعة فاعل المواقف أفضل عن
 باعدته فتباعد وضاعت الأسباب فتضاغت وهو أفضة
 المجرى نحو ما لا يتم بمعنى على وقد أتى بمعنى دني والاضغاعة
 نحو قادي قسبيل وشرجه فوق الحمة وأفضل وهو للاختاذ
 نحو طبع واشتري أي اتخذ لنفسه طبعاً وشراً والنسب
 والاحتياط يقال اكتسب المال إذا كان حصوله بسبب خلاف
 كسبه فانه قد يطلق إذا كان حصوله بأصابة مجردة
 عن السبب والفعل الفاعل بنفسه نحو التخله وأدهن وأمشط
 وللتخذي نحو اسطر والفتي مطاوعة فاعل نحو أو قدت النار
 فأنقذت ومطاوعة فاعل نحو مدته فاحددت ولو أفضة فاعل
 نحو انصروا أو اقتتلوا بمعنى تخاضوا أو قتلتوا أو فاعل نحو ابستم
 ولهم أو استعمل نحو انصروا استعملوا المجرى نحو هذا الشيء
 ولصاحبه والاضغاعة نحو التي إذا اطلعت لحيته تسهيك
 وشرجه قواضه وانفعل وهو مطاوعة فاعل ذاعلج أي
 تأير محسوس نحو تسمة فاقسم بخلاف علمت المسيلة
 فافعلت لأنهم لما وضعوا هذه اللفظة للمطاوعة والمطاع
 لا يكون الاحتياط أقصد ما أن يكون التزم صاها صبرا
 ليكون ظهروا حقيقة الحصول مطاوعة ولما نحو فاعل منسجم
 لا يسعنا انكشفت لحيته المسيلة عن باب الحق والفتنة
 ولكن ليس مطاوعة كما تقول انطلق أي ذهب وقد مطاوع فاعل

نحو

نحو ازجته فانزع وقد يشرك المجرى نحو انطلقت النار وطفئت
 وقد يعني منه نحو انطلق أي ذهب وانزوب أي دخل الزوب
 وقد يعني عن انفسل يعني بلغ كذا نحو انزع إذا انزعج أو قد
 يعني عن أي عن انفسل انفسل فيما فاقه لأم نحو لو بدت فالنوم
 أو نحو رفته فارتفع أو أو نحو وصلت في انفسل أو مم نحو ملا
 فاستل أو بن نحو نقلته فاستقل وقد يشرك كما انفسل فاستل
 ليس كذلك نحو مجبته فاحقب والنحو غوت المجرى فاشترى
 واشترى وقد يعني منه نحو استر تسهيل وشرجه قواضه
 واستعمل للطلب كاستنم وأهمل في صلبه كنهها وللحقول
 العوري كاستنم الطير والمعني لئلا لم استنبت الشاة
 أو قو يحس في صارت كنهها تيسر للاختاذ نحو استعبده أي
 اتخذ عبداً ولا انما انشئ معني ما صنع عنه نحو استوقا
 الأرض وحدتها وبلية ومطاوعة فاعل نحو أراحه فاستراح
 ولو أفضة فاستقأب ولما مبلوا فافعة ففعل نحو استكبر
 وتكبر ولو أفضة فاستقل نحو استقنى والفتي ومطابقة المجرى
 نحو استغنى وغنى وللضغاعة نحو استعان أي خلق عانة
 وعن فعل الذي اخفقت لكاهية نحو استرجع أفا قال أنا
 به وأنا الله المحمود وكان قياسه جميع لأنه المعبود في ما
 اخفقت لكاهية كما سبق قوله على فاعل يتشدد بدو الكلام
 وأما كذلك وهما اللان وان قد يدلان على عيب حسني
 نحو أحول لحوال وأعور وأعور وقد يدلان على عيب لول
 وعيب عن انفسل المايط أي سقط وأملأ من المايسة
 عند الفتنة قوله سوا ففعل وهو للمايسة فتعني آخره

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

قوله او دك نوح حضرت قوشة او ابي نوح سرخر قوشة
واما الساقط فعليه الاضحية دفعه له عن ارض على المصنف بامره
تدفعه غير جامع لمخرج ما يستطفي بعض النسخ وهو اصل
كما ويعد وغيره من الخول عايلين وهو زيد فلا يصح
ولا علامة لان شرط العلامة الاطراف قوشة معروف في التلويح
المعروف في التلويح في المصروف قوشة وغيره هو تواج
وجهاج وانترحق قاموس قوشة ~~في~~ في المصنف فاقول
فنا قلام هو الفليط الشفة قاموس قوشة ~~في~~ في المصنف فاقول
المعروف قوشة كما نادى قد عومض عن يارنا مرق
قوشة ~~في~~ في المصنف فاقول اوله فان اصله عند سيبويه اطاع
بجميع وزيدت السين هو متاع عن حركة في الفعل لان اصل اطاع
لحق في سيبويه في آخر الباب قوشة ~~في~~ في المصنف فاقول
هو المرق قوشة ~~في~~ في المصنف فاقول عطف على ما اليه قوله نوح قتل
بالتشديد بزيادة احدي التاني تصديق قوشة عطف
هو الكشب العظيم المتداول الجمل وها اسماء ماريقت
الصنب عطف على الجوهري قوشة جلبت بزيادة الباء الثانية
للاحق بدخول وجلباب مصدره ويطلق على المصنف
تصديق قوشة ~~في~~ في المصنف فاقول مصدره هو الداهية وزيدت في المصنف
قوشة ~~في~~ في المصنف فاقول معملات الفليط الشديدة وقال الجوهري
التصديق الفليط وقال ثعلب راس صمى اياها ميلم غليظ
شديد تصديق وزيدت عند البصريين فعل كذا دم قوشة
كفرقت هو المرق قوشة ~~في~~ في المصنف فاقول سندس بضم اوله ضرب من الصباغ
قاموس قوشة كعد ريم معملات اسم رجل ولحق على فعله بقتل

العين
وهذا هو الذي ذكره في النسخة التي بقيت استعملت شيعة بافتل ففتل ففتل
وهذا هو الذي ذكره في النسخة التي بقيت استعملت شيعة بافتل ففتل ففتل

العين فيه تصديق قوشة المصنف في امان لا وعبر عنها
في التسهيل يقول مسالتيها قال دم وهذه المصنف فاقول
تبعين النسخة وقد ساهل اقصاه عن حروف الزيادة فقال
ساقطتها فقالوا نعم فقالوا لست انتي وقد جمعها الناظم
في بيت واحد ريم موات فقال لست انتي وقد جمعها الناظم
نما يتسبى الى امان وتسهيل وفي التصديق ياتي ان يعودوا
الشين المجهمة في نحو الكرمكش في خطاب الكونت فان قالوا
هذه مختمسة بالوقف قلنا وها السكت كذلك وخفست
هذه الحروف من الزيادة دون غيرها لان اول ما زيد حروف
اللد واللين لانها تحت الحروف وغيرها من الحروف الحرق
ترجع اليها فالنسخة مجاوزة للالف في الخرج وتقلب الي حرف
اللين عند التخفيف والها ايضا مجاوزة للالف في الخرج فاقول
من تخرج الواو وفيها غنة والنون فيها غنة تمد في التخفيف
امتدادا للالف والتاخر في مهموس ابوت من الواو في تخاه
والسين حرف مهموس فيه صغير ويقرب من حجة من تخرج التا
واللام وان كان حرفا مهموسا لكنها تشبه النون وقريبة من
مخرجها تنير قوله وتسهيل الواو من حجة الجمع قوله
ساقطتها من اصل قال المراد به وهذا التصديق هو الذي تشبه
اهل التصديق بالاستعاقق والاستعاقق ضربان اكر واصغر
فالاكر عقد تراكيب الكلمة كيف ما قلت على معنى كعقد تراكيب
قوله على معنى الحنة والسرعة وعقد تراكيب ك لم على معنى
الشدة والنفقة والاصغر اشراك من مادة يد عليها وعلى

العشرة

في العين شلوكذا
سوا شلوكذا
ورما لا شلوكذا
المتحقق فتن كلك
وزيدت
بسم الله

وهذا هو الذي ذكره في النسخة التي بقيت استعملت شيعة بافتل ففتل ففتل
وهذا هو الذي ذكره في النسخة التي بقيت استعملت شيعة بافتل ففتل ففتل

معناه كاحمر واللحم انتهى وفي الخصائص ان مادة القوة لها خواص
تدل على القوة والحركة وان تراها كهيئة مستقلة لا تزل
منها شيء من ذلك قول وعنده الخلق وهو حمار الوحش
لخفته واسرعه ووقل وعنده الوقل للوعلى الحركته وان
مادة كاحيتها قتلته فعنها الشدة والقوة وان المستعمل
من اصولها الخمس اصل من ذلك وان لم يزل منه الكلام
وذلك للشدة التوفيقية ولذا لم وعنده الملك ولا شك في شدة
وولكن وعنده الملك لا يطعمه من القوة انتهى قوله
قال لها استوطنت الى اخره هل تشمل المتن هذا انما هي
قوله شيئا ابطل في اصلها وهي معنى قوله لا تشمل
البردة قال الجوهر في كافيها منه فعل يقال لغيره
افعل اذا ارتعد من برد او خوف وهو متصرف فان جعلته
علما لم يصرقه للتعريف ووزن الفعل ز قولك كانون
من كنتا وفانها مائة اذ لا يقع موضعها ما لا يصلح للزيادة
فلا يوجد مثل سر واعدادي والكتنا وكاف حكيوم
فنون ساكنة وفي المتن مفتوحة فنهزم ساكنة فواو فهو
علي ووزن جز فعل وكذا ما ذكره قاصد قاصد بالجمع
قوله فالكثنا والآخره من كثنا تسليمة اي نيتهم
قوله في كنههم يفتح الكاف والنون وهو المجرى
وهو من شجر الغصاة دم قوله بعض فعل الى اخره
افعل الميزان فعل دون عم لان الاول اعم لانه
يقال كذا ميزان فيقول قد فعلت ولا يقال قد فعلت
وكذا يقال اسم حديدي وافهم كلامي فيقال في كل ذلك فعلت

لا علمت

هذا هو الوجه في قوله
قوله في كنههم يفتح الكاف
والنون وهو المجرى وهو من
شجر الغصاة

لا علمت وان ما يتلق بالقلب يسمى فعلا لا علمت بعضهم
فهذا ان عموما وعموم الفعل في جميع افعال الجوارح بخلاف
العمل بدليل قولك قد فعلت دون قد علمت بعد قول
التايل اسمع وكل وانما في عموه في افعال الجوارح وافعال
القلوب بخلاف العمل فالقولون للقلوب وقوله بعضه
معان يقوله قابل الاصول والمعنى قابل الاصول بعينه
فعل اي ما يتخذ من هذه الحروف الثلاثة وانما قال بعض
ولم يذكر بفعل لان المقصود مادة فعل لا هيبة لان
هيبة الميزان لا تلزم هذه الهيبة ولذا عرفت بعضهم
بانما حروف فعل حيث قال بلغا وانعين واللام وبعضهم
بالمسمايات كما سلفناه قوله ليعمل الاصل منها الى اخره
فيه نظرا عن الوزن فزع معرفة الاصل والرايد فان
قوله ليعمل يوزن لتكلم مع قوله كذا في بيان في قوله
وان يكره الرايد منعنا اصل الى اخره قوله ومناعت
اللام الى اخره من هذا ذهب البعض واما الكوفيات
فذهبوا الى ان نهاية اصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها
حكموا بزيادة فنون ما كان ثلاثيا يلفظ الفعل وما زاد
عليه نحو جعفر اختلصوا فيه ففعل لا يوزن وقيل يوزن
ونثا بل اخره يلفظه وقيل يوزن ونثا بل ما قبل اخره
يلفظه فكل جعفر فعل كقولك يصرون او فعلك فزيادة
الدا او فعلك فزيادة الفا او لا يدرى ما هو اقواله ليعتبر
قوله كذا وكذا الى اخره وقاي في قوله وحاصله انما ذكر
ما كرر فيه البيا والاشا وانك اشار الى ما كرر فيه ما بعد هذه

هذا هو الوجه في قوله
قوله في كنههم يفتح الكاف
والنون وهو المجرى وهو من
شجر الغصاة

هذا هو الوجه في قوله
قوله في كنههم يفتح الكاف
والنون وهو المجرى وهو من
شجر الغصاة

قوله وحسب العمل لاري بنقل حركة اليها الى الدال والراء
فتنقلب اليها الفاء لتحررها في الاصل وانفتاح ما قبلها
الان فيقال مرام ومردان وسيا في ذلك عند قوله وشل
فعل في الاصل اسم الى اخره قوله في عالم يولد ليس
على خلافه لم يذكر مثل هذا في الاصل قوله في مستخرج
هي قطعة من الارض غليظة ولحم للذاري جوهرى قوله
بحق عرقه في احدي خضبتين كجتر صان على البدل
كالصليب وهما عرقان قاموس قوله في محل هو
المساعد السابق واللام للحاق قوله في محل
هو الثوب للحاق ولحمه للحاق بزوج دم قوله في
يستقر عناء مخنية فحين مملته فتناء فوقية فحين
مملة فوافرا مملته وزنه فعله لول كنفز فوف كنفز
قوله وهكذا عز الى اخره منه امورا اول كان ينبغي
ان يقول ثلاثة فقط لفتح ما سبق اربعة كما سطر
ومرر هو ش الثاني قال ابن هشام كان مقتضى اشتباه
تحويل ووعى ما بعد تنصيصه ولا على مسيلة سبعة
ان يستثنى هتا نحو مرر الثالث قال ابن هشام كان ينبغي
ان ينص على ان اقيم التوقيف والاشتقاق من الفعل المتعذر
او مفعول او مصدر او زمان او مكان زيادة سواء كان
بعد هاتلثة اصول ام اكثر وان لم يمتز تقع في الفعل
مزيد ولو كان بعد اكثر من ثلاثة اصول ولا ينفعه
قوله في باب اظهرها ومنه ميم زائدة قد سبق لان
هذا موطن الحصر الرابع قال ابن هشام فان قلت يرد عليه

نحو

نحو مرر فان جميع اصل لقولهم ثوب جمر عز لا مر عز
قلت الاشتقاق هو انفتاح الفعل الذي لا يدفع
حكمه ونحو ما ذكرنا هذه العنوايه للذي عدم التنظير
بالاشتقاق منه الدال على الصالة وعدمها وان كان ذلك
فيها ما عدا اشتقاقه او كذا من اول الامر على ذلك
من غير نظر فنحو مرر عز وحيد فيه الاشتقاق فلا يلتزم
فيه الى الصالح لهوم قوله فيها مصفى والحرفان يلزم
فما صدر البيت وقال في بعض كتبه اذ اعلم الاشتقاق
يقض الابه للناس قال ابن هشام اعلم انهم قالوا ان الميم
مزيدة في انهما وانهم وضربا وضربا علامه للمقارن والواحد
قال والذي يظهر لي ان هذه ونحوها ينبغي ان لا تعدل ان الميم
هنا بمنزلة الكاف في ما قبلها من انها حرف وضع للدلالة على معنى
مختص به دون ملحقه من الكلمة سيوطي وقول ابن هشام ولا
ينفعه الى اخره محقق على انه يرد عليه ما لم يرد به على
السؤال الذي اورد به بقوله الاشتقاق هو انفتاح الفعل
الى اخره لوجود الاشتقاق فيما نحن فيه ولا لتسفل زيادة
الميم فيما اخذ من الفعل وقوله لهوم قوله فيما مضى الى اخره
يرد عليه ان ما هنا عام ايضا فيستلزم ان في نحو مرر لان
ذلك يقتضي صالته وهذا زيادة فيفتح لك تجميع في مثله
وانظر قوله ونحن ايما ذكرنا الى اخره مع تعليل السابغ
وهو لدلالة الاشتقاق الى اخره قوله في اشتقاق
الى اخره اما اذا سبق اصلين فلتعجيل اقل الابهية واما
اذا سبق اربعة فلان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في نحو ذلك

الا في فعل او محمول عليه نحو صحيح ومصحح فوزن اصليل
 فعلل وزن مرزجوش فعللول وقيا من ابراهيم واسم فعلل
 ان تكون هز بها اصلية لو كانا عربيين ولذلك كرهوا اليه
 قول سيويه في تصغير عا بنوهم وسهيميل وتقدم ذلك
 في باب التثنية مرادي قولش ومرزجوش ففتح الميم ويكون
 اندا وفتح الزاي وضم الميم واخره شين معجمة وهو المرزجوش
 بالميم والواو الدال المهملة والقاف واخره شين معجمة
 بفتحة طيبة الراجحة تصح وكلاهما فارسيان يصح بان
 قولش ويتقدم التحسين نحو ارطى الى اخره ثم قولش
 فيما ياتي الثالث اتم قوله تاميلا تحمقا كلاهما متعلق
 بمفهوم قوله تحمقا فكان ينبغي جعلهما في فصل واحد وذكر
 حاصلهما وهو انه حكم بزيادة الهمزة والميم عما في افعول
 وموسما لانه يدل دليل على اصلهما كما في ارطى يتا على
 قولهم ماروط ونحوه ب قولش وجعل المرحل بكسر اللام
 والقدر من جهات او غساس قاموس ومعنول هو منصرف
 للميم قاموس اعد بكسر الهمزة وتشديد الميم مفتوحة بعد
 عين معجمة وتا شايث قاموس قولش كسر عذري بكسر
 الميم وفتحها مع كسر العين الزعب الذي تحت شمر الميم
 قاموس قولش مجن بكسر الميم وفتح الليم وهو الترس قاله
 العنبري في قوله صلى الله عليه وسلم ادنى ما يقطع فيه
 يدا سارق من الجن قولش ما في الملح المحض المضطرب
 ولذا الاجاج موح كذا مراد من اجاج قاموس قولش تحت
 ادغامه لانه حيث يدا مشتق فوعلا اجلاله فعله قولش

فالنزلة

فالنزة في ذلك التثنية ونحوه اصل قولش او بدل من اصل
 قولش وما ورد في قولش من سلا قال دم لا يصح
 التثنية سلا لوزان الاضطرار عن حكاية الى زيد سلا الفاعل
 سلا اذا نزع سلاه اي شوكه انتم قولش والنون في الاضطرار
 كالهمزة وعليه ما تقدم في الهمزة من انهم لم يقطع باصالة اللام وف
 كراهة قدسوي في الكافية وشيم لا سيما في اشتراط ذلك قال ابن
 هشام ونعمر المصنعت من موطن بزيادة اول الفعل المضارع
 والظاوع نحو اناكرو واحرمهم سيوطي وجواب الاضطرار ما تقدم
 عز ابن هشام نفسه وهو قوله لا اشتقاق هو انقاضي العدد
 الى الضرب قولش مختلف في القاموس ورسالة مختلفة
 بجر له من بلد الى بلد انتهى قولش سميذع بفتح سينه وميمه
 وبعد حاشنة تخفية فصححة مفتوحة ولا تفتح السين فانه
 خطا السيد الكندي الشريف السخا الموهبا الاختلاف والاشباع والذبح
 والتفتيت في حواشيها والبيت وامر رجل وبيت قيسر المعاصرية
 وفسر البراء بن قيسر بن عازم قالوس قولش فدوكل الدوس
 الاسد والعدد الكثير وهو في الفا في فندوس زايلا لا عوفي
 لعا في قولش وغند يسر هو التمر مشتق من الخدرسة ولم يفتح
 اورمية معربة حذفت غند يسر اي قديمة قاموس قولش
 وعند يسر هو طائر يقال له الهزار يصوت الواو او جمعة وعادل
 وهذا ب قاموس قولش حذفت الهمزة اي تا ذت من اكل النمل
 كما سياتي قولش من العسلون يقال فعل الذيب والفسر بصل
 عسلا وعسلانا اضطرب عدوا وهو راسه قاموس قولش
 وكهبل بفتح الكاف والنون وضم الموحدة وهو من شجر العساة دم

المشيرة في الاشارة للتسليم على الاشارة التي قد تزداد
فيها نحو تعديل وزيد ولست صفة للاشارة لانها لا توصف
بعدم الاشتغال وخصاها الى القيد مسبوطة عن ابن هشام قوله
ان لم تبين بفتح التاء الموقوفة حينئذ للنا على حذف الحادي
التأنيب وجهه فاعله في حوزة التاء على انهما معاً بين فيكون
حينئذ المنقول وجهه نائب الفاعل غزي فمضارع في زيادة
هجرة الوصل قوله كما استنبطوا ضابطها بين الفاعل بفتح التاء
الاول على انه امر في حوزة حمله على البناء المنقول غزي قوله
وقيل يحتمل الى اخره عبارة في شرح التوضيح وقيل صفت
الفاشنة في نحو الرجل في الاستفهام انتهى قوله اذ
الابتداء منه منعزلة في لاف في الجملة وكما في غير هذا
فكذلك نص عليه ابو الفتح والواو البناء العلوي وذهب
الصديق الجاني والكافي الى انه يمكن الا انه مستند مسبوطة
قوله وكلف وذلك لاهل حرف الترتيب خاصة كما في قوله
وهو فعل ماضٍ وما قبله ما قبل الهمزة والاضمة قوله
استمع للفرق على الواقع ففرقة حسنة لكونها في ابتداء الفعل
فكانها في ابتداء النطق قوله والاضمة والاضمة منه فكم امر
ما زاد على الهمزة واما التثنية وسكت عن امر الرابع كما
لان تاني مضارع على ما يكون المفعول كما تارة تارة
يدرج فلا حاجة الى حيز الوصل في قوله الذي
تاني مضارع لانه كرم مثل ذلك في امر ما زاد على الهمزة
لانها لا تستعمل فيكون تاني المضارع مفعول كما في قوله
ساكن فاحتج الى هجرة الوصل واما حيز قوله ويستثنى في حذف

فصل في زيادة
هجرة الوصل قوله

ومر

ومر وكل فان قياس المعر منها اخذوا وادروا وكل لكن لما اشتقوا
المعر منها حذفوا الهمزة الأصلية للثنية استعمال في هجر الوصل
لعدم الاحتياج اليها لولا الالف قبلها لساكن وهو حذف غير قايمة
واجب في حذف كل بخلاف ما كانا انما استعملنا لاقاله السعد في شرح
العزي قوله ولا اكثر الى اخره قد معنا ان الحذف في حذف
وكل واجب لا اكثر قوله فاصله عند سبويه سواء يبدل
جهدا على اسم او تصغيره على سبيل ولو كان اصله ومفعول الو او
كما يتول انكون فيكون لكان جمعاً واما وتصغيره وسبويه واعتبار
القلب بعيد سق قوله من السمو وهو المفعول كسره على ان يسميه
يدفعه في ركني الاسناد قوله من السمو وهو المفعول لان
الاسم على صماء قوله قوله في جملة البناء على اسم
ب قوله على ما بان ان كلام الشرح في فعل المنقح الفاعل في
المقام ولا يجمع على الفاعل الا اذا كان محملاً اليه فجمع الدليل
قوله تكون افعال الى اخره او المنقح قوله ان انما اليه الى اخره
عبارة المنقح لان جميع الاسماء المنقحة الالام المعر منها الهمزة
لها ما والا استثنى المنقح قوله وفيه استعزلة وذكر في فهم
الباري في باب اليتيم وفي الاعيان ان منه اثنين وعشرين لغة
وعبارة القاموس لثنية لثنية مضاروا من الله وام الله ويكثر
اولها ما وامن الله بفتح الهمزة وتكسر ايم الله بكسر الهمزة ومضم
المه وفقر من الله بفتح الهمزة ولس الفون ومن الله من الله المبحر
فكسر الهمزة والفون ومن الله حشنة ولم الله ولم الله استمر
ومع للمع من الله بفتح الهمزة قسمي انتهى سق قوله فافق
والسماوي ولم ايمن على الوجهين معقولة قوله بالتسليم

راجع له ومن قولهم وامن الختم به او بكر المنز وفتح الميم والمصدر
 ان هرة امير ان فقت قوت في الميم الغم وان كرت جازع الميم وفتحها
 وحاشيها هذين البتين هو ما دل عليه كلامه ولا فلكها في
 شرح الخلاصة سق قولهم يقال وايم هو من الاخره يعني
 انما هو بالفرق بان انما حدث له بزيادة الميم ايماء التوضيح
 للميم في حرمانها بحسب العوامل فصارت الكلمة للاصلية
 حتى ذهب الكوفيون الى انه عرب من عكا بين بخلاف ام لغة
 في امين فانه لم يورث هذه المشابهة فلا خيرة صيغة للتعريف
 بذكر ايم فان موثقات هذه الاسماء في ذكرها بزيادة التثنية
 قولهم ولا تحذف الاخره وقيل ان هرة الوصل حذفت على الفعل
 وان الحذف ليس بدلائلها واعلم هذه تليق للفرق بين المنسبة
 والخبر ويرده وجيد التسهيل سيق في قولهم تخلص الرجل اصله
 الاصطلاح مفتوحة للاستفهام فتفوقه للوصل فحذفت
 في قولهم الاستفهام عنها هرة الاستفهام سق قولهم
 في قولهم اخذت في رواية غير الخمر والاصول اخذت في
 مكسورة فلما اختلفت هرة الاستفهام حذفت قولهم في
 حلة لقوله ولا تحذف قولهم الفخا الى اخره فيه التشاهد
 وهو مرفوع بالابتداء خبر وان قلبك طائر والعايد محذوف
 اي طائر له اي طائر احد دار الرباب وهي مجبوبة وان داره
 ونحو ذلك وقيل للق منسوب بالظرفية وهي في محل
 الخبر وان قلبك طائر مستد او انبت اي استطلع والجنس المودة
 وهي ارملة التي كانت بينهما من قولهم استغزو في ارملة
 فاستثقلت لكثرة علي الواد ففعلت فم حذفت الواو

لا تلتا

لا تلتا السكتين فالهم نظر الى ان العتمة الاصلية معتمة
 لان المعتمة كما لم يوجد واكثر نظرا الى الحالة الدائمة وارجح
 الوجهين الاعتقاد بالماجرى وعدمه ولم يحجز هذا من
 الوجهين في اشغال الان الاصل كسر المنز وقد عتمة ما صل
 اكثر فالتى العارضة لما عتمة اصليين ولا كذلك لغزى لكن
 هذا الما من دواعي الاصل هو اكثر في ان الاعتقاد به دون الغم
 في امينوا فقت قولهم ما حجاز مجراء يريد به ما لا يحاسب
 حركته ما قبله فخرج عن قولهم اقتلوا اب الكمال
 بكر المنز مصدرا بديل واصطلاحا جعل حرف مكان اخره
 مطلعا فخرج بقيد للكان المومز وقيد الاطلاق القيد
 تخرج قولهم وبخالفهما التبريز سكت عن الاعلان
 وهو تغيير حرفا لعلية للتخفيف ويكون قلب او حذفت
 او اسكان لغزى قولهم كسين اسطاع الى اخره فارت
 السين بدل من حركه عين اطاع عند سيبويه قولهم
 تصغير اصيل الى اخره فيه تسع بل هو تصغير اصلان احد
 جمع اصيل كيبور وجران وهو الوقت بعد العمل في الزرع
 جوهرى ولكنه عكس قياس التصغير لان حكم الميم اذا صغر ان
 يصغر على لفظ واحد وهذا ما مضى على كماله
 ومنع الاشارة الى من وجد لان الحاصل في تصغير الميم وشذوذ
 اولي من الحاصل على تصغير الميم شذوذ في الكثرة ومنع الميم
 اولي من جهة سلامته من دعوى الزيادة التي حصل عليها
 تخرج قولهم وفقت فيها الى اخره المعنى وفقت في دار
 الحبسية احيانا وسالها عن الحبسية فخرجت عن الجواب

الابدان

ومابها احد بحسبي فتصريح قولك اضيلا لما ابدى الالام
من النون لتقرب الخرج وقال الفتر اصيلا ل تصفو اصيال
فزاو الالام عوضا عما جازوا منهم لوجا وادى على الاصل لما لاول
او صيلا لتصريح قولك مالا الى الرطاة الى اخره صدي لملا
ان لا يعد ولا شيع والندى الواحدة والصنوف في راي
الى الدنيب والارطاة شجر من شجر الرمل والحقد يحا عكسوة
فتاف سالكه فف المخرج من ابل والطبع اصله اضبط ٢٤
قولك خالي عوف اسمية وابو علف عطف على عوف واسمه
ابو علي فابدل الجيم من اليا الشدة وكذا اصل الفصح العشاء
والبرق البرني والمصيح المصيح والكشكش كثره وهي الكلمة
المجتمعة والبرني ضرب من التمر والود الودد والصيمي ضرب
البتق قولك لاه الى اخره اي الله والشاهد في مجمع ومع
ووكش اذا صلبها حتى ذلي ووفري والشك البطل والقر
ابو بن صفة لشك وكذا انما اي صياح ودي وبيركش
والرديو الشكر الى شجرة الخزن جوهر في قولك وفيه
هذه سكنت من السكون منه الحركه قال يعقوب هذات
البي اذا ضربت عليه لنام وموطا لما عن التا في هذات
وهو اس فاعل تصريح قولك وفكره مبتدأ خبره زيادة
قولك اذا جمعها فيه في طوبى فاما فيه مناقشة من ثلاثة
او حيا استطاعها كما هو وكذا الالف وانما الماضي في داء
وهو مثل ابد تصريح عن الموضع قولك هي اكل الى اخره اي
في هذه الحائلة بدل من حزم والاصل اياك ولانك وارقت
واردت وارقت قولك لم خردا لاي خردول والمزاج

معروف

معروف قاموس قولك تبثدبم اللام وهي الرول على العيون
وهي الذال قولك شذر مذ وفي القاموس وكثر قولك شذر
مذرويكسولها ذهيوا في كل جهة وتشذر الجمع لغير قولك
انتهى قولك شذر بفتح الذال اللملة هو القوم قاموس قولك
والثاني نحو اقلط فيه تظروا ليعود من الاول اي ما رجع في خارجه
الى اصل لزوما لافلية فان لظلا لا يوجد في شيء من تصاريه
هذه الكلمة بوجاه من الدهر يقول اقلت افكلايا وانا مقلط
له وهو عقلت وهكذا فلان اللبية في ذلك نعم التمثيل منه
لثاني بلعن لمصت صرح فانه قالوا في الجمع لصوم ولم يقولوا
لصوت المشا اجماد قولك لثا الشار من الورد
الى اخره اي وذلك يدل على ان التا بدل من الواو وكذا اجمع مع
وجه فان الكو حيد والبقية والمواجهة قد راعى ان هت بدلا من
الواو جابر يدي قولك الشا في يعرف الابدان في التماس والارباب
باحثلة لا تتفق ايضا لهما اسمان للشك والرب وشا التسمية
وارب للانشي وتعليان واربيان المذكور جابر يدي قولك
لها الشار من الى اخره اي قطع وخير لها يرجع الى فرقة عتاب
لبي يشكر وتمم اي ينفقه وانما في اربابها اصلها التماس
والارباب فابدل للوحدة فيها واكثره بالثا والزا في المجتمعات
شي قليل قولك ويكونه فرعا والحرف زايدي في ارباب
يكون النطق فيها للثا لغير الحرف زايدي في اصل والحرف الواو
في الفرع باق الحرف الزايدي في اصل يكون بدلا منه وتامة في التماس
قولك وهو اصل اي والحرف اصل في الفرع والحرف الذي يزيده في
الاصل يكون بدلا منه جابر يدي قولك وهو واو اسم للحرف

قوله واي جمع اية قولك اصلية فيها اما او فوزنه فعلة
 بفتحة وفي كونه عسته يا او او اقوى الاول لا في على والثاني
 لا في الحسن وعلى القولين فالأول من قبله من أصل وأما على
 فاصلة اي بفتحة قلبت الا في العلة لفتحها وافتتاحها
 قبلها لتخرج وقولك الحسن اقرب لان الواو اكثر من الياء
 يسوق لفتحها والاقول في العلة لان ذلك لان واو ايا علة
 قبله عينها انما فلو علة قبلها فخرج ما يجمع علة لانت
 وفي كلامه قلبت والاقول ان يقول والاقول في العلة واول
 زقولك هذا لا يدل مستقيم مع ما افتشيت وعما
 المستصداقة بذلك بان يراد بالفتح وتقدير الان هالتا
 في تقديرها ففصل اي قولك وسفانية بوزن هداية
 اسم المكان المستقي فالتا لارزمة واما سفانية في كلام التسهيل
 فهو اسم فاعل موش سقا فالتا فيه عارضة فلا تاف في قولك
 استقر واس الى اخره روي سقا بلان وها فلا شاعده منه
 لكن رواد الجوهرين هما وقالان للشلمه فخر به المحسن اعي
 اصنو الية لاصانه زقولك قد اورد الى اخره اجيب
 باننا لا نسلم ان الواو منتزعة بل هي مشوا للذف عارضة من قوله
 فلوا في الى اخره اي لا تخرج غاوان الواو فيه عين لا لا
 قولك فقطت الحفا انتزعت الى اخره ما غالات الثالثة
 اولي لادوية اوجه احدها ان تحريكه الا في يفتحها وهو الممد
 الثاني ان التغير في الاخر اولي انتا لث ان حروف الاعراب
 محركة فتقديره فلا بعد في تحريكه لمقتل الدارج ان في تحريكه تحصيله
 نظير الاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني فتخرج قولك

وفي فاعل ما فعل الى اخره ولو لحقت فاعلا لكانت علامة تشبيه او
 جمع فالظاهر انه لا يختلف حكمه بذلك كالحال لمقتة تا الثانية
 لان كلا في تقديرها لا نفسان وكما في الحق في نحو كسا ويرد ام
 قولك فاعل الفعل ما ذكره من ان اسم الفاعل منع عن الفعل في
 الاعلان والتفصيل مشكل فيجب احدها انه قد يدخله التحاليل
 وان لم يكن له فاعل اصلا كما سدد ذكره من جاز وجره فان ادعوا
 انها متقولان من اسم الفاعلين فقد كثرت النقول في اسمها
 قليل قبل قيل يجمع وان في ان العوض ان الوصف فخرج عن العلة
 لان الفعل تنفتح قولك بخلاف نحو عور الى اخره لان عور
 الفعل فاصحت حروف الدتاس بيان وعاد صحت في اسعر
 الفاعل تنفتح قولك كقولم جاز بالجم والاقول في تنفتح
 قولك صعدت هي التناة المستوية فتبت لك كقولك في قولك
 في الواحد لم يذكر حروفه قولك مقلا يد قال الخليل انما حروف
 الخلف والياء والواو في زيا بل وحصايف وعما يزلان حروف
 اللين فليس اصلان للحركة وانما هي حروف ميتة لا تفتحها
 الحركات فاعل او فحق بعد الالف من وكر يظهر هذا ذكر لا اصل
 لهم في الحركة فتخرج قولك قسوة هو الاسد زقولك
 لعدم الزيادة لان الكلمة فتن عن الفعل فاصلها الحركة فاقا
 وقعت بعد ان جعلت تحركت حروفها فتا صحت عن الابدال
 لتخرج قولك وشذ ومصاب وعما يروي بالابدال مع ان
 المدة في الواحد اصلية لانها عين الكلمة والذي يسمي ابدالها
 تشبيه الاصل بالآخر لا بد فتخرج قولك لعدم كونه ثالثا لانه
 فيما بعد ما دج قولك بجمع اي مبالغ في فتح مثل كما مثل

جمع بينا اي الحاصل به او كما للفظ الحاصل بسبب جماعت
 نينا وهو نينا بفتح ف قد جعلت نينا ب ف قوا له واصل
 سيود فاجمعت الواو والياء وتبقت احداهما بالسكون
 فقلبت الواو ياء وادخلت في الياء قوا له وصوابه الواو
 بدلا من صاد قوا له ولان لذلك الى اخره الاشارة
 الى ابدال احدي الواو والياء في غير وان كانت
 المبدلة في مسيلتنا الثانية وفيما ذكره الاولى نحو
 او اصل ونوشري قوا له لانه اذا التفت الى اخره
 تكرر ما قبله فلا حاجة اليه ونوشري قوا له نحوين
 كذا يوم تصح قوا له في سببته هي استاقه العدو
 من الدواب قوا له لما صم في ذلك الى اخره لكن لا
 يجعل تشذوذ المفرد سببا للشذوذ والجمع ويرتكب دايا
 فلو بنيت من القول مثل مبهمة قلت يقول واذا جمعت
 قلت حيا يارب الهمز وليس لك ان تقسم على صيا ونوم
 دم قوا له مد مفاعل المداو يد الف مفاعل وقوا له
 التماثل لاداديه حرف اللين اثنا في الذي ينتج
 قوا له وكل السينين الى اخره حمزة راجع الى الدهر
 قوا له عوار يجمع العين وتشديد الواو قبل اللقذا
 العين جو هو في قال والمباير يقال للقد او للهدو
 يذكر ان الموار للهد كما ذكره الشارح نفع ذكره صاحب
 القاموس ورايت بعضهم قال عوار يجمع عوار يجمع العين
 وتجنيف الواو الرمد تشديد وقوا له كذا في
 العوار سهلان الفه حينئذ ثالثة زائدة بجمع عوار يارب الهمز

لا عوار يربز

لا عوار يربز قوا له لا يفتقر هذا الابدال الى اخره قد
 يقال المراد المصنف عوار يربز مفاعل في غير وعده للروف
 والهمزيات في شمل المفرد ولا ينافيه قوا له في المثال
 لا يفتقر قوا له في المثال الى تفتيد الى اخره فيه شمول
 الحكم الذي التفتد فيما سبق اطلاقه مستقرا لا الابدال حمزة
 نابت في هذه الصور او نفع وانته بين هنا زيادة اعماله
 انه بين هنا ان الهمزة المبدلة لا تبقى فيا اذا كانت اللام معتلة
 بل تنو وتغير في الا ان يربز بالاصطلاح المطلق باعتبار
 ثبات الهمزة واما في غير ذلك فيبقى التغيير لانه بين هنا انه
 ذلك الحكم وهو الابدال حمزة لا يبقى بل يربز في الهمزة تبدل
 ب قوا له واصل هذه الاو في هذا قوا له من المظا وهو
 الظاهر او عن المظهر وهو المد قوا له مطوت بهم في الصير او حمزة
 تصح قوا له لانه نزل في اخره هذا الواو حارنية
 في الجمع كما في صواب في يد عن الف المفرد ب وكان للنايب
 لما مر ان يقول زواوي ثم ابدلت الواو قوا له هراوة هي
 اسم الضفة تعترض قوا له بعد خمسة احوال احدها قلت
 الالف حمزة والثاني ابدال الواو يارب الالف قلبا للهمزة فقط
 والرايع قلب الياء النواو للهمزة وواو قوا له
 خمسة في المسائل العربية في قولك واخوه فابدا الهمزة من
 واو ويا الى اخره لكن هذه اختصاصها الواو فاعان الواو
 قد يجمعها قوله واخوه ورد الهمزة الى اخره لما انها من تعلقات
 المسائل السابقة قوا له بشرط ان لا تكون الثانية الى اخره
 عبارة التسهيل وليست الثانية مد غير اصلية وحيدة

ص

من جهة انتهى فاستطاع الشرح قوله ولا مبدله من جهة
ويحتمل انما استعني عنه بدخوله تحت قوله عدة غير اصلية
ب قولك نحو وفي اصله واني ووروي اصله واري
قولك مثالي فقولك ووروي ووروي ووروي ووروي
يسم فاعله فتقول ووروي فالثانية عدة علمية لوروي
العدة قبلها كما في من كلامه في والعارضة غير اصلية
قولك والاصل اول ليست اشكائية عدة وكذا فيما
بعد من الامثلة قولك وواق بواو من واصل اول
اعلام قاص فاذا دخلت عليها قنيت ما و كقوله
منيت صدرها الي وقالت يا عبدنا لقد وقتلناك واني
نقتل قولك كراهة ما لا يكون الى كونه ولا يتم لما كان في
البدل في وجوده وهي او مفعلة لانها بالعدة كالواو
كانوا احكاما ان يلزموا الا بدال اذا وجد الواو ان لم يكن
اشل من واو وضة انتهى قولك من التفتيت قد يقال
التفتيت موجود في المصورات الثلاث الاولى من المصور
الخارجية السابقة الا ان يقال هو عارض فلا اعتبار قوله
كدون بدل من جملتين مفتوحتين فنون لعب ولم يفتقر
قوله طهران في كلام المصنف امور الى اخره مما
عن الاول لعل كلامه على التفتيت بان يراود شبه ووفي
تكون الثانية منه عدة غير اصلية وعن الثاني بان المجهول
في وجوب الابدال فما خرج لا يفتقر و عن الثالث
بان قوله باس ولا حروا اصل في الوجود قال
قولك من الواو مصدر واري عيني وعد قولك

وقلت

وقلت انما لا خيرة انما الى اخره فصار يا واري كما تقدم
قولك يجوز الوجها فاذرا الواو وابدالها عدة قولك
احدها الواو المفعولة شاملة للواو المصدرية كالمثال الاول
وعنه المصدرية كباقي الامثلة قولك فضة لازمة الاخره
ولو امكن تخفيف الواو يا لاسكان نحو سوار وسور فلا ابدال لغيره
ابو حيان على عبارة التسهيل قال لا يصح في وهو عندهما لخص
تحت قوله فضة لازمة انتهى قولك لاني انك نية عدة الى اخره
ولا نهائيا في البدء قولك من نحو واو اصل هذا سهو وان الحكم
في الواو المفعولة لا للمفتوحة دم قولك واري ذلك ابو عثمان
الى اخره عبارة دم وهذا مظهر عند الجمهور وفيه الفاعل يحصل
ذلك مقصورا على السماء والمصداط واهله وهو لغة هذيل النبي
قولك ريبك بما همكة فشناء تحتية فيا موحدة فالتقليل
علي وزن ميزان قاموس قولك بعدا ابدال ثاني الهمزة من قال
التوضيح ومنه قول حليقة وفيه استعالي فها كان يروى في الما تزر
بهمزة فالت وقول المحدثين يحرقونه فيتر ونم بالذ وقامشدة
وبعضهم يرويه بفتح الهمزة ولا وجه لواحد منها انتهى قولك
وعوام المحدثين الى اخره في الفخر واري من حديث حماد اذا كان
الثوب ضميئا فالتزيم قال الفخر واري قولك فالتزيم امر باو علق
الهمزة المتوالية تافي التا وقول النحاة فيمن انز خطا هو الخطا
قال العيني في تحقيق هذه المادة ان اصل الفعل انز على ثلاثة اشرف
فلما نقل الى ياء الافتعال صار انز على وزن افتعل من تزي وكما
مكتوبة وهي من الافتعال والمضارع ساكتة وهي من الفعل التزي
فيا الوجهان لحدما ان تقلب الهمزة يا اخره لغيره فيقال انز

ان تقلب ثامنة فوق وقد غمر في التاء وهو معنى قول الاكبر ما نشأ
 ما وقام الهمزة المتقلبة تاء في التاء ولغة القديس على الوجه الاول
 اشبه وهو صحيح من هذين الصوابين اما الاكبر ما في ملكية خطي
 النصين وقوا عدم مشبهة من اللسان العزى ولا يسل
 لما نقل للعلم فيها واما استدلال الحديث الشريف فان قلت
 روايته كما قال قنوشاذ ولا يرب في وقوعه في افعه الكلام وهو
 القرآن المجيد واما العمى فليكن جونا الوجوه والقاعدة
 ان الهمزة تاء اذا التفتت وسكنت الثانية وجب قلبها من جنس
 حركتها قبلها فبحر جونا البعدا ويون قلبها الهمزة الثانية
 والضمها وها في التاء في الماضي كما في التفتت قال واذا جاز في الماضي
 جاز في المضارع يسر قولك ان يسكن او الاول مستحسن
 علم ذلك من تعدد مسكنه ب قولك كما تفرق امر قولك
 واليمن فصل مضارع مبني للماض فاعله قولك والضم والاضواء
 عبارة السعد في شرح العزى وقال في كلمة لانها لو كانت
 كلمتين لا يجب ادغام ذلك بل يجوز عن يا عاري ابو النجم
 قولك فليقول او ممن الى اخره منه تفرق لان الهمزة الاولى
 في قولنا نحن زيدان كانت حمزة الوصل فليس مما عجزت
 لانها حينئذ من كلمة او همزة الاستفهام فالسابق الى الهمزة
 ان همزة الاستفهام لا تكون الا مفتوحة فاعلم قلب الهمزة
 فاعلم انها انما قلبت من جنس حركتها الاولى وكذا قولك امين
 ب قولك فان كانتا في موضع الميم ولا يكونان في موضع
 التاء لتقدرا لا مبتدأ بالساكن قولك سأل كثير القسوس
 قولك والبايع الاول قولك وباس بايع الروس قولك

فيا في

فيا في الكلام عليهما الى اخره حكمهما ابدال الثانية ياء
 مطلقا مثله ان تبتغي من قوا كقولك فتقول قراي والاصل
 قولك فيا في بيانه عند قولك لما لم يكن لفظا استمر
 وحكمه انه قلب ياء مطلقا ومن امثله ان تبتغي من قرا
 كقولك فتقول قرا والاصل قرا ابدلت الهمزة الهمزة
 يا اخر الفا كقولك وانفتح ما قبلها قولك لسان يعق اشبه
 الى اخره ان قلت لرد بورت للكسرة بحركتها فقلت يا الهمزة
 بحركتها فقلت يا او لم يقع ذلك في المفتوحة قلت
 كأنهم ارادوا قلب اللز في الهمزة كما مثله والاضواء تعزل ولو
 حركت رجعت همزة مضاروا الى ما في وامتد ولاها اذا التفتت
 ما قبلها او انكسرها لاجلها التاء او الحذف لا تثبت بنوع الفتحة
 ولا نها لوقلت في نحو او ادم الفاضلة لا لتساكنين
 فوقت ان فاعل ثانية وصار على وزن فاعل فاعله واوهم الخرد
 نكنا قلبها الى الواو مع ان الواو اقرب الى الالف حملها للتكسيرة
 على التفتت وكان التفتت مقبلا للواو لا يلحقه ثلاث
 ولمناسبة الفتحة قبلها صر قولك نحو او ادم التفتت لجمع
 ادم وتفتتوه مبني على انه عوزي واضطرب فيه كلام النحوي
 فذهب في الكشف الى انه اعم على وزن فاعل كما زود فذهب
 في التفتت الى انه عوزي على وزن فاعل تفتت قولك فليست
 بدلا من التفتت فليكن قال انما يبدل عنه قولك فليست
 الى اخره كما انه يريد وفقها ساكنة بعد فتحة قولك التفتت
 اول الهمزة تين قولك ليعلم من ادغامها الى اخره فنصروا
 قولك لسان تين من ام مثل اصبح الى اخره فان قلت كان القياس

المثلث مثل الواو قبل ما التصغير ايضا يجوز به اجعله جروا انيق
 قولك وشهد تقصيرا الى اخره والقياس مقايضة وسواسه
 قولك مقايضة مقايضة وقايضة مقايضة مقايضة مقايضة
 الفتوة وهو الخدمة املة مقايضة مقايضة مقايضة مقايضة
 بعد كسر كراعل لعل لا قاض تصح قولك وسواسه جمع
 سواسن السون للهيئة عيني مستر يقال الناس سواسون في
 هذا الامر اي مسترون فيه فكانه جمع مسترون فزوايد
 الا انه زيد فيه سين اخري وقالوا سواسية على الاصل
 في الاعلان ووزنها مقايضة ووقع الجوهرى انه جعل سواسية
 وسواسية كلمة اخري ووزن كلاهما يوزن بحضرة التقدير ما
 تقدم لكن فيه شذوذ من جهات احدى تكرار الثاني في الجمع مع
 عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في تصغيره
 عشية الثانية جمع فعلا لعل هذا الوزن واغماضه اسوة
 كتيبا واقية اشك ان القياس اذا تكررت زيادة ان
 تكون العين مكررة معها ايضا فكرر يس والافكرت وحدها
 فقياسها ان تكون اصلا كزقت وسندس وفي خواشوا الصاح
 لابن بري سواسية جمع سواسية على غير الواحد كما طرأ البديل
 وكان جمع سواسه فعلة كشوشاه لافغلة لندور باب
 سلس فلا حق له لندور باب كوكب ولا تقبل لان القياس
 لا تكرر وحدها فبطل حينئذ كون سواسية فعالية
 وفواعله وفعالية فعليه ونعرب فعالية وهذا كلام حسن نقله للمؤرخ
 في خواشوا تصح قولك قولك قولك قولك قولك قولك
 الكلام في الواو المكسور ما قبلها والواو في المذكورات لم يكررها

قبلها

قبلها بل سكن فيكون المخلال شاذ اجمعه قولك وسواسه
 لاوذا لوذا قال الجوهرى لاوذا به لاوذا لوذا ولوذا لوذا
 لجا اليه وعاد به ولاوذا المقوم ملاوذا ولوذا اي لاوذا
 بعضهم ببعض ومنه قولك قايضا يبتسلون منك لوانا ولسو
 كان من لاوذا لقان ليا اذا انتهى قولك استكمل بقاؤها
 في المصدر الى اخره ويختلف المصدر المفتوح حوله لرواح او
 المخزم كموا وسوسى قولك وقيل حرفا يشبه الياء
 وهو لاوذا قولك تار نوادا باليون والار يقال تاروت
 الظبية تنور نوادا عيني فزت تصح قولك الى انشط
 الاخير وهو ان يكون بعد العين انت قولك وسواسه جمع ذي
 عين اي واما جمعها قبل في ياء فكل قولك يذا
 الاعلان يوزن منه ان العين واو وان قبلها كقولك
 الاعلان المشار اليه هو قلب الواو التي قبلها كسر يا
 قولك وهو القلب للواو وقوله لكسما قبلها الى الواو
 قولك حيث عن اي حيث ظهر هذا الجمع فاحكم الى اخره
 غزي قولك نحو دار الى اخره استغنى من تكرار الحقة
 انه اذا كانت الواو معلقة في الواحد لا يشترط وقوعه
 الاليت بعد ها كما في ديار خلا فالواو تصح قولك
 بقلبيما التا لعل اويا لاجل قولك حيلة وحيلة
 فليصير رب قلت هذا الكلام من الشرحا من يتو ديوار
 كما صرح به واما قية وغنوه فنعنتك عليه قولك
 وحيه والقياس جمع تصح قولك في هذا وغنوه كانه
 اشارة الى ما في الثانية وهذا اتمر على قولهم ان تكون

الواو في واحد مبنية على السكون ولم يقل او مفعلة
 وتكون الشروط ان يكون بعدها الف وهذا انما يكون في
 انشائية ب قولك يا في البيت اي يوخذ ما ياتي في البيت
 بعده قولك خوان وسوار اي وصوان وسوار والخوان لكاتب
 وغراب على الطعام قاموس قولك في السوان والعمار
 السوان قوب والصوار كتاب وغراب قطع من بقر قاموس
 قولك تبين لي الخنزرة القاء بالماء لقمه وطبا العبادا الطبخ
 الواو يا والقوامس طواها الخارواه القلي تقترح قولك الصافنا
 للبياد الصافنا جمع صافنه وهي من الخيل التي تقوم على
 طرفي دار رجل وهي من الصفات الموصوفة في الخيل لا تكاد توجد
 الا في العرب للعلم والبياد جمع جواد وهو الذي يسرع في جريه
 تقترح قولك وعود بفتح اوله للمسر عن الخيل قوم بفتح
 قولك وتبل مع جيد الى اخره فلا شذوذ فيه قولك من
 الاقط الاقط مثلثة ويحور وكنت ورجل وابل يفتخر
 الخبيز الغني وجمعا قطان واقط الطعام باقط عليه
 وفلان الطعمه اياه قاموس قولك فقالوا في الحيوان ان يوه الخنزرة
 والمخصر انهم لما قالوا فضع ثور من الحيوان يبرون بقل
 الواو يا السكونا والسكونا قبلها حلا ثور في حمله عليه وليس
 لثور من الاقط ما يعمل في القلب عليه تقترح قولك جمع
 بران يفيض عطشان واسله رويان لم يفتح الواو والي
 وسقت احدهما بالسكون فقلت الواو يا وادعت في الدنيا
 قولك لولا يحتم اعلا لا في الاعلا العين بنفلهما لكثرة قبلها
 واعلا اللام بانهما جزء لوقوعها طر فاجد الف زايه ناقص

على

على اعلان اللام لانه محل تقدير تقترح قولك ومثله
 جوارجل قولك جمع جوارجل يد الواو وهو ما بين السما
 والارض وامر بلة باليامة تقترح قولك رايه فعلا عدا
 يوخذ من الخيل ليصعله قيد اميت قولك على مضارعه
 لانها في المضارع محلة عليه بعد كسرة قولك على اسم الفاعل
 فان قيل اخره كسرة قولك رايه في القلب في المضارع عدا
 عليه والمضارع قولك من الشا وبقيين مجزئة منه ساكنة
 واخره واوقاموس قولك وجب ابدال الى اخره فيه عيب
 قبح يسمى التقدير وهو ان يجعل اخر كلمة من البيت الاول
 باول كلمة من البيت بعده غزي قولك وهذان يفتح ما قبلها
 سواء كانت في فعل كما مثل ام اسم غزويوب تصنع برضارب
 ان لم تكن الالف ثانية متقلبة عن رايه غزويوب وهو السرفاها
 حينئذ ترجع الى اليا فتقول ينبغي تقترح قولك غزويوب
 ومنوب اصلها قبل البناء المفعول بابع وضارب فلما بنيتما
 لا يعمول خفيت اولها فتعذر ريتا الالف بعد حرفين الالف
 لا يكون ما قبلها الاحق حاقفت الالف والالف الحاقسة
 حركه ما قبلها اقترح قولك الاولي ان تكون ساكنة الى اخره
 سواء كانت في اسم كما مثل ام فعل غزويوب ومنوب تقترح قولك
 غزويوب هو بالضم يقال لا شذ المعطر والخوخون من العشق
 ولذا ياخذ الامل فتهب ولا موقع يقال ناقة هيما جوهري
 قولك غزويوب هذا الشا خارج او بما بقوله في غزويوب لان
 جميع جمع والشا الجيد ان تبني عن البيع مثلا كما من فتق
 بيع ولا فعل لما ذكرنا تقترح قولك غزويوب العايد من الامل

ما انزى عليها فلم يحل قاموس قوله ان ينفذها الى العائذ من اي
 باعتبار واحد وجهين بان يحجب بان خفيها الى ذلك معلوم مما
 بان قوله الى ما تقدم يعني الجمع المذكور قوله من الاعمال
 المذكور وهو قوله الى ما تقدم من الاعمال المذكور وقوله وفيه
 مثل هذا خلاف الى اخره راجع ما ياتي في فصل لسكن حرم
 في شرح قول المصنف ومثل فعل في الاعمال اسم وقوله
 وما لا فاعل من الخذف الى اخره قوله غوه في جمع عات
 الى اخره لا يصلح مع واحد من فاستثنى الحق لهما بعد
 ضمنا فكسرت التاء فانقلب الواو الى ياء الساكنة والساكن
 ما قبلها فالحقت ولو ويا وسبقت لهما بالساكن
 فقلت الواو يا وادعت الياء في الياء وكسرت الياء ابتداء
 لما بعدها قوله لا ينفذ في الخفاء اي لا يجب ذلك
 لما ساق في عند قوله كذا في وجه من حال المفهوم الى اخره
 انه نقل الاعمال المذكور وحملوه بمعنى عينا قوله
 وواو الفم الى اخره جعل الشرح هذا في اخره وقيل
 تا الثانية او زياره في فعلان من جعل ذلك سبيله ان
 يجعلوا هنا سبيله واحدا قوله لا فعل اي محذور
 العين وهذا مستفاد من كون الكلام في واو بعد الضم
 قال ابو حيان ولو سكتت تخفيفا لم تترك الواو لان التخفيف
 عام لا يقتضي قوله كسبان قال ابن هشام الصواب
 فتح نون سيمان على لغة من اجري المشتق يسمى به مجري
 سيمان ولو كسر النون لم يترك كذا اذا كسر النون ولم يكن
 معنونه لا ينفذون التثنية قوله صيره اليها فزجج الى الراجح

المعجم من رمي والمستر يرجع الى قوله بان قوله وفي الاعمال
 وهو ابدال العنة كسرة حاله وفي المطلق الاعمال على ذلك بما اذا
 حقيقة الاعمال كما في التثنية تغيير حرف العلة للتخفيف بخذف
 او قلب او اسكان قوله يقول فيه ابن ابي ابي الخضر الصحيح ان
 قايده تخيم من ابي مقبل الى ابن ابي ابي قوله اهل من اهل الكنا
 والمولان الكليل والبنار والبلال بكسر الباء معده بلى اقرب اذ الخلق
 ع في النسب وفي التاموس امله قاله فكتبت عنه قوله لا يكون
 اصنف الى اخره لك ان تقول انا مني من الغزو ومثل طريبات
 فانه بما الغزبان فيمضي ما قبل الالف والنون حكم ما وقع
 اخره اخذنا كرمي ومقتضى هذا ان لا يقال في مثل سيمان من
 الرمي رومان لانه لا يجوز ان يقال في مثل محضد من الرمي
 رومان لانه ليس له اسم مقبل اخره واو لانه بعد خذف
 ان قلب العنة كسرة فتسلف فتقول لم فكذلك يجب ان يقال رومان
 باعلال المركبة دون الحرف قاله للموقع نصرة قوله فذلك اجمع
 الياء الواقعة بعدهم قوله بالوجهين اي السابقين وهما البدل
 النصفية التي قبل الياء كسرة والثاني امة العنة فتقلب الياء واو
 قوله فتسلف فتسلف قال ابو عمرو من العلة قوله اعلى الى طيبي لهم
 فقلت له طيبي لم فقال طيبي بعدت وما د فلما طال علي قلت
 له طوطو فقط طيبي دم ففصل قوله كسرة كسرة امسده
 وقبي فقلت واوه يا علي في نرات ثم يوه واو اضمار تقوي وهو
 غير منصرف لان الفعل التثنية وفي انكشاف عن عيسى بن عمر
 انه قرأ على تقوي بالتقوي بجعل الفعل اللامع يجمع كسرة
 قال الدونقور عو ويلزم في تقوي اجتماع اعلاين قلب الواو تاو

وقلب لا مدواوهم يفرزون من اجتماع الاعلايين في الكلمة لكن
ذلك موجود في كثير من الكلمات انني قلت الممتنع انما هو
اجتماع الاعلايين من غير فاصل اما مع الفاصل كما يرتفع
ينون اذا وصله يوتون صرح به في فصل ساكن الاخر
وما هنا من الثاني ولذا انما في مقام المنع ليعبرون
بالقالي دون الاجتماع قولك نحو نشوي في المصباح
نشا يشكو ويرجل نشوان مثل سكران انني قولك وشوي
بالشين المعجمة معني للشل يقال لك شروا اي مثله فصح
قولك للاعترا من الربا قد يقال لا مشدود في ربا
قلب بابها واوستلزم قلبها واعمال تواعده اخري وفيها
انه اذا جتمعت الياء والواو سقطت احداهما بالسكون
قلبت الواو واو ادخلت في الياء قلبها واو ايودي في قلب
الواو ياعلا فاذكر فقدم قلب الياء والواو وهو ما ذكر
انني وفيه نظير لما ذكرنا من القاصدة لا ياتي هنا
اذ شرطها ان تكون الواو اصلية وهي هنا رضة ما اورد
من ابي انني الان يقال هذا العدد من واجب والعوض
الواجب لا يمنع الانبداك وهذا كله في الواو اسماء للرجعة
واما ربا من الوي عند حيدان فقدم القلب فيها وان
لكنها صفة ونوشي قولك وسجيا الموضع قال الله
وسجيا باجمام اوله واهاله اسم لبني وقيل باجمام اوله
اسم لموضع انني قولك وهي الاصح ان هذا الظاهر
الى اخره كذا تفصيله وتبعهم الموضع ثم قال في الحاشية
يعدان مداده شذوذ الاستعمال فاني قرأت بخط حاشية

هنا ابدال الياء من الواو لهما الغلبة لا بقااس عليه لا تتنا
السبب واستلزام من يد الشغل انتهى قولك صفة غلبت
الى اخره اي وتقصير الصفة ليس بشاذ فصح قولك
منقول من صفة اي واسم قصير المتكسر بعد جمل علما
تصح قولك بالكتس من لام فقل اسما قولك نحو
حزوي بحامه حلة معنوية وراي ساكنة قولك شعيرة
العبرة الدعة وما الهوي دعة لانه ينعشه فلذلك
اضيف اليه ويرفع لسل وقرق يرق في العين مقبولا
نحو وينهب قولك حاله لما عليه اهلا في اخره قال
الكامل ولا تقطع بانه خرق لاي اسم اذ يحتمل ذلك النظر
من جهات واما قولك بر حرف ليس الجماع النماء صحبه
اذ لم يرد في قرآن ولا سنة انما لا يحسن على خطا كما
النعم من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجتمع
منالاة والاعمال مع منق من استقر هذه اللغة فصح
من كسفتل من حالة صحبة وطريق كان خليل نفسه
وابا عرقه من قول موه ودبل لقطع ان الاجتماع في كل
من جهة شرعية انتهى قولك فانه يكون الى اخره
حاصل كلامهم انه اراد وان يفرق بين الاسم والصفة في
الباين اعني في المنطوق فقل في الاسم ولم يقل في
الصفة فزاد فيها وكثر فيكون ان الاسم لخصته بالفتور
اولي شرا لقلبا في الاسم دون الصفة اراد وان يفرقوا
بين الباين لعل فقل في المنطوق فقل مفتوح التا
بقلب ياتعا واوحصوا فقل في محرم التا بقلب واوه

قف على حكم الجماع الصلة

بما تفرقة بينهما ولربكسولان معنى بالفتح اشتراك اولي بان
 نقول عن الواو واليوسل للفتحة جان بردي فمستقل قول
 ومن عروض عرويا اي عروض جان بردي بخلاف العروض والواجب
 فاعلا من الابدال كما سئل في قوله في الواو اقل من الواو
 لانها التكون اليان التحصيل لا التحقير ما لم يكن نقص قول
 ذاقا وسكونا بالفتحة على التمييز قولك لصلها سيود ١٠
 وعيوب لانها من سادسيو د اتقاوا عات يوق على احدى
 اللغتين ووزنهما عند المتحققين من اهل النهر فيعمل بكسر العين
 وذهب البغداديون اليان فيعمل بفتح العين نقل الي فيعمل
 بكسر العين قلوا لانهم ترفي الصصح ما هو على فيعمل ما كسر
 وهذا ضعيف لان المعقل قد يشا في فيه ما لا يشا في في المعصر
 فانه نوع على انفراد فيجوز ان يكون هذا ايضا مختصا بالمعقل
 كاختصاصهم فاعل منه فتعلة كفتقاء ورماء فلو كانت
 سيد فيعمل ما لفتح لقاوا سيد ابا الفتح تصح قولك
 ان كانا من كلمتين كان ينبغي ان يزيد عدم الفاعل
 قولك من روية ما بدال الواو من الهمزة قولك مخففة
 روية بالهمزة فامتنع الابدال والادغام لعروض الواو بخلاف
 اوامر مخففة اوامر وهو مثال ايل من الهمزة ابدلت الهمزة
 انشائية والواو انضمام التي قبلها فاضا راوهم وهذا الابدال
 واجب لان الواو عارضة لذات وجوبا اذا اصلها الهمزة قامت
 العروض الذي يحى عن الابدال اما هو العروض الجازي لا الواجب
 تصح قولك من قوي بكسر الواو والواو ضم في بالادغام
 بعد القلب تصح قولك على فاعل من محرك الواو واحترارا

من نحو مجوز وعمود فانها وان كسر على فاعل فالاعمال
 واجب في مصنفها نحو مجوز وعمود ولا يجوز النقص والرفع
 قوة المتحرك وضعت الساكن تصح قولك كقراءة تفسر
 الواو عارضة الذات لانها مخففة من الهمزة قولك غشيت
 واذا لم يرد غشيت باسم موضع وليس على وجه الفعل جوهر
 قولك اليوم على زنة اقل لانهم يقولون الا كان في يوم
 حصل لهم فيه شدة يوم اليوم اي كثير الشدة تصح قولك
 ورجا بالهمزة وكلمة بن حيوة بلحق الحاو سكون اليان وانما السهر
 بوجه لانه اسم رجل ممنوع عن الصرف للعلمية والتانيث جوهر
 قولك من الواو والواو عارضا وجب قلبها التانيث
 لان كل واحد منهما متحركين فاذا انضم الي ذلك حركته حركته
 ما قبله لجمع في التقدير اربع حركات متواليات في كلمة وذلك
 مستثقل فاجتنبوه بقلبها الف التانيث حركتها قبلها بما جازي
 قولك اصل بفتح الهمزة ومن الصاد كذا وحده خط ابن النحاس
 ومنه ابن هشام بفتح الهمزة وكسر الصاد قولك حبيل اسم
 للضيع قولك اوريا الى اخره او من قولك لا تفسح ولا
 تحشون ولور ذكر هذه المسئلة لانها قد علمت من باب في التانيث
 قولك وخويزق اسم قمر بالعراق قولك في المحون قال
 في المستخرج وعاشت له من نحو محون بالواو المفتوح ما قبلها
 تتبع فيه ابن مالك في شرح الكافية ولور ثبت لفتحة الان تقرا
 بالبتا المنقول انتهى ولور نظر فقد قال زق محون من جملة
 محوه محوا في تحيد في جملة محيا الخ اذهب اثره قاله الجوهري

قوله في موضع آخر ملائمة السبب تستوجب قلب اللفظ
 وأما قوله كما غلب هذا الوجه الثاني للصدق في قول
 عن بعض خلاف ربما يشكل بغيره في بيان أولها مكملة فانه
 كقول فكان اقتباس قلب أولها من اللفظ وهو دالة
 القلب واجابهم بان تركوا ذلك حاله على المفتوح نحو هي
 المنع فيه القلب لئلا يجمع لعل لان لهما على صفة
 ووجه العمل ان المفتوح اصل لانه اخف واكثر ومعنا
 أكثر والمكسور فتح فالق بالاصل في عدم الالفاظ انتهى وقوله
 معانيه أكثر ينظر ما معناه وهذا حال خوف على هي ما ذكر
 ويمكن ان يقال العمل انما يظهر في معتل العين واللام وخاف
 ليس كذلك قوله وكل منهما يستحق الى اخره فيه إشارة
 الى انه لو كان المستحق للالفاظ لجدى ولكن نزل من
 اعلانه لعل الى اخره ولو كان ذلك من قول الالفاظ لكان
 في شيء وهذا عبارة جلية في حيلها اذ بها يندفع
 الاشكال في كثير من الحال من ذلك نحو جدي وعصي جمع
 عصي وعني مصدر يعني كما في بيان ذلك الشرح قوله
 لئلا يجمع لعل لان اي لا فاصل والافاق كما اجابهم
 الفاصل من يكون اذا اصله وثقوبه وفي شرح القافية
 ان نزل الى الالفاظ ليعتاد فيمنع ان يعتد على الالفاظ
 فاستقر اجابته اذا كان الالفاظ مستقفا واعتدوا بهما
 اذ الاعتدال كما انتهى اليه وكذا وتري والاصل قوله وشبهه
 وتري وقد يجاب بان هذه الالفاظ مشافهة عن القياس
 يسر قوله نحو الفواضع للحا اللملة من العود وهي سبعة

الشفقين

الشفقين تمتدح قوله فيلزمه تقديم العمل الى اخره
 فيه ان هذا المزمع على الوجه الذي قال فيه انه اسهل مع انه
 فيه لعل الاول وهو خلاف الحق ثم ان العمل مقدم
 على الاقدام في باب قوة قولك بدليل ابدال الى اخره
 وجه الدلالة عن ذلك ان ابدال المزمع يا اما هو لاصل
 الاقدام لانه لما نقل العمل حركة اللام الاولى للسكان قبلها
 اعني المزمع الثانية قلت يا جراحا لفظ حركة الحرف
 المدحور واجابته يا اخرا من جنس الكسرة فلو بدى به لخل
 لا بدت المزمع الثانية الثاني الثاني الوجود شرطه فلما ابدلها
 يا بعد النقل ولم يبدلها الفاقيل ذلك علم ان عناء يتم
 بموجب الاقدام اهم من عناء يتم بموجب العمل اذا كانا
 يقدمون ما هو من متعلقات الاقدام على العمل فلان قول
 الاقدام على العمل اولى وفي شرح القافية الجار يروي وانما لم
 يجوز للاقدام في قوي مع ان اصله قول لان العمل مقدم
 على الاقدام وانما قلنا لعل لعل مقدم لان سبب العمل ارجح
 للعمل وسبب الاقدام هو زوال الاقدام وبدل عليه امتناع
 التصحيح في معنى وجواز القك في حيي انتهى وفصل بعض
 فقال اذا اجمع موجب العمل والاقدام فلا يخلو اما ان
 يكون في العين وفي اللام فان كان في العين قدم موجب
 الاقدام وان كان في اللام قدم موجب العمل والعمل
 في ذلك ان الطرفين العمل الصغير في مقتضى ذلك كالشعر
 في العين تصدق قوله في اخره منسوب الى الطرفين
 يزيد وما في قوله ما يمتنع الاسم مرفوع زيد قوله فترحم

ان الاطلاق هو القيا من قال ان الالف والنون لا يخرجان
 الاسم عن حيثما بهت الفعل كقولهما في تقدير الاختصار قال
 الفارسي ويؤيد قولهم في زعفران زعفران فنيا في التفسير
 ولم يجد فاصح قولهم لانها لم تكن الماضي فيه فخلصوا
 دم قلت لعل وجه النظر ان التي تسمى الماضي هي الساكنة
 والكلام في المحذرة قولهم حوله جمع حايك وجو نجمع
 خاين قولهم صوره بفتح الصاد المهملة والواو
 والبر المهملة قولهم وهو اسم ما قال الصفا في اسم واد
 تخرج قولهم بمنزلة الفعل المسمى قولهم
 والعديد مصدر المصيد وهو الذي يرفع رأسه كبراق
 قولهم من بيت الإخوة يجوز ضبطه بألف المشددة
 او من بيت سرك لا تعصب بل أمية قولهم بيتا شج
 أخذه بالكسرة القليلة من يدك غرق قولهم لما عرفت
 الإخوة أي من ان القلب اصطلاحا يختص به وهو العلة
 قولهم يا هال الإخوة اداها هالة فزعه محذوف السا
 لانه علم امرأة والتمتاع من التمتة والبتام الهماس
 تصح وقوله والبتام الاصابع مرود بان البقان تحا
 في الصالح اطراف الاصابع لا الاصابع انتهى وينظر في القول
 وكذا وهل يصح ضمير عطف على المتأدي او لا يصح ذلك
 لا يمنع نحو يا غلامك وان أمكن الفرق بان الالف في
 ليس حقيقة بخلافه في يا غلامك فصلا قولهم
 فنتكس حركته الواو والي أخذه فان قلت لم استغلت
 الغنة والكسرة على الواو واليا في يقوم وييسر حتى نقلت عنهما

فصل قول

ولم

ولم يستثلا في غزو غلبني والجامع ان حرف العلة ساكن
 ما قبله اجيب بان حركة الاصحاب منتقلة لا لزوم
 وبإيراد العلة على غني وبإيراد الواقعة في الاسم وهو غني
 فان قلت فقد نقلوا في غاف والفتحة لا تستثقل قلت
 حلوها على الحقة وهي منتقلة لا كذا من نقل اللزوم والفعل
 قولهم كاول وباع لان الساكن قبل الواو واليا وهو الالف
 لا يقبل للوكية قولهم عوق ويين بشد الواو واليا
 واعتنى النقل هنا لان نقل حركة الواو واليا الى الواو واليا
 يجب قبلها العين لغيرهما وانفتاح ما قبلها فليكن ساكنة
 فان حذفت الهمزة قلت عوق ويين وان حذفت الياء قلت
 عاق وبان فلما كان للاطلاق والحد في ذوي الياء لا تسابق
 ترك لتخرج قولهم حلو على نظيره الى أخذه قد قوا للموازين
 لاسم التنزيل اما هو ما افعله واما العمل به فليس وزا
 له كما هو ظاهر وقد يجب بان افعال يحمل على ما افعله
 وان لم يكن مواز للاسم التنزيل ونو طريق قولهم
 وهو افعال التنزيل لم يوافق اسم التنزيل لتعدد الفرق بين
 لفظة الفعل لما في لفظة الاسم الاتفاقي في العورة فان لفظ
 الماضي من الاقالة ولفظ اسم التنزيل من القول متفقان لولا
 الاعمال فخص الاسم ولعلو الفعل وكان ذلكا ولم يكن العكس
 لان العمل الذي اياهما كان انما يتوجه بالعمل على الفعل لما في
 انتقال في نحو قال والفعل بالفعل اشبهت عليه واليا يرد
 قولهم لعل الى أخذه بان نقلت حركة الياء الى الياء قلت
 الياء الناقصة في الأصل وانفتاح ما قبلها لان وحذفت

خرج الوصل للاستقار عنها قولك مكتم اصله مقوم على مثال
 مذهب فنقلوا قولك موافق للفعل الى اخره وهو مقتضى
 قولك موافق للاجتماع بالاعلال بالنقل من القلب قولك
 تنقل هو القشر الذي على وجه الامر بما يدل منبث الشرح
 قولك يجب تصحيحه ليمتاز عن الفعل قولك نحو ابيض
 واسود اشبه الفعل في الوزن وزيادة الهمزة قولك لو فعل
 اي بالنقل من القلب فمقتل باجر واساد قولك واما نحو
 يزيد الى اخره جواب سوال العقد تقديره انا وحيد فامتن
 الاسماء ما شبه الفعل في الوزن والزيادة ومع ذلك نقله
 الاعلال قولك لعلنا ومعنى اما لنقلنا فمقتضى ان لا فرق
 بينهما الا بالانث والامام معني فلان كل منهما يكون التثنية
 مثنى ومثنى وصفة مقصودا بها المبالغة في وصف مختار
 فسواء بينهما في التصحيح لاستحقاقه فعل ذلك ولما
 يكسب الامثلة التي تصح دون الاعلال من قولك لو جمع
 ما قالوا الى اخره بما يبين حصته هنا لربما منها شذوذ
 في الفعل بخلافه ثم اذكر الذين في نصب شاذ ويا نصيب
 مراد هاجل مخطئ على مخطئ انه مقصود منه كالجحش اليه
 الخليل يصح قولك لا انه ممول الى اخره تقدم جوابه
 قولك ثم قلت الواو ان استعمل بان شرط قلبها الف
 اذا كانت ضمنا ان لا يكون بعدها ساكن ولجس ما جعل
 ذلك في غير الافعال والاستعمال وحسن ذلك لاقتضاه
 انما هو باعتبار استحقاق الكلمة ذلك الاعلال لذاتها ٥٠
 والاعلال في الافعال والاستعمال للفعل على فعلها وقد قلنا

بسط

بسط ذلك في باب ائتمت المصادر فراجع قولك وان الاستشكال
 الى اخره نظرا له لا يمكن الجمع بين الالفين حتى يحصل ٥٠
 الاستشكال واما يحصل منهما التوحيدها ونشروا قلت
 وفي هذا النظر نظر فان الجمع بين الالفين ممكن بل واقع كما هو
 صريح كلام الفراء والعنبرين قولك عن عنانها التانيث
 هذا يريد الاخفض لان التانيث اقوى من الالفين
 قولك ار اصله اراي نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها
 ثم حذفت الهمزة وتعرفت اليها اثر التانيث فقلت
 همزة ولم يربط بها اليوم من لا يقال للضمر كمنه همزة لا تعرف
 علة لاننا نقول قد تقدم ان النظم عداه من حروف اهله
 ز قولك ويذكر ذلك مع الاساقفة لسد هامس التانيث
 قولك على حد الخط الى اخره فذهب سيويه ان المحذوف
 واو مفعول ومذهب الخفض انه عن الكلمة فلا يقبل
 الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا لان الالف علامة
 بدل اشباع الصفة كرفعهم مفعلا في كلام الامم كما وصفت
 والعلامة انما هي الهمزة بدل الالف ذلك كونها علامة المفعول في المزيد
 فيه من غير واو فان قيل اذا اجتمع الزايد والالف في المفعول
 هو الالف كما يرفعون فاذا دون استنوين واذا التانيث كانت
 والاول حروف مبدية الاول كما في قوله وحنت قلن كل ذلك
 انما يكون اذا كانت التانيث من الساكنين حروف احصاء واما هفتا
 فليس كذلك بل هو احصاء فاعلة تصح قولك كما علم قولك
 الحسن الى اخره يومئذ ذلك ان الهمزة المفعولة اذا كان قبلها
 واو زائدة لغير الحاق قلبت الهمزة من جسدتها وادخلت فيها

وان كانت الواو غير زائدة فقلت حوكة الهمزة اليها وحذفت
 قولك خلافا للميرد فانما يجوز القياس على ذلك وهذا
 احد قوليه وله قول اخر بان ذلك اما يجوز في الضرورة
 دم قولك واحال انك الى اخره صدر قد كان قبله يجوز
 سدا ومعيون من عنت الرجل اصبته بالعين تصحيح
 قولك حتى تذكر الى اخره اي الظلم وهو في اللفظ للدور
 فيما قبله ويوم الوداد فاعل محيص والوداد المفضل للفتنة
 والادح الباس الغم السام ومفيوم قياسه مفيوم من الغم
 وهو السحاب قولك محالا على فعل الفعل وهو عدا
 فانه مع عني انه لم يعمل بقلب واوه يا وان قلبت الناء
 ز قولك انا اللبث الى اخره صدر وقد علمت عوسي
 مليكة انتي وعوس الرجل زوجته ومليكة بالضم في
 اسمها تصحيح قولك واعتبر من بوجود الفعل
 الى اخره يجاب بجواز تقدير الفعل فيجوز ان تكون العلة
 في المصدر شيئا اخر وان المصدر يعمل للفاعل والمفعول
 فاعل مصدر للمفعول وحمل عليه مصدر الفاعل طردا
 لياب المصدر يرس قولك هذا ماء هراق فعل ما من
 وهماوه بدل عن هرق وهاء مفعول قولك وهو من الي
 اخره بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة وبالضاد
 المهملة وهو الهم الملق في الصرصة المصنعة والراجل
 جمع مرجل وهو القدر من الخناس والشاهد في جميع
 ع قولك في ارق النيام الى اخره صدر الاسطرقتا مرة
 ابنه منذر قولك وصون هو وعما الشيء واجلوا ذ

بالجيم

بالجيم والذال المجهية وهو دوام السير مع السرعة
 واعتواط بالعين والطاء المهملتين وهو التعلق بالعنق
 يتا لا علوط بهير واذ التعلق بعنقه تعثر فاصح
 قولك فاما قال ابن غازي تقدم للشاعرين ما لم يثبت
 من اسماء هذه اللروف مرفون على حد شرب ما وهو احماف
 بالكية قال الاستاذ ابو عبد الله الصغير العواد عجم
 تنوينها لانها مبنية لوضعها ومنع اللروف وشا منه يفره
 وقد علمت ما في طه ونحوه من القواف قولك ما بدا لها
 ولم تقلب الواو يا حشة تحتانية على ما هو مقتضى القياس
 لانها التقلت يا اوله قلب لزم قلبها في هذه اللقطة
 فالواو المكتبة باعلان واحد كذا كره ابن الحاجب قال
 التفتت اذ وفيه نظر لانه لو قلت الواو يا حشة لزم
 قلب الياء التفتت فمقابلة لزم نحو كافي الياء التفتت من
 الهمزة انتهى واحيب بان يجوز هنا الفرق بين الياء التفتت
 عن الواو والتفتت من الهمزة لان الهمزة لا تبدل بالياء
 القوافيت بخلاف الواو تصحيح قولك وقال بعض النحويين
 الى اخره الاول ان يقول قولك ان الواو لا تثبت مع الكسرة
 اذ الريد تنونها حتما وهذا ليس كذلك قد ثبت في تلك
 قاز قولك وهم لانه لو كان من اخذ لوجب ان يقال لا يتخذ
 بغير ادغام قاله التفتت اذ تعثر قولك المطبقة سميت
 بذلك لانها في اللسان معا على اللسان المعلى فيضمر
 الصوت حينئذ بلان اللسان وما اذا هوى من الحسك
 المعلى وفيه يجوز ان المطبق اما هو اللسان والحسك وانما

فصل قوله

الحرف قبل مطبق عنه فتعبر به بحروفها المطبقة اولاً
 تصح قولك ومع عكسه قالوا التثنية في هذا عكس
 الاصل قولك هو الجواز الى اخره فابداً في عطائه وعفوا
 او سهولة ويظلم بالثبوت المفقود لا يطلب منه في غير موضع
 الطلب وفيظلم اي فيقول ذلك ولا يورد سائله فتصح قوله
 ما الى اشارة الى اخره تقدم الكلام عليه اول باب الاصل
 قولك والامر بذكره الى اخره صدره تنفي عن الشر الجزاء
 متضبا وتنفي معناه نقرض من قولك اغثيت على حلقه الكين
 اي عرفت والجزء انقطع من قولك اجزؤه يجوز انما قطع
 ولكراديه هنا استان الساقطة والمقطب معناه والامر بذكر
 المهمة ثبت فيه حوزة غزى على شرح الغزى قولك
 لا تحبسها الى اخره اي عن شئ لم يكلم امول الشجر بل جزاء
 تيسر من قضاياه ولقضاياه واسرع لنا في التقي والنعوذ بالله
 يرجع الى الكلام قولك والشاهد في احذر وفي بعض النسخ
 لا تحسنا وهي رواية الجوهرى وعابها فيه شاذ واحد
 وهو اطلاق الشئ على الواحد قولك وكاها اعادة الكاف
 لان عاد كرمها لم يعاين ما ذكره الناطق قولك وهو الميم
 لا يورد انها يتبدل منها الذين كمل تن في تمام لان الكلام فيها
 هاء اذكره الناطق وهذا ليس كذلك قولك وهو التامية
 نظرت من كلام الناطق انها تبدل ويبدل منها وقد عرفت
 الشرح فيما ياتي بذلك في قولك في رغبة الرغز كالمنع للمصفا
 للقول ومثوله كالارغز والامر بذكره في رغبة والطع وارغنه
 لطلعه قاموس قولك معتمداً بالثبوت المؤقتة والحال المهمة

والطاعة

والطاعة المستقيمة يقال مع المالكين اذا اقرعه قاموس قولك
 صبح صبحت للقولك صبحاً وصباحاً من افواهها
 صبحاً ليس بصباح ولا صبحاً او عدت وقت الاستقبال
 والنا والنا في غزوته ولم يتابع قاموس قولك خطرت
 خطر في مشيه رفع يديه ووضعهما خطرنا قاموس قولك
 مريع يقال مريع الرجل في المكان وفي الماء يحكم كيف شاقا قولك
 قولك المصنف في القاموس فطبي لغز كينج صوته من
 خياشمة انتهى قولك اي مدح مدح دمج دمج دمج دمج
 التي واسمها قية قاموس قولك في هذه همة اي
 دهر حمة قاموس قولك من حمار مسنون قالوا البيضاوي
 من حماري طير تغزو اسود من طول حماره والامر بذكر
 اي مصورا انتهى قولك ما اراد فيما اي بئس ليدل على من
 الانعام عفي الاقتداء قولك حواء في احوالها تحرق
 للماء في خمسة قولك تغاوت اي اصوات قولك انفر قد
 هو النجم الذي يمتد يده قاموس قولك في بعض النسخ
 ليلة دمج وفتح واحد مطلة قاموس قولك نثله
 في القاموس الرتبة ينثله استحق ما بها والكاف انما استحق
 قبلها ونثله انتهى قولك فخلق بباله الى الجحمة والامر
 المهمة صبح قولك في عن طر من كل رن وقعت قبله
 استعلا كاسين ولخمس لا فرق بين ان تكون الرن ماضية
 لحدوثها او بين ان تحصل ووجه ذلك ان الرن ماضية
 مستقلة وهذه الحروف متعاقبة فكل هو للفرع من المستقل الى
 المستقل فاند لو ان الرن صاد اعلى اميل الجواز لان الصاد

توافق بين في المهرود الصغير وتوافق هذه المهرود في الاستحالة
 فان ناهضت بين عن هذه المهرود وتوافق هذه المهرود في الاستحالة
 في مست قصت ولا في خمس خمس لهما اذا كانت متاخزة كان التكمل
 متخذ لبا بصوت من عال وهو لا يستكمل تكمل المتعدد من حضانة
 جاريه وقوله من بين الساكنة ولا يجوز ذلك في الحركة المتقوية
 بالحركة الا في لغة يكل فانهم يريدونها زايافيتوكون من زفر
 جاريه وقوله ومن الصاد الساكنة يجوز فيها ايضا ان لا يصره
 الزاي في ثلاثا وحده قوله لم تبدل لانها اقوت بالحركة ولكن
 يجوز الاشراك لان فيه ملاحظة للمعاد قوله من كتب بكاف فتا
 مثلثة قبل مودة مع صلح قوله في النسل النسل كقند وزج
 فوسمي في الحلية لغير النسل وجعل في كزج رذل وقد فعل وفعله
 غيره لانه مستقد قلموس فصل قوله لو شئت لاحتطاب
 لامامة للذكوة في البهت قبله وقع بالوزن واتفاقا معون لليلة
 من فقت ما لا اذ رويت وقبح الصوابي صفة شرية وهو جمع صافية
 وهي العطش في قليل لا بعين البهية مفعول لا يجدن بحوي يصوت
 ولهذا اقتصر على مفعول واحد واشهد في لا يجدن بعين قوله
 وسبع كذلك اما فصله من يقع ويحذف لان تقدير الكسر في الحذف
 وفي سبع اشكال اما الاول فلان ما ضربه وقع بالفتح وتكون الصانع
 مفتوح العين للخصي للفتح العين على خلاف القياس فتقدير الكسر
 بهذا واما الثاني فان ما ضربه بالكسر القياس ان يكون معناه
 فتقدير الكسر ليس موبيا بشئ اخر غير حلف الواقول في حلف
 واوه لا حاصلان فيل جعلت انما معناه عكس العين وبقيتها بالواو
 ولي يولي وقالوا لاجل بوجلا واذا جاسع محذوف لانه لما كان اصله في

فصل قوله

استقدير

التقدير الكسر وان الفتح عار من لوف الحلق ليعبري على قياس لغتهم ثبت
 ان الفتح في سبع كالفتح في يقع قولها ومقدرة الخ في جعل هذه الكسرة
 مقدرة ضروب من التقوير وانما يقال قياس وقع ويحذف ان يكون
 مضارعه مكسور لا يجوز بعد فعله بعد عن القياس لعله اخري لهما
 مطرفة منه فاجريه يفعل بجري يفعل لانه يقال لكسرة في جيبه
 متدرة غري من الحيان قوله الى ان المحذوف في الاصل انما
 حصارها قوله الى ان المحذوف في الاصل انما حصارها قوله الى ان المحذوف في الاصل انما حصارها
 في الاوقام قوله في الاوقام بالفتح كانه لغيره ان من الاوقام الاوقام
 بالفتح اخري قوله في الاوقام بالفتح كانه لغيره ان من الاوقام الاوقام
 اولها للتقير في ثبوتها فيها افعاله بثلاثة شروط الاول ان لا يكون
 اول المخلين حاسكتا فان كان حاسكتا لم يدر في وقت ذلك
 الهامعوي الثبوت وقد روي عن ورش ادغام ما ليس هلك وهو
 من جهة القياس والثاني ان لا يكون حرف منفصلة عن الثاني
 لم يدر الحد فان الادغام في ذلك روي قوله كانت الهمزة منفصلة
 بالثاويج الادغام نحو سأل والثالث ان لا يكون حرف في الحصر
 او مبدلة من غير هادون لزوم فان كان حرف في اخر لم يدر في
 لعل يامر ويدهو واذا لم يدر يذهب المد بالادغام فان لم يكن في
 وحجب الادغام نحو حفرة اصله تغذو وعلى وزن مفعول واغتنر
 ذهب المد في هذه لقوة الادغام وان كانت مدة مبدلة من
 غير هادون لزوم لم يدر في الادغام بل يجوز ان لم يدر في
 حتم ويحتم ان ليس نحو قول لانه لو ادغم لا تتو بقوله ان كانت
 المد مبدلة من غير هادون لانه لا يجوز الادغام نحو اول اصله
 اوب بمنزلة مفعولة فاكنت اجبرت الشائبة واوا دعت في

فصل قوله

